

# الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا  
وفتاوى الجمعية العمومية  
سنة ١٩٨٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور  
المعالي محمد مصطفى

الدكتور هاشم عطية  
مفوض عام

الجزء الرابع والمشرقة

الطبعة الأولى  
١٩٨٧ - ١٩٨٦



إصدار: الأول والثاني للموسوعات ومكتبة الشبان الخامس  
الطبعة: ٥ شارع شوك. سنة: ١٩٨٦. رقم: ١٩٨٦-١٩٨٧





# الدار العربية للعلوم والبحوث

حسن الفخذهانس - محاسب

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة



# الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا  
وفتاوى الجمعية العمومية  
منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكرهاني  
الحاكم العام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية  
نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء الرابع والعشرون

الطبعة الأولى  
١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار : الدار العربية للموسوعات  
القاهرة : ٣٠ شارع عدلي - من.ب. ٥٤٣ - ت : ٧٥٦٦٣٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة  
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن  
مضى العديد من الموسوعات القانونية  
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن نقدم إلى السادة رجال القانون  
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد

### الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا

منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦

وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول  
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

مسرة الفكر





## مفردات

### الجزء الرابع والعشرون

نائب وزير

ناد

ندب

نذور

نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين

نفقات الجنازة

نفقات السفر

نفقة

نقابة

نقد أجنبي

نقل

نيابة إدارية

هيئة الوصاية المؤقتة

هيئة عامة

هيئة قضائية

هيئة قطاع عام

وحدة بين مصر وسوريا

وحدة مجمعة

وزن وكيل وقياس

وزير

وصية

وظيفة عامة

وفاء

وقف

وكيل وزارة

## منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت فى هذه الموسوعة المبادئ القانونية التى قررتها كسل من المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراى مجتمعاً منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التى ارسنها ترتيباً ابجدياً طبقاً للموضوعات . وفى داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيباً منطقياً بحسب طبيعة المادة الجمعية وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بدىء - قدر الامكان - برصم المبادئ التى تضمنت قواعد عامة ثم اعقبها المبادئ التى تضمنت تطبيقات او تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنباً الى جنب دون تقيد بتأريخ صدور الاحكام او الفتاوى . وكان طبيعياً ايضاً من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ فى اطار الموضوع الواحد ، ان توضع الاحكام والفتاوى جنباً الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل او تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بسين الاحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، وذلك بمساعدة للباحث على مرعة تتبع المشكلة التى يدرسها والوصول باقصر السبل الى الالماس بما ادلى فى شأنها من حلول فى احكام المحكمة الادارية العليا او فتاوى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيراً ما تتلاقى الاحكام والفتاوى او تتقارب عند رآى واحد بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد ان يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما اقرته المحكمة من مبادئ فى ناحية وما قررتها الجمعية العمومية فى ناحية اخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة  
أرسلها كم من الاحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه  
الموضوعات إلى أقصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعنى بها من  
فتاوى وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع إلى المبدأ الذى  
يحتاج إليه .

وقد ذيلت كل من الاحكام والفتاوى بيانات تسهل على الباحث الرجوع  
إليها فى الأصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دأب المكتب  
الفنى بمجلس الدولة على إصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وإن كان الكثير  
من هذه المجموعات قد أضحي متعذرا للتوصل إليها لتقدم العهد بها  
ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الاحكام والفتاوى لم يتسن طبعها إلى الآن  
فى مجلدات سنوية ، مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية الحديثة  
ويعين على التفانى فى الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام الكافة بما  
أرسله مجلس الدولة ممثلا فى محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية  
لقسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك قسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة  
التي صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا  
التي صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية  
أو من قسم الرأى مجتمعاً بشأنه ، وأن تنسدر الإشارة إلى رقم الملف فى بعض  
الحالات القليلة قسيلتقى فى تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت  
فيه الفتوى إلى الجهة الادارية التى ظلت الرأى وتاريخ التصدير .

وفى كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى  
بين هذين البينين الخاصين فتشير ثارة إلى رقم ملف الفتوى وتشير تسارة  
أخرى إلى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

( طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٥٧ )

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق  
الصادر بجلسة ١٣ من أبريل ١٩٥٧ .

## ومثال ثان :

( ملف ٧٧٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/٦/١٤ )

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

## مثال آخر ثالث :

( فتوى ١٣٨ - فى ١٩/٧/١٩٧٨ )

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
التي صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يولييه  
١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيده الماما بالموضوع الذى يبحثه .  
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق  
عقب الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته  
أو بأكثر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق  
فى نهاية الموضوع ، وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاماً متسلسلة  
كما هو متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتاوى والاحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر أن  
يتبعه فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه  
الموسوعة . ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد  
فى ختام الموسوعة بياناً تفصيلياً بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى  
والاحكام بأكثر من موضوع ، فإذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات  
ملاءمة الا انه يجب أن نشير اليها بمناسبة الموضوعات الاخرى التى تمسها  
الفتوى أو الحكم من قريب أو بعيد .

والله ولى التوفيق

حسن الفكهانى ، نعيم عطية



## نائب وزير

### قاعدة رقم ( ١ )

المبدأ :

أضاف القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ درجة نائب وزير الى درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وحدد المرتب السنوى لنائب وزير - اقر ذلك - منح هذا المرتب لمن يعين فى درجة نائب وزير ولن سبق تعيينه فى هذه الدرجة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٧٨ - أساس ذلك - أن المشرع وحد بين تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ وتاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وأنه استخدم اصطلاح الدرجة عند تحديد من يستحق مرتب نائب وزير فانه بذلك يكون قد أضاف درجة الى درجات الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الدستورية والقضائية ومكتب القوى العاملة يؤكد ذلك .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ بتحديد مرتب نائب وزير نص فى المادة الاولى على أن « يكون مرتب نائب الوزير ٢٢٥٠ جنيه سنويا » ، كما نص فى المادة الثانية على أن « يمنح هذا المرتب لكل من يعين فى درجة نائب وزير ويسرى ذلك على من صدرت قرارات بتعيينهم فى هذه الدرجة » .

وينص فى المادة الرابعة على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٧٨ » .

ومفاد ذلك أن المشرع قرر بعبارة واضحة فى هذا القانون تحديد المرتب السنوى لنائب الوزير وقضى بمنح هذا المرتب لمن يعين فى درجة نائب وزير ولن سبق تعيينه فى هذه الدرجة ، وذلك اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٧٨ - تاريخ العمل بالقانون المذكور .

ولما كان المشرع قد وحد بين تاريخ العمل بالقانون ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ العمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعمول به طبقا للمادة السادسة من مواد إصداره من أول يوليو ١٩٧٨ وكان قد استخدم

اصطلاح الدرجة عند تحديد من يستحق مرتب نائب وزير فانه بذلك يكون قد اُضيف درجة الى جدول الدرجات الملحق بقانون العاملين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهو ما يتم عنه تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ومكتب القوى العاملة من مشروع القانون ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ والمقدم الى مجلس الشعب بجلسته ١٠/٧/١٩٨٠ ، اذ ورد به ان الحكومة تقدمت بمشروع يقضى باعتبار العاملين المعيّنين بدرجة نائب وزير والتي لم ترد في جدول الدرجات الملحق بنظام العاملين المدنيين بالدولة معيّنين في درجة وكيل اول ، مع احتفاظهم بصفة شخصية ببدلات التمثيل التي يتقاضونها حاليا ، وذلك بقصد المحافظة على استقرار اوضاعهم الوظيفية ، بيد ان اللجنة رأت ان الامر يقتضي انشاء درجة نائب وزير على ان يحدد مرتبها بما يزيد على مرتب وكيل وزارة . ومن ثم عدلت المشروع المقدم من الحكومة على النحو وبالصياغة التي صدر بها القانون وحرصت اللجنة على ان تضمن القانون نصا يقضى بانطباقه باثر رجعي اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه . وليس ادل على ان القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨١ انشأ هذه الدرجة من ان القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ بنظام نائب الوزير عندما اجاز تعيين نائب للوزير حصر واجباته في ان ينوب عنه في ممارسة اختصاصاته بالوزارة ، وان ينوب عنه في حضور جلسات مجلس الوزراء بغير ان يستخدم اصطلاح الدرجة وبغير ان يربط بين هذا المنصب وجدول درجات الكادر العام ، ولقد افصحت المذكرة الايضاحية لهذا القانون صراحة عن ان هذا المنصب لا يعتبر درجة مالية في كادر الوظائف الادارية ، ومن ثم فان تلك المغايرة في عبارات النص وحكمه واعماله التحضيرية ، وتبرز قصد المشرع في القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ انشاء درجة نائب وزير وإضافتها الى الجدول (١) الملحق بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ اُضيف درجة نائب وزير الى درجات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

( ملف ٩٠٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١٢/٢ - وبذات المعنى ملف ٩٠٩/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠ ) .



قاعدة رقم ( ٢ )

المبدأ :

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية - خضوع الاندية لاحكامه متى تكونت عن طريق المؤسسة ويمال جمع كله أو بعضه من الجمهور .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والتبرع لوجوه الخير تنص على أن « تعد جمعية خيرية كل جماعة من الافراد تسعى الى تحقيق غرض من اغراض البر ، سواء اكان ذلك عن طريق المعاونة المادية أو المعنوية . وتعد مؤسسة اجتماعية كل مؤسسة تنشأ بمال يجمع كله أو بعضه من الجمهور لمدة معينة ، سواء اكانت هذه المؤسسة تقوم باداء خدمة انسانية دينية أو علمية أو فنية أو صناعية أو زراعية أو رياضية أو باى غرض آخر من اغراض البر أو النفع العام . ويشترط فى جميع الاحوال الا يقصد الى ربح مالى للأعضاء ، وألا تكون اغراض الجمعية الخيرية أو المؤسسة الاجتماعية ووسائلها فى تحقيق هذه الاغراض مخالفة للنظام العام أو الامن العام أو الآداب العامة » . وواضح من هذا النص أنه يشترط فى الجمعية لكى تخضع لأحكام هذا القانون أن يكون الغرض الذى تسعى الى تحقيقه غرضاً من اغراض البر ، وبالنسبة للمؤسسة يلزم أن يكون المال الذى تنشأ به مجموعاً كله أو بعضه من الجمهور لتحقيق غرض دينى أو علمى أو فنى أو صناعى أو زراعى أو رياضى أو غرض من اغراض البر . واذا كان النص قد اقتصر فى حالة الجمعية على أن يكون الغرض منها منصرفاً الى البر فقط ، فإنه لا يتصور أن تخضع الجمعيات - التى ينحصر نشاطها على دائرة اعضائها - لأحكام هذا القانون ، لأن معنى البر يكون منتفياً فى هذه الحالة . أما اذا تعلق الامر بالمؤسسات فليس ثمة ما يمنع من قصر نشاطها على اعضائها ، دون أن يخرجها ذلك عن نطاق تطبيق القانون طالما انها تهدف الى غرض من الاغراض المتعددة المنصوص عليها .

وتطبيق ذلك على الاندية الرياضية يبين أن الامر بالنسبة لها يختلف من ناد الى آخر ، فعنها ما يتكون عن طريق جمعية ، وفي هذه الحالة لا يمكن انطباق الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ المشار اليها على هذا النوع من الاندية ، لأنها إذ تقتصر على اعضائها فإنه لا يتصور حينئذ أن يكون فرضها من اغراض البر ، إذ أن معنى البر ينتفى في هذه الحالة . أما إذا تكون النادي الرياضي عن طريق المؤسسة وبمال جمع كله أو بعضه من الجمهور فحينئذ تطبق الفقرة الثانية من المادة الاولى المنوه عنها ، ومن ثم يخضع النادي لقانون الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية .

( فتوى رقم ٢٢٩ - فى ١٩٥٥/٧/٦ )

قاعدة رقم ( ٣ )

المطلب :

القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية - السلطة المختصة بالإن بفتح النادى أو نقله إلى المحافظة - سريان هذا الحكم سواء كان الفتح بداءة أو بعد الحكم بإغلاقه - لا اختصاص للإدارة العامة للوائح والرخص أو النيابة العامة أو المحكمة .

ملخص الفتوى :

إن المادة الاولى من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية تنص على أنه لا يجوز فتح ناد أو نقله من مكان الى آخر الا بعد إبلاغ المحافظة أو المديرية ، وذلك بكتاب موصى عليه قبل فتح النادى أو نقله بثلاثين يوماً على الأقل فإذا كان النادى المطلوب فتحه أو نقله سبق الحكم بإغلاقه بالتطبيق لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر وجب الحصول على ترخيص مسبق من المحافظة أو المديرية قبل الفتح أو النقل ، ومن ثم فإن السلطة المختصة بالإن بفتح النادى أو نقله - سواء كان ذلك بداءة أو لسبق الحكم بإغلاقه - هي المحافظة ، وليست الادارة العامة للوائح والرخص أو النيابة العامة أو المحكمة .

( فتوى رقم ٢٦٨ - فى ١٩٦٢/٤/١٢ )

## الهيئات الاهلية

### قاعدة رقم ( ٤ )

المبدأ :

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة - مجلس ادارة النادى هو الجهة صاحبة الاختصاص فى تحديد فئات الاشتراك لكل نوع من انواع العضوية وغيرها من المسائل ، حدود ولاية وزير الدولة للشباب اعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس ادارة النادى ويكون مخالفا لأحكام القانون واللوائح ودعوته الى اصدار قرار يكون مطابقا للقانون - التظلم والطعن فى قرار وزير الشباب .

ملخص الحكم :

من حيث الثابت من أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة ، أن مجلس ادارة النادى هو الجهة صاحبة الاختصاص فى تحديد فئات الاشتراك لكل نوع من انواع العضوية (المادة ٦٦ من النظام الاساسى للنادية الرياضية) ولتحققه المالية اذ انه لا يجوز زيادة رسم الاشتراك السنوى أو أى رسوم أخرى عن الرسوم المقررة لذلك سنة ١٩٧٥ الا باذن من الجهة الادارية المختصة ( وزارة الشباب م ١٣ من النظام الاساسى للنادية الرياضية ) وأن الجمعية العمومية العادية تختص باعتماد ميزانية والحساب الختامية للسنة المالية المنتهية وفروع الميزانية للسنة المالية ( م ٢٧ ج من النظام الاساسى للنادية الرياضية ) وأن مجلس ادارة النادى هو الهيئة التى تتولى قانونا ادارة شئون النادى ، ولوزير الشباب ( رئيس الجهة الادارية المختصة ) اعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس الادارة يكون مخالفا لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له أو لنظام النادى أو لأى لائحة من لوائحه الداخلية . ويجوز للنادى التظلم من القرار المذكور للوزير المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه به . كما يجوز له الطعن فى قرار الوزير امام محكمة القضاء الادارى بدون مصروفات خلال الستين يوما من تاريخ اخطار النادى برفض تظلمه أو من تاريخ انقضاء مدة الخمسة عشر يوما المذكورة ، وتفصل المحكمة فى الطعن على وجه الاستعجال

ويتضح من ذلك أن وزير الدولة لا يصدر قرارات تقع في اختصاص مجلس إدارة النادي ، ولكنه يملك فقط ولاية الاعتراض على أي قرار يصدره مجلس إدارة النادي أو تصدره الجمعية العمومية لنادي يكون مخالفا للقانون أو للقرارات المنفذة له أو لنظام النادي أو للائحة الداخلية وذلك بإعلان بطلان القرار محل الاعتراض ويتضمن هذا الاعلان بالبطلان دعوته للنادي الى اصدار قرار يكون مطابقا لاحكام القانون أو القرارات المنفذة له أو لنظام النادي ولإرجاعه الداخلية ، أي أنه يتضمن دعوته للنادي لتصحيح مساره بإلغاء الخروج عن القانون والقرارات المنفذة له وعلى نظام النادي ولوائحه الداخلية .

( طعن رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٢٧ - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٧ )

## فصل د ب

الفصل الأول : ماهية النذب وإجراؤه

الفرع الأول : السلطة المختصة بالنذب

الفرع الثاني : نطاق النذب

الفرع الثالث : توافر شروط شغل الوظيفة في العامل المنتدب لها

الفرع الرابع : النذب مهما استتال لا ينقلب نقلا

الفرع الخامس : إساءة استعمال سلطة النذب

الفصل الثاني : الأوضاع المترتبة على النذب

الفرع الأول : الجهة المختصة بالتأديب أثناء النذب

الفرع الثاني : ترقية المنتدب

الفرع الثالث : الآثار المالية المترتبة على النذب

أولا : مكافأة أو بدل النذب

ثانيا : استحقاق المنتدب لبديل الإقامة في إحدى المحافظات النائية

الفصل الثالث : مسائل متنوعة

الفرع الأول : المنازعة في قرار النذب

الفرع الثاني : النذب من أحد الاقليمين ( مصر وسوريا ) للعمل في الاقليم الآخر

## الفصل الأول

### ماهية النذب واجراؤه

#### الفرع الأول

#### السلطة المختصة بالنذب

##### قاعدة رقم ( ٥ )

المبدأ :

السلطة المختصة بممارسة النذب وفقا لنص المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - الشرط الذى تضمنته اللائحة التنفيذية للقانون بضرورة موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على تجديد النذب - فيه خروج على الحدود التى رسمها المشرع الدستورى للوائح التنفيذية - أساس ذلك - أثره - تجديد نذب العاملين يتم بقرار من السلطة المختصة بغير أن يشترط لصحته موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

##### ملخص الفتوى :

أن المادة ١٤٤ من دستور سنة ١٩٧١ تنص على أن « يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل أو إعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره فى إصدارها » . ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » .

ومعاق ذلك أن المشرع الدستورى اعتنق فى دستور سنة ١٩٧١ المدلول الضيق للوائح التنفيذية فسار بذلك على ذات النهج الذى جرت عليه الدساتير المصرية المتعاقبة . ابتداء من دستور سنة ١٩٢٣ فلم يجز لللائحة أن تخرج على حدود القانون أو أن تأتى بقواعد جديدة مما يعتبر تعديلا أو إعفاء من تنفيذها .

ولما كانت المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المبتعثين بالدولة تنص على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة نذب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى من نفس درجة وظيفته أو وظيفة تعلوها

مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى إذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك .

وتنظم اللائحة التنفيذية « القواعد الخاصة بالنذب » ، فإنها تكون بذلك قد أسندت اختصاص النذب إلى السلطة المختصة التي عرفتها المادة الثانية من القانون بأنها الوزير المختص أو المحافظ المختص بالنسبة للهيئات العامة وتبعاً لذلك فإنه لا يجوز لللائحة التنفيذية عند تساؤلها للنذب بالتنظيم أن تحد من اختصاص تلك السلطة أو أن تشرك معها سلطة أخرى أو أن تضع على ممارستها لهذا الاختصاص قيداً من أي نوع بعد أن أطلق القانون يدها في تقدير ملائمة أجرائه في ضوء حاجة العمل في الوظيفة الأصلية للعامل . ومن ثم فإنه وقد نصت المادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادرة بقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ على أن « يكون نذب العامل كل أو بعض الوقت لمدة لا تتجاوز سنة واحدة ويجوز تجديدها مرة واحدة في حالة الضرورة بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة » ، فإنها تكون بذلك قد اشركت الجهاز مع السلطة المختصة في إجراء النذب ووضعت النذب عليها قيداً في ممارسة اختصاصها لم يقرره القانون بالنص على شرط شكلي يترتب على تخلفه البطلان وبذلك تكون تلك اللائحة قد خرجت عن الحدود التي رسمها المشرع الدستوري للوائح التنفيذية باشتراطها موافقة الجهاز على تجديد النذب وترتيباً على ذلك فإن تجديد نذب العاملين يتم بقرار من السلطة المختصة بغير أن يشترط لصحته موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة . ولا يقدح في ذلك أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أسند لللائحة التنفيذية تحديد القواعد الخاصة بالنذب إذ لا يدخل في نطاق تلك القواعد إضافة قيد على اختصاص السلطة التي أسند إليها القانون إجراء النذب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم تقييد السلطة المختصة بموافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة عند ممارستها لاختصاصها في تجديد نذب العاملين .

## الفرع الثانى

### نطاق النذب

#### قاعدة رقم ( ٦ )

المبسطة :

عدم جواز نذب الموظف الا للوزارات والمصالح الحكومية وفقا لنص المادتين ٤٨ و ٥٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فلا يجوز للاندية والمنشآت الرياضية الاستعانة بمدرسى الالعاب الرياضية من الموظفين لتدريب الرياضيين فى هذه الجهات - يكون عن طريق الاعارة ، او بالتريخيص لهم بالعمل مؤقتا فى غير اوقات العمل الرسمية وفقا لنص المادة ٧٨ من هذا القانون .

ملخص الفتوى :

ما كان النذب وفقا لنص المادتين ٤٨ ، ٥٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لا يجوز الا للوزارات ومصالح الحكومة مما لا يدخل فى نطاقه الاندية والمنشآت الرياضية . لهذا فان سبيل الاستعانة بمدرس الالعاب الرياضية من الموظفين لتدريب الرياضيين فى الاندية والمنشآت يكون اما باعارتهم الى هذه الهيئات ، او بالتريخيص لهم بالعمل فى غير الاوقات الرسمية فى هذه الهيئات وفقا لنص المادة ٧٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على ان يكون التريخيص بالعمل موقوتا اى صادرا لمدة محددة .

( فتوى رقم ٤٥٢ - فى ١٩٦٢/٧/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٧ )

المبسطة :

موظف - نذب - نذب وكيل حسابات الشئون البلدية والقروية بطنطا للعمل مديرا منفذا لمجلس تنسيق الخدمات بطنطا فى غير اوقات العمل الرسمية - غير جائز لأن النذب لا يكون الا فى نطاق الوزارات والمصالح ومجلس تنسيق الخدمات جمعية خاصة - الجمع بين العمل فى الحكومة وبعض الجهات الخاصة - لا يكون بطريق النذب بل يكون بطريق الاذن او التريخيص من الوزير المختص وفقا لحكم المادة ٧٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .



### ملخص الفتوى :

نظمت المادتان ٤٨ ، ٥٠ من قانون موظفى الدولة احكام النذب . وتجمل هذه الاحكام فى أن نذب الموظف لا يجوز فى غير نطاق وزارات الدولة ومصالحها ، سواء كان النذب طول الوقت أم نصف الوقت وقد سبق للجمعية العمومية أن فسرت عبارة المصالح بحيث تشمل المؤسسات العامة ومثلها الجامعة .

وعلى هذا فانه متى أجازت الوزارة لأحد موظفيها العمل باحدى الهيئات الخاصة فى غير أوقات العمل الرسمية ، كانت هذه الاجازة فى حقيقتها انسا أو ترخيصا بالعمل ، وفق نص المادة ٧٨ من قانون موظفى الدولة وتقضى بانه « لا يجوز للموظف أن يؤدى أعمالا للغير بمرتب أو بمكافأة ولو فى غير أوقات العمل الرسمية ، على أنه يجوز للوزير المختص أن يأذن للموظف فى عمل معين بشرط أن يكون ذلك فى غير أوقات العمل الرسمية » .

ولما كان مجلس تنسيق الخدمات بطنطا هيئة اجتماعية او بمعنى آخر جمعية خاصة اشهرت برقم ٥٤ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٥٨

لهذا ، فان سبيل قيام وكيل حسابات الشئون البلدية والقروية بطنطا ، وهو موظف بوزارة الخزانة ، بالعمل فى مجلس تنسيق الخدمات بطنطا فى غير أوقات العمل الرسمية لا يكون عن طريق النذب لامتناع هذا السبيل بين الوزارات والجمعيات الخاصة وانما سبيله الانن بالعمل الذى نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٧٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اذا كانت وزارة الخزانة قد أصدرت قرارا بنذب أحد الموظفين بمجلس تنسيق الخدمات بطنطا فى غير أوقات العمل الرسمية . فانه ليس من شأن هذا القرار أن يغير من طبيعة هذا الاجراء فهو وان سماه نذبا فهو فى حقيقته اذن بالعمل ويظل كذلك مع ما يترقب عليه من آثار لأن العبرة بالمعنى وليست بالمباني .

( فتوى رقم ٤٤٨ - فى ٧/٧/١٩٦٢ )

### الفرع الثالث

توافر شروط شغل الوظيفة في العامل المنتدب لها

قاعدة رقم ( ٨ )

المبدأ :

في جميع حالات الندب يجب أن يتوافر في العامل المنتدب المؤهل المطلوب لشغل الوظيفة المنتدب إليها .

ملخص الفتوى :

استبانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع نص المادة ٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع أوجب على شركات القطاع العام وضع هيكل تنظيمي لها يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها ، واعتبرت المادة ٩ من ذات القانون كل مجموعة وظيفية وحدة متميزة في مجال التعيين والترقية والنقل والندب والاعارة ، وقضت المادة ١٠ منه بأن يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين فيها أو الترقية أو النقل أو الندب أو الاعارة إليها .

وإذا كانت المادة ٥٥ من ذات القانون قد أجازت - لدواعي العمل - بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه ، ندب العامل الى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شغلها أو الى وظيفة تعلو وظيفة مباشرة في ذات الشركة وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد سنة أخرى وبعد أقصى سنتين ، فإن هذا الذنب أما أن يكون الى وظيفة مماثلة وفي هذه الحالة فإن اشتراطات شغل هذه الوظيفة المماثلة ستتوافر في العامل المنتدب إليها ، أما إذا كان الذنب الى وظيفة أخرى غير مماثلة فإن المشرع نص صراحة على ضرورة توافر اشتراطات

شغل هذه الوظيفة فى العامل المنتدب اليها ، فاذا كان النذب الى وظيفة أعلى فانه يفترض أيضا توافر اشتراطات شغل الوظيفة المنتدب اليها فى العامل المنتدب باعتبار النذب احدى وسائل شغل الوظيفة الاعلى ولا يعفى النذب من وجوب توافر شروط شغل الوظيفة كما أن هذه الوظيفة الاعلى هى وظيفة ترقية من الوظيفة الأدنى التى يشغلها العامل اصلا فيتعين أن تتوافر فيه شروط شغلها عدا المدة البيئية ، التى لا يشترط توافرها الا فى حالة شغل الوظيفة الأعلى بصفة أصلية بطريق الترقية اليها أو التعيين فيها \* وذلك يكون المشرع قد تطلب فى جميع صور النذب ضرورة توافر اشتراطات شغل الوظيفة المنتدب اليها العامل من حيث المؤهل وسواه عدا المدة البيئية اللازمة للترقية ، وهذا النهج يتماشى مع ما اعتنقه المشرع من توصيف وتقييم للوظائف ومن مساواة بين النذب والترقية والاعارة فى وجوب توافر شروط شغل الوظيفة المرقى اليها أو المنقول أو المعار أو المنتدب اليها \*

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب توافر المؤهل المطلوب لشغل الوظيفة فى العامل فى جميع حالات النذب :

( ملف ٦٧٢/٣/٨٢ - جلسة ١٩٨٥/٤/٣ )

## الفرع الرابع

النسب مهما استقطال لا ينقلب نقلا

قاعدة رقم ( ٩ )

المبينا :

مجلس مراقبة الامراض العقلية - انشأؤه بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بامراض عقلية - عدم اعتباره وحدة ادارية لها كيان ذاتي بوزارة الصحة العمومية - هو هيئة استشارية فنية تتبع ديوان عام هذه الوزارة - عدم تخصيص وظائف او درجات له بالميزانية - نذب موظف من مصلحة الصحة الوقائية للعمل بسكرتاريته - لا يعتبر نقلا مهما طالبت منته .

ملخص الحكم :

لئن كان مجلس مراقبة الامراض العقلية قد ورد ذكره تحت الفرع (١) الديوان العام بالوزارة فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٤ ، الا انه لم تدرج له اية وظائف او درجات خاصة به ، بل كل ما خصص له بالميزانية هو مبلغ ٧٥٠ جنيها فى السنة مكافآت للأعضاء وغيرهم من الخبراء كاتعاب عن حضور الجلسات ومصاريف انتقال وما الى ذلك ، وهذا المبلغ وارد تحت بند (هـ) مكافآت لأطباء أخصائيين ولأعضاء مجلس مراقبة الامراض العقلية وليس تحت البند « ١ » ماهيات ومرتببات وأجور .

ويبين من ذلك أن مجلس مراقبة الامراض العقلية المنشأ بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بامراض عقلية ، ليس مصلحة او ادارة او فرعا من أيهما ، بل هو هيئة استشارية فنية ، اذ نصت المادة الاولى من هذا القانون على أنه « يختص بالنظر فى حجز المصابين بامراض عقلية والافراج عنهم ، وفى الترخيص بالمستشفيات المعدة لهم والتفتيش عليها ، »

كما نصت المادة الثانية منه على أن المجلس يشكل من رئيس هو وكيل وزارة الصحة العمومية للشئون الطبية أو من يقوم مقامه ، ومن أعضاء بحكم وظائفهم تابعين لمختلف الوزارات والمصالح كالحامى العام أو رئيس نيابة الاستئناف ، وكبير الأطباء الشرعيين أو من يقوم مقامه ، وموظف كبير يندبه وزير الداخلية وموظف كبير يندبه وزير الشئون الاجتماعية ، وأستاذ الأمراض العصبية بجامعة القاهرة ، ومنتدوب من قسم قضايا وزارة الصحة العمومية فى درجة نائب على الأقل وكبير أطباء مصلحة السجون أو من يقوم مقامه ويتولى سكرتيرية المجلس من يعينه وزير الصحة العمومية من الموظفين لهذا الغرض ، • وأن هذا المجلس بحكم تشكيله على الوجه المتقدم لا يكون وحدة إدارية لها كيان ذاتى من وحدات وزارة الصحة العمومية ، وآية ذلك أنه لم يقرر له وظائف أو درجات لموظفين فنيين أو كتابيين بميزانية الوزارة ، وإنما اعتد له مبلغ سنوى أجمالى خصص لمكافآت الأعضاء والأطباء الإخصائيين وما إلى ذلك • ومن ثم فإن النذب المدعى للعمل بسكرتيريته إنما تم استصحابا لموظفته التى كان يشغلها بمصلحة الصحة الوقائية بحكم الضرورة لا إلى وظيفة بالمجلس ليس لها وجود بقانون ربط الميزانية ، وما كان ندبه بهذا الوضع - مهما استطال - ليستحيل نقلا ، أن جاز ذلك ، لموقعه على غير محل أو ينتج أثرا هذا فى الخصوص لكون هذا الأثر غير ممكن ولا جائز قانونا لإفتقار الاعتماد المالى اللازم الترتيبه •

## الفرع الخامس

### اساءة استعمال سلطة النذب

#### قاعدة رقم ( ١٠ )

المبني على :

الأصل أن النذب من وظيفة الى أخرى أمر تترخص في ممارسته جهة الإدارة بما لها من سلطة تقديرية وبمراعاة أن النذب مؤقت بطبيعته - يتعين على الجهة الإدارة عند اعمال سلطتها التقديرية ألا تسيء استعمال هذه السلطة - تكرار نذب العامل لوظائف متعددة بعضها أدنى من وظيفته والاخرى مغايرة لها دون اعادته الى عمله الاصلى يؤدي الى عدم كفالة استقرار العامل نسبياً في وظيفة بذاتها - قيام حالة واقعية تستخلص من جماع تصرفات جهة الإدارة وتفيد في قيام قرينة اساءة استعمال جهة الإدارة سلطتها في النذب - توافر زكن الخطأ - متى ثبت توافر أركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية يحكم بالتعويض المناسب - عدم سقوط الحق في طلب التعويض الا بمضي المدة الطويلة .

ملخص الحكم :

المسلم أن النذب من وظيفة الى أخرى مما تترخص في ممارسته الجهة الادارية بسلطة تقديرية ، وانه وبمراعاة أن النذب مؤقت بطبيعته فان المحكمة ترى في تكرار نذب الطاعن تارة الى وظيفة أخرى كما في نذبه لقسم التراث ، وتارة الى وظائف أخرى مغايرة دون اعادته الى عمله الاصلى ، ترى في كل ذلك بما يترتب عليه من عدم كفالة استقرار الطاعن نسبياً في وظيفة بذاتها ، ما يكشف عن حالة واقعية جديدة تستخلص من جماع هذه التصرفات تفيد في قيام قرينة على أن الإدارة قد أساءت استعمال سلطتها في النذب هذا ما يشكل خطأ في جانبها أصاب الطاعن ولاشك بضرر لما كان لهذا الوضع من اثر سيء

على حالته النفسية والصحية مما كان له اثره على انتاجه الادبي . والمحكمة  
تقدر للطاعن تعويضا عن ذلك مبلغ الف جنيه .

ومن حيث انه عن الدفع بسقوط حق الطاعن في التعويض بالتقادم  
الخمسي ، فان المحكمة تؤيد ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من رفض لهذا الدفع  
لما استندت اليه المحكمة من ان التعويض المطالب به لا يسقط الا بمضى المدة  
الطويلة وهي لم تكتمل .

( طعن ٩٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٩ )

## الفصل الثاني

### الأوضاع المترتبة على التندب

#### الفرع الأول

#### الجهة المختصة بالتأديب أثناء التندب

قاعدة رقم ( ١١ )

المبدأ :

الجهة المختصة بتأديب الموظف أثناء التندب - هي الجهة المنتدب إليها وفقا لنص المادة ٨٥ من قانون موظفي الدولة معدلة بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٩ - العقوبات الجائز لهذه الجهة توقيعها - شمولها عقوبة الفصل لاطلاق النص - ورود هذه الأحكام على المادة ٨٥ الخاصة بتأديب الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة - لا يمنع من سريانه بطريق القياس من باب أولى على تأديب المستخدمين الخارجيين عن الهيئة ، وكذلك المنتخبين مؤقتا للعمل بوظيفة أخرى .

ملخص الحكم :

إذا كانت المادة ( ٨٥ ) من قانون الموظفين قد عدلت بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ بما يجعل الجهة المنتدب إليها الموظف تختص بتأديبه عن المخالفات التي يقرتها أثناء التندب دون تحديد لنوع الجزاءات ما يجوز توقيعها وما لا يجوز ، فإن النص على هذا الوضع يجب أن يؤخذ على إطلاقه وبالتالي يكون من حق الجهة المنتدب إليها الموظف أن توقع عليه عقوبة الفصل ، ولما كان هذا الحكم قد ورد على المادة ( ٨٥ ) المشار إليها وهي خاصة بتأديب الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة فإن الحكمة التي من أجلها تقرر هذا إنما تسرى من باب أولى وبطريق القياس على تأديب الموظفين الخارجيين عن الهيئة والمنتخبين مؤقتا للعمل بوظيفة أخرى ، ومن ثم فقد كان من سلطة الإصلاح الزراعي أن يوقع عقوبة الفصل على الطاعن .

( طعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦ )



قاعدة رقم ( ١٢ )

**المبدأ :**

الإصلاح الزراعي - الموظفون المنتخبون به من الوزارات والمصالح - مركزهم القانوني بالنسبة للتأديب يكون بمراعاة وظائفهم الأصلية بالجهات المنتخبين منها نص لائحة الاستخدام بالإصلاح الزراعي على خضوعهم بالنسبة للجزاءات لأحكام قانون التوظيف .

**ملخص الحكم :**

إذا كان الطاعن لم ينقل إلى الإصلاح الزراعي وإنما ندب فقط للعمل فيه ومنح درجة ومرتب الوظيفة التي عهد بها إليه وظل محتفظاً بموضعه هذا حتى تقرر فصله من الخدمة ومن ثم فإن مركزه القانوني بالنسبة للتأديب يكون بمراعاة وظيفته الأصلية في الأوقاف وهي من الوظائف الخارجة عن الهيئة ... وقد نص في لائحة الاستخدام بالإصلاح الزراعي على أن الموظفين المنتخبين والمعارين من الوزارات والمصالح الحكومية يخضعون فيما يختص بالأجازات والجزاءات للأحكام الواردة بقانون نظام موظفي الدولة .

( طعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٧ ق جلسة ١/١٩٦٣ )

## الفرع الثاني

### ترقية المتكذب

قاعدة رقم ( ١٣ )

المبست :

ترقية شاغل الوظيفة بطريق النذب استثناء وفقا للمادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - جوازية اذا توافرت شروطها .

ملخص الحكم :

أن ما يحتاج به المدعى من استحقاقه للترقية الى الدرجة الرابعة المخصصة لوظيفة مساعد مراقب الحسابات ، تأسيسا على أنه شغل هذه الوظيفة بطريق النذب بقرار من لجنة شئون الموظفين بإدارة المخازن والمشتريات لمدة أكثر من سنة ، مردود بأنه فضلا عن أن اللجنة المذكورة ليست هى صاحبة الاختصاص الاصيل فى مثل هذه الأحوال كما سلف إيضاحه فان الترقية فى هذه الحالة جوازية وليست حقا مكتسبا للموظف وذلك حسبما جرى عليه نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى كان ساريا وقت اصدار القرار المطعون فيه وهو لا يمنح الدرجة المخصصة للموظفة الا لمن يقوم بعملها فعلا . وإذا قام موظف بأعباء وظيفه درجتها أعلا من درجته لمدة سنة على الأقل جاز منحه الدرجة اذا توافرت فيه شروط الترقية اليها . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن ترقية الموظف فى هذه الحالة جوازية لجهة الادارة ورخصة مذحت لها فيجوز أن تعمل الترقية فيها استثناء من قواعد الترقية المنصوص عليها فى المواد ٢٨ و ٣٩ و ٤٠ كما يجوز الترقية بمقتضى المادة ٢٢ دون التقيد بنسبة الأقدمية أو بنسبة الاختيار أو البدء بالجزء المخصص للأقدمية ايا كانت طبيعة الوظيفة المرقى اليها ولو كانت غير متميزة بطبيعتها بحسب تخصيص الميزانية .

( طعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٤ )

قاعدة رقم ( ١٤ )

المبدأ :

الإصلاح الزراعى - الموظفون المنتدبون به من الوزارات والمصالح ترتيبهم فى الفئات المبينة فى الجدول المرافق للائحة الاستخدام ، ومنحهم العلاوات المقررة للموظائف التى يشغلونها فى حدود الربط المالى المقرر لها - لا يؤثر على ترقياتهم وعلاواتهم بالجهات المنتدبين منها - أساس ذلك أن النذب بطبيعته اجراء مؤقت لا يقطع الصلة بالوظيفة الأصلية ولا يغير من طبيعتها .

ملخص الحكم :

جاء بلائحة المستخدمين بالإصلاح الزراعى « أن ترتيب الموظفين المنتدبين من الوزارات والمصالح فى الفئات المبينة فى هذا الجدول ( جدول بيان وظائف ودرجات الكادر ) يؤثر على ترقياتهم وعلاواتهم بالجهات المنتدبين فيها ولا يؤثر هذا الوضع فى الملفات الشخصية الخاصة » ، فإذا كان الطاعن عند ندبه من وزارة الأوقاف للعمل بالإصلاح الزراعى فى سنة ١٩٥٣ قد وضع فى الدرجة ( ٨ - ١٢ ) جنبيها الواردة بكادر الموظفين والمخصصة لوظيفة مساعد كاتب ثم تدرج الى أن عين بوظيفة كاتب فى هذا الكادر فى الدرجة ( ١٢ - ٢٠ ) جنبيها وكان يمنح العلاوات المقررة للوظيفة التى كان يشغلها فى حدود الربط المالى المقرر لها - فان ذلك كله لا يؤثر على وضعه القانونى الثابت له بوصفه موظفا بوزارة الأوقاف لأن النذب هو بطبيعته اجراء مؤقت لا يقطع صلته بوظيفته الأصلية ولا يغير من طبيعة الرابطة التى قامت بينه وبين الجهة الأصلية التى عين فيها فيظل مع هذا النذب خاضعا للقانون الذى كان يحكمه قبل النذب من حيث الترقيات والجزاءات ، وقد أكد هذا المعنى الإصلاح الزراعى فى رد بعث به الى مندوب الإصلاح الزراعى فى ايتائى البارود بتاريخ ١٦/٧/١٩٥٥ جاء فيه أن منح هؤلاء الكتبة ماهيات شاملة كان ترتيبا لوضعهم فى كادر الإصلاح فى الدرجات التى تتناسب

وأعمالهم وهي درجة مساعد كاتب ( ٨ - ١٢ ) جنيتها وهذا لا شأن له بموضوع انتدابهم من وزارة الاوقاف فوضعهم بالنسبة للوزارة المذكورة لم يتغير .

( طعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦ )

#### القاعدة رقم ( ١٥ )

**المبدأ :**

نسب الموظف الى وظيفة ما ، مع توفر شروط شغلها ، لا يخولانه حقا في الترقية اليها .

**ملخص الحكم :**

النسب الى وظيفة ما ، مع توفر شروط شغلها في الموظف المندوب للقيام بعملها لا يخولانه حقا في الترقية اليها .

( طعن رقم ١٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٦ )

**المبدأ :**

نسب الى وظيفة أعلى جواز الطعن عليه .

**ملخص الحكم :**

إن القرار الصادر بنسب إحدى ناظرات المدارس الإعدادية لشغل وظيفة ناظرة لمدرسة ثانوية وفقاً لقرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن قواعد الترقية والنقل للموظفات الفنية وإن تضمن نديها لشغل هذه الوظيفة إلا أنه في حقيقته متضمن ترقية أدبية حقيقية لنقلها الى وظيفة أعلى في سلم التدرج الإداري وإن لم تصحبه أية درجة مالية ومن ثم يجوز الطعن عليه باعتباره متضمن ترقية .

( طعن رقم ٥٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥ )

### الفرع الثالث

#### الأشرف المالية المترتبة على النذب

##### أولا : مكافأة أو بدل النذب

##### قاعدة رقم ( ١٧ )

المبني :

نذب استاذ باحث بالمعهد الطبى بالإسكندرية للإشراف على إدارة المعهد المذكور - استحقاقه مكافأة نظير هذا الإشراف بالشروط والأوضاع المبينة فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية - استحقاقه لهذه المكافأة إذا ما نذب للقيام بمامورية فى الخارج متى كانت هذه المامورية متعلقة بوظيفته فى الإشراف على المعهد .

##### ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم وزارة البحث العلمى الحق بتلك الوزارة معاهد البحوث النوعية المنصوص عليها فى المادة الثالثة منه ومنها المعهد الطبى بالإسكندرية .

وقد أصدر السيد الدكتور وزير البحث العلمى القرار رقم ٤٠١ بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ بنذب السيد الدكتور ..... للإشراف على إدارة المعهد الطبى المشار اليه مع تفويضه اختصاصات رئيس المصلحة فى الشؤون المالية والإدارية . ثم قررت لجنة وكلاء الوزارة بقرارها المعتمد من السيد الوزير فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤ منحه مكافأة أشرف بالمعهد المذكور بنسبة ٢٥٪ من مرتبه بحد أقصى قدره خمسة وعشرين جنيها شهريا .

وفى ٣٠ من مارس ١٩٦٥ عين سيادته فى وظيفة استاذ باحث بالمعهد واستمر فى تقاضى المكافأة المذكورة بالإضافة الى مرتبه تبعا لصدور قرارات باستمرار نذبه للإشراف على إدارة المعهد وباعتبار أن ما يصرف إليه مكافأة عن عمل اضافى لا يعد امتدادا للعمل الأصلى - كما استمر سيادته فى صرف مكافأة الإشراف هذه خلال فترة إيفاده فى مؤتمرات علمية خارج الجمهورية .

ومن حيث أن الاشراف على ادارة المعهد بطريق النذب لا التعيين يشكل اعباء وظيفية مغايرة للوظيفة الاصلية لأستاذ باحث بالمعهد مما تقتضى معه صرف مكافأة قيامه بهذا العمل الذى لا يعتبر امتدادا لعمله الاصلى .

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية معدلة بالقانونين رقمى ٣٦ و ٩٣ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه فيما عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الاصلية لقاء الاعمال التى يقوم بها فى الحكومة أو فى الشركات أو فى الهيئات أو فى المجالس أو اللجان أو فى المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ ( ثلاثين فى المائة ) من الماهية أو المكافأة الاصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه ( خمسمائة جنيه ) فى السنة .

ولا تسرى هذه القيود على الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون عن الاعمال العلمية والفنية اذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها فى الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشاء واداء .

كما لا تسرى على الأجور والمرتبات والمكافآت التى تستحق عن المحاضرات والدروس وأعمال الامتحانات بالجامعات والمعاهد العالية .

ومن حيث أن السيد الدكتور ..... الأستاذ الباحث بالمعهد الطبى بالاسكندرية قد انتدب للاشراف على ادارة المعهد لذلك يستحق مكافأة نظير قيامه بهذا العمل بالشروط والأوضاع المبينة فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وتعديلاته .

ومن حيث أن نذب الموظف خارج الجمهورية للقيام بما هو منصوص عليه فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ لا يفسد الحق لمكافآته الاضافية عن هذا العمل .

لذلك فإن السيد الدكتور المذكور يستحق مكافأة الاشراف على إدارة المعهد المشار إليه إذا ما ندب بأمورية في الخارج متى كانت هذه الأمور متعلقة بوظيفته في الاشراف على المعهد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية الاستاذ المعين في إحدى المعاهد التابعة لوزارة البحث العلمى والذي يندب للاشراف على إدارة ذات المعهد فى الحصول على مكافأة نظير ذلك .

وعلى ذلك فإن السيد الدكتور المذكور بالمعهد الطبى بالاسكندرية والذي ندب للاشراف على هذا المعهد يستحق مكافأة نظير الاشراف وهذه المكافأة تخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ويستمر استحقاقه لهذه المكافأة إذا ما ندب للقيام بأمورية في الخارج متى كانت هذه الأمور متعلقة بوظيفته فى الاشراف على المعهد .

( ملف ١٥٣/٦/٨٦ - جلسة ١٩٦٩/١/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٨ )

المبسطة :

استحقاق العامل المنتدب لوظيفة رئيس مجلس المدينة للمكافأة المقررة لهذه الوظيفة - هذا رأى لا يتعارض مع ما سبق أن ارتأته الجمعية العمومية بجلسته ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧ من عدم استحقاق تلك المكافأة لو كمل مجلس المدينة عند حلوله محل رئيس مجلس المدينة .

ملخص الفتوى :

افتت إدارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والإدارة والحسابات بتاريخ ١٤ من أبريل سنة ١٩٧١ بأحقية أحد العاملين للمكافأة المقررة لرؤساء مجالس المدن أثناء مدة نديه رئيساً وتبدى جهة الإدارة لمجلس مدينة أدفو . أن هذا رأى يتعارض مع ما سبق أن انتهى إليه رأى الجمعية

العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧ من ان المكافاة المقررة لرؤساء مجالس المدن لا يفيد منها الا من يعين فى وظيفة رئيس مجلس المدينة فى الاحوال المنصوص عليها فى الفترة ( د ) من المادة ( ٣١ ) من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الادارة المحلية .

ومن حيث ان المادة ( ١ ) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن تنص على ان « يمنح رؤساء مجالس المدن من الموظفين بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مكافاة شهرية مقدارها خمسة وثلاثين جنيها » . وتنص المادة ( ٢ ) على ان « يكون رؤساء مجالس المدن من غير الموظفين متفرعين لهذه الوظيفة ويمنحون مكافاة شهرية قدرها مائة جنيها » .

ومن حيث انه ولئن كانت القاعدة وفقا لما سبق ان رآته الجمعية بجلستها المنعقدة فى ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧ ان المكافاة المقررة لرئيس مجلس المدينة لا تستحق الا لمن يعين فى هذه الوظيفة ، الا ان الواضح من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ان المشرع يجرى على النذب الى هذه الوظيفة فى حكم التعيين فيها من حيث استحقاق المكافاة المقررة عنها وان كان قد غاير فى مقدار المكافاة فى الحالين ، ذلك انه حدد المكافاة التى تستحق لرئيس مجلس المدينة المتفرغ بما يزيد على المكافاة المستحقة لرئيس مجلس المدينة من الموظفين ، وبديهي ان اسناد هذه الوظيفة لأحد الموظفين لا يتأتى الا عن طريق نذبه أو اضارته اليها ، وهو ما يؤكد اتجاه قصد المشرع الى استحقاق المكافاة لمن يندب الى هذه الوظيفة .

ومن حيث انه لا وجه للقول بتعارض هذا الرأى مع رأى سابق للجمعية العمومية انتهى الى عدم استحقاق هذه المكافاة لوكيل مجلس المدينة الذى يحل محل رئيس المجلس فى ممارسة اختصاصاته اذا امتنع عليه ممارستها او عند خلو المنصب ، ذلك ان هذه الحسول لا يترتب عليه بذاته كما سبق للجمعية العمومية ان اوضحت - اعتبار وكيل مجلس المدينة رئيسا للمجلس ، وانما هو يمارس هذه الاختصاصات فى هذه الحالة بحكم القانون وبوصفه وكلا لمجلس المدينة لانهم لم يصدر قرار بتعيينه فيها ، وهى حالة تختلف ولاشك عن حالة



ندب أحد العاملين للقيام بوظيفة رئيس مجلس المدينة • اذ يعتبر العامل المندوب لهذه الوظيفة رئيسا لمجلس المدينة ويمارس اختصاصات الوظيفة بهذا الوصف ، ومن ثم يستحق المكافأة المقررة لها •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا تعارض بين ما أفتت به ادارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبات من استحقاق العامل المنتدب لوظيفة رئيس مجلس المدينة المكافأة المقررة لهذه الوظيفة ، وبين ما سبق ان رآته الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧ من عدم اسحقاق هذه المكافأة لوكيل مجلس المدينة عند حلوله محل رئيس مجلس المدينة •

( ملك ٨٦/٤/٤٠٣ - جلسة ١٩٧١/١٠/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٩ )

#### المبدأ :

العاملون بالجهاز المركزى للمحاسبات والجهاز المركزى للتنظيم والادارة الذين يتم اختيارهم أعضاء بالمحاكم التأديبية - يقومون خلال هذه العضوية بأعمال وظائفهم الاصلية ولا يعتبرون منتدبين بمجلس الدولة - اثر ذلك انهم لا يخضعون فى تقرير كفايتهم للقواعد المقررة فى شان المنتدبين للعمل فى غير جهاتهم الاصلية •

#### ملخص الحكم :

ان مفاد المادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التأديبية ان العاملين بديوان المحاسبة او بديوان الموظفين - الذين اطلق عليهما فيما بعد الجهاز المركزى للمحاسبات والجهاز المركزى للتنظيم والادارة - الذين يتم اختيارهم أعضاء بالمحاكم التأديبية انما يقومون خلال مدة هذه العضوية بأعمال وظائفهم الاصلية التى ناط بهم المشرع القيام بها بوصفهم من العاملين بأحد الجهازين المشار اليهما فلا يعتبرون منتدبين بمجلس الدولة وبالتالى لا يخضعون فى

تقدير كفايتهم للقواعد المقررة فى شأن المنتدبين للعمل فى غير جهات عملهم الأصلية ومن ثم يختص بتقدير كفايتهم الرؤساء فى الجهاز الذى يتبعونه والذى تم اختيارهم لهذه العضوية عن طريقه وبناء على ذلك ولما كان المدعى من العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات وقد اختاره الجهاز المذكور عضوا بالحكمة التأديبية لمحاكمة موظفى وزارات النقل والمواصلات والحكم المحلى والإسكان والمرافق لمدة سنتين من ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ فينعقد للجهاز المذكور اختصاص بتقدير كفايته خلال هذه المدة ولا يغير من ذلك ما قام به رئيس المحكمة المذكورة من تقدير فى شأنه طالما أنه ليس الرئيس المباشر الذى مناه المشرع بوضع تقرير كفاية العامل .

( طعن رقم ٣٦٩ لسنة ١٥٠ قى - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧ ) .

#### القاعدة ( ٢٠ )

##### المبدأ :

تدب أحد العاملين فى غير وقت العمل الرسمى للحراسة العامة وتعيينه من قبل الحارس العام حارسا على إحدى المنشآت الخاضعة للحراسة ثم تعيينه مصفيا لها - تحديد مكافآته عن هذا التدب فى حدود الضوابط المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والأجور الإضافية - هذا التحديد يتفق وصحيح حكم القانون - عدم جواز أعمال أحكام الوكالة المنصوص عليها فى المادة ٧٠٩ من القانون المدنى بشأنه وتحديد مكافآته على أساسها - عدم إحقاقه فى تقاضى النسبة المئوية المقررة بقرار نائب رئيس الجمهورية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٢ وقدرها ١٠٪ من قيمة المبالغ المحصلة بمعرفة الحراسة بالنسبة لتلك المنشأة إذ أن قيمة هذه النسبة تعتبر اقتطاعا إداريا من الأموال المحصلة للحراسة قصد بها تغطية مكافآت العاملين بالحراسة ومهورات الأتارة دون أن تعتبر تعابا للحارس على المنشأة أو المصفى لها .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق أنه بتاريخ ١٣/٨/١٩٦٣ صدر الأمر رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ من رئيس المجلس التنفيذي ورئيس لجنة الحراسات ناصا في مادته الاولى على تعيين مورث الطاعنين حارسا خاصا على مكتب ٠٠٠٠٠٠ وقد استمر في عمله المذكور كحارس خاص على هذا المكتب ثم مصفيا له بالأمر الادارى رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ٢٦/١١/١٩٦٣ وتم انهاء مهمته بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٦٦ وأن تعيين مورث الطاعنين حارسا خاصا حالة كونه يشغل وظيفة عامة هي وظيفة وكيل مساعد وزارة الاسكان بمحافظة الاسكندرية لا يدعو أن يكون اسناد عمل له في وظيفة مغايرة لعمله الأصلي بالاضافة الى أعمال الوظيفة وإذا كان الاصل أن يخصص الموظف جهده في الحدود المعقولة لأداء واجبات وظيفته وأن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به في أوقات العمل الرسمية أو الذي يكلف بأدائه ولو في غير هذه الأوقات متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . وإذا كلف بأعمال تجاوز الحدود المعقولة سواء اكانت من ذات طبيعة عمله الأصلي أم من طبيعة مغايرة فيجوز منحه مكافآت عنها وهو أمر جعله القانون جوازيا للمجهة الادارية لاعتبارات مردها الى صالح العمل والى العدالة معا . وهذا المبدأ قرر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . وقد صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الأجور والمرتبات والمكافآت فنص في مادته الأولى على أنه « فيما عدا حالات الاعارة خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجر ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو ... على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه في السنة » . كما نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في المادة الثالثة منه على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والأجور والماهيات التي تسرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ جنيه في السنة » . فاذا كانت جهة الادارة قد أعلنت في شأن مورث المدعين الأحكام المتقدمة فان قرارها في هذا الشأن يكون سليما ومطابقا للقانون . ولا محل لما يثيره الورثة من أن قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٢ يعطى لمورثهم الحق في اقتضاء ١٠٪ من قيمة المبالغ التي حصلها سواء أيام تعيينه

( م ٣ - ج ٢٤ )

كحارس أو مصف للمنشأة المذكورة ذلك أن المادة الأولى من القرار المذكور تنص على أن « يؤذن للحارس العام على أموال وممتلكات الخاضعين للامرين رقمى ١٣٨ ، ١٤٠ لسنة ١٩٦١ المشار إليهما فى أن يقتطع من الاموال الخاضعة للحراسة نسبة مئوية يكون حسابها على النحو المبين فى المواد التالية » وحددت المواد من ٢ الى ١٢ ١٠٪ من صافى المبالغ المستحقة للمنشأة فى الاراضى الزراعية أو ايجار العقارات أو كوبونات الأوراق المسالية والمبالغ الناشئة عن اتمام التصفية ، ولم ينص القرار المذكور على أن هذا الاقتطاع يختص به الحارس كاتعاب له بل ان هذه المبالغ قصد بها تغطية مكافآت الموظفين والعمال ومصروفات الادارة وهو ما افصح عنه صراحة قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ فى المادة الثالثة منه حيث نصت على أن « لرئيس الوزراء أن يأذن للمدير العام بأن يستقطع نسبة مئوية من الاموال الموضوعة تحت الحراسة لتغطية مكافآت الموظفين والعمال ومصروفات الادارة » كما انه لا يجوز القول بأن مورث المدعين كان وكيلًا عن أصحاب المنشأة ومن ثم تسرى فى شأنه أحكام الوكالة لأن الحارس الخاص فى مثل هذه الحالة لا يغدو أن يكون وكيلًا للحارس العام الذى له أن يباشر الحراسة بنفسه أو بمن يستعين بهم من اهل الخبرة أو من موظفى الدولة لادارة الاموال الخاضعة للحراسة . وإذا كان الحكم الطعين قد انتهى الى ذلك فانه يكون قد صدر سليما وبمناهى من الالغاء ويكون الطعن المائل غير مستند الى أساس سليم من القانون وخليقا بالرفض .

( طعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٧٨ )

#### القاعدة ( ٢١ )

المبدأ :

شركة القطعاع العام تتحمل ببديلات نيب عاملها فى ظل القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى لم يعد يجيز نيب العامل الا أن وظيفة داخل الشركة . كما تلغزم بتلك البديلات ما لم تفصح الجهة المنتدب اليها عن ارادتها فى تحملها .

## ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع كان يجيز في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الملغى ندب العاملين بشركات القطاع العام الى الحكومة والهيئات العامة شركات القطاع العام الاخرى وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد ، واعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ عدل المشرع عن هذا الاتجاه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى عمل به من هذا التاريخ فلم يعد يجيز ندب العامل بشركة القطاع العام الا الى وظيفة داخل الشركة ولما كان التدب بطبيعته اجراء مؤقت فانه لا يقطع صلة العامل بوظيفته الاصلية ولا يغير من طبيعة العلاقة التى تربطه بالجهة المنتدب منها وانما يظل تابعا لها ومعدودا من عملها فتكون له حقوقهم وعليه واجباتهم كما ان وظيفته لا تخلو بنديه ولا يجوز شغلها بغيره ، لذلك يظل المصرف المالى لمستحقاته المالية مدرجا بميزانية تلك الجهة فتلتزم كاصل عام بادائها له ما لم تلتزم الجهة المنتدب اليها العامل بتحمل مرتبه ومستحقاته المالية ، ومن ثم فان شركة مريوط الزراعية - الجهة المنتدب منها - تلتزم باداء كافة مستحققات العامل فى الحالة الماثلة بما فى ذلك البدلات خلال الفترة من تاريخ ندبه حتى ١٩٧٨/٧/١ التى وقعت فى ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى كان يجيز ندب العاملين بالقطاع العام الى الهيئات العامة طالما أن هيئة التعاون الزراعى التى ندب اليها العامل لم تتعهد باداء تلك المستحقات . كما وان تلك الشركة تلتزم كذلك باداء مرتب وبدلات هذا العامل ابتداء من ١٩٧٨/٧/١ حتى تاريخ نقله منها فى ١٩٧٩/١٢/٣١ اذ كان عليها ان تسترد عاملها المنتدب الى الهيئة المذكورة وان تؤدى اليه تبعا لذلك كافة مستحقاته المالية أعمالا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ السارى اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ والذى لم يجيز ندب العامل الا فى داخل الشركة . وليس لها ان تتحلل من هذا العامل وتركته يعمل بالهيئة التى ندب اليها قبل نفاذه ، ذلك لأن القانون يحمل قوة تنفيذه فى ذاته لذلك تنتج احكامه اثارها فور نفاذه دون أى اجراء آخر ومن ثم يترتب على الغاء التدب بقوة القانون اعتبار المنتدب وكأنه قد عاد الى عمله الاصلى مع ما يترتب على ذلك من آثار أهمها التزام الجهة التى يتبعها باداء مرتبه وبدلاته .

ولذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام شركة مريوط الزراعية بأداء البدلات المستحقة للمعروضه حالته خلال الفترة من ١٩٧٦/٩/٤ حتى ١٩٧٨/١٢/٣١ .  
( ملف ٨٥٩/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨١/٤/٨ )

ثانيا : استحقاق المنتدب لبدل الإقامة فى احدى المحافظات النائية

#### قاعدة رقم ( ٢٢ )

المبدأ :

يستحق العامل المنتدب الى احدى المحافظات النائية بدل تدب الإقامة المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أجاز شغل الوظائف الدائمة على من يشغل الوظيفة بصفة مؤقتة . وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ ناط استحقاق بدل الإقامة بأداء العمل بأحدى المحافظات النائية المنصوص عليها فيه .

ولما كان التدب لشغل احدى الوظائف بأحدى هذه المحافظات من مقتضاه أن يؤدى العامل العمل المسند اليه بها ، ومن ثم يتوافر له مناط استحقاق بدل الإقامة التى حدده النص صراحة وبصفة قاطعة بأداء العمل لم يربط بينه وبين شغل الوظيفة بصفة أصلية .

لذلك انتهت رأى الجمعية العمومية الى استحقاق العامل المنتدب لاحدى المحافظات النائية لبدل الإقامة المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ .

( ملف ٨٤٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ )

### الفصل الثالث

#### مسائل متنوعة

##### الفرع الاول

##### المنازعة فى قرار النذب

##### قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

لا مطعن على قرار النذب متى صدر من مختص واستند الى سبب صحيح وتغيا مصلحة مشروعة .

ملخص الحكم :

ان سندور النذب فى ظل المسادتين ٢٦ و ٢٧ من قانون نظام العاملين بالقطر العام ممن يملك اصداره قانونا وهو الوزير المختص ، فانه يكون بمنأى عن الطعن عليه متى ثبت استناد القرار الى سبب صحيح يبرر ، وهو تقرير لجنة تقصى الحقائق ، واتجه الى غاية مشروعة وهى تحقيق المصلحة العامة .

( طعن ١٢٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧ )

##### قاعدة رقم ( ٢٤ )

المبدأ :

اذا تضمن قرار النذب عقوبة مقننة فرد تقدير ذلك الى تكيف المدعى لدعواه تحت رقابة المحكمة على اى حال .

ملخص الحكم :

اذا قام النص على قرار نذب أحد العاملين على انطوائه على عقوبة تأديبية مقننة فان الفصل فيما اذا كان قرار النذب المطعون فيه قد

انطوى على عقوبة تأديبية مقنعة من عدمه وان كان يمكن أن يكون سبيلا الى تحديد مدى اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الا أنه فى حقيقة الامر يعتبر فصلا فى الموضوع الدعوى ذاته . ويقتضى الأخذ فى تحديد هذا الاختصاص بتكليف المدعى للقرار بحديث اذا تحققت المحكمة من صحة هذا التكليف قضت فى موضوع الدعوى على مقتضاه دون ان ينطوى ذلك على معنى ترك الامر فى شأن تحديد الاختصاص القضائى للمحاكم التأديبية لحض اختيار ذوى الشأن تبعا للتكليف الذى يسبقونه على القرار طالما ان الفصل فى مدى صحة هذا التكليف يختلط بموضوع الدعوى ذاته ومردده فى النهاية الى التكييف، الذى تأخذ به المحكمة فى هذا الصدد .

( طعن ٦٤١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/١/٣١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥ )

#### المبدأ :

الطعن من قبل عامل بالقطاع العام فى قرار التنب بانه ينطوى على عقوبة تأديبية مقنعة أمام محكمة القضاء الإدارى فتحكم بإحالته الى المحكمة التأديبية ، يجعل هذه المحكمة الأخيرة مقيدة بالفصل فى الدعوى ، رغم أنها أصلا من اختصاص المحاكم العابية .

#### ملخص الحكم :

إذا قام أحد العاملين بالقطاع العام دعواه على قرار التنب أمام محكمة القضاء الإدارى ، فاصدرت محكمة القضاء الإدارى حكما بعدم الاختصاص وإحالة الدعوى الى المحكمة التأديبية ، فان هذا الحكم يقيد المحكمة التأديبية ويلزمها بالفصل فى الدعوى ، وأن كانت المنازعة تدخل أساسا فى اختصاص القضاء الإدارى .

( طعن ١٢٧١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧ )



## الفرع الثاني

المنتدب من أحد الاقليميين ( مصر وسوريا ) للعمل فى الاقليم الآخر

### قاعدة رقم (٢٦)

المبسمدا :

نحسب الموظف من أحد الاقليميين للعمل بالاقليم الاخر - اجازات الموظف المنتدب فى هذه الحالة - تخضع للأحكام المقررة فى الاقليم المنتدب اليه  
• الموظف

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ فى شأن ندب الموظفين من أحد اقليمى الجمهورية للعمل فى الاقليم الاخر أنه نظم مسائل محدودة معينة ليس من بينها تنظيم اجازات هؤلاء الموظفين ، ومن ثم يتعين الرجوع فى هذا الخصوص الى القواعد العامة التى تحكم شئون الموظفين كافة •

ولما كان الموظف المنتدب لجهة غير الجهة التابع لها يؤدى عمله لصالح المرفق العام الذى تقوم عليه الجهة المنتدب للعمل بها فان مقتضى ذلك خضوعه - بحسب الاصل - للنظم الموضوعة لهذا المرفق ولتوجيه الجهة القائمة عليه على أساس أن هذه النظم تستهدف تسيير المرفق على وجه دائم منتظم وان تلك الجهة تتولى تنفيذها بما يؤدى الى تحقيق هذا الغرض ، ويؤيد هذا النظر ما نص عليه فى المادة ٩ من القرار المشار اليه من سريان أحكام التأديب المقررة فى الاقليم الذى وقعت فيه المخالفة على ما يقع من الموظف من مخالفات اثناء ندبه لشغل وظيفة ، وكذلك ما نص عليه فى المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فى الاقليم الجنوبى من أنه فى حالة ندب موظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة اخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة الى المخالفات التى يرتكبها من اختصاص الجهة التى ندب للعمل بها •

ويراعى دائما تنظيم الاجازات سواء من ناحية مدتها او مواعيد منحها او اجراءات هذا المنح او غير ذلك ، ظروف العمل ومقتضياته ، وتختلف هذه الظروف والمقتضيات باختلاف المرافق العامة وبخاصة بين الاقليميين ، ومقتضى ذلك خضوع الموظف المنتدب من أحد الاقليميين للنظم المعمول بها فى شأن

الاجازات فى الاقليم المنتدب للعمل به وتستقل الجهة المختصة فى هذا الاقليم بمنحه اجازته فى حدود هذه النظم .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن اجازات الموظف المنتدب من أحد الاقليمين للعمل فى الاقليم الآخر تخضع للقواعد المنظمة للاجازات بالاقليم المنتدب للعمل به .

( فتوى رقم ٢٧٣ - فى ١٩٦١/٣/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٢٦ )

#### المبدأ :

ندب الموظف من أحد الاقليمين للعمل فى الاقليم الآخر - علاوة الاقليم التى يستحقها الموظف طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ - تحديدها - يكون على أساس المرتب الأصلى الذى يتقاضاه الموظف فلا تضم اليه الرواتب الإضافية .

#### ملخص الفتوى :

يبين من نص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ ، أن الشارع جعل للموظف المنتدب من أحد اقليمى الجمهورية للعمل فى الاقليم الآخر ، حقا فى مرتب وظيفته الأصلية وما يستحقه من اعانات ورواتب اضافية تقدر على أساسه ، وذلك عن علاوة اقليم تحدد فى الثلاثين يوما الأولى من مدة الندب طبقا للجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار ، وتحدد فى المدة الثانية وفقا للجدول رقم (٢) . وقد اعتمد الشارع فى هذين الجدولين بما يتقاضاه الموظف أساسا ، وبصفة أصلية بحسب درجة الوظيفة ، وحدد مقدار علاوة الاقليم التى يستحقها على أساس هذا المبلغ فى الجدول الأول ، جعل الأساس فى تحديده مقدار العلاوة لموظفى الاقليم المصرى الذين يندبون للعمل فى الاقليم السورى هو الدرجة المقررة للوظيفة أو الرواتب الشهرية التى يتقاضونها ، كما جعل هذا الأساس بالنسبة الى موظفى الاقليم السورى ، هو المرتبة المقررة للوظيفة ، وفى الجدول الثانى فاعتمد بالنسبة الى موظفى الاقليم المصرى ممن تقل مرتباتهم عن ١٢٠٠ جنيه سنويا ، بالدرجة التى يشغلها الموظف ، وفرق بين موظفى الدرجة الواحدة على أساس ما يتقاضاه الموظف من راتب ،

مراعى فى ذلك أول مربوط الدرجة ونهايتها • وقد جرى على هذه القاعدة بالنسبة الى موظفى الاقليم السورى الذين تنقسم المراتب المقررة لوظائفهم الى درجات محدّد لكل منها مربوط ثابت •

ويستفاد من ذلك ان الشارع انما يعنى بالمرتّب الذى تقدّر على أساسه علاوة الاقليم التى تستحق للموظف المنتدب من أحد اقليمى الجمهورية للعمل فى الاقليم الآخر ، المرتّب الاصلى الذى يتقاضاه ، دون ما يلحق به من اعانات ، أو ما يضاف اليه من رواتب اضافية ايا كان نوعها ، فكل هؤلاء لا يحسب فى ضمن المرتّب الذى تقدّر على أساسه علاوة الاقليم • يؤيد هذا النظر ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، يفرق صراحة بين المرتّب الاصلى للموظف وبين توابع هذا المرتّب ومتمماته ، مما لا يسوغ معه القول بأن المقصود من الماهية الشهرية أو المرتّب فى كلا الجدولين الملحقين بهذا القرار هو المرتّب الاصلى وتوابعه ومتمماته ، وفضلا عن ذلك فان توابع المرتّب ومتمماته من اعانة غلاء معيشة وبدل تفرغ ونحو ذلك مما يتقاضاه الموظف لو اضيفت اليه لجاوز نهاية مربوط الدرجة التى يشغلها ، وبلغ الدرجة التالية لها أو أكثر وهو أمر بعيد عن قصد الشارع ، الذى قسم كل درجة من درجات الوظائف الى فئات ، على أساس المرتّب الذى يتقاضاه الموظف دون أن يخرج فى هذا التقسيم على ما هو مقرر للدرجة بفئاتها المختلفة من راتب أصلى ، حسب مربوط الدرجة بداية ونهاية •

ويخلص مما تقدم ان ما ذهبت اليه وزارة الخزانة فى الاقليم السورى ، من أن علاوة الاقليم التى تمنح للموظفين المنتدبين للعمل فى هذا الاقليم ، تقدّر على أساس ما يتقاضاه الموظف من راتب أصلى وفى حدود الدرجة المقررة لوظيفته الاصلية - على أساس سليم من القانون ، ومن ثم فلا يجوز تقدير علاوة الاقليم على أساس مجموع ما يتقاضاه الموظف من راتب أصلى واعانة غلاء وبدلات مختلفة ، وانما يتعين ان يكون هذا التقدير على أساس الراتب الاصلى دون الرواتب الاضافية المشار اليها •

( فتوى رقم ٢٥٩ فى ١٦/٣/١٩٦١ ) •

قاعدة رقم ( ٢٧ )

المبستدا :

علاوة الاقليم الخاصة بالنائب من أحد الاقليمين للعمل بالاقليم الآخر - صرفها طبقا للفتنة المقررة في الجدول رقم (١) المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ - لا يكون الا خلال الثلاثين يوما الاولى من نوب الموظف فعلا للعمل بالاقليم الآخر بغض النظر عن تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

ان الموظف المنتدب لا يستحق علاوة الاقليم وفقا للجدول رقم (١) المرفق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ ، الا عن مدة الثلاثين يوما الاولى من مدة النوب فعلا ، ومن ثم فلا يستحق من اتم تلك الفترة قبل تاريخ العمل بهذا القرار ، علاوة الاقليم طبقا للجدول المذكور وانما يستحقها طبقا للجدول رقم (٢) على أن تخفض بمقدار النصف بعد مضي ثلاث سنوات على نحو ما تقدم ذكره .

( فتوى رقم ٢٥٩ فى ١٦/٣/١٩٦١ ) .

قاعدة رقم ( ٢٨ )

المبستدا :

نائب الموظف من أحد الاقليمين للعمل بالاقليم الآخر - منن الثلاث السنوات المنصوص عليها فى المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ والتي تخفض علاوة الاقليم بعد انقضاها الى النصف - حسابها - تحسب من بدء نوب الموظف فعلا لا من تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهورية المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تبادل الموظفين فى الاقليمين وهو القرار الذى كان معمولا به قبل نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه - كان ينص فى المادة الثالثة على ان : « يستحق الموظف المكلف مرتب الوظيفة المسمى لها بالاقليم الآخر اثناء القيام بالمهمة وتوابعه وامتداته ، ويمنح بالاضافة الى ذلك ما يعادل مرتبه الاصلى لمدة اقصاها سنة ، فاذا استطلالت المدة الى اطلول من ذلك منح

ما يعادل ربع المرتب المذكور لمدة سنة أخرى ، كما ان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن توحيد فئات بدل السفر عند الانتقال من اقليم لآخر ، كان ينص فى المادة الثانية على ان المدة التى يستحق فيها بدل السفر هى ثلاثة أشهر ، يجوز تجديدها لمدة أخرى ولمرة واحدة .

ويستفاد من هذين النصين ان الموظف المنتدب من أحد الاقليمين للعمل فى الاقليم الآخر سواء كان هذا النذب لشغل وظيفة أو لأداء مهمة كما يستحق علاوة على مرتبه الأصل ، مبلغا آخر يقابل علاوة الاقليم التى نص عايتها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ ، وأن استحقاقه هذا المبلغ كان موقوتا بـمدة محددة لا تزيد عند النذب لشغل وظيفة عن سنتين ، ولا تجاوز عند النذب لأداء مهمة ، ستة أشهر .

وقد عدل القرار رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه من الأحكام المتقدمة فأجاز النذب لمدة ثلاث سنوات يمنح الموظف خلالها علاوة اقليم ، تحدد وفقا للمادة الثانية منه ، فان استطلت مدة النذب لأكثر من ذلك منح الموظف نصف علاوة الاقليم المشار اليها . وبهذا منح الموظف عندما تجاوز مدة ندبه سنتين مبلغا يضاف الى مرتبه الأصل وتوابعه ومتمماته ولم يكن يستحق فى هذه الحالة سوى مرتبه الأصل وتوابعه ومتمماته .

وهذا الحكم الجديد يسرى على الموظفين المنتدبين قبل تاريخ العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ ممن لم تنقضى مدة ندبهم قبل ذلك ، فيفيدون منه ، ويجرى فى شأنهم أحكامه ، ذلك لأن القواعد التنظيمية العامة تسرى باثرها المباشر على الموظفين الموجودين فى الخدمة أو كانوا قبل ذلك فى مراكز قانونية عامة حددتها القواعد التنظيمية الملغاة .

وعلى هدى ما تقدم يتعين حساب مدة الثلاث سنرات المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القرار الجمهورى المشار اليه والتى تخفض بعدها علاوة الاقليم الى النصف - يتعين حسابها ، ابتداء من تاريخ نذب الموظف للعمل بالاقليم الآخر ، فتدخل المدة التى قضاها منتدبا قبل تاريخ نفاذ القرار المذكور ، ضمن مدة الثلاث السنوات المذكورة ، بحيث تنقضى هذه المدة بمضى ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ نذب الموظف فعلا ، ويمنح الموظف بعد ذلك نصف علاوة الاقليم .

( فتوى رقم ٢٥٩ فى ١٦/٣/١٩٦١ ) .



طبقا لتلك اللائحة فهي لا تعتبر من إيرادات الدولة ، وقيام الصندوق المقترح بأجهزته وموظفيه يلقي عبئًا على الخزانة العامة أو على حصيلته النذور دون مقتضى .

ونظرا لهذا الخلاف رأت اللجنة الوزارية للشئون التنفيذية تأجيل النظر في هذا المشروع مع عرض الموضوع على مجلس الدولة .

وقد عرض على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدتين فى ٤ و ٣١ من مايو سنة ١٩٦٠ فاستبأوا لها من استقراء نصوص مشروع القانون المشار اليه ومذكرته الايضاحية أنه لا يستهدف تحقيق الأغراض والمزايا التى يستهدفها المشرع باختيار نظام المؤسسة العامة لإدارة مرفق من المرافق العامة وأول هذه الأغراض التحرر من الأنظمة الحكومية ، وتخصيص المؤسسة فى نشاط معين يعهد به لأشخاص فنيين ذوى خبرة به ، والتخفيف من العبء الملقى على عاتق الإدارة بصفة عامة وعلى الوزراء بصفة خاصة .

وليس من شأن ادماج ميزانية وزارة الأوقاف فى الميزانية العامة للدولة أن تندمج حصيلته النذور فى الأموال العامة للدولة ، بل تظل هذه النذور محتفظة بطبيعتها بوصفها أموالا خاصة تبرع بها أصحابها فى أوجه البر والخير ، ومن ثم فهي تحتفظ باستقلالها عن أموال الدولة العامة ، فلا يحقق انشاء الصندوق هذا الاستقلال لأنه قائم بطبيعته .

وفضلا عن ذلك فإن قيام مؤسسة عامة تشرف على النذور يؤدى الى وجود نوعين من النشاط المتجانس تابشرهما جهتان متميزتان ، ذلك لأن وزارة الأوقاف تشرف على المساجد والأضرحة تطبيقا للمادتين ١٠ و ١١ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ ، فى حين ان المؤسسة العامة المقترحة تشرف على ما يرد لهذه المساجد والأضرحة من نذور وقد يسفر ذلك عن تعارض أو ازدواج

فى الاختصاص بسبب اتصال المساجد والأضرحة بصناديق النذور  
اتصالا وثيقا .

ومن حيث أن المادة ١٦ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن :  
« ينظم العمل بوزارة الأوقاف بمقتضى لائحة تنفيذية تصدر بقرار من وزير  
الأوقاف » ، وظاهر من هذا النص أن الوزير يختص بتنظيم سير العمل فى  
كلية شئون الوزارة ومنها النذور التى ترد للأضرحة والمساجد ، ومن ثم فهو  
يحقق ذات الهدف المقصود بنص المادة الرابعة من مشروع القانون المقترح التى  
تخول وزير الأوقاف حق إصدار قرار يبين نظام العمل وطرق الإدارة والصرف  
بالصندوق ، وكما يبين كافة ما يتعلق بتقديم النذور بالمساجد والأضرحة  
وطريقة حصرها وتقديمها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه ليس ثمة موجب لاستصدار قرار  
رئيس الجمهورية بإنشاء صندوق للنذور التى ترد للمساجد والأضرحة ،  
ويكتفى فى هذا الصدد بتعديل اللائحة الحالية للنذور بقرار من وزير الأوقاف  
على نحو يحقق الأهداف التى تستهدفها الوزارة .  
( فتوى رقم ٥٣٠ فى ١٦/٦/١٩٦٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٠ )

#### المبدأ :

فيما عدا شاغلى وظيفة قراء مقرأة السيد احمد البدوى الحاليين  
بصفة شخصية ولدى الحياة ، لم ترد وظيفة قراء مقرأة المسجد ضمن الوظائف  
التي يستحق شاغلوها حصة فى صندوق النذور .

#### ملخص الحكم :

صدر قرار نائب وزير الأوقاف رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ ،  
بإضافة وظيفة جديدة الى المادة الرابعة من قرار وزير الأوقاف وشئون الأزهر  
رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ فى شأن اللائحة التنفيذية لصناديق النذور التى ترد



للمساجد والأضرحة التابعة لوزارة الأوقاف . هذه الوظيفة الجديدة المضافة  
هى : « قراء مقراءة السيد أحمد البدوى الذين يعملون حالياً بالمسجد » .  
« ويصرف لكل منهم نصف حصة من حصة صندوق نذور المسجد بصفة شخصية  
مدة حياتهم » ، ومفاد هذين القرارين ان كلا منهما حدد وظائف العاملين الذين  
يستحقون حصة فى حصيله صناديق النذور بالمساجد والأضرحة . وقد اشتمل  
القرار الثانى على وظيفة « قراء مقراءة » . على ان قرار نائب وزير الاوقاف  
رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ لم يورد هذه الوظيفة بصفة عامة بل وضع لها ضوابط  
ومعايير ، فمن ناحية خصص الوظيفة بقراء مقراءة السيد أحمد البدوى ، ومن  
ناحية اخرى قصرها على قرائها الحاليين بصفة شخصية وطوال مدة حياتهم .  
ومن ثم فانه نتيجة لذلك يتعين القول بعدم ادراج قراء مقراءة المسجد بصورة  
عامة مطلقة ضمن مستحقى حصة فى صندوق النذور .

( طعن ٢٨٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٣٠ ) .

## نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين

### الفصل الأول : مناه نزع الملكية وشروطه

الفرع الأول : مناه نزع الملكية لزوم العقار المملوك ملكية خاصة للمنفعة العامة

الفرع الثاني : المنفعة العامة التي يراد تحقيقها من وراء نزع الملكية

الفرع الثالث : تحقيق رسالة الاعلام يعتبر من الأعمال المتصلة بالمنفعة العامة

الفرع الرابع : نطاق نزع الملكية ، عدم جواز نزع ملكية البناء دون الأرض

الفرع الخامس : التعويض المستحق عن نزع الملكية

اولا : تقدير التعويض المستحق عن العقار المنزوع ملكيته

ثانيا : مقابل التحسين يعتبر من العناصر التي تراعى فى التعويض المستحق عن العقار المنزوعة ملكيته

ثالثا : الجهة التي يؤول اليها التعويض

رابعا : ابداع التعويض بالأمانات عند وجود نزاع على ملكية العقار

خامسا : التنازل عن التعويض ملزم للمتنازل

### الفصل الثاني : اجراءات نزع الملكية

الفرع الأول : نزع الملكية قد يكون بطريق مباشر او بطريق غير مباشر

الفرع الثاني : نشر قرار المنفعة العامة في الجريدة الرسمية

الفرع الثالث : ايداع النماذج أو القرار الوزاري مكتب الشهر العقاري

الفرع الرابع : القرارات الصادرة من لجان الفصل في معارضات  
نزع الملكية

الفرع الخامس : مدى سقوط مفعول القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة

الفصل الثالث : الاستيلاء المؤقت على العقارات بالطريق المباشر

الفصل الرابع : مسائل متنوعة

الفرع الأول : نقل ملكية العقارات بين الجهات الادارية يكون بالاتفاق  
وليس عن طريق نزع الملكية .

الفرع الثاني : جواز نزع ملكية الاراضى اللازمة لاقامة مشروعات ذات  
نفع عام تقوم بتنفيذها الشركات تحت اشراف الدولة  
ورقابتهما

الفرع الثالث : نزع ملكية عقارات شركات القطاع العام يكون وفقا  
للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة  
العامة أو التحسين

(م ٤ - ج ٢٤)

**الفرع الرابع :** تخصيص الدولة ما تمتلكه على الشيوع بينها وبين  
الأفراد للمنفعة العامة يتضمن قسمة الأطنان

**الفرع الخامس .** الادارة العامة لأموال الحكومة

**الفرع السادس :** مسائل خاصة بالاقلية السوري ابان الوحدة

## الفصل الأول

### مناط نزع الملكية وشروطه

#### الفرع الأول

مناط نزع الملكية لزوم العقار المملوك ملكية خاصة للمنفعة العامة

قاعدة رقم ( ٣١ )

المبدأ :

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التصمين - القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة أو الاستيلاء - الدستور والقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تضمننا ضابطاً أساسياً في مجال التوفيق بين حق المولدة في الحصول على العقارات اللازمة لمشروعاتها العامة وبين حقوق ذوي الشأن من ملاك هذه العقارات - شرط لزوم العقارات المملوكة ملكية خاصة للمنفعة العامة يجب أن يكون مستملاً من حاجة جهة الإدارة الملحة لهذه العقارات لإقامة مشروعاتها بما يقتضيه ذلك من تقرير صفة المنفعة العامة لها والاستيلاء عليها - إذا دلت الظروف أو واقع الحال على غير ذلك وقعت الإجراءات مشوبة بالبطالان - أساس ذلك المساس: بالملكية الخاصة التي كفلها الدستور والقانون - تصرف الجامعة في جزء من الأرض التي وهبتها لها إحدى المحافظات لإقامة مباني الكليات والمعاهد والمنشآت والمرافق اللازمة للجامعة وذلك بالمخالفة لشرط الجهة الواهبة بالمنع من التصرف في الأرض الموهوبة لها - لا يجوز للجامعة بعد التصرف في جزء من الأرض أن تعود وتنزع ملكية بعض الأفراد لاستكمال المنشآت - أساس ذلك : عدم تحقق الاعتبارات التي من أجلها أجاز الدستور والقانون اتخاذ إجراءات نزع ملكية العقارات - اتخاذ إجراءات نزع ملكية الأفراد في هذه الحالة ينطوي على إساءة استعمال السلطة وتجاوز في تطبيق أحكام الدستور والقانون - أساس ذلك : المساس بالملكية الخاصة في غير الأحوال المقررة وتكذب الفاية التي قامت عليها فكرة التضحية بالمصالح الشخصية لحساب المصالح العام .

### ملخص الحكم :

ان المادة ٣٤ من الدستور تنص على أن : « الملكية الخاصة مصونة ..... ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ..... » ، وتنص المادة (١) من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين على أن قد يجرى نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة والتعويض عنه وفقا لأحكام هذا القانون » . كما نص القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ، فى المادة (١) على أن « يكون تقرير صفة المنفعة العامة أو التصريح للجهة المستملكة عن وجود نفع عام بالنسبة لعقارات المراد نزع ملكيتها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية » . ونص فى المادة (٢) على أنه « فيما عدا الأحوال الطارئة والمستعجلة التى تقتضى الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم و ..... يكون الاستيلاء المؤقت على العقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية » . وبذلك فهد حرص الدستور والقانون على التوفيق بين حق الدولة فى الحصول على العقارات اللازمة لمشروعاتها العامة لتحقيق ثمرتها المرجوة فى خدمة الصالح العام ، وبين حقوق ذوى الشأن من ملاك هذه العقارات ، فأرسى ضابطا أساسيا فى هذا المجال - هو لزوم العقارات المملوكة ملكية خاصة للمنفعة العامة . وهذا يتكشف من ظروف ووقائع الأحوال فما تقررره الجهة الادارية فى هذا الشأن يجب أن يكون مستندا من حاجتها الملحة لهذه العقارات لاقامة مشروعاتها بما يقتضيه ذلك من تقرير صفة المنفعة العامة لها والاستيلاء عليها للصالح العام فان دلت الظروف ووقائع الحال على غير ذلك وقعت الاجراءات المتخذة فى هذه الحالة مشوبة بالبطالان لمساسها بالملكية الخاصة التى كفلها الدستور والقانون .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الطعن ان محافظة الشرقية كانت قد وهبت

س ط ف

الى جامعة الزقازيق مساحة من الأرض الزراعية مساحتها ٥١ ٦ ٤٥ كائنة بناحية بندر الزقازيق محافظة الشرقية بحوض العقابى (١) قسم ثان القطعة رقم

س ط ف

٨٦ من ٣٧ شائعة فى مسطح مساحته ١٩ ٥ ٥٢ وذلك بموجب عقد هبة

مشهر برقم ٥٢٢ فى ١٩٧٥/٢/٣ وتضمن العقد فى التمهيد الذى اعتبر جزءاً لا يتجزأ منه الإشارة الى أنه تقرر هبة العقارات الموضحة بهذا العقد تدعيماً لجامعة الزقازيق واللازمة لها ، ونص فى البند الثالث على أنه : « يقر الطرفان بصفتها بأن الغرض من هذه الهبة هو تخصيص الأراضى الموهوبة لإقامة مباني الكليات والمعاهد والمنشآت والمرافق اللازمة لجامعة الزقازيق ٠٠٠ ويثبت من المستندات المودعة ملف الطعن أن جامعة الزقازيق تصرفت قبل أن تستكمل س ط ف

منشأتها على الأرض الموهوبة لها بالبيع فى مسطح مساحته ١١ ٢١ ١٨ من هذه الأرض لصالح الجمعية التعاونية لبناء المساكن لأعضاء هيئة التدريس والعمالين بجامعة الزقازيق وذلك بموجب العقد المسجل رقم ٤٤١١ لسنة ١٩٧٧ س ط ف

وباعت لئات الجمعية مسطحا مساحته ١١ ٢١ ١٨ من تلك الأرض وذلك بموجب العقد المسجل رقم ٣٩٤٠ لسنة ١٩٨١ كما أبرمت الجامعة العقد المسجل رقم ٢٦٧٤ لسنة ١٩٨١ مع الدكتور . . . . . عن نفسه وبصفته ولها س ط ف

طبيعياً على أولاده القصر عن بيع مسطح مساحته ١١ ١ - تعادل ٢٥٢ م ٢ ، وتمت هذه التصرفات جميعها محددة ومقررة ، وفى شهر يناير ١٩٨٢ أرسل رئيس جامعة الزقازيق كتابا الى وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى أشار فيه الى عقد الهبة رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٧٥ ومساحة الأرض الموهوبة للجامعة بموجب س ط ف

وهى ١٥ ٦ ٤٥ الشائعة فى مساحة قدرها ١٩ ٥ ٥٢ وذكر ان الجامعة خططت لإقامة العديد من المباني والمنشآت تدريجياً وفقاً لاحتياجاتها . وأضاف هذا الكتاب ان السيد . . . . . (الطاعن) أحد ورثة البائعين للمحافظة قام بتسجيل العقد رقم ١٨٩٥ لسنة ١٩٧٩ - القطعة ٥٧٠ عن مساحة س ط ف

- ١ ٤ وهذه الأرض تحتاجها الجامعة فعلاً لتوسعتها اذا انها تقع فى داخل الجامعى وليس من المقبول إقامة منشآت خاصة عليها ، وقد عرض الوزير مذكرة فى هذا الشأن على رئيس مجلس الوزراء طالباً استصدار قرار باعتبار الأرض اللازمة لاستكمال منشآت جامعة الزقازيق بحوض العقابى رقم (١) قسم ثان -

بندر الزقازيق حملة العقد المسجل ١٨٩٥ لسنة ١٩٧٩ من أعمال المنفعة العامة . وبناء على ذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء المطعون فيه رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٨٢ فى ١٣ من مايو ١٩٨٢ ونص فى مادته الأولى على أن « يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع استكمال المنشآت العلمية لجامعة الزقازيق » . نص فى المادة الثانية على أن « يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع والبالغ مساحتها - ١ ٤ بحوض العقابى رقم ١ قسم ثان - بنسار الزقازيق والموضحة حدودها ومعالمها واسم مالكها بالمذكرة والرسم التخطيلى المرفقين » .

ومن حيث انه يستفاد من سياق هذه الوقائع أن الجامعة المطعون ضدها قد أخلت بالشرط المانع من التصرف فى الأرض الموهوبة لها ، والمخصصة لاقامة مبانى الكليات والمعاهد والمنشآت والمرافق اللازمة لها ، وذلك حين بادرت بمجرد استيلائها على الأرض الموهوبة لاقامة منشآت الجامعة عليها الى التصرف فيها فى غير الغرض المخصص لها طبقا لعقد الهبة وبمساحات كبيرة وواسعة .

س ط ف

١١ ٢١ ١٨ ) لجمعيات اسكانية وهى من الغير وعلى خلاف الشرط المانع ولم تقم بما كان يملية عليه واجبها - وهى الجامعة الناشئة حديثا من وضع تخطيط للأرض يحدد احتياجاتها وما يلزمها لاقامة مشروعاتها وتوسعاتها فى المستقبل فأخذت من قبيل أن تستكمل منشآتها تجرى التصرف تلو الآخر فى الأرض الموهوبة لها ضاربة صفحا عما نص عليه عقد الهبة الذى رصد لها الأرض اللازمة لاقامة هذه المنشآت فأهدرت بذلك مصالحها ثم عادت تبحث عنها فى الأرض المملوكة للطاعنين . ولا يجديها قولها بأن تصرفها فى جزء من هذه الأرض الى جمعية بناء المساكن لأعضاء هيئة التدريس قد تم فى عام ١٩٧٧ وقت أن كانت لا تمت بصلة للمنشآت الجامعية .

ومتى كان الأمر كذلك فلا تحقق الاعتبارات التى من أجلها أباز الدستور للمستقبل أو بأنها أساءت التخطيط ، واستغلت الأرض لتحقيق أغراض أخرى الجامعة لا تتوقع هذه التوسعات ، فذلك منها اقرار صريح بأنها لم تخطط



والقانون اتخاذ اجراءات نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة بالنسبة لأرض المدعين بل ان اتخاذ هذه الاجراءات ضدهم رغم هذه الوقائع والظروف انما ينطوى على اساءة لاستعمال السلطة وتجاوز فى تطبيق أحكام الدستور والقانون لمساسها بالملكية الخاصة فى غير الأحوال المقررة وتشويه للغاية التى قامت عليها فكرة التضحية بالمصالح الشخصية لحساب الصالح العام ، واذ صدر القرار المطعون فيه منطويا على هذه المثالب والعيوب فانه يكون قرارا باطلا جديرا بالالفناء •

(طعن ٢٤٤١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٨) •

## الفرع الثاني :

المنفعة العامة التي يراد تحقيقها من وراء نزع الملكية

قاعدة رقم ( ٣٢ )

### المبدأ :

علم جواز نزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون - اساس ذلك نص المادة ١٦ من الدستور - السلطة المختصة بتقرير المنفعة العامة - تقرير المنفعة العامة كان يتم بقرار من الوزير المختص طبقا للعادة الثانية من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية المقارات للمنفعة العامة أو التجمسين - اسناد هذا الاختصاص الى رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ - تفويض رئيس الجمهورية لبعض الوزراء في تقرير صفة المنفعة العامة لمشروعات وزاراتهم .

### ملخص الفتوى :

نزع الملكية - تفويض في الاختصاص - تفويض رئيس الجمهورية لوزير الري في تقرير صفة المنفعة العامة بالنسبة الى مشروعات انرى - اثر ذلك - لا يدخل في اختصاص وزارة الري تقرير المنفعة العامة لمشروع تدبير مساكن الاهالى أو إعادة تخطيط قرية ، الا حيث يصدر قانون يوجب على وزارة الري تدبير الاراضى اللازمة لاقامة مساكن الاهالى التى نزع ملكيتها لصالح مشروع من المشروعات العامة - لا يكون ثمة نفع عام اذا نزع ملكية اراضى لتخصيصها لمنفعة خاصة هي منفعة اشخاص معروفين بذواتهم وأسمائهم .

ان المادة ١٢ من الدستور تنص على أن الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون ، .

كما تنص المادة ٨٠٥ من القانون المدني على أنه : لا يجوز أن يحرم احد من ملكه الا فى الأحوال التى يقررها القانون وبالطريقة التى يرسمها ، ويكون ذلك فى مقابل تعويض عادل ، .

ومؤدى ذلك أنه ولئن كانت الملكية الخاصة ليست حقاً مطلقاً للمالك بل: هى وظيفة اجتماعية يرسم القانون حدودها وكيفية ممارسة المالك لها إلا أن الدستور قد خلغ على الملكية الخاصة حمايته فجعلها مصونة لا يجوز نزع ملكيتها عن صاحبها الا استثناء ، وقيد هذا الاستثناء بقيدتين أولهما : ان يكون نزع الملكية للمنفعة العامة ، وثانيهما : ان يكون مقابل تعويض عادل وفقاً للقانون . . .

فنزع الملكية هو استثناء من أصل دستورى يقرر صون الملكية وحمايتها وهو استثناء تقتضيه الضرورة وتحتّمه المصلحة العامة وهذه المصلحة العامة وتلك الضرورة لابد أن ينبثق كلاهما من مصلحة المجموع ومن تحقيق نفعه العام وذلك هو ما عبر عنه الدستور بالمنفعة العامة ، والمنفعة العامة مناط. نزع الملكية وشرط تقريره بحسبانها الداعى اليه والمسوغ له وباعتبارها منفعة المحتمم كله التى يجب أن تغلب منفعة الفرد وتعلوها . .

وتوضيحا لهذا الأصل الدستورى وتنظيما له صدر قانون. بتنظيم نزع الملكية للمنفعة العامة وهو القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع ملكية العقارات للمنافع العمومية ثم استبدل به القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، وطبقا للمادة الثانية من هذا القانون كان تقرير المنفعة العامة لمشروع من المشروعات بقرار من الوزير المختص الى أن صدر القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فعُدل عن ذلك باستناد هذا الاختصاص الى رئيس الجمهورية تقديرا من المشرع لخطورة نزع الملكية ولكونه استثناء من الأصل يتعين احاطته بأقصى الضمانات الا ان اتساع نطاق المشروعات الحيوية الهامة التى تقوم بها مختلف الوزارات أدى الى تفويض رئيس الجمهورية لبعض الوزراء فى تقرير صفة المنفعة العامة لمشروعات وزاراتهم ، وبمقتضى هذا التفويض أسند الى وزير الرى اختصاص تقرير المنفعة العامة بالنسبة الى مشروعات الرى ، وبهذه المثابة لا يدخل تقرير المنفعة العامة لمشروع تدبير مساكن الأعالى أو إعادة

تخطيط قرية فى اختصاص وزارة الرى وحسب هذه الوزارة أن تنفذ ما نيظ بها  
تحقيقه من مشروعات الرى والصرف وتقوم بتعويض الاهالى عن املاكهم التى  
نزعتها لصالح هذه المشروعات بالطريق الذى رسمه القانون رقم ٥٧٧ لسنة  
١٩٥٤ وهو التعويض النقدى الذى تقدمه ويكون لذوى الشأن من الملاك وأصحاب  
الحقوق الاعتراض عليه خلال الميعاد الذى حدده القانون ، الا حيث يصدر قانون  
يوجب على وزارة الرى تدبير الأراضى اللازمة لإقامة مساكن الاهالى التى نزعت  
ملكيتها لصالح مشروع من المشروعات العامة فضلا عن ان نزع ملكية العقارات  
للمنفعة العامة انما يقوم أساسا على أن ثمة مشروعا ذا نفع عام يراد تنفيذه وان  
ذلك التنفيذ يقتضى تخصيص أرض لذلك ، فلا يتصور النفع العام اذا نزع ملكية  
أراضى لتخصيصها لمنفعة خاصة هى منفعة أشخاص معروفين بذواتهم واسمائهم  
من واقع عملية حصر العقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة لمشروع الرياح  
الناصرى . هذا ومن المقرر أن المال الذى ينزع ملكيته للمنفعة العامة يعتبر مالا  
عاما ويتعارض مع كونه كذلك أن يكون نزع ملكيته لى تصرف فيه الدولة الى  
الأفراد إذ أن الأموال العامة طبقا للمادة ٨٧ من القانون المدنى لا يجوز التصرف  
فيها والحجز عليها وتملكها بالتقادم .

ومن حيث أنه لا شبهة فى عدم وجود منفعة عامة فيما تبغى الوزارة اجراءه  
وان نزع الملكية فى هذه الحالة يتم لمنفعة خاصة بحتة لا تختلط بها منفعة عامة  
لذلك يكون قرار وزير الرى فى هذا الشأن مخالفا للقانون . .

ومن حيث أنه لا صحة لما تذكره الوزارة من ان نزع الملكية بقصد اقامة  
مساكن لمن نزع ملكيتهم يعتبر متخذاً لصالح المشروع الاصلى ذلك لأن المشروع  
الاصلى هو انشاء الرياح الناصرى واختصاص الوزارة ينتهى عند تحديد هذا  
المشروع وبيان الاراضى اللازمة لتنفيذه ونزع ملكيتها ودفع التعويضات لمصاحب  
هذه الأرض أما ما تريد الوزارة اتخاذه فليس له صلة بالمشروع الاصلى وانما هو  
مشروع جديد ليس من أعمال المنفعة العامة كما سبق بيانه لذلك فان قول الوزارة  
أنه بغير نزع ملكية أراض لصالح ملاك المساكن المنزوعة سوف يترتب عليه  
تعذر اتمام مشروع الرياح الناصرى - قول لا محل له - ذلك ان حسب الوزارة أن  
تعطى ملاك هذه المساكن تعويضا عادلا وأن تسارع الى صرفه كاملا وأن تفسح

لهم وقتا معقولا قبل الاستيلاء على مساكنهم ولا تثريب على الوزارة فى الاستيلاء على تلك المساكن طالما أنها نزع ملكيتها طبقا للقانون وليس فى القانون ما يخول صاحب المسكن او جهة الادارة الامتناع عن ازالته للمنفعة العامة بحجة عدم وجود مسكن بديل ..

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والنشرى الى ان تدبير اراضى الملاك المساكن التى نزع ملكيتها لمشروع الرياج الناصرى لاقامة مساكن عليها لا يعتبر مشروعا من اعمال المنفعة العامة وبالتالي لا يجوز نزع ملكية هذه الأراضى لتسليمها الى اصحاب تلك المساكن ..

( ملف رقم ١٧/١٧ - جلسة ١٠/٢٢/١٩٦٩ )

#### قاعدة رقم ( ٣٣ )

##### المبطل :

اشترط القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتحسين لاجازة نزع الملكية ان تكون ثمة منفعة عامة يراد تحقيقها من وراء ذلك - اطلاق القانون مجال التقدير فى هذا الشأن للسلطة التنفيذية التى لها طبقا للمادة ٢٢ منه ان تحدد العقارات اللازمة مباشرة لمشروع الأصل الذى قررت له صفة المنفعة العامة وكذلك العقارات التى ترى انها مكمله لأغراض المشروع - للجهة نازعة الملكية ان تتصرف فى العقارات التى ادخلت فى مشروع المنفعة العامة للتحسين على النحو الذى يحقق أهداف المشروع سواء بالاستغلال المباشر أم بطرحها للجمهور وفق ما تراه متفقا مع الصالح العام .

##### ملخص الحكم :

ومن حيث انه من الرجة الثلاث وهو المؤسس على ان القرار رقم ١٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر قد شابته عيب الانصراف للسلطة لانه تنكب الصالح العام واستهدف فى حقيقة الأمر الاستيلاء على أملاك بعض

المواطنين بقصد إنشاء مساكن للعاملين بالمحافظة ، وإن قرار المحافظ بطرح الأرض موضوع النزاع للبيع بالمزاد جاء بدوره مشوباً بالعيب المذكور لأنه استهدف تحقيق ربح خاص للمحافظة على حساب الأشخاص الذين نزع ملكيتهم . فإن هذا الوجه من الطعن مردود بأن كل ما اشترطه القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه لاجازة نزع الملكية هو أن تكون ثمة منفعة عامة يراد تحقيقها من وراء ذلك ، وقد أطلق القانون مجال التقدير فى هذا الشأن للسلطة التنفيذية التى لها طبقاً للمادة ٢٢ سالف الذكر أن تحدد العقارات اللازمة مباشرة للمشروع الأصل الذى قررت له صفة المنفعة العامة وكذلك العقارات التى ترى أنها مكتملة لأغراض المشروع . ولما كان ذلك وكان المدعى لم يقدم دليلاً على ما ادعاه من انحراف الإدارة عن مقاصد القانون المشار إليه أو عن الصالح العام الذى أفصح عنه القرار رقم ١٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ ومذكراته الإيضاحية لذلك يكون ادعائه هذا غير قائم على سند ، أما بالنسبة لقرار محافظ القاهرة رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع المصرية بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٧٤ بإنهاء تخصيص قطعة الأرض - التى تشمل القلعة - موضوع النزاع .. للجمعية التعاونية للسكان بمحافظة القاهرة ، وتخصيصها للبيع بالمزاد فإن هذا القرار مطابق للقانون وخال من شائبة الانحراف بحسبان أن لجهة تازعة الملكية أن تقتصر فى العقارات التى أدخلت على مشروع المنفعة العامة لتحسين على النحو الذى يحقق أهداف المشروع سواء بالاستغلال المباشر أم بطرحها للجمهور وفق ما تراه متفقاً مع الصالح العام ، ومن طوائف الأمور أن يجرى بيعها بالسعر الجارى به التعامل فى مثلها وقت البيع .

ومن حيث أنه لما تقدم فانه وإن كان الحكم المطعون فيه متعين الإناء لما قضى به من عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، إلا أن المنازعة فى موضوعها غير قائمة على سند سليم من القانون . ومن ثم يتعين القضاء بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بالناء الحكم المطعون فيه ورفض الدعويين مع إلزام المدعى بصفته المصروفات .

### الفرع الثالث

تحقيق رسالة الاعلام يعتبر من الأعمال المتصلة بالمنفعة العامة

قاعدة رقم ( ٣٤ )

المبدأ :

تحقيق رسالة الاعلام تعتبر من الأعمال المتصلة بالمنفعة العامة -  
جواز الالتجاء الى نزع الملكية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ كلما  
لزم عقار لتحقيق هذه الرسالة - ليس ثمة ما يمنع أن يشمل نزع الملكية العقارات  
بالتخصيص والمقومات المعنوية أن وجدت .

ملخص الحكم :

ان الدولة فى العصر الحديث تقوم بتنظيم كافة وسائل  
الاعلام والاشراف عليها لما لها من مساس بالمصلحة العامة للدولة ، واذا كانت  
دور العرض السينمائى تعتبر من أهم وسائل الاعلام ونشر الثقافة بين  
الجماهير ، فان تحقيق رسالة الاعلام تعتبر من الأعمال المتصلة بالمنفعة العامة ،  
وبهذه المثابة فانه يجوز فى سبيل تنظيم وسائل الاعلام وتقويتها والاشراف  
عليها اشرافا فعليا ، الالتجاء الى نزع الملكية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة  
١٩٥٤ كلما لزم عقار من العقارات لتحقيق هذه الأغراض واذا كان القانون  
المشار اليه ينصب على العقارات وحدها غير انه من الأمور المسلمة أن الفرع  
يتبع الأصل ، ولذلك - فليس ثمة ما يمنع من أن يشمل نزع الملكية العقارات  
بالتخصيص ، والمقومات المعنوية ان وجدت ، على أساس أن الهدف الاساسى لم  
يكن هو الاستيلاء على تلك المقومات وانما هو نزع ملكية العقار باعتباره لازما  
لتحقيق المنفعة العامة ، ويترتب على ذلك كله جواز نزع ملكية دور العرض  
السينمائى طبقا لأحكام القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه كلما اقتضت  
المصلحة العامة ذلك ، ومن ثم فان أوجه الطعن المتصلة بهذه الموضوعات تكون  
على غير أساس من القانون .

( طعن رقمى ٨٣٢ ، ٨٥٢ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٣ ) .

## الفرع الرابع

نطاق نزع الملكية - عدم جواز نزع ملكية البناء دون الأرض

قاعدة رقم ( ٣٥ )

المبدأ :

لا يجوز كل من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ والمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ نزع ملكية البناء دون الأرض ، ولما كان مشروع مرسوم نزع ملكية الأدوار العليا لا تهدف الى ادخال عقار في المال لتخصيصه لمنفعة عامة كما لا تهدف الى نزع ملكية منطقة لغرض من الأغراض المنصوص عليها في المرسوم بقانون ، فلا يكون له سند من القانون ومن ثم لا يجوز اصداره .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى اول ديسمبر سنة ١٩٥١ موضوع نزع ملكية الأدوار العلوية الزائدة على خمسة عشر مترا فى بعض أحياء القاهرة .

وبالرجوع الى أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ الخاص بنزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والى الأحكام العامة المتعلقة بنزع الملكية : يضح أن نزع الملكية ليس الا طريقة لنقل ملكية العقار من ماله الى الأموال العامة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة . ومقتضى ذلك أن يخصص العقار المنزوعة ملكيته لمنفعة عامة .

أما المرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ فقد أجاز نزع ملكية مساحات أخرى غير اللازمة فعلا لإنشاء الشوارع أو الميادين العامة أو توسيعها أو تحديدها كما أجاز فى حالة نزع الملكية للمنافع العامة بشأن من شئون الصحة أو التحسين أو لإنشاء حى جديد ان يتعدى نزع الملكية العقارات اللازمة لطرق المواصلات أو لغيرها من الأغراض أو المرافق العامة وان يشمل أيضا ما يرى ضرورة نزع



ملكيتيه من عقارات اخرى سواء اكان وجه هذه الضرورة الصحة العامة أو التجميل  
أم كان ذلك لأن تلك العقارات بسبب صغرها أو عدم انتظام شكلها لا تقبل  
التقسيم والبناء عليها بكيفية لائقة تتفق والغاية المقصودة من المظاف العامة •  
ويتبين من نصوص هذا القانون أن نزع الملكية لا يمكن الا أن يشمل  
الأرض وما عليها من بناء ولا يمكن نزع ملكية البناء وحده وبالتالي لا يمكن نزع  
ملكية بعض أدواره •

فكلا القانونين لا يجيز نزع ملكية الأدوار العليا وحدها من بناء •

ولما كان مشروع مرسوم نزع الملكية محل البحث لا يهدف الى ادخال عقار  
فى المال العام لتخصيصه لمنفعة عامة كما لا يهدف الى نزع ملكية منطقة لغرض  
من الاغراض المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ بل يهدف  
الى هدم الأدوار العليا وازالتها نظرا الى زيادتها على الارتفاع المحدد بالمرسوم  
الصادر فى ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٨ والذي لا ينطبق عليها لأنها أقيمت قبل  
صدوره فانه لا يكون له سند من القانون ومن ثم لا يجوز اصداره •

لذلك انتهى رأى القسم الى عدم جواز نزع ملكية الأدوار العليا •

( فتوى رقم ٦٨٠ - فى ١٢/١٢/١٩٥١ ) •

## الفرع الخامس

### التعويض المستحق عند نزع الملكية

اولا : - تقدير التعويض المستحق عن العقار المنزوع ملكيته

قاعدة رقم ( ٣٦ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٧ بالموافقة على أن تقوم وزارة الأوقاف ببناء بعض الأبنية وتأجيرها لوزارة التربية والتعليم - تحديد القيمة الإيجارية بموجب هذا القرار بنسبة معينة من ثمن الأرض وتكاليف البناء سريان هذا القرار ما بقيت العلاقة بين الوزارتين علاقة إيجار - لا مجال لإعماله إذا تغيرت العلاقة بنزع ملكية الأرض والمباني - تقدر قيمتها عندئذ على أساس قيمتها الحقيقية بالاتفاق بين الوزارتين طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له .

ملخص الفتوى :

في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٧ وافق مجلس الوزراء على أن تنوم وزارة الأوقاف ببناء بعض الأبنية المدرسية وتأجيرها لوزارة التربية والتعليم مقابل ٤٪ من ثمن الأرض ، ٧٪ من تكاليف المباني وذلك لمدة ٤٠ سنة ينظر بعدها في تجديد عقد الإيجار على أساس خصم نسبة ٢٥٪ مقابل استهلاك المباني - وقد كان من بين تلك الأبنية مبنى مدرسة النقراش الثانوية النموذجية بالقبة بمحافظة القاهرة - وقد أقيم هذا المبنى على قطعة أرض مساحتها ١٦٨٣٣ر٥ متراً مربعاً معلوكة لوقف خيرى مشترك ومن اموال بدل متجمدة لبعض الأوقاف الخيرية وسلم المبنى الى وزارة التربية والتعليم بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - وتمت موافقة لجنة الاستبدال في ٣ من مارس سنة ١٩٥٥ على تقدير ثمن الأرض بمبلغ ١٣٤٦٦ جنيهه و ثمن المباني والمرافق بمبلغ ١٤٢٢٧ر١٧٠٠ جنيهه ، وفى ٧ من يناير سنة ١٩٦٣ رفع السيد وزير التربية

والتعليم مذكرة الى السيد رئيس المجلس التنفيذي فى شأن اعتبار ارض ومباني مدرسة النقراشى الثانوية النموذجية بناحية القبة بمدينة القاهرة من اعمال المنفعة العامة - فصدر قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم ١٤٨ فى ١٦ من يناير سنة ١٩٦٣ باعتبار ارض ومباني المدرسة المذكورة من اعمال المنفعة العامة .

ولما كان الثابت من قرار مجلس الوزراء المشار اليه انه قد وضع اساسا لتحديد قيمة الايجار المستحق لوزارة الاوقاف قبل وزارة التربية والتعليم عن المدارس التى تؤجرها لها بان حدد الاجرة بنسبة معينة من قيمة الارض مضافا اليها نسبة اخرى من قيمة المباني وقت انشائها .

وهذا القرار يظل واجب التطبيق طالما بقيت العلاقة بين الوزارتين علاقة ايجار فاذا تغيرت العلاقة فلا محل لتطبيق احكام قرار مجلس الوزراء سالف الذكر فى تقدير الاسس التى تقسم عليها العلاقة الجديدة ومادام ان وزارة التربية والتعليم نزعت ملكية ارض ومباني مدرسة النقراشى النموذجية بالقبة فان احكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التحسين المعدل بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ تكون هى الواجبة التطبيق فى هذه الحالة ويقدر التعويض المستحق لوزارة الاوقاف عن الارض والمباني حسب قيمتها الحقيقية وقت صدور قرار نزاع الملكية وتقدر هذه القيمة باتفاق الوزارتين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من مايو سنة ١٩٤٧ انما يحكم علاقة وزارة الاوقاف مع وزارة التربية والتعليم طالما بقيت هذه العلاقة تاجير ارض مبنى مدرسة النقراشى النموذجية الثانوية بالقبة - اما تقدير التعويض عن الارض والمباني بعد نزاع ملكيتها فيحكمه قانون نزاع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والنوانين المعدلة له ويكون تقدير التعويض المستحق عن الارض والمباني حسب قيمتها الحقيقية وقت صدور قرار نزاع الملكية ويكون تقدير هذه القيمة باتفاق الوزارتين .

( فتوى رقم ١١٣٤ بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ ) .

( م . ٥ - ج ٢٤ )

ثانيا : مقابل التحسين يعتبر من العناصر التى تراعى فى التعويض المستحق  
عن العقار المنزوعة ملكيته

قاعدة رقم ( ٣٧ )

المبدأ :

مقابل التحسين المنصوص عليه فى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥  
المقرر عن العقار يعتبر من العناصر التى تراعى فى تقدير التعويض المستحق عن  
العقار عند نزع ملكيته للمنفعة العامة - أساس ذلك : أن مقابل التحسين المشار  
إليه يختلف مجالا وسببا عن التعويض المستحق عن العقار المنزوعة ملكيته طبقا  
للنانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو  
التحسين - استحقاق هذا المقابل على العقارات التى يطرأ عليها تحسين بسبب  
أعمال المنفعة العامة سواء نزع ملكيتها أو بقيت على ملك أصحابها .

ملخص الحكم :

من حيث أن القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض  
مقابل التحسين على العقارات التى يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة  
ينص على أن يفرض فى المدن والقرى التى فيها مجالس بلدية مقابل تحسين على  
العقارات المبنية والأراضى التى يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة .  
ويتولى كل مجلس فى دائرة اختصاصه تحصيل هذا المقابل ويكون موردا من  
موارده ( مادة ١ ) ، ويصدر وزير الشؤون البلدية والقروية عن كل عمل من أعمال  
المنفعة العامة يرى أنه يترتب عليه تحسين قرار ببيان هذا العمل وتاريخ الانتفاع  
به أو بجزء منه به خرائط تبين حدود منطقة التحسين وينشر هذا القرار فى  
الجريدة الرسمية ( مادة ٤ ) ، وتتولى تقدير قيمة العقار الداخلى فى حدود منطقة  
التحسين قبل التحسين وبعده اللجنة خاصة نص القانون على تشكيلها وتنظيم  
العمل فيها وإجراءات الطعن فى قراراتها ، ( مادتان ٦ ، ٧ ) ، وقد شكلت لجان  
الطعن ونظمت إجراءاتها بصريح النص ( مادتان ٨ ، ٩ ) ، ونص على أن يكون  
مقابل التحسين مساويا نصف الفرق بين تقدير اللجنة للقيمة قبل التحسين

وبعده ( مادة ١٠ ) ، وعلى أن المجلس البلدى المختص - فى جميع الأحوال - ان يحصل مقابل التحسين عن طريق خصمه مما يستحق فى ذمته لذوى الشأن من تعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين ( مادة ١٣ ) - كما نصت المادة ١٩ من القانون المشار اليه على إلغاء كل نص مخالف لأحكامه - والثابت فيما تقدم أن القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ صدر بتنظيم لمقابل التحسين ناسخ لكل ما سبقه من الأحكام ومن بينها قواعد التحسين الواردة بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين أو التى أفرد لها الباب الخامس منه تحت عنوان : « فى التحسينات التى تطرأ على العقارات بسبب اعمال المنفعة العامة » وانتظمتها المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ منه ، ومن ثم فانه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ لا يستقيم اعتبارا مقابل التحسين المقرر عن العقار من العناصر التى تراعى فى تقدير التعويض المستحق عنه لدى نزع الملكية للمنفعة العامة بحيث يجب التعويض مقابل التحسين المفروض على العقار وانما يتحقق تقدير التعويض المستحق عن العقار بمعزل عن مقابل التحسين الذى قد يكون مفروضا عليه والذى لا ينشأ استحقاقه أصلا أو يستقيم على صحيح سنده الا بصور قرار متميز من وزير الشئون البلدية والقروية ببيان اعمال المنفعة العامة التى يترتب عابها التحسين وحدود منطقة التحسين وخرائطه ، والذى لا يتعين مقداره الا بعد أن تباشر تقديره لجان خاصة وفق قواعد معلومة واجراءات مرسومة لا يخلط بينها وبين أنظمة تقدير التعويض المستحق عن نزع الملكية ، ومن ثم لا يتأتى الظن بأن مقابل التحسين ينخرط عنصرا ضمن عناصر تقدير تعويض نزع الملكية وانما تنفرد بتقدير هذا المقابل اذا ما بقيت منطقة التحسين بأدائها القانونية الصحيحة للجان ذات الشأن التى ينبسط اختصاصها شاملا كافة العقارات التى يطرأ عليها التحسين سواء نزع ملكيتها أو بقيت على ملك أربابها دون ما تفرقة بينها - ومن هنا نصت المادة ١٣ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ على أن للمجلس البلدى المختص فى جميع الأحوال أن يحصل مقابل التحسين عن طريق خصمه مما يستحق فى ذمته لذوى الشأن من تعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين ، كما صدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ باضافة مادة جديدة

الى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ برقم ٢١ مكررا تقضى بان يصرف نصف قيمة العقارات المنزوعة ملكيتها والتي تدخل ضمن مناطق التحسين ، يعلى النصف الآخر بأمانات المصلحة الى حين تقديم ذوى الشأن شهادة من الجهة المختصة تفيد سداد مقابل التحسين عن هذه العقارات تقديرا من المشرع لأن مقابل التحسين يختلف محلا وسببا عن التعويض المستحق عن نزع الملكية فيما يقتضى بالتالى الخصم بهذا المقابل قبل أداء التعويض والاحتياط حين اداء التعويض الا ان مقابل التحسين قد تحقق سداد به قبل هذا وقد جرى قضاء المحكمة العليا فى دعاوى تنازع الاختصاص على ان مقابل التحسين المنصوص عليه فى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ يختلف محلا وسببا عن التعويض المستحق عن العقار المنزوعة ملكيته طبقا للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين وان هذا المقابل يستحق على العقارات التى يطرا عليها تحسين بسبب اعمال المنفعة العامة سواء نزعت ملكيتها أو بقيت على ملك أصحابها ومن ثم فإن مقابل التحسين المقرر عن العقار لا يعتر من العناصر التى تراعى فى تقدير التعويض الذى يستحق عن هذا العقار عند نزع ملكيته للمنفعة العامة بحيث يجب التعويض مقابل التحسين الذى قد يكون مفروضا عليه وانما يجرى تقدير تعويض نزع الملكية دون مراعاة مقابل التحسين الذى قد يكون مفروضا عليه ويظل هذا المقابل التزاما فى ذمة المالك حتى يتم الوفاء به ، ، الدعوى رقم ١١ لسنة ٤ تنازع - وجلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٥ ، .

ومقتضى ما تقدم جميعا أن الحكم المطعون فيه جانب حكم القانون فيما انتهى اليه من أن تعويض نزع الملكية يجب مقابل التحسين ويمتنع معه اصدار قرار لاحق بفرضه .

( طعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٨ ) .

### ثالثا : الجهة التى يؤول اليها التعويض

قاعدة رقم ( ٣٨ )

المبدأ :

الجهة التى يؤول اليها التعويض المستحق عن الأراضى الموزعة على صغار الفلاحين والتى تنزع ملكيتها للمنفعة العامة يكون مستحقا لمن وزعت عليه صغار الفلاحين ما لم يختار استئزال قيمة هذا التعويض من القيمة الإجمالية للثمن المتفق عليه فى عقود التصرفات فعندئذ يؤول التعويض الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى .

ملخص الفتوى :

ان التعويض المستحق عن نزع الملكية فى الحالة المعروضة انما يتم صرفه بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين .

ومن حيث أن احكام القانون المشار اليه تقضى بصرف التعويض للمالك أو صاحب الحق على الأرض ، أى انه يصرف للحائز سواء كان سند وضع يده على الأرض عقد بيع عرفى أو عقد بيع مسجل ذلك انه طبقا لأحكام هذا القانون ليس ثمة ضرورة لتسجيل سند الملكية فى مجال استحقاق التعويض ، ومن ثم فإن التعويض المستحق فى الحالة المعروضة يصرف للمتصرف اليه فى أراضى الإصلاح الزراعى حيث انه فى التعبير للقانونين السليم يعتبر مشتريا لهذه الأراضى ، ذلك ان العقود المتضمنة التصرف فى الأيطان محل البحث لا تبدو أن تكون فى جوهرها عقود البيع المادية التى تحكمها قواعد القانون الخاص وتخضع للأحكام العامة فى الالتزامات بالنسبة الى عقد البيع الواردة فى القانون المدنى. وببيان ذلك ان كل تصرف من هذه التصرفات يتضمن بياناً بالمساحة المباعة أو المنزوعة وثمانها ، وتسلم للأرض المباعة فى كل تصرف الى المشتري أو الموزعة عليه فيكون هو صاحب الحق فيها فاذا نزع ملكية جزء من الأرض الموزعة عليه فإن التعويض المستحق عن ذلك يكون مستحقا للمتصرف

اليه وذلك فى حالة ما اذا لم يطلب من الهيئة العامة للأصلاح الزراعى استئزال قيمة المساحات المنزوع ملكيتها من القيمة الاجمالية للثمن الواردة فى عقود انتصرفات المحررة فى هذا الشأن ، أما اذا طلب المتصرف اليه استئزال قيمة الأرض المنزوع ملكيتها من القيمة الاجمالية للأرض ، فان التعويض يصرف فى هذه الحالة الى الهيئة المذكورة وذلك باعتبار ان المتصرف اليه يكون متنازلا عن هذه المساحات الى الهيئة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن التعويض المستحق عن الأراضى المنزوع ملكيتها من بين الأراضى الموزعة على صغار الفلاحين يكون مستحقا لمن وزعت عليه من صغار الفلاحين ما لم يختار استئزال قيمة هذا التعويض من القيمة الاجمالية للثمن المتفق عليه فى عقود التصرفات ، فعندئذ يؤول التعويض الى الهيئة العامة للأصلاح الزراعى .

( ملف ١٠٠ / ١ / ٢٤ جلسة ١٩٧٢ / ٦ / ٢٨ ) .

**وابعا :** ايداع التعويض بالأمانات عند وجود نزاع على ملكية العقار

قاعدة رقم ( ٣٩ )

**المبدا :**

النزاع على ملكية العقار المنزوع ملكيته أمام القضاء حول الملكية - ايداع مصلحة المساحة التعويض بالأمانات الى ان يصدر للمصالح اى من الأطراف المتنازعة على الملكية حكم نهائى باحقية فى صرف التعويض .

**ملخص الفتوى :**

من حيث انه وقد ثبت فى كشف الحصر التى أجريت عن المساحة المتداخلة فى المشروع أن هناك من ينازعون فى ادعاء السيد / ..... ملكية ١٥٠ مترا مربعا من المساحة المذكورة وقد وافق الحاضرون أمام لجنة الحصر على ايداع الثمن أمانات مصلحة المساحة لحين فاض النزاع بينهم رديا او قضائيا .



ومن حيث أن الحكم الصادر من محكمة الجيزة الابتدائية فى دعوى تقدير الثمن للمساحة المتداخلة فى المشروع لا يحوز أية حجية فيما يتعلق بثبوت الملكية ، ذلك أن هذه الدعوى مرفوعة من السيد / ..... بصفتها أحد الملاك المتنازعين للمساحة المذكورة واختصم فيها مصلحة المساحة بصفتها الجهة القائمة على اجراءات نزاع الملكية والتي قامت بتقدير الثمن انطعون فيه ، ولم يختصم فيها احدا ممن ينازعونه الملكية ، ولم يصدر حكم المحكمة المذكورة بالزام مصلحة المساحة بأن تؤدى للسيد / ..... مبلغا معيناً وانما اقتصر منطوق الحكم على القضاء بتعديل قرار لجنة الفصل فى المعارضات الصادر بجلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ فى القضية رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ منافع الجيزة الابتدائية وتقدير ثمن المتر الواحد بمبلغ ١٢ جنيها فقط والزمت المعارض ضدهما بالمصروفات المناسبة . ومن المسلم أن الحجية لمنطوق الحكم دون الأسباب خاصة تلك التى لا تكون ضرورية للفصل فى الاعتراض كما هو الشأن فى الحالة المعروضة .

ومن حيث ان عدم اعتراض أحد ممن وردت أسماؤهم فى كشوف الحصر على بيانات الملكية خلال الميعاد المحدد لقانون ليس من شأنه اعتبار السيد / ..... مالكا للقدر الذى يدعى ملكيته فى المساحة المتداخلة فى المشروع استنادا الى القرينة القانونية التى رتبها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ على عدم تقديم اعتراض فى الموعد المحدد ، وذلك لأن كشوف الحصر التى اعدت وعرضت طبقا للقانون المذكور تضمنت وجود تنازعين له فى الملكية وهذا من شأنه من القرينة القانونية المشار اليها ، وعلاوة على ذلك فان القرينة المذكورة مقررة لمصلحة الجهة القائمة على اجراءات نزاع الملكية ومن ثم فلا يسوغ للمنزوعة ملكيته ان يستفيد منها او يحتج بها قبل الجهة المذكورة .

ومن حيث ان بعض من وردت أسماؤهم فى كشوف الحصر على أنهم ملاك للمساحة المتداخلة فى المشروع ممن ينازعون فى ملكية السيد / ..... تلقوا الملكية بمقتضى عقدين مسجلين أحدهما برقم ٣٨٢٠ لسنة ١٩٢٦ والثانى برقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٢٧ أو بمقتضى عقود اخرى مسجلة من اشخاص تلقوا الملكية بمقتضى العقدين المسجلين سالفى الذكر ، وثبت من تقرير اللجنة

الفنية التي طابقت العقود المذكورة على الطبيعة ان هذه العقود تشمل المساحة المتنازع عليها ، وذلك على خلاف ما قررته مصلحة المساحة من قبل لادارة الفتوى والتشريع لوزارة الري - أما السيد / ..... فقد تلقى ملكيته للقدر المتنازع عليه بمقتضى عقد بيع عرفى من السيد / ..... بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٤٨ وقد استصدر حكما من محكمة الجيرة الابتدائية فى القضية رقم ٥٩ لسنة ١٩٥١ بصحة ونفاذ عقد البيع وتأييد هذا الحكم استئنافيا ، والثابت انه سجل عريضة الدعوى بمصلحة الشهر العقارى والتوقيع برقم ١٨٣٠ بتاريخ ١٠/٢/١٩٥١ ولكنه لم يؤشر عليها بالحكم الصادر لصالحه بحجة أنه يتعذر عليه شهر سند ملكيته الآن طبقا لقانون الشهر العقارى الذى لا ييجيز شهر المحررات بين الأفراد اذا كانت تشمل أملاكاً نزع ملكيتها ، ومن ثم فان الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع لا يترتب عليه نقل الملكية للسيد / ..... لعدم التأشير بالحكم على تسجيل عريضة الدعوى ، هذا فذمنا عن ان هذا الحكم لا حجية له على الغير الذى لم يكن ممثلا فى الدعوى ولم يتلقى حقه من البائع لأن حكم صحة ونفاذ عقد البيع ليس له أثر أكثر من اثر عقد البيع عينه .

ومن حيث ان هناك دعوى استحقاق برقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ مرفوعة أمام محكمة الجيرة الابتدائية ضد السيد / ..... وآخرين بشأن المساحة المتنازعة فى المشروع وقد حكم فيها بجلسته ١٩/٢/١٩٦٩ بانقطاع سير الخصومة لوفاة أحد المدعين وأحد المدعى عليهم ثم عجلت الدعوى لجلسته ١٤/١/١٩٧٠ .

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم ان هناك نزاعا جديدا فى ملكية السيد / ..... للجزء الذى يدعى ملكيته فى المساحة المتنازعة فى المشروع مما يستوجب الاستمرار فى إيداع التعويض المستحق عنها بالأمانات الى أن يفصل القضاء فى النزاع على الملكية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استمرار إيداع قيمة التعويض المستحق عن قطعة الأرض محل النزاع بالأمانات الى أن يصدر لصالح

أن من الأطراف المتنازعة على الملكية حكم نهائي بأحقيته في صرف التعويض المستحق عن نزاع الملكية .

( ملف ١٩/١٦٨ - جلسة ١٩٧٠/٤/٨ ) .

#### خامساً : التنازل عن التعويض ملزم للمتنازل

قاعدة رقم ( ٤٠ )

#### البيان :

ان التنازل الذي يتم استعجالاً لتنفيذ مشروع المنفعة العامة دون انتظار الاعتمادات المالية لتنفيذه وفي مقابل ما يعود على أرض المتنازل من منفعة خاصة نتيجة لهذا التنفيذ ، يصبح بقيام الحكومة من جانبها بتحقيق هذا المقابل ملزماً للمتنازل ولا يجوز الرجوع فيه .

#### ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعاً بجلسته المنعقدة في ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ موضوع شكوى حضرة ..... الذي يتلخص في أن حضرة الشاكي قدم مع آخرين من ملاك ناحية العامرية مركز المنزلة بمديرية الدقهلية في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٤٣ تنازلاً عما يلزم من الأرض لمشروع مصرف العامرية وفروعه وقد تضمن هذا التنازل ما يفيد أنه تام ونهائي وأن للحكومة الحق في الاستيلاء على ما تراه لازماً لتشغيل هذا المشروع للمنفعة العامة دون أن يكون للملاك الحق في المطالبة بأى ثمن أو مقابل ، ليس لهم الاحتجاج قطعياً فيما يتعلق باتجاه سير المشروع أو مساحة الجزء المشغول ، وذلك في مقابل المنفعة التي تعود على أرضهم من انشاء هذا المصرف .

وانه بعد ان تم المشروع طلب حضرته تعويضه عما أخذ من أرضه بمساحة قدرها بالضبط من اراضي الحكومة المجاورة له ، واستند في ذلك الى أن الحكومة هي المكلفة بتدبير طرق الري والصرف مما تجنيه من الضرائب ، وإلى أن المأخوذ من أرضه كثير بالنسبة الى ما أخذ من جاره ومن مالك الأرض المجاورة له في الناحية الأخرى من المصرف .

وأن مصلحة المساحة قد ردت على ذلك بأنه لا يمكن جعل المساحة المملوكة  
أو طول المسافة الواقعة على المصرف أساسا لتوزيع ما يؤخذ من الأرض لأن هذا  
إنما يرجع إلى تخطيط المصرف وجعله مستقيما على قدر الإمكان .

وقد انتهى رأى القسم إلى أن التنازل المؤرخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٤٣  
الصادر من حضرة . . . . . قد تم استعجالا لتنفيذ المشروع حتى لا يتأجل  
إلى أن تسمح الاعتمادات المالية لتنفيذه وفى مقابل ما يعود على أرضه من منفعة  
نتيجة لهذا التنفيذ . وقد قامت الحكومة من جانبها بتحقيق هذا المقابل ، ولذلك  
فقد أصبح هذا التنازل ملزما للمتنازل ولا يجوز له الرجوع فيه ، كما لا يجوز  
المنافسة فى اتجاه المشروع أو مقدار المساحة التى أخذت له لأنه فضلا عن أن ذلك  
خاضع لتقدير الحكومة وسياستها فقد تنازل مقدما عن هذا الاحتجاج - ولذلك  
فإن حضرته لا يستحق قانونا أى تعويض قبل الحكومة .

( فتوى رقم ٦٣/٢/٣٢ فى ٦٤/٢/١٩٤٩ ) .

## الفصل الثانى

### اجراءات نزع الملكية

#### الفـسـرـع الأول

نزع الملكية قد يكون بطريق مباشر او بطريق غير مباشر

قاعدة رقم ( ٤١ )

المبـسـط :

نزع الملكية - قد يكون بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر - نزع ملكية بعض الأراضى الزراعية دون اتباع القواعد والاجراءات المنصوص عليها فى قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - يعتبر نزع ملكية تم فعلا بطريق غير مباشر - اثر ذلك - زوال ملكية أصحاب هذه الأراضى من تاريخ ضمها الى المال العام دون أن يؤثر فى هذا عدم صدور قرار بالاستيلاء عليها - عدم سريان احكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الاصلاح الزراعى والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية على هذه الأراضى لسبق نزع ملكيتها بالفعل - حق اصحاب هذه الأراضى فى التعويض عنها وفقا لقانون نزع الملكية المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان نزع الملكية للمنفعة العامة قد يكون مباشرا ، اذا ما اتبعت القواعد والاجراءات التى نظمها قانون نزع الملكية للمنفعة العامة ، وقد يكون بطريق غير مباشر اذا ضمت الحكومة الى المال العام عقارا مملوكا لأحد الأفراد دون اتخاذ الاجراءات المنوّه عنها فى قانون نزع الملكية ، ويستتبع هذا الطريق الغير مباشر نزع ملكية العقار بالفعل فيتحقق بذلك حكمة ويتولد عنه - أسوة بالصورة العادية المباشرة - جميع الحقوق المنصوص عليها فى القانون المشار اليه ، من نحو ثبوت حق المالك للعقار الذى نزعت ملكيته فعلا

فى التعويض عنه • ( محكمة النقض ، الطعن رقم ١١٤ سنة ٢٧ قضائية جاسية  
١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ - مجموعة أحكام النقض ص ١٣ العدد ٣  
ص ١٠٣١ وما بعدها ) •

وحيث ان نزع الملكية فعلا على النحو السابق ، يترتب عليه زوال ملكية  
صاحب العقار بضمه الى المال العام من تاريخ هذا الضم ، واستحال حق المالك على  
العقار الى حق فى التعويض عنه •

وحيث ان الأراضى التى لزمته مشروع التوسع الزراعى للمنطقة الشمالية  
لمديرية التحرير ضمت الى اراضى الدولة اللازمة له بتسليمها الى الجهة القائمة  
على تنفيذ المشروع ، دون اتباع الاجراءات والأوضاع المنصوص عليها فى قانون  
نزع الملكية للمنفعة العامة ، حيث تم هذا الضم دون صدور قرار بالاستيلاء عليها  
بالطريق المباشر وبغير قرار بنزع ملكيتها طبقا لأحكام ذلك القانون ، ومن ثم  
يشكل ذلك الضم ضورة من صور نزع ملكية تلك الأراضى فعلا وما يتولد عن  
ذلك من الآثار الآنف ذكرها ، وأوضحها ثبوت حق ملاك تلك الأراضى فى التعويض  
عنها بدلا من حق ملكيتهم عليها وذلك من تاريخ ضمها لاراضى الدولة اللازمة  
للمشروع فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ •

ومن حيث ان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون  
الاصلاح الزراعى قد عمل به من تاريخ نشره فى ١٥ من يونيه سنة ١٩٦١ ، كما  
أن أبعد آثار القانون رقم ١٥ سنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى  
الزراعية وما فى حكمها لا ترتد الى ما قبل ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ طبقا  
لمادته الثانية • وفى هذين التاريخين كان قد تم ضم الأراضى المشار اليها الى  
المال العام ونزعت بذلك ملكيتها من أصحابها فلا تصيبها أحكام اى من هذين  
القانونين • اذ فى الترايخ المحددة لهما لترتيب آثارهما كانت مائية أمستجاب

- W -

الأراضي قد استحالَت إلى حق في التعويض عنها منذ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦١ .

لبنّا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن القانونين رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ورقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ لا تسرى أحكام أى منهما على الأراضي المشار اليهما .

( فتوى رقم ٩٦ فى ٣/٢/١٩٦٤ ) .

## الفروع الثنائي :

### نشر قرار المنفعة العامة في الجريدة الرسمية

قاعدة رقم ( ٤٢ )

#### المبدا :

نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين على نشر القرار للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ولصقه في المحل المعد للإعلانات بالمحافظة وفي مقر الشرطة والمحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار - اغفال اجراءات النشر والاعلان - علم اصحاب الشأن بالقرار علما يقينيا والطعن عليه في الميعاد عن بيئة بكامل نصوصه - لا يترتب على اغفال هذا الاجراء بطلان القرار

#### ملخص الحكم :

ومن حيث نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ولصقه في المحل المعد للإعلانات بالمحافظة وفي مقر الشرطة والمحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار على نحو ما توجب المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه اجراءات تالية على صدور القرار لا ترد باثرها الى ذات القرار أو تنال من صحته ، وعلى جميعا محض اجراءات لاحقة لا تعدو ان تكون تسجيلا لما تم فعلا - غايتها اساسا وصول القرار الى علم ذوي الشأن بمراعاة ان قرار تقرير المنفعة العامة لمشروع معين بما يصاحبه ويترتب عليه من نزع الملكية ، ليس في طبيعته قرارا تنظيميا عاما بحيث يتعين نشره في الجريدة الرسمية ويكفى فيه هذا النشر وانما هو اقرب الى القرارات الفردية اذ يمس المركز القانوني لكل مالك لجزء من العقار الذي تنزع ملكيته ومن ثم كفل القانون من اجراءات النشر والاعلان ما يؤمن بقدر الامكان وصول القرار الى علم اصحاب الشأن . فاذا كان من المقطوع به ان اصحاب الشأن جميعا علموا بالقرار علما يقينيا وطعنوا عليه في الميعاد عن بيئة بكامل نصوصه وديباجته فان نعيمهم بعدئذ



ببطلان القرار بمقولة اغفال اجراءات النشر والاعلان المتطلبة في صدده - وعلى افتراض ذلك - نعى في غير طائل متعين الرفض .

ومن حيث انه من المقرر قانونا ان لجهة الادارة سلطانها في اختيار الموقع وتحديد العقارات التى يشملها التخصيص للنفع العام بما تراه محققا للمصلحة العامة وبما يجتمع لها من مقومات الخبرة والدراية وينعقد لها من أسباب الاختصاص الصحيح ، ومثل هذا الاختيار مما يدخل فى نطاق سلطتها التقديرية وينأى عن تعقيب القضاء الادارى ما دام رائده الصالح العام وانه لا ينهض من الشواهد ما ينبىء عن انها انحرفت به عن غاياته فتنكبت وجه المصلحة العامة او اتخذته بباعث منبت للمصلحة بها . واذا كان من الثابت ان العقار محل المنازعة اعتبر من أعمال المنفعة العامة - فى ضوء موقعه ومواصفاته ، وخصص لأغراض وزارة الأوقاف ماثلة فى الرسالة الدينية السامية التى تنهض على تحميها ، حيث استعمل مقرا للمجلس الأعلى للشئون الاسلامية فان القرار الطعين وبهذه المثابة انما صدر سليما قائما على صحيح سببه بمنأى عن مظان الانحراف ولا يبقى من أسباب تعييبه الا ما نعى عليه به من البطلان فيما انطوى عليه من استيلاء مؤقت فى غير حالاته المقررة قانونا .

( طعن رقم ٥٧١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٩ ) .

### الفصل الثالث

إيداع النماذج أو القرار الوزاري مكتب الشهر العقاري

قاعدة رقم ( ٤٣ )

المبدا :

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - إيداع النماذج أو القرار الوزاري مكتب الشهر العقاري خلال سنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة بالجريدة الرسمية - عدم اتباع ذلك - سقوط مفعول هذا القرار .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٩ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين على أن « يوقع اصحاب الحقوق التي تقدم في شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة ، أما الممتلكات التي يتعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن فيها لأي سبب كان على النماذج المذكورة فيصدر بنزع ملكيتها قرار من الوزير المختص وتودع النماذج أو القرار الوزاري في مكتب الشهر العقاري ويترتب على هذا الإيحاء بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع

كما تنص المادة ١٠ من القانون المذكور على أنه « إذا لم تودع النماذج أو القرار الوزاري - طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة - خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها » .

وتنص المادة ٢٩ مكررا المضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ على أن :  
« لا تسقط قرارات النفع العام المشار إليها في المادة ١٠ من هذا القانون إذا كانت

العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد دخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا التعديل أم بعده .

ومفاد ما تقدم ان النماذج التى يوقعها اصحاب الحقوق بنقل ملكيتها للمنفعة العامة أو القرار الوزارى المقرر للمنفعة العامة فى الجريدة الرسمية ، فاذا لم تودع هذه النماذج او قرار نزع الملكية خلال هذه المدة ، سقط مفعول القرار المقرر للمنفعة العامة ، الا ان هذا القرار لا يسقط فى حالة ما اذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد دخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها .

ولما كان الثابت من الأوراق ان جهة الادارة المختصة قد اقرت بأن المشروع الذى من اجله صدر القرار المطعون فيه باعتباره - أعمال المنفعة العامة ، قد ارجىء تنفيذه ، وان المقارات التى كانت لازمة لا تزال فى حوزة أصحابها حتى الآن ، وان النماذج الخاصة بالمشروع لم يتم ايداعها الشهر العقارى - ومن ثم فانه لا ريب فى سقوط مفعول هذا القرار طبقاً لحكم المادة ١٠ من القانون المشار اليه ولا مجال لاثارة حكم المادة ٢٩ مكرراً من هذا القانون طالما كان الثابت أن المشروع المذكور قد ارجىء تنفيذه وان المقارات على ملك أصحابها .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم ، وان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء القرار المطعون فيه بالنسبة الى العقارات المملوكة للمدعيين ، فانه يكون قد أصاب وجه الحق والقانون ويندو الطعن عليه ولا أساس له من الصحة خليقاً بالرفض .

( طعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٩ ) .

## الفرع الرابع

### القرارات الصادرة من لجان الفصل في معارضات نزع الملكية

قاعدة رقم ( ٤٤ )

المبدأ :

لجان الفصل في معارضات نزع الملكية المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - هيئات ادارية ذات اختصاص قضائي - جعل الطعن في قراراتها من اختصاص المحكمة الابتدائية - لا يغير من طبيعة هذه القرارات باعتبارها قرارات ادارية - اعلانها يقع على عاتق اللجنة وبخطابات موصى عليها مصحوبة بعلم وصول طبقا للاصل العام في قرارات اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائي .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض النصوص القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - المتعلقة بالمعارضة في التعويضات المقدرة ، وبطريقة الفصل فيها ان هذه النصوص تجرى على النحو التالي :

المادة ١٢ : « ترسل المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية المعارضات المقدمة عن قيمة التعويض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة السابعة الى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرها العقارات ليحيلها بدوره في ظرف ثلاثة ايام الى القاضي الذي يندبه لرئاسة لجنة الفصل في هذه المعارضات ، ويقوم قلم كتاب المحكمة باخطار المصلحة وجميع اصحاب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بالتاريخ المحدد لنظر المعارضات أمام اللجنة ، » .

**المادة ١٣ :** تشكل لجنة الفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات برئاسة قاض يندبه رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات وعضوية اثنين من الموظفين الثغنيين ، أحدهما من مصلحة المساحة والثاني من مصلحة طالبة نزع الملكية يختارهما وزير الأشغال العمومية بالاتفاق مع الوزير المختص وتفصل اللجنة في المعارضات خلال شهر من تاريخ ورودها إليها .

**المادة ١٤ :** لكل من المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية ولأصحاب الشأن الحق في الطعن في قرار لجنة المعارضات أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم بالقرار المذكور ، وتنظر المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها فيه نهائيا .

ومن هذه النصوص يتضح أن لجنة الفصل في المعارضات تعتبر - طبقا لطريقة تشكيلها الواردة في القانون - هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي . ولقد استقر الرأي - منذ إنشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ - على اعتبار القرارات الصادرة من هذا النوع من اللجان قرارات إدارية ، ذلك أن هذا القانون قد نص في المادة ٦/٤ على اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية . وقد قام جسد حول مدلول هذا النص ومداه وهل يؤخذ في استكناه القرار الإداري بالمعيار الشكلي وبذلك يشمل اختصاص المحكمة القرارات الصادرة من هيئات إدارية ذات اختصاص قضائي ، أم بالمعيار الموضوعي فلا يشملها ، فجاء القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ . آخذا بالمعيار الشكلي كاشفا لاختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلبات إلغاء هذه القرارات ، منوها في مذكرته الإيضاحية بأنه إنما خول المحكمة الفصل في الطعون التي ترفع عنها لكي ينقطع الجدل حول طبيعتها واختصاص المحكمة بنظرها في ظل القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ، مما يدل على أن الأمر في هذا الشأن أمر إفصاح عن اختصاص ثابت دفعا للشك وقطعا للجدل ، لا أمر إنشاء اختصاص جديد .

وإذا كان المشرع في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه قد أخرج

من اختصاص القضاء الإداري - العلون المتعلقة بالقرارات الصادرة من لجان الفصل في المعارضات ، وعهد بها الى المحكمة الابتدائية التي تقع في دائرتها المقارات . فان ذلك لا يغير من طبيعة القرارات التي تصدرها هذه اللجان ، فتظل محتفظة بطبيعتها كقرارات ادارية شأنها في القرارات الصادرة من هيئات التوفيق في منازعات العمل ، والقرارات الصادرة من لجان قيد المحامين بالجدول العام وقبولهم للمرافعة أمام المحكمة الوطنية وتأديبهم ، فان العلون المرفوعة عن هذه القرارات قد أخرجتها المادة ١١ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص القضاء الإداري .

وما دام القرار الذي تصدره لجنة الفصل في المعارضات يعتبر قرارا اداريا ، فان اعلان هذا القرار للطرفين المتنازعين يقع على عاتق هذه اللجنة نفسها ويقوم به سكرتيرها ، ولا يغير من ذلك أن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ قد اغفل تنظيم هذا الأمر ، اذ ان المتبع ان تقوم اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائي باعلان الطرفين بالقرارات التي تصدرها بدون حاجة الى نص خاص .

واذا كان القانون المذكور قد سكت أيضا من تنظيم طريقة هذا الاعلان ، فان العمل قد جرى على اعلان ذوي الشأن بالقرارات الصادرة من هيئات ادارية ذات اختصاص قضائي بخطابات موصى عليها مصحوبة بعلم وصول ، يزيد هذا النظر أن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه لم ينص على اجراء الاعلان طبقا لقانون المرافعات ، سواء في هذه الحالة أو غيرها من الحالات . وانما - على العكس من ذلك - جرت نصوصه جميعها على أن يكون هذا الاعلان بخطابات موصى عليها مصحوبة بعلم الوصول في الحالات التي أوجبها فيها . وهذه الطريقة توفر الجهد والنفقات التي تتكلفها الحكومة وذو الشأن في اعلان هذه القرارات عن طريق المخضرين ، كما أن فيها اقتصادا للوقت الذي يستغرقه الاعلان بهذه الوسيلة .

( فتوى ١٩٦ في ٨/٤/١٩٥٧ ) .

## الفصل الخامس

### على سقوط مفعول القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة

#### قاعدة رقم ( ٤٥ )

##### المبدا :

المادة ٢٩ مكررا من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن نزاع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين المضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ - نصها على عدم سقوط قرارات النفع العام اذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد ادخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا التعديل أم بعده - شرط ذلك ان يكون العقار المطلوب نزع ملكيته قد ادخل فى مشروع نفذ خلال سنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة .

##### ملخص الفتوى :

ان مشروع مستشفى الأمراض العقلية بنساحية المنيرة قسم  
س ط ف  
المتنزه بمحافظة الاسكندرية تناول مساحة تبلغ ٦ ٢ ١٣ من تكليف وقف  
..... وقد اتخذت الاجراءات التى نص عليها القانون رقم ٥٧٧ لسنة  
١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين فصدر قرار من وزير الصحة  
فى ١٩٥٦/٣/٦ بتقرير المنفعة العامة للمشروع . ونشر هذا القرار فى الجريدة  
الرسمية بتاريخ ١٩٥٦/٣/٩٢ وأعلن عن موعد عرض الكشف والغرائل فى  
الوقائع المصرية وفى جريدتين يوميتين بتاريخ ١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ من مايو سنة  
١٩٦٧ ، ثم تم العرض فعلا خلال المدة من ١٩٦٧/٥/٢٥ الى  
١٩٦٧/٦/٢٤ ، ووقع النموذج الخاص بنقل ملكية المساحة المذكورة الى  
المنفعة العامة .

وعندما طلبت مصلحة المساحة من الادارة مراجعة عقد البيع لاحظت ان  
استمارة البيع لم يتم ايداعها مكتب الشهر العقارى وأن تنفيذ المشروع قد تم فى  
عام ١٩٦٣ ، أى بعد مئى أكثر من سنتين على نشر القرار الصادر بتقرير  
المنفعة العامة .

وقد ثار خلاف فى رأى حول ما اذا كان يتعين حتى ينزل قرار المنفعة العامة قائما فى حالة عدم الإيداع أن يتم تنفيذ المشروع خلال سنتين من تاريخ نشر هذا القرار .

ومن حيث أن المادة ٩ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تنص على أن : « يوقع اصحاب الحقوق التى لم تقدم فى شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة » اما الممتلكات التى يتعذر الحصول على توقيع اصحاب الشأن فيها لأى سبب كان على النماذج المذكورة فيصير ينزع ملكيتها. قرار من الوزير المختص . وتودع النماذج أو القرار الوزارى فى مكتب الشهر العقارى ويترتب على هذا الإيداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع » .

وتنص المادة ١٠ على أنه اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزارى طبقا لاجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة فى الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التى لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها .

وأوضح من ذلك أن القاعدة التى تضمنتها المادة ١٠ هى سقوط قرار المنفعة العامة اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزارى الصادر طبقا لنص المادة ٩ مكتب الشهر العقارى خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة فإذا لم يتم الإيداع خلال هذه المدة سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التى لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها .

وبتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٦٢ صدر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٧ فقصى بأضافة مادة جديدة برقم ٢٩ مكررا الى القانون آنف الذكر تنص على أنه : « لا تسقط قرارات النفع العام المشار اليها فى المادة ١٠ من هذا القانون اذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد أدخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا التعديل ام بعده » .



فهذا النص يقرر استثناء من القاعدة العامة السابق ايضاحها مؤداه عدم سقوط قرارات النفع العام اذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد ادخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها .

ويبين من ذلك أن هذا الاستثناء احل تنفيذ المشروع محل ايداع النماذج او قرار نزع الملكية مكتب الشهر العقارى ورتب عليه ذات الاثر الذى يترتب على الايداع وهو عدم سقوط قرار النفع العام . ومن ثم يكون من البديهي أن يشترط فى التنفيذ ذات المدة التى تشترط فى الايداع طالما أن النص لم يعف من هذا الشرط .

ويؤكد هذا النظر ان المادة ٢٩ مكررا قضت بعدم سقوط قرارات النفع العام المشار اليها فى المادة ١٠ : « اذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد ادخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها » ومعنى ذلك انه عندما تنقضى مدة السنتين ويتحتم النظر فى مفعول قرار النفع العام للقول ببقائه او بسقوطه ، فانه فى هذه الحالة ينظر الى المشروع فاذا كان قد نفذ فى الماضى وكانت العقارات قد ادخلت فعلا فى هذا المشروع المنفذ فان القرار لا يسقط ويظل قائما . إما اذا كان المشروع لم ينفذ ولم تدخل فيه العقارات بالفعل فان الاستثناء لا يسرى ويسقط القرار المقرر للنفع العام .

وبعبارة أخرى ، فان شرط الاستثناء ان تكون العقارات قد ادخلت بالفعل فى مشروع تم تنفيذه . وليس هناك وقت محدد ومنضبط يمكن النظر اليه للوقوف على مدى توافر هذا الشرط سوى وقت تمام مدة السنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة فهذا الوقت - فضلا عن كونه المحدد والمنضبط - هو الوقت الوحيد الذى يمكن استظهاره من النص باعتبار أن الاستثناء جاء خاصا بمدة السنتين دون ما عداها .

ولا حاجة فى القول بأن نص المادة ٢٩ مكررا قد جاء فى عبارة مطلقة لم تفترق بين ما مضى على نشره من قرارات النفع العام قبل تنفيذ المشروع مدة سنتين أو أكثر وبين ما لم تمض على نشره هذه المدة . ذلك ان الاستفادة من

عبارة النص انه يشترط التنفيذ قبل انقضاء المدة التي يسقط القرار بانقضاءها  
كما سبق البيان ، والنص كله استثناء يتعلق بهذه المدة وآثارها .

وفضلا عن ذلك فان تفسير الاستثناء يجب أن يكون في ضوء القساعة  
المستثنى منها وفي حدود الحكمة من تقرير الاستثناء .

والقاعدة المستثنى منها تحدد مدة معينة لسقوط القرار ، والاستثناء جاء  
على هذه المدة وحده لهذا الأثر ومن ثم ينبغي اذا كانت عبارة النص مطلقة حقا ان  
تتقيد بالنصوص الأخرى المتصلة بها باعتبار نصوص التشريع الواحد نصوصا  
متكاملة يفسر بعضها بعضا .

وحكمة هذا الاستثناء انه بعد نشر قرار المنفعة العامة قد تناول اجراءات  
نزع الملكية لسبب أو آخر في حين يقتضى المشروع من الادارة بذل المهمة في  
تنفيذه تحقيقا للغاية المرجوة منه فتقوم بتنفيذ المشروع فعلا بنظر انتظار لتمام  
الاجراءات الخاصة بنزع الملكية . وينبنى على ذلك أمران اولهما ان تنفيذ المشروع  
في الطبيعة والواقع يرتب ادخال العقار في المنفعة العامة بالفعل وبالتالي يترتب  
على ذلك ذات الأثر الذى يترتب على صدور قرار نزع ملكيته هو توقيع صاحب  
الشان نموذجا بنقل ملكيته للمنفعة العامة وايداع هذا أو ذاك مكتب الشهر  
العقارى . والأمر الثانى ان القول بسقوط قرار المنفعة العامة اذا لم يتم الايداع  
خلال سنتين من تاريخ نشر هذا القرار فى حالة تمام تنفيذ المشروع يصبح غير  
مستساغ ويؤدى الى نتائج شاذة حيث يغدو المشروع الذى تم فعلا كما لو كان  
عملا من أعمال الفسب والتعدي ومن اجل ذلك قرر هذا الاستثناء اعتدادا بواقعة  
تنفيذ المشروع ، وبديهي أن ذلك كله يقتضى حتما تمام التنفيذ قبل اكتمال مدة  
سقوط قرار المنفعة العامة .

ومن حيث انه ولئن كانت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢  
آنف الذكر قد اوردت انه : « رؤى تضمين المشروع حكما وقتيا فى مادة مستحدثة  
وهى المادة ٢٩ مكررا التى تقضى بعدم تجديد قرارات المنفعة العامة التى سقطت

مفعولها بالتطبيق لحكم المادة العاشرة وذلك اذا كانت المقرارات التى تقرر نزع ملكيتها قد ادخلت فى مشروعات تم تنفيذها بالفعل « - الا انه لا يحوز الاستناد الى هذه المقرارات للقول بعدم اشتراط مدة معينة لتما تم تنفيذ المشروع طالما ان المقصود بالنص هو « المقرارات التى يسقط مفعولها » ، ذلك انه وقت اضافة نص المادة ٢٩ مكررا كان الحكم فى سقوط قرارات النفع العام لنص المادة ١٠ وحده الذى يقضى بسقوط القرار اذا لم يتم الايداع خلال سنتين من نشر القرار ، وبصرف النظر عن تمام تنفيذ المشروع ، وبالتالى كان السقوط لازما بتمام هذه المدة اذا لم يتم الايداع حتى وان كان المشروع قد تم تنفيذه فى الطبيعة . ومن ثم رؤى اضافة هذا الاستثناء كما رؤى أن يسرى على المشروعات التى تمت قبل اضافته ولذلك جاءت عبارة النص مقررة عدم سقوط قرارات النفع العام المشار اليها فى المادة ١٠ اذا كانت المقرارات المطلوب نزع ملكيتها قد ادخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها « سواء قبل العمل بهذا التعديل أو بعده » ، وواضح انه قبل هذا التعديل سقطت بالفعل المقرارات التى لم يتحقق فى شأنها الايداع وبالتالى اراد المشرع احيائها فى حالة واحدة هى حالة تنفيذ المشروع بالفعل . وبعبارة اخرى ، فان هذا التعبير الوارد فى المذكرة الايضاحية ينصرف الى الوقت الذى سبق اضافة الاستثناء ولا يتصل بعدم اشتراط التنفيذ قبل انقضاء السنتين .

ومن حيث ان القول بغير ما تقسم من شأنه اهدار القاعدة التى وردت فى المادة ١٠ من القانون كلية وزوال كل اثر لها . ذلك انه اذا كان تنفيذ المشروع يحول دون سقوط قرار المنفعة العامة أيا كان وقت هذا التنفيذ وبصرف النظر عن مدة السنتين فان معنى هذا ان مدة السنتين هذه وحكم السقوط المتعلق بها ، كل ذلك يصبح عديم الجدوى ولا مجال له فى التطبيق اذ تستطيع الادارة خلال أية مدة مهما طال ان تنفذ المشروع فلا يسقط القرار . ومن ثم تقيد القاعدة انه اذا نفذت المشروعات فى أى وقت فان قرارات النفع العام لا تسقط ، وبديهي أن ترتيب هذا الحكم يتعارض مع نص المادة ١٠ ولا يترك فرصة لتطبيقها مع انها القاعدة الأصل .

ويخلص مما تقدم أنه يشترط لتطبيق نص المادة ٢٩ مكررا من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه أن يكون العقار المطلوب نزع ملكيته قد ادخل فعلا في مشروع نفذ خلال سنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة .

ومن حيث أن قرار وزير الصحة الصادر بتقرير المنفعة العامة في الحالة المعروضة قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٩ ولم يتم الايداع بعد ، كما لم يتم تنفيذ المشروع الا في عام ١٩٦٣ فمن ثم يكون هذا القرار قد سقط .

ومن حيث أن عدم جواز استصدار مثل هذا القرار لا يحول دون تعويض اصحاب الشأن عن ممتلكاتهم التي ادخلت ضمن المشروع .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٦/٣/٦ والمشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٩ بتقرير المنفعة العامة لمشروع مستشفى الأمراض العقلية بالاسكندرية قد سقط لعدم ايداع نماذج نقل الملكية او قرار نزع الملكية مكتب الشهر العائري حتى الآن . وعدم تنفيذ هذا المشروع الا في عام ١٩٦٣ .

ولا محل لاستصدار قرار جديد بتقرير المنفعة العامة لهذا المشروع ، مع أداء التعويض لأصحاب الحق فيه .

( ملف ٢١/١/٧ جلسة ١١/٣/١٩٧٠ ) .

#### قائمة رقم ( ٤٦ )

#### المبطل :

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة مؤداه أنه يلزم لدخول العقارات المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة في ملك الدولة أن يصدر أولا قرار من رئيس الجمهورية بتقرير المنفعة العامة للمشروع المزمع اقامته - يعقب ذلك نشر البيانات التي حددها القانون وفقا للاجراءات التي رسمها - ثم اعداد نماذج البيع التي تقوم مقام عقد البيع وتوقيعها من

الملاك وأصحاب الحقوق وإيداعها مكتب الشهر العقارى المختص - فى حالة رفض ملاك العقارات وأصحاب الحقوق عليها توقيع هذه النماذج يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية العقارات ويودع القرار مكتب الشهر العقارى ليقوم مقام التوقيع على نماذج البيع - يجب أن يتم الإيداع خلال سنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة فى الجريدة الرسمية - جزاء عدم الإيداع فى الميعاد سقوط مفعول قرار المنفعة العامة .

#### ملخص الفتوى :

من حيث أنه يلزم طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية المعدل بالقانونين رقمى ٥٢ لسنة ١٩٦٠ و ١٣ لسنة ١٩٦٢ لدخول العقارات المزروع ملكيتها للمنفعة العامة فى ملك الدولة أن يصدر أولا قرار من رئيس الجمهورية بتقرير المنفعة العامة للمشروع العام المزمع إقامته ، ثم يعقب ذلك تحديد العقارات اللازمة لإنشاء المشروع العام وحصرها وتحديد ملاكها وأصحاب الحقوق عليها وتقدير التعويض المستحق عنها ، ونشر هذه البيانات وفقا للإجراءات التى رسمها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، ثم تعد نماذج البيع التى تقوم مقام عقد البيع ويوقعها ملاك العقارات وأصحاب الحقوق لتمهيدا لنقل ملكية هذه العقارات الى الدولة ويجب إيداع هذه النماذج بعد التوقيع عليها مكتب الشهر العقارى المختص وترتب عليها جميع الآثار المترتبة على عقد البيع ، فإذا رفض ملاك العقارات وأصحاب الحقوق عليها توقيع هذه النماذج يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية هذه العقارات ويجب إيداع هذا القرار مكتب الشهر العقارى المختص ليقوم مقام التوقيع على نماذج البيع المشار إليها ، وأوجب القانون ضرورة إيداع نماذج البيع سالفة الذكر أو القرار الوزارى بنزع الملكية مكتب الشهر العقارى المختص خلال سنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة فى الجريدة الرسمية والا سقط مفعول قرار المنفعة العامة .

ومن حيث أنه بتطبيق المبادئ المتقدمة على الحالة المعروضة ، يبين انه بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٣ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٧٣ بتقرير المنفعة العامة لمشروع إنشاء الهيئة العامة للآثار ، وإن هذا القرار نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٥ فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٤ وأنه لم توقع

استثمارات البيع عن الحصة المملوكة لوزارة الأوقاف ، ولم يصدر قرار من الوزير المختص بنزع ملكية هذه الحصة ، ولم يتم إيداع استثمارات البيع والقرار الوزارى مكتب الشهر العقارى المختص حتى الآن ، ولم يتم تنفيذ المشروع فعلا حتى الآن ، ومن ثم فإن مفعول قرار المنفعة العامة رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه يكون قد سقط بالتطبيق لصراحة نص المادة العاشرة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سالف الإشارة .

وبناء عليه تلتزم محافظة القاهرة برد الحصة المملوكة لوزارة الأوقاف ورد قيمة المباني التى كانت مقامة عليها ، كما تلتزم المحافظة بإداء الربيع المستحق عن هذه الحصة من تاريخ الاستيلاء الفعلى وحتى رد العين الى مالكيها وفقا لحكم المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى سقوط مفعول قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه والتزام محافظة القاهرة برد الحصة المملوكة لوزارة الأوقاف فى العقار رقم ١٨ شارع البستان قسم عابدين - القاهرة ، وقيمة المباني التى كانت مقامة على هذه الحصة ومقابل الربيع عن هذه الحصة من تاريخ الاستيلاء الفعلى عليها وحتى تاريخ ردها الى هيئة الأوقاف المصرية .

( ملف ٩٢٩/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠ ) .

قاعدة رقم ( ٤٧ )

المبدأ :

لا تنتقل ملكية العقار المزمع نزع ملكيته للمنفعة العامة بمجرد صدور القرار اللازم بتقرير المنفعة العامة ، بل يجب السير فى نية الاجراءات خلال سنتين من نشر قرار المنفعة العامة فى الجريدة الرسمية .

### ملخص الفتوى :

ان مفاد نصوص القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات المبنية للمنفعة العامة أو التحسين معدلا بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ ان ملكية العقار لا تنتقل الى الدولة بمجرد صدور قرار تقرير المنفعة العامة على العقار . ويقتصر الأثر القانوني لهذا القرار على اعطاء الجهة طالبة نزع الملكية حق الحصول على هذه العقارات ، واتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون والتي يتعين استيفاؤها كأصل عام توطئة لانتقال ملكيتها الى الدولة . ولا يتحقق هذا الانتقال الا بايداع النماذج الخاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة أو قرار الوزير المختص في مكتب الشهر العقارى . وهذا الايداع هو الذى يترتب عليه جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع . فاذا لم نودع النماذج المذكورة أو القرار الوزاري المشار اليه لمدة سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة سقط مفعول هذا القرار .

( ملف ١/٧ - ٤٦ / جلسة ١٩٨٤/٦ ) .

### قاعدة رقم ( ٤٨ )

#### المبدأ ١ :

المادتان ١٠ ، ١١ مكررا من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - حددتا احوال سقوط مفعول القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة وهى :

أ - عدم ايداع النماذج الموقع عليها من اصحاب الشأن مكتب الشهر العقارى او قرار نزع الملكية الصادر من الوزير المختص .

ب - عدم قيام جهة الادارة بتنفيذ المشروع المطلوب نزع ملكية العقارات من اجله . او على الاقل ان تبدأ فعلا فى تنفيذه خلال سنتين من تاريخ نشر القرار للمنفعة العامة فى التجربة الرسمية .

ج - عدم اتخاذ الادارة لتلك الاجراءات - اثر - سقوط مفعول القرار المقرر

للمنفعة العامة واعتباره كأن لم يكن - والتزام جهة الادارة برد العقارات الى أصحاب الحقوق فيها .

#### ملخص الحكم :

إن المادة ١٠ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، تنص على أنه : « اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزاري ( بنزع الملكية ) طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ، سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها » ، وتنص المادة ٢٩ مكررا من هذا القانون مضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ - على انه : « لا تسقط قرارات النفع العام المشار اليها في المادة ١٠ من هذا القانون اذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد أدخلت فعلا في مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا التعديل أم بعده » ، ومقتضى هذين النصين انه يتعين على جهة الادارة ان تودع في مكتب الشهر العقاري النماذج الموقع عليها من أصحاب الشأن أو قرار نزع الملكية الصادر من الوزير المختص ، أو ان تقوم بتنفيذ المشروع المطلوب نزع ملكية العقارات من أجله ، أو على الأقل ان تبدأ فعلا في تنفيذ هذا المشروع ، وذلك خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ، فاذا لم تقوم جهة الادارة بإيداع النماذج أو قرار نزع الملكية ولم تبدأ في تنفيذ المشروع خلال مدة السنتين المشار اليها ، سقط مفعول المقرر للمنفعة العامة بالنسبة الى العقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها ولم تدخل في تنفيذ المشروع ، ويترتب على سقوط مفعول القرار اعتباره كأن لم يكن ، والتزام جهة الادارة برد العقارات - التي سقط مفعولة بالنسبة اليها - الى أصحاب الحقوق فيها ، اذا كانت قد استولت عليها منهم تنفيذا لهذا القرار .

ومن حيث ان الطاعن قصر طعنه على ما قضى به الحكم المطعون فيه من رفض الطلب الاحتياطي ، وهو طلب وقف تنفيذ القرار السلبي بامتناع جهة الادارة ، عن رد الأرض محل النزاع اليه ، كآثر لما يذهب اليه من سقوط مفعول القرار



الجمهورى المقرر للمنفعة العامة ، بانقضاء سنتين من تاريخ نشره دون أن تودع  
جهة الادارة النماذج أو قرار نزع الملكية ولم تبدأ فى تنفيذ المشروع واستند فى  
طلعه الى أن الحكم المطعون فيه قد شابته تناقض فيما قضى به فى خصوص هذا  
المطلب وخلط بين دعوى الالفاء والدعوى الحقوقية ، على النحو السابق ذكره .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالوجه الأول الذى قام عليه الطعن ، وهو تناقض  
الحكم المطعون فيه ، بأن أقر بأن للمدعى مصلحة فى الفاء القرار المطعون فيه  
ثم قضى بعد ذلك بأنه ليس للمدعى حق فى الفاء هذا القرار ، فإن الواقع أن  
الحكم المطعون فيه حين قرر أن للمدعى مصلحة ظاهرة حدد هذه المصلحة  
- صراحة وبوضوح - فى نطاق الطعن على قرار المنفعة العامة وطلب تقرير  
مفعول هذا القرار واعتباره منعدا ، حتى تظل الأرض محل النزاع على ملك  
البائع له ولا تنتقل الى ملكية الدولة ، ليتسنى نقلها اليه اذا ما صدر حكم  
لصالحه فى دعوى صحة ونفاذ عقد البيع ، ولم يقرر الحكم المطعون فيه مصلحة  
للمدعى بالنسبة الى طلب وقف تنفيذ والفاء القرار المطعون فيه ، وهو - كما  
حدده - القرار السلبى بامتناع جهة الادارة عن رد الأرض محل النزاع اليه ، كائر  
لسقوط مفعول قرار المنفعة العامة ، بل أن الحكم نفى - أساسا - وجود قرار  
سلبى بامتناع الادارة عن رد الأرض للمدعى ، استنادا الى أن المدعى ليس له حق  
فى رد الأرض اليه وهو لا يملكها أصلا ، لأن الملكية ما زالت - بحسب الظاهر  
من الأوراق - لورثة جيوفانى أنيللى ، وهم اصحاب المصلحة فى طلب الفاء القرار  
السلبى بالامتناع عن رد الأرض اليهم ، وذلك بفرض التسليم بسقوط مفعول  
قرار المنفعة العامة واعتباره منعدا ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لم يشبه أى  
تناقض فى هذا .

### الفصل الثالث

#### الاستيلاء المؤقت على العقارات بالطريق المباشر

قاعدة رقم ( ٤٩ )

المبدأ :

استيلاء الهيئة العامة للسكة الحديد على أرض وقف من وزارة الأوقاف على سبيل الإيجار تمهيدا لنزع ملكيتها للمنفعة العامة - لا يترتب عليه خروج الأرض المستولى عليها من الوقف - أثر ذلك - وجوب الاعتداد بتاريخ صدور قرار نزع الملكية عند تقرير ثمن هذه الأرض لا بتاريخ قرار الاستيلاء - القول بأن الاستيلاء يعنى نزع الملكية بالفعل غير صحيح طالما ان الأرض المستولى عليها لم تضم الى المال العام وانما كان الاستيلاء عليها على سبيل الإيجار مما ينفي ايضا فكرة غصب عقار وتخصيصه للمنفعة العامة .

ملخص الفتوى :

إذا بان من الاطلاع على المحاضر التى حررت بين الجهتين ( الهيئة العامة للسكة الحديد ووزارة الأوقاف ) عن استيلاء الهيئة على أرض الوقف الخبرى تضمنت بياناً عن التزامها بأجرة الأرض ومقدار هذه الأجرة فإنه فى ضوء ذلك ينعين الاعتداد بتاريخ نزع الملكية لا بتاريخ استلام الهيئة للأرض عند تقدير ثمنها - ذلك للأسباب التالية :

١ - إذا كان مفهوم أن وضع يد الهيئة على الأرض كان استعداداً لنزع ملكيتها فإنه وقد صور وضع اليد على أنه إيجار يتضح أنه لم يكن مقصوداً من بدء وضع اليد ضم الأرض الى الملك العام ، وانما الاحتفاظ والانتفاع بها لحين اتمام هذا الضم بنزع الملكية وليس أدل على ذلك من أنه جاء بعجز المحضر المؤرخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ سالف الذكر ان الوزارة تحتفظ لنفسها بالحق فى حالة استغناء السكة الحديد عن الأرض باعادتها

بحالتها التي كانت عليها، ومن ثم يتعين رفض الادعاء بأن واقعة الاستيلاء سنة ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ قد ترتب عليها بذاتها ادخال الأرض فى المال العام وخروجها من ملك الوقف وحلول الحق فى التعويض محل حق ملكية الوقف منذ سنة ١٩٤٦ ، وإنما تم ذلك بمرسوم نزع الملكية .

٢ - لا شك أن نزع الملكية قد يتم بالفعل - دون اتباع الاجراءات التى ينظمها القانون - ، ذلك عن طريق ضم عقار مملوك لأحد الأفراد الى المال العام ، غير ان مناهج تحقق ذلك الأثر فى تلك الحالة أن يتم ضم العقار للمال العام . تحت يد هيئة عامة دون ان يأخذ وضع يد الهيئة على العقار أحد الأوصاف المقررة فى علاقات القانون الخاص التى لا ترتب حقا عينيا على العقار كالايجار - حيث لا يعقل فى هذه الصبورة ان تكون الهيئة العامة مستأجرة للعقار من مالكه وقت الادعاء بخروجه عن ملكه ودخوله فى المال العام . ولا وجه هنا لاثارة بحث أثر غصب عقار وتخصيصه للمنفعة العامة على صيرورته مالا عاما ، لأن هذا الغرض لم يتحقق فى الصورة المعروضة حيث لم يتم استيلاء الهيئة على أرض الوقف غصبا وإنما على سبيل الايجار كما جاء بالمحاضر صراحة .

٣ - أن صدور مرسوم نزع ملكية الأرض فى ١٨ من مايو سنة ١٩٥٠ يقطع الجدل فى أنه سبق ان نزع هذه الملكية قبل ذلك التاريخ اتفاقا او غصبا ، ذلك لأنه ليس من اتفاق على ذلك وإنما الاتفاق كان ايجار - كما سبق - يبقى ملك الوقف للأرض ولا يجبره عنه . كما أنه ليس من غصب على ما سلف بيانه . وعلى ذلك ظلت الأرض مملوكة الجهة الوقف فى فترة ما قبل صدور المرسوم المذكور وبالتالى لا يبيح التعويض عن خروج الأرض عن ملك الوقف خلال تلك الفترة وإنما يبيح فى تاريخ صدور المرسوم اذ يصدره تحقق أثر خروج الأرض عن ملك الوقف واستحقاقه فى هذا التاريخ ثمنها .

( فتوى رقم ٢١٧ - فى ٢٦/٣/١٩٦٤ ) .

قاعدة رقم ( ٥٠ )

المبدأ :

الاستيلاء المؤقت على العقار طبقا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - تحديد مجاله الزمني بالمدة التي عينت له أو باتمام اجراءات نقل الملكية للمنفعة العامة - اكتمال اجراءات التخصيص للمنفعة العامة ينهى الاستيلاء المؤقت الواقع على ذلك العقار كاجراء من اجراءات التنفيذ المباشر والاستحواذ على العقار لفترة موقوتة تنتهى باستقرار حيازته وملكيته للمنفعة العامة

ملخص الحكم :

من حيث انه يبين من الرجوع الى قانون نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ان الباب الرابع منه افرد تحت عنوان : « فى الاستيلاء المؤقت على العقارات » لهذا الغرض ، حيث اجازت المادة ١٦ منه - فقرة اولى - « للجهة طالبة نزع الملكية الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة ويكون ذلك بقرار من ( الوزير المختص ) ينشر فى الجريدة الرسمية ويشمل بيانا اجماليا بالعقار واسم المالك الظاهر مع الاشارة الى القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة » فى حين تناولت المادة ١٧ حالات الاستيلاء المؤقت عند حصول غرق أو قطع جسر أو تفشى وباء وسائر الاحوال الطارئة والمستعجلة وحالة الاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذى منفعة عامة - وعن ذلك ابانت المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه : « واشتمل الباب الرابع على مبادئ جديدة تنظم الاستيلاء على العقارات فاجاز أخذها بطريق التنفيذ المباشر بقرار وزارى ينشر فى الجريدة الرسمية ورتب للملكية تعويضا مقابل علم الانتفاع بها من تاريخ الاستيلاء عليها لحين صرف التعويضات المستحقة عن الملكية وتعين المصلحة المختصة خلال اسبوع من تاريخ الاستيلاء قيمة التعويض ويعلن صاحب الشأن بذلك ( مادة ١٦ ) وبذلك يتيسر للمصالح القيام بتنفيذ المشروعات فوراً فتحقق الثمرات المقصودة منها دون أن يلحق الملاك أى ضرر وسيترتب على هذا النص

إزالة الصعوبات التي كانت تعانيتها المصالح في عدم القيام بتشغيل المشروعات في المواعيد المقررة لها وفي حدود السنة المالية المدرج بميزانيتها الاعتماد المخصص للمشروع ٠٠ ، ، هذا كما نصت المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية لقانون نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين الصادرة بقرار وزير الأشغال العمومية المؤرخ في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ على أنه : « عندما تدعو الضرورة إلى سرعة الاستيلاء على العقارات التي تقرر لزومها للمنفعة العامة دون انتظار المزايدات التي حددها القانون للإجراءات يكون للجبهة طالبة نزع الملكية الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر وذلك بقرار من الوزير المختص ينشر في الجريدة الرسمية ويشمل بياناً إجمالياً بالعقارات وأسماء ملاكها الظاهريين مع الإشارة إلى القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة ٠٠٠ » - والبادئ من ذلك أن الصورة الأولى من صور الاستيلاء المؤقت على العقارات هي المأخووض عليها التنفيذية ، وفيها يستولى بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التي تقرر لزومها بالمادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والتي رددتها المادة ١٤ لانتجته للمنفعة العامة دون انتظار المزايدات التي حددها القانون لإجراءات نقل الملكية للمنفعة العامة ، مع تعويض أربابها مقابل حرمانهم من الانتفاع بها من تاريخ الاستيلاء الفعلي إلى حين صرف التعويضات المستحقة عن الملكية ، وهذا الاستيلاء المؤقت الذي كشفت المذكرة الإيضاحية للقانون عن دواعيه ومبرراته هو بحسبان تكييفه الصحيح وصريح وصف المشرع له استيلاء مؤقت يتحدد مجاله الزمني بالمدة التي عينت له أو باتمام إجراءات نقل الملكية للمنفعة العامة - أي الأجلين أقرب - حيث يقع أصحاب الحقوق على نماذج نقل الملكية أو يصدر قرار وزاري بنزع الملكية وتودع النماذج أو القرار الوزاري مكتب الشهر العقاري ويترتب على هذا الإيداع جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع ( مادة ٩ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ) بمعنى أن التخصيص للمنفعة العامة ، فإنما ينهى بذلك الاستيلاء المؤقت الواقع على ذات العقار كإجراء من إجراءات التنفيذ المباشر والاستحواذ على العقار لفترة موقوتة تنتهي حتماً باستقرار حيازته وملكيته للمنفعة العامة . ومقتضى ما تقدم أن القرار الجمهوري الطعين إذ قضى بتخصيص العقار محل المنازعة للمنفعة العامة والاستيلاء مؤقتاً عليه لمدة ثلاثة سنوات - يعد إذ انتقل الاختصاص بإصدار قرارات الاستيلاء

المؤقت في هذه الحالات الى رئيس الجمهورية ، وذلك ريشا تنتهى اجراءات نقل ملكيته للمنفعة العامة والتي صدر بعدئذ في شأنها قرار وزير الأوقاف وشئون الأزهر رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ آنف البيان ، فانما يستقيم على سنة صحيح من الواقع وصريح نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والتي تجيز الاستيلاء المؤقت في هذه الحالة .

ومن حيث ان مقتضى ما تقدم جميعا أن القرار الجمهوري الطعين صادف صحيح حكم القانون والواقع ان دعوى الغائه على غير أساس حرية بالرفض . وقد أصاب الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه قضاؤه بشأنه وان الطعن عليه في غير محله بما يتعين من ثم القضاء برفضه .

( طعن رقم ٥٧ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ٥١ )

المبدأ :

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية العامة والاستيلاء على العقارات - مفاد المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ أنه يجوز للوزير أو المحافظ في الحالات الطارئة أو المستعجلة أن يأمر بالاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية كما يجوز في غير ما تقدم الاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذي منفعة عامة - تحدد مدة الاستيلاء المؤقت في الحالتين السابقتين بحيث لا تجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلي - القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ - المشرع حد من سلطة المحافظ في الاستيلاء على العقارات وقصرها على الاستيلاء المؤقت في الحالات الطارئة والمستعجلة - وفي غير هذه الحالات يصدر قرار الاستيلاء المؤقت على العقارات من رئيس الجمهورية - الأثر المترتب على ذلك : سلطة المحافظ في اصدار قرارات الاستيلاء مؤقتا على العقارات تجد حدها القانوني في قيام حالة طارئة مستعجلة تتطلب مواجهتها ضرورة الاستيلاء على عقارات بصفة مؤقتة لدرء خطر

دهم أو لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية وهى اسباب مردها اصل واحد هو الحالة الطارئة أو المستعجلة التى يتعين تداركها خشية استئصال نتائج يتعدى التحكم فى آثارها - يخرج عن اختصاص المحافظ الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذى نفع عام والنلى يختص به رئيس الجمهورية - .

#### ملخص الحكم :

المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٤٥ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين نصت على انه : « يجوز للمدير أو المحافظ بناء على طلب المصلحة المختصة فى حالة حصول غرق أو قطع جسر أو تشي وباء ، وفى سائر الأحوال الطارئة أو المستعجلة ان يأمر بالاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية أو غيرها ، كما يجوز فى غير الأحوال المتقدمة الاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذى منفعة عامة » . وقضت المادة ١٨ بأن : « تحدد مدة الاستيلاء المؤقت على العقار بحيث لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلى ٠٠٠ » ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات فنصت المادة الثانية منه على انه : « فيما عدا الأحوال الطارئة والمستعجلة التى تقتضى الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم والوقاية وغيرها يكون الاستيلاء المؤقت على العقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث ان البادى من ذلك ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع حدد من سلطة المحافظ فى الاستيلاء على العقارات وقصرها على الاستيلاء المؤقت فى الأحوال الطارئة والمستعجلة لاجراء أعمال الترميم والوقاية وما إليها ، أما فى غير هذه الأحوال فيصدر قرار بالاستيلاء المؤقت على العقار من رئيس الجمهورية . وبناء على ذلك فان سلطة المحافظ انى اصدار قرارات الاستيلاء مؤقتا على العقارات تجد حدها القانونى فى قيام حالة طارئة مستعجلة يتطلب مواجهتها ضرورة الاستيلاء على عقارات بصفة مؤقتة لدرء خطر داهم أو لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية ٠٠٠ وكل هذه الأسباب يجمعها أصل واحد هو الحالة

الطارئة او المستعجلة التي يتعين المبادرة الى مواجهتها خشية استفحال نتائجها وتعذر التحكم في آثارها .

ومن حيث انه ولئن كان الشارع لم يبين الأحوال الطارئة والمستعجلة التي قد تقتضي من المحافظ ممارسة سلطته في الاستيلاء المؤقت على العقارات طبقاً للعادة الثانية من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ ، الا انه فيما أورده من أمثلة لتلك الحالات في المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ومنها حصول غرق أو قطع جسر أو نفثى وباء ، انما يكون قد افصح عن مراده في وجوب تحقق الخطر المحقق أو الظرف الطارئ في تلك الأحوال ، وهو المعنى الذي عبرت عنه المذكرة الايضاحية للقانون المذكور تعليقا على المادة ١٧ منه بعبارة : « حالة الطوارئ المستعجلة ، ومتى كانت هذه هي حدود السلطة الاستثنائية التي يمارسها المحافظ في الاستيلاء المؤقت على العقارات ، فانه يعد خارجا عن نطاقها الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذي منفعة عامة مهما بلغت أهميته والحاجة اليه لتحقيق المصلحة العامة فلذلك هو بعينه محل التعديل التشريعي الذي أتى به القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ وناطه بقرار يصدر من رئيس الجمهورية بدلا من المحافظ الذي كان مخولا تلك السلطة من قبل مسند التعديل .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، واذا كان الثابت ان القرار المطعون فيه صدر من محافظ الغربية بالاستيلاء المؤقت على قطعة الأرض المملوكة للمدعى لصالح الشركة العربية لحليج الاقطان بقرض استخدامها لتخزين الاقطان الزهر ومخلفات الحليج ، فان هذا القرار لا يظاھر القانون لصدوره في غير الأحوال الطارئة والمستعجلة التي يجوز فيها للمحافظ الاستيلاء مؤقتا على العقارات ، اذ ليس ثمة حالة طارئة وقعت فجأة ولم يكن بالوسع توقعها أو حالة مستعجلة لا تحتمل الانتظار حتى تحل بالطرق والاجراءات العادية بل البادى أن الأمر على خلاف ذلك كما ذهب بحق الحكم المطعون فيه لأن الشركة كانت على وجه اليقين على بنية من أمرها في انتهاء مدة عقد استئجارها لأرض المطعون ضده بحلول آخر يونيو ١٩٨٢ وكانت تعلم بذلك من أمد طويل . واذا كان ذلك فمن ثم يتحقق ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

ومن حيث أنه عن الوجه الثالث من وجه الطعن فان تنفيذ القرار يمثل عدوانا على ارض المدعى واعتداء على حق الملكية الذي حرص الدستور على حمايته وصيانته ، وبهذه الثابتة يتوافر ركن الاستعجال في طلب وقف التنفيذ .

( طعن ١٢٣٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢٩ ) .



## الفصل الرابع

### مسائل متنوعة

#### الفروع الأول

نقل ملكية العقارات بين الجهات الادارية يكون بالاتفاق

وليس عن طريق نزع الملكية

قاعدة رقم ( ٥٢ )

المبدأ :

القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ بردم البرك والمستنقعات ومنع احداث الحفر - اراضى البرك والمستنقعات التى سبق ردمها او تجفيفها وفى ظل العمل بإحكامه وقبل اتمام اجراءات نزع ملكيتها - انتقال ملكيتها الى الدولة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البرك والمستنقعات - دخول بعض هذه الاراضى فى مشروع تعديل محطة سكة حديد اسيوط - وجوب الاتفاق على نقل ملكيتها بين الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية وبين الوزارة المختصة - اساس ذلك : هو ان نقل ملكية العقارات بين الجهات الادارية يكون بالاتفاق لا عن طريق نزع الملكية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البرك والمستنقعات التى قامت الحكومة بردمها قبل اتمام نزع ملكيتها بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ تنص على أن :

د. تؤزل الى الدولة ملكية اراضى البرك والمستنقعات التى ردمتها او جففتها الحكومة بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه وقبل ان تتم اجراءات نزع ملكيتها .

كما تؤول الى الدولة ملكية ما قد تقوم بتجفيفه أو ردمه من أراضي البرك والمستنقعات قبل اتمام اجراءات نزع ملكيتها بعد العمل بأحكام هذا القانون وبذلك تقاس قيمتها الحقيقية قبل تاريخ البدء فى ردمها أو تجفيفها .

ويصدر قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بتحديد مواقع وحدود الأراضى المشارة إليها فى الفقرتين السابقتين ويجوز للملاك هذه الأراضى استرداد ملكيتهم خلال سنة من تاريخ نشر القرار الوزارى الصادر بتحديد مواقعها وحدودها فى الجريدة الرسمية مقابل دفع قيمة الأراضى فى هذا التاريخ أو تكاليف الردم أيهما أقل .

ومفاد هذا النص فى ضوء المذكرة الايضاحية للقانون ان ما ردمته الدولة أو جففته من أراضى البرك والمستنقعات تؤول ملكيتها اليها ولوالم يتم اجراءات نزع الملكية قبل الردم أو التجفيف فان كان الردم أو التجفيف قد تم فى ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ انتقلت الملكية الى الدولة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ وان كان الردم أو التجفيف فى ظل العمل بهذا القانون الاخير انتقلت الملكية بمجرد القيام به وأصبح من حق الملاك الأصليين فى الحاليتين استرداد ملكيتهم خلال سنة من تاريخ نشر القرار الوزارى المتضمن مواقع وحدود هذه الأراضى ، وبذلك يكون المشرع قد رتب انتقال ملكية أراضى البرك والمستنقعات التى لم يتم اجراءات نزع ملكيتها على واقعة مادية هى نشر القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ بالنسبة الى الأراضى التى ردمت أو جففت قبل تاريخ العمل به ( وقد عمل به من تاريخ نشره ) أو الردم أو التجفيف بالنسبة الى الأراضى التى تردم أو تجفف منذ هذا التاريخ ، ومن ثم فلم يعد انتقال ملكية هذه الأراضى متوقفا على اجراءات معينة تقوم بها السلطات الادارية المختصة ، وقد استهدف المشرع بهذا النص المحافظة على أموال الدولة وتحقيق المساواة بين الأفراد ذلك ان وزارة الشؤون البلدية والقروية كانت قد أنفقت أموالا كثيرة فى ردم البرك والمستنقعات وتجفيفها قبل ان تتخذ اجراءات نزع ملكيتها ولما شرعت فى نزع ملكيتها بعد ذلك استبان ان نزع الملكية بعد الردم أو التجفيف غير جائز قانونا لانقضاء شرط قيام المنفعة العامة وقت صدور قرار نزع الملكية وبذلك ظل أصحابها منتفعين بها بعد ردمها أو تجفيفها دون ان يدفعوا تكاليف الردم رغم ان

الوزارة لم تقصد من الاسراع بالردم او التجفيف الا تحقيق الصالح العام للمواطنين وحمايتهم من انتشار الأمراض ومن جهة أخرى فقد كان علم تحصيل تكاليف الردم منهم اخلايا بالمساواة بينهم وبين غيرهم من الملاك الذين نزعَت منهم ملكية أراضي البرك والمستنقعات قبل ردمها ثم استردادها بعد دفع تكاليف الردم . تفاديا لضياح أموال الدولة والاخلاق بالمساواة بين الملاك بسبب عدم صدور القرارات الرزارية اللازمة في وقت مناسب جعل المشرع انتقال ملكية أراضي البرك والمستنقعات التي لم تتم اجراءات نزع ملكيتها مترتبا على واقعة نشر القانون أو على ردمها أو تجفيفها على نحو ما سبق بيانه .

وعلى مقتضى ما تقدم تكون أراضي البرك والمستنقعات التي سبق ردمها في ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ دون اتباع اجراءات نزع ملكيتها مملوكة للدولة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ ( ١٢ ) من يونيو سنة ١٩٦٠ ) . ولا وجه للقول بتراخي انتقال الملكية الى تاريخ صدور القرار الوزاري بتحديد مواقع هذه الأراضي لان في هذا القول تفويتا لقصد المشرع من نص المادة الأولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ واحكاما للحكمة السالف ذكرها .

ولما كان الثابت في الحالة المعروضة ان من بين الأراضي الداخلة في مشروع تعديل محطة أسبوط بعض أراضي البرك والمستنقعات التي سبق ردمها في ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ دون اتخاذ اجراءات نزع ملكيتها ، ومن ثم تكون هذه الأراضي مملوكة للدولة منذ تاريخ العمل بالقانون ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ ، ولم يعد بعد ثمة وجه للسير في اجراءات نزع الملكية في مواجهة مالكيها السابقين .

ولما كان انتقال ملكية بعض الأراضي المملوكة للدولة الى أحد الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى لا يتأتى عن طريق نزع ملكية الأراضي بل عن طريق اتفائه مع الوزارة المختصة ولهذا يتعين أو تتفق الهيئة العامة لشئون المسكك الحديدية مع هذه الوزارة على أن تؤول اليها ملكية أراضي البرك والمستنقعات المشار اليها .

وغنى عن البيان انه اذا ثبت حقيقة أحد الملاك السابقين في استرداد ما كان

- ١٠٦ -

يملكه من البرك والمستنقعات طبقا لأحكام القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ فإنه يتعين عندئذ اتخاذ إجراءات نزع الملكية فى مواجهته .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى ان ملكية اراضى البرك والمستنقعات التى سبق ردمها او تجفيفها فى ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ ( وقبل اتمام اجراءات نزع ملكيتها ) تنتقل الى الدولة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ وان ما يدخل من هذه الأراضى فى مشروع تعديل محطة أسبوط يتم الاتفاق على نقل ملكيته بين الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية وبين الوزارة المختصة .

( فتوى رقم ٢٣٦ - فى ١١/٤ لسنة ١٩٦٢ ) .

## الفرع الثاني

جواز نزع ملكية الأراضي اللازمة لاقامة مشروعات ذات نفع عام

تقوم بتنفيذها الشركات تحت اشراف الدولة ورقابتها

قاعدة رقم ( ٥٣ )

### المبدأ :

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة - الشركات التي تقوم بتنفيذ مشروعات ذات نفع عام تحت اشراف الدولة ورقابتها - الأراضي اللازمة لاقامة هذه المشروعات - جواز نزع ملكيتها لحساب الشركات المذكورة اذا تعلق التراضي مع ملاكها على نقل ملكيتها اليها - بقرار الوزير المختص باعتبار هذه المشروعات من المنفعة العامة تمهيدا لنزع ملكية الأرض هو قرار صحيح قانونا .

### ملخص الفتوى :

ان نقل ملكية الأرض الى الشركة لاقامة المصنع الخاص بالمستحضرات الطبية عليها كان يمكن اتمام اجراءات الاستبدال ، ولكن وزارة الصناعة وهي القائمة على امر انشاء مثل هذا المشروع أثرت أن تلجأ الى طريق اعتبار المشروع من اعمال المنفعة العامة ، ونزع ملكية الأرض المشار اليها لتنفيذه ، لاعتبارات منها الرغبة في سرعة انجاز المشروع ، مما يقتضي اخلاء الأرض عن شاغليها ، وهو ما تسعف أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة في الوصول اليه في زمن وجيز ، اذ يتم طبقا للمادة ٦ في مدة أقصاها خمسة شهور من تاريخ اخطار المذكورين بالاخلاء ، دون حاجة الى استصدار أحكام بذلك . وتقرير اعتبار المشروع المشار اليه من أعمال المنفعة العامة ، بقرار من الوزير المختص وهو وزير الصناعة ، صحيح قانونا ، اذ أنه ولئن كانت الجهة التي تتولى تنفيذه ، هي شركة من اشخاص القانون الخاص ، إلا أن المشروع في ذاته ، هو من المشروعات ذات النفع العام ، وهو على ما جاء في

مذكرة السيد وزير الصناعة المبينة لأسباب إصداره قراره سالف الذكر ، يدخل ضمن مشروعات التنمية الاقتصادية ويحقق للبلاد وفرا في العملات الأجنبية ويحقق الاكتفاء الذاتى فى عدد كبير من المستحضرات الطبية التى تحتاجها البلاد ، وبذلك يكون المشروع قد قصد به تقديم خدمة عامة ، تتمثل فيما يترتب على تنفيذه من اشباع حاجة عامة ، لها من الأهمية والعمومية ، ما يقتضى من الدولة أن تتولاه . وفى ذلك يمكن لها أن تقوم بها بنفاتها او بطريق انشاء مؤسسة عامة لها ، أو بانشاء شركة تسهم فيها الدولة أو احدى المؤسسات العامة على ان الدولة قد ترى أن تتفق مع شركة من الشركات التى لا تسهم فيها هى أو احدى المؤسسات العامة بنصيب ما ، على أو تقوم بتنفيذ مشروع يدخل ضمن مشروعات الخدمات العامة أو مشروعات التنمية الاقتصادية ، التى رتبته الدولة أمرا ووضعت خططها على أساس ان يتم تنفيذها فى مدى معين . وتكتفى الدولة فى هذا بمجرد توجيه الشركة الى القيام بمشروع من هذه المشروعات ، فتفيد بذلك اتجاه هذه الشركات الى استثمار أمورها وتخصيص بعض نشاطها فى هذا المشروع ، بما يعين على تنفيذه ، فتشارك هذه الشركات فى تحقيق خطط الدولة وأهدافها العامة . وهو ما تحرص الدولة عليه ، حتى لا تحمل وحدها عبء ذلك كله دون مشاركة من هذه الشركات أساسها التعاون بين القطاع العام ومثلا فى الدولة ومؤسساتها العامة والشركات التابعة لها ، وبين القطاع الخاص الذى تمثل هذه الشركات جانباً منه . وقد تستعين الدولة فى ذلك بشركات أجنبية ، تتفق معها على إنشاء فروع لها فى مصر ، وإقامة مصانع فيها ، إفادة من خبرة هذه الشركات فى مجال تخصصها وانتفاعا بامكانيات ، وقيام هذه الشركات أو تلك بالمشروع ذى النفع العام ، بتوجيه من الدولة ، لا ينفى عن المشروع ذاته وصف اعتباره محققا للنفع العام ، وذلك ما يقتضى معاملته ، على أساس هذا الوصف ، فى الحدود التى تسمح فيها القوانين بذلك . ولما كان تقرير نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة إنما يقوم أساسا على أن ثمة مشروعا ذا نفع عام يراد به تنفيذه وان ذلك التنفيذ يقتضى تخصيص أرض ما لذلك ، مما يستتبع القول بأجاجة نزاع ملكيتها لحساب الجهة القائمة بالمشروع اذا تعذر التراضى مع

ملاكها على نقل ملكيتها الى هذه الجهة - فانه وازاء ذلك يقتضى الأمر تفسير عبارة ( المصالح ) التى يجوز نزع الملكية لاقامة مشروعات ذات نفع عام ، تتولاه ، بما يشمل الشركات التى تقوم بتنفيذ مشروعات ذات نفع عام ، تحت اشراف الدولة ورقابتها أو توجيه منها ، تحقيقا للبرامج التى وضعتها الدولة وتضمنت انشاء مثل هذه المشروعات ، تحقيقا للمصلحة العامة وغنى عن البيان انه لا ضير على ذوى الشأن من ذلك اذ القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ قد كفل لهم حقهم فى التعويض العادل عما يؤخذ من املاكهم ، وإباح لهم المعارضة فى تقدير هذا التعويض ، امام القضاء .

وعلى مقتضى ذلك - يكون قرار وزير الصناعة بتقرير اعتبار المشروع المتقدم الاشارة اليه من أعمال المنفعة العامة - صحيحا ويتعين المضى فى تنفيذ مؤاده . ومتى تقرر ما تقدم - فانه من ثم يكون السبيل الى نقل ملكية الأرض اللازمة لاقامة المشروع السالف الذكر الى الشركة التى تتولاه ، وهو الاستمرار فى اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، فى شأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة . وغنى عن البيان او ذلك ، هو الحل واجب الاتباع ، ما دام انه لم تتبع اجراءات الاستبدال كاملة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن على مصلحة المساحة الاستثمار فى تنفيذ ما طلبته اليها مصلحة التنظيم الصناعى من استكمال الاجراءات الخاصة بنزع ملكية الأرض المشار اليها ونقل ملكيتها الى الجهة التى تتولى تنفيذ مشروع اقامة المصنع السالف الذكر .

( فتوى رقم ١٤٠٠ - فى ١٤/١٢/١٩٦٣ ) .

### الفرع الثالث

تخصيص الدولة ما تملكه على الشيوع بينها وبين الأفراد

للمنفعة العامة يتضمن قسمة الأطنان

قاعدة رقم ( ٥٤ )

المبدأ :

تخصيص الدولة ما تملكه على الشيوع بينها وبين الأفراد ، للمنفعة العامة يتضمن قسمة للأطنان - التجاء الدولة الى هذا التخصيص قبل رضا الشركاء لا يؤدى الى القول بأنها تقيم المشروع العام على أرض غير مملوكة لها - ارتضاء الشركاء مع الدولة أن تكون المساحة الداخلة فى أعمال المنفعة العامة من نصيبها يجعل الأمر مستقرا على هذا الأساس منذ البداية بحكم الأثر الكاشف للقسمة - مثل : تنفيذ مشروعى كورنيش النيل وميناء أثر النبى - عدم جواز اتخاذ إجراءات نزع الملكية ما دامت الأرض اللازمة لا تتجاوز ما تملكه الدولة ملكية خاصة على الشيوع بينها وبين الأفراد - الاكتفاء بتخصيص الأرض المملوكة لها للمنفعة العامة .

ملخص الفتوى :

أصدر السيد وزير الشئون البلدية والقروية القرار رقم ١٧٥٣ لسنة ١٩٥٧ باعتماد كورنيش النيل من أثر النبى الى المعصرة وتقرير المنفعة العامة لهذا المشروع ، ونص فى مادته الثانية على أن تعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع اعتماد كورنيش النيل من أثر النبى الى المعصرة . وفقا لما هو مبين على رسم التنظيم وبالمذكرة المرافقة ، ونص فى مادته الثالثة على أن يجرى نزع ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع وفقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - وقد جرى بعد ذلك تنفيذ المشروع المذكور حيث تداخلت فيه أجزاء من جزيرة دار السلام وضمت إليه فعلا ، واذا كانت هذه الأجزاء تقع فى أرض



مملوكة ملكية شائعة بين الحكومة والأفراد فقد اتجه نظر الى القول بأنه ما دامت هذه الأجزاء لا تزيد مساحتها عما تملكه الحكومة فانها تقتطع من مجموع ما تملكه ، وبخاصة وان اجراءات نزع أجزاء من ملكية الأفراد لم تتخذ وبهذا تمسك الأفراد • وعارض ذلك نظر آخر ، ذهب الى أن تقتطع مساحة تلك الأجزاء من مجموع ما تملكه الحكومة والأفراد كل بنسبة ملكيته الى ملكية الآخر ، ولم يبت برأى فى ذلك ، الى أن صدر بعدئذ ، قرار السيد رئيس المجلس التنفيذى رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦١ باعتبار مشروع انشاء مرسى عامة للشحن والتفريغ بناحية أثر النبى من أعمال المنفعة العامة ، وقضى هذا للقرار بأن : « يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع انشاء مرسى عامة للشحن والتفريغ بشياخة الخوخة والقنايات ، قسم مصر القديمة ، بناحية أثر النبى ، بمحافظة القاهرة » - وجرى تنفيذ هذا المشروع أيضا ، وتداخلت فيه أجزاء من ارض دار السلام المشار اليها • وإذا لم يصدر فى هذه الحالة بدورها ، كما فى سابقتها ، قرار بنزع ملكية ما يلزم من أرض للمشروع ، وكانت الأرض التى أدخلت فيه فعلا مملوكة بالمشاع ، على الوضع المتقدم • فقد ثار فى شأن وضع أراضى الأفراد ، الخلاف السابق •

ومن حيث ان نزع الملكية للمنفعة العامة يرد على العقارات المملوكة للأفراد ، أما العقارات المملوكة للدولة ، فانها ان كانت غير مخصصة للمنفعة العامة ، فان السبيل الى تخصيصها لذلك ، هو أن يصدر بهذا قرار من الجهة المختصة قانونا باجراء هذا التخصيص - ونزع الملكية للمنفعة العامة ، انما هو استثناء لا يلجأ اليه ، الا اذا وجدت الضرورة لذلك ، والضرورة هنا أن تعوز الدولة العقارات التى تتطلبها تنفيذ أعمال المنفعة العامة التى تريد اجراءها ، من ثم ، فإذا ما كانت هذه الأعمال ، تجرى فى أرض مملوكة للدولة وللأفراد ملكية شائعة ، وكان ما يخص الدولة منها مما يكفى لتنفيذ تلك الأعمال ، فان الدولة تخصص ما تملكه للمنفعة العامة وتقيم عليه المشروع الذى تريد ، أما ما يخص الأفراد فيبقى على ملكهم لانعدام السبب الموجب لنزع ملكيتهم عنه • والتخصيص فى هذه الحالة ، يتضمن قسمة للأرض ، بمقتضاها يتعين نصيب الدولة منها بالأرض التى

لزمت لأعمال المنفعة العامة ، ومثل هذه القسمة تقتضى رضا من يشترك مع الدولة فى ملكية الأرض على الشيوع ، على أن الدولة إذا ما لجأت الى ذلك قبل تمام مثل هذا الرضاء ، وأقامت المشروع ، الذى اقتضت المنفعة العامة تنفيذه على الأرض التى تداخلت فيه ، فإن ذلك منها يعتبر عملا قد وقع فى أرض تملكها لا فى أرض مملوكة لغيرها بصفة مطلقة إذ الأمر يتوقف عندئذ على نتيجة ما تسفر عنه القسمة التى يجب إجراؤها فى مثل هذه الحالة ، فإذا ما ارتضى من يشتركون مع الدولة فى ملكية الأرض جميعها على الشيوع أن تكون المساحة التى أدخلت فى أعمال المنفعة العامة من نصيب الدولة ، فإن الأمر يستقر على أساس ذلك منذ البداية بحكم الأثر الكاشف للقسمة الذى يجعل الأرض من نصيب الدولة عند إجراء تلك الأعمال .

ومن حيث أنه بالتطبيق لما تقدم فإنه لا يصح أساسا اللجوء الى نزع الملكية بالنسبة الى ما يخص الأفراد من الأرض فى جزيرة دار السلام لتنفيذ مشروعى كورنيش النيل وميناء الشحن والتفريغ بئر النبی إذا كانت الأرض اللازمة لإقامة هذين المشروعين لا تتجاوز مساحتها ما تملكه الدولة ملكية خاصة فى هذه الجزيرة ، ويتعين القول بذلك إذا ما تمت هذه الإقامة دون اتخاذ الإجراءات اللازمة قانونا لنقل الملكية فيما يخص نصيب الأفراد الى الدولة ، إذ أنه عندئذ يبقى هؤلاء الأفراد محتفظين بملكيتهم - وإذا كان كل ما اتخذ فى هذا الشأن هو مجرد صدور قراراتين باعتماد المشروعين ، وتخصيص الأرض اللازمة لتنفيذهما للمنفعة العامة ، فإن هذين القرارين ينصرفان الى نصيب الدولة فى أرض الجزيرة ما دام أنه كاف لتنفيذ المشروعين ، وبذلك يكون محل القرارين ، هو تخصيص تلك الأرض المملوكة للدولة ملكية خاصة ، للمنفعة العامة ، وترد الأعمال المادية التالية لذلك على هذه الأرض ، ويعد ذلك تمييزا لما يخص الدولة بطريق التراضى على ذلك بينها وبين شركائها من الأفراد ، وهو رضا ظاهر من تمسكهم بادخال الأرض التى أدخلت فى المشروعين ضمن نصيب الدولة ، بحيث تعتبر حصة الحكومة متميزة عن حصة الأفراد من أول الأمر على أساس ذلك .

ومن حيث انه لا محل للقول بأن نزع ملكية قد وقع بالفعل على ملك  
الأفراد ، يضم بعض أرضهم إلى المال العام الذى تمثل فى الأرض التى أقيم عليها  
المشروعان سالفا الذكر وهما من أعمال المنفعة العامة ، وإن هذا النزاع قد تم فعلا  
بغير اتباع الاجراءات المقررة فى قانون نزع الملكية للمنفعة العامة ، وأنه لذلك  
يتعين ترتيب الأحكام المقررة فى هذا القانون ، مما يقتضى تعويض الأفراد طبقا  
للقانون المذكور عما نزع من ملكيتهم - لا محل لهذا القول لأنه يفترض أمرا غير  
مبطل هو وقوع نصيب الأفراد من الأرض الشائعة ملكيتها فى الجزء الذى لزم  
لتنفيذ المشروعين ، وهو أمر غير حاصل ، حيث لم تقع قسمة ، كما أن التنفيذ  
اذ تم فعلا دون اتباع اجراءات القانون ، لا يعدو أن يكون عملا ماديا تعامل الدولة  
فى شأنه معاملة الأفراد ، فيحمل على انه وقع منها ، كمالكة للأرض على ما سلف  
بيانه ، ما دام انها مالكة للأرض على الشيوع ، فيعتبر ذلك تمييزا لحصتها من  
أول الأمر رضى به ذوو الشأن من شركاء الشروع .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يتعين استنزال المساحات التى  
تناولها المشروعان المشار اليهما من أراضى الدولة الشائعة فى المنطقة المذكورة دون  
مساس بملكية الأفراد .

( ملف رقم ٤/١/٧ - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٤ ) .

## الفـرـع الـرابع

### الادارة العامة لأملاك الحكومة

#### قاعدة رقم ( ٥٥ )

#### المبدأ :

الادارة العامة لأملاك الحكومة - اختصاصها يقتصر على قيد العقارات والأراضي التي تؤول ملكيتها الى الدولة في سجلات خاصة - يخرج عن اختصاصها اتخاذ اجراءات نزع ملكية الأراضي .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر تنص على أن : « تنشأ هيئة عامة تلحق بوزارة المواصلات يطلق عليها « الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر » وتكون لها شخصية اعتبارية مستقلة وتتولى هذه الهيئة ادارة مرفق النقل بسكك حديد الحكومة » .

وتنص المادة الخامسة على أن يمثل وزير المواصلات ( النقل ) الهيئة أمام جميع الجهات وله حق التوقيع عنها في التعاقد وفي التقاضي وفي غير ذلك من الأمور الخاصة بشئون الهيئة . كما تنص المادة التاسعة على أن : « يحدد رأسمال الهيئة بمجموع قيمة الأصول التي تعتمد لهذا الغرض بقرار من رئيس الجمهورية وتوضع للهيئة ميزانية مستقلة تلحق بميزانية الدولة ويراعى في وضعها القواعد المتبعة في المشروعات أو الهيئات التجارية . » ، وبناء على هذا النص رفعت مذكرة الى السيد رئيس الجمهورية جاء بها ما يأتى : « لاحظت اللجنة أن تشريعات المرفق ( مرفق السكة الحديد ) لم تخرج عن كونه ملكا للدولة ولهذا الاعتبار فضلا عن اعتبارات أخرى ضمنتها تقريرها رؤى ان تقييد الأراضي التي تملكها الهيئة بسجلات مصلحة الأملاك الأميرية وأن يتم استلام

الهيئة لها بمحضر تسليم وتسليم بمعرفة لجنة تشكل من مندوبين يمثلون الهيئة والمصلحة المذكورة وان يكون استغلال الهيئة للأرض عن طريق ايجار اسمى قدره جنيه واحد سنويا لمدة ٩٩ سنة قابلة للتجديد وأن يطبق ذلك على ما يستجد من اضافات مستقبلا وبذلك تظل الأرض التى تشغلها الهيئة ملكا للدولة ، وقد وافق السيد رئيس الجمهورية بالنيابة على هذه المذكرة فى ١٠ من يناير سنة ١٩٥٨ وصدر بها القرار الجمهورى رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٨ .

وقد تضمن قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ بتحديد الإدارات الرئيسية بديوان عام الوزارة تحديدا لاختصاصات الادارة العامة لأملاك الحكومة فنص على أن تختص هذه الادارة بالآتى : -

التيام بأعمال رصد أملاك الدولة بسجلات الملكية والمخاريط واثبات تحركاتها وحصر ما يؤول للحكومة من أراضى وعقارات ومراجعة الأثمان الأساسية والأذن بالبيع واتخاذ اجراءات نقل الملكية .

إبداء الارشادات والتوجيهات فى شأن عمليات التأجير وعقود الأشغل وأعمال التحصيل والتنازلات والتعديلات والقضايا والحجوز الادارية والعقارية ومتابعتها .

القيام باجراءات التخصيص للمنفعة العامة وتقدير الأثمان الأساسية للبيع أو التأجير واستصدار القرارات اللازمة بشأنها .

ادارة عقارات أملاك الدولة الأميرية والمستردة والنكرات الشاغرة وتحصيل ايجاراتها وتسويتها وصيانتها واستلام ما يخلو من عقارات ومباشرة القضايا ومنع التعديلات وإنهاء حالات المشاع .

تجهيز واعداد المستندات وتحديد الأثمان الأساسية للعقارات المستردة والاشتراك فى اجراءات بيعها مع الجهات المعنية وتسليم ما يباع منها للمشتريين

بعد تسوية حساباتهم ومتابعة الاجراءات اللازمة لحصر التركات الشاغرة للمتوفين من غير وارث ورفع الاراضى والعقارات وتحقيق مسطحاتها وبحث الملكية وتسلسلها واعداد قوائم شهرها ومسك سجلاتها وتجهيز رسوماتها وتولى تصفيتها والاشراف على ادارتها وصيانتها ومباشرة قضاياها واجراءات الفرز والتجنيب وتسوية المتحصلات .

القيام بما يعهد الى الوزارة من شراء العقارات أو الأراضى أو بيعها أو تأجيرها واتخاذ الاجراءات الفنية والقانونية اللازمة .

بحث وتنظيم وتنسيق الأشغال الادارية للوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة وشركات القطاع العام عن طريق تدبير أماكن لها .

ابداء الارشادات والتوجيهات فى شأن عمليات التأجير وعقود الأشغال والتحصيل والادعاءات والتعديلات والقضايا والحجوز الادارية والعقارية ومتابعة هذه الشؤون .

ومن حيث انه يبين من النصوص المتقدم ذكرها ان اختصاص ادارة أملاك الحكومة يقتصر على قيد العقارات والأراضى التى تؤول ملكيتها الى الدولة فى سجلات خاصة ، أى ان وظيفة هذه الادارة تبدأ بعد ايلولة ملكية العقارات والأراضى الى الدولة وعندئذ تبدأ مهمتها ، وبالتالي يخرج عن اختصاصها اتخاذ اجراءات نزع ملكية الأراضى اللازمة لهيئة السكة الحديد لأن ذلك يستتبع وجود اعتماد مالى حتى تتمكن من القيام بذلك وهو غير متوافر حتى الآن .

ومن ناحية أخرى فإن هيئة السكك الحديدية هيئة عامة لها شخصية اعتبارية مستقلة وذمة مالية خاصة وهى وان كانت ملحقة بميزانية الدولة الا ان هذا لا يمنع من استقلالها ، ومن ثم فانها تستطيع أن تقوم باجراءات البيع والشراء ، كما لها بصفتها هيئة عامة تستطيع أن تقوم باجراءات نزع الملكية على حسابها ودفع التعويضات المالية اللازمة من ميزانيتها . وبدئى ان اختصاص الهيئة بهذه الاجراءات يؤدى الى اظهار ميزانيتها بصورة حقيقية حيث تظهر فيها ايراداتها الفعلية ومصروفاتها الفعلية وهو ما تتوخاه الدولة دائما فى ميزانيات الأشخاص الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة .

ومما هو جدير بالذكر ان الاراضى التى تقوم هيئة السكة الحديد باجراءات نزع ملكيتها ودفع التعويضات اللازمة لها أو قبول هبتها فانها تكون ملكا للهيئة ذلك ان هذه الاراضى لا تعتبر من عناصر الأصول التى قصدت المادة التاسعة من قانون انشاء الهيئة المذكورة تفويض رئيس الجمهورية فى تحديدها لأن نطاق اختصاص رئيس الجمهورية محدود بطبيعة الغرض المفوض من أجله وهو فرز نصيب الهيئة عند انشائها من ممتلكات الدولة التى كانت قائمة وقت ذاك ، فاذا باشر رئيس الجمهورية اختصاصه بتحديد قيمة رأس مال الهيئة وبيان مكوناته فيتعين عدم تجاوز هذه المهمة واذا كانت المذكرة التى وافق عليها السيد رئيس الجمهورية بالنيابة قد حددت أسباب عدم تضمين بعض العناصر ضمن أصول الهيئة ، فان احكامها هى الأخرى قاصرة على العناصر القائمة وقت تحديد صافى أصول الهيئة إما ما يدخل ضمن هذه الأصول فى المستقبل فليس من شأن تلك المذكرة التعرض لتحديد صاحب حق الملكية عليه ، فضلا عن ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٨ بتحديد أصول الهيئة جاء خلافا من أى نص يقرر اعتبار الدولة هى المالكة لكل ما تشغله الهيئة مستقبلا او ان الهيئة لا تعتبر مالكة للاراضى التى تقيم عليه مشروعاتها العامة ، وانما يقتصر على تحديد صافى أصول الهيئة ومكونات هذه الأصول مع استبعاد العناصر التى تضمنتها تلك المذكرة وبالتالي فان العبارة التى وردت فى تلك المذكرة ومؤداها ان : « يطبق وبذلك يكون من حق الهيئة أن تمتلك الاراضى اللازمة لها بعد انشائها وتتحمل ثمنها ودفع التعويضات المستحقة لملكها طبقا لقانون نزع الملكية وتقوم بالتوقيع على عقود واستثمارات البيع أو نقل الملكية ، ولا تدخل هذه الاراضى ضمن الاراضى التى تقيّد بسجلات ادارة أملاك الحكومة ولا تشغلها بطريق الإيجار لأنها إلمالكة لها » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الهيئة العامة للسكة الحديد هى المختصة باتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل ملكية الأرض اللازمة لمشروع تعديلات محطة اوتوبيس الديزل ، وتصبح هذه الأرض ملكا لها بعد اتباع هذه الاجراءات ولا تقيّد بسجلات الادارة العامة لأملاك الحكومة .

## الفرع الخامس

### مسائل خاصة بالأقليم السوري إبان الوحدة

قائمة رقم ( ٥٦ )

المبحث :

نصت المادة ١٧ من قانون الاستملاك على وجوب استملاك باقى العقار المستملك اذا كان هذا الجزء غير صالح للانتفاع - المقصود بعلم الصلاحية - هو أن يكون باقى العقار غير صالح للانتفاع به كلية وبعبث يصبح الملك لا فائدة فيه مطلقا - تقدير ذلك يعود الى الجهة المستملكة - قرارها الصادر فى هذا الشأن - مبرم وبات .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٧ من قانون الاستملاك رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٩ إنما قصدت من النص على استملاك الأجزاء الباقية من العقارات المستملكة متى أصبحت هذه الأجزاء غير صالحة للانتفاع - أن تكون الأجزاء الباقية غير صالحة للانتفاع بها كلية وبعبث يصبح الملك لا فائدة فيه مطلقا .

وقد خول القانون للجهة الادارية سلطة تقدير حالة الأجزاء الباقية من عقار استملكت جزءا منه من حيث صلاحيتها للانتفاع بها من عدمه ، حتى اذا ما رأت أنها غير صالحة للانتفاع بها حق عليها استملاكها ، وإن رأت غير ذلك فلا تجبر على استملاكها . وقد جعل المشرع قرارها فى هذا الشأن مبرما أى باتا بمعنى أن رقابة المحكمة تكون مقصورة فى هذه الحالة على التحقق من قيام القرار على وقائع صحيحة تؤدى اليه وأنه صدر غير مشوب بعيب بالانحسراف أو سوء استعمال السلطة .

فاذا كان الثابت من الأوراق ان جهة الادارة أقامت قرارها برفض استملاك الأجزاء الباقية من ملك المدعيين على واقع المعلومات والآراء التى قدمت اليها من



رجالها الفنيين ، والثابت منها ان الأجزاء الباقية من ملك المدعين تصلح للانتفاع بها ، فان قرارها هذا يكون قائما على أساس وقائع صحيحة استخلصت استخلاصا سائفا من اصول ثابتة فى ملف الموضوع تؤدى اليه وليس هناك من دليل فى الأوراق على أنها كانت مدفوعة الى ذلك بدوافع شخصية وبالتالي يكون قرارها هذا قرارا صحيحا مطابقا للقانون .

( طعن رقم ١٠١ لسنة ٢ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦١ ) .

## نقطة الجنائز

قاعدة رقم ( ٥٧ )

### المبدأ :

منح ورتبة الموظفين وأرباب المعاشات مصروفات جنازة بالتطبيق للمادتين ٨٥ ، ٨٨ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات - جواز تعديل هذه اللائحة بقرار من وزير الخزانة طبقا لنص المادة ٧٥٥ من هذه اللائحة - صدور قرار وزير الخزانة رقم ٦ مكررا لسنة ١٩٦٢ متضمنا تفويض وكيل الوزارة المساعد لشئون المعاشات بمنح ورتبة الموظفين وأرباب المعاشات مصروفات جنازة استثنائية لذاية دائمة جنيها فيها مصروفات الجنازة القانونية - بقاء العمل بإحكام اللائحة المالية للميزانية والحسابات في ظل العمل بدستور سنة ١٩٥٦ تطبيقا للمادة ١٩٠ منه - يتعين مراعاة أحكام هذا الدستور إذا أريد تعديل اللائحة - وجوب تنظيم أحكام مصروفات الجنازة الاستثنائية بقانون طبقا لنص المادة ٩٧ من الدستور المشار اليه - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ - بإصدار قانون التأمين والمعاشات للموظفين المدنيين - اقتضاه على أحكام مصروفات الجنازة القانونية حين الاستثنائية - اثر ذلك : اعتبار قرار وزير الخزانة سالف الإشارة اليه معلوما فيما تضمنه من تفويض وكيل الوزارة المساعد بمنح مصروفات جنازة استثنائية لورثة الموظفين وأرباب المعاشات .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن مصروفات جنازات الموظفين المتوفين هي منحة من الحكومة للورثة نظير مصروفات فعلية يتكبدها فلا تصرف مصروفات جنازات موظفي ومستخدمى الحكومة سواء كانوا من الموظفين الدائمين أم من المئتمنين أم من المستخدمين الخارجيين عن هيئة العمال الا بالشروط التى بيّنتها المادة المذكورة . وتنص المادة ٨٨ من ذات

اللائحة على ان تسرى أحكام المادة ٨٥ على أرباب المعاشات على ان يكون المبلغ الذى يصرف مقابل مصروفات جنازة من يتوفى منهم مساويا لثلاثة أرباع المعاش بشرط ألا يتجاوز ٥٠ جنيها ولا يقل عن ثلاثة جنيهات .

كما تنص المادة ٧٥٥ منها على ان وزارة المالية والاقتصاد ( الخزانة حاليا ) هى الوزارة المختصة بتفسير أحكام هذه اللائحة ولا يجوز ادخال أى تغيير او تعديل فى هذه الأحكام قبل الحصول مقدما على ترخيص منها . واستنادا الى هذا النص صدر قرار وزير الخزانة رقم ٦ مكرر لسنة ١٩٦٣ فى شأن التفويض بالاختصاصات ونص فى البند ( رابعا ) من المادة الأولى منه على او يختص وكيل الوزارة ( المساعد ) لشئون المعاشات بمسائل من بينها ما ورد فى البند ٣ عن صرف مصروفات الجنازة لورثة الموظفين وأرباب المعاشات من الموظفين بصفة استثنائية لغاية مائتين من الجنيهات بما فى ذلك مصروفات الجنازة القانونية .

ولما كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخديميها وعمالها المدنيين قد نص فى المادة ٥٨ منه على أن : « على الصندوق ( صندوق التأمين والمعاشات ) أن يؤدى بالنسبة الى كل صاحب معاش نفقات جنازته وتقدر هذه النفقات بمقدار معاش شهر بحد أدنى قدره خمسة جنيهات وتؤدى هذه النفقات الى ارملة صاحب المعاش او ارشد عائلته او الى شخص يقدم ما يثبت قيامه بدفع هذه النفقات » ولكنه لم يذكر على دفع أى نفقات جنازة استثنائية علاوة على نفقات الجنازة القانونية وهى النصوص عليها فى المادة المذكورة ، كما لم يفوض وزير الخزانة فى منح مثل تلك النفقات الاستثنائية .

ولما كان قرار وزير الخزانة رقم ٦ مكرر لسنة ١٩٦٣ قد صدر فى شهر مارس سنة ١٩٦٣ أى فى ظل العمل بالدستور الصادر فى ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٦ الذى تنص المادة ١٩٠ منه على أن : « كل ما قررتة القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذا ومع

ذلك يجوز إلغاؤها أو تحويلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور ،  
وتطبيقا لهذا النص تبقى اللأئحة المالية للميزانية والحسابات معمولا بها فى ظل  
المعمل بالدستور المشار اليه الا أنه اذا أريد تعديلها تعين مراعاة القواعد  
والاجراءات المقررة فيه ومن هذه القواعد ما نصت عليه المادة ٩٧ من ذات  
الدستور التى تقضى بأن : « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات  
والتعويضات والاعانات والمكافآت التى تقرر على خزانة الدولة وينظم حالات  
الاستثناء منها والسلطات التى تتولى تطبيقها » وهذه المادة منقولة عن المادة ١٣٦  
من الدستور الصادر فى ١٩ من إبريل سنة ١٩٢٣ التى كانت تنص على أنه :  
« لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تعويض أو اعانة أو مكافأة الا فى  
حدود القانون » ، وهذا الحكم نفسه ورد فى الدستور الصادر فى سنة ١٩٦٤  
فقد نص فى المادة ٧٣ منه على أن يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات  
والتعويضات والاعانات - والمكافآت التى تقرر على خزانة الدولة وينظم حالات  
الاستثناء منها والسلطات التى تتولى تطبيقها .

ومن حيث ان عبارة « اعانة » المنصوص عليها فى الدستور يقصد بها  
ما يصرف لمواجهة النوازل والنوائب وما فى حكمها مما يدعو الى تقديم العون  
والمساعدة الى المصابين والمنكوبين وذويهم وعلى هذا الاعتبار تشمل فى مدلولها  
نفقات الجنائز الاستثنائية وتبعا لذلك يتعين أو يتولى القائمون تعيين قواعد  
منحها والسلطات التى تتولى تطبيقها نزولا على الحكم الذى قرره المادة ٩٧ من  
دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧٣ من الدستور الحالى الصادر فى سنة ١٩٦٤ .

ولما كان القانون لم يعين قواعد منح مصاريف الجنائز الاستثنائية اذ اقتصر  
القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على تعيين قواعد منح مصاريف الجنائز القانونية  
فحسب كما لم يفوض القانون وزير الخزانة فى ترتيب أى التزام فى شأن  
المصاريف الاستثنائية على الخزانة العامة ومن ثم يكون قراره رقم ٦ مكررا لسنة  
١٩٦٣ قد صدر معدوما وذلك بالنسبة الى ما قرره فى البند ( رابعا ) من المادة  
الأولى منه من تفويض وكيل وزارة الخزانة فى صرف مصروفات الجنائز  
الاستثنائية وهي ما زاد على مصاريف الجنائز القانونية وذلك لأن قواعد صرفها

يتعين أن يقررها القانون ولا يكفى فى تقريرها قرار وزارى يصدر بغير  
سند من القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبار قرار وزير الخزانة رقم ٦ مكرر  
لسنة ١٩٦٣ فى شأن التفويض بالاختصاصات معدوما بالنسبة لما قرره من  
تفويض وكيل الوزارة المساعد لشئون المعاشات فى صرف مصروفات الجنائز  
لورثة الموظفين وأرباب المعاشات من الموظفين بصفة استثنائية . وإذا رُئى أن من  
الملائم مواجهة بعض الأحوال التى تقتضى صرف مصاريف جنازة بصفة استثنائية  
فان ذلك يقتضى تعديلا فى التشريع يجيز ذلك ويواجه ما تم صرفه فعلا .  
( فتوى رقم ١٣٧٥ بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٥٨ )

##### المبـ : :

المادة ١٠١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المدنيين بالدولة  
تقضى بأنه اذا توفى العامل وهو بالخدمة يصرف ما يعادل أجر شهرين كاملين  
لمواجهة نفقات الجنائز بعد أدنى خمسون جنيها للارمل او الأرشد من الأولاد  
او لمن يثبت قيامه بصرف هذه النفقات - الواضح من هذا النص أن المشرع  
رغبة منه فى تدبير مبلغ عاجل لما تتطلبه الوفاة من مصاريف قرر صرف ما يعادل  
أجر شهرين كاملين بعد أدنى خمسون جنيها للارمل او ارشد الأبناء او من  
يثبت قيامه بالصرف - جاءت عبارة النص من الوضوح فى الصرف للارمل او  
الأرشد باعتبار أحدهما - فى الأغلب الأعم - هو الذى يتولى الانفاق على الجنائز  
- لم يقصد المشرع بهذا الترتيب أن تحجب الارملة الأبناء أو أن يحجب هؤلاء  
من ثبت قيامه بالانفاق على الجنائز - بناء على ذلك - اذا ثبت أن من قام بالصرف  
على الجنائز من غير الارملة والأبناء فيتم الصرف اليه مباشرة باعتبار أن هذه  
المبالغ مخصصة للصرف على الجنائز وليست منحة للارملة والأبناء .

### ملخص الحكم :

أن المادة ١٠١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على انه ( اذا توفي العامل وهو بالخدمة يصرف ما يعادل أجر شهرين كاملين لمواجهة نفقات الجنازة بحد أدنى خمسون جنيها للارمل او للارشد من الأبناء او لمن يثبت قيامه بصرف هذه المنحة ) .

والواضح من النص المتقدم ان المشرع رغبة منه في تدبير مبلغ عاجل لمسا تتطلبه الوفاة من مصاريف قرر صرف ما يعادل أجر شهرين كاملين بحد أدنى خمسون جنيها للارمل او ارشد الأبناء ، او من يثبت قيامه بالصرف ، وقد جاءت عبارة النص من الوضوح في الصرف للارمل او الارشد من الأبناء باعتبار أحدهما - في الأغلب الأعم - هو الذى يتولى الانفاق على الجنازة ولم يقصد بهذا الترتيب أن تحجب الأرملة الأبناء أو أن يحجب هؤلاء من ثبت قيامه بالانفاق على الجنازة وبناء على ذلك فاذا ثبت ان من قام بالصرف على الجنازة من غير الأرملة والأبناء فيتم الصرف اليه مباشرة باعتبار أن هذه المبالغ مخصصة للصرف على الجنازة وليست منحة للأرملة والأبناء ولعل في تقرير المشرع هذه المبالغ هو مواجهة مصروفات الجنازة ومن المقرر أن العلة تدور مع المعلول وجزدا وعموما فاذا ما ثبت القيام بالصرف على جنازة وجب اداء المبالغ الى من يتولى ذلك .

ومن حيث ان الثابت من التحقيق الذى أجرته الجهة الادارية ان شسقيق المتوفى هو الذى قام بالصرف على الجنازة من واقع المستندات التى قدمها ، وما أقر به الشهود فى التحقيق فان قيام الادارة بالصرف اليه يكون مطابقا لحكم المادة ١٠١ المشار اليها . ولا يكون للأرملة ثمة حق فى المطالبة بمصروفات الجنازة .

( طعن ٢٩٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٣ ) .

## نفقات السفر

قاعدة رقم ( ٥٩ )

### المبدأ

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن إيفاد بعض المهندسين إلى جمهورية مالي - نص المادة الأولى منه على التصريح بسفر زوجاتهم على نفقة البعثة لمن أراد - وجوب شمول التصريح بالضرورة للأولاد الصغار الذين يرتبطون بوالدتهم - قيام الجهة المختصة بصرف تذاكر سفر لهؤلاء الأولاد في محله .

### ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن إيفاد بعض المهندسين إلى جمهورية مالي، ينص في المادة الأولى منه على أن : «يؤيد السادة الآتي بيانهم إلى جمهورية مالي لعمل المباحث والدراسات التفصيلية لمشروع إنشاء الطرق وذلك لمدة عام . ويمنح كل منهم مبلغ خمسين جنيها مصروفات استعداد السفر . كما يمنح كل منهم مبلغ سبعين جنيها بدل تمثيل تصرف لهم مرة واحدة عند وصولهم ، ويمنح كل منهم بدل السفر الموضح أمام كل منهم بالكامل وطوال مدة إقامتهم بجمهورية مالي . كما تصرف مرتباتهم لأسرهم بالجمهورية العربية المتحدة ويصرح بسفر زوجاتهم على نفقة البعثة لمن أراد ذلك » .

ولئن كان النص المتقدم قد اقتصر في عبارته على التصريح بسفر زوجات السادة المهندسين المرفدين إلى جمهورية مالي على نفقة البعثة بمقتضى القرار الجمهوري المشار إليه دون ذكر الأولاد ، إلا أن هذا التصريح يشمل بالضرورة وبحكم اللازم الأولاد الصغار الذين يرتبطون بوالدتهم ارتباطاً لا يمكن معه فصلهم عنها ، أو استغنائهم عن رعايتها بسفرها دونهم .

وعلى ذلك فإذا كان كل من المهندس رئيس البعثة والمهندس وكيل البعثة ،

قد اصطحب معه زوجته ، كما اصطحب معه أولاده الصغار الذين لا غنى لهم عن ملازمة والدتهم ، فان سفر هؤلاء الأولاد باعتباره مرتبطا بسفر الزوجات يجرى مجراه فيما يتعلق بنفقاته . ولما كان الحاصل فعلا ان مصلحة الطرق والكمبارى باعتبارها الجهة المختصة قد قررت صرف تذاكر سفر الى جمهورية مالى للأولاد المذكورين ، فانه لا يكون ثمة وجه لمطالبة السيدين المذكورين برد قيمة هذه التذاكر .

( ملف ٨٦/٦/١١٠ فى ١٤/١١/١٩٦٥ ) .



## نقطة

### قاعدة رقم ( ٦٠ )

#### المبدأ

الأحكام الشرعية بالنفقة ولو كانت مشمولة بالنفاذ لا يجوز تنفيذها بالحجز على مرتب الموظف الا بعد أن تصبح نهائية .

#### ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً موضوع تنفيذ أحكام النفقة على موظفى الحكومة بجلسته المنعقدة فى ١٤ من مايو سنة ١٩٥٠ ولاحظ أن المادة ٣٤٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ تنص على أنه : -

• لا يجوز تنفيذ حكم من الأحكام على من يتعدى اليه من المتداعيين الا بعد اتخاذ جميع اجراءات اعلان تلك الأحكام ووجود شهادة من قلم الكتاب دالة على عدم تقديم طعن فى الحكم بطريق المعارضة أو الاستئناف .

والمبدأ الذى اخذ به المشرع فى هذا النص هو نفس المبدأ الذى اخذ به قانون المرافعات القديم فيما يتعلق بالتنفيذ على الغير ( المادة ٤٠٨ ) .

والمقصود بالغير - فى هذا الخصوص - الأشخاص الذين ليست لهم مصلحة شخصية فى الدعوى ولا يعود عليهم من الحكم فيها نفع ولا ضرر انما يجب عليهم تنفيذ الحكم نظرا الى ما لهم من وظيفة كالموظف المكلف بشطب الرهون أو الصفة كالحارس القضائى أو المحجوز لديه .

فهلؤلا لا يجوز التنفيذ عليهم والو كان الحكم قابلا للتنفيذ على الخصم المحكوم عليه الا بعد استيفاء الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٤٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهى : (١) اعلان الحكم • (٢) تقديم شهادة من

قلم الكتاب دالة على عدم تقديم طعن فى الحكم بالطرق العادية « المعارضة والاستئناف » .

وليس بصحيح أن هذه القواعد لا تسرى بالنسبة الى الأحكام المشمولة بالتنفيذ المؤقت استنادا الى أن القانون نص على تنفيذها ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف اذ لو كان ذلك صحيحا لما كان هناك معنى للتعيين السالف الذكر لأن الأحكام غير المشمولة بالتنفيذ لا يجوز تنفيذها على المحكوم عليه ذاته الا اذا أصبحت نهائية فمن باب أولى لا تنفذ على الغير الا اذا أصبحت كذلك .

فالواقع ان القواعد الموضوعية على الغير انما تتعلق بالأحكام المشمولة بالتنفيذ ولا تتعلق الا بها .

أما القول بأن المادة ١٩ من لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة فى ٤ من أبريل سنة ١٩٠٧ قد وضعت اجراءات تنفيذ الأحكام بالطريق الإدارى اذا كان الحجز واقعا تحت يد الحكومة ومن هذه الاجراءات أن الحكم يعلن الى المستخدم بافادة من المصلحة ولم يرد فيها أى ذكر للاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٤٨ ( المادة ٣٤٤ من لائحة سنة ١٨٩٧ التى كانت سارية وقتئذ ) فيرد عليه بأن هذه اللائحة انما تبين اجراءات تنفيذ الأحكام التى يجوز تنفيذها بمقتضى القواعد العامة المنصوص عليها فى القانون والقول بغير ذلك لا يستقيم لأن هذه اللائحة صادرة بقرار وزارى فى حدود التفويض المنصوص عليه فى المادة ٣٨١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ فلا يمكن أن يبين القرار قواعد تخالف أحكام هذا القانون والا كانت باطلة ولا يعمل بها .

كما أن الاعلان المنصوص عليه فى المادة ١٩ السالفة الذكر لا يمكن أن يكون المقصود به اعلان الحكم الذى يبدأ منه ميعاد المعارضة أو الاستئناف ( فى الأحكام المعتبرة حضورية ) بل هو اجراء من اجراءات التنفيذ يقابل فى قانون المرافعات المدنية والتجارية أخبار المحجوز عليه بالحجز . ولذلك نص على ان الاعلان

المذكور يشمل التبليغ بالحبس (التي توقع صدور البلاغ المحبوس من أجله ، ومقدار  
البلغ المحبوس عليه .

ولا مفتح فيما قيل من أن المصلحة التابع لها الموظف لا تعتبر مجرد محجوز  
لديه بل تعتبر جهة تنفيذية اختارها وزير العدل استناداً إلى التفويض المخول له  
بمقتضى المادة ٣٤٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية في تعيين الجهة التي تتولى  
التنفيذ لأن اعتبار المصلحة جهة تنفيذية إدارية لا يتعارض مع اعتبارها في الوقت  
ذاته محجوزاً لديه فتقوم في هذا الصدد بدورين : -

الاول : أنها جهة تنفيذية ، أي تقوم بدور أقلام المحضرين بالنسبة إلى التنفيذ  
القضائي .

الثاني : أنها محجوزة لديه على مبلغ مستحق للمحبوز عليه .

فالجزء الذي أوقع على مرتب الموظف هو جزء ما للمدين لدى الغير بلا  
جدال سواء وقع بالطريق الجنائي أو بالطريق الإداري وأطراف هذا الجزء  
هم المحكوم له (الحاكم الإداري) والمحبوز عليه (الموظف) والمحبوز لديه  
(الحكومة المالية) .

وما دامت الحكومة لديها فهي من الغير على ما سبق بيانه وتطبق بالنسبة  
لها قواعد تنفيذ الأحكام على الغير .

لذلك إن جعل لأمر التقسيم إلى أنه يجب - بالتنفيذ أحكام النفقة بالحجز تحت  
يد الحكومة على ما يكون مستحقاً للموظف لديه - استبعاد (الاجراءات  
النصوص عليها في المادة ٣٤٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهي اعلان  
الحكم وتقديم شهادة من قلم الكتاب إلى عديم تقديره) فمن الحكيم بالطرق  
العادية (المعارضة والاستئناف) .

في الفتوى رقم ١٨٨٨/١٥٥٥/١٩٨٥

(١٩٨٥ ج/١٢٤)

## فصل رقم ( ٦١ )

### المبدأ :

تنفيذ الحكم الشرعى الصادر بتقرير نفقة - وجوب قيام الادارة به متى طلب منها ذلك - انقضاء المدة المقررة للتقادم - لا يحول دون التنفيذ ما لم يتمسك المحكوم ضده بهذا التقادم بالطريق الذى رسمه القانون امام القضاء - اساس ذلك نص المادة ٣٨٧ من القانون المدنى .

### ملخص الفتوى :

ان الحكم متى حاز قوة الامر المقضى كان حجة بما فصل فيه من حقوق طبقا للمادة ٤٠٥ من القانون المدنى ويتعين على الجهات المنوط بها تنفيذه القيام بهذا التنفيذ متى طلب اليها ذلك . وان المشرع قد رسم اجراءات تنفيذ الاحكام الشرعية وهى تختلف عن الاجراءات المعتادة فى تنفيذ الاحكام عموما بما تضمنته لائحة الاجراءات الواجب اتباعها فى تنفيذ الاحكام الصادرة فى مواد الاحوال الشخصية من اجازة هذا التنفيذ عن طريق جهات الادارة .  
وقد بين القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ معدلا بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ البالغ الذى لا يجوز الحجز عليها اطلاقا من مستحقات العاملين بالدولة وتلك التى لا يجوز الحجز عليها الا فى حدود معينة وفاء لدين يتعلق باداء الوظيفة او لدين نفقة .

ومقتضى ما تقدم ان الاصل ان تقوم جهة الادارة بتنفيذ الاحكام الواجبة النفاذ التى تتولى تنفيذها على ما سلف بيانه متى طلب اليها ذلك بالاجراءات المرسومة وفى الحدود المقررة قانونا ، ولا يحول دون ذلك انقضاء المدد المقررة للتقادم ما لم يتمسك الشخص المراد التنفيذ ضده بهذا التقادم بالطريق الذى رسمه القانون امام القضاء ، ذلك ان الدفع بالتقادم فى النطاق المدنى لا يتعلق بالنظام العام

فلا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وإنما ينبغي التمسك به اذ نصت المادة ٣٨٧ من القانون المدنى على أنه : -

١ - لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها ، بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب المدين أو بناء على طلب دائنيه أو أى شخص له مصلحة فيه ولو لم يتمسك به المدين .

٢ - ويجوز التمسك بالتقادم فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام المحكمة الاستئنافية .

لذلك انتهى الرأى الى أن على العامل المطلوب تنفيذ الحكمين موضوع البحث على القدر الجائز الحجز عليه قانونا من أجره اذا ما اعترض على هذا التنفيذ أن يلجا فى ذلك الى جهة القضاء المختصة بالفصل فى هذه المنازعة .

( ملف ٣٤٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٦٦/٣/٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ٦٢ )

#### المبدا

حكم النفقة الشرعية واجب النفاذ المعجل بقوة القانون فى ظل احكام قانون المرافعات الجديد - بقاء الأحوال الشخصية للمصريين محكومة بذات القواعد التى كانت سارية قبل العمل بقانون المرافعات الجديد - تنفيذا احكام النفقة بالخصم من راتب المحكوم عليه هى اجراءات خاصة نظمتهها نصوص لائحة تنفيذ احكام المحاكم الشرعية على نحو خاص - عند قيام التزاحم بين متجمد النفقة والنفقة المتجددة المقررة لاثنتين او اكثر من الزوجات يوزع الجزء الجائز الحجز عليه بينهن بنسبة ما هو مقرر لكل منهن - العبرة فى نسبة التوزيع بالمقرر الشهري لكل من المحكوم لهن بصرف النظر عن ان احد الدينين اصبح متجمدا والآخر ما زال متجمدا .



والا كانت تلك القواعد. قد نظمها القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥. بالقضاء  
المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإزالة الدعوى التي تكون منطوية أمامها المحاكم  
الوطنية - وذلك بنصه في المادة ٥ على ما يأتي :-

« يتتبع أحكام قانون المرافعات فيما الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال  
الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية عند  
الأحوال التي ورد في شأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو  
القوانين الأخرى المكملة لها »

ومن ثم فإن قانون المرافعات الجديد الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨  
يكون قد اعتمد بقاء الأحوال الشخصية للمصريين محكومة بتلك القواعد التي  
كانت سارية قبل العمل به وهي لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة  
بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والمكملة بقواعد أممها لائحة الإجراءات  
الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ٤ أبريل سنة  
١٩٠٧. والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بأحكام النفقة وبعض مسائل  
الأحوال الشخصية التي لم تتضمنها اللائحة المذكورة ، مع تطبيق المواد التي  
استبقاها القانون الجديد من نصوص الباب الرابع من قانون المرافعات السابق  
بالنسبة لأحوال الأشخاص التي لم يرد بها نص في اللائحة ترتيب  
المحاكم الشرعية والقوانين المكملة لها

ومن حيث إن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم  
٧٨ لسنة ١٩٣١ تنص في المادة ٣٥٣ منها على ما يأتي :-

« بعد التنفيذ للمؤقت يكون للأحوال المحل تحكم محاكم النفقة والأحوال الشخصية في

الموضوع. والمطلب المذكور إلى تبليغها للمنفق أو المدينين أو المدينين أو المدينين

« وفي حالة ذلك يجب أن يتخذ الإجراءات بقانون المرافعات لأحكام النفقة »

ومن حيث أنه عن مدى إحقيد السيد / ٠٠٠٠٠٠ في صرف ربع المكافأة المحجوزة ، ومدى إحقية المحكوم لها في صرفه .

فإن اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص في المادة ١٣ على أن : -  
« تتبع القواعد الآتية في جميع أحوال النفقات أو التوكيل في قبضها ،  
بفرض النظر عن قيمتها » : -

أولاً - يجب أن يكون التنازل عن النفقة أو التوكيل في قبضها مصدقاً عليه  
من إحدى المحاكم .

ثانياً - يجوز لأرباب النفقات ، في الأحوال القهرية التي تمنعهم من الحضور بأنفسهم أن يوكّلوا عنهم آخرين في قبض النفقة لصرفية واحدة عن شهر واحد بموجب توكيل عرّفى ٠٠٠ ويعتمد هذا التوكيل إدارياً من المصلحة المختصة .

ولما كان لا يبين من الأوراق ان ثمة تنازلاً قد روعيت في شكله القواعد والأوضاع المذكورة ، فإنه لا يكون ثمة وجه لما يدعيه المحكوم عليه في شأن تنازل المحكوم لهما عن النفقة المحكوم بهما .

ومن حيث أن المادة ١٩ من لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في أبريل سنة ١٩٠٧ تنص على أنه : « إذا كان المحكوم عليه مستخدماً في الحكومة أو من أرباب المعاشات - يجوز توقيع الحجز على الجزء الجائز من ماهيته أو معاشه في الأحوال المنصوص عليها في القانون ويجب على الدائن في هذه الحالة أن يقدم للمصلحة التابع لها المستخدم طلباً على الاستمارة الخاصة بذلك ، ويشتمل الطلب على اسم ولقب وصناعة ومحل إقامة كل من الطالب والمدين ، وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط إلى تاريخ الطلب ويرفق بالطلب نسخة الحكم المقتضى تنفيذه بموجبها وصورة منه إذا كان لم يسبق إعلانه ، ويعلن الحكم



للمستخدم بإفادة من المصلحة يبين فيها في الوقت نفسه الحكم الذي انبنى عليه الحجز وكذلك مقدار المبلغ المحجوز عليه ، وتدفع المبالغ المحجوزة عند حلول مواعيد استحقاقها للدائن بموجب ايصال يحرر على ظهر السند ، اذا كان الحجز على معاش يقدم الطلب الى المصلحة المكلفة بالتصرف .

ومؤدى ذلك ان اجراءات تنفيذ أحكام النفقة بالخصم من راتب المحكوم عليه هي اجراءات خاصة نظمتها نصوص لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية على نحو خاص قصد به تجنب المحكوم له ما تتطلبه القواعد العامة من اجراءات في شأن حجز ما للمدين لدى الغير مراعاة لمستحق النفقات الشرعية .

ومن حيث انه عن مدى قيام التزام بين متجمد النفقة والنفقة المتجددة فان المادة ١١ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على انه : -

« فى حالة ما اذا كان المبلغ المحكوم به نظير نفقة للزوجة ولغيرها من اقارب الموظف يزيد على الربع الجائز الحجز عليه قانونا من المرتب او المعاش او غيرها من المبالغ التى لا يجوز الحجز عليها . . . فتعلى قيمة الجزء الجائز حجزه بحساب الإمانات حتى يتفق المحكوم لهم بالنفقة على كيفية تقسيمه بينهم أو يفصل القضاء بالأولوية . . . إما اذا كانت النفقات المذكورة مقررة لأثنين أو أكثر من الزوجات فيوزع هذا الجزء بينهم بنسبة ما هو مقرر لكل منهم . . . »

وطالما كان متجمد النفقة في أصله نفقة - فانه يبقى على أصله في الحكم ما لم يوجد من النصوص ما يقيد المطلق ويغير الحكم بالنسبة لتجمد النفقة ويرتب أولوية للنفقة المتجددة عليه ، وعلى ذلك ولما كانت المادة ١١ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات قد قررت الحل التشرعى لتزام ديون النفقة فان هذا الحل يكون واجب الاعمال في شأن ديون النفقة بمعناها المطلق الشامل لكل من النفقة المتجمدة والنفقة المتجددة على حد سواء .

ويعني من نظام الإعانة المقررة لخاصة من المادة ١٠١ من اللائحة المالية للبحر المحيطة  
والحسابات المتعلقة بالمال الذي اقتضت بيانه هذه المادتان الفقرات "مقررة لأثنين" أو  
أكثر من المقررات على وجه الخصوص. والجزء من المبالغ عليه يمتنع من التسلل إلى هو مقسوم  
فالعبارة في نسبة التوزيع بالمقررة الشاهدي الكل من المحكوم بها بأبصره التفتت عن  
أن أحد الدينين أصبح متجهدا وإن الآخر ما زال متجهدا وبهم المضافة فإنه لن  
يؤثر التمسك بالرجول التاريخي إلّا واجب الاعتدال به. عهد توزيع أربع المكافاة المشار  
إليها باعتبار أن التمسك من يكون ولا جد من المحللين.

هذا ولم تر الجمعية العمومية وجها لبدء الرأي في تغيير ذلك من المسائل  
التي لا تتعلق بصفة أصلية بالوقائع المعروضة عليها.  
لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى ما يأتي :-

أولاً - أن أحكام النفقة الشرعية واجبة النفاذ المجل بقوة القانون .  
ثانياً - أخية السيدة / ..... والسيدة / ..... في استيفاء النفقة المحكوم  
بها لكل منهما حصتها من ربع المكافاة المستحقة للسيد / .....  
ثالثاً - أن النفقتين المحكوم بهما للسيدتين المذكورتين يتراخسان على ربع  
المكافاة المشار إليها وفقاً للمادة (١١) من اللائحة المالية للبحر المحيطة  
والحسابات .

(ملف ١٩٤٩/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/٦/١٤)

## نقابة الطب

### الفصل الأول : نقابة المحامين

الفرع الأول : مجلس النقابة المنتخب

الفرع الثاني : قرارات لجنة قبول المحامين

### الفصل الثاني : نقابة التجاريين

الفرع الأول : القيد بالنقابة

الفرع الثاني : الاستعانة بالنصفي العضوية لمجلس النقابة

### الفصل الثالث : نقابة الأطباء

الفرع الأول : انتخابات النقابة

الفرع الثاني : الترشيح لمنصب النقيب

الفرع الثالث : قرارات مجلس النقابة

الفرع الرابع : تدوير الأطباء

الفرع الخامس : صيدوق الإعانات والمعايشات

### الفصل الرابع : نقابة الأطباء البيطريين

الفرع الأول : الترشيح لمنصب النقيب وعضوية مجلس النقابة

الفرع الثاني : انتخاب رئيس وأعضاء مجلس النقابة

### الفصل الخامس : نقابة الصيادلة

الفرع الأول : الانتخابات

الفرع الثاني : الاشتراكات

### الفصل السادس : نقابة المهندسين

الفرع الأول : القيد في النقابة

الفرع الثاني : قرارات النقابة

الفرع الثالث : المعاش

الفرع الرابع : دفعة النقابة

الفرع الخامس : رسم لصالح النقابة

الفصل السابع : نقابة المهن الزراعية

الفرع الأول : عضوية النقابة

الفرع الثاني : انعقاد الجمعية العمومية

الفرع الثالث : انشاء النقابة لشركة مساهمة

الفصل الثامن : نقابة عمالية

الفصل التاسع : مسائل عامة ومتنوعة

الفرع الأول : المهن الحرة - مرافق عامة

الفرع الثاني : تأديب أعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية

الفرع الثالث : مدى جواز خصم اشتراكات النقابة من مرتبات

العاملين المدنيين بالدولة

## الفصل الأول

### نقابة المحامين

#### الفـرـع الأول

#### مجلس النقابة المنتخب

#### قاعدة رقم ( ٦٣ )

المبدأ :

حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الذى حل مجلس النقابة المنتخب - مقتضاه ولازمه عودة مجلس النقابة المنتخب - القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ تشوبه ذات المخالفة الدستورية التى شابت القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ - القرار المطعون فيه الصادر استنادا الى القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ يبينو لذلك غير مشروع - مشروعية القرار الادارى ليست قاصرة على اتفاق القرار مع القانون - القرار الذى يصدر استنادا الى قانون غير دستورى يكون غير مشروع - ان ذلك : توافر ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .  
ملخص الحكم :

ومن حيث انه على مدى ما تقدم ، ووفق ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه بحق ، فان مقتضى الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ولازمه عودة مجلس نقابة المحامين المنتخب ، الذى كان قد انهيت ولايته بمقتضى المادة الأولى من القانون المذكور الى الوجود وممارسة هذه الولاية ، واذ كان هذا الوجود القانونى لمجلس النقابة المنتخب قائما وقت صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والذي قضى بتشكيل لجنة مؤقتة تتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة ،



الجمعية العامة للسلطنة

قراءات لجنة قبول المحامين

قائمه رقم ٦٤

المجلس

اجود نشر قرارات لجنة قبول المحامين بوزارة العدل بالتجشيرة الرسمية  
- الجهة التي تتجهلها - هي نقابة المحامين باعتبارها الجهة القائمة على شئون  
المحاماة ومراعاة تطبيق احكام قانون المحاماة .

ملخص المقتضىات

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة امام  
المحاكم على انه : " يشترط ان يكون المحامي بالامام المحام ان يكون اسمه  
مقيد بالجدول المحاميين ، وتنفذ المادة المراجعة على ان : " او يعهد بجلوس المحامين  
الى اللجنة المحامى ، لجنة قبول المحامين ، او مؤلف من رئيس المحكمة الابتدائية ومن  
النائب العام او من يقوم مقامه مؤلف من المحامين القانونيين اتمام ممكنة  
النقض ويعينهم مجلس النقابة من بين اعضاءه " . وتنص المادة الخامسة على ان  
" تقدم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة فى المادة الثانية الى  
اللجنة المشار اليها فى المادة السابقة " . وتقر اللجنة بعدم التحقق من توافر  
الشروط فى قيد اسمه بالجدول .

ومفاد هذه النصوص ان مهنة المحاماة لا يباشرها الا من تتوافر فيه شروط  
مهنة وبعد ان يتم قيد اسمه فى جدول المحامين ، وقد استهدف المشرع من قصر  
ممارسة هذه المهنة على الاشخاص المقيد أسماؤهم فى هذا الجدول رفع مستوى

المهنة حتى تستطيع أن تؤدي رسالتها على أكمل وجه وناط المشرع ببلجنة معينة  
التثبت من توافر الشروط وقيد أسماء من تتوافر فيهم في الجدول •

ولما كان عمل هذه اللجنة هو التثبت من توافر شروط الصلاحية وقيد  
الأسماء في الجدول تبعا لثبوتها يعتبر في واقع الأمر وسيلة لتحقيق هدف  
المشرع من قصر ممارسة المهنة على من تتوافر فيهم هذه الشروط ومن ثم فإن  
العمل الذي تؤديه هذه اللجنة ليس مقصودا به إلا صالح مهنة المحاماة  
والقائمين بها •

ولما كانت نقابة المحامين هي الجهة القائمة على شئون المحامين ومراعاة تطبيق  
أحكام قانون المحاماة على نحو يؤدي إلى تحقيق صالح المهنة ، ولهذا تتحمل النقابة  
وحدها نفقات الأعمال التي تقوم بها اللجنة المشار إليها ومن بينها أجور نشر  
قراراتها في الجريدة الرسمية •

ولا يغير من هذا النظر أن تشكيل لجنة القيد في الجدول يشمل بعض رجال  
القضاء ، ذلك لأن اشتراكهم فيها لا يؤثر على طبيعة العمل الذي تؤديه وهو التثبت  
من توافر الاشتغال بالمحاماة تحقيقا لقصر ممارسة المهنة على ذوي الصلاحية لها  
وهو تقرير لصالح مهنة المحاماة على نحو ما تقدم •

لهذا انتهى رأى الجمعية إلى أن نقابة المحامين هي الملتزمة وحدها بالوفاء  
بأجور نشر قرارات لجنة قبول المحامين في الجريدة الرسمية •  
( فتوى رقم ٣١٩ - في ١٠/٥/١٩٦٢ ) •



- ٦٤٣ -

**الفصل الثاني**  
**نقابة التجار**  
**الفرع الأول**  
**القيد بالنقابة**  
**قاعدة رقم ( ٦٥ )**

**المبدأ :**

القيد بنقابة التجارين ولئن كان إجباريا ، الا أنه ليس لازما كمسوغ من مسوغات التعيين في الوظائف العامة .  
**ملخص الفتوى :**

ان المشرع لم يهيج منهجا واحدا في خصوص العضوية في النقابات المهنية ، عضوية نقابة المهن الفنية التطبيقية اختيارية ، بينما عضوية نقابات المهندسين والمهن الزراعية والتجارين إجبارية . على ان القيد الاجباري في النقابة المهنية لا يترتب عليه بالضرورة اعتباره مسوغا من مسوغات التعيين ، وانما هو أمر يتعلق بتنظيم العلاقة بين النقابة وأعضائها ، ولا يترتب على مخالفته أدنى مناس بالتعيين في الوظائف العامة او الاستمرار فيها .  
ويصير القيد في النقابة المهنية مسوغا من مسوغات التعيين من عدمه أمرا منوطا بإرادة المشرع الصريحة في هذا الشأن . وفي هذا المقام نجد المشرع قد نص صراحة في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين على اعتبار القيد في النقابة مسوغا من مسوغات التعيين . أما في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن نقابة التجارين معدلا بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ فان المشرع ولئن كان قد نص صراحة على أن العضوية في النقابة إجبارية ، الا أنه لم ينص صراحة على أنها تعد من مسوغات التعيين . ومن ثم فلا يجوز اعتبار القيد في نقابة التجارين مسوغا من مسوغات التعيين في الوظائف العامة .  
( ملف ٦٢٤/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/١١/١٦ ) .

**قاعدة رقم ( ٦٦ )**

**المبدأ :**

عضوية نقابة التجارين ليست لازمة كمسوغ من مسوغات التعيين في الوظيفة .  
**ملخص الفتوى :**

ان المشرع في القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن نقابة التجارين المعدل للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ ولو انه نص صراحة على ان العضوية في هذه النقابة إجباريا ، الا أنه لم ينص صراحة على أنها تعد مسوغا من مسوغات التعيين ، كما فعل بالنسبة لنقابة المهندسين ، الأمر الذي يمكن معه اعتبار القيد في نقابة التجارين مسوغا من مسوغات التعيين .  
( ملف ٦٢٤/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/٤/١٨ ) .

## الفروع السياسية

### الاسقاط النصفى لجمعية مجلس النقابة

قائمة رقم (٦٧)

البيان :

التجديد النصفى لأعضاء مجلس نقابة التجار الذين أورده القانون ١٥٥ لسنة ١٩٧٤، يقتصر على الأعضاء المنتخبين للمجلس لأعضاء المجلس - بشرى التجديد النصفى على الزيادة في عدد الأعضاء المنتخبين التي استحدثها القانون المذكور - السنة أعضاء القانون (تحتوي سنة ١٩٨٢ لعدم اتقانها سنة ١٩٧٤) ولم يأت بهم القانون ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ لأول مرة فلا يخضعون للتجديد النصفى

والخطأ الخطأ الخطأ

مقتضى المادة ٨٢ من القانون رقم ١٩٧٥، تم تعديل مجلس نقابة التجارين لأول مرة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٩٧٢، في سنة ١٩٧٢، بشأن إنشاء نقابة التجار الذين هم في السنة ١٩٨٢، الذين لم يكن في عدد الأعضاء المنتخبين في مجلس النقابة من قبل أعضاء من النقيب وممثلي الشعب ورؤساء النقابات الفرعية بحيث يكون مجموع عدد أعضاء المجلس ثلاثين عضواً هو أحد عشر عضواً، وفي عام ١٩٧٧ تم اسقاط عضوية ستة من الأعضاء المنتخبين الأحد عشر، وانتخب بدلاً منهم أربعة أعضاء فقط لأجراء أحكام التكميل، اغيلاً لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه . وفي خمسة أعضاء من الذين تم انتخابهم في عام ١٩٧٥ . وفي عام ١٩٧٩ انتهت عضوية هؤلاء الأعضاء الخمسة الذين هم من أولئك المسؤولين أو الذين هم مسؤولون في المجلس، ولم يتم انتخاب أعضاء آخرين بدلاً منهم حتى صدر القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ المعمول به اعتباراً من ( ١٩٨١ / ٢ / ٨١ - ١٩٨٢ / ٧ / ٢٨ ) .

عضويتهم سنة ١٩٨١ بعد اجراء التجديد النصفى الذى تم سنة ١٩٧٧ ، وبذلك تم انتخاب ستة أعضاء : أربعة بدلا ممن انتهت عضويتهم واثنين جديدين .

وقد وافق مجلس النقابة فى ١٣/٢/١٩٨٣ على اجراء اسقاط نصفى بالقرعة للاعضاء الستة المكملين الذين انتخبوا طبقا للقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ وبدأت عضويتهم فى سنة ١٩٨١ . فاعترض عضوان منهم بدعوى ان الاسقاط النصفى يقتصر على المجلس المشكل لأول مرة دون سواه من المجالس اللاحقة . وبطلب رأى ادارة الفتوى لوزارة المالية فى هذا الشأن قامت بعرض الموضوع على اللجنة الثالثة لقسم الفتوى التى ارتأت ان اسقاط العضوية لنصف أعضاء مجلس النقابة يكون بالنسبة لأول مجلس نقابة فقط ، دون بقية مجالس النقابة اللاحقة التى يجب أن تكمل مدة انتخابها وقدرها اربع سنوات دون اسقاط نصفى وازاء اعتراض بعض أعضاء مجلس النقابة على هذا الرأى طلب وزير المالية عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فتبين لها أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن نقابة التجار ينص على أن : « يؤلف مجلس النقابة من ثلاثين عضوا ويتعين أن يكون بمجلس النقابة ممثلون لكل شعبة يختارهم مجلسها ورؤساء النقابات الفرعية يكملهم أعضاء آخرون تنتخبهم الجمعية العمومية » .

وتكون انتخابات أعضاء مجلس النقابة ومجالس الشعب ومجالس النقابات الفرعية بالأغلبية النسبية للاصوات الصحيحة للحاضرين لمدة أربع سنوات وتسقط عضوية نصف أعضاء المجلس بعد سنتين بالقرعة لأول مرة وتنتهى عضوية النصف الباقي بانتهاء أربع سنوات على انتخابهم .

وتنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣ سالفه الذكر بعد تعديلها بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ على أن : « يؤلف مجلس النقابة من خمسة وأربعين عضوا ( م - ١٠ - ج ٢٤ )

ويتعين ان يكون بمجلس النقابة ممثلون الكلل شعبة يختارهم مجلسها ورؤساء النقابات الفرعية يكملهم أعضاء آخرون من بينهم أحد خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - تنتخبهم الجمعية العمومية على مستوى الجمهورية .

ومفاد ذلك ان المشروع أراد ان تكون مدة عضوية مجلس نقابة التجاريين أربع سنوات ويتم اسقاط عضوية نصف الاعضاء المنتخبين بعد مرور سنتين على بدء عضويتهم لأول مرة ، ويظل النصف الباقي فى العضوية لمدة أربع سنوات من بدء الانتخابات ويلاحظ انه وان كان النص يفهم من عباراته شمول التجديد النصفى كافة اعضاء المجلس عدا النقيب الا أن اعضاء ، المجلس من ممثلى الشعب ورؤساء النقابات الفرعية يخضع اختيارهم للنظام الخاص بمجالس الشعب والنقابات الفرعية مما يرجح ان التجديد النصفى لا يشمل هاتين الفئتين وانما يقتصر على الاعضاء المنتخبين المكملين لعدد أعضاء المجلس فقط .

ولما كان مجلس النقابة قد شكل لأول مرة فى سنة ١٩٧٥ من ثلاثين عضوا وتم اعمال حكم الاسقاط النصفى فى سنة ١٩٧٧ للاعضاء الأحد عشر المنتخبين مما أدى - كما سلف البيان - الى خروج ستة من الأعضاء المكملين وانتخاب أربعة بدلا منهم ، وقد انتهت مدة عضوية الخمسة الذين جاء بهمهم التجديد النصفى لسنة ١٩٧٧ فى سنة ١٩٨١ .

واذ جاء القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ناصا على زيادة عدد أعضاء مجلس النقابة من ثلاثين عضوا الى خمسة واربعين عضوا ومبنيًا على النص الخاص بسرمان أحكام التجديد النصفى عند التشكيل لأول مرة ولم يأخذ المشرع فى اعتباره ان التجديد النصفى لأول تشكيل لمجلس النقابة كان قد تم فعلا سنة ١٩٧٧ وقد كان بطبيعته حكما وقتيًّا ينقضى أثره بعد اجراء التجديد النصفى لأول مجلس مشكل مما يفصح عن

ارادة المشرع فى استمرار التجديد النصفى بالنسبة لمن يدخل المجلس لأول مرة نتيجة التعديل الذى اجراه وجاء بزيادة فى عدد اعضاء المجلس من ٣٠ الى ٤٥ عضوا وبذلك يقتصر هذا التجديد النصفى الذى جاء به تعديل سنة ١٩٨٠ على الزيادة التى طرأت على المجلس نتيجة له فقط دون من شملهم التجديد النصفى الأول سنة ١٩٧٧ .

ولكن هذا التعديل الذى تم سنة ١٩٨٠ وان أدى الى زيادة مجموع عدد اعضاء المجلس من ثلاثين عضوا الى خمسة واربعين عضوا الا أنه أدى الى تقلص عدد الاعضاء المنتخبين المكملين لاعضاء المجلس الى ستة أعضاء فقط .

وبذلك فان التجديد النصفى الذى يتم طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ لا يشمل من شملهم التجديد النصفى الذى تم سنة ١٩٧٧ سواء من انتخبوا فى هذا التجديد بدل ممن خرجوا ، او من بقوا وانتهت عضويتهم سنة ١٩٧٩ ولكن يقتصر على الزيادة فى العدد التى جاء بها هذا القانون فقط .

ولم يأخذ المشرع فى اعتباره ان التجديد النصفى الأول الذى تم سنة ١٩٧٧ وادى الى خروج نصف الاعضاء المكملين اى ٦ من ١١ وقد انتخب ٤ فقط بدلا من الستة وبذلك تقلص عدد الاعضاء المكملين فى سنة ١٩٧٧ الى ٩ بدلا من ١١ ، وعندما انتهت عضوية الخمسة الذين لم يخرجوا فى سنة ١٩٧٧ وذلك فى سنة ١٩٧٩ لم تجر انتخابات لاختيار بديل لهم وعند انتهاء مدة عضوية من انتخبوا سنة ١٩٧٧ فى سنة ١٩٨١ ، تبين ان مجموع خلوات المنتخبين التى انتهت فى سنة ١٩٧٩ وسنة ١٩٨١ قد تقلصت الى ستة اعضاء مكملين فقط ، بينما كان مجموع من انتهت عضويتهم فى سنة ١٩٧٩ وسنة ١٩٨١ ستة اعضاء وبذلك يكون من الواضح ان المشرع وان تصور انه ان الزيادة فقط بعد سنتين من انتخابها اى سنة ١٩٨٣ الا أنه عند التطبيق تبين ان المشرع لم يأت فى الواقع

بأية زيادة بل قد تقلص عدد الاعضاء المكملين من ١١ فى اول مجلس سنة ١٩٧٥ الى تسعة ١٩٧٧ ثم الى ستة فقط سنة ١٩٨١ وبذلك فان التجديد النصفى الذى تصوره المشرع ووجب التطبيق بالنسبة الى الزيادة التى استحدثتها ، فانه وقد ثبت انه لم يات بأية زيادة بل تقلص عدد الاعضاء المنتخبين الى ستة فقط ومن ثم فلا يسرى فى شأنهم حكم التجديد النصفى لذلك انتهى رأى الجمعية لاعمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه :

(١) التجديد النصفى لأعضاء مجلس نقابة التجاريين الذى رده حكم القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ يقتصر على الاعضاء المنتخبين المكملين لاعضاء المجلس دون ممثلى الشعب ورؤساء النقابات .

(٢) يسرى التجديد النصفى الذى رده المشرع فى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ على الزيادة فى عدد الاعضاء المنتخبين التى استحدثها القانون المذكور .

(٣) الا أنه وقد ثبت ان القانون المذكور لم يستحدث أية زيادة فى عدد الاعضاء المنتخبين بل تقلص عددهم الى ستة فقط كان جرى فى شأنهم أحكام التجديد النصفى الاول سنة ١٩٧٧ ، واعادة الانتخاب فى سنة ١٩٨١ لعدم اتمامها سنة ١٩٧٩ ، فان هؤلاء الستة الذين انتخبوا سنة ١٩٨١ بدلا ممن خرجوا فى التجديد النصفى سنة ١٩٧٧ وقد انتهت عضويتهم سنة ١٩٨١ لم يات بهم القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ لأول مرة فلا يخضعون للتجديد النصفى الذى جاء به القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ .

ملف ١٨٨/٣٢ - جلسة ١٩٨٥/١/٩

## الفصل الثالث

### نقابة الأطباء

#### الفروع الأولى

#### انتخابات النقابة

قاعدة رقم ( ٦٨ )

**المبدأ :**

طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الأطباء الذين انتخبوا لمنصب النقيب أو لعضوية مجلس النقابة في انتخابات سنة ١٩٧٠ ثم في انتخابات سنة ١٩٧١ يسرى في شأنهم الحظر المنصوص عليه في المادتين ٢٠ و ٢١ من هذا القانون ( عدم جواز انتخاب العضو أو النقيب أكثر من مرتين متتاليتين ) - يترتب على ذلك عدم جواز انتخاب هؤلاء الأطباء في دورة سنة ١٩٧٦ ولا يصح بالتالي ترشيحهم لانتخابات هذه الدورة - أساس ذلك انه يبين من الرجوع لأحكام المادتين ٢٠ ، ٢١ أنفى الذكر أن الحظر الوارد فيهما صريح في انصرافه الى انتخاب عضو مجلس النقابة أو النقيب أكثر من مرتين متتاليتين - والانتخاب مرة يتحقق باجراء الانتخاب وإعلان فوز المنتخب بالمركز الذي انتخب له وهو بهذا المعنى لا يتلزم مع البقاء في العضوية أو في منصب النقيب كامل مدة الأربع سنوات المنصوص عليها في هاتين المادتين - قيام أسباب تمنع من استكمال هذه المدة لا يؤثر في أن الانتخاب قد تم وحقق غايته .

**ملخص الفتوى :**

إن المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الأطباء تنص على أن : « يشكل مجلس النقابة من النقيب وأربعة عشر عضواً » ، والمادة ٢٠ منه تنص على أن : « مدة العضوية في مجلس النقابة أربع سنوات .. ولا يجوز

انتخاب العضو أكثر من مرتين متتاليتين ، ، وتنص المادة ٢١ على أن : « مسدة  
النقيب أربع سنوات ، ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين متتاليتين » .

من حيث أنه يبين من الرجوع لأحكام المادتين ٢٠ و ٢١ أنفتى الذكر أن  
الحظر الوارد فيهما صريح في انصرافه الى انتخاب عضو مجلس النقابة أو النقيب  
أكثر من مرتين متتاليتين ، والانتخاب مرة يتحقق بأجراء الانتخاب وإعلان فوز  
المنتخب بالمركز الذى انتخب له ، وهو بهذا المعنى لا يتلزم مع البقاء فى العضوية  
أو فى منصب النقيب كامل مدة الأربع سنوات المنصوص عليها فى هاتين المادتين  
حيث انه لا يضمن للمنتخب ضرورة البقاء كل تلك المدة إذ انه من المتصور دائما أن  
تقوم أسباب تمنع من استكمال هذه المدد سواء فى الطبيب المنتخب أو استمرار  
مجلس النقابة ذاته دون أن يؤثر ذلك فى ان الانتخاب قد تم وحقق غايته . ولا  
يقدر فى ذلك القول بأن الانتخاب مرتين فى تطبيق المادتين المشار اليهما لا يعتمد  
به بالنسبة للحظر الوارد فيهما الا اذا استكمل المنتخب المدة المقررة نتيجة  
للانتخاب فى كل مرة ، فهذا مردود بأمرين أولهما ان نص المادتين صريح - كما  
سبق القول - فى انصرافه الى الانتخاب مجردا ، وليس من سند فى عبارة النص  
يقرن مرة الانتخاب باستكمال مدته ، وثانيهما ان هذا القول يؤدي الى جواز  
انتخاب من سبق انتخابه مرتان مرة ثالثة اذا كان لم يستكمل عند انتخابه فى  
احدى هاتين المراتين مدة الأربع سنوات ، وتلك نتيجة من شأنها أن يبقى الطبيب  
المنتخب فى مجلس النقابة أو فى مركز النقيب أكثر من ثماني سنوات وهو  
ما يتعارض مع ابعاد فهم لأحكام هاتين المادتين وأوسع تطبيق لهما عندما يدعى  
انهما يتيحان دائما للمنتخب ان يستوفى مدة ثماني سنوات فى مرتى انتخابه  
بينما القول المتقدم يسمح للمنتخب بالبقاء أكثر من هذه السنوات الثمانية ،  
ومن ثم فانه قول ينجسواز فى نتائجها ما قد تطوع اليه أحكام مادتي  
القانون .



ومن حيث انه متى كان ذلك كذلك فان الأطباء الذين انتخبوا لمنصب  
النقيب أو لعضوية مجلس النقابة في انتخابات سنة ١٩٧٠ ثم في انتخابات  
النقيب أو لعضوية مجلس النقابة في انتخابات سنة ١٩٧٠ ثم في انتخابات  
سنة ١٩٧١ يسرى في شأنهم الحظر المنصوص عليه في المادتين ٢٠ و ٢١ المشار  
اليهما ولا يجوز انتخابهم في دورة سنة ١٩٧٦ ولا يصح بالتالى ترشيحهم  
لا انتخابات هذه الدورة .  
( فتوى رقم ١٧١ فى ١٨/٣/١٩٧٦ ) .

### قاعدة رقم ( ٦٩ )

#### المبدأ

الفتوى الصادرة في شأن الأطباء المذكورين هي كاشفة لحكم القانون -  
يترتب على ذلك انه لا يعتبر عدم علمهم بالفهم الصحيح لحكم القانون علرا مبررا  
لإعادة التقدم بطلبات للترشيح لمستويات أخرى بعد ان اوصد باب الترشيح -  
الخطأ في فهم المسألة القانونية لا يصلح علرا مبررا لامتداد ميعاد حده القانون  
ورتب على انقضائه أثر السقوط .

#### ملخص الفتوى :

انه عن مدى اعتبار الطلبات التى قدمها الأطباء المذكورين صالحة للتقدم  
للترشيح لمستويات أخرى غير التى تقدموا اليها استنادا الى أن علمهم بحظر  
ترشيحهم لم تكشف عنه الا الفتوى وان ذلك تم بعد ان اوصد باب الترشيح ،  
فانه لما كانت الفتوى تكشف عن حكم القانون ولا تنشئه وذلك بتفسير نصوصه  
وتبين قصد المشرع منها ، ومن ثم فمرد الأمر فى تحديد تاريخ نفاذها انما هو  
الى القانون نفسه الذى تكشف عن حكمه ، فمتى حدد تاريخا معيننا لنفاذه تعين  
احترام هذا التاريخ دون تاريخ صدور الفتوى التى تقف عند حد تفسير نصوصه  
النافذة من التاريخ المحدد لها فى التشريع ذاته ، وتسرى من هذا التاريخ ،

ويترتب على ذلك أن الفتوى الصادرة في شأن الأطباء المذكورين هي كاشفة لحكم القانون ولا يعتبر عدم علمهم بالفهم الصحيح لهذا الحكم عذرا مبررا لاعادة التقدم بطلبات أخرى للترشيح بعد ان أوصد بابه ، اذ الخطأ في فهم المسألة القانونية لا يصلح عذرا لامتداد ميعاد حده القانون ورتب على انقضائه اثر السقوط ، كما انه لا يجدى في ذلك اقتراح اعتبار الطلبات المقدمة للمستويات التي كشفت الفتوى عن عدم احقيتهم في التقدم اليها صالحة للتقدم الى مستويات أعلى اذ لا تصلح في شأنها فكرة تحول الاجراء الباطل الى آخر صحيح اذا حمل في طياته عناصر هذا الاجراء الصحيح ، لأن القرض في ذلك أن تكون تلك العناصر متكاملة وقت اتخاذ الاجراء ، أما في الحالة المعروضة فتغيير مستوى الترشيح هو افصاح جديد عن الارادة بتضييق تحديد المستوى المراد الترشيح اليه يتم بعد قفل باب الترشيح ، مما يعتبر في حقيقته فتح باب الترشيح أو مد ميعاده لفئة دون أخرى ، وهو إخلال بمبدأ المساواة وتحقيق المنافسة المتكافئة بين المرشحين .

من أجل ذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

**أولا -** ان الأطباء الذين انتخبوا لمنصب النقيب أو لعضوية مجلس النقابة في انتخابات سنة ١٩٧٠ واعيد انتخابهم في انتخابات سنة ١٩٧١ لا يجوز انتخابهم للمرة الثالثة في دورة سنة ١٩٧٦ ولا يصح بالتالى ترشيحهم لهذه الانتخابات .

**ثانيا -** انه لا يجوز اعتبار الطلبات المقدمة من الأطباء المذكورين صالحة للترشيح لمستويات أخرى مغايرة .

( ملف رقم ١/٨٨ - ٢٢ - جلسة ١٧/٣/١٩٧٦ ) .

## الفرع الثاني

### الترشيح لمنصب النقيب

قاعدة رقم ( ٧٠ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن اتحادات نقابات المهن الطبية - قرار وزير الصحة رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٤ باللائحة الداخلية لنقابة الأطباء - حق الترشيح لمنصب مجلس النقابة حق لكل طبيب يعتمد بالجدول العام وأدى الاشتراك السنوى المستحق حتى نهاية السنة المالية السابقة لاجراء الانتخاب - مناط الشرط الأخير ان يكون الطبيب ملتزم قانونا بأداء الاشتراك - اذا زال عنه هذا الالتزام باعفائه من أداء الاشتراك - علم لزوم هذا الشرط - اثر ذلك حق الطبيب المحال الى المعاش فى الترشيح لمنصب مجلس النقابة .

#### ملخص التمسوى :

ان المادة الثامنة من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة الأطباء تنص على أنه : « تنشأ بالنقابة الجداول الآتية » :

( أ ) الجدول العام : ويقيد فيه كل طبيب استوفى الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون وفى قانون مزاوله مهنة الطب .

( ب ) جدول الاختصاصيين .

( ج ) جداول الأطباء غير المشتغلين .

ومن حيث انه وفقا لنص هذه المادة فانه يوجد بنقابة الأطباء عدة جداول من بينها الجدول العام الذى يقيد فيه كل طبيب استوفى الشروط المنصوص عليها فى قانون النقابة وفى قانون مزاوله مهنة الطب .

ومن حيث ان احالة الطبيب الى المعاش لا تحول دون قيده بالجدول العام وعضويته للنقابة وذلك مستفاد من نص المادة ١٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن اتحاد نقابات المهن الطبية التي تنص على ان : « المعاش حق لكل عضو ٠٠ » فهي تدل على ان الاحالة الى المعاش لا تنفي العضوية ومن نص المادة ١٦ من ذات القانون التي تنص على : « اعفاء العضو المستحق للمعاش من تسديد الاشتراك السنوي للنقابة ٠٠ » وهذا الحكم يؤكد ان الاحالة للمعاش لا تحول دون عضوية النقابة ولذلك نصت المادة ٥ من اللائحة الداخلية لنقابة الأطباء على انه : « على طالبى القيد بجدول غير المشتغلين الذين تخلفوا عن مزولة المهنة لأى سبب من الأسباب - أن يتقدموا بطلب القيد فى الجدول ٠٠ » ( قرار وزير الصحة رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٤ ) وليس من شك فى ان المحالين الى المعاش يعدون ممن تخلفوا عن مزولة المهنة وبالتالي يكون لهم الحق فى القيد بجدول غير المشتغلين الذى لا يكون الا لمن كان مقيد بالجدول العام باعتباره الجدول الأساسى الذى يتعين أن يقيد فيه كل طبيب ابتداء ٠

ولما كان نص المادة ٢٩ من قرار وزير الصحة رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٤ باللائحة الداخلية لنقابة الأطباء يثبت حق الترشيح لمناصب مجلس النقابة لكل طبيب مقيد بالجدول العام وأدى الاشتراك السنوى المستحق حتى نهاية السنة المالية السابقة لاجراء الانتخاب فان مناط الشرط الأخير أن يكون الطبيب ملتزم قانونا بأداء الاشتراك فاذا زال عنه هذا الالتزام لن يكون هنالك وجه لبقاء هذا الشرط فى حقه ، اذ أن تطلب توافر هذا الشرط فيه يكون مطالبة بمستحيل وهذا غير جائز ٠

ومن حيث ان الطبيب المحال الى المعاش معفى بنص المادة ٢٥ من قانون اتحاد نقابات المهن الطبية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ من أداء الاشتراك السنوى للنقابة فان تطلب سداد الاشتراك حتى آخر السنة المالية السابقة لاجراء الانتخاب واعتبار ذلك شرطاً لترشيحه لا يجد سنداً من القانون الذى أعفاه أصلاً من أداء الاشتراك ويكون هذا الشرط غير لازم بالنسبة له فيحقق للطبيب المحال الى المعاش الترشيح لمناصب مجلس النقابة دون نظر الى مدى توافر هذا الشرط الذى يعتبر غير قائم بالنسبة له ٠

من أجل ذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى احقية الطبيب المحال الى المعاش فى الترشيح لمنصب نقيب الأطباء ٠

### الفرع الثالث

#### قرارات مجلس النقابة

##### قاعدة رقم ( ٧١ )

#### المبـدا :

نقابة المهن الطبية - القرارات التى تصدر من مجلس النقابة أو من الهيئات المختصة بها هى قرارات ادارية .

#### ملخص الحكم :

يخلص من استقراء نصوص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات المهن الطبية انه قد أضفى على النقابة شخصية معنوية مستقلة ، وخولها حقوقا من نوع ما تختص به الهيئات الادارية العامة ، فخولها حق احتكار المهنة وهى مرفق عام وقصرها على أعضائها دون سواهم ، كما خولها حق فرض رسوم مالية على صورة اشتراكات جبرية تحصل فى مواعيد دورية ، ثم سلطة اصـدار قرارات واجبة التنفيذ فى شئون الأطباء وسلطة تأديب أعضائها ، وسلطة تشريع بوضع اللائحة الداخلية ولائحة تقاليد المهنة ، كما يدل على أنها قد جمعت بين مقومات المؤسسات العامة وعناصرها من شخصية مستقلة ومرفق عام تقوم عليه مستعينة فى ذلك بسلطات عامة شأنها فى ذلك شأن كافة هيئات التمثيل للمهنى ، ومن ثم فهى شخص ادارى من أشخاص القانون العام وقراراتها سواء صدرت فى موضوع التأديب من هيئاتها المختصة ( وهى هيئات ادارية لا قضائية ) أو صدرت من مجلس النقابة فى مسائل القيد بالسجلات أو فى غير ذلك من الأغراض ، هى قرارات ادارية قابلة للطعن فيها بدعوى الانفاء أمام محكمة القضاء الادارى .

( طعن رقم ٦٠٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/١٢ ) .

قاعدة رقم ( ٧٢ )

**المبدأ :**

قرار مجلس نقابة المهن الطبية بأحالة أحد أعضاء النقابة الى مجلس التأديب هو قرار ادارى نهائى - مرد نهائية القرار الادارى الى احكام القانون فى هذا الشأن - جواز الطعن فيه بالالغاء مستقلا عن الحكم التأديبى النهائى .

**ملخص الحكم :**

ان كون القرار نهائيا أو غير نهائى فى امر معين مرده الى احكام القانون فى هذا الشأن ، ويبين من استقراء نصوص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بأشياء نقابات واتحادات نقابات المهن الطبية ان قرار مجلس النقابة بأحالة أعضائها الى هيئة التأديب هو قرار ادارى نهائى تنفيذى فى خصوص تلك الحالة ، ذلك لأن المجلس المذكور هو المختص دون سواء بالنظر فى هذا الأمر وليس ثمة سلطة أعلى تملك التعقيب عليه فى موضوع الاحالة الى مجلس التأديب ، فهو قرار نهائى فى التدرج الرئاسى كما أن مجلس النقابة اذ يصدره يستنفذ سلطته فلا يملك الرجوع فيه أو العدول عنه ، وللقرار فضلا عن ذلك اثره القانونى بالنسبة الى المحالين للمحاكمة التأديبية وبالنسبة الى الهيئة المختصة بمحاكمتهم تأديبيا ، ذلك ان الدعوى ننقل بمجرد صدوره من مرحلة التحقيق الى مرحلة المحاكمة ، كما ينبعث اختصاص الهيئة التأديبية فيتعين عليها السير فى المحاكمة ، وهذا وجه النهائية فى القرار المطعون فيه ، ويترتب على ذلك جواز الطعن فيه بدعوى الالغاء مستقلا عن الحكم التأديبى النهائى اذا كان القرار مخالفا للقانون فى موضوع الاحالة الى التأديب فى ذاتها أو شاب القرار عيب عدم الاختصاص أو عيب فى الشكل أو فى الاجراءات ويظل لهيئة التأديب اختصاصها بنظر الموضوع ، فلا تحول رقابة القضاء الادارى على اجراءات التأديب التى تسبق المحاكمة على النحو وفى الحدود والسابقة دون مزاولة هيئة التأديب ولايتها فى تأديب أعضاء النقابة عما ينسب اليهم من مخالفات .

( طعن رقم ٦٠٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٥٨ ) .

### قاعدة رقم ( ٧٣ )

#### المبدأ :

مجلس نقابة المهن الطبية وهيئات التأديب كافة تعتبر هيئات ادارية - قراراتها في شأن التأديب هي قرارات ادارية لا قضائية - تعريف القرار القضائي .

#### ملخص الحكم :

ان مجلس نقابة المهن الطبية وكذلك هيئات التأديب كافة تعتبر هيئات ادارية في تشكيلها وفي اختصاصها ، اذ خولها القانون حق اصدار قرارات في مسائل التأديب بمقتضى سلطتها العامة ، وهذه القرارات ادارية لا قضائية لأن القرار القضائي هو الذى تصدره المحكمة بمقتضى ولايتها القضائية ويحسم - على اساس قاعدة قانونية - خصومة قضائية تقوم بين خصمين وتتعلق بمركز قانونى خاص أو عام ، ولا ينشئ هذا القرار مركزا قانونيا جديدا ، وانما يكشف أو يقرر قيام حق او عدم قيامه ، وظاهر ان القرارات التأديبية لا تحمل أية سمة من هذه السمات .

( طعن رقم ٦٠٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٥٨ ) .

### قاعدة رقم ( ٧٤ )

#### المبدأ :

تخفيض مجلس ادارة اتحاد نقابات المهن الطبية معاش عضو الاتحاد مدة اقامته بالخارج الى جنيه شهريا بما له من سلطة بمقتضى تفويض الجمعية العمومية للاتحاد - يعتبر قرارا اداريا نهائيا - خضوع دعوى الغائه للميعاد المقرر .

### ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن مجلس اتحاد نقابات المهن الطبية قرر بتاريخ ١١ من يونية سنة ١٩٥٨ - بعد فحص ملف المدعى - أن يصرف له جنيها مصريا واحدا شهريا مدة اقامته بالخارج ، وأن يصرف المعاش المقرر حسب القواعد مدة اقامته بالأراضي المصرية على أن يتقدم كل ستة شهور للاتحاد للاطلاع على جواز السفر ، فإن هذا القرار ما هو الا افصاح من مجلس الاتحاد بقصد تخفيض معاش المدعى الى مبلغ اسمى قدره جنيه واحد شهريا . وقد اعتبر المجلس أن له ارادة ملزمة في هذا الشأن بما له من سلطة بمقتضى تفويض الجمعية له بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٨ ، ومن ثم فقد اكتملت لهذا القرار جميع عناصر القرارات الادارية النهائية التي تخضع الدعاوى بطلب الغائها للميعاد المقرر في صدد دعاوى الالغاء .

( ملعن رقم ٢٤٩٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦١ ) .

### قاعدة رقم ( ٧٥ )

#### المبدأ :

المعاش المقرر للأعضاء المتقاعدين بالتطبيق للمادة ٦٣ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء نقابات المهن الطبية - تخفيض مجلس الاتحاد هذا المعاش الى جنيه واحد شهريا او حرمان العضو منه اذا غادر البلاد واقام بالخارج - غير جائز .

### ملخص الحكم :

إذا كانت شروط استحقاق المعاش بالتطبيق للمادة ٦٣ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء نقابات المهن الطبية متوافرة في المدعى فانه يستحق



المعاش المقرر له كاملا ولا يجوز حرمانه منه كله أو بعضه الا بقاء على سبب يقره القانون ، ولا يجوز لمجلس الاتحاد أن يقرر أسبابا جديدة للحرمان من المعاش كله أو بعضه لم ينص عليه القانون ، واما استناد مجلس الاتحاد الى قرار الجمعية العمومية الصادر بتخفيض معاش الأعضاء وأسرههم الى جنيه مصرى واحد شهريا فى حالة مغادرتهم الاراضى المصرية ومن تاريخ مغادرتهم البلاد استنادا الى التفويض المنصوص عليه فى المادة ٦٥ من القانون ، فانه استناد فى غير محله ، لأنه فضلا عن ان التفويض لا يخول غير انقاص أو زيادة المعاش المقرر لأرامل الأعضاء وأولاهم دون المعاش المقرر للعضو ، فانه لو سلم جدلا بأن هذا التفويض يشمل ، فانه يجب أن يكون انقاص المعاش أو زيادته راجعا الى اسباب تتعلق بموارد الصندوق ومقتضيات احتياطية مما يقتضى ان يكون القرار بذلك عاما وشاملا لجميع الأعضاء بغير تمييز بينهم بسبب ظروفهم الخاصة .

( طعن رقم ٢٤٩٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦١ ) .

## الفرع الرابع

### تأديب الأطباء

قاعدة رقم ( ٧٦ )

#### المادة ١٩ :

المادة ١٩ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحادات نقابات المهن الطبية كانت تقضى بأن يحاكم أعضاء النقابة العاملون بالحكومة عما يقع منهم بسبب مزاولتهم مهنتهم من مخالفات لا تتعلق بجهااتهم الحكومية أمام مجلس النقابة - هذه المادة تعتبر ملغاة قانونا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة الأطباء والذي نظم الباب الخامس منه النظام التأديبي لأعضاء نقابة الأطباء بما لا يحول دون اختصاص السلطات التأديبية المختصة المنصوص عليها فى قوانين العاملين فى تأديب الأطباء الخاضعين لهذه القوانين بالنسبة للمخالفات التى يرتكبونها خارج نطاق عملهم متى كانت هذه المخالفات تشكل مسلكا معيبا ينعكس على سلوكهم العام فى مجال وظائفهم وذلك دون إخلال بحق النقابة فى النظر فى أمرهم عن هذه المخالفات وتوقع عليهم الجزاءات المنصوص عليها فى قانون النقابة والتى تتلادم مع صفتهم النقابية .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفع بأن مساعطة الطبيب تأديبيا عما ينسب اليه من خروج على مقتضى الواجب فى عمله بعيادته الخاصة لا ينمقد الا للهيئة التأديبية المشكلة بنقابة الأطباء وان الجهة الادارية التابع لها بصفته موظفا عاما لا تختص بمسائله تأديبيا عن هذه الأمور هذا الدفع مردود ذلك لأنه يبين من استقراء القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة الاطباء الذى وقع الاتهام المنسوب للطاعن فى ظل سريان أحكامه - قد نظم فى الباب الخامس منه النظام التأديبي

أعضاء نقابة الأطباء فنص في المادة ٥١ منه على أن يحاكم أمام الهيئة التأديبية كل عضو أخل بأحكام هذا القانون أو بأداب المهنة وتقاليدها كما نص في المادة ٥٢ ، منه على أنه مع عدم الإخلال بحق إقامة الدعوى العمومية والمدنية أو التأديبية تكون العقوبات التأديبية على الوجه الآتي ٠٠٠ ونص في المادة ٥٤ منه على أنه على النيابة أن تخطر النقابة بأى اتهام يوجه ضد أى عضو من أعضائها بجناية أو جنحة متصلة بالمهنة وذلك قبل البدء فى التحقيق ٠٠ وفى حالات التفتاض المختلفة الخاصة بالمهنة يجوز للطبيب طلب تدخل النقابة كطرف ثالث - وأخيرا نص فى المادة ٦٧ على أنه لا تحول محاكمة العضو جنائيا أو تأديبيا أمام هيئات التسايب المختصة بالجهة التى يعمل بها ، دون محاكمته تأديبيا طبقا لأحكام هذا القانون . ويبين من جماع هذه النصوص أنها تقتضى فى صراحة بأن محاكمة أعضاء نقابة الأطباء عن كل إخلال بأحكام هذا القانون وأداب المهنة وتقاليدها يكون أمام الهيئة التأديبية المشكلة وفق أحكامه وذلك دون إخلال بحق إقامة الدعوى العمومية أو المدنية أو التأديبية ضد العضو بها من مقتضاه أن محاكمة عضو النقابة الطبية عن إخلال بأحكام هذا القانون أو بأداب المهنة وتقاليدها لا يحول دون محاكمته تأديبيا بوصفه أحد العاملين فيما نسب إليه من مخالفات ، يستوى فى ذلك المخالفات التى يرتكبها فى دائرة عمله الوظيفى وتلك التى يرتكبها خارجها إذا انطوت على سلوك معيب ينعكس أثره على سلوكه العام فى مجال الوظيفة ولا حجة فى الاستناد الى المادة ١٩ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحادات نقابات المهن الطبية التى كانت تقضى بأن يحاكم أمام الهيئات التأديبية لكل نقابة كل عضو من أرباب المهنة التابع لها من غير موظفى الحكومة ، أما الأعضاء من موظفى الحكومة فيحاكمون أمام السلطات التأديبية المختصة فى جميع ما ينسب اليهم فى دائرة عملهم الحكومى من مخالفات لها علاقة بأعمالهم الحكومية وأمام مجلس النقابة فيما يقع منهم بسبب مزاوله مهنتهم فيما عدا ذلك وان يحاكم أمام الهيئات التأديبية للنقابة كل عضو صدر ضده حكم نهائى بعقوبة أو بتعويض من محكمة جنائية أو مدنية أو تأديبية مختصة لأمر تمس استقامته أو شرفه أو كفايته فى مزاوله مهنته لا حجة فى الاستناد الى هذه المادة ذلك لأنه فضلا عن أن القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر لم يردد أحكامها فإن إعادة تنظيم أمر ( ١١ م - ج ٢٤ )

محاكمة اعضاء نقابة الأطباء بوصفهم هذا على أساس يخالف ما كانت تقضى به المادة ١٩١ المشار اليها على النحو المسالف البيان مؤداه ان هذه المادة أصبحت ملغاة بحكم القانون اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه طبقا لنص المادة ٧٨ منه التى تنص على الغاء كل نص يخالف أحكامه . وبهذه المثابة لا ينحصر اختصاص السلطات التأديبية المختصة المنصوص عليها فى قوانين العاملين عن النظر فى تأديب الأطباء الخاضعين لهذه القوانين بالنسبة للمخالفات التى يرتكبونها خارج نطاق عملهم متى كانت هذه المخالفات تشكل مسئكا معيبا ينعكس على سلوكهم العام فى مجال وظائفهم وتوقع عليهم الجزاءات التأديبية المنصوص عليها فى نظمهم الوظيفية التى تتسق مع مراكزهم القانونية الوظيفية وذلك دون اخلال بحق النقابة فى النظر فى أمرهم عن هذه المخالفات وتوقع عليهم الجزاءات التى تضمنها قانون النقابة والتى تتلاءم مع صفة الأطباء والنقابة .

( طعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٢/٨/١٩٧٩ ) .

### قاعدة رقم ( ٧٧ )

المبدأ :

نقابة الأطباء من اشخاص القانون العام وقرارها باحالة طبيب الى هيئة التأديب قرار ادارى يختص القضاء الادارى ببسط رقابة المشروعية عليه .

ملخص الحكم :

ان نقابة الأطباء من أشخاص القانون العام ، وهى منشأة بقانون ، واغراضها واهدافها ذات نفع عام . وتعتبر قرارات النقابة التى تصدر فى موضوع التأديب وفى مسائل القيد وغيرها قرارات ادارية . ويعتبر قرار مجلس النقابة باحالة

الطبيب الى هيئة التأديب قرارا اداريا نهائيا في خصوص تلك الحالة \* ويجوز  
الظعن بالالغاء في قرار الاحالة مستقلا عن الحكم التأديبي النهائي اذا شابه عيب  
من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة \* وتقف رقابة المحكمة على  
مشروعيته قرار الاحالة عند حد التثبيت من صدور قرار الاحالة من جهة ناط بها  
قانون نقابة الاعباء اصدار قرارات احالة الأطباء أعضاء النقابة الى الهيئة التأديبية  
ومن قيام قرار الاحالة بحسب الظاهر على سببه المبرر له قانونا ، ولا تملك فحص  
وتمحيص الوقائع المكونة لركن السبب في قرار الاحالة حتى لا تتحول الى محكمة  
تأديبية لا يخولها القانون هذه السلطة \*

( طعن ١٥١٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١١ ) \*

## الفرع الخامس

### صندوق الإعانات والمعاشات

قاعدة رقم ( ٧٨ )

المبدا :

خضوع صندوق الإعانات والمعاشات لأعضاء نقابات المهن الطبية وأسرهه  
لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن صناديق التأمين الخاصة — تطبيق  
أحكام هذا القانون على جميع الصناديق القائمة وقت العمل بأحكامه .

ملخص الفتوى :

انه على الرغم من ان قانون اتحاد المهن الطبية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ أنشأ  
صندوقا لإعانات ومعاشات أعضاء المهن الطبية وأسند إدارته الى مجلس إدارة  
الاتحاد الذى يختص بوضع لائحة الصندوق على ان تصدر بقرار من وزير الصحة  
الا أن المشرع اتجه بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ الى توحيد نظم صناديق التأمين  
لأشخاص التى تبلغ جملة اشتراكاتها ألف جنيه فأكثر فأخرجها من نطاق تطبيق  
أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والزم الصناديق  
القائمة جميعها بغير استثناء بأن تقدم طابعا لتسجيلها وفقا لأحكامه الى المؤسسة  
المصرية العامة للتأمين وفى ذات الوقت ألغى الباب الثالث من قانون الاشتراكات  
والرقابة على هيئات التأمين رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٠ واستبدل بهذا الاشراف نظاما  
جديدا أدخل فى نطاقه جميع الصناديق التى تتألف فى النقابات أو الجمعيات أو  
غيرها بهدف منح أعضائها تعويضات أو معاشات أو مرتبات دورية أو إية مزايا  
مادية أخرى وخول وزير التأمينات وحده سلطة تحديد الشروط الواجب توافرها  
فى النظم الأساسية للصناديق الخاصة بعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة المصرية

العامة للتأمين ، وخص كل صندوق بمجلس ادارة مستقل يهيمن على شؤونه ويتولى تصريفها وفقا للنظام الاساسى الخاص به . ومن ثم يكون القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه قد استحدث نظاما جديدا موحدا الزم به جميع صناديق التأمين الخاصة ولم يستثن من الخضوع له ايا منها . وعليه يخضع صندوق الاعانات والمعاشات لأعضاء نقابة المهن الطبية لأحكام هذا القانون .

ولا وجه للقول بأن النظام الذى قرره قانون اتحاد نقابات المهن الطبية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ لهذا الصندوق يعد نظاما خاصة وبالتالي يتعين اعماله فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على اعتبار انه تضمن احكاما عامة ليس من شأنها الاخلال بالنظم الخاصة القائمة - ذلك لأن المشرع أفصح فى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ عن 'رادته فى تطبيق احكامه على الصناديق القائمة وقت العمل به فالزمها بالتسجيل لدى المؤسسة المصرية العامة للتأمين وفقا لأحكامه ولم يستثنها عندما حدد نطاق تطبيق احكامه ، ومن ثم فان القانون الجديد يسرى عليه منذ تاريخ العمل به .

**لذلك :** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع صندوق الاعانات والمعاشات لأعضاء نقابات المهن الطبية وأسرهم لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن صناديق التأمين الخاصة .  
( ملف ٢٨/١/٨٨ - جلسة ١٩٨٤/٣/٤ ) .

## الفصل الرابع

### نقابة الأطباء البيطريين

#### الفرع الأول

#### الترشيح لمنصب النقيب وعضوية مجلس النقابة

قاعدة رقم ( ٧٩ )

المبدأ :

يحق للأطباء البيطريين غير المستغلين المقيدين بالجدول العام حضور اجتماعات الجمعية العمومية للنقابة والترشيح لمنصب النقيب أو عضوية مجلس النقابة .

ملخص الفتاوى :

ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الأطباء البيطريين ينص في المادة ٤ منه على أن : « تنشأ بالنقابة الجداول الآتية » :

( ١ ) الجدول العام : ويقيد فيه كل طبيب استوفى الشروط المنصوص عليها . .  
في قانون مزاوله مهنة الطب البيطرى ، بعد سداد رسم القيد فيه  
وقدره خمسة جنيهات .

(ب) جدول الاختصاصيين : ويقيد فيه كل طبيب بيطرى استوفى الشروط  
المنصوص عليها فى اللائحة الداخلية للنقابة ، بعد سداد رسم القيد  
وقدره عشرة جنيهات .

(ج) جدول غير المستغلين .

وينص فى المادة ١١ منه على أن : « تتألف الجمعية العمومية من كافة  
الأعضاء المقيدة أسماؤهم فى الجدول العام الذين أدوا الاشتراكات السنوية  
المستحقة حتى آخر السنة المنتهية » .



ولما كان مفاد هذين النصين أن حق حضور الجمعية العمومية للنقابة أطباء البيطريين إنما يثبت لأعضاء النقابة المقيّدة أسماؤهم بالجدول العام - الذى يضم جميع أعضاء النقابة - عدداً من كان منهم غير مسدد للاشتراك المستحق عليه .

ولما كان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ بشأن اتحاد نقابات المهن الطبية ينص فى المادة ٢٥ منه على أن : « يعفى العضو المستحق للمعاش من تسديد الاشتراك السنوى للنقابة من تاريخ تقرير المعاش له ، وللمجلس الاتحاد أن يقرر إعفاء أحد الأعضاء من تسديد الاشتراك لمدة محددة بناء على اقتراح مسبب من مجلس النقابة التى ينتهى إليها العضو » فإن مفاد ذلك عدم استحقاقه الاشتراك على الأعضاء المشار إليهم فى هذا النص ، ابتداء من تاريخ استحقاق المعاش لهم أو خلال الفترة المحددة فى القرار الصادر من مجلس الاتحاد بحسب سنة الاعفاء الذى أشار إليه النص فى كل من الحالتين المذكورتين .

ولما كان الأطباء البيطريون غير المشتغلين مقيدين بالجدول العام للنقابة وفقاً لنص البند (ج) من المادة الثالثة من اللائحة الداخلية لنقابة الأطباء البيطريين الصادرة بقرار وزير الصحة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٠ ، فإنهم يكونون من أعضاء الجمعية العمومية للنقابة دون اشتراط أدائهم للاشتراكات السنوية عند عدم استحقاقها عليهم وفقاً لنص المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه .

ولما كان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر ينص فى المادة ١٧ منه على أن : « يشكل مجلس النقابة من النقيب وأربعة وعشرين عضواً من الأعضاء المقيدين فى جداول النقابة » ، ومن بينها جدول غير المشتغلين المنصوص عليه فى البند (ج) من المادة ٤ من ذات القانون ، فإنه يجوز وفقاً لهذا الحكم أن يكون النقيب وأعضاء مجلس النقابة من بين الأطباء البيطريين غير المشتغلين .

ومن أجل ذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية الأطباء البيطريين غير المشتغلين فى حضور اجتماعات الجمعية العمومية للنقابة وفى الترشيح لمنصب النقيب أو لعضوية مجلس النقابة .

( ملف ٢٥/١/٨٨ - جلسة ١٩٧٧/٣/٩ ) .

## الفرع الثاني

### انتخاب رئيس وأعضاء مجلس النقابة

قاعدة رقم ( ٨٠ )

المبدأ :

مفاد أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الأطباء البيطريين أن المشرع قد اتجهت إرادته فيما يتعلق بإجراءات وشروط انتخاب رئيس مجلس النقابة إلى اعتبار عملية الانتخاب وحدة واحدة بكل مراحلها - أثر ذلك - عدم قبول الطعن فيها إلا بعد انتهاء عملية الانتخاب وتشكيل مجلس النقابة .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الأطباء البيطريين أنه أورد في الباب الرابع منه « أحكام تكوين النقابة » ، ففوض في المادة العاشرة بأن النقابة تتكون من الجمعية العمومية ومجلس النقابة على مستوى الجمهورية ، ومن الجمعيات العمومية ومجالس النقابات الفرعية على مستوى المحافظات ، وفي المادة ١٦ بأن من اختصاصات الجمعية العمومية انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة ، وفي المادة ١٧ بأن يشكل مجلس النقابة من النقيب وأربعة وعشرين عضواً ، ويتم تشكيل المجلس بالانتخاب المباشر ، وفي المادة ١٨ بأن يعلن المجلس في شهر ديسمبر من كل عام عن المراكز الخالية وأن تقدم إليه طلبات الترشيح لها تمهيداً لإجراء الانتخاب - وقد بينت اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير الصحة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧١ في الباب السابع منها الأحكام التفصيلية لمراحل عملية الانتخاب وإجراءاتها بدءاً من تقديم

طلبات الترشيح وانتهاء بالاقتراع وعلان نتيجة الانتخاب ، وأوردت اختصاصات مجلس النقابة . بتلقى طلبات الترشيح وفحصها والبت فيها وتحديد أسماء المرشحين - كما تنص المادة ٣٥ من القانون على انه : « لخمسين عضوا على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن فى صحة انعقادها أو فى تشكيل مجلس النقابة ، بتقرير موقع عليه منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال ١٥ يوما من تاريخ انعقادها ، بشرط التصديق على التوقيعات من الجهة المختصة ، ويجب أن يكون الطعن مسببا والا كان غير مقبول شكلا ، وتفصل محكمة النقض فى الطعن على وجه الاستعجال فى جلسة سرية وذلك بعد سماع أقوال النقيب أو من ينوب عنه ووكيل عن الطاعنين ، وتقضى المادة ٣٦ بأنه اذا قبل الطعن فى صحة انعقاد الجمعية العمومية بطلت قراراتها . وتدعى للانعقاد خلال ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطعن ، وتدعى كذلك فى حالة الحكم ببطلان انتخاب النقيب أو اثنين أو أكثر من أعضاء مجلس النقابة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحكم بالبطلان .

ومن حيث أن المشرع وقد قرر على ما سلف بيانه بأن يشكل مجلس النقابة بالانتخاب المباشر الذى حدد القانون واللائحة التنفيذية مراحله واجراءاته بدءا من فتح باب الترشيح للمراكز الشاغرة بالمجلس حتى اتمام الانتخاب وعلان النتيجة ، وبأن يكون الطعن فى تشكيل المجلس بتقرير يقدم الى محكمة النقض من خمسين عضوا على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية التى جرت فيها الانتخابات ، فإن مفاد ذلك أن المشرع وهو بصدد تنظيم الطعن القضائى فيما يثور باجراءات وشروط انتخاب رئيس وأعضاء مجلس النقابة من مخالفات قانونية ، قد اتجهت ارادته الى اعتبار عملية الانتخابات هذه بكل مراحلها وحدة واحدة لا يقبل الطعن فيها الا بعد انتهاء عملية الانتخاب وتشكيل مجلس النقابة ، وعزل محاكم مجلس الدولة عن الفصل فى صحة تشكيل مجلس النقابة ، وناط هذا الاختصاص بمحكمة النقض وفقا للاجراءات والمواعيد

المنصوص عليها في المادة ٣٥ من قانون النقابة والا كان الطعن غير مقبول شكلا ، ومن ثم فانه لا يسوغ الطعن على استقلال أمام محاكم مجلس الدولة فيما تصدره النقابة من قرارات بالبيت في طلبات الترشيح لرئاسة وعسوية مجلس النقابة وتوفر شروط الترشيح ، أخذا في الاعتبار أن اختصاص محكمة النقض بالقدس في صحة تشكيل مجلس النقابة من شأنه أن يثير أمامها كافة الاجراءات والقرارات التي ترتبط بهذا التشكيل لتسلط قضاءها عليها ، وتحقق بذلك رقابة مشروعيتها .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم ، وكان قرار مجلس النقابة بقبول طلب أحد المرشحين للانتخابات يمثل إحدى مراحل عملية الانتخاب ، فإن الدلعن فيه بالانقضاء أمام محاكم مجلس الدولة يكون غير مقبول ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون قد خالف القانون ويتعين القضاء بالغاؤه والحكم بعدم قبول الدعوى ، مع إلزام المدعى بالمصروفات .

( طعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٦ ) .

## الفصل الخامس

### نقابة الصيادلة

#### الفرع الأول

#### الانتخابات

قاعدة رقم ( ٨١ )

المبدأ :

نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء نقابة الصيادلة على حظر انتخاب النقيب لأكثر من مرتين متتاليتين - إذا كان الثابت أنه قد أعيد انتخابه نقيباً للصيادلة في ١٩٧١/٦/٢٧ بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ وكان هذا الانتخاب هو المرة التالية مباشرة لانتخابه السابق الذي تم في ظل القانون القديم رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ والذي ظل قائماً من ١٩٦٥/١٢/١٩ حتى ١٩٧١/٦/٢٦ فإنه يكون قد تحقق في شأنه الانتخاب لمنصب النقيب مرتان متتاليتين ويحظر انتخابه لهذا المنصب مرة ثالثة في دورة مارس سنة ١٩٧٦ - يؤكد ذلك أن الانتخاب الأول الذي تم في ظل القانون القديم ظل قائماً ومنتجماً لآثاره بعد العمل بالقانون الجديد في سنة ١٩٦٩ واستمر به - ذلك قرابة العامين - أساس ذلك تطبيق قاعدة الأثر المباشر للقانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الصيادلة تنص على أن : « يشكل مجلس النقابة من النقيب و ٢٤ عضواً » ويكون تشكيل المجلس على الوجه الآتي :

( ١ ) ينتخب النقيب و ١٢ عضواً بالانتخاب المباشر على مستوى الجمهورية يتم انتخابهم من جميع الصيادلة الأعضاء المقيدين بالنقابة .

(ب) اثنى عشر عضوا يمثلون المناطق الست (الآتية :

١ - منطقة القاهرة وتشمل القاهرة والجيزة .

٢ - منطقة وسط الدلتا وتشمل محافظات المنوفية والغربية وكفر الشيخ والقليوبية . بحيث لا يزيد ممثل أية محافظة واحدة عن عضو واحد . . » والمادة ٢٤ منه تنص على « أن يكون انتخاب النقيب لمدة أربع سنوات ولا يجوز انتخاب العضو أكثر من مرتين متتاليتين » والمادة ٣٧ تنص على أن : « ينشأ بكل محافظة بها أكثر من عشرة صيادلة نقابة فرعية وفى المحافظات التى يقل عدد الصيادلة فيها عن عشرة يضمون الى أقرب نقابة فرعية لهم » . والمادة ٣٨ تنص على أن : « وتتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من جميع أعضاء النقابة المقيدين بسجلاتها . » ، وتنص المادة ٣٩ على أن : « تنتخب الجمعية العمومية للنقابة الفرعية مجلس يتكون من رئيس وستة أعضاء . » .

ومن حيث انه طبقا للمادة ٢٤ المشار اليها يحظر انتخاب النقيب لأكثر من

« مرتين متتاليتين » .

ومن حيث أن القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التى تتم تحت سلطانه ، أى فى الفترة ما بين تاريخ العمل به والفائه ، وهذا هو مجال تطبيقه الزمنى ، فيسرى القانون الجديد بأثره المباشر على الوقائع والمراكز التى تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعى على المراكز والوقائع التى تقع أو تتم قبل نفاذه إلا بنص صريح يقرر الأثر الرجعى ، ومن ناحية أخرى لا يسرى القانون القديم على المراكز أو الوقائع القانونية التى تقع أو تتم بعد الفائه إلا إذا مد العمل به بالنص ، وهذا كله يصدق على الوقائع والمراكز القانونية من حيث

تكوينها ، اما الآثار المستقبلية المترتبة عليها فتخضع للقانون الجديد بحكم اثره المباشر .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على حالة السيد / الصيدلى . . . . .  
فانه وقت أن أعيد انتخابه فى ١٧/٦/١٩٧١ بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ وكان هذا الانتخاب هو المرة التالية مباشرة لانتخابه السابق الذى تم فى ظل القانون القديم رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ وظل قائما من ١٩/١٢/١٩٦٥ حتى ٢٦/٦/١٩٧١ فانه يكون قد تحقق فى شأنه الانتخاب لمنصب النقيب مرتين متتاليتين ويحظر انتخابه لهذا المنصب مرة ثالثة فى دورة مارس ١٩٧٦ ، خاصة وان الانتخاب الاول الذى تم كما سلف البيان فى ظل القانون القديم ظل قائما ومنتجا لآثاره بعد العمل بالقانون الجديد فى ١٩٦٩ وهو ما استمر بعد ذلك قرابة العامين .

وترتبا على ما سلف بيانه فانه يحظر انتخاب السيد المذكور لمنصب نقيب الصيادلة مرة ثالثة فى دورة ١٩٧٦ كما يحظر بالتالى ترشيحه لذلك المنصب فى انتخابات تلك الدورة .

( فتوى رقم ١٧٢ فى ١٨/٣/١٩٧٦ )

#### قاعدة رقم ( ٨٢ )

##### المبدأ :

نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه قاطع الدلالة على ان من يعمل المنطقة فى مجلس النقابة يتعين أن يكون منتهيا اليها بعمله او باقامته بدليل انه لو انتقل منها فك تمثيله لها - هذا الحكم بالنسبة لترشيح للنقابة العامة اولى بالاتباع بالنسبة للنقابة الفرعية بطريق القياس .

##### ملخص الفتوى :

انه عن مدى احقية الصيدلى فى التقدم لانتخاب النقابة ممثلا لمنطقة من

المناطق الست المبيّنة في المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٦ دون أن يكون من غير المقيمين في أي من المحافظات الداخلة في إحدى هذه المناطق أو من غير العاملين بها فإنه يبين من استعراض نص المادة ٧٠ المشار إليها أنها بعد أن تناولت كيفية تشكيل مجلس النقابة وبيان عدد أعضائه وكيفية تمثيل الأعضاء من المناطق نصت في قررتها الرابعة على أنه : «إذا انتقل عضو مجلس النقابة إلى خارج المنطقة التي يمثلها حل محله لباقي مدته العضو الحائز على أكبر عدد نال من الأصوات بعد آخر من انتخب لعضوية المجلس عن نفس المنطقة . » وهذا النص قاطع الدلالة في أن من يمثل المنطقة في مجلس النقابة يتعين أن يكون منتميا إليها بعمله أو بأقامته بدليل أنه لو انتقل منها فقد تمثيله لها على النحو المتقدم ، وهذا ما يتفق مع أصل تقتضيه الصفة التمثيلية عن المنطقة إذ ينبغي ألا يمثل المنطقة إلا من له مصلحة مشروعة فيها إقامة كانت أو عملا .

وعلى ذلك فإنه لا يجوز أن يتقدم للترشيح ممثلا لمنطقة ما من لا يتخذ من دائرتها محلا لأقامته أو مقرا لعمله ، وإذا كان ما تقدم هو الحكم بالنسبة للترشيح للنقابة العامة فإنه أولى بالاتباع بالنسبة للنقابة الفرعية إذ يلزم أن يكون المرشح من العاملين أو المقيمين بدائرة اختصاص النقابة وذلك كما هو مستفاد من المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون المشار إليه وقياسا على الحكم بالنسبة للنقابة العامة .

( فتوى رقم ١٧٢ في ١٨/٣/١٩٧٦ ) .



## الفرع الثاني

### الاشتراكات

قاعدة رقم ( ٨٣ )

المبدأ :

إذا كان أحد الصيادلة يسدد اشتراكات النقابة بطريقة الخصم من مرتبه بمعرفة الشركة التي يعمل بها فإن تأخر هذه الشركة في توريد اشتراكات النقابة في الموعد المحدد يعتبر تأخرا من الصيدلى المذكور حائلا دون قبول ترشيحه - أساس ذلك ان هذه الشركة تعتبر وكيله عنه فى السداد وتصرفات الوكيل تنصرف الى الأصليل وما يصدر عن الأول يعتبر صادرا عن الأصليل .

ملخص الفتوى :

انه عن قبول ترشيح السيد / الصيدلى . . . . . فانه لما كان يسدد اشتراكات النقابة بطريق الخصم من مرتبه بمعرفة الشركة التي يعمل بها فان هذه الشركة تعتبر وكيله عنه فى السداد ، ولما كانت تصرفات الوكيل تنصرف الى الأصليل وان ما يصدر عن الأول يعتبر صادرا عن الأصليل وعلى ذلك فان تأخر الشركة الذى يعمل بها الصيدلى المذكور عن توريد اشتراك النقابة عن شهرى نوفمبر وديسمبر فى الميعاد المحدد يعتبر تأخرا من الصيدلى المذكور حائلا دون قبول ترشيحه .

من أجل ذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

أولا - لا يجوز انتخاب السيد الصيدلى . . . . . لمنصب نقيب الصيادلة مرة ثالثة فى دورة ١٩٧٦ ولا يصح بالتالى ترشيحه لهذا الانتخاب .

ثانيا - لا يجوز أن يتقدم للترشيح ممثلا لمنطقة من لا يتخذ من دائرتها مقرا  
ثالثا - عدم جواز قبول ترشيح الصيدلى . . . . .

( ملف ٩/١/٤٩ - جلسة ١٧/٣/١٩٧٦ )

## الفصل السادس

### نقابة المهندسين

#### الفرع الأول

#### القيـد فى النقابة

قاعدة رقم ( ٨٤ )

**المبـدا :**

تقدير مدى اعتبار المؤهل هندسيا يضاف على حامله وصف المهندس الذى يتوافر فيه شرط قيده بسجلات المهندسين أمر لا تستقل به نقابة المهندسين -  
تحديد المؤهلات فى القانون ، او بالاتفاق بين وزارة الرى ووزارة التعليم العالى  
ونقابة المهندسين .

**ملخص الحكم :**

ان القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية معـدلا  
بالقانونين رقمى ٧٧ لسنة ١٩٥٧ و ٩٨ لسنة ١٩٦٣ قد أنشأ نقابة للمهن  
الهندسية تؤلف من أرباب المهن الهندسية المقيدة أسماؤهم بالسجلات التى نص  
عليها هذا القانون وأولها خاص بالمهندسين والثانى للمهندسين تحت التمرين  
والثالث بالمهندسين المساعدين واشترطت المادة الثانية من القانون فى طلب القيد  
شروطا منها ان يكون مهندسا أو مهندسا تحت التمرين او مهندسا مساعدا ،  
بالتطبيق لاحكام هذا القانون ، وحددت المادة الثالثة من يعتبر فى حكم هذا  
القانون مهندسا او مهندسا تحت التمرين او مهندسا مساعدا ، ونصت الفقرة  
( ١ ) من هذه المادة على ان يعتبر مهندسا فى حكم هذا القانون كل من حصل على  
دبلوم مدرسة الهندسة بالجيزة او على درجة بكالوريوس فى الهندسة من احدى  
الجامعات المصرية او على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة العليا (قسم العمارة) او  
كلية الفنون الجميلة ( قسم العمارة ) او على شهادة أخرى من الخارج تتفق

وزارة الأشغال العمومية والتربية والتعليم ومجلس النقابة على اعتبارها معادلة لأحدى الشهادات المذكورة . أو من نجح فى امتحان معادلة يحدد نظامه وتوضع مناهجه بالاتفاق بين الوزارتين المذكورتين وتجريه احدى كليات الهندسة بالجامعات المصرية . وقضت المادة ٢٦ من القانون بأن يقدم طلب القيد الى مجلس النقابة ونظمت شروط وأوضاع التقدم به ونصت على أن : « يقرر المجلس قيد الطالب فى السجل بعد التحقق من توافر شروط القيد فيه » ثم نظمت المادة ٢٧ طريق النظم من القرار الصادر برفض طلب القيد .

ومن حيث ان الثابت من مطالعة القانون سالف البيان وبخاصة النصوص المشار اليها آنفا أن المشرع اشترط فيما اشترطه للقيد فى سجل المهندسين نقابة المهن الهندسية أن يكون طالب القيد مهندسا فى حكم هذا القانون . وقد على المشرع بتحديد من يعتبر مهندسا تحديدا جامعا ، ولم يخول النقابة وحدها أدنى ساطة تقديرية فى هذا الشأن ، فقد عمد المشرع بالنسبة الى المؤهلات المصرية الى تحدد المهندسين منها والتي يعتبر حاملها مهندسا فى تطبيق القانون المشار اليه وذلك على سبيل الحصر وهى دبلوم مدرسة الهندسة بالجيزة ، وبكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية ، ودبلوم مدرسة الفنون الجميلة العليا ( قسم عمارة ) وكلية الفنون الجميلة ( قسم عمارة ) ، ثم تطرق القانون الى الشهادات الأجنبية التي تمنح من الخارج وقضى لاعتبارها معادلة لاحدى الشهادات الهندسية المصرية سالفة البيان أن تتفق على ذلك كل من وزارتى الرى ( الأشغال العمومية ) والتربية والتعليم ومجلس النقابة ، وأخيرا اعتبر القانون مهندسا من ينجح فى امتحان معادلة يحدد نظامه وتوضح مناهجه بالاتفاق بين الوزارتين المذكورتين وتجريه احدى كليات الهندسة بالجامعات المصرية . ومؤدى ذلك أن المشرع لم يترك للنقابة وحدها أدنى حرية فى تقدير ما إذا كان ثمة مؤهل يعتبر هندسيا يضى على حامله وصف المهندس الذى يتوافر فيه شرط قيده بسجلات المهندسين أو لا يعتبر كذلك ، وانما ناط هذه

السلطة اما لتحديد القانون ذاته كما هو الشأن بالنسبة للمؤهلات المصرية او لاتفاق وزارنى الرى والتربية والتعليم ومجلس النقابة بالنسبة للمؤهلات الأجنبية التى تمنح فى الخارج ، اما بالنسبة لما عدا هذه المؤهلات فقد تطلب المشرع فى طالب القيد بسجلات المهندسين أن يجتاز بنجاح امتحان معادلة تجربته احدى كليات الهندسة بالجامعات المصرية بالشروط والأوضاع السالف بيانها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى لم يحصل على أحد المؤهلات الهندسية المصرية التى عدتها المادة الثالثة من قانون نقابة المهن الهندسية سالفة الذكر ، ولم تتم معادلة درجة الكانديدات التى حصل عليها من معهد الصلب والسبائك بموسكو لأحدى الشهادات الهندسية المصرية المشار إليها آنفا باتفاق وزارتى الرى والتربية والتعليم ومجلس النقابة ، كما أنه لم يؤد امتحان معادلة ونفا للقانون ، فمن ثم لا يتحقق فيه شرط الحصول على المؤهل الهندسى اللازم للقيد بسجل المهندسين بنقابة المهندسين الذى يطالب به . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . ولا غناء فيما أبداه المدعى من أن درجة الكانديدات التى حصل عليها عولت بدرجة الدكتوراه المصرية بالتطبيق لقرار وزير التعليم العالى رقم ١١٤ الصادر فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٣ ، ومن ثم فلا يلزم لاعتبارها هندسية موافقة لوزارتى الرى والتربية والتعليم ومجلس النقابة ، لأن ذلك من الأمور التى تستقل بها النقابة وهو ما مارسه فعلا عند قبول قيد بعض زملاء له بسجلات المهندسين . لا غناء فى ذلك لأنه فضلا عن القرار المذكور رقم ١١٤ الصادر فى ٢٠/٣/١٩٦٣ صدر عن رئيس ديوان الموظفين تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة وبناء على ما ارتأته لجنة تحديد النظائر والمعادلات بالإدارة العسامة للبعثات ولم يصدر الا بالتطبيق لأحكام قانون نقابة المهن الهندسية ولا من السلطة التى خولها هذا القانون معادلة المؤهلات الهندسية . فان

ما قضى به هذا القرار هو مجرد اعتبار درجة الكانديدات من روسيا معادلة لدرجة الدكتوراه التى تمنحها الجامعات المصرية دون ثمة تحديد لنوع الدراسة أو التخصص الذى منحت هذه الدرجة فيه ، ومن ثم فلا يسوغ وفقا لحكم المادة الثالثة من قانون نقابة المهن الهندسية اعتبار هذه الدرجة مؤهلا هندسيا وحاملها مهندسا ما لم يتم اعتبارها كذلك بالاتفاق بين وزارتى الرى والتربية والتعليم ونقابة المهن الهندسية . فضلا عن ذلك فان الدراسة التى أجرتها النقابة بفروعها المختلفة قد أجمعت على التفصيل السابق على ان الدراسات الهندسية التى تلقاها المدعى لتهد له سبيل الحصول على درجة الكانديدات المذكورة لا ترقى بمؤهل المدعى الى مرتبة المؤهل الهندسى الذى يعتبر معه حامله مهندسا فى حتم قانون نقابة المهن الهندسية ، وذلك سواء بمقارنة هذه الدراسات كما وكيفا بالدراسات الهندسية التى يتلقاها طلبسة كليات الهندسة بالجامعات المصرية أم الدراسات التى تلقاها بعض زملائه الذين استشهد بهم . ولم يتقدم المدعى بما يدحض هذه الدراسات أو بما يفيد انحراف النقابة بسلطتها فيما نوهت اليه فى شأنه من نتائج . أما ما استند اليه المدعى وشاطره فيه الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاؤه من أن النقابة جرت على اعتبار درجة الكانديدات التى حصل عليها المدعى مؤهلا هندسيا بالنسبة لبعض زملائه وقبلت قيدهم بسجلات المهندسين مع تماثل دراسته مع دراسة زملائه ، فلا حجة فى ذلك أنه فضلا عن أن الخطأ فى تطبيق القانون بالنسبة للبعض لا يبرر التماذى فى مخالفة القانون والغاء حكمه فى كل الحالات الأخرى، فان الدراسة التى قامت بها النقابة على ما سلف ببلانه خلصت لأسباب سائفة مستقاة من وقائع وبيانات لم ينكرها المدعى أو يطعن فيها الى أن دراسة المدعى الهندسية لا ترقى فحسب الى مرتبة الدراسات الهندسية التى تلقاها بعض من استشهد بهم ممن قبلت طلبات قيدهم بسجلات المهندسين ولكنها أيضا لا ترقى الى مرتبة الدراسات التى يدرسها

قاعدة رقم ( ٨٥ )

المبدأ :

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ أناط بوزير التعليم العالي وحده تحديد المؤهلات العلمية المعادلة لدرجة بكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية - درجة بكالوريوس فى الهندسة من المعاهد العالية الصناعية التابعة لوزارة التعليم العالى معادلتها بدرجة البكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية - معادلة درجة بكالوريوس الهندسة فى الانتاج الصناعى التى يمنحها لخريجيه المعهد الفنى العالى التابع للمصانع الحربية بدرجة بكالوريوس فى الهندسة من المعاهد العالية الصناعية التابعة لوزارة التعليم العالى بقرار وزير التعليم رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٧٦ يستتبع - بحكم اللزوم - معادلة المؤهل الاول بدرجة البكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية - احقية خريجى المعهد العالى التابع للمصانع الحربية من حملة بكالوريوس الهندسة فى الانتاج الصناعى فى القيد كاعضاء فى نقابة المهندسين طبقا لاحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الموضوع - فإن المادة ٣ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٩ فى شأن انشاء نقابة المهن الهندسية تقضى على أن يعتبر مهندسا فى حكم هذا القانون من حصل على درجة بكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية أو دبلوم مدرسة الهندسة الملكية أو دبلوم مدرسة الفنون الجميلة العليا ( قسم العمارة ) أو على شهادة اخرى تتفق وزارة المعارف ووزارة الأشغال بعد اخذ رأى مجلس النقابة على اعتبارها معادلة لاحدى الشهادات المشار اليها . ويتضح من هذا النص ان المهندس فى مجال تطبيق قانون المهن الهندسية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هو الحاصل على احدى المؤهلات سالفة الذكر وعلى راسها بكالوريوس الهندسة

من احدى الجامعات المصرية ، او على شهادة معادلة تتفق وزارة التربية ووزارة  
الرى بعد أخذ رأى مجلس نقابة المهندسين على اعتبارها معادلة لدرجة بكالوريوس  
فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية او لدبلوم مدرسة الهندسة الملكية او  
لدبلوم مدرسة الفنون الجميلة العليا ( قسم العمارة ) وتقضى المادة ٣ من القانون  
رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين على انه يشترط فيمن يكون عضوا  
بالنقابة ان يكون حاصلا على بكالوريوس الهندسة من احدى الجامعات المصرية او  
على شهادة معادلة لها طبقا لما يقرره وزير التعليم العالى من احدى الكليات او  
المعاهد العليا فى جمهورية مصر العربية او فى الخارج . ويتضح من هذا النص  
ان عضوية نقابة المهندسين مشروطة بالحصول على درجة البكالوريوس فى  
الهندسة من احدى الجامعات المصرية او بالحصول على شهادة معادلة لدرجة  
البكالوريوس من احدى الجامعات المصرية ، وناط القانون بوزير التعليم العالى  
وحده ان يقرر تعادل الشهادات الأخرى بدرجة البكالوريوس فى الهندسة من  
احدى الجامعات المصرية واستنادا الى هذا النص أصدر وزير التعليم القرار رقم  
١٠٣٥ لسنة ١٩٧٦ فى ١٩٧٦/٩/٧ باعتبار درجة بكالوريوس الهندسة فى  
الاتنتاج الصناعى التى يمنحها المعهد العالى الفنى التابع للمؤسسة المصرية العامة  
للمصانع الحربية تعادل علميا درجة بكالوريوس الهندسة من المعاهد العالية  
الصناعة التى كانت تابعة لوزارة التعليم العالى ، ولئن كان قانون نقابة  
المهندسين قد نص على تعادل الشهادات المعادلة مع درجة البكالوريوس فى  
الهندسة من احدى الجامعات المصرية بحيث تكون هذه الدرجة العلمية الأخيرة هى  
الدرجة العلمية الطرف الأسمى فى كل قياس وتعادل ، الا ان التعادل الحقيقى مع  
هذه الدرجة يتحقق أيضا اذا كان المؤهل العلمى الذى تم وزن وتقدير تعادله مع  
درجة البكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية قد عودل بمؤهل  
سبقته معادلته مع بكالوريوس الهندسة من احدى الجامعات المصرية . وعلى ذلك

ظانه متى كانت درجة بكالوريوس الهندسة من المعاهد العالية الصناعية التي كانت تابعة لوزارة التعليم العالى قد عولجت بدرجة بكالوريوس الهندسة من احدى الجامعات المصرية - فان قرار وزير التعليم رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر فى ١٩٧٦/٩/٧ بمعاملة درجة بكالوريوس فى الهندسة فى الانتاج الصناعى التى يمنحها المعهد العالى الفنى التابع للمؤسسة المصرية للمصانع الحربية بدرجة بكالوريوس للهندسة من المعاهد العالية الصناعية - هذا التعادل يجعل درجة البكالوريوس فى الهندسة فى الانتاج الصناعى معادلة بحكم اللزوم واليقين لدرجة البكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية ، ومما يؤكد هذا النظر ان قرار وزير التعليم العالى رقم ٦٣ الصادر فى ١٩٦٩/٦/٨ يجعل لحاصل بكالوريوس الهندسة فى الانتاج الصناعى الحق فى التعيين فى الدرجة السابعة الفنية العالية . وقد اقرت وزارة التعليم العالى فى كتابها المؤرخ فى أغسطس سنة ١٩٦٧ ان المحتوى العلمى لما جاء بالمقررات والامتحانات بالمعهد الفنى للمصانع الحربية يقارن بالبكالوريوس الجامعى . وجاء فى كتاب وزير التعليم العالى الى نقيب المهندسين رقم ١٣٦٧ المؤرخ ١٩٧٥/٣/١ ان بكالوريوس الهندسة فى الانتاج الصناعى يعادل درجة بكالوريوس الهندسة الممنوحة للمعاهد العالية الصناعية وهو ما اكده وزير التعليم بقراره رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر فى ١٩٧٦/٩/٧ - وجاء فى كتاب وكيل وزارة التعليم العالى الى نقيب المهندسين رقم ١٢٩٧ المؤرخ ١٩٧٦/١٠/٣ ان درجة بكالوريوس الهندسة فى الانتاج الصناعى التى تمنح لخريجى المعهد الفنى التابع للمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية تعادل علميا درجة بكالوريوس الهندسة من المعاهد العالية الصناعية واوصت الوزارة بقيد خريجى هذا المعهد كأعضاء بنقابة المهندسين . وجاء فى مضبطة الجلسة السابعة والثلاثين التى عقدها مجلس الشعب فى يوم السبت ١٩٧٤/٦/٢٩ مناقشة بعض مواد قانون نقابة المهندسين رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ ما يستفاد منه ان بعض الاعضاء بالمجلس ارتأوا اضافة عبارة المعاهد العليا العامة



والخاصة لتشمل المادة الثالثة (١) من القانون على وجه التخصيص المعهد العالى  
للمؤسسات المصانع الحربية وصناعات الطيران ضمن دور العلم التى تمنح درجة  
بكالوريوس الهندسة ويكون لخريجها الحق فى عضوية نقابة المهندسين - فرد  
مقرر المشروع على هذا الطلب بأن خريجى ذلك المعهد يصبحون أعضاء فى نقابة  
المهندسين دون مناقشة ودون حاجة الى ادخال اى اضافة على النص لأن المعاهد  
والكليات التى وردت فى المذكرة الايضاحية للقانون وردت على سبيل المثال وليس  
على سبيل الحصر واطافة اسم المعهد الفنى للمصانع الحربية تقتضى بالضرورة  
حصر جميع المعاهد والنص عليها ، واطاف عضو آخر ان الهدف الرئيسى من  
اصدار القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ هو تلبية الطلب الاساسى للمعاهد العليا التى  
تتعادل مؤهلاتها مع درجة البكالوريوس فى الهندسة بأن ينخرط خريجوها فى  
نقابة المهندسين . وفى كتاب وزارة التعليم العالى الى نقيب المهندسين رقم ٦٤٥  
بتاريخ ٢٢/٣/٧٥ ١ تؤكد الوزارة ان المعهد العالى للمصانع الحربية يخضع  
لإشرافها وتتفق خطة الدراسة فيه مع المقررات المعتمدة فى اجتماع عمداء كليات  
الهندسة العربى بمى بغداد - اذ ان الخطة المقررة لكليات الهندسة تجعل مدة الدراسة  
الكلية من ٣٥٠٠ الى ٤٥٠٠ ساعة ، بينما عدد ساعات الدراسة فى المعهد الفنى  
للمصانع الحربية ٦٨٠٤ ساعة . والخطة المقررة تجعل لدراسة العلوم الأساسية  
فى كليات الهندسة ١١٠٠ ساعة بينما مدة دراستها فى المعهد ٩٨٠ ساعة ، كما  
تجعل الخطة المقررة لدراسة العلوم الهندسية ١٢٥٠ ساعة بينما عدد ساعات  
دراستها فى المعهد ١٣٠٨ ساعة والخطة المقررة تجعل للتطبيقات ٢١٥٠ ساعة  
بينما عدد ساعات دراسة التطبيقات فى المعهد ٤٥١٦ ساعة ، وعلى ذلك فانه لما  
كان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ قد ناط بوزير التعليم العالى وحده تحديد  
المؤهلات العلمية المعادلة لدرجة بكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات  
المصرية . وكانت درجة بكالوريوس فى الهندسة من المعاهد العالية الصناعية  
التابعة لوزارة التعليم العالى قد عودلت بدرجة البكالوريوس فى الهندسة من

احدى الجامعات المصرية فان معادلة درجة بكالوريوس فى الهندسة فى الانتاج الصناعى التى يمنحها لخريجيه المعهد الفنى العالى التابع للمصانع الحربية بدرجة بكالوريوس فى الهندسة من المعاهد العالية الصناعية التابعة لوزارة التعليم العالى بقرار وزير التعليم رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٧٦ يستتبع بحكم اللزوم معادلة ويترتب على ذلك احقية خريجى المعهد العالى التابع للمصانع الحربية من حملة المؤهل الاول بدرجة البكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية ، بكالوريوس الهندسة فى الانتاج الصناعى فى القيد كأعضاء فى نقابة المهندسين طبقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ ومن ثم يكون القرار السلبى بامتناع نقابة المهندسين عن قيد المدعين والمتدخلين حملة درجة بكالوريوس الهندسة فى المعهد الفنى العالى للمصانع الحربية مخالفا للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ الأمر الذى يتعين معه الحكم بالفائه وما يترتب على ذلك من اثبات أحقية المدعين والمتدخلين فى القيد كأعضاء فى نقابة المهندسين طبقا للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ . واذ قضى الحكم المطعون فيه بالفاء القرار السلبى بامتناع نقابة المهندسين عن قيد المدعين والمتدخلين كأعضاء فى النقابة - فانه - أى الحكم المطعون فيه - يكون قد جاء مطابقا لأحكام القانون حقيقا بالتأييد ، ويكون الطعن فيه فى غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون - الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه برفضه والزام نقابة المهندسين بالمصاريف .

( طعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/٢٦ / ١٩٨١ ) .

قاعدة رقم ( ٨٦ )

المبدأ :

مفاد نص المادتين ٤ ، ٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين أن ميعاد رفع دعوى الالغاء امام محكمة القضاء الادارى فى قرار القيد

بالنسبة لمن تظلم من ذلك الى مجلس النقابة هو ثلاثون يوما من تاريخ اعلانه بقرار مجلس النقابة برفض تظلمه - شهادة مهندس في النسيج من مدرسة مونشن جلاذ باخ بالمانيا الغربية ، معادلته بشهادة بكلوريوس كلية الفنون التطبيقية قسم نسيج - بقرار وزير التعليم العالي رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٤ - استيفاء المدعى شرط المؤهل الذي تطلبه القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين للمقيد بالنقابة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن ، وهو الخاص بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد المقرر قانونا ، فإن المادة ٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين تنص على ان : « تشكل لجان القيد برئاسة أحد وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة يختارهما المجلس وممثلين لكل شعبة » . ويقدم طلب القيد الى الشعبة المختصة لدراسته وتقديم توصياتها بشأنه طبقا للمنظام الداخلي وتعرض هذه التوصيات على لجان القيد وعلى الطالب أن يؤدي مع الطلب رسما قدره عشرة جنيهات ولا يرد هذا الرسم بأي حال من الأحوال ، وتقرر لجنة القيد قيد الاسم في الجدول الخاص بعد التحقق من توافر شروط القبول في الطالب طبقا للأوضاع والاجراءات التي يحددها النظام الداخلى ويجب أن يكون قرار اللجنة برفض القيد مسببا . وفى هذه الحالة تسلم صورة من قرارها الى الطالب او ترسل اليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال اسبوع من تاريخ صدور القرار . وفى جميع الأحوال يجب أن يصدر القرار من اللجنة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ استيفاء الأوراق المطلوبة » ، وتنص المادة ٥ من ذلك القانون على أنه : « يجوز للطالب أن يتظلم من القرار الذى يصدر برفض تقيده الى مجلس النقابة وذلك خلال ثلاثين يوما التالية بتاريخ اعلانه بهذا القرار ، كما يجوز لمجلس الشعب اذا رأى وجهها لذلك أن يعرض وجهة نظره على مجلس النقابة فى النظام بعد تكليفه الطاعن بالحضور بكتاب موصى عليه لسماع اقواله

على ألا يكون لأعضاء لجنة القيد المختصة صوت معدود في قرار المجلس مقبول  
التظلم أو رفضه . ولئن صدر قرار برفض تظلمه ان يطعن فيه أمام محكمة القضاء  
الادارى خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار . ولا يجوز للمطالب اذا رفض  
طلب قيد اسمه أن يجدد طلبه الا اذا زالت الأسباب التى حالت دون قبوله ،

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص ان ميعاد رفع دعوى الالفشاء أمام  
محكمة القضاء الادارى فى قرار القيد النسبى ان تظلم من ذلك القرار الى مجلس  
النقابة ، هو ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بقرار مجلس النقابة برفض تظلمه .

ومن حيث ان الثابت من حافظة المستندات التى قدمها الطاعن نفسه ( نقابة  
المهندسين) اثناء نظر الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى بجلسته ١٢/٢/١٩٧٩  
ان امين عام النقابة أرسل كتابا الى المطعون ضده نصه : « نرجو التكرم بالاحتاطة  
ان مجلس النقابة الأعلى بجلسته المنعقدة فى ١/٧/١٩٧٨ قد قرر رفض طلب  
القيد والتظلم المقدم منكم فى هذا الشأن » . وهذا الكتاب موقع من الامين العام  
للقابة فى ٢٩/١/١٩٧٨ ويحمل رقم « مادر (٨٩٦) فى ١/٢/١٩٧٨ ومؤشر عليه  
« مسجل بعلم الوصول » .

ولا كان الثابت أيضا ان المدعى قد أقام دعواه أمام محكمة القضاء الادارى  
فى ٢/٣/١٩٧٨ - أى خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بقرار مجلس النقابة  
برفض تظلمه - حتى مع افتراض أن الاعلان قد وصله يوم تصديره فى  
١/٢/١٩٧٨ - فان دعواه تكون مقامة فى الميعاد ، ويكون الدفع بعدم قبولها  
شكلا على غير أساس ، ويفيد من ذلك ما أبدته النقابة الطاعنة من ان المدعى لم  
يكن قد قسم تظلمه الى مجلس النقابة فى الموعد المحدد قانونا - ذلك انه فضلا عن  
ان النقابة لم تقدم دليلا على هذا الزعم ، فان الثابت من الكتاب المقدم منبذا الصادر  
من امين عام النقابة ان مجلس النقابة لم يقرر عدم قبول التظلم لتقديمه بعد  
الميعاد وإنما قرر بجلسته ١/٧/١٩٨٢ « رفض طلب القيد والتظلم » مما يقطع بأن  
كل من طلب القيد والتظلم كان محل بحث مجلس النقابة حتى تاريخ مسدور

قراره فى ١٩٧٨/١/٧ ، ومن ثم يكون الممول عليه فى تحديد ميعاد رفع الدعوى هو تاريخ اعلان ذلك القرار اليه ، واذا أقام المدعى دعواه خلال الميعاد المقرر فى المادة ٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، فانها تكون مقبولة شكلا ويكون هذا الوجه من أوجه الطعن غير سديد .

ومن حيث انه عى الوجه الثانى من أوجه الطعن ، وهو المتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق على الدعوى ، فما دلم الثابت حسبما تقسم ان القرار المطعون فيه هو القرار الصادر من مجلس نقابة المهندسين بجلسة ١٩٧٨/١/٧ برفض قيد المدعى بتلك النقابة ، ويرفض تظلمه من عدم القيد ، فان القانون الواجب التطبيق على الدعوى هو القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه الذى صدر القرار المطعون فيه فى ظله ، وتطبيقا لأحكامه .

ومن حيث ان المادة ٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه تنص على انه : « يشترط فيمن يكون عضوا بالنقابة ما يلى : - (١) أن يكون حاصلًا على بكالوريوس فى الهندسة من إحدى الجامعات المصرية أو على شهادة معادلة لها طبقا لما يقرره وزير التعليم العالى من إحدى الكليات أو المعاهد العليا فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج » ، أو ان يكون قد نجح فى الامتحان الذى تجزيره وزارة التعليم العالى طبقا للنظام ووفقا للمناهج التى تضعها هذه الوزارة بالاتفاق مع وزارتى الصناعة والرى بعد أخذ رأى مجلس اتحاد نقابة المهندسين والنقابات المهنية ، .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص ان المشرع قد أناط بوزير التعليم العالى وحده الاختصاص بتحديد الشهادات الصادرة من إحدى الكليات أو المعاهد العليا فى مصر أو فى الخارج التى تعتبر معادلة لبكالوريوس الهندسة من إحدى الجامعات المصرية ، كما أناط بوزارة التعليم العالى الاختصاص بإجراء امتحان - لمن لم تتم معادلة شهادتهم بقرار وزير التعليم العالى - وفقا للمناهج التى

تضعها تلك الوزارة بالاتفاق مع وزارتي الصناعة والرى ، وبعد أخذ رأى مجلس اتحاد نقابة المهندسين والنقابات المهنية .

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لمشروع ذلك القانون تعليقا على النص المشار اليه ان المشروع وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لمشروع ذلك القانون تعليقا على اليه ان المشروع يقوم على مبادئ أساسية منها : « شمول عضوية النقابة للمهندسين الحاصلين على بكالوريوس الهندسة من احدى الجامعات او على شهادة معادلة لها طبقا لما يقرره وزير التعليم العالى من احدى الكليات او المعاهد العليا فى جمهورية مصر العربية او الخارج مثل كلية الفنون الجميلة قسم العبارة ، ومثل معاهد التكنولوجيا كمعهد التكنولوجيا بحلوان وكلية الفنون التطبيقية قسم النسيج وطباعة المنسوجات . وبذلك يكون المشروع قد حقق العضوية الثابتة المستقرة بالنقابة لخريجى الكليات والمعاهد العليا الهندسية » .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المدعى حاصل على شهادة مهندس فى النسيج من مدرسة المهندسين العليا بمونش جلاذ باخ بألمانيا الغربية عام ١٩٦٣ ، وهى مدرسة حكومية وفقا لما قرره السيد مدير عام البعثات بوزارة التعليم العالى أمام هذه المحكمة بجلسة ١٠/٣/١٩٨٤ ، واذا صدر قرار من وزير التعليم العالى برقم ٤١٩ فى ١٧/٦/١٩٧٤ بمعادلة هذه الشهادة بشهادة بكالوريوس كلية الفنون التطبيقية قسم النسيج بجمهورية مصر العربية فان المدعى يكون .. استوفى شروط المؤهل الذى تطلبه القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه للقيده فى نقابة المهندسين ، ولا وجه لما ينهض الطاعن على القرار الصادر من وزير التعليم العالى برقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه من انه صدر قبل العمل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فلا يعتد به بعد صدور ذلك القانون ، لا وجه لهذا المعنى ، وذلك انه ما دام هذا القرار صادر ممن يملك اصداره وفقا للاختصاص المخول له بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالدولة ، وما دام

هذا القرار ساريا لم يبلغ ولم يعدل فى ظل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ فانه يكون واجب الاعمال فى خصوص معادلة الشهادات التى نصت عليها المادة ٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، ولا وجه لما تثيره النقابة من ان مفهوم تقييم المؤهل للقيود فى نقابة المهندسين مختلف عن مفهوم التقييم العلمى للمؤهل للصلاحيات للتحعيين فى الوظائف العامة ، لا وجه للقول بهذا الاختلاف لانه فضلا عن انه اختلاف غير منطقي لأن القيد فى النقابة شرط من شروط شغل الوظيفة العامة مما يقتضى التوحيد فى مفهوم التقييم فى الحالىين ، وهو ما اخذ به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه حين اُحال فى تقييم المؤهل اللازم ، للقيود فى النقابة الى قرار يصدر من وزير التعليم العالى بوصفه الجهة المختصة بتقييم المؤهلات العليا حتى يتم توحيد المعاملة لأصحاب المؤهلات العليا فى جميع المجالات ، فضلا عن ذلك فان الثابت على ما تقدم ، انه لم يصدر قرار آخر من وزير التعليم العالى فى ظل العمل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ يتضمن تعديلا او الظاه لقراره رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، بل الثابت من الأوراق - المقتمة من الطاعن ايضا - ان ادارة المعادلات والتقديرآت أصدرت كتابا بتاريخ ١٩٧٤/٧/٣٠ ( اى بعد العمل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ ) يفيد معادلة الشهادة الحاصل عليها المدعى ليكالوريوس كلية الفنون التطبيقية ( قسم النسيج ) من جمهورية مصر العربية ، وقد حاولت نقابة المهندسين ( الطاعنة ) الاعتراض على هذه المعادلة بكتابها المؤرخ فى ١٩٧٤/٨/١٠ الموجه الى السيد وزير التعليم العالى ، الا أن اعتراضها لم يلق استجابة ، ولا وجه كذلك للنعى على قرار وزير التعليم العالى رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بمقولة انه صدر خلافا لقرار سابق برقم ٤٨ فى ١٩٧٣/٢/١٠ حيث تمت معادلة الشهادة التى حصل عليها المدعى بديلون المعاهد العليا الصناعية التابعة لوزارة التعليم العالى مما لا يكشف عن تضارب الوزارة فى معادلة المؤهلات الأجنبية ، لا وجه لهذا النعى لأن القرار رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وهو لاحق للقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٣ يعد ناسخا له ،

وهو امر جائز ما دام القراران من مرتبة واحدة ، ومن ثم يكون هذا الوجه ايضا من اوجه الطعن غيد سديد .

ومن حيث انه عن الوجه الثالث من اوجه الطعن ، وهو الخاص بنوعية المؤهل الحاصل عليه المدعى التي تؤهله للقيد فى نقابة المهن التطبيقية دون نقابة المهندسين ، فمردود عليه بما جاء بالمذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ التى سلف نصها من ان عضوية النقابة اصبحت شاملة لفئات مختلفة ضربت امثلة لدفعها ومنها ( كلية الفنون التطبيقية - قسم النسيج وطباعة المنسوجات ) - كما هو مردود ايضا بما ابداه المدعى ولم تجوره جهة الادارة من ان خريجي كلية الفنون التطبيقية قسم النسيج يقيدون فى نقابة المهندسين بغير قيد او شرط ، ومن ثم يكون هذا الوجه ايضا من اوجه الطعن غير سديد .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، فان الطعن يكون على غير اساس من القانون خليقا بالرفض ، مع الزام الطاعن بالمصروفات .

( طعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٤ )



## الفرع الثاني

### قرارات النقابة

#### قاعدة رقم ( ٨٧ )

#### المبدا :

نقابات المهن التي تنشأ بقانون لتحقيق اهداف ذات نفع عام يكون لها مقومات اشخاص القانون العام - اثر ذلك - قرارات النقابة في نطاق تنظيم العمل بها وفي شئون أعضائها تعتبر قرارات ادارية قابلة للتجسين بمضى صتين يوما على صدورهما - قرار اعلان بنتيجة الانتخاب يكون بمنجاة عن الطعن بمضى المدة المذكورة رغم ما شابه من عيب .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين تنص على أن : « يعتبر أعضاء نقابة المهن الهندسية المقيدة اسمائهم بسجلاتها الدائمة والمؤقتة عند صدور هذا القانون مهندسين واعضاء مؤسسين لنقابة المهندسين وتدرج اسمائهم في جداولها حسب تواريخ حصول كل منهم على لقب مهندس ، ويعفى الأعضاء المؤسسون من أداء رسوم القيد » .

وتنص المادة ٣٤ من هذا القانون على أن : « يدير كل شعبة مجلس ينتخبه أعضاؤها من عدد لا يقل عن سبعة ولا يجاوز خمسة عشر عضوا تبعا لعدد المقيدين في كل شعبة ، ويبين النظام الداخلي عدد أعضاء مجلس كل شعبة وطريقة وتنص المادة ١٤ من ذات القانون على أن : « يصدر النظام الداخلي للنقابة وشروط واجراءات انتخابهم » .

وتنص المادة ١٤ من ذات القانون على أن « يصدر النظام الداخلي للنقابة بقرار من وزير الري بعد موافقة الجمعية العمومية للنقابة ويجب أن يتضمن



الداخلي لتحديد طريقة واجراءات وشروط الانتخاب ، كما خولت المادة ٩٤ وزير  
الرى سلطة اصدار هذا النظام على أن يتضمن أوضاع واجراءات الترشيح ومن  
ثم يكون نص المادة ٧٤ من النظام الداخلي للنقابة متفقا مع حكم القانون فيما  
تضمنه من تقسيم للمرشحين لعضوية مجلس ادارة الشعبة الى فئتين بحسب مدة  
ممارسة المهنة • وهذا المسلك ليس غريبا عن المشرع فلقد اعتد فى المادة ٦ من  
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ الحصول على لقب مهندس أى بتاريخ ممارسة  
المهنة عند ترتيب المهندسين بجداول النقابة •

ومن حيث ان نقابة المهندسين من نقابات المهن التى يتوافر فيها مقومات  
اشخاص القانون العام فانشاؤها يتم بقانون وأغراضها وأهدافها ذات نفع عام  
ولها على اعضائها سلطة تأديبية ولهؤلاء الاعضاء دون سواهم حق احتكار مهنتهم  
فلا يجوز لغيرهم مزاولتها وذلك وفقا للقواعد التى تقرها النقابة - ومن ثم فان  
قرارات النقابة الصادرة فى نطاق تنظيم العمل بها وفى شؤون اعضائها تعتبر  
قرارات ادارية وبالتالي فهى قابلة للتخصن بمضى ستين يوما على صدورها ان  
شابهها عيب مثلها فى ذلك مثل سائر القرارات الادارية •

ومن حيث أن المهندس فى الحالة الماثلة قد رشح نفسه وفاز بالنزكية على  
انه مارس المهنة لمدة أقل من ١٥ سنة ، فى حين انه ليس كذلك فان عضويته  
بمجلس ادارة الشعبة تكون مخالفة للقانون بيد أنه لما كانت المادة ٧٤ من النظام  
الداخلي للنقابة تقرر اجراء الانتخابات فى الأسبوع الأخير من فبراير فانه حتى  
على فرض اجراء الانتخابات فى السنة التى اعترضت فيها الشعبة على عضويته  
فان قرار اعلان نتيجة الانتخاب يكون قد تحصن بمضى أكثر من ستين يوما على  
صدوره وبالتالي لا يجوز قبول اعتراض مجلس الشعبة على عضويته لابدائه بتاريخ  
١٧/٧/١٩٧٧ بعد الميعاد المحدد للمعلن فى القرارات الادارية •

من اجل ذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

الى ما يأتى :-

**اولا -** مشروعية نص المادة ٧٤ من قرار وزير الري رقم ٢١٣٣ لسنة ١٩٧٥ بالنظام الداخلي لنقابة المهندسين الذي تضمن تقسيم المرشحين لمجلس الشعب الى فئتين بحسب مدة ممارسة المهنة وقصر ترشيح كل فئة على من يندرج تحتها .

**ثانيا -** ان عضوية السيد المهندس / ..... الذى رشح نفسه باعتباره قد مارس المهنة لمدة تقل عن ١٥ سنة فى حين انه ليس كذلك قد أصبحت بمنجاة من الطعن لتحصن قرار اعلان نتيجة الانتخابات بمغى ستين يوما على صدوره .

( ملف ٢٧/١/٨٨ - جلسة ١٩٧٨/٥/٣١ ) .

## الفرع الثالث

### المعاش

قاعنة رقم ( ٨٨ )

المبدأ :

صدور قرار من مجلس نقابة المهن الهندسية في ٢٩/٤/١٩٧١ بتسواعد صرف معاش العضو في حالة العجز الصحي - انطواء القواعد التي تضمنها القرار المذكور على تعديل الأحكام اللاحقة الداخلية للنقابة - يقتضي الأمر لنفاذها اقرارها من الجمعية العمومية للنقابة وصدور قرار بها من وزير الري - انطواء ٥- هذه القواعد أيضا فيما تضمنته من اشتراط ثبوت العجز الكامل للعضو تملوى ، بالإضافة الى خروجها على أحكام المادة ١٢٠ من اللائحة ، على مخالفة لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ التي تكفي باشتراط ثبوت العجز الصحي عن مزاوله المهنة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٧ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بأنشاء نقابة للمهن الهندسية تنص على ان : « تختص الجمعية العمومية للنقابة بما يأتي : اقرار اللائحة الداخلية التي يضعها مجلس النقابة وما يدخله عليها من التعديلات » .

كما تنص المادة ١٥ على أن : « يختص مجلس النقابة بما يأتي : أولا - إعداد اللائحة الداخلية للنقابة وما يرى ادخاله عليها من التعديلات ، على أن تصدر بقرار من وزير الأشغال العمومية ، بعد موافقة الجمعية العمومية عليها » .

وتتقضى المادة ٥٩ ، معدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ ، بأن يكون للعصو

الحق فى معاش أو اعانة بتوافر الشرطين الآتيين : أولا - ان يكون قد ادى الى النقابة رسم الاشتراك المستحق عليه ما لم يكن معفى من ادائه بقرار من مجلس النقابة . ثانيا - ان يثبت عجزه صحيا عن مزاولة المهنة بقرار من القومسيون الطبى العام . وتنظم اللائحة الداخلية مقدار المعاش وكيفية صرفه .

ومن حيث أنه بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ صدر قرار وزير الأشغال العمومية رقم ٩٦٩٩ لسنة ١٩٥٩ باللائحة الداخلية لنقابة المهن الهندسية .

وقد تطلبت المادة ١٢٠ من هذه اللائحة لصرف المعاش أو الاعانة توافر ذات الشروط التى اشارت اليها المادة ٥٩ من القانون آنف الذكر .

ونصت المادة ١٢٣ منها على أن : « يصرف للمعضو معاش شهرى فى حالة العجز الصحى حسب الفئات الآتى :

١١ جنيه للمعضو .

ويضاف الى هذا المبلغ : -

مليم جنيه

٢٥٠٠ عن الزوجة .

٢٠٠٠ عن كل من الولد والبنات .

١٥٠٠ عن كل من الوالد والوالدة .

ومن حيث ان مجلس نقابة المهن الهندسية اصدر بتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٦ قرارا بقواعد وشروط صرف المعاشات فى حالة العجز الصحى . وتضمن هذا القرار الأحكام الآتية : -

أولا - أن يقرر القومسيون الطبى العجز الكايل للمعضو .

**ثانياً -** تحديد مدلول الأسرة التى يعولها العضو بأنها تتكون من الزوجة والأبناء الذين لم يبلغوا سن الرشد ويدرسوا بالمدارس .

**ثالثاً -** تكملة الحد الأقصى لدخل العضو حسبما هو مبين فيما بعد فى حدود المعاش المقرر للمهندس طبقاً لللائحة على أن يعاد النظر فى الحالة بعد عشر سنوات من الصرف ، وقواعد التكملة هى :

- ١ - المهندس ( شخص واحد ) بحد أقصى ٢٥ جنيها .
- ٢ - المهندس + ١ ( شخصان ) بحد أقصى ٣٥ جنيها .
- ٣ - المهندس + ٢ ( ثلاثة أشخاص ) بحد أقصى ٤٥ جنيها .
- ٤ - المهندس + ٣ ( أكثر من ثلاثة أشخاص ) بحد أقصى ٥٠ جنيها .

ومن حيث أنه مشاحة فى أن القواعد المشار إليها قد تضمنت تعديلاً لأحكام اللائحة الداخلية للنقابة من عدة وجوه أولها أنها اشترطت لصرف المعاش أن يقرر القومسيون الطبى العجز الكامل للعضو ، فى حين أن المادة ١٢٠ من اللائحة - والمطابقة لنص المادة ٥٩ من القانون - تكفى باشتراط أن يثبت العجز العصى عن مزاوله المهنة ، وثانيهما أنها ضيققت من مدلول الأسرة التى يصرف عنها المعاش فقصرت ذلك على الزوجة والأبناء الذين لم يبلغوا سن الرشد ويدرسوا بالمدارس ، بينما قضت المادة ١٢٣ من اللائحة بصرف معاش للعضو عن الزوجة والأولاد دون تحديد سن معينة ، والوالد والوالدة . وثالثهما أنها وضعت قواعد لتكملة الحد الأقصى لدخل العضو الذى يصرف اليه المعاش فى حين أن المادة ١٢٣ المذكورة قد خلت من مثل هذه القواعد .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فإن هذه التمديلات يتعين لنفاذها ، فى الحدود التى لا تخالف فيها أحكام القانون إقرارها من الجمعية العمومية للنقابة

ثم صدور قرار بها من السيد وزير الري بالتطبيق لأحكام المادتين ٧ . ١٥ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه .

ولا يغير من هذا النظر ما قضت به المادة ١٣٠ من اللائحة من ان : « لمجلس النقابة في كل وقت حق إعادة النظر في المعاشات والاعانات التي سبق تقريرها وذلك وفقا لما تقتضيه حالة الصندوق أو حالة الشخص المنتفع بالمعاش أو الاعانة » ذلك انه ولئن كان يجوز لمجلس النقابة ، بالتطبيق لهذا النص ، إعادة النظر في الاعانات والمعاشات التي سبق تقريرها وفقا لما تقتضيه حالة الصندوق أو حالة الشخص المنتفع - الا أن هذا الحق المخول للمجلس والذي يجريه في الحالات الفردية الراقية يتميز عما أجراه حين اصدار قواعد عامة مجردة تنظم شروط استحقاق المثلث بالمخالفة لنصوص اللائحة الداخلية . مما لا يكون معه محل لاعمال مقتضى هذه النصوص اذا ما طبقت التعديلات التي أصدرها مجلس النقابة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان القواعد التي قررها مجلس نقابة المهن الهندسية بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٩ بخصوص المعاشات التي تصرف في حالة العجز الصحي تنطوي على تعديل لأحكام اللائحة الداخلية للنقابة ، ومن ثم يقتضى الأمر لنفاذها اقرارها من الجمعية العمومية للنقابة وصدر قرار بها من السيد وزير الري .

هذا ، وتجدر الاشارة الى أن القواعد آتفة الذكر فيما تضمنته من اشتراط ثبوت العجز الكامل للعضو تنطوي ، بالإضافة الى خروجها على أحكام المادة ١٣٠ من اللائحة ، على مخالفة لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ التي تكتفي بأشترط ثبوت العجز الصحي عن مزاولة المهنة .

( ملف ٨٨ / ١٣ - جلسة ١٥ / ٩ / ١٩٧١ )



## الفرع الرابع

### دعوى النقابة

#### قاعدة رقم ( ٨٩ )

#### المبدأ :

الاجراءات الهندسية اللازمة لشهر التصرفات العقارية لا تعتبر من قبيل العقود الهندسية التي تستحق عليها رسم دعوى نقابة المهندسين .

#### ملخص الفتوى :

يتلخص الموضوع فى أن بعض فروع مصلحة المساحة والمكاتب الهندسية امتنعت عن اتمام الاجراءات الهندسية التى تحول اليها من مأموريات الشهر العقارى حتى يدفع طالبو الشهر رسم دعوى نقابة المهن الهندسية المنصوص عليها فى المادة ٥٥ فقرة خامسة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ استنادا الى أن هذه العملية تعتبر اجابا من الطالب وقبولا من المصلحة وتكون عقدا هندسيا يندرج تحت حكم المادة المشار اليها .

وتنص المادة ٤٥ من القانون المذكور على أن رأس مال صندوق النقابة يتكون من موارد عدديتها ومنها ما يحصله مجلس النقابة ثمنا لطابع دعوى ينشأ خصيصا لهذا الصندوق ويكون لصقه الزاميا على الاوراق المدينة فى هذه المادة ومنها عقود الاعمال الهندسية التى تبرم مع المصالح الحكومية او المؤسسات الحرة او الافراد .

وتنص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى على أن جميع التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الاصلية او نقله او تغييره او زواله ، وكذلك الاحكام النهائية

المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ويدخل فى هذه التصرفات الوقف والوصية ، ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول بين ذوى الشأن ولا بالنسبة الى غيرهم .

وقد بين الباب الأول من هذا القانون المكاتب التى تقوم بالشهر واختصاص كل منها ، وما تقوم به من أعمال .

فمكاتب الشهر العقارى تقوم بخدمة عامة للجمهور هى شهر تصرفاتهم التى يوجب القانون شهرها وعلاقة المنتفع من هذه الخدمة بهذه المكاتب عبارة عن مركز قانونى ينظمه القانون واللوائح القابلة للتعديل حسب ما تقتضيه المصلحة العامة ولا يمكن اعتبار هذه العلاقة تعاقدية والا لما جاز لمصلحة الشهر العقارى أن تعدل فى احكام هذه العلاقة بإرادتها وحدها وهو ما لا يمكن التسليم به .

لذلك انتهى رأى القسم الى ان الخدمات التى تقوم بها مصلحة الشهر العقارى لا تترتب على عقود بينها وبين الأفراد وإنما هى خدمات عامة تنظمها القوانين واللوائح المتعلقة بها فلا يمكن القول بوجود عقد هندسى بينها وبينهم بالمعنى المقصود فى المادة ٥٦ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ الخاص بنقابة المهن الهندسية ، ومن ثم لا تستحق على الطلبات التى تعد للمصلحة المذكورة لشهر التصرفات العقارية رسم دفعة نقابة المهن الهندسية ، ومن ثم لا تستحق على الطلبات التى تعد للمصلحة المذكورة لشهر التصرفات العقارية رسم دفعة نقابة المهن الهندسية ولا يجوز لأقلام الهندسة التابعة لمصلحة المساحة أن تمتنع عن قبول هذه الطلبات بحجة عدم دفع الرسم المشار اليه .

( فتوى رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٦ ) .

## قاعدة رقم ( ٩٠ )

### المبدأ :

لا يحصل رسم دفعة نقابة المهن الهندسية الا مرة واحدة عن اصل العقد او  
اصل الرسومات الهندسية التي يباشرها عضو النقابة .

### ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٠  
تحصيل دفعة نقابة المهن الهندسية على نسخ العقود والرسومات الخاصة  
بالأعمال الهندسية ولاحظ أن المادة الخامسة والخمسين من القانون رقم ٨٩  
لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء نقابة المهن الهندسية فى تعدادها للموارد التى  
يتكون منها رأس مال صندوق المعاشات والإعانات ذكرت فى البند  
( خامسا ) ما يأتى : -

« ما يحصله مجلس النقابة تمنا لطابع دفعة ينشأ خصيصا لهذا الصندوق  
ويكون لصقه الزاميا على الأوراق الآتية » :

( أ ) كافة الرسومات الهندسية التى يباشرها عضو النقابة .

(ب) عقود الاعمال الهندسية التى تبرم مع المصالح الحكومية أو المؤسسات

الحرّة أو الأفراد .

ثم بينت المادة مقدار هذه الدفعة بالنسبة الى هذين البندين فنصت

على ما يأتى : -

٥٠ م للرسومات والعقود التى لا تتعدى قيمتها ١٠٠ ج

١٠٠ م للرسومات والعقود التى تزيد قيمتها على مائة جنيه ولا تتجاوز ٥٠٠ ج

٢٠٠ م للرسومات والعقود التى تزيد قيمتها على ٥٠٠ ج ولا تتجاوز ١٠٠٠ ج

وتزاد مائة مليم لكل الف جنيه تزيد على الألف الأولى .

ثم نصت المادة على أن اللائحة الداخلية لل نقابة تبين طريقة تنظيم  
وتحصيل هذه الرسوم .

فالبند ( خامسا ) من المادة الخامسة والخمسين قد جعل قيمة رسم الدفعة  
السابق الاشارة اليه منوطا بقيمة العقد أو الرسومات المفروض عليها هذا الرسم  
ومؤدى ذلك أن عدا الرسم بالقيمة المعينة انما يستحق على العقد أو الرسومات  
وحيدة ولا يحصل الا مرة واحدة عن اصل المحرر المثبت للتعاقد أو اصل  
الرسومات الهندسية ولا يصح تحصيله عن نسخ العقود أو الرسومات .

ولو كان القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ قصد أن يحصل الرسم عن النسخ  
علاوة على تحصيله على الاصل لنص على ذلك صراحة كما فعل فى المادة ١٢ من  
القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص برسم الدفعة الذى تحصله الحكومة .  
اذ جاء بهذا : -

و اذا كان العقد أو المحرر من عدة صور احتفظ كل متعاقد بصورة ممضاة  
من كل صورة يستحق عليها رسم الدفعة الذى يستحق على الاصل . . . .

اما ما جاء بالمادتين ١٢٧ و ١٢٨ من اللائحة الداخلية لنقابة المهن الهندسية  
من نص على لصق الطابع على العقود الرسمية التى يتعامل بمقتضاها سواء التى  
يحتفظ بها الهيئة الحكومية أو ستسلم الى الما قول أو المتعهد وانه اذا رغب احد  
المقاولين او المتعهدين فى اخذ صورة اخرى وجب لصق طابع دمنة عليها على قدر  
قيمة العملية فانه يعتبر احكاما جديدة لا تتفق مع القانون الذى تستند اليه  
اللائحة وتستمد منه قوتها ، ومن المعروف أن اللوائح التنفيذية لا يجوز  
أن تخالف القوانين .

( فتوى رقم ٢٣١ فى ١٠/٧/١٩٥٠ ) .

## الفرع الخامس

### رسم لصالح النقابة

#### قاعدة رقم ( ٩١ )

المبدأ :

المادة ٤٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين - المادة ٥١ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن الفنية التطبيقية - نص كل منهما على فرض رسم على انتاج الأسمنت وحديد التسليح المحلى لصالح النقابة - مناط استحقاق الرسم هو عملية الانتاج لا التداول - مقتضى ذلك هو التزام الشركات المنتجة بالرسم دون نقل عبئه الى المستهلك - يجوز لموزير الصناعة طبقا للرسم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشأن التسعير الجبرى وتحديد الارباح ان يعدل تسعير الأسمنت وحديد التسليح او أيهما بما يسمح باضافة قيمة الرسم كله او بعضه اذا اقتضت ذلك ظروف اقتصاديات الانتاج ، وذلك دون اثر رجعى لهذا التعديل .

ملخص الفتوى :

انه لما كانت المادة ٤٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين والمادة ٥١ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن الفنية التطبيقية قد تضمنتا النص على فرض رسم معين القيمة على انتاج مقادير معينة الوزن من كل من الأسمنت وحديد التسليح المحلى ، على نحو يجعل مناط استحقاق الرسم هو عملية الانتاج لا التداول ، ومن ثم فان الشركات المنتجة هى الملتزمة بإدائه على وجه لا يسمح لها بنقل هذا الالتزام الذى فرضه القانون عليها الى المستهلك ، الا أن ذلك لا يحول دون استعمال وزير الصناعة لحقه المقرر بمقتضى الرسم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديث

- ٢٠٤ -

الأرباح ، على النحو الذى يعدل من تسعير الأسمنت وحديد التسليح أو أيهما بما  
يسمح بإضافة ما يوازى قيمة الرسم كله أو بعضه إذا اقتضت ذلك ظروف  
اقتصاديات الانتاج بعد فرض هذا الرسم على الشركات المنتجة ، وذلك بمراعاة  
عدم رجعية اثر القرار الذى يصدر بالتسعير الجديد .

( ملف ٢٠٣/٢/٣٧ - جلسة ١٩٧٦/١١/١٥ - ) .

## الفصل السابع

### نقابة المهن الزراعية

#### الفرع الأول

#### عضوية النقابة

#### قاعدة رقم ( ٩٢ )

#### المبدأ :

دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية - ليس من المؤهلات الواردة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ - المناط في اعتبار شهادة ما معادلة للشهادات الواردة بذلك القانون هو بصلور قرار من وزارة التربية والتعليم بالاتفاق مع وزارة الزراعة .

#### ملخص الحكم :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن نقابة المهن الزراعية على انه يشترط فيمن يكون عضوا في النقابة ما يأتي : (١) ٠٠٠٠ (٢) أن يكون حاصلا على إحدى الشهادات المبينة في المادة الثالثة ، (٣) ٠٠٠٠ ، وتنص المادة الثالثة من ذلك القانون على أن يعتبر مهندسا زراعيا في حكم هذا القانون من حصل على بكالوريوس الزراعة من إحدى كليات الجامعة المصرية أو بكالوريوس أحد المعاهد العليا الزراعية أو على دبلوم من مدرسة الزراعة بالجيزة أو مدرسة الزراعة العليا أو على شهادة زراعية تتفق وزارتتا المعارف والزراعة على اعتبارها معادلة لأحدى الشهادات المذكورة بعد أخذ رأى النقابة ، فالقيد في سجل النقابة منوط بتوافر الشروط المبينة بالمادة الثانية من القانون المشار اليه ومن بينها حصول الطالب على أحد المؤهلات المحددة بالمادة الثالثة . فاذا تخلف شرط من الشروط الواردة بالمادة الثانية ، أو كان طالب القيد غير حاصل على شهادة مؤهل بلمنحه من المؤهلات المحددة بالمادة الثالثة ، امتنع قيد الطالب في

سجل النقابة . ولما كانت دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية الحاصل عليها المدعى ليست من بين المؤهلات الواردة بالمادة الثالثة فقرة (١) من القانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٩ - وهي مؤهلات وردت على سبيل الحصر - كما لم يصدر باعتبارها معادلة لاحدى الشهادات المذكورة قرار من وزارة المعارف بالاتفاق مع وزارة الزراعة ، فلا حق للمدعى فى طلب قيده بالنقابة ، ولا وجهه للتحدى بأن دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية سبق أن عودلت بالشهادات الأخرى الواردة بالفقرة (١) من المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بمقولة انه قدر لهذه الدبلوم فى قرارات مجلس الوزراء الخاصة بالمعادلات الدرجة السادسة بمرتب ١٠ ج و ٥٠٠ م شهريا ، او برنامج الدراسة المقررة للحصول على الدبلوم تتفق وبرامج المؤهلات الأخرى . او ان الدبلوم نعتت بأنها من الدبلومات العالية - لا وجه لذلك كله ، اذ المناط فى اعتبار شهادة ما معادلة للشهادات الواردة بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ هو دستور قرار من وزارة المعارف بالاتفاق مع وزارة الزراعة باعتبارها كذلك ، ومثل هذا القرار لم يصدر ، بل على العكس من ذلك صدر قرار بالاتفاق بين الوزارتين بأن شهادة دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية ليست فى مستوى أى من الشهادات الزراعية الوارد ذكرها بالفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ ، وانها هى مؤهل متوسط . وظاهر من كل ما تقدم أن التقيد بسجل النقابة رهين بتوافر الشروط المقررة بالقانون على النحو السابق ايضاحه ، فاذا تخلف شرط من هذه الشروط فى حق طالب القيد فقد تعين رفض طلبه ، ومن ثم فلا محل لما قضى به الحكم المطعون فيه من انه كان على النقابة ان ترجىء اصدار قرارها برفض طلب المدعى الى أن يصدر قرار من وزارتي المعارف والزراعة متفقتين فى شأن مؤهله ، ذلك ان رفض طلب قيده لم يمس بتوافر الشروط المطلوبة فاقانونا لا يحول مستقبلا دون اعادة عرض حالته اذا ما استوفى شروط القيد .



## الفرع الثاني

### انعقاد الجمعية العمومية

قاعدة رقم ( ٩٣ )

#### المبـسـط :

نقابة المهن الزراعية - انعقاد الاجتماع السنوى العادى لجمعيةها العمومية ،  
واجراء انتخاب اعضاء مجلسها - ميعادها - نص القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩  
الصادر بانشارها على انعقاد الاجتماع المذكور بعد ظهر الجمعة الثانى من يناير من  
كل عام وتحديد صباح هذا اليوم ومساء اليوم السابق عليه لاجراء عملية انتخاب  
اعضاء مجلس النقابة - عدم جواز تأجيل هذا الميعاد - لا يغير من ذلك وقوعه فى  
يوم من أيام الأعياد او المواسم الرسمية .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ بانشاء نقابة المهن الزراعية  
على أنه : « لا يحضر الجمعية العمومية الا الأعضاء الذين دفعوا رسم الاشتراك  
السنوى المستحق عليهم لغاية تاريخ اجتماعها العادى ويعقد اجتماعها السنوى  
العادى بعد ظهر يوم الجمعة الثانى من شهر يناير من كل سنة فى الموعد الذى  
يحدده مجلس النقابة ويجوز دعوتها الى اجتماع غير عادى فى مدى شهر من  
تاريخ طلب يقدمه عشرة على الأقل من أعضاء مجلس النقابة أو مائة على الأقل من  
الأعضاء المقيدين ولا تكون مداوات الجمعية العمومية صحيحة الا اذا حضر  
الاجتماع أكثر من نصف الأعضاء الذين تتألف منهم الجمعية . فانما لم يتكامل  
العدد اجل الاجتماع اسبوعين ، وتكون مداوات الجمعية العمومية الثابتة  
صحيحة ايا كان عدد الأعضاء الحاضرين » .

كما تنص المادة ٢٣ منه على أن : « تسوى كل فئة من الفئتين المنصوص

عليها فى المادة الثالثة انتخاب الأعضاء الذين يمثلونها فى مجلس النقابة .  
وتجرى عملية الانتخاب بالنسبة الى الفئة المنوه عنها فى الفقرة الأولى من المادة  
المذكورة صباح يوم انعقاد الجمعية العمومية للنقابة ( وبعد ظهر اليوم السابق  
لانعقاد الجمعية العمومية للنقابة ) وبعد ظهر اليوم السابق لانعقاد الجمعية  
العمومية بالنسبة الى الفئة المنوه عنها بالفقرة الثانية من تلك المادة .

ويستفاد من هذين النصين أن المشرع حدد لانعقاد الاجتماع السنوى  
العادى للجمعية العمومية لنقابة المهن الزراعية يوما معينا فى كل عام ووقتا معينا  
من هذا اليوم وهو بعد ظهر الجمعة الثانى من شهر يناير . من كل سنة كما حدد  
لاجراء عملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة موعدا محددا على الوجه السابق وهو  
صباح اليوم المشار اليه ومساء اليوم السابق عليه . وقد جاء القانون فى هذا  
الصدد صريحا قاطعا مما يقتضى التزام حكمه واعمال نصه .

ولقد راعى المشرع فى اختيار هذين المواعدين انهما يوافقان موعد العطلة  
الأسبوعية فى الدولة ، حيث تتاح لأعضاء النقابة من موظفى الحكومة والهيئات  
العامة والخاصة فرصة الاشتراك فى الاجتماع السنوى العادى للجمعية العمومية  
للنقابة والمساهمة فى انتخاب أعضاء مجلس النقابة — ولا تنهض الأعياد سببا  
مبررا لتعديل حكم صريح قاطع نص عليه المشرع ، والا لجاز تعديل هذه المواعيد  
كلما وقعت المواعيد يوما من أيام الأعياد أو المواسم الرسمية وهى عديدة كثيرة  
مما يسفر عن اهدار نص المشرع وليس ثمة سبيل لتعديل المواعيد متى صادفت  
عيدا من الأعياد غير تعديل النص عن طريق التشريع .

والقاعدة انه متى كان النص صريحا فلا يجوز ترك حكمه بدعوى انه غير  
عادل أو أن حكما آخر يكون أعدل منه أو أصلح وان استبدال حكم بآخر أمر من  
اختصاص المشرع نفسه طبقا لقاعدة ( لا مساغ للاجتهاد فيما ورد فيه  
نص صريح قطعى ) .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز تأجيل عقد الاجتماع السنوى العادى للجمعية العمومية لنقابة المهن الزراعية واجراء انتخاب اعضاء مجلس النقابة عن المواعيد المحددة فى المادة ٧ والمادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابة المهن الزراعية .

( فتوى رقم ١٧ فى ١/٧/ ١٩٦٠ )

## الفرع الثالث

### انشاء النقابة العامة لشركة مساهمة

#### قاعدة رقم ( ٩٤ )

#### المبدأ :

علم جواز انشاء الجمعية التعاونية الزراعية المركزية ونقابة المهن الزراعية  
أو فروعها في المحافظات شركة مساهمة وفقا للقانونين المنظمين لهما .

#### ملخص الفتوى :

من حيث ان قانون التعاون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ ينص فى المادة اولى  
منه على أن : « التعاون حركة شعبية ديمقراطية ترعاها الدولة ، ويسهم التعاون  
فى تنفيذ الخطة العامة للدولة فى القطاع الزراعى كما تنص المادة ١٥ منه على أن  
تتولى الجمعية المركزية دعم الجمعيات المكونة لها ومعاونتها فى أداء وظائفها  
وعلى الاخص ما يأتى : « . . . . . »

كما ان قانون نقابة المهن الزراعية رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦ ينص فى مادته  
الأولى على أن : « تنشأ نقابة للمهن الزراعية تضم المهندسين الزراعيين المساعدين  
فى الجمهورية العربية المتحدة ويكون مقرها القاهرة ولها فروع على مستوى  
المحافظات وتعمل على تحقيق الأهداف التالية : « . . . . . »

ومن حيث ان البادى من نصوص هذين القانونين ، انه ليس لأى من  
الجمعية التعاونية أو نقابة المهن الزراعية أو فروعها باحدى المحافظات مزاولة  
الاعمال التجارية ومنها تأسيس شركات المساهمة ، فضلا عن ان كلا من القانونين  
المذكورين قد عين اختصاصات هذه الهيئات على سبيل الحصر والتحديد ، فى دعم  
الحركة التعاونية ورفع مستوى الأعضاء النقابيين ، واذ منحها المشرع الشخصية

المعنوية (الاعتبارية) ، فإن أهليتها مقيدة بمبدأ التخصص الذى يسود نظاما فى انما انشئت لغرض معين تخصصت لتحقيقه . ونشاطها القانونى يتحدد لهذا الغرض لا ينبغي تجاوزه ولا يجوز ممارسة ما ليس داخلها فى دائرة هذا التخصص ، حماية للشخص المعنوى ذاته واحتراما لارادة الشارع نفسه ، وتطبيقا للمادة ٥٣ من التقنين المدنى التى تقضى بأن للشخص الاعتبارى أهلية فى الحدود التى يعينها سنة انشائه أو التى يقررها القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز انشاء كل من الجمعية التعاونية الزراعية المركزية ، ونقابة المهين الزراعية أو فرعها بمحافظة الدقهلية الشركة المساعمة المشار اليها ، وفقا للقانونين المنظمين لهما سالفى الذكر .

(ملف ١/٢٧ - ٨٤ - جلسة ١٠/٢٠/١٩٨٢) .

## الفصل الثامن

### نقابة عمالية

قاعدة رقم ( ٩٥ )

المبدأ :

نصت المادة الثانية من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩  
معدلا بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ على تعريف العامل بأنه كل ذكر أو أنثى يعمل  
لنأجر مهما كان نوعه في خدمة صاحب عمل وتحت سلطته وإشرافه - كما  
نصت المادة ١٧١ منه على أن تحدد شروط العضوية في مجالس إدارة النقابة العامة  
أو اللجنة النقابية أو النقابة الفرعية بقرار من وزير العمل - صدور قرار وزير  
القوى العاملة رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ والنص فيه على ضرورة توافر شروط معينة  
فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة اللجنة النقابية أو النقابة العامة أو  
النقابة الفرعية أو الاتحاد المحلى للجان النقابية أو الاتحاد العام للعمال ، وهى  
أو يكون بالغاً سن الرشد ولم يسبق الحجر عليه ، وأن يجيد القراءة والكتابة فيما  
عدا عمال الزراعة وأن لا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة  
جنحة فى إحدى الجرائم التى نص عليها القرار وأن يكون عضواً عاملاً بالانتداب  
الإشتراكى - تطلب هذه الشروط لا يترتب عليه حرمان طائفة من العاملين من  
حق عضوية مجالس إدارة التشكيلات النقابية دون مسوغ قانونى أو إجراء تفرقة  
بين العاملين أعضاء النقابة دون سند أو مبرر أو إجراء تغيير فى تعريف العامل  
أو مخالفة مبدأ المساواة بين المواطنين الذى نص عليه الدستور أو مصادرة لحق  
من حقوق المواطن الأساسية - قرار وزير القوى العاملة رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٣  
بإضافة شرط جديد الى هذه الشروط بأن يكون المرشح منطبقاً عليه التعريف  
السياسى للعامل - خروج ذلك على حدود التفويض المخول له بمقتضى المادة ١٧١  
من قانون العمل مما يجعل هذا الشرط باطلا .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ معدلا بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ ينظم نوعين من العلاقات . النوع الأول هو العلاقة بين العامل من ناحية ورب العمل من ناحية أخرى. وفى هذا المجال وردت المادة الثانية منه تعرف العامل من مواجهة رب العمل وتقول : « يقصد بالعامل كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء اجر مهما كان نوعه فى خدمة صاحب العمل وتحت سلطته أو اشرافه » ، أما النوع الثانى فهو العلاقة بين العمال وبعضهم البعض . وفى هذا المجال وضع القانون فى الباب الرابع منه الأحكام الخاصة بنقابات العمال. ونص فى المادة ١٧١ منه على أن : « تحدد شروط العضوية فى مجال ادارة النقابة العامة أو اللجنة النقابية أو النقابة الفرعية بقرار من وزير العمل » .

ومن حيث أنه يبين مما سبق ان القانون وهو ينظم علاقة العمل من مختلف نواحيها ، يحدد مجال تطبيق كل قاعدة فيه من حيث الأشخاص . فأول كل شيء يستبعد من تعريف العامل أحد طرفى العلاقة وهو رب العمل . ثم افترض بعد ذلك أن جميع من ينطبق عليهم هذا التعريف لا يسوغ لهم لدواعى الصالح العام أن يكونوا أعضاء فى مجلس ادارة وكل من التشكيلات النقابية المشار إليها . الأمر الذى يترتب عليه بالضرورة ان بعضا ممن ينطبق عليهم تعريف العمال لايد وان يستبعدوا من مجال العضوية فى مجالس الادارة . لأن القانون قد افترض أن هذه العضوية تتطلب فى العضو صفات وخصائص وقدرات قد لا تتوافر فى كل من يشملهم تعريف العامل . الا أن المشرع لم يشأ أن يحدد بنصوص تشريعية مسبقة هذه الشروط. بل ارتأى ان يترك تفصيل ذلك للوزير ، وذلك بضمان قدر أكبر من المرونة فى تحديد هذه الشروط لتتأى متفقة مع طبيعة كل مستوى من التشكيلات النقابية ، ومع اختلاف نوعية العمل والعمال الذين يقومون به من مجال لآخر ويمكن أو تتلاءم هذه الشروط مع المكان والزمان اللذين تقوم فيهما علاقة العمل .

ومن حيث انه بالتطبيق لهذه الأحكام فقد أصدر وزير القوى العاملة القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ ونص فيه على أنه يجب أن تتوافر فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة اللجنة النقابية أو النقابة العامة أو النقابة الفرعية أو الاتحاد المحلي للجان النقابية أو الاتحاد العام للعمال الشروط الآتية :

- ( أ ) أن يكون بالغاً سن الرشد ولم يسبق الحجر عليه .
- ( ب ) أن يجيد القراءة والكتابة فيما عدا عمال الزراعة .
- ( ج ) أو لا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة فى احدى الجرائم التى نص عليها القرار .
- ( د ) أن يكون عضواً عاملاً بالاتحاد الاشتراكى .

والذى يبين من هذه الشروط ان القرار خصص من بين من ينطبق عليهم تعريف لعمال الوارد فى المادة الثانية من القانون فئات تتوافر فيها شروط معينة ونص على أن يكون لهذه وحدها حق الترشيح لعضوية مجالس إدارة التشكيلات النقابية . وهو فى هذا انما اُضيف أوصافاً وقيوداً على تعريف العامل بناء على التفويض الذى منحه المشرع للوزير تحقيقاً للمصلحة العامة التى تملو المصالح الفردية .

ومن حيث انه يبين من صحيفة دعوى المدعى انه لا يوجه لمطعنا على ما تضمنه القرار الوزارى الصادر عام ١٩٦٤ ، بل انه يرى ان تفويض الوزير فى وضع الشروط المشار اليها فى المادة ١٧١ سالفة الذكر انما كان القصد منه انتقاء العناصر القيادية النقابية من الصالحين لممارسة هذا النشاط . وبهذا فان المدعى يسلم بأنه لا يكفى أن يتوافر فى الشخص عناصر تعريف العامل كما وردت فى المادة الثانية من القانون ، بل يتمين الى جانب ذلك أن تتوافر فيه شروط تجمعاه من بين العناصر القيادية . وينبنى على ذلك ان تطلب عليه الشروط لا يترتب



عليه حرمان طائفة من العاملين من حق عضوية مجالس ادارة التشكيلات النقابية دون مسوغ قانونى او اجراء تفرقة بين العاملين أعضاء النقابة دون سند او مبرر او اجراء تغيير فى تعريف العامل او انه خالف مبدأ المساواة بين المواطنين الذى ينص عليه الدستور او مصادرة لحق من حقوق المواطن الأساسية .

ومن حيث ان القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٣ الصادر من وزير القوى العاملة أضاف الى هذه الشروط ان يكون المرشح منطبقا عليه التعريف السياسى للعامل ، وهو القرار الذى صدر الحكم بالفائه تأسيسا على ان الوزير باصداره هذا القرار قد اورد شرطا يناقض تعريف العامل الوارد فى المادة ٢ من قانون العمل وأضفى على هذا التعريف وصفا او قييدا لم ير المشرع ايراده ويكون الوزير بما اورده نى هذه الفقرة قد خرج على حدود التفويض المخول له بمقتضى المادة ١٧١ من قانون العمل مما يجعل هذا الشرط باطلا .

ومن حيث انه ليس صحيحا فى القانون ان تطلب شروط خاصة فى المرشح لعضوية مجالس ادارة التشكيلات النقابية يتناقض - من حيث المبدأ - تعريف العامل الوارد فى المادة ٢ من قانون العمل . لانه تأسيسا على ما سبق ذكره ، يعتبر هذا القول خلطا بين مجالين منفصلين فى علاقة العمل وان كان قانون واحد ينظمهما معا . فتعريف العامل يأتى على رأس الأحكام التى تنظم علاقة العامل برب العمل ، فإذا خلصت المجموعة التى ينطبق عليها تعريف العامل يورد القانون الأحكام لائى تنظم التشكيلات النقابية التى تضمها ، وكيفية انتقاء العناصر القيادية التى تكون مجالس ادارتها وتكون صالحة لأداء المهام المطلوبة من هذه التشكيلات ولا يكون صحيحا أن تطلب هذه الشروط يورد وصفا او قييدا على ذلك التعريف ، لأن الشروط المذكورة لا تتعرض لعلاقة العامل برب العمل وبالتالي فاتها لم تبس تعريف العامل ولم تحرم من صفة العامل ايا من ينطبق عليهم حكم المادة الثانية من القانون .

ومن حيث ان الفقرة (هـ) التى أضافها القرار المطعون فيه انما جاءت استمرارا لما تضمنه القرار السابق رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ من وضع المعايير والشروط التى تبرز العناصر القادرة على أن تكون أعضاء فى مجالس إدارة التشكيلات النقابية ، وعلى ذلك فانه يكون قد صدر فى حدود التفويض الذى تضمنته المادة ١٧١ من قانون العمل وقد صدر محققا للمصلحة العامة متفقا مع أحكام القانون . ذلك أنه نظرا لوجود نوعين من النقابات ، يضم الواحد بنبا المهنيين الحاصلين على المؤهلات العليا ، ويتسع الآخر للقاعدة العمالية العريضة انتهى لا يسوغ لها الانضمام الى هذه النقابات المهنية . لذلك فانه يكون من الطبيعى أن تكون مجالس إدارة كل من النوعين معبرة عن اوضاع العاملين فى كل نوع ، قريبة من مستوى تفكيرهم ، قادرة على الاحساس الواقعى بمشاكلهم ومطالب حياتهم . ولا يعنى هذا تفرقة بين العاملين او اخلاا بمبدأ المساواة او مصادرة لحق من الحقوق الأساسية - يستوى فى ذلك حرمان غير أصحاب المؤهلات العليا من عضوية النقابات المهنية ومجالس إدارتها ، أو حرمان أصحاب هذه المؤهلات من مثل هذه المراكز فى النقابات العمالية .

هذا وقد اشترط القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمالية الذى الغى الباب الرابع من قانون العمل - فيمن يكون عضوا فى النقابة العامة ألا يكون منضمّا الى نقابة عامة أخرى ولو كان يمارس أكثر من مهنة .

ومن حيث ان المحكم المطعون فيه جاء على خلاف هذه المبادئ ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، مما يتعين معه الحكم بالغاءه ورفض الدعوى مع الزام المدعى بالمصروفات .

( طعن رقم ٤٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦ ) .

## الفصل التاسع

### مسائل عامة ومتنوعة

#### الفرع الأول

#### المهن الحرة مرافق عامة

قاعدة رقم ( ٩٦ )

المبـسـط :

تنظيم المهن الحرة كالتطب والمحاماة والهندسة يدخل أصلا فى صميم اختصاص الدولة بحسبانها قوامة على المرافق العامة - تخليها عن هذه لأعضاء المهنة أنفسهم وتحويلهم نصيبا من السلطة العامة لتأدية رسالتهم تحت إشرافها - عدم تغيير ذلك للتكييف القانونى لهذه المهن بوصفها مرافق عامة .

ملخص الحكم :

ان تنظيم المهن الحرة كالتطب والمحاماة والهندسة ( وهى مرافق عامة ) مما يدخل أصلا فى صميم اختصاص الدولة بوصفها قوامة على المصالح والمرافق العامة ، فاذا رأت الدولة ان تتخلى عن هذا الأمر لأعضاء المهنة أنفسهم لأنهم اقدر عليه مع تحويلهم نصيبا من السلطة العامة يستعينون به على تأدية رسالتهم مع الاحتفاظ بحقها فى الاشراف والرقابة تحقيقا للمصالح العام ، فان ذلك لا يغير من التكييف القانونى لهذه المهن بوصفها مرافق عامة .

( طين رقم ٦٠٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٥٨ ) .

## الفرع الثانى

### تأديب أعضاء مجلس إدارة التـشـكـيـلات النقابية

قاعدة رقم ( ٩٧ )

المبـدأ :

المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ،  
المشرع قد اناط بالمحاكم التأديبية نظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية  
الإدارية صاحبة ولاية التحقيق فى الدعاوى التأديبية الخاصة بأعضاء مجالس  
الإدارية صاحبة ولاية التحقيق فى الدعاوى التأديبية الخاصة بأعضاء مجالس  
إدارة التشكيلات النقابية - المحكمة التأديبية هى صاحبة الولاية الطبيعية فى  
محاكمة الأعضاء المذكورين - لا حجة فى القول بأن المادة ٥٦ من الدستور تقضى  
بأن تكون للنقابات الشخصية الاعتبارية وانها تختص بمسائلة أعضائها عما  
سلوكهم فى ممارسة نشاطهم ، لأن هذا النص وإن كان يلزم النقابات بمسائلة  
أعضائها عن سلوكهم فى ممارسة نشاطهم إلا أنه لا يمنع صراحة أو ضمنا الجهات  
القضائية من ممارسة اختصاصها فى مسائلة أعضاء هذه النقابات إذا ما ورد منهم  
أى عدوان على حقوق الغير .  
ملخص الحكم :

إن الحكم المطعون فيه قد صادف صواب القانون والواقع فيما انتهى إليه  
من رفض الدفاع التى تقدم بها الطاعن وإدانته مما نسب إليه للأسباب السابقة  
التي استند إليها والتي تأخذ بها عن سلوكهم فى ممارسة نشاطهم إلا أنه لم  
يمنح صراحة وضمنا الجهات القضائية من ممارسة اختصاصها فى مسائلة أعضاء  
هذه النقابات إذا لم يرد منهم أى عدوان على حقوق الغير ولما كان الثابت من  
الأوراق أن المذكرة التى تقدم بها الطاعن إلى السيد المستشار رئيس مجلس الدولة

بالاعتراض على الفتوى التى انتهى اليها السيد/عضو المكتب الفنى بمجلس الدولة قد انطوت على اهانة بهذا العضر واتهام حريج له بأن له مآربا فى النتيجة التى انتهى اليها فى فتواه حيث ذكر بعد أن استعرض نصوص القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن المنظمات النقابية العمالية والقانون رقم (١) لسنة ١٩٨١ المعدلة له ٠٠٠ ويتضح من جماع هذه النصوص التى لم يعيها الباحث فى مذكرته حاجة فى نفس يعقوب . . . » فان هذا القول يعتبر اعتداء يستوجب المؤاخذة التأديبية وهو أمر يخرج كلية عن مجال النشاط النقابى آخذا فى الحسبان ان موضوع الفتوى كان يدور حول حدود مجلس الدولة فى خصم اشتراكات الماملين بالمجلس الذين استقالوا عن عضوية النقابة ، وهو أمر يدخل حسمه فى صميم اختصاص مجلس الدولة بغير هذا النظر ينطوى على إباحة للمرءوسين من رؤسائهم والتشهير بهم والحط من كرامتهم ، وهو الأمر الذى يتفق مع المصلحة العامة وما تقتضيه من قيام دواعى توقيير المرءوسين لرؤسائهم ، هذا ومن جهة اخرى فان هذا السلوك المعيب من الطاعن ينعكس على سلوكه بوصفه عاملا بمجلس الدولة يستتبع مؤاخذته عنه تأديبيا .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يتعين الحكم بقبول الدامن شكلا وفى الموضوع برفضه .

( طعن ١٠٠٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٦ )

### الفرع الثالث

مدى جواز خصم اشتراكات النقابات من مرتبات

#### العاملين المدينين بالدولة

قاعدة رقم ( ٩٨ )

المبدأ :

مدى جواز خصم اشتراكات النقابات من مرتبات العاملين المدينين بالدولة  
— قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — سريان أحكام الباب  
الرابع منه على العاملين بالحكومة الذين كانوا خاضعين لكادر العمال — نظام  
النقابات المنصوص عليه في هذا الباب لا يسرى على العاملين بالدولة  
الذين لم يخضعوا لكادر العمال — نصوص قانون العمل — مقتضاها ان الانضمام  
الى النقابات ليس وجوبيا وانما هو امر اختياري متروك لحض ارادة العامل .

ملخص الفتوى :

ان أحد العاملين بديوان محافظة الجيزة وعو السيد / ..... اعترض  
على خصم ١٠٠ مليم شهريا من مرتبه لحساب اللجنة النقابية للعاملين بمحافظة  
الجيزة ، مبديا انه لم يقدم طلبا للانضمام الى هذه النقابة ، كما لم يقدم اقترارا  
بقبول خصم الاشتراك الخاص بها من راتبه . فاستجابت المحافظة لهذا الاعتراض  
وأوقفت الخصم من راتبه اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٧١ . الا انه عاد فطالب  
برد ما سبق خصمه منه بغير حق فمى المدة من أول يوليو سنة ١٩٦٤ حتى أول  
سبتمبر سنة ١٩٧١ .

ومن حيث ان المادة (٤) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١  
لسنة ١٩٥٩ تنص على انه :

« لا تسرى أحكام هذا القانون على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة الا فيما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية » ، وتطبيقا لهذا النص صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦٢ ونص في مادته الاولى على ان : « تطبق احكام الباب الرابع من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ( وهو البناب الخاص بنقابات العمال ) على عمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة » ويقصد بالعمال فى حكم هذا القرار الأشخاص الخاضعين لاحكام كادر عمال الحكومة او الكادرات العمالية الأخرى » .

ومن حيث انه ولئن كان قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد أزال التفرقة بين الموظفين والعمال ، والنص كادر العمال والقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٤٦٠ المشار اليهما ، ونص فى المادة (٢) على أن : « يعتبر عاملا فى تطبيق احكام هذا القانون كل من يعين فى احدى الوظائف الدائمة او المؤقتة بقرار من السلطة المختصة الا ان العاملين الذين كانوا خاضعين لكادر العمال ، لا يزالون طائفة متميزة ، ذلك ان القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام مؤقتة للعاملين بالدولة قد أرجأ تنفيذ بعض احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بالتطبيق للقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ونص فى الفقرة (ج) على أن يستمر العاملون الخاضعون لاحكام كادر العمال شاغلين لوظائفهم الحالية بدرجاتهم المنقولين اليها ونصت المادة (٩) منه على أن « تجرى الترقيات بمراعاة التقسيمات النوعية والتخصصات الواردة فى الميزانية » ومن ثم فان هذه الطائفة وحدها هى التى تخضع لنظام النقابات المنصوص عليه فى الباب الرابع من قانون العمل » .

ومن حيث أن المادة (٦٠) من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ معدلة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن : « للعمال والعمال المتدربين المشتغلين يمين او صناعات متماثلة او مرتبطة بعضها ببعض او تشترك في انتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابة عامة تعمل على رفع كفايتهم الانتاجية وعلى تمكينهم من الاسهام في التطور الصناعى وتضامن حقوقهم ومصالحهم ، كما تعمل على رفع مستواهم المادى والثقافى والاجتماعى ، وتحديد مجموعات المهن والصناعات المشار اليها فى الفقرة السابقة بقرار من وزير العمل . وتسرى احكام هذه المادة على ختم المنازل ومن فى حكمهم » . وتنص المادة ١٦٣ على انه : « لا يجوز للعمال ان ينضم الى نقابة عامة الا اذا بلغ من العمر خمس عشرة سنة ولا ينضم الى اكثر من نقابة واحدة » . كما تنص المادة ١٦٤ على ان : « تسير النقابة فى أعمالها طبقا لنظامها الاساسى الذى يجب ان يشتمل على الاخص على ما يأتى ٠٠٠ (٣) شروط قبول الأعضاء وانسحابهم وفصلهم » . وتنص المادة ١٧٣ على انه : « لا يجوز رفض طالب الانضمام الى النقابة العامة الا بقرار من مجلس ادارتها بأغلبية ثلثى الأعضاء » . والواضح من هذه النصوص ان الانضمام الى النقابات ليس وجوبيا وانما هو أمر اختياري متروك لمحض ارادة العامل . فله ان ينضم الى الجمعية او لا ينضم اليها ، وهو لا يعتبر منضما اليها بقررة القانون .

ومن حيث ان المادة ١٧٢ من قانون العمل معدلا بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على انه : « يجب على صاحب العمل بناء على طلب كتابى من اللجنة النقابية او النقابة العامة أن يستقطع من اجر العامل قيمة اشتراكه فى النقابة العامة التى ينتمى اليها وان يرسل الى النقابة العامة خلال النصف الاول من كل شهر قيمة الاشتراكات المقتطعة . وعليه كذلك أن يرسل الى النقابة عند استقطاع الاشتراكات فى أول مرة ثم فى يناير من كل عام كشفا مبينا به اسماء العمال



الذين استقطعت الاشتراكات منهم وأن يوافقها بأى تعديلات تطرأ على هذا البيان شهريا .

ومن حيث ان المادة (١) من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فى شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين او المستخدمين او معاشاتهم او مكافآتهم الا فى أحوال خاصة تنص على انه : « لا يجوز اجراء خصم او توقيع حجز على المبالغ الواجبة الأداء من الحكومة أو المسالح العامة . . للموظف أو العامل مدنيا كان او عسكريا بصفة مرتب أو اجر . . الا فيما لا يجاوز الربع . . ومع ذلك تجوز الحوالة دون الحجز فيها لا يجاوز ربع الباقي بعد الربع الجائز الحجز عليه طبقا للفقرة السابقة لأداء ما يكون مطلوبا . . أو رسم اشتراك فى جمعية تعاونية منشأة طبقا للقانون او ناد للموظفين او للعمال او جمعية او مؤسسة خاصة منشأة طبقا للقانون » .

ومن حيث ان المادة ١٧٢ المشار اليها حين نصت على الزام رب العمل باستقطاع الاشتراك الشهري من مرتب العامل وتوريده الى النقابة . انما قررت جواز الخصم فحسب دون ان تتعرض للقوانين الأخرى الخاصة بشروط الخصم من المرتب أو الحجز عليه بالتعديل صراحة او ضمنا ، لأن التعديل الصريح غير طاهر ، كما ان التعديل الضمنى لا تتوافر شروطه المنصوص عليها فى القانون المدنى لأن المادة ١٧٢ من قانون العمل لا تعيد تنظيم وضع سبق تنظيمه ، كما انها صدرت فى تشريع لم يشر فى ديباجته للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ .

يزيد هذا النظر ان تلك المادة قد خلت من ضوابط لأعمال الاستثناء من قاعدة حظر الحجز على المرتب او المعاش كما هو الحال فى شأن سائر الاستثناءات التى ترد على تلك القاعدة والتي ترتبط بوجود حجز قضائى ، او اقرار كتابى من صاحب المرتب ، وبوضع حدود لمقدار المرتب الجائز الحجز عليه حتى يحفظ للعامل ولاسرته معاشهما ، وهذا ما يقطع بأن المشرع لم يقصد ان يخرج فى هذه

المادة على القواعد العامة المقررة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ . ومن ثم فإن خصم اشتراك النقابة يكون هنا بالحصول على اقرار كتابي من المسؤول بقبول هذا الخصم .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم ، ولما كان السيد / ..... من العاملين بالدولة الذين لم يخضعوا لكادر العمال ، فإن نظام النقابات المنصوص عليه في الباب الرابع من قانون العمل لا يسرى في شأنه على أنه فضلاً عن ذلك ، يبين من الاطلاع على أحكام اللائحة الأساسية للنقابة العامة لخدمات الأعمال والادارة بمحافضة الجيزة ، واللائحة الأولى تنص في المادة (٦) على أنه : « على راتب الانضمام الى النقابة العامة ان يقدم طلباً على الاستمارة المعدة لذلك الى اللجنة النقابية التي يتبعها فان لم توجد فيتقدم الطالب الى مجلس ادارة النقابة العامة مباشرة » كما تنص المادة (٣٥) من تلك اللائحة على ان : « الاشتراك الشهري يدفعه كل عضو في النقابة العامة على ان يعفى العضو من دفع اشتراكه مع حقه في الاستمرار في العضوية في الحالات الآتية ٠٠٠ » وتنص اللائحة الثانية في البند ( ثالثاً ) تحت عنوان شروط العضوية على ان : « قيمة اشتراك العضو ١٠٠ مليم شهرياً تدفع او تستقطع من راتب العضو بموجب اقرار كتابي من «مورتين » - ويبين من هذه النصوص ان النظام الأساسي للجنة النقابية المشار اليها يستلزم للانضمام لها طلباً كتابياً من العامل بهذا الانضمام ، كما ان الاصل هو دفع الاشتراك نقداً ، ويجوز خصمه من راتب العامل المشترك في النقابة بشرط ان يقدم اقراراً كتابياً بقبول هذا الخصم . ومن ثم ، ولما كان الواضح من وقائع الحالة المعروضة ان السيد / ..... لم يقدم طلباً للانضمام للجنة النقابية للعاملين بمحافضة الجيزة ، كما لم يقدم اقراراً بقبوله خصم الاشتراك من مرتبه ، فإنه ما كان يجوز للمحافضة ان تخصم هذا الاشتراك من راتبه . ولذلك فإن

ما كان يجوز للمحافظة ان تخصم هذا الاشتراك من راتبه . ولذلك فان عليها ان ترد اليه ما خصمته من راتبه بغير حق مع مراعاة التقادم المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني التي تنص على ان : « تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد . وتسقط الدعوى كذلك في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق » .  
لهذا ، انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد / ٠٠٠٠٠ في

استرداد ما خصم من راتبه كاشتراك في اللجنة النقابية للعاملين بمحافظة الجيزة مع مراعاة أحكام التقادم المنصوص عليها في المادة ١٨٧ من القانون المدني .

( ملف ٨٨-١٥ جلسة ١٩٧٢/٥/٣ ) .

### **نقد أجنبي**

**الفصل الأول :** الرقابة على التعامل بالنقد الاجنبى وحظره

**الفرع الأول :** الرقابة على التعامل بالنقد الاجنبى

**الفرع الثانى :** حظر التعامل بالنقد الاجنبى

**الفرع الثالث :** جرائم النقد الاجنبى

**الفصل الثانى :** مسائل متنوعة

**الفرع الأول :** الترخيص بمزاولة عمليات النقد الاجنبى

**الفرع الثانى :** سعر الصرف

**الفرع الثالث :** شرط الدفع بالتغراف

**الفرع الرابع :** المقصود بالاجنبى غير المقيم

## الفصل الأول

الرقابة على التعامل بالنقد الأجنبي وحظره

### الفرع الأول

الرقابة على التعامل فى النقد الأجنبي

قاعدة رقم ( ٩٩ )

المبدا :

التعامل فى أوراق النقد المصرى والأجنبى وغيرها من القيم المنقولة وتحويلها من مصر او اليها وكذا تصديرها واستيرادها - اخضاعه لرقابة الادارة العامة للنقد - الأحكام التشريعية المقررة فى هذا الشأن - العقوبات المقررة على مخالفتها أو الشروع فى ذلك - حق رفع الدعوى العمومية رهين بانئن من وزير المالية او ممن يندبه لذلك - جواز مصادرة المبلغ موضوع المخالفة اداريا فى حالة عم الاذن بالقائمة الدعوى .

ملخص الحكم :

يستفاد من نصوص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ ومقرارات وزير المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ ورقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ ورتم ٣١٦ لسنة ١٩٥٨ المنفذة لأحكام هذا القانون ان المشرع قد أخضع التعامل فى الأوراق النقد المصرى والأجنبى وغيرها من القيم المنقولة وتحويلها من مصر او اليها ، وكذا تصديرها واستيرادها ، لرقابة الادارة العامة للنقد . وحسدد الشروط والأوضاع الخاصة بذلك ، فحظر كل عملية تتم على خلافها ، وفرض على مخالفة هذا الحظر عقوبة الحبس والغرامة والمصادرة ، وإباح فيما أجازته للمسافرين من رعايا الجمهورية العربية المتحدة المقيمين باقليم مصر القادمين

اليه ان يحمل كل منهم دون ترخيص مبلغا لا يجاوز عشرين جنيهًا من أوراق النقد المصرى ، فان جاوز هذا القدر لزم الحصول على الترخيص المطلوب فيها يتعلق بالزيادة من مراقبة عمليات النقد عن طريق أحد المصارف المرخص لها فى ذلك . وفى جميع الحالات يتعين على كل من يدخل الاقليم المصرى ان يقدم للسلطات الجمركية اقرارا يثبت به قيمة ما يحمله او يحوزه من أوراق النقد المصرى او الأجنبى وفنائه أيا كان مقدارها او نوعها . فاذا اغفل شيئا من ذلك او اثبت فى الاقرار بيانات غير صحيحة كان مخلا بالشروط والأوضاع القانونية المقررة لاستيراد أوراق النقد . وبالتالي مخالفا لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ معدلا بالقانونين رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ورقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ . وللقرارات الوزارية المنفذة لهذا القانون ، وبذلك يصدق عليه حكم المادة التاسعة منه التى لم تقتصر على معاقبة كل مخالفة لاحكامه مواد الأولى والثانية والثالثة . او كل شروع فى مثل هذه المخالفة بل جاوزت فى التوسع فى تأثيم الأفعال التى تكون المخالفة المذكورة مألوف القواعد العامة فى المواد الجنائية . لما لهذه الجرائم من خطورة على النظام المالى للدولة ، فقضت بالعقاب على مجرد محاولة ارتكاب تلك الأفعال ولو لم تبلغ هذه المحاولة حد الشروع المروف قانونا ، وقد قرّر الشارع للأفعال المكونة للجرائم التى تناولتها هذه المادة عقوبة الحبس والغرامة ومصادرة المبالغ المضبوطة بجانب الخزنة العامة . الا انه جعل رفع الدعوى العمومية بالنسبة الى هذه الجرائم او اتخاذ اى اجراء فيها رهينا باذن يصدر تلك الأفعال ولو لم تبلغ هذه المحاولة حد الشروع المعروف قانونا . وقد قرر للملاساتها . وأجاز الوزير او لئدوبه فى حالة عدم الاذن باقامة الدعوى الجنائية مصادرة المبلغ موضوع المخالفة حسيما يراه بوصف المصادرة الادارية فى هذه الحالة عقوبة أهون على المتهم واكثر رعاية له من عقوبة الحبس بعهد المحاكمة الجنائية وما يتبعها من غرامة ومصادرة قضائية . فضلا عن كونها ارفق به لتجنبها أياها تلك المحاكمة .

قاعدة رقم ( ١٠٠ )

المبدا :

مصادرة الادارة العامة للنقد للمبالغ المضبوطة استنادا الى السلطات المخولة لها بمقتضى أحكام المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ - لا سند للادارة فيما تمادت اليه من مصادرة المبالغ المضبوطة قرارعا الصادر فى هذا الشأن فى ظل العمل بأحكام المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ ينطوى على غصب السلطة وانحدر الى مرتبة العلم حيث لا حصانة ولا عاصم من أن تمتد اليه الرقابة القضائية دون التقيد بالمواعيد المقررة لاقامة دعوى الالفاء - أساس ذلك أن المحكمة الدستورية العليا قد حكمت فى القضية الدستورية ٣ سنة ٨ قضائية (دستورية) بجلستها المعقودة فى ٤ مارس سنة ١٩٧٨ بعدم دستورية المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه فيما نصت عليه من انه فى حالة عدم الاذن برفع الدعوى يجوز لوزير المالية أو لمدوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الدستور فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ - نص المادة ٣٦ من الدستور على أن المصادرة العامة للاموال محتظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى .

ملخص الحكم :

حيث ان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ تنظم الرقابة على أعمال النقد وهو القانون الذى صدر القرار محل الطعن فى ظل سريان أحكامه قد نص فى المادة ٢ على ان : « يحظر استيراد وتصدير اوراق النقد على اختلاف أنواعها وكذلك القراطيس المالية والكوبنات وغير ذلك من القيم المنقولة ايا كانت العملة المقومة بها الا بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير المالية بقرار منه »

وينظم وزير المالية بقرار يصدره استيراد وتداول شبكات السياحة وتحديد المصارف المرخص بها التعامل فيها » .

وتنص المادة ٩ معدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ على أن : « كل من خالف أحكام المواد الأولى والثانية والثالثة أو شرع في مخالفتها أو حاول ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن خمس سنوات ، وفي جميع الأحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها لجانب الخزنة العامة ، فان لم تضبط يحكم على الجاني عدا العقوبات السابقة بغرامة اضافية تعادل قيمة هذه المبالغ » .

ولا يجوز رفع الدعوى بالنسبة الى الجرائم المتقدم ذكرها او اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من وزير المالية والاقتصاد او ممن يندب له ذلك ، وفي حالة عدم الاذن يجوز للوزير أو لمدوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة .

ومن حيث أن رقابة دستورية القوانين تستهدف صون الدستور القائم ٣ لسنة ٨ قضائية (دستورية) بجلستها المعقودة في ٤ من مارس سنة ١٩٨٠ و بعدم دستورية المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد معدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ ، بما نصت عليه من انه في حالة عدم الاذن برفع اندعوى يجوز لوزير المالية او لمدوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الدستور في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ... » .

من حيث أن رقابة دستورية القوانين تستهدف صون الدستور القائم وحمايته من الخروج على أحكامه بحسبانه الوعاء الجامع للمبادئ والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم والتي تحتل المقام الأعلى في مجال التدرج الهرمي للقواعد التشريعية والتي يتعين التزامها والوقوف عند حدودها في ممارسة السلطة وان مقتضى الحكم بعدم دستورية نص في القانون أو اللائحة أن يهدر النص كلية مما



شمله من أحكام من عداد القواعد التشريعية وأن يتجرد من صفته التشريعية وأن يعتبر كأن لم يكن بالنسبة للكافة اعتباراً من تاريخ صدوره أو من تاريخ العمل بالدستور أيهما أقرب .

ومن حيث انه بتطبيق تلك الأصول على خصوصية الحالة المعروضة فانه لما كان الثابت من الأوراق أن قد نسب الى الطاعن كونه قدم من الجهورية العربية الليبية في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ حاملاً معه مبلغ ٣٠٦٥ جنيتها مصرية و ٢٧٠ جنيتها ليبيا وذلك بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على النقد وقرار وزير المالية رقم ١٤١٣ لسنة ١٩٦١ وقد حرر بذلك محضر شرطة مخالفة في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ وأذنت الادارة العامة للنقد بمقتضى كتابها المؤرخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ باتخاذ الاجراءات القانونية لرفع الدعوى العمومية ضده الا انها عادت وأخطرت نيابة الشئون المالية والتجارية في ٥ من مايو سنة ١٩٧٣ بأنها لا ترى الاذن برفع الدعوى اكتفاء بمصادرة النقد المصرى والاجنبى المخبوط وهو القرار محل الطعن المائل.

وفى هذا المقام فانه ولئن كان الثابت أن ادارة قضايا الحكومة قد قامت في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ بعد صدور الحكم محل الطعن بسحب حافظة المستندات التى سبق أن أودعتها أمام محكمة القضاء الادارى والتي تحوى ملف القضية رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ حصر تحقيق المالية والتي حوت الأوراق والمستندات والأحران الخاصة بما نسب الى الطاعن - وانه عندها طلب منها - أمام المحكمة الادارية العليا - اعادة الأوراق التى سبق سحبها - تقدمت بحافطتى مستندات انطوتا على كتابين للسيد رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية مفادها ان القضية رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليها قد دشتت ولم يعد لها وجود - الا ان ذلك ليس من شأنه ان ينال من قيام الحقيقة ممثلة فى صدور قرار من ادارة النقد بمصادرة المبالغ التى تم ضبطها مع الطاعن على النحو السابق بيانه وهو ما ورد مضمونه فى الحكم المطعون فيه ودفاع ادارة قضايا الحكومة منسوباً الى معين واحد هو الرجوع الى ملف القضية رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليها .

هذا ولا يفوت المحكمة فى تلك الخصوصية أن تشير الى انه لئن كان للجهة الادارية أن تسحب المستندات المقدمة منها بعد صدور الحكم الا ان القيام بدستتها رغم قيام القضية بحسبان ان السحب قد تم بعد تقديم الطعن فى الحكم هو أمر يستوجب إعادة النظر فى تنظيم سحب المستندات خلال مدة الطعن أو بعد التقدم به بمراجعة طبيعة المنازعة الادارية ودور الجهة الادارية كخصم شريف يهدف أصلا الى تطبيق أحكام القانون والسهر على تنفيذه وما يثيره الطعن امام المحكمة الادارية العليا من طرأ النزاع كايلا لتقضى فيه .

وحيث انه وقد ثبت ان الادارة العامة للنقد قد صادرت المبالغ المضبوطة استنادا الى السلطات المخولة بمقتضى أحكام المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه - فانه وقد قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة التاسعة فى خصوصية ما نصت عليه من انه فى حالة عدم الاذن برفع الدعوى يجزى لوزير المالية او لمندوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الدستور فى ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ لذلك يكون القرار محل الطعن وقد صدر فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٢ قد عوى فاقدا لأساسه ومجردا من مقوماته حيث لا سند للادارة فيما نهادت اليه من مصادرة المبالغ التى ضبطت مع الطاعن بعد أن زالت الصفة التشريعية للمادة التاسعة فى الحدود المبينة اعتبارا من ١١/٩/١٩٧١ - ويكون قرارها - فى ظل العمل بأحكام المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ - التى تنص على ان : « المصادر العامة للاموال محظورة ولا تجزى المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى » يكون قد انتابى على غضب السلطة وانحدر الى مرتبة العدم حيث لا حصانة ولا عاصم من أو يمتد اليه الرقابة القضائية دون التقييد بالمواعيد المقررة لاقامة دعوى الالغاء .

ومن حيث أنه متى تقرر ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى عدم

قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد — وقد قضى بعدم دستورية المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ اعتبارا من ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ على النحو المبين فان القرار محل الطعن يكون قد صدر منعما على التفصيل المبين بما يتمتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار الصادر من الادارة العامة للنقد بمصادرة مبالغ النقد المصرى ٣٠٦٥ جنيها مصريا والنقد الأجنبى ( ٣٧٠ جنيها ليبيا ) التى ضبطت مع الطاعن مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية بالمصروفات عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

( طعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/١/١٩٨٢ ) .

## الفرع الثانى

### حظر التعامل فى النقد الاجنبى

قاعدة رقم ( ١٠١ )

المبدأ :

القرار الوزارى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٨ ببيان الشروط والأوضاع الخاصة باستيراد أوراق النقد الاجنبى او المصرى - ما ورد فيه من احكام تتعلق بتنظيم أداء قيمة الصادرات عن طريق المصارف المرخص لها - عدم اشتماله على أية احكام خاصة بتحديد أو استعمال النقد .

ملخص الحكم :

ان القرار الوزارى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٨ الصادر ببيان الشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الذى وان كان قد أجاز لغير المقيمين القادمين الى مصر أن يحملوا معهم اية مبالغ من النقد المصرى الا انه لم يتضمن بيان الأوجه التى يجوز لهم استعمالها فيها كما انه فى الوقت ذاته لم يتضمن أى حكم من شأنه اطلاق حريتهم فى استعمال تلك المبالغ فى أى غرض من الأغراض ولئن كان القرار المذكور قد ادخل تعديلا على المادة ١١ من القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه باضافة فقرة اليها تنص على انه : « يجوز أداء كل أو بعض قيمة الصادرات المصرية بأوراق البنكنوت المصرى طبقا للتعليمات السادرة من الادارة العامة للنقد فى هذا الصدد ويجب فى هذه الحالة أن يتم استيراد أوراق النقد المصرى عن طريق المصارف المرخص بها » الا أن هذا النص قد اقتصر على تنظيم أداء قيمة الصادرات بأوراق البنكنوت المصرى المستورد عن طريق المصارف المرخص لها ولم يتضمن لا هو ولا غيره من نصوص القرار المذكور تحديد الأوجه التى يجوز فيها استعمال أوراق النقد المصرى التى يحملها غير المقيمين معهم عند دخولهم البلاد .

( طعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٦ ) .

قاعدة رقم ( ١٠٢ )

**المبدأ :**

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ - حظره على غير المقيمين ووكلائهم التعامل بالنقد المصرى أو استيراد أوراق النقد المصرى أو الاجنبى الا بالشروط والأوضاع التى تعين بقرار من الوزير المختص .

**ملخص الحكم :**

يؤخذ من نصوص المواد ١ فقرة ٣ و ٢ فقرة أولى ٠ والمادة ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ان القانون قد حظر على غير المقيمين ووكلائهم التعامل بالنقد المصرى كما حظر استيراد أوراق النقد المصرى أو الاجنبى الا بالشروط والأوضاع التى تعين بقرار من الوزير المختص ونص على عقوبة زائدة لمن يخالف هذه الأحكام أو يحاول أو يشرع فى مخالفتها .

( طعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١١ ) .

قاعدة رقم ( ١٠٣ )

**المبدأ :**

حظر استيراد أوراق النقد المصرى أو الاجنبى الا بالشروط والأوضاع التى تعين بقرار من الوزير المختص - القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - القرارات الوزارية المنظمة لهذا الموضوع تفاوت الأمر فيها بين الحظر المطلق والإباحة المطلقة

**ملخص الحكم :**

ان القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ الصادر من وزير المالية بالشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لم يكن يجيز لأى مسافر قادم الى مصر أو خارج منها أن يحمل عند دخول الاراضى المصرية أو الخروج منها أى مبلغ

يزيد على عشرين جنيتها مصرى من اوراق النقد الا بترخيص خاص وذلك وفقا لنص المادة السادسة منه ثم استبدل بهذا النص نص آخر بمقتضى القرار رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٨ تضمن انه : « يجوز للسائحين الاجانب ولغير المقيمين القادمين الى اقليم مصر أن يحمل كل منهم دون ترخيص - نقدا مصرى بالغا قيمته ما بلغت » وظلت اباحة حمل اوراق النقد المصرى لغير المقيمين القادمين الى مصر سارية الى أن عمل بالقرار رقم ١٩٤٣ لسنة ١٩٦١ الذى ألغاهما وقلبها حظرا مطلقا .  
( طعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٤ )

المبدأ :

قرار ادارى تنظيمى - اللجنة العليا للنقد - تعرضها لحالتين فرديتين بطلب استعمال البنكوت المصرى الوارد من الخارج لحساب غير مقيمين فى شراء عقارات - قرار اللجنة بأنها لا تبيل الى الموافقة على هذين الطلبين - لا يعتبر قرار اللجنة قاعدة ملزمة للأفراد .

#### ملخص الحكم :

بالرجوع الى محضر جلسة اللجنة العليا فى ٢٨ من فبراير لسنة ١٩٥٩ يبين أنه لم يكن معروضا عليها أمر العدول عن قرارها الذى اصدرته بجلستها المنعقدة فى ٢٩ من سبتمبر لسنة ١٩٥٨ بالموافقة على امكان استعمال البنكوت المصرى الوارد من الخارج لحساب غير المقيمين فى شراء عقارات بل ان الذى كان معروضا عليها هو البت فى طلبين احدهما مقدم من لبطانية غير مقيمة لاستخدام رصيد حسابها المجد لدى أحد البنوك فى شراء عقار بمصر والآخر مقدم من ثلاثة أشخاص لاستخدام ارصدة حساباتهم المجمدة لدى ذات البنك فى شراء عقار على ان يتم سداد باقى ثمنه بنكوت مصرى يرد من لبنان ، وقد انتهت اللجنة فى شأنهما الى أنها لا تبيل للموافقة عليها معللة ما انتهت اليه على الوجه السابق بيانه - ويبين من صيغة هذا القرار والملايسات التى احاطت صدوره أنه قرار فردى صدر فى شأن طلبين معينين وان كانت الالة التى استندت اليها اللجنة تتسم بالعمومية وبناء على ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اصاب الحق اذ انتهى

فى اسبابه الى ان عبارة ( لا تميل اللجنة ) لا تعتبر قاعدة تنظيمية ملزمة للجنة او الافراد .

( طعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١١ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٠٥ )

##### المبدأ :

اختصاص ادارة الرقابة على النقد بما يتعلق برفض تحويل مبلغ خاص بشركة تحت التصفية لحساب الشركاء فى الخارج .

##### ملخص الحكم :

اذا ما أصدرت ادارة الرقابة على النقد قرارها برفض تحويل المبلغ الذى تطلب الشركة تحت التصفية تحويله الى الشركاء فى الخارج باعتباره فائض تصفية قبل انتهاء أعمال التصفية ، فان الادارة المذكورة تكون قد اتخذت قرارها هذا بوصفها السلطة القائمة على شئون النقد بمصر ، وذلك برفض تحويل المبلغ المذكور لانتفاء صحة السبب او الفرض المطلوب تحويل المبلغ من أجله ومن ثم فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر فى حدود اختصاص الادارة المذكورة ، وهو قرار سليم قائم على سببه .

( طعن ٦٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١ ) .

## الفرع الثالث

### جرائم النقد الأجنبي

#### قاعدة رقم ( ١٠٦ )

#### المبدا :

المادة ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن جرائم تهريب النقد - الاكتفاء باصدار قرار بمصادرة المبلغ المضبوط اداريا - عدم خضوع هذا القرار لرقابة القضاء - لا وجه للنص عليه بالتعسف في استعمال السلطة .

#### ملخص الحكم :

إذا كان الفعل المسند الى المدعى والمكون للجريمة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ثابتا في حقه من محضر ضبط الواقعة وقد ضبطت مبالغ عند تفتيشه على أثر الاشتباه في أمره بعد ان قدم الاقرار الجرمي المكذوب الذي ثبت به قصده الجنائي وتحققت بناء عليه أركان الجريمة وبعد اصراره عند استجوابه قبل التفتيش على انكار حيازته لأية مبالغ تزيد على ما أثبتته باقراره ، ومن ثم حق عقابه بالمادة التاسعة انفة الذكر ومصادرة المبلغ الذي حاول تهريبه ولو لم يأذن وزير الخزانة أو مدير النقد الذي انابه الوزير عنه في هذا الشأن باقامة الدعوى العمومية . وغنى عن البيان ان عدم الاذن بمحاكمة المدعى جنائيا والاكتفاء بمصادرة المبلغ المضبوط معه اعمالا للسلطة التقديرية المخولة لمدير عام النقد في هذه الحالة ، الامر الذي ترتب عليه ان حفظت نيابة الشؤون المالية التحقيق اداريا ، لا يخضع رقابة القضاء . فنبلا عن انه لا ريب اجراء اصلح لمتهم باخذه بالعقوبة الأخف وتجنبيه العقوبة المقيدة للحرية وهى الحبس بالاضافة الى الغرامة المضاعفة وهى المصادرة . وهذا ينفي كل مظنة للتعسف في استعمال السلطة الذي ينعاه المدعى على قرار المصادرة المطعون فيه .



### قاعدة رقم (١٠٧)

#### المبدا :

قاعدة القانون الاصلح للمتهم - شرط الافادة منها - هو عدم عدول المشرع عنها الى قانون اشد قبل صدور حكم نهائي - اساس ذلك - مشال بالنسبة للتشريعات المتعلقة بجرائم حمل النقد الى داخل البلاد او الى خارجها .

#### ملخص الحكم :

اذا كان القرار الوزارى رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام القرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ بالشروط والاضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعمول به اعتبارا من ٣٠ من يرنية سنة ١٩٦٠ قد اباح للقادمين الى الاقليم المصرى من رعايا الجمهورية العربية المتحدة ومن السائحين الاجانب وغير المقيمين ان يحمل كل منهم - دون تخيص - نقدا اجنبيا وحالات وشيكات مصرفية وخطابات اعتماد وشيكات سياحية واوراق نقد مصرى باللغة قيمتها ما بلغت . فان الشارع قد الفى هذه الاباحة وقلبها حظرا مطلقا بالقرار الوزارى رقم ١٤٩٣ لسنة ١٩٦١ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ . اذ نصت الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من القرار على انه : « يحظر على القادمين الى الجمهورية العربية المتحدة او المسافرين منها أن يحملوا معهم اوراق نقد او بنكوت مصرى » - وهذا الذى يمكن اخذه فى الاعتبار عند اعمال قاعدة القانون الاصلح للمتهم ، ان كان لها وجه بعد الغاء القرار السابق عليه رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٦٠ ، ذلك ان فكرة القانون الاصلح للمتهم تقوم على رعاية فردية يفترض فيها انها لا تتطوى على ايداء مصلحة الجماعة ، ما دام عدول الشارع عن القانون الاشد الى قانون جديد اخف وطأة على المتهم يعنى انه قدر ان هذا القانون الجديد يفضل سابقة من حيث تحقيق فكرة العدالة وفائدة الجماعة . ولما كانت تلك هى

الحكمة التشريعية للنص فان استصحابها حتى الحكم النهائي او حتى ما بعد ذلك فى حالة صدور قانون يجعل الفعل غير معاقب عليه يكون شرطا لازما للافادة من القانون الاصلح . فاذا عدل الشارع قبل الحكم النهائي عن القانون الاخف الى قانون اشد لانه رأى فيه تحقيقا لفكرة العدالة وفائدة الجماعة انتفى اساس تطبيق قاعدة الاصلح لزوال هذا القانون وحلول قانون اشد محله وقت الحكم ، وواقع الامر ان القرار الوزارى رقم ١٤٩٣ لسنة ١٩٦٦ النافذ الآن هو اشد وطأة من القرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ معدلا الذى كان معمولا به وقت وقوع الفعل المنسوب الى المدعى لتضمنه حظرا مطلقا لاستيراد اوراق النقد المصرى الذى كان هذا القرار الاخير ينخفف منه فى حدود عشرين جنيها .  
( طعن رقم ١٩١٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢ )

#### قاعدة رقم (١٠٨)

##### المبدأ :

اذا كان الثابت ان المدعية بحكم علمها اليقيني منذ سنة ١٩٦٨ باسقاط الجنسية المصرية عنها وباكتسابها من ثم صسفة غير المقيم فى حكم التشريع الخاص بنظم الرقابة على عمليات النقد قد نكلت عن اتخاذ ما يجب عليها طبقا لهذا التشريع وقد ترتب على ارتكاب المدعية هذه المخالفة انها حجت ادارة الرقابة على النقد والبنوك عن أن تطبق على اموالها واوراقها المالية الموجودة فى مصر النظم القانونية الخاصة باموال غير المقيمين فان هذه الاعمال تشكل جرائم فى تطبيق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد وتجزير طبقا للمادة التاسعة منه المصادرة الادارية للمبلغ موضوع المخالفة فى حالة عدم الاذن برفع الدعوى العمومية - قرار مصادرة هذه الاموال يكون صحيحا مطابقا للقانون .

### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد - معدلا  
بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ - ينص فى المادة الأولى منه على أنه :

« يحظر التعامل فى أوراق النقد الاجنبى او تحويل النقد من مصر او البها  
كما يحظر كل تعهد مقدم بعملة اجنبية وكل مقاصة منطوية على تحويل  
تسوية كاملة او جزئية بنقد اجنبى وغير ذلك من عمليات النقد الاجنبى سواء  
كانت حالة أم لأجل الا بالشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من وزير المالية وعن  
طريق المصارف المرخص لها منه فى ذلك .

ويحظر على غير المقيمين فى مصر أو وكلانهم التعامل بالنقد المصرى أو  
تحويل أو بيع القراطيس المالية المصرية الا بالشروط والأوضاع التى تعين بقرار  
من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه فى ذلك . »

وبينت اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة  
١٩٦٠ الأحكام التفصيلية لتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، فنصت فى المادة ١١  
منها على أن المقصود بعبارة ( أموال غير المقيمين ) العملات الاجنبية والجنهيات  
المصرية المتى يملكها اشخاص غير مقيمين ، وعرفت فى المادة ٢٤ غير المقيم بأنه :  
« من لا تتوافر فيه احدى الصفات الآتية :

- ( أ ) أن يكون متمتعاً بالجنسية المصرية بصرف النظر عن محل اقامته .
- ( ب ) من يحمل بطاقة إقامة لمدة لا تقل عن خمس سنوات او اقامة لمدة متصلة  
بلغت خمس سنوات فى مجموعها .

( ج ) كل شخص اعتبارى .

( د ) فروع المنشآت الأجنبية . »

وقضت فى المادة ٢٥ بأن الأجنبى الذى يزعم الإقامة فى الخارج يقدم طابعا الى ادارة الرقابة على النقد ليكتسب صفة غير المقيم ، وحددت المادة ٢٧ المال الذى يجوز الافراج عنه لغير المقيم بمبلغ خمسة آلاف جنيه للأسرة سواء كان مصدر هذا المبلغ رأس مال أو ايراد ، وقضت بأن تودع باقى أموال غير المقيم فى « حساب مجمد » باسم صاحب الشأن ، وأجازت المادة ٢٨ لغير المقيم أن يودع مبلغ الخمسة آلاف جنيه سالف الإشارة فى « حساب غير مقيم » يفتح باسم صاحبه - وقضت المادة ٣٩ على أن المبالغ المستحقة الدفع الى غير مقيم والتي لا تجيز قواعد الرقابة على النقد تحويلها ينبغى أن تدفع فى حساب مجمد لدى أحد البنوك المعتمدة فى مصر ، وأنه يجب على البنوك أن تقيد فى الجانب الدائن من الحساب المجدد المبالغ التى لها صفة رأس المال حيث يجوز التحويل منيسا بموافقة الادارة العامة للنقد فى الاحوال الاربع التى ذكرتها المادة ، وأجازت المادة ٤٠ لغير المقيم أن يستثمر أربصة حساباته المجمدة فى شراء اوراق مالية معينة . واستلزمت أن يتم الشراء عن طريق البنك المفتوح لديه الحساب المجدد وبشرط أن تحفظ الاوراق المالية لدى بنك معتمد . وقضت المادة ٤١ بأن تعاد قيمة هذه الاوراق عند التصرف فيها الى الحساب المجدد الذى اشترت من رصيده . وأجازت المادة ٤٢ الموافقة على تحويل ربع الأصول المشتراة من حساب مجمد الى المستفيد غير المقيم ، ونظمت المادتان ١١٣ و ١١٤ الشروط والأوضاع التى يجب على غير المقيم اتباعها للحصول على موافقة ادارة النقد على تحويل ايرادات رؤوس الاموال الى الخارج . كما نظم الباب الرابع ( الفصل الأول ) من اللائحة المذكورة . عمليات الاوراق المالية ، فوجب فى المادة ١٧٢ أن تودع جميع الاوراق المالية الموجودة فى مصر والمملوكة لغير مقيم لدى بنك محلى معتمد ، ونص فى المادة ١٧٣ على مسئولية البنك المودع لديه هذه الاوراق اذا ما تصرف فيها بما يخالف احكام اللائحة ، وقضى فى المادة ١٧٤ بأن تضاعف الاموال المستحقة لغير مقيم والناجمة عن بيع ما يملكه من اوراق مالية فى مصر فى « حساب مجمد » ، وأخضع فى المادة

١٧٥ عمليات شراء غير المقيمين ووكلائهم الأوراق المالية فى مصر رقابة البنك بقصد التحقق من توفر الشروط التى أوردتها المادة فى هذا الشأن .

ومن حيثأنه بتطبيق هذه القواعد على وقائع المنازعة الماثلة بين ان المدعية — بحكم علمها اليقيني منذ سنة ١٩٦٨ باسقاط الجنسية المصرية عنها وباكتسابها من ثم صفة غير المقيم فى حكم التشريع الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد قد نكلت عن اتخاذ ما يجب عليها طبقا لهذا التشريع من اخطار الجهات الادارية المختصة فى مصر والبنوك المودعة لديها نقودها وأوراقها المالية بأمر اكتسابها صفة غير المقيم ، وقد ترتب على ارتكاب المدعية هذه المخالفة انها حجت ادارة الرقابة على النقد والبنوك عن أن تطبق على أموالها وأوراقها المالية الموجودة فى مصر النظم القانونية الخاصة بأموال غير المقيمين والتى من مقتضاها وضعها فى حسابات مجمدة يتم استخدامها والايداع فيها والسحب منها وفق القواعد والضوابط السارية على أموال غير المقيمين والتى سلف ايرادها تفصيلا . ثم استغلت المدعية الاثر المترتب على هذه المخالفة ، فاخذت هى ووكيلها — بنذ سبتمبر سنة ١٩٦٨ وحتى ضبطهما فى فبراير سنة ١٩٦٩ — يتعاملان فى تلك الاموال بنزعيها ، نقودا وأوراقا مالية ، دون أى التزام بالنظم الخاصة بأموال غير المقيمين وبالمخالفة الصريحة لها ، وقد تم ذلك حسب التفصيل للسالف بيانه والذى كشف عن اتجاه المدعية ووكيلها الى تصفية تلك الأموال وتحويلها الى خارج البلاد ، على ما ورد بنتائج تحريات ادارة مكافحة تهريب النقد بوزارة الداخلية وتقارير خبير النقد المودعة ملف الطمن ، ومؤدى ما تقدم جميعه أن المدعية ووكيلها قد ارتكبا الجرائم التى حظرها المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ التى سلف ذكرها وخالفوا القواعد المنظمة للتعامل فى النقد والأوراق المالية .

ومن حيث ان المادة التاسعة من القانون المذكور — معدلة بالقوانين رقمى

١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ - تنص على أن : « كل من خالف احكام المواد الأولى والثانية والثالثة او شرع فى مخالفتها او حاول ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر . . . وبغرامة تعادل ضعف المبالغ التى رفعت الدعوى الجنائية بسببها . . وفى جميع الاحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها لجانب الخزنة العامة . فان لم تضبط يحكم على الجانب عدا العقوبات السابقة بغرامة اضافية تعادل قيمة هذه المبالغ . ولا يجوز رفع الدعوى بالنسبة الى الجرائم المتقدم ذكرها او اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من وزير المالية والاقتصاد او ممن يندبه لذلك - وفى حالة عدم الاذن يجوز للوزير او لمندوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة » .

ومن حيث أن قرار المصادرة الادارية الملغون فيه والذي صدر فى ٨ من يونيه سنة ١٩٦٩ من مدير الادارة العامة للرقابة على النقد قد نص على : « عدم الاذن برفع الدعوى العمومية فى القضية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٩ حصر تحقيقى شئون مالية - مع اتخاذ الآتى :

١ - مصادرة رصيد حساب ٠٠٠٠٠٠٠٠ ببنك الاسكندرية فرع الموسيقى .

٢ - مصادرة قيمة الأوراق المالية بملف الاوراق المالية الخاص بالسيدة . . . ببنك الاسكندرية فرع الموسيقى .

٣ - مصادرة رصيد الحساب الجارى المفتوح باسم . . . تحت رقم ١١٩ ببنك بور سعيد فرع قصر النيل وكذلك الحساب المؤقت بالفسواند عن الحساب المذكور . ولما كان الثابت فيما تقدم ان المدعية ووكيلها قد خالفا القانون بالنسبة لهذه الحسابات الثلاثة بعدم الابلاغ باكتساب صاحبها صفة غير المقيم مما ادى الى عدم اخضاعها للنظم الخاصة بأموال غير المقيمين ، كما أنهما بالاضافة الى ذلك ارتكبا بالنسبة للحساب الاول عدة

مخالفات من بيننا مخالفة ايداع مبلغ ٦٢١٥٢٠٧٠ جنيها حصيلة بيع أوراق مالية بناء على أمر المدعية الى البنك حالة ان هذا المبلغ كان يجب ان يودع في حساب مجلد طبقا للقواعد القانونية سالفة البيان ، ومخالفة سحب الوكيل مبلغ ٢٥ ألف جنيه بشيك في ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٩ لصالح ..... تم ضبطه وأوقف صرفه والمبلغان موضوع هاتين المخالفتين وحدهما يجاوزان قيمة الرصيد الدائن لهذا الحساب الذي تقررت مصادره ( ٨٤٦/٦٤٣٥٦٠ جنيها ) وبالنسبة للفق الأوراق المالية فالثابت فضلا عن مخالفة عدم الإبلاغ بصفة غير المقيم ان المدعية شرعت في بيع ما تبقى بهذا الملف من أوراق بالمخالفة للقواعد التي تنظم التعامل في الأوراق المالية المملوكة في مصر لغير المقيمين ، والتي من أهمها فرض رقابة جهة الادارة والبنك على التعامل فيها وفقا للقواعد المذكورة ، وبالنسبة للحساب الجاري وفوائده بينك بور سعيد فقد ثبت ان المدعية - استغلالا منها لما ارتكبته من عدم الإبلاغ باكتسابها صفة غير المقيم قد شرعت في التعامل في مجموع رصيد الحساب المذكور بأن كلفت وكيلها بأن يقبضه لنفسه مقابل أتعاب له .

وعلى ذلك فان الأفعال التي ارتكبتها المدعية ووكيلها بالنسبة للحسابات الثلاثة التي تضمنها القرار المطعون فيه تشمل جرائم في حكم القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، ومن ثم تجزئ طبقا للسادة التاسعة منه المصادرة الادارية للمبالغ موضوع المخالفة في حالة عدم الانزراع الدعوى العمومية ، وعلى ذلك يكون القرار فيه قد صدر صحيحا مطابقا للقانون .

ومن حيث ان للحكم المطعون فيه قد خلص الى هذه النتيجة وقضى برفض الدعوى فانه يكون قد أصاب الحق في تضائيه ، ولذلك يتعين الحكم بقبول هذا الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤٣٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦ ) .

### قاعدة رقم (١٠٩)

#### المبـسـط :

نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ بحظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي أو تحويل النقد من مصر أو إليها ، وحظر كل تعهد مقدم بعملة أجنبية وكل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو ضريبة بنقد أجنبي وغير ذلك - عمليات النقد الأجنبي سواء أكانت حالة أم كانت لأجل الا بالشروط والأوضاع التي تحدّد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه في ذلك - اتساع معنى المقاصة الواردة بالمادة الأولى من قانون النقد المذكور ليشمل كافة صرور الوفاء المتأوى على تحويل أو تسوية بنقد أجنبي دون مراعاة للقواعد المقررة في هذا الشأن - ما عدته تلك المادة من أمور محظورة كان على سبيل المثال - أساس ذلك - تطبيق : مخالفة الشخص لأحكام المادة الأولى من القانون المذكور للعمل بمقاصة منطوية على تسوية كاملة بالنقد الأجنبي مقابلها دفع بالجنيه المصرى داخل البلاد بنير الشروط والأوضاع المقررة - قرار المصادرة في هذا الشأن صحيح ويستند لأحكام القانون .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالإطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، الذى جرت وقائع المنازعة المائلة فى ظل العمل بأحكامه ، يبين ان المادة الاولى منه - معدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ - قد نصت على أن : « يحظر التعامل فى أوراق النقد الأجنبي أو تحويل النقد من مصر أو إليها ، كما يحظر كل تعهد مقدم بعملة أجنبية ، وكل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبي ، وغير ذلك من عمليات النقد الأجنبي سواء أكانت حالة أم كانت لأجل الا بالشروط والأوضاع التى تحدّد بقرار من وزير المالية



وعن طريق المصارف المرخص لها منه فى ذلك . . . ، كما نصت المادة ٩ - معدلة  
بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ - على أن : « كل من خالف أحكام المواد الأولى  
والثانية والثالثة أو شرع فى مخالفتها أو حاول ذلك ، يعاقب . . . وفى حالة  
التعدي بحكم . . . وفى جميع الأحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم  
بمصادرتها لجانب الخزنة العامة ، فان لم تضبط يحكم على الجاني عدا  
العقوبات السابقة بغرامة اضافية تعادل قيمة هذه المبالغ - ولا يجوز رفع الدعوى  
بالنسبة الى الجرائم المتقدم ذكرها ، أو اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من وزير  
المالية والاقتصاد أو ممن يندبه لذلك ، وفى حالة عدم الاذن يجوز للوزير أو  
لمدوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة » .

ومن حيث أنه بالرجوع الى التحقيقات التى أجرتها هيئة الخبراء بالادارة  
العامة للنقد فى موضوع المنازعة الماثلة - والمودعة بملف الدعوى - تبين ان  
المخالفات التى نسبت للمدعى عمى انه فى الفترة من ١١/١/١٩٦٩ الى  
١٩٦٩/٤/٥ اودعت فى حساب المدعى بالبنك مبالغ جملتها ٥٨٠٠ جنيه  
( خمسة آلاف وثمانمائة جنيه مصرى ) بناء على طلب شقيقة المدعى التى أرشدت  
فى التحقيق عن المودع الحقيقى لهذه المبالغ ، وقد كشفت أقواله عن انه اقترض  
من المدعى فى الكويت ما يقابل قيمتها بالدينار الكويتى على أساس سعر الدينار  
٢ جنيه مصرى . وبناء على ذلك انتهت هيئة الخبراء الى أن المدعى قد خالف  
أحكام المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٧ - السارى وتذاك - وذلك  
« . . . للعمل بمقاصة منطوية على تسوية كاملة بالنقد الاجنبى مقابلها دفع بالجنيه  
المصرى داخل البلاد بغير الشروط والاضاع المقررة . . . » ، كما رؤى الاكتفاء  
بمصادرة مبلغ ٥٨٠٠ جنيه سائلة الذكر « . . . نظرا لان المذكور لم يتهم قبل  
ذلك فى أية جرائم نقدية ولكونه مقيم بالخارج بالكويت . . . » واستنادا الى ذلك  
ابلغ المدير العام وكيل نيابة الشؤون المالية والتجارية بالاسكندرية بكتابه المؤرخ

فى ١٩/١١/١٩٦٩ بأنه لا يأذن باتخاذ الاجراءات ورفع الدعوى العمومية ضد المدعى مع مصادرة المبلغ المذكور المودع فى حسابه فى بنك مصر فرع طلعب حرب بالاسكندرية .

ومن حيث انه لا تثريب على الادارة العامة للنقد ، وقد ثبت فى حق المدعى ما تقدم ، حين اعتبرته مخالفا لأحكام المادة الأولى من قانون النقد سالف البيان لأن هذه المادة لا تعني فقط حظر التمسك بالمقاصة بين دينين احدهما بالعملة الأجنبية فهذا حكم معنى عنه المادة ٣٦٢ من القانون المدنى التى تشترط لجواز التمسك بالمقاصة بين دينين ان يكون « ٠٠ موضوع كل منهما نقودا أو مثليات متحدة فى النوع والجودة » ، وانما يتسع معنى المقاصة الواردة فى المادة الأولى من قانون النقد المذكور ، ليشمل كافة صور الوفاء المنطوى على تحويل أو تسوية بنقد أجنبى دون مراعاة للقواعد المقررة فى هذا الشأن ، بل ان ما عدته تلك المادة من أمور محظورة كان على سبيل المثال اذ اردفت بقولها : « ٠٠ وغير ذلك من عمليات النقد الأجنبى سواء أكانت حالة ام كانت لأجل الا بالشروط والأوضاع التى تجدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه فى ذلك » .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم يكون قرار المصادرة المطعون فيه صحيحا استنادا الى أحكام المادتين الأولى والتاسعة من قانون النقد المشار اليه ، ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ومن ثم يتعين القضاء بالغاءه وبرفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات .

( طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٢ ) .

## الفصل الثانى

### مسائل متنوعة

#### الفرع الأول

#### الترخيص بمزاولة عمليات النقد الأجنبى

#### قاعدة رقم (١١٠)

#### المبـسـط :

رقابة على النقد - القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد - قصر وزير الاقتصاد الترخيص بمزاولة عمليات النقد الأجنبى على بنوك ومؤسسات معينة بالاسم - سماح الادارة لصياغة البحر فى بور سعيد بالعمل نظروهم الخاصة - لا يكسبهم حقاً فى الاستمرار فى مزاولة عملهم المخالف للقانون .

#### ملخص الحكم :

انه تنفيذاً للتانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له والقرارات الوزارية المنفذة له اصدر وزير الاقتصاد القرار الوزارى رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ فى ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ بـلائحة الرقابة على عمليات النقد وقصر الترخيص فيها بمزاولة عمليات النقد الأجنبى . وذلك فى حدود ما تخوئه الادارة العامة للنقد من سلطات على البنوك المعينة بالاسم فى اللائحة ولتوماس كوك وولده فى حدود ما تستلزمه الاراض السياحية ، كما اوجبت اللائحة ان يتم التعامل فى العملات الأجنبية عن طريق هذه البنوك المؤسسات المرخص لها بذلك .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون نشاط صياغة البحر والمدينة بجافيا للقانون  
ويعد الترخيص به مخالفة لاحكام قانون النقد فاذا كانت الادارة قد تسامحت فى  
تنفيذ القانون فسمحت لهؤلاء الصياغة بالعمل ، رحمة بهم ورغبة فى عدم  
تشريدهم مستهدفة بذلك التيسير على اعمال بور سعيد نظرا لظروف العدوان  
التي احاطت بهم وبناء على ما اشارت به لجنة انعاش بورسعيد فليس من شأن  
هذا التسامح أن يكسب هؤلاء الصياغ حقاً فى الاستمرار فى مزاولة اعمالهم لما  
فى ذلك من تعطيل لقانون النقد ومخالفة لاحكامه .

( طعن رقم ٤١٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٥ ) .

## الفصل الثاني

### سعر الصرف

#### قاعدة رقم (١١)

#### المبدأ :

العقود المتعلقة بعمليات خارجية - عدم الخلط في شأنها بين سعر التعادل للجنيه المصرى المحدد بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥١ وسعر الصرف الذى يحدده البنك المركزى المصرى بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد وتنفيذا لقانون الرقابة على النقد رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - سريان سعر الصرف وحده من تاريخ صدوره على هذه العقود - التمييز بين العقود المقومة بالنقد الأجنبى وتلك المقومة بالجنيهات المصرية - خضوع الوفاء لسعر الصرف الجديد فى الحالة الأولى مالم يتفق المتعاقدان على تثبيت القيمة - عدم تأثير الوفاء فى الحالة الثانية لتغير هذا السعر - مناط هذا التمييز هو نية المتعاقدين مستخلصة من ظروف التعاقد وملابساته - أساس ذلك - مثال بالنسبة لعقد مبرم بين هيئة المواصلات السلطانية واللاسلكية وبين شركة أمريكية .

#### ملخص الفتوى :

انضمت مصر الى اتفاقية بريتون وودز اعتبارا من ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ بمقتضى المرسوم الصادر فى ٧ من يناير سنة ١٩٤٦ وانها - طبقا لأحكام هذه الاتفاقية - حددت سعر التعادل للجنيه المصرى بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥١ الذى نص فى المادة الأولى منه على انه : « حدد وزن الذهب الخالص فى الجنيه بمقدار ٣ر٥٥١٨٧ جرام وذلك ابتداء من ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ » ، وإذا تحدد سعر التعادل بقانون فانه لا يسوغ تعديله الا بقانون آخر ، على ذلك يجب عدم الخلط بين سعر التعادل الذى تحدد بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥١ المشار اليه

وبين سعر الصرف الذى يحدده البنك المركزى المصرى بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد طبقا لما تقضى به المادة الاولى من قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦ ، ذلك ان سعر الصرف الذى يملك وزير الاقتصاد تحديده وتعديله بقرار منه هو السعر الذى تشتري وتبيع به الدولة العملات الأجنبية اعمالا لنص المادة الثالثة من قانون الرقابة على النقد رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ التى تقضى بانه : « على كل شخص طبيعى أو معنوى أن يعرض للبيع على وزارة المالية وبسعر الصرف الرسمى الذى يحدده وزير المالية جميع الارصدة المصرفية من العملة الأجنبية المملوكة له .

فاذا كان البنك المركزى المصرى - بناء على قرار وزير الاقتصاد رقم ٤٥٥ مكررا - قد حدد اسعار صرف العملات الأجنبية بالنسبة لجميع العملات الخارجية متظورة او غير منظورة اعتبارا من ١ من مايو سنة ١٩٦٢ على أساس ان الجنيه المصرى يعادل ٢ر٣ دولار فاصبح سعر شراء الدولار الأمريكى ٤٣ر٦٤٩٤ قرشا وسعر بيعه ٤٣ر١٢٩ قرشا فيما عدا رسوم المرور فى قناة السويس التى تسدد على أساس ان سعر الدولار الأمريكى ٢٤ر٨٢٤٢ قرشا ، فانه يتعين لذلك اعتبار هذا السعر الجديد بالنسبة الى جميع العملات الخارجية التى تباع فيها الدولة أو تشتري عملات أجنبية فيما عدا رسم المرور فى قناة السويس ومن ثم فان كل العقود المتعلقة بمعاملات خارجية يسرى فى شأنها هذا السعر الجديد اعتبارا من تاريخ صدوره ، لان المتعاقدين فى هذه العقود يلجأون الى استبدال عملات أجنبية بالجنيهات المصرية التى حصلوا عليها من بيعها بالجنيهات المصرية واتفق على أن يتم الوفاء بنقد أجنبى يعادلها فان الوفاء طريق شراء هذه العملات من البنك التى تنوب عن الحكومة فى مباشرة هذه العملية ، فاذا كانت هذه العقود مقومة بالنقد الأجنبى واتفق على أن يتم الوفاء يجب أن يتم وفقا لسعر الصرف الجديد اعتبارا من تاريخ العمل به ما لم يتفق

الطرفان على تثبيت القيمة بحيث لا تتأثر ارتفاعا أو انخفاضاً بتغير سعر الصرف لأنه فى هذه الحالة يتعين النزول على ارادة الطرفين المتعاقدين .

أما اذا كانت العقود - حتى لو تعلقت بمعاملات خارجية - مقومة بالجنيهات المصرية واتفق على أن يتم الوفاء بقيمتها بالجنيهات المصرية فان قيمتها لا تتأثر بسعر الصرف الجديد لأن هذا السعر لا يؤثر الا فى المعاملات التى تتضمن تحويل القيمة من نقد مصرى الى أجنبى أو العكس .

وعلى مقتضى ما تقدم فانه يتعين فى كل حالة الرجوع الى أحكام العقد الذى ينظمها والنزول على ارادة المتعاقدين الثابتة فيه أو تقصى هذه النية من ظروف العقد وملابساته انا كان فيها غموض مع ملاحظة ان عبارة سعر الصرف قد تطلق فى العقود أحيانا على سعر الصرف الثابت ، كما أنها قد تطلق فى احيان أخرى على سعر الصرف المتغير ومن ثم فانه يلزم دوما تحديد ما يقصده المتعاقدان من هذه العبارة اذا وردت فى العقد .

وفى خصوص العقد موضوع النزاع المبرم بين هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية وبين شركة ( ١ ب ٠ م ورلد كوربوريشن ) فان التعاقد بين هاتين الجهتين تم بالكيفية الآتية :

١ - عطاء مقدم من شركة ( ١ ب ٠ م ) فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ .

٢ - برقية من هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية الى الشركة فى ٢٩/٩/١٩٥٣ تتضمن الموافقة على العطاء .

٣ - عقد رقم ٦٥-٣٨-٥٣ ت ت ٤٧ فى ١/١٠/١٩٥٣ فى صورة كتاب موجه من المدير العام للتلفونات والتليفونات الى وكيل شركة ( ١ ب ٠ م ) يتضمن الشروط التى وافقت عليها المصاحبة .

واذا لم تعترض الشركة على ما جاء بالبرقية والعقد بل قامت بالتنفيذ على اساس الشروط التفصيلية التى تضمنها العقد المذكور ، فان شروط هذا العقد تكون هى التى التقى عليها ايجاب وقبول الطرفين المتعاقدين وتعتر الفيصل فيما ينشأ من خلافات فى خصوص تفسير هذا العقد .

ويبين من مطالعة العطاء المقدم من الشركة والبرقية المرسلة لها والعقد المبرم معها ان قيمة العملة قد حددت فيها جميعا اجمالا وتفصيلا بالجنيه المصرى . وعلى هذه القيمة التقى ايجاب وقبول الطرفين المتعاقدين وتم الاتفاق بينهما على ادائها بالجنيه المصرى وعلى ثباتها ما لم تتغير الاسعار العالمية على النحو المبين فى البند العاشر من العقد . ومن ثم فان هذه القيمة وقد تحددت بالجنيه المصرى واتفق على الوفاء بها بالجنيه المصرى لا يؤثر فيها تغير سعر الصرف ارتفاعا او انخفاضاً ، اى الاشارة الى سعر الصرف فى البند الثامن عشر من العقد فلم يكن القصد منها الا بيان الأساس الذى يتم على مقتضاه تحويل القيمة المتفق عليها من دولارات الى جنيهات ولم يكن الغرض منها أن يتغير السعر ارتفاعاً أو انخفاضاً تبعاً لارتفاع وانخفاض سعر الصرف، بل ان النص الانجليزى لهذا البند لم يشر الى سعر الصرف وانما ورد به ان التحويل يكون على أساس ان الجنيه يساوى ٣٤٨٧٢ قرشاً .

لذلك انتهى الرأى الى ان هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لا تلتزم قبل شركة ( ا.ب.م. ورلد كوربوريشن ) الامريكية الا بالوفاء بالقيمة المبينة فى العقد انبرم بينهما برقم ٥٣/٣٨/٦٥ ت ت ٤٧ فى اول اكتوبر سنة ١٩٥٣ بالجنيهات المصرية دون أن تتأثر هذه القيمة بما طرأ على سعر الصرف من تغيير بمقتضى الاعلان الصادر من البنك المركزى فى ١٥ من مايو سنة ١٩٦٢ .  
( مئوى رقم ٧١٢ - فى ١٩٦٣/٧/٤ ) .



### الفرع الثالث

#### شرط الدفع بالتلفـراف

#### قاعدة رقم (١١٢)

##### المبدأ :

ان الفرنك الذهبى مجرد وحدة حسابية معروفة وزنه وقياسه مغاير للفرنك الفرنسى وشرط الدفع به فى الاتفاقات الخاصة بالتلفراف يعتبر شرطا صحيحا .

##### ملخص الفتوى :

فى ٢ من أغسطس سنة ١٩١٤ صدر أمر عال فى شأن السعر الالزامى لأوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأعلى نص فى المادة الأولى منه على ما يأتى :

« أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الاهلى المصرى يكون لها نفس القيمة الفعلية للنقود الذهبية المتداولة رسميا فى القطر المصرى .

وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الأوراق ( لى سبب وبأى مقدار ) يكون دفعا صحيحا وموجبا لبراءة الذمة كما لو كان الدفع حاصل بالعملة الذهبية بصرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط والاتفاقات الحاصلة أو التى تحصل بين اصحاب الشأن . وذلك بصفة مؤقتة والى أن يصدر امر جديد » .

فهذا النص يقضى باعطاء أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الاهلى سعرا الزاميا يجعل له نفس القيمة التى للنقود الذهبية المتداولة رسميا فى مصر ، ويترتب على ذلك منع اشتراط الوفاء بهذه العملة .

وبالرجوع الى النظام النقدى الذى كان قائما فى مصر عند صدور هذا الامر لمعرفة المقصود بالعملة الذهبية المتداولة رسميا فى مصر يتبين انه كانت هناك

عملات كثيرة متداولة في مصر قبل الإصلاح النقدي الذي لم يتم الا في سنة ١٨٨٥ ، ففي عهد محمد علي باشا الكبير حدد سعر قانوني التسعة أنواع من العملة الأجنبية ولتوعين كانا موجودين في مصر من قبل ومن ذلك الريال أبو طاقة والقطعة الفرنسية ذات الخمسة الفرنكات والجنيه الانجليزي والجنيه الذهبي الفرنسي والجنيه التركي وغيرها .

وفي ١٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٥ صدر مرسوم الإصلاح النقدي ( وعدل : سنة ١٨٨٧ ) وهذا المرسوم هو أساس السياسة النقدية مصر ، وهو الذي كان ساريا عند صدور الأمر العالي السابق الاشارة اليه في سنة ١٩١٤ .

وبموجب هذا المرسوم جعلت وحدة النقود المصرية هي الأجنبية - واستبعدت جميع العملات الأخرى عدا ثلاثة هي الجنيه الانجليزي والوينتو ( القطعة الفرنسية ذات العشرين فرنكا ) والجنيه التركي - وقد حدد لهذه العملات الثلاثة سعر قانوني :

« فعبارة النقود الذهبية المتداولة رسميا في القطر المصري » الواردة في الأمر العالي الصادر في سنة ١٩١٤ تعني اذن (١) الجنيهات المصرية (٢) الجنيهات الانجليزية (٣) الفرنكات الفرنسية (٤) الجنيهات التركية .

وبمناسبة صدور بعض أحكام من القضاء ذهبت الى أن الأمر العالي الصادر في ٢ اغسطس سنة ١٩١٤ لا يسرى على الاتفاقات ذات الصيغة الدولية وبعض أحكام أخرى ذهبت الى أن الأمر لا يتعدى حدود الديار المصرية فلا يطبق الا على أحوال الوفاء داخل القطر ، صدر المرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٥ ناصا في ديباجته على ما يأتي : -

وبما أن الحاجة تدعو فيما يتعلق بنظام النقد المصري الى تحديد آثار شروط الدفع ذهباً في العقود التي يكون الالتزام بالوفاء فيها ذا صبغة دولية

والتي تكون قد قومت بالجنيهات المصرية او الاسترلينية او بنقد اجنبى آخر  
كان متداولاً فى مصر ( الفرنك والجنيه التركى ) .

ثم نصت المادة الاولى على انه :

« تبطل شروط الدفع ذهباً فى العقود التى يكون الالتزام بالوفاء فيها . فلا  
صيغة دولية والتي تكون قد قومت بالجنيهات المصرية ( او الاسترلينية او نقد  
اجنبى آخر كان متداولاً قانوناً فى مصر ( الفرنك والجنيه التركى ) ولا يترتب  
عليها أى اثر » .

« ولا يجرى هذا الحكم على الالتزام بالوفاء بمقتضى المعاهدات او الاتفاقات  
الخاصة بالبريد او التلغراف او التليفون » .

والواقع ان الشارع لم يأت فى هذا المرسوم بقانون بأى حكم جديد - كما  
قائل بحق فى المذكرة الايضاحية - اذ ان نص الامر العالى الصادر فى سنة ١٩١٤  
يقضى بان ما يدفع من تلك الاوراق ( لائى سبب كان وبأى مقدار ) يكون دفعاً  
صحيحاً وموجباً لبراءة الذمة كما لو كان الدفع حاصل بالعملة النعبية .

فعبارة ( لائى سبب ) تشغل الالتزام الدولى والالتزام الداخلى فيندرجان  
تحت حكم هاتل النص سواء بسواء ، ولكن المشرع ازااد ازااد ما قام من خلافاً  
فى التفسير ان « يزيد مقاصده وضمونها » كما ورد فى المذكرة الايضاحية  
فامسح المرسوم بقانون السابق الاشارة اليه موضحاً ومفسراً الامر العالى الصادر  
سنة ١٩١٤ دون ان يأتى فيه بأى حكم جديد .

فالفقرة الثانية من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٢٥  
اذن ليست استثناء من حكم ابطال التعامل بالنقود الذهبية المتداولة رسمياً  
مصر فيما يتعلق بالنقود ذات الصيغة الداخلية وحلها بل من الحكم العام الذى  
لم تلت الفقرة الاولى من هذه المادة الا لزيادة مداه وضوحاً .

ثم ان عبارة الاتفاقات الخاصة بالبريد او التلغراف او التليفون قد وردت  
بغير تخصيص ومن ثم تشمل الاتفاقات الداخلية .

على ان الواقع ان الامر العالى الصادر فى سنة ١٩١٤ ( والمفسر بالمرسوم  
بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٥ ) لا يسرى على المعاهدات والاتفاقات الخاصة  
بالبريد او التلغراف او التليفون بلا حاجة الى نص خاص ، ولم يرد نص الفقرة  
الثانية من المادة الاولى من المرسوم بقانون المشار اليه الا ايضا ، وتوكيدا  
لكل احكام هذا المرسوم بقانون .

ذلك ان مدى التشريع واحد على ما سبق البيان — ان هو ابطال شرط  
الدفع ذهباً فى العقود التى قومت بالجنهيات المصرية او الاسترلينية او بنقده  
اجنبى آخر كان متداولاً قانوناً فى مصر .

فالبطالان — وهو اثر لاعطاء الاوراق التى يصدرها البنك الاهلى المصرى  
سعراً الزامياً — مقصور على شروط الوفاء باحدى العملات المتداولة رسمياً فى  
مصر وهى كما توضح فيما سلف الجنيهات المصرية والجنيهات الانجليزية  
والفرنكات الفرنسية والجنيهات التركية .

اما شرط الدفع بالذهب فى المعاهدات والاتفاقات الخاصة بالتلغراف  
والتليفون ( معاهدة لندن سنة ١٩١٢ ومديريت سنة ١٩٣١ مثلاً ) والاتفاقات  
المبرمة بين الحكومة المصرية وشركتى ماركونى وايسترن فليس مقوها بالفرنك  
الفرنسى ( الذى كان يعتبر متداولاً قانوناً فى مصر وتسرى عليه الاحكام السابقة )  
بل بالفرنك الذهبى الذى هو مجرد وحدة حسابية مبين وزنه وعياره صراحة فى

١٠

المعاهدات المذكورة ( وزنه — من الجرام وعياره عن ٩٠٠ر . ) ومقسم الى

٣١

مائة جزء ) .

وقد ورد ذلك صراحة فى المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون ٤٥ لسنة

١٩٣٥ حيث قالت :

« ومما تجب ملاحظته أنه فيما يتعلق بالمعاملات الخاصة بالبريد أو التلغراف أو التليفون التي يشترط فيها الدفع بالفرنك الذهبى أن الفرنك

الذهبي فيها ( وهو مجرد وحدة للمعاملات الحسابية وزنه — من الجرام ١٠  
٣١

وعياره من الذهب الخالص ٩٠٠ ر. مغاير للنقود الفرنسية التي يطلق عليها ذلك الاسم وعلى وجه الخصوص مغاير للمسكوكات المستعملة في بلاد الاتحاد اللاتيني والتي كانت متداولة رسميا في القطر المصري ، ومع ذلك وتقاديا لكل لبس في هذا الصدد رؤى من الأفضل أن ينص صراحة على أن القانون الجديد لا يجرى حكمه من حيث بطلان شرط الدفع ذهبا على ما يكون في المعاملات والاتفاقات المذكورة من شرط الدفع بالفرنك الذهبى » .

ولذلك انتهى رأى القسم الى أن شرط الدفع بالفرنك الذهب المنصوص عليه فى المادة ١٢ من الاتفاق المبرم بين الحكومة المصرية وشركتى ماركونى والمادة السادسة من الاتفاق المبرم بين الحكومة وشركة ايسترن هو شرط صحيح .

( فتوى رقم ١٦١ فى ١٥/٥/١٩٥٠ ) .

## الفصل الرابع

### المقصود بالأجنبي غير المقيم

قاعدة رقم (١١٣)

المبني على:

المادة ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد - المقصود  
بالأجنبي غير المقيم في تطبيق الحكمه .

ملخص الفتوى :

ان فكرة الاقامة بصفة عامة لا ترد مستقلة عن فكرة الموطن باعتبارها  
عنصرا من العناصر المكونة له ، ومن ثم فانه ينبغي في تحديدها الرجوع الى تعريف  
الموطن ، وقد عرفته المادة ٤٠ من القانون المدني بأنه المكان الذي يقيم فيه  
الشخص عادة ، وأنه يجوز ان يكون للشخص في وقت واحد اكثر من موطن ،  
كما يجوز ان يكون له موطن ما . والاقامة لفظا هي مجرد الوجود في مكان ما .  
والاقامة لفظا هي مجرد الوجود في مكان ما ، ولكن هذا المكان لا يصبح موطنا مالم  
طبيعية مقاربية او متباعدة ، و يترتب على هذا التصوير انه قد لا يكون للشخص  
تكن الاقامة فيه مستمرة على وجه يتحقق معه شرط الاعتياد ، ولو تخللتها فترات  
موطن ما وقد يكون له اكثر من موطن . والى جانب الموطن الذي يتحدد باختيار  
الشخص من جراء اقامته المعتادة ، توجد ثلاثة انواع أخرى من الموطن : اولا -  
موطن أعمال يكون مقصورا على ناحية معينة من نواحي نشاط الشخص .  
ثانيا - موطن قانوني ينسب القانون للشخص ولو لم يقيم فيه عادة ، كما هو  
الشان في حالة القاصر ، فان القانون يجعل من موطن الوصي موطنا له . ثالثا -  
موطن مختار يتخذ الشخص لتنفيذ عمل قانوني معين .

وقد صدرت عدة تشريعات خاصة حددت فكرة الموطن بما يتفق والغرض  
الذي يستهدفه المشرع من القانون ، ويمكن القول بأن هذا الموطن يعتبر موطنا

بحكما ينسبهما للقانون إلى الشخص بالإضافة إلى الوطن المحدد باتخاذ نتيجة إقامته المعتادة على النحو السالف الذكر ، فقد نص القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالضرائب العامة على الإيزاد على أن الأجنبي يعتبر متوطنا في مصر إذا اتخذ الدولة المصرية محلا لإقامته الرئيسية ، أو إذا كانت مصالحه الرئيسية فيها . ففكرة المواطن في مجال الضريبة العامة على الإيزاد حدها المشرع تحديدا حكما نظر إليه من زاوية استحقاق الضريبة وتحديد المكلف بها ، وبين ثم ففسد اكتفى باعتبار الشخص متوطنا في مصر بأن تكون مصالحه الرئيسية فيها ، ولو لم يكن مقيما فيها . والحكمة في ذلك أن وعاء الضريبة هو المال ، ومجمل التكليف بها هو صاحب هذا المال ، فمضى كانت مصالحه الرئيسية - يوجب ولا شك - تنطلق بالمال - في مصر ، كان من المتعين أن يتحمل الضريبة ، ولو كان له موطن آخر لا تمتد إليه سيادة التشريع المصري .

وقد اختلفت نظرة المشرع في الرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأنه إجراءات السفر وإقامة الأجانب ، ذلك أنه كان يستهدف بهذا القانون تنظيم لفترة الإقامة على نحو يكفل امتداد سيادة التشريع المصري على الأجانب فعلا عند تغيير الهجرة إلى داخل البلاد ، فقسم الإقامة إلى ثلاثة أنواع هي : الإقامة الخاصة ، والإقامة العادية ، والإقامة المؤقتة . وقد خول الأجنبي حق الإقامة الخاصة إذا ولد في مصر ولم تنقطع إقامته ، أو إذا مضت على إقامته بها مدة معينة بشروط خاصة ، أو إذا كان في إقامته مصلحة للدولة كان يكون من رجال الفن أو الصناعة أو التجارة . وخول حق الإقامة العادية لمن دخلوا بطريق مشروع وأمضوا فترة محددة ( ١٥ سنة ) لم تنقطع ، وهؤلاء يرخّص لهم في الإقامة مدة خمس سنوات قابلة للتجديد . أما الإقامة المؤقتة ، فهي التي يرخّص فيها للأجانب من غير الطوائف قابلة للتجديد . أما الإقامة المؤقتة ، فهي التي يرخّص فيها للأجانب من غير الطوائف السابقة ، وأقصى مدتها ستة أشهر يجوز تجديدها . ويبيّن من استعراض تصانيف قانون الإقامة على فلقد أن الترخّص الذي لمنتهىه المشرع من تحديد الإقامة فيه يختلف في هذا التشريع عنه في

التشريعين السالفى الذكر ، ذلك أن فكرة الرقابة على النقد تقوم على منه نقل الاموال خارج الدولة على نحو يؤثر على كيانها الاقتصادي ، وهو ما استهدفه المشرع من اصدار القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بقوانين لاحقة . فقد نصت المادة الاولى من هذا القانون على انه : « يحظر على غير المقيمين في المملكة المصرية أو وكلانهم التعامل بالنقد المصري أو تحويل أو بيع القرايطيس المالية المصرية الا بالشروط والاضاع التى تعين بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك » . وتقضى المادة الثالثة بأن : « تعرض للبيع على وزارة المالية جميع المبالغ المقومة بعملة أجنبية المستحقة لأى سبب كان فى مصر أو فى الخارج لحساب شخص أو هيئة مقيمة فى مصر » . وأجازت لوزير المالية أن : « يستثنى من أحكامها الأجانب المقيمين فى مصر بالنسبة الى ما يحصلون عليه من دخل مقوم بعملة البلاد التى يتبعونها » . وقضت المادة الخامسة بأن : « المبالغ المستحقة الدفع الى أشخاص غير مقيمين فى مصر والمحظور تحويل قيمتها اليهم طبقا لأحكام هذا القانون يعتبر مبرا للذمة دفعها فى حسابات تفتح فى أحد المصارف المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين فى مصر وتكون هذه الحسابات مجمدة ويعين وزير المالية بقرار الشروط والاضاع اللازمة للتصرف فى المبالغ التى تشتمل عليها الحسابات المجمدة » .

ولم يضع المشرع معيارا يحدد به صفة المقيم ، غير أن البند الأول من القسم الثالث من الباب الأول من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على النقد ، يقضى بأن غير المقيمين هم الأفراد الأجانب ، والبنوك الأجنبية والمؤسسات والهيئات التى تعتبر من وجهة نظر الرقابة على النقد مقيمة فى الخارج بصفة دائمة . ويخلص من هذا التعريف أن المشرع قصد الى وضع قاعدة خاصة يحدد بها معنى غير المقيمين ، وتقوم تلك القاعدة على ضابطين : ١ - أن يكون الشخص أجنبيا طبيعيا أو معنويا مقيما فى الخارج بصفة دائمة ٢٠ - أن يتجدد هذا التعريف من وجهة نظر الرقابة على النقد . وهذا يدل على أن المشرع فى صدر الرقابة على النقد قصد الى علم تقييد جهة الادارة التى تتولى هذه الرقابة



بقيود وضوابط محددة تلتزمها في تحديد صفة الأجنبي المقيم وغير المقيم ، وذلك على نقيض ما جرى عليه عند تحديد فكرة الإقامة في قانون الضريبة العامة على الإيراد ، وقانون جوازات السفر وإقامة الأجانب . وحكمة ذلك أن الظروف الاقتصادية في تطور مستمر ، وقد تقضى هذه الظروف في وقت ما لا تقتضيه في وقت آخر ، في صدد التشديد أو التخفيف عند وضع الضوابط والشروط التي تحدد صفة الأجنبي المقيم وغير المقيم ، فرأى المشرع أن يترك هذا الأمر لتقدير جهة الإدارة القائمة على شئون الرقابة على النقد . فتحدد صفة الأجنبي المقيم وغير المقيم وفق مقتضيات المصلحة العامة والظروف الاقتصادية للدولة ، وعلى هدى الاعتبارات التي تراها كفيلة بحماية نقدها . على أنه يمكن الاستثناء في تحديد صفة الأجنبي المقيم أو غير المقيم بمدة إقامة الأجنبي في مصر وتجديدها أو عدم تجديدها بانتظام ، وظروف مولده وتعليمه ونشأته وإقامته أسرته ووجود مصالح له في مصر ، فإن طالب مدة إقامته تم تجديدها بانتظام ، أو كان مولوداً بمصر ونشأ وتعلم وأقام بها هو وأسرته فترة طويلة ، أو كانت له بها مصالح هامة كانت مرتبطة على الإقامة الدائمة بنية البقاء في مصر ، دل ذلك على توافر صفة الأجنبي المقيم في مصر .

( فتوى رقم ٤٣٦ في ٢١/٦/١٩٥٦ ) .

## الفصل الأول احكام عامة

### الفرع الأول

لا الزام على جهة الادارة بالنقل من سلك الى سلك ، وعدم اكتساب الموظف حقا في عدم النقل

قاعدة رقم ( ١١٣ )

المبدأ :

النقل من سلك الى آخر — لا الزام على الادارة في ذلك عند انعدام

التصريح

ملخص الحكم :

لا الزام على الادارة فيما تترخص فيه من نقل الموظف من سلك الى آخر ما دام لا يوجد نص قانوني يحتم هذا النقل .

( ظمن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/١٦ ) .

قاعدة رقم ( ١١٤ )

المبدأ :

ليس للموظف حق مكتسب في البقاء في وظيفة بعينها تاسيسا على انه لم يطلب نقله منها او على انه يفيد منها خبرة معينة لا تتوافر في الوظيفة التي سينقل اليها .

ملخص الحكم :

لا وجه لنفي المدمى على نقله من ادارة الحريق الى ادارة المرور دون طلب منه ، ذلك ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها

القوانين واللوائح ، مبركر الموظف هو مركز قانونى عام ، يجوز تغييره فى أى وقت وفق مقتضيات المصلحة العامة وليس للموظف ازاؤها حق مكتسب فى البقاء فى وظيفة بعينها تأسيسا على أنه لم يطلب نقله منها ، أو على أنه يفيد منها خبرة معينة لا تتوفر فى الوظيفة التى سينقل اليها ، ولا معقب على قرارات النقل التى تصدرها جهة الادارة ما دامت قد خلت من اساءة استعمال السلطة .

( طعن رقم ٦٣ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/١٩ ) .

## الفروع الثاني ماهية قرار النقل وخصائصه ونطاقه

### قاعدة رقم ( ١١٥ )

#### المبدأ :

ان قرار النقل هو افصاح الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانونى معين هو انتهاء الولاية الوظيفية للعامل فى دائرة الوظيفة المنقول منها واسناد اختصاصات الوظيفة العامة اليه فى دائرة الجهة المنقول اليها - ويقع ناجزا اثر النقل بصور القرار القاضى به وابلاغه الى صاحب الشأن ما لم يكن مرجا تنفيذه فيتراخى هذا الاثر الى التاريخ المعين للتنفيذ - امتناع العامل عن تنفيذه قرار النقل يعتبر مخالفة ادارية فى حق الجهة المنقول اليها .

#### ملخص الفسوى :

ان قرار النقل وفقا لما قضت به للحكمة الادارية العليا هو افصاح عن ارادة الادارة الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانونى معين هو انتهاء الولاية الوظيفية للعامل فى دائرة الجهة او فى الوظيفة المنقول منها واسناد اختصاصات الوظيفة العامة اليه فى دائرة الجهة او فى الوظيفة المنقول اليها . ويقع ناجزا اثر النقل بصور "قرار القاضى به وابلاغه الى صاحب الشأن ، ما لم يكن مرجا تنفيذه فيتراخى هذا الاثر الى التاريخ المعين للتنفيذ ومتى تحقق الاثر الناجز وحل الاجل المحدد ، انقطعت تبعية الموظف بالجهة الادارية المنقول منها ، وزايلته اختصاصات الوظيفة التى كان متوليا عملها ، وانتقلت تبعيته الى الجهة الادارية المنقول اليها ، وتولد له مركز قانونى فى الوظيفة الجديدة .

وترتبيا على ذلك فان العامل الذى يمتنع عن تنفيذ قرار النقل يعد مرتكبا لمخالفة ادارية لا فى حق الجهة الادارية التى نقل منها والتى لا يمكن

ان تمود صلته بها الا بالغاء قرار نقله ، بل في حق الجهة الجديدة التي اصبحت  
يدين لها بالتبعية بحكم نقله اليها .

( فتوى رقم ٥٥ في ١٦/٤/١٩٧٠ ) .

قاعدة رقم ( ١١٦ )

#### المبدأ :

رجعية قرار النقل — تضمن قرار النقل نصا برجعيته — يكشف عن  
استهدافه غرضا غير الذي شرعت من اجله قرارات النقل — اعتبار هذا  
القرار مخالفا للقانون فيما تضمنه من رجعية النقل .

#### ملخص الفتوى :

ان قرار النقل انما شرع ليتولى العامل المنقول عمل الوظيفة التي  
نقل اليها . ولا يمكن ان يتم ذلك الا في تاريخ لاحق لقرار النقل ، فاذا تضمن  
قرار النقل نصا بان يكون ذلك من تاريخ سابق عليه فان هذا النص انما  
يستهدف غرضا آخر غير تولى أعمال الوظيفة المنقول اليها وبذلك يكون  
قرار النقل المضمن هذا للنص قد انحرف به عما شرع النقل من اجله  
ويكون النص على هذه الرجعية مخالفا للقانون .

( فتوى رقم ٨١ في ٤/٢/١٩٨٠ ) .

قاعدة رقم ( ١١٧ )

#### المبدأ :

ان شغل الوظائف الخالية بطريق النقل هو حكم عام يشمل جميع  
الوظائف الخالية ايا كانت درجاتها فلا يقتصر النقل على اثنى الدرجات او  
على بعض الوظائف فهو يشمل جميع الوظائف المخصص لها الدرجات  
الواردة في جدول المرتبات المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ من الدرجة  
الثانية عشرة الى الدرجة الممتازة .

### ملخص الفتوى :

أن المادة ١٩ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يكون شغل الوظائف الخالية بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها مباشرة ومن مجموعة الوظائف التي من نوعها أو بالتعيين أو النقل » .

وتنص المادة ٤١ من ذات القانون على أنه « يجوز نقل العامل من وزارة أو مصلحة أو محافظة إلى أخرى أو مؤسسة أو هيئة إلى أخرى إذا كان النقل لا يغوت عليه دوره في الترقية بالأقدمية أو كان ذلك بناء على طلبه » .

ولا يجوز نقل العامل من وظيفة إلى أخرى درجتها أقل .

ويكون نقل العامل بقرار من السلطة المختصة بالتعيين » .

وسبق أن رأت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسته ١٩٧٠/٢/٤٦ إلى أن شغل الوظائف الخالية بطريق النقل هو حكم عام يشمل جميع الوظائف الخالية أي كانت درجاتها فلا يقتصر النقل على أدنى الدرجات أو على بعض الوظائف فهو يشمل جميع الوظائف المخصص لها الدرجات الواردة في جدول المرتبات المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من الدرجة الثانية عشرة إلى الدرجة الممتازة . وتدخل في هذه الدرجات درجة وكيل وزارة ١٤٠٠ - ١٨٠٠ ج بملاوة ٨٥ ج فهي درجة من درجات الجدول وشاغلها من العاملين الخاضعين لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين المشار إليها ومن بينها أحكام النقل .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢٩ لسنة ١٩٦٨ الصادر في ١٢/٦/١٩٦٨ بنقل السيد . . . . إلى وزارة العمل وإن اقتصر على تحديد للجهة المنتقلة إليها وحدها وعلى الاحتفاظ له بمرتبه الحالي بصفة شخصية . فإن أحكام القانون تتكفل بتحديد الدرجة المعاملة المنقول إليها وتحدد أقدميته في هذه الدرجة لأن قرار النقل وهو عمل شرطي

يسند الى شخص مركزا قانونيا معينا يحدده القانون ويحدد حقوقه  
واجباته .

ومن حيث ان الحاق السيد . . . . . بوزارة العمل قد تم بطريق النقل  
فيتعين شغله لوظيفة درجتها معادلة لدرجة الوظيفة المنقول منها ولما  
كانت درجة وكيل وزارة هي التي تتعامل مع درجة وزير مفوض طبقا لقرار  
رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه فيكون قرار وزير  
العمل بنقله الى درجة وكيل وزارة التي خلت باحالة شاغلها الى المعاش  
هو الذي يتفق واحكام القانون .

( فتوى رقم ٤٦٢ في ١٨/٤/ ١٩٧٠ ) .

### الفرع الثالث

اختصاص لجنة شئون العاملين بالنظر في النقل

قاعدة رقم ( ١١٨ )

#### المبدأ :

نقل موظف من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي إلى الهيئة العامة لشئون البترول — خلو قرار النقل من تحديد المرتب الذي يتقاضاه في الوظيفة المنقول إليها — وجوب الرجوع حينئذ إلى ما يقضى به القانون في مثل حالته فيوضع في الدرجة الخالية المقابلة لدرجة التي كان يشغلها قبل نقله — القول بوجوب وضعه في الدرجة التي حسنتها لجنة شئون الموظفين بالهيئة المذكورة في توصيتها بنقله — لا يجوز لكون هذه التوصية صدرت في وقت لم يكن الموظف المنقول تابعا فيه للجهة المنقول إليها كما أن قرار النقل لم يتضمنها .

#### ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أنه في ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وهو التاريخ الذي أوصت فيه لجنة شئون الموظفين بالهيئة العامة لشئون البترول بوضع السيد/... في درجة وكيل قسم ( من ٥٥ إلى ٧٥ جنيها في الشهر ) ، ولم تكن لسيادته أي صلة بالهيئة حيث كان لا زال موظفا في الإصلاح الزراعي ، ومن ثم لا أثر لهذه التوصية على حالة سيادته أصلا ، حيث لا تعدد وأن تكن اقتراحا يمثل عملا دخليا أو إجراء تمهيدا داخل الهيئة في شأن موظف لا صلة لها به .

وحيث أن القرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه قد اقتصر نصه وبمضمونه على نقل السيد/... إلى الهيئة اعتبارا من ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٨ دون أن يحدد ما يتقاضاه من مرتب فيها ، ومن ثم يكون الرد في تحديد مرتبه لما يقضى به القانون في مثل حالته . ولا يرجع في هذا



التصديق الى توصية لجنة شئون موظفى الهيئة فى ٢ من اغسطس سنة ١٩٥٨ بوضعه فى درجة وكيل قسم ( من ٥٥ الى ٧٥ جنيها فى الشهر ) إلا بالقدر الذى تتفق فيه هذه التوصية مع القانون لا اخذا بالتوصية بعد أن وضع فيها سبق أنه لا اثر لها على مركز سيادته حيث صدرت ولا صلة له بالهيئة ولم يتضمنها القرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٨ حتى يقبل انها اندمجت فيه واختلطت به واستند منه حقا فيها .

ونقل الموظف المذكور الى الهيئة العامة لشئون البترول - ايا كان التكيف القانونى لهذا النقل - انما يتم الى درجة مالية متعاقبة للدرجة التى كان يشغلها فى الإصلاح للزراعى .

وعلى مقتضى ما تقدم تكون الدرجة التى شغلها هذا الموظف عند بدء عمله بالهيئة هى تلك التى تعادل الدرجة التى كان يشغلها فى الإصلاح للزراعى ، ونظرا لأن هذه الدرجة الأخيرة هى مدير قسم ( من ٣٥ - ٥٠ ) جنيها فى الشهر ) ، فان الدرجة المعادلة لها فى الهيئة ، والتى تكون له قانونا ، هى درجة محاسب « ب » فى الوظائف الفنية العالية او إدارى ثان ومربوطها من ٣٠ الى ٤٥ جنيها فى الشهر ، دون أى مبرة بتوصية لجنة شئون موظفى الهيئة المشار اليها على الأساس السالف ذكره .

( فتوى رقم ١١٠ فى ١١/٢/١٩٦٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ١١٩ )

##### المبدأ :

نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام إدارة المخابرات العامة المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٧ - اجازته للجنة شئون الموظفين تصديق مرتب الموظف المتقول من هذه الإدارة الى أية جهة حكومية أخرى بمنحه آخر مربوط الفئة التى يدخل فيها مرتبه بشرط ألا يجاوز ذلك مرتبه مضافا اليه علاوة المخابرات - مناه اختصاص لجنة

شئون الموظفين في هذا الشأن — هو كون الموظف لم يتم نقله من ادارة المخابرات العامة وتعيينه في الجهة المنقول اليها — القرار الصادر من هذه اللجنة بتحديد راتب موظف بعد نقله فعلاً — هو قرار مشوب بعيب عدم الاختصاص مما ينحصر به الى درجة الانعدام — لا يغير من هذا الحكم استمرار الموظف المنقول في عمله بالادارة لفترة محددة لتسليمهم ما في عهدته .

### ملخص الفتوى :

أن المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام ادارة المخابرات العامة المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٧ اجازت نقل اى موظف بادرارة المخابرات العامة الى اية جهة حكومية أخرى ، وذلك بناء على طلب مدير المخابرات وموافقة لجنة شئون الموظفين واجازت المسادة ٤٦ من القانون المذكور للجنة شئون الموظفين أن تمنح الموظف المنقول آخر مربوط الفئة التى يدخل فيها مرتبه ، بشرط ألا يجاوز ذلك مرتبه مضافا اليه ملاوة المخابرات وبناء على ما تقوم به لجنة شئون الموظفين من تحديد لرتب الموظف للنقل على هذا النحو تحدد الدرجة التى يعين فيها الموظف بالجهة المنقول اليها ، وذلك طبقا لما تقضى به المادة ١١٠ من القانون المشار اليه ، من انه اذا روى نقل الموظف من لقارة المخابرات العامة الى اية جهة حكومية أخرى ، فانه يعين فى الدرجة التى يدخل مرتبه فى مربوطها ، وتحسب اقدميته فيها من تاريخ وصول مرتبه الى ما يعادل اول مربوطها ، فإذا تعادل مرتب الموظف للنقل مع آخر مربوط درجة واول مربوط الدرجة التى تليها سويت حالته بوضعه فى الدرجة الأعلى .

وبما ما تقدم هو انه يلزم أن تباشر لجنة شئون الموظفين بادرارة المخابرات العامة اختصاصا فى تحديد مرتب الموظف المنقول من الادارة — طبقا للمادة ٤٦ — قبل اتهام نقل الموظف وتعيينه فى الجهة المنقول اليها ، اذ رتب القانون على هذا التحديد آثار معينة من حيث تحديد الدرجة التى يعين فيها ، وتحديد اقدميته فى هذه الدرجة ، وهو ما يستلزم أن

يكون هذا التجسيد قد تم فعلا قبل النقل ، حتى يمكن تحديد الدرجة التى يعين فيها الموظف فى الجهة المنقول إليها ، وتحديد أتعدياته فيها ، ومقتضى ذلك هو أنه لا يكون للجنة شئون الموظفين أى اختصاص فى تحديد مرتب الموظف المنقول من إدارة المخابرات العامة ، إلا إذا كان الموظف لم يتم نقله بعد وتعيينه فى الجهة المنقول إليها بحيث يتحدد آخر ميعاد لمباشرة هذا الاختصاص بتاريخ صدور قرار التعيين فى هذه الجهة ، وذلك استقرارا لكل من مركز الموظف المنقول ومراكز الموظفين الأصليين فى الجهة المنقول إليها ، وكذلك لأتبعياتهم ، على نحو نهائى لا يكون عرضة للزعزعة والتغيير ، بعد أن يصدر قرار تعيين الموظف المنقول فى الجهة المنقول إليها .

وعلى ذلك فإن منوط اختصاص لجنة شئون الموظفين بإدارة المخابرات العامة ، فى تحديد مرتب الموظف المنقول من الإدارة المذكورة ، طبقا للمادة ٤٦ من القانون سالف الذكر ( بمنحه آخر مبروط الفئة التى يدخل فيها مرتبه ، بشرط ألا يجاوز ذلك مرتبه مضاعفا إليه علاوة المخابرات ) منوط هذا الاختصاص هو كون الموظف لم يتم نقله من الإدارة وتعيينه فى الجهة المنقول إليها ، ومن ثم ينتهى هذا الاختصاص إذا كان الموظف قد تم نقله فعلا . ومن ثم فإذا ما صدر من اللجنة المذكورة قرار بتحديد مرتب الموظف بعد نقله فعلا ، فإن هذا القرار يكون قد صدر من غير مختص ومن ثم يكون مشوبا بعيب عدم الاختصاص ، مما ينحدر بهذا القرار إلى درجة الانعدام .

ولا يسوغ الاحتجاج باستمرار الموظف فى العمل بإدارة المخابرات العامة حتى بعد صدور القرار الجمهورى بتعيينه بوزارة الخارجية — ذلك أن استمرار الموظف فى عمله بعد انتهاء صلتة قانونا بالوظيفة أو بالجهة التى كان يعمل بها — ليسلم ما يعهدته ، أو للقيام بعمل مما تستلزمه طبيعة الوظيفة المنقول — أنها مرده إلى مبدأ أصيل هو حسن سير

المرافق العامة بانتظام واطراد ، ومن ثم فلا يحول استمرار الموظف بعض الوقت في عمله لتحقيق مثل هذه الأغراض ، دون ترتيب الآثار الفورية للقرار الإداري بالنقل والذي يعتبر ناجزا بمجرد صدوره في حدود القانون . وقد تضمنت المادة ١١١ من قانون نظام إدارة المخابرات العامة هذا للبدا الأصل ، إذ نصت على أنه « يجوز إبقاء الموظف بعد انتهاء مدة خدمته بحدّة لا تتجاوز شهرا واحدا لتسليم ما بمعهده ، ويجوز مد هذا الميعاد بموافقة مدير إدارة المخابرات العامة لمدة لا تتجاوز شهرا . إذا اقتضت الضرورة ذلك ، وتصرف له عن مدة التسليم مكافأة تعادل مرتبه » ، على ذلك فإن إبقاء السيد المذكور بإدارة المخابرات العامة لتسليم ما بمعهده ، أو لانجاز ما كان موكولا اليه من أعمال بعد صدور القرار الجمهوري بتعيينه بوزارة الخارجية ، لا يترتب عليه ان يظل السيد المذكور محتفظا بصفته كموظف بإدارة المخابرات العامة ، ولا يحول دون اعتبار القرار الجمهوري الصادر بتعيينه بوزارة الخارجية ناجزا بمجرد صدوره .

كما لا يجوز القول بأنه بالرغم من ان هذا الموظف تنتهى خدمته قانونا بإدارة المخابرات العامة فيصدر القرار الجمهوري بتعيينه بوزارة الخارجية ، الا ان للجنة شئون الموظفين ان تبأشر اختصاصها المخول لها بمقتضى المادة ٤٦ من قانون نظام إدارة المخابرات العامة ، بزيادة مرتبه طبقا لأحكام هذه المادة ، حتى بعد صدور القرار الجمهوري المشار اليه ، لا يجوز القول بذلك ، إذ انه مردود بأنه يبين من سياق نصوص المواد ٤٧ ، ٤٦ ، ١١٠ من القانون سالف الذكر ، أنه يلزم ان تبأشر اللجنة المذكورة اختصاصها بتحديد مرتب السيد المذكور قبل نقله فعلا من إدارة المخابرات العامة ، ولما كان هذا النقل قد تم بصدور القرار الجمهوري بتعيينه بوزارة الخارجية ، بما ترتب على هذا القرار من انتهاء خدمة السيد المذكور بإدارة المخابرات العامة — على النحو السابق إيشاحه — ومن ثم فلا يكون للجنة شئون الموظفين اى اختصاص في هذا الشأن اعتبارا

من تاريخ صدور القرار الجمهوري المشار اليه وذلك بصرف النظر عن ابقاء السيد المذكور في العمل بإدارة المخابرات بعد تاريخ صدور هذا القرار .

( نوى رقم ١٢١ في ١٩/٢/١٩٦٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٢٠ )

#### المبدأ :

اختصاص لجان شئون الموظفين بقرارات النقل طبقاً للمادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يشمل قرارات النقل المكاني - لا يغير من هذا الحكم أن رأى هذه اللجان استشاري .

#### ملخص الحكم :

أن النقل المكاني يخضع لأحكام المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تقضى باختصاص لجان شئون الموظفين بالنظر في نقل الموظفين لغاية الدرجة الأولى على أن ترفع اقتراحات اللجان إلى الوزير لاعتمادها - ومجرد كون رأى هذه اللجان استشارياً لا يبرر اغفال عرض النقل عليها إذ أن ذلك إجراء جوهري أوجب القانون لاعتبارات تتعلق بالمصالح العام - كما أن اختصاص لجان شئون الموظفين في هذا الشأن عام يشمل النقل من مصلحة إلى مصلحة أخرى أو من وزارة إلى وزارة أخرى كما يشمل النقل من بلد إلى آخرى ولو كانت الوظيفتان تابعتين لمصلحة واحدة - ذلك أن النقل من بلد إلى آخر ينطوي على اثر قانوني معين هو إنهاء الولاية الوظيفية للموظف المنقول في الجهة المنقول منها واسناد اختصاصات الوظيفة اليه في دائرة الجهة المنقول اليها فهو لا يقبل في اهيئته وتعلقه بالمصلحة العامة عن النقل من مصلحة إلى أخرى أو من وزارة إلى أخرى - أما الاستناد إلى المادة ٢٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ للقول بأن نقل الموظف من بلد إلى آخر لا يخضع لأحكام المادة ٢٨ من ذلك القانون متى كانت الوظيفتان تابعتين لمصلحة واحدة فمردود بأن حكم المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عام شامل لا يقيد

نفس في اللائحة وبأن المادة ٢٣ من اللائحة لم تعالج سوى الحالة التي يكون فيها النقل من جهة الى أخرى تستقل كل منهما بلجنة شئون الموظفين الخامسة بها .

( طعن رقم ٣٦١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١٨ ) .

### قاعدة رقم ( ١٢١ )

#### المبدأ :

اختصاص لجنة شئون الموظفين بالنظر في نقل الموظفين في نسل المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — مقصور على النقل المكاني — النقل من كادر ادنى الى كادر اعلى — يخرج به من اطار هذا الاختصاص .

#### ملخص الحكم :

ان اختصاص لجنة شئون الموظفين بالتطبيق للمادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة انما ينحصر فيها أورده الشارع في هذه المادة المعدلة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ بالنظر في نقل الموظفين لغاية الدرجة الأولى وفي ترقيةاتهم — ومن ثم لا يفعتد لها اختصاص ما في أمر تعيين هؤلاء الموظفين ، واذا كان النقل من الكادر الاعلى هو نقلا نوعيا بمثابة التعيين في الكادر الاعلى الذى تخلف الوظائف فيه من حيث شروط التعيين والترقية والاختصاصات عن مثيلاتها في الكادر الأدنى ، فان هذا النوع من النقل بحسب هذا التكييف وهو ما جرت به اجكام هذه المحكمة — يخرج بطبيعته من اختصاص لجنة شئون الموظفين المبين بالمادة ٢٨ سابقة الذكر ، ومن ثم يكون اختصاصها مقصورا على النقل المكاني الذى حددته المادة ٤٧ في مسدورها بنقل الموظف من ادارة الى أخرى ومن مصلحة او وزارة الى مصلحة أو وزارة أخرى ، دون النسوي .

( طعن رقم ١٠٥١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢ ) .

قاعدة رقم ( ١٢٢ )

المبدأ :

النقل التوعى المتضمن حرمان الموظف من ميزة مالية — عدم عرضه على لجنة شئون الموظفين — اثره : بطلان القرار في الأحوال العادية — النقل الذى يتم تنفيذا لقانون كنقل العاملين في قسم الإيرادات بالإذاعة بمعد الفائته بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦٠ — لا يسرى عليه مثل هذا الحكم .

ملخص الحكم :

الأصل أن النقل الذى لم يعرض على لجنة شئون الموظفين والذي يتضمن الحرمان من ميزة مالية يعتبر معيبا في الأحوال العادية التي يحكمها قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ ، إلا أن القرار المطعون فيه يخرج عن مجال تطبيق هذا القانون بحكم مبدوره تطبيقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية وأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر تنفيذا للقانون المذكور في شأن توزيع موظفي وبستخدمي هيئة الإذاعة الزائدين عن حاجة العمل بها إلى وزارات الحكومة ومجالسها والهيئات العامة الأخرى ، ومن ثم فانه لا وجه للتحدى بأحكام قانون موظفى الدولة عند التظلم في مشروعية القرار المطعون فيه أو عدم مشروعيتها .

( طعن رقم ٢١٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٦ )

#### الفرع الرابع

شرط عدم تفويت النقل للدور في الترقية بالأقدمية

قاعدة رقم ( ١٢٣ )

#### المبدأ :

حق الإدارة في نقل الموظف بحسبه قديان : الأول أن لا يفوت عليه النقل حقه في الترقية بالأقدمية ، والثاني ألا يرقى الموظف المنقول إلا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ النقل ما لم تكن الترقية في نسبة الاختيار أو في درجات المصالح المنشأة حديثا - النقل المعنى بهذا النص ينصرف إلى نقل الموظف مجردا من الدرجة التي يشغلها - نقل درجة الوظيفة التي يشغلها الموظف في قانون ربط الميزانية لا يخضع لهذه القيود .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أنه « يجوز نقل الموظف من إدارة إلى أخرى ويجوز نقله من مصلحة أو وزارة إلى مصلحة أو وزارة أخرى إذا كان النقل لا يفوت عليه دوره في الترقية بالأقدمية أو كان بناء على طلبه . ومع ذلك لا يجوز النظر في ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة إلى وزارة أو مصلحة أخرى إلا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ نقله ما لم تكن الترقية في نسبة الاختيار أو في درجات المصالح المنشأة حديثا ، ولا يجوز نقل الموظف من وظيفة إلى أخرى درجتها أعلى من درجته » .

ويبين من هذا النص أن حق الإدارة في نقل الموظف لا يجري على إطلاقه ، وإنما يريد عليه قديان أولهما مقرر لمصلحة الموظف المنقول ويقتضى معده جملة نظه إذا كان النقل يفوت عليه دوره في الترقية . والتقدير الثاني مقرر لمصلحة الموظفين في الجهة المنقول إليها الموظف ، ويستهدف عدم إقحام غيرهم عليهم مما يؤدي إلى تفويت فرصة الترقية عليهم ، وذلك



يُنص على عدم جواز ترقية الموظف المنقول إلا بعد مضي سنة من تاريخ النقل . على أن المشرع أورد على هذا القيد استثنائين . أولهما أن تكون ترقية الموظف المنقول في النسبة المقررة للترقية بالاختبار ، وثانيهما أن تكون الترقية في المصالح المنشأة حديثا .

ويلاحظ أن النقل الذي عناه المشرع في هذه المادة ينصرف إلى ذات الموظف مجرداً عن الدرجة التي يشغلها ، يدل على ذلك ما يأتي :

أولاً — أن المشرع حين استثنى الموظف المنقول من شرط انقضاء مدة السنة إذا كان على درجة في مصلحة أنشئت حديثاً إنما قصد الموظف الذي تخطى من درجته في الجهة المنقول منها ، لأنه لا يتأتى أن يجمع بين مصرفين ماليين في وقت واحد .

ثانياً — أن الفقرة الأخيرة من المادة ٧ ، إذ تقرر أنه لا يجوز نقل الموظف من وظيفة إلى أخرى درجتها أقل من درجته تدل على أن المقصود أنها هو نقل الموظف دون درجته ، لأنه لا يتصور أن ينقل الموظف إلى درجة أفضل إلا إذا كان قد تخطى من درجته الأولى التي نقل منها .

ثالثاً — أن نقل درجة الموظف من وزارة أو مصلحة إلى وزارة أو مصلحة أخرى وربط الميزانية على هذا الأساس لا يقصد من ورائه تحقير مصلحة فردية لموظف بذاته ، وإنما يراعى فيه الاستجابة إلى ما تتطلبه المصلحة العامة ومقتضيات العمل ، وبالتالي فإن ترقية الموظف المنقولة درجته قبل مضي السنة لا تدخل في نطاق الترقية التي حرمها المادة ٧ ، والتي يقصد المشرع من ورائها إلى منع التحايل على نصوص القانون في سبيل تحقيق الأغراض والمصالح الذاتية .

ولما كانت الاعتبارات المتقدمة لا تتوافر في الحالات التي يكون فيها نقل الدرجة مقصوداً به خدمة الموظف أو كان بناء على طلبه ، إذ يجب تفويت هذا القصد عليه للاعتبارات التي من أجلها شرع الحظر — لذلك

فإن المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مقصور الأثر على الموظف المتقول دون لرجته ، وذلك ما لم يكن النقل مقصودا به خدمة الموظف أو كان نتيجة لطلبه .

( متوى رقم ٦٢٦ — في ١١/١٠/١٩٥٦ ) .

قاعدة رقم ( ١٢٤ )

#### المستفاد :

نقل الموظف الذى يتم ذون طلبه ويفوت عليه دوره فى الترقية بالترقية باطل ولو لم يكن مشوبا بإساءة استعمال السلطة — للنقل الذى يفوت على للموظف ترقيته بالاختيار — جواز إبطاله اذا انطوى على إساءة استعمال السلطة .

#### ملخص الحكم :

لئن كان يجوز للإدارة — طبقا للمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة — نقل الموظف من إدارة الى أخرى ومن مصلحة أو وزارة الى مصلحة أو وزارة أخرى ، إلا أن شرط ذلك ألا يفوت النقل على الموظف دوره فى الترقية بالترقية ، ما لم يكن النقل بناء على طلبه ، ومفاد ذلك أن النقل فى تلك الحالة يكون باطلا لمخالفته القانون ، حتى ولو لم يكن مشوبا بإساءة استعمال السلطة ، وبدون حاجة الى إثبات هذا العيب ، ولكن يجب التنبيه الى أنه ليس معنى ذلك أن النقل يمح دائما اذا كانت الترقية بالاختيار ، بل يجوز إبطاله فى هذه الحالة كذلك اذا صدر بىامك من إساءة استعمال السلطة ، ولكن على من يدعى هذا العيب اثباته . فإذا كان الثابت أن ظروف الحال وملابساته تقطع فى أن نقل المدعى مديرا لـلجنة الأزهر كان مشوبا بسوء استعمال السلطة ، إذ انحرف عن الغاية الطبيعية التى تفيهاها القانون من النقل الى غاية أخرى تنكب بها الجسادة ، وذلك بتعميد إبعاده من سلك المعاهد وحرمانه من زياها

والترقى في درجاته الى مكان ينقل عليه في هذا كله ، بل كان هذا النقل تحايلا للهرب من مقتضى القضاء الذى انصفه ، اذ كان قد حصل على حكم من محكمة القضاء الادارى يقضى بإلغاء القرار الصادر من مشيخة الجامع الأزهر في ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٥٣ بندين للتفتيش بالإدارة العامة ، بمد اذ ثبت للقضاء أن السبب الذى قام عليه لم يكن صحيحا ، ومقتضى تنفيذه — لو كانت الأمور تسير سيرا طبيعيا — هو إعادة المدعى الى وضعه الأصلي في سلك المعاهد ، ولكن قرار المشيخة الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ بتعيين المدعى مديرا للمجلة اعتبارا من ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ ، واصدار المشيخة في ذات اليوم ، اى في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ ، قرارا بنوب للمدعى مفتشا بادارة التفتيش ، وعدم تبليغ المدعى بقرار تعيينه مديرا للمجلة الا في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، بعد ان تمت الترقية المطعون فيها ، ان هو الا اصرار من مشيخة الأزهر على ابقاء المدعى في الوظيفة التى قرر حكم الالغاء الصادر من محكمة القضاء الادارى آنف الذكر انتزاعه منها ، وتهذف المشيخة بذلك الى التخلل من تنفيذ مقتضى حكم القضاء الادارى ، وابقاء الوضع بالنسبة الى المدعى على ما كان قد انحصر اليه بالقرار الأول — اذ كان الثابت هو ما تقدم ، ان ذلك يتطاع في الدلالة على ان موقف المشيخة المدعى يتضح باساءة استعمال السلطة ، فيعتبر نقله — والحالة هذه — باطلا وكأنه لم يكن ، ويظل المدعى معتبرا قانونا وكأنه في سلك المعاهد ، وله ان يفيد من مزايده ، بما في ذلك اتاحة الفرصة له في الترقى الى الدرجات الأعلى ، وعلى هذا الأساس كان من حقه ان يكون من المرشحين للترقية الى الدرجة الاولى في القراء المطعون فيه .

**المبدأ :**

المادة ٤٧ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — التقييد الذي وضعته المادة المذكورة ينصرف الى النقل المادى الذى يتم فى الظروف الطبيعية — النقل الذى يتم وفقا لمقتضيات صالح العمل ومتطلبات المصلحة العامة ، للإدارة الحق فى أن تجرب به بما تتبجح به من سلطة تقديرية بلا معقب عليها فى ذلك ما دامت قد تفتت عند اصدار قرارها الصالح العام ولم تتعسف فى استعمال سلطتها ولم تخالف القانون .

**ملخص الحكم :**

أنه لا وجه لما ينميه المدعى على القرار الصادر بنقله من وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة الصناعة اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦١ بمقولة أنه قد ترتب عليه تفويت الدور عليه فى الترقية الى الدرجة الثالثة بالأتمدية المطلقة بالخالفة للمادة ٤٧ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . ذلك أن هذه المادة تنص على أنه « يجوز نقل الموظف من إدارة الى أخرى ، ويجوز نقله من مصلحة أو وزارة الى مصلحة أو وزارة أخرى إذا كان النقل لا يفوت عليه دوره فى الترقية بالأتمدية أو كان بناء على طلبه » . والتقييد الذى وضعته هذه المادة أنها ينصرف الى النقل العادى الذى يتم فى الظروف الطبيعية ، فإذا كان النقل وفقا لمقتضيات صالح العمل ومتطلبات المصلحة العامة فإن للإدارة الحق فى أن تجرب به بما تتبجح به من سلطة تقديرية بلا معقب عليها فى ذلك ما دامت قد تفتت عند اصدار قرارها الصالح العام ولم تتعسف فى استعمال سلطتها ولم تخالف القانون . والثابت — حسبها سلف بيانه — أن نقل المدعى وزملائه من وزارة للشؤون الاجتماعية الى الوزارات الأخرى قد تم لتبكين هذه الوزارات من القيام بمسؤولياتها الجديدة .

### المبدأ :

المادة ٤١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — تقيدها نقل العامل من وزارة أو مصلحة أو من محافظة أو مؤسسة أو هيئة إلى أخرى يقيد إلا بفوت النقل عليه دوره في الترقية بالأقدمية — وجوب التزام هذا القيد أيضا في حالة النقل من كادر إلى آخر — أساس نك — النقل في حالة الترقية بالاختيار شرطه أن يصدر بباعث من المصلحة العامة .

### ملخص الحكم :

انه ولئن كان يجوز للإدارة طبقا لنص المادة ٤١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة نقل العامل من وزارة أو مصلحة أو محافظة إلى أخرى أو من مؤسسة أو هيئة إلى أخرى اذا كان هذا النقل لا يفوت على العامل دوره في الترقية بالأقدمية أو كان بناء على طلبه ، فان النقل من الكادر الإداري إلى الكادر الفني العالى أو العكس وان كان نقلا نوعيا لتغاير طبيعة العمل في كل منهما — كما قرر الحكم المطعون فيه — الا أن للحكمة التي حدثت بالشرع إلى تقرير الحكم الذى أورده نص المادة ٤١ سالف الذكر متوافر في هذا النوع من النقل أيضا ومن ثم فان جهة الإدارة تتقيد فيه بدواعي المصلحة العامة ومصلحة الموظف جميعها مما يتعين معه الاستهداء بحكم المادة ٤١ سالف الذكر وبما أورده من قيود .

ومن حيث انه بالنسبة إلى ما يثيره الطعن من أن الترقية تقتضى القرار المطعون فيه كانت بالاختيار وشرط عدم النقل في المادة ٤١ سالف الذكر منوط بانتخا في الأقدمية المطلقة ، ولئن كان القيد الذى أورده حكم هذه المادة — والذي جاء مرددا لحكم المادة ٧٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الملغى — هو استثناء من

الأصل العام الذى يجيز النقل كما يجيز ترقية الموظف المنقول وفقا للتواعد العامة مما يتعين تفسيره فى حدود الحكمة التشريعية التى قام عليها وهى منع التجايل لايثار الموظف المنقول بترقيته فى الجهة المنقول اليها فى نسبة الأقدمية وحرمان من كان يصيبه الدور فى الترقية لولا مزاحمة المنقول له فى فرصة الترقية فيجب بحكم أقدميته الأمر الذى يفهم منه ان القيد الذى أورده الحكم المتقدم وحظر به النقل هو الذى يفوت على العامل دوره فى الترقية بالأقدمية لئن كان هذا هو ما يفهم من القيد الا انه سبق لهذه المحكمة ان قضت انه مما يجب التنبيه اليه انه ليس معنى ذلك ان النقل يصح دائما اذا كانت الترقية بالاختيار بل يجوز ابطالها فى هذه الحالة كذلك اذا صدرت ببيع من اساء استعمال السلطة .

ومن حيث أن عيب الانحراف بالسلطة يعتبر ملازما للسلطة التقديرية الممنوحة لجهة الإدارة فى حدود ما تمليه مقتضيات الصالح العام تحقيقا لحسن سير المرافق العامة على سند من توخى العدالة الادارية بالنسبة لعمالها والعائمين عليها وبهذه المثابة فانه يتعين أن تمارسها بمعيار موضوعى يتفق وروح القانون ، الأمر الذى يطول للقضاء الادارى تحرى بواعث العمل وملازماته واسبابه وفرض رقابته على كل ذلك للوقوف على الهدف الحقيقى الذى تنشده الجهة الادارية من قرارها وما اذا كان حقا قد رمت به وجه المصلحة العامة أم تنكب السبيل وانحرفت به عن العناية كما انه غنى عن البيان انه اذا ما اوضحت الادارة عن أسباب قرارها فان للمحكمة تحرى صحة هذه الأسباب وللتأكد من انها تنتج حقيقة النتائج المنشودة وانها مستخلصة استخلاصا سائفا من اصول نتائجها واقعا وبقائونا .

ومن حيث أنه بالرجوع الى الأوراق يبين انه خلت ثلاث درجات  
• ثانية : بالكانر الادارى بديوان عام وزارة الاقتصاد مقررت لجنة شئون العاملين بالوزارة بتاريخ ٢٦ من ديسمبر لسنة ١٩٦٥ بحضورها المعتد من الوزير بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ نقل كل من المطعون ضده

والسيد/..... من الكادر الادارى الى الكادر العالى ونقبس كل من السيدين/..... مكانهما من الكادر العالى الى الكادر الادارى وترقيتهما فى ذات الوقت وبذات القرار مع السيد/..... الذى كان احسب من المدعى فى اقدمية الدرجة الثالثة بالكادر الادارى — الى الدرجات الثالثة والثانية الخالية بهذا الكادر ومصدر بنك للقرار المطعون فيه رقم ٩٧٨ بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٦٦ وقد جاء بحضور لجنة شئون المعاملين المشار اليه انه روعى فى للنقل المصلحة العامة التى يقتضيها حسن سير العمل ومناسبة المؤهل الحاصل عليه كل منهم : وازادت الوزارة بكتابها المؤرخ ١٢ من ابريل سنة ١٩٧٢ رداً على استفسارات المحكمة ان مؤهل المدعى ( شهادة العالمية من الأزهر ) لا يتفق مع اشتراطات التأهيل المناسبة لشغل الوظيفة القيادية وان المرتين يتنازلون بحصولهم على المؤهلات المناسبة بالاضافة الى خبرتهم فى مجالات تخصصهم .

ومن حيث ان الواضح من الوقائع السابق تفصيلها ان الجهة الادارية ربطت بين اعتبارات الصالح العام وبين المعيار الذى اتخذته للمفاضلة بين المدعى وملائه الذين نقلوا ورقوا على اساس الوظائف التى رقبوا اليها ومدى صلاحيتهم وقدراتهم على القيام باعبائها بالنظر الى خبراتهم السابقة ومناسبة مؤهلاتهم ، فى حين ان الواضح من رد الوزارة على الدعوى ان المدعى كان يشغل بالكادر الادارى قبل النقل وظيفه وكيل مراقبة المحفوظات وشغل بعد النقل وظيفه كبير اخصائين ثان ، ومعنى ذلك — تمشياً مع وجهة نظر الوزارة ان المدعى وهو حاصل على العالمية من الأزهر لا يصلح للعمل بالكادر الادارى فى الوظيفة الاولى ولكنه يصلح للعمل بالكادر الفنى العالى فى الوظيفة الأخيرة وهى وظيفة قيادية وهو امر لا يستقيم مع ما تتطلبه الوظيفة الرئيسية فى الكادر الفنى العالى من استعداد وثوعية خاصة فى المؤهلات ومن ثم تغدو حجة الوزارة فى هذا الشأن داحضة ، ويؤكد ذلك ان المؤهل الحاصل عليه زميل المدعى الذى كان تاليه فى اقدمية الدرجة الثالثة بالكادر الادارى وهو السيد/..... هذا المؤهل وهو ( ليسانس الادب ) الذى يتماثل مع مؤهل المدعى ولا يفوقه لم يحل دون ترقبته الى

الدرجة الثانية بالكادر الإدارى فى القرار المطعون فيه : ويؤكد ذلك أيضا أن النقل فى حد ذاته لم يتخذ مظهرا جديا فالثابت من رد الوزارة بالكتاب المؤرخ ١٢ من إبريل سنة ١٩٧٢ أن الوظائف التى كان يتولاها الموظفون الذين نقلوا بالقرار المطعون فيه قبل النقل لم تتغير بصور قرار النقل بل ظل كل منهم يشغل وظيفته السابقة مما يشعر بعدم جدية هذا النقل ويدل على أن هناك ارتباطا وثيقا بين نقل المرشحين ممن نقلوا من الكادر الفنى العالى الى الكادر الإدارى وترقيتهم فى ذات الوقت وبذات القرار وبذلك يظهر واضحا أن المعاصرة لى لازمت النقل والترقية كان الهدف منها إتاحة الفرصة لهؤلاء للترقية على الدرجات الخالية بالكادر الإدارى ، ومن ثم فإن المناضلة التى أجرتها الوزارة بين المتقولين بالتبادل وجعلت أساسها المناضلة العامة لا تقوم على أساس سليم من الوقائع وبالتالي يعد نقلنا سائرا لترقية المطعون ضدهم . وتأسيسا على ذلك يكون النقل بهذه المثابة باطلا ويظل المدعى مقيدا قانونا فى الكادر الإدارى كما يكون من حقه أن يتزاحم فى الترشيح فى الترقية بالاختيار على إحدى الدرجات الثلاث لئلى كانت خالية بالكادر الإدارى والتى تمت الترقية لها بالقرار المطعون فيه .

( طعن رقم ١٢٥٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١ )

قاعدة رقم ( ١٢٧ )

المبدأ :

تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة على أنه يجوز نقل الموظف من إدارة أو مصلحة أو وزارة الى أخرى اذا كان النقل لا يفوت عليه دوره فى الترقية بالأقدمية أو كان بناء على طلبه — خضوع القرارات الصادرة بالنقل لرقابة القضاء الإدارى اذا كانت الجهة الإدارية ترمى من وراء النقل استبعادهم من دائرة المتطلعين للترقية باعتبار هذه القرارات مقدمة للخطر ووسيلة للحيلولة بين الموظف وبين الحصول على حقه فى الترقية بالأقدمية — طلب الموظف



المنقول الغاء قرار الترقية الذى أصدرته الجهة المنقول منها فيما تضمنه من تخطيطية يهدف ابتداء إلى الغاء القرار الصادر بالنقل - أساسا ذلك أن طلب الغاء قرار الترقية في هذه الحالة لا يستقيم إلا كنتيجة لالغاء قرار النقل - صدور قرار الترقية يكشف عن غهدف الذى كانت لتتفياها جهة الادارة من قرار النقل ومن ثم يعتد في حساب ميعاد الطعن بتاريخ صدور قرار الترقية للطعون فيه .

ملخص الحكم :

ان المطعون ضدها اذ طلبت في دعواها الغاء القرار الصادر من وزارة التربية والتعليم في ١٩٦٢/١١/٢٧ باجراء ترقيات الى الدرجة الخامسة الفنية العالية بين موظفى الوزارة المذكورة فيما تضمنه من تخطيطها في الترقية الى تلك الدرجة فهي تهدف من دعواها ابتداء الغاء القرار الصادر في ١٩٦٢/٨/١٣ بنقلها من وزارة التربية والتعليم الى وزارة الثقافة والارشاد القومى ذلك أن تخطيطها في الترقية بالأقدمية المطلقة بموجب القرار المطعون فيه كان سببه أنها لم تكن اذ ذاك من موظفى وزارة التربية والتعليم بعيد ان نقلت منها بقرار النقل المشار اليه ومن ثم فان طلبها الغاء قرار الترقية الصادر في ١٩٦٢/١١/٢٧ لا يستقيم الا كنتيجة لالغاء قرار النقل .

وحيث أنه من ناحية أخرى فان قرار النقل الذى يستر وسيلة للتخطى في الترقية عند يستعصى على صاحب الشأن ادراك مراميه ومن ثم فهو لا يحاسب على ميعاد الطعن فيه قبل ان يظهر له هدفه ودواعيه وتكشف له العناية التى كانت تتفياها جهة الادارة من ورائه ، ومن ثم فاذا تبين ان المدعية لمبتها لها كشف قصد الادارة من وراء قرار النقل ولم تتبين مدى تأثير مركزها القانونى بذلك للقرار الا حين صدور قرار الترقية فمما تضمنه من تخطيطها كان من الحق الا تحاسب على ميعاد الطعن الا من ذلك الحين ( حكم المحكمة الادارية العليا بجلسة ١٩٦٢/٢/١٠ في الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥ ق ) وعلى ذلك واذا كان الثابت ان قرار الترقية المطعون فيه عند صدر في ١٩٦٢/١١/٢٧ ونشر في نشرة وزارة التربية والتعليم في

١٩٦٣/١/١٠ بعد أن كانت المدعية قد نفذت قرار نقلها الى وزارة الثقافة والإرشاد القومي منذ ١٩٦٢/١٠/١٩ . وليس ثمة دليل من الأوراق يقوم عليه عليها علما يقينيا بقرار الترقية قبل أن تتظلم منه في ١٩٦٣/١٠/٢٢ ، وإذا كانت المدعية قد أقامت دعواها بعيد ذلك عن طريق المساعدة القضائية بإيداع صحيفة الدعوى في ١٩٦٤/٨/١٥ بعد أن تقدمت في ١٩٦٤/٢/١٨ بطلب إعفائها من الرسوم الذى قبل في ١٩٦٤/٦/٣٠ فإن دعواها تكون قد أقبت في الميعاد القانوني وبالتالي فهي مقبولة شكلا .

وحيث أن المادة ٤٧ من نظام موظفى الدولة الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهو القانون الذى يحكم المنازعة الماثلة — قد نصت في فقرتها الأولى على أنه يجوز نقل الموظف من إدارة الى أخرى ويجوز نقله من مصلحة او وزارة الى مصلحة او وزارة أخرى اذا كان النقل لا يموت عليه دوره في الترقية بالاعتمادية او كان بناء على طلبه — وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه ولئن كان القضاء الإداري غير مختص في الأصل بمراجعة قرار النقل الا أن عدم اختصاصه بذلك مشروط بما اذا كان هذا القرار مكانيا صرفا لا تحركه سوى حوافز الصالح العام وحسن التنظيم المرفقى المبرر لإعادة توزيع عمال المرافق العامة أو ما اذا كانت الجهة الإدارية ترى من وراء النقل الى غمط حقوق أصحاب الدور في الترقية من الموظفين المستحقين لها بالجائزهم بإدارات أو وزارات أخرى بغية استبعادهم من دائرة المتطلعين للترقية ، وفي هذه الحالة الأخيرة يكون قرار النقل من القرارات التى تخضع لرقابة القضاء الإداري اعتبارا بأنه مقدمة للتخلى ووسيلة مستورة للحيلولة بين صاحب الدور وبين الحصول على حقه في الترقية بالاعتمادية فما لم يكن النقل بناء على طلب الموظف فإنه يكون باطلا لمخالفته القانون طالما أن جهة الإدارة قد قصدت من ورائه تفويت الترقية على الموظف المنتقل ، أما اذا تم النقل وفقا لمقتضيات صالح العمل ومتطلبات المصلحة العامة فإن للدائرة الحق في أن تجريه بما تتج به

من سلطة تقديرية بلا معقب عليها في ذلك ما دامت قد تغيت عند اصدار القرار الصالح العام ولم تتعسف في استعمال سلطتها ولم تخالف القانون .

وحيث أن الثابت في خصوص المنازعة المسائلة أن وزير الثقافة والإرشاد القومي قد أرسل كتابا الى وزير التربية والتعليم في ١٩٦٢/٦/٢٦ جاء فيه أن مدرسة الباليه بصدد انشاء قسم ثانوى في العام الدراسي ١٩٦٢/١٩٦٣ وتدعيم القسمين الابتدائى والاعدادى مما يحتاج الى عدد من المدرسين والمدرسات ذوى الخبرة الفنية ضمانا لاستقرار التعليم بالمدرسة في طورها الجديد لتنهض برسالتها ، وأن مديرة المدرسة قد وقع اختيارها على المدرسين والمدرسات المطلوب نقلهم ونديهم للعمل بها والموضحة أسماؤهم ودرجاتهم والجهات التى يعملون بها في الكشف المرافقة ، وأنه لما كانت وزارة التربية والتعليم حريصة على مسيرة النهضة العلمية ومؤازرتها . ومساعدة دور التعليم في اداء رسالتها ، فان وزارة الثقافة والإرشاد القومي تطلب الموافقة على نقل ونذب المدرسين والمدرسات اللازمين لهذه المدرسة لكي تتمكن من اداء رسالتها ، هذا وقد ورد اسم المدعية من بين المدرسات الخمسة الذين طلبت وزارة الثقافة الى وزارة التربية والتعليم نديهم للعمل بها ، وتضمنت الكشف أسماء مدرسات ثمانية أخريات طلبت للوزارة المذكورة نقلهن اليها . وقد تبين من الاطلاع على القرار الصادر من سكرتير عام وزارة الثقافة والإرشاد القومي برقم ٥٤٢ لسنة ١٩٦٢ في ١٩٦٢/١٠/٢٧ بنقل المدعية ومدرسات غيرها الى الوزارة المذكورة انه اشار في ديباجته الى موافقة لجنة شؤون الموظفين بوزارة التربية والتعليم بجلسة ١٩٦٢/٨/٢ على نقل كل من السيدات والآنسات ... و ... والمدعية ... وهؤلاء جميعا من المدرسات اللاتى وردت أسماؤهن في الكشف المرافقة لكتاب وزير الثقافة والإرشاد القومي السالف الذكر واللاتى رشحتهن مديرة مدرسة الباليه للنقل أو النذب الى المدرسة المذكورة .

وحيث انه يخلص من ذلك أن وزارة التربية والتعليم لم تهدف من

وربما نقل المدعية الى وزارة الثقافة والارشاد القومى تفويت الدور عليها في الترقية الى الدرجة الخامسة وانما جاء نقلها استجابة لدواعى المصالح العام التي اشار اليها وزير الثقافة في كتابه الى وزير التربية والتعليم وكما شملها قرار النقل فقد شمل غيرها من المدرسات اللاتي ارتاتت وزارة الثقافة بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم اختيارهن للنهوض بالتدريس في مدرسة البنات ، ومن ثم فان نقل المدعية من وزارة التربية والتعليم لا يخضع لنقيد الوارد في المادة ٧٧ السالفة الذكر طالما انه لم يتم في ظروف عادية وانما تطلبته دواع طارئة من شأنها ان تشكل سببا صحيحا في الواقع والقانون لقرار النقل وتنفى عن جهة الادارة انها قصدت به تفويت الترقية على المدعية ويبقى ان لجهة الادارة ان تجرى النقل بما تتمتع به من سلطة تقديرية بلا معقب عليها طالما انها لم تخالف القانون ولم تتعسف في استعمال السلطة وبهذه المثابة يكون قرار النقل قد جاء سليما لا مملعن عليه وبالتالي لا يكون ثمة مطعن على قرار الترقية المطعون فيه .

وبحيث انه وقد ذهب الحكم المطعون عليه مذهباً مخالفاً لماهية يتمتع القضاء بالغائه ويرفض الدعوى مع الزام المدعية بالمصروفات .

( طعن رقم ٣١٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢١ ) .

## الفرع الخامس الآثار المترتبة على النقل

### قاعدة رقم ( ١٢٨ )

المبدأ :

التحاق العامل بجهة أخرى مع احتفاظه برتبته الذى كان يتقاضاه في عمله السابق استثناء من أحكام كادر العمال — وضعه على درجة أقل من الدرجة التى كان يشغلها في العمل السابق — اعتبار التحلقه بالعمل الجديده قد تم بطريق التعيين وليس بطريق النقل .

ملخص الفتوى :

ان الحاق السائق المذكور بالعمل بمحافظة القاهرة تم وقت ان كانت هيئة النقل العام مؤسسة لها شخصية اعتبارية مستقلة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ الصادر باتسائها ، وقد تقسم الى المحافظة ملتصبا تعيينه بها ، ووافقت على هذا التعيين لجنة شئون العمال بجلستها المنعقدة فى ١٩٦٣/٧/٢ وأعتد قرارها من السيد المحافظ بعد ان وافق ديوان الموظفين على تعيينه استثناء من أحكام كادر العمال بأجره الذى كان يتقاضاه فى الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ مليم ، اى ان الاجراءات التى اتبعت فى الحاقه للعمل بالمحافظة هى اجراءات تعيين اخذ فيها رأى ديوان الموظفين للاحتفاظ له برأبته الذى كان يتقاضاه بهيئة النقل العام استثناء من أحكام كادر العمال ولو كان الأمر نقلا لاحتفظ بالرأب دون حاجة الى موافقة ديوان الموظفين واتبعت بشأنه اجراءات النقل فضلا عن وجوب النقل الى ذات الدرجة التى كان يشغلها بهيئة النقل العام وهى الدرجة ٧٠٠/٣٠٠ مليم ، والنقل لا يكون حيث يوجد فاصل زمنى بين العمل السابق والعمل الحالى وهو ما وجد اذ تسلم المذكور عمله بالمحافظة فى ١٩٦٣/٧/٢١ فى حين صدر قرار مؤسسة النقل العام برفع اسمه اعتبارا من ١٩٦٣/٧/١٦ :

ومن حيث أن الإدارة ترخص في شغل وظائفها بطريق التعيين والنقل  
وهى مقيدة بالدرجات المالية الواردة بالميزانية فيكون التحاق المسائل  
المذكور بمحافظة القاهرة بالدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم مع احتفاظه براتبه  
السابق بهيئة النقل العام هو تعيين جديد وليس نقلا .

ومن حيث أن القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية  
للعاملين المدنيين بالدولة - ينص في المادة الأولى منه على أن تعادل  
الدرجات المالية للعاملين المدنيين في الدولة في تاريخ نفاذ هذا القانون ،  
وينقل كل منهم الى الدرجة المعادلة لدرجته المالية وذلك كله وفقا للقواعد  
وبالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن  
تواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم  
للحالية وعادل هذا القرار الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم بالدرجة التاسعة .  
ليس ثمة تريب على جهة الإدارة اذ هى سوت حالة المذكور على الدرجة  
التاسعة باعتبارهم شاغلا للدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم وليس الدرجة ٧٠٠/٣٠٠  
مليم التى انقطعت صلته بها بانتهاء خدمته بالهيئة اعتبارا من تاريخ تعيينه  
بمحافظة القاهرة فى يولية سنة ١٩٦٣ اى قبل صدور قانون نظام العاملين  
المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
الى أن الحاق السيد/... بمحافظة القاهرة قد تم بطريق التعيين على الدرجة  
٥٠٠/٣٠٠ ملزم مع احتفاظه براتبه السابق . وأن تسوية حالته ونقله الى  
الدرجة التاسعة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هى تسوية  
منهجية :

### الفرع السادس

تراخى المنقول عن استلام وظيفته المنقول إليها

### قائمة رقم ( ١٢٩ )

#### المبدأ :

تراخى الموظف في تسلم عمله الجديد مدة خمسة عشر يوما بغير  
عذر مقبول - فصله - قيام القرار على سبب مطابق للقانون .

#### ملخص الحكم :

متى ثبت أن الموظف لم ينفذ الأمر الصادر بنقله ، ولم يتم بتسليم  
عمله الجديد في الجهة المنقول إليها ، واستمر على ذلك مدة خمسة عشر  
يوما ولم يقدم عذرا مقبولا ، فإن هذه الوقائع تكون ركن السبب في  
القرار الصادر بفصله من الخدمة ، وما دلم لها أصل ثابت بالأوراق .  
فإن القرار المذكور المستند الى المادة ١١٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، والصادر ممن يملكه في حدود  
اختصاصه ، اذا استخلص النتيجة التي انتهى إليها استخلاصا سائغا من  
أصول تنتجها ماديا او قانونا ، يكون قد قام على سببه وجاء مطابقا  
للقانون ، وليس يغني عن ذلك ارسال الموظف كتابا الى رئيسه يبدى فيه  
استعداده لتنفيذ قرار نقله ، دون ان يقوم من جانبه بأى عمل ايجابى لتنفيذ  
هذا النقل بالفعل - فهذا الكتاب يدل على ابعائه في موقفه السلبي  
من قرار النقل .

### الفرع السابع

عدم استحقاق المرتب طوال مدة امتناع المنقول عن استلام عمله المنقول اليه

#### قاعدة رقم ( ١٣٠ )

المبدأ :

امتناع العامل عن استلام العمل بالجهة المنقول اليها — عدم استحقاقه  
لمرتب طوال مدة الانقطاع — التص على قرار النقل بمخالفته للقانون لا يبرر  
الانقطاع عن العمل ولا يكفي لاستحقاق الأجر .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن العاملين المذكورين قد امتنعوا عن استلام أعمال وظائفهم  
بوزارة التربية والتعليم ، خلال الفترة التي نقلوا فيها الى هذه الوزارة .

ومن حيث أن الأجر لقاء العمل فلا يستحقون رواتبهم عن الفترة المذكورة  
طالما أنهم لم يؤدوا عملا خلالها وإن تظلمهم من قرار النقل ونعيمهم عليه  
مخالفته أحكام القانون لا يبرر امتناعهم عن العمل اذ من واجب العامل  
المنقول الذي يقض من قرار نقله أن يتسلم العمل في الجهة المنقول اليها  
ويسلك الطريق القانوني في التظلم من القرار الصادر بالنقل .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع  
الى عدم استحقاق الكيمايين بمصلحة الطب الشرعى الذين نقلوا الى  
وزارة التربية والتعليم ثم اعيد نقلهم الى المصلحة الاولى لرواتبهم عن الفترة  
التي امتنعوا فيها عن أعمال وظائفهم .

( ملف رقم ٢١٦/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٤/٨ ) .



## المفرع الثامن

التأخر في تنفيذ النقل لتسليم المعهدة

قاعدة رقم ( ١٣١ )

المبدأ :

الآثار الفورية للقرار الصادر بالنقل — لا يحول دون ترتيبها استمرار الموظف في عمله بعد انقطاع صلته بالوظيفة المنقول منها او بالجهة التي كان يعمل بها لتسليم ما في عهده او للقيام بعمل مما تستلزمه طبيعة هذه الوظيفة — اساسه مبدأ حسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد .

ملخص الحكم :

ان استمرار الموظف في عمله بعد انتهاء صلته قانونا بالوظيفة او بالجهة التي كان يعمل بها ليسلم ما في عهده او للقيام بعمل مما تستلزمه طبيعة الوظيفة ولا يحتل ابطاء او تعطيل ، كل ذلك انما مزده الى مبدأ أصيل هو حسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد . ومن ثم فلا يحول استمرار الموظف بعض الوقت في عمله لتحقيق مثل هذه الأغراض دون ترتيب الآثار الفورية للقرار الإداري بالنقل والذي يعتبر ناجزاً بمجرد صدوره في حدود القانون .

( طعن رقم ٨٤٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٣ ) .

### المفرع التاسع

بدي استصحاب المنقول مركزه القانوني في الجهة المنقول منها

قاعدة رقم ( ١٣٢ )

المبدأ :

نقل بعض العاملين بوحدة القطاع العام الى الجهاز المركزي للمحاسبات — القاعدة الأصلية في تحديد اقدمية العامل المنقول من جهة الى أخرى — استصحاب المنقول مركزه القانوني في الجهة المنقول منها بما في ذلك اقدميته في الوظيفة التي كان يشغلها قبل النقل — لا يجوز في مقام تحديد اقدمية العامل المنقول الى فئة او درجة معادلة للفئة او الدرجة التي كان يشغلها اعمال قواعد الترقية الخاصة بالمدد المقررة كحد أدنى للترقية المنصوص عليها في الجدول الأول الملحق بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ — قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ ببيان شروط وقواعد النقل بين جهاز الدولة الإداري وبين الشركات التابعة للمؤسسات العامة — ليس من شأن هذا القرار أن يعدل من الآثار القانونية للنقل ايا كانت الاعتبارات التي قام عليها .

ملخص الفتوى :

تم نقل بعض العاملين بوحدة القطاع العام من شاغلي فئات أعلى من درجة بدء التعيين الى الجهاز المركزي للمحاسبات على أن يتم تحديد اقدمياتهم بمراعاة استيفائهم للحد الأدنى لمجموع السدد المقررة عند الترقية والنصوص عليه في الجدول الملحق بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وذلك وفقاً لما انتهت اليه لجنة شؤون العاملين الفنيين بالجهاز بجلستها المنعقدة في ١٢ من يونيو سنة ١٩٦٨ والمعتدة بحضورها في ذات التاريخ . وتم الحصول على اقرارات موقعة من العاملين المذكورين بقبول هذا التعديل قبل اجراء النقل . ومع ذلك فقد تقدم بعض العاملين المذكورين بعد نقلهم الى الجهاز بطلبات لتعديل اقدمياتهم بحيث يحتفظ

لهم بذات الأسمحية التي كانت لهم في الفئات التي كانوا يشملونها بجهات عملهم الأصلية قبل نقلهم الى الجهاز .

وكان سند الجهاز المركزى للمحاسبات فيما قرره من تعديل لأقدمات العاملين المذكورين بعد نقلهم اليه هو ما نصت عليه المادة الثالثة من قرار التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة من أنه يجوز النقل والندب بين جهاز الدولة الادارى وبين الشركات التابعة للمؤسسات العامة طبقا للقواعد والشروط التي يقرها رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .  
« فقد أصدر رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة — بناء على هذا النص — القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ ونص في المادة الأولى على أن يعمل بالقواعد المرفقة في شأن النقل والندب بين جهاز الدولة الادارى وبين المؤسسات العامة والشركات التابعة لها » . وتنص القواعد المشار اليها بعد تعديلها بالقرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ على ما يأتى :

أولا : يجب أن يكون العامل مستوفيا لشروط ومواصفات الوظيفة المنقول اليها ويكون النقل الى الدرجة او الفئة المعادلة للفئة او الدرجة التي يشغلها العامل بالجهة المنقول منها .

ولا يجوز النقل من المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الى جهاز الدولة الادارى الا في حدود ١٠٪ من الوظائف الخالية في الدرجة المرغوب نقل العامل اليها اذ كان النقل في غير أدنى درجات التعيين .

ثانيا : يراعى في فترة تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ أن يكون العامل المنقول الى الحكومة مستوفيا لمجموع المدد المقررة كحد أدنى للترقية بالجدول الأول الملحق بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للدرجة المنقول اليها وما يسبقها من درجات حسب المجموعة النوعية المنقول اليها .

ثالثا : . . . . .

رابعا : تحدد اقدمية العامل المنقول بين زملائه في الجهة المنقول منها وبمراعاة أحكام البند « ثانيا » .

ومن حيث أن القواعد الأصلية في تحديد اقدمية العامل المنقول من جهة الى أخرى تقضى بأن يستصحب المنقول مركزه القانونى في الجهة المنقول منها بما في ذلك اقدميته في الوظيفة التى كان يشغلها قبل النقل فلا يترتب على نقل العامل مساس بهذه الأقدمية والا خرج قرار النقل عن المعنى الذى حدده القانون له ورتب عليه آثاره — ومن ثم متى كان حصول العامل على الفئة المعادلة للدرجات والفئة المنقول إليها تسد تم صحيحا فانه تحسب اقدميته عند النقل بمراعاة اقدميته في شغل الفئة المنقول منها .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم لا يجوز في مقام تحديد اقدمية العامل المنقول الى فئة أو درجة معادلة للفئة أو الدرجة التى كان يشغلها أعمال قواعد الترقية الخاصة بالمدد المقررة كحد أدنى للترقية المنصوص عليها في الجدول الأول الملحق بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وذلك لقوله أن أعمال هذه القواعد واجب في حالات النقل طبقا لقرار رئيس للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه — لا يجوز ذلك — لأنه ليس من شأن قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أن يعدل من الآثار القانونية للنقل ايا كانت الاعتبارات التى قام عليها وبهذه المناسبة فان ما قرره قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة من شروط لاجراء النقل لا يعدل من الآثار القانونية للنقل بعد تمامه ولخصها استصحاب الأقدمية في الوظيفة المنقول منها العامل ، وكل ذلك بطبيعة الحال بمراعاة ان الحصانة القانونية تلحق القرارات الصادرة بالخالفه لذلك اذا كان انتضى عليها مواعيد السحب القانونية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اقدمية العاملين المذكورين تحدد من تاريخ شغلهم للفئات المعادلة للدرجات أو الفئات التى نقلوا

اليها ومع مراعاة حصانة القرارات الصادرة بما يخالف ذلك اذا كان قد انتضى عليها مواعيد السحب للقانونية .

( ملف رقم ٢٦٩/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٣/٨ ) .

قاعدة رقم ( ١٣٣ )

#### المبدأ :

اثر تعيين موظفى الوزارات والمصالح الحكومية فى احدى المؤسسات العامة فى شأن تسوية المعاش — اعتباره بمثابة نقل من مرفق عام الى مرفق آخر لا تتأثر به مراكزهم القانونية الذاتية — اعتبار مدة خدمتهم متصلة ، واستمرارهم معاملة بقوانين المعاشات التى كانوا معاملة بها قبل هذا النقل — مثال بالنسبة للموظفين الحكوميين المنقولين الى مؤسسة النقل العام لخدمة القاهرة .

#### ملخص الفتوى :

استقر رأى الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى على قاعدة ، مقتضاها ان تعيين موظفى وزارات الحكومة ومصالحها فى احدى المؤسسات العامة التى تقوم على مرفق عام ، يعتبر — فى خصوص تسوية معاش هؤلاء الموظفين — بمثابة نقل من مرفق عام الى مرفق آخر . تتأثر به مراكزهم القانونية الذاتية التى اكتسبوها فى ظل القواعد التنظيمية المعمول بها بالنسبة الى موظفى الحكومة . وتعتبر مدة خدمتهم فى الحكومة وفى المؤسسة العامة التى نقلوا اليها متصلة ، فى خصوص تسوية معاشهم ومن ثم تستمر معاملة هؤلاء الموظفين بأحكام قوانين المعاشات التى كانوا معاملة بها فى الحكومة قبل نقلهم الى المؤسسة العامة .

ومن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦٠ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة النقل العام لخدمة القاهرة تنص على ان « تنشأ مؤسسة عامة بالاطليم المصرى تسمى مؤسسة النقل العام لخدمة القاهرة ،

ويكون لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة . . . . . وتنص المادة الثانية من القرار المذكور على أن « . . . تتولى المؤسسة ادارة واستغلال كافة مرافق النقل العام للركاب في مدينة القاهرة . . . . » . وعلى ذلك فان مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة تعتبر — طبقا لقرار انشائها — مؤسسة عامة . تقوم على مرفق عام ، هو مرفق النقل العام للركاب في مدينة القاهرة . من ثم يعتبر تعيين بعض موظفي وزارات الحكومة ومصلحتها في هذه المؤسسة ، بمثابة نقل من مرفق عام الى مرفق عام آخر ، لا تتأثر به مراكزهم القانونية الذاتية التي اكتسبوها في ظلل القواعد التنظيمية المعمول بها بالنسبة الى موظفي الحكومة ، وتعتبر مدة خدمتهم في وزارات الحكومة ومصلحتها

— التي كانوا يعملون بها — وفي مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، مدة خدمة متصلة ، في خصوص تسوية معاشاتهم ، وبالتالي تستمر مسايلة الموظفين المذكورين بأحكام قوانين المعاشات التي كانوا معاملين بها في الحكومة ، قبل تعيينهم في المؤسسة العامة سالفه الذكر .

### الفرع العاشر

مدى احتفاظ المنقول بالمزايا المالية للوظيفة المنقول منها

قاعدة رقم ( ١٣٤ )

المبدأ :

عدم اختلاف الوظيفة المنقول منها الموظف عن تلك المنقول اليها —  
لا ينال من ذلك أن الوظيفة المنقول منها الموظف كان مقررا لها مكافآت خاصة  
— هذه المكافآت لا تعتبر حقا مكتسبا لمن يحصل عليها ولا وزن لها  
عند معاملة الوظائف المقررة لها بغيرها من الوظائف .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة للقرار الثانى — الخاص بنقل المدعى نقلا مكاتيا من وظيفة  
مفتش مالية الى وظيفة وكيل ثان بدار المحفوظات — فان وظيفة وكيل ثان  
بهذه الدار التى نقل اليها المدعى لا تختلف عن وظيفة مفتش مالية  
بمحافطة الغربية التى نقل منها ، لا من حيث الدرجة المالية ولا من حيث  
الكادر — وهو الكادر العالى بالنسبة الى الوظيفتين — ما لم يثبت انه  
ترتب على هذا النقل تفويت دور المدعى فى الترقية بالامتدعية المطلقة  
وعلى ذلك فان هذا النقل يعتبر نقلا مكاتيا بحتا . . اما بالنسبة للبيزات  
التي يقول المدعى انه فقدوها بنقله الى دار المحفوظات — وهى الخاصة  
بمكافآت الملاهى والجرد العام للعوائد وما الى ذلك فليس من شأن هذه  
المكافآت أن تخل بالتباثل بين الوظيفتين لانه من الأمور المسئلة أن هذه  
المكافآت يقصد بها مواجهة ما تتطلبه وظيفة مفتش مالى بحسب وضعها  
وواجباتها من نفقات يقتضيها التفتيش على الملاهى والعمل فى الجرد العام  
للعوائد وما الى ذلك من اعمال . ومتى كان الأمر كذلك وكانت هذه هى  
الحكمة التى تغياها المشرع من تقرير هذه المكافآت ومن ثم فلا يمكن أن  
تعتبر حقا مكتسبا لمن يحصل عليها ولا تدخل ضمن مرتبه مهما طال زمن  
منحه اياها ويجوز الغاؤها فى أى وقت ويفقد الموظف حقه فيها اذا ما نقل

الى وظيفة أخرى غير مقرر لها هذه المكافآت وذلك فلا يكون لها من وزن عند معادلة الوظائف المقرر لها المكافآت بغيرها من الوظائف .  
( طعن رقم ٢٢٤ لسنة ١٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٣٥ )

##### المبدأ :

نص المادة ٨ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ في شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام معجلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ مفاده الاحتفاظ للعاملين المنقولين من من المؤسسات للغةا بمتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت وأرباح وإية مزايا مادي او عينية أخرى خلال عامي ٧٤ ، ١٩٧٥ بشرط أن تكون لها صفة العمومية بالنظر الى كل ميزة على حدة ومقارنتها بمثلتها في الجهة المنقولة اليها .

بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بالمؤسسات العامة التابعة لوزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ — حقيقته بدل مركب من عدة بدلات اشتمل عليها دون تمييز او أفراد لوالحد منها بنسبة محددة — اثر ذلك — احتفاظ العاملين المنقولين من المؤسسات المشار اليها بمتوسط بدل طبيعة العمل الموحد الشامل الذي كانوا يتقاضون خلال عامي ٧٤ ، ١٩٧٥ مقارنا بمجموع البدلات التي تُستعمل عليها البديل المشار اليه والتي تكون مقرره بالشركة المنقولين اليها ايهما اكبر .

العاملون الذين كانوا يقيمون بمساكن تابعة للمؤسسات التي كانوا يعملون بها مقابل قيمة اسمية او رمزية ويحصلون في ذات الوقت على بدل طبيعة العمل المقررة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه — الاحتفاظ لهم ببديل طبيعة العمل المشار اليه مخصوصا منه قيمة ما كانوا



يؤدونه من مقابل اسمى أو رهزى لتمتعهم بالاقامة فى مساكن المؤسسة -  
مراعاة عدم الجمع بين هذا البدل ومجموع البدلات المقابلة التى تكون  
مقررة للعاملين بالشركة المنقولين اليها .

ملخص الفتوى :

المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المحملة بالقانون  
رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ ، قررت - الاحتفاظ للعاملين المنقولين من المؤسسات  
الغاة بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه  
من حوافز ومكافآت وأرباح واية مزايا مانية أو عينية اخرى خلال عامى  
١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، وذلك « مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون  
مقررا من مزايا مماثلة فى الجهة المنقول اليها العامل . وفى هذه الحالة  
يصرف له ايها اكبر » وقد انتهت الجمعية العمومية فى ١٦ نوفمبر سنة  
١٩٧٧ - بانه فى تطبيق هذا الحكم ينبغى النظر فى كل ميزة على حدة ،  
ومقارنتها بمفيلتها فى الجهة المنقول اليها العامل ، وانه يشترط للاحتفاظ  
بالميزة ان تكون لها صفة العمومية وانه يخرج عن نطاق المزايا التى يجب  
الاحتفاظ بها للعامل كل مبلغ لا يقابل عمله الاصل ، ويشمل ذلك بدل الانتقال  
الثابت ومصاريف الانتقال الفعلية ومكافآت التدريب . والتدريب وبدل  
حضور اللجان والجلسات ومكافآت التحكيم والأجور الاضافية .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ سالف  
الذكر وان اسمى البدل المقرر بدل طبيعة عمل ، الا انه ينطوى فى حقيقته  
على بدلات متعددة وفقا لصريح المادة الاولى الاعامة والخطر والعمدوى  
والقتيش والصحراء والاغتراب ، ومن ثم فهو بدل مركب عن عدة بدلات ،  
اشتمل عليها دون تمييز او افراد لوالحد منها بنسبة محددة ولما كان  
القصد من النص فى القرار المنظم للبدل على شموله تلك البدلات عدم جواز  
منح العاملين ايا من البدلات اللبينة بالنص او افرادها بعد ذلك ، فانه يجب

الاحتفاظ للعاملين المنقولين من المؤسسات المشار إليها ، بتوسط بدل طبيعة العمل الوحيد الشامل الذى كانوا يتقاضونه خلال عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، مقارنا بمجموع قيمة البدلات طبيعة العمل والإقامة والسكن والخطر والعدى والتفتيش والصحراء والاغتراب التى تكون مقررة بالشركة المنقولين إليها ، وفى هذه الحالة يحتفظ للعامل بأيهما اكبر .

ولا يؤثر فى ذلك ما سبق أن ارتأته الجمعية العمومية ، من أن تكون ، العبرة فى تطبيق حكم المادة الثامنة من القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، هو بكل ميزة على حدة ، لأنه ما دام ورد صراحة فى قرار منح بدل طبيعىة العمل ، أنه شامل البدلات الأخرى المبينة بالنص ، فانه يعين أن تجرى المفاضلة مع مجموع فئات البدلات المماثلة التى تكون مقررة بالجهات المنقولين إليها باعتبار أنه لا يمكن افراد أى من البدلات الداخلة فى تركيب البديل المقرر بقرار رئيس الجمهورية سالف الذكر أو تحديد فئة أو نسبة فى الفئة الشاملة المحدد بالقرار للبديل الشامل المركب .

ومؤدى ذلك ، أنه بالنسبة لمن كانوا يقيمون بمساكن تابعة للمؤسسات التى كانوا يعملون بها ، مقابل قيمة اسمية أو رمزية ، وكانوا يحصلون فى ذات الوقت على بدل طبيعة العمل المنسوه عنه شاملا بدل السكن . فلا يجوز الاحتفاظ لهؤلاء الا ببديل طبيعة العمل المشار اليه مضموما منه قيمة ما كانوا يؤدونه من مقابل اسمى أو رمزى لتمييزهم بالإقامة فى مساكن المؤسسة مع مراعاة عدم الجمع بين هذا البديل وبين موضوع البدلات المقابلة والتى تكون مقررة للعاملين بالشركة اللتقونين إليها وفقا للتفصيل المتقدم .

ومن حيث أن المشرع قد نص صراحة على الاحتفاظ بتوسط المزايا التى كانت تصرف فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ فانه يجب الالتزام بهذا الحكم دون غيره وبالتالي لا يجوز اتساع طريقة أخرى كضم البديل الى المرتب

المستحق في ١٩٧٥/١٢/٣١ عند تحديد القدر الذي يتعين الاحتفاظ به للعامل من البديل في الحالة المعروضة .  
من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه :

أولا : أحقية العاملين المتقولين من المؤسسات العامة الملقاة التي كانت تابعة لوزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى ، في الاحتفاظ بمتوسط بدل طبيعة العمل الشامل الذى كان مقررا لهم بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ والذى كانوا يتقاضونه منها خلال عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .  
مع عدم جواز الجمع بينه وبين مجموع بدلات طبيعة العمل والاقامة والسكن والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب المماثلة للبديل الشامل الموحد المشار اليه والتي تكون مقررة للعاملين بالشركة المتقولين لديها .  
وفي هذه الحالة يصرف لهم اما متوسط بدل طبيعة العمل الشامل المشار اليها أو مجموع البدلات المقابلة له أيهما اكبر .

ثانيا : بالنسبة لمن كان يحصل على البديل المشار اليه ، بالإضافة الى تمتعه بالاقامة في مساكن المؤسسات الملقاة نظير مقابل رمزى أو اسمى فإنه يتعين خصم قيمة هذا المقابل من قيمة بدل طبيعة العمل الذى يحتفظ به باعتبار هذا البديل شاملا بدل السكن في ذات الوقت . أيهما اكبر .

( ملف رقم ٨٠٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٣٦ )

المبدأ :

عدم جواز الاحتفاظ ببديل طبيعة العمل المجهد بعد نقل العامل من جهة الى أخرى .

( م ٢٠ — ج ٢٤ )

### ملخص التقوى :

من حيث أن لائحة العاملين بمؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة الصادرة بقرار من مجلس إدارتها بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣٠ أجازت في المادة ٥٤ لمجلس الإدارة تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بها بنسبة لا تتجاوز ٣٠٪ من مرتباتهم الأساسية . وبتاريخ ١٩٦٦/١١/١ عمل بقرار وزير النقل رقم ٨٩٤ لسنة ١٩٦٦ بلائحة العاملين بهيئة النقل العام بمدينة القاهرة الذى قضى في المادة الثانية من مواد إصداره بإلغاء اللائحة الصادرة في ١٩٦٢/٥/٣٠ ، وقضى في المادة ٣٨ بأن يستمر صرف بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بالهيئة الذين التحقوا بالخدمة حتى أول أكتوبر سنة ١٩٦٦ وبذات القيمة المقررة لكل منهم ، وأجازت تلك المادة تكليف هؤلاء العاملين بالعمل ساعات إضافية أو العمل في أيام العطلات الرسمية بدون أجر إضافي وأجازت المادة ٤١ من ذات القرار لمجلس إدارة الهيئة صرف بدلات تقتضيها ولجبات العمل وفقا للشروط والأوضاع التى يحددها .

ومناد ذلك أن قرر وزير النقل المشار اليه جمد بدل طبيعة العمل الذى كان يصرف للعاملين بهيئة النقل العام في ١٩٦٦/١١/١ وفقا لأحكام اللائحة الصادرة في ١٩٦٢/٥/٣٠ ، بيد أنه لم يجعل منه جزءا من المرتب بل احتفظ له بذاتية مستقلة ، وفى ذات الوقت خول العاملين حقا في الجمع بينه وبين البديل المنصوص عليه في ذلك القرار ، وفى مقابل ذلك حرم العامل من تقاضى البديل المجدد المقرر عن ساعات العمل الإضافية أو العمل في أيام العطلات ، ومن ثم فإن قرار وزير النقل المشار اليه لم يضيف على البديل المجدد صفة جديدة ، ولم يغير من طبيعته المستقلة عن المرتب ، وبالتالي فإن غاية ما رتبته قرار وزير النقل ، أنه زاد البديل المستحق للعامل بعد ادماجه بمقدار البديل الذى كان يتقاضاه قبل العمل به فى مقابل الحرمان من الأجر الإضافي . ولما كان تقرر بدل طبيعة العمل يرتبط بإداء أعمال الوظيفة التى تقرر لها ويدور معه وجودا وعدما فإن العامل المنقول لا يستصحب البديل

الذي كان يتقاضاه في الوظيفة المنقول منها زمن ثم فإن العامل المعروضة حالته لا يستحق البديل المجد الذي كان يتقاضاه بهيئة النقل العام اعتباراً من تاريخ نقله في ١٩٧٨/٣/٤ وأما يقتصر حقه على البديل المنصوص عليه بقرار المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بنسبة ٣٠٪ من بداية ربط الوظيفة التي نقل إليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز احتفاظ العامل المعروضة حالته لبديل طبيعة العمل الذي كان يتقاضاه بهيئة النقل العام اعتباراً من تاريخ نقله الى الأمانة العامة للمجالس القومية المتخصصة .

( ملف رقم ٨٦/٤/٨٧٩ — جلسة ١٩٨١/٣/٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٣٧ )

##### المبدأ :

احتفاظ المنقولين من المؤسسات العامة باللغة بالمزاي المادية والعينية في الوظيفة المنقول منها على سبيل الاستثناء .

##### ملخص الفتوى :

الأصل أن العامل المنقول لا يجوز له الاحتفاظ بالبدلات ولا يستحبها معه عند نقله الى جهة أخرى ، وإنما يخضع للنظام المعمول به الجهة المنقول اليها . على أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ معدلاً بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ ورد على خلاف هذا الأصل ، فقرر مبدأ احتفاظ العاملين المنقولين من المؤسسات باللغة بها كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما حصلوا عليه من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مادية

أو عينية أخرى خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بصفة شخصية دون ما قيد  
الا قيد عدم الجمع بين ميزتين متماثلتين مع احتفاظهم بالميزات الأكبر ولو  
ادى ذلك الى زيادة مرتباتهم بالجهة المنقولين اليها . ولا يجوز التوسع  
في هذا الاستثناء أو القياس عليه خاصة وانه يرتب اعباء مالية ، وان كان  
المشرع قد قرر الاحتفاظ للعامل بالمزايا بصفة شخصية الا ان كل ميزة تبقى  
محتفظة بصفتها وتظل متبعة بذاتيتها ومتميزة عن المرتب فلا تندمج فيه  
ولا تعد عنصرا من عناصره وبالتالي لا تزيد بزيادة المرتب سواء كانت  
هذه الزيادة بسبب ترقية أو تسوية .

( ملف ٨٦/٤/١٩٥٧ — جلسة ١٩٨٤/١٠/٥ ) .

الفرع الحادى عشر  
متى يكون قرار النقل معدوما

قاعدة رقم ( ١٣٨ )

المبدأ :

صـدور قرار اكرارى يوضع الموظف المنقول على درجة مالية اعلى من تلك التى كان يشغلها قبل نقله على أن يعمل بذلك من تاريخ سابق لم يكن فيه تليعا للجهة المنقول اليها — يعتبر قرارا منعديا لا اثر له على المركز القانونى لهذا الموقف فيظل شاغلا ذات المركز الذى كان يشغله قبل نقله .. سندا ذلك هو تضمن القرار ترقية ووثبة مالية صارخة لا تجد سندا من القانون تنحصر به الى درجة الانعديم .

ملخص الفتوى :

انه بالنسبة الى القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٨ الذى تضمن وضع السيد/... فى درجة رئيس قسم ( من ٦٠ الى ٨٥ جنيها فى الشهر ) فان هذا القرار قد شاب من البطلان الجسيم ما يعيده للأسباب التالية :

اولا : استند القرار — كما اشار بديلاجة — على محضر لجنة شئون الموظفين المنعقدة فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ ، وعند جاء بهذا المحضر ان اللجنة « قامت بفحص حالة موظفى وعمال الهيئة كل على حده ووضعهم فى الوظائف والمهن والمجموعات المالية المعتدة فى الميزانيات وراعت فى ذلك مؤهلاتهم وخبرتهم وطبيعة الأعمال التى يقومون بها فى الوقت الحاضر واتسميتهم وكفائتهم ومدد خدمتهم » . وانتهت اللجنة الى التوصية بوضع الموظفين فى الدرجات المبينة قرين اسم كل منهم فى ستة عشر كشفا مرافقا .

والقرار المذكور - في ضوء هذا المحضر - اغتصب سلطة ليست له  
أذ كان يتعين قانونا أن يقتصر على تحديد الدرجة المسالية التي يوضع  
فيها كل موظف وعامل تحديداً يستند فقط إلى مرتبة الذي يتقاضاه  
الدرجة التي يشغلها . ولكن القرار جاوز ذلك واستند إلى معايير أخرى  
مما روى عند التعيين ويكون محل نظر عند الترقية ، وتبعاً لهذه المعايير  
لدرجاتهم السابقة ومن ثم فقد أجرى ترقيات لا يختص بها أصلاً ، بل  
وأجراها دون التزام معايير منضبطة ، ولم تكن الترقيات مبنية على تقارير  
كفاءة تحقق المعدلة والمساواة . ولقد تضمن القرار صوراً صارخة  
لوثبات مالية عالية قفزها موظفون على نحو لا يستند إلى قانون ويتخطى  
جميع للحدود والقيود . ومن ذلك حالة السيد المذكور إذ بينها كان  
مركزه عند صدور القرار ينحصر في الدرجة المسالية ( ٣٠ - ٤٥ ) جنيتها  
شهرياً ) كما سبق فإن القرار وضعه على الدرجة ( ٦٠ - ٨٥ ) جنيتها شهرياً ) .  
ثانياً : نص القرار على أن يعمل به اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٨  
بينما أن عدداً من موظفي الهيئة الذين يتناولهم القرار لم يكن قد عين  
بالهيئة في هذا التاريخ ، ومنهم السيد المذكور .

وحيث أن جسامه تلك المخالفات في القرار المذكور تنحصر به إلى  
مذارج الانعدام في الحالات التي تحققت فيها المخالفة ، ومنها حالة السيد  
المذكور على ما سلف ومن ثم فإنه يكون عقيماً في ترتيب أي أثر على مركز  
سيادته عند صدوره ، ويظل بالرغم من وجود القرار مادياً شاغلاً نفس  
المركز الذي كان يشغله من قبل وهو الدرجة المسالية ( ٣٠ - ٤٥ ) جنيتها  
شهرياً ) .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى السيد/ . . . لا يستحق  
المرتبة درجة الأدرى ١٠ من ٤٠ - ٦٠ جنيتها شهرياً ابتداءً من تاريخ  
صدور القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .  
( غنوى رقم ٢١٠ في ١١/٢/١٩٦٤ ) .



## الفصل الثاني

٥٩٠

### النقل من كادر الى كادر

#### الفرع الأول

#### النقل من كادر خاص الى العام او العكس

اولا : النقل من الكادر العام الى احد الكادرات الخاصة أو العكس  
يعتبر تعيينا .

قاعدة رقم ( ١٣٩ )

#### المبدأ :

موظف — نقله من الكادر العام الى احد الكادرات الخاصة او العكس  
— اعتباره تعيينا لا ترقية — تعيين مدير قسم الأوقاف ( درجة مدير عام )  
مديرا عاما بقسم قضايا الأوقاف ( بدرجة مستشار ) — منحه بداية مربوط  
الدرجة الجديدة التي تعادل مرتبه السابق دون علاوة من علاواتها .

#### ملخص الفتوى :

ان مجلس الأوقاف الأعلى يختص بالنسبة الى موظفى وزارة الأوقاف  
بما يختص به مجلس الوزراء بالنسبة الى سائر موظفى الدولة ، وقد سبق  
لمجلس الأوقاف الأعلى أن وافق بجلسته المنعقدة في ١٧ من مارس سنة  
١٩٣٨ على تطبيق كادر موظفى لقسم قضايا الحكومة على الموظفين الفنيين  
بقسم قضايا وزارة الأوقاف . كما نصت المادة ٦ من القانون رقم ٣٦  
لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة إجراءات وزارة الأوقاف على أن « يختص  
مجلس الأوقاف الأعلى بنظر المسائل الآتية :

سادسا : وضع اللائحة الداخلية لسير العمل في الوزارة وتسدر  
بقرار من الوزير .

سابعا : المسقل التى يختص بها مجلس الوزراء بالنسبة للوظائف  
والمستخدمين وتكون له سلطة مجلس الوزراء ذلك ، .

وبناء على القانون المذكور اصدر وزير الاوقاف القرار رقم ١٩  
لسنة ١٩٤٦ الذى نصت المادة ٣٧٩/٤ منه على ان « يشكل القسم ( اى  
قسم القضايا ) من هيئة قضائية واخرى كتابية ، وتسرى على الهيئة الاولى  
القواعد المالية والادارية التى تطبق على الفنيين من رجال ادارة مسايا  
الحكومة ، .

وقد نصت المادة ٢/٧ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ ، بانشاء  
ادارة مسايا الحكومة على ان « يكون شأن المستشارين الجمهوريين  
والمستشارين الجمهوريين المساعدين بالنسبة الى المرتب وشروط التعيين  
شان المستشارين والمستشارين المساعدين بمجلس الدولة » ، وقد نص  
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ومن بعده القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥  
بشان تنظيم مجلس الدولة على ان « تسرى فيها يتعلق بنظام المرتبات  
جميع القواعد المقررة فى شان رجال القضاء ، .

ومن حيث ان القاعدة « ثانيا » من القواعد المرافقة للمرسوم  
بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شان استقلال القضاء نصت على ان « كل  
من يعين فى وظيفة من الوظائف المرتبة فى درجات ذات مبدأ ونهاية يمنح أول  
مربوط الدرجة من تاريخ التعيين على ان يمنح العلاقات المقررة بحسب  
القانون » . وظاهر من هذا النص انه يقرر حكما عاما ، مقتضاه ان كل  
من يعين فى احدى الوظائف القضائية المرتبة فى درجات ذات مبدأ ونهاية  
يمنح أول مربوط الدرجة من تاريخ تعيينه .

ومن حيث انه لا محل للاستناد الى نص الفقرة الثانية من البند  
« ثانيا » من القواعد الملحقه بقانون استقلال القضاء التى تنص على انه

« اذا كان مرتب القاضى أو عضو النيابة يعادل أول مربوط الدرجة أو يزيد عليه فيمنح علاوة واحدة من علاوات الدرجة المعين فيها » . ذلك أن هذه الفقرة إنما يقتصر أثرها على القضاء وأعضاء النيابة دون غيرهم من الموظفين الذين يعينون في إحدى الوظائف القضائية ، لأن حالة هؤلاء يحكمها نص الفقرة الأولى من البند « ثانيا » المشار إليه .

ومن حيث أن الرأى مستقر على أن النقل من الكادر العام إلى أحد الكادرات الخاصة أو العكس يعد تعيينا .

ومن حيث أن مدير قسم الأوقاف عين في وظيفة « مستشار » نقلا من الكادر العام بعد أن بلغ مرتبه في وظيفة « مدير عام » ١٣٠٠ جنيه سنويا وهو بداية مرتب وظيفة « مستشار » في كادر القضاء ، ومن ثم يسرى عليه حكم القاعدة « ثانيا » من القواعد المرافقة للمرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه . ويمنح بداية مربوط هذه الدرجة فقط ، تلك للبداية التى تعادل مرتبه السابق دون أية علاوة .

— ١١٣ —

لهذا انتهى الرأى إلى أن تعيينه مديرا لقسم للقضايا بوزارة الأوقاف بدرجة « مستشار » نقلا من الكادر العام لا يعد ترقية ، وإنما هو تعيين — الأمر الذى يترتب عليه منحه بداية مربوط الدرجة للجديد وهو ١٣٠٠ جنيه سنويا فقط دون علاوة من علاوات هذه الدرجة .

( فتوى رقم ٣٠٦ فى أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ ) .

قاعدة رقم ( ١٤٠ )

المبدأ :

النقل من كادر إلى آخر أو من مجموعة وظيفية إلى أخرى يتضمن إنهاء للرابطة الوظيفية في الجهة المنقول منها للعامل وتعيينه في الوظيفة التى

نقل إليها — عدم جواز تحليل العامل المنقول من الشروط للالتزام بتوافرها لشغل الوظيفة المنقول إليها — أساس ذلك : لا يوجد ثمة ما يبرر التفرقة بين النقل وبين التعيين المبتدأ أو الترقية — بالنسبة لضرورة توافر الشروط اللازمة لشغل الوظيفة لأن الاعتبارات التي دعت المشرع إلى تطلبها لمباشرة أعباء وظيفة معينة تقتضي توافر هذا الأمر في كل من يشغل هذه الوظيفة بغض النظر عن الأداة التي يتم شغلها بمقتضاها ما دام أن طبيعة الوظيفة هي التي أمّلت هذه الشروط .

#### ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ينص في المادة ٢/٨٦ منه على أن « يتم التعيين والترقية بمرعاة الأحكام الآتية :

١ — حكم المادة ١ ( بند ثالثا — ٢ ) من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة . . . » .

وتنص المادة الأولى ( بند ثالثا — ٢ ) من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ على أن « يراعى عند التعيين والترقية المؤهلات الواردة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له كذلك الأحكام المنصوص عليها في كادر العمال » .

كما تنص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن المؤهلات العلمية التي يجب أن يكون المرشح حاصلا عليها هي :  
..... (٣) شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها إذا كان التعيين في وظيفة كتابية أو شهادة الحراسة الابتدائية أو ما يعادلها إذا كان التعيين في وظيفة من الدرجة التاسعة . . . » .

ومن حيث أن النقل من كادر إلى آخر أو من مجموعة وظيفية إلى أخرى

يتضمن انتهاء للرابطة الوظيفية في الجهة للنقل منها العامل ، وتعيينه في الوظيفة التي نقل إليها ، ومن ثم فلا يجوز أن يتحلل العامل المنقول من الشروط اللازم توافرها لشغل للوظيفة المنقول إليها .

ومن حيث أنه لا يوجد ثمة ما يبرر التفرقة بين النقل - محل البحث وبين التعيين المبتدأ أو الترقية بالنسبة لضرورة الحصول على المؤهل الدراسي اللازم لشغل الوظيفة ، لأن الاعتبارات التي دعت المشرع إلى طلب المؤهل الدراسي لمباشرة أعباء وظيفة معينة ، تقتضي توافر هذا الأمر في كل من يشغل هذه الوظيفة بغض النظر عن الأداة التي يتم شغلها بمقتضاها ، ما دام أن طبيعة الوظيفة هي التي أملت هذا الشرط .

ومن حيث أنه لا يسوغ الاستدلال بها ورد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من نصوص تجيز التعيين في الدرجة الثالثة دون مؤهل إذا توافرت مدة خبرة معينة ، فقد ورد استثناء من قواعد التعيين والترقية لمعالجة أوضاع كانت قائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون ، ومن ثم فلا مجال للقياس عليها أو مد سرياتها إلى غير الحالات التي وضعت أصلاً لمعالجتها ، وبالتالي يتعين استيفاء جميع الشروط اللازمة لشغل الوظيفة ومن بينها شرط الحصول على المؤهل الدراسي سواء كان شغلها بطريق التعيين المبتدأ أو إعادة التعيين أو الترقية أو النقل من كادر آخر أو من مجموعة وظيفية أخرى .

ومن حيث أنه لما كان الثابت أن السيد المذكور قد خلف في شأنه : شرط الحصول على المؤهل الدراسي اللازم لشغل أحدى وظائف الفئة العاشرة المكتبية ، فمن ثم فإن نقله إلى الوظيفة المعنية لا يكون إلا إلى وظيفة من الفئة العاشرة العمالية (خدمات معاونة) . وبالتالي فإنه لا يجوز إجابهته إلى طلبه لتعديل نقله إلى وظيفة من الفئة العاشرة المكتبية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لعسمى الفتوى والتشريع  
الى عدم جواز نقل السيد/..... الى وظيفة من الفئة العاشرة  
المكتبية .

( ملف رقم ٦٣/١/٢٥ — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٢ ) .

ثانياً : معيار التعادل بين درجة من درجات الكادر الخاص ودرجة من  
درجات الكادر العام .

قاعدة رقم ( ١٤١ )

المبدأ :

المعادلة بين درجات الكادرات الخاصة وبين درجات الكادر العام —  
لا يقتصر فيها على المعايير المالية وحدها بل يجب مراعاة المزايا الوظيفية  
الأخرى كذلك — نقل وكيل نيابة من الدرجة الثانية الى وظيفة في الكادر  
العام — وضعه في الدرجة الخامسة يعتبر تنزيلاً له يخالف نص المادة  
٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة — اجراء التعادل في هذا الخصوص  
يقتضى وضعه في الدرجة الرابعة .

ملخص الحكم :

ان لمعادلة بين درجات الكادرات الخاصة كالجداول الملحق بقانون  
استقلال القضاء أو مجلس الدولة وبين درجات الكادر العام لا ينبغي أن  
يقوم على المعيار المالية وحدها ، وبوجه خاص اذا لوحظ أن بدايات  
الدرجات للمالية ونهاياتها تلتحق في الكادر الواحد من الآخر ، وفي مواعيد  
العلاوات الدورية ومتساوية فبينما درجة وكيل النيابة من الدرجة الثانية كانت  
وقت مسدود قرار النقل محل النزاع بدايات ٣٦٠ جنبها ونهايتها ٤٨٠

جنيتها بعلاوة ٣٦ جنيتها كل سنتين ، فان الدرجة الخامسة في الكادر الفني العالي والادارى بدايتها ٣٠٠ جنيتها ونهايتها ٤٢٠ جنيتها بعلاوة ٢٤ جنيتها كل سنتين الى ان يصل المرتب الى ٣٧٢ جنيتها ثم ٣٦ جنيتها كل سنتين لغاية نهاية الدرجة . هذا الى ان الترقية من الدرجة الخامسة الى الدرجة الرابعة كانت مقيدة ببقاء الموظف ثلاث سنوات سواء اكانت الترقية بالانتمية ام بالاختيار ، بينما الترقية في الكادر القضائي غير مقيدة باى مدة وظاهر من ذلك اختلاف الوضعين تماما عند الموازنة بين هاتين الدرجتين ، بحيث لا يمكن القول بأن درجة وكيل النيابة من الدرجة الثانية في عموم مزاياها تعادل الدرجة الخامسة في الكادر الفني العالي والادارى ، بل هي بلا مرأ أعلى منها ، ويكون وضع وكيل النيابة من الدرجة الثانية في الدرجة الخامسة هو تنزيل له حتما مما يخالف المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، أما الدرجة الرابعة الادارية فلئن كانت بدايتها ٣٢٠ جنيتها ونهايتها ٥٤٠ جنيتها وعلاوتها ٤٢ جنيتها كل سنتين اى بما يحاوز حدود درجة وكيل النيابة من الدرجة الثانية في هذا الخصوص ، الا انه يجب الا يغرب عن البال ان الترقية من هذه الدرجة مقيدة بوجوب البقاء ثلاث سنوات سواء اكانت الترقية بالاختيار او بالانتمية ، بينما هي مطلقة بغير قيد زمنى في الكادر القضائي ، هذا الى جانب المزايا الوظيفية استقلال القضاء سواء من ناحية فرصة الترقية مستقبلا في الوظائف القضائية في الكادر الخاص باعتبار ان النيابة والقضاء صنوان في هذا الكادر او من ناحية مميزات المعاش والمكافأة او عدم التعاقبية للعزل مستقبلا اذا ما انتقل وكيل النيابة الى وظائف القضاء واستوفى للشرائط القانونية في هذا الشأن او من حيث ضمانات التحقيق والمحاكمة او غير ذلك من المزايا الخاصة التى يميز الكادر بها رجال القضاء بحكم وظائفهم ، فيكون ما جرى عليه ديوان الموظفين في الموازنة بين درجات رجال القضاء والنيابة وغيرهم من الكادرات الخاصة وبين درجات الكادر العام الملحق بقانون موظفى الدولة من مراعاة المزايا الوظيفية الخاصة في الكادرات الخاصة سليم لا غبار عليه ، وما انتهى اليه في المعادلة بين درجة وكيل النيابة من الدرجة الثانية بدرجة

الكادر الخاص وبين الدرجة الرابعة في الكادر العام وإعتبار أقدمية وكيل  
لثيابة من الدرجة الثانية المنقول الى الدرجة الرابعة في الكادر العام من يوم  
تعيينه في وظيفته الأولى سليم :

( طعن رقم ٩٠٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٧/٢ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٤٢ )

##### المبدأ :

النتقل من الكادر القضائي الى الكادر العام — تعادل درجة مستشار  
مساعد بالكادر القضائي بدرجة مدير عام .

##### ملخص الحكم :

بمقارنة درجة مستشار مساعد بالدرجة الأولى وبدرجة مدير عام  
يتبين أن درجة مستشار مساعد تبدأ براتب قدره ٩٠٠ جنيه وتنتهي الى  
١٣٠٠ جنيه سنويا بعلاوة قدرها ٨٤ جنيه كل سنتين وان الدرجة الأولى  
يبدأ مربوطها براتب قدره ٩٦٠ جنيه الى ١١٤٠ جنيه سنويا بعلاوة  
قدرها ٦٠ جنيه كل سنتين وان درجة مدير عام تبدأ براتب قدره  
١٢٠٠ جنيه وتنتهي الى ١٣٠٠ جنيه سنويا بعلاوة قدرها ١٠٠ جنيه  
كل سنتين ومعنى ذلك بما لا يدع مجالا للشك ان الدرجة الأولى تقل في  
علاوتها ونهاية مربوطها عن درجة مستشار مساعد وأن درجة مدير عام  
هي اقرب درجات الكادر العام الى درجة مستشار مساعد والتي تتفق معها  
نهاية مربوط .

( طعن رقم ١١٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢١ ) .



### المبدأ :

معيار إجراء التعادل بين درجة من درجات الكادر الخاص ودرجة من درجات الكادر العام قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بمعاملة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام - العبرة في المعاملة بالمرتب بحيث ينقل العامل إلى درجة معادلة للدرجة التي يؤهلها الراتب الذي وصل إليه .

### ملخص الفتوى :

ان مقطع النزاع في المسألة المعروضة يدور حول تحديد المعيار واجب التطبيق عند إجراء التعادل بين درجة من درجات الكادر الخاص ودرجة من درجات الكادر العام في حالة النقل الذي تم قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام ، وهل يعتد في هذا الخصوص بمعيار المدة بحيث تكون العبرة عند إجراء التعادل بين الدرجات بالمدة التي قضتها العامل المنقول فإذا كان قد أمضى في درجته بالكادر الخاص مدة سنوية للنصاب الزمني اللازم للترقية إلى درجة أعلى في الكادر العام ينقل إلى الدرجة الأعلى مع حساب أقدميته فيها من تاريخ انقضاء هذا النصاب ، أم يتعين الأخذ بمعيار المرتب فينظر إلى المرتب الفعلي الذي يتقاضاه العامل المنقول من الكادر الخاص إلى الكادر العام وتوازيه مع مربوط الدرجة المقابلة في الكادر العام بحيث لا يسوغ النقل إلى درجة تقل في مربوطها وعلاواتها عن الدرجة المنقول منها .

ومن حيث أن النقل من الكادر الخاص إلى الكادر العام لا يجوز أن يترتب عليه مساس بالمركز القانوني الذي اكتسبه العامل في الكادر الأول

بها وصل اليه من راتب حتى صدور القرار بنقله ، فيجب عند النقل مراعاة هذا المركز الذاتى الذى اكتسبه فينقل بذات راتبه الذى وصل اليه بالملادات .

وانطلاقا من هذا المفهوم استقر الفقه والقضاء قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ على الاعتداد بمعيار المرتب بحيث يمتد العامل الى درجة معادلة للدرجة التى يؤهلها لها الراتب الذى وصل اليه . ولم يخرج القرار المشار اليه على هذا المعيار وانما استوحى قواعده مما استقر عليه الفقه والقضاء فاعتد عند اجراء التعادل بين درجات الكادرات الخاصة ودرجات الكادر العام بمتوسط راتب كل من درجة الوظيفة المنقول منها ودرجة الوظيفة المنقول اليها مع عدم الاخلال باقدمية العامل فى الدرجة عند نقله .

وليس من شك فى أن معيار المرتب فضلا عن قيامه على أساس سليم فى القانون بعدد هو المعيار الأفضل . أما معيار المدة فانه يقوم على أساس تحكمى حيث يسوى بين من امضى المدة للساوية للنصاب الزمنى اللازم للترقية فى الكادر العام وبين من جاوزها الى ضعفها أو يزيد ، بينما يميز بين الذين يتقاضون راتبا واحدا على أساس من المدة التى قضاهما كل منهم فى درجته دون أن يدخل فى اعتباره أن احدهما فى الدرجة تميز عن الأخرى ، كما يخلط بين معايير الترقية فى كل من الكادر الخاص والكادر العام بافتراض أن المنقول من الكادر الخاص كان خاضعا لمعايير الكادر العام قبل نقله اليه على الرغم من أن عدم تقيد الترقية فى الكادر الخاص بحد زمنى تفقد ميزة تؤخذ فى الاعتبار عند اجراء المفاضلة بين الكادرين .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة يبين أن المرتب الذى كان يتقاضاه الطبيب . . . . عند نقله من الكادر الخاص الى الكادر

العام هو ٧٨١ مليم و ٣٥ جنيه أى ما يزيد على ٤٢٠ جنيتها سنويا ، وهو ما يدخل في مربوط الدرجة الخامسة بالكادر العام ، فمن ثم يستحق النقل الى تلك الدرجة مع رد أقدميته فيها الى تاريخ بلوغ هذا المرتب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد الطبيب ... يستحق للنقل الى الدرجة الخامسة مع حساب أقدميته فيها من تاريخ بلوغ مرتبه ٧٨١ مليم و ٣٥ جنيه .

وترتبا على ذلك تكون التسوية التي أجرتها الجامعة على هذا الأساس صحيحة ومطابقة لأحكام القانون .

( ملف رقم ١٩٧٩/١/٥٩ - جلسة ١٩٧٩/٣/٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٤٤ )

#### المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام - اقتصر هذه المعادلة على حالة النقل من كادر خاص الى الكادر العام دون أن يمتد ذلك الى حالة التعيين فى إحدى درجات الكادر العام .

#### ملخص الحكم :

كما أن لأوجه كذلك للاستناد الى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام التغير تضمنت معادلة رتبة جندى بالدرجة الحادية عشر لا الدرجة العاشرة ، لأن هذا التعامل مقصور التطبيق طبقا للمادة ٢ من القرار

( م ٢١ - ج ٢٤ )

سالف الذكر على حالة النقل من أحد الكادرات الخاصة الى الكادر العام أو العكس في الحالات التي يجوز فيها ذلك ويشمل ذلك حالات نقل الجنود المتطوعين غير الحاصلين على مؤهل دراسي الى الدرجة الحادية عشرة إما من يعين من هؤلاء الجنود في الدرجة العاشرة رأسا باعتبارها الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي الحاصل عليه في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ويطلب ضم مدة خدمته السابقة لوقوعها تالية للحصول على المؤهل الدراسي استنادا الى قواعد حساب الحد السابقة التي تقوم على الامادة من الخبرة التي يكسبها المعين خلال المدة التي يقضيها ممارسا لنشاط سابق على تعيينه بالحكومة أو إعادة تعيينه بها فإنه يرجع في استظهار شرط التعادل الى قواعد حساب الحد السابقة المتبادرة في ظل أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على الوجه السابق بيانه .

( طعن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٧٨ ) .

### ثالثا : النقل من كادر الشرطة الى الكادر العام

قاعدة رقم ( ١٤٥ )

المبدأ :

جواز نقل ضابط الشرطة بموافقة الى إحدى الوزارات — الاحتفاظ له بأقدمية الدرجة المنقول منها ما دام النقل الى درجة معادلة — اختلاف نظام الدرجات في الجهتين يوجب اجراء تعادل بين الدرجتين في كل من الجهتين — وجوب مراعاة المزايا الوظيفية لكل من الدرجتين وأول مربوط كل منهما ومتوسطها ونهايتها وعلاواتها — مثال بالنسبة لنقل مقدم من هيئة الشرطة — تعادل درجة مقدم بمراعاة مزاياها مع الدرجة الثالثة بالكادر العام — نقله الى هذه الدرجة يوجب الاحتفاظ له بأقدميته في رتبة مقدم

لتعاملها مع الدرجة المنقول اليها — لا يفهم من ذلك عدم تقاضيه اول مربوط الدرجة الثالثة عند بدء تسفله وظيفة مقدم .

#### ملخص الفتوى :

يبين من مطالعة احكام قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ وقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، ان نقل ضابط الشرطة بمولفقه الى احدى الوزارات امر جائز ، بشرط ان يظل مركزه القانونى فى الجهة المنقول اليها معادلا للمركز القانونى الذى كان يشغله فى هيئة الشرطة ، مع حفظ حقه فى اقدمية الدرجة المالية الثابتة له — وفى ذلك يتعين اجراء تعادل بين الدرجة المالية فى الهيئة المنقول منها والدرجة المقابلة لها فى الجهة للنقل اليها ، طالما يختلف نظام الدرجات فى الجهتين ، على أن يقاس التعادل بمراعاة المزايا الوظيفية لكلتا الدرجتين ، ومع الاستهداء بالظروف المحيطة بكل منهما فيما يتعلق بأول مربوط الدرجة ومتوسطها ونهايتها وعلاواتها ، وذلك كله فى ضوء الضوابط الموضوعية أصلا على النقل وأهمها الا يضار المنقول ، والا يتضمن ترقية له . فإذا تم النقل الى درجة معادلة تعين أن يستصحب للعامل المنقول الأقدمية التى كانت له فى الدرجة عند النقل .

ومن حيث أن الربط العالى للوظيفة المنقول منها — فى الحالة المعروضة — وهى وظيفة مقدم بكادر هيئة الشرطة ( الذى تضمنه القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ ) يبلغ أوله ٧٢٠ جنيه سنويا ومتوسطة ٨٠٤ جنيه وآخره ٨٨٠ جنيه ، وعلاوة هذه الوظيفة ٤٢ جنيه سنويا . أما الدرجة المنقول اليها وهى الدرجة الثالثة من درجات الكادر العام ( الذى تضمنه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ) فيبلغ أول مربوطها ٦٨٤ جنيه سنويا ومتوسطها ٩٤٢ جنيه وآخرها ١٢٠٠ جنيه وعلاواتها ٤٨ جنيه ، أى أنها تقل عن رتبة المقدم المنقول منها فى أول اللربوط وتزيد عليها فى متوسطها ونهايتها وبقية العلاوة .

فاذا اخذ في الاعتبار ان ضابط الشرطة يحصل على مزايا مالية في صورة بدلات ، وسيمنع عليه تقاضيها في وظيفة الكادر العام ، لتبين ان الدرجة الثالثة هي اقرب الدرجات الى رتبة المقدم المنقول منها ملحوظا في ذلك ان الزيادات المشار اليها في هذه الدرجة عن رتبة المقدم تواجه المزايا المالية التي يصير فقدها عند شغل تلك للدرجة ، وبذلك تكون الدرجة الثالثة معادلة لرتبة المقدم .

ومن حيث انه مع ثبوت هذا التعادل يتم النقل الى تلك الدرجة مع احتفاظ المنقول بالأقدمية التي كانت له في رتبة المقدم طالما انها تعادل الدرجة الثالثة المنقول اليها .

ومن حيث انه لا يفر من ترتيب هذه الأقدمية للمنقول انه لم يكن يتقاضى وقت بدء شغله وظيفة مقدم اول مربوط الدرجة الثالثة ، لأن العبرة في استصحاب الأقدمية بقيام التعادل المذكور ، وهو يقوم وثمة اختلاف مالي بين الدرجتين المنقول منها واليها ، وهذا الاختلاف كان ملحوظا عند اجراء التعادل . فاذا ثبت المعادلة احتفظ الموظف بأقدميته في الدرجة المنقول منها .

لذلك انتهى الرأي الى أن نقل السيد/..... المقدم بهيئة الشرطة الى الدرجة الثالثة بديوان عام وزارة التوصلات يعتبر نقلا الى درجة معادلة ، ومن ثم يستصحب في هذه الدرجة الأقدمية التي كانت له في الرتبة المنقول منها ، أي تكون أقدميته في الدرجة الثالثة اعتبارا من ١٧ من يولييه سنة ١٩٦١ .

( ملف رقم ١٩٦٣/١/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/١/١٣ ) .

## رابعاً : النقل من السلك الدبلوماسي الى السلك العام

قاعدة رقم ( ١٤٦ )

### المبدأ :

المادة ٤٧ من قانون الموظفين — نقل موظف بالسلك الدبلوماسي الى مثل درجته بالكادر الاداري قبل صدور القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ —  
جوازہ .

### ملخص الحكم :

نصت المادة ٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة على جواز نقل الموظف من ادارة الى اخرى ، ومن مصلحة او وزارة الى مصلحة او وزارة اخرى ، على الا يكون هذا النقل من وظيفة الى اخرى درجتها اقل من درجته . ولما كان الثابت ان المدعى انما ينقل من الدرجة الرابعة الادارية في السلك السياسي الى مثلتها . وهي الدرجة الرابعة الادارية بديوان الوزارة ، وذلك قبل صدور القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين السياسي والقضلي ، فان هذا النقل يكون قد وقع صحيحا في حدود الرخصة المخولة للادارة بالقانون المعمول به وقتئذ ، ما دام النقل ليس حاصلا الى درجة اعنى ، ولا يعمد بهذه المثابة منطويا على تنزيل في الوظيفة او جزاء تأديبي ، اذ ان ما يتطلبه المشرع هو تماثل الدرجة فحسب ، واذا كان المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ بوضع استثناء وقتي من بعض احكام المادة ٤٧ سالفة الذكر ، قد اجاز — في الفترة من تاريخ العمل به في ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٣ ، وهي التي تم خلالها نقل المدعى — ان ينقل الموظف من وظيفة فنية عالية او ادارية الى وظيفة فنية متوسطة او كتابية من الدرجة ذاتها ، متفرا بذلك التنزيل في الوظيفة مع الإبقاء على الدرجة فقط ، فلان النقل من وظيفة ادارية في السلك

السياسى الى وظيفة ادارية مثلها ؛ ومن الدرجة ذاتها يندفون الوزاره دون تنزىل ، يكون جائزا من باب اولى ، اذ يتضح من ميزانية وزارة الخارجيه ان الدرجات المخصصة لوظائف السلك السياسى قبل القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ هى درجات ادارية ، وكذلك الدرجات المخصصة للوظائف الادارية الاخرى بالوزارة .

( طعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٦ ) ،

خامسا : انتقل من النيابة الادارية الى الكادر العام

#### قاعدة رقم ( ١٤٧ )

##### المبدأ :

نقل وكيل نيابة ادارية من الفئة الممتازة الى الدرجة الثالثة بالكادر العالى — طلب اعتباره فى الدرجة الثانية من تاريخ حصوله على درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة لتعادل الدرجتين — لا محل له متى كان نقلة طبقا للقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ الذى اجاز نقل أعضاء النيابة الادارية بتقرير مسبب الى وظائف عامة فى الكادر الادارى فى درجة مالية تدخل مرتبتهم فى حدود مربوطها أو اول مربوط الوظيفة التى يشغلونها .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکم التطبيقية تنص على انه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مدير النيابة الادارية وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٣٥ من هذا القانون بتقرير مسبب نقل أعضاء النيابة الادارية الى وظائف



عامة في الكادر العالي في درجة مالية تدخل مرتباتهم عند النقل في حدود مربوطها أو أول مربوط الوظيفة التي يشغلونها . . . » وتنص المادة الثالثة من القانون المذكور على أن « يعمل بالأحكام المنصوص عليها في المادة الثانية لمدة سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويجوز تجديد هذه المدة بقرار من رئيس الجمهورية » .

وقد عمل بالقانون من تاريخ نشره في ١٣ من يونية سنة ١٩٦٠ ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٢ لسنة ١٩٦١ بتحديد مدة العمل بأحكام المادة الثانية الآتية نصها سنة أخرى ، أي حتى ١٣ من يونية سنة ١٩٦٢ ، ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٣٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه قد صدر في ١٠ من يوتيه سنة ١٩٦٢ ومن ثم فانه يكون صادرا خلال مدة العمل بالمادة الثانية المذكورة .

ولما كان نقل السيد/ . . . من النيابة الادارية الى وزارة الاوقاف ، قد تم بناء على المادة الثانية من القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فانه يتعين عند مراجعة مشروعية قرار النقل فيها تضمينه من وضيح سيادته بالدرجة الثالثة في الكادر العالي ، للرجوع الى احكام هذه المادة وحدها ، دون غيرها من القواعد والاحكام التي توصل اليها القضاء في شأن معادلة وظائف رجال القضاء بدرجات الكادر العام عند النقل من تلك الوظائف الى هذه الدرجات ، ذلك لأن مناسبة تطبيق القواعد والاحكام القضائية انها تكون حيث لا يوجد نص تشريعي ينظم هذا النقل .

فاذا وجد النص تعين تحكيمه وحده دون سواه .

وبما ان نص المادة الثانية المشار اليها قد اجاز — بصريح منطوقه — نقل عضو النيابة الادارية الى وظيفة عامة في الكادر العالي في درجة مالية يدخل مرتبه في حدود مربوطها ، ومن ثم فانه يتعين النظر — في هذا الشأن — الى مرهب عضو النيابة الادارية عند النقل . فاذا تبين انه يدخل

في نطاق مربوط الدرجة المسالية التي نقل اليها في الكادر العام ، كان النقل الى هذه الدرجة صحيحا ومطابقا للقانون .

وبما ان مرتب المذكور كان يبلغ عند نظه ، ٥٧ جنيه و ٥٠٠ مليم وهو مما يدخل في مربوط الدرجة الثالثة كادر على ( ٤٣ - ٦٥ جنيه شهريا ) ، ومن ثم يكون قرار نظه الى هذه الدرجة قائما على اساس سليم من القانون ، بما لا وجه معه لمراجعته في هذا الخصوص . وقس صدر متفقاً بمسح احكام التشريع الواجب التطبيق .

وترتبطا على ذلك يكون طلب سيادته اعتبار نظه الى وزارة الاوقاف في الدرجة الثانية لا الثالثة وما يقترب على ذلك من ارجاع اقدميته في الدرجة الثالثة الى تاريخ تعيينه في وظيفة وكيل نيابة ادارية فئة مبتوة . هو طلب لا اساس له من القانون .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد/..... في طلبه ارجاع اقدميته في الدرجة الثانية الى تاريخ شغله وظيفه وكيل نيابة ادارية فئة مبتوة .

## الفرع الثاني

النقل من كادر أدنى إلى كادر أعلى أو العكس

أولاً : الأصل هو الفصل بين الكادرات ، النقل بينها استثناء

قاعدة رقم ( ١٤٨ )

### المبدأ :

القاعدة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي للفصل بين الكادرين  
— الاستثناءات التي أوردها المشرع على هذا الأصل — عدم جواز النقل  
من الكادر المتوسط إلى الكادر الأعلى في غير هذه الحالات .  
ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من قانون نظام موظفي الدولة على أن « تنقسم  
الوظائف الداخلة في الهيئة إلى فئتين : عالية ومتوسطة وتنقسم كل من هاتين  
الفئتين إلى نوعين : فني وإداري للأولى وفني وكتابي للثانية ، وتتضمن  
البيزانية بيئات لكل نوع من هذه الوظائف ، ولا يجوز بغير إذن من البرلمان  
نقل وظيفة من فئة إلى أخرى أو من نوع إلى آخر ، ، ويستفاد من هذا  
النص أن تقسيم الوظائف والفصل بين الكادرين على النحو المبين في المادة  
السابقة هو أصل عام من الأصول التي يقوم عليها قانون نظام موظفي  
الدولة بحيث تتميز كل فئة من فئات الوظائف بأحكام خاصة بها ولا يجوز  
بغير إذن من السلطة التشريعية نقل وظيفة من فئة إلى أخرى أو من نوع  
إلى آخره »

ولذا كان هذا هو الأصل العام في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
المشار إليه إلا أن المشرع خرج عليه في حالات استثنائية وردت على سبيل

الحصر وهى فى ذاتها تثبت الأصل المشار اليه وتؤكد ومن هذه الحالات ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٤١ من هذا القانون التى تجيز استثناء ترقية الموظف من أعلى درجة فى الكادر الفنى للتوسط والكتابى الى الدرجة التالية لها فى الكادر الفنى العالى أو الادارى بالشروط وفى الحدود المنصوص عليها فيه ، ومنها الحالة الواردة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ التى تقضى بأنه فى حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بميزانية احدى الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها .

ومقتضى ذلك انه لا يجوز قانونا نقل الموظف من وظيفة فنية متوسطة او كتابية الى وظيفة فنية عالية او ادارية فى ممر الصالات الاستثنائية المنصوص عليها على سبيل الحصر .

( فتوى رقم ٢٣٩ — فى ١٧/٣/١٩٦٠ )

ثانيا : نقل الدرجة الى كادر أعلى لا يستتبع حتما نقل شاغلها

قاعدة رقم ( ١٤٩ )

المبدأ :

تقسيم الوظائف طبقا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — لم يغير فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ فى ميزانيتي ١٩٦٦/٦٥ ، ١٩٦٧/٦٦ سوى التسميات التى أطلقت على الوظائف — هذا التغيير لا يؤثر على أحكام الفصل بين الكادرات ومنها الحكم المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ —

نقل الدرجة من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي في الميزانية لا يستتبع حتماً نقل شغلها بقوة القانون - يترخص الوزير المختص في إجراء هذا النقل بحسب أهلية الموظف لشغل الدرجة المقولة - تكيف هذا النقل بأنه تعيين بالكادر العالي مع الاعفاء من شرط الحصول على المؤهل العالي - تطبيق ما تقدم على نقل بعض الدرجات في ميزانية مجلس الدولة من مجموعة الوظائف المكتبية إلى مجموعة الوظائف التنظيمية والإدارية .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن تنقسم الوظائف الداخلة في الهيئة إلى فئتين عالية ومتوسطة وتنقسم كل من هاتين الفئتين إلى نوعين :

فنى وإدارى للأولى .

وفنى وكتابى للثانية .

وتتضمن الميزانية بياناً بكل نوع من هذه الوظائف .

وبين من هذا النص أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لم يأت بنظام لترتيب الوظائف مثلما أتى بنظام لترتيب الدرجات في مجموعتين من الوظائف العالية والمتوسطة وقد قسم المجموعة الأولى إلى فنية وإدارية والثانية إلى فنية وكتابية ولم يتغير في ظل العمل بإحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥١ على تقسيم الدرجات المالية وقد تم ذلك في ميزانية الدولة لسنة ١٩٦٤ ساءت الفكر إلا للتسميات التي أطلقها القانون رقم ٢١٠ للسنتين ١٩٦٥/٦٦ و ١٩٦٧/٦٦ إذ استبدلت بالوظائف الفنية العالية الوظائف التخصصية وبالوظائف الإدارية لوظائف التنظيمية والإدارية وبالوظائف الفنية المتوسطة الوظائف الفنية وبالوظائف الكتابية الوظائف المكتبية .

وهذا التغيير لم يؤثر على مضمون التقسيم السابق أو على أحكام الفصل بين الكادرات التي تنظم الوظائف السابقة ومنها الحكم الذي نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المضافة بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ التي تنص بأنه « وفي حالة نقل بعض للدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بميزانية احدى الوزارات او المصالح ، يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في نفس درجته ، و تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها » .

ويؤخذ من هذا الحكم انه في حالة نقل درجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بالميزانية يجوز نقل شاغل الدرجة من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى غير أن نقل هذه الدرجة في الميزانية لا يستتبع حتماً وبقوة القانون نقل شاغلي الدرجة المنقولة بل اجيز لكل وزير في وزارته سلطة الترخيص في نقل أو عدم نقل كل موظف نظمت درجته من الكادر المتوسط الى الكادر العالى حسبما يتبين من جدارته وأهليته لهذا النقل الذى هو بمثابة تعيين في الكادر الأعلى مع اصفائه من شرط الحصول على المؤهل العالى ماذا لم ير نقله الى الدرجة المنقولة في الكادر العالى وجب تسوية حالته على درجة متوسطة من نوع درجته ومعادلة لها .

ومن حيث انه تبين من الاطلاع على ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٦٧/ أن الدرجات المدرجة في ميزانية مجلس الدولة في المجموعة النوعية لفئات الوظائف التنظيمية والإدارية لدرجت دون ما تخصيص بوظيفة معينة . وقد طلبت الأمانة العامة للمجلس من وكالة وزارة الخزانة لشئون الميزانية تصديق أسماء شاغلي الدرجات المنقولة من مجموعة الوظائف المكتبية الى مجموعة الوظائف التنظيمية والإدارية مانادات بأن الدرجات المنقولة هي الدرجة الخامسة للكتابة ويشغل هذه الدرجة رئيس السكرتارية العامة

بمكتب السيد الأمين العام ودرجتين سادستين كتابيتين يشغل احدهاها رئيس سكرتارية مكتب السيد رئيس مجلس الدولة ويشغل الثانية رئيس سكرتارية مكتب السيد نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع .

ومن حيث ان ما تضمنه كتاب وكالة وزارة الخزانة سسالف الفكر لا يعدو ان يكون تحديدا لشاغلي الدرجات المنقولة على النحو الذى طلبته الامة العامة لمجلس الدولة تمييزا لهم عن سواهم من كانوا يشغلون درجات كتابية لازالت باقية كما هي دون نقل الى المجموعة التنظيمية والادارية ، وليس من شأن هذا الكتاب ان يخص هذه الدرجات لوظائف معينة دون ان يكون لهذا التخصيص مدى فى قانون الميزانية .

ولما كان الثابت من كتاب الامة العامة للمجلس رقم ٤٠٢٦ بتاريخ ١٩ اغسطس ١٩٦٦ ان شاغلي الدرجات المنقولة هم السادة .... ولا غير من هذا النظر بالنسبة للآخر نقله فى ١٦ من ابريل سنة ١٩٦٦ للقيام بأعمال وظيفة أخرى بعد طلب نقل الدرجة التى يشغلها وقبل تمام النقل بالميزانية اذ ظل على الرغم من نقله شاغلا لذات الدرجة السادسة المكتبية المنقولة حتى اول يوليو سنة ١٩٦٦ حين تم نقلها الى مجموعة الوظائف التنظيمية والادارية فيعتبر شاغلا للدرجة المنقولة فى مفهوم الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ سالفة الذكر شأنه فى ذلك شأن زميله من حيث ترخص الادارة فى نقله الى نفس درجته بالمجموعة التنظيمية والادارية او تسوية حالته على درجة أخرى مكتبية خالية من نوع درجته و معادلة لها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى ان نقل درجة معينة من المجموعة النوعية لفئات الوظائف المكتبية الى المجموعة النوعية لفئات الوظائف التنظيمية والادارية لا يترتب عليه ان يكسب شاغلها حقا تلقائيا فى النقل

اليها بمجرد صدور قانون الميزانية وانما يتعين صدور قرار ادارى بنقله اليها أو تسوية حالته على درجة خالية من نوع درجته ومعاملة لها وأن جهة الادارة هي صاحبة الحق في تقدير صلاحية من يشغل الدرجة المنقولة.

( فتوى رقم ١١٠٩ بتاريخ ٢٣ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٥٠ )

##### المبدأ :

أن نقل الدرجة من كادر أدنى الى كادر أعلى لا ينقل شاغلها الى الكادر الجديد — جهة الإنارة تترخص في نقل الموظف للنقولة درجته الى كادر أعلى — القانون لم يشترط شكلا معينا في القرار الذى يصدر بنقل الموظف تطبيقا لنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ .

##### ملخص الحكم :

أن نقل الدرجة من كادر أدنى الى كادر أعلى ، لا يستتبع نقل شاغلها الى الكادر الجديد وانما تترخص جهة الادارة في نقل الموظف للنقولة درجته الى الكادر الأعلى أو تسوية حالته على درجة متوسطة من نوع درجته بنقل الموظف تطبيقا لنص المادة ٤٧ المشار اليها شكلا معينا ، ولذلك قد يكون القرار صريحا وقد يكون ضمنيا .

( طعن رقم ٣٣١ لسنة ١١ ق — جلسة ١٧/١/١٩٧٠ ) .



قاعدة رقم ( ١٥١ )

المبدأ :

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - قسم الوظائف الداخلة في الهيئة إلى تقرير عالية ومتوسطة - الأصل في هذا القانون هو الفصل بين الكادرين - نقل درجة من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي بالميزانية لا يستتبع حتماً وبقوة القانون نقل شاغلها إلى التدرج الأعلى - لكل وزير في وزارته سلطة الترخيص في نقل أو عدم نقل كل موظف نقلت درجته من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي - قانون ربط الميزانية لا يسند بذاته إلى الموقعين درجات أو وظائف وإنما يتم ذلك عن طريق التعيين أو النقل أو الترقية بقرارات فرعية من الجهة المختصة .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة قسم الوظائف تحلة في الهيئة إلى فئتين عالية ومتوسطة على أن تتضمن الميزانية بياناً بكل نوع من هذه الوظائف ، ونص على أنه لا يجوز تغير أحد من البرلمان نقل وظيفة من فئة إلى أخرى أو من نوع إلى آخر ووضع لكل فئة من هاتين الفئتين أحكاماً خاصة بها من حيث التعيين والترقية ، مما يقيدان هذا القانون جمل الأصل هو الفصل بين الكادرين .

وإن المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أشار إليه نصت في فقرتها الأخيرة على أنه : في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي بميزانية احتدى الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي في نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها .

ويؤخذ من هذا النص انه في حالة نقل درجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي بالميزانية ، يجوز نقل شاغل هذه الدرجة من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى ، فنقل الدرجة على هذا النحو لا يستتبع حتماً ويقوة الغاتون نقل شاغلها الى الكادر الأعلى ، ولما لكل وزير في وزارته سلطة الترخيص في نقل أو عدم نقل كل موظف نقلت درجته من الكادر المتوسط الى الكادر العالي ، فإذا لم ير نقله الى الدرجة للنقولة وجب تسوية حالته على درجة متوسطة من نوع درجته ومعاملة لها .

وأنه - بناء على ما تقدم - فسواء أكانت الدرجة الخامسة الادارية المخصصة لموظفة أمين المكتبة في ميزانية ١٩٥٥/١٩٥٦ وقد استحدثت عن طريق انشائها أو عن طريق نقلها من الكادر الكتلي الى الكادر الاداري . فان الثابت من الأوراق ان مجلس الدولة لم يصدر قراراً بنقل المتظلم الى الكادر الاداري ، ولا تثريب عليه في ذلك اذ لا يوجد نص قانوني يلزمه اتساع هذا الاجراء ، خاصة وان المتظلم كان وقت صدور الميزانية المشرار اليها لا يزال في الدرجة السادسة الكتبية ولم يكن قد رقي بعد الى الدرجة الخامسة الكتبية .

كما انه بالاضافة الى ذلك فانه لا وجه لما يطلبه المتظلم من تسوية حالته بوضعية في الدرجة الخامسة الادارية اعتباراً من تاريخ ورود وظيفة أمين المكتبة في الكادر الاداري في ميزانية سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ ، وذلك لأن قانون ربط الميزانية لا يسند الى الموظفين درجات أو وظائف ، وانما يتم ذلك عن طريق التعيين أو للنقل أو الترقية بقرارات فردية تصدر من جهة الادارة بما لها من سلطة طبقاً للقواعد القانونية النافذة في هذا الشأن .

من اجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد المذكور في مظلمه .

ثالثاً : النقل إلى درجات الكادر الأعلى يعتبر تعييناً جديداً أو نقلاً نوعياً

قاعدة رقم ( ١٥٢ )

المبدأ :

نقل الموظف من كادر أدنى إلى كادر أعلى — هو في حقيقته تعيين  
مبتدأ في الكادر الأعلى — عدم استصحاب الموظف المنقول أقدميته في  
الكادر الأدنى كالمصلح عام — جواز هذا الاستصحاب استثناء في الحالات  
المنصوص عليها قانوناً .  
ملخص الفتوى :

أن نقل العامل من الوظائف المتوسطة إلى الوظائف العالية أي من  
الكادر المتوسط إلى الكادر العالي بما يتضمنه من رفع للموظفين من كادر أدنى  
إلى كادر أعلى وما يستتبعه من تحسين في مركزه ومراعاة اختلاف الشروط  
التي يتطلبها القانون عند التعيين في كل من الكادرين وعلى الأخص فيما  
يتعلق بالمؤهلات العلمية إنما هو بمثابة التحسين في الكادر الأعلى .

ومن ثم لا يكون هذا النقل جائزاً إلا في الحالات وبالشروط والأوضاع  
التي ينص عليها القانون . والأصل أن هذا النقل لا يستصحب فيه الموظف  
المنقول أقدميته في الكادر الأدنى إلى الكادر الأعلى بل تعتبر أقدميته بين  
أقرانه في هذا الكادر من تاريخ نظه إليه باعتباره تعييناً مبتدأ فيه وذلك  
طبقاً للمادة ١٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٤ التي تنص على أن « تعتبر الأقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين  
فيها » .

ولا يستصحب العامل المنقول من كادر أدنى إلى كادر أعلى أقدميته  
التي كانت له في الكادر الأدنى إلا إذا أجاز القانون ذلك . كما هو الشأن في

الحالة التي كانت تنص عليها الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، اذا كان النقل مترتبا على نقل الوظيفة بدرجةها من الكادر اثنى الى الكادر الاعلى بناء على ما رؤى لصالح العمل ولحسن سير المرفق بسبب اختصاصات الوظيفة ومسئولياتها .

( فتوى رقم ١٢٤٩ فى ١٢/٢٨ / ١٩٦٥ ) .

قاعدة رقم ( ١٥٣ )

المبدأ :

النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى — مجال تطبيق حكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عند نقل الوظيفة بدرجةها من الكادر المتوسط الى الكادر العالى — النقل الى درجات الكادر العالى المنشأة فى الميزانية مقابل الغاء درجات من الكادر المتوسط يعتبر تعيينا جديداً .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاطلاع على الأوراق ان الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية أصدرت القرار رقم ٧٢ بتاريخ ١٧ اكتوبر سنة ١٩٦٢ بتسوية حالة حملة المؤهلات الجامعية والعالية من موظفيها الشاغلين لوظائف فى الكادر المتوسط والذين على درجات خصوصية وعالية وذلك بنقلهم على على المراتب العالية الادارية والفنية المنشأة لهم بمزانية الهيئة عن السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ مقابل الحذف الذى تم بهذه الميزانية للمراتب المتوسطة والدرجات الخصوصية والعالية التى كانوا يشغلونها حتى يوم ١٩٦٢/٦/٣٠ على ان يمنحوا أول مريوط المراتب الجديدة او مرتباتهم الحالية ايها أكبر وذلك اعتبارا من ١٩٦٢/٧/١ على ان تحدد اقدمياتهم بعد ذلك فى الكادر العالى حسب القواعد المقررة وبمقتضى هذا القرار،

سويت حالة الطاعن الذى كان يشغل المرتبة الأولى الكتابية بوضعه فى المرتبة الثالثة بالكادر العالى وذلك اعتباراً من يوم ١٩٦٢/٧/١ وقد راعت الهيئة عند ترتيب الأقدمية فيما بين موظفى الكادر الإدارى المنقولين من الكادر المتوسط أصحابهم لأقدمياتهم فى المرتبة المنقولين منها وذلك استناداً للكتاب الدورى لديوان الموظفين رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ الذى قضى بأن الموظف الذى ينتقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى تبعاً لتتصل درجته تحسب له أقدميته فى الدرجة من تاريخ حصوله عليها فى الكادر المتوسط تطبيقاً للمادة ٤٧ فقرة رابعة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وعلى هذا الأساس اعتبرت أقدمية الطاعن فى المرتبة الثالثة بالكادر العالى من ١٩٥٧/٥/٢١ تاريخ حصوله على المرتبة الأولى بالكادر المتوسط فلما صدرت فتوى اللجنة الأولى للقسم الاستشارى بمجلس الدولة فى ١٩٦٥/٢/٩ بأنه لا مجال لتطبيق احكام كتاب ديوان الموظفين مقابل إلغاء المراتب التى كانوا يشغلونها فى الكادر المتوسط عرض أمر هذا المشار اليه بالنسبة الى الموظفين الذين وضعوا على مراتب الوظائف العالية الفتوى على لجنة شئون الموظفين بالهيئة بجلستها المنعقدة يوم ١٩٦٥/٦/٢٠ فقررت تنفيذها وبذلك أصبحت أقدمية الطاعن فى المرتبة الثالثة من يوم ١٩٦٢/٧/١ وعلى أساس هذه الأقدمية لم يكن الطاعن مستحقاً للترقية عند إجراء حركة الترفيعات فى ديسمبر سنة ١٩٦٥ التى شملت المطعمون فى ترقية.

وحيث ان ما اتبعته الهيئة بداية فى تحديد أقدمية الطاعن عند نقله من الكادر المتوسط الى المرتبة الثالثة بالكادر العالى استناداً الى كتاب ديوان الموظفين السالفة الذكر بحساب أقدميته فى المرتبة المذكورة من يوم ١٩٥٧/٥/٢١ هو إجراء غير سليم ذلك انه لا يجوز تطبيق حكم المادة ٤٧ فقرة رابعة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ على موظفى الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٠ تاريخ

العمل بنظام موظفيها الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ اذ أصبحت أحكام هذا النظام وحده هي السارية عليهم من التاريخ المشار اليه وقد خلت تلك الأحكام من نص مماثل لنص المادة ٤٧ السالفة الذكر ، وغنى عن البيان ان تطبيق المادة المذكورة انها يكون مجاله عند نقل الوظيفة بدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بالميراثية فيجوز في هذه الحالة نقل الموظف شاغل الوظيفة المنقولة الى الكادر العالى تبعاً لنقل درجته اذا كانت طبيعة العمل واحدة قبل النقل وبعده وكان متوافراً في اللوظف شاغل الوظيفة المنقولة المؤهلات والكفايات المطلوب فعندئذ يستصحب اقدميته في الدرجة التي كان يشغلها قبل النقل اما النقل الى درجات أو مراتب الكادر العالى التي تنشأ بالميراثية مقابل الغاء درجات أو مراتب موازية بالكادر المتوسط — كما هو الحال في المنازعة الراحنة — فهذا النقل يعتبر بمثابة تعيين جديد في الكادر العالى ومن ثم تتحدد الاقدمية في الدرجة أو المرتبة من تاريخ التعيين فيها بطريق النقل الى الكادر العالى مع جواز تعديل اقدمية الموظف المنقول اليها طبقاً لقواعد ضم مدد الخدمة السابقة التي انتظمها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ اذا ما توافرت شروط تطبيقها وأول هذه الشروط ان يكون المتعين قد تم في أدنى درجاته .

( طعن رقم ١٨٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٣ ) .

قاعدة رقم ( ١٥٤ )

المبدأ :

نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالى — حصول هذا النقل طبقاً للمادة ٤٧/٤ من قانون نظام موظفى الدولة نتيجة نقل بعض الدرجات من الكادر الأول الى الثانى — نقل نوعى — حساب اقدمية الموظف في الدرجة المنقول اليها من تاريخ النقل .

### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤/٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بأنه « في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بميزانية إحدى الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعاملة لها » .

ويقترب حتما على النقل المشار اليه الغاء وظائف الكادر المتوسط التي نقلت درجاتها الى الكادر العالى ، ومع ذلك فقد أجاز المشرع هنا أن يشغل الموظف المنقولة درجته وظيفه بالكادر العالى في نفس درجته وبما أن الغاء الوظيفة بصفة عامة يترتب عليه إما فصل الموظف طبقا للمادة ١٧/٥ من القانون المشار إليه ، و تعيينه في وظيفة مساوية أو أدنى من وظيفته وفقا للشروط والضوابط التي تضمنتها المادة ١١٣ من القانون ذاته ، الأمر الذي يجعل من حكم المادة ٤/٤٧ — بجواز تعيين الموظف في وظيفة أعلا — حكما استثنائيا في هذا الخصوص بما يستتبعه ذلك من ضرورة تفسير هذا الحكم وإعماله في أضيق الحدود ، وبالتالي يعتبر تاريخ شغل الدرجة في الكادر العالى هو تاريخ الأقدمية فيها دون الاعتداد بأى تاريخ سابق .

وفضلا عن ذلك ، فإن المادة ٤/٤٧ هذه وهى تعالج وضع الموظف المنقولة درجته قد استعملت لفظ « ينقل » في حالة شغله لنفس الدرجة التي تم نقلها ، وتعبير « تسوى حالته » إذ أريد استبقاؤه في درجة متوسطة ، ولا شك أن المارقة في التعبير تقتضى المغايرة في الحكم إذ أن تسوية الحالة يقترب عليها حساب الأقدمية في الدرجة ، أما النقل للنوع فيعتبر بمثابة تعيين جديد لا يترتب عليه هذا الأثر ، يؤيد هذا التفسير ويدعمه أن حكمه احتساب مدة الخدمة السابقة هي الخبرة الى اكتسبها للموظف من عمله اول ، والتي تفيد في عمله الجديد لاتحاد طبيعة العملين .

( فتوى رقم ٦٤٧ في ٢٣/١٠/١٩٥٦ ) .

#### تعليق :

محللت الجمعية عن هذا الراى فى الفتوى رقم ٥٦٧ فى ١٥/١٠/١٩٥٧ لاذ انتهت الى أن الموظف الذى ينقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى تبعا لنقل درجته طبقا للمادة ٤/٤٧ من قانون نظام موظفى الدولة تحتسب أقدميته فى الدرجة من تاريخ حصوله عليها فى الكادر المتوسط بشرط اتحاد عمل الموظف السابق مع عمله الجديد .

رابعاً : حالات يكون فيها النقل الى درجات الكادر الأعلى تسوية

#### قاعدة رقم ( ١٥٥ )

#### المبدأ :

قرار النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى لأعمالاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ لا يعدو أن يكون تسوية مستمدة مباشرة من أحكام القانون — عدم تحصنها بفوات مواعيد الإلغاء .

#### ملخص الحكم :

لا وجه لما يقوله الطاعن من أن القرار الصادر بنقله الى المرتبة الثالثة الادارية هو قرار فردى تحصن بفوات مواعيد الطعن عليه ذلك أن القرار المذكور وهو القرار الصادر برقم ٧٢ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٢ قد تضمن نظه الى الكادر العالى اعتباراً من ١/٧/١٩٦٢ دون أن يحدد اقصية معينة له أو لزملائه المنقولين بالقرار المذكور وإنما جاءت تسوية حاله بعد ذلك بارجاع أقدميته فى الكادر العالى الى ٢١/٥/١٩٥٧ اعتباراً بأن هذه التسوية مستمدة مباشرة من أحكام القانون دون أن تستهدف تلك التسوية إنشاء مركز قانونى ذاتى بمقتضى سلطة الادارة التقديرية وبهذه المثابة فانه يمكن تعديل ترتيب هذه الأقدمية فى



أي وقت بالتطبيق السليم لأحكام القانون ومن ثم يمكن المنازعة في هذا الترتيب دون التقيد بميعاد معين أما القرار الصادر من الهيئة في ٢٨/١٠/١٩٦٦ بعد صدور القرار المطعون فيه بوضعه على الدرجة الثالثة الادارية الجديدة امهالا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ فانه لا يعدو أن يكون تسوية مستمدة مباشرة من أحكام القانون بعد تطبيق القواعد الواردة في قرار رئيس الجمهورية المشار اليه والتي قضت بتطبيق أحكام نظم للعاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على موظفي الهيئة وأيا كان وجه الصواب أو للخطأ في هذه التسوية فانها لا تشكل سببا قانونيا للطعن في قرارات الترقية السلبية التي صدرت قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .:

( طعن رقم ١٨٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٣ ) .

**خامسا : النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي ترقية**

قاعدة رقم ( ١٥٦ )

**المبدأ :**

**موظف — نقله من الكادر الفني المتوسط الى الكادر العالي — المادة**

٤١ من قانون الموظفين بفرض قيود على هذا النقل — عدم سريانها على

من سبق نقلهم الى الكادر العالي قبل العمل بقانون الموظفين في ١/٧/١٩٥٢ .

**ملخص الفتوى :**

ان المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (معدلة بالقانونين رقمي ١٤٣ و ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ ) تنص على أنه « تجوز للترقية من أعلى درجة في الوزارة او المصلحة في الكادر الفني للمتوسط الى الدرجة التالية لها في الكادر الفني العالي في حدود النسبة المخصصة للاختيار ويشترط

أن لا يزيد نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المخصصة للاختيار ويعمل بهذه القواعد عند الترقية الى أية درجة اعلى ، . ويبين من مطالعه هذا النص أن الفقرة الأولى الخاصة بالنقل من الكادر الفنى المتوسط الى الكادر الفنى العالى تضمنت حكما ليس له مثيل فى الفقرة الثانية للخاصة بالنقل من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى العالى ، وهو أن يعمل بالقواعد المتقدمة عند الترقية الى أية درجة اعلى . والمقصود بهذا الحكم أن الموظف الذى يصل الى أعلى درجة فى الكادر الفنى المتوسط فى الوزارة او المصلحة كالدرجة الرابعة يجوز أن يرقى الى الدرجة التالية لها فى الكادر العالى وهى الدرجة الثالثة ، بشرط أن يكون ذلك فى حدود نسبة الاختيار اذا كان من اصحاب المؤهلات العالية ، اما اذا كان هذا الموظف من حملة للمؤهلات المتوسطة فلا يجوز ترقيته الا فى حدود ٤٠٪ من نسبة الاختيار ، وعلى أن تكون هذه الشروط واجبة الاتباع عند النظر فى ترقية مثل هذا الموظف بعد ذلك الى الدرجات الأعلى من الدرجة الثالثة . وقد جرى التساؤل عما اذا كانت هذه القيود تسرى على الموظفين الذين يحملون مؤهلات متوسطة والذين كانوا يشغلون درجات فى الكادر الفنى العالى فى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقاتون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من عدمه ، بمعنى أنه اذا كان هناك موظف ذو مؤهل متوسط يشغل الدرجة الثالثة الفنية فى الكادر العالى فى مصلحة كانت ميزانيتها مقسمة على كادر فنى عالى وكادر فنى متوسط قبل يولييه سنة ١٩٥٢ ، فهل تقيد ترقيته الى الدرجة الثانية او الأولى بالقيود الواردة فى المادة ٤١ نزولا على حكم العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى منها ، أو أنه اذا اكتسب مركزا قاتونيا فى الكادر الفنى العالى قبل العمل بقاتون التوظف فلا تسرى فى شأن ترقيته الى درجات هذا الكادر آلا الأحكام الواردة فى المادة ٣٨ الخاصة بالترقية فى درجات الكادر العالى ، فلا تكون ثمة تفرقة بين شاغلى درجات هذا الكادر بحسب مؤهلاتهم ، بل تجزى فى شأن ترقيةهم قواعد الترتيبات بالأمسية او بالاختيار دون أن تحصر ترقية حملة المؤهلات

المتوسطة منهم في الحدود الضيقة الواردة في المادة ٤١ . والواقع أن  
المستفاد من حكم الفقرة الأولى من المادة ٤١ سائلة الذكر أنه اذ ينظم النقل  
من الكادر الفني المتوسط الى الكادر الفني العالى إنما يتناول فريقين من  
الموظفين الشاغلين لدرجات في الكادر المتوسط : حملة المؤهلات العالية  
وهؤلاء يكون نظهم في حدود النسبة المقررة للاختيار ، وحملة المؤهلات  
المتوسطة الذين لا يجوز نظهم الا في حدود ٤٠٪ من هذه النسبة . ولا  
شك ان المشرع ، اذ نص في عجز هذه الفقرة على أن يعمل بالقواعد  
المتقدمة عند الترقية الى أية درجة أعلى في الكادر العالى ، إنما قصد  
أن تكون ترقية الموظفين المنقولين من الكادر للمتوسط الى الكادر العالى ، في  
درجات هذا الكادر الأخير مقيدة بذات القيود التى اتبعت في نظهم ابتداء  
الى هذا الكادر . واذا كان تنظيم لنقل الى الكادر العالى يتناول نقل اصحاب  
المؤهلات العالية الشاغلين لدرجات في الكادر المتوسط كما يتناول اصحاب  
المؤهلات المتوسطة على ما سبق بيانه ، فان مؤدى ذلك لزوم القول بأن  
اللتزام هذه القيود عند الترقية الى درجات أعلى في الكادر الفني العالى  
يسرى في حق هذين الفريقين من الموظفين على السواء . ومضى تقرر ان  
اصحاب المؤهلات العالية الذين ينقلون الى الكادر العالى — تطبيقاً لأحكام  
المادة ٤١ — تكون ترقيةهم في درجات الكادر العالى محدودة بنسبة  
الترقية بالاختيار ، فانه يعين القول بأن الغرض من هذه القيود هو  
حماية الموظفين الشاغلين من قبل لدرجات الكادر العالى ، وليس الغرض  
منها حماية اصحاب المؤهلات العالية ، اذ لو كان هذا هو الغرض  
الوحيد المصود لجعل المشرع ترقية اصحاب المؤهلات العالية المنقولين من  
الكادر المتوسط في درجات الكادر العالى طليقة من كل قيد مساواة بزملائهم  
ممن كانوا أصلاً في الكادر العالى . ومقتضى القول بأن الهدف من القيد  
الوارد في الفقرة الأولى من المادة ٤١ سائلة الذكر هو المحافظة على  
مراكز الموظفين الشاغلين لدرجات الكادر العالى وحماية أوضاعهم من أن  
تتأثر بأوضاع المنقولين من الكادر المتوسط ولو كانوا حاملين مؤهلات

عالية — مقتضى ذلك هو التسليم بامتداد هذه الحماية الى جميع من كانوا مقعدين على درجات في الكادر العالى ، سواء منهم أصحاب المؤهلات العالية والمتوسطة ، ومن ثم فكل أصحاب المؤهلات المتوسطة الذين وضعوا على درجات في الكادر العالى منذ أول يولية سنة ١٩٥٢ لا تقيد ترقياتهم بالقيود الواردة في المادة ٤١ — لا لأنهم قد كسبوا حقاً في الانطلاق في الترقيات الى درجات هذا الكادر وفقاً للقواعد التي كان معبوا بها قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ، اذ المعروف ان مراكز الموظفين انما هي مراكز لاثنية تحكمها القوانين واللوائح التي تصدرها جهة الادارة بتنظيم شؤونهم ، بحيث يملك المشرع ان يقيد في اى وقت ترقيات اى فريق من الموظفين كحصة المؤهلات المتوسطة مثلاً ويحد من ترقياتهم في درجات الكادر العالى حسبما يترأى له ، دون ان يكون لهم الاحتجاج باية مراكز قانونية كسبوها في شأن ترقياتهم ، اذ كل ما يستقر لهم من مراكز فردية ينحصر في قبدهم لدرجة من درجات الكادر العالى بحيث لا يجوز بقرار فردى نكلهم منه — وانما يستند عدم سريان حكم العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى من المادة ٤١ على أصحاب المؤهلات المتوسطة للشاغلين لدرجات في الكادر العالى قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ الى ان هذا الحكم — بحسب سياقه ومعنونه وأهدافه — لا يعمد الىهم ، اذ يقتصر على من ينقلون من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فهؤلاء هم الذين تظل ترقياتهم في درجات الكادر العالى مقيدة بهذه القوانين . أما الموجودون بالكادر العالى عند العمل بالقانون المشار اليه فان مجال تنظيم ترقياتهم هو المادة ٣٨ الخاصة بنظام الترقيات في درجات الكادر العالى التي جعلت مناط الترقية الأسمية أو الاختيار دون ان تقرر حكماً خاصاً لذوى المؤهلات المتوسطة مما مفاده انهم يتساوون مع أصحاب المؤهلات العالية .

ساسدا : جواز نقل الموظف الى الكادر الأعلى تبعا لنقل درجته

قاعدة رقم ( ١٥٧ )

المبدأ :

نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى — جواز  
نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في  
نفس درجته — المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — استصحاب  
الموظف المنقول اقدميته في الدرجة المنقولة .  
ملخص الحكم :

نصت المادة ٤٧ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في  
الفقرة الأخيرة منها على انه « في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط  
الى الكادر العالى ببيزائية احدى الوزارات او المصالح يجوز بقرار من  
الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى  
الكادر الفنى العالى في نفس درجته او تسوية حالته على درجة متوسطة  
خالية من نوع درجته ومعادلة لها » .

ومن حيث ان هذه المحكمة قضت بجلستها بتاريخ ١٢/٧/١٩٥٨ في  
الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٤ القضائية في صدد هذه المسألة بانه ولئن كان  
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — بشأن موظفي الدولة قد قسم الوظائف  
الدائخة في الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة على ان تضمن البيزائية بيانا  
بكل نوع من هذه الوظائف واذ نص على انه لا يجوز بغير إذن من البرلمان  
نقل وظيفة من فئة الى اخرى او من نوع الى آخر واذ وضع لكل فئة من  
هاتين الفئتين احكامها خاصة بها من حيث التعيين والترقية تخطف في كل  
واحدة من الأخرى مما يترتب عليه ان الأقدمية في وظائف الكادر العالى

تتميز عن الأقدمية في وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتهما متماثلة ، ومن ثم فإذا نقل موظف من الكادر الأدنى الى مثل درجته في الكادر الأعلى فإنه لا يستصحب معه عند النقل أقدميته في الكادر الأدنى بل يعتبر في ترتيب أقدميته بين أقرانه في الكادر الأعلى من تاريخ نقله الى هذا الكادر الأخير . . الا انه اذا كان النقل مترتبا على نقل الوظيفة بدرجة من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى بناء على ما رؤى لصالح العمل ولحسن سير المرفق العام فان المستفاد من نص القانون في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ المشار اليها أن المشرع قصد الاحتفاظ للموظف الذي ترى الإدارة نقله الى الكادر الأعلى تبعاً لنقل وظيفته بدرجة بأقدميته فيها وحكمة ذلك ظاهرة تقوم على أساس من للمعادلة وللصالح العام لأن نقل الوظيفة بدرجة قد استدعته حاجة العمل والمصلحة العامة ولأنه كما أن نقل الوظيفة من الكادر المتوسط الى الكادر الأعلى لا يستتبع حتماً وبقوة القانون نقل شاغلها فقد لا يكون الموظف صالحاً للقيام بوظيفته في الكادر الأعلى سواء من حيث الكفاية أو المؤهل ، فقد أجاز لكل وزير في وزارته سلطة الترخيص في نقل أو عدم نقل كل موظف نقلت وظيفته بدرجة الى الكادر الأعلى ومن ثم فإن الموظف الذي تثبت صلاحيته للنقل الى الكادر الأعلى في تلك الوظيفة ينبغي ألا تتأثر أقدميته في الدرجة المنقولة بنقله الى الكادر الأعلى ما دلم قد تم ذلك تبعاً لنقل الوظيفة بدرجة تنظيمياً للأوضاع في الوزارة أو المصلحة على الأساس المتقدم وما دلم قد ثبتت جدرة الموظف وأهليته للنقل<sup>١٠١</sup>

**المبدأ :**

الفقرة الرابعة من المادة ٤٧ من قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — نصها على اجازة نقل شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر الأعلى في نفس درجته — يعتبر حكما استثنائيا — عدم تطابقه حال النقل من درجات شخصية او الى كادر اعلى لا تماثل درجاته مع درجات الكادر المتوسط — لا حق للموظف المتقول في هذه الحالات في استصحاب اقدميته السابقة .

**ملخص الحكم :**

ان المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تقضى في مقررتها الرابعة بانه في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بهيئانية لحدى الوزارات او المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل شاغل الدرجة لمنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في نفس درجته او تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها .

ومن حيث أن حكم الفقرة الرابعة من المادة ٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة هو حكم استثنائي ومثله لا يجوز تطبيقه الا اذا نقلت وظيفة المدعى بدرجةها من الكادر المتوسط الى الكادر الفنى العالى وكان الصالح يقتضى هذا النقل ، وغنى عن البيان أن الوظائف التقليدية التى نص عليها القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٥ ليس لها مثيل في الكادر المتوسط حتى يصح القول بأن المدعى نقلت وظيفته بدرجةها حين تم تعيينه بصورة مبتدأة بالكادر الفنى العالى ، فضلا عما تقدم فإن درجته الخامسة التى كان حاصلا عليها

بالكادر المتوسط كانت درجة شخصية والدرجة الشخصية ليس لها كيان ذاتي بالميزانية بحيث يتصور معه نقلها من كادر أعلى ، فالشروط الواردة في المادة ٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة متعلقة كلها في حق المدعى بما يتمتع معه امكن استصحابه لأقدميته السابقة في الدرجة الخامسة بالكادر المتوسط على نحو ما زعم في طلباته وحتى اذا كان الأمر كذلك انهار الأساس الذي يجوز أن يبنى عليه ما طلبه بغير حق من تسويات وظيفية خاطئة ربطها بهذه الأقدمية المزعومة .

( طعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٥٩ )

##### المبدأ :

الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المضافة بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ تجيز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالي تبعاً لنقل درجته في الميزانية — لحكم الذي تضمنته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ المشار إليها — هو استثناء من أصل عام لا يتوسع في تفسيره ولا يقاس عليه — اذا كان الاجراء الذي اتبعته جهة الإدارة هو الفناء درجات الكادر المتوسط بالميزانية مقابل انشاء عدد بديل وموازي لها بالكادر العالي وكانت غالبية الموظفين الذين شملهم القرار الإداري الذي تضمن النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي على درجات شخصية لا وجود لها في الميزانية فان النقل لا يكون تنفيذا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة من تاريخ تعيينه بالكادر العالي .

##### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي صدر للقرار الوزاري رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٦٢ في ظل احكامه — قد نص في مادته الثانية على ان :



١. تنقسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة ، وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين : فنى وإدارى للأولى وفنى وكتابى للثانية وتتضمن الميزانية بيانا بكل نوع من هذه الوظائف ولا يجوز بغير إذن من البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر وباستقراء مواد هذا القانون تبين أنه قد أفرد لكل فئة من هاتين الفئتين أحكاما خاصة بها من حيث التعيين والترقية تختلف كل واحدة عن الأخرى مما يدل على قيام الفصل التام بين الكادرين المتوسط والعالي ، ويستقل كل منهما بدرجةه وأحكامه الموظفان المنتهين اليه وعلى ذلك فان الأصل ان الموظف الذى ينقل من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى لا يستصحب معه أقدميته السابقة في الكادر الذى كان تابعا له ومثل هذا النقل يعتبر في الحقيقة بمثابة التعيين في الكادر الآخر المنقول اليه .

ومن حيث انه إذا كان هذا هو الأصل العام الذى قامت على اساسه أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عند بدء العمل به ، الا أن القانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ قد أضاف بعد ذلك الى المادة ٤٧ فقرة أخيرة التى نصت على أنه « في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بميزانية الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالى تبعا لنقل درجته في الميزانية يترتب عليه استصحاب أقدميته بالكادر الأدنى وذلك استثناء من قاعدة الفصل بين الكادرين وأن مناط أعمال هذا الاستثناء أن تكون طبيعة العمل في كل من الوظيفتين واحدة بحيث إذا اختلفت طبيعة عملها يكون قد تخلت شرط أعمال هذا الاستثناء حينئذ يتعين الرجوع الى الأصل العام وتحدد أقدمية الموظف المنقول من تاريخ نقله الى الكادر الأعلى بحكم كون هذا

النقل في حقيقته تعيينا كما سلفت الإشارة إذ تنص المادة ٢٥ من القانون المذكور على أن « تعتبر الأقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها ... » . وعلى ذلك فأنه متى كان الحكم الذي تضمنته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ المشار إليها هو استثناء من أصل عام فأنه من المسلم أن الاستثناء يطبق في أضيق الحدود ولا يتوسع في تفسيره ولا يقاس عليه .

ومن حيث أنه يبين من كتاب إدارة الميزانية بوزارة الصحة المؤرخ ١٩٧٤/٣/٢٨ أن الأجراء الذي اتبعته عند تحويل الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالي يكون بالغاء الدرجات المخرجة بالميزانية في الكادر الأول مقابل انشاء عدد بديل ومواز لها بالكادر الآخر كما أن غالبية من شملهم القرار الوزاري رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٦٢ الذي يتضمن نقلهم من الكادر الفني المتوسط والكتابي الفني العالي والاداري كانوا على درجات شخصية التي لا وجود لها في الميزانية ومن ثم لا يتصور نقل مثل هذه الدرجات من كادر الى كادر آخر ، إذ هذا النقل لا يتم الا حيث توجد درجات أصلية مدرجة في صلب الميزانية .

ومن حيث أنه مبني تبين ما تقدم فإن النقل الذي تضمنه القرار الوزاري رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٦٢ لم يكن القصد منه في الواقع نقل الوظيفة بدرجةها في الميزانية لاعتبارات تتعلق بحسن سير العمل وبمقتضيات الصالح العام تنفيذا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وإنما كان ذلك لتحقيق الرغبة في نقل من حصلوا على مؤهلات عالية اثناء الخدمة الى الكادر العالي ومن ثم تتحدد اقدمية الموظف في هذه الحالة من تاريخ نقله الى الكادر المذكور أو بعبارة أخرى من تاريخ تعيينه فيها من ١٩٦٢/٧/١ .

(ظعن رقم ٤٢٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٤) .

سابعا : الأصل عدم استصحاب للوظف المنقول الى كادر اعلى لأقدميته

قاعدة رقم ( ١٦٠ )

المبدأ :

النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى - الأصل في قانون الموظفين هو الفصل بين الكادرين المتوسط والعالى - عدم استصحاب الموظف عند النقل أقدميته في الكادر الأدنى - اعتبار النقل نقلا نوعيا بمثابة التعيين في الكادر الأعلى - الاستثناء من هذه الأصل قد يستفاد من القانون صراحة او ضمنا .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - اذ قسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين ( عالية ومتوسطة ) على أن تتضمن الميزانية بيانا بكل نوع من هذه الوظائف ، واذ نص على أنه لا يجوز بغير إذن من البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى او من نوع الى آخر ، واذ وضع لكل فئة من هاتين الفئتين أحكاما خاصة بها من حيث التعيين والترقية تختلف في كل واحدة عن الأخرى - فانه قد جعل الأصل هو للفصل بين الكادرين مما يترتب عليه أن الأقدمية في وظائف الكادر العالى تتميز عن الأقدمية في وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتها متماثلة ، ومن ثم فإذا نقل موظف من الكادر الأدنى الى مثل درجته في الكادر الأعلى فلا يستصحب معه عند النقل أقدميته في الكادر الأدنى ، بل يعتبر في ترتيب أقدميته بين أقرانه في الكادر الأعلى من تاريخ نقله الى هذا الكادر الآخر ، لأن هذا النقل هو نقل نوعي بمثابة التعيين في الكادر الأعلى الذي تختلف الوظائف فيه من حيث شروط التعيين والترقية والإختصاصات من مثيلاتها في الكادر الأدنى . ولئن كان ذلك هو الأصل . الا أن الاستثناء منه قد يستفاد من القانون صراحة او ضمنا لحكمه خاصة تبرر هذا الاستثناء .

( طعن رقم ١١٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١٢/٧/١٩٥٨ ) .

( ٢٣ - ج ٢٤ )

ثامنا : مدى استصحاب الموظف المنقول الى كادر أعلى تبعا لنقل درجته لاقدميته

### قاعدة رقم ( ١٦١ )

#### المبدأ :

نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالى تبعا لنقل درجته وفقا للمادة ٤٧/٤ من قانون الموظفين — اتصلا عمله للسابق مع عمله الجديد — احتساب اقدميته في الدرجة من تاريخ حصوله عليها في الكادر المتوسط .  
ملخص الفتوى :

تنص الفقرة الرابعة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المضافة بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ على أنه « في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ببيزانية إحدى الوزارات او المصالح ، يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في نفس درجته او تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها » ، وقد جاء بمذكرة القانون الايضاحية تبريرا لهذا النص « ان حالة العمل قد تستدعي نقل وظيفة مدرجة في الكادر المتوسط الى الكادر العالى ، وأن يتم هذا النقل في قانون الميزانية نفسه ، وهذا النقل لا يستتبع حتما وبقوة القانون نقل من يقوم بعمل الوظيفة من أحد الكادرين الى الآخر ، فقد لا يكون الموظف صالحا للقيام بعمل وظيفة في الكادر العالى سواء من حيث الكفاءة او المؤهل » .

ومعنى ذلك ان نقل الدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى يختلف عنه — بالنسبة الى الموظف شاغل الدرجة المنقولة — احد وضعين :

الأول : أن يكون الموظف صالحاً لولاية الوظيفة التي نقلت درجتها إلى الكادر العالي ، وفي هذه الحالة ينقل الموظف على الدرجة المنقولة .

الثاني : أن يكون الموظف المنقولة درجته غير صالح لشغل الوظيفة المنقولة درجتها ، سواء من حيث الكلية أو المؤهل ، وفي هذه الحالة تسوى حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعالجة لها . ويستفاد من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ الذي أضيف بمقتضاه الفقرة الرابعة سالفة الذكر إلى المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، أن العمل الذي يعمد به إلى الموظف المخرجة درجته بالكادر المتوسط يظل — بعد نقل درجته إلى الكادر العالي — كما هو دون تغيير .

على أن نقل الموظف بالكادر المتوسط إلى الكادر العالي تبعاً لنقل درجته ، وإن اعتبر بمثابة التعيين في وظائف الكادر العالي ، إلا أنه من ناحية الدرجة المالية يعد نقلاً مكاتباً بحيث تحسب للموظف أقدميته في الدرجة من تاريخ حصوله عليها في الكادر المتوسط ، ألا أن العبرة في الترقيات والأقدميات بالدرجات المالية لا بالوظائف إلا إذا كانت الدرجة مرتبطة بالوظيفة بطريقة التخصيص في الميزانية ، وهذا هو ما يتفق مع نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تنص بأن « تعتبر الأقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها » .

ومن المتفق عليه وفقاً لأحكام قانون نظام موظفي الدولة والقواعد المعمول بها قبل هذا القانون أنه لا يترتب على النقل تمسك في أقدمية الموظف أو المستخدم ولو كان النقل إلى وظيفة تخطت في طبيعتها عملها عن عمل الوظيفة السابقة .

لهذا فإن الموظف الذي ينقل من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي تبعاً لنقل درجته طبقاً للمادة ٢٧/٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

تسبب أقدميته في الدرجة من تاريخ حصوله عليها في الكادر المتوسط وذلك بشرط اتحاد عمله السابق مع عمله الجديد .

( فتوى رقم ٥٦٧ في ١٠/٥/١٩٥٧ ) .

قاعدة رقم ( ١٦٢ )

**المبدأ :**

نقل الوظيفة بدرجة من الكادر الأدنى إلى الكادر الأعلى — نقل الموظف إلى الكادر الأعلى تبعاً لنقل وظيفته بدرجة — عدم تأثير أقدميته في الدرجة المنقولة بنقله إلى الكادر الأعلى .

**ملخص الحكم :**

إذا كان النقل مترتباً على نقل الوظيفة بدرجة من الكادر الأدنى إلى الكادر الأعلى بناءً على ما رُوي لصالح العمل ولحسن سير المرفق العام وإن طبيعة العاملين في الوظائف واحدة ، فقد يستفاد من نصوص القانون ضمناً أنه قصد الاحتفاظ للموظف الذي ينقله إلى الكادر الأعلى تبعاً لنقل وظيفته بدرجة بأقدميته فيها ، ومن ذلك الحالة التي نصت عليها الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ المضافة بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٢ التي تنص ( وفي حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط إلى الكادر الأعلى ببيزائية إحدى الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط إلى الكادر الأعلى بنفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها ، وحكمة ذلك ظاهرة من العدالة والمصالح العام ، لأن نقل الوظيفة بدرجة من شأنه استدعاء حاجة العمل والمصلحة العامة ، ولأنه وإن

كان نقل للوظيفة من الكادر المتوسط الى الكادر الأعلى لا يستتبع حتما ويقوة القانون نقل من يقوم بعملها الى الكادر الأعلى سواء من حيث الكفاءة او المؤهل ، فقد اجيز لكل وزير في وزارته سلطة الترخيص في نقل او عدم نقل كل موظف نقلت وظيفته بدرجة الى الكادر الأعلى ، ومن ثم فان الموظف الذى تثبت صلاحيته للنقل الى الكادر الأعلى في تلك الوظيفة ينبغى الا تتأثر أقدميته في الدرجة المنقولة بنقله الى الكادر الأعلى ما دام قد تم ذلك بما لنقل الوظيفة بدرجة تنظيميا للأوضاع في الوزارة او المصلحة على الأساس المتقدم وما دام تثبت جدارة المنقول وأهليته للنقل الذى هو بهئسابه التعمين في الوظيفة ذات الطبيعة الواحدة في العمل .

( طعن رقم ٢٢٨٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٦٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٦٣ )

##### المبدأ :

استصحاب الموظف المنقول بدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى أقدميته في الدرجة المنقول بها - مقصور على هذه الدرجة دون أقدميته في الدرجة السابقة - تميز الأقدمية في وظائف الكادر العالى في الأقدمية في وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتها متباعدة - استصحاب الموظف المنقول لأقدميته في هذه الحالة - استثناء يجب الاقتصار على تطبيقه في الحدود التى ورد بها .  
ملخص الحكم :

انه ولئن كان المستفاد من نص المادة ٤٧ فقرة أخيرة من قانون موظفى الدولة أن الموظف المنقول بدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى يستمحب معه أقدميته في الدرجة المنقول بها طبقا لشروط وضوابط

وضعتها هذه المحكمة إلا أنه لا يستفاد من هذا النص أنه يستصحب معه أيضا أقدميته في الدرجة السابقة بمرأعة الأصل هو الأقدمية في وظائف الكادر العالي تميز عن الأقدمية في وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتها متعاقبة وأن الخروج على هذا الأصل يستلزم نصا استثنائيا مثل الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ ، ومن المقرر أن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره ومن ثم فلا يمكن أن يفترض أن الطاعنين والمطعون ضده عينوا لأول مرة في الدرجة الخامسة فيكون المعيار الواجب التعميل عليه في تحديد الأقدمية بين المعينين هو المؤهل فاقدمية التخرج فعمل السن على التعاقب ، الفقرة (ب) من المادة ٢٥ من قانون موظفي الدولة ، لأن هذا المعيار لا يستقيم مع وجود واقع على خلافه وهو عدم تعيين المتزاحمين لأول مرة في الدرجة الخامسة ولأن المظنون في ترقيته وأن كان يستصحب معه أقدميته في الدرجة الخامسة بالكادر الفني المتوسط إلا أنه لا يصح أن يستصحب معه أقدميته في الدرجة السادسة بالكادر الفني المتوسط ذلك أن المشرع في المادة ٤٧ فقرة أخيرة قد خرج على الأصل العام الذي يقضى بأنه عند نقل موظف من الكادر الأدنى إلى مثل درجته في الكادر الأعلى لا يستصحب معه عند النقل أقدميته في الكادر الأدنى وذلك حين استثنى حالة ما إذا كان النقل مترتبا على نقل الوظيفة بدرجتها وبمرأعة الشروط والأوضاع التي أرستها هذه المحكمة ومن ثم وجب الاقتصاد على تطبيق هذا الاستثناء في الحدود التي ورد فيها بحيث لا يعمد إلى الأقدمية في الدرجة السابقة حسبما سبق به البيان .



تاسعا : مبررات النقل الى الكادر الأعلى تبعا لنقل الدرجة

قامعدة رقم ( ١٦٤ )

المبدأ :

التقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى — النقل المترتب على نقل الوظيفة بدرجتها من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى — استصحاب الموظف ، على سبيل الاستثناء ، أقدميته فى الكادر الأدنى — قد يستفاد من نصوص القانون أنه قصد اليه لاعتبارات من المصلحة العامة ولاتفاق العمل فى الوظيفتين .

ملخص الحكم :

إذا كان النقل مترتبا على نقل للوظيفة بدرجتها من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى بناء على ما رأى لصالح العمل ولحسن سير المرفق العام ان طبيعة العاملين فى الوظيفتين واحدة ، فقد يستفاد من نصوص القانون ضمنا أنه قصد الاحتفاظ للموظف الذى يرى نقله الى الكادر العالى تبعا لنقل الوظيفة بدرجتها بأقدميته فيها ، ومن ذلك الحالة التى تنص عليها الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ المضافة بالقانون رقم ٥٨٦٦ لسنة ١٩٥٢ التى تنص بانه « وفى حالة نقيل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ببيزانة إحدى الوزارات و المصالح ، يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط خالية من نوع درجته ومعادلة لها ، وحكمة ذلك ظاهرة تقويم على أساس من المعادلة والمصالح العام ، لأن نقل الوظيفة بدرجة قد استدعته حاجة العمل والمصلحة العامة ، فتم الانمجا على هذا الأساس ، وبمراعاة أن الطبيعة واحدة فى العاملين ، لأنه لما كان نقل الوظيفة من الكادر المتوسط

الى الكادر الأعلى لا يستتبع حتماً ويقوة القانون نقل من يقوم بعملها من الكادر العالى سواء من حيث الكفاية أو المؤهل ، فقد أجاز لكل وزير في وزارته سلطة الترخص في نقل أو عدم نقل موظف نقلت وظيفته بدرجةها الى الكادر الأعلى ، ومن ثم فإن الموظف الذى تثبت صلاحيته للنقل الى الكادر العالى في تلك الوظيفة ينبغى ألا تتأثر اقدميته في الدرجة المنقولة بنقله الى الكادر العالى ، ما دلم قد تم ذلك تبعاً لنقل الوظيفة بدرجةها . تنظيمياً للأوضاع في الوزارة أو المصلحة على الأساس المتقدم ، وما دام ثبتت جدارة المنقول وأهليته للنقل الذى هو بمثابة التعيين في هذه الوظيفة ذلت الطبيعة الواحدة في العمل . وهذا الحكم الضمنى في تحديد الأقدمية المستفاد من الفقرة الأخيرة من المادة ٧ ؟ هو حكم استثنائى خاص تقتضيه الأغراض التى استهدفها القانون بإضافة تلك الفقرة ، يتعلق في ذلك أن المشرع يريد دائماً مثل هذا الحكم عند إعادة تنظيم الأوضاع الادارية تنظيمياً من شأنه نقل الوظائف بدرجاتها من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى ، كما تم ذلك بالقرار بقانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥٦ الذى أجاز لوزير التعمين أن ينقل بقرار منه أية وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر بميزانية الوزارة ، كما أجاز له نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة الى الكادر العالى ، أو نقل غيره من موظفى الوزارة الى الدرجة المنقولة الى الكادر العالى في نفس درجته ، بشرط أن يكون حاصلاً على المؤهل اللازم للتعيين في الكادر المنقول اليه ، أو تسوية حالته في درجة خالية من نوع درجته ومعالجة لها ، وأن تعتبر اقدمية الموظف في الكادر العالى المنقول اليه من تاريخ حصوله على الدرجة المماثلة للدرجة المنقولة اليها في ذلك الكادر ، وذلك بشرط أن يتفق عمل الوظيفة المنقول اليها مع عمل الوظيفة المنقول منها في طبيعتها ، ولا اعتبرت الأقدمية في الكادر المنقول اليه من تاريخ النقل .

عاشرا : أداة النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى

قاعدة رقم ( ١٦٥ )

المبدأ :

النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى تبعا لنقل درجته في الميزانية بالتطبيق للفقرة ٣ من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — أداة هذا للنقل — هي قرار من الوزير المختص أو من يسند اليه هذا الاختصاص بنص في قانون ولجب التطبيق — مثال بالنسبة لاختصاص مدير عام الهيئة العامة للسكك الحديدية طبقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ .

ملخص الحكم :

أن أعمال حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي أضيفت بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ والتي يجرى نصها هكذا ( وفي حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ببيزانية لحدى الوزارات أو المصالح ، يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في نفس درجته ، أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ، ومعادلة لها ) أن أعمال هذا النظم يقتضى أن يكون النقل بقرار من الوزير المختص ، إلا أن لمدير عام السكك الحديدية سلطة نقل الموظفين حتى الدرجة الثانية وذلك طبقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ التي عهدت له بإدارة السكك الحديدية تحت إشراف وزير المواصلات ، وأن يبيت في حدود القوانين واللوائح في نقل الموظفين حتى الدرجة الثانية ، وهذا القانون

خاص بالنسك الحديدية وظل قائما حتى الغي أخيرا بالقانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ الذى صدر فى ١٤/١٠/١٩٥٦ ، وعمل به من تاريخ نشره ، ولما كان هذا للقرار قد صدر فى ظل القانون الأول قبل الغائه فهو الذى يحكمه ولا يتغير الحال بصدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة ، اذ لا ينسخ حكمه به لأن القاعدة القانونية تقضى بأن القانون الخاص يقيد القانون العام والعكس غير صحيح فى هذه القاعدة .

( طعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٣ ) .

حادى عشر : النقل من الكادر العالى الى الكادر المتوسط يستلزم موافقة الموظف المنقول

قاعدة رقم ( ١٦٦ )

المبدأ :

نقله من الكادر العالى الى الكادر المتوسط — جوازه بشرط موافقة الموظف على هذا النقل .

ملخص الفتوى :

ان الأصل العام هو عدم جواز نقل الموظف من الكادر العالى الى الكادر المتوسط ، نظرا لما يغطى عليه هذا النقل من تنزيل الوظيفة ، وتفاوت لفرص الترقى الى نهاية درجات السلم الادارى ، واضرار بمركز الموظف الادبى ، الامر الذى يعتبر بمثابة عقوبة تأديبية لا يجوز توقيعها الا لجريمة ارتكبتها الموظف وبعد اتباع الاجراءات التأديبية المنصوص عليها فى القانون . ولما كانت الحكمة من هذا الحظر هى حماية الموظف من عنت الإدارة ، حتى لا يتخذ من هذا النقل وسيلة للتشفي والاضرار بمن يشاء من موظفيها على خلاف ما يقتضيه الصالح العام ، فان هذه الحكمة

بشقيها تنتفى في حالة قبول الموظف مثل هذا النقل ، باعتبار انه الامين على مصلحته والأكثر فهما لها ، فان هو طلب هذا النقل أو رضى به أو قدم اقرارا للدلالة بقبوله ، جاز ذلك ما دامت جهة الإدارة — وهى المنوط بها تقدير المصلحة العامة ورعايتها — قد قدرت لزوم هذا النقل ، بل ولجأت فعلا في إحدى الحالتين المعروضتين إلى نقل بعض الدرجات من الكادر العالى إلى الكادر المتوسط ، لصالح العمل ولا يمكن التنسيق بين الكادرين العالى والمتوسط .

ولا وجه لما يتحدى به من ان علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة لائحية لا تتأثر بقبول الموظف وضعا يغير ما تنص عليه القوانين واللوائح ، اذ ان المادة ١١٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، قد أجازت الاعتماد بقبول الموظف وضعا يغير وضعه القانونى كما اشارت المادة ٧٤ من القانون المذكور في فقرتها اولى إلى الاعتماد بقبول الموظف النقل من وزارة أو مصلحة إلى وزارة أو مصلحة أخرى ، ولو كان هذا النقل يفوت عليه حقه في الترقية بالأقدمية . لذلك فانه يجوز نقل الموظفين من الكادر العالى إلى الكادر المتوسط — تبعا لنقل درجاتهم أو استغلالا — اذا انتضت المصلحة العامة ذلك طبقا لقانون الميزانية ، وبشرط موافقة الموظف المنقول على هذا النقل .

( فتوى رقم ٢١٦ فى ٢٣/٦/١٩٥٥ ) .

ثانى عشر : اثر النقل من الكادر المتوسط إلى الكادر العالى على اعانة غلاء المعيشة .

قاعدة رقم ( ١٦٧ )

المبدأ :

نقل الموظف من الكادر المتوسط إلى الكادر العالى — اثره على اعانة غلاء المعيشة — لا يخصم من الاعانة الا ما يعادل الفرق بين ما كان يتقاضاه فعلا بالكادر المتوسط وأول مربوط الدرجة بالكادر العالى .

### ملخص الفتوى :

بتمضى المراحل التشريعية لموضوع اعانة غلاء المعيشة يبين أن مجلس الوزراء نظمها بقواعد عامة بقرار أصدره في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ ثم أدخل على هذا القرار بعض تعديلات جزئية حتى أصدر في ١١ من يولييه سنة ١٩٤٤ قراراً بتثبيت هذه الاعانة وتخفيضها في بعض الحالات وذلك تخفيفاً من الأعباء المالية . وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ رفع قيد التثبيت الذي فرضه القرار السابق ، وفي ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ عاد مجلس الوزراء وقرر تثبيت الاعانة على الماهيات والمرتبات والأجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم قرر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ معاملة الموظفين الذين ثبتت لهم اعانة الغلاء على أساس ماهياتهم أساس منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليه من اعانة المعيشة ولن تتأثر حالتهم بهذا الاجراء ما دامت جملة الأجر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم يحصلون على شهادات دراسية أعلا من هذا للتاريخ أو بعده ، ويعينون بالدرجات أو الماهيات الجديدة ، على عليها .

وفي ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ عند نظر مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٢/١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على مذكرة ملحقة بهذا المشروع جاء بها « كما كان بعض الموظفين سيكتفون عند نقلهم الى الكادر الجديد بزيادة في ماهياتهم الحالية فقد رئي استقطاع هذه الزيادة مما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة ولن تتأثر حالتهم لهذا الاجراء ما دامت جملة الأجر والاعانة لم تتغير وان ما سينالونه من تحسين بسبب تطبيق الكادر سيضم الى ماهياتهم الأصلية ويخلل مستقبلاً في حساب معاشهم بدلاً من ملاوة مؤقتة للغلاء تكون خاضعة للتخفيض في أي وقت » .

وبين من القرار الأخير الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ أن المشرع يهدف من وراء خصم فرق الكادرين من اعانة غلاء المعيشة الى

تغطية العجز الذي خشي وقوعه بسبب تطبيق الكادر الجديد الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، وكان سبيله الى ذلك تخفيض نفقات تطبيق الكادر الجديد من بند آخر من بنود الميزانية وهو اعانة غلاء المعيشة - فهو اجراء قصد به تحقيق غرض مالي بحث هو موازنة الميزانية ، ومع ذلك لم يغفل المشرع حالة الموظف المعيشية فحرص على ان تظل جملة ما يتقاضاه من راتب واعانة غلاء على ما هو عليه حتى لا تضطرب احواله المعيشية .

ولما كان تحقيق هذين الهدفين اللذين سعى اليهما المشرع ، وهما موازنة الميزانية من طريق تلافى العجز المحتمل وقوعه نتيجة تطبيق الكادر الجديد ، ومراعاة احوال الموظف المعيشية ، يقتضى في واقع الامر ان تتساوى الزيادة الناشئة عن تطبيق الكادر الجديد مع النقص المترتب على الخصم من الاعانة حتى لا يطغى احد الهدفين على الآخر فيتخلف النص عن تحقيقه ، وعلى مقتضى ذلك فان من يعين في وظيفة كان مربوطها في ظل الكادر القديم ١٢ جنيها واصبح مربوطها في ظل الكادر الجديد ١٥ جنيها ، يخصم ثلاثة جنيها من اعانة غلاء المعيشة الخاصة به وهي قيمة الفرق بين الكادرين ، اما اذا كان يتقاضى راتبا يزيد على اول مربوط للكادر القديم ويقل عن اول مربوط الكادر الجديد فان الخصم يقع من اعانة غلاء المعيشة الخاصة به بما يوازي الفرق بين ما كان يتقاضاه فعلا وبين اول مربوط الكادر الجديد ، والقول بغير ذلك من شأنه ان يتخلف احد الهدفين اللذين حرص المشرع على تحقيقهما ، ذلك ان الخصم لو تم على راتب الموظف بما يوازي الفرق بين الكادرين لاصبحت جملة ما يتقاضاه من راتب واعانة اقل مما كان يتقاضاه في الكادر المتوسط وهو ما يؤدي الى اضطراب احواله المعيشية الامر الذي حرص المشرع على توقيه .

يؤيد هذا التفسير ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون

رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه حيث تقضى بأن موظفى الكادر المتوسط الذين يعمنون فى احدى وظائف الكادر العالى يحتفظ لهم بمرتبتهم التى كانوا يتقاضونها فى الكادر المتوسط لذا زللت على اول مربوط الدرجة التى عينوا فيها ، ويشترط الا تجاوز نهاية مربوط هذه الدرجة . وقد جاء بالملف الإيضاحية لهذا النص انه « لا يجوز أن تكون اعادة تعيين موظفى الحكومة فى كادر أعلى سببا فى خفض مرتبتهم التى كانوا يتقاضونها قبل تعيينهم فى هذا الكادر حتى لا تضطرب أحوالهم المعيشية » .

لهذا انتهى الرأى الى انه عند نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالى لا يخضع من اعانة غلاء المعيشة الخاصة به الا ما يعادل الفرق بين ما كان يتقاضاه فعلا بالكادر المتوسط واول مربوط الدرجة بالكادر العالى ، ويبدأ الخصم من تاريخ التعيين بالكادر العالى ، ومن ثم يرد لمن خصم منهم الفرق بين الكادرين ما خصم بغير وجه حق اعتبارا من تاريخ التعيين بالكادر العالى ما لم يكن قد سقط بالتقدم .

( فتوى رقم ٥٦٩ فى ٢٤/٨/١٩٥٩ ) .

ثالث عشر : النقل من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى او العكس

قاعدة رقم ( ١٦٨ )

المبدأ :

لنقل من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى نون ترقية - شروط صحتة .

ملخص الحكم :

إذا كانت جهة الادارة تملك - بمقتضى نص المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر



في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ — « الترقية من أعلى درجة في الوزارة او المصلحة من درجات الكادر الكتابي فيها الى الدرجة التالية لها في الكادر الاداري » بشروط معينة ، فانها تملك من باب أولى النقل دون ترقية متى اقتضى ذلك حسن سير العمل في المصالح العامة : ما دام النقل ليس الى وظيفة درجتها اقل ولا يفوت على الموظف دوره في الترقية بالأهمية . ولا يجوز ان يحول دون أعمال سلطة النقل هذه ابتغاء وجه المصلحة العامة للتفرع — سواء من قبل الموظف المنقول او من جانب موظفي الجهة المنقول اليها — بأمل في حق قائم على مصلحة فردية لا تتوازي مع المصلحة العليا الاسمي منها والواجب تفليها عليها .

( طعن رقم ١٩٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٩ ) ..  
قاعدة رقم ( ١٦٩ )

#### المبدأ :

النقل من الكادر الكتابي الى الكادر الاداري — خلو ملف خدمة الموظف من قرار صريح به — لا يفيد حتما عدم النقل — جواز استخلاص النقل من ادلة واقعية — قرار النقل الصادر بعد ذلك يعتبر كاشفا لحالة قانونية واقعية فعلا .

#### ملخص الحكم :

ان خلو ملف خدمة الموظف من قرار صريح بنقله من الكادر الكتابي الى الكادر الاداري لا يعنى حتما انه لم ينقل الى الكادر الاداري بل قد يستفاد هذا النقل اذا قامت ادلة واقعية تفيد هذا النقل — وان صدور قرار بعدم ذلك بهذا النقل انما يكون بمثابة قرار كاشف لحالة قانونية واقعية فعلا .

( طعن رقم ٨٥٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٢٥ )

قاعدة رقم ( ١٧٠ )

المبدأ :

نقل الموظف من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ — شروطه — أن يكون الموظف شاغلاً درجة سادسة شخصية في الكادر الكتابي ، وأن تكون الدرجة السادسة الإدارية التي يعين فيها مخصصة لوظيفته ومنقولة في الميزانيات ٥٤/٥٢ الى ١٩٥٧/٥٦ .  
ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة في مادته الثانية على أن تنقسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين عاليتين ومتوسطة وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين فني وإداري للأولى فني وكتابي للثانية .

وتتضمن الميزانية بياناً بكل نوع من هذه الوظائف .

ولا يجوز بغير إذن من البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر .

وقد أورد المشرع على مبدأ تقسيم الوظائف المقررة بهذا النص استثناءات نص على بعضها في ذلك القانون المذكور ونص على البعض الآخر في تشريعات مستقلة مثال ذلك :

١ — الاستثناء الذي أوردته المادة ٤١ من القانون المشار اليه اذ نصت على انه « يجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من الكادر الفني العالي في حدود النسبة المخصصة للاختيار وبشرط ألا يزيد نصيب ذوي المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المخصصة للاختيار ويعمل بهذه القواعد عند الترقية الى أي درجة أعلى .

كما يجوز الترقية من أعلى درجة الى الوزارة أو المصلحة من درجات الكادر الكتابي فيها الى الدرجة التالية في الكادر الإداري في حدود النسبة المخصصة للاختيار وبشرط ألا يزيد نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المخصصة للترقية بالاختيار .

٢ — الاستثناء الذى جاءت به الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون المذكور اذ نصت على أنه « في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى لميزانية إحدى الوزارات والمصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها .

ومن حيث أن المشرع قد أورد على مبدأ تقسيم الوظائف المقررة على النحو المتقدم استثناء تضمنته المادة ٣ من القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ التى نصت على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يجوز بقرار من الوزير المختص أن يعين موظفى الدرجة السادسة الشخصية بالكادر الكتابي في الدرجات السادسة الادارية والمنقولة في الميزانيات ١٩٥٣/١٩٥٤ الى ١٩٥٦/١٩٥٧ أو أن يرقى من كان منهم في الدرجة السابعة الكتابية الى الدرجة السادسة الادارية المرفوعة من الكادر الكتابي متى استوفى شروط الترقية اليها . ومفاد هذا النص أن مناط تطبيق الاستثناء الوارد به أن يكون الموظف شاغلا درجة سادسة شخصية في الكادر الكتابي وأن تكون الدرجة السادسة الادارية التى يعين فيها مخصصة لموظفاته ومنقولة من الميزانيات ١٩٥٣/١٩٥٤ الى ١٩٥٦/١٩٥٧ .

فإذا كان الثابت أن موظفا كان يشغل درجة سادسة كتابية أصلية في ميزانية جامعة الاسكندرية ثم نقل من هذه الدرجة الى الدرجة السادسة

الادارية المنشأة بميزانية الجامعة في السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٧ ومن ثم لا يكون قد توافرت في شأنه شروط تطبيق الاستثناء المقرر بالقانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ على ما سبق بيانه .

( فتوى رقم ٩٢٢ في ١٢/٤/١٩٦١ ) .

### قاعدة رقم ( ١٧١ )

#### المبدأ :

شروط النقل من الكادر الكتابي الى الكادر الادارى طبقا لاحكام القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ — مخالفة هذه الشروط — جزاء هذه المخالفة هو البطلان وليس الانعدام فلا يجوز سحب قرار النقل في هذه الحالة الا خلال الميعاد القانوني .

#### ملخص الفتوى :

انه ولئن كان القرار الصادر بنقل الموظف من الكادر الكتابي الى الكادر الادارى قد جاء مخالفا للقانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ الا انه لا يجوز سحبه او الغاؤه الا في المواعيد المقررة للسحب والالغاء ، ولا يجوز القول بان هذا القرار يعد قرارا معدوما اذ ان القاعدة العامة مقبها وقضاء ان القرار الادارى الذى يصدر بالمخالفة للقانون لا يعتبر قرارا منعذما الا اذا بلغ عيب عدم الشرعية فيه حدا ينحصر به الى درجة العدم وليس هذا هو الحال بالنسبة الى القرار الصادر بنقل الموظف من الكادر الكتابي الى الكادر الادارى اذ ان العيب الذى شاب هذا القرار لا يعدو ان يكون خطأ في تفسير القانون وتاويله ومن ثم لا ينحصر به الى درجة العدم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القرار الصادر بنقل السيد/..... من الكادر للكتابى الى الكادر الادارى وأن كان مخالفا للقانون الا انه لا يجوز سحبه او الغاؤه متى كان قد انقضت المواعيد المقررة لهذا السحب او الغائه .

( متوى رقم ٩٢٢ فى ١٢/٤ / ١٩٦١ ) .

قاعدة رقم ( ١٧٢ )

#### المبدأ :

النقل من السلك الإدارى الى السلك الكتابى فى ظل احكام المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ بغير اتباع الاجراءات التأديبية — صحته قانونا اذا خلا من اساءة استعمال السلطة .

#### ملخص الحكم :

لا حجة فى القول بان نقل الموظف من السلك الادارى الى السلك الكتابى فى ظل احكام المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ ، بغير اتباع الاجراءات التأديبية يعتبر مخالفا للقانون ، لانطوائه على عقوبة تأديبية مقننة دون اتباع اجراءاتها التى نص عليها القانون ، ذلك لأن هذا النقل إنما يتم بناء على الرخصة التشريعية التى اجازته لجهة الادارة لستثناء من احكام المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بشأن نظام موظفى الدولة ، والتى خرجت على احكام هذا القانون من حيث عدم استلزامها ارتكاب ذنب تأديبى لنقل للموظف من السلك الأعلى الى السلك الأدنى من جهة ، ومن حيث عدم تطلب اتباع الاجراءات التأديبية المقررة فى القانون المنكسور لايكان تنزيل الموظف من جهة اخرى ، ذلك ابتغاء سرعة تحقيق الأغراض التى استهدفها المشرع من تقرير هذه الرخصة بشغل الوظائف الحكومية الكثيرة الشاغرة

ومتذاك ، بالنقل أو الترقية دون إبطاء ودون التقيد ببعض أحكام قانون نظام الدولة ، حتى لا تتعطل الأداة الحكومية أو تقتصر في رعاية المرافق العامة ، كما جاء بالذاكرة للإيضاحية للمرسوم بقانون آنف الذكر ، وما دام لم يتم تحليل من الأوراق على إساءة استعمال السلطة ، فإن استعمال الإدارة للرخصة المخولة لها بالقانون في الحدود المرسومة لذلك ، يكون عملا مشروعاً لا مطعن عليه .

( طعن رقم ١٧٤٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٨ ) .

### الفصل الثالث

#### النقل من وظيفة الى أخرى داخل الكادر الواحد

قاعدة رقم ( ١٧٣ )

المبدأ :

لتنقل الى وظيفة أخرى - جائزة بشرط ألا تنقل درجتها من درجته  
- تنزيله في الوظيفة دون خفض الدرجة - ليس عقوبة تأديبية في ظل  
قانون نظام موظفي الدولة - ترخص الإدارة في النقل من وظيفة الى أخرى .  
ملخص الحكم :

ان نقل الموظف أصبح جائزا من وظيفة الى أخرى بشرط ألا تنقل درجتها  
من درجته وذلك طبقا للمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
الخاص بموظفي الدولة ، ولم يعد التنزيل في الوظيفة عقوبة تأديبية كما كان  
الحال طبقا لحريته سنة ١٩٠١ ، ولذا فان المادة ٨٤ من القانون المشار  
اليه ، حين عُدلت الجزاءات التأديبية ، لم تنص على تنزيل الوظيفة بل  
نصت على خفض الدرجة ، فالنقل من وظيفة الى أخرى أصبح من الملاعبات  
المتروكة لتقدير الادارة بما لا يعقب عليها في هذا الشأن ما دام لا يفوت  
به الدور في الترقيّة بالأقدمية وما دلم خلا من اساءة استعمال السلطة .

( طعن رقم ٤٦ لسنة ٢ في - جلسة ١٢/١٠/٦٩٥٥ )

قاعدة رقم ( ١٧٤ )

المبدأ :

جواز النقل من وظيفة الى أخرى ما دامت الأخيرة ليست أقل درجة من الأولى .

ملخص الحكم :

ان الجزاءات التي عرّضتها المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ليس من بينها التنزيل في الوظيفة كما كان الحال قبل العمل بالقانون سالف الذكر . وقد أجازت المادة ٤٧ من القانون المشار إليه النقل من وظيفة الى أخرى ما دامت درجة الوظيفة المنقول اليها الموظف ليست أقل من درجة الوظيفة المنقول منها . فالقول بان نقل المدعى من وظيفة رئيس قلم جنائي باحدى النيابة الجزئية الى وظيفة كاتب بالنيابة الكلية قد قصد به أن يكون بمثابة عقوبة توقع عليه الى جانب الخصم من مرتبة ، هو مذهب لا يستند الى أساس سليم من القانون ذلك أن المدعى قد نقل الى وظيفة لا تقل درجتها عن درجة وظيفته الأولى ، فلم يقضن نطه أى تنزيل له في الدرجة .  
( ظعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٢٠ ) .

قاعدة رقم ( ١٧٥ )

المبدأ :

نقل للموظف الى وظيفة أخرى جائز ما دامت درجتها لا تقل عن درجة الوظيفة المنقول منها - المادة ٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة قد قسمت الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين عالية



ومتوسطة ، ثم قسمت كلا من هاتين الفئتين الى فنى وإدارى للأولى وفنى وكتابى للثانية ، فالتقسيم الوارد بها إنما ينصب على الوظائف ، ولا يتناول للدرجة ، فالدرجة هى المصرف المالى الذى يتقاضى منه الموظف راتبه ، وهى تتبع للوظيفة باعتبارها أثرا لها ، ثم نصت المادة ٧٧ من القانون المشار اليه على انه « يجوز نقل الموظف من إدارة الى أخرى ، ويجوز نقله من مصلحة او وزارة الى مصلحة او وزارة أخرى اذا كان النقل لا يفوت عليه موره فى الترقية بالأقدسية ، أو كان بناء على طلبه ولا يجوز نقل الموظف من وظيفة الى أخرى درجتها أقل من درجته .

ومفهوم هذا النص انه يحظر نقل الموظف من وظيفة الى أخرى درجتها أقل من درجته ، لما ينطوى عليه هذا النقل من جزاء تأديبى لا تملكه سوى الجهة المختصة بإجرائه وهى مجلس التأديب ، ومفهوم المخالفة للنص انه يجوز نقل الموظف من نوع الى آخر فى ذات الفئة التى تتبعها وظيفته ، ما دامت درجتها لا تنزل عن درجة الوظيفة المنقول منها اذا ما اقتضى هذا النقل ابتغاء وجه المصلحة العامة او كان بناء على طلب الموظف نفسه . فمضى كان الثابت أن الموظف هو الذى طلب نقله من وظيفته بالكادر الفنى المتوسط الى مثل وظيفته بالكادر الكتابى ، وكلاهما من نوع واحد تنتظمهما الفئة المتوسطة ، وكانت هناك وظيفتان خاليتان من الدرجة الثامنة الكتابية ، ووافقت لجنة شئون الموظفين على نقله الى إحدى هاتين الوظيفتين بعد موافقة ديوان الموظفين ، واعتمد الوزير محضر اللجنة فيما يتعلق بهذا النقل فى ١٩/٩/١٩٥٤ ، ومن ثم فإن النقل قد تم صحيحا ومستوفيا كافة شرائطه القانونية ، وبالتالي يعتبر هذا موظف شاعلا لوظيفة فى الدرجة الثامنة الكتابية من ذلك التاريخ ، ابا ما رددته إدارة المستخدمين من أن قرار نقله الى الدرجة الثامنة الكتابية جاء مخالفا للمادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة — فانه اعترض فى غير محله ، اذ أن هذه المادة تنظم

ينقل الوظيفة ذاتها من فئة إلى أخرى أو من نوع إلى آخر ، ولا شأن لهما بنقل الموظف دون نقل وظيفته ، فقد تكفلت بتنظيم هذه الحالة الأخيرة المادة ٤٧ من القانون على ما سلف للبيان . كما أنه لا وجه للاحتجاج بإلتهاء الرخصة التي منحت للجهة الإدارية بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ بالاستثناء من أحكام المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، إذ أن ذلك المرسوم يتناول جولة نقل الموظفين من فئة إلى أخرى ، والحالة المعروضة خاصة بنقل الموظف من نوع إلى آخر في نفس الفئة ، وهو أمر تميزه الأحكام العامة الواردة في القانون .

(فتوى رقم ٣٦٦ في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ .)

#### قاعدة رقم ( ١٧٦ )

##### المبدأ :

**النقل من وظيفة لأخرى في مثل درجته ومرتبته — استهداف النقل  
مصلحة عامة تقتضيتها ظروف العمل — لا وجه للطعن في هذا القرار .**

##### ملخص الحكم :

تمت. ثبت أن المدعى عين في الدرجة الثامنة على اعتماد مقاومة الأمراض الوبائية المدرج بالميزانية بند أعمال جديدة ، وتدب للعمل كاتباً في إدارة المخازن والمشتريات ، ولما اقتضت ظروف العمل في مصلحة الطب البيطري شغل الوظائف في الاعتماد المخصص لمقاومة الأمراض الوبائية شغلاً فعلياً بأن يقومون بأعباء هذه الوظائف ، نقل المدعى وأمثاله إلى اعتماد المساحة القطنية في مثل درجاتهم ومرتباتهم ، وهذا النقل ليس من شأنه أن يمس مراكزهم التي كانوا قد اكتسبوها بقرار تعيينهم ، سواء من حيث الدرجة أو الراتب ، إذ أنهم نقلوا في وضع مماثل وعلى اعتماد مماثل ، وقد استهدف

النقل تحقيق مصلحة عامة اقتضتها ظروف العمل في المصلحة التي يعمل بها المدعى — متى ثبت ذلك ، فإن الدعوى بطلب إلغاء القرار الصادر بنقل المدعى الى اعتماد المساحة القطنية تكون على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضها .

( ع طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٣ ) .

قاعدة رقم ( ١٧٧ )

#### المبدأ :

النقل من وظيفة الى أخرى — صحيح ما دام لا ينطوى على جزاء تأديبي مقنع بتنزيل الموظف الى وظيفة درجتها أقل — التمتع على قرار النقل بلته تم على غير درجة وعلى غير وظيفة — غير صحيح متى كان النقل الى مثل درجة الموظف ، ولو كان الخصم بماهيته على ربط وظيفة بالجهة للنقل منها .

#### ملخص الحكم :

ما دام النقل لا ينطوى على جزاء تأديبي مقنع بتنزيل الموظف من الوظيفة التي يشغلها الى وظيفة درجتها أقل من درجته ، ولا يفوت عليه دوره في الترقية بالأهمية في الوظيفة المنقول منها ، فهو صحيح ، ذلك ان الموظف ليس له ازاء المصلحة العامة حق مكتسب في البقاء في وظيفة بعينها . ولا حجة فيما يذهب اليه المدعى من أن نقله تم الى غير درجة وعنى غير وظيفة ، إذ الواقع أنه انما نقل الى مثل درجته بالديوان العام بوزارة الداخلية ، والحق بقسم الإدارة به . ولا يغير من هذه الحقيقة صدور قرار وزير الداخلية ، بالخصم بماهيته على ربط وظيفة مدرّس من الدرجة الثالثة بكلية البوليس ، اذ لا يعدو هذا أن يكون تعيينا للمصرف المالي ، دون مساس بالوضع الوظيفي للمدعى من حيث الدرجة .

( طعن رقم ١٤٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٢٥ ) .

### قاعدة رقم ( ١٧٨ )

#### المبدأ :

النقل الى وظيفة أخرى ماثلة — استهداف قرار النقل استقرار الموظف في مقر وظيفته — النعي عليه بعيب لسوء استعمال السلطة او انه تضمن جزاء تأديبيا مقنعا — لا محل له — هو نقل مكاني مما تترخص فيه  
جهة الإدارة .  
ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان المدعى نقل من مدرسة الهلال بكرداسة الى مدرسة المعرقب ، وان كلتا المدرستين تابعة لمنطقة الجيزة التعليمية ، ومن نفس المرتبة ، وقد نقل لمدعى الى وظيفة ماثلة لتلك التي كان يشغلها في المدرسة المتقولة منها ، وظاهر من قرار النقل ان الادارة استهدفت من ورائه استقرار المدعى في مقر وظيفته ، فلا يمكن ان يعاب تصرفها بسوء استعمال السلطة او أنه تضمن جزاء تأديبيا مقنعا ، وهو قرار نقل مكاني تترخص فيه جهة الإدارة بلا معقب عليها ، ما دام ان قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة ، ومن ثم يكون الحكم اذ قضى بالغاء قرار النقل قد خالف القانون ويتعين النفاذ :

( طعن رقم ٤١٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٩ ) .

### قاعدة رقم ( ١٧٩ )

#### المبدأ :

النقل الى وظيفة درجتها اقل — لا يجوز طبقا لنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى قد حصل على بكالوريوس الزراعة في سنة ١٩٤٤ والتحق بمصلحة الأملاك الأميرية في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ في الدرجة السادسة بالكادر العالي (تفانيس) ، وكان يشغل وظيفة ناظر زراعة ، ثم صدر قرار مدير عام المصلحة في شهر ديسمبر سنة ١٩٥٥ بنقله من وظيفة ناظر الزراعة بإدارة البيع (الثروة العقارية) من الدرجة السادسة الفنية بالكادر الفني العالي إلى الكادر الإداري مع ترقبته إلى الدرجة الخامسة بوظيفة وكيل إدارة ، وذلك اعتباراً من ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، ثم أصدر مدير عام المصلحة في شهر أغسطس سنة ١٩٥٧ القرار المطعون فيه بنقل المدعى إلى وظيفة معاون أملاك بمديرية البحيرة اعتباراً من ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، وجاء في ذلك القرار أن الوظيفة المنقول منها المدعى هي « ناظر زراعة بالثروة العقارية » في حين أنه لا يوجد في ملف المدعى ما يفيد أنه كان قبل صدور هذا القرار قد نقل من وظيفة وكيل إدارة التي رقى إليها في سنة ١٩٥٥ إلى وظيفة ناظر زراعة .

ولما كان الثابت من الرد على الدعوى أن وظائف معاوني الأملاك مخصص لها الدرجتان السابعة والثامنة ، ويؤيد ذلك أيضاً الإطلاع على ميزانية المصلحة عن عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ المعمول بها وقت صدور القرار المطعون فيه ، فانه يبين منها أنه قد خصص لوظائف معاوني الأملاك الدرجتان السابعة والثامنة في الكادر الفني المتوسط ، ومن ثم فيكون المدعى قد نقل بالقرار المطعون فيه إلى وظيفة نقل درجتها عن درجته ، الأمر غير الجائز مما تواترنا لخالفته لحكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة التي تنص على أنه « لا يجوز نقل الموظف من وظيفة إلى أخرى أخرى درجتها أقل من درجته » .

قاعدة رقم ( ١٨٠ )

### المبدأ :

وضع الموظف المنقول على درجة أقل من تلك التي كان يشغلها قبل نقله - لا يجوز .

### ملخص الحكم :

ان القرار الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ من السيد مدير عام هيئة الإصلاح الزراعي بالحاق المطعون عليه بوظيفة وكيل ادارة في الدرجة ( ٤٥ - ٦٥ جنيه ) اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٥٩ ، مع انه كان قبل نقله في الدرجة الثانية بالكادر الفني العالي بوزارة الأوقاف بمربوط مالي ( ٦٥ - ٨٠ جنيه ) ينطوي بلا جدال على خفض لدرجته المالية التي كان عليها عند نقله من وزارة الأوقاف ، وهو تصرف اداري لا شك يخالف الأصول العامة التي توجب عدم المساس بأوضاع الموظفين المنقولين الا في حدود القانون ويعد سلوك طريق التأديب ولا يجادل أحد في ان نقل بعض الموظفين - ومن بينهم المطعون ضده - لم يكن يراد به ان تترك حقوق الموظفين - سدى تحت رحمة الجهة الادارية التي تم نقلهم اليها ان شاعت حافظت على أوضاعهم المكتسبة وان شاعت نحيت مآكرهم القانونية ومست درجاتهم المالية التي بلغوها ومن ثم يتعين القضاء بالقضاء بالقرار الإداري الصادر من مدير عام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بمجمله تنسيبه من عدم اسناد وظيفة مدير ادارة اليه وهي درجة حجود لها ربط مالي ( ٦٥ - ٨٥ جنيه ) يقابل الدرجة الثانية التي كان المطعون عليه معينا فيها قبل نقله الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

قاعدة رقم ( ١٨١ )

المبدأ :

نقل الموظف من نوع الى آخر من الوظائف داخل الكادر الواحد -  
جائز في حالة انحداد الدرجة وتوفير شروط شغل الوظيفة المنقول اليها -  
استصحاب المامل المنقول اقتصاديته السابقة - اساس ذلك ان الامر في  
هذه الحالة نقل وليس تعيينا .

ملخص الفتوى :

النقل من نوع الى آخر من الوظائف داخل الفئة الواحدة أي النقل  
من الوظائف الفنية العالية الى الوظائف الادارية وبالعكس أو النقل من  
الوظائف الكتابية الى الوظائف الفنية المتوسطة وبالعكس فيحكه نص المادة  
٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي كانت تنص على انه يجوز  
نقل الموظف من ادارة الى أخرى ويجوز نقله من مصلحة او وزارة الى مصلحة  
او وزارة أخرى اذا كان النقل لا يفوت عليه دوره في الترقية بالأقدمية او  
كان بناء على طلبه . . . . ولا يجوز نقل الموظف من وظيفة الى أخرى درجتها  
اقل من درجته وهذا هو الحكم الذي رددته المادة ٤١ من قانون  
المعاليين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومقتضى هذا النص انه يحظر نقل الموظف من وظيفة الى أخرى  
درجتها اقل من درجته لما ينطوى عليه هذا النقل من جزاء تاديبى  
لا تملكه سوى الجهة التأديبية المختصة بتوقيعه . ومفهوم المخالفة للنص  
المذكور انه يجوز نقل الموظف من نوع الى آخر في ذات الفئة التي تندرج  
فيها وظيفته ما دامت درجتها لا تقل عن درجة الوظيفة المنقول منها لذا  
اقتضت المصلحة العامة هذا النقل او كان بناء على طلب الموظف نفسه .  
وهو ما سبق ان انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى  
بجلستها المنعقدة في ١٧ من يوليو سنة ١٩٥٧ .

ومن حيث أنه متى توفر في النقل بين نوعي الوظائف من الفئة الواحدة العالية أو المتوسطة شرط اتحاد الدرجة والشروط الأخرى اللازمة لشغل الوظيفة المنقول إليها فإن العامل يستصحب معه في هذه الحالة أقدميته التي كانت له قبل النقل ، بوصف أن الأمر يتعلق بنقل لا بتعيين وهذا الحكم يغير حالة التعيين المبتدأ التي تتطلب توفر شروط ضم مدد الخدمة فيما يحسب للعامل من مدد خدمة سابقة على هذا التعيين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتي :

أولاً — أن النقل من كادر أدنى الى كادر أعلى غير جائز الا في الحالات وبالشروط والأوضاع التي ينص عليها القانون .

ثانياً — أن العامل المنقول من كادر أدنى الى كادر أعلى يعتبر معينا تعيينا مبتدئا في الكادر الأعلى ومن ثم لا يستصحب الأقدمية التي كانت له في الكادر الأدنى الا اذا أجاز القانون ذلك .

ثالثاً — أن النقل من نوع الى آخر داخل الكادر الواحد سواء الفنى والإدارى العالى أو الفنى المتوسط والكتبى جائز في حالة اتحاد الدرجة وتوفر الشروط اللازمة لشغل الوظيفة المنقول إليها ولا يعتبر تعيينا مبتدئا مما تسرى في شأنه قواعد ضم مدد الخدمة السابقة ومن ثم يستصحب للعامل المنقول أقدميته التي كانت له قبل النقل .

رابعاً — أن القواعد المتقدمة لا تطبق الا خلال فترة العمل بأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة وقبل العمل بقواعد تقييم وترتيب الوظائف تنفيذا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن العاملين المدنيين بالدولة .



قاعدة رقم ( ١٨٢ )

**المبدأ :**

**قرار النقل من وظيفة الى الوظيفة المعادلة لها — قرار تسوية يستفيد العامل حقه فيه مباشرة من القانون — يفتح ميعاد الطعن في الترتيبات السابقة عليه .**  
**ملخص الحكم :**

ان المادة الرابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ تنص على ان « تسرى الأحكام الأخرى الواردة في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ على الوظائف المنصوص عليها في المادتين الأولى والثالثة من هذا القانون وذلك فيها لم يرد بشأنه نص خاص في أنظمة المؤسسات ، أما باقى الوظائف والمؤسسات المذكورة فتسرى في شأنها جميع القواعد والأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

ومن حيث أن قانون الوظائف العامة هو الذى يسرى على موظفى المركز القومى للبحوث من غير أعضاء هيئة البحوث باعتبار هذا المركز هيئة عامة تمارس نشاطا علميا وتخضع كذلك لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ أتف الذكر ولم يرد بلائحته الادارية وللالية ما يتعارض وهذا الأصل المقرر . كما وأن قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تعد نص في مادته الثالثة عشرة على أن « تسرى على موظفى وعمال الهيئات

العامة أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيها لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر باتشاء الهيئة واللوائح التى يضعها مجلس الادارة » . ومن حيث أنه يبين مما تقدم أنه بصور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم وزارة البحث العلمى عدا العاملون بالمعهد القومى للقياس والمعايرة التابع لوزارة البحث العلمى . ومن بينهم المدعى من عداد موظفى وعمال المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا

والمخاطبين بقواعد واحكام التشريع العام للتوظيف باعتبارهم من غير  
الشاغلين لوظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية التي تنظمها  
قواعد واحكام صادرة بقوانين خاصة ومن ثم فان المدعى يكون — والحال  
كذلك — قد أصبح خاضعا منذ صدور القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٩ لسنة  
١٩٦٤ فى ١٣ من يولييه سنة ١٩٦٤ ، لأحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة  
الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باعتباره القانون العام لشئون العاملين  
المدنيين بالدولة والذي يسرى عليه — حسبما سلف البيان — بالتطبيق لأحكام  
كل من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ والقرار  
الجمهورى رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ السالف ذكرهم ومن ثم فانه وقد تحدد  
بمستور القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ فى ١٣ من يولييه سنة  
١٩٦٤ النظام الوظيفى الواجب التطبيق على المدعى فانه كان يتعين تبعاً  
لذلك نقله الى درجة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تعادل درجته  
المعين عليها طبقاً للجدول الأول الملحق بلائحة موظفى ومستخدمى الهيئة  
العامة للتوحيد القياسى وذلك على أساس من الضوابط التى أرسنها هذه  
المحكمة فى شأن النقل من الكادرات الخاصة الى الكادر العام ومن بينها ان  
يكون المركز القانونى للعامل فى الجهة المنقول إليها مساوياً او معادلاً للمركز  
القانونى الذى كان له فى الجهة المنقول منها مع حفظ حقه فى الأستدعية التى  
كانت له وذلك اذا كان نظام الدرجات واحداً فى الجهتين .

ومن حيث أن الدرجات الواردة بالكادر الملحق بلائحة الهيئة المصرية  
للتوحيد القياسى بالنسبة للموظفين سواء فى الوظائف العالية او المتوسطة  
تتطابق مع الدرجات الواردة بالكادر العام فى قانون التوظيف رقم ٢١ لسنة  
١٩٥١ وكان المدعى معينا على الدرجة ( ٩٦٠ — ١١٤٠ جنيه ) والتى أصبحت  
فى حكم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وبالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية  
رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل لتعاملين الى  
الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ، تعادل الدرجة الثانية ( ٨٧٦ — ١٤٤٠  
جنيه ) فان المدعى يكون قد استند مباشرة من أحكام القرار الجمهورى

رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ الحق في أن ينقل اعتبارا من تاريخ صدور ذلك للقرار في ١٣ من يولييه سنة ١٩٦٤ الى الدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باعتبارها الدرجة المعادلة للدرجة التي كان معينا عليها وقتئذ وذلك بأقدمية فيها ترجع الى ٦ من مايو سنة ١٩٦٢ تاريخ تعيينه على تلك الدرجة ومن ثم كان يتعين على الجهة الادارية ان تصدر قرارا بتسوية وضعه الوظيفي على النحو المتقدم ومتى كان الامر كذلك مان للقرار رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٦ الصادر من رئيس المجلس الأعلى للبحث العلمى في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بنقل الدعى اعتبارا من ١٣ من يولييه سنة ١٩٦٤ الى الدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المعادلة لدرجته وذلك بأقدمية فيها ترجع الى ٦ من مايو سنة ١٩٦٢ لا يمسدو في حقيقته ان يكون قرارا بتسوية حالة الدعى اعبالا لحقه المستبد مباشرة من احكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ويكون بالتالى قد كشف عن وضعه القانونى السليم وقت صدور القرار المطعون فيه في ٢ من مايو سنة ١٩٦٦ الأمر الذى يفتح له ميعادا جديدا للطعن في ذلك القرار .

ومن حيث ان الدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٢٠٨ لسنة ١٦ القضائية في ١١ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ بالطعن في القرار الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٦٦ وذلك قبل صدور قرار التسوية المشار اليه فيه ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ واستمر في مخاطبة القرار المطعون فيه بالدعوى ذاتها بعد ان تظلم منه مرة أخرى في ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٧ على قسوة قرار التسوية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٦ الذى اوضح تعيينه بوضعة القاتونى دون ان يطلى رداً على ذلك التظلم الأمر الذى يفسدو منه طلب الدعى الغاء القرار المطعون فيه مقبولا شكلا دون ما حاجة الى رفع دعوى جديدة بخاصم فيها اقرار ذاته من جديد .

( طعن رقم ٢٠٨ لسنة ١٦ في - جلسة ١٩٧٤/٦/٣٠ )

( م ٢٥ - ج ٢٤ )

### الفصل الرابع

النقل من وزارة أو مصلحة الى وزارة أو مصلحة اخرى

قاعدة رقم ( ١٨٢ )

المبدأ :

القيد الوارد في المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة الى اخرى — الحكمة التشريعية التي قام عليها — توافرها في التنقل بين وحدتين اداريتين مستقلتين بترقيتهما داخل مصلحة واحدة — سريان القيد المشار اليه في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة ان قضت بان القيد الذي اورثته المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو استثناء من الأصل العام الذي يجيز النقل كما يجيز ترقية الموظف المنقول طبقا للقواعد العامة . ويجب تفسير هذا الاستثناء في حدود الحكمة التشريعية التي قام عليها ، وهي منع التحايل لاثار الموظف المنقول بترقيته في الجهة المنقول اليها في نسبة الأقدمية وحرمان من كان نصيبه الدور في الترقية لولا مزاحمة المنقول له في فرصة الترقية فيحجبه بحكم أقدميته . ويبين من ذلك ان سياسة التشريع في هذا الشأن في ضوء حكمته تقوم على افتراض موظفين في وحدتين مستقلتين بأقدمياتهما وترقيتهما مما يجعل النقل من أحدها الى الأخرى مؤثرا في تكافؤ الفرص في الترقية وهو ما اراد القانون تنظيمه على الوجه المبين في تلك المادة . وما دام ان المنطوق هو النقل من وحدة الى اخرى مستقلة في ترقياتها ، فان الرد في هذا هو الى اوضاع الميزانية التي بحسبها قد تعتبر الفروع المختلفة للمصلحة الواحدة وحدات قائمة بذاتها في الترقية .

( طعن رقم ٤٠٦ لسنة ٥ في — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٠ ) .

قاعدة رقم ( ١٨٤ )

المبدأ :

نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على اجازة النقل من ادارة او مصلحة او وزارة الى اخرى — عدم انطباقه على حالة النقل داخل الوحدة الواحدة — مثال — النقل الحاصل تنفيذا للقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٤ باعتبار ميزانية وزارة التجارة والصناعة بمصالحها المختلفة وحدة واحدة بالنسبة للترقيات والتقلات بين موظفيها حتى نهاية سنة ١٩٥٥ — اعتباره من قبيل التنسيق أو التوزيع الداخلي وليس من شأنه جمل الموظف المنقول في مركز خاص — نص القرار الوزاري رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٥ على اعتباره انتدبا مع استثناء حالتى النقل على درجة خالية بالجهة المنقول اليها أو بطريقة التبادل — عدم انطباق هذا القرار الاستثنائي على الموظف المنقول الى الديوان العام في ظل للقانون السالف الذكر ، ثم صدر قرار بنقله الى هذا لادىون بعد انتهاء الفترة المحددة لتطبيق هذا القانون — اعتباره منقولا من تاريخ القرار للصادر بهذا النقل لا قبل ذلك .

ملخص الحكم :

أن مفهوم المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة أن النقل لا يكون الا من ادارة الى اخرى أو من مصلحة او وزارة الى مصلحة أو وزارة اخرى ولا يتصور أن يكون النقل في داخل الادارة الواحدة أو المصلحة الواحدة ، وأن النقل المحظور اجراؤه بغير مبرر هو الذى من شأنه أن يفوت على المنقول دوره في الترقية بالاعتسدية الا اذا كان بناء على طلبه .

وهذا الحكم العلم الذى قرره المادة ٤٧ فى شأن النقل وآثاره لا يتصور حدوثه فى دالخل الوحدة التى أوجدها القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٤ الذى قضى باعتبار ميزانية وزارة التجارة والصناعة بمصالحها المختلفة وحدة واحدة بالنسبة للترقيات والتنقلات بين موظفيها فى خلال المهلة التى حددتها حتى نهاية يونية سنة ١٩٥٥ خروجاً واستثناء من احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بأداة تشريعية فى نفس مرتبته ، ويكون النقل خلالها ولو جاءت عبارته صريحة من قبيل التفسير أو الترتيب أو التوزيع للدخل الذى تجرته الجهة الادارية بيد طليقة استجابة منها لاحتياجات العمل وما يقتضيه حسن سمر المرفق العلم ومن ثم لا تترتب عليه احكام النقل الذى يجعل صاحبه فى مركز خاص يحبه القانون لا يسوغ لها أن تسمه بغير مبرر كما ان القرار ٣١٩ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى نهاية يونية سنة ١٩٥٥ جعله انتداليا فيماخذ حكم الانتداب ، ومع استثناء النقل الذى نص فى القرار الصادر به بأنه كان على درجة خالية بالجهة المنتسول اليها أو بأنه تم بطريق التبادل بين موظفين فى درجة واحدة وفى كادر واحد . ولما كان هذا الاستثناء لا ينطبق على حالة المدعى كما ان الجهة الادارية اعريت عن رغبتها فى نقله الى الديوان العام بالقرار رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٦ بعد نهاية الفترة المعينة فلا يعتبر منقولا اليه الا من التاريخ الذى حدده هذا القرار الأخير اذ لم تتوافر ظروف أو ملابسات من شأنها ان تحول النذب الى نقل قبل حصوله .

( طعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٦/٢٤ ) .

**المبدأ :**

نقل التماثل من وزارة الى أخرى في وقت لم تكن توجد فيه بالجهة المنقول منها درجة خالية يسمح بترقيته — اجراء سليم قانونا — لا يغير من ذلك أن يكون مشروع الميزانية قد تضمن اقتراح إنشاء درجات جديدة .

**ملخص الحكم :**

ان القرار الصادر بنقل المطعون عليه من وزارة الحربية الى وزارة التربية والتعليم اعتبارا من أول يونية سنة ١٩٥٩ قد صدر في ٢١ يونية سنة ١٩٥٩ وأن قرار ترقية السيد/ . . . . المطعون فيه قد صدر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٠ وأن الدرجة التي تمت عليها هذه الترقية قد اعتمدت في ميزانية وزارة الحربية ( الكلية الحربية ) عن السنة المالية ١٩٦٠/١٩٥٩ أى أن الترقية المطعون فيها قد تمت على درجة انشئت اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٥٩ ومفاد ذلك أنه لم تكن ثمة درجة ثانية فنية عالية خالية بالكلية الحربية وقت نقل المطعون عليه الى وزارة التربية والتعليم . واذا ثبت أن نقل المطعون عليه من وزارة الحربية الى وزارة التربية والتعليم كان نقلا سليما اقتضته مصلحة العمل والعامل ولم يصدر عن اساءة استعمال السلطة كما يزعم المدعى — ابتغاء تفويت حقه في ترقية كانت متاحة له اذ لم تكن ثمة درجات وقت النقل تسمح بترقيته اليها فان النقل — يكون والحالة هذه — لا مطن عليه ذلك أن النقل لا يكون معيبا الا اذا كان هناك درجات تسمح بترقية العامل في الجهة المنقول منها وتصد حرمانه من الترقية اليها وانفساح الطريق لمن يليه في الأقدمية اما اذا كان الأمر على خلاف ذلك وذهبت جهة الإدارة الى استعمال الرخصة المخلولة لها قانونا في النقل بقصد تحقيق الغرض الذي شرع من أجله

ثم انشأت درجة جديدة في ميزانية الادارة بعد قرار النقل المطعون فيه  
فلا يسوغ الادعاء عندئذ بأن مثل هذا النقل قصد به تفويت حق  
الموظف المتقول في الترقية .

ولا وجه في هذا المقام للتحدى بأن الوزارة قد تعمدت نقل  
المدعى بغية تفويت دوره في الترقية ، لأنها كانت قد اقترحت انشاء  
درجات في مشروع الميزانية لأن اعداد مشروع الميزانية بواسطة الوزارات  
المختلفة واقتراح انشاء الدرجات الجديدة لا يقوم دليلا كما يذهب المدعى  
على اساءة استعمال السلطة باعتبار ان الوزارة كانت تعلم بمثل هذه  
الدرجات المقترحة ، ذلك ان سلطة الوزارة تنحصر في الاقتراح فحسب  
ولا تمتد الى تقديرها فعلا ووجوب انشائها فهي لا تملك ذلك باعتبار  
حقا أصيلا للسلطة التي تقوم باعتماد الميزانية والتي تملك حذف  
وتعديل وانشاء الدرجات التي تطلبها الوزارات والمصالح كي تتم الموازنة  
بين أبواب الميزانية المختلفة دون أن يكون لهذه الوزارات حق الاعتراض  
على ذلك . ومن ثم فان اقتراح انشاء بعض الدرجات في ميزانية الجهة  
المتقول منها المطعون ضده لا ينهض دليلا على علم الوزارة بانشاء هذه  
الدرجة اذ لا يتأكد هذا العلم الا بصور قانون ربط الميزانية متضمنا هذه  
الدرجات وبهذه المثابة يكون نقل المطعون ضده قد وقع صحيحا  
بالموافقة لأحكام القانون .



### المبدأ :

الأصل أن الموظف المنقول الى وظيفة أخرى لا يستصحب اليها البدلات  
التي كان يتقاضاها بوظيفته السابقة إلا اذا نص القانون على غير ذلك .

### ملخص الفتوى :

مناد حكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين  
المدنيين بالدولة ان العامل الذي يعاد تعيينه في وحدات الجهاز الإداري  
للدولة دون فاصل زمني بين ترك الخدمة في جهات سابقة واعادة التعيين  
سواء اعيد التعيين في وظيفته من نفس الفئة التي كان يشغلها أو في فئة  
أعلى ، فإنه يحتفظ بأجره السابق أو بداية مربوط الفئة المعين عليها أو أيهما  
أكبر ، والأجر السابق إنما ينصرف الى الأجر الأساسي وحده دون ما كان  
يتقاضاه المعاد تعيينه من بدلات ، ذلك أن الأجر اذا ورد مطلقا كما هو  
للحال في النص المشار اليه — فالأصل فيه ان ينصرف الى المرتب الأساسي  
وحده ، كما وأن البدلات المقررة للوظيفة إنما يرتبط صرفها بشغل تلك  
الوظيفة ، وعليه فإن الأصل انه اذا ما ترك العامل تلك الوظيفة أو نقل  
بوظيفة أخرى فإنه لا يستصحب معه البدلات التي كان يتقاضاها بوظيفته  
السابقة الا اذا نص القانون على خلاف ذلك ، كما هو الحال في المادة  
٢٨ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٧ فقد احتفظ المشرع —  
استثناء من القواعد العامة للضابط الذي ينقل الى وظيفة خارج هيئة  
الشرطة بالمرتب الذي كان يتقاضاه في هيئة الشرطة ، مضافا اليه البدلات  
السابقة المقررة لمرتبه أو درجته .

ولا وجه للاعتراض على ما تقدم بدعوى ان القرار الوزاري رقم  
٧٠ لسنة ١٩٧٧ قد حدد مرتب السيد المذكور بمبلغ ١٠١٢٥٠ ، ذلك

أن الموظف يستمد حقه في الراتب من القاتون مباشرة ، ومن ثم فإن القرار الصادر بتحديد المرتب على خلاف حكم القاتون لا يعدو أن يكون عملاً مادياً لا يكسب الموظف حقاً في المرتب الذي حددته .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الحاق السيد المذكور بوزارة التهيون إنما هو اعادة تعيين طبقاً للمادة ٢/١٣ من القاتون ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وبذلك فإنه يستحق اول م. ب. ب. ب. الفئة التى عين بها في وزارة التهيون أو المرتب الأساسى المقرر لرتبة مقدم التى انتهت به خدمته بوزارة الداخلية على أساسها .

( ملف ٤٧١/٣/٨٦ - جلسة ١٠/١/١٩٨٠ ) .

## الفصل الخامس

لتنقل من الحكومة الى المؤسسات العامة او العكس

قاعدة رقم ( ١٨٧ )

المبدأ :

نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على قصر النقل بين الوزارات والمصالح داخل الحكومة المركزية - اعتبار هذا النص ترديدا لأصل عام مقتضاه جواز الافادة من خبرة الموظفين بنقلهم الى الجهات التي تحتاج الى هذه الخبرة - اثر ذلك - جواز نقل وكيل نيابة من الفئة الممتازة الى الدرجة الثانية الفنية للعالية باحدى المؤسسات العامة للبحث العلمى باعتبارها الدرجة المانلة للدرجة المنقول منها - استصحابه لاعتبينه فى درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة وارتداد اقدميته فى الدرجة الثانية الى تاريخ ترقيته الى الدرجة المنقول منها .

ملخص التوى :

انه وإن كان من المستفاد من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ان حكمها مقصور على النقل بين الوزارات والمصالح داخل الحكومة المركزية ، الا ان هذا الحكم ترديد لأصل عام مقتضاه جواز الافادة من خبرة الموظفين بنقلهم الى الجهات التي تحتاج الى هذه الخبرة وفقاً لما تصدره الجهة الادارية عن ملامحة هذا النقل ابتغاء حسن ادارة المرافق العامة واستمرار سيرها بانتظام واطراد .

وهذا الاصل الذى زده المشرع فى المادة ٤٧ المشار اليها يقوم بالنسبة الى النقل من الحكومة الى المؤسسات العلمية لتعيينها من اداء

رسالتها على الوجه الأكمل نظرا لما تقوم به من اعداد وتدريب الأخصائيين في الفروع العلمية المختلفة وإيجاد البحوث الدراسية وإتباع وسائل التدريب والاعداد العلمى والعملى وتيسير اجراءات البحوث العملية وتنميتها والنهوض بها وتشجيعها بالاعانات والمكافآت المالية والمعينية وغير ذلك من الامراض التى تقوم عليها المؤسسات العلمية .

وإذ كان قد أجاز — نزولا على ذلك الأصل العام — النقل بين الوزارات والمصالح بشرط الا يفوت النقل على الموظف دوره فى الترقية ، وذلك انتفاعا بميزة الموظف المنقول .

لذلك لا يكون ثمة ما يمنع من اجازة نقل موظفى الحكومة — سواء كانوا معينين بالكادر العام أو بأحد الكادرات الخاصة بها — الى المؤسسات العلمية للانتفاع بخبراتهم والاستعانة بهم فى هذه المؤسسات ، ومن ثم يستصحب الموظف المنقول أقدميته فى آخر درجة كان يشغلها بالحكومة قبل النقل الى الدرجة التى ينقل اليها فى المؤسسة العلمية وبالتالى ترتد أقدميته فى هذه الدرجة الأخيرة الى تاريخ حصوله على الدرجة الحكومية المنقول منها ، لا سيما اذا لم يوجد أى فاصل زمنى بين انتهاء الخدمة بالحكومة والنقل الى المؤسسة .

يؤكد ذلك ما قضت به المحكمة الادارية العليا بجلستها المنعقدة فى ٣ من يولية سنة ١٩٦٠ فى الطعن رقم ٩٠١٠ لسنة ٤ القضائية من أن « ما جرى عليه ديوان الموظفين فى الموازنة بين درجات رجال القضاء والنيابة وغيرهم من الكادرات الخاصة ، وبين مراعاة المزايا الوظيفية الخاصة فى الكادرات الخاصة سليم لا غبار عليه ، وما انتهى اليه فى المعادلة بين درجة وكيل النيابة من الدرجة الثانية بدرجةها فى الكادر الخاص ، وبين الدرجة الرابعة فى الكادر العام واعتبار أقدميته وكيل النيابة من الدرجة الثانية

المنقول الى الدرجة الرابعة في الكادر العام من يوم تعيينه في وظيفته الأولى .  
كل ذلك سليم لا غبار عليه كذلك ، ويكون الحكم والحالة هذه قد اصاب  
الحق في النتيجة التي انتهى اليها ، ومن ثم يتعين رفض الطعن . . . . .

وبين مما سبق أن المحكمة الادارية العليا - في مقام تحديد ائتمنية  
وكيل النيابة المنقول من الكادر الخاص الى احدى درجات الكادر العام  
قد ردت ائتمنيته في الدرجة المنقول اليها الى تاريخ تعيينه في وظيفته  
الأولى المنقول منها . وغنى عن البيان أنه يستوى في أعمال هذا الحكم  
أن يكون الكادر العام الذي تم النقل الى احدى درجاته مطبقا في الحكومة  
أو في لحدى المؤسسات العامة ما دام النقل في كلتا الحالتين كانت تحكيمه  
دولف الصالح العام للانتفاع بخبرة الموظف المنقول نزولا على الأصل  
العام السالف بياته .

( فتوى رقم ٩٥٣ في ٣١/٨/١٩٦٣ ) .

قاعدة رقم ( ١٨٨ )

المبدأ :

نقل من المؤسسات العامة الى الحكومة ، الموظف يستصحب حالته  
الوظيفية ، الا أنه لا يستصحب النظام الذي كان مطبقا عليه ، ويخضع للنظام  
الخاصة بالجهة المنقول اليها .

ملخص الفتوى :

أن الموظف المنقول يستصحب حالته الوظيفية التي كان عليها بالمؤسسة  
قبل نقله الى الحكومة ، فان الموظف المنقول من مؤسسة عامة الى الحكومة ،  
يظل يمنح اعقة غلاء المعيشة التي كان يحصل عليها أثناء تبعيته لمؤسسة

عامة ، وبالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ١٥ من القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، اذ أنه يكون قد نشأ له مركز قانونى ذاتى فى استمرار احتفاظه بهذه الاعانة ، فهو حين يعاد نقله الى جهة حكومية ، ينتقل بحالته الوظيفية التى كان عليها عند النقل ، مع مراعاة أن يخضع لقاعدة خصم فرق الكادرين ، المطبقة فى الحكومة وفى المؤسسات العامة ، التى كانت تخضع لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر . الا أن هذا الموظف وامثاله بعد نقلهم الى الحكومة يخضعون — باعتبار علاقته بالدولة علاقة تنظيمية — لما قد يصدر من قواعد جديدة منظمة لهذه العلاقة ، وذلك تأسيسا على أنهم كانوا يستصحبون حالتهم الوظيفية ، الا أنهم لا يستصحبون النظم المغايرة للقواعد الحكومية المعمول بها ، فاستصحاب حالتهم الوظيفية يضمن لهم الحصول فقط على اعانة غلاء المعيشة التى كانوا يحصلون عليها قبل نقلهم ، فلا يجوز المساس بها ، كثر من آثار النقل ، لكنهم بعد النقل يخضعون لآى تنظيم جديد يصدر فى أى شأن من شئون الوظيفة ، ومن ذلك أيضا وبطبيعة الحال الأنظمة الجديدة لاعانة غلاء المعيشة ، وبعبارة أدق ، لا يخضع هؤلاء الموظفون للقواعد السارية وقت نقلهم على موظفى الحكومة ، من حيث تثبيت ومن حيث التخفيض النسبى — ما لم تكن هذه القواعد كانت مطبقة عليهم فى المؤسسات او الهيئات العامة المنقولين منها — وأن كانوا يخضعون لقواعد خصم فرق الكادرين ، باعتبار أن هذه القواعد واجبة التطبيق فى الحكومة وفى المؤسسات العامة للخاضعة لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ولو أن الموظف المنقول الى الحكومة لم يكن خاضعا لقاعدتى التثبيت والتخفيض النسبى ، فمثل هذا الموظف عند نقله الى جهة حكومية ، يظل محتفظا باعانة غلاء المعيشة التى كان يحصل عليها قبل النقل ، وهذا الاحتفاظ أساسه أن الموظف المنقول يستصحب حالته الوظيفية التى نشأ له مركز قانونى ذاتى فى استمرار الاحتفاظ بها . ولا يندرج فى هذا النظر أن يكون الموظف المنقول من مؤسسة عامة الى الحكومة — موظفا

حكوميا أصلا قبل نقله الى المؤسسة ، اذ ان العبرة بالجهة التى يتبعها الموظف عند النقل ، والعبرة أيضا بحالته المنقول بها ، ودون تعتب الموظف فى الجهات السابقة ، ما دام وضعه المنقول منه وبه هو الذى يجب التعمول التربية والتعليم كان نقلا سلبيا اقتضته مصلحة ابتغاء تفويت حقه فى عليه ، ولا يغير من ذلك أن يكون قد افاد من هذا النقل ، طالما أن الفائدة القانونية ، أى تطبيقا للقواعد القانونية المقررة ، كان يكون الموظف بنقله من الحكومة الى مؤسسة عامة قبل صدور القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قد اعتبر نقله بمثابة تعيين جديد ، فحصل على اعانة غلاء معيشة أكثر من اعانة غلاء المعيشة التى كان يحصل عليها وقت أن كان فى الحكومة ، ثم جسامت الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه واحتفظت لهذا الموظف باعانة غلاء المعيشة التى يحصل عليها وقت العمل بهذا القرار الجمهورى ، فهذا المركز القانونى الذاتى فى استمرار الاحتفاظ بهذه الاعانة ، هو مركز مستمد من قاعدة قانونية وحين ينقل مرة ثانية من المؤسسة العامة الى الحكومة ، ويكون من أثر هذا النقل أن يستصحب حالته الوظيفية المنقول بها ، لا يكون ثبت وجه لتعديل هذا المركز القانونى يقصد حرمانه من فائدة حقها له القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

١ - الموظف المنقول من الحكومة الى المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الأعمال المدنية يستصحب حالته الوظيفية ، ومن بين ما يستصعبه اعانة غلاء المعيشة التى كان يحصل عليها قبل النقل .

٢ - الموظف المنقول من مؤسسة التأمينات الاجتماعية الى ديوان الموظفين ( الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة حاليا ) يستصحب حالته الوظيفية المنقول بها ويكون من حقه أن يتقاضى اعانة غلاء المعيشة التى

كان يتقاضاها بالمؤسسة الا انه لا يستصحب النظام المطبق في المؤسسة —  
اذا كان مغايرا للنظم المطبقة في الحكومة ، ويخضع من تاريخ نظه لقاعدة  
خضم فرق الكادرين ولاية قاعدة تنظيمية جديدة في شان اعانة غلاء  
المعيشة .

٣ — الموظف الذى كان بخدمة الحكومة ، ثم نقل الى مؤسسة عامة ،  
ثم اعيد الى الحكومة ، يستصحب حالته الوظيفية التى كان عليها بالمؤسسة  
قبل نظه الى الحكومة ، ولكنه لا يستصحب للنظام الذى كان مطبقا عليه  
في المؤسسة اذا كان هذا النظام مغايرا للنظم الحكومية .

٤ — الموظف الذى ينقل من الهيئة العامة للبريد الى الحكومة يخضع  
بنذ نظه لقاعدة خضم فرق الكادرين .

( ملف رقم ٨١/٦/٨٦ — جلسة ١٢/٥/١٩٦٥ ) .

قاعدة رقم ( ١٨٩ )

#### المبدأ :

صدر القرار الجمهورى رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن استكمال  
تنظيم المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتثنية الاراضى المستصلحة —  
نقله الى ميزانية هذه المؤسسة اعتمادات جديدة نقلا من ميزانيات هيئات  
ومؤسسات اخرى — تفويض نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى في نقل  
العاملين الذين يعملون بهذه القطاعات الى المؤسسة وبالعكس — تعيين  
احد هؤلاء العاملين في وظيفة مساعد مدير بالمؤسسة المذكورة — هو في  
حقيقته نقل ينبنى عليه استصحاب المذكور ميعاد علاوته الدورية .



### ملخص الفتوى :

ان القرار الجمهورى رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن استكمال تنظيم المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة قد نقل الى ميزانية هذه المؤسسة اعتمادات جديدة نقلا عن ميزانيات الهيئات والمؤسسات المشار اليها به ، ولذا كان هذا النقل يستلزم نقل العاملين الذين يعملون بالقطاعات التى نقلت ميزانياتها فقد فوضت المادة الرابعة منه نائب رئيس الوزراء الزراعة والرى ووزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى فى نقل العاملين من والى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى والمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة وذلك حتى نهاية السنة المالية ١٩٦٦/٦٥ ، ولقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٦ بتعيين للمهندس ... مدير الادارة العامة للشئون الزراعية بالمؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى فى وظيفة مساعد مدير شئون الانتاج والمناطق بالمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة بالفئة الاولى بمرتب سنوى قدره ١٢٠٠ جنيه مضافا اليه ٦٠٠ جنيه بدل تمثيل .

ونظرا الى ان هذا القرار اثبا هو قرار بنقل المذكور من المؤسسة التى كان يعمل فيها الى المؤسسة التى نقلت اليها الاعتمادات ولا يعتبر هذا النقل تعيينا جديدا وينبغى على ذلك ان يستصحب المذكور ميعاد علاوته الدوية .

ونظرا الى ان آخر علاوة دورية منحتها كانت فى اول يناير سنة ١٩٦٦ فان ميعاد علاوته التالية يكون من اول يناير سنة ١٩٦٧ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٢ مايو سنة ١٩٦٦ بتعيين المهندس المذكور بالفئة الاولى

بالؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضى المستصلحة هو قرار نقل وبذلك فإنه يستصحب ببعاد علاوته الدورية قبل نقله ويستحقها فى أول يناير سنة ١٩٦٧ .

( فتوى رقم ٣٩٧ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٦٨ ) .

قاعدة رقم ( ١٩٠ )

المبدأ :

بصد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة أصبح نقل الموظف من الحكومة الى المؤسسات العامة أو العكس نقلا بالمعنى الاصطلاحي المفهوم لكلمة النقل متى كان النقل قد تم فى ظل هذه اللائحة .

ملخص الحكم :

أن الأصل فى التعيين أن يكون مبتدأ وفى أدنى الدرجات حسب القواعد المقررة للتعين بالمؤسسة ولا يستصحب الموظف معه حالته الوظيفية السابقة وأنه ولئن كان النقل من الحكومة الى المؤسسة أو العكس لم يكن أمرا جائزا قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة وكان ذلك يعتبر بمثابة التعيين المبتدأ الا أنه بعد العمل بالقرار الجمهورى سالف الذكر أصبح النقل من الحكومة الى المؤسسات العامة أو العكس نقلا بالمعنى الاصطلاحي المفهوم لكلمة النقل لا يترتب عليه أى تغيير فى حالة الموظف المنقول حيث ينقل بحالته الوظيفية عند النقل متى كان هذا النقل قد تم فى ظل العمل بالقرار الجمهورى المشار اليه . ومن ثم فلا مجال للقول بأن هذا النقل

ينطوى على تعيين وبالقضى غانه يسرى في شأنه التقيد الوارد بالمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفى الدولة .  
( طعن رقم ٨٢٩ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٩١ )

##### المبدأ :

احتفاظ العاملين المنقولين من المؤسسات اللغاة التي كانت تابعة لوزارة الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى بمتوسط بدل طبيعة العمل الذى كان مقررا للعاملين بهذه الجهات بالقرار الجمهورى ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ وذلك طبقا لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ .

##### ملخص الفتوى :

حيث أن المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ قررت الاحتفاظ للعاملين المنقولين من المؤسسات اللغاة بما كانوا يتقاضوه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مادية أو عينية أخرى خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، وذلك « مع عدم الجع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من مزايا مماثلة في الجهة المنقول إليها العامل » وفي هذه الحالة يصرف له أيهما أكبر .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ سىلما للذكر وان سىمى البديل المقرر به بدل طبيعة عمل « ألا أنه ينطوى في جقيقته على بدلات متعددة ونفعا لمصريح نص البادة الأولى : الأمانة والخطر ( ٢٦ - ج - ٢٤ )

والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب . ومن ثم فهو بدل مركب من عدة بدلات اشتمل عليها دون تمييز أو أفراد لواحد منها بنسبة محددة لذا فإنه يجب الاحتفاظ للعاملين المنقولين من المؤسسات المشار اليها ، بمتوسط بدل طبيعة العمل الموحد الشامل الذى كانوا يتقاضونه خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ من مجموع قيمة البدلات ( طبيعة العمل والاقامة والسكن والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب ) التى تكون مقررة بالشركة المنقولين اليها ، وفى هذه الحالة يحتفظ العامل بأيهما اكبر .

ولا يؤثر فى ذلك ما سبق ان ارتأته الجمعية العمومية من أن تكون العبرة فى تطبيق حكم المادة الثانية من القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ هو بكل ميزة على حدة لانه ما دام ورد صراحة فى قرار منح بدل طبيعة العمل أنه شامل للبدلات الأخرى المبينة بالنص فإنه يتعين ان تجرى المفاضلة بين مجموعة فئات البدلات المطابقة التى تكون مقررة بالجهات المنقولين اليها باعتبار أنه لا يمكن أفراد أى من البدلات الداخلة فى تركيب البديل المقرر بقرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ، أو تحديد فئته أو نسبته فى البديل الشامل المركب المحدد بذلك القرار .

وبالنسبة لمن كانوا يقيمون بمساكن تابعة للمؤسسات التى كانوا يعملون بها ، مقابل قيمة اسمية أو رمزية ، وكانوا يحصلون فى ذات الوقت على بدل طبيعة العمل . المنوه عنه شاملا بديل السكن فإنه مؤدى ما تقدم أنه لا يجوز الاحتفاظ لهؤلاء الا ببديل طبيعة العمل المشار اليه خصوصا منه قيمة ما كانوا يؤدونه من مقابل اسمى أو رمزى لتمتعهم بالاقامة فى مساكن المؤسسة مع مراعاة عدم الجمع بين هذا البديل وبين مجموع البدلات المطابقة والتى تكون مقررة للعاملين بالشركة المنقولين اليها وفقا للتفصيل المتضمن .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الآتى :

اولا : احقية العاملين المنقولين من المؤسسات العامة للمغاة التي كانت تابعة لوزير استصلاح الاراضى والاصلاح الزراعى فى الاحتفاظ بمتوسط بدل طبيعة العمل الشامل الذى كان مقررا لهم بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ والذى كانوا يتقاضونه منها خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، مع عدم جواز الجمع بينه وبين مجموع بدلات طبيعة العمل والاقامة والسكن ، والخطر والعدوى والتفتيش والمحرء والاغتراب المسائلة للبدل الشامل الموحد المشار اليه ، والتي تكون مقررة للعاملين بالشركة المنقولين اليها ، وفى هذه الحالة يصرف لهم أما متوسط بدل طبيعة العمل الشامل المشار اليه او مجموعة البدلات المتعاقبة له ايهما اكبر .

ثانيا : بالنسبة لمن كان يحصل على البدل المشار اليه بالاضافة الى تمنعه بالاقامة فى مساكن المؤسسات للمغاة نظير مقابل رمزى او اسمى فانه يتعين خصم قيمة هذا المقابل من قيمة بدل طبيعة العمل الذى يحتفظ له ، باعتبار هذا البدل شاملا بدل السكن فى ذلك الوقت .

( ملف ٨٦/٤/٨٠٥ — جلسة ٢٩/١١/١٩٧٨ ) .

قاعدة رقم ( ١٩٢ )

#### المبدأ :

استصحاب المنقول لحالته عند النقل من حيث الدرجة والترتب والافقية فيها متى كان النقل من مصلحة المتلجم والوقود الى المؤسسة العامة للأبحاث الجيولوجية والتمهدين المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢٤ لسنة ١٩٦٥ — المؤسسة المذكورة لم يتم بوضع جدول جديد لوظائفها الا فى ٢١/١٢/١٩٦٨ لم يحدث تمويل فى الميزانية لما أورده الجدول الجديد من زيادات ورفع لوظائف المؤسسة الى ان الفيت بقرار رئيس

الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ وحلت محلها هيئة عامة بذات الاسم —  
ومن ثم لا اعتداد بطلب المعاملة بهذه الجداول لعدم استكمال مقومات  
وأوضاع نفاذها .  
ملخص الحكم :

من حيث أن المؤسسة العامة للأبحاث الجيولوجية والتعدين أنشئت  
بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٣٤ لسنة ١٩٦٥ الذى أحلها على  
ما نص عليه في المادة الأولى منه محل مصلحة الأبحاث الجيولوجية  
والمؤسسة العامة للتعدين ومصلحة المناجم والوقود فيما يتعلق بإجراء  
الدراسات الجيولوجية والتعدينية ومراقبة استغلال مواطن الثروة المعدنية  
طبقا للقوانين واللوائح ونص على أن يسرى عليها القانون رقم ٦٠ لسنة  
١٩٦٣ ، وقضى في المادة ٣ منه بنقل العاملين بهذه الجهات الثلاث الى  
وزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء وما يلحق بها القرار من نائب  
رئيس الوزراء المختص بها بجالتهم ومقتضى هذا أن يستصحب كل من  
هؤلاء وحالته عند النقل من حيث الدرجة والمربى والأقدمية فيها وفق  
ما تستوجبه القوانين واللوائح السارية في الجهة المنقول فيها عندئذ وهي  
بالنسبة إلى من كان مثل حالة المطعون ضده أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٤ والقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع — أحكام وقتية استثناء  
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وقواعد وشروط وأوضاع  
نقلهم الى الدرجات المعادلة لدرجتهم اذ كان يعمل بمصلحة المناجم والوقود  
وقد تحدد وضع كل من هؤلاء المنقولين على هذا الأساس في قرار  
نظله الى المؤسسة المنشأة بالقرار الصادر في ١٩٦٥/١١/٨ فاعتبر على  
ما كان عليه فيها ، وقد كان الطعون ضده في الفئة الثالثة طبقا  
لجدول الدرجات ومعادلتها وفقا للقوانين سالفة الذكر وجاءت ميزانية  
المؤسسة في السنوات فقد أنشأتها بهراعاة ذلك اى على أساس تحديد  
وظائفها وفئاتها وفق أوضاع المنقولين اليها درجات وعينها مع ما اقتضه

الأبر من استحداث درجات جديدة وزيادة حتمية في باب المرتبات ولم تقيم المؤسسة بوضع جدول جديد لوظائفها يتضمن تحديد وظائفها وفئاتها ومرتباتها وشروط شغلها وفق ما يتطلب قرار انشائها المنطوق على ادماج مصلحتين ومؤسسة عامة فيها من تنظيم جديد ، الا في ١٩٦٨/١٢/٣١ مما يحكمه نص المادتين ١ ، ٢ من اللائحة المعمول بها في هذا التاريخ الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وهو ما يقتضى الا يسرى مما يشمل عليه التقويم الجديد لوظائف المؤسسة الا اعتباراً من أول السنة المالية الثالثة لها حسبها هو وارد في المادتين ١ ، ٢ وظائف المؤسسات العامة والشركات التابعة لها الأمر الذى يرتبط بشرط من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن اعادة تقويم ورود الميزانية الجديدة متضمنة تبويل هذه الوظائف بتقرير الفئات اللازمة لها على مقتضاه زيادتها معددا ونوعا عما كانت عليه قبلها حتى يمكن اجراء المعادلة بين الوظائف بحالتها القائمة قبلها بسا طراً عليها من تفسير وفق الجدول المذكور وتجرى بعدئذ تسوية اوضاع الموظفين تبعاً لذلك وهو ما لم يحدث اذ لم يتضمن ميزانية المؤسسة في السنة المالية التابعة لها ولا فيها بعدها حتى الغيت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ الذى قضى أن تحل محلها هيئة عامة بالاسم ذاته كما لم يجرى بعد ذلك اعادة تقويم لوظائفها وفئاتها وفق القانون الذى يسرى عليها تبعاً او ادراج اعتمادات ، في ميزانياتها لمواجهته ومن ثم فان التقويم للوظائف المستند الى قرار مجلس ادارة المؤسسة باعتماد جدول توصيف وتقويم ومعادلة وظائفها المعتمد في ١٩٦٨/١٢/٣١ ما كان قد استكمل المراحل اللازمة له في الخصوص حتى يكون نافذاً او منتجاً اثره اذ لم يتم اعتماد المسال اللازم ، وفي الميزانية في الجهة المختصة باقرارها.

ومن حيث انه على مقتضى ذلك فان نقل المطعون ضده الى المؤسسة العامة للمساحة الجيولوجية عند انشائها بالقرار رقم ٣٧٢٤ لسنة ١٩٦٥

منسئصحبأ حالة قبلها الى اللئة الثالثة اللى شغها اعبار' من ١٩٧٤/٧/١  
طبقا للقانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٦٤ والقانون ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس  
الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ — صحيح ولاحق له فى رد ائمية فى السنة  
للتقية الى رقمى لها بالقرار فى ١٥/١/١٩٦١ — الى تاريخ العمل بالقرار  
رقم ٣٧٢٤ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ولا الى تاريخ اعتماد جداول توصيف  
وتقويم ومعادلة وظائف المؤسسة فى ٣١/١٢/١٩٦٨ وهى لم تستكمل  
بتومات وأوضاع نفاذها .

( طعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٣/٣/٢٠ )



## الفصل السادس

النقل من شركة قطاع عام الى الحكومة او هيئة عامة او العكس

قاعدة رقم ( ١٩٣ )

المبدأ :

النقل من شركة قطاع عام الى هيئة عامة تطبيقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة — اختلافه عن النقل الذى يتم داخل الهيكل التنظيمى للشخص الاعتبارى الواحد — نتيجة ذلك — يجب ان يُلخَذ النقل فى الحالة الأولى حكم التعمين المبدا من حيث خضوعه للتقيد الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التى لا تجيزه الا فى حدود ١٠٪ من مجموع الوظائف للخالية فى غير احدى الدرجات .

ملخص الحكم :

ان الهيئة المدعى عليها تسرى على العاملين فيها احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وهذا — عملا بحكم المادة ٢٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ — وهذا القانون قد نص فى المادة ١٩ منه على انه « مع مراعاة استيفاء الموظف لشروط ومواصفات الوظيفة المرقى اليها وكون شغل الوظائف الخالية بطريق الترقية من الوظائف التى تسبقها مباشرة ومن مجموعة الوظائف التى من نوعها او بالتعمين او النقل وذلك بمرأعة حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ » ، ومما ذلك ان شغل للوظائف يكون بالترقية او النقل او التعمين ، غما الترقية فتكون من بين الوظائف التى تسبق مباشرة الوظيفة المرقى اليها والتى تدرج تحت مجموعة الوظائف التى من نوع للوظيفة المذكورة . واما

النقل فيتم أصلاً بشغل الوظيفة الشاغرة بمن يشغل وظيفة أخرى في الجهاز الإداري للدولة معادلة لها في الدرجة . وأما التعيين فهو الذى تنشأ بقتضاء الرابطة الوظيفية باسناد الوظيفة للمرشح لها بعد الحصول على قبوله ، فإذا كان التعيين فى غير أدنى الدرجات مبتدأ كان أم معاداً — وجب أن يتم وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون فى حدود ١٠٪ من الوظائف الخالية وتحسب هذه النسبة وفقاً لنص المادة ٢ من التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ ، وهذا وقد أجازت المادة ٤١ من القانون نقل العامل من وزارة أو محافظة إلى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى ومن هيئة إلى أخرى ، إذا كان النقل لا يفوت عليه دوره فى الترقيّة بالأقدسية لو كان بناء على طلبه ، وقد استكمل هذا النص بالحكم الوارد فى التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٥ الذى أجاز النقل من الجهاز الإدارى للدولة إلى الهيئات العامة والمؤسسات العامة وبالعكس ، وإذا كان هذا النوع من النقل يتم بين أشخاص اعتبارية يستقل كل منها عن الآخر ، ويختص بنوع معين من النشاط وبنظام وظيفى متميز وجب أن يؤخذ بمفهوم خاص يغير المفهوم العام للنقل الذى يتم داخل الهيكل التنظيمى للشخص الاعتبارى الواحد ، وإية ذلك أن هذا النقل تنقضى به العلاقة الوظيفية بين العامل المنقول والجهة التى يتبعها وتبدأ به علاقة وظيفية جديدة بين هذا العامل وبين شخص اعتبارى آخر ، وبهذه المثابة يجب أن يأخذ حكم التعيين المبتدأ من حيث خضوعه للقيد الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التى لا تجيزه إلا فى حدود ١٠٪ من مجموع الوظائف الخالية ، إذ تتحقق فى هذه الحالة الحكمة التى تغياها المشرع وهى حماية شاغلى الوظائف الأدنى من المنافسة الخارجية فى مجال الترقيّة إلى الوظائف الأعلى ، ويؤكد هذا النظر أن التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ الذى أجاز النقل من الجهاز الإدارى للدولة وبين الشركات التابعة للمؤسسات العامة قد قيد صراحة هذا النوع من النقل باعتراض أن يتم طبقاً للقواعد والشروط التى يحددها رئيس الجهاز المركزى للتنظيم

والإدارة ، ثم صدر بهذه القواعد قرار رئيس الجهاز المركزى رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦٥ الذى نص على أن للنقل بين الجهاز الإدارى للدولة وبين المؤسسات العامة والشركات التابعة لها لا يجوز فى غير أدنى درجات أو فئات التعيين إلا فى حدود ١٠٪ من الوظائف الخالية فى الدرجة أو الفئة المطلوب نقل العامل إليها فجاء هذا القيد مردد لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى قيد التعيين فى غير أدنى الدرجات بنسبة ١٠٪ من الوظائف الشاغرة .

( طعن رقم ٧٦٨ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٩٤ )

المبدأ :

المادة ٣ من قرار التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ الصادر عن اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اجازت النقل والتعب بين الجهاز الإدارى للدولة — وبين الشركات التابعة للمؤسسات العامة طبقاً للقواعد والشروط التى يقرها رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة — صدور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ مشروطاً فعين ينقل من شركة قطاع عام الى الحكومة أن يكون مستوفياً لمجموع المسد المقررة كحد أدنى للترقية بالجدول الأول الملحق بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للدرجة المنقول إليها وما يسبقها من درجات — هذا القيد وأن تعين مراعاته والالتزام به كتوجيه للجهات الإدارية المختلفة بحيث لا ينقل العامل إلا إذا كان مستوفياً هذه الحد. إلا أنه متى تم هذا النقل بالأداة القانونية المقررة فليس من شأن القرار المشار اليه أن يمس من الآثار القانونية للنقل ومنها استصحاب العامل أقدميته فى الفئة المنقول منها .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بنظام العاملين بالدولة قد أجاز في المادة ٤١ منه نقل العامل من وزارة أو مصلحة أو محافظة الى أخرى أو مؤسسة أو هيئة الى أخرى اذا كان النقل لا يغترب عليه دوره في الترقية أو كان بناء على طلبه - كما أجاز قرار التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين في المادة ١ منه « نقل وندب واعارة العاملين بوزارة الحكومة ومصلحتها ووحدات الادارة المحلية الى الهيئات العامة والمؤسسات العامة ونقل وندب واعارة - العاملين بهذه الهيئات والمؤسسات الى الوزارات والمصالح والوحدات المذكورة » وجاء في المذكرة المرفقة بهذا التفسير أن العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة موظفون عموميون شأنهم في ذلك شأن العاملين بالجهاز الإداري للدولة أي بوزارات الحكومة ومصلحتها ووحدات الادارة المحلية وتتضمن المصلحة العامة اباحة تبادل نقل العاملين وندبهم واعارتهم بين الجهات العاملة المذكورة للافادة من خبرتهم في الأعمال التي تتطلب هذه الخبرة وللتمكن من حسن ادارة المرافق العامة وانظام سيرها ثم صدر بعد ذلك قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ ناصا في المادة ٣ منه على انه ( يجوز النقل والندب بين جهاز الدولة الإداري وبين الشركات التابعة للمؤسسات العامة طبقا للقواعد والشروط التي يقرها رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، وورد في المذكرة للخاصة بهذا التفسير أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ قد أجاز النقل والندب بين العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، كما أجاز القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٥ النقل والندب بين العاملين في الجهاز الإداري للدولة والعاملين بالمؤسسات العامة وبهذا أمكن النقل والندب بين العاملين في الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، الأمر الذي يقتضى تقريره بقرار جمهوري تحقيقا للأغراض التي

استجدها المشرع من إجازة هذا النقل وأنه لما كان القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ قد انطأ بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة مهمة تطوير الخدمة المدنية ورفع مستواها والتنسيق بينها في مختلف القطاعات فقد أصبح من اختصاص الجهاز المركزى وضع القواعد والشروط المتعلقة بالنقل والندب والتي تحقق هذه الأهداف . وقد صدر رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة في ١٣/٨/١٩٦٦ بناء على نص القرار التفسيرى رقم ٥ أن « يعمل بالقواعد المرفقة في شأن النقل والندب بين جهاز الدولة الإدارى وبين المؤسسات العامة والشركات التابعة لها » وتنص القواعد المشار إليها على ما يأتى :

أولا : يجب أن يكون العامل مستوفيا لشروط مواصفات الوظيفة المنقول إليها ويكون النقل إلى الدرجة أو للفئة المعادلة للفئة و الدرجة التى يشغلها العامل بالجهة المنقول منها .

ثانيا : يراعى في فترة تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ أن يكون العامل المنقول إلى الحكومة مستوفيا لمجموع المسد المقررة كحد أدنى للترقية بالجدول الأول الملحق بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للدرجة المنقول إليها وما يسبقها من درجات حسب المجموعة النوعية المنقول إليها .

ثالثا : .....

رابعا : تصدد أئتمدية العامل المنقول بين زملائه في الجهة المنقول إليها بمراعاة أئتمديته في شغل الدرجة المعادلة لها من الجهة المنقول منها وبمراعاة أحكام البند ثانيا .

وفي ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦ ميل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى نصت

المادة ٣٣ منه على أنه ( يجوز لنقل العامل من أى جهة حكومية مركزية أو محلية الى وظيفة من ذات فئة وظيفته بالمؤسسات والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كما يجوز نقل العامل الى وظيفة من ذات فئة وظيفته سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أو الى مؤسسة أو وحدة اقتصادية أخرى أو هيئة عامة أو جهة حكومية مركزية أو محلية ، ويشترط لصحة قرار النقل في جميع الحالات ألا يفوت على العامل دوره في الترقية ما لم يكن ذلك بناء على طلبه أو موافقته أو كان نقله بقرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أنه وقد أجاز على مقتضى القواعد المتضمن بياناتها نقل العامل من إحدى شركات القطاع العام الى أية جهة حكومية فإن القواعد الأصلية في تحديد أقدمية العامل المنقول من جهة الى أخرى تقتضي بأن يستصحب المنقول مركزه القانوني في الجهة المنقول فيها بما في ذلك أساس بهذه الأقدمية والا خرج قرار النقل عن المعنى الذي حدده القانون أفضيته في الفئة التي كان يشغلها قبل النقل ، فلا يترتب على نقل العامل له ورتب عليه اثره متى كان حصول العامل على الفئة المعادلة للفئة المنقول اليها عند تم صحيحا قائم ينعين أن تحسب أفضيته عند النقل بمراعاة أفضيته ، في شغل الفئة المنقول منها — وإذا كان عند عهد الى رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بقرار التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ وضع القواعد والشروط التي يتم النقل طبقا لها ، وقد قرر رئيس الجهاز وجوب مراعاة أن يكون العنابر المنقول مستوفيا لاجسوع المسد المقررة كحد أدنى للترقية بالجدول الأول الملحق بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للدرجة المنقول اليها وما يسبقها من درجات والالتزام به لتوجيه الجهات الادارية المختلفة عند اجراء النقل بحيث لا ينقل حسب المجموعة النوعية المنقول اليها ، فإن ذلك القيّد وإن تعين مراعاته الموظف الى الجهاز الادارى للدولة الا اذا كان مستوفيا هذه المتحد ألا انه

مضى تم هذا النقل بالأداة القانونية المقررة فليس من شأن قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أن يعدل من الآثار القانونية للنقل. إيا كانت ثم إن كانت إقرار قسم العمل ولا من حيث الآثار القانونية في الفئة المنقول منها العامل - وقد أكد هذا للنظر بما لا يدع مجالاً للشك صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه والمعمول به في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦ أى في تاريخ لاحق على صدور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ١٣/٨/١٩٦٦ ناصاً في المادة ٣٣ منه على جواز نقل العامل من وظيفته باحدى شركات القطاع العام الى وظيفة من ذات فئة وظيفته بجهة حكومية دون الاحالة الى أية قواعد أو شروط تصدر من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على النحو الذى صدر به قرار التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه مما لا يجوز معه تطبيق هذه القواعد باستصحاب اقدميته عند نقله ما دام أن نص المادة ٣٣ جاء مجيزاً على وجهه يؤدى الى المساس بالمركز القانونى للعامل المنقول الخاص لنقل العامل من القطاع العام الى الجهات الحكومية دون أية قيود تتعلق بقضاء مدد معينة في الدرجات .

ومن حيث انه متى كانت الثابت في المنازعة الحالية أن الدعية حاصلة على ليسانس الآداب في يونيه سنة ١٩٥٩ والتحق كبحاثة اجتماعية في المدرسة القومية الثانوية للبنات من اول أكتوبر سنة ١٩٥٩ حتى ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٦ ثم عينت في ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٢ بالشركة المصرية للصناعات البكائىكية الحقيقية وسويت حالتها في هذه الشركة بتسكينها في وظيفة رئيس فرع الخدمات والرعاية الاجتماعية من الفئة الخامسة وحددت اقدميتها في هذه الفئة من ١/٧/١٩٦٤ بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن تسويات العاملين في المؤسسات العمالية والشركات التابعة لها والذي نص في المادة ١ منه على انه استثناء من

حكم المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين في الشركات تحديد اقدمية العاملين في المؤسسات والشركات التابعة لها في الفئات التي سويت حالتهم عليها بعد للتعاقد اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ . . . فان المدعية تكون قد اكتسبت مركزاً قانونياً بهذه التسوية فيما تضمنته من ان اقدميتها في الفئة الخامسة بالشركة المذكورة ترجع الى التاريخ الذي حدده قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ فلذا ما نقلت بعد ذلك في أول فبراير سنة ١٩٦٩ الى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة التي كانت تشغلها بالشركة فلما تستصحب اقدميتها في الفئة المذكورة التي تعود الى ١/٧/ ١٩٦٤ ولا يؤثر في ذلك ما يثيره الجهاز المركزي للتنظيم والادارة من جدل حول مدى صحة هذه التسوية أو صحة الاستناد الى شهادة الخبرة المقدمة من المدعية لأن فضلاً عن ان هذه التسوية تتفق مع حكم القانون أساس مدة الخبرة التي اعتبرت عليها لجنة التظلمات بالمؤسسة انني تتعها الشركة والتي تسمح للمدعية بشغل وظيفة من الفئة الخامسة بالشركة فانها قد اكتسبت حقاً في استمرار أعمال هذه التسوية في حادتها انني ما زالت قائمة من الوجهة القانونية ولم تستجب محدثه لكافة آثارها في حق المدعية ، كما أنه لا تضع فيما يثيره الجهاز المركزي للتنظيم والادارة من ان المدعية قدمت عند نظها اليه - اقرار بقبول حساب اقدميتها في الفئة الخامسة اعتباراً من ٢٣/٢/ ١٩٦٨ بدلاً من ١/٧/ ١٩٦٤ لأنه من المسلم ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لاية اقرارات يقدمها ذو الشأن بقبول أمور تتعارض مع صحيح حكم القانون في قائمتها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه لا اخذ بالنظر المتقدم فانه يكون قد أصاب وجه الحق في قضائه ويكون الطعن فيه على غير أساس سليم . من القانون متعين رفضه مع الزام الجهة الادارية المصروفات .

( طعن رقم ٧٤٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٤/٥/ ١٩٧٨ ) .



قاعدة رقم ( ١٩٥ )

المبدأ :

أحقية العامل الذي كان يعمل بالجهاز الإداري للدولة في ١٩٧٤/١٢/٣١  
ثم نقل قبل أول يولييه سنة ١٩٨٠ الى إحدى شركات القطاع العام في  
الإفادة من أحكام المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ - أسس  
ذلك - ان ما تنص عليه المادة السابقة من اشتراط الانتفاع بحكماء يوجد  
للانوان المذكور من وجود العامل بالخدمة في تاريخ العمل بالانوان هو  
الخدمة بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات انقطاع العام  
والمؤسسات العامة قبل انائها .

ملخص الفتوى :

وباستعراض أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن علاج  
الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات  
بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المعدل بالانوان رقم ١١٢  
لسنة ١٩٨١ والذي ينص في المادة الثالثة منه على أن ( يمنح حملة  
المؤهلات العالية أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها  
أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودين  
بالخدمة في ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة  
أقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها  
أصلا أو أصبحوا يشغلونها بالتطبيق للانوان رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، أما من  
يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة مدتها خمس سنوات فأكتر بعد  
شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١  
في هذه الجهات فيمنحون أقدمية اعتبارية قدرها ثلاث سنوات في الفئات  
المالية التي كانوا يشغلونها أصلا أو أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ  
بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ويسرى حكم الفقرة الأولى على حملة الشهادات فوق المتوسطة والمتوسطة التي لم يتوقف منحها ، كما يسرى على حملة الشهادات المتوسطة التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق أقل من خمس سنوات بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ( قديم ) أو بعد امتحان مسابقة للقبول ينتهى بالحصول على مؤهل ، أو بعد دراسة مدتها أقل من ثلاث سنوات دراسية بعد الشهادة الاعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادل هذه المؤهلات ، وحملة الشهادة الابتدائية ( قديم ) أو شهادة الاعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادلها .

كما يسرى حكم الفقرة الأولى من هذه المادة وحكم المادة الخامسة من هذا القانون على حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة الأولى منه الموجودين بالخخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ الذين لم يفيدوا من تطبيق المادة الثانية بسبب عدم وجودهم بالخخدمة في تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن نسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية .

ويتعد بهذه الأهمية الاعتبارية المنصوص عليها في الفقرات السابقة عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالرسوب الوظيفي وأيضا عند تطبيق قواعد الرسوب التالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وبالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة بحيث لا يقل ما يمنحه العامل بالتطبيق لحكمها عن بداية ربط الأجر المقرر للوظيفة المنقول إليها ، أو علاوتين من علاواتها أيهما أكبر حتى لو تجاوز بهما نهاية مربوطتهما وذلك إذا كان النقل قد تم من الفئة التي منح فيها الأهمية الاعتبارية بمقتضى هذا القانون على ألا يؤثر ذلك على موعد العلاوة الدورية .

ولا يجوز الاستناد الى هذه الأقدمية الاعتبارية للطعن في قرارات  
الترقية الصادرة قبل العمل بأحكام هذا القانون .

كما تنص المادة الرابعة منه على سريان الحكم السابق على حملة  
المؤهلات السابقة من العاملين الموجودين بالخدمة في ٢١ من ديسمبر  
سنة ١٩٧٤ بوححدات القطاع العام أو المؤسسات العامة قبل الغاءها وكان  
يسرى في شأنها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

وتنص المادة السابعة على ان يشترط للانتفاع بأحكام المواد السابقة  
ان يكون العامل موجودا بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون .

ورأت الجمعية ان المقصود بالخدمة في تطبيق أحكام هذا القانون  
للخدمة بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام  
والمؤسسات العامة قبل إلغائها .

وتبعاً لذلك فان العامل المذكور يفيد خلال فترة عمله بمجلس الدولة  
من أحكام المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر  
بحيث يمنح أفضلية اعتبارية قدرها سنتان في الفئة ٧٨٠/٣٣٠ التي كان  
يشغلها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٢ بحيث ترجع أقدميته الى ٣١ من  
ديسمبر سنة ١٩٧١ ويستكمل بذلك قلة القانونية للترقية الى الفئة ٤٢٠/  
٧٨٠ الا انه في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ بالتطبيق لأحكام قرار رئيس مجلس  
الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ ويتعين على مجلس الدولة اجراء هذه  
التسوية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى احقية  
العامل في تسوية حالته على الوجه المتقدم .

( ملف رقم ٦٠٢/٣/٨٦ - جلسة ١٦/٦/١٩٨٢ ) .

قاعدة رقم ( ١٩٦ )

المبدأ :

جوائز احتفاظ من ينقل من احدى وحدات القطاع العام الى الحكومة بمتوسط ما كان يتقاضاه في السنتين الأخيرتين قبل النقل من بدلات وأية مزايا مالية أخرى ، على أن تستهلك الزيادة التي يحصل عليها عما هو مقرر للوظيفة المنقول اليها من ريع ما يستحق له من علاوات دورية وعلاوات ترقية مستقلة .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع حكم المادة ٢٦ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ والتي قضت بأن لرئيس الوزراء ان يقرر الاحتفاظ بمنة شخصية لمن ينقل من احدى وحدات القطاع العام الى احدى الوحدات الخاضعة لاحكام هذا القانون بمتوسط ما كان يتقاضاه في السنتين الأخيرتين قبل النقل من بدلات وأية مزايا مالية أخرى على أن تستهلك الزيادة التي يحصل عليها عما هو مقرر للوظيفة المنقول اليها العامل من ريع ما يستحق له من علاوات دورية وعلاوات ترقية مستقبلية ٤ واختصاص رئيس مجلس الوزراء في هذا الشأن يدخل في نطاق السلطة للتدبيرية التي يترخص بمقتضاها في استخدامه وتقرير الاحتفاظ او عدمه عند التصدي لاستخدام هذا الاختصاص عند اصداره قرار النقل .

ولما كانت عبارات نص المادة ٢٦ مكررا المشار اليها قد وردت عامة تشمل جميع البدلات والمزايا المالية التي كان يحصل عليها العامل

في السنتين الأخيرتين قبل النقل ومن ثم فلا يجوز التفرقة بينها وقصر الاحتفاظ على بعضها دون البعض الآخر . فكل من يصدق عليه وصف المزية المالية إما كانت طبيعتها ومساهما تدخل فيها يجوز الاحتفاظ بمتوسطة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز الاحتفاظ للسيد/..... بمتوسط ما كان يتقاضاه من بدلات ومزايا مالية بالشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية منذ نقله الى ديوان عام وزارة الصحة .

( ملف ١٥/٤/٨٦ — جلسة ١٧/٤/١٩٨٥ ) .

### الفصل السابع

#### النقل من السلك العسكري الى السلك المدني

##### الفرع الأول

#### النقل من القوات المسلحة الى الوظائف المدنية

اولا — التبادل الواجب بالنسبة لمن ينقل من السلك العسكري الى السلك المدني .

قاعدة رقم ( ١٩٧ )

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط لشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة قضى في المادة ١٢١ منه بانه في حالة نقل أحد العسكريين الى وظيفة مدنية ينقل في الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته او درجته العسكرية في مربوطها وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها — هذا النص يحكم فقط حالة الموظف وقت النقل بحيث يتم تحديد اقدميته في درجة واحدة من الدرجة المنقول اليها دون أن يرتد بأثر رجعي سابق ليعادل من الدرجة السابقة التي كان يشغلها .

ملخص الحكم :

من حيث أن مقطع النزاع في هذه الدعوى يدور حوله التبادل الواجب بالنسبة لمن نقل من السلك العسكري الى السلك المدني ، وعمما اذا كان من القانون المعمول به وقت النقل يمتد أثره ليعادل كافة الدرجات السابقة أم يقتصر هذا الأثر فقط على الدرجة المنقول اليها عند النقل فقط .

وبين حيث ان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الثبر والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة — وهو الذى تم نقل المدعى فى ظله الى الوظيفة المدنية — قضى فى المادة ١٣١ منه على أنه ، فى حالة نقل أحد العسكريين الى وظيفة مدنية ينقل فى الدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته او درجته العسكرية فى مربوطها وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ومعنى ذلك ومقتضاه أن ينظر الى المنقول بهراة الراتب المقرر لرتبته العسكرية ولا يساويه من رطب فى الدرجة المدنية المنقول اليها وتحسب أقدميته فى هذه الدرجة من تاريخ حصوله على أول مربوطها ولا جدول فى ان النص يحكم فقط حالة الموظف وقت النقل بحيث أنه عند تمام نقله بالطريق الذى رسمه القانون تجدد أقدميته فى درجة واحدة هى للدرجة المنقول اليها ومعناه أيضا أنه لا يرتد باثر رجعى سابق ليعمل من الدرجة السابقة التى كان يشغلها قبل نقله ، بل أنه ليس فيه أى نص يقيد تسوية حالة العاملين على الوظائف العسكرية وقت صدوره فى غير للدرجة التى حددتها القانون باثره المباشر . دون الرجوع بهم الى تسوية سابقة أو تسلسل فى الدرجة أو المرتبات أو العلاوات وعليه تبين المراكز السابقة على صدوره تحكمها القوانين واللوائح التى نشأت فى ظلها .

ومن حيث أنه ينطبق ما قدمنا على الوقائع الواردة بالأوراق نجد أن المدعى عليه فى وظيفة مساعد ثالث شرف فى ١١/٥/١٩٣٩ بهرتب قدره ٨٠٠ جنيه شهريا ورتب الى وظيفة مساعد ثان فى ١/٥/١٩٤٥ والى مساعد أول فى ١/٢/١٩٥٠ ثم رقى الى رتبة ملازم شرف فى ٥/١١/١٩٥٧ والى ملازم أول شرف فى ٥/١١/١٩٥٩ والى نقيب شرف فى ١/٧/١٩٦٤ ونقل إلى وظيفة مدنية من الدرجة الخامسة الفنية بهئة الشؤون المالية والإدارية المسلحة فى ٦/٥/١٩٦٦ الأمر الذى يتبين معه أنه وقت النقل كان الراتب المقرر لرتبته العسكرية يدخل فى مربوط الدرجة الخامسة المدنية المنقول

اليها طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هذا معناه أن رتبة نقيب شرف تعادل ، الدرجة الخامسة المدنية أما بالنسبة لباقي الوظائف التي كان عليها قبل ذلك منذ بداية التعيين فإن تعادلها منوطة بالقوانين التي كانت سارية وقت تعيينه عليها وبالرجوع الى أحكام كادر سنة ١٩٣٩ وهو الذي كان معمولاً به عند تعيين المدعى في وظيفة مساعد ثالث ١٩٣٩/١١/٥ نجد أن الدرجة التاسعة كانت تبدأ بالربط للمالي ٣٦ — ٧٢ جنيهاً سنوياً وبداية الدرجة للثامنة كانت تبدأ من ٧٢ جنيهاً الى ١٢٠ جنيهاً سنوياً . والمدعى قد كان راتبه في ١٩٣٩/١١/٥ وقت تعيينه ٨٠٠ره اذ فقد كان معينا على وظيفة تعادل الدرجة التاسعة طبقاً لأحكام الكادر العام . وتكون تربيته قد تمت تبعاً لها في الثانية الى وظيفة مساعد ثان والسابعة في وظيفة مساعد أول والسادسة في وظيفة ملازم أول ثم صارت السادسة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ثم رقى الى الخامسة في وظيفة نقيب اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ وهى المعادلة للدرجة التي نقل اليها في ١٩٦٦/٥/٦ الى الوظيفة المدنية ، وهذا التوالى يقطع بصحة التعادل بحسب القاعدة التي ألحقت اليها .

(نظن رقم ٦٠٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٧ )

قاعدة رقم ( ١٩٨ )

#### المبدأ :

الدرجة التي يستحقها الفرد العسكري عند نقله الى وظيفة مدنية — تحديدها على أساس الرتب المقرر لرتبته العسكرية دون المرتب الذي يتقاضاه فعلاً — مثال . نقل ضباط الشرف الى وظائف مدنية .

#### ملخص الحكم :

إن المادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعسكري



بالقوات المسلحة تنص على أنه « في حالة نقل احد الأفراد الى وظيفة مدنية ينقل في الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ويجوز أن ينقل في الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته في مربوطها إذا كان مجموع راتبه وتعويضاته يبلغ بداية مربوطها أو يجاوزه ، ويتم النقل في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية ويتضح من صريح عبارة هذه المادة أن المناط في التعادل الذي يتم على أساسه النقل هو الراتب المقرر للرتبة العسكرية وليس الراتب الذي يتقاضاه الفرد المنقول الى الوظيفة المدنية .

ومن حيث أن جدول فئات الرواتب الملحق بالقانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه يقضى بأن « من يرقى الى رتبة ملازم شرف من المساعدين الأول يعامل من حيث الترواتب حسب جدول رواتب الضباط العاملين » كما أن الجدول الملحق بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والمتضمن للرواتب الأصلية ورواتب الطيران لضباط القوات المسلحة بالاطليمين الشفائي والجنوبي - جعل راتب الملازم ١٧ جنيها ويصل بعد سنتين الى ١٩ جنيها وبعد أربع سنوات الى ٢١ جنيها وبعد ست سنوات الى ٢٣ جنيها .

وبذلك يكون الحد الأقصى لراتب رتبة الملازم الأول مما يدخل في ربط الدرجة السادسة بالكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن موظفي الحولة الذي يبدأ من ١٥ جنيها الى ٢٥ بعلاوة كل سنتين مقدارها جنيهاً ٥٠

ومن حيث أنه ولئن نص القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن إضافة حكم وقى الى القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر - على أن

تسوى حالة ضباط الشرف والمساعدين الموجودين في الخدمة في المدة من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ إلى ٣١ من ديسمبر ١٩٥٩ على أساس منحهم فئات العلاوات الدورية المقررة في بيان المرتبات المرافق للبرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمرتبات صولات وصف ضباط وعساكر القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٧ وذلك اعتباراً من تاريخ ترقيةهم إلى رتبة مساعد درجة ثلاثة كما ورد في المادة ١٢٣ من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩. سالف الذكر أن الأفراد الذين يقبلون المعاملة بجدول فئات الرواتب المرافق لهذا القانون والذين يصرفون وقت العمل به رواتب أعلى مما يستحقونه بمقتضى ذلك الجدول يستمرون في صرف رواتبهم وعلاواتهم الحالية على أن يستنفذ الفرق من كل علاوة دورية أو علاوة ترقية يحصلون عليها بمقدار النصف حتى تصل رواتبهم إلى المقدار الذي يستحقونه بالفعل طبقاً لأحكام هذا القانون . وكان من شأن هذه الضريبة وتلك القاعدة أن يحصل ضباط الشرف على راتب قد يصل إلى ٣٥ جنيتها وقد حصل اللطعون في ترقيته على راتب قدره ٢٩ جنيتها وهو يجاوز الرينط المقرر لرتبة الملازم . إلا أنها في ذات الوقت لم تغير من راتب الرتبة النصوص عليها في القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ الذي جعله المشرع أساساً للمعايير بين الوظيفة العسكرية والوظيفة المدنية عند التفاضل اليها .

ومن حيث أن المطعون في ترقيته وقد كان وقت نقله بالقرار الجمهوري رقم ٢٤٠٦ في رتبة الملازم الأول وهي الرتبة التي يدخل الراتب المقرر لها في ربط الدرجة السادسة من درجات الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن ثم فإن نقله بالقرار المذكور في الدرجة الخامسة ينطوي على ترقيته إلى هذه الدرجة ومن ثم تتعدد أقدميته فيها من تاريخ صدور القرار الجمهوري .

( طعن رقم ٣١٣ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦ )

ثانياً — الاحتفاظ بالقدمية الرتبة العسكرية ومرتباتها وبدلاتها  
عند النقل .

قاعدة رقم ( ١٩٩ )

المبدأ :

تحتسب اقدمية المنقول من السلك العسكرى الى السلك المدنى في  
الدرجة المنقول اليها وحدها دون ما يسبقها من درجات .

ملخص الحكم :

نصت المادة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط  
الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود  
بالقوات المسلحة بأنه في حالة نقل أحد العسكريين الى وظيفة مدنية  
ينقل من الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته أو درجته العسكرية في  
مربوطها وتحتسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها . ويحكم  
هذا النص حالة الموظف وقت النقل بحيث يتم تحديد اقدميته في درجة  
واحدة هي للدرجة المنقول اليها دون أن يرتد بأثر رجعى سابق ليمسحل  
من الدرجة السابقة التي كان يشغلها .

( طعن ٦٠٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٨٠ ) .

قاعدة رقم ( ٢٠٠ )

المبدأ :

قصر المشرع الاحتفاظ بالقدمية الرتبة العسكرية ومرتباتها وبدلاتها  
على حالة النقل الى وظيفة مدنية — اثر ذلك — شغل الوظيفة المدنية بطريق  
التعيين المبتدا لا يدخل تحت احكام المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢  
لسنة ١٩٥٩ .

### ملخص الفتوى :

أن النص الذى تخضع له الحالة الماثلة وهو للمادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة كان يقضى بأنه « فى حالة نقل أحد الضباط الى وظيفة مدنية ينقل الى الدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى مربوطها أو بحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها . ويتم النقل فى هذه الحالة طبقاً لحكم المادة السادسة من القانون . ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن ينقل الضابط الى الدرجة التالية للدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى مربوطها . على أن يمنح أول هذا المربوط وتحسب أقدميته فيها من تاريخ نقله إليها . وفى كلتا الحالتين إذا تناهى الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية راتب وتعويضات مدنية تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية أدى اليه لفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات أو التعويضات . وتحسب التعويضات العسكرية التى تحسب للضابط عند النقل بقرار من وزير الحربية » .

ومفاد هذا النص أن المشرع قصر الاحتفاظ بأقدمية الرتبة العسكرية ومرتبها وبدلاتها على حالة النقل الى وظيفة مدنية يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى الدرجة المقرر لها .

ولما كان الضابط فى الحالة الماثلة قد شغل الوظيفة المدنية بطريق التعيين المبتدأ بعد إحاقته الى التقاعد وليس بطريق النقل فإن الحكم الذى تضمنه هذا النص لا ينطبق عليه ومن ثم يتحدد مركزه القانونى وحقوقه المالية طبقاً لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذى صيغ بقرار تعيينه فى ظله .

( فتوى رقم ٤٤٩ فى ١٦/٥/١٩٨١ ) .

قامعدة رقم ( ٢٠١ )

المبدأ :

نقل الى وظيفة مدنية طبقا للمادة ١٢٥ من القانون ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين والصف والعساكر بالقوات المسلحة - استحقاق المنقول الى العمل المسمى المرتب الاساسى الذى كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية فقط - استحقاقه الفرق بين هذا المرتب الاساسى مضافا اليه سائر المقررات المالية الأخرى للوظيفة المدنية وبين مجموع ما كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية يكون بصفة شخصية ويستنفذ بالترقية والملاوات والتعويضات .

ملخص التفسى :

أن المادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين والصف والعساكر بالقوات المسلحة كانت تنص على انه : « فى حالة نقل احد الأمراء الى وظيفة مدنية ينقل فى الدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى مربوطها وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها » .

ويجوز أن ينقل فى الدرجة التالية للدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته فى مربوطها اذا كان مجموع رآقبه وتعويضاته يبلغ بداية مربوطها أو يجاوزه ويتم النقل فى هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية .

وفى كلتا الحالتين اذا تقاضى الفرد المنقول الى وظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية تتل من مجموع ما كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية أدى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو الملاوات أو التعويضات » .

ويؤخذ من نص الفقرة الأخيرة من المادة السابقة أنه في بيان ما يؤدي إلى الفرد المنقول من مبالغ بصفة شخصية ، قد أجرى المقارنة بين عنصرين .

الأول : ما يتقاضاه في الوظيفة المدنية المنقول اليها من رواتب وتعويضات .

الثاني : مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية .

وأوضح النص أنه إذا تجاوز العنصر الثاني العنصر الأول احتفظ بالمنقول بمقدار المجاوزة بصفة شخصية على أن يستند مستقبلا بالفرقة والعلاوات والتعويضات .

والنص بذلك يسلم بالأصل الذي يقضى ألا يحصل المنقول إلا على المقررات المالية للوظيفة المدنية المنقول اليها ، إلا أنه زاد على ذلك حرصا على المنقول وحتى لا تضطرب ظروفه ، حكم الاحتفاظ للشخص بالفرق المشار اليه . فالمشروع يفترض — في عبارات واضحة — أن الحقوق المالية في الوظيفة المدنية تختلف عما كان يتقاضاه المنقول في الوظيفة العسكرية ، ومن هنا كان وجه النص على الحكم الوارد في الفقرة المذكورة . ولو أن المنقول يستحق في الوظيفة المدنية مجموع ما كان يحصل عليه في العمل العسكري استحقاقا أصليا لا يرد عليه حكم الاستنفاد في المستقبل ، ما كان ثمة داع لإيراد حكم الفقرة المشار اليها ، فالذي دعا للنص على هذا الحكم هو أن المعاملة المالية للمنقول تحسب على أساس ما نتيجة الوظيفة المدنية من مقررات مالية بصرف النظر عما كان يحصل عليه في الوظيفة المنقول منها ، ولا شأن لمقررات للوظيفة العسكرية إلا في بيان ما فقده المنقول بسبب النقل ، فيحتفظ له بصفة شخصية ويستند في المستقبل بالمقدار الذي يحل فيه راتب أو تعويض منى محل المحتفظ به بالصفة الشخصية .

ويطبق ذلك على صورتى النقل الوارنتين في المادة رقم ١٢٥ المشار إليها ، يبين أنه إذا تم النقل طبقا للفقرة الأولى من هذه المادة ، فإن المنقول يستحق بصفة أصلية المرتب الأساسى الذى كان يحصل عليه في الوظيفة العسكرية والفرض طبقا لتلك الفقرة أن هذا المرتب لا يقل عن أول مربوط درجة الوظيفة المحنية والا انطبق على النقل حكم الفقرة الثانية ، ويضاف الى ذلك المرتب الأصلى ما يكون للوظيفة ادنية من تعويضات ، فإن اتضح أن المرتب الأصلى والتعويضات على هذا الوجه تتصل عن مجموع ما كان يتقاضاه المنقول في الوظيفة العسكرية أدى اليه الفرق بصفة شخصية على أن يستند مستقبلا بالترقية والعلاوات والتعويضات . أما إذا تم النقل طبقا للفقرة الثانية ، فإن المنقول يستحق بصفة أصلية أول مربوط الدرجة المحنية المنقول إليها ، والفرق أنه يزيد على المرتب العسكرى الأصلى ، ويضاف الى هذا المرتب الأصلى التعويضات المالية الأخرى للوظيفة المدنية ، فإذ اتضح أن مجموع المقررات المالية على هذا الوجه تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه المنقول في العمل العسكرى أدى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية والعلاوات والتعويضات المستقبلية .

ويراعى في هذا الشأن أنه لا أساس مطلقا للقول بأن المنقول يستحق في العمل المدني على وجه أصلى ونهاى البدلات العسكرية العامة التى يتقاضاها كل العسكريين ولا يجرى عليها حكم الاستنفاد ، ولا يستحق بصفة شخصية الا البدلات الإضافية التى تمتح لظروف خاصة ولطوائف معينة من العسكريين — لا أساس لذلك لأن المنقول لا يستحق أصلا ونهايا الا المقررات المالية للوظيفة المدنية بصرف النظر عن الحقوق المالية في الوظيفة العسكرية سواء منها ما كان من قبيل البدلات العامة أو الإضافية ولا ينظر الى مجموع المقررات المالية العسكرية بما فيها من بدلات على اختلاف صورها ألا لمقارنته بمجموع الحقوق المالية المدنية ، وبين الفرق بينهما للإبقاء عليه للمنقول بصفة شخصية على أن يتم استنفاده مستقبلا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان العسكري الذى ينقل الى وظيفة مدنية طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن بعدها الفقرة الأولى من المادة رقم ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ ، لا يستحق بصفة أصلية في العمل المدني الا المرتب الأساسى مضافا اليه سائر المزايا الأخرى للوظيفة المدنية الذى كان يتقاضاها في الوظيفة العسكرية ويستحق بصفة شخصية الفرق بين هذا المرتب الأساسى ان وجدت وبين مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية منها كان نوعه ، ويتم استنفاد هذا الفرق بالترقية أو العلاوات أو التعويضات .

فإذا تم النقل طبقاً للفقرة الثانية فان المنقول يستحق بصفة أصلية في العمل المدني اول مربوط الدرجة المسالمة المنقول اليها ، ويستحق بصفة شخصية الفرق بين هذا المرتب الأصلى مضافا اليه سائر المقررات المالية الأخرى للوظيفة المدنية ان وجدت وبين مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية منها كان نوعه ، ويتم استنفاد هذا الفرق بالترقية أو العلاوات أو التعويضات .

( ملف ٣١٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٦٥/٣/٣١ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

المبدأ :

رئيس الجمهورية نقل العسكريين الى الوظائف المدنية مع ترقيةهم الى درجة أعلى .

ملخص الفتوى :

أوجب المشرع عند تسوية حالة العامل المهنى بموجب أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وطبقا للبند الكلية الواردة بالجنحول الثالث الخاص



بالعمال المهنيين أن تخصص المدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئات التالية لها وذلك اذا عين العامل ابتداء في الفئة التاسعة أو الثامنة أو السابعة أو أى فئة أعلى من الفئة العاشرة المحددة لتعيين العمال المهنيين ومن ثم يجب لاعمال هذا الحكم أن يتم تعيين العامل في درجة اعلى من درجة بداية التعيين الأمر الذى يقضى الا تكون له مدة عمل سابقة اخذت في الاعتبار عند تعيينه .

ولما كان العامل في الحالة المسطرة قد نقل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤٥ لسنة ١٩٦٢ الى درجة صانع دقيق ممتاز ( كادر العمال المعادلة للفئة الثامنة وتم هذا النقل من رتبة رقيب أول المعادلة للدرجة التاسعة (٤٦ لسنة ١٩٦٤ ) طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام بحيث تضمن نقله ترقية من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة اعمالا لسلطة رئيس الجمهورية في نقل العسكريين مع ترقيةهم الى درجة أعلى المنصوص عليها بالمادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والرتبة لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة الذى كان ساريا وقت صدور قرار رئيس الجمهورية بنقله فانه تريبا على ذلك تكون فترة تطوعه بالقوات المسلحة من ١٩٥٠/٤/٥ حتى تاريخ نقله قد حسبت ضمن مدة خدمته الفعلية من قبل الأمر الذى يقتضى الاعتماد بحالته الوظيفية خلالها عند تحديد درجة بداية تعيينه وعليه يكون هذا العامل قد استصحب بعد نقله اوضاعه الوظيفية التى كان عليها خلال فترة تطوعه واذ بدأت خدمته في الصالك العسكري في ١٩٥٠/٥/٥ برتبة عريف سابق للمعادلة للدرجة العاشرة وفقا للمعادل المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فانه يتعين تسوية حالته باعتباره متاعلا للدرجة العاشرة من ١٩٥٠/٧/٤ في مدة الخدمة الكلية يكون في ذات الدرجة التى تسعها منذ بداية تطوعه أى في الدرجة العاشرة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تسوية حالة السيد المذكور السابق بمجلس الوزراء بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه باعتباره معينا لأول مرة بالفئة الثامنة .

( ملف ٧٣٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١/٧ ) .

ثالثا — البدلات المحتفظ بها عند النقل من وظيفة عسكرية الى وظيفة مدنية .

#### قاعدة رقم ( ٢٠٣ )

##### المبدأ :

نقل من وظيفة عسكرية الى وظيفة مدنية — الفرد المنقول الى وظيفة مدنية من وظيفة عسكرية يتقاضى الفرق بين مجموع ما كان يحصل عليه في وظيفته العسكرية من رواتب وبدلات وتعويضات وبين راتب الوظيفة المدنية وذلك بصفة شخصية — المقصود بالبدلات هي التي لها صفة الثبات — علاوة القفز لا تنطبق عليها هذه للصفة .

##### لخص الفتوى :

ان علاوة القفز لا تدخل ضمن التعويضات التي تحسب طبقا للবাদة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ عند النقل الى وظيفة مدنية ، كما ان المادة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف وعساكر القوات المسلحة تنص على انه « في حالة نقل احد العسكريين الى وظيفة مدنية ينقل في الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته او درجته العسكرية في مربوطها وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على اول مربوطها » .

ويجوز أن ينقل في الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته أو درجته في مربوطها إذا كان مجموع راتبه وتعويضاته يبلغ بداية مربوطها أو يجاوزه ويتم النقل في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية .

وفي كلتا الحالتين إذا تقاضى الفرد المنقول إلى الوظيفة المدنية راتب وتعويضات مدنية تقل في مجموعها عن مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية أدى إليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات أو التعويضات .

ومفاد ذلك أن المشرع حدد ما يستحقه الفرد المنقول من الوظيفة العسكرية إلى وظيفة مدنية بما لا يقل عن مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية بحيث يحصل على الفرق بين هذا المجموع وبين راتب الوظيفة المدنية إذا قل عن هذا المجموع بصفة شخصية وذلك رغبة من المشرع في المحافظة على مستوى المعيشة للمنقول من القوات المسلحة ، فلا يقل دخله دفعة واحدة بل يستهلك الفرق من راتب الوظيفة المدنية والوظيفة العسكرية بالتدريج حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوة أو التعويضات التي يستحقها بوظيفته المدنية . ومن ثم فلا يدخل في قصد المشرع ما يصرفه لأفراد القوات المسلحة بسبب عارض فالمعول عليه في تحديد مجموع ما يتقاضاه فرد القوات المسلحة في الوظيفة العسكرية بالرواتب والتعويضات التي كان يحصل عليها ما له صفة الثبات والاستمرار دون تلك التي لا تنسم بهذه الصفة .

ولما كان الثابت من كتاب هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة — فرع الأفراد — قسم الميزانية رقم ٥٩/٣/١٥٤ المؤرخ ١٤/١٠/١٩٦٨ أن علاوة التفيز ليس لها صفة الدوام إذ هي مشروطة بأن يخضع الفرد بوحدها معينة علاوة على قيامه بتدابير للتحركات ، ومن ثم فهي لا تدخل ضمن التعويضات التي تؤدي للمنقول إلى وظيفة مدنية . وعليه فانه

لا يجوز الاحتفاظ للسيد المعروضة حالته بعلاوة القفز عند نقله الى الوظيفة  
المخنية .

أما الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤ ق المشار اليه فلا ينال من تلك النتيجة لأنه قضي بالاحتفاظ بعلاوة القفز لأحد خريجي مدرسة المظلات الذين يعد القفز عملا أصليا بالنسبة لهم وعليه لا يجوز القياس عليه في الحالة الماثلة لأن المطلوب إبداء الرأي بشأنه تقاضى علاوة القفز بصفة عرضية بسبب قضائته إحدى فرق القفز . ولذلك فلا يعتبر البديل بالنسبة له من البدلات الثابتة التي تحسب ضمن مرتبه عند نقله الى الوظيفة المدنية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية المناهل المعروضة حالته في الاحتفاظ بعلاوة القفز عند نقله الى الوظيفة المدنية .

( ملف ٨٦/٤/٨٧٢ — جلسة ١٩٨١/٤/٨ ) .

رابعا - النقل من المخابرات العامة الى السلك السياسي .

#### قاعدة رقم ( ٢٠٤ )

المبتدأ :

نقل موظف من إدارة المخابرات العامة الى السلك السياسي وفقا للقانون ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٧ - حقيقه في الاحتفاظ بمرتبه الاسمي الذي كان يتقاضاه قبل نقله ، طالما انه يدخل في حدود الدرجة المعين عليها - التحدي بقاءه الفصل بين الكادرات المختلفة مما يجعل النقل من احدها الى الآخر تعيينا جديدا يستتبع منح أول مربوط الدرجة المصاد التعين فيها - غير صحيح في هذه

الحالة - أساسى ذلك : نص المادة ١١٠ من القانون المذكور ، والمادة ٧ من قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقصى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ .  
ملخص الفتوى :

غنى عن البيان ان يظل الموظف المنقول محتفظا بمرتبه الأساسى الذى كان يتقاضاه فى إدارة المخابرات العامة ، فى تاريخ صدور القرار الجمهورى بتعيينه فى لحدى وظائف السلك السياسى بوزارة الخارجية ، دون أن ينقص مرتبه الى أول مربوط درجة هذه الوظيفة ، ما دام أن مرتبه يدخل فى حدود مربوط درجتها . ذلك انه ولئن كان الأصل هو الفصل بين الكادرات المختلفة ، بحيث يعتبر النقل من أحدها الى الآخر تعيينا جيدا فى هذا الأخير ، بما يستتبعه ذلك من تقاضى الموظف للنقل أول مربوط الدرجة التى أعيد تعيينه فيها ، إلا أنه يبين من نص المادة ١١٠ من قانون نظام إدارة المخابرات العامة رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ . بعدا بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٧ من قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقصى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ، أن موظف المخابرات العامة الذى ينقل الى السلك الدبلوماسى يحتفظ بمرتبه الأساسى الذى كان يتقاضاه وقت صدور القرار بأعباده تعيينه .

( فتوى رقم ١٢١ فى ١٩/٢/١٩٦٤ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٠٥ )

#### المبدأ :-

معادلة الفئة التى كان يشغلها بالدرجة التى ينقل اليها الكادر العام - طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ بنظام المخابرات العامة يتعين أن ينقلها أفراد المخابرات العامة الى درجات معادلة لرتبتهم - قبل

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ كان لزاما ان يتم التعادل بين الدرجة المنقول فيها واقرّب الدرجات اليها في سلم الدرجات في الجهة المنقول اليها وكان يستهدف بجدلة معايير بقصد تحقيق ذلك — استكمال معيار متوسط مربوط الدرجة في حالة قصوره بمعيار المرتب الفعلى الذى يلفه العامل المنقول — الدرجة الرابعة بجدول الوظائف الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تعتبر اقرّب الدرجات الى الفئة « ج » بجدول وظائف المخابرات العامة .

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ بنظام المخابرات العامة ينص في الفترة الثانية في المادة ٥٢ منه الواردة في الفصل الرابع وعنوانه « النذب والنقل والاعارة والبعثات والمساوريات وللتجنيد » على انه « وبالنسبة الى من ينقل من المخابرات العامة يجوز للجنة اضافة علاوة المخابرات الى ماهيته وتصبح ماهيته الاساسية التى ينقل بها هى المساهية الناتجة عن اضافة تلك العلاوة » .

ويشترط في اضافة علاوة المخابرات ان يكون الفرد قد امضى مدة خدمة بالمخابرات العامة لا تقل عن ثلاث سنوات من تاريخ تثبيته اذا كان معينا او من تاريخ نقله بعد النذب . . . . كما تقضى المادة ١٢٠ من هذا القانون بأنه « اذا روى نقل فرد من المخابرات العامة الى اى جهة حكومية اخرى فانه يعين في الدرجة التى تعادل الفئة التى يشغلها بالمخابرات العامة عند نقله وتحسب اقدميته في الدرجة من تاريخ شغله للفئة التى نقل منها » .

ومن حيث انه يبين من هذين النصين ان افراد المخابرات العامة الذين ينتقلون الى وظائف مدنية ، يتمين ان ينقلوا الى درجات معادلة لرتبهم حتى

لا يلحقهم ضرر نتيجة هذا النقل ، ومن ثم واذ لم تكن ثمة قاعدة — سواء قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام أو بعد صدور هذا القرار — لمعادلة درجات «المخابرات العامة بدرجات الكادر العام» ، فقد كان لازما أن يتم للتعادل بين الدرجة المنقول منها واقترب الدرجات اليها في سلم للدرجات في الجهة المنقول اليها ، وفي سبيل ذلك لم يكن الافتاء أو القضاء يجرى على اتباع معيار واحد ، وانما كان يستهدى بجعله معايير يقصد الوصول الى اقرب الدرجات المنقول منها حتى لا يضر للوظف بنقله الى درجة تقل عنها أو تصيبه ترقية أو وثبة مالية نتيجة نقله الى درجة تعلو الدرجة المنقول منها ، واذا كان متوسط مربوط الدرجة هو اقرب هذه المعايير لتحقيق الغرض المطلوب لانه يقوم على اسس موضوعية ، الا ان التطبيق العملي اسفر عن قصوره في بعض الاحوال عن تحديد الدرجة المعادلة ، فقد يتدخل مربوط الدرجات في بعضها البعض ، وقد تتوازي درجة من درجات الكادر الخالص مع أكثر من درجة من درجات الكادر العام فيصعب تحديد أى الدرجات تعتبر معادلة لها ، ومن ثم فقد كان لازما أن يستكمل معيار متوسط مربوط الدرجة — في حالة قصوره عن تحديد الدرجة التي يتم النقل اليها — بمعيار المرتب الفعلي الذي بلغه للعامل المنقول ، فينتقل من بلغ راتبه حدا معينا الى درجة أعلى ، من الدرجة التي ينقل اليها من لم يبلغ راتبه هذا الحد ، وذلك حتى لا يتساوى حديث مع قديم ، وهذا المسلك هو الذي اتبعه المشرع بعد ذلك في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

ومن حيث انه تطبيقا لذلك فان الدرجة الرابعة بجدول الوظائف الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والتي يبلغ مربوطها السنوي ٩٦٠/٥٤٠ جنيها ومتوسط رطبها الشهري ٦٢٥٠٠ جنيها — هذه الدرجة تعتبر اقرب الدرجات الى الفئة « ج » بجدول وظائف المخابرات

العامة التي يبلغ مربوطها السنوي ٨٧٠/٦٠٠ جنيها ومتوسط ربطها الشهري ٥٧ر٥٠٠ جنيا ، فضلا عن ذلك فلما كانت المادة ١٢٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ بنظام المخابرات العامة قد حددت الدرجة التي يتم النقل اليها بكونها الدرجة التي « تعادل الفئة التي كان يشغلها الفرد المنقول » فان مقتضى ما سلف أن التعادل هنا يتم بين الفئة والدرجة ( أ ) بين متوسط لفئة ومربوط الدرجة ( وفي هذا الصدد فان الفئة « ج » يكادر المخابرات العامة التي كان يشغلها السيد / . . . . . تعادل الدرجة الرابعة بالكادر العام من حيث ربطها ، وسواء في هذا بالنظر الى بداية المربوط ومتوسطه ، بل ان الفئة « ج » تدخل بكامل ربطها المالى في مربوط الدرجة الرابعة .

... من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احذية السيد / . . . . . رئيس مكتب الأمن بهيئة الطاقة الذرية فيما يطلبه من تصديق الدرجة التي نقل إليها من المخابرات العامة لتصبح الثانية بدلا من الرابعة .

( ملف ٢٧٩/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٣/٢/٢١ ) .



## الفرع الثاني النقل من الشرطة الى الوظائف المدنية

قاعدة رقم ( ٢٠٦ )

المبدأ :

رجال الشرطة — رجال القوات المسلحة — النقل الى وظائف مدنية —  
يبين من نصوص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون هيئة الشرطة  
والقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط  
الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ان افراد  
القوات المسلحة او افراد الشرطة الذين ينقلون الى وظائف مدنية ينعين ان  
ينقلوا الى درجات معادلة لرتبتهم العسكرية — قبل صدور قرار رئيس  
الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ كان لازما ان يتم التعادل بين الدرجة  
المنقول منها واقراب الدرجات اليها في سلم الدرجات في الجهة المنقول اليها  
وكان يستهدف بجدلة معايير بقصد تحقيق ذلك — الدرجة الثامنة بجدول  
المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تعتبر اقرب الدرجات الى  
رتبة مساعد بالقوات المسلحة — والدرجة التاسعة تعتبر اقرب الدرجات  
الى رتبة رقيب اول بالقوات المسلحة ورتبة رقيب والى رتبة رقيب بالشرطة.

ملخص الفتوى :

يبين من تقصى القواعد القانونية المنظمة لنقل رجال الشرطة والقوات  
المسلحة الى الوظائف المدنية انه في تاريخ النقل الذي تم في الحالة المعروضة ،  
كابت المادة ( ١٣١٠ ) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط  
الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والتجنسود  
بالقوات المسلحة تنص على انه : « في حالة نقل احد العسكريين الى

وظيفة مدنية ينقل في الدرجة التي يحظى للراتب المقرر لرتبته أو درجته العسكرية في مربوطها . وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ، وتنص المادة ( ٢٥ ) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون هيئة الشرطة على أنه « لا يجوز نقل الضباط الى وظيفة خارج هيئة الشرطة الا بعد موافقته كتابة .. » وتنص للسادة ( ١١٢ ) على أن « تسرى على ضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى فضلا عن الأحكام الواردة في هذا الباب أحكام المواد ١٤ و ٢٥ ٠٠٠ » وتنص المادة ( ١٤٦ ) على أن « يسرى على أفراد هيئة للشرطة ما لا يتعارض مع هذا القانون من الأحكام الواردة في قانون نظام العاملين بالدولة .. » وقد نصت المادة ( ٤١ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه « يجوز نقل العامل من وزارة أو مصلحة أو محافظة الى أخرى أو مؤسسة أو هيئة الى أخرى اذا كان النقل لا يفوت عليه دوره في الترقية بالأقدمية أو كان ذلك بناء على طلبه » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص ان أفراد القوات المسلحة أو أفراد الشرطة الذين ينقلون الى وظائف مدنية ، يتعين أن ينقلوا الى درجات معادلة لرتبهم العسكرية حتى لا يلحقهم ضرر نتيجة هذا النقل ، ومن ثم واذ لم تكن ثمة قاعدة قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه — لمعادلة درجات الكدرات الخاصة بدرجات الكادر العلم ، فقد كان لزاما أن يتم التعادل بين الدرجة المنقول منها وأقرب الدرجات إليها في سلم الدرجات في الجهة المنقول إليها ، وفي سبيل ذلك لم يكن الإنهاء أو القضاء يجرى على اتباع معيار واحد ، وإنما كان يستهدى بجملة معايير بقصد الوصول الى اقرب الدرجات المنقول منها حتى لا يضر الموظف بنظرة الى درجة تقل كثيرا عن الدرجة المنقول منها ، أو تصيبه ترقية أو وثبة مالية نتيجة نظله الى درجة تزيد كثيرا على الدرجة المنقول منها ، وإذا كان متوسط مربوط الدرجة هو اقرب هذه المعايير

لتحقيق الغرض المطلوب لأنه يقوم على اساس موضوعية ، الا أن التطبيق العملى أسفر عن قصوره في بعض الأحوال عن تحديد الدرجة المعادلة ، فقد يتداخل مربوط الدرجات مع بعضها البعض ، أو قد تتوازي درجة من درجات الكادر الخالص مع درجتين أو أكثر من درجات الكادر العام فيصعب تحديد أى الدرجتين تعتبر معادلة لها ، ومن ثم كان لازماً أن يستكمل معيار متوسط مربوط الدرجة في هذه الحالة بمعيار الرتب الذى بلغه العاقل المنقول ، فينقل من بلغ راتبه حداً معيناً الى درجة أعلى من الدرجة التى ينقل اليها من لم يبلغ راتبه هذا الحد ، وذلك حتى لا يتساوى حديث مع قديم وهذا المسلك هو الذى أتبعه المشرع بعد ذلك في قرار رئيس للجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ، فقد عاقل مثلاً بين درجة كونستابل متساو بالشرطة ، وبين الدرجتين السابعة والثامنة بالكادر العام ، وحدد الأولى أن بلغ راتبه ٣٦٠ جنيهاً سنوياً ، وللثانية أن لم يبلغ راتبه هذا المقدار ، كما عاقل بين درجة نقيب وبين الدرجتين الخامسة والسادسة بالكادر العام ، وحدد الأولى أن بلغ راتبه ٤٢٠ جنيهاً سنوياً والثانية أن لم يبلغ راتبه هذا المقدار .

ومن حيث أنه تطبيقاً لذلك ، ولما كتبت الدرجة الثامنة بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ( ١٨٠ — ٣٦٠ جنيهاً سنوياً ) التى يبلغ متوسط مربوطها ٢٧٠ جنيهاً سنوياً ، تعتبر أقرب الدرجات الى رتبة مساعد بالقوات المسلحة ( ٢٤٠ — ٢٦٤ ) التى يبلغ متوسط مربوطها ٢٥٢ جنيهاً سنوياً ، والدرجة التاسعة ( ١٤٤ — ٣٠٠ ) التى يبلغ متوسط مربوطها ٢٢٢ جنيهاً سنوياً تعتبر أقرب للدرجات الى رتبة رقيب أول بالقوات المسلحة ( ٢١٦ — ٢٤٠ ) التى يبلغ متوسط مربوطها ٢٢٨ جنيهاً سنوياً ، وإلى رتبة رقيب بالقوات المسلحة ( ١٨٦ — ٢١٠ ) التى يبلغ متوسط مربوطها ١٩٨ جنيهاً سنوياً ، وإلى رتبة رقيب بالشرطة

( ١٨٠ — ٢١٦ ) التي بلغ متوسط مربوطا ١٩٨ جنيا سنويا ، والواضح من التطبيق بين متوسط مربوط هذه الدرجات يكاد يكون متحققا وليس ثمة تدخل بين هذه الدرجات وبعضها يدعو الى اللجوء الى المرتب الفعلى للعامل المنقول ، وهذا التعادل ذاته هو الذي اعتمدته المشرع فيما بعد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه اذ اعتبر كلا من الدرجات والرتب المشار اليها متعادلة ، ومن ثم فان ما اجراه المجلس الاعلى للرياضة من تسويات لهؤلاء العاملين يكون مطابقا لحكم القانون .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى انه لا احقية للعاملين المذكورين في اعادة تسوية حالاتهم على النحو الذي يطالبون به .

( ملف ٦٩/١/٥٩ — جلسة ١٩٧٣/٢/٢١ ) .

قاعدة رقم ( ٢٠٧ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ في شأن نقل الأفراد العسكريين نوى الراتب العالي والأفراد العاملين بأحكام كادر الشرطة بمصلحة الموائى والمناير والهيئة العامة لبناء الإسكندرية الى وظائف مدنية — الأفراد العسكريين المنقولين الى وظائف مدنية بالهيئة العامة لبناء الإسكندرية وفقا لأحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ يفيدون عن القواعد الخاصة بقضايا العاملين التي تضمنتها المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ — أساس ذلك ان النقل كوسيلة من وسائل شغل الوظائف العامة ليس من شأنه ان يهدر مدة الخدمة السابقة للعامل المنقول ومن ثم فان العاملين المذكورين من كادر الشرطة الى وظائف مدنية وفقا للقانون سالف الذكر ليس من شأنه ان يهدر مدة خدمتهم بكادر

**الشرطة** — يؤكد هذا النظر أن قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ قضى في مابته رقم ٣ بحساب مدد العمل التي قضاها العاملون في كادر خاص أو في وظائف تنظمها قوانين خاصة في المسدد المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ متى خضعوا لأحكامه وعولت درجاتهم .

### ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن نقل الأفراد للعسكريين ذوى الراتب العالى والأفراد العاملين بأحكام كادر الشرطة بمصلحة الموانئ والمناير والهيئة العامة لبناء الاسكندرية الى وظائف مدنية - أنه ينص في مادته الاولى على أن « ينقل الأفراد العسكريون ذوى الراتب العالى والأفراد العاملين بأحكام كادر الشرطة العاملين بمصلحة الموانئ والهيئة العامة لبناء الاسكندرية والمبينة اسمائهم بالكشوف المرافقة الى وظائف مدنية في الدرجات وطبقا للاقتنيات الموضحة قرين استنهم كل منهم » .

ومن حيث أن النقل كوسيلة من وسائل شغل للوظائف العامة ليس من شأنه بحسب طبيعته أن يحدد مدة من الخدمة السابقة للتعامل المنقول . فتنال هذه لمدة منتجة لآثارها في خصوص أحكام القانون الذى خضع له العامل بعد نقله ، ولينس في ذلك اعمال للقانون الأخير باثر رجعى ، لذ أن تطبيقه في حق العامل المنقول منع أخذ مدة خدمته السابقة على النقل في الاعتبار لن يترتب عليه أية آثار مادية سابقة على تاريخ النقل وخضوعه لأحكام القانون السالف الذكر ، وعلى مقتضى ذلك فإن نقل العاملين المذكورين من كادر الشرطة الى وظائف مدنية بالهيئة العامة لبناء الاسكندرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ ليس من شأنه أن يحدد مدة خدمتهم بكادر الشرطة ، ومن ثم يتعين الاعتداد بهذه المدة في صدد

تطبيق أحكام القوانين التي يخضعون لها في وظيفتهم المدنية ومنها المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث انه مما يؤكد صحة هذا النظر ، ان اللجنة العليا لتفسير قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، اصدرت قرار للتفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ الذي قضى في مادته رقم ( ٣ ) بحساب مدد العمل التي قضاها العاملون في كادر خاص أو في وظائف تنظيها قوانين خاصة في المدد المنصوص عليها في المادة ( ٢٢ ) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه متى خضعوا لأحكامه وعولت درجاتهم بدرجاته ، وغنى عن البيان ان هذا التفسير التشريعي لا يعدو أن يكون تقريراً للآثار المترتبة على النقل بحسب طبيعته — وبهذه المثابة فإن الأُمراء العسكريين المنقولين الى وظائف مدنية بالهيئة العامة لميناء الاسكندرية يفيدون من القواعد الخاصة بقدمى العاملين التي ينظمتها المادة ( ٢٢ ) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وغيرها من القواعد المماثلة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية الأُمراء العسكريين المنقولين الى الهيئة العامة لميناء الاسكندرية — وفقاً لأحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ — في الاعتماد بمدة خدمتهم السابقة على النقل في مجال تطبيق المادة ( ٢٢ ) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ .

( ملف ٥١/١/٢٥ — جلسة ١٢/٤/١٩٧٤ ) .

قاعدة رقم ( ٢٠٨ )

المبدأ :

ان نقل ضابط أو أفراد هيئة الشرطة الى وظائف خارجها يكون الى فئات معادلة لفتاتهم وعلى أساس المرتب الذي يتقاضاه في هيئة للشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته أو درجته — البند الثابت هو الذي لا يتأثر بعمل دون آخر في هيئة الشرطة ولا يتغير من شهر الى آخر .

### ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة الذي تم النقل في ظله ينص في المادة ٧٧ منه على أن « ... كما تسرى على أفراد هيئة الشرطة أحكام المواد ... ٢٨ ، ... » وينص في المادة ٢٨ على أن « ... لا يجوز نقل الضابط إلى وظيفة خارج هيئة الشرطة إلا بعد موافقته وبعد أخذ رأي المجلس الأعلى للشرطة ، ويتم النقل على أساس المرتب الذي يتقاضاه في هيئة الشرطة مضافا إليه — البدلات الثابتة المقررة لرتبته أو درجة » .

وبين من ذلك أن نقل ضباط أو أفراد هيئة الشرطة إلى خارجها يكون إلى فئات معادلة لفئاتهم ويتم إجراء هذا التعادل طبقا لما بلغه العامل المنقول من مرتب ، مضافا إليه ما يتقاضاه من بدلات ثابتة .

وقد انصحت المذكرة الإيضاحية لقانون هيئة الشرطة عن طبيعة البدلات التي تتسم بخاصية الثبات في حكم هذا النص ، وتضم تبعاً لذلك للمرتب الذي تصدد على أساسه للدرجة المنقول إليها ، فحددتها بأنها « البدلات التي لا تتأثر بعمل دون آخر في هيئة الشرطة ، والتي لا تتغير من من شهر إلى آخر نتيجة أي ظرف طارئ بل يستمر استحقاقها ثابتاً مستقراً » .

ويتطبيق ما تقدم على ما كان يتقاضاه العامل المذكور من مبالغ يتضح أنها جميعها لا يلحقها وصف البديل الثابت ، وأساس ذلك أن علاوة المسند يتقاضاها فرد هيئة الشرطة بمناسبة العمل في مدينة ويوقف صرفها بمجرد النقل إلى مناطق لا يصدق عليها وصف المدن ، ومن ثم لا تعتبر ذات طبيعة ثابتة وإن علاوة المباحث لا تمنح إلا لمن يقوم بأعمال المباحث ويكون منحها مرهونا باستمراره في أداء هذه الأعمال . وبالتالي تنفي عنها صفة

البديل الثابت الذى يستصعبه فرد هيئة الشرطة للنقل الى وظيفة خارجها ، كما ان الأجر الإضافى الذى يمنح لأفراد تلك الهيئة لا يعتبر من قبيل البدلات فضلا عن ارتباطه بأدائهم اعبالا إضافية لما هو مسند اليهم أصيلا من أعمال ويتوقف استحقاقه على القيام بالخدمة الإضافية المؤقتة بطبيعتها فلا يعبد من البدلات الثابتة المبينة فى النص المتقدم كذلك فان استحقاق الجعروضة حالته لبذل الغذاء فى حالة الطوارئ « منوط بقيام ظروف استثنائية تستلزم استمرار قوات الشرطة فى أداء عملها طوال اليوم » ، فبالإتالى لا يتسم هو الآخر بوصف الثبات المطلوب فيما يحتفظ به من بدلات غير النقل وترقيبا على ذلك لا يحق للمذكور الاحتفاظ بأى من تلك المبالغ بعد نظه الى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

( ملف ٨٤٠/٤ - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ )



## الفصل الثامن

### نقل الموظف المبعوث

قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

المبدأ :

لا يجوز نقل الموظف المبعوث إلا بموافقة الجهة التي أوفدته -  
ترقية في الجهة التي أوفدته - صحيحة - إلغاء هذه الترقية - باطل -  
أساس ذلك أن القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والأجارات  
الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة قد نصت في المادة ٢١ منه  
على أن « يلتزم عضو البعثة أو الأمانة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة  
التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى ترى لحماها بها بالاتفاق مع اللجنة  
التنفيذية للبعثات » كما أوجب في المادة ٢٢ على الجهات الموفدة أن تدرج  
في ميزانيتها درجات تنكارية لأعضاء بعثاتها أثناء دراستهم . ومفاد ذلك أن  
الموظف الذي أوفد في بعثة لحساب جهة معينة يعتبر في عداد موظفيها  
وأن نقله من هذه الجهة إلى جهة أخرى لا يتم بقرار من لجنة البعثات  
وحدها بل يجب أن توافق على هذا النقل الجهة التي أوفدته .

ملخص الحكم :

أن الثابت من الأوراق أن المدعى أوفد في بعثة مقررة للمعهد العالي  
للتربية الرياضية للمعلمين بأبى قير بالإسكندرية وهو من المعاهد التي  
أصبحت تابعة لوزارة التعليم العالي بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٥  
لسنة ١٩٦١ الصادر في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١ بمسئوليات وتنظيم وزارة  
التعليم العالي إذ نص في المادة ١٠ من المادة الأولى منه على أن تقوم  
الوزارة بإنشاء إدارة الكليات والمعاهد العليا ومراكز التدريب الحكومية

على اختلاف أنواعها وقد صدر الأمر التنفيذي رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ متضمنا نقل المدعى الى وزارة التعليم العالي اعتبارا من ٢ من يناير سنة ١٩٦٢ تنفيذا لأحكام قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ومن ثم أصبح تابعا لها من هذا التاريخ فاذا ما قررت بعد ذلك لجنة البعثات في ٣ من يونيه سنة ١٩٦٢ بتبعية المدعى الى وزارة التربية والتعليم فان قرارها الصادر في هذا الشأن ينطوى على الزلome بخدمة هذه الوزارة وهي خلاف الجهة التي أصبح تابعا لها وموقدا لحسابها ، وهذا القرار لا ينتج اثره القانوني في نقل المدعى الى وزارة التربية والتعليم الا من تاريخ موافقة وزارة التعليم العالي على هذا النقل والذي تم بقرارها رقم ٢٨٦ الصادر في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ واذا كان هذا القرار قد نص على نقل المدعى الى وزارة التربية والتعليم اعتبارا من ٣ من يونيه سنة ١٩٦٢ تاريخ قرار لجنة البعثات سالف الذكر ، فانه يعتبر مخالفا للقانون اذ ان من المسلم ان للقرارات الادارية لا تكون نافذة الا من تاريخ صدورها وباتر حال مباشر ولا تسرى باتر رجعى الا بنص خاص في القانون ولا سيما اذا كانت تمس حقوقا مكتسبة .

( طعن رقم ١٣٠٠ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .

قاعدة رقم ( ٢١٠ )

المبدأ :

ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والأجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة قد نص في المادة ٢١ منه على ان « يلتزم عضو البعثة او الأجازة الدراسية او المنحة بخدمة الجهة التي أوفدته او أية جهة حكومية أخرى ترى الحالة بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات ... » كما أوجب في المادة ٣٢ على للجهات الموفدة ان تدرج في ميزانيتها درجات تفكرية لأعضاء بعثاتها أثناء دراستهم .

ومفاد ذلك أن الموظف الذى أوفد فى بعثة لحساب جهة معينة يعتبر من عداد موظفيها وأن نقله من هذه الجهة الى جهة أخرى لا يتم بقرار من لجنة البعثات وحدها بل يجب أن توافق على هذا النقل الجهة التى أوفدته .

#### ملخص الحكم :

أن الثابت من الأوراق أن المدعى أوفد فى بعثة مقررة للمعهد العالى للتربية الرياضية للمعلمين بأبى قمر بالاسكندرية وهو من المعاهد التى أصبحت تابعة لوزارة التعليم العالى بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١ بمسئوليات وتنظيم وزارة التعليم العالى اذ نص فى ( ثالثا ) من المادة الأولى منه على أن تقوم الوزارة بإنشاء إدارة الكليات والمعاهد العالية ومراكز التدريب الحكومية على اختلاف أنواعها وقد صدر الأمر للتنفيذ رقم ٢٨ فى ١٨ من يناير سنة ١٩٦٢ متضمنا نقل المدعى الى وزارة التعليم العالى اعتبارا من ٢ من يناير سنة ١٩٦٢ تنفيذا لأحكام قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ، ومن ثم أصبح تابعا لها من هذا التاريخ فاذا ما قررت بعد ذلك لجنة البعثات فى ٣ من يونيه سنة ١٩٦٢ بتبعية المدعى الى وزارة التربية والتعليم فإن قرارها الصادر فى هذا الشأن ينطوى على التزام بخدمة هذه الوزارة وهى خلاف الجهة التى أصبح تابعا لها ومرفدا لحسابها ، وهذا القرار لا ينتج اثره القانونى فى نقل المدعى الى وزارة التربية والتعليم الا من تاريخ موافقة وزارة التعليم العالى على هذا النقل والذى تم بقرارها رقم ٢٨٦ الصادر فى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ وإذا كان هذا القرار قد نص على نقل المدعى الى وزارة التربية والتعليم اعتبارا من ٣ يونيه سنة ١٩٦٢ تاريخ قرار لجنة البعثات سالف الذكر ،

( م ٢٩ — ج ٢٤ )

فانه يعتبر مخالفا للقانون اذ ان من المسلم ان القرارات الادارية لا تكون  
نামذة الا من تاريخ صدورها وبأثر حال مباشر ولا تنرى بأثر رجعى  
الا بنص خاص فى القانون لا سيما اذا كانت تبين حقوقا مكتسبة .

( طعن رقم ١٣٠٠ لسنة ١٣ قى — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ) .

## الفصل التاسع

### النقل في جهات مختلفة

#### الترع الأول

#### وزارة التربية والتعليم

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن التعليم الابتدائي والثانوي  
٥٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن التعليم الإعدادي — سلطة وزير التربية والتعليم  
طبقا لأحكامها في تنظيم خطة الدراسة وتوزيع المواد في سنى الدراسة  
والمناهج الدراسية — تتضمن بحكم اللزوم سلطته في توزيع القلمين  
بمهمة التدريس .  
ملخص الحكم :

يتضح من استعراض أحكام القانونين رقمى ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن  
التعليم الابتدائي ، ٥٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم التعليم الإعدادي العام ،  
أنها خولا وزير التربية والتعليم أن ينظم بقرارات منه خطة الدراسة ،  
وكيفية توزيع المواد في سنى الدراسة ، وعدد الدروس المخصصة لكل  
منها ، والمناهج الدراسية على ألا يقبل عدد الدروس من العدد الذى  
نص عليه في هذين القانونين . وقد أشارت المذكرة الإيضاحية للقانون  
رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ إلى أن المشروع المقترح لم يحدد خطة الدراسة  
تجديدا نهائيا ، وإنما أخذ في الاعتبار أن الخطة تخضع للتجريب  
والتقويم فى ضوء ما تسفر عنه التجربة وفى ضوء الاتجاهات والأهداف  
التربوية .

وإن سلطة وضع هذه المواد والخطط والمناهج الدراسية تتضمن  
حتما وبحكم اللزوم سلطة توزيع القائمين ب مهمة التدريس وتقدير ملائمة  
هذا التوزيع بالنسبة الى مختلف مراحل التعليم في ضوء ما تسفر عنه  
حاجة مرفق التعليم ، وما يقتضيه تحقيق الأغراض العليا التي استهدفتها  
المشروع من إصدار القانونين انفى الفكر .

( طعن رقم ١١١ لسنة ٨ ق - جلسة ١١/٢٧ / ١٩٦٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢١٢ )

##### المبدأ :

قانون الميزانية عن السنة المالية ١٩٥١/١٩٥٠ - تضمنه فيما  
يختص بوزارة التربية والتعليم نقل وظيفة المدعى وملكه من الفرع  
الخامس ( مدارس أولية ) الى الفرع الأول ( كادر كتابي ) وكذلك درجاتهم  
اعتباراً من أول السنة المالية المحدد لها أول مارس سنة ١٩٥٠ -  
للقرار الإداري الصادر في ١٢/١٠/١٩٥٠ بنقل المدعى اعتباراً من أول مارس  
سنة ١٩٥٠ - انما قد افصح عن المركز القانوني الصحيح الذي كان قد  
نشأ للمدعى منذ صدور قانون الميزانية - من قبيل القرارات التنفيذية  
المؤكدة الذي كتبت به الجهة الإدارية عن حقيقة مركز المدعى القانوني .

##### ملخص الحكم :

ان قانون الميزانية عن السنة المالية ١٩٥١/١٩٥٠ - تضمن فيما  
يختص بوزارة التربية والتعليم نقل وظيفة المدعى وملكه من رؤسائه  
ويعلمى المدارس الأولية الى الفرع الأول ( كادر كتابي ) وكذلك درجاتهم اعتباراً من  
اول السنة المالية المحدد لها أول مارس سنة ١٩٥٠ ، ومن ثم كان  
المدعى من هذا التاريخ يعد ضمن الموظفين الكتابيين بالوزارة الستين

بتدرجون في الفرع الأول وللذين شملتهم الحركة المطعون فيها ترتيبا على نقل وظيفته والمصرف المبالغى المخصيص لدرجته إلى هذا الفرع من نروع الوزارة . وبهذه المثابة فإن القرار الإدارى الصادر فى ١٢٪/١٠/١٩٥٠ بنقل المدعى اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ يكون قد افصح عن المركز القانونى الصحيح الذى كان قد نشأ للمدعى منذ صدور قانون الميزانية ، وهو بذلك لا يعدو أن يكون من قبيل القرارات التنفيذية المؤكدة الذى كشفت به الجهة الادارية عن حقيقة مركز المدعى القانونى بالنسبة لزملائه الموظفين الكتابيين ؛ ومن ثم فإن تراخيا فى إصدار هذا القرار المبهى لنظيره من يوم نفاذ قانون الميزانية لا يضر به المدعى ولا يجرى به حجه فى الإفادة مما قرره قرار النقل خاصة بالتاريخ الذى حددته لبيان هذا النقل لسند الصحيح الذى استند منه بقوماته .

( طعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٠ ) .

الفرع الثاني  
هيئة التدريس بكلية البوليس

قاعدة رقم ( ٢١٢ )

المبدأ :

نقل عضو من هيئة التدريس بكلية البوليس الى قسم الادارة العلمية بالديوان العام لوزارة الداخلية — قيام ما يبرره من توصية مجلس الكلية به لأسباب تتعلق بصالح التدريس بها — انتفاء سوء استعمال السلطة أو المخالفة للقانون — التحدى بحسن التقايرز السرية السابقة لموضوعه عن الموظف ، والقول بتغير النظرة اليه بعد تعيين مدير جديد للكلية — لا يكفى للتدليل على اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن نقل المدعى من وظيفته بهيئة التدريس بكلية البوليس الى قسم الادارة بالديوان العام لوزارة الداخلية انه انما تم للمصلحة العامة المتخذة في مصلحة التعليم بالكلية للذكورة ، وذلك بناء على توصية مجلس ادارة الكلية ، بعد اذ تبين له أن بقاء المدعى بها يضر بصالح التعليم نظرا لكثرة تغيبه ، وهذا امر يفرد بتقديره المجلس المشار اليه بصفته المهيم على شئون التعليم والمشراف على رعايته وعلى وزن كفاية القاضين به . والمسئول عن حسن سيره بالكلية ، بها لا معقب عليه فيه ، ولا رقابة للقضاء الادارى عليه ، ما دام قراره في ذلك قد تغيا وجه المصلحة العامة وخلا من شائبة اساءة استعمال السلطة . وقد ابدى مجلس ادارة الكلية توصيته بنقل المدعى ، وأقره على ذلك وزير الداخلية باعتباره المسئول الآخر عن هذا كله ، واستند الوزير في ديباجة قراره الى توصية المجلس بعد اذ اطلع على اسبابها واعتنقها اقتناعا بها ، ولم ينهض دليل على أن



مجلس إدارة الكلية أو أن وزير الداخلية قد أصدر فيها لفتاء عن بواعث شخصية بعيدة عن المصلحة العامة أو مشوبة بالاحتراف بالسلطة إذا كان الثابت مما تقدم ، فإن النقل يكون مشروعاً وليس يكفى للتقليل على إساءة استعمال السلطة المدعى بها للتحدى بالتقارير السرية في السنوات السابقة ، وما تشهد به من نشاط صاحبها واجتهاده في الماضي ، لأنها من جهة ليست الوعاء الوحيد لتقرير صلاحية الموظف ، ولأنها من جهة أخرى لا تمتنع من أن يجد به في المستقبل ما يغير النظرة إليه ، ذلك أن سلوك الموظف في عمله ومواظبته عليه ليس حالة دائمة الثبات لا تقبل التحول ، بل هي صفة قد تزايد صاحبها ، إذ تتأثر بالظروف المحيطة به ، كما لا يكفى القول بأن النظرة إلى المدعى قد تغيرت دون مقدمات بعد تولى مدير كلية البوليس الجديد لمنصبه ، ما دام هذا المدير — ولم يثبت أن بينه وبين المدعى ما يحمله على التفتن عليه — ليس هو صاحب السلطة النهائية التي تملك أمر نظره ، ولا سيما أن توصية مجلس إدارة الكلية لم تقتصر على اقتراح نقل المدعى ومده من هيئة التدريس بها لمصلحة التعليم ، بل تناولت في الوقت ذاته زميلاً آخر له للمصلحة عينها ، ابتغاء التطهير والاصلاح ، وهو نقل مشروع تلكه جهة الإدارة وفقاً لتتضمنت المصلحة العامة ، وترخص فيه بسلطانها التقديرية حسيماً تراه محققاً لهذه المصلحة .

( طعن رقم ٨٧٤ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٢٥ ) .

### الفرع الثالث

### هيئة الاذاعة

#### قاعدة رقم ( ٢١٤ )

المبدأ :

نقل موظفي هيئة الاذاعة العاملين اصلا في قسم الايرادات بها الي وظائف اخرى بالوزارات والمصالح والهيئات العامة بعد الفاء هذا القسم ووظائفه طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ - صجته حتى ولو تضمنت تفويت مزايا مالية على الموظف المنقول - لا ينال من ذلك ان يكون الموظف المنقول قبل الحق من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ الى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر تنفيذا له باحدى وظائف هيئة الاذاعة الاخرى ، اذ ان تلك الالاتحاق مؤقت .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة نصوص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ومذكرته الايضاحية انه نسخ النظام المتالى التعديم الذى كان متبعاً في فرض وتحصيل رسوم أجهزة الاستقبال والذى كان يقوم عليه قسم الايرادات بهيئة الاذاعة فقد ازال حكمة باحلال محله نظاما جديدا لا يت الى النظام التعديم باية صلة . بل انه اناط بجهات اخرى غير هيئة الاذاعة مهمة تحصيل الرسوم المقررة لحساب هيئة الاذاعة ، وبذلك تقطعت اسباب بقاء قسم الايرادات بهيئة الاذاعة ، مما يترتب عليه بحكم اللزوم اعتبار وظائف هذا القسم ملغاة ، ولو كان المشرع قد وقف عند هذا الحد لما كان امام شاغلي هذه الوظائف الا انتهاء خدمتهم بسبب الفاء وظيفتهم . ولكن صدر بالاستناد الى القانون المذكور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٦٠ وتنص المادة الاولى منه على ان موظفي ومستخدمى

هيئة الاذاعة الذين يتقرر بمعيد العمل بالقانون المشار اليه باعتبارهم لذين على حاجة العمل بهذا يتم توزيعهم بدرجاتهم ووظائفهم على الوزارات والمصالح والهيئات العامة الأخرى وفقا لما تقتضيه حاجتها وتنص المادة الثانية على أن يتم التوزيع المشار اليه بالمادة السابقة بقرار رئيس ديوان الموظفين بناء على اقتراح اللجنة التي تشكل لهذا الغرض من ممثلي ديوان الإذاعين وهيئة الاذاعة ويصدر بتشكيلها قرار من رئيس ديوان الموظفين وتنص المادة الرابعة على أن يعمل بهذا القرار اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أنه يبدو واضحا مما تستخدم أن موظفي قسم الإيرادات ليس لهم من وقت العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ الى وقت العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٦٠ ليس لهم في هذه الفترة أصل حق في اعتبارهم غير زائدين على حاجة العمل بهيئة الاذاعة ، ذلك ان وظائفهم بقسم الإيرادات قد اعتبرت ملغاة من وقت العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ وأوضحواهم للجريدة التي نطرحها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٦٠ سواء بالاستبقاء في هيئة الاذاعة أو بالنقل الى خارجها لا تعتبر قيد استقرت إلا اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٠ وقت العمل بالقرار المذكور . وينبغي علي ذلك أن الحاق البعض منهم بأحد أقسام هيئة الاذاعة في هذه الفترة هو وضع مؤقت لا يرتب له أى حق في البقاء ما دام هذا الوضع لم يستمر الى ما بعد أول يوليو سنة ١٩٦٠ اذ لا يكتسب المركز القانونى الذاتى بالنسبة لذلك الوضع بحسب أحكام قرار رئيس الجمهورية المشار اليه إلا اعتبارا من التاريخ المذكور . كما أنه ليس لمن ينقل منهم الى الوزارات والمصالح الأخرى أصل حق في التمسك بالميزة المالية التي كان يتمتع بها . بهذه الميزة كاتبت من ملحقات وظيفته بقسم الإيرادات التي ألغاه القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ قبل نقله .

( طين رقم ٢١٩ لسنة ٩ ق - جلية ١٩٦٦/٢/٦ ) .

#### الفرع الرابع

#### هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية

#### قاعدة رقم ( ٢١٥ )

#### المبدأ :

احكام النقل الواردة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وفي القرار الجمهوري رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظم موظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية — وجوب ان يكون النقل لدرجة معادلة مع حفظ حق الموظف المنقول في اقدميته في الدرجة — شرط الاحتفاظ بالاقدمية هو النقل الى درجة معادلة — اختلاف نظام الدرجات يوجب اجراء التعادل بين الدرجتين في الجهتين واجراء النقل الى اقرب للدرجات سواء كانت الاقرب اعلى ام ادنى — وجوب مراعاة المزايا الوظيفية لكل من الدرجتين ومواعيد وفرض الترقية — مثال بالنسبة لنقل احد موظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية من المرتبة الثانية بكادر الهيئة الى وزارة المواصلات — تعادل هذه الدرجة مع الدرجة الثانية في لكادر العام طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — نقل هذا الموظف الى الدرجة الاولى هو نقل يتضمن ترقية مما يوجب تصديق الاقدمية من تاريخ النقل دون استصحاب الاقدمية السابقة .

ملخص الفتوى :

يبين من مطالعة المستدتين ٢٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٦٢ لسنة ١٩٥٩ لمشار اليه و ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي كان معمولاً به عند النقل ( ) ، ان نقل العاقل من هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية الى إحدى الوزارات أو بالعكس أمر جائز ، بشرط ان يكون المركز القانوني للعاقل في الجهة المنقول اليها مساوياً أو معادلاً للمركز القانوني الذي كان يشغله في الجهة المنقول منها ، مع حفظ حقه في الاقدمية

الثابتة لـه في الدرجة المسالية ، وذلك اذا كان نظام الدرجات واحسدا في الجهتين . اما اذا اختلف نظام الدرجات فيتعين في هذه الحالة اجراء التعادل بين درجة العامل في الجهة المنقول منها والدرجة المقابلة لها في الجهة المنقول اليها ، على ان يقاس التعادل بمراعاة المزايا الوظيفية لكلا الدرجتين ، مع الاستهداء بالظروف المحيطة بكل منهما فيما يتعلق بأول مربوط الدرجة ومتوسطها ونهايتها ومقدار العلاوة الشهرية ومواعيد وفرص الترقية ، وما يكون قد وضعه للشرع من ضوابط لتصديق هذا التعادل — وذلك كله في ضوء الضوابط الموضوعية فضلا على النقل واهمها الا يضار العامل منه ، والا يتضمن ترقية لـه الا في الحدود وبالقيد المقررة قانونا للترقية .

فإذا تم النقل الى درجة معادلة تعين ان يستجيب العامل المنقول الأقدمية التي كانت لـه في الدرجة عند النقل ، اما اذا تم النقل الى درجة أعلى فإن الأقدمية تتحدد حينئذ من تاريخ النقل باعتباره متضمنا ترقية ، إذا توافرت لهذه الترقية الشروط اللازمة لصحتها .

ومن حيث ان التعادل يجب ان يتم من الدرجة المنقول منها واقرّب الدرجات اليها في سلم درجات الجهة المنقول اليها ، لاستحالة تطابق الدرجتين باختلاف النظام في الجهتين يستوى في ذلك ان تكون الدرجة الأقرب أعلى أم أدنى بالنسبة الى الدرجة المنقول منها ، ذلك لأنه اذا كان من المفروض الا يضار الموظف بنقله ، فانه من المتعين أيضا الا يتضمن النقل بذاته ترقية أو وثبة مالية لأجر العامل . وبين إحدى الضرر والنفعة ، لا مدفوعة من اجراء التعادل على اقرب الدرجات الى الدرجة المنقول منها سواء كان القرب علواً أو نزولاً ، ما دام التطبيق غير قائم أصلاً .

ومن حيث ان ربط الدرجة المنقول منها في الحالة المعروضة — وهي المرتبة الثانية بكاند هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية يبلغ ٧٨٠ —

١٠٢٠ ج سنويا ، فيكون متوسط المربوط ١٠٠ ج وعلاويها ٦٠ ج كل سنتين ،  
وفرص للترقية الى الدرجة الثالثة ( المرتبة الأولى ) لمدة لا تقل عن سنتين ،  
اما درجات الكادر العالي الذي تم التحويل اليه فينزل الى الدرجة الأولى وأول  
مربوطها ٩٦٠ ج ومتوسطة ١٠٥٠ ج وآخره ١١٤٠ ج ؛ وينزل ايضا للدرجة  
الثانية وأول مربوطها ٧٨٠ ج ومتوسطه ٨٧٠ ج وآخره ٩٦٠ ج وفرص  
الترقية الى الدرجة الثالثة ( الأولى ) لمدة لا تقل عن سنة .

ومن حيث انه يبدو من ذلك ان الدرجة الثانية في الكادر المنقول اليه  
في الكادر المنقول اليه تعلق الدرجة المنقول منها ببلغ ١٨٠ ج في اول الربط  
و ١٥٠ ج في متوسطه و ١٢٠ ج في آخره . ولذا كان قرب الدرجة الثانية  
تتساوى مع الدرجة المنقول منها في اول الربط ، وتنزل عنها في متوسطه  
ببلغ ٣٠ ج وفي آخره ببلغ ٦٠ ج .

ومن حيث انه يبدو من ذلك ان الدرجة الثانية في الكادر المنقول اليه  
اقرب الى الدرجة المنقول منها ، ذلك لأن الفوارق بين الدرجتين لا يعدو  
ان يكون ٣٠ ج في متوسط الربط و ٦٠ ج في آخره ، بينما تصل الفوارق بين  
الدرجة الأولى بذلك الكادر والدرجة المنقول منها الى ١٨٠ ج في اول الربط  
و ١٥٠ ج في متوسطه و ١٢٠ ج في آخره . ولذا كان قرب الدرجة الثانية  
هو بالأفضل ، الا ان ذلك لا يؤثر في أن تكون هذه الدرجة هي المعادلة  
للمرتبة المنقول منها باعتبارها الدرجة الاقرب كما سبق .

ومن حيث انه مما يؤكد هذه المعادلة ما يلي :

١ — ان الفرق بين الدرجة والثانية والمربطة المنقول منها ؛ وان كان  
فارقا بالأفضل ، الا انه يواجهه ان فرص الترقية في هذه المرتبة لمدة لا تقل  
عن سنتين بينما هي سنة واحدة في الدرجة الثانية ، وهذه ميزة قد  
تموض الفارق المالي .

٢ - لو بقي الموظف المنقول ورمى في الهيئة لحصل على المرتبة الأولى واستحق راتباً سنوياً مقداره ٩٦٠ ج وهو ذلك راتب الدرجة الأولى في الكادر المنقول اليه وهذه الدرجة تشملو الدرجة الثانية التي سلفت ان المعادلة تتحقق منها .

٣ - كان موظفو الهيئة يخضعون فيها قبل اول يولية سنة ١٩٦٠ لنظام درجات الكادر العام ، ثم وضع لهم نظام خاص بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وقد تضمن هذا النظام بغض للقواعد المحددة لمعادلة درجاته بدرجات الكادر العام في مجال تنظيم نقل الموظفين من الوضع القديم في الكادر العام الى النظام الجديد ، وفي هذا الشأن نصت المادة ٦٥ من القرار المذكور على ان ينقل الموظفون الى الكادر الجديد الملحق بهذا النظام طبقاً للقواعد الآتية :

(١) ... (٢) ... وينقل ... موظفو الدرجة الثانية الى المرتبة الثانية ... وهذا لفصاح من المشرع عن أن المرتبة الثانية تعادل الدرجة الثانية ، وهو ذات ما تم استخلاصه فيها سبق .

ومن حيث أنه يخلف من جميع ما تضمنه أن المرتبة الثانية المنقول منها تعادل للدرجة الثانية لا الأولى في الكادر العام المنقول اليه ، والأصل ان يتم النقل الى الدرجة الثانية بنفس اقدمية المنقول في المرتبة المنقول منها .

ومن حيث أنه يترتب على ذلك ان نقل الموظف المنكسر من هيئة المواصلات للسلكية والألسلكية الى الدرجة الأولى بوزارة المواصلات هو نقل تضمن ترقية لا تجوز إلا اذا كان مقصودا لادائه من الترقية وتولفت لها جميع الشروط المقررة قانوناً ، وعندئذ تتحدد اقدميته في الدرجة الأولى من تاريخ النقل ، استصحاباً للأصل العام في تحديد الأقدمية: بالدرجة من تاريخ الترقية إليها .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى ان نقل السيد المهندس/..... من المرتبة الثانية بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية الى الدرجة الأولى من درجات الكادر العام الذي كان منصوباً عليه في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، قد تضمن ترقية ، ومن ثم تتحدد أقدميته في هذه الدرجة من تاريخ نقله ، بشرط أن تكون الترقية قد تمت في حدود ما تسمح به احكام القانون .

( ملف ١٦٤/١/٨٦ — جلسة ١٣/١/١٩٦٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢١٦ )

##### المبدأ :

احكام النقل الواردة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وفي القرار الجمهوري رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظم موظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية — وجوب أن يكون النقل لدرجة معادلة مع حفظ حق الموظف المنقول في أقدميته في الدرجة — شرط الاحتفاظ بالأقدمية هو النقل الى درجة معادلة — اختلاف نظام الدرجات يوجب إجراء التعادل بين الدرجتين في الجهة المنقول منها والجهة المنقول اليها — وجوب مراعاة المزايا الوظيفية لكل من الدرجتين وأول مربوط كل منهما ومتوسطها ونهايتها ومقدار الملاوة الدورية ومواعيد وفرص الترقية — مثال بالنسبة لنقل احد موظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية من المرتبة الأولى الكتابية الى نيوان عام وزارة المواصلات — تعادل هذه الدرجة مع الدرجة الخامسة في الكادر العام طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — نقل هذا الموظف الى الدرجة الرابعة هو نقل يتضمن ترقية يوجب تحديد الأقدمية من تاريخ النقل دون استصحاب الأقدمية السابقة .



### ملخص الفتوى :

يبين من مطالعة أحكام النقل المنصوص عليها في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وفي قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بنظام موظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، أنه يشترط في نقل العامل أن يكون مركزه القانوني في الجهة المنقول اليها مساويا للمركز القانوني الذي كان يشغله في الجهة المنقول منها ، مع حفظ حقه في الأقدمية الثابتة له في الدرجة السالية ، وذلك إذا كان نظام الدرجات واحدا في الجهتين ، أما إذا اختلف نظام الدرجات فيتعين في هذه الحالة إجراء التعادل بين درجة العامل في الجهة المنقول منها والدرجة المقابلة لها في الجهة المنقول اليها ، على أن يقاس التعادل بمراعاة المزايا الوظيفية لكلتا الدرجتين مع الاستهداء بالظروف المرتبطة بكل منهما فيما يتعلق بأول مربوط للدرجة ومتوسطها ونهايتها ، ومقدار العلاوة الدوية ، ومواعيد وفرص للترقية ، وما يكون قد وضعه المشرع لتحديد هذا التعادل ، وذلك كله في ضوء للضوابط الموضوعية أصلا للنقل وأهمها ألا يضر العامل منه ، ولا يتضمن ترقية له ، إلا في الحدود وبالقيود المقررة قانونا للترقية .

فإذا تم النقل إلى درجة معادلة تعين أن يستصحب العامل المنقول الأقدمية التي كانت له في الدرجة عند النقل ، أما إذا تم النقل إلى درجة أعلى فإن الأقدمية تتحدد عندئذ من تاريخ النقل باعتباره مضمنا ترقية ، إذا توافرت لهذه الترقية الشروط اللازمة لصحتها .

ومن حيث أن التعادل يجب أن يتم بين الدرجة المنقول منها وأقرب الدرجات اليها في سلم درجات الجهة المنقول اليها ، لاستحالة تطابق الدرجتين باختلاف النظام في الجهتين ، يستوى في ذلك أن تكون الدرجة الأقرب أعلى أم أدنى بالنسبة إلى الدرجة المنقول منها ، بل لا يهم إذا كان من المفروض ألا يضر الموظف بنقله فانه من المتعين أيضا ألا يتضمن النقل :

بذاته ترقية أو وثبة مالية في اجر العامل ، وبين حدى الضرر والنقص لا مندوحة من لجراء التعادل على اقرب الدرجات الى الدرجة المنقول منها سواء كان القرب علوا ونزولا ، ما دام التطبيق غير قائم اصلا .

ومن حيث ان ربط للدرجة المنقول منها في الحالة المعروضة — وهى المرتبة الاولى الكتابية بكادر هيئة المواصلات السلوكية والألسلوكية — يبلغ ٤٢٠ — ٨٤٠ ج منويا ، فيكون متوسط المربوط ٦٣٠ ج وعلاوتها ٤٨ ج كل سنتين وفرص للترقية الى مرتبة اعلى معسومة لأنها اعلى مراتب الوظائف المتوسطة بكادر الهيئة ولا تجوز الترقية منها الى مراتب الوظائف العالية ما لم يكن العامل حاصلا على مؤهل على مؤهل على . اما درجات الكادر العام الذى تم النقل اليه فمنها الدرجة الرابعة اول مربوطها ٥٤٠ ج ومتوسطه ٧٥٠ ج وآخره ٩٦٠ ج ، ومنها ايضا الدرجة الخامسة وأول مربوطها ٤٢٠ ج ومتوسطه ٦٠٠ ج وآخره ٧٨٠ ج وفرص للترقية الى الدرجة التالية ( الرابعة ) لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

ومن حيث أنه بمقارنة هذه للدرجات المسالية ، يبين أن الدرجة الرابعة فى الكادر المنقول اليه تعلقو المرتبة المنقول منها بمبلغ ١٢٠ ج فى اول الربط و ١٢٠ ج فى متوسطه و ١٢٠ ج فى آخره ، بينما الدرجة الخامسة بهذا الكادر تتساوى مع المرتبة المنقول منها فى اول الربط وتقل عنها فى متوسطه بمبلغ ٣٠ ج وفى آخره بمبلغ ٦٠ ج .

ومن حيث أنه يبدو من ذلك أن الدرجة الخامسة فى الكادر المنقول اليه اقرب الى المرتبة المنقول منها ، ذلك لأن الفارق بينهما لا يغنى ان يكون ٣٠ ج فى متوسط الربط و ٦٠ ج فى آخره ، بينما يقل الفارق بين الدرجة الرابعة بذلك الكادر — والمرتبة المنقول منها الى ١٢٠ ج فى أول الربط ومثلها فى متوسطه وفى آخره ، وإذا كان قرب الدرجة الخامسة هو قريب بالأصل ،

الا ان ذلك لا يؤثر في أن تكون هذه الدرجة هي المعادلة للمرتبة المنقول  
منها باعتبارها الدرجة الأقرب كما سبق .

ومن حيث أنه مما يؤكد هذه المعادلة ما يلي :

١ - أن الفرق بين الدرجة الخامسة والمرتبة المنقول منها ، وإن كان  
مارقاً بالأقل ، ألا أنه يواجه أن غرض الترقية من هذه المرتبة معدومة  
في الحدود السالف ذكرها ، بينما هي موجودة في الدرجة الخامسة لمدة  
لا تقل عن ثلاث سنوات ، وهذه ميزة قد تعوض الفارق المالي .

٢ - أن الترقية من الدرجة الخامسة يتم الى الدرجة الرابعة ( ٥٤٠ -  
٩٦٠ ج سنويا ) وهذه درجة أعلى في أول ومتوسط وآخر ربطها من المرتبة  
المنقول منها مما تعتبر معه الدرجة الرابعة أرقى من هذه المرتبة  
لا معادلة لها . وبالتالي لا مناص من تقرير للتعاقل مع الدرجة السابقة  
مباشرة وهي الدرجة الخامسة كما سبق .

٣ - كان موظفو الهيئة يخضعون فيها قبل أو يوليه سنة ١٩٦١ لنظام  
درجات الكادر العام الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ( الملغى ) ،  
ثم وضع لهم نظام خاص بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ -  
وقد تضمن هذا النظام بعض القواعد المحددة لمعادلة درجاته المالية  
بدرجات ذلك الكادر العام في مجال تنظيم نقل الموظفين الى للنظام الجديد ،  
وفي هذا الشأن نصت المادة ٦٥ من القرار المذكور على أن « ينقل  
الموظفون الى الكادر الجديد الملحق بهذا النظام طبقا للقواعد الآتية :

(١) ..... (٢) ..... (٣) ..... (٤) وينقل الى الوظائف المتوسطة  
موظفو الكادرين الفني المتوسط والكتابي من الدرجة الرابعة الى المرتبة  
الأولى ..... »

(م:٣٠ - ج:٢٤)

ويبدو من ذلك أن المشروع قد اعتبر المرتبة الأولى معادلة للدرجة الرابعة بكادر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وقد اعتبرت هذه الدرجة معادلة للدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر تنفيذا للقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة . ومن ذلك يبدو أن المرتبة الأولى المشار إليها تعادل الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي تم النقل في ظله .

ومن حيث أنه يخلص من جميع ما تقدم أن المرتبة الأولى المنقول منها تعادل الدرجة الخامسة لا الرابعة في الكادر للعام المنقول اليه ، والأصل أن يتم النقل الى الدرجة الخامسة بنفس أقدمية المنقول في المرتبة المنقول منها .

ويترب على ذلك أن تغل المذكور من هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية الى الدرجة الرابعة هو نقل تضمن ترقية بحصوله على الدرجة التالية للدرجة المعادلة لمرتبة المنقول منها، وهي ترقية لا تجوز الا اذا كان مقصودا اعادته من الترقية وتوافرت لها جميع الشروط المقررة قانونا ، وعندئذ تتحدد أقدميته في الدرجة الرابعة من تاريخ النقل ، استصحابا للأصل العام في تحديد الأقدمية بالدرجة من تاريخ الترقية اليها .

لذلك انتهى الرأي الى نقل الموظف المذكور من المرتبة الأولى الكتابية بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية الى الدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، قد تضمن ترقية ، ومن ثم تتحدد أقدميته في هذه الدرجة من تاريخ نقله ، بشرط أن تكون الترقية قد تمت في حدود ما تسمح به أحكام القانون .

الفرع الخامس  
المصانع الحربية

قاعدة رقم ( ٢١٧ )

المبدأ :

نقل موظفى المصانع الحربية الى مصانع اخرى — جوازه دون ما يقيد بالقيود المنصوص عليها فى المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — يشترط لامكان هذا النقل قيام حالة ضرورة تقتضيه — تقدير قيام مثل هذه الحالة — من اطلاقات الإدارة بشرط عدم اساءة استعمال السلطة .  
ملخص الحكم :

يبين من استعراض نصوص المادة ١٤ من القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر من مجلس ادارة المصانع الحربية بشأن نظام موظفى المصانع الحربية والمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة أن النقل الذى نظمته المادة ٧ فى فقرتها الأولى بالشروط والقيود الواردة بها قد نظمته المادة ١٤ من القرار المشار اليه ، دون أن تتضمن أى قيد على حق ادارة المصانع الحربية فى اجرائه على نحو ما قبضت به المادة ٤٧ فى فقرتها الأولى ، وذلك تحقيقا للحكمة التى قام عليها القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ واشارت اليه مذكرته الايضاحية ، وكل ما اشترطه القرار لامكان اجراء النقل قيام حالة ضرورة تقتضى ذلك ، وتقدير قيام مثل هذه الحالة أمر متروك لطلاق تقدير الادارة تفخذه على مدى المصلحة العامة لا يحدها ، ذلك إلا عيب اساءة استعمال السلطة اذا وجد وقام الدليل عليه .

الفرع السادس  
بمصلحة الجمارك

قاعدة رقم ( ٢١٨ )

المبدأ :

أجازة القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ التعيين فيما لا يجاوز نصف  
خلوات الدرجة السادسة الادارية بمصلحة الجمارك بالنقل من الدرجة  
السادسة الكتابية بالمصلحة المذكورة — عدم استصحاب الموظف المنقول  
بالتطبيق لأحكامه أقدميته في الكادر الأدنى .  
ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ ، أو أن إجاز — استثناء من أحكام  
المسنتين ١١ و ١٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي  
الدولة — التعيين فيما لا يجاوز نصف خلوات الدرجة السادسة الادارية  
بمصلحة الجمارك بالنقل من الدرجة السادسة الكتابية بالمصلحة المذكورة ،  
بشرط ألا تقل مؤهلات المنقولين عن الشهادة المتوسطة ، وأن يكون التقرير  
أن الآخر أن بدرجة امتياز أو ما لا يقل عن ٨٠٪ ، وأن يكونوا قد جاوزوا  
بنجاح امتحان المعهد الثقافي الجمركي الملحق بالمصلحة ، وأن تكون ترقية  
ذوى المؤهلات المتوسطة منهم من الدرجة الرابعة الادارية الى الدرجة  
الثالثة الادارية في حدود النسب المقررة بمقتضى أحكام المادة ٤١ من  
القانون السالف الذكر — لأن إجاز القانون المذكور النقل على هذا الوجه  
بالتقيد والشروط سالف الذكر ، إلا أنه لا يتضح منه — سواء من نصوصه  
أو من مذكرته الإيضاحية — أنه قصد أن يستصحب الموظف المنقول من الكادر  
الأدنى الى الكادر الأعلى أقدميته في الكادر الأدنى ، فلا مناص — والحالة  
هذه — من الرجوع الى الأصل ، وهو الفصل بين الكادرين ، فتعتبر  
أقدمية الموظف المذكور بين أقرانه في الكادر الأعلى من تاريخ نقله الى هذا

الكادر الأخير ، تقطع في ذلك الحكمة التشريعية التي قام عليها القانون المذكور في ضوء ذكرته الإيضاحية ، اذ يظهر منها أن مصلحة الجهارك ابدت « انه يتعذر عليها من الناحية العملية أو الواقعية تقسيم وظائفها الى ادارى بحث أو فنى بحث ، وطلبت إعادة النظر في هذا التقسيم في الوظائف ، وكذلك استثناءها من احكام المادتين ١١ و ١٥ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيها يختص بقصر التعيين في الدرجة السادسة الادارية ولا مع الأسس التي بنى عليها نظام العمل بها ، لأن أعمال الجهارك غالبا ما تتطلب من القائمين بها نوعا من التخصص يكتسب بالمران والخبرة مع الاسام بالاجراءات والمعلومات وانظمة الجبركية والتدرج في مختلف درجات الوظائف دون التقيد بمؤهل دراسى عال معين . . . » وواضح من ذلك أن الغاية من هذه القانون هي التيسير على المصلحة في شغل هذه الوظائف بطريق النقل من الكادر الأدنى في الحدود وبالقنود والشروط السالفة الذكر ، بدون حاجة الى حصول الموظف المنقول على المؤهل العالي الذي يتطلبه القانون في الأصل للتعيين في هذه الوظائف ، اذ استعاض عن ذلك بالنجاح في امتحان المعهد الثقافي الجبركى الى جانب الشروط الأخرى التي تثبت امتيازه ، ولكن لا يظهر مما تقدم أن القانون المشار اليه يسمح بأن يستصحب الموظف المنقول المنقول أقدمته في الكادر الأدنى عند نقله الى الكادر الأعلى ، بل على العكس من ذلك فإن تقييده الترقية من الدرجة الرابعة الادارية الى الدرجة الثالثة الادارية في حدود النسب المقررة بمقتضى احكام المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تدل على أن هذا النقل الاستثنائي لا يهدف الى ابعاد مما تقدم ، وأن الشارح انما يقيسه على النقل بالتطبيق للمادة ٤١ المشار اليها .»

الفرع السابع  
موظفو المحاكم

قاعدة رقم ( ٢١٩ )

المبدأ :

النقل من وظيفة رئيس قلم جنائى باحدى النيابة الجزئية الى وظيفة كاتب بالنيابة الكلية بدرجته — من الملامات المتروكة لرئيس النيابة بحسبته توزيعا للعمل على كتاب النيابة — المادة ٥٩ من قانون نظام القضاء .  
ملخص الحكم :

ان المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء تنص على أن : « رئيس كل محكمة يتولى توزيع الأعمال على كتابها وتحديد محل كل منهم وتعيين رؤساء الأقسام والكتاب الأول بالمحاكم الجزئية وكذلك نقل الكتاب ونديهم دبل داخل دائرة الحكة ، ويتولى رئيس كل نيابة كلية هذه الأعمال بالنسبة لكتاب النيابة التابعين له » . ومن ثم فإن نقل المدعى من وظيفة رئيس قلم جنائى باحدى النيابة الجزئية الى وظيفة كاتب بالنيابة الكلية بدرجته ، لا يمدو أن يكون توزيعا للأعمال على كتاب النيابة فهو بهذه المثابة من الملامات المتروكة لتقدير رئيس النيابة حسبما يكون متفقا مع الصالح العام ، طبقا للمادة ٥٩ بسالفة الذكر .  
( ظعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٢٠ ) .

قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المبدأ :

الشروط الواجب توافرها فيمن يعين كتابا بالمحاكم — الأمر العالى الصادر في ١٤/٦/١٨٨٣ والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء — عدم اشتراط مثل هذه الشروط بالنسبة للتساخين — مجرد



نقل درجات النساخين من سلك الدرجات المؤقتة الى سلك الدرجات الدائمة  
— لا يترتب عليه بذاته نقل النساخين من وظائف النسخ الى وظائف الكتاب  
— استقلال وظائف كل من الطائفتين عن وظائف الأخرى .

#### ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادر بها أمر عال  
في ١٤ من يونية سنة ١٨٨٣ أنه نص في المادة ٤٣ منها على أنه « يشترط  
فيمن يعين بوظيفة كاتب أول أن يكون اشتغل في وظيفة كاتب ثان مدة سنة  
على الأقل ويشترط فيمن يعين بوظيفة كاتب ثان أن يقدم شهادة من  
رئيس قلم النائب العمومي باشتغاله بالكتابة في احد مكاتب المحاكم مدة  
سنة شهور ، وأن يكون أحسن الاجابة في امتحان اختبر فيه كتابة وشفاها  
عن مسائل المرافعات وترتيب المحاكم على وجه العموم . . . » ، كما نصت  
المادة ٣٦ من لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الأهلية الصادرة في ١٤  
من فبراير سنة ١٨٨٤ على أن « الامتحان المقرر اجراؤه في المادة ٣٣  
من لائحة ترتيب المحاكم يكون كتابا وشفاها في المسائل المتعلقة بقاتون  
المرافعات وقتون تحقيق الجنايات وفي الأعمال المختصة بقلم للكتاب ،  
ويعاى من الامتحان من سبقت له خضعة في مخبة ابتدائية بوظيفة  
كاتب أول او كاتب ثان وطلب تعيينه بهذه الوظيفة بمخبة أخرى ابتدائية  
أو استثنائية » ، ونصت المادة ٣٧ على كيفية تشكيل لجنة الامتحان ،  
ونصت المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قاتون نظام  
القضاء على أنه « يشترط فيمن يعين كتابا الشروط الواجب توافرها وفقا  
للأحكام العامة للتوظيف في الحكومة عدا شرط امتحان المسابقة المقرر لشغل  
الوظيفة » ، كما نصت المادة ٥٣ على أنه « لا تجوز ترقية من عين كتابا من  
الدرجة التي عين فيها للدرجة التي تليها الا اذا حسنت الشهادة في حقبة  
ونجح في امتحان يختبر فيه كتابة وشفاها ، ويعنى حملة الشهادات العليا  
من شرط الامتحان » ، وبيئت المولد من ٥٤ الى ٥٧ مكان الامتحان والمولد

القانونية التي سيجرى الامتحان فيها ونظام الامتحان ، واشترطت المادة ٧٦ الشرط عنه بالنسبة للمترجمين ، ونصت المادة ٧٠ بعد ذلك على أن « يلفف الكتاب والحضرون والمترجمون أمام هيئة المحكمة التابعين لها في جلسة علنية يمينا بأن يؤدوا أعمال وظيفتهم بالذمة والعهد » . هذا ولم تستلزم جميع هذه التشريعات شيئا من ذلك بالنسبة للنساخين ، فلا يتحتمون عند تعيينهم ، ولا عند ترقيتهم ، ولا يؤدون اليمين قبل مباشرة عملهم . ومعاد ذلك أن وظائف الكتاب تختلف عن وظائف النساخين في طبيعتها وفي شروط التعيين فيها ، بل وفي شروط الترقية من أولى الدرجات إلى الدرجة التي تليها ، ومن ثم فلا يعتبر مجرد نقل درجات النساخين من سلك الدرجات المؤقتة إلى سلك الدرجات الدائمة نقلا للنساخين أنفسهم من وظائف النسخ إلى وظائف الكتاب ، وما كان هذا النقل ليغير من وضعهم القانوني — حيث اعتبرهم نساخين — شيئا ، إذ لا زال وضعهم في الميزانية على النحو الذي كان عليه قبل نقلهم إلى سلك الدرجات الدائمة ، فلم تدمج وظائف النسخ في وظائف الكتاب ، ولا زالت وظائفهم مخصصة لهم في الميزانية كما كانت قبل النقل تماما .

( طعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٢١ )

المبدأ :

وظائف النساخين بمحكمة النقض — كانت جميعها وظائف مؤقتة ثم نقلت الدرجات السابعة والثامنة منها من سلك الدرجات المؤقتة إلى سلك الدرجات الدائمة في ميزانية سنة ١٩٤٨/١٩٤٩ — نقل شاغلي الدرجات المذكورة الدائمة — شروطه — امتناع نقل من لا يتوفر فيه احدها .

### ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على ميزانيات الدولة أن وظائف النساخين بمحكمة النقض كانت تدرج تحت عنوان « درجات مؤقتة » الى سنة ١٩٤٧ ، حيث نقلت الى الوظائف الدائمة اعتبارا من السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، فقد تضمنت ميزانية محكمة النقض عن السنة المالية ١٩٤٧ — ١٩٤٨ تحت عنوان « قلم الكتاب » درجات دائمة وأخرى مؤقتة ابتداء من الدرجة التاسعة الى الدرجة السابعة حسب البيان التالي : « الدرجات الدائمة » : ٦ درجات سابعة لمستخدمين ، و ٩ درجات ثامنة لمستخدمين ، ثم « الدرجات المؤقتة » : درجتان سابعة لنساخين ، و ١٢ درجة ثامنة لنساخين ، و ١٤ درجة تاسعة لنساخين ، وتضمنت ميزانية محكمة النقض عن السنة المالية التالية ( ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ) تحت عنوان « الدرجات الدائمة قلم الكتاب » ما يأتي : ٦ درجات سابعة لمستخدمين ، و ٤ درجات سابعة لنساخين و ٧ درجات ثامنة لمستخدمين ، و ١٠ درجات ثامنة لنساخين ، ثم وردت تحت عنوان « الدرجات المؤقتة » : ١٤ درجة تاسعة لنساخين . ومفاد ذلك أنه بعد أن كانت وظائف النسخ جميعا درجات مؤقتة نقلت الدرجات السابعة والثامنة منها من سلك الدرجات المؤقتة الى سلك الدرجات الدائمة ، وبقيت الدرجات التاسعة على حالتها لأنها بطبيعتها مؤقتة حسبما نص على ذلك صراحة في كادر سنة ١٩٣٩ ، وقد استتبع هذا للنقل ضرورة احالة شاغلي للدرجات السابعة والثامنة ( نسخ ) الى القومسيون الطبي لتقرير لياقتهم الطبية ، حتى اذا ثبتت لياقتهم وضعوا على الدرجات الدائمة الجديدة ، فقد نصت المادة الثامنة من دكرينو ٢٤ من يونية سنة ١٩٠١ على أن : « المرشحون الذين يدخلون لأول مرة في خدمة الحكومة وأرباب المعاشات والمرفوتون الذين يعادون الى الخدمة يجب عليهم أن يقدموا : (١) شهادة دالة على حسن سيرتهم وأخلاقهم . (٢) شهادة دالة على جنسيتهم . (٣) شهادة من القومسيون الطبي بمصر أو بالاسكندرية دالة

على صحة بينهم . . . ، كما بينت المادة الأولى من البند العاشر من لائحة القومسيونات الطبية طبعة سنة ١٩٢٩ ، شروط اللياقة الطبية للمرشحين للوظائف الدائمة . ولما كان قد ثبت عدم لياقة المدمى طبيا ، كما لم يصدر قرار من السيد الوزير باعفائه من شرط اللياقة الطبية ، فإنه لم يكن يجوز نقله الى درجات النسخ الدائمة الجديدة ، ومن ثم ظل على درجته السليمة المؤقتة .

( طعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٧ ) .

## الفرع الثامن

### ديوان الأوقاف الخصوصية

قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

ديوان الأوقاف الخصوصية لم يكن فرعاً من الحكومة أو مصلحة تابعة لها أو مؤسسة عامة — عدم اعتبار موظفيه ، قبل نقلهم الى وزارة الأوقاف ، من الموظفين العموميين — نقلهم الى وزارة الأوقاف بحالتهم من حيث الدرجة والمهنية والالتحاق طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ — صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ باعتبار ما تم في شأن نقل موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية الى وزارة الأوقاف بحالتهم صحيحة — مقتضى ذلك أن المشرع اعتد ماضى خدمة موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية برواتبهم التي كانوا يتقاضونها وعلاواتهم كما لو كانوا يتقاضونها في وزارة الأوقاف — أثر ذلك : تثبيت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة اليهم على الماهيات والمرتبات المستحقة لهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كان ديوان الأوقاف الخصوصية لم تتوافر له من المميزات والخصائص ما يجعله فرعاً من الحكومة أو مصلحة تابعة لها أو مؤسسة عامة كما أن العاملين به قبل نقلهم الى وزارة الأوقاف في أول أغسطس سنة ١٩٥٢ لم يعتبروا موظفين عموميين .

الا ان مقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بالموافقة على أن يكون نقل موظفي هذا الديوان بحالتهم من حيث الدرجة والمهنية مع الاحتفاظ لهم بأقدمياتهم في درجاتهم ومواعيد

علاواتهم وكذا القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ باعتبار ما تم في شأن نقل موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية سابقا الى وزارة الأوقاف بحالتهم من حيث الدرجة والمرتب والاحتفاظ لهم بأقسديتهم ومواعيد علاواتهم صحيحا ، ان مقتضى القرار والقانون سالف الذكر أن الشارع قد اعتد ماضى خدمة موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية ورواتبهم التي كانوا يتقاضونها في هذا الديوان وعلاواتهم الدورية فيه كما لو كانوا يتقاضونها في وزارة الأوقاف :

ومن حيث أن مجلس الوزراء كان قد قرر بجلسته المنعقدة في ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهية والمرتبات والأجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ :

لهذا لنتهى رأى الجمعية العمومية الى الراتب أن الذى ثبتت على أساسه اعانة غلاء المعيشة بالنسبة للسيد/ . . . . الذى كان موظفا بديوان الأوقاف الخصوصية الملكية سابقا ونقل الى وزارة الأوقاف اعتبارا من ١/٨/١٩٥٢ هو راتبه الذى كان يستحقه في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ تثبيت اعانة الغلاء .

( فتوى رقم ١٢٧٥ بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ ) .

الفرع التاسع  
مركز التنظيم والتدريب بقليوب

قاعدة رقم ( ٢٢٣ )

المبدأ ٢

القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مركز التنظيم والتدريب بقليوب — النص في المادة الثالثة منه على ضم الهيئات العامة التابعة أو الخاضعة لوزارات الصحة العمومية والشئون الاجتماعية والشئون البلدية والزراعة والمعارف العمومية والتي تباشر أعمالها في دائرة ذلك المركز وضمتها إليه ونقل الاعتمادات المالية لتلك الهيئة إلى ميزانية المركز بالقانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٣ — لا يقتضى ذلك نقل أشخاص شاغلي الدرجات المتقولة إلى المركز بذواتهم .

ملخص الحكم :

ان ضم الهيئات العامة التابعة أو الخاضعة لأشراف الوزارات التي نصت عليها المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ إلى مركز التنظيم والتدريب بقليوب تنفيذا للقانون المشار إليه يقتضى مبلغ هذه الهيئات العامة كوححدات نظامية من الوزارات التي عرّفها المادة المذكورة ليتكون المركز للنشأ من مجموعها ، كما استلزم بالقرارات صدور القوانين رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٣ بنقل الاعتمادات التي كانت مقررة لتلك الهيئات من ميزانيات الوزارات التي كانت تابعة أو خاضعة لها إلى ميزانيتها ميزانية خاصة للمؤسسة الجديدة التي تأسست استقلالا ذاتيا ، وتقرر لها الشخصية الاعتبارية في حدود إشراف الحكومة المركزية عليها حتى تتجنب من مباشرة نشاطها على الوجه الذي أرتاه الشارع . ولما كان من المقومات الجوهرية لقيام الشخصية الاعتبارية ان تكون للشخص الاعتباري ذمة مالية

مستقلة ، فقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٢ على أن « يكون للمركز ميزانية خاصة وتلحق بالميزانية العامة للدولة .. » وهذه الميزانية الخاصة بالمركز والمستقلة تكونت ابتداء من المبالغ التي حذفت من الاعتمادات المالية المدرجة بميزانيات الوزارات والمصالح المبينة بالجدول حرف « ب » ، المرافق للقانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٣ ولذا كان هذا الجدول قد تضمن بيانات لعدد الدرجات ونوعها ووصفها والجهة التي ستؤخذ من اعتمادات ميزانيتها فإنه لم ينص على وجوب نقل أشخاص شاغلها الى المركز بخواتمهم ، وانما أورد هذا البيان لكي يحدد على أساسه مقدار المبالغ المتقاضى حذفها من ميزانيات الوزارات والمصالح التي عليها . كما أن القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ قد خلا من أى نص على نقل موظفى الهيئات التي قضى بضمها الى المركز ، ولو أنه أراد نقل الموظفين والمستخدمين تبعاً لنقل وظائفهم لنص على ذلك كما فعل القانون رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٣ بشأن الموظفين والمستخدمين والعمال المنقولين من المصالح الحكومية التي أصبحت تابعة لمجلس بلدى مدينة القاهرة ، الذى نص فى مادته الثمانية على أن « ينقل الى مجلس بلدى مدينة القاهرة جميع موظفى ومستخدمى وعمال المصالح الحكومية التي أصبحت أو ستصبح تابعة لهذا المجلس اعتباراً من تاريخ شطب الاعتمادات الخاصة بهم من ميزانية الدولة وإدراج اعتمادات عنها فى ميزانية المجلس البلدى ... » وكما فعل القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٥ بضم مصالح وإدارات المباني الى وزارة الشؤون البلدية والقروية ، الذى نص فى مادته الأولى على أن « تضم المصالح والإدارات الآتية بجميع اختصاصاتها وموظفيها الى وزارة الشؤون البلدية والقروية .. » وقضى فى مادته الثانية بأن « تنقل الاعتمادات المالية الخاصة بالمصالح والإدارات المشار إليها فى المادة الأولى الواردة فى ميزانية ١٩٥٤/١٩٥٥ الى ميزانية وزارة الشؤون البلدية والقروية » .



## الفرع العاشر شركة ليون

قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

### المبدأ :

المعاملون بشركة ليون الذين نقلوا الى مؤسسة الكهرباء والفاز طبقا للمادة من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ في شأن اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ليون — تفرقة المشرع بين طائفتين من العاملين في شركة ليون وقت اسقاط التزمها : طائفة العمال وطائفة الموظفين — النص على نقل الطائفة الاولى الى مؤسسة الكهرباء والفاز من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه ، اما الموظفون الذين كانوا يعملون بالشركة المذكورة فقد علق الحاقهم بالمؤسسة على اختيارهم بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض وتعتمد قراراتها من وزير للتشؤون البلدية والقروية — عمال شركة ليون الذين نقلوا الى مؤسسة الكهرباء والفاز طبقا للفقرة الاولى من المادة ١٢ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ في الوظائف العمالية التي سويت حالتهم عليها — تحديد اقدميتهم في هذه الوظائف يكون من تاريخ انشاء المؤسسة المذكورة في ٢٠ من يولية سنة ١٩٦١ ولا يترتب على ذلك للساس بهرتباتهم في الشركة قبل نقلهم الى المؤسسة .

### ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ في شأن اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ليون نص في المادة الاولى على ان يستقط طبقا لاحكام هذا القانون التزام استغلال مرفق الكهرباء والفضاز بمدينة الاسكندرية الذي كانت تتولاه شركة ليون وشركاه بالاسكندرية ، .

ونص في المادة الثانية على أن « تنشأ مؤسسة عامة بالاتليم المصرى تسمى مؤسسة الكهرباء والنفاز بمدينة الاسكندرية ويكون لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة ، وتعتبر أموالها من جميع الوجوه أموالا عامة ويكون مقرها مدينة الاسكندرية » .

ونصت المادة ١٣ بأن ينقل الى مؤسسة الكهرباء والنفاز بمدينة الاسكندرية جميع عمال الشركة المشار اليها الذين كانوا قائمين بالعمل في المرفق في تاريخ العمل به .

واستثناء من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ « يعين في المؤسسة الموظفون القائمون بالعمل في هذا المرفق في التاريخ المشار اليه الذين تختارهم وتحدد مرتباتهم لجنة تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بالاتليم المصرى وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ويعتد وزير الشؤون البلدية والقروية قرارات هذه اللجنة » .

وقد أصبح هذا القانون نافذا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٠ من يولية سنة ١٩٦١ .

ومن حيث انه يبين من ذلك ان المشرع قد فرق بين طائفتين من العاملين في شركة ليبون وقت اسقاط التزامها طائفة العمال وطائفة الموظفين فنص على نقل الطائفة الأولى من تاريخ العمل به الى المؤسسة ، وبذلك فانهم يستندون حقوقهم في النقل الى المؤسسة وفي انشاء مركزهم القانونى فيها من احكام القانون ذاته ، أما الموظفون الذين كانوا يعملون بالشركة المذكورة فنقد علق إلحاقهم بالمؤسسة على اختيارهم بهعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض وتعتد قراراتها من وزير الشؤون البلدية والقروية .

وتنفذا لأحكام هذا القانون نقل عمال الشركة الى المؤسسة مع الخصم بأجورهم على اعتماد اجمالي غير منقسم الى درجات الى أن قسم

هذا الاعتماد الى درجات في ميزانية المؤسسة للسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أن الجمعية العمومية ستبقى أن انتهت بجلستها النعقد في ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ الى أنه « اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ وإدارة مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية بواسطة أحد أشخاص القانون العام هو مؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية فان موظفي وعمال المرفق يعتبرون من الموظفين العموميين وتبقى في شأنهم أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة وذلك طبقاً للمادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة ، ويرتب على ذلك أنه من تاريخ العمل بهذا القانون يكون قد نشأ لهؤلاء العاملين مركز قانوني جديد في ظل القانون العام مختلف تماماً عن مركزهم التعاقدى الخاص في ظل أوضاع الالتزام السابق الممنوح لشركة ليون وفون تعليق نفاذ هذا المركز على تقسيم الاعتماد المالي الى درجات كادر العمال ولا يجوز تدجئة التراخي في هذا التقسيم الاضرار بمراكز هؤلاء العمال التي تحددت بنقلهم الى المؤسسة بقوة القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ ومن تاريخ العمل به .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تحديد أقدمية عمال شركة ليون بالاسكندرية الذين نقلوا الى مؤسسة الكهرباء والغاز بناء على الفقرة الأولى من المادة ١٣ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ في الوظائف العمالية التي سويت حالتهم عليها يكون من تاريخ انشاء المؤسسة في ٢٠/٧/١٩٦١ ولا يقرب على ذلك المساس بمرتباتهم في الشركة قبل نقلهم الى المؤسسة .

(ملف ٥٦/١/٥٦ — جلسة ١٩٦٩/٤/٩) .

## الفصل العاشر

### رقابة القضاء الإدارى على قرارات النقل

قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

#### المبدأ :

النقل من الكادر الإدارى بوزارة الشؤون الاجتماعية الى الكادر الكتابى بمصلحة السكك الحديدية — الغاء هذا القرار — من مقتضاه أن يعود الموظف الى وزارة الشؤون الاجتماعية كما كان لا أن يصبح فى عداد موظفى الكادر الإدارى بمصلحة السكك الحديدية — فوات ميعاد الطعن فى هذا القرار — لا يتيح الحق فى المطالبة بالتعويض بمراعاة ما فات على الموظف فى الترقية الى درجة أعلى فى الكادر الإدارى بمصلحة السكك الحديدية ولكن الى ما عساه يكون قد فوته عليه قرار النقل من دوره فى الترقية بوزارة الشؤون الاجتماعية أن كان له وجه — ليس لهذا الموظف أصل حق فى التزام الكادر الإدارى بمصلحة السكك الحديدية طالما أنه لم يصدر قرار باعتباره من موظفى هذا الكادر .

ملخص الحكم :

لأن قرار نقل المدعى من الكادر الإدارى العالى فى وزارة الشؤون الاجتماعية الى الكادر الكتابى فى مصلحة السكة الحديد قد وقع مخالفا للوائح ، لانطوائه على تنزيل للمدعى من كادر أعلى الى كادر أدنى ، مما كان يصح معه العاؤه لو لم يفت ميعاد طلب الالغاء ، الا أنه يجب التنبيه الى أن الغاء مثل هذا القرار — لو كان ذلك مقصورا فى ميعاده القانونى — ما كان يترتب عليه أن يصبح المدعى فى الكادر الإدارى العالى بمصلحة السكة الحديد ، وأن له بهذه المثابة أن يتزاحم فى الترتيب للترقية

مع من تنظمهم هذا الكادر في هذه المصلحة ، وإنما يؤداه — لو كان ذلك مقصوراً — أن يعود الى وزارة الشؤون الاجتماعية كما كان ، فينبغي — والحالة هذه — عند استظهار اركان التعويض — على الأساس الذى يقيم الدعى عليه طلب التعويض — أن ينظر: لا الى ما مات في الترقية الى الدرجة الثالثة الادارية في الكادر الادارى العالى بمصلحة السكة الحديد ولكن الى ما عساه يكون قد فوته عليه قرار النقل هذا من دوره في الترقية بوزارة الشؤون الاجتماعية أن كان لذلك وجه . ولما كان الدعى يقيم دعواه في طلب التعويض على أساس أنه كان أحق بالترقية الى الدرجة الثالثة الادارية التى رقى اليها آخر بمصلحة السكة الحديد ، على اعتبار أنه من موظفى الكادر الادارى العالى في تلك المصلحة ، مع أنه لا يعتبر من موظفى هذا الكادر لمجرد صدور قرار خاطئ بنقله الى الكادر الكتابى في هذه المصلحة ، بل كان لابد لى يكون له أصل حق في الالتزام الادارى أن يصدر قرار باتشاء هذا المركز القانونى له في مصلحة السكة الحديد بتعيينه بالكادر العالى حتى يجوز له أن يتزاحم في الترقية بدوره طبقاً للقانون مع موظفى هذا الكادر ، وبذلك ينهار الأساس القانونى الذى يقيم عليه دعواه ، وهذا لا يمس حقه في طلب التعويض اذا كان النقل من وزارة الشؤون الاجتماعية قد فوت دوره في الترقية في هذه الوزارة أن كان لذلك وجه .

( طعن رقم ٦١٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٣٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٢٦ )

#### المبدأ :

نقل اثنين من الموظفين من الكادر الادارى الى الكادر الكتابى ونقل آخرين من الكادر الثانى الى الاول — الفاء نقل الاولين بقرار من اللجنة القضائية لمخالفته لاحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٢ — تنفيذ هذا

القرار يقتضى مجرد اعتبار الموظفين للذكورين في الكادر الإدارى ، دون الغاء نقل زديليهما اليه ، ما دام قرار اللجنة لم يشر الى وجود ارتباط بين النقطتين — لا محل مع ذلك لتنفيذ القرار اذا انصدمت مصلحة من صدر لصالحهما في ذلك باحالة أحدهما لى المعاشي ونقل الثانى الى وزارة أخرى — تنفيذ الإدارة للقرار في هذه الحالة بغية ترقية آخرين يعد انحرافا بالسلطة .

**ملخص الحكم :**

ان اللجنة القضائية — اذ قررت الغاء القرار الوزارى المؤرخ ٢٠ من ابريل سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من نقل المتظلمين من الكادر الإدارى الى الكادر الكتابى — لم تشر الى وجود ارتباط بين نقل المذكورين ونقل المطعون ضدهما من الكادر الكتابى الى الكادر الإدارى وبالعكس ، ولذا لم تفحص حالتهم على هذا الوجه ولم يتضمن قرارها الغاء نقل المطعون عليهما على وجه التخصيص ، ومن ثم فان للتنفيذ السليم لقرار اللجنة القضائية كان يجب أن يكون في حدود هذا المقتضى وبالقدر اللازم لتنفيذه ، وهذا المقتضى هو أن يعتبر المتظلمات وكأنهن لم ينقلن الى الكادر الكتابى ، بل يعتبران في الكادر الإدارى ، ولكن هناك واقعا جد بعد صدور القرار وقبل تنفيذه يجب أن يؤخذ في الاعتبار لدى هذا التنفيذ ، ذلك أن أحد المتظلمين كان قد احيل الى المعاش في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، وأن الثانى كان قد نذب للعمل بوزارة الارشاد القومى في مايو سنة ١٩٥٣ وذلك قبل تنفيذ قرار اللجنة القضائية المشار اليه الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٤ ، وقد استطلت ندبه حتى نقل نهائيا الى تلك الوزارة في ٦ من يونيو سنة ١٩٥٤ ، وبهذا زالت المصلحة لمن صدر لصالحهما هذا القرار في تنفيذه ، بل ان ظروف الحال وملابساته تدل على أن تنفيذه بعد زوال مصلحة نوى الشأن في ذلك انها تم باتحراف السلطة ، اذ انتهزت الفرصة لتهديد السبيل لترقية آخرين لم يكونا طرفا في المنازعة للدرجة الثالثة

الإدارية ، مع انها يكونا طرفا في المنازعة للدرجة الثالثة الادارية ، مع انها كانا يليان المدعين في ترتيب الأقدمية في الدرجة الرابعة الادارية ، ولو انها بقيا في الكادر الإداري لكان بقاؤهما يحول دون ترقيتهما ، باعتبارهما على رأس ترتيب الأقدمية ، وكفايتهما لا مطعن عليها ، فضلا عن انها حائزان على مؤهل عال ، ولكن قصد من التنفيذ إبعادهما عن هذا الكادر بغرض فتح الطريق لترقية الموظفين المشار اليهما ، فأتصرف التنفيذ بذلك عن الجادة ، وتكذب الطريق السوى ، مما يعيبه بإساءة استعمال السلطة ، يقطع في ذلك انه كانت توجد درجات إدارية خالية من الممكن اتهام التنفيذ عليها دون المساس بالطعون عليها لو خلصت النية واستقام التنفيذ ولكنه قد شابته الغرض .

( طعن رقم ٩١٣ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٢٧ )

##### المبدأ :

عدم خضوع قرارات النقل المكاني لولاية القضاء الإداري — تطبيق  
ذلك على قرار بنقل الطاعن من العمل بقطارات الركاب الى عمل بقطارات  
البضاعة .

##### ملخص الحكم :

أن نقل الطاعن لصالحه من العمل بقطارات الركاب الى عمل بقطارات  
البضاعة تخية له عن الاتصال بالجمهور ، هو من الملامات المتعلقة  
بصالح العمل المتروكة لتقدير الإدارة . وهو باعتباره من قرارات النقل  
المكاني يخرج حتما عن ولاية القضاء الإداري .

( طعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٧/٢ ) .

قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

المبدأ :

أن قرارات النقل إذا حملت في طياتها قرارات أخرى مقمعة مما تختص محكمة القضاء الإداري أصلا بنظره ، فالعبرة في مثل هذه الحالات بما قصدت إليه الإدارة حقيقة من اتخاذ قرارها لا بما وصفت به القرار .

ملخص الحكم :

أن قرارات النقل إذا كانت تحمل في طياتها قرارات أخرى مقمعة مما تختص محكمة القضاء الإداري أصلا بنظره كان تنطوي على جزاء تأديبي فالعبرة إذا في مثل هذه الحالات بما قصدت إليه الإدارة حقيقة من اتخاذ قرارها لا بما وصفت به هذا القرار من وصف مخالف للحقيقة .

( طعن رقم ٤١٩ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٧٠ ) .

قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

المبدأ :

أن تلاحق قرارات النقل وصودورها بغير مقتضى من المصالح العام بقصد مجازاة الموظف لرفعه تقريراً الى رئيس الوزراء — انحراف الجهة الادلوية بسلطتها في نقل الموظفين من مكان الى آخر عن الغاية التي وضعت لها باتخاذها اداة للمقاب — ابتداعها نوعاً من الجزاء التأديبي لم ينص عليه القانون — عدم جواز اتخاذ سلطة النقل المكاني اداة للمجازاة .

ملخص الحكم :

أن تلاحق قرارات النقل المكاني وصودورها بغير مقتضى من المصالح العام وفي أعقاب رفع الموظف لتقريره الخاص بصناديق النذور الى السيد



رئيس الوزراء فان الجهة الادارية اثبتا قصصت مجازاة المدعى لأنها لم تكن راضية على التقرير الذى رفعه الى السيد رئيس الوزراء بشران صناديق النذور .

لذلك تكون الجهة الادارية قد انحرفت بسلطتها فى نقل المولدين من مكان الى آخر عن الغاية التى وضعت لها واتخذتها أداة للمعاقبة وبذلك تكون قد ابتدعت نوعا من الجزاء التأديبى لم ينص عليه القانون ولوقعت على المدعى بغير سبب يبرره اذ ان رفع المدعى التقرير عن صناديق النذور الى السيد رئيس الوزراء يعرض فيه مقترحاته بشأنها هو حق مشروع للمدعى هدف من ورائه المدعى الى تحقيق مصلحة عامة وقد تلقى كتاب شكر من السيد رئيس الوزراء عن هذا التقرير وما كان يجوز للجهة الادارية ان تضيق تضيق بهذا النقد البناء وأن تتخذ من سلطة النقل المكانى أداة لمجازاة المدعى ومن ثم كان قرارها مخالفا للقانون مشوبا بسوء استعمال السلطة .

( طعن رقم ٤١٩ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٧٠ ) .

قاعدة رقم ( ٢٣٠ ) .

#### المبدأ :

إذا قضت المحكمة التأديبية بان النقل من وظيفة الى أخرى بذات الدرجة ليس من قبيل عقاب العامل المتقول عن ذنب ادلى ارتكبه بل من أجل صالح العمل ، فعلى المحكمة ان تقضى برفض الدعوى وليس بصدىم اختصاصها .

#### ملخص الحكم :

إذا صدر قرار بنقل العامل من وظيفة الى أخرى ، وطعن على هذا القرار امام المحكمة التأديبية ، فلا يجوز للمحكمة ان تقضى بصدىم اختصاصها

طالباً أنها تعرضت لموضوع القرار ، وأشارت في أسباب حكيمها إلى أن النقل في هذه الحالة يستهدف مصلحة العمل وليس عقاب العامل ، خاصة إذا كانت الوظيفة المنقول إليها للعامل لا تقل عن الوظيفة المنقول منها . ويتمين على المحكمة في هذه الحالة تمشياً مع ما رددته في أسباب حكيمها أن تقضى برفض طلب المدعى لا أن تحكم بعدم اختصاصها .

( طعن ٣٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥ ) .

قاعدة رقم ( ٢٣١ )

**المبدأ :**

ليس اقتران الجزاء بنقل مكاني يعنى لازماً أن هذا النقل عقوبة تأديبية تحمل معنى تصدد العقاب .

**ملخص الحكم :**

أن اقتران النقل بالجزاء الموقع على العامل ليس في ذاته دليلاً على أن النقل ينطوي على جزاء مقنع تتعدد به العقوبة عن فعل واحد ، طالما أن النقل قصد به مصلحة العمل . ومن ثم يتعين على المحكمة التي نظرت الطعن في الجزاء التأديبي أن تقضى برفض الطلب في هذا الشق لا أن تحكم بعدم اختصاصها .

( طعن ١٨٩ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٨١/١/٣١ ) .

قاعدة رقم ( ٢٣٢ )

**المبدأ :**

النقل المكاني الذي يستر عقاباً تأديبياً مقمماً تختص به المحكمة التأديبية .

**ملخص الحكم :**

إذا صدر قرار بنقل أحد العاملين بالقطاع العام نقلاً مكانياً ، وطعن

على هذا القرار امام محكمة القضاء الادارى ، ونعى على هذا القرار انه انبثقت من منطلق الرغبة فى التأديب ويستتر عقوبة تأديبية غير قانونية ، فانه يجب على محكمة القضاء الادارى ان تنضى بعدم اختصاصها وتحيل الدعوى الى المحكمة التأديبية المختصة .

( طعن ١٢٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٨٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٣٣ )

##### المبدأ :

الطعن على قرار نقل مكانى يستر جزاء تأديبيا مقما يكون امام محكمة لنقض الادارى او المحكمة الادارية المختصة وليس امام المحاكم التأديبية .

##### ملخص الحكم :

حددت المادتان ١٣ و ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اختصاص محكمة القضاء الادارى والمحكم التأديبية . وبقتضى احكام هاتين المادتين فان المحاكم التأديبية ذات اختصاص محدود ورد استثناء من الاختصاص العام لمحكمة القضاء الادارى فى المنازعات الادارية . ويتعين طبقا للأحكام العامة فى التفسير تفسير الاختصاص المقاد للمحكم التأديبية اضيق الحدود . ومن ثم يتعين قصر اختصاص المحاكم التأديبية على الطعون فى قرارات الجزاءات التأديبية المقررة صراحة فى القوانين واللوائح كمقوبة عن المخالفات المالية والادارية . اما الجزاءات المقنعة وهى الجزاءات المستورة باجراء أو تصرف ادارى مختص بنظر المنازعات فيها محكمة القضاء الادارى . وهذه القرارات ومنها قرارات النقل المكائى الذى يستر عقوبة تأديبية يكون النص عليها بعيب الانحراف بالسلطة ، وفيه تستهدف جهة العمل بالاجراء أو التصرف الانتقام من الموظف العام بمعاقبته تحت ستار قرار ادارى آخر ، أو بعيب الخروج من قاعدة

**ملخص الحكم :**

ان قرارات النقل والتعيين ليست من الجزاءات التأديبية المقررة بنظام  
العاملين بالقطاع العام . فاذا اقيمت دعوى بطلب التعويض عن ظهر من  
هو القرارات خرج نظرها عن ولاية القضاء الادارى برمته وليس من  
ولاية المحاكم التأديبية وحدها . ومن ثم يتعين الحكم بعدم الاختصاص  
والاحالة الى المحكمة التأديبية « الدائرة العمالية » المختصة أصلا بمثل  
هذه المنازعة .

( طعن ٧٤١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٨٤ ) .

تخصيص الأهداف ، بأن تستهدف جهة العمل تحقيق مصلحة عامة بغير الطريق الذى رسمه القانون خصيصا لتحقيقها .

( طعن ٦٤٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٣٤ )

##### المبدأ :

القرار الصادر بالنقل من وظيفة بشركة من شركات القطاع العام الى وظيفة بديوان عام الوزارة لا تختص به محاكم مجلس الدولة .

##### ملخص الحكم :

ان صدور قرار نائب رئيس الوزراء بتعيين القاعن وهو يشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة شركة من شركات القطاع العام فى وظيفة اخرى بديوان عام الوزارة ، لا يعتبر قرارا اداريا فيها تضمينه من نقل ضمنى ، ذلك انه وان كان القرار صادرا من سلطة عامة ، الا انه صدر فى مسألة من مسائل الخاص ومتعلقة بادارة شخص معنى خاص . ومن ثم يعتبر هذا القرار صادرا من نائب رئيس الوزراء بصفة رب عمل ناطق به قانون العاملين بالقطاع العام بعض الاختصاصات فى شئون العاملين بشركات القطاع العام ومن بينها النقل . وعلى ذلك ، فانه يترتب على ذلك عدم اختصاص المحاكم الادارية بمجلس الدولة بنظر هذا القرار .

( طعن ١٢٠٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٣٥ )

##### المبدأ :

طلب التعويض عن قرار تعيين او نقل خاطيء فى احدى وحدات القطاع العام تختص به المحكمة الابتدائية ( الدائرة العمالية ) .

## الفصل الحادى عشر

### مسائل متنوعة

#### الفرع الأول

النقل الى الدرجة التاسعة التى استحدثها كادر ١٩٣٩

قاعدة رقم ( ٢٣٦ )

المبدأ :

كادر سنة ١٩٣٩ — استحدثته للدرجة التاسعة — اعتبارها أدنى درجات الكادر — هدف واضح الكادر الى أن يختص بهذه الدرجة الموظفون الذين كانوا قبل انشائها فى درجة أقل من الدرجة الثامنة وذلك ببراعة الربط المالى لهذه الدرجة — نقل الموظفين الى الدرجة التاسعة لا يعتبر ترقية أو تمييزاً جديداً — لا يمدو الأمر أن يكون تحويلاً للدرجات الخاصة الى ما يقابلها فى الكادر الجديد — استصحاب الموظفين لأقدمياتهم السابقة .

ملخص الحكم :

ان الدرجة التاسعة هى درجة مالية استحدثت بأحكام كادر سنة ١٩٣٩ ولم يكن لها وجود فى الكادرات السابقة التى كان معمولاً بها قبله وقد ورد بالكشوف الزائفة لهذا الكادر : أن ربط هذه الدرجة يكون من ٣٦ ج الى ٧٢ ج فى السنة بعلاوة ستة جنيهاً بصفة دورية كل ثلاث سنوات وتخصص لمعلمى المدارس الالزامية وأصحاب المربوط الثابت ( ٧٢ ج ) ومساعدى الكتبة والوظائف الصغيرة التى تحتاج الى معلومات كتابية مثل الكتبيين على الآلة الكاتبة وملاحظى الجبارك والأستفجية ومن اليهم . حسب ما تقرره وزارة المسالية ، والتعيين فيها يكون دائماً بصفة

مؤقتة — ومؤدى ذلك أن واضع الكادر ارتأى بمناسبة استحداث هذه الدرجة المالية الجديدة واعتبارها أدنى درجات الكادر أن يختص بها فئات من الموظفين كانوا قبل انشائها في درجات أقل من الدرجة الثامنة التي كانت معتبرة في الكادرات السابقة أدنى درجاتها وذلك بمراعاة الربط المالي لهذه الدرجة المستحدثة بما كان مقررا لهذه الفئات من الموظفين من قبل ، ونقل هذه الفئات من الموظفين الى هذه الدرجة المستحدثة لا يعتبر ترقية لهم أو تعيينا جديدا يترتب عليه اهدار مدة خدمتهم السابقة واعتبار انها قضيت في غير درجة أو درجة أدنى من الدرجة التاسعة ، ولا يعدو الأمر في هذه الحالة أن يكون تحويلا للدرجات الخاصة التي لم يعد لها وجود بعد صدور الكادر الجديد الى الدرجة المستحدثة بأقدماتهم السابقة .

( طعن رقم ٣١٥ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٧ ) .

بأعمال كتابية بوظائف من الدرجة التاسعة لأن متوسط ربط هذه الوظائف يعادل أو يزيد على متوسط ربط الدرجة التاسعة ، أما وظائف الدرجتين الثالثة والرابعة من كادر الخدمة الخارجين عن الهيئة فلم توافق وزارة المالية على ابدالها بوظائف درجة تاسعة بالنظر لأن متوسط مربوطهما يقل عن متوسط مربوط الدرجة التاسعة . حدث بعد ذلك ان أصدر مجلس الوزراء قرارا في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ بعدم التعيين في وظائف الدرجة التاسعة الا لمن كان حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية ( الثقافة العامة ) أو ما يعادلها ، وترتب على انشاء الدرجة التاسعة وتحويل وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة من الدرجة الثانية وما فوقها الى وظائف من الدرجة التاسعة ثم صدور قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ بعدم التعيين في وظائف هذه الدرجة الا لمن كان حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها ان امتنع على مستخدمى الدرجة الثالثة ( خدم ) الذين يقومون بأعمال كتابية طريق الترقية للدرجة الثانية وما فوقها . كما ان ترقيةهم للدرجة التاسعة أصبحت ممتنعة بناء على قرار المجلس المشار اليه . وللتيسر على هؤلاء المستخدمين وانسق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ على اجازة النقل الى الدرجة التاسعة لمستخدمى الدرجة الثالثة الخارجين عن الهيئة الذين يشغلون وظائف حوت مئيلاتها من الدرجة الثانية الى الدرجة التاسعة . وذلك بغض النظر عن عدم حيازتهم للمؤهل الدراسى المقرر ، بشرط ان يكونوا قد قضوا في وظائفهم التى من الدرجة الثالثة سبع سنوات على الأقل ، وكانوا قد عينوا قبل ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ ، وهو التاريخ الذى صدر فيه قرار مجلس الوزراء بعدم التعيين في الدرجة التاسعة الا من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها ، وعلى ان يمتنع هؤلاء المستخدمون علاوة الترقية عند نظهم للدرجة التاسعة ، . وتؤخذ صراحة من فحوى قرار مجلس الوزراء المشار اليه مفسرا بكتاب المالية الذورى المسوقة عباراته بالصيغة السابقة ان توافق شروط النقل



## الفرع الثاني

### النقل من وظائف خارج الهيئة الى الدرجة التاسعة

قاعدة رقم ( ٢٣٧ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يوليو سنة ١٩٤٣ المنفذ بكتاب وزارة المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٢٨٨/١ في ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٣ - اجازته نقل مستخدمى الدرجة الثالثة الخارجة من الهيئة الى الدرجة التاسعة بشرط ان يكونوا قد قضوا في وظائف الدرجة الثالثة سبع سنوات على النقل وكانوا قد عينوا قبل ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ - علة هذه الاجازة - توافر شروط النقل الى الدرجة التاسعة لا ينشئ للمستخدم مركزا ذاتيا يجعله مستحقا حتما للترقية - هذا النقل متروك الى تقدير الادارة وتقبلها ابدال للدرجات الثالثة خارج الهيئة بالدرجات التاسعة في نطاق ميزانية كل مصلحة .

ملخص الحكم :

ان نقل مستخدم في الدرجة الثالثة خارج الهيئة الى الدرجة التاسعة لا يستند الى قاعدة ملزمة ، كما يتضح ذلك مما ورد في كتاب المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٢٨٨/١ المؤرخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٣ ، وهو الكتاب الذى تكل بتفسير رخصة نقل مستخدم الدرجة الثالثة خارج الهيئة الى الدرجة التاسعة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ ، كما عني بالكشف عن بواعث التيسير التى استحدثت تقرير هذه الرخصة ، حيث جرى نصه كالاتى : « وسارت هذه الوزارة ( وزارة المالية ) على قاعدة استبدال وظائف المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال من الدرجة الثانية وما فوقها التى يشغلها مستخدمون يقومون

الى الدرجة التاسعة في مستخدم الدرجة الثالثة الخارجة عن الهيئة لا ينتهي، له بذاته مركزا ذاتيا يجعله مستحقا حتما للترقية الفعلية الى الدرجة التاسعة من اليوم التالي لتقضيته سبع سنوات في الدرجة خارج الهيئة ، او اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٤٣ عند وجود درجة خالية في حدود النسبة المعينة لذلك ، كما هو الشأن في ترقيات قدامى المستخدمين التي نظمها ذات القرار المشار اليه بالقيود التي اوردها بل جعل المسال والمرجع في ذلك الى تقدير الجهة الادارية وتقبلها ابدال الدرجات الثالثة خارج الهيئة بالدرجات التاسعة في نطاق ميزانية كل مصلحة . فالادارة هي التي تترخص وحدها في تقدير ملائمة هذا الابدال بحسب امكانيات الميزانية وتناسب الدرجات المختلفة في نطاقها ، مراعية في ذلك صالح العمل على هدى المصلحة العامة بلا معتب عليها في هذا التقدير ، وبغير هذه الموافقة لا ينشأ لنوى الشأن من مستخدمى الدرجة الثالثة خارج الهيئة حق في هذا المركز الذاتي بمجرد صدور قرار مجلس الوزراء في ٧ من يولية سنة ١٩٤٣ .

( طعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٢١ ) .

### الفرع الثالث

#### النقل من الدرجات الشخصية الى الدرجات الأصلية

قاعدة رقم ( ٢٣٨ )

المبدأ :

موظفون — نظم من الدرجات الشخصية الى الدرجات الأصلية بالتطبيق  
لأحكام المادة ٤٠ مكررا من قانون موظفي الدولة أو ترقيتهم من الدرجة  
التاسعة الى الثامنة — ينبغي عليه انتهاء خدمتهم في الستين بدلا من الخامسة  
والستين — تنزلهم عن هذا النقل أو الترقية ابتغاء الاستمرار في الخدمة  
— غير جائز .

ملخص الفتوى :

ان النقل من الدرجة الى درجة من درجات الأندية المطلقة بالتطبيق  
لنص المادة ٤٠ مكررا من قانون نظام موظفي الدولة أمر وجوبى لا يمكن  
التجاوز عنه إما في هذا للتجاوز من مخالفة للقانون من شأنها أن تجعل  
ميزانية الدولة غير مطابقة لواقع الحال فيها لو استفحل عدد الدرجات  
الشخصية واستمر وجودها دون أن تسوى عن طريق نقل شاغليها من  
الموظفين الى درجات بالميزانية . كما أن موافقة الإدارة على نزول المستخدم  
عن الترقية من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة أو النقل من الدرجة  
الثامنة المؤقتة الى الدرجة الثامنة الدائمة يعتبر اتفاقا من شأنه أن يخل  
بما أوجبه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في السابقتين ٤٠ و ٤١ قصد  
به التحايل على حكم المادة ١٤ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩  
الذى يوجه فصل الموظفين من الخدمة متى بلغوا سن الستين ، وذلك  
بالإبقاء على وضعه السابق باعتباره مستخدما مؤقتا ، حتى يستمر في  
الخدمة الى سن الخامسة والستين طبقا لما تقتضى به المادة ١٤ من  
( م ٣٢ — ج ٢٤ )

قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بالنسبة للمستخدمين المؤقتين . ولا جدال في أن كل اتفاق على خلاف حكم أوجبه القانون يعتبر باطلا لخالفته حكما من الأحكام الآمرة ، ومن ثم فإن نزول المستخدم عن ترقيته الى الدرجة التالية أو نقله من درجة مؤقتة الى درجة دائمة يعتبر باطلا لخالفته لأحكام أوجب اعمالها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ، فضلا عما فيه من تحليل على أحكام قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فيما يتعلق بالنسب القانوني لخروج الموظفين الدائمين من الخدمة . هذا الى أن الترقية من درجة الى درجة أعلى أو النقل من درجة مؤقتة الى درجة دائمة لم يقصد به صالح الموظف وحده بل قصد به كذلك تحقيق مصلحة عامة ، الأمر الذي لا يملك الموظف النزول عنه لما في هذا النزول من مساس بمصلحة الإدارة .

لكل هذا فإنه لا يجوز نزول المستخدمين الشاغلين للدرجات التاسعة والثامنة المؤقتة والمقرر فصل أمثالهم من الخدمة في سن الخامسة والستين طبقا لحكم المادة ١٤ من قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ عن الترقية أو النقل الى الدرجة الثامنة الدائمة التي يستحقونها بالتطبيق لأحكام المادتين ٤٠ و ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ولو ترتب على الترقية فصلهم من الخدمة في سن الستين وفقا لحكم المادة ١٤ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

( فتوى رقم ٢٦٨ في ١٦/٧/١٩٥٥ ) .

## الفرع الرابع

### النقل في الدرجات التي خلت بالنظهير

قاعدة رقم ( ٢٣٩ )

المبدأ :

النقل من المسلك الفني العالي أو الإداري إلى الفني المتوسط أو الكتابي أو العكس - القانونان رقما ٤٢ و ٨٧ لسنة ١٩٥٣ - شروط تطبيقها -  
حصر مجال تطبيق النقل في الدرجات التي خلت نتيجة التطهير - في غير  
محلها قانونا .

ملخص الحكم :

حول المشرع الإدارة - بمقتضى كل من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ والمادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٣ - رخصة وقتية ، على خلاف حكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، في نقل الموظفين من سلك إلى آخر ، وقد جاءت هذه الرخصة مطلقة من أي قيد ، سواء من حيث طبيعة الوظيفة التي يتم النقل إليها أو من حيث سبب خلوها ، فيما عدا القيد الزمني الذي أورده لاستعمال هذه الرخصة والشرط النوعي الذي استلزم به أن تكون كلتا الوظائف في المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ المنقول منها والمنقول إليها من درجة واحدة . وبعد أن أجاز النقل من وظيفة فنية عالية أو إدارية إلى وظيفة فنية متوسطة أو كتابية وعلى ذلك بصالح العمل حتى تتمكن الحكومة من تشغيل الوظائف الكثيرة الشاغرة وتعدّ ذلك بالنقل والترقية دون أبطاء ودون التقيد ببعض القواعد العامة في قانون موظفي الدولة التي قد تعقّد حثلا دون تحقيق هذه الغاية أضافت في القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٣ مادة جديدة تقضى بجواز نقل الموظفين من الكادر الفني المتوسط أو الكتابي

الى الكادر الفنى العالى او الادارى ، وذلك للحكمة ذاتها ولكى يتم التناسق والتعادل بتبادل النقل بين الكادرات المختلفة وحتى يتسنى الانتفاع بكفايات الموظفين الموجودين فى الكادر المتوسط وقد يكون منهم من يحمل مؤهلا عاليا ومن اكتسب خبرة من ممارسة العمل وتقضى المصلحة العامة بالانتفاع بهم فى الكادر العالى . ولذا كانت المذكرة الايضاحية لكل من هذين القانونين قد تضمنت تنويها الى انه ترتب على تطبيق المراسيم بقوانين الخاصة بفصل الموظفين بغير الطريق القادىبى ان شغرت كثير من الدرجات والوظائف الحكومية ، والى ان بعض لجان فصل الموظفين اوصت بوجوب شغل هذه الوظائف وتبادل نقل الموظفين من كادر الى آخر مراعاة لصالح العمل ولكن يمكن تحقيق الأغراض التى دعت الى استصدار تلك المراسيم بقوانين ، فليس مقتضى هذه الاشارة حصر مجال تطبيق النقل فى الدرجات التى خلت نتيجة للتطهير او تخللت بسببه دون ما عداها من الدرجات الأخرى ، بل مجرد بيان لحكم الغالب من الحالات التى كانت من بين بواعث اصدار هذا التشريع ، والتى لا يمكن ان تنقلب قيما على النص المطلق الذى وضع بصفة عامة ولدة مؤقتة لاستثناء من احكام قانون نظام موظفى الدولة ، وهو القانون الذى لا يتحدد تطبيقه فى مجاله بدرجات معينة ، ولا يخرج الاستثناء عن طبيعة المستثنى منه . وقد افصح المشرع فى المذكرتين الايضاحيتين للبرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٣ عن الحكمة العامة فى اجازة نقل الموظفين بمقتضى هذين التشريعين ، تلك الحكمة التى تسمو عن مجرد الرغبة فى شغل الوظائف الشاغرة والتى تتمثل فى تحقيق مصلحة العمل وعدم تعطيل الاداة الحكومية او التقصير فى رعاية المرافق العامة بسبب خلو كثير من الدرجات والوظائف الحكومية ، ثم الانتفاع بكفايات الموظفين الموجودين فى الكادر المتوسط ، ولا سيما حملة الشهادات العالية منهم ، والامانة من خبرتهم فى الكادر العالى ، بغية اتمام التناسق بين الكادرين وتحقيق الأغراض التى تنفسق والأهداف التى دعت الى استصدار المراسيم بقوانين الخاصة بفصل الموظفين بغير الطريق القادىبى .

— ٥٠١ —

ولو وقف الأمر عند حد الحرص على شغل الوظائف التي شغرت نتيجة  
للتطهير و بسببه لا يمكن ذلك عن طريق الترقية الى هذه الوظائف أو التعيين  
فيها وفقا لقانون نظام موظفي الدولة دون حاجة الى تشريع خاص يجيز النقل  
بين الكادرين على خلاف أحكام هذا القانون .

( طعن رقم ١٩٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٩ ) .

## الفرع الخامس

النقل من درجة عامل عادى الى درجة مستخدم

قاعدة رقم ( ٢٤٠ )

### المبدأ :

النقل من درجة عامل عادى الى درجة مستخدم — هو نقل وليس تعيينا مبتدا — اثر تلك احتفاظهم بأجورهم ولو كانت تزيد على بداية مربوط الدرجة المنقول اليها .

### ملخص الفتوى :

أن درجة مستخدم بالفئة ٢٠٠ — ٣٢٠ مليا هي من الدرجات المقررة للعمال العاديين دون تخصيصها لنوع معين من الحرف العادية ، وانه لذلك يجوز شغلها بأى عامل ممن يقومون بأى عمل يصدق عليه وصف عامل عادى ، ولا يوجد ما يمنع من نقل العمال العاديين الى الدرجات ٢٠٠ — ٣٢٠ مليا الخالية بنفس أجورهم على أن تحسب لهم اعانة غلاء المعيشة على بداية ربط الدرجة المنقولين اليها عملا بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ .

ومتى كان النقل من درجة عامل عادى الى درجة مستخدم يعتبر نقلا ، ولا يعد تعيينا جديدا . فلا محل للقول بأن القرارات الصادرة من وزارة الرى فى هذا الشأن تكون قرارات غير صحيحة ويتعين سحبها ، وذلك ان هذه القرارات الادارية متى كانت تتضمن نقلا للعمال العاديين الى الدرجة ٢٠٠ — ٣٢٠ مليا المنشأة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٠ ، والتكليف القانونى الصحيح لهذه القرارات هو انها قرارات نقل ، والعامل المنقول يحتفظ بحالته الوظيفية ، ولا يوجد ما يمنع من هذا النقل قانونا ، ما



دامت الدرجات الجديدة مخصصة للعامل العاديين ، وليست محصورة لنوع معين من أولئك العمال ، فإذا كان العامل العادي المنقول الى الدرجة الجديدة يزيد أجره على أول مربوط بهذه الدرجة ، فإنه يحتفظ به كأثر من آثار النقل ، وهذا ما قرره الفقرة الثالثة من البند الثامن من أحكام كادر العمال ، وهو عدم تخفيض أجر العامل عند نقله من درجة الى أخرى اذا كان يزيد هذا الأجر على أول مربوط الدرجة المنقول اليها .

ومتى كان ذلك ، وكانت الأوامر الإدارية الصادرة من وزارة الري بنقل عمال عاديين الى درجة مستخدم ٢٠٠ — ٣٢٠ مليا المنشأة بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ ، هي قرارات صحيحة في القانون ، فلا يكون ثمة مجال للطعن عليها بأنها قرارات تنطوي على تعيين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الأوامر الإدارية الصادرة من وزارة الري بنقل عمال عاديين الى درجة مستخدم ٢٠٠ — ٣٢٠ مليا مع احتفاظهم بأجورهم التي كانوا يتقاضونها في درجة عامل عادي والتي تزيد على بداية مربوط درجة مستخدم هي قرارات صحيحة في القانون .

## الفرع السادس

### النقل من بند المكافآت الى الفئات المالية

قاعدة رقم ( ٢٤١ )

#### المبدأ :

الزميل في تطبيق احكام كتاب دورى وزارة الخزانة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ يعنى التماثل في مستوى المؤهل ومدة الخبرة في العمل .

#### ملخص الحكم :

ان قضاء المحكمة الادارية العليا قد جرى على ان المعول عليه في القياس بالزميل ليس هو التطابق في المؤهل والعمل بل التماثل بتحقيق في مستوى المؤهل ومدة الخبرة في العمل ، وذلك طبقا لقواعد تقسيم اعتمادات المكافآت والاجور الشاملة الى فئات ونقل العاملين المعينين عليها الى الفئات الجديدة في المؤسسات العامة الصادر بها كتاب وزارة الخزانة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ - وعلى ذلك فقرار رئيس المؤسسة بنقل العاملين من بند المكافآت الى الفئات المالية وبالأعجيبات الخاصة بهم من الفئة التى يشغلها المطعون ضده بالسادسة ويسبقه فيها اثنان احدهما حاصل على ليسانس آداب سنة ١٩٥٨ والثانى دبلوم كلية الفنون التطبيقية عام ١٩٥٨ أيضا ويسبق هؤلاء جميعا من هم في الفئة الخامسة الحاصلين على مؤهلات مالية مماثلة وكذا دفعات سابقة أحدثها الحاصلين على مؤهلات عالية عام ١٩٥٧ . ثم صدر قرار مجلس ادارة المؤسسة وقضى بتعديل ائتمنية العاملين في الفئات التى يشغلونها حاليا وكان المطعون ضده هو اول الذين جرت تسوية حالتهم من دفعة سنة ١٩٥٨ على الفئة السادسة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ التاريخ المحدد بكتاب دورى وزارة الخزانة سالف

الذكر . وكل من يسبقونه تمت تسويتهم على الفئة الخامسة من دفعات أحدثها عام ١٩٥٦ ويليه ثلاثة من دفعة ١٩٥٨ حاصلين على الفئة السادسة ويحصلون مؤهلات مماثلة . فإن هذه التسويات تكون صحيحة ومطابقة لحكم القواعد التي استلزمها أحكام كتاب وزارة الخزانة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ .

( طعن رقم ٧٤٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/١١/٢٢ ) .

## الفرع السابع

النقل من إدارات الحكومة المركزية ومصالحتها الى المجلس البلدى  
لمدينة الاسكندرية

قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

المبدأ :

النقل من إدارات الحكومة المركزية ومصالحتها الى المجلس البلدى  
لمدينة الاسكندرية يعتبر تعيينا جديدا الا فيما حددته القوانين رقمها ٦٢  
لسنة ١٩٥٥ و ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ على سبيل الاستثناء - عدم خضوع  
الموظف المنقول من الحكومة الى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية للتقيد  
الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .  
ملخص الحكم :

ان الأصل في النقل من إدارات الحكومة المركزية ومصالحتها الى المجالس  
البلدية او بالعكس يعتبر انه بمثابة التعيين ، اذ يبين من مراجعة نصوص  
القانونين رقمى ٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ - في ضوء مذكرتيهما  
الايضاحيتين - ان المادة الأولى من القانون الأول تنص على أن : « موظفو  
الحكومة ومستخدموها ومعالها الذين يعينون في المجلس البلدى لمدينة  
الاسكندرية ينقلون بالحالة التى يكون عليها كل منهم في تاريخ تعيينه ، ونص  
في مادته الثانية على أن « تعتبر خدمة الموظفين والمستخدمين والمعمال  
للمنكوبين في المادة السابقة في كل من الحكومة والمجلس البلدى وحدة  
لا تتجزأ ، وتحسب في تسوية ما قد يستحقونه من معاش او مكافأة عند  
تركهم للخدمة او الفصل منها ... » وقد جاء في المذكرة الايضاحية  
بيانا للحكمة التشريعية التى دعت الى اصداره ما يلى : « ورفقة في تمكين  
المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية من مباشرة اختصاصاته التشريعية التى

قد تقتضى الاستعانة بالموظفين نوى الخبرة والمران السابق ترى وزارة الشؤون البلدية والقروية تيسير نقل موظفى ومستخدمى وعمال الحكومة الى المجلس البلدى المذكور ، على ان قواعد خاصة لنظهم وتسوية مكافآتهم ومعاشاتهم . وقد أوضح قسم التشريع بمجلس الدولة انه روعى فى تحديد هذه القواعد اعتبار موظفى الحكومة ومستخدميها وعمالها الذين يعينون فى مجلس بلدى الاسكندرية منقولين اليه بالحالة التى يكون عليها كل منهم فى تاريخ تعيينه ، واعتبار مدة الخدمة فى كل من الحكومة والمجلس البلدى وحدة لا تتجزأ وتحسب فى تسوية ما قد يستحقونه من معاش أو مكافآت ، ومفاد ذلك ان الأصل هو اعتبار النقل تعيينا . وأن الاستثناء هو ما حدده القانون المذكور فى الخصوص التى عينه ، وفيما عدا ذلك فيعتبر النقل تعيينا منشأ لعلاقة جديدة ، وآية ذلك انه لما أريد استثناء المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية فيما يتعلق بتعيين الموظفين الذين ينقلون اليه من القيد الذى أورده الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، صدر القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ باضافة فقرة جديدة بهذا المعنى الى المادة ١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وجاء فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ ما يلى : « وان كانت احكام هذا القانون ( ٦٢ لسنة ١٩٥٥ ) تحفظ لموظفى الحكومة ومستخدميها الذين ينقلون الى المجلس البلدى جميع حقوقهم المكتسبة مع تسوية حالاتهم كما لو كان نقلا محليا ، الا أن هذا النقل لا زال بمثابة التعيين ابتداء ، لأنه ينشأ علاقة جديدة بين الموظف والمجلس البلدى الذى له شخصيته المعنوية وميزانيته المستقلة عن الحكومة . ونظرا الى أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، الذى تسرى احكامه على موظفى المجلس البلدى تقتضى بعدم جواز التعيين فى غير أدنى درجات الكادر الا فى حدود ١٠٪ من الدرجات ، ولما كانت حاجة البلدية لموظفى الحكومة تستلزم نقل من هم فى درجات أعلى من بداية درجات الكادر فان القيد الذى أورده المادة ٢٣ المذكورة سيقف عتبة

في سبيل تحقيق الغاية من استصدار القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر . وقد رُؤى — لستكمالا لتحقيق الغرض المقصود — أن تستثنى بلدية الاسكندرية بالنسبة لحالات تعيين موظفي الحكومة بها من نسبة البـ ١٠٪ الواردة بالمادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليها . وظاهر من ذلك كله ان النقل من الحكومة الى المجلس ما زال يعتبر تعيينا الا فيها حدده القانونان المشار اليهما اللذان وردا على سبيل الاستثناء ، ومن ثم فلا يخضع الموظف المنقول من الحكومة الى المجلس للعقد الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون سالف الذكر ، لانه لا يسرى الا على النقل دون التعيين .

( طعن رقم ٩٦٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٥٩ ) .

### الفرع الثامن

النقل بمناسبة تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام  
العاملين المدنيين بالدولة

قاعدة رقم ( ٢٤٣ )

المبدأ :

ترتيب الوظائف طبقاً لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة  
الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - تعطيل العمل بهذا الترتيب خلال  
فترة العمل بأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ - أثر ذلك : بقاء أحكام  
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيما يتعلق بتقسيم الوظائف قائمة .  
ملخص الفتوى :

لئن كانت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٧/٦٦ قد عمل  
بها في ظل العمل بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ويقوم هذا القانون على نظام متكامل لترتيب الوظائف  
على اختلاف درجاتها طبقاً لتقييمها حسب أهمية كل منها من حيث المسؤوليات  
والاختصاصات والواجبات الرئيسية لها ، إلا أن القانون رقم ١٥٨ لسنة  
١٩٦٤ وضع أحكاماً وقتية للعاملين المدنيين بالدولة فنص في مادته الأولى  
على أنه استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون  
نظام العاملين المدنيين بالدولة يعمل في شأن العاملين المدنيين بالدولة  
الخاصين لأحكام القانون المذكور اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤  
بالأحكام الآتية :

أولاً : .....

ثانياً : تعادل الدرجات المالية للعاملين المدنيين بالدولة في تاريخ  
نفاذ هذا القانون ، وينقل كل منهم الى الدرجة المماثلة لدرجته المالية

وذلك كله وفقا للقواعد وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

ثالثا : يتم التعيين والترقية خلال فترة العمل بأحكام هذا القانون وفقا للقواعد الواردة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه مع مراعاة ما يأتي :

١ — پراعى عند التعيين والترقية استبعاد ما ورد في القانون المذكور من قواعد خاصة بالتوصيف والتقييم وترتيب الوظائف أو مرتبة عليها .

وتنفيذا لأحكام القانون سالف الذكر صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ونص في المادة الثانية على أن تعادل الدرجات — دائمة أو مؤقتة — الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ويكادر عمال اليومية بالدرجات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على الوجه المبين بالجدول الأول المرافق كما نص في مادته التاسعة على أن تجرى ترقيةات العاملين بمرأعة التقسيمات النوعية والتخصصات الواردة في الميزانية .

ويؤخذ من النصوص المتقدمة أن ترتيب الوظائف على اختلاف درجاتها طبقا لتوصيفها حسب أهمية كل منها من حيث المسئوليات والاختصاصات والواجبات ، ولتقييمها بإيجاد شريحة من الأجر لكل وظيفة بمرأعة صعوبة هذه الواجبات وأهمية المسئوليات ومطالب التاهيل قد تعطل العمل به خلال فترة العمل بأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه والذي لا ينتهى العمل به الا بصحور قرار من رئيس الجمهورية بالتطبيق للبند خامسا من المادة الأولى من هذا القانون الأخير التى تنص على أنه " لرئيس الجمهورية بقرار منه تجديد تاريخ انتهاء العمل



بهذا القانون بعد اعتماد جداول الوظائف والمرتبات وفقا لحكم المادة ٩١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، ومن ثم تظل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فيها يتعلق بتقسيم الوظائف قائمة .

( فتوى رقم ١١٠٩ في ٢٣/١٠/١٩٦٦ ) .

قاعدة رقم ( ٢٤٤ )

**المبدأ :**

نقل العامل الى احدى الدرجات المبينة بالجدول الثاني المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ يقترب عليه استهلاك الراتب الاضافي المنصوص عليه في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بنصف قيمة علاوة الترقية الى العلاوة الاضافية المنصوص عليها في المادة للاربعة من هذا القرار مع عدم صرف فروق مالية عن الفترة السابقة على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ بتعديل قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ .

**ملخص الفتوى :**

ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير راتب اضافي للعاملين في بعض المناطق كانت تنص على ان « يمنح العاملون الذين يكون مقر عملهم وقت العمل بهذا القرار في احدى الجهات المقرر لها اعانة غلاء اضافية بمقتضى القرارات المشار اليها راتبا اضافيا يعادل قيمة اعانة الغلاء الاضافية المستحقة لكل منهم في ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٤ ويقت صرف هذا المرتب بمجرد نقل العامل الى غير هذه الجهات او ترقيته » ثم عدل هذا النص بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ فاصبح عجزها بعند التعديل ينص على انه « ويوقف صرف هذا

المرتّب بمجرد نقل العامل الى غير هذه الجهات ، وبالنسبة الى من يستيرون في العمل بهذه الجهات ماتم استهلاك هذا المرتّب بالخصم منه بنصف قيمة ما يستحق العامل من علاوات ترقية في المستقبل . . .

وتنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه على العمل بالقرار اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ وهو ذاته تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر كما تنص على عدم صرف أية فروق مالية عن المدة السابقة على تاريخ صدور .

ومن حيث انه يؤخذ من النص السابق بعد هذا التعديل أن الراتب الإضافي للعاملين في بعض الناطق المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ والذي منح لهؤلاء العاملين عوضا عن اعانة الغلاء الإضافية التي كانت مقررة لهم يقف بمجرد نقل العامل الى غير هذه الجهات كما يستهلك من علاوات الترقية .

ومن حيث ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية تنص على أن « تعادل الدرجات — دائمة أو مؤقتة — الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١ وبكادر عمال اليومية بالدرجات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على الوجه المبين بالجدول الأول المرفق » .

كما تنص المادة الثالثة على أن « ينقل العاملون المدنيون الموجودون في الخدمة الى الدرجات الجديدة وفقا للأوضاع التالية :

( ١ ) ينقل العاملون وعددا من تتوافر فيهم شروط « ب » كل الى

الدرجة المعادلة لدرجته الحالية وفقا للجدول الأول المشار  
اليه وباتسديته فيها .

(ب) ينقل العاملون الشاغلون للدرجات الواردة بالجدول الثاني  
المرافق الذين امضوا فيها أو يمضون حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤  
مددا لا تقل من المدة المحددة قرين كل درجة الى الدرجات  
المبينة بهذا الجدول وتحدد اقدمياتهم فيها من أول يوليو  
سنة ١٩٦٤ .

( ج ) .....

( د ) يسرى في شأن العاملين من أالفئات الآتية حكم الفقرة « ا » فقط  
من هذه المادة ولو توافرت في شأنهم شروط الفقرة « ب » .

١ — العاملون المعينون بصفة مؤقتة على درجات .

٢ — العاملون غير الحاصلين على شهادات دراسية الذين يشغلون  
حاليا الدرجة الرابعة فاعلى .

٣ — العاملون الحاصلون على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها  
الذين يشغلون حاليا الدرجة الثالثة فاعلى .

٤ — العاملون الذين قدم عنهم تقرير سنوى عن سنة ١٩٦٣  
بدرجة ضعيف ما لم يكن قد حل دورهم في الترقية خلال الفترة التالية  
لوضع التقرير وحرموا منها .

٥ — العاملون الموقوفون عن العمل .

٦ — العاملون المحالون الى الهيئة المشكل منها المحكمة التأديبية  
بسبب حصولهم على تقريرين بدرجة ضعيف .

( م ٣٣ — ج ٢٤ )

٧ — العاملون المحالون الى المحاكمة التأديبية أو الجنائية الا اذا حكم ببراءتهم .

٨ — العاملون الذين وقعت عليهم عقوبات تأديبية من شأنها ان تمنع ترقياتهم لفترات معينة على الوجه المبين بالمادة ١٠٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

٩ — العاملون المحالون الى الاستيداع لأسباب تتعلق بالمصالح امام المحفظ لهم بدرجاتهم بصفة شخصية » .

ومن حيث أنه يبين من الجدولين الأول والثاني المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ، أن الجدول الأول اقتصر على الدرجات الواردة في الجدول المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمعادلة للدرجات القديمة الواردة في الجدول المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وأن الجدول الثاني تضمن النقل الى درجات أعلى من الدرجات المعادلة الواردة في الجدول الأول لمن أمضوا بخدا معينة حددتها قرين كل درجة بحيث لا تقل عن المدد المحددة للترقية .

ومن حيث ان الترقية هي تقديم العامل في التدرج الوظيفي والمالي فهي تجمع بين اسناد واجبات ومسؤوليات وظيفة أعلى للعامل وبين اثباته على ذلك بتقرير أجر الوظيفة الأعلى له طالما كان قائماً بأعبائها ومسؤولياتها .

ومن حيث أن النقل طبقاً للجدول الثاني المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ يجمع بين الأمرين السابقين وهما تقديم العامل في التدرج الوظيفي بنقله الى درجة أعلى من الدرجة المعادلة والتدرج بمنحه راتب هذه الدرجة وعلاواتها فضلاً عن أن موانع النقل طبقاً لهذا الجدول الواردة في الفقرة « د » من المادة الثالثة من هذا القرار هي

ذاتها موانع الترقية ، ولا يستصحب العامل المنقول طبقا لهذا الجدول  
اقتصاديته في الدرجة المنقول منها بعكس الحال عند نقل العامل طبقا  
للجدول الأول .

ومن حيث أن الحكم الوارد في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من  
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ الذي يقضى بأن « يمنح  
العامل مرتبا يعادل مجموع ما استحقه في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ من مرتب  
واعانة غلاء معيشة واعانة اجتماعية مضافا اليه علاوة من علاوات الدرجة  
المنقول اليها بحد أدنى قدره ١٢ جنيها سنويا ولو جاوز الرتب نهائية  
مربوط الدرجة أو يمنح بداية مربوط هذه الدرجة أيهما أكبر ، لا يختلف  
بالنسبة الى المنقولين الى درجات أعلى طبقا للجدول الثاني عن حكم علاوة  
الترقية كما حددتها المادة ٢٠ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦  
لسنة ١٩٦٤ فيما قضت به عند الترقية من أن « يمنح العامل أدنى مربوط  
الدرجة المرقى اليها أو علاوة الدرجة الجديدة أيهما أكبر ، بمؤدى الحكيم  
واحد وهو منح العامل أدنى مربوط الدرجة الأعلى أو علاوتها أيهما أكبر .

ومن حيث أن اطلاق المشرع على العلاوة المنصوص عليها في المادة  
الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ اصطلاح العلاوة  
الاضافية هو بحكم الأغلب الأعم من الحالات التي ستمنح فيها هذه العلاوة  
وهي حالات الجدول الأول الذي تمنح فيه علاوة الدرجة المعادلة ولا يغير  
هذا من التكييف القانوني الصحيح لهذه العلاوة في نطاق الدرجة الأعلى  
من الدرجة المعادلة فضلا عن أن علاوة الترقية لا تعدو أن تكون علاوة  
اضافية من حيث أنها تضاف الى العلاوات الدورية ولا تغير من مواعيدها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع  
الى أن نقل العاملين الى الدرجات المبينة بالجدول الثاني المرافق لقرار  
رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ يترتب عليه استهلاك الراتب

الإضافي المنصوص عليه في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بنصف قيمة علاوة الترقية أى العلاوة الإضافية المنصوص عليها في المادة الرابعة من القرار الأول مع عدم صرف فروق مالية عن الفترة السابقة على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٦٦ .

( ملف ٤/٨٦ / ٤٧٢ — جلسة ٢٤/٣/ ١٩٧٠ ) .

قاعدة رقم ( ٢٤٥ )

#### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واطواع نقل العاملين الى اللدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية — تطبيق الجدول الثانى المرافق لقرار رئيس الجمهورية المشار اليه على العاملين الذين اقاموا من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ وطبقت عليهم المادة ٤٠ مكررا من قانون نظام موظفى الدولة متى أدى ذلك الى استيفاء النصاب الزمنى المحدد فى هذا الجدول .

#### ملخص للفتوى :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بهدى جواز تطبيق الجدول الثانى المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ على العاملين الذين اقاموا من القانون آنف الذكر وطبقت عليهم المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فان المادة ٣ من هذا القرار نصت على ان ينقل العاملون المدينون الموجودون فى الخدمة الى الدرجات الجديدة وفقا للأوضاع التالية ( ١ ) ينقل العاملون — عدا من تتوافر فيهم شروط الفقرة ( ب ) كل الى الدرجة المعادلة لدرجته الحالية وفقا للجدول الأول المشار اليه وباتسديته فيها . ( ب ) ينقل العاملون الشاغلون للدرجات الواردة

بالجدول الثاى المرافق الذين امضوا فيها أو يمضون حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ مددا لا تقل عن المدة المحددة قرين كل درجة الى الدرجات المبينة بهذا الجدول وتحدد أقدميتهم فيها من أول يونية سنة ١٩٦٤ ( ج ) .....

ومن حيث أن المادة ٤٠ مكررا المشار اليها نصت على أنه « مع عدم الإخلال بنصوص المادتين ٣٥ ، ٤١ إذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون ١٥ سنة في درجة واحدة أو ٢٤ سنة في درجتين متتاليتين أو ٢٨ سنة في ثلاث درجات متتالية أو ٣١ سنة في أربع درجات متتالية اعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية ما لم يكن التقريران الأخيران عنه بدرجة ضعيف . ويسرى هذا الحكم مستقبلا على من يكمل المسد السابقة ويعتبر مرقى بالشروط نفسها في اليوم التالي لانقضاء المدة » .

ومن حيث أنه وقد انتهينا فيها تقدم الى العاملين الذين طبق عليهم القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ يفيدون من أحكام قانون المعادلات للدراسية اعتبارا من تاريخ العمل به بحيث يمنحون الدرجات والمرتبات المقررة لمؤهلاتهم بالخدمة أو حصولهم على المؤهلات أيهما أقرب مع ما يترتب على هذه الدرجات الرجعية والأقدمية الاعتبارية من آثار طبقا للقواعد القانونية القائمة آنذاك ولو كانت سابقة على العمل بالقانون آنف الذكر — رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ — الا ما نص هذا القانون على عكسه صراحة ، فمن ثم فإنه تعين اذا ما ترتب على افادة العامل من هذا القانون وتطبيق المادة ٤٠ مكررا آنفة الذكر على حالته أن استوفى النصاب الزمنى المحدد في الجدول الثاى المرافق للقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ تطبيق هذا الجدول عليه مع عدم صرف فروق مالية عن الماضى .

ولا يغير من هذا النظر ما تضمنت به المادة الثالثة من القانون المشار اليه من عدم جواز الاستناد الى الأقدمية الاعتبارية أو الدرجة الرجعية

التي يرتبها هذا القانون للطعن في القرارات الادارية السابقة على تاريخ العمل به الخاصة بالتعيينات و التعمينات او النقل — ذلك ان القرارات الصادرة بنقل العاملين طبقا للجدول آنف الذكر لا تمدو ان تكون قرارات تنفيذية لاحكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بمعنى ان المركز القانونى للعامل انما ينشأ بالاستناد الى احكام هذا القرار الجمهورى وليس بالاستناد الى القرار التنفيذى الذى يصدر من الجهة الادارة بالتطبيق له ، وبالتالي فان هذه القرارات التنفيذية لا تخضع للمادة الثالثة المذكورة التى ينصرف حكمها الى قرارات النقل التى تنشأ بذاتها مركزا قانونيا للعامل حفاظا على هذا المركز من الزعزعة .

( نوى رقم ٧٥١ فى ١٢/٧/١٩٧١ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٤٦ )

##### المبدأ :

مؤدى احكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقفية للعاملين المدنيين بالدولة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاملين لى درجات المعاملة لدرجاتهم الحالية ان المشرع قد استبعد في مجال التعيين والترقية ما ورد من احكام خاصة بتوصيف وترتيب الوظائف او مبنية عليها في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وانه ابقى على نظام الكادرات وما يتعلق به من قواعد خاصة بالنقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى تبعا لنقل الدرجة التى تتضمنها الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة — استصحاب العامل المنقول بالتطبيق لهذا الحكم لاقدميته في الدرجة المنقولة تطبيقا لقضاء مستقر — نقل المدعى من وظيفة مساعد مهندس من الدرجة الرابعة بمجموعة



الوظائف التخصصية (ب) وتقابل وظائف الكادر الفني المتوسط الى وظيفة مهندس من ذات الدرجة بمجموعة الوظائف التخصصية ( ا ) وتقابل وظائف الكادر الفني العالي تبعا لنقل وظيفته بالميزانية يصح قانونا ويرتب آثاره متى كان متفقا وحكم القانون — لا محل للقول بأنه لا يجوز نقل المدعى الى وظيفة مهندس لعدم جواز منحه هذا اللقب لحصوله على تلبوم المدارس الصناعية فقط — اساس ذلك أنه لا سند قانونا لاشتراط حصول المدعى على لقب مهندس وفقا لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية لكي يجوز نقله الى الوظائف المخصصة للمهندسين إذ لا شأن لهذا القانون بالأحكام الخاصة بالتعيين او للترقية في الوظائف العامة التي يحكمها قانون العاملين المدنيين بالدولة .

#### ملخص الحكم :

انه ولئن كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الواجب التطبيق على هذه الدعوى لم يتضمن نصا مماثلا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الملغى والتي تنص على أنه « . . في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالي بميزانية احدى الوزارات او المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي في نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها » . الا أن القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة قد نص في مادته الأولى على أنه « استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة يعمل في شئون العاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لأحكام القانون المذكور اعتبارا من أول يوليصة سنة ١٩٦٤ بالأحكام الآتية :

أولاً : .....

ثانياً : تعادل الدرجات المسالية للعاملين المدنيين بالدولة في تاريخ نفاذ هذا القانون وينقل كل منهم الى الدرجة المعادلة لدرجته المسالية وذلك كله وفقاً للقواعد والشروط التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

ثالثاً : يتم التعيين والترقية خلال فترة العمل بأحكام هذا القانون وفقاً للقواعد الواردة فى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه مع برعاة ما يأتى :

١ — يراعى عند التعيين والترقية استبعاد ما ورد فى القانون المذكور من قواعد خاصة بالتوصيف والتقييم وترتيب الوظائف أو مبنية عليها .. ، وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ونص فى المسادة التاسعة على أن « تجرى ترقيات العاملين بمراعاة التقسيات النوعية والتخصصات الواردة بالميزانية ويشترط قضاء المدد اللازمة للترقية المبينة بالجدول الأول المرافق » ومؤدى ما تقسم أن المشرع قد استبعد فى مجال التعيين والترقية ما ورد فى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ من أحكام خاصة بتوصيف وترتيب الوظائف أو مبنية عليها وابتقى على نظام الكادرات وما يتعلق به من قواعد خاصة بالنقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى تبعاً لنقل الدرجة التى تتضمنها الفقرة الأخيرة من المادة ٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملحق .

ومن حيث أن قضاء هذه الحكمة قد جرى بجواز نقل الموظف من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى تبعاً لنقل وظيفته ودرجتها طبقاً للفقرة الأخيرة من المسادة ٧ المشار اليها بناء على ما رأى لصالح العمل ولحسن سير المرفق العام وأنه يستصحب اقدميته فى الدرجة المنقولة ، ولما كان

يبين من الأوراق ان المدعى قد نقل من وظيفة مساعد مهندس من الدرجة الرابعة بمجموعة الوظائف التخصصية ( ب ) الى وظيفة مهندس من ذات الدرجة بمجموعة الوظائف التخصصية ( ا ) وذلك تبعا لنقل وظيفته بمرتبة ٦٨/٦٧ واعتبارا من ١٩٦٧/٧/١ تاريخ العمل بهذه الميزانية ، وقد ثبت ذلك من الاطلاع على ميزانيتي وزارة الصحة عن السنتين الماليتين ٦٦/٦٧ ، ٦٧/٦٨ ، ومن مناقشة مدير الميزانية بهذه الوزارة أكد ذلك وأشاف ان الوظائف التخصصية ( ا ) هي التى تقابل وظائف الكادر الفنى العالى فى ظل القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أما الوظائف التخصصية ( ب ) فهى تقابل وظائف الكادر الفنى المتوسط فى ظل القانون المذكور . ترتيبا على ما تقدم فان أقدمية المدعى فى الدرجة الرابعة بمجموعة الوظائف التخصصية ( ا ) تصبح راجعة الى ١٢/١٠/١٩٦٢ تاريخ حصوله على هذه الدرجة بمجموعة الوظائف التخصصية ( ب ) ما دام نقله قد تم تبعا لنقل وظيفته بمرتبتها تحقيقا للصالح العام وثبتت جدارته وأهليته للنقل بها للإدارة من سلطة تقديرية فى هذا الشأن لا معقب عليها فيها ما دلم تصرفها قد جاء متفقا وحكم القانون وخلا من إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها . واذ رقى المدعى الى الدرجة الثالثة بالقرار رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٦٨ فى ٢٢/١/١٩٦٨ بالأممية ، فان هذا القرار يكون القرار رقم ٨٩٦ لسنة ١٩٦٨ بإلغاء هذا القرار مخالفا للقانون .

ولا وجه لما ذهب اليه الوزارة الطاعنة من انه لا يجوز نقل المدعى الى وظيفة مهندس لعدم جواز منحه هذا اللقب لحصوله على دبلوم المدارس الصناعية فقط ، ذلك لأنه لا سند قانونا لاشتراط حصول المدعى على لقب مهندس وفقا لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية لكى يجوز نقله الى الوظائف المخصصة للمهندسين ، اذ لا شأن للقانون المذكور وهو خاص بإنشاء نقابة للمهن الهندسية بالأحكام

الخاصة بالتعيين أو الترقية في الوظائف العامة اذ يحكمها ويسرى في شأنها قانون العاملين المدنيين بالدولة .

( طعن رقم ٨٠٩ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٤٧ )

#### المبدأ :

تقسيم الوظائف في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الى فئتين : عالية ومتوسطة وتقسيم العالية الى فنية وادارية والمتوسطة الى فنية وكتابية — ايراد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تقسيما جديدا اساسه ترتيب الوظائف حسب اهمية كل منها بمعد تقييمها — صدور القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية وإبقاؤه لتتقسيم القديم بصفة مؤقتة طوال فترة العمل بهذا القانون — البحث في جواز النقل بين فئتي الوظائف العالية والمتوسطة وبين نوعي كل منهما مقصور على هذه الفترة .

#### ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت تنص على أن « تنقسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين عاليتين ومتوسطة وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين :

فنى وادارى للأولى .

فنى وكتابى للثانية .

وتتضمن الميزانية بيانات بكل نوع من هذه الوظائف .

ويؤخذ من هذا النص أن الوظائف في ظل العمل به كانت تنقسم الى فئتين عالية ومتوسطة وأن الوظائف العالية كانت تنقسم الى نوعين فنية وادارية بينما تنقسم الوظائف المتوسطة الى فنية وكتابية .

بيد ان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الجـديد رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد ا طرح التقسيم السابق مستبدلا به نظاما متكاملًا لترتيب الوظائف بحيث تكون الوظيفة اما دائمة او مؤقتة ، ويكون ترتيب الوظائف على اختلاف درجاتها طبقا لتقييمها حسب اهمية كل منها من حيث المسؤوليات والسلطات والاختصاصات والواجبات الرئيسية لها ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة ناصا في المادة الاولى على انه ... « ثالثا : يتم التعيين والترقية خلال فترة العمل بأحكام هذا القانون وفقا للقواعد الواردة في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه مع مراعاة ما يأتى :

١ — يراعى عند التعيين استبعاد ما ورد في القانون المذكور من قواعد خاصة بالتوصيف والتقييم وترتيب الوظائف أو مبنية عليها .

وقد فوض هذا القانون رئيس الجمهورية في وضع قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ثم صدر بذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ناصا في مادته التاسعة على أن «تجرى ترقية العاملين بمراعاة التقسيمات النوعية والتخصصات الواردة بالميزانية » .

ومفاد هذا أن تقسيم الوظائف الى فئتين عالية ومتوسطة وتقسيم الفئة الاولى الى فنية وادارية والفئة الثانية الى فنية وكتابية لا يزال معمولا به طوال فترة سريان القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه الذى ينتهى العمل به طبقا للمادة الاولى منه بقرار يصدر من رئيس الجمهورية

بإنتهاء العمل بمعد اعتماد جداول الوظائف والمرتبات وفقا لقواعد تقييم وترتيب الوظائف .

ومن ثم يكون البحث في جواز النقل بين فئتي الوظائف المتوسطة والعالية وبين نوعي الوظائف في كل منهما مقصورا على فترة العمل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ سلف الذكر لا يتعاضدا .

( فتوى رقم ١٢٤٩ في ١٢/٢٨ / ١٩٦٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٤٨ )

المبدأ :

عمال اليومية المنقولين الى درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولانهم من احكام المادة ٢٢ منه لا تكون الا من وقت صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ .

ملخص الحكم :

أن العاملين الذين كانوا خاضعين لأحكام كادر عمال اليومية وانطبقت عليهم أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، ولم يكونوا قد استوفوا مقتضيات الانفاذ من حكم المادة ٢٢ منه ، الا بما اكمله لهم القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ من قواعد تنظيم تتابع درجاتهم العمالية وترفع عنهم قيد عدم الحصول على تقريرين سنويين بتقدير ضعيف لتتدر ثبوت هذا المسامح بالنسبة اليهم لعدم خضوعهم لنظام التقارير السرية الذي كان يسرى على الموظفين العاملين بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — هؤلاء العاملين المنقولين من كادر عمال اليومية لا يفيدون من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بتطبيق

المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عليهم الا من وقت صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ ومن ثم لا يجوز اسناد تلك الاغادة الى ما قبل العمل به .

( طعن ٧٢٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١١/١١/١٩٧٩ ) .

## الفصل الأول

### تشكيل النيابة الادارية

#### الفرع الأول

تعيين عضو النيابة الادارية واقتديته

أولا — تعيين عضو النيابة للإدارية :

قاعدة رقم ( ٢٤٩ )

المبدأ :

استعراض للمراحل التشريعية المنظمة لأقضية المحامين الذين يعينون في وظائف القضاء والنيابة الادارية — تجديد أقضية من يعين في وظائف القضاء والنيابة العامة وإدارة قضايا الحكومة أو النيابة الادارية يكون أصلا حسب تاريخ القرار الصادر بالتعيين ليصبح نائبا لزمائه في الوظيفة التي يعين فيها — يجوز لجهة الادارة المداول عن هذا الأصل بتحديد أقضية خاصة بشرط أن ينص عليها في قرار التعيين — حق استعمال هذه الرخصة رهين بمشئنة الإدارة تجريها وفقا لاعتبارات المصلحة العامة لهما أن تعتد بمدة عمل المعين السابقة في المحاماة أو الوظيفة التي كان يشغلها أو لا تعتد بها ، أو أن تعتد بجزء منها — إذا استعملت جهة الادارة هذه الرخصة فعليها أن تلتزم بالضوابط المنصوص عليها في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه فيما يختص بتحديد أقضية الطاعن بين زملائه من وكلاء النيابة الادارية فانه بين من استقصاء المراحل التشريعية المنظمة لأقضية المحامين الذين يعينون في وظائف القضاء والنيابة الادارية والتي صدر قرار تعيين الطاعن في ظلها أن المادة ٣٣ من قانون النيابة الادارية



رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ والذي عين الطاعن في ظلها — تنص على أن « يكون شأن أعضاء النيابة الادارية الفنيين فيما يتعلق بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة ... الخ » .

وتنص المادة ٣٤ من القانون ذاته على أنه « يجوز أن يعين في الوظائف الفنية بالنيابة الادارية رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة والموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة والمشتغلون بالتدريس في كليات الحقوق و بتدريس مادة القانون في الكليات الأخرى بالجامعات المصرية ويكون تعيين هؤلاء في وظائف النيابة الادارية المماثلة لوظائفهم أو التي تدخل درجات وظائفهم في حدود الدرجات المالية لتلك الوظائف أو التي تلي مباشرة درجات وظائفهم في جهاتهم الأصلية ... الخ » ، وتنص المادة ٥٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ السارية على وقائع النزاع — على أن « تقرر أقدمية القضاء بحسب تاريخ القرار الجمهوري بتعيينهم ، وإذا عين أو رقي قاضيا أو أكثر في قرار واحد كانت الأقدمية بينهم بحسب ترتيبهم في القرار وإذا عين أحد المحامين مستشارا كانت أقدمية القضاء الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم . وتعتبر أقدمية أعضاء النيابة عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ... ويجوز أن تحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات وبالنسبة للمحامين فتحدد أقدمياتهم بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي ، ومفاد هذه النصوص أن تحديد أقدمية من يعين في وظائف القضاء والنيابة العامة أو إدارة قضايا الحكومة أو النيابة الادارية يكون أصلا حسب تاريخ القرار الصادر بالتعيين فيوضع تاليا لزملائه في الوظيفة التي يعين فيها بغض النظر عن تاريخ الخروج أو تاريخ الصلاحية لشغل الوظيفة . على أن الشرع

رخص للادارة في المدول عن هذا الأصل اذ أجاز لها تصديد اقدمية خاصة بشرط أن ينص عليها في قرار التعيين وحق استعمال هذه الرخصة رهد بمشيئة الادارة تجربها وفقا لاعتبارات المصلحة العامة فلها أن تعدد بأقدمية المعين من الخارج في الوظيفة المعادلة التي كان يشغلها أو مدة عمله السابق بالمحابة أو لا تعدد بها أو تعدد بجزء منها وذلك في حدود الضوابط التي نص عليها المشرع وطبقا لاعتبارات المصلحة العامة وإذا استعملت جهة الادارة هذه الرخصة التي خولها اياها المشرع فعليها أن تلتزم بالضوابط المنصوص عليها في هذا الشأن وعلى ذلك فلا يكون للطاعن أصل حق في أن يطله تعديل اقدميته في وظيفة وكيل نيابة ادارية بها يتواءم مع حالته الوظيفية قبل التعيين أو عمله السابق بالمحابة طالما أن جهة الادارة لم تمارس سلطاتها التقديرية وقت التعيين وعلى ذلك تحدد اقدميته في هذه الوظيفة من تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٩ ولا يكون للطاعن أصل حق بعد ذلك في طلب تعديل هذه الأقدمية طالما أنها قد حددت ابتداء من تاريخ تعيينه فيها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة فيكون قد صدر سلبا ومطابقا للقانون .

( طعن رقم ٢٢٢ لسنة ١٨ قى — جلسة ١١/٣/١٩٧٨ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٥٠ )

##### المبدأ :

نص المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية على أن يكون شأن أعضاء النيابة الادارية الفنيين فيما يتعلق بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة — مؤدى احكام مواد القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية : ان الأصل ان تصدد اقدمية

المحلى حسب القرار الصادر بالتعيين فيوضع تلقيا لزملائه في الوظيفة  
أنتى عين فيها بقض للنظر عن تاريخ صلاحيته لشغل الوظيفة - ترخص  
جهة الادارة في أن تقرر للمحامى المعين في وظائف القضاء أو النيابة أقدمية  
خاصة تحدد في قرار التعيين على أساس وضعه بين أغلبية زملائه من  
داخل الكادر القضائى - اذا مارست جهة الادارة هذه الترخصة تعين عليها  
أن تلتزم في تحديد الأقدمية بالقواعد السليمة - في تحديد محلول  
عبارة « بين غالبية زملائه » يعتبر زميلا للمحامى من عين في الوظيفة المراد  
التعيين فيها في تاريخ توافر شروط الصلاحية لدى المحامى للتعيين في تلك  
الوظيفة .

#### ملخص الحكم :

نصت المادة ٣٣ من قانون اعادة تنظيم النيابة الادارية رقم ١١٧  
لسنة ١٩٥٨ على أن يكون شأن أعضاء النيابة الادارية الفنين فيما يتعلق  
بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة ، ونصت المادة ١٢٢ من قانون  
السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على أن « يكون التعيين في وظيفة  
وكيل النائب العام وفي الوظائف الأخرى من بين رجال النيابة بطريق الترقية  
من الدرجة السابقة مباشرة أو من بين رجال القضاء كذلك » على أنه يجوز  
أن يعين رأسا في وظيفة وكيل النائب العام . . المحامون المشتغلون أمام  
المحاكم الابتدائية مدة سنة على الأقل . . ونصت المادة ١٣٢ من القانون  
المذكور على أن تتقرر أقدمية أعضاء النيابة بالطريقة المقررة لأقدمية رجال  
القضاء وفقا للمادة ٦٢ ، ونصت للمادة ٦٢ في مقررتها على أن تتقرر  
أقدمية القضاة بحسب تاريخ القرار الجمهورى الصادر بالتعيين ، وإذا  
عين أو رقى قاضيلان أو أكثر في قرار واحد كانت الأمتحنية بينهم حسب  
ترتيبهم في القرار ، ونصت المادة ٦٢ في مقررتها الأخيرة على أن « تحدد  
أقدمية مستشارى محاكم الاستئناف وقضاة المحاكم الابتدائية المعيّنين من

رجال السلك القضائى فى قرار التعيين . بموافقة مجلس القضاء الأعلى .  
ويجوز أن تحدد اقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة  
وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائى عند تعيينهم فى وظائف القضاء  
المتناظرة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم فى هذه الدرجات . وبالنسبة للمحاميين  
فتحدد اقدميتهم بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائى ، ومقتضى  
أعمال هذه النصوص فى المنازعة الماثلة أنه يجوز أن يعين فى وظيفة وكيل  
نيابة إدارية المحامى المشتغل أمام المحاكم الابتدائية مدة سنة على الأقل .  
وانه فى هذه الحالة فإن الأصل أن تحدد اقدمية المحامى حسب تاريخ  
القرار الصادر بالتعيين فيوضع تاليا لزملائه فى الوظيفة التى عين فيها  
بغض النظر عن تاريخ صلاحيته لشغل الوظيفة ، غير أن المشرع رخص  
للإدارة فى أن تقرر للمحامى المعين فى وظائف القضاء أو النيابة اقدمية خاصة  
تحدد فى قرار التعيين على أساس وضعه بين أغلبية زملائه من داخل  
الكادر القضائى ، وفى هذه الحالة يتعين عليها أن تلتزم فى تحديد  
الاعتمادية القواعد السليمة . وفى تحديد مذكول عبارة « بين أغلبية  
زملائه » فإنه يعتبر زميلا للمحامى من عين فى الوظيفة المراد التعيين فيها  
فى تاريخ توافر شروط الصلاحية لدى المحامى للتعين فى تلك الوظيفة ، فإذا  
كان المحامى قد استوفى شروط الصلاحية بعد تاريخ تعيين زملائه  
الموجودين أصلا فى الوظيفة وجب أن يوضع المحامى تاليا لهم فى كشف  
الاعتمادية ولو كان سابقا عليهم فى تاريخ التخرج ، أما إذا كان المحامى  
قد استوفى شروط الصلاحية فى تاريخ سابق على تاريخ تعيين زملائه  
الموجودين أصلا فى الوظيفة وجب أن يوضع سابقا عليهم فى كشف الاعتمادية  
إذا كان قد سار فى ممارسة مهنة المحاماة سيرا عاديا تكون انقطاع والتزام  
أحكام قانون المحاماة من حيث مواعيد القيد فى الجداول ، وذلك بشرط ألا  
يسبق فى ترتيب الاعتمادية أغلبية زملائه فى التخرج من شاعلى الوظيفة الذين  
التحقوا بالوظائف القضائية أثر تخرجهم وساروا فى مدارجها سيرا عاديا ،  
وبكذلك أغلبية زملائه الذين استوفوا معه شروط الصلاحية لشغل الوظيفة

وعينوا فيها قبله ، وذلك اعتبارا بأن الأصل العام هو أن تحدد الأقدمية على أساس القرار الصادر بالتعيين ، وعدم وضع المحامى فى هذه الحالة سابقا على زملائه فى كشف الأقدمية يستتبع وضعه بعدهم مباشرة ، وهذه النتيجة تتفق مع ما استهدفه المشرع من عبارة « بين زملائه » التى يدخل تحت محلولها المعنى المتقدم .

وحين أن مقتضى تطبيق هذه القواعد أن المدعى وقد حددت له اقدمية خاصة فى القرار الصادر بتعيينه فان الأبر يقتضى وضعه فى كشف الأقدمية بحيث يكون تأليا مباشرة لغالبية زملائه الذين استوفوا معه شروط التعيين فى وظيفة وكيل نيابة وسبقوه الى التعيين فيها ، ولما كان المدعى قد حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٥٤ وقيد اسمه فى جدول المحامين فى ١٢/٧/١٩٥٤ وقيد أمام المحاكم الابتدائية فى ١٠/١/١٩٥٧ وبالتالى استوفى شروط التعيين فى وظيفة وكيل نيابة ادارية فى ١٠/١/١٩٥٨ ثم قيد أمام محاكم الاستئناف فى ٣١/٣/١٩٦٢ واستمر مشغلا بمهنة المحاماة منذ تخرجه الى أن عين بالنيابة الادارية فى ٢٠/٩/١٩٦٤ .

ولما كان غالبية زملائه ممن تخرجوا معه عام ١٩٥٤ واستوفوا شروط التعيين فى الوظيفة فى تاريخ مقارب وسبقوه الى التعيين فى وظيفة وكيل نيابة ادارية هم السيد/... الذى استوفى شروط التعيين فى ٨/٥/١٩٥٨ والسيد/... الذى استوفى شروط التعيين فى ٩/١١/١٩٥٩ . فانه يتعين وضع المدعى فى ترتيب الأقدمية تأليا لهما مباشرة اذ يعتبر زميلاه المذكوران هم اقلية زملائه الذين يتعين وضعه بينهم اعمالا لنص المادة ٦٢ من قانون السلطة القضائية :

« وحيث انه وقد ذهب الحكم المطعون عليه هذا المذهب ، فانه يكون قد اصاب وجه الحق ، ومن ثم يتعين - والحالة هذه - رفض الطعن موضوعا والزام الجهة الادارية المضروفات :  
(طعن رقم ٩٣٨ لسنة ١٨ فى جلسة ١٩٧٦/٥/٣) .

### قاعدة رقم ( ٢٥١ )

#### المبدأ :

تخفى المدعى في التعيين في وظيفة مساعد نيلبة ادارية رغم أنه قد توافرت فيه جميع الشروط التي يتطلبها القانون ونجاحه في الاختبار وحصوله على درجات في شهادة الليسانس تفوق درجات بعض من شملهم القرار التعيين - التعمال بالمركز الاجتماعي لا يقوم في ذاته سببا صحيحا لتخفى المدعى لأن التعيين في مثل هذه الوظيفة يجب ان تتساوى فيه الفرص أمام المرشحين - هذا التخفى في التعيين من شأنه ان يشكل اخلافا بالحكم الدستوري الذي يقضى بالمساواة في الحقوق للعامة ومن بينها حق تولى

#### الوظائف العامة .

#### ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق ان اللجنة التي شكلت من اعضاء النيابة الادارية ومن الجهاز المركزي للتنظيم والادارة قامت باختيار المتقدمين لشغل وظائف مساعدى النيابة الادارية وبلغ عدد هؤلاء اربعمائة ، وقد رتبت اللجنة من اجتازوا الاختبار - ومن بينهم المدعى - وفقا للدرجات التي حصلوا عليها في ليسانس الحقوق ، واعتمدت نتيجة الاختبار في ١٩٦٥/٦/٢٣ من لجنة شؤون الاعضاء الفنيين بالنيابة الادارية المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، ثم طلبت اللجنة تحريات جهات الأمن عن هؤلاء الفائحين ، وبجلسة ١٩٦٥/١١/٢٢ استعرضت اللجنة البيانات التي وردت من جهات الأمن ، واستنادا الى هذه البيانات استبعدت ستة من الترشيح للتعين في وظائف مساعدى نيابة ادارية ومن بينهم المدعى ، هذا وقد جاء في تقرير معاون الباحث المؤرخ في ١٩٦٥/١٠/١٩ ان المدعى كان يقيم مع والده الذي يعمل في وظيفة ساع بمكتب التسليف الزراعى والتعاونى بمثلوط منذ أكثر من

عشر سنوات ، وانه يعمل حاليا في وظيفة موثق بالشهر العقاري بمركز  
البدارى وبلدته الأصلية ادفا مركز سوهاج — وان المدعى حسن السيرة  
ويتمتع بسمة طيبة ، وان والده يتمتع بسمة طيبة في منفلوط وباقى أسرته  
تقيم في ادفا .

وحيث أن يخلص مما تقدم ان المدعى قد استبعد اسمه من المرشحين  
للتعيين بسبب مركز والده الاجتماعي رغم ما يتمتع به هو ووالده من  
سمة طيبة ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد جاء مفتقرا الى سبب  
قانوني سليم اذ تخطى المدعى في التعيين في وظيفة مساعد نيابة رغم أنه قد  
توافرت فيه جميع الشروط التى يتطلبها القانون وبرغم نجاحه في الاختبار  
وحصوله على درجات في شهادة الليسانس تفوق درجات بعض من شلهم  
القرار بالتعيين ، اما التعلل بالمركز الاجتماعي فلا يقوم في ذاته سسببا  
صحيا لتخطى المدعى لأن التعيين في مثل الوظيفة التى رشح لها المدعى  
يجب أن تتساوى فيه الفرص امام المرشحين ، ولا يسوغ أن يخضع لمثل  
الاعتبارات التى ساققتها النيابة الادارية بعد اذ تبين أن سلوكه وسيرته  
لا تشوبها شائبة ، اما ظروف البيئة واحكام التقاليد فانها لا تعارض مع  
طبيعة الوظيفة التى رشح لها ، وبالتالي فان تخطيه في التعيين من شأنه  
أن يشكل اخلاا بالحكم الدستورى الذى يقضى بالمساواة في الحقوق العامة  
ومن بينها حق تولى الوظائف العامة .

( طعن رقم ٥٨٣ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/١٣ ) .

ثانيا — اقدمية عضوية النيابة الاتارية :

قاعدة رقم ( ٣٥٣ )

المبدأ :

المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة  
الادارية احوالت فيها يتعلق بشروط التعيين الى القواعد الخاصة بتعين

أعضاء النيابة العامة — القواعد التى تحكم ترتيب اقدمية المعينين بالنيابة الادارية هى ذات القواعد التى تحكم تحديد اقدمية المعينين بالنيابة العامة بقانون السلطة القضائية اعمالا للاحوالة الواردة فى المادة ٣٣ المشار اليها — أساس ذلك ان تحديد الأقدمية فى الدرجة ذاتها أو بالنسبة للمعين وأقر انه الذين يعينون فيها هو فرع من التعمين ومن ثم فإنه يتعين الرجوع فى هذا الشأن لأحكام قانون السلطة القضائية المنظمة لتحديد اقدمية من يعينون فى وظائف النيابة العامة — خلو قانون النيابة الادارية من نص صريح ينظم كيفية تحديد الأقدمية لا يجوز الرجوع الى أحكام قوانين العاملين المدنيين بالدولة فى هذا الشأن بل يتعين الرجوع الى أحكام قانون السلطة القضائية اعمالا للاحوالة الواردة بالمادة ٣٣ المشار اليها — عدم جواز اعمال قواعد ضم مدد الخدمة السابقة المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن من يعين بالنيابة الادارية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن يقوم على تخطئه الحكم المطعون فيه فيما قضى به من أرجاع اقدمية المطعون ضده الى التاريخ الوارد به ، لأن اقدميته فى وظيفة مساعد أدنى درجات للتعيين فى النيابة الادارية تكون من تاريخ القرار الصادر بها وردها الى تاريخ تعيينه فى وظيفة منائلة جوارى لجهة التعيين طبقا للمادة ٥٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المحال اليها فى المادة ١٣ منه وهى تطبق على النيابة الادارية ولا يطبق فى هذا الخصوص أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على الخدمة السابقة لأنها لا تسرى فى هذه الحالة .

ومن حيث أن المطعون ضده عين فى النيابة الادارية تعيينا جديدا بالقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٨ الصادر فى ١٩٦٩/١/٢٥ فى وظيفة مساعد نيابة بناء على الطلب المقدم منه فى هذا الشأن فى ١٩٦٨/٥/٢٨ وبهذا



القرار حددت أقدميته بين شاغلي هذه الوظيفة فيها وبين المعينين معه بمقتضى القرار ذاته على أساس اعتبارها من تاريخ العمل به وهو تاريخ صدوره وترتيبه بين أقرانه على أساس وضعه فيما بينهم وفق الترتيب الواردة بهذا القرار أى بعد السيد/..... وقبل السيد/..... وهو بهذا الرابع والعشرون من بين المعينين به ٥٤ مساعدا وهم جميعا نالون لمن عيونا قبلهم بقرارات سابقة أو هذا مما يصبح عملا بالمادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨، بأعادة تنظيم النيابة الادارية التى تنص على أن يكون شأن أعضاء النيابة الادارية فيها يتعلق بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة وتكملها المادة ٣٤ منه التى تنص على أنه يجوز أن يعين فى وظائف النيابة الادارية رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة والموظفون الفنيون بادارة قضايا الحكومة والمشتغلون بالتدريس فى كليات الحقوق أو تدريس القانون فى الكليات الأخرى ويكون تعيين هؤلاء فى وظائف النيابة الادارية المماثلة لوظائفهم أو التى تلى مباشرة درجات وظائفهم فى جهاتهم الأصلية ويجرى تحديد الأقدمية فى درجة التعيين بمقتضى الاحالة الواردة فى النص الأول الى ما ورد بقانون السلطة القضائية فى شأن أعضاء النيابة العامة اذ تحديد الأقدمية فى الدرجة ذاتها أو فيما بين أقران المعين فيها هو فرع من التعيين والقرار به ينشئ المركز القانونى به من نواح عدة منها الى جانب اسناد الوظيفة تحديد تاريخه وترتيب الأسبقية فى الأقدمية فيها بين المعينين بمقتضاه وهو ما يقتضى الرجوع فى الخصوص الى المادة ٥٧ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المعمول به لهذه اذ تحيل الى المادة ١٠١ منه وعلى أساسه تحدد أقدمية أعضاء النيابة من تاريخ التعيين أو من تاريخ التعيين فى الوظيفة المماثلة فى جهة قضائية أخرى اذا ما رأت جهة التعيين ذلك. ويصبح تصرفها فى هذا الشأن ما استهدف المصلحة العامة ويرى ومن سوء استعمال السلطة، وليس فى الأوزاق ما يفيضان فيها شمل تصرف الإدارة فى استعمال السلطة هذه عند إصدار

القرار المطعون فيه فلا هي أخرت المطعون ضده عن الترتيب الذي يستحقه بين من عينوا بالقرار من دفعته أو من زملائه في جهة عمله السابقة وكلهم حدينو عهد بالتخرج والترتيب فيما بينهم جرى وفقا لقواعد لم يجادل المطعون ضده في أنها لا تتقدم به عن موضوعه في القرار من حيث الترتيب بينهم وليس له والأمر كذلك أن يتوسل الى تعدد هذا الترتيب ليسبقهم جميعا بحجة أن مدة عمله في إدارة قضايا الحكومة التي سبقت النيابة الإدارية بتعيينه فيها بأشهر تضم الى مدة خدمته . طبقا لقواعد حساب مسدد العمل السابقة في تحديد درجة الموظف عند إعادة تعيينه فيها طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الصادر بمقتضى سلطة التعويضية المقررة في المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والاسارى بعدد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي حل محله حتى توضع لوائح التنفيذ إذ ان حساب مدة الخدمة السابقة طبقا لذلك للقرار والمادتين المشار اليهما ، وانما هو بقصد تحديد الدرجة التي يعاد التعيين عليها والتاريخ الذي ترد اليه اقدمية العين وذلك يكون عند التعيين على درجة من درجات ذلك القانون وليس عند التعيين في وظيفة من وظائف الجهات القضائية التي تنظم للتعين فيها قوانين خاصة اذ لا يسرى احكام قانون نظام العاملين المدنيين على ما نظمته هذه القوانين من مسائل بنصوص خاصة ومنها ما تعلق بالتعيين من مختلف نواحيه ومنها تحديد الوظيفة والادمية فيها وكون مدة عمل المطعون ضده في الجهة السابقة محسوبة ضمن عموم مدة خدمته في الحكومة قبل او بعد تعيينه بالنيابة الادارية له اثره في مسائل أخرى كالمعاش ولكن لا شأن له بتحديد اقدمية في النيابة التي عينت بمقتضى قرار تعيينه فيها من تاريخه . وفي الترتيب للوارد فيه بمقتضى النص المتعلق بها في قانونها . ومن ثم تكون دعواه في غير محلها ، حقيقة بالرفض .

( طعن ٧٧٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٢ ) .

## الفرع الثاني

### اعادة تعيين عضو النيابة الادارية

قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکمات القضائية — نص المادة ٤٨ منه على اعادة تعيين اعضاء النيابة الادارية بقرار جمهورى يصدر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بالقانون والاحتفاظ لمن لم يسلمهم القرار المذكور بدرجاتهم ومرتباتهم بصفة شخصية لمدة ستة شهور يصدر خلالها قرار من رئيس الجمهورية بتعيينهم فى وظائف مماثلة لوظائفهم لا تقل من حيث الدرجة عن درجات وظائف الحالية — لا ازام على الجهة الادارية اخذ من لم يسلمهم قرار اعادة التعيين فى النيابة الادارية بتعيينهم فى الوظائف العامة — انقطاع صلتهم بوظائفهم الاصلية فى النيابة الادارية بصدر القرار الجمهورى رقم ١١٢٨ لسنة ١٩٥٨ باعادة تعيين اعضاء النيابة الادارية وسفل وظائفهم بغيرهم — مهلة الستة الاشهر هى اجل للجهة الادارية لها فيها سلطة تفسيرية فى تعيينهم دون ازام عليها فاذا انتهت المهلة تاكد انقطاع صلتهم بالحكومة .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على أن « يصدر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من رئيس الجمهورية بعد اخذ رأى مدير عام النيابة الادارية باعادة تعيين اعضاء النيابة الادارية طبقا للنظام الجديد . » ويجوز أن يتم تعيين هؤلاء دون تعيد باحكام المادة ٣٣ من هذا القانون ، أما الذين لا يسلمهم القرار المشار

اليه في الفقرة السابقة فيحتفظون بفرجاتهم ومرتباتهم الحالية بصفة شخصية لمدة اقصاها ستة أشهر يصدر خلالها قرار من رئيس الجمهورية بتعيينهم في وظائف عامة مماثلة لوظائفهم سواء اكانت ادارية ام فنية لا تقل من حيث الدرجة عن درجات وظائفهم الحالية وذلك بعد الاتفاق مع الجهة المختصة .

فإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه لم يكن من بين من أعيد تعيينهم أعضاء النيابة الادارية ولا من بين من عينوا في الوزارات والمصالح الحكومية المختصة وذلك بالتطبيق للمادة ٤٨ المشار اليها .

ولما كانت صلة المطعون عليه بوظيفته الأصلية كعضو نيابة ادارية قد انقطعت بصيودر القرار الجمهوري رقم ١١٢٨ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تعيين أعضاء النيابة الادارية وشغل وظيفته بغيره . والقانون اذ نص على أن تحتفظ من لم يشملهم التعيين بدرجاتهم ومرتباتهم بصفة شخصية لمدة اقصاها ستة أشهر يصدر خلالها قرار من رئيس الجمهورية بتعيينهم في وظائف عامة مماثلة لوظائفهم . . . بعد الاتفاق مع الجهات المختصة فان مغاد ذلك أن القانون قد ضرب أجلا للجهة الادارية لتستعيد فيه سلطتها التقديرية في تعيين من لم يشملهم إعادة التعيين في النيابة الادارية في وظائف مماثلة أي أن الأمر في هذا التعيين لا يزال المرد فيه الى تقدير السلطة الادارية ، مماذا انقضى هذا الأجل ولم يصدر قرارا بالتعيين قامت القرينة القانونية العاطفة على أن جهة الادارة لم ترد تعيينه أو نقله الى جهة حكومية أخرى وهذا يعد بمثابة قرار ضمنى بعدم التعيين مفروض فيه قيا به على سببه الصحيح قانونا الى أن يثبت العكس والقانون اذا احتفظ للموظف الذي لم يشمل إعادة التعيين في النيابة بدرجته ومرتبه بصفة شخصية ابان الفترة التي حسدها لكي تعمل الجهة الادارية سلطتها في التقدير من حيث التعيين أو عدمه . . . فذلك لأن الموظف في هذه الفترة يكون تحت تصرف السلطة العامة وكان من الجائز أن يصيودر قرار خلالها

بتعيينه في وظيفة أخرى مماثلة وبالتالي فقد احتفظ له بدرجة ومرتبه  
أبانها فإذا انتهى الأجل المضروب فقد زالت كل صفة لهذا الموظف وانقضت  
الرابعة القانونية التي كانت بينه وبين الحكومة بمقتضى القانون وليس  
بالقرار الإداري الصادر بإجلائه إلى المعاش الذي لا يعدو أن يكون قراراً  
منفذاً لحكم القانون المشار إليه ؛ فلا نصوص القوانين ولا مذكرته  
التفسيرية يمكن أن تساويا ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن تعيين من  
لم يشملهم قرار إعادة التعيين من أعضاء النيابة الإدارية في وظائف أخرى  
مماثلة إنما هو أمر وجوبى على جهة الإدارة إجراؤه أبان المدة المحدودة  
أو بعدها — ذلك أن النص قد خلا من الوجوه وكلمة « يصدر » لا تنيد  
هذا الوجوب وما يوتنح الأمر أن التعيين لا يكون إلا بعد الاتفاق مع  
الجهات الإدارية التي كان سيلحق بها الموظف ومن الجائز أن هذا الاتفاق  
قد يتم أولاً وبذلك تنتفى صفة الوجوب عن الحكم الوارد في الفقرة الثانية  
من المادة ٤٨ المذكورة .

( طعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٥٤ )

#### المبدأ :

المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة  
الإدارية — نصها على احتفاظ من لم يشملهم قرار رئيس الجمهورية بإعادة  
تعيين أعضاء النيابة الإدارية بدرجاتهم ومرتباتهم الحالية بصفة شخصية  
لمدة أقصاها ستة أشهر يصدر خلالها قرار من رئيس الجمهورية بتعيينهم  
في وظائف عامة مماثلة لوظائفهم — مفادة وجود التزام الإدارة بوجوب  
عليها تعيين المذكورين في تلك الوظائف .

### ملخص الحكم :

أن موبات المهلة المذكورة المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية دون أن يصدر قرار بتعيين من ماته حظ التعيين في التشكيل الجديد لجهاز النيابة الادارية في وظيفة عامة أخرى مماثلة لوظيفته على الوجه الذى بينه للقانون ، انها يكشف عن نية الاهارة واتجاه لرادتها الى رفض لجراء هذا التعيين ، ويعتبر هذا التصرف من جانبها بمثابة قرار ادارى بالامتناع عن تعيين من لم يشمله قرار اعادة التشكيل الجسديد في لية وظيفه اخرى وذلك تأسيسا على أنه متى اوجب القانون على الادارة اتخاذ قرار خلال مهلة حددها سلفا فانه بانتهاء هذه المهلة دون أن تصدر هذا القرار الذى اوجب القانون عليها اتخاذه خلالها تقوم القرينة القانونية القاطعة على انها لا تريد اصدار هذا القرار، ويتحدد بهذا الموقف السلبي المقيد بميعاد آخر عن صاحب الشأن على الوجه آنف الذكر ، ومن ثم يتعين على صاحب الشأن بعد أن انكشف الوضع وتحدد موقف الادارة حياله بانتهاء المهلة التى حددها القانون لاصدار قرارها دون أن يصدر فعلا واستبانت من ثم نية الادارة على وجه قاطع لا يحتمل الشك أن يبادر الى اتخاذ طريقه الى الطعن في هذا التصرف او السكوت عليه والتسليم به ، فان هو اختار سبيل الطعن فان ذلك ينبغى أن يتم لزاما في ميعاده المقرر وطبقا للاجراءات التى رسمها القانون فان هو لم يفعل فان تصرف الادارة يصبح حسيما من الالغاء .

( طعن رقم ٥٤٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٥ ) .

قاعدة رقم ( ٢٥٥ )

### المبدأ :

مدير عام النيابة الادارية ليس هو صاحب الاختصاص في اعادة تعيين اعضاء النيابة الادارية بالقرار الجمهورى رقم ١١٢٨ لسنة ١٩٥٨ —

رئيس الجمهورية طبقا للأحكام الدستورية هو المسئول عما يصدر عنه من أقوال وأفعال .

#### ملخص الحكم :

لا صفة في القول بأن مدير عام النيابة الادارية هو صاحب الاختصاص الفعلي والحقيقي في اعادة تعيين أعضاء النيابة الادارية بالقرار الجمهوري رقم ١١٢٨ لسنة ١٩٥٨ وأن تدخل رئيس الجمهورية طبقا للأوضاع الدستورية ليس الا اجراء شكليا وذلك ان النظام الدستوري في دستور سنة ١٩٥٦ وفي الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ أخذ بالنظام الرئاسي فيها يتعلق بوضع رئيس الدولة واختصاصاته فلم يرد باى من الدستوريين المثار اليهما نصوص على غرار ما تضمنه دستور سنة ١٩٢٣ مؤداها ان رئيس الدولة يسود ولا يحكم وأنه يباشر اختصاصاته بواسطة وزرائه ، وان اوامره شفوية كانت او كتابية يسأل عنها الوزراء ، وان توقعات الملك في شئون الدولة يجب لتفادها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ، لم يرد شيء من ذلك في الدساتير المعلنة بعد ثورة ٢٣ من يولية سنة ١٩٥٢ حيث يجلس فيها رئيس الجمهورية على قمة الجهاز الادارى بأسره بصفته صاحب السلطة فعلا وقانونا ويضع — طبقا لنص المادة ٦٤ من دستور سنة ١٩٥٦ وتقابلها المادة ٤٤ من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ — بالاشتراك مع وزرائه الذين يعينهم السياسة العامة للحكومة ويقوم كل منهم في وزارته بتنفيذ تلك السياسة تحت اشراف رئيس الجمهورية ويسألون أمامه عنها ، كما يكون هو طبقا لبقية الأحكام الدستورية مسئولا عما يصدر عنه من أقوال وأفعال مسئولية مباشرة تشبها بمع القاعدة الأصلية التي تقضى بأنه « حيث تكون السلطة تكون المسئولية » .

( طعن رقم ٥٠٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١١/٢١/١٩٧٠ ) .

قاعدة رقم ( ٢٥٦ ) .

#### المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين بالدولة  
المفصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم — المشرع استبعد العاملين  
الذين تنظم شئونهم الوظيفية قوانين خاصة من مجال تطبيقه دون لئظر  
فيما اذا كانت هذه القوانين قد تضمنت تنظيما خاصا لاحكام الفصل  
بغير الطريق التأديبي بالنسبة اليهم — طلب عضو النيابة الادارية الامادة  
من احكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ غير صحيح .  
ملخص الحكم :

ومن حيث انه لا وجه كذلك لما ذهب اليه الطاعن من احقيقته في  
اعادة تسوية معاشه طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن  
اعادة العاملين المدنيين بالدولة المفصولين بغير الطريق التأديبي الى  
وظائفهم ، بقبولته وان كانت المادة الاولى من القانون المذكور منذ  
نصرت الامادة من احكامه على العاملين الذين لا تنظم شئونهم الوظيفية  
قوانين خاصة ، الا ان أعضاء النيابة الادارية لا يعتبرون من عداد هؤلاء  
العاملين في مجال فحص مشروعية لقرارات الصادرة بفصلهم بغير الطريق  
التأديبي طالما ان قانون النيابة الادارية لم تنظم اجراءات الفصل بغير الطريق  
التأديبي بالنسبة اليهم ، وطالما ان هذه القرارات تصدر في شأنهم  
اعمالا لاحكام العامة في قوانين العاملين المدنيين بالدولة الذين تسرى في  
شأنهم احكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر .

لا وجه لهذا القول ، ذلك لانه ليس في احكام القانون رقم ٢٨  
لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فالسائدة ولأن المستفاد اطلاق عبارة النص وعيوبه  
ان الشارع مقيد استبعاد العاملين الذين تنظم شئونهم الوظيفية قوانين



= ٥٤٣ =

خاصة من مجال تطبيقه دون نظر لما اذا كانت هذه القوانين قد تضمنت  
تنظيها خاصت لأحكام الفصل بغير الطريق التأديبي بالنسبة عليهم او انها  
سبب من ذلك القضاء بالأحكام العامة الواردة في قوانين العاملين المدنيين  
بالدولة .

ومتي كان ذلك فان طلب المدعى الامادة من أحكام القانون رقم ١٨  
لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر يكون في غير محله حقيقيا بالرفض .

( طعن ٤٦٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/١٩ ) .

### الفرع الثالث

#### مرتب عضو النيابة الإدارية وبدلاته

اولا — سريان القواعد الخاصة برجال النيابة العامة فيما يتعلق بالمرتبات والمعاشات على أعضاء النيابة الادارية :

قاعدة رقم ( ٢٥٧ )

المبدأ :

اعضاء النيابة الإدارية — سريان جميع للقواعد الخاصة برجال النيابة العامة فيما يتعلق بالمرتبات والمعاشات عليهم — تماثل وظيفة مساعد نيابة ادارية مع وظيفتي معاون نيابة ومساعد نيابة المعروفين في نطاق قانون السلطة القضائية — بقاء التماثل قائم حتى بعد صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية وتقريره ربطا ماليا مستقلا لكل من الموظفين — حصول مساعد النيابة للإدارية عند تعيينه على المرتب الثابت المقرر لوظيفة معاون نيابة عامة ( ٢٦٤ جنيها سنويا ) — عدم حصوله على بداية ربط وظيفة مساعد نيابة عامة ( ٣٣٠ — ٦٠٠ جنييه سنويا ) الا بعد انتهاء فترة الاختبار .

ملخص الفتوى :

انه منذ طبق على اعضاء النيابة الادارية « كادر رجال القضاء » بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والتطابق يكاد يكون تاما بين وظائف النيابة الادارية ووظائف النيابة العامة سواء من حيث شروط التعيين او تبادل التعيين في هذه الوظائف او من حيث المرتبات التي حددت بالجدول الخاص بكل من النيابة الادارية والنيابة العامة . وقد اورد المشرع في نهاية جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه قاعدة ردها بعد ذلك

بمناسبة تناول هذا الجدول بالتعديل في القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠  
والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٤ وتقضى بأن تسرى فيها يتعلق بالمرئيات  
والمعاشات جميع القواعد الخاصة برجال النيابة العامة .

وقد كانت وظيفة مساعد نيابة إدارية تماثل دائماً ومنذ العمل بالقانون  
رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وظيفتي معاون نيابة ومساعد نيابة  
المعروفتين في نطاق قانون السلطة القضائية اللتين كان مقرراً لهما ربط  
مالي واحد وظل هذا التماثل قائماً حتى تمت صدور القانون رقم ٤٣  
لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية وأن كان هذا القانون الأخير  
جعل لكل من وظيفة معاون نيابة ومساعد نيابة ربطاً مالياً مستقلاً ذلك أن  
الدرجة المالية لوظيفة مساعد نيابة لا يحدد تطبيق قانون السلطة القضائية  
الجديد — ٢٤٦ — ج ٩٠٠ سنوياً لا تزال تدخل في حدود الفرجتين  
المساويتين لوظيفتي معاون نيابة عامة ورئيسها الثابت ٢٦٤ ج سنوياً ومساعد  
نيابة عامة ذات المرتب المتغير ٢٣٠ ج سنوياً بعد فصلها في  
هذا القانون .

ولما كانت المادة ١٢١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن  
السلطة القضائية تنص على أن يكون تعيين معاونين النيابة على سبيل  
الاختبار لمدة سنة على الأقل وستين على الأكثر فإن تعيين مساعد النيابة  
الإدارية — يكون شأنه شأن تعيين معاون النيابة العامة — على سبيل  
الاختبار لمدة سنة على الأقل أو ستين على الأكثر ابتداء بمرتب قدره  
٢٤٦ ج سنوياً وهو المرتب المقرر لوظيفة معاون نيابة عامة حتى إذا انقضت  
فترة الاختبار وثبتت صلاحية مساعد النيابة الإدارية وتوفرت في حقه الشروط  
الأولى اللازمة لترقية معاون النيابة العامة إلى وظيفة مساعد نيابة زيد  
مرتبته إلى ٣٣٠ جنيهاً سنوياً وهو المرتب المقرر لوظيفة مساعد نيابة عامة  
والذي يتدرج بالعلوات الدورية حتى تصل إلى ٩٠٠ جنيهاً سنوياً وبذلك  
( م ٣٥ — ج ٢٤ )

لا يحصل مساعد النيابة الادارية على المرتب المقرر لوظيفة مساعد نيابة عامة الا اذا توفرت في حقه الشروط المقررة في قانون السلطة القضائية لترقية معاون النيابة العامة الى وظيفة مساعدا نيابة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المرتب الذى يمنح ابتداء لمن يعين فى وظيفة مساعد نيابة ادارية هو ٢٦٤ جنيها سنويا وهو المرتب الثابت المقرر لوظيفة معاون نيابة عامة — ويكون تعيين مساعد النيابة الادارية بهذا المرتب تحت الاختبار لمدة سنة على الأقل او سنتين على الأكثر حتى اذا انقضت فترة الاختبار بنجاح يزداد مرتبه الى ٣٣٠ جنيها سنويا وهو المرتب المقرر لوظيفة مساعد نيابة عامة ويتدرج بعد ذلك بالمعلاوات فى حدود الربط المالى لهذه الدرجة .

( ملقا ١٨٠/١/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/١١/٣ ) .

ثانياً — مرتب مساعد النيابة الادارية :

قاعدة رقم ( ٢٥٨ )

المبدأ :

خلو القواعد التى تحكم التعمين فى وظيفة مساعد نيابة ادارية من نص يحدد كيفية انتقال من يعين بها من مربوط الثابت الى مربوط المتحرك — اللجوء الى القواعد الواردة بنظام العاملين المدنيين بالدولة — اثر ذلك — تقسيم مرتب مساعد نيابة ادارية الى مربوط متحرك يتم فى ضوء قضاء فترة اختبار .

ملخص الفتوى :

ان جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الادارية المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة

١٩٨٠ بدا وظائف النيابة الإدارية بوظيفة مساعد نيابة ادارية وحسدها لها  
ربطاً ثابتاً قدره ٣٩٦ جنيه سنوياً يعقبه ربط متحرك ذو بداية قدرها  
٤٦٨ جنيه ونهاية قدرها ٦٦٠ جنيه سنوياً وسكت عن بيان القواعد التي  
يتم بناء عليها انتقال مساعد النيابة الى الربط المتحرك ذي البداية والنهاية  
اكتفاء بالحكم العام الوارد بالمسادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨  
باعداء تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية التي تنص على « ان  
يكون شأن أعضاء النيابة الادارية الذين يعينون بقسم التحقيق فيما يتعلق  
بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة » .

ولما كان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وجدول  
الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق به المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة  
١٩٨٠ قد ابقى على وظيفة معاون نيابة عامة ذات الربط الثابت للمبادل  
للربط الثابت المحدد لمساعد النيابة الادارية واعقبها بوظيفة مساعد نيابة  
ذات الربط المتحرك واخفض الترقية من وظيفة معاون نيابة عامة الى وظيفة  
مساعد نيابة عامة للشروط العامة في الترقية المنصوص عليها في هذا  
القانون التي من أهمها توافر الكفاءة التي تتم عنها تقارير ادارة التفتيش  
على اعمال أعضاء النيابة وفقاً لنص المسادة ١٢٢ من القانون والدرجة  
المالية الخالية ولم يحدد مدة معينة يتعين بعدها ترقية معاون الى  
مساعد كما لم يشترط لاجراء تلك الترقية قضاء فترة اختبار محددة حسبها  
كان يقضى قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فانه لا يمكن  
الاستناد الى احكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لتصديق  
تاريخ انتقال مساعد النيابة الادارية من المربوط الثابت الى المربوط المتحرك  
لان هذا الانتقال لا يعيد ترقية اذ هو لا يتضمن شغل وظيفة أعلى  
من وظائف النيابة الادارية ومن ثم فانه لا مناص من الرجوع في هذا الصدد  
الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره

للشريعة العامة في التوظيف التي يتعين اعمالها عند تخلف النص في الكدراوات  
الخاصة .

ولما حكمت المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه  
تنص على أن م يوضع المعينون لأول مرة تحت الاختبار لمدة ستة اشهر من  
تاريخ تسلمهم العمل . . . . . وكان خضوع المعين لأول مرة لفترة اختبار  
يعتبر اصلا من الأصول التي يقوم عليها نظام التوظيف فانه يتعين الالتزام  
به حتى ولو سكنت المشرع عن النص عليه في قوانين التوظيف الخاصة بما لم  
تكشف نصوص هذه القوانين عن استبداله بنظام آخر يحل محله ويحقق  
الفرض منه . واذا خلت القواعد التي تحكم التعيين في وظيفة مساعد نيابة  
ادارية من نص يحدد كيفية انتقال من يعين بها من المربوط الثابت إلى  
المربوط المتحرك المحددين لها وكان من غير الممكن أن يكون لتقسيم  
مرتب مساعد النيابة الادارية الى مربوط ثابت ومربوط متحرك أى معنى الا  
في ضوء قضاء فترة اختبار فإن انتقال مساعد النيابة الادارية من المربوط  
الثابت الى المربوط المتحرك يتم بقرار من مدير عام النيابة الادارية بعد  
قضائه فترة الاختبار المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة بنجاح ومدتها ستة اشهر من  
تاريخ تسلمه العمل وتبعاً لذلك لا يجوز ترفيته الى وظيفة وكيل نيابة ادارية  
الا بعد حصوله على الربط المتحرك المرتبط بقضاء فترة الاختبار بنجاح .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق  
مساعد النيابة الادارية للربط ذى البداية والنهاية بعد قضاءه فترة اختبار  
مدتها ستة اشهر وثبوت صلاحيته للبقاء في الوظيفة ، وأنه لا يجوز ترفيته  
الى وظيفة وكيل نيابة ادارية الا بعد حصوله على هذا الربط المتحرك .

## قاعدة رقم ( ٢٥٩ )

### المبدأ :

مساعد النيابة الإدارية يستحق الربط ذات البداية والنهاية بمجرد قضائه فترة اختبار مدتها ستة أشهر وثبوت صلاحيته للبقاء في الوظيفة . لا يجوز ترقية مساعد النيابة المذكور الى وكيل نيابة إدارية الا بعد حصوله على هذا الربط المتحرك .

### ملخص الفتوى :

ولما كان جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الإدارية المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ بدأ وظائف النيابة الإدارية بوظيفة مساعد نيابة إدارية وحسب لها ربطاً ثابتاً قدره ٣٩٦ جنباً سنوياً يعقبه ربط متحرك ذو بداية قدرها ٤٦٨ ج ونهاية قدرها ٦٦٠ ج سنوياً وسكت عن بيان القواعد التي يتم بناء عليها انتقال مساعد النيابة الى الربط المتحرك ذي البداية والنهاية لاختفاء بفهمهم الثعام الوارد بالمادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعلاء تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية التي تنص على ( ان يكون أعضاء النيابة الإدارية الذين يعينون بقسم التحقيق فيما يتعلق بشرط القيمين شأن أعضاء النيابة العامة .. ) .

ولما كان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وجدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق به المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ أبقى على وظيفة معاون نيابة عامة ذات الربط الثابت المتبادل للربط الثابت المحدد لمساعد النيابة الإدارية وللأعضاء بوظيفة مساعد نيابة ذات الربط المتحرك وأخضع الترقية من وظيفة معاون نيابة عامة الى وظيفة مساعد نيابة عامة للترتيب العامة في الترقية المنصوص عليها في هذا

القانون التى من أهمها توافر الكفاءة التى تتم عنها تقارير ادارة انتقش على افعال أعضاء النيابة وفقا للمادة ١٢٢ من هذا القانون والدرجة المالية الخالية ولم يحدد مدة معينة يتعين بعدها ترقية المعاون الى مساعد نيابة ادارية كما لم يشترط لاجراء تلك الترقية قضاء فترة اختبار محددة حسبما كان يقضى قانون السلطة القضائية رقم ١٩٦٥ فانه لا يمكن الاستناد الى احكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لتحديد تاريخ انتقال مساعد النيابة الادارية من المربوط الثابت الى المربوط المتحرك لأن هذا الانتقال لا يعد ترقية اذ هو لا يتضمن شغل وظيفة أعلى من وظائف النيابة الادارية ومن ثم فانه لا مناص من الرجوع فى هذا الصدد الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الفريعة العامة فى التوظيف التى يتعين افعالها عند تخلف النص فى الكادرات الخاصة .

ولما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه تنص على ان ( يوضع المعينون لأول مرة تحت الاختبار لمدة ستة أشهر من تاريخ تسلم العمل ..... ) وكان خضوع المعين لأول مرة لفترة اختبار يعتبر أصلاً من الأصول التى يقوم عليها نظام التوظيف فانه يتعين الالتزام به حتى ولو سكت المشرع عن النص عليه فى قوانين التوظيف الخاصة بما لم تكشف نصوص هذه القوانين عن استبداله بنظام آخر يحل محله ويحقق الغرض منه .

واذ خلت القواعد التى تحكم التعيين فى وظيفة مساعد نيابة ادارية من نص يحدد كيفية انتقال من يعين بها من المربوط الثابت الى المربوط المتحرك المحسدين لها وكان من غير الممكن ان يكون لتنظيم مرتب مساعد النيابة الادارية الى مربوط ثابت ومربوط متحرك أى معنى ألا فى ضوء قضاء فترة اختبار فان انتقال مساعد النيابة الادارية من المربوط الثابت الى المربوط



المتحرك يتم بقرار من مدير عام النيابة الادارية بعد قضائه فترة الاختبار المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ بنظام العاملين الحثيين بالدولة بنجاح ومحتها ستة اشهر من تاريخ تسلمه العمل وتبعاً لذلك لا يجوز ترقبته الى وظيفة وكيل نيابة ادارية الا بعد حصوله على الربط المتحرك المرتبط بقضاء فترة الاختبار بنجاح .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق مساعد النيابة الادارية للربط ذى البداية والنهاية بعد قضائه فترة اختبار مدتها ستة اشهر وثبوت صلاحيته للبقاء في الوظيفة . وانه لا يجوز ترقبته الى وظيفة وكيل نيابة ادارية الا بعد حصوله على هذا الربط المتحرك .  
( ملف ٥٥١/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨١/٣/١٨ ) .

ثالثاً — مرتب من يعين من خارج النيابة الادارية وبدلاته :

مقاعدة رقم ( ٢٦٠ )

المبدأ :

عدم جواز ان يقل مرتب وبدلات من يعين من خارج النيابة الادارية في احدى وظائفها عن مرتب وبدلات من يليه في اقدمية الوظيفة التي عين فيها .

ملخص الفتوى :

ان نص المادة ١٠ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ صريح في تقرير عدم جواز ان يقل مرتب وبدلات من يعين من غير اعضاء النيابة الادارية من الخارج في احدى وظائف النيابة الادارية عن مرتب وبدلات من يليه

في الأقدمية في الوظيفة التي عين فيها ، أما عضو النيابة الإدارية الأسبق في الأقدمية الذي يحتل مرتبه عن مرتبه من هو أحدث منه غير مخاطب بأحكام هذه المادة كان السبب الذي أدى إلى أن يكون برتبة أقبل من مرتبه من هو أحدث منه ، وذلك لصراحة النص ، ولأنه لا يجوز القياس في المسائل المالية .

ومن حيث أنه فضلا عما سبق ، فإن زيادة مرتبة الأحدث على الأقدم في الحالة المفروضة كانت تطبيقا سلبيا لأحكام القانون ، وذلك أنه إذا كانت مرتبات بعض أعضاء النيابة الإدارية الأحدث قد زادت نتيجة لاستحقاقهم اعانة غلاء معيشة أو اعانة اجتماعية أكبر من زملائهم الأقدم منهم ، فإن هذه الزيادة تمت وفقا لأحكام القواعد القانونية ، وبالتالي لا تثيرب عليها ولو أدت إلى امتياز الحديث على القديم فالمرجع قدر الأوضاع الاجتماعية لكل منهما ، ورأى أن الحديث بظروفه المائلة يستحق اعانة أكبر من زميله الأقدم منه ، وعليه لا يحق للأقدم بعدم ذلك الاحتجاج بنصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ للخروج على قصد المشرع من تقرير مزايا أكبر للبعض بسبب الأعباء الاجتماعية .. أما من زيادة مرتبة الأحدث على الأقدم بسبب تخطي الأقدم في الترقية ، فإن هذا السبب يرجع إلى نقص في كفايته وهو سبب ليس لأمرته نحل فيه ، وبالتالي لا يحق له الشكوى من نقص مرتبه لهذا السبب ولا يجوز له المطالبة باللاحاق بمن سبقه في الترقية ، والا فينبأ أثر تخطيه في الترقية واعتبرناه كان لم يتخط وهو أمر يخالف الواقع .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى عدم احتية السادة اعضاء  
النيابة الإدارية المعروضة حالتهم في زيادة مراتبهم بحسباز الزيادة في  
مرتبات زملائهم الأحدث منهم في ترتيب الأقدمية .  
( ملف ٨٦/٤ - ٨١٤ - جلسة ١٩٧٩/٥/٢ )

رابعاً - بدل طبيعة العمل لعضو النيابة الادوية :

قاعدة رقم ( ٢٦١ )

المبدأ :

بدل طبيعة عمل - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢  
يمنح بدل طبيعة عمل لرجال القضاء ومن في حكمهم - نصه على منح راتب  
طبيعة عمل ( للأعضاء الفنيين ) بالنيابة الادارية - المقصود ( بالأعضاء  
الفنيين ) في مفهوم هذا القرار - هم أعضاء قسم التحقيق بهذه النيابة  
دون أعضاء قسم الرقابة بها .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٠ من  
شهر يوليو سنة ١٩٦٢ ، قضى في مادته الأولى بأن :

« يمنح راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين  
الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة النقض  
أو النيابة العامة وللأعضاء الفنيين بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة  
والنيابة الادارية وذلك بالفئات الآتية :

- ١٤ ج شهرياً للمستشارين ومن في درجتهم وما يعقلوها وما يماثلها .
- ٩ ج شهرياً لرؤساء المحاكم والنيابات والقضاة ومن في حكمهم .
- ٦ ج شهرياً لوكلاء النيابة ومساعدى ومعاونى النيابة ومن في حكمهم .

وباستقراء هذا النص يبين أن من يفيد من قرار رئيس الجمهورية  
سالف الذكر فيستحق بدل طبيعة عمل من أعضاء النيابة الادارية هم

الأعضاء الفنيون الذين يعتبرون في درجة المستشارين أو في حكم رؤساء المحاكم والنيابات والقضاة وكلاء النيابة ومساعدى ومعاونى النيابة . وفإن فليس كل عضو من أعضاء النيابة الادارية يفيد من هذا القرار ، بل لابد ان يكون ممن هم في حكم رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة . وأعضاء النيابة الادارية — من هذا القبيل — هم أعضاء قسم التحقيق الذين قضت المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ بأن — يكون شأنهم فيما يتعلق بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة وتحدد مرتباتهم وفقا للجدول حرف « ا » المرافق لهذا القانون . كما جاء في ذيل هذا الجدول أنه تسرى فيما يتعلق بالمرتبات والمعاشات جميع القواعد الخاصة برجال النيابة . وبمطالعة الجدول حرف « ا » الخاص بقسم التحقيق يبين أنه يماثل تماما جدول مرتبات رجال النيابة العامة .

( وكيل عام ( بدرجة محام عام ) — رئيس نيابة — وكيل نيابة من الفئة الممتازة — وكيل نيابة — مساعد نيابة ) .

وأعضاء قسم التحقيق هم الذين يجوز تعيينهم في الوظائف الفنية بالقضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة ، كما أنه يجوز تعيين رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة أعضاء في قسم التحقيق — وهذا هو المقرر بموجب نص المادة ٣٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالنيابة الادارية .

ولأعضاء قسم التحقيق اقدمية خاصة بهم ، أما أعضاء قسم الرقابة فيحكمهم جدول المرتبات بحرف « ب » الذى يسير في فلك آخر مغاير تماما للجدول حرف « ا » ، كما تحكمهم اقدمية مستقلة عن اقدمية قسم التحقيق ، وتختلف اللجنة التى تقوم بالنظر في تعيينهم وترقياتهم ونظمتهم — في تشكيلها

عن اللجنة التي تقوم بالنظر في شئون أعضاء قسم الرقابة . كما ان أعضاء قسم التحقيق يجوز الحاقهم بقسم الرقابة ولا عكس .

وفي ضوء ما تقدم يبين ان أعضاء قسم التحقيق — دون أعضاء قسم الرقابة — هم المشبهون وحدهم بأعضاء النيابة العامة من حيث شروط التعيين والمرتبات والمعاشات ، وهم الذين تتفق طبيعة عملهم مع طبيعة عمل أعضاء النيابة العامة ، ومن ثم فهم الذين يعتبرون أعضاء فنيين في مفهوم القرار الجمهوري رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ ، وبذلك فهم وحدهم الذين يستحقون بدل طبيعة العمل المقرر بموجب هذا القرار .

هذا وان مما يؤيد هذا الفهم ما نصت عليه المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ معجلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ ( وقيل تعديلها بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ ) من أنه :

« يكون شأن أعضاء النيابة الادارية الفنيين الذين يعينون في قسم التحقيق فيما يتعلق بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة وتحدد مرتباتهم وفقا للجدول المرافق لهذا القانون » .

وكذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ معجلة بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ من أنه :

« تكون النيابة الادارية هيئة مستقلة تلحق برئاسة الجمهورية وتشكل الهيئة من مخير يكون رئيسا لها ومن عدد كاف من الوكلاء العامين ومن رؤساء النيابة ووكلائها ومساعدتها » .

فهذه النصوص جميعا ، والمراحل التي مر فيها تنظيم النيابة الادارية ، كلها تفيد ان المشرع انسا يخاطب أعضاء قسم التحقيق على أنهم هم الأعضاء

الفنيون . أما أعضاء قسم الرقابة ، وإن كانوا من أعضاء النيابة الادارية ، الا أنهم ليسوا من الأعضاء الفنيين في مفهوم قانون تنظيم النيابة الادارية : في مراحله المختلفة ، أو في مفهوم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح بدل طبيعة عمل لرجال القضاء ومن في حكمهم ، ومن أجل هذا لم يخصص بند طبيعة عمل في ميزانية النيابة الادارية لأعضاء قسم الرقابة ، على خلاف ما تم بالنسبة الى أعضاء قسم التحقيق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى الى أن أعضاء قسم الرقابة بالنيابة الادارية لا يستحقون بدل طبيعة العمل المقرر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ .

(مقتوى رقم ٢١٦ ق ١٦/٣/١٩٦٤) .

## الفرع الرابع

### تقدير مرتبة كفاية عضو النيابة الادارية

قاعدة رقم ( ٢٦٢ )

#### المبدأ :

تقواعد تقدير كفاية أعضاء النيابة الادارية — ورودها في الفصل السادس من اللائحة الداخلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ — لم تشترط أن يشتمل التقرير على فحص أعمال العضو فترة معينة أو أن يكون عن أعمال سنة كاملة وأن يعرض على لجنة شئون الأعضاء الفنيين للنيابة الادارية لاعتماده .

#### ملخص الحكم :

أن القواعد الخاصة بتقدير كفاية أعضاء النيابة الادارية وردت في الفصل السادس من اللائحة الداخلية للنيابة الادارية والمحاكم للتأديبية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ ، فقد نصت المادة ٣٠ من اللائحة على ما يأتي :

« يقدم المفتشون الفنيون ورؤساء الإدارات الى الوكلاء العامين المختصين بتقديراتهم عن درجة كفاية الأعضاء في حدود اختصاصاتهم ، ويقدم هؤلاء الوكلاء تقريراً برأيهم في هذه التقديرات وتقدم هذه التقارير الى المدير العام للنيابة الادارية في الأسبوع الأول من شهرى يناير ويولية وفي أى موعد آخر يحدده المدير العام » . ونص المادة ٣١ على ما يأتي :

« تقدر درجة كفاية عضو النيابة الادارية بأحد التقديرات الآتية :  
كفاء — فوق الوسط — وسط — دون الوسط ، مع مراعاة حالته من حيث

استقبالته وسلوكه الشخصي وقدر كفايته في العمل وعنايته به ومبلغ استعداداه لتحصيل المسؤولية ، ومدى قدرته على الابتكار وغير ذلك من عناصر التقدير ، . ومفاد هذه النصوص أن القانون نظم كيفية اعداد تقارير درجة كفاية أعضاء النيابة الادارية ، ورسم المراحل والجراءات التي تمر بها حتى تصبح نهائية ، فاجب ان يحررها المفتشون الفنيون او رؤساء الادارات على ان تقدم الى الوكلاء العاملين المختصين ليقدموا تقريراً برأيهم فيها ورد من تقديرات لدرجة الكفاية ، ثم ترفع الى المدير العام للنسبة الادارية ليضع تقدير درجة الكفاية مع مراعاة العناصر التي اوردتها المادة ٣١ المشار اليها ، فاذا ما انتهى تقدير درجة كفاية العضو على النحو المتقدم اصبح التقدير نهائياً ، ولم يشترط المشرع ان يشتمل التقرير على فحص أعمال العضو فترة معينة أو أن يكون عن أعمال سنة كاملة أو ان يعرض على لجنة شئون الأعضاء الفنيين للنسبة الادارية لاعتقاده ، كما هو الشأن بالنسبة الى العاملين الذين كان ينطبق عليهم قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولذلك فلا يمكن النعى بالبطالان على تقرير مقنم عن أحد أعضاء النيابة الادارية بدعوى انه لم يقدم عن أعمال سنة كاملة او لم يمر بالمراحل التي اعتبرتها قوانين التوظيف الخاصة بطوائف اخرى من العاملين ، من المراحل الجوهرية التي يترتب على تخلفها بطلان التقرير ، بل ان المناط في هذا الشأن هو احكام قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ واللوائح التي صدرت تنفيذاً لأحكامه ، وهي لم تستوجب اتباع تلك المراحل والجراءات ولذلك فلا يترتب على تخلفها اي بطلان .

( طعن رقم ٥٧٩ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٣ . . )



قاعدة رقم ( ٢٦٣ )

المبدأ :

اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — هي اقدر الجهات على تقدير مراتب كفاية اعضاء النيابة الادارية ومدى صلاحيتهم .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٥ المشار اليها تنص في الفقرة الثالثة منها على ان ( يكون تعيين سائر اعضاء النيابة الادارية وترقياتهم ونظمتهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة لجنة تشكل من المدير والوكلاء العاملين بحيث لا يقل عدد اعضاء اللجنة عن أربعة فان قل عن ذلك اكمل من رؤساء النيابة حسب الأقدمية وذلك عند النظر في شئون اعضاء قسم التحقيق ) ولقد وضعت هذه اللجنة الأسس والضوابط التي يتم على مقتضاها نقل اعضاء النيابة الادارية الي وظائف أخرى وفقا لأحكام القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ — وغنى عن البيان ان هذه اللجنة بحكم تشكيلها وبما يتجمع لديها من التقارير المقدمة عن كفاية هؤلاء الأعضاء ومن بيانات عنهم من شتى المصادر فضلا عن معلومات اعضائها الشخصية هي اقدر الجهات على تقدير مراتب كفايتهم ومدى صلاحية كل منهم للاضطلاع بالمهام الخطيرة الملقاة على عاتق النيابة الادارية .

( طعن رقم ١٦٠٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩ ) .

### الفرع الخامس

نقل عضو النيابة الادارية الى وظيفة عامة اخرى

قاعدة رقم ( ٢٦٤ )

المبدأ :

نقل اعضاء النيابة للإدارية الى وظائف الكادر العالى بمقتضى القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ — رخصة متروكة لتقدير جهة الادارة المختصة تمارسها خلال فترة زمنية محددة وفقا لمقتضيات المصلحة العامة .

ملخص الحكم :

ان ما تفياه المشرع من اجازة نقل اعضاء النيابة الادارية الى وظائف فى الكادر العالى بمقتضى القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ — هو حسبما سبق البيان — تدعيم هذا الجهاز المنوط به القيام بهمة بالغة الخطورة باعتباره أداة رقابة واشراف عن طريق استبدال اعضاء جدد ظاهرى الكفاية ببعض اعضاءه الذين ينقلون منه — ونقل هؤلاء الاعضاء وفقا لأحكام القانون المشار اليه انما هو رخصة تركت لتقدير الجهة الادارية المختصة تمارسها خلال فترة زمنية محددة وفقا لمقتضيات المصلحة العامة بلا معقب عليها من القضاء متى تم النقل وفقا لأحكام القانون وخلال من اساءة استعمال السلطة .

( طعن رقم ١٦٠٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩ ) .

قاعدة رقم ( ٢٦٥ )

المبدأ :

جواز نقل عضو النيابة الادارية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الى وظيفة

في الكادر العالى يدخل في حدود مربوطها اما مرتبه عند النقل واما اول مربوط الوظيفة التى يشغلها في النيابة الادارية — يجوز في للحالة الأخيرة ان يكون النقل الى وظيفة يقل نهاية مربوطها عن مرتبه المنقول به أو تقل علاواتها عن علاوات الوظيفة المنقول منها .

### ملخص الحكم :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قد نصت على انه ( يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مدير النيابة الادارية وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من هذا القانون بتقرير مسبب نقل اعضاء النيابة الادارية الى وظائف عامة في الكادر العالى في درجة مالية تدخل مرتباتهم عند النقل في حدود مربوطها أو اول مربوط الوظيفة التى يشغلونها ويمنح من ينظون طبقا للفقرة السابقة درجات شخصية في الجهة التى ينظون اليها تسوى على اول درجة اصلية تخلق في تلك الجهة ) — ومفهوم هذا النص ومحلولة أنه يجوز نقل عضو النيابة الادارية الى وظيفة عامة في الكادر العالى يدخل في حدود مربوطها — اما مرتبه عند النقل — واما اول مربوط الوظيفة التى كان يشغلها في النيابة الادارية . ولما كان المدعى عند نقله يشغل وظيفة رئيس نيابة ادارية مربوطها ١٣٠٠/٩٠٠ جنيه وقد نقل الى وظيفة من المرتبة الاولى بالهيئة العامة السكة الحديد مربوطها ١٢٠٠/٩٦٠ جنية وهى وظيفته يقل عن حدود مربوطها اول مربوط الوظيفة التى كان يشغله عند نقله — فيكون نقله قد تم سليما ومطابقا لاحكام القانون — ولا يقدح في سلامة هذا النقل ان مرتبه في النيابة الادارية كان يجاوز نهاية مربوط الوظيفة التى نقل اليها ذلك ان القانون وان اجاز يكون نقله الى وظيفة يدخل هذا المرتب في حدود مربوطها الا أنه لم يوجب ان يتم النقل على هذا الوجه دائما ( م ٣٦ — جنائى )

— بل أجاز أيضا أن يكون إلى وظيفة يقلل مربوطها عن هذا المرتب بشرط أن يدخل في هذا المربوط أول مربوط الوظيفة التي كان يشغلها — والقول بغير ذلك ويلزم أن يدخل المرتب الفعلي لعضو النيابة الإدارية المنقول في حدود مربوط الوظيفة التي ينتقل إليها أو أن يدخل في القليل متوسط هذا المربوط في تلك الحدود من شأنه إهدار هذه الخيرة في التزام أحد المعيارين المحددين اللذين أجاز القانون الاعتداد بأيهما عند النقل كمثال معيار أو مربوط الوظيفة التي كان يشغلها — المدعى قبل النقل — وغنى عن البيان أنه لا يقدح في سلامة هذا النقل إن تزيد علاوة وظيفة رئيس نيابة إدارية على علاوة المرتبة الأولى بهيئة السكة الحديد أو يكون في هذا النقل حرمان للمدعى من مزايا كادر النيابة الإدارية ما دام قرار نقله قد التزم الحدود التي رسمها القانون ولم يحد عنها .

( طعن رقم ١١٢٠ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٦٦ )

##### المبدأ :

أعضاء النيابة الإدارية — نقلهم إلى الوظائف العامة الأخرى إنما يتم بالحالة التي يكون عليها العضو من حيث الدرجة والأقدمية والمرتبة — جهة الإدارة لا تملك أية سلطة تقديرية تخولها التمسيد في هذا المركز أو في آثاره المستمدة مباشرة من القانون — الفئة المالية ذات المربوط المالي ١٤٠٠ — ١٨٠٠ جنبه سنويا هي الفئة التي تعادل درجة وكيل النيابة الإدارية .

##### ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم النيابة الإدارية ينص في المادة (٤٧ مكرر ) على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية

بناء على اقتراح من رئيس المجلس التنفيذي نقل أعضاء النيابة الإدارية إلى وظائف عامة في الكادر العالي بميزانية الدولة أو إلى وظائف عامة في المؤسسات أو الهيئات العامة ويتم النقل بالحالة التي يكون عليها عضو النيابة الإدارية من حيث الدرجة والأقدمية والمرتب ويمنح من ينقلون طبقاً للفترة السابقة درجات شخصية في الجهة التي ينقلون إليها تسوى على أول درجة أصلية تخلو بذلك الجهة .

ومناد هذا النص أنه متى نقل عضو النيابة الإدارية إلى إحدى الوظائف العامة سواء في الكادر العالي بميزانية الدولة أو في عضو النيابة الإدارية من حيث الدرجة والأقدمية والمرتب فلا تملك جهة الإدارة حيل هذا المراكز القانوني أية سلطة تقديرية تخولها التعديل في هذا المركز أو في آثاره المستمدة مباشرة من القانون .

ومن حيث أن الحاق السيد المذكور للعمل مديراً عاماً للثبوتون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للتشديد والبناء من الفئة الأولى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٦٦ لا يعدو أن يكون من قبيل النقل من جهة إلى أخرى في خدمة الدولة بغية الاستفادة من تبادل الخبرات ، ومن ثم يخضع هذا النقل لأحكام المادة (٤٧ مكرر) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

ومن حيث أن الثابت أن القرار الجمهوري رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر قد تضمن مسانداً بالمركز القانوني الذي تحقق للسيد المذكور إبان خدمته بالنيابة الإدارية إذ قضى بوضعه في "الفئة الأولى ذات الربط المالي ٩٦٠ - ١٨٠٠ جنيه سنوياً بعلوة قدرها ٧٢ جنيه في السنة في حين أن هذه الفئة تعتبر أدنى من درجة وظيفته بالنيابة الإدارية المقررة لها الربط المالي ١٤٠٠ - ١٨٠٠ جنيه سنوياً بعلوة قدرها ٧٥ جنيه

في السنة وبهذه المثابة تحقق عيب مخالفة القانون في القرار الجمهوري  
سالف الذكر وهو الأمر الذي دعا المؤسسة إلى استصدار القرار الجمهوري  
رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بغية تصحيح ما شاب القرار الأول من بطلان .

ومن حيث أن البادى من مطالعة المذكرة الايضاحية المرافقة للقرار  
الجمهوري الأخير أن الغرض من استصداره هو تصحيح الوضع الناشئ  
من صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٦٦ وجاءت صياغة  
المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١١١٧ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه  
بؤكددة لهذا المعنى فنصت على أن « يعتبر كل من السادة ... معنا في  
وظيفة مدير عام الشؤون القانونية بالجهة وبالفئة أو الدرجة المبينة قرين  
اسمه وذلك بصفة شخصية ومن ثم فقد تقرر اعتبار السيد المذكور بالفئة  
العالية ذات الربط المسالى ١٤٠٠ — ١٨٠٠ جنيه سنويا بعلاوة مقدارها  
٧٥ جنيه سنويا وهذه الفئة هي التي تعادل درجة وكيل عام النيابة الادارية  
التي كان يشغلها قبل النقل .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم فاقه لا يسوغ اعتبار قرار رئيس  
الجمهورية رقم ١١١٧ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه قرار تعيين مبتدأ في الفئة  
العالية لمخالفة ذلك لما تقتضيه التسوية الوجوبية التي تتم في شأن من  
ينقل من النيابة الادارية الى احدى الوظائف العامة في الحكومة أو الهيئات  
والمؤسسات وفقا للأوضاع المنصوص عليها في المادة (٧) مكرر ) من  
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فضلا عن أن قرار رئيس  
الجمهورية رقم ١١١٧ لسنة ١٩٧٠ المتقدم ذكره — ولذى أشار في ديباجته  
الى قانون النيابة الادارية — واضح الدلالة على القصد في التسوية وليس  
التعيين المبتدأ غير أن هذه التسوية التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية  
رقم ١١١٧ لسنة ١٩٧٠ انما تنتج آثارها القانونية من التاريخ الذي يكون  
فيه تنفيذها جائز وممكن قانونا وهذا يتحقق من التاريخ الذي تم فيه

انشاء الفئة العالية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦  
بلائحة نظام العاملين بالقطاع العام أما قبل تاريخ العمل بهذه اللائحة فلم  
تكن فئة عالية في جداول المرتبات المرافقة للائحة الشركات التابعة  
للؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .  
ومن ثم فان مقتضى تسوية حالة السيد المذكور اعتباره بالفئة العالية بصفة  
شخصية من تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة  
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ مع ما يترتب على ذلك من  
تدرج راتبه بالاعلاوات الدورية واستحقاقه الفروق المالية المترتبة على  
هذه التسوية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استقرار تسوية حالة  
السيد/... بصفة شخصية على الفئة العالية ( ١٤٠٠ - ١٨٠٠ ) اعتبارا  
من تاريخ سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه  
وتدرج راتبه بالاعلاوات الدورية حتى يصل الى نهاية ربط هذه الفئة مع  
ما يترتب على ذلك من فروق مالية .

## الفرع السادس

### تأديب عضو النيابة الإدارية

قاعدة رقم ( ٢٦٧ )

#### المبدأ :

المقصود بالشوائب أن يعلق بمسلك عضو النيابة الإدارية ما يمس سمعته أو كرامته وظيفته — يكفى وجود دلائل أو شبهات قسوية تلقى ظلاً من الشك على مسلكه أو تمس سمعته .

#### ملخص الحكم :

إن القيود بالشوائب أن يعلق بمسلك عضو النيابة الإدارية ما يمس سمعته أو كرامته وظيفته فلا يحتاج الأمر في التدليل على قيام ذلك الشوائب الى وجود دليل قاطع على توافرها وإنما يكفى في هذا المقام وجود دلائل أو شبهات قسوية تلقى ظلاً من الشك على مسلكه أو تمس سمعته — لا شبهة في أن وظائف النيابة الإدارية هي من الوظائف ذات المسؤولية الخطيرة التي تتطلب من شاغليها أشد الحرص على اجتناب كل ما من شأنه أن يزرى السلوك أو يمس السمعة وذلك سواء في نطاق أعمال الوظيفة أو خارج هذا النطاق .

( طعن رقم ١٦٠٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩ ) .



## الفرع السابع انتهاء خدمة عضو النيابة الادارية

قاعدة رقم ( ٢٦٨ )

المبدأ :

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية عدم تضمنه الأحوال التي تنتهي فيها خدمة أعضاء النيابة الإدارية - الرجوع في هذا الشأن الى احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - انتهاء خدمة عضو النيابة الادارية في ظل سريان احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة - نص المادة ٧٧ من هذا القانون على سلطة رئيس الجمهورية في فصل العامل بغير الطريق التأديبي - اعتبار ذلك من الملاحظات المتروكة لتقدير جهة الإدارة بلا معقب عليها ما دام قد خلا من عيب أساءة استعمال السلطة ولم تستهدف به سوى الصالح العام .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من استقراء احكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعتماد تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له الى تاريخ صدور القرار المطعون فيه انه افرد الباب الرابع منه لنظام أعضاء النيابة الادارية وموظفيها وتناول في مواده شروط تعيين أعضاء النيابة الادارية وقواعد ترقيةاتهم ونخبهم وأعارتهم الى الخارج ثم نص في المادة ٣٩ منه على العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء النيابة الادارية كما نص هذا القانون في المادة ٤٧ مكرر على انه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس

المجلس التنفيذي نقل أعضاء النيابة الادارية بقسميها الى وظائف عامة في الكادر العالي بميزانية الدولة او وظائف عامة في المؤسسات والهيئات العامة ويتم النقل بالحالة التي يكون عليها عضو النيابة الادارية من حيث الدرجة والاعتمادية والمرتب . ولقد اقتصر القانون على هذه الاحكام ولم يطرئ الى تنزيم الاحكام الوظيفية الأخرى الخاصة باعضاء النيابة الادارية وبهذه المثابة فانهم يخضعون للقواعد العامة الواردة في قانون العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قانون النيابة الادارية المذكورة باعتبار ان قانون العاملين المدنيين بالدولة هو القانون العام الذي يسرى على سائر العاملين المدنيين بالدولة . ولما كان الأمر كذلك وكان قانون النيابة الادارية لم ينص على الأحوال التي تنتهى فيها خدمة أعضاء النيابة الادارية لذلك يتعين الرجوع في هذا الشأن الى احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي تم انهاء خدمة المدعية في ظل سريان احكامه .

ومن حيث ان المادة ٧٧ من قانون نظام العاملين بالدولة المذكور قد خولت في فقرتها السادسة رئيس الجمهورية سلطة فصل العامل بغير الطريق التأديبي ويرد هذا الحق الى أصل عام هو وجوب هيئة الادارة على تسيير المرافق العامة على وجه يحقق المصالح العام باعتبار ان العاملين هم عمال هذه المرافق وهي التي تقسم باختيار من ترى فيهم الصلاحية لهذا الغرض وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لذلك . هذا من الملامات المتروكة لتقديرها بلا معقب عليها ما دام خلا من عيب اساءة استعمال السلطة فلم تستهدف به سوى المصالح العام ويتعين من ثم الالتزام بهذا الأصل ومراقبة القرار المطعون فيه للنظر في طلب التعويض الذي طرحته المدعية على المحكمة في ضوء احكام هذه المادة اخذاً في الاعتبار ان المدعية لا تنفي من احكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة

العاملين المدنيين بالدولة الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم لأن هذا القانون لا يسرى وفقا لحكم المادة الأولى منه على العاملين الذين تنظم شئونهم الوظيفة قوانين خاصة ، شأن أعضاء النيابة الادارية الذين لم يصدر في شأنهم قانون مماثل .

ومن حيث أن الثابت في الأوراق انه صدر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ قرار رئيس للجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٠٤ لسنة ١٩٦٧ بحالة بعض السادة اعضاء النيابة الادارية الموضحة أسماؤهم به ائى المعاش مع منح كل منهم المعاش الاستثنائي الموضح قرين كل اسم وتضمن هذا القرار اسم السيدة/ ..... رئيسة النيابة الادارية ومقدار المعاش الاستثنائي المقرر لها وقدره ٦٢٣٥٠ جنيها . وارفق بهذا القرار مذكرة السيد مدير النيابة الادارية الذى ورد بها ان تقرير جهاز النيابة الادارية لىواجه المسئوليات الملقاة على عاتقه فى الوقت الحاضر يتطلب ضرورة اختيار العناصر الصالحة لشغل الوظائف الرئاسية وابعاد من عداهم وأن استمرار وجود من تبين ضعف مستواهم الفنى مما كان سببا فى تخطيهم فى الترقية الى وظائف وكلاء عامين أو رؤساء نيابة سيؤدى الى ايجاد عناصر معوقة للعمل فى الجهاز ، ومن ثم فان الحاجة تدعو الى اعادة النظر فى وضع اعضاء النيابة الذين تبين عدم صلاحيتهم ، أما لسبب ضعف المستوى الفنى او لأسباب أخرى وذلك بابعاد بعض العناصر التى ثبت عدم صلاحيتها لضعف المستوى الفنى ، وقد لوحظ انه يوجد بين اعضاء النيابة من جاوز سنهم السن المناسب لشغل الوظائف التى يشغلونها بعد أن تخطوا فى الترقية أكثر من مرة . وقد رأى اقتراح احوالة السادة رؤساء وكلاء النيابة الممتازة المبينة أسماؤهم فى مشروع القرار الى المعاش مع منح كل منهم معاشا استثنائيا باضافة سنتين لمدة الخدمة او المدة الباقية لسن التقاعد ايها اقل ومنحه العلاوات المقررة خلال هذه المدة على الا يتجاوز المعاش نهاية مربوط الوظائف التى يشغلونها وازافت

المذكورة أنه قد روعي في ذلك صالح العمل في جهاز النيابة مع مراعاة الاعتبارات الخاصة لمن شملهم القرار إذ انهم جميعا قد بلغوا سننا يقرب من الخامسة والخمسين عاما أو يزيد ولهم مدد خدمة طويلة وإن إضافة سنتين إلى مدة خدمة كل منهم يحقق لهم معاشا مناسباً — وقد أخطرت المدعية بقرار إحالتها إلى المعاش في ٧ من يناير سنة ١٩٦٨ فتظلمت منه في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٨ وأعدت الأمانة الفنية للجنة التظلمات بوزارة العدل تقريراً في شأن تظلمات استعرضت فيه حالتها الوظيفية ذكرت فيه أن كفاءتها قدردت في الأول من أبريل سنة ١٩٦١ بدرجة « قارب فوق الوسط » كما قدردت كفاءتها في نوفمبر من العام ذاته بدرجة « بين الوسط وفوق الوسط » وقدردت كفاءتها بتاريخ مارس سنة ١٩٦٣ بدرجة « تزيد عن الوسط » ورقبت. إلى وظيفة رئيس نيابة إدارية بالقرار الجمهوري رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٦٤ ورات الأمانة الفنية قبول التظلم شكلاً لأنه لم ينسب إلى المتظلمة ما يبرر فصلها وأوصت بقبول تظلمها وقد عرض هذا الرأي على لجنة التظلمات برئاسة السيد وزير العدل التي رأت عدم ملائمة التظلم للنظر . هذا كما أعاد السيد مدير التفتيش الفني بالنيابة الإدارية في ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٩ مذكراً في شأن تظلم المدعية استعرض فيها حالتها الوظيفية وذكر: أن كفاءتها قدردت عن عملها في المدة من الأول من يناير سنة ١٩٦٠ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بدرجة « تقرب من فوق المتوسط » وأخذ عليها عدة مأخذ في عملها من بينها القصور في التحقيق ومخالفة قواعده وإثني عليها من حيث إنجاز العمل والانتهاء إلى نتائج صحيحة في الغالب ، كما قدردت كفاءتها عن عملها في المدة من الأول من يناير سنة ١٩٦١ حتى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ بدرجة « بين الوسط وفوق الوسط » وأخذ التقرير عليها عدة مأخذ من بينها القصور في التحقيق وعلق مدير التفتيش الفني للنيابة الإدارية على التقرير بأن المأخذ الواردة فيه لا يقدح معظمها في قدرتها أو يقلل من كفاءتها

فيما عدا ما شاب تحقیقاتها من قصور وخروج على إجراءات التحقیق بتوجيه أسئلة لا یقتضیها المقام ، كما اتنى على شخصیتها التى یغلب علیها الهدوء والاعتزان . كما قدرت کمايتها عن عملها بالمكتب الفنى فى المدة فى الأول من يناير سنة ١٩٦٢ حتى ٣٠ من یونیه سنة ١٩٦٢ بدرجة « یزید عن الوسط » بعد أن أخذ علیها بعض مآخذ فى العمل . واضاف ان المصادة ٢٨ من القرار الجمهورى رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الادارية تنص على ان الترقية الى وظيفة رئیس نيابة ادارية ووكيل عام تكون بحسب درجة الکفاية وانه وضع من مطالعة محضر لجنة شئون الاعضاء الفنيين بالنيابة الادارية فى جلستى ٢٣ و ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ أن اللجنة اتجهت بنسابة ترقية بعض وكلاء النيابة من الفئة الممتازة الى رؤساء نيابة ، الى الاعتداد بقسم التخرج ومدة الخبرة واعتبارها محل اعتبار عند الترقية وقصرت هذا المبدأ على من استقرت کمايته فى التقارير الثلاثة الأخيرة على درجة « وسط » على الأتمل .

ومن حيث ان ما استند اليه قرار انتهاء خدمة المدعية من انها كانت قد قاربت الخامسة والخمسين من عمرها وجاوزت بذلك السن المناسبة لوظيفة رئیس نيابة ادارية التى كانت ما زالت تشغلها ، ومن أن استمرارها فى الخدمة فى هذه الوظيفة الرئاسية مع ضعف مستواها من الأمور التى تعوق عمل جهاز النيابة الادارية وتشل قدرته على مواجهة المسئوليات المقاة على عاتقه ، يستتبع ابعادها هى وأمثالها عن العمل حتى يتيسر اختيار العناصر الصالحة لشغل هذه الوظائف الرئاسية ، ان ما استند اليه القرار المذكور فى هذا الشأن لانتهاء خدمة المدعية يتفق وصحيح القواعد القانونية التى صدر فى ظلها هذا القرار . ولا مجال للقول المرسل فى هذا الصدد بأن وظيفة رئیس نيابة ادارية ليست من الصالة بحيث یصبح من غير المناسب أن يقوم بأعبائها من تحارب السن الخامسة والخمسين — شأن المدعية — ذلك أن تقرير ذلك من الملاحظات التى تستقل

بها جهة الادارة ، ما لم يشبه ثمة انحراف بالسلطة ، ففى التى تستطيع بحكم معاشتها لظروف العمل وملابسائه أن تقدر الآثار النفسية والسلوكية التى تنعكس على المدعية وعلى علاقاتها برؤسائها الذين يصغرونها سنا ويتفوقون عليها علما وخبرة ، وتزن مدى اثر ذلك على حسن أداء العمل وانتظامه . وطالما أنه لم يتم دليل من الأوراق على أن النيابة الادارية لم تقضى من وراء هذا المصلحة العامة فلا يكون ثمة وجه للنعمى عليها فى هذا الشأن . هذا كما أنه لا مثار للقول بأن الأوراق لا تفيد أن المدعية غير منجبة بمقولة أن كفايتها لم تقدر منذ مارس سنة ١٩٦٣ لا مثار لذلك لأن عدم تقدير كفاية المدعية الفنية منذ هذا التاريخ الى تاريخ صدور قرار انتهاء خدمتها فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ لا يفيد بذاته أنها كانت على كفاية تؤهلها للبقاء فى الخدمة والواقع أن تقارير كفاية المدعية عن الفترة من الأول من يناير سنة ١٩٦٠ الى مارس سنة ١٩٦٣ لا تتجاف مع ما سجلته النيابة الادارية فى مذكرة طلب انتهاء خدمة المدعية من أن مستواها الفنى كان ضعيفا بل توحى به ، فتقدير كفاية المدعية بدرجة يزيد عن الوسط فى المدة من يناير سنة ١٩٦٢ الى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٢ وبنفس هذه الدرجة فى مارس سنة ١٩٦٣ ومن قبل ذلك بدرجة بين الوسط وفوق الوسط فى حين أن درجة كفايتها فى الفترة من يناير سنة ١٩٦٠ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ وفى أبريل سنة ١٩٦١ تقارب فوق الوسط ، أن تقدير درجات كفاية المدعية على هذا النحو تنبئ بوضوح عن أن كفاية المدعية كانت فى انهيار مضطرد بمالا يسوغ معه خفض ما خلصت اليه النيابة الادارية فى مذكرتها سالفة الذكر من أن مستوى المدعية الفنى كان ضعيفا وذلك بحسبان أن مثل هذا التقدير من الملاحظات التى تنفرد بها جهة الادارة ما لم يشب تقديرها الاتحراف وهو ما لم يتم عليه ثمة دليل بل وينفيه فضلا عن أن الانهيار فى مستوى كفاية المدعية على النحو المتقدم ذكره منذ يناير سنة ١٩٦٠ كان مستمرا ومضطردا وأنه لا يوجد ثمة تفاوت صارخ بين تقدير كفايتها بدرجة يزيد على الوسط

في مارس سنة ١٩٦٣ والدرجة الأدنى مباشرة لدرجة الوسط وهى درجة دون الوسط المعتبرة أدنى درجات الكفائية في حكم المادة ٣١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر والتي ينقسم صاحبها ولا ريب بضعف المستوى الفنى . ولا يغنى المدعية بعد ذلك كله الاستناد الى ترقيتها في سنة ١٩٦٤ الى وظيفة رئيس نيابة خاصة وان النيابة الادارية كانت قد نزلت بدرجة الكفائية اللازمة للترقية الى هذه الوظيفة الى درجة وسط على الأقل في التقارير الثلاثة الأخيرة ، مع ان تقديرات الكفائية وفقا للمادة ٣١ سالفة الذكر هى كفاء . وفوق الوسط ووسط ودون الوسط وان وظيفة رئيس نيابة من الوظائف الرئاسية التى قضت المادة ٢٨ من القرار الجمهورى سالف الذكر بان تكون للترقية اليها بحسب درجة الكفائية ، وفى هذا ما يكشف بجلالة عن صدق ما ذهب اليه بحسب درجة الكفائية ، وفى هذا ما يكشف بجلالة عن صدق ما ذهب اليه منكرة النيابة الادارية التى صدر على أساسها قرار إنهاء خدمة المدعية من ضعف مستوى شاغلى الوظائف الرئاسية وان حاجة العمل كانت تتطلب ابعاد العناصر غير الصالحة والمعوقة منهم وتعزيز النيابة الادارية بعناصر قادرة على النهوض بمسؤوليات العمل بها .

ومن حيث انه لما كان الأمر كذلك فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر بالنسبة للمدعية على أسباب صحيحة تبرره في الواقع والقانون بما لا مطن عليه ، ومن ثم ينهار ركن الخطأ الموجب للتعويض وينهار تبعاً له الأساس الذى أقامت عليه المدعية طلب التعويض وتكون دعاواها بهذه المثابة حقيقة بالرفض .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى غير ذلك فمن ثم يتعين الحكم بقبول الطعنين شكلاً وفي موضوعهما بالفاء الحكم المطعون فيه مع اللزام المدعية بالمصروفات .

( طعن رقم ٥٦٧ ، ٥٧١ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٧ ) .

قاعدة رقم ( ٢٦٩ )

**المبدأ :**

متى تحصن القرار الإداري فإنه يصبح حجة على نوى الشأن فيما  
أنشأه أو رتبته من مراكز أو آثار قانونية — لا تقبل أية دعوى يكون القصد  
فيها تجريده من قوته التنفيذية في مواجهتهم .

**ملخص الحكم :**

ومن حيث أنه ليس صحيحا ما ذهب اليه الطاعن من أنه وإن كان  
القرار الجمهوري رقم ٢٤٠٤ لسنة ١٩٦٧ بإحالة إلى المعاش بغير الطريق  
التأديبي قد تحصن بفوات مواعيد الطعن بالإلغاء إلا أن ذلك لا يحول دون  
الاقترار ببطلانه وترتيب آثار هذا البطلان من ناحية إعادة تسوية معاشه  
على أساس بعائه في الخدمة حتى سن الستين مع صرف للفروق المترتبة على  
هذه التسوية . لا صحة في هذا القول لأنه متى تحصن القرار الإداري  
فإنه تحمل على الصحة حجة على نوى الشأن فيما أنشأه أو رتبته . من  
مراكز أو آثار قانونية بحيث لا تقبل أية دعوى يكون القصد منها تجريده  
من قوته التنفيذية في مواجهتهم ، إلا انطوى الأمر على إلغاء ضمنى للقرار  
واخلال بالاستقرار الذي استهدفه القانون للمراكز والآثار القانونية المشار  
إليها بعد إذا انقضت مواعيد الطعن فيها بالإلغاء .

( طعن ٤٦٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/١٩ ) .

قاعدة رقم ( ٢٧٠ )

**المبدأ :**

المادة ٢٥ من قانون الإنابة الإدارية تنظم العلاقة الوظيفية لأعضاء  
الإنابة الإدارية من حيث التعيين والنقل والترقية ويؤخذ في شأنتها رأى لجنة  
الوكلاء العاملين قبل إصدار القرارات المتعلقة بها — المادة ٧٧ من القانون



رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هي الواجبة التطبيق في شأن فصل أعضاء النيابة الإدارية بغير الطريق التأديبي ومن ثم لا تتطلب بأية إجراءات تشككية في القرار الذي يصدر من رئيس الجمهورية وفقا لأحكامها أساس ذلك : نظام الفصل بغير الطريق التأديبي يستهدف التيسير على جهة الإدارة في إنهاء خدمة الموظف بغير الطريق التأديبي المعتمد مما اقتضى ترك الأمر في شأنه لرئيس الجمهورية دون قيد في حين أن التعيين والنقل والترقية تتعلق بتنظيم العلاقة الوظيفية ومن ثم رأى أن يؤخذ بشأنها رأى لجنة الوكلاء العاملين قبل إصدارها لا وجه للتحدى بقاعدة من يملك التعيين يملك الفصل توصالا لاستلزام ذات الإجراء بأخذ رأى لجنة الوكلاء — الأثر المرتب على ذلك : قرار رئيس الجمهورية الصادر في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بفصل عضو النيابة الإدارية دون سابقة العرض على لجنة الوكلاء صحيح .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لا وجه كذلك لما ذهب اليه الطاعن من أن القرار المطعون فيه صدر معدوما لعدم أخذ رأى لجنة الوكلاء العاملين بالنيابة الإدارية قبل إصداره مما ينطوى على غضب الاختصاص هذه اللجنة وتفويت لإجراء شكلى جوهرى يمثل ضمانة جوهرية لأعضاء النيابة الإدارية ، وذلك بمقبولة أنه لما كانت القاعدة أن من يملك التعيين يملك الفصل ، وكانت المادة ٣٥ من قانون النيابة الإدارية قد نصت على أن يكون تعيين أعضاء النيابة الإدارية وترقيتهم وتعلمهم بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض محير النيابة الإدارية بعد أخذ رأى لجنة الوكلاء فان فصل أعضاء النيابة الإدارية بغير الطريق التأديبي بالتطبيق بنص الفقرة ٦ من المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى صدر القرار الجمهورى المطعون فيه وفقا

لأحكامه كان يلزم — ومن باب أولى — أن تتم أيضا بناء على عرض مدير النيابة الإدارية بعد أخذ رأى لجنة الوكلاء المشار إليها مباشرة على حالات التعيين والترقية والفصل . لا وجه لما ذهب عليه الطاعن في هذا الخصوص ، ذلك لأن المادة ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الواجبة التطبيق في شأن أعضاء النيابة الإدارية على ما ذهب الحكم المطعون فيه وبحق ، لم تتطلب استيفاء أية إجراءات شكلية فى القرار الذى يصدر من رئيس الجمهورية وفقا لأحكامها ، ولا وجه للاجتهاد مع صراحة النص ووضوحه ، فضلا عن أن نظام الفصل بغير الطريق التأديبى انما يستهدف التيسير على وجهة الادارة فى انهاء خدمة الموظف بغير الطريق التأديبى المعتاد ، مما تقتضى ترك الأمر فى شأنه لاختصاص رئيس الجمهورية دون ثمة قيد آخر ، فى حين أن حالات التعيين والنقل والترقية المنصوص عليها فى المادة ٣٥ من قانون النيابة الإدارية تتعلق بتنظيم العلاقة الوظيفية لأعضاء النيابة الإدارية ولا تثور فى شأنها مقتضيات التيسير سالفه الذكر ، ومن ثم فوى أن يؤخذ فى شأنها رأى لجنة الوكلاء العاملين قبل اصصدار القرارات المتعلقة بها ، مما يتضح منه أن اختلاف اجراءات اصصدار القرار فى كلتا الحالتين اختلاف مقصود لذاته ، الأمر الذى تتفق معه علة القياس بينهما ، ولا يكون ثمة وجه بالتالى للتصدى فى هذا المجال بقاعدة أن من تملك التعيين يملك الفصل توصيلا الى استلزام ذات الاجراءات فى كلتا الحالتين .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكان القرار المطعون فيه قد تحصن بعد اذ تراخى المدعى فى رفع الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض طلب المدعى تسوية معاشة على أساس استمرار بقاءه فى الخدمة حتى سن الستين مع صرف الفروق المالية المترتبة على ذلك يكون قد اصاب الحق ولا مطنع عليه من هذه الناحية .

( طعن ٤٦٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/١٩ ) .

قاعدة رقم ( ٢٧١ )

المبدأ :

المادة ٢٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الادارية والمحاكمات التديبية — متى ثبتت كفاية عضو النيابة لشغل الوظيفة للقيدانية التى تتم الترقية لئليها بحسب درجة الكفاية فان القرار الجمهورى باحالته للمعاش بغير الطريق التاديبى يكون مخالفا للقانون لافتقاده ركن السبب الجبرر لاصداره — الاثر المترتب على ذلك الحكم بالتعويض عن الاضرار المادية والادبية تعويضاً شاملاً .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن طلب التعويض ، فان الثابت من مطالعة المذكرة التى اعدتها النيابة الادارية ردا على الدعوى ان القرار الجمهورى رقم ٢٤٠٤ لسنة ١٩٦٧ قد بنى أساس ما جاء بمذكرة محير النيابة الادارية التى جاء بها أنه « لما كان تعزيز جهاز النيابة الادارية لمواجهة المسؤوليات الملقاة على عاتقه فى الوقت الحاضر يتطلب ضرورة اختيار العناصر الصالحة لشغل الوظائف الرئاسية وابعاد من عداهم ، ولما كان استمرار وجود من تبين ضعف مستواهم الفنى مما كان سبباً فى تخطيهم فى الترقية الى وظائف وكلاء عامين او رؤساء نيابة سيؤدى الى ايجاد عناصر معسوقة للعمل فى الجهاز ، ومن ثم فان الحاجة تدعو الى النظر فى وضع اعضاء النيابة الادارية الذين تبين عدم صلاحيتهم اما لسبب ضعف المستوى الفنى او لأسباب أخرى وذلك بابعاد بعض العناصر التى ثبت عدم صلاحيتهم لضعف المستوى الفنى » .

كما لوحظ أنه يوجد بين اعضاء النيابة الادارية من جاوز السن المناسب يشغل الوظائف التى يشغلونها بعد ان تخطوا فى الترقية أكثر من مرة .

وقد رؤى اقتراح أحواله السادة رؤساء ووكلاء النيابة المبنية على المساواة المبنية أسماؤهم في مشروع القرار الى المعاش مع منح كل منهم معاشا استثنائيا باضافة سنتين لمدة الخدمة ومنح العلاوات المقررة خلال هذه المدة .

وقد روعى في ذلك صالح العمل في النيابة مع مراعاة الاعتبارات الخاصة لمن شملهم القرار ، وان المحالين الى المعاش بالقرار الجمهوري المشار اليه قد بلغوا سنا يقرب من الخامسة والخمسين عاما او تزيد ولهم مدة خدمة طويلة وأن في اضافة سنتين الى مدة خدمة كل منهم ما يحقق لهم معاشا مناسباً .

ومن حيث أن المآخذ التي اشارت اليها مذكرة مدير النيابة الادارية سالفة الفكر جاءت في عبارات عامة مرسلة بالنسبة الى جميع اعضاء النيابة الادارية الذين تضمن القرار الجمهوري رقم ٢٤٠٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه احوالهم الى المعاش ، دون أن تتضمن هذه المذكرة تخصيصا لكل من هؤلاء الاعضاء يكشف عن مدى انطباق هذه المآخذ عليه .

ولن المستفاد من هذه المذكرة على أية حل ان اعضاء النيابة الادارية المعنيين بها هم من تبين ضعف مستواهم الفني مما وكان سببا في تخطيهم في الترقية الى وظائف وكلاء عامين أو وظائف رؤساء نيابة ادارية او من تجاوزوا السن المناسب لشغل الوظائف التي يشغلونها بغير أن تحطو في الترقية لأكثر من مرة .

والدعى ليس واحدا من هؤلاء حيث خلت الأوراق مما يفيد سبق تخطيه في الترقية الى وظيفة رئيس نيابة ادارية أو غيرها من الوظائف ، كما يكشف الأوراق عن أنه تعدد قام به سبب آخر يصلح سندا لحواله الى المعاش بغير الطريق التأديبي ، وأن ما اثير اليه من ضعف المستوى

الفنى لمن شملهم القرار الجمهورى سالف الذكر امر لا تظاھره الأوراق بالنسبة الى المدعى ، لأن الثابت انه قد اعيد تعيينه فى وظائف النيابة الادارية بعد اعادة تنظيمها بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .

ولو صح ما قيل من ضعف مستواه الفنى لشمله الفصل الى احدى وظائف الكادر العام خارج النيابة الادارية مع من اتخذ معهم هذا الاجراء من اعضاء النيابة الادارية طبقا لأحكام المادة ٤٨ من القانون المشار اليه : فضلا عن ان المدعى رقى الى وظيفة رئيس نيابة ادارية فى ظل العمل بهذا القانون اعتبارا من ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٩ ، وهى من الوظائف الرئاسية فى هذا الجهاز على ما عبر عنه مدير النيابة الادارية نفسه فى مذكرته سلفة الذكر ، الأمر الذى يكشف بذاته عن كفاية المدعى لشغل هذه الوظيفة القيادية التى تتم الترقية اليها بحسب درجة الكفاية طبقا لنص المادة ٢٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الادارية والمحاكم التأديبية .

ومتى كان ما تقدم فان القرار الجمهورى رقم ٢٤٠٤ لسنة ١٩٦٧ باحالة المدعى الى المعاش بغير الطريق التأديبى قد افتقد السبب المبرر لاصداره ومن ثم يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث أنه قد ترتب على صدور القرار الجمهورى سالف الذكر فى حق المدعى حرمانه من الفرق بين المرتب والمعاش طوال المدة التالية لبلوغه السن القانونية للحالة الى المعاش ، فضلا عما انطوى عليه هذا القرار من الاساءة الى المدعى والتقليل من شأنه بين اقرانه وفويه ، وهى اضرار مادية وأدبية ترى المحكمة تعويضه عنها تعويضا شاملا بمبلغ الفين من الجنيهات بهراعاة من المدعى أحيل الى المعاش فى نحو الخامسة والخمسين

— ٥٨٠ —

من عمره وأنه منح معاشا استثنائيا بضم مدة سنتين الى مدة خدمته  
المحسوبة في المعاش .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فقد تعين الحكم بقبول الطعن شكلا  
وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبالزام الجهة الادارية بأن تؤدي  
الى المدعى تعويضا قدره الفين من الجنيهات وبرفض ما عدا ذلك من  
الطلبات .

( طعن ٤٦٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/١٩ ) .

## الفصل الثاني

### تنظيم النيابة الادارية ودورها في الدعوى التأديبية

#### الفرع الاول

#### تنظيم النيابة الادارية

#### قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

#### المبدأ :

مراحل تنظيم النيابة الادارية — القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ — القانون

رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠

#### ملخص الحكم :

انه يتقضى مراحل انشاء النيابة الادارية واعادة تنظيمها يبين انها قد  
انشئت بمقتضى القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ وقد اصبحت مذكّرة  
الايضاحية مما استهدفه المشرع من وراء انشائها وهو ان تكون اداة رقابة  
واشراف تشارك في دعم الجهاز الحكومى وتنظيم الاشراف على اعضائه  
تنظيما يكفل حسن تادية الخدمة للجمهور مع نزاهة القصد ورؤى  
مستوى الكفاية وأن تقوم بالنسبة الى الموظفين بمثل ما تقوم به النيابة  
العامة بالنسبة الى المواطنين وبذلك تسوب عن اداة الحكم في تتبع الجرائم  
وتقصى الأخطاء وضروب التقصير والانحراف التى تستوجب المسائلة والمعاقب  
— وتحقيقا لهذه الأهداف ككل لها القانون الاستقلال عن الوزارات  
والمصالح كي تحقق لأعضائها الحيذة واللبعد عن تأثير كبار الموظفين —  
ونص القانون على تأليف لجنة تقوم باختيار الموظفين الفنيين الذين  
يلحقون بالنيابة الادارية من بين موظفى الادارات العامة للشؤون القانونية

والتحقيقات — وعندما أعيد تنظيم النيابة الادارية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ كانت الغاية التي استهدفتها حسبما أفصحت عن ذلك مذكرته الايضاحية هي اصلاح اداة الحكم والقضاء على ما يعيبها من جراء غرطات الموظفين وأخطائهم ولذلك وسع في اختصاص النيابة الادارية في مجال التحقيق ووفر لأعضائها الضمانات الأساسية التي تهيأت لرجال القضاء وحقق المساواة بينهم وبين أعضاء النيابة العامة ورجال القضاء والأعضاء الفنيين بإدارة قضايا الحكومة وأعضاء مجلس الدولة وإستاذة القانون بكلية الجامعة المصرية — بأن أجاز تبادل التعيين في هذه الوظائف — واقتضت إعادة تنظيم النيابة الادارية تشكيلها على وجه يمكنها من الاضطلاع بأعبائها الجديدة ولذلك نصت المادة ٤٨ من القانون على أن ( يصدر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من رئيس الجمهورية بعمد أخذ رأى مدير عام النيابة الادارية باعادة تعيين أعضاء النيابة الادارية طبقا للنظام الجديد .. أما الذين لا يشملهم القرار المشار اليه في الفقرة السابقة فيحتفظون بدرجاتهم ومرتباتهم الحالية لمدة اقصاها ستة اشهر يصدر خلالها قرار من رئيس الجمهورية بتعيينهم في وظائف عامة مماثلة لوظائفهم .. ) — وبذلك ترك المشرع للجهة الادارية المختصة حرية اختيار أعضاء النيابة الادارية باعتبارها طبيعية لاعادة تنظيمها بعد أن اتسع اختصاصها وزادت أهمية المهمة التي نيطة بها وخطورتها ونظرا الى أن إعادة تشكيل النيابة الادارية عقب صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ( لم يحقق ما استهدفه المشرع منها فقد رأى تكوين الجهة الادارية المختصة من استبعاد الأعضاء الذين اقتضى الصالح العام نقلهم من النيابة الادارية فصدر القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ الذي عمل به في ١٣ من يونيه سنة ١٩٦٠ متضمنا النص في مادته الثانية على أنه ( يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مدير النيابة الادارية وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من هذا القانون بتقرير مسبق نقل أعضاء النيابة الادارية الى وظائف عامة في الكادر العالى في درجة مالية



تدخل موبتاتهم عند النقل فى حدود مربوطها أو أول مربوط الوظيفة التى يشغلونها ) كما نص فى المادة الثالثة على أن يعمل بهذا الحكم لمدة سنة من تاريخ العمل بهذا القانون يجوز تجديدها بقرار من رئيس الجمهورية — وقد جددت هذه المدة سنة أخرى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٢ لسنة ١٩٦١ .

( طعن رقم ١٦٠٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٩ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٧٣ )

#### المبدأ :

مرآئل انشاء النيابة الادارية وتنظيمها — تنظيم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — التصرف الذى تتولاه النيابة الادارية .

#### ملخص الحكم :

ان النيابة الادارية هيئة مستقلة انشئت بالقانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ وقد افسح هذا القانون ومذكرته الايضاحية عما استهدفه المشرع من انشائها وهو ان تسهم باعتبارها اداة رقابة واشراف فى تدعيم الادارة الحكومية وتنظيم الاشراف على اعضائها تنظيميا يكمل السرعة فى اداء الخدمات للجمهور مع نزاهة التصد والكفاءة . وأن تقوم بالنسبة الى الموظفين ببطل ما تقوم به النيابة العامة لكافة المواطنين فتتوب بذلك عن اداة الحكم مجتمعة فى تتبع الجرائم والأخطاء وأنواع التقصير التى تستوجب العقاب والمأخذة — وتحقيقا لهذه الأهداف كفل لها القانون الاستقلال عن الوزارات والمصالح حتى تتحقق حيده اعضائها وبعدمهم عن تأثير كبار الموظفين — وعندما اعيد تنظيم النيابة الادارية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ كان الهدف من هذا التعديل اصلاح اداة الحكم والقضاء على ما يعيبها من اخطاء الموظفين فوسع القانون من اختصاص النيابة الادارية

بالتحقيق إذ يعتمد أن كان مقصودا على التحقيق فيما يحال اليها وما تتلقاه من شكاوى نوى الشأن يشمل أيضا المخالفات التي يكشف عنها اجراء الرقابة ولم تحلها اليها الجهة الادارية وشكاوى الأفراد والهيئات العامة ولو لم يكن الشاكى صاحب شأن متى اثبت الفحص جسيما — كما نظم القانون اجراءات التصرف في التحقيق ووزع الاختصاص في شأنه بين النيابة الادارية والجهة التي يتبعها الموظف على وجه يمنع افتئات الجهات الادارية على اختصاص النيابة الادارية — فاذا رأت النيابة الادارية أن المخالفة تستوجب جزاء يجاوز الخصم من المرتب لمدة تزيد على خمسة عشر يوما أحالت الأوراق الى المحكمة التأديبية المختصة مع اخطار الجهة التي يتبعها الموظف بالاحالة ( مادة ١٤ من القانون ) — واذا رأت حفظ الأوراق أو أن المخالفة لا تستوجب جزاء اشد من الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوما أحالت الأوراق الى الرئيس المختص لاصدار قراره بالحفظ أو بتوقيع الجزاء مع اخطارها بهذا القرار — فاذا رأت الجهة الادارية تقديم الموظف الى المحكمة التأديبية أعادت الأوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة ( مادة ١٢ )<sup>٢</sup> واذا كانت المخالفة مالية وجب اخطار ديوان الحاسبة بقرار الجهة الادارية في شأنها وله أن يطلب من النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية ( مادة ١٣ ) .

## الفرع الثانى

### اختصاص النيابة الادارية

قاعدة رقم ( ٢٧٤ )

المبدأ :

اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار  
تلتى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من  
رأسمالها .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن  
سريان احكام القانون النيابة الادارية والمحكمة التأديبية على موظفى  
المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تنص  
على انه ( مع عدم الاخلال بحق الجهة التى يتبعها الموظف فى الرقابة  
وفحص الشكاوى والتحقيق تسرى احكام المواد من ٣ الى ١١ و ١٤ و ١٧  
من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

موظفى الشركات التى تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات والهيئات  
العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حد أدنى  
من الأرباح ) .

ومناد ذلك أن المشرع مد نطاق اختصاصات النيابة الادارية بالتحقيق  
والرقابة والفحص والاحالة الى المحكمة التأديبية والاحالة الى النيابة العامة  
إذا أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية المنصوص عليها بالمواد من  
٣ الى ١٣ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم  
النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية الى طائفتين من العاملين اولاهما طائفة

العاملين بشركات القطاع العام الذين تثبت لهم هذه الصفة وفقا لأحكام قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وناتئها طائفة العاملين بالشركات التى تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها ، ومن ثم فإن ممارسة النيابة الادارية لاختصاصاتها سالفه الذكر بالنسبة للطائفة الثانية لا يشترط لها أن تكون الشركة من شركات القطاع العام ، وتبعاً لذلك يكون للنيابة الادارية أن تمارس تلك الاختصاصات بالنسبة لأية شركة لا تفل مساهمة الحكومة أو الهيئات الادارية فى رأس مالها عن ٢٥٪ .

وبناء على ما تقدم تختص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين ببنك التعمير والإسكان الذى تساهم فيه هيئة تنمية المدن الجنييدة وحيئة الأوقات المصرية بنسبة تزيد على ٢٥٪ من رأسمالها رغم أن إنشاء البنك قد تم طبقاً لأحكام قانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذى قضى فى مادته التاسعة باعتبار الشركات المنتفعة بأحكامه من شركات القطاع الخاص أياً كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها ، ولم يستثن الشركات الخاضعة لأحكامه من الخضوع لأحكام القانونين رقمى ١١٧ لسنة ١٩٥٨ و ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار المنشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ التى تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها .

قاعدة رقم ( ٢٧٥ )

المبدأ :

القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الأساسى للبنك الاهلى — القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ وأن كان قد أجاز لرئيس مجلس الادارة إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والادارية ونظام موظفى البنك وأن يضع النظم الأخرى اللازمة لأعمال البنك الا ان هذا لا يفيد بذاته استثناء البنك من احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ طالما أن البنك لم يضع نظاما يقرر فيه صراحة الاستثناء من هذه الأحكام او الخروج عليها .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عما ذهب اليه الطاعن من اختصاص رئيس مجلس ادارة البنك باصدار قرار فصل الطعون ضدها تأسيسا على ان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ قد أجاز الاستثناء من الأحكام الواردة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية وقد صدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى ، وكذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الأساسى للبنك الاهلى ، وقرر كل منها هذا الاستثناء بالنسبة للعاملين بالبنك .

نبالرجوع الى القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه يبين انه ولئن كان قد أجاز فى المادة ١٧ منه لمجلس الادارة إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والادارية ونظام موظفى البنك وأن يضع النظم الأخرى اللازمة لأعمال البنك ، الا ان هذا لا يفيد بذاته استثناء البنك من احكام رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ طالما وأن مجلس ادارة البنك لم يضع نظاما يقرر فيه صراحة الاستثناء من هذه الأحكام والخروج عليها ،

ولا يجد في ذلك ما استند اليه البنك في عريضة طعنه من أن ثمة عرفا جرى عليه العمل في المنشآت المصرفية يجيز لرئيس مجلس الادارة توقيع الجزاءات التأديبية ومنها جزاء الفصل ، حيث لا يستقيم الاستناد الى عرف يخالف ما ورد بالقانون من أحكام ، وأن صح القول بقيام هذا العرف في تاريخ سابق على صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، فقد أضحى ولا محل للقول باستمراره بعد العمل بهذا القانون الذي تضمن أحكاما مغايرة وقضى باتطباقها على العاملين بالبنك باعتباره مؤسسة عامة في ذلك الوقت . كذلك بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ يبين أنه ولئن كان قد نص في المادة ١٤ منه على أن يتبع البنك اساليب الادارة وفقا لما يجرى عليه العمل في المنشآت المصرفية العادية دون التقيد بالنظم والقواعد الادارية والمالية المعمول بها في مصالح الحكومة . والمؤسسات العامة الا أن هذا النص قد جاء خاصا بتحديد اساليب الادارة لا يفيد شيئا في تقرير الاستثناء من أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ اذ يتعين لذلك النص على تقرير هذا الاستثناء إما صراحة او ضمنا بالأداء أحكام مغايرة .

( طعن ٩٥٢ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٣١ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٧٦ )

##### المبدأ :

عدم ولاية النيابة الادارية في التحقيق مع العاملين بالمؤسسات

الصحفية القومية .

##### ملخص الفتوى :

من حيث المادة ٤٦ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة تنص على أنه « فضلا عن الاختصاصات المقررة للمجلس الأعلى

للصحافة في هذا القانون ..... ومع عدم الإخلال بحق نقابة الدعوى المدنية أو الجنائية أو السياسية يكون للمجلس في حالة مخالفة الصحفي للواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو قانون نقابة الصحفيين أو ميثاق الشرف الصحفي أن يشكل لجنة للتحقيق يتكون من ثلاثة من أعضائه من بينهم أحد الصحفيين والعضوين القانونيين وتكون رئاسة اللجنة لأتقدم العضوين القانونيين . ويتمين على لجنة التحقيق أن تخطر مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع في التحقيق مع الصحفي بوقت مناسب ولها أن ينيبا أحد أعضائها لحضور التحقيق . وفي حالة توافر الدلائل الكافية على ثبوت الواقعة المنسوبة للصحفي يكون لرئيس لجنة التحقيق تحريك الدعوى التأديبية أمام الهيئة المنصوص عليها في المادة ٨١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ في شأن نقابة الصحفيين ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية لرئيس تلك اللجنة وللصحفي الحق في الطعن في قرار هيئة التأديب أمام الهيئة الاستئنافية المنصوص عليها في المادة ٨٢ من القانون سالف الذكر . وتنص المادة ٥٢ على أن « الصحفيون الذين يعملون بصحيفة أو وكالة صحفية أو لصدى وسائل الإعلام غير الصحفية ..... عليهم أن يتقدموا بطلب للمجلس الأعلى للصحافة خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون للأن لهم بالعمل . فإذا لم يتقدموا بطلب الآن خلال الفترة المذكورة تتخذ معهم الاجراءات التأديبية وفقا لهذا القانون » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ينص في المادة الأولى منه على أن « يستبدل بنص المساتتين ١ ، ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ النصان الآتيان : مادة ١ — مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها العامل في

الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تسرى احكام المواد من ٣ الى ١٢ ،  
١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

١ — العاملين بالهيئات العامة .

٢ — العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديددها  
قرار من رئيس الجمهورية .

٣ — العاملين فى شركات القطاع العام أو الشركات التى تشارك  
بها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها  
أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح .

٤ — .....

٥ — .....

ومن حيث أن مفاد ما تقدم جميعه ، انحصار اختصاص النيابة الادارية  
عن الصحف القومية والؤسسات الصحفية القومية الواردة فى قانون  
سلطة الصحافة وفقا لأحكام القانون للنيابة الادارية المشار اليها . واذ  
نص المشرع على خضوع جميع العاملين بالؤسسات الصحفية القومية من  
صحفيين وأداريين وعمال لعقد العمل الفردى فإن مؤدى ذلك هو مخاطبتهم  
بنظام التأديب والتحقيق والجزاءات الواردة بقانون العمل الصادر به  
القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن بعده القانون الجديد رقم ١٣٧ لسنة  
١٩٨١ الذى حل محله ، واستبعاد قانون النيابة الادارية وفى هذا الشأن  
فضلا عن تحويل المجلس الأعلى للصحافة اختصاصات معينة فى التحقيق  
مع الصحفيين وتحريك الادعوى التأديبية ضدهم وفقا لقانون نقابة  
الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ سالت الذكر مما يعنى عدم امتداد ولاية  
النيابة الادارية اليهم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم اختصاص النيابة الادارية  
بالتحقيق مع جميع العاملين بالؤسسات الصحفية القومية .

( ملف ١٧٥/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١٢/١ ) .



### الفرع الثالث

#### دور النيابة الادارية في الدعوى التأديبية

أولا - النيابة الادارية ليست خصما في الدعوى التأديبية :

قاعدة رقم ( ٢٧٧ )

المبدأ :

النيابة الادارية - ليست خصما في الدعوى التأديبية - اثر ذلك عدم التزامها بمصاريف الدعوى او الطعن في الحكم الصادر فيها .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن مباشرة النيابة الادارية التحقيق في بعض ما يحال الى المحكمة التأديبية من دعاوى واختصاصها وجدها بالادعاء امام المحكمة التأديبية لا يجعل منها أى النيابة الادارية خصما في الدعوى التأديبية اذ هى تقوم بدور النيابة عن الادارة وهى الأمانة على مصلحتها وعلى حرمان الوظائف العامة فتتلاقى مع النيابة العامة فى أمانتها على مصلحة المجتمع ونيابتها عنه اذ هى تنوب عن جهات الادارة أمام القضاء التأديبى وهو ما يبين من تسميتها بالنيابة الادارية وما أشارت اليه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الادارية بقولها « وقد رأى ان تسمى هذه الهيئة بالنيابة الادارية لأنها تقوم بالنسبة الى العاملين ببث ما تقوم به النيابة العامة بالنسبة الى كافة المواطنين فهى تنوب عن أداة الحكم مجتمعة فى تتبع الجرائم والأخطاء وأنواع التقصير التى تستوجب العقاب » .

وحين أعاد القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تنظيم النيابة الادارية واستكمل مقوماتها واختصاصاتها اللازمة لأداء دورها فى الإصلاح الإدارى

لم يغير من طبيعة هذه الهيئة ولم يخل بحق الجهة الادارية الأصلية في الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق .

وعلى هذا لا يجوز بأي حال من الأحوال إلزامها بمصروفات الدعاوى التي ترفعها أو الطعون التي ترفع من العاملين طعنا في أحكام المحاكم التأديبية إذا خسرت الحكومة الدعوى أو الطعن .

ومن حيث أن ما نسب إلى السيدين/..... ، ..... هو إخلال بواجبات وظائفها حال كونها عاملين بوزارة الصحة ومن ثم تكون هذه الوزارة الأخيرة هي التي ينصرف إليها قضاء المحكمة الادارية العليا فيها تضمنه من إلزام الحكومة بمصروفات الطعنين المشار إليهما .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إلزام وزارة الصحة بمصروفات الطعنين رقم ١٣٤٤ لسنة ١٣ و ١٢٤٩ لسنة ١٤ المرفوعين أمام المحكمة الادارية العليا من السيدين/..... .

( ملف ٢٣٨/٢/٣٢ — جلسة ١١/٣/١٩٧٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٧٨ )

المبدأ :

أن طرفي الخصومة في الدعوى التأديبية هما العامل والجهة التي يعمل بها وهما طرفا الطعن ضد الحكم الصادر من المحكمة للتأديبية في هذه الدعوى .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن الدعوى التأديبية هي دعوى تقام ضد عامل إخلل بواجبات وظيفته أو أتى عملا من الأعمال المحرمة عليه والأثر الضار

للجزية التأديبية ينصرف الى الجهة الادارية التى يعمل بها العامل ومن ثم يكون طرفا الخصومة فى الدعوى التأديبية هما العامل والجهة التى يعمل بها وهما ايضا طرفا الطعن ضد الحكم الصادر من المحكمة التأديبية فى هذه الدعوى .

( فتوى رقم ٣٤٥ فى ٢٣/٣/١٩٧٠ ) .

ثانيا — دور النيابة الادارية بصدد الدعوى التأديبية يكاد يتطابق مع النيابة العامة فى الدعوى العمومية :

قاعدة رقم ( ٢٧٩ )

المبدأ :

دور النيابة الادارية بصدد دعاوى التأديب يكاد يتطابق مع دور النيابة العامة فى الدعوى العمومية — المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قضت بأنه اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فللمحكمة أن تؤيد الحكم أو تلتفيه أو تعطله سواء ضد المتهم أو لمصلحته — حرص المشرع على النص على ما تقدم فى قانون الإجراءات الجنائية خروجاً على قاعدة أن لا يضار الطاعن بطعنه — الأخذ بالحكم الوارد فى المادة ١٧ المشار إليها فى حالة الطعن الذى تقيمه النيابة الادارية — العامل المتهم لا يفيد فحسب من طعن النيابة الادارية فى الحكم التأديبى وإنما يفيد ايضا من طعن السلطات الإدارية التى عينها قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى المادة ٢٢ منه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن دور النيابة الادارية بصدد دعاوى التأديب يكاد يتطابق مع دور النيابة العامة فى الدعوى العمومية ، كل منهما قوام على مصلحة ( م ٣٨ — ج ٢٤ )

الدعوى التي نيبت به إينا عليها من قبل المجتمع كل في نطاقه ، وإذا كانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد قضت بأنه إذا كان الاستئناف مرغوعا من النيابة العامة أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته ، وهذا الحكم ما هو الا تأكيد للمبدأ الأساسى الذى يجعل من النيابة العامة أمانة على الدعوى العمومية هو فى الأساس صالح المجتمع الإنسانى ، وإذا كان هذا هو شأن النيابة العامة وكان الأثر المترتب عليه هو اطلاق حرية القاضى عند نظر الاستئناف المقدم منها الى الغاء الحكم أو تعديله سواء ضد المتهم أو لمصلحته ، وهذا الأمر الذى حرص المشرع على النص عليه فى قانون الإجراءات الجنائية خروجاً على قاعدة أن لا يضر الطاعن بظفنه انما مرد حكمه تقديره تعود الى طبيعة دور النيابة العامة فى المجتمع ، وفى اطار هذا المفهوم واستهداء بدور النيابة الادارية بحضور الدعوى التأديبية وتطابقه كما سلف بيانه مع دور النيابة العامة بصدد الدعوى الجنائية ، فان الأمر يقتضى انسجاماً مع روح التشريع واتساقاً للمفهوم القانونى لدور كل من النيابة العامة والنيابة الادارية الأخذ بالحكم الذى قرره المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية سلف الذكر ليسرى فى شأن حالة الطعن الذى تقبل النيابة الادارية ، فان من شأن هذا الطعن أن يطرح أمام قاضى الطعن الحكم الصادر فى المنازعة لتبسط سلطان القاضى على الحكم ليلغيه أو يعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته ، وغنى عن البيان أن العامل المتهم لا يقيد بحسب من طعن النيابة الادارية فى الحكم التأديبى ، وإنما يقيد أيضاً من طعن السلطات الادارية التى عينها قانون مجلس الدولة المشار اليه فى المادة ٢٢ منه لأن هذه السلطات وقد خولها المشرع الاختصاص بالطعن فى الأحكام التأديبية بجانب النيابة الادارية لا يملك المزاي أو الحقوق أكثر مما تملكه النيابة الادارية التى ناط بها القانون أساساً مباشرة الدعوى التأديبية فمن بدء التحقيق فيها إلى الطعن فى الأحكام الصادرة فيها من المحاكم التأديبية ،

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم كان الحكم المطعون فيه اذ قضى  
بفصل المطعون ضده يكون قد خالف القانون وبتعيين الحكم بالفائته  
وإبراء المطعين ضده مما نسب اليه .

( طعن رقم ٨١٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٦/٢٠ ) .

ثالثا — ضرورة اقامة الدعوى التأديبية بمعرفة النيابة الادارية :

قاعدة رقم ( ٢٨٠ )

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على  
العامل الذى يشغل للمستوى الثانى — اختصاص تأديبى مبتدأ — لا يحول  
دونه أن تكون المحكمة التأديبية قد تصدقت من قبل لبحث مشروعية القرار  
الصادر من الجهة الرئاسية بفصل العامل على أساس نظام العاملين بالقطاع  
العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — ضرورة  
اقامة الدعوى التأديبية بواسطة النيابة الادارية — لا تلك المحكمة الادارية  
العليا مباشرة هذا الاختصاص — التزام المحكمة التأديبية بقبول الدعوى  
اذا احيلت اليها من للنيابة الادارية .

ملخص الحكم :

أن الدعى أصبح من شاغلى الوظائف من المستوى الثانى بالتطبيق  
لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه اذ انه كان عند فصله  
يشغل الفئة السابعة بمرتب شهرى قدره ٢٥ جنيها واذا جعل هذا  
القانون الاختصاص بمنعقد للحاكم التأديبية في توقيع جزاء الفصل من  
الخدمة على العاملين بالقطاع العام شاغلى هذا المستوى . وانه وأن

كانت المحكمة التأديبية قد تصدت في حكمها المطعون فيه لموضوع هذه المنازعة إلا أن تناولها له لم يكن على أساس من السلطة التقديرية المبتدأة التي أولاها إياها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه الأمر الذي لا تكون معه تلك المحكمة قد استنفدت ولايتها وأفرغت في شأنه بعد في نطاقها الجديد وسماتها التي تختلف كل الاختلاف عن سمات صلاحياتها الأولى التي حددتها لنفسها في المدة التي حددتها لنفسها في المرة الأولى .

وأوضح ذلك الخلاف هو ما يتصل بأسلوب اتصال المنازعة في نطاق السلطة الجديدة للمحكمة . فدخل المنازعة في حوزتها باعتبارها تمارس سلطة تأديبية مبتدأة يتطلب إجراء لابد من أن تباشره جهة أخرى هي النيابة الإدارية صاحبة الولاية في تقديم كل هذه المنازعات إلى المحكمة التأديبية ولهذا ولنعلم سبق مباشرة النيابة الإدارية لهذا الإجراء في خصوصية هذه المنازعة وعلى الرغم من إصدار السلطة الرئاسية لقرار فصل العاقل المطعون ضده يعنى مطالبها النيابة الإدارية لمباشرة سلطة الاتهام وتقديم العاقل بعد أن ألغى قرار فصله إلى المحكمة التي لتعقد لها ولاية فصله . على الرغم من ذلك فإن المحكمة الإدارية العليا لا تملك حق مباشرة هذا الاختصاص وبالتالي فهي لا تملك الأحالة إلى المحكمة التأديبية وتكتفى في هذا الشأن بالفتوى بأن من حق النيابة الإدارية إذا ما طلبت إليها الجهة الإدارية ذلك أن تباشر هذا الحق وأنه يكون لزاما على المحكمة التأديبية آنذاك أن تقبل الدعوى بصورتها الجديدة لتباشر في شأنها سلطة تقديرية مبتدأة مثبتة الصلة بذلك التي باشرتها في خصوصها من قبل .

قاعدة رقم ( ٢٨١ )

المبدأ :

إذا كان الثابت أن المحكمة المدنية قد قضت بعدم الاختصاص الولائي في دعوى رفعت أمامها طعنا في قرار صادر بانتهاء خدمة أحد العاملين بالقطاع العام بسبب انقطاعه عن العمل وأحيلت الدعوى بحالتها إلى المحكمة التأديبية عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات فإنه أيا كان الرأي في سلامة الأساليب التي قام عليها هذا الحكم فقد كان يتعين على المحكمة التأديبية أن تفصل في موضوع الدعوى في حدود طلبات المدعى — المحكمة التأديبية ما كان يجوز لها قانونا وهي تنظر الدعوى في هذا النطاق أن تجنح إلى التصدي لحكمة المدعى تأديبيا — أساس ذلك أن المشرع حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية المبتدأة بالمحكمة التأديبية ونطاق بالنسبة الإدارية الاختصاص بإقامة الدعوى التأديبية أمامها كما أن المشرع لم يخول المحكمة التأديبية من تلقاء نفسها وهي بصدد الفصل في طعن من أحد العاملين في قرار صدر في شأنه من السلطة الرئاسية أن تحرك الدعوى التأديبية ضده وتفصل فيها — مجاوزة المحكمة التأديبية حدود ولايتها في هذا الشأن يترتب عليه أن حكمها يكون مخالفا للقانون متعين الإلغاء .

ملخص الحكم :

إن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يقضى في المادة ٤٩. رابعا منه بأن الأحكام التي تصدر من المحاكم التأديبية بنوعها جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه ، يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ، وإذا كان المستفاد من الأوراق أن المدعى كان يشغل وظيفة من الفئة الرابعة وهي من وظائف المستوى الأول طبقا لحكم المادة ٧٩ من النظام نسالف الذكر ، لذلك

يكون من الجائز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة عليه ، والذي صدر أثناء العمل بالمادة ٤٩ المذكورة .

ومن حيث أن المدعى أقام دعواه طعنا في القرار الصادر من الشركة المدعى عليها بانتهاء خدمته وقضت المحكمة الختية فيها بعدم الاختصاص الولائي وبإحالتها الى المحكمة التأديبية عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات ، فانه إما كان الرأي في سلامة الأسباب التي قام عليها هذا الحكم ، فقد كان يتعين على المحكمة التأديبية أن تفصل في موضوع الدعوى في حدود طلبات المدعى ، وما كان يجوز لها قانونا وهي تنظر الدعوى في هذا النطاق أن تجنح الى التصدى لمحاكمته تأديبيا ، ذلك أن المشرع قد حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية بالبنداء بالمحكمة التأديبية ، وناط بالنيابة الادارية الاختصاص بإقامة الدعوى التأديبية أمامها ، ولم يخول المحكمة التأديبية من تلقاء نفسها ، وهي بصدد الفصل في طعن من مقام من أحد العاملين في قرار صدر في شأنه من السلطة الرئاسية ، أن تحرك الدعوى التأديبية ضده وتفصل فيها . ولذلك فان المحكمة التأديبية اذا ما تجاوزت حدود ولايتها في هذا الشأن فان حكمها يكون مخالفا للقانون متعين الالغاء .

ومن حيث انه كان يتعين على المحكمة التأديبية أن تلتزم بالحكم الصادر من المحكمة الختية بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها اليها للفصل فيها عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات ومن مقتضى ذلك أن تنظر الدعوى حسب التكييف القانوني الصحيح لوقائعها ولو تبين لها من ذلك أن موضوع المنازعة مما يخرج عن اختصاصها المحدد في القانون .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق المودعة حافظة مستندات الشركة المدعى عليها والمقدمة أمام المحكمة التأديبية ( رقم ٢ دوسيه ) أن



المدعى حبس حبسا احتياطيا مطلقا اعتبارا من ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٠ على ذمة التحقيق في الجناية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٠ كلى (١٠٢٠) سنة ١٩٧٠ أموال عامة عليا ) ثم أفرج عنه في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ ولم يعد الى عمله بعد الإفراج عنه فوجهت اليه الشركة كتابا مؤرخا ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ نبهته فيه الى انه منقطع عن العمل منذ تاريخ الإفراج المشار اليه ، مما يقضى انذاره بانتهاء خدمته طبقا لحكم المادة ٧/٧٥ من لائحة العاملين بالقطاع العام . ولذا لم يستجب المدعى الى هذا التنبيه ولم يعد الى عمله دون ابداء عذر لانقطاعه فقد أصدر رئيس مجلس ادارة الشركة القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧٠ في ٥ من ديسمبر ١٩٧٠ بانتهاء خدمة المدعى لانقطاعه عن العمل أكثر من عشرة ايام متصلة اعتبارا من ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٠ دون سبب مشروع .

ومن حيث ان لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمعدلة بالقرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ - وهى اللائحة السارية وقت صدور القرار المطعون فيه - تحدد في المادة ٧٥ منها اسباب انتهاء خدمة العامل ومن ذلك ما تنص عليه الفقرة السابعة منها وهو : الانقطاع عن العمل دون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة ، أو أكثر من عشرة ايام متصلة ، على أن يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابي يوجه للعامل بعد تقييده عشرة ايام في الحالة الاولى ، وانقطاعه بخمسة ايام في الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان بمنزلة مهربي . ولما كان الثابت فيما تقدم أن الشركة المدعى عليها قد أصدرت قرارها المطعون فيه بانتهاء خدمة المدعى طبقا لحكم المادة ٧/٧٥ وبعد اتباع الاجراءات التى نصت عليها ، لذلك يكون القرار المذكور قد صدر ضحيفا مآثونا وليس عليه مطعن يبرر طلب الحكم بالغاءه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى غير ما تقدم ، فإنه  
بتمتين الحكم بالغائه ويرفض الدعوى .

( طعن رقم ١٣٥٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٦ ) .

رابعاً - اختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق :

قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

المبدأ :

المادة ١/٤ من القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشائها - اختصاصها  
بإجراء التحقيقات مع الموظفين - ينعقد بأحالة المخالفة الإدارية إليها من  
الجهة الإدارية أو بتقديم شكوى إليها من ذي الشأن .

ملخص الفتوى :

أن المستفاد من نص المادة الرابعة فقرة أولى من القانون رقم ٤٨٠  
لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الإدارية ، أن ولاية النيابة الإدارية في تحقيق  
مخالفة معينة إنما يتقرر بأحالة هذه المخالفة إليها من الجهة الإدارية  
المختصة ، فإذا ما رأت هذه الجهة عدم إحالة المخالفة الإدارية فسلماً  
يتقرر لهذه النيابة اختصاص ما في التحقيق مع الموظف المنسوب إليه  
المخالفة إلا إذا تقدم لها في صندها شكوى من ذي الشأن . ولجنة  
الإدارية المختصة مطلق التفسير فيما ترى إحالته من المخالفات الإدارية  
على النيابة الإدارية مباشرة التحقيق فيها ، كما أن لها أن تتولى نفسها  
التحقيق على الوجه المبين في المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، والمادة ٤٩ من المرسوم الخاص  
باللائحة التنفيذية للقانون المذكور .

( فتوى رقم ٢٧٩ في ٢١/٧/١٩٥٥ ) .

قاعدة رقم ( ٢٨٣ )

المبدأ :

القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ في شأنها - تفويض مدير النيابة الادارية بالحقاق اعضاء النيابة الادارية بالاقسام أو نديهم - قرار المدير باعتبار قسم النيابة المختصة بالتحقيق في احدى الوزارات منتدبا للتحقيق مع الموظفين التابعين لوزارة اخرى اذا ما كشف التحقيق عن احتمال نسبة مخالفة ادارية لهم - لا وجه للقول بعدم اختصاص هذا القسم بالتحقيق مع هؤلاء الموظفين .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الادارية نص على أن « يعين بعدد الأقسام ودائرة اختصاص كل منها ، وعدد أعضائها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المدير العام » . كما تنص المادة الثالثة من هذا القانون في مقرتيهما الثالثة والرابعة على ما يأتي : « ويكون الحاق رؤساء الأقسام والموظفين الفنيين والاداريين والكتابيين بالادارة العامة والأقسام أو نديهم اليها بقرار من المدير العام » (١)

« وللمدير العام الاشراف الفني على أعمال النيابة الادارية واقسامها وموظفيها واصصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل بها » الخ . وقد صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بناء على المباداة الثانية من القانون المشار اليه بتمضيها تقسيم النيابة الادارية الى اثنين وعشرين قسما ، عهد الي كل منها باختصاص محدد . وقد ألغى هذا القرار وحل محله قرار آخر صادر من رئيس الجمهورية وعمل به ابتداء من اول مارس سنة ١٩٥٧ ، كما اصدر المدير العام القرارات التي موضعها الفقرتان الثالثة والرابعة من المباداة الثالثة من القانون المشار اليه في اصدارها ومن بينها : قرار اذيع بالكتاب الدوري رقم ٨ لسنة

١٩٥٦ الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ وقد جاء به أنه « يبين في بعض الأحوال أن التحقيق الذي يقوم به أحد أقسام النيابة الإدارية ، قد يكشف عن احتمال نسبة مخالفة إدارية لموظف في جهة غير التي يختص القسم أصلا بشؤونها .

وقد جرى بعض الأقسام على متابعة التحقيق مع هذا الموظف مع خروجه عن اختصاصه ، كما جرى البعض الآخر على لحالة الأوراق إلى القسم المختص قبل تحديد مسؤولية الموظفين التابعين له ... الخ . لهذا نرى توحيدا للعمل وتفاديا من تشعب الإجراءات أن يستمر القسم في التحقيق الذي بدأه من جميع وجوهه — كلما أمكن ذلك — ويعتبر منتدبا لأجرائه ، بالنسبة إلى الموظفين الذين لا يتبعون الجهة الإدارية الخاصة به على أن ترسل صورة من المذكرة التي يرغها بنتيجة التحقيق إلى قسم النيابة المختص أصلا للتصرف ، بالنسبة للموظف التابع له .

هذا مع مراعاة مقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٢٦ من التعليمات العامة ، من ضرورة الرجوع إلى الإدارة العامة لاستطلاع رأيها قبل إحالة الأوراق إلى الجهة الإدارية » .

وبين مما تقدم أن قسم النيابة المختص بإحدى الوزارات يعتبر منتدبا للتحقيق مع الموظفين التابعين لوزارات أخرى ، إذا ما كشف التحقيق عن احتمال نسبة مخالفة إدارية لهم ، وذلك تحقيقا للأغراض سالفة الذكر التي يقتضيها حسن سير العمل ، ومن ثم يتعين أن يستمر هذا القسم في التحقيق الذي بدأه على أن يرسل صورة من المذكرة التي يرغها نتيجة التحقيق إلى قسم النيابة المختص للتصرف بالنسبة للموظف التابع له .

خامسا — الطعن في احكام المحاكم التأديبية يكون بنشاء على طلب مدير النيابة الادارية :

قاعدة رقم ( ٢٨٤ )

المبدأ :

تلتزم ادارة قضايا الحكومة بالطعن وجوبيا بناء على طلب مدير النيابة الادارية في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بمجلس الدولة امام المحكمة الادارية العليا .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة ٦ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة تنص على ان « تنوب هذه الادارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها او عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى — خولها القانون اختصاصا قضائيا .... » وتنص المادة ٧ من ذات القانون على انه « اذا أبدت ادارة القضايا رايها بعدم رفع الدعوى او الطعن فلا يجوز للجهة الادارية صاحبة الشأن مخالفة الراى الا بقرار مسبب من الوزير المختص » . كما ان المادة ٣٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التأديبية تنص على ان « احكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا امام المحكمة الادارية العليا .... » ويعتبر من ذوى الشأن فى حكم المادة المذكورة رئيس ديوان المحاسبة ومدير النيابة الادارية والموظف الصادر ضده الحكم ، كان القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية يعتبر النيابة الادارية احدى هذه الهيئات القضائية ، وأن مديرها عضو بالمجلس الأعلى لهذه الهيئات كما ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على ان « احكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا ويعتبر من ذوى الشأن فى الطعن الوزير المختص ورئيس

الجهاز المركزي للمحاسبات ومدير النيابة الادارية ، وتنص المادة ٤٤ على أن « ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ويقدم الطعن من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع عليه من محام من المقبولين امامها » .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم — بالنسبة للواقعة المعروضة — ان النيابة الادارية ليست جهة ادارية حتى تحتاج بالمادة ٧ من قانون تنظيم ادارة قضايا الحكومة سائلة الذكر ، بل هي هيئة قضائية وفقا للقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ، ومن ثم فياته بحساباتها كذلك ، وباعتبار منحها من نوى الشأن وفقا لكل من المادة ٣٢ من قانون النيابة الادارية ، والمادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة ، فمن ثم تلزم ادارة قضايا الحكومة ، بناء على طلب مدير النيابة الادارية ، بالطعن وجوبا في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية امام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة دون ان يتوقف هذا الطلب على قرار مسبب من الوزير المختص ( وزير العدل ) .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، الى التزام ادارة قضايا الحكومة بناء على طلب مدير النيابة الادارية بالطعن وجوبا في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بمجلس الدولة ، امام المحكمة الادارية العليا .

### الفصل الثالث

#### الرقابة الادارية

قاعدة رقم ( ٢٨٥ )

المبدأ :

الضباط المنقولون الى الرقابة الادارية من القوات المسلحة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ - اقدمياتهم ترتب في وضع تال قرانهم في التخرج مع الاعتداد في هذا المصدد بالقرين الاحدث اذا لم يوجد قرين التخرج او كان وضع الاحداث الوظيفي افضل من قرين التخرج او كان وضع الاحداث الوظيفي افضل من قرين التخرج .

ملخص الفتوى :

وضع المشرع بمقتضى المادة ١٤٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ أصلاً عاماً بمقتضاه يوضع الضباط المنقول الى جهة مدنية في الوظيفة المعادلة لرتبته العسكرية وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية فاذا كانت الوظيفة المدنية تعادل أكثر من رتبة عسكرية اعتبرت اقدميته من تاريخ حصوله على أدنى الرتب العسكرية المعادلة ، وحتى لا يلحق بالضابط ضرر بسبب نقله اشترط المشرع ألا تقل اقدميته عن اقدمية قرينه في المؤهل وتاريخ التخرج وتوقف عند هذا فلم يزد عليه . لذلك لا يجوز الاستناد الى هذا الشرط الذي قصد به رفع الضرر عن الضابط المنقول لتمييزه عن قرنائه بالجهة المنقول اليها وتفضيله عليهم في الاقدمية ، إذ ليس من مقتضى هذا الشرط إعادة ترتيب اقدميات قرناء الضابط في المؤهل وتاريخ التخرج باعتبار أن دلالته توجب عدم المساس باقدميات هؤلاء القرناء ، ومن ثم فإن أمثاله يتحقق بوضع الضابط المنقول في ترتيب تال لهم ، وترتيباً على ذلك فإنه اذا كان المشرع

قد خرج على الأصل العام المشار اليه والذي يتعين بمقتضاه وضع الضابط المنقول في الوظيفة المدنية المعادلة لرتبته العسكرية من تاريخ حصوله على تلك الرتبة فأوجب وضع الضابط المنقول في الوظيفة التالية لرتبته العسكرية اذا كان قرينه في المؤهل وتاريخ التخرج قد رقى اليها مع تحديد أقدمية الضابط من تاريخ ترقية القرين الى تلك الوظيفة لذا فانه يتعين التقيد عند ترتيب الأقدمية في هذه الحالة بذات الشرط وبذات المفهوم فلا يجوز أن يسبق الضابط قرينه في هذه الحالة من باب أولى وانما يتعين وضعه في أقدمية تالية لأقدمية قرينه في المؤهل وتاريخ التخرج مع اعتبار بكالوريوس العلوم العسكرية معادلا للدرجة الجامعية الأولى ولما كان المشرع قد اعتد عند تحديد أقدمية الضابط المنقول بقرينه في تاريخ التخرج فانه يتعين الاعتماد في هذا الصدد أيضا بمن كان أحدث تخرجاً من الضابط اذا كان في وضع وظيفي أفضل من قرين التخرج وكذلك اذا لم يوجد هذا القرين أصلاً .

وتطبيقاً لما تقدم فانه يتعين وضع الضابط ..... و ..... ( المذكورين في اولا ) والمتخرجين في ١٩٦٨/٩/١ والحاصلين على رتبة رائد المعادلة للفئة ( د ) بالرقابة الإدارية في الفئة ( ج ) المعادلة لارتبة التالية لرتبتهم العسكرية لكون قرنائهم في التخرج قد رفقوا الى تلك الفئة الأعلى مع ترتيب أقدمياتهم بحيث يكونوا تالين لآخر أقرانهم في التخرج بكشف الأقدمية أي بعد السيد/..... المتخرج في ١٩٦٨/١٢/١٠ وذلك من تاريخ ترقيته الى الفئة ( ج ) أي من ١٩٧٩/٨/٣ ، واذا كان بعض المتخرجين في سنة ١٩٦٨ يسبقون بكشف الأقدمية هذا القرين فان ذلك لا يقضى وضع هؤلاء الضباط بعدهم لأن اجراء الترتيب سيؤدى الى وضعهم في ترتيب سابق الأقدمية أحد أقرانهم في التخرج وهو ما لم يجزه المشرع .



وفيها يتعلق بالضباط المذكورين في ثانياً وهم ..... و .....  
و ..... و ..... المتخرجين عام ١٩٧١ والحاصلين على رتبة رائد  
المعادلة ذنقة ( د ) بالرقابة في ١٩٧٩/٧/١ فانهم يوضعون على تلك الذقة  
( د ) اعتباراً من التاريخ الذي حصل فيه قرنائهم في التخرج عليها على ان  
ترتب اقدمياتهم بحيث يكونوا تالين لآخر من حصل على تلك الذقة في  
التاريخ المذكور ، ومن ثم فانهم يوضعون بعد السيدين/ ..... و .....  
المتخرجين في ١٩٧١/٨/٣ واللذين حصلوا على الذقة ( د ) في ١٩٧٧/٣/١٧ .

اما الضباط ..... المذكور في ثالثاً والمتخرج في ١٩٦٢/١٠/٢١  
والحاصل على رتبة مقدم المعادلة للذقة ( ج ) في ١٩٧٥/١/١ فانه ينقل  
الى الذقة ( ب ) التي حصل عليها قرناؤه الاحدث منه تخرجاً وهما .....  
و ..... المتخرجين في ١٩٧٣/٧/١٦ ويوضع في ترتيب تال لهما بكشف  
الاعدية وتحسب اقدميته في الذقة ( ب ) من ١٩٧٨/١/١٦ تاريخ ترقيتهما  
اليها ، ولا يجوز وضعه في كشف الاعدية بعد ..... لكونه سابقا  
عليه في تاريخ التخرج ، وبالنسبة للضباط المذكورين في رابعاً وهم .....  
و ..... المتخرجين في ١٩٧٣/٧/١٦ ويوضع في ترتيب تال لهما بكشف  
١٩٦٩ وفبراير سنة ١٩٧٠ والحاصلين على رتبة رائد المعادلة للذقة ( د )  
من يوليو سنة ١٩٧٧ ويناير سنة ١٩٧٨ فانهم يوضعون في الذقة ( د )  
اعتباراً من تاريخ الاحدث تخرجاً من العاملين بالرقابة عليها اي من  
١٩٧٧/٣/١٧ ويكون ترتيب اقدمياتهم تالياً للسيد/ ..... المتخرج في  
١٩٧٠/٨/١ والاحدث منهم مباشرة في تاريخ التخرج .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان  
اعدييات الضباط المنقولين الى الرقابة الادارية المشار اليهم ترتب في وضع  
تال لأقرانهم في التخرج مع الاعتداد في هذا الصدد بالقرين الاحدث اذا  
لم يوجد قرين التخرج أو كان وضع الاحدث الوظيفي افضل من قرين

التخرج وترتيب ائتمدية الضباط المتقولين الى الرقابة الادارية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ على النحو السالف بيانه .

.. ( ملف ٦١٤/٣/٨٦ - جلسة ١٦/٢/١٩٨٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٨٦ )

المبدأ :

القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ - المشرع نظم طريقة التعيين بهيئة الرقابة الادارية - التعيين بمجموعة الوظائف الرقابية يكون عن طريقين هما النقل او الترقية - التعيين بمجموعة الوظائف الفنية والمكتبية يكون عن طريق من الطرق المنصوص عليها بقانون العاملين المدنيين بالدولة مع جواز الاستثناء من بعض القواعد المنصوص عليها فيه بقرار من رئيس الجمهورية - مغايرة قواعد التعيين تفصح عن اهمية العمل الرقابى وخطورة وظائف الرقابة التى تقتضى تخصيصها بلحكام تختلف عن الاحكام العامة التى تسرى على سائر موظفى هيئة الرقابة - لا يجوز تعيين ضباط القوات المسلحة بمجموعة الوظائف الرقابية بهيئة الرقابة الادارية تعيينا جديدا بعد انتهاء خدمتهم من القوات المسلحة .

#### ملخص الفتوى :

ان هيئة الرقابة الادارية فى مستقبل تدبير احتياجاتها من الاعضاء بعد اعادة تشكيلها اتجهت الى اماره بعض ضباط القوات المسلحة للعمل بها تمهيدا لتعيينهم بالهيئة ولاستيفاء اجراءات التعيين بالهيئة تستند على احالتهم الى التقاعد بالقوات المسلحة لعدم اللياقة الصحية واعدت الهيئة مشروعات قرارات لتعيينهم بها اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ اخالتهم الى التقاعد مع الاحتفاظ لهم بالأجور والبدلات التى كانوا يتقاضونها بالقوات

المسلحة وقصد ثار بشأن تعيين أو إعادة تعيين السادة المشار اليهم في الوظائف الرقابية بهيئة الرقابة الادارية ومدى جواز احتفاظهم بصفة شخصية بالأجور والبدلات التي كانوا يتقاضونها في وظائفهم بالقسوات المسلحة انجاسهان .

الاتجاه الأول — يجيز تعيينهم بهيئة الرقابة الادارية في اليوم الثاني لتاريخ احالتهم الى التقاعد بالقوات المسلحة مع احتفاظهم بصفة شخصية بالأجور والبدلات التي كانت تصرف لهم بالقوات المسلحة وذلك استنادا الى فتوى الجمعية العمومية لقسمى ألفتسوى والتشريع الصادرة بجلسة ١٦/٢/١٩٨٣ والتي رأت انه يلزم الرجوع الى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد به نص في قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية باعتباره الشريعة العاية في التوظيف وبذلك تطبيق في شأن السادة المشار اليهم احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة بخصوص التعيين أو اعادة التعيين وما ورد بالمادة ٢٦ منه بخصوص الاحتفاظ بالأجر والبدلات التي كانت مقررة في الوظيفة السابقة بصفة شخصية .

الاتجاه الثاني — يرى أنه لا يجوز تعيين السادة المشار اليهم بهيئة الرقابة الادارية والاحتفاظ لهم بالأجور والبدلات التي كانوا يتقاضونها بالقوات المسلحة وذلك امالا لفتوى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية المبلغة لهيئة الرقابة الادارية في ٢٠/١٢/١٩٨٣ والتي أرتأت فيها عدم جواز تعيين العاملين بالقوات المسلحة أو الشرطة بالوظائف الرقابية في اليوم التالي لانهاء خدمتهم بها سواء كان انهاء الخدمة لعدم اللياقة الطبية أو بالاحالة الى التقاعد وانما يكون شغل تلك الوظائف عن طريق الترقية أو النقل فقط دون اعادة التعيين .

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع فاستعرضت للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية (م ٣٩ — ج ٢٤)

المعدل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ والتي تنص المادة ١١ منه على أنه :  
" يكون التعيين في وظائف الرقابة بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها مباشرة ويجوز للتعين عن طريق النقل من أى جهة حكومية مدنية أو عسكرية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة ، .

كما نصت المادة المذكورة بالقانون على أن يكون تعيين العاملين في مجموعتي الوظائف الفنية والمكتبية بالرقابة الادارية طبقا للقواعد والشروط الخاصة بتعيين العاملين المدنيين بالدولة ويجوز الاستثناء من هذه القواعد والشروط طبقا للأوضاع التي يصدر بها قرار رئيس الجمهورية . . . . .

ومفاد ما تقدم أن المشرع نظم طريقة التعيين بهيئة الرقابة الادارية وغاير بين قواعد تعيين العاملين بها حيث فرق في الأحكام الواجبة الاتباع عند تعيين مجموعة الوظائف الرقابية وبين مجموعتي الوظائف الفنية والمكتبية فجعل التعيين بمجموعة الوظائف الرقابية عن طريقين لا ثالث لهما وهما الترقية والنقل فقط في حين جعل التعيين بمجموعتي الوظائف الفنية والمكتبية بأى طريق من الطرق المنصوص عليها بقانون العاملين المدنيين بالدولة مع جواز الاستثناء من بعض القواعد والشروط الخاصة المنصوص عليها فيه بقرار من رئيس الجمهورية ، هذه المغايرة تفصح عن ارادة المشرع الواضحة في تحديد طريقة محددة لتعيين العاملين بمجموعة وظائف الرقابة وذلك انطلاقا من اهمية العمل الرقابى وخطورة وظائف الرقابة التي تقتضى تخصيصها بأحكام تختلف عن الأحكام العامة التي تسرى على سائر موظفى هيئة الرقابة .

ومن حيث أنه لا وجه للاحتجاج في هذا الصدد بفتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة بجلسة ١٦/٢/١٩٨٣ ( ملف رقم ٨٦/٣/٦١٤ ) لأنها تتعلق بوقائع تختلف عن الوقائع المعروضة فهى تخص

بعض أعضاء هيئة الرقابة الادارية ذاتها الذين اُحيلوا الى المعاش عقب  
الغاء الهيئة بقرار جمهورى ثم رؤى اعادتهم بها مرة اخرى بعد اعادة  
تشكيلها بهدف اعادة الحالة الى ما كانت عليه .

ومن حيث انه لما تقدم لا يجوز تعيين الضباط المعروضة حالاتهم  
بهئية الرقابة الادارية تعيينا جديدا بعد انتهاء خدمتهم من القوات  
المسلحة ولا سبيل لهم الا وسيلة النقل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم  
جواز تعيين السادة الضباط المعروضة حالاتهم والوظائف الرقابية بهئية  
الرقابة الادارية .

## هيئة الوصاية المؤقتة

قاعدة رقم ( ٢٨٧ )

### المبدأ :

تتولى هيئة الوصاية المؤقتة بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك الى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة .

### ملخص الفتوى :

إذا تقصينا الأسباب التى تزول بها ولاية الملك . وجدناها تنحصر فى أسباب ثلاثة : وفاة الملك . واصابته بمرض عقلى . ونزوله عن العرش أو تنحيته عنه .

وقد عرض الدستور للسبب الأول . وهو وفاة الملك . فنص فى المادة ٢ ، على أنه « اثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون فى مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة .

فإذا كان مجلس النواب منحلًا وكان الميعاد المعين فى أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر . فان المجلس التقديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه ، وعرض الأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ للسبب الثانى وهو اصابة الملك بمرض عقلى . فنص فى المادة ١٢ على أنه « اذا تعذر الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلى ، فعلى مجلس الوزراء بعد التثبت من ذلك أن يدعو البرلمان فى الحال الى الاجتماع

و نأذا أثبت قيام ذلك المرض بطريقة قاطعة قرر البرلمان انتهاء ولاية ملك  
فتنتقل إلى صاحب الحق فيها من بعده بحسب أحكام أمرا هذا ، ولم  
يرد أى نص لا فى الدستور ولا فى الأمر الملكى الصادر فى ١٢ من أبريل سنة  
١٩٢٢ عن السبب الثالث وهو نزول الملك عن العرش .

ولا يمكن القول بأن السكوت عن هذا السبب الآخر إنما هو  
يسكوت عن النادر الكفاء بنكر الغالب فإن الدستور لم يسكت عن حالة خلو  
العرش بل نص عليها فى المادتين ٥٣ ، ٥٤ ، وهى حالة أكثر ندرة من حالة  
النزول عن العرش . ولا يمكن القول كذلك بأن هذا السكوت كان عن  
كياسه ولياقه فإن الأمر الملكى الصادر فى ١٣ من أبريل سنة ١٩٢٢ لم  
يسكت عن حالة إصابة الملك بمرض عقلى وكان السكوت عنها أكثر كياسة  
ولياقة فالسكوت عن حالة النزول عن العرش لم يكن إذن مراعاة لأحد  
الاعتبارين السالفى الذكر . بل يرجع السكوت فيها يظهر الى أن الدستور  
لم ير أن يعرض لنزول الملك عن العرش لأن هذا النزول يقع عادة اثر  
ثورة أو انقلاب وليس من الحكمة تنظيم الثورة أو الانقلاب فكل منهما  
ملابسات خاصة هى التى تسيطر عليه وتنظمه .

فأذا ما تقرر أن حالة النزول عن العرش مسكوت عنها ولم يواجهها  
الدستور كما واجه حالة الوفاة بقى البحث فيها اذا كان يجوز القياس  
والأخذ فى حالة النزول عن العرش بالأحكام التى أوردها الدستور فى  
حالة الوفاة . بالرغم من أن لكل من هاتين الحالتين ملابساتها اذ النزول عن  
العرش أمر استثنائى يخرج عن الأوضاع المسالفة أما وفاة الملك فامر  
طبيعى مألوف .

ان الأحكام التى أوردتها الدستور فى حالة وفاة الملك فيما يتعلق بانتماء البرلمان قسمان قسم يتفق مع أصول الدستور وقسم يعتبر استثناء من هذه الأصول :

فقد أوجبت المادة ٥٢ من الدستور ان يجتمع المجلسان بحكم القانون على اثر وفاة الملك فى مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة . وهذا الحكم يتفق مع أصل من أصول الدستور هو وجوب اجتماع البرلمان متى كان . موجودا عند وقوع حدث خطير ، ومن ثم فلا مانع من قياس حالة النزول عن العرش على حالة الوفاة فيما هو أصل من أصول الدستور والقول بان البرلمان متى كان موجودا بمجلسيه يجب ان يجتمع فى مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان النزول عن العرش .

ولكن المادة ٥٢ لم تقتصر على هذا الحكم بل تضمنت حكما آخر لا شك فى انه حكم استثنائى محض اذ أوجبت اجتماع البرلمان فى نفس الميعاد حتى لو كان مجلس النواب منحلًا متى كان الميعاد المعين فى أمر المنحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر . فيعود المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه . وعودة مجلس منحل الى الوجود بتعارض مع طبائع الأشياء ويخل بقاعدة عامة معروفة هى القاعدة التى تقضى بان الساقط لا يعود - هذا الى ان أصول الدستور المصرى صريحة فى ان مجلس النواب لا يعود الى العمل اذا انحل واذا عاد فان عودته انما تكون فى حالات استثنائية محضة . ويكفى للتثبت من ذلك مقارنة المادة ١١٤ من الدستور بالمادة ٩٨ اذ تنص المادة ١١٤ على ان « تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب فى خلال الستين يوما السابقة لانتهاؤ مدة نيابته وفى



حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فإن مدة نيابة المجلس القديم تمتد الى حين الانتخابات المذكورة ، وتنص المادة ٩٨ على أن « الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في عشرة الأيام التالية لتبام الانتخاب » .

ويتضح من المقارنة بين هذين النصين أن حالة تجديد مجلس النواب تختلف عن حالة حله فيما إذا لم يمكن إجراء الانتخابات الجديدة في الميعاد الذي نص عليه الدستور ففي حالة التجديد تمتد نيابة المجلس القديم الى حين انتخاب المجلس الجديد . أما في حالة حله فلم ينص الدستور على أن المجلس المنحل يعود الى العمل . ومن ثم وجب القول بأن الأصل في الدستور المصري أن مجلس النواب إذا انحل فلا يجوز أن يبعث من جديد . ما لم يوجد نص خاص يقضي بعودته الى العمل في حالة بذاتها فعند ذلك يعود المجلس المنحل في هذه الحالة المنصوص عليها بالذات دون غيرها من الحالات ؛ وقد نص الدستور فعلا في حالتين اثنتين على أن مجلس النواب المنحل يعود الى العمل هما حالة وفاة الملك في المادة ٥٢ وحالة خلو العرش في المادة ٥٤ ، فيجب قصر هذا الحكم الاستثنائي المحض في هاتين الحالتين . ولا يجوز إذن في حالة تعذر الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلي أن يدعى مجلس النواب المنحل الى الاجتماع لأن المادة ١٢ من الأمر الملكي الصادر في ١٣ من أبريل سنة ١٩٢٢ لم تورد نصا يقضي بعودة المجلس المنحل الى العمل . ويترتب على ذلك أيضا في حالة نزول الملك عن العرش أنه ما دام الدستور لم ينص على عودة المجلس المنحل الى العمل بل ما دام لم يعرض لهذه الحالة أصلا فلا يجوز أن يعود مجلس النواب إذا كان منحلا الى العمل والقول بغير ذلك ويجوز عودة

المجلس المنجل الى العمل في حالة النزول عن العرش قياسا على حالة الوفاة وخلو العرش قسول غير جائز اذ القياس انما يكون على حكم استثنائي محض كما تقدم القول والاستثناء لا يقاس عليه . بل أن القياس على استثناء هذا إنما هو اضافة استثناء آخر والإضافة على الدستور تنقيح فببسه ولا يجوز تنقيح الدستور الا بالطريق الذي نص عليه الدستور .

أما تعيين الهيئة التي تمارس سلطات الملك الدستورية عقب نزول الملك عن العرش فلم يرد نص دستوري إذ أن المادة ٥٥ من الدستور التي تولى مجلس الوزراء هذه السلطات الي أن يتولاهم الخليف أو اوصياء العرش بقصوره على حالة الوفاة ولكن هذا النص ليس إلا تطبيقا لنظرية الضرورة . فالضرورة تحتم عقب وفاة الملك أن توجد هيئة تمارس سلطات الملك الدستورية الى أن يتمكن من انتقلت اليه ولاية الملك أو اوصياؤه اذا كان قائما من استيفاء الشروط الدستورية الواجبة لممارسة هذه السلطات . وليس بوجيد اصلح من مجلس الوزراء الذي يتولى الملك سلطته بواسطته كما تقتضى المادة ٤٨ من الدستور هيئة تمارس هذه السلطات . ومن ثم نصت المادة ٥٥ من الدستور على هذا الحكم كتطبيق لنظرية الضرورة كما تقدم القول ، فاذا عرضت صورة أخرى من صور الضرورة هي صورة نزول الملك عن العرش أمكن تطبيق النظرية على النحو الذي طبقت به في المعبودة الأولى . ومن ثم تكون ميارسية مجلس الوزراء لسلطات الملك الدستورية عقب نزول الملك عن العرش انميا هو تطبيق مباشر لنظرية الضرورة على النحو الذي طبقت به في المادة ٥٥ من الدستور .

لم يبق اذن — بعد أن تبين أنه لا يجوز دعوة مجلس النواب المنحل الى الاجتماع في حالة النزول عن العرش — الا المبادرة الى اجراء الانتخابات

العالية بمجرد التمكن من اجزاء هذه الانتخابات حتى يوجد مجلس نواب جديد في الميعاد الدستوري فيتيسر اذ ذلك دعوة البرلمان إلى الاجتماع للنظر في تعيين اوصياء العرش أو الموافقة على تعيينهم .

فاذا رأت الحكومة أن الضرورة تقضى بمضى وقت غير قصير قبل أن تتمكن من اجراء هذه الانتخابات وأرادت أن تتخفف من السلطات الاستثنائية التي تمارسها في الوقت الحاضر فلا يبقى مجلس الوزراء يمارس سلطات الملك الدستورية الا أقصر وقت ممكن حصراً للضرورة في أضيق حدودها فانه لا يوجد مانع قانوني من ايجاد نظام لوصاية مؤقتة تنتقل اليها من مجلس الوزراء ممارسة سلطة الملك الدستورية الى أن تتولى هيئة الوصايا الدائمة هذه السلطات .

والسبيل الى ذلك هو سن هذا النظام المؤقت عن طريق التشريع بمقتضى المادة ٤١ من الدستور والحاق هذا النظام بنظام الوصاية الدائمة الوارد في الأمر الملكي الصادر في ١٣ من أبريل سنة ١٩٢٢ . ولا يعتبر هذا التشريع تعديلاً في الدستور لأنه لنما يستكمل احكام الوصاية الدائمة . والدستور بمقتضى المادة ٣٣ لم يلحق بنصوصه من احكام الأمر الملكي الصادر في ١٢ من أبريل سنة ١٩٢٢ الا الاحكام الخاصة بوراثة العرش اى انتقال ولاية الملك من سلف الى خلف ولا يكن اعتبار احكام الوصاية الدائمة ولا احكام الوصاية المؤقتة داخله في هذا النطاق . فمى ان احكام قابلة للاستكمال وللإضافة عن طريق التشريع العادى .

ويمكن أن يتقرر نظام الوصاية المؤقتة باستصدار تشريع يضيف الى نصوص الأمر الملكي الصادر في ١٣ من أبريل سنة ١٩٢٢ نصاً جديداً يكون هو المادة ١١ مكرراً ويجرى على الوجه الآتى :

« في حالة نزول الملك عن العرش وانتقال ولاية الملك خلف قاصر يجوز لمجلس الوزراء إذا كان مجلس النواب منحلًا أن يؤلف هيئة وصاية مؤقتة للعرش من ثلاثة يختارهم من بين الطبقات المنصوص عليها في المادة ١٠ . تتوفر فيهم الشروط المبينة فيها .  
وتتولى هيئة الوصاية المؤقتة بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة وفقا لأحكام المواد الثلاث السابقة ولأحكام المادة ٥١ من الدستور .

( فتوى رقم ٤٣١ في ٣١/٧/١٩٥٢ ) .

## هيئة عامة

### الفصل الأول

#### احكام عامة

قاعدة رقم ( ٢٨٨ )

المبدأ :

عبارة الهيئات العامة الواردة بالمادة ١٨ من الدستور - تحديد مدلولها من تقصى السوابق الدستورية - تناولها على هذا الوجه للوحدات المحلية ، والمؤسسات العامة المحلية ، والهيئات التي تمارس نشاطا خلاصا ، او مهنيا ، واعتبرت من اشخاص القانون العام .

ملخص الفتوى :

يبين من تقصى السوابق الدستورية أن محلول عبارة « الهيئات العامة الأخرى » الواردة بنص المادة ١٠٦ من الدستور تعنى :

أولا - الوحدات الادارية المحلية التي تمثل نظام اللامركزية المحلية ، بينما تمثل المؤسسات العامة نظام اللامركزية المصلحية . وقد قرر الدستور القواعد الأساسية التي تنظم الادارة المحلية في الفرع الثالث من الفصل الثالث من لكتاب الرابع ، فنص في المادة ١٥٧ على أن تقسم الجمهورية المصرية الى وحدات ادارية ويجوز أن يكون لكل منها او لبعضها الشخصية الاعتبارية وفقا للقانون . كما نص في المادة ١٥٨ على أن يمثل الوحدة الادارية ذات الشخصية الاعتبارية مجلس يختار أعضاؤه بطريق الانتخاب ، ومع ذلك يجوز أن يشترك في عضويته أعضاء معينون على الوجه المبين في القانون ، وحددت المادة ١٥٩ اختصاصات هذه المجالس ، فنصت

على أنها تختص بكل ما يهم الوحدات التي تمثلها ، ولها أن تنشئ المرافق والأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية بدائلها ، وذلك على الوجه المبين في القانون .

وقد اجتزا الدستور في شأن هذه الوحدات برقابة مجالسها الممثلة لها على شئونها المالية وميزانياتها ، اذ رأى في رقابة هذه المجالس التي يختار اعضاؤها أصلا بطريق الانتخاب ما يغنى عن رقابة مجلس الأمة .

ثانيا — المؤسسات العامة المحلية التي تنشئها الوحدات الادارية المحلية ، وتخضع لرقابة المجالس الممثلة لهذه الوحدات ، مثل ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية التي تخضع لرقابة المجلس الادارى لمدينة الاسكندرية .

ثالثا — بعض أنواع أخرى من الهيئات التي تمارس نشاطا خاصا أو مهنيا ، والتي استقر الرأى في الفقه الادارى الحديث على اعتبارها مؤسسات عامة ، مثال ذلك الغرف التجارية ونقابات المهن الحرة كبنقابات الجبابين والأطباء والمهندسين . ويلاحظ ان هذه المؤسسات لا تبعيد جزءا أصيلا من الجهاز الادارى للدولة بل المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة والملحقة المشار إليها بالمادة ١٠٥ من الدستور ، وقد أضفى عليها وصف المؤسسات العامة لجرد ان القانون قد خولها بعض حقوق وسلطات من نوع ما تختص به الهيئات العامة مثل سلطة القاذيب ، وسلطة فرض الرسوم ، تبيكنا لها من ممارسة نشاطها على الوجه المطلوب .

قاعدة رقم ( ٢٨٩ )

المبدأ :

القانونان رقما ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ،  
٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة عديم سريان احكامها ،  
فيما عدا المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي ، على المؤسسات العامة او  
الهيئات العامة القائمة وقت صدورهما الا بعد صدور القرارات  
الجمهورية التي تحدد ما يعتبر منها مؤسسة عامة او هيئة عامة - استمرار  
العمل بنظم المؤسسات والهيئات القائمة الى حين صدور هذه القرارات  
- اساس ذلك - مثال : بالنسبة لمؤسسة ضاحية المعادي .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٣٤ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم  
٦٠ لسنة ١٩٦٣ على ان تعتبر مؤسسات عامة في تطبيق احكام هذا  
القانون المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي القائمة وقت صدوره ،  
وتنص المادة ٣٥ من نفس القانون على ان « يحدد رئيس الجمهورية  
بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة او المؤسسات  
العامة القائمة » ، وتنص المادة ١٨ من قانون الهيئات العامة الصادر  
بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ على ان « يحدد رئيس الجمهورية بقرار  
منه ما يعتبر هيئات عامة في تطبيق احكام هذا القانون » .

ومفاد هذه النصوص انه بالنسبة الى المؤسسات والهيئات العامة  
القائمة وقت صدور القانون المذكورين لا يخضع منها لاحكام قانون المؤسسات  
العامة الا المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والمؤسسات والهيئات  
العامة التي يصدر قرار من رئيس الجمهورية باخضاعها لهذا القانون ،  
كما لا يخضع منها لقانون الهيئات العامة الا تلك التي يصدر قرار من  
رئيس الجمهورية بتطبيق احكام هذا القانون عليها ، وبغير صدور هذا

القرار في الحالات يمنع تطبيق أحد القانونين على المؤسسات العامة طالما أنها ليست ذات طابع اقتصادي .

وبما أن مؤسسة ضاحية المعادي وإن كانت مؤسسة عامة إلا أنها ليست ذات طابع اقتصادي على ما انتهى إليه رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، ومن ثم فإنها لا تعتبر مؤسسة عامة في تطبيق قانون المؤسسات العامة المشار إليه عملاً بالمادة ٣٤ منقولة .

وما دام لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبار هذه المؤسسة مؤسسة عامة أو هيئة عامة تخضع لأحد القانونين المذكورين طبقاً لنص المادتين ٣٥ من قانون المؤسسات العامة و ١٨ من قانون الهيئات العامة ، ومن ثم لا تسرى في شأنها أحكام أى من القانونين ويمنع تطبيقها عليها .

والقول بوجوب تطبيق الأحكام المشتركة في القانونين — من تاريخ العمل بهما — على مؤسسة ضاحية المعادي ، استناداً إلى أن مصرها في النهاية الخضوع لأيهما طبقاً لما يصدر به قرار رئيس الجمهورية بشأنها ، هذا القول يغفل أن هذا التطبيق يعنى أعمالاً لأحكام أحد القانونين على المؤسسة وهو ما لا يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بصريح نص المادتين ٣٥ ، ١٨ من القانون على ما سلف .

وأزاء امتناع تطبيق أحد القانونين على تلك المؤسسة ، فإنها تظل محكومة بنظمتها الحالية التي تسير وفقاً لها باعتبارها قواعد مؤقتة تحكم سيرها إلى أن يثبت في أمرها بقرار من رئيس الجمهورية .

لذلك انتهى الرأى إلى أنه لا يجوز تطبيق أحكام قانوني المؤسسات والهيئات العامة المشار إليهما على مؤسسة ضاحية المعادي ، وإلى أن



يصدر قرار من رئيس الجمهورية باخضاعها لأحدهما تظل بحكومة بنظمتها الحالية التي تسير وفقا لها .

( فتوى رقم ١١٨٠ في ٣٠/١٠/١٩٦٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٩٠ )

المبدأ :

الهيئات والمؤسسات العامة والشركات العامة - القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ في شأن عدم جواز تعيين أى شخص في هذه الجهات بمكافأة سنوية أو برتب سنوى قدره ١٥٠٠ جم فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية - سريانه على المعاملين ممن يتقاضون مرتب ١٥٠٠ جم فأكثر وقت صدوره - وجوب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة لهم وفق احكام هذا القانون - عدم جواز تخفيض مرتباتهم أو تعديلها حين صدور هذه القرارات - أساس ذلك - عدم وجود نص في القانون يجيز ذلك ، كما انه لا يجوز المساس بالحقوق المكتسبة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ في شأن عدم جواز تعيين أى شخص في الهيئات والمؤسسات العامة أو للشركات التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو برتب سنوى قدره ١٥٠٠ ج فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية .

ويقع باطلا كل تعيين يتم على خلاف ذلك ويلزم المخالف بان يؤدي المكافآت أو المرتبات التي حصل عليها الى خزانة الدولة .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون بمسحلة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ على انه : " على الجهات المضار اليها في المادة الأولى ان

تطلب إصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق أحكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين ومن يبلغون المرتب المنصوص عليه في المادة الأولى .

وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ على أنه :  
« تقدم طلبات إصدار القرارات الجمهورية المشار إليها في المادة السابقة خلال خمسة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ..... » .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ على أنه :  
« تمتد المهلة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ . »

ويخلص من أحكام النصوص المتقدمة أنه فيما يتعلق بالعاملين في الشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة من تبلغ أجورهم السنوية ١٥٠٠ ج فأكثر ، تلتزم الجهات التي يعملون بها بطلب إصدار قرارات جمهورية لهم خلال المهلة المحددة قانوناً ، وإلى هنا ينتهي أثر القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ والقوانين المعدلة له بالنسبة إلى هؤلاء العاملين ، وبالتالي لا يجوز خفض أجورهم أو تعديلها انتظاراً لصدر القرارات الجمهورية الخاصة بهم ، ذلك لأن هذا الإجراء فضلاً عن عدم استناده إلى نص قانون يبرره أو يجزه ، فإنه يتضمن مساساً بالمواعك الذاتية لهؤلاء العاملين وتعرضاً لحقوقهم في مرتباتهم مما لم يرد به نص في القانون .

وترتباً على ما تقدم يستقر العاملون المشار إليهم في تقاضى مرتباتهم دون أى خفض ، ولا يجوز انتقاصها أو وقف صرفت جانب مما يستحقونه منها حتى ولو لم تصدر القرارات الجمهورية الخاصة بهم طبقاً للقانون المذكور ، وأنما يتعين خفض على الجهات التي يعملون بها أن يقللوا إصدار

القرارات الجمهورية اللازمة لهم مع مراعاة المواعيد المقررة قانونا في هذا الشأن .

( فتوى رقم ١٣٧٩ في ٨/١٢/١٩٦٣ ) .

قاعدة رقم ( ٢٩١ )

المبدأ :

القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن عدم جواز تعيين أى شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التى تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بهرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية — تقديم طلبات استصدار قرار جمهورى خلال المدة المحددة بالنسبة للموظفين الذين يتقاضون حاليا هذا المرتب — هو أمر واجب على هذه الجهات دون ترخص من جانبها في ذلك — اتجاء هذه الجهات الى تخفيض المرتب الى أقل من ١٥٠٠ جنيه سنويا لا يعنى من هذا الالتزام فضلا عن مخالفته للقانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ تنص على انه « لا يجوز تعيين أى شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات المساهمة التى تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بهرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيها فأكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية .

ويتبع باطلا كل تعيين يتم على خلاف ذلك ويلزم المخالف بأن يؤدي المكافآت أو المرتبات التى حصل عليها الى خزانة الدولة » .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون معصلة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ على انه « على الجهات المشار اليها في المادة الأولى أن تطلب

( م ٤٠ — ج ٢٤ )

اصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق احكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين ومن يبلغون المرتب المنصوص عليه في المادة الأولى ، .

وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ على أن « تقدم طلبات اصدار القرارات الجمهورية المشار اليها في المادة السابقة خلال خمسة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون او عند بلوغ المرتب الى الحد الوارد في المادة الأولى بالنسبة لمن يبقون بعد هذا التاريخ .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٣ على أن « تمد المهلة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ » .

ويخلص من احكام النصوص المتقدمة انه فيها يتعلق بالعاملين في الشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة الذين تبلغ مرتباتهم ١٥٠٠ جنيه فاكثر عند تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ أو بعد هذا التاريخ ، يتعين على الجهات التي يعملون بها أن يقدموا طلبات استصدار قرارات جمهورية لهم تطبيقا للقانون المذكور خلال المهلة التي حددها ومدت بمقتضى قوانين نالية ، ولا تترخص هذه الجهات في تقديم تلك الطلبات لأن ولجب تقديمها عبر عنه بصيغة الأمر في القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ بقول المشرع « على الجهات المشار اليها في المادة الأولى أن تطلب ..... ، وهو تعبير يدل على صيغة الأمر بظاهر سياقه وملوله ، الأمر الذي يستفاد منه أن المشرع لم يترك لهذه الجهات خياراً بين تقديم هذه الطلبات أو عدم تقديمها . يؤيد ذلك أن حذف القانون المذكور هو تخويل رئيس الجمهورية سلطة الرقابة على من يعملون في هذه الجهات بالمرتب المشار اليه ، وفي ترخيص تلك الجهات في تقديم تلك الطلبات مباشرة منها لسلطة هذه الرقابة بأكملها وكلها القانون لرئيس الجمهورية .

ولا يحل محل التزام الجهات المشار إليها بطلب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة للعاملين فيها أن يخفضوا مرتباتهم إلى أقل من ١٥٠٠ ج سنويا ، ذلك لأنه فضلا عما في هذا الاجراء من مساس بالمراكز الذاتية لهؤلاء العاملين وتعرض لحقوقهم في مرتباتهم التي وصلت ١٥٠٠ ج سنويا أو أكثر ، فانه اجراء لا يقتصر على عدم وجود سند له في القانون بل يتعدى ذلك إلى مخالفة الميثاق الذي فرض اجراء ولحدا لهؤلاء العاملين هو أن تتقدم الجهات التي يعملون بها بطلب استصدار قرارات جمهورية لهم ، ومن ثم لا يغنى عن ذلك أى اجراء آخر .

وعلى هدى ذلك يكون على خلاف القانون الاجراء الذى تتبع فى المسألة المعروضة من خفض مرتبات العاملين الذى يسرى عليهم القانون المذكور الى اقل من ١٥٠٠ ج سنويا ويتعين استمرار تقاضيه مرتباتهم دون خفض ، على أن تتقدم جهات عملهم بطلب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة لهم خلال الميعاد المحدد قانونا بصرف النظر عن صدور هذه القرارات فعلا أو عدم صدورهما لأن القانون لم يتطلب بالنسبة الى هؤلاء العاملين الا تقديم ذلك الطلب لذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلى :

اولا : يتعين على الجهات المشار اليها فى المادة الأولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ أن تتقدم بطلب استصدار قرارات جمهورية لمن بلغ مرتبه من العاملين فيها ١٥٠٠ ج سنويا فأكثر خلال المهلة المشار اليها فى هذا القانون والقوانين المعدلة له ، ولا تترخص هذه الجهات فى اتخاذ ذلك الاجراء .

ثانيا : لايجوز خفض مرتبات هؤلاء العاملين الى اقل من ١٥٠٠ ج سنويا ، وانما يستمرون فى العمل بنفس مرتباتهم دون خفض ، وعلاوة على ذلك ، الجهات التى يعملون بها اتخاذ الاجراء المشار اليه فى البند السابق .  
( متوى رقم ١٧٨ فى ١٢/٨/ ١٩٦٣ ) .

## قاعدة رقم ( ٢٩٢ )

### المبدأ :

خروج الأراضي المملوكة لاحدى الهيئات العامة من نطاق الأراضي المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلى .

### ملخص الفتوى :

من حيث انه قد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٧ بتحديد رأس مال هيئة البريد ببلغ ٥٨١٤ر٠٠٠ جنيه بناء على ما انتهت اليه لجنة اعادة تقييم أصول الهيئة فى ١٧/٢/١٩٧٦ وقد افصحت مذكرته الإيضاحية عن انه يمثل رأس مال الهيئة فى ٣٠/٦/١٩٦٨ وان هذا المبلغ تدخل فيه قيمة الأرضى التى تشغلها الهيئة ، ومن ثم فانه يصدر قرار المشار اليه تكون الأرضى التى تشغلها الهيئة ومنها الأرض المقسم عليها مبنى بريد بور سعيد موضوع النزاع المسائل من أصول الهيئة وتدخل فى ملكها شأنها فى ذلك شأن باقى الأصول الأخرى وتخرج بذلك من نطاق املاك الدولة الخاصة .

ومن حيث أنه لا وجه لما تدعيه محافظة بور سعيد من أن الأرض المقام عليها مبنى بريد بور سعيد المشار اليه سلمت الى هيئة البريد على سبيل الإيجار بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ بتقييم أصول هيئة البريد وأن المبائى القائمة على تلك الأرض قد أزيلت بفعل العمليات الحربية وتبعاً لذلك فان تخصيصها للمنفعة العامة لهيئة البريد يكون قد انتهى بالفعل بهلاك العين ، وبالتالي تعود الأرض الى ما كانت عليه وتصبح المحافظة هى الجهة المختصة بالتصرف فى تلك الأرض بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ .

ولا وجه لذلك لأن المادة ٢٨ من قانون الحكم المحلى المشار اليه —  
والتي تستند اليها المحافظة — تنص على انه « يجوز للمحافظ بعد موافقة  
المجلس الشعبى المحلى وفي حدود القواعد العامة التى يضعها مجلس  
الوزراء أن يقرر قواعد التصرف فى الأراضى المعدة للبناء المملوكة للدولة  
وحدات الحكم المحلى فى نطاق المحافظة ..... » ومن البديهي أن حكم  
هذه المادة يقتصر على الأراضى المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلى  
التي لا تدخل فى ملكية إحدى الهيئات العامة ، متى كانت الأرض المشار  
اليها دخلت ضمن أصول هيئة البريد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٥  
لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر فمن ثم لا يوجد مسوغ قانونى يخول المحافظة  
المذكورة التصرف فى تلك الأرض .

ومن حيث أن الثابت أن محافظة بور سعيد قد قامت بالاستيلاء على  
الأرض المشار اليها لتحويلها الى حديقة مؤقتة وموقف للسيارات وقامت  
بهدم المباني القائمة عليها وبيع الاتعاض لصالحها فانها تكون بذلك قد  
اعتدت على ممتلكات هيئة البريد وتلتزم بالتالى بازالة هذا التعدى بأن  
تقوم برد هذه الأرض الى الهيئة المذكورة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام  
محافظة بورسعيد برد الأرض موضوع النزاع الى هيئة البريد .

( ملف ٨٨٤/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥ ) .

قاعدة رقم ( ٢٩٣ )

المبدأ :

سلطات الهيئات العامة فى وضع لوائح خاصة ، ومنها لوائح المتاعف  
والمزاديات امر مقرر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .

### ملخص الفتوى :

أن المشرع قد منح الهيئات العامة سلطة وضع لوائح خاصة لا تنقيد فيها بالنظم الحكومية . ومن ثم فإن القاعدة التي أوردها وزير المالية في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨١ بشأن المناقصات والمزايدات من تطبيق هذه اللائحة على الهيئات العامة فيها لم يرد بشأنه نص خاص لا يعدو أن تكون أستاذة للأصل المتقدم وتطبيقا لقاعدة النص الخاص يقيد النص العام . ومن ثم فإن النص الوارد بهذه اللائحة التنفيذية في تحديد سلطات اعتماد المناقصات والمزايدات لا يعمل به طالما وجد نص مقابل في اللوائح المعتمد للهيئة .

( ملف ٢٤٩/١/٥٤ — جلسة ١٨/١/١٩٨٤ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٩٤ )

#### المبدأ :

تصديق طبيعة القرار التائبي تكون بوقت صدوره اذا ثبت أن قرار الفصل صدر إبان عمل المطعون بالشركة فإن مخاصمة هذا القرار تكون في مواجهة الشركة — لا يغير من ذلك حلول هيئة عامة محل الشركة بعد صدور القرار — أساس ذلك : الشركة هي الملزومة بتنفيذ الحكم في الفترة السابقة على حلول الهيئة — اختصاص الهيئة ليكون الحكم في مواجهتها وحتى لا تحتج عليه عند التنفيذ لديها بأنه لم يكن من العاملين بها .

#### ملخص الحكم :

العبارة في تحديد طبيعة القرار المطعون فيه تكون وقت صدوره ، وما دام الثابت أن قرار الفصل صدر من الشركة إبان عمل المطعون ضده فيها فإن مخاصمة هذا القرار تكون في مواجهة الشركة ولا يغير من ذلك حلول هيئة عامة محل الشركة بعد صدور القرار فتبقى الشركة هي



الخصم الملزم بتنفيذ الحكم في الفترة السابقة على حلول الهيئة ، أما الفترة  
اللاحقة على هذا الحلول فقد اختصم المطعون ضده هذه الهيئة  
(الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية ) ليكون الحكم في مواجهتها وحتى  
لا تحتج عليه عند التنفيذ لديها بأنه لم يكن من العاملين بها .

( طعن ٦٦٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ .

## الفصل الثاني قطاع الزراعة

### الفرع الأول الهيئة العامة للإصلاح الزراعى

قاعدة رقم ( ٢٩٥ )

المبدأ :

لا يجوز نخب العاملين بالهيئات العامة الى للجمعية التعاونية — انطباق  
هذا الحكم على الهيئة العامة للإصلاح الزراعى .

ملخص الفتوى :

أن قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ينص  
المادة ١٣ منه على أن « تسرى على موظفى وعمال الهيئات العامة أحكام  
القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار  
الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التى يضعها مجلس الإدارة » ، وينص نظام  
العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى المادة  
٤٣ منه على أنه « يجوز نخب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى فى نفس  
مستواها أو فى درجة واحدة أعلى منها سواء فى نفس الوزارة أو المصلحة  
أو المحافظة أو فى وزارة أو محافظة أو مصلحة أو تسمح بذلك ..... » ،  
ومن ثم فإنه طبقا لهذا النص الأخير لا يجوز نخب العامل الا للجهات  
المحددة فى هذا النص ، وهى جهات حددت على سبيل الحصر ، ولا  
يندرج فى عدادها الجمعيات التعاونية ، مما لا يسوغ معه قانونا نخب  
العامل إليها ، وتفسر نص المادة ٤٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة  
على هذا النحو بأتى — فضلا عن عباراته الواضحة — من مقارنته بنص

المادة ٤٠ : من النظام ذاته حيث ينص على أنه « تجوز اعارة العاملين الى :

١ - الأشخاص المعنوية العامة والخاصة في الداخل ..... » فحين يجيز المشرع بهذا النص اعارة العاملين الى الأشخاص المعنوية الخاصة ، فانه يحظر ندبهم اليها بما تضمنه نص المادة ٣٣ من اخراج لهذه الأشخاص من عداد الجهات التي يجوز النذب اليها .

وان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ينص في المادة ١٤ منه على أن « تسرى على العاملين بالهيئة العامة للاصلاح الزراعى احكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة فيما لم يرد في شأنه نص خاص في اللوائح الداخلية التى يضعها مجلس الادارة » ، كما تنص اللائحة الداخلية للهيئة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ في المادة ٢٠ منها على أن « تسرى على موظفى وعمال الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة التى تصدر بقرار من رئيس الجمهورية — احكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة » .

. والواضح من هذين النصين انهما يتضمنان القاعدة المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون الهيئات العامة سالف الذكر ، ولم يرد في التشريعات الخاصة بالهيئة العامة للاصلاح الزراعى نص خاص يجيز ندب العاملين بها الى الأشخاص المعنوية الخاصة على خلاف حكم المادة ٣٣ من نظام العاملين الحنيين بالدولة ، ومن ثم فان هذا الحكم يسرى على العاملين بهذه الهيئة ، ويحظر — تبعا لذلك — ندبهم الى الجمعيات التماسوتية والشركات التابعة للهيئة المذكورة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولا — أنه بناء على القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه تسرى

تمتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ بالنسبة الى الهيئات العامة .

ثانياً — لا يجوز نذب أعضاء الادارة العامة للشئون القانونية بالهيئة العامة للاصلاح الزراعى للعمل بالجمعيات التعاونية والشركات التابعة لها .

( ملف ١١/١/٨٨ — جلسة ١٠/٧/١٩٧٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٩٦ )

##### المبدأ :

الهيئة العامة للاصلاح الزراعى — نظام الروابط المالية الواردة فى اللائحة الداخلية للهيئة — قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ اعترف ببقاء نظام الروابط المالية بعد الفاء اللائحة القديمة — ذلك لا يعنى ان الهيئة كانت ملزمة قانوناً بوضع من الحقوق بخدمتها بمكافاة شاملة او باليومية حتى ١٩٦٢/٧/١ على هذه الروابط — استمرار العمل بنظام الروابط المالية بعد الفاء اللائحة الداخلية للهيئة لا يمس وضع العاملين الذين لم تضعهم الهيئة على نظام الروابط المالية سواء قبل او بعد الفاء اللائحة المذكورة .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة العامة للاصلاح الزراعى تنص على ان « تطفى اللائحة الداخلية للهيئة العامة للاصلاح الزراعى المؤرخة ١١/١١/١٩٥٤ وكل قرار يخالف احكام اللائحة المرافقة » وتقضى المادة ٢٠ من هذا القرار على انه « تسرى على موظفى وعمال الهيئة العامة للاصلاح الزراعى

فيما لم يرد به نص خاص في اللائحة التي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة » .

أما المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بفتح اعتماد اضافي بميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ وتنسوية حالات موظفي وعمال الهيئة المذكورة ، فقد نصت على أن « تسوى حالات موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الموجودين في الخدمة في ١/٧/١٩٦٢ على الدرجات والاعتمادات الموزعة بموجب هذا القرار وفقا للقواعد الآتية :

١ - يكون نقل الموظفين على اساس معادلة لدرجات الكادر السابقة للهيئة بمثلاتها في الكادر الحكومي مع إجراء التقارب الذي تقتضيه الضرورة ، على أن ينقل كل موظف الى الدرجة المعادلة لدرجته مع اعتبار اقدميته فيها من تاريخ حصوله على درجته الحالية وذلك وفقا للجدول الآتي ..... » كما تنص المادة الخامسة على أن « يتخذ اول يناير سنة ١٩٦٢ اساسا لسريان التسويات المنصوص عليها في المادتين السابقتين مع عدم صرف فروق عن الماضي » .

ومن حيث أن الاستفادة من نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر أن نظام الروابط المالية الذي كان معمولاً به قبل إلغاء اللائحة القديمة سنة ١٩٦٠ كان سارياً خلال الفترة من تاريخ إلغاء اللائحة المذكورة وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، ويبين هذا من النص الذي يقضى بتنسوية حالات موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الموجودين بالخدمة في ١/٧/١٩٦٢ على الدرجات والاعتمادات الموزعة بموجب هذا القرار والذي بين كيفية إجراء تعادل بين كادر الإصلاح الزراعي والكادر الحكومي ، ويترتب على ذلك أن تسوى حالات

الذين عينوا في الهيئة على روابط مالية سواء في ظل لائحة الهيئة أو بعد الغائها ما دام التعيين قد تم حتى ١٩٦٢/٧/١ مما يقطع بان القرار الجمهوري سالف الذكر قد اعترف ببقاء نظام الروابط المالية بعد الغاء للائحة القديمة .

الا انه اذا كان نظام الروابط المالية كان لا يزال مستمرا بحيث كان يجوز للهيئة العامة للاصلاح الزراعي أن يعين على مقتضاء بعد الغاء اللائحة القديمة ، ألا أن ذلك لا يعنى أن الهيئة كانت ملزمة قانونا بوضع من الحقتهم بخدمتها بكفاة شاملة أو باليومية حتى ١٩٦٢/٧/١ على هذه الروابط ، حتى يمكنهم الافادة من القرار الجمهوري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، وعلى ذلك فان استمرار العمل بنظام الروابط المالية بعد الغاء اللائحة الداخلية للهيئة لا يمس وضع العاملين الذين لم تضعهم الهيئة على نظام الروابط المالية سواء قبل أو بعد الغاء اللائحة المذكورة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الغاء اللائحة الداخلية للهيئة العامة للاصلاح الزراعي بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ لا يعنى الغاء العمل بنظام الروابط المالية ، الا أن ذلك لا يمس وضع العاملين الذين عينوا على مكافآت شاملة أو باليومية قبل أو بعد الغاء هذه اللائحة ، وعلى تسوية حالاتهم طبقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وكتاب دورى وزارة الخزانة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ .

قاعدة رقم ( ٢٩٧ )

المبدأ :

تنص المادة ٢٠ من اللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ على أن تسرى على موظفي وعمال الهيئة ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة التي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية ، أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بالقواعد التنظيمية لحالات موظفي الهيئة الموجودين بالخدمة في ١/٧/١٩٦٢ ويقضى بمعاملة درجاتهم بدرجات الكادر الحكومي — اعتباراً من هذا التاريخ تستكمل الأحكام التي انتظمها بالتشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة ومنها أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد الخدمة السابقة — نتيجة ذلك أن يصبح من حق موظفي الهيئة الموجودين في الخدمة في ١/٧/١٩٦٢ الاستفادة من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٠ من اللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعي الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على أن تسرى على موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة التي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة ، هذا وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ في ٩ يناير سنة ١٩٦٣ منظمها في المادة ٣ منه قواعد تسوية حالة موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الموجودين في الخدمة في ١/٧/١٩٦٢ ، فنص في المادة المذكورة على أن تسوى حالة هؤلاء الموظفين على الدرجات والاعتمادات الموزعة بموجب

هذا القرار وفقا للقواعد ألتى اوردها والتي من مقتضاها أن يكون نقل الموظفين على أساس معادلة درجات الكادر السابق للهيئة بمثلاتها في الكادر الحكومى مع إجراء التقارب الذى تقتضيه الضرورة على أن ينقل كل موظف الى الدرجة المعادلة لدرجته مع اعتبار أقدميته فيها من تاريخ حصوله على درجته الحالية وذلك وفقا للجدول الموضح بالمادة سألفة الذكر والذى تضمن معادلة درجة مهندس فى الربط ٣٠٠/١٨٠ بالدرجة السادسة بالكادر الحكومى ، وعلى مقتضى ما تقدم واذا كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدة الخدمة السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة انها صدر استنادا الى المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وبالتالي فهو يدخل فى عداد اللوائح المنظمة للوظائف العامة فى ملول المادة ٢٠ من اللائحة العامة للإصلاح الزراعى الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ ، فمن ثم واعمالا لنص المادة المذكورة فانه وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بالقواعد التنظيمية لحالات موظفى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الموجودين بالخدمة فى ١/٧/١٩٦٢ وقضى بمعادلة درجاتهم بدرجات الكادر الحكومى فانه اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار تستكمل الأحكام التى انظمتها بالتشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة ومنها أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدة الخدمة السابقة ، فيصبح ان من حق موظفى الهيئة الموجودين فى الخدمة فى ١/٧/١٩٦٢ الأمانة من أحكامه بأن تضم لهم مدة خدمتهم السابقة فى أدنى درجات التعمين بأن يحدد على هذا الأساس تاريخ تعيينهم الافتراضى ثم تدرج مرتباتهم تبعاً لذلك .

وحيث أن المدعى كان عند العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ يشغل درجة الربط المالى ٢٥/١٥ منذ تعيينه بالهيئة المدعى عليها فى ٤/٤/١٩٦٢ ، وتنفيذا لأحكام القرار المذكور عودلت درجته بالدرجة



السادسة وصدر بهذا التعادل القرار رقم ١٨ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٧ هذا وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن ضم مدة الخدمة السابقة طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ إنما يكون في أدنى درجات التعمين إذا توافرت سائر الشروط التي أوردها القرار المذكور ومنها أن يقدم طلب ضم مدة الخدمة السابقة في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣ من القرار المشار إليه ، وفي خصوص للحالة الماثلة فإن ميعاد الثلاثة أشهر المنصوص عليه في المادة المذكورة إنما يبدأ في حق المدعى من تاريخ القرار الصادر في ١٩٦٣/٢/٧ بنقله إلى الدرجة السادسة عملاً بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ الذي قضى بمعادلة درجات موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بدرجات الكادر الحكومي ، فأنشأ لهؤلاء الموظفين الحق في الامتداد من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على نحو ما سبق إيضاحه ، هذا والثابت أن المدعى قدّم الاستمارة ١٠٣ ع.ح ضمن مسوغات التعمين في تاريخ لا يجاوز ١٩٦٢/١٢/٢٧ حسبما سلف البيان ، وعلى ذلك لا يكون ثمة محل للقول بسقوط حق المدعى في ضم مدة خدمته السابقة ، ولا سيما إذا ما لوحظ أن ضم مدة الخدمة السابقة للعاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي كانت محل بحث إلى أن صدرت في ثنائها فتوى الجمعية العمومية للجمعية الاستشاري للفتوى والتشريع بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٧ ، ( فتوى الجمعية رقم ١٣٣٦ بجلسة ١٩٦٧/١٢/١٣ ) وإن ما يتطلبه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة إلى من يعين أو يعاد تعيينه بعد صدوره أن يبين مدة خدمته السابقة في الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات تعيينه ، هذا وقد عددت المادة ١ من القرار المشار إليه الجهات التي تحسب مدد الخدمة التي تقضى فيها في تقدير الدرجة والمرتبة وامتدعية الدرجة ومن بينها الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ، وقد قدّم المدعى شهادة صادرة من نقابة المهن الزراعية الصادر بثنائتها القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ ثابت بها أن المدعى

كان يباشر ويدير اطيان المرحوم ..... في المدة من ١٩٥٧/٧/٣ الى ١٩٦٢/٤/٣ وان الأعمال التي كان يقوم بها خلال هذه المدة تعتبر من الأعمال الزراعية المهنية التي تنظمها المادة ٧٢ من قانون انشاء النقابة المذكورة ، وقد جاء في البند ٤ من المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ السالف الذكر النص على أن مدد العمل السابقة التي تقضى في غير الحكومة والأشخاص الادارية العامة سواء كانت متصلة أو منفصلة تحسب ثلاثة ارباعها بشرط الا تقل المدة عن سنتين وأن تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل بالحكومة ويرجع في ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة ، هذا والثابت من المدة التي يطالب المدعى بضمها تزيد على سنتين وكان خلالها يؤدي عملا زراعيا صادر بتنظيم الاشتغال به قانون ويتحدد في طبيعته مع طبيعة عمل المدعى في الهيئة المدعى عليها ، ومن ثم تكون شروط ضم مدة الخدمة السابقة قد توافرت في المدة المطالب بضمها ، وبالتالي يحق للمدعى حساب ثلاثة ارباع هذه المدة في اقسدية الدرجة التي عين عليها مع تدرج راتبه بالمعلاوات على هذا الأساس .

( طعن رقم ٢٥١ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٩٨ )

##### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قضى في المادة ١٤ بسريان احكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة على العاملين بالهيئة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللوائح الداخلية التي يضعها مجلس الإدارة — عدم قيام مجلس الإدارة بوضع أية لوائح تتعلق بشئون العاملين بها يترتب عليه خضوعهم لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن بعده القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ كما تطبق في شأنهم القواعد المتعلقة باعانة غلاء المعيشة والتي تطبق

على العاملين المدنيين بالدولة - اثر ذلك - عديم استحقاق العامل الذى لم يرض على تعيينه بالهيئة مدة سنة قبل ١٩٦٤/٧/١ ( تاريخ الفاء هذه الاعانة ) لاعانة الغلاء .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن في ١٢/٨/١٩٦٣ صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ونص في المادة ١٤ على « أن تسرى على العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى احكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة فيها لم يرد بشأنه نص خاص في اللوائح الداخلية التى يضعها مجلس الادارة » . ونص في المادة ٢٢ على أن « يلغى كل نص يخالف احكام هذا القرار » .

ومن حيث أن مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لم يضع اية لوائح تتعلق بشئون العاملين بها ومن ثم خضع العاملون بالهيئة لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة باعتباره الشريعة للعامة لنظام العاملين المدنيين بالدولة كما تسرى في شأنها القرارات والقواعد المتعلقة باعانة غلاء المعيشة المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة ، ولما كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد ألغى وحل محله اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ومن ثم فانه اعتبارا من التاريخ المذكور خضع العاملون بالهيئة لأحكام هذا القانون .

ومن حيث أن المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد نصت على أن « يستمر العاملون في تناضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وتضمن اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتباتهم الأصلية اعتبارا من ٤٦ - ح ٢٤ )

من أول يوليو سنة ١٩٦٤ وتلغى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بها بالنسبة الى الخاضعين لأحكام هذا القانون . وقد اصدرت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ ونص في المادة ٥ على أن تسرى الأحكام المتعلقة بالفناء غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وضماها الى المرتب على العاملين بالوظائف التي تنظمها القوانين وكادرات خاصة متى كانت هذه القوانين خالية من النص على تنظيم خاص بشأن الغاء هاتين الامتائيتين وضماها الى المرتب .

ومن حيث أنه تبين مما تقدم أن المشرع قد اتجه الى تعميم الغاء القرارات والقواعد المتعلقة باعانة غلاء المعيشة الاجتماعية ، وذلك توحيد للمعاملة بين جميع العاملين بالدولة سواء كانوا خاضعين لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو كانوا خاضعين لوظائف تنظيمها قوانين وكادرات خاصة ، ولما كان الموظفون والعمال المعيّنين بصفة مؤقتة على اعتمادات مؤقتة بالميزانية يتدرجون في أعداد الموظفين العموميين العاملين بالجهاز الإداري للدولة ويخضعون لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فيها خلت منه قواعد استخدامهم ومن ثم تسرى في حقهم الأحكام المتعلقة بالفناء القرارات والقواعد المتعلقة بالفناء اعانة غلاء المعيشة والتي استهدفت تعميمها بالنسبة لجميع العاملين بالجهاز الإداري للدولة ، ولما كان لم تصدر تنظيم خاص بشأن الغاء اعانة غلاء المعيشة للمعيّنين بصفة مؤقتة فيلجئهم الأحكام الواردة في المادة ٩٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة المتعلقة بالفناء تلك الاعانة المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٩ وكذلك اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه تأسسنا على ما تقدم فإن العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي - وقد خضعوا لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ طبقا لنص المادة ١٤ من القرار الجمهوري

رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ وتسرى في شأنهم الأحكام المتعلقة بإلغاء اعانة غلاء المعيشة سواء من كان منهم مطبقا بصفة دائمة أو مؤقتة ، ولا وجه للقول بأن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لا تعتبر من الجهاز الإدارى للدولة وبالتالي لا تخضع العاملون بها لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وبالتالي تلغى القرارات والقواعد المتعلقة بإعانة غلاء المعيشة اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ في شأنهم في ذلك شأن العاملين بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ؛ لا وجه لذلك لأن خضوع العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى لا يستمد من نصوص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باعتبارها الجهاز الإدارى للدولة ، وإنما تستمد من نص المادة ١٤ من القرار الجمهورى رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم تلك الهيئة باعتباره الشريعة العامة لنظام العاملين بالدولة لعدم وضعه نظم خاصة بالعاملين بها ، أما العاملون بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية فقد انحلت صلتهم بقانون نظام موظفى الدولة اعتبارا من ١٩٦٠/٧/١ حيث خضعوا لنظام وظيفى خاص صدر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ ، وقد ألغيت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة لهم وضعت الى مرتباتهم اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ طبقا لنص المادة ٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بهيئات سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية .

ومن حيث المدعى عين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى ١٩٦٤/٢/١ بصفة مؤقتة ولم تكتمل له المركز القانونى لاستحقاق اعانة غلاء المعيشة قبل ١٩٦٤/٧/١ فلا يكون له أصل حق فى المطالبة بها لاتعدام السبب القانونى الموجب للاستحقاق وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون متعيينا رفقته .

( طعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨ ) .

قاعدة رقم ( ٢٩٩ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بفتح اعتماد اضافي بميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ وتسوية حالات موظفي وعمال الهيئة المذكورة - مناط الافادة من التسويات المشار اليها هو وجود الموظف او العامل بالهيئة قبل ١/٧/١٩٦٢ وان يستمر بها حتى اول يناير سنة ١٩٦٣ التاريخ المحدد لسريان تلك التسويات - تخلف احد هذين الشرطين يترتب عليه عدم الافادة من الاحكام الخاصة بهذه التسويات .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بفتح اعتماد اضافي بميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ ، وتسوية حالات موظفي وعمال الهيئة المذكورة صدر في ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ ناصا في المادة ( ١ ) منه على ان يفتح في ميزانية مشروع الإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ للهيئة العامة للإصلاح الزراعي اجور اعتماد اضافي قدره ٢٥٠.٠٠٠ جنيه ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة الموارد بميزانية مشروع الإصلاح الزراعي للسنة المالية المذكورة ، ونص في المادة ٢ على ان يوزع اعتماد بند ٣ ( المعيتون بمكافآت شاملة ) بالباب الاول ( ١ ) اجور ميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ وقدره ٢٠٣٥٩١٢٠٠ جنيه بمقتضى اضافة الاعتماد المقترح بموجب المادة السابقة . على الوجه المبين لتفصيلا في هذه المادة والذي يشمل ١٦٢٤٩٠٣٠٠ جنيه تكاليف الموظفين وقتها للجحشول رقم ( ٦٢ ) المرافق لهذا القرار - ونص القرار في المادة ٣ على ان تسوى حالات موظفي

الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الموجودين بالخدمة في ١٩٦٢/٧/١ على الدرجات والاعتمادات الموزعة بموجب هذا القرار وفقا للقواعد الآتية :

١ — يكون نقل الموظفين على أساس معادلة درجات الكادر السابق للهيئة بمثيلاتها في الكادر الحكومي — مع اجراء التقارب الذي تقتضيه الضرورة على أن ينقل كل موظف الى الدرجة المعادلة لدرجته مع اعتبار اقدميته فيها من تاريخ حصوله على درجته الحالية وذلك وفقا للجدول الآتي :

كادر الإصلاح  
الزراعي  
الخريجة

المرتبة : ١٠٠٠

مدير قسم ( ٥٤٠/٤٢٠ )

كادر الحكومة  
الخريجة

المرتبة : ١٠٠٠

الرابعة ( ٥٤٠/٤٢٠ )

ونص بالقرار على أن « يتخذ أول يناير سنة ١٩٦٣ أساسا لتبرير التنسيب المنصوص عليها في المادتين السابقتين مع عدم صرف مرقع عن الماضي » كما نص في المادة ٦ على أنه « لا يجوز استخدام الدرجات المنشأة بموجب هذا القرار الا لتسوية حالات الموظفين والعمال الموجودين بخدمة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في ١٩٦٢/٧/١ فيما عدا وظائف الدرجة السادسة بالكادر العالي » .

ومن حيث أن الواضح مما تقدم أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه قد صدر لتسوية حالات موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي المعنيين على الروابط المالية المعمول بها في الهيئة المذكورة ، والموجودين في خدمتها في ١٩٦٢/٧/١ وذلك بنظم درجات كادر الحكومة على أساس المعادلة التي نص عليها مع اجراء التقارب الذي تقتضيه الضرورة ، وقضى القرار بأن يتخذ أول يناير سنة ١٩٦٣ أساسا لسريان التنسيب المنصوص عليها وهذا من مقتضاه أن التنسيب التي

تضمنها القرار لا تسرى الا على موظفى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الموجودين فى الخدمة فى ١٩٦٢/٧/١ ، والذين ما زالوا حتى تاريخ بدء سريان التسويات فى أول يناير سنة ١٩٦٣ فى خدمتها وبحيث لا يجوز ان يعامل بأحكام القرار سالف البيان من عين فى خدمة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى تاريخ لاحق له ١٩٦٢/٧/١ ولا من ترك خدمة الهيئة لأى سبب قبل تاريخ بدء سريان التسوية لانقطاع صلته بالهيئة قبل صدور القرار الجمهورى سالف الذكر لأنه لا يكون بذلك من المخاطبين بأحكامه ، وإذا كان القرار الجمهورى المشار اليه وقد نص على اتخاذ أول يناير سنة ١٩٦٣ أساسا لسريان التسويات مع عدم صرف مروق عن الماضى فإنه يكون قد واجه التقديرات المالية اللازمة لتطبيق القرار على من ينسرى عليهم وقضى بعدم صرف مروق مالية سابقة على التاريخ المشار اليه ومن ثم فإنه لا يتصور بمعد ذلك أنه انخل فى حسابه مواجهة حالات من ترك خدمة الهيئة قبل هذا التاريخ وهى حالات لم يدخلها فى اعتباره عند مواجهته هذه التقديرات .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الطعن أن المطعون ضده قد حصل على بكالوريوس التجارة عام ١٩٥٢ وعين بخدمة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى ١٩٥٥/٣/٤ وشغل بها درجة مدير قسم ( ٥٤٠/٤٢٠ ) ثم صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٨ بتعيينه فى وظيفة من الدرجة السادسة الفنية العالية بوزارة الاقتصاد وانتهت خدمته بالهيئة المذكورة بالقرار الصادر فى ١٩٦٢/٨/٢٧ بقبول استقالته منها اعتبارا من ١٩٦٢/٨/٤ ، ومن ثم فإنه وإن كان موجودا بخدمة الهيئة فى ١٩٦٢/٧/١ ، إلا ان صلته بها قد انقطعت نهائيا قبل أول يناير سنة ١٩٦٣ تاريخ بدء سريان التسويات المنصوص عليها فى القرار الجمهورى رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، ومن ثم فقد تخلف فى حقه أحد شروط تطبيق هذا القرار .



ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد طبق في حق المطعون ضده القرار الجمهوري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ في غير مجال أعماله فإنه يكون قد أخطأ في تفسير القانون وتأويله وتعين الحكم بالفساؤه ويرفض الدعوى وبإلزام المطعون ضده المصروفات .

( طعن رقم ٥٤١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١ ) .

قاعدة رقم ( ٣٠٠ )

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بفتح اعتماد اضافي بميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ وتسوية حالات موظفي وعمال الهيئة بنظهم الى درجات الكادر الحكومي لنص في مادته الثالثة على أن يتخذ أول يناير ١٩٦٣ أساسا لسريان التسويات المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية مع عدم صرف فروق عن الماضي - ليس من شأن هذا القرار أن يحول دون الظعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة قبل تاريخ العمل به - تعديل المراكز القانونية لموظفي الهيئة عن طريق الظعن في تلك القرارات يرتب لأصحابها الحق في نقاضى الفروق المالية الناشئة عن ذلك على أن تعاد تسوية حالاتهم وفقا لأحكام القرار الجمهوري المشار اليه على أساس مراكزهم القانونية المعجلة اعتبارا من ١/١/١٩٦٣ دون صرف للفروق المالية المترتبة على هذه التسوية قبل هذا التاريخ .

ملخص الحكم :

من حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بفتح اعتماد اضافي بميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢

وتسوية حالات موظفي وعمال الهيئة بنقلهم الى درجات الكادر الحكومي قد نص في المادة ٣. على أن « تسوى حالات موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الموجهين بالخدمة في ١٩٦٢/٧/١ على الدرجات والاعتبارات الموزعة بموجب هذا القرار وفقا للتقاعدي الآتية : (١) يكون نقل الموظفين على أساس معادلة درجات الكادر السابق للهيئة بميلاتها في الكادر الحكومي مع إصدار التقرير الذي تقتضيه الضرورة على أن تنقل كل موظف الى الدرجة المعادلة لدرجته مع اعتبار أقدميته منها من تاريخ حصوله على درجته المالية وذلك وفقا للجدول الآتي (٢) ... (٣) ... (٤) تتخذ أول يناير سنة ١٩٦٣ أساسا لسريان التسويات المنصوص عليها في المساقطين السابقين مع عدم صرف فروق عن الماضي » .

ومن حيث أن مفاد هذا القرار هو نقل موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الموجهين في الخدمة في ١٩٦٢/٧/١ الى درجات الكادر الحكومي المعادلة لدرجاتهم يكادر الإصلاح الزراعي على أن يتم هذا النقل من ١٩٦٣/١/١ مع عدم صرف فروق مالية عن الماضي نتيجة هذه التسوية . ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ ليس من شأنه أن يمنع الطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة قبل تاريخ العمل به وفقا للإجراءات المقررة . ومن ثم فإن تعديل المراكز القانونية لموظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بناء على الطعن في تلك القرارات يرتب لأصحابها الحق في الفروق المالية الناشئة عن ذلك على أن يعاد تسوية حالاتهم وفقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ ونقله الى الدرجة الحكومية المعادلة لدرجاتهم على أساس مراكزهم القانونية المعادلة وذلك اعتبارا من ١٩٦٣/١/١ دون صرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسوية قبل هذا التاريخ .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تضمنه ولما كان الثابت أن المدعى قد رقى الى الدرجة الرابعة في ١٩٦٣/١٠/٢٧ وقد صدر القرار رقم ١٠٢٧

بتاريخ ١٩٦٤/٨/٩ بتعديل ائتمنيته في هذه الدرجة وإرجاعها الى ١٩٦١/٨/٢٠ وذلك بناء على الطلب المقدم منه بالطعن في قرار الترقية الذى صدر في هذا التاريخ فيما تضمنه من تخفيض في الترقية ومن ثم يستحق الفروق المالية المترتبة على إرجاع ائتمنيته في الدرجة الرابعة ، ولا وجه لما ذهبت اليه الجهة الادارية في طعنها في عدم استحقاقه هذه الفروق المالية بناء على نص البند ٤ من المادة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ الذى يقضى بعدم صرف اية فروق مالية سابقة على ١٩٦٣/١/١ ، لا وجه لذلك لأن الفروق المالية المستحقة للبدعى قد ترتب على بناء تعديل مركزه القانونى وفقا للقواعد الوظيفية السارية قبل العمل بالقرار الجمهورى المشار اليه ومن ثم لا يشهلها الحظر المورد في البند ٤ من مانتة الرابعة الذى ينصرف الى الفروق المالية المترتبة على التسوية التى تتم وفقا لأحكامه بالنقل الى الكادر للحكومى .

( طعن رقم ٤٣٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٠١ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بتسوية حالات موظفى وعمال الهيئة العامة للإصلاح الزراعى — الهدف من إصداره تسوية حالات العمال والموظفين الموجودين في خدمة الهيئة من ١٩٦٢/٧/١ سواء المعينين منهم على درجات او على ربط ثابت او بكفاية شاملة لا وجه للقول بقصر تطبيق هذه التسويات على المعينين على درجات بكارن الهيئة الصادر عام ١٩٥٤ .

ملخص الحكم :

نظمت المادة ٣ من القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بفتح اعضاء اضافى ببيزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعى للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ كئيية

تسوية حالات موظفي الهيئة على الدرجات المؤرخة بنوجب هذا القرار ونصت المادة ٤ على أن تسوى حالات عمال اليومية التي أنشئت لهم درجات بالجدول رقم ٢ المرافق لهذا القرار بمنحهم أجورهم الحالية أو أول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة أيهما أكبر دون تدرج في الأجر ومنحهم اعانة غلاء المعيشة على أساس أول مربوط الدرجة المقررة لكل منهم دون أثر رجعي ، ونصت المادة ٥ على أن يتخذ أول يناير سنة ١٩٦٣ لسريان التسويات المنصوص عليها في المسادتين مع عدم صرف مرقوع عن الماضي . وقد تضمن الجدول رقم ٢ المرافق لهذا القرار القواعد التي يتم بمقتضاها تسوية حالات عمال الهيئة بنقلهم الى درجات كادر العمال المعادلة لمهنتهم في الهيئة ومن حيث انه ظاهر من نص المادة ٤ والجدول رقم ٢ المشار اليهما أن المشرع قد قصد الى تسوية حالات العمال الموجودين في خدمة الهيئة من ١٩٦٢/٧/١ سواء المعينين منهم على درجات أو على ربط ثابت أو بكفاة شاملة وذلك بنقلهم على درجات وظائف كادر عمال حكومة المقابلة لمهنتهم بالهيئة ولا يرد على هذه التسوية اى قيد سوى أن تكون مهنة العامل ضمن المهن التي عودلت بدرجات كادر العمال وفقا للجدول رقم ٢ المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ ، ولا وجه للقول بأن التسوية انما تقتصر على العمال المعينين على درجات بكادر الهيئة الصادر سنة ١٩٥٤ حيث ان نص المادة ٤ من القرار الجمهوري سالف الذكر قد ورد مطلقا بغير مخصص بحيث يشمل جميع عمال الهيئة دون تفرقة بين المعين منهم على درجة أو مربوط ثابت طالما عودلت مهنته بدرجات كادر العمال وفقا للجدول رقم ٢ المرافق لهذا القرار وتأسيسا على ما تقدم لما كان الثابت من الأوراق أن المدعى التحق بخدمة وزارة الأوقاف ثم نقل الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٨ في وظيفة اسطى ماكينة بأجر مقداره ٣٠٠ خصما على بند المكافآت الشاملة وظل كذلك حتى تاريخ صدور القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ ، ولم تسو حالته طبقا لأحكام هذا القرار ، ثم وضع على الدرجة التاسعة من ١٩٦٥/٧/١ .

واذ كان المدعى موجودا في خخدمة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى  
١٩٦٢/٧/١ ببهنة أسطى ملكينة وهى من المهن الواردة فى الجدول، رقم ٢  
المرافق للقرار الجمهورى رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بالدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم  
ومن ثم يتمين تسوية حالته على هذه الدرجة اعتبارا من ١٩٦٣/١/١  
بالتطبيق لأحكام القرار الجمهورى رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

( طعن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ ) .

## القرع الثانى

### الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى

قاعدة رقم ( ٣٠٢ )

#### المبدأ :

الاعانات التى تصرف للموظفين أو العمال حال الوفاة بالهيئة العامة الدائمة لاستصلاح الاراضى طبقا لحكم المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية لهذه الهيئة — مدير عام الهيئة ان يتولى الآن بصرف اعانات للموظفين أو العمال أو الى أسرهم فى حالة وفاتهم وذلك فى حدود مرتب شهرين أو خمسين جنيها ايهما اكثر — يتم الصرف فى هذه الحالة الى من كان يعولهم الموظف فعلا فهم وحدهم الذين يستحقون الاعانة المقررة بمقتضى القرار الجمهورى سالف الذكر .

#### ملخص الفتوى :

انه عن مدى احقية ورثة الموظف فى صرف الاعانة المنصوص عليها فى المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى ، فان المادة المذكورة تنص على أن « يتولى مدير الهيئة ادارتها وتصريف أمورها ويختص بها يأتى : ..... (١١) الآن بصرف اعانات الى الموظفين أو العمال أو الى أسرهم فى حالة وفاتهم وذلك فى حدود مرتب شهرين أو خمسين جنيها ايهما اكثر » .

ومقتضى هذا النص أن مدير عام المؤسسة هو الذى يقرر — تبعا لتقديره — مدى احقية ورثة الموظف فى الاعانة المشار اليها ، فله أن يأنن فى صرف هذه الامعة — كما عبرت المادة ١٣ سالف الذكر — وفى هذه الحالة يتم الصرف الى الأشخاص الذين كان يعولهم الموظف المتوفى فعلا ،

فهؤلاء هم الذين يعتبرون من أسرة الموظف وهم الذين يمكن صرف هذه الاعانة اليهم . ولا يصح القول بأن ورثة الموظف المتوفى يستحقون هذه الاعانة بحسبانهم من أسرة الموظف — ذلك أن هذا التفسير الواسع للأسرة يدخل أشخاصا قد يكونون موسرين ، ولا شك أن المشرع لم يقصد عند النص على سلطة المدير في الاذن بصرف هذه الاعانة أن تمنح لشخص موسر .

لهذا انتهى للراى الى أن مدير عام المؤسسة هو الذى يقرر — تبعاً لتقديره — مدى أحقية هؤلاء الورثة في صرف الاعانة المنصوص عليها في المادة ١٣ من القرار الجمهورى رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى ، على أن يتم صرف هذه الاعانة — في حالة الاذن بها — الى الأشخاص الذين كان يعولهم الموظف المتوفى فعلاً دون غيرهم من الورثة .

( فتوى رقم ٢٦٥ في ٢٦/٣/١٩٦٣ )

#### قاعدة رقم ( ٣٠٣ )

##### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة المذكورة — نصه على اختصاص مدير عام الهيئة بتأديب الموظفين غير شاغلي الوظائف الرئيسية — مباشرة هذا الاختصاص — لا تتوقف على صدور لوائح التوظيف من الجهة المختصة .

##### ملخص الحكم :

أن منسأد نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى أن مدير عام الهيئة

يختص بمباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في المادة ١٣ من اللائحة الداخلية ومن ضمنها تأديب الموظفين من غير شاغلي الوظائف الرئيسية .

وأنه لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن مباشرة اختصاص تأديب الموظفين منوط بصدر لوائح التوظيف من الجهة المختصة بذلك ، وأنه لما كانت تلك القواعد لم تصدر بعد فلا يجوز للمدير العام مباشرة ذلك الاختصاص — لا وجه لذلك لأنه وفقا لنص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ لا تسرى على موظفي المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة الا فيما لم يرد به نص خاص في قرار انشاء المؤسسات او اللوائح التي يضعها مجلس الادارة فاذا وجد النص كان واجب الاعمال بغض النظر عما ينص عليه قانون التوظيف ، أما اذا لم يوجد النص فيرجع الى الأحكام التي تضمنها ذلك القانون ، واذ نصت اللائحة الداخلية المشار اليها في المادة ١٣ فقرة سادسا بنها على اختصاص مدير عام الهيئة بتأديب الموظفين من غير شاغلي الوظائف الرئيسية فإن هذا النص يكون نافذاً وينعقد اختصاص التأديب بموجبه لمدير عام الهيئة حتى ولو لم يصدر مجلس الادارة لوائح التوظيف الخاصة بموظفي المؤسسة اذ يرجع في شأنها الى أحكام قانون الوظائف العامة وفقا لنص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة .

( طعن رقم ١٩ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٥ ) .

قاعدة رقم ( ٢٠٤ )

المبدأ :

انص صراحة في اللائحة الداخلية للهيئة العامة لاستصلاح الأراضي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ على إلغاء اللائحة الداخلية الصادرة في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ مقصود به ازالة



شبهة قيامها في الماضي -- لموظفيها الحق في أن يعاملوا بأحكام قانون نظام  
موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في حالة وجود فراغ تشريعي في  
الهيئات والمؤسسات العامة .

ملخص الحكم :

لم يكن من الجائز أعمال لائحة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ في حق  
المدعى بشأن التقرير السنوي عن أعماله سنة ١٩٥٩ لأن هذه اللائحة  
لم يعد لها وجود قانوني ولا يصح افتراض حيائها بأثر رجعي من مجرد  
النص على الغائها بقرار لاحق والصحيح في منطق التفسير السليم أن  
المشرع وقصد تكشف له خطأ استمرار العمل بهذه اللائحة بعد إلغاء  
القانون الذي صدرت تنفيذا له وبعد أن أصبح من اللازم صدورها بقرار  
من رئيس الجمهورية وليس بقرار من مجلس الوزراء رأى النص صراحة على  
الغائها لازالة شبهة قيامها في الماضي يؤكد ذلك ويقطع به أن قرار رئيس  
الجمهورية لا يملك أن ينسحب على الماضي بما يمس المراكز القانونية لنتى  
اكتسبها العاملون بالهيئة خلال الفترة السابقة على العمل بالقرار رقم ٢٢٧٠  
لسنة ١٩٦٠ حيث أصبح من حقهم أن يعاملوا بأحكام قانون نظام موظفي  
الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بوصفه القانون العام الذي يتعين تطبيق  
احكامه في حالة وجود فراغ تشريعي في الهيئات والمؤسسات العامة .

( طعن رقم ٨٣٤ لسنة ٩ ق -- جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ ) .

### الفرع الثالث

## هيئة مديرية التحرير والمؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي

قاعدة رقم ( ٣٠٥ )

### المبدأ :

هيئة مديرية التحرير — اعانة غلاء المعيشة المستحقة لرئيس مجلس ادارة ونائب المدير العام وباقي موظفيها — هي الاعانة المقررة بالنسبة لموظفي الدولة — تطبيق الأحكام المتعلقة بها وبخاصة التخفيض النسبي والتثبيت ، وخصم فرق الكادرن ، سواء في ألفة السابقة او المتلاحقة لصدور القرار الجمهورى رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء الهيئة ، وذلك حتى فترة العمل بلائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بصدور القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ والعمل به من ١٩٦٣/٥/٩ — سريان لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك اعتبارا من هذا التاريخ بما تضمنته من إلغاء القواعد والنظم الخاصة بهذه الاعانة وتقرير الاحتفاظ بها بصفة شخصية .

### ملخص الفتوى :

يبين من تقصى المراحل التى مرت بها هيئة مديرية التحرير — اعتبارا من صدور القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء مؤسسة مديرية التحرير ثم ادماجها فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي بموجب القرار الجمهورى رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٥٧ ، ثم تبعيةها للمؤسسة المصرية العامة لتعمير الأرضى ونفا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ، الى أن صدر القرار الجمهورى رقم

٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن هيئة مديرية التحرير — يبين من تقصى تلك المراحل أنه لم يرد نص خاص في التشريعات التي حكمت الهيئة المذكورة ، ينظم قواعد خاصة باعانة غلاء المعيشة لموظفيها ، ومن ثم — وفقا لما سبق — فان القواعد الحكومية المنظمة لاعانة غلاء المعيشة ، والمقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ، تسرى فى شأن موظفى هذه الهيئة ، وذلك سواء بالنسبة الى الفترة السابقة على تاريخ العمل بأحكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٦١ — طبقا لنص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ — او بالنسبة الى الفترة التالية لتاريخ العمل بأحكام اللائحة المشار اليها — طبقا لنص المادة الأولى والمادة ١٥ من هذه اللائحة التى قضت المادة ١٩ من القرار الجمهورى رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن هيئة مديرية التحرير بـسرياتها فى شأن موظفى وعمال الهيئة ، باعتبار هذه الهيئة مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى وفقا لنص المادة الأولى من قرار انشائها الأخير .

وعلى ذلك فليس للتغييرات التى طرأت على وضع الهيئة المذكورة — من خضوعها لقانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، ثم للقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، ولائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — ليس لتلك التغييرات من اثر فيما يتعلق بـسريان القواعد الحكومية المنظمة لاعانة غلاء المعيشة ، على موظفى الهيئة المذكورة ، شأنهم فى ذلك شأن سائر موظفى الدولة والمؤسسات العامة الأخرى . ومتضى ذلك هو سريان القواعد الخاصة بالتخفيض النسبى من اعانة غلاء المعيشة وتثبيتها والخصم منها بما يعادل فرق الكادرين ، على موظفى هيئة مديرية التحرير وذلك سواء فى الفترة السابقة على صدور القرار الجمهورى رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، أو

في الفترة التالية لصدور هذا القرار ، وسواء قبل العمل بلائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات سالفة الذكر ، او بعد العمل بهذه اللائحة . ولا وجه للاحتجاج بأن الهيئة لم تكن تطبق أى نظام للمرتبات ، ولم يكن لها كادر معين ، حتى تاريخ صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تسوية حالات موظفيها وعملها ، وان هذا القانون قد تضمن قواعد خاصة لتسوية حالات هؤلاء حتى يتم وضعهم على الدرجات التي وردت في ميزانية الهيئة للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ ، ولم يتضمن احكاما خاصة باعانة غلاء المعيشة ، ولذلك تحسب هذه الاعانة على اساس وضع الموظف بعد التسوية ولا يجري في شأنها التخفيض النسبي او التثبيت او خصم فرق الكادرين — ولا وجه لهذا الاحتجاج ، ذلك أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، لم يغير من أمر خضوع موظفي هيئة مديرية التحرير لاحكام لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، وهي اللائحة التي تسرى على موظفي وعمل الهيئة طبقا لنص المادة ١٩ من القرار الجمهوري رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بانشائها ، وانما كل ما فعله هذا القانون أنه نظم شروط وأوضاع نقل موظفي وعمل الهيئة الى درجات الجدول الملحق باللائحة سالفة الذكر ، ولهذا فان احكام هذه اللائحة تسرى على هؤلاء الموظفين والعمال فيها لم ينظمه هذا القانون ، ومنها الاحكام الخاصة بتقرير سريان قواعد اعانة غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة . وهذا ما أشارت اليه المذكرة الايضاحية للقانون المذكور ، حين نصت على أنه « وغنى عن البيان أنه فيما عدا الاحكام الخاصة التي تضمنها هذا المشروع ، فيسرى على الموظفين والعمال الوارد ذكرهم في هذا المشروع ، جميع الاحكام والقواعد المعمول بها بالنسبة الى موظفي وعمل المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي » . وعلى ذلك فانه عند تسوية حالات موظفي هيئة مديرية التحرير — طبقا للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ — بوضعهم في درجات من درجات الجدول المرافق لهذا

القانون ، والمماثل لجداول الدرجات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولجداول الدرجات الملحق بلائحة نظام موظفى وعمل المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٢٥٨ لسنة ١٩٦١ يتعين أن يجرى حساب اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم ، بمراعاة القواعد الحكومية المنظمة لمنح هذه الاعانة ، والتي تسرى عليهم طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء الهيئة ، ولأحكام نظام موظفى وعمل المؤسسات العامة سالفه الذكر .

ولا يسوغ القول بأن القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى وعمل المؤسسات العامة ، قد الفى بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بهذا القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة ، وأن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة لم يتضمن نصا مماثلا لنص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، الذى كان يقضى بالرجوع الى القواعد العامة للتوظيف فيها لم يرد به نص خاص ، وأنه بذلك ينتفى أساس تطبيق قواعد اعانة غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة على موظفى المؤسسات العامة — وذلك أن القول غير منتج فى خصوص المسألة محل البحث ، إذ أنه يتعلق بالموضع الحاصل بعد ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وبالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليهما فى حين أن البحث يتعلق بالفترة السابقة على ذلك التاريخ ، والذى كان ينطبق خلالها على موظفى الهيئة أحكام قانون نظام موظفى الدولة ، ثم أحكام لائحة نظام موظفى وعمل المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ . ومن المقرر أنه فى هذه الفترة تسرى على موظفى الهيئة الأحكام المنظمة لمنح اعانة غلاء المعيشة وفئاتها ، وقواعد التخفيض النسبى والتثبيت وخصم فرق الكادرين . أما اعتبارا من ٩ من مايو سنة

١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الذى قضى فى مادته الاولى بسريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة فان القواعد الخاصة باعانة غلاء المعيشة لا تسرى — بصفة مطلقة — على العاملين فى المؤسسات العامة — ومن بينهم العاملون بالهيئة المذكورة — وذلك طبقا لنص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، على أن يحتفظ هؤلاء العاملون بقيمة اعانة غلاء المعيشة التى كانوا يتقاضونها قبل ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ وذلك بصفة شخصية ، الى أن تتم تسوية حالاتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات المشار اليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن احكام اعانة غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة — وبخاصة قواعد التخفيض النسبى والتثبيت وخصم فرق الكادرين — تسرى على اعانة غلاء المعيشة المستحقة للسيد رئيس مجلس ادارة هيئة مديرية التحرير والسيد نائب المدير العام وباقى موظفى الهيئة المذكورة سواء فى المدة السابقة أو اللاحقة لصدور القرار الجمهورى رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بانشاء الهيئة ، وحتى نهاية فترة نفاذ احكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسة العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بصدور القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وللعمل به اعتبارا من ٩ مايو سنة ١٩٦٣ . على أن تسرى فى شأن هذه الاعانة — اعتبارا من هذا التاريخ — احكام لائحة نظام العاملين بالشركات المشار اليها ، بما تضمنته من الغاء للقواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة وتقرير احتفاظ العاملين بهذه الاعانة بصفة شخصية .

قاعدة رقم ( ٢٠٦ )

المبدأ :

هيئة مديرية التحرير — المادة ١٠ من القرار الجمهورى رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن الهيئة يخول رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى حق الاعتراض على قرارات مجلس ادارة المديرية — انساق هذا الحكم فى احكام قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ — عدم انساقه مع حكم المادة ٣٤ من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذى يخول الوزير المختص حق اعتماد قرارات مجلس ادارة مديرية التحرير — اثر ذلك : سقوط حق رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى فى الاعتراض على قرارات مجلس ادارة المديرية منذ العمل بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ — بقاء تبعية المديرية للمؤسسة فيما عدا حق الاعتراض المذكور .

ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن هيئة مديرية التحرير تنص على ان « يبلغ رئيس مجلس الادارة قرارات المجلس الى رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدورها . ولرئيس مجلس ادارة المؤسسة حق الاعتراض على هذه القرارات خلال اسبوع من تاريخ ابلاغها اليه والا كانت نافذة . ويترتب على اعتراض رئيس مجلس ادارة المؤسسة وقف تنفيذ القرار وعرضه على مجلس ادارة الهيئة فى اول اجتماع تال ولا يكون القرار نافذا بعد ذلك الا اذا وافق عليه المجلس باغلبية ثلثى عند الاعضاء على الأقل » .

ورئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى وان كان يملك — طبقا للنص المذكور — ان يعترض بمفرده مباشرة على ما يبلغ

به من قرارات مجلس إدارة الهيئة ، الا انه ليس ثمة مانع من أن يرجع في هذا الشأن الى مجلس ادارة المؤسسة للاستئناس برأيه في القرارات المذكورة ، اذ في هذا تحقيق لضمان أوسع ، وتمكين من دراسة هذه القرارات وتمحيصها على وجه اشمل . وفي هذه الحالة يكون الاعتراض على القرار اذا ما اعتنقه رئيس مجلس ادارة المؤسسة اعتراضا سلبيا ومنتجا لأثاره كما رتبها نص المادة العاشرة آتفة الذكر .

ونص المادة المشار اليها كان يتفق مع احكام قانون المؤسسات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ، حيث أن هذا القانون لم يكن يتضمن تعيينا للجهة الادارية التى تتبعها هيئة مديرية التحرير ولم يكن ثمة مانع من تخويل رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة لتعمير الأراضى حق الاعتراض على قرارات مجلس ادارة الهيئة .

وان القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ قد ألغى بقانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذى يسرى بمقتضى المادة ٣٤ منه على المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ومنها هيئة مديرية التحرير . كما ان المادة ١١ من هذا القانون الآخر تنص على أن « يبلغ رئيس مجلس ادارة المؤسسة قرارات المجلس الى الوزير المختص لاعتمادها . » .

وأن مديرية التحرير وأن كانت تتبع المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى بصريح نص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٦ لسنة ١٩٦٢ ، فان مظهر هذه التبعية المتمثل فى حق الاعتراض الذى كانت تنص المادة ١٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ على اسناده لرئيس مجلس ادارة هذه المؤسسة بالنسبة الى قرارات مجلس ادارة المديرية ، فتسقط فى التطبيق بالحكم الوارد فى المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المتقدم ذكره . حيث أصبح حق رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى فى الاعتراض على



هذه القرارات غير متفق مع ما تضمنته المادة المذكورة من حق للوزير المختص في اعتماد قرارات مجلس ادارة المديرية . دون ان يؤثر هذا في بقاء ما قد يقرره القانون من تبعية المديرية للمؤسسة في نواح اخرى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلى :

أولاً — فى ظل سريان أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ يكون اعترض رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي على قرارات مجلس إدارة مديرية التحرير سخطاً سواء انفرد به رئيس المجلس أو رجع فيه الى مجلس إدارة المؤسسة .

ثانياً — اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ تظل تبعية مؤسسة مديرية التحرير للمؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي قائمة ، فيما خلا حق الاعتراض الذى كان مقرراً فى المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١٨ لسنة ١٩٦٢ ، والذى سقط فى مجال التطبيق بصدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

( ملف ٢٢/٢ — جلسة ١٩٦٥/٩ )

قاعدة رقم ( ٣٠٧ )

المبدأ :

الراحل التى مرت بها التشريعات التى تحكم شئونهم — إنشاء الهيئة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ — باللائحة المالية ولائحة التوظيف المؤسسة مديرية التحرير الصادرة بقرار مجلس الوزراء فى ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ — ادماجها فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الارضى مع الفاء قانون انشائها ولائحته التنفيذية وذلك اعتباراً من ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ — اثر ذلك ان يسرى عليها كافة الاحكام واللوائح التى تنظم الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى .

### ملخص الحكم :

ان تقضى المراحل التى مرت بها التشريعات التى تحكم شئون العاملين بمؤسسة مديرية التحرير تكشف عن أنه فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء مؤسسة مديرية التحرير ونصت المادة الرابعة منه على أن يقوم مجلس إدارة المؤسسة بجميع التصرفات اللازمة لتحقيق غرض المؤسسة دون التقيد بالنظم أو الرقابة المسببة والإدارية المتبعة فى المصالح الحكومية وذلك فى حدود اللائحة المالية ولائحة التوظيف للثنتين يضمهما المجلس ويصدر بهما مرسوم وفى ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ أصدر مجلس الوزراء قرارا باللائحة المالية ولائحة التوظيف لمؤسسة مديرية التحرير .

وفى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بإدماج مؤسسة التحرير فى الهيئة الدائنة لاستصلاح الأراضى ونصت المادة الثانية منه على إلغاء القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء مؤسسة مديرية التحرير ويعمل بذلك من ٣/١١/١٩٥٧ ووضح من ذلك أن المشرع قد أبقى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ ولا شك أن هذا الإلغاء يتناول لائحته المالية والخاصة بالتوظيف وذلك ابتداء من ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ذلك أن مؤسسة مديرية التحرير قد أدمجت من هذا التاريخ فى الهيئة الدائنة لاستصلاح الأراضى فبىرى عليها كافة الأحكام واللوائح التى تضم الهيئة الدائنة لاستصلاح الأراضى .

( طعن رقم ٨٣٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ ) :

قاعدة رقم ( ٣٠٨ )

### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تسوية حالات موظفى وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى وهيئة مديرية التحرير قصت مادته الأولى بتسوية حالات هؤلاء العاملين الموجودين بالخيمة

في ١٩٦٢/٧/١ وفقا للقواعد الواردة به ، كما قضت المادة الخامسة منه بأنه اذا أسفرت التسوية عن ترقية الموظف أو العامل الى وظيفة أعلى من الوظيفة التالية لتلك التي يشغلها فيوضع على الوظيفة التالية مباشرة لوظيفته الحالية — منح المسائل الوظيفة الأعلى وفقا لأحكام ذلك القانون يعتبر من قبيل التسوية لا من قبيل الترقية التي تتقيد بالشروط المنصوص عليها بكادر عمال الحكومة — قرار مجلس الدولة المؤسسة المذكورة الصادر في ١٩٦٣/٥/٢٩ بشأن قواعد التسوية فرقت في المعاملة بين الصناع المعينين بمرتب شهري وبين عمال اليومية — المقصود بعمال اليومية في هذا الخصوص هم عمال اليومية الذين أشار كادر العمال الى وظائفهم في الكشف الثلاثة الأولى. وهم الذين لم يقرر لهم في هذا الكادر أية تسويات تقضى بترقيات افتراضية — عدم جواز اعتبار الصناع ضمن عمال اليومية في مفهوم هذا القانون سواء أكان للصانع ممن يتقاضون مرتبا شهريا أو أجرا يوميا .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن القرار الجمهوري بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن تسوية حالات موظفي وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى وهيئة محيرة التحرير قد نص في مادته الأولى على أن « تسوى حالات موظفي وعمال كل من المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى وهيئة مديرية التحرير الموجودين في الخدمة في ١٩٦٢/٧/١ على الدرجات والاعتمادات الموزعة وفقا للجدولين رقمي (١) و (٢) المرفقين لهذا القانون وطبقا للأحكام الواردة فيه » . ونصت المادة الخامسة على أنه « اذا أسفرت التسوية عن ترقية الموظف أو العامل الى وظيفة أعلى من الوظيفة التالية لتلك التي يشغلها فيوضع على الوظيفة التالية مباشرة لوظيفته الحالية مع منحه نهاية مربوطها وترتب أقدميته فيها من التاريخ الافتراضي لترقيته اليها . وجرت عبارة المادة الثامنة بأن « يبدأ سريان التسويات المنصوص عليها

في هذا القانون اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٣ ولا تصرف أية فروق مالية من المدة السابقة على هذا التاريخ ونصت المادة الثانية عشرة على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٣ . ولما كان المدعى وقت صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ يعمل بمهنة خراط . بهيئة مديرة التحرير فمن ثم يكون من طائفة العمال الذين يطبق في شأنهم أحكام القانون سالف الذكر .

ومن حيث أن الطعن المعروض يثير مسألتين : الأولى هي ما إذا كان أعمال الحكم الوارد في المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن العمال الذين يوضعون في الوظيفة التالية للوظيفة التي يشغلونها إذا ما أسفرت تسوياتهم عن ترقية إلى وظيفة أعلى من الوظيفة التالية لتلك التي يشغلونها هو من قبيل الترقية إلى الوظيفة التالية ومن ثم يتعين التزام الشروط والقيود الواردة بكادر عمال الحكومة في شأن الترقيات . ومن حيث الكمية والخبرة والمصرف المالي والتزام النسب المقررة لكل فئة وغير ذلك من الشروط والقيود الواردة بكادر العمال أم أن مجال أعمال حكم المادة سالف الذكر هو مجال تسوية لحالات هؤلاء العمال ، عن الماضي على أساس افتراضية دون التقيد بالشروط والقيود المشار إليها . والمسألة الثانية ، وهي ما إذا كان حكم المادة الخامسة المذكورة انما يطبق في شأن العاملين الصناع الذين يتقاضون أجورهم بالشهرية دون عمال اليومية أم أن حكم تلك المادة يسرى في شأن الطائفتين على حد سواء .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن كادر عمال اليومية تضمن ضربين من الأحكام أحكاما وقتية تعالج بأثر رجعي ينسحب الى الماضي وعلى أساس افتراضية ميسرة تسوية حالة العمال الموجودين في الخدمة فعلا وقت تنفيذ هذا الكادر ثم ينتهي مفعولها بمجرد أعمالها واستنفاد غرضها ، فيقف أثرها بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ بحيث لا تقاوم أية حالة جديدة لم تكن لتطبق عليها في ذلك التاريخ ، وأحكاما أخرى

دائمة تنظم الأوضاع الخاصة بالعمال على اساس واقعية منضبطة وقواعد ثابتة بالنسبة الى المستقبل ومن ثم فان تطبيق هذه الأحكام وتلك ينصرف الى طائفتين متميزتين من عمال اليومية لكل منهما وضع متباين عن الأخرى اما الطائفة الأولى فهي طائفة العمال الموجودين في الخدمة بالفعل وقت تنفيذ كادر العمال واقامت بهم شروطه وهؤلاء يطبق عليهم باثر رجعى . ومتقضى هذا الاثر ان تجرى تسوية حالاتهم عن الماضى على اساس افتراضية محضة دون توقف على وجود درجات خالية أو ارتباط باعتمادات مالية مقرر أو تقيد بنسب معينة فيما يتعلق بكل فئة من فئات الصناعات والعمال اذ ان الفروق المالية والتكاليف المترتبة على إجراء هذه التسويات ووجهت في جعلتها باعتمادات خاصة واما للطائفة الثانية فهي طائفة العمال الذين ينطبق عليهم الكادر مستقبلا ولو كان تعيينهم قبل أول مايو سنة ١٩٤٥ اذا كانت شروطه لا تتوافر فيهم الا بعد ذلك التاريخ ، وهؤلاء يخضعون في تحديد أوضاعهم ودرجاتهم وترقياتهم وعلاواتهم للتنظيم الذى استحدثه لهم هذا الكادر بكل ما اشتمل عليه من شروط وقواعد .

ومن حيث ان المسادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ السالف الذكر قد نصت على ان تسوية حالة عمال كل من المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى وهيئة مديرية التحرير الموجودين في الخدمة في أول يوليه سنة ١٩٦٣ وفقا للجدولين المرافقين لهذا القانون وطبقا للأحكام الواردة فيه فمن ثم يكون وضع العمال في الوظيفة التالية للوظيفة التى يشغلها اذا ما أسفرت تسويته عن ترقيقه الى وظيفة اعلى من الوظيفة التالية لتلك التى يشغلها ، هو من قبيل التسوية لا من قبيل الترقية التى تتقيد بوجود تولف كفاية العمال المرشح للترقية لشغل الوظيفة الأعلى والتحقق من وجود المصروف المالى وغير ذلك من الشروط والقيود الواردة بكادر عمال الحكومة وهى تسوية تدل عليها ضمنا المسادة الخامسة من القانون سالف الذكر التى افترضت امكان استعمال التسوية على ترقية العامل .

ومن حيث انه لا يغير من هذا النظر ما اشتملت عليه القواعد التى صدر بها قرار مجلس ادارة المؤسسة بجلسته المنعقدة فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٣ فى شأن تسوية حالات عمال المؤسسة وهيئة مديرية التحرير ، ذلك ان هذه القواعد اذ عالجت الصناع المعينين ابتداء بالمرتب الشهرى عالجت حالات الصناع للذين يتقاضون أجورهم بالشهر وليس باليومية كما هو الحال فى كادر العمال فإزالت ما يمكن ان يثور من شك فى تطبيق قواعد كادر عمال اليومية فى شأن التسويات التى تتضمن ترقية وتقررت حقهم فى الإبقاء على الترقية ولا يستفاد منها انها قصبت التفرقة فى المعاملة بين الصناع الذى يتقاضى أجره مشاهرة وبين زميله الذى يتقاضى أجره باليومية ويساويه فى مرتبه الكفاية والخبرة وفى الأجرة وتبعاً لذلك يتعين نهم عمال اليومية الذين جاء ذكرهم فى قرار مجلس الادارة سالف الذكر على أنهم عمال اليومية الذين أشار كادر العمال الى وظائفهم فى الكشف الثلاثة الأولى والذين لم يتقرر لهم فى هذا الكادر أى تسويات تقضى بترقيات افتراضية .

( طعن رقم ٧٨٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٣ ) .

الفرع الرابع  
الهيئة المصرية الأمريكية لاصلاح الريف  
قاعدة رقم ( ٣٠٩ )

المبدأ :

الهيئة المصرية الأمريكية لاصلاح الريف — لائحة نظام موظفيها الصادرة تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٣ في شأنها — تخويلها مدير عام الهيئة سلطة إصدار قرار بمنح علاوات استثنائية ورفع المرتبات في حدود رطب الدرجة — ترخصه في إصدار هذه القرارات ، ولا وجه للتمقيب عليها ما دامت لا تخالف اللائحة ، وما دام الباعث على إصدارها المصلحة العامة — الاحتجاج بعدم تضمن اللائحة قاعدة تنظيمية في غير هذا الشأن في غير محله ذلك .

ملخص الفتوى :

صدر القانون رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٣ ، بالموافقة على الاتفاق الخاص ببرنامج التعاون الفنى لتنفيذ وتعمير مديرتى البحيرة والفيوم المعقود بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والموقع بالقاهرة في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٣ . ويتضح من استقراء مواد الاتفاق المذكور أن المادة الخامسة منه قضت بأن تتكون بمقتضى الاتفاق هيئة مصرية أمريكية مشتركة للتنمية الريفية وتكون الهيئة إدارة تابعة للحكومة المصرية ويكون رئيس مجلس الانتاج والمدير الأمريكى مديرين متعاونين للهيئة كما قضت المادة الثامنة — في خصوص تحديد اختصاصات المديرين المتعاونين — بأن يقوموا فيها بينها بتحديد السياسة العامة للإدارة والإجراءات الإدارية التى تسرى على برنامج التعاون وتنفيذ المشروعات وأعمال اللجنة مثل صرف البالغ ومسك الحسابات والوفاء بالتزامات الهيئة وشراء واستعمال وجرد ومراقبة التصرف في الممتلكات وتعيين وفصل موظفى الهيئة وغيرهم من مستخدميها وشروط استخدامهم وجميع المسائل الإدارية الأخرى . وأعمالاً لهذا النص أصدر المديران المتعاونان لائحة بنظام موظفى الهيئة تناولت تحديد اختصاصات ومدير عام الهيئة واختصاصات المدير المساعد واختصاصات مراقب المناطق ورؤساء الأقسام والكلام عن التعيين في الوظائف والمرتبات والمكافآت — والأجازات ومصاريف الانتقال وبدل السفر والعلاج

الطبي ، وواجبات الموظفين والأعمال الموزعة عليهم والمكافآت والمعقوبات  
التأديبية وانتهاء الخدمة .

ولما كانت المادة الثانية من لائحة نظام موظفي الهيئة المشار إليها  
قد خولت مخير عام للهيئة فيها خولته من اختصاصات سلطة تقرير صرف  
مكافآت تشجيعية وأجور إضافية للموظفين والعمال وكذلك علاوات  
استثنائية ورفع المرتبات في حدود ربط الدرجة وصرف مكافآت ترك  
الخدمة . ويستفاد من ذلك أن اللائحة قد خولت مدير عام للهيئة سلطة  
اصدار قرارات بمنح علاوات استثنائية وبرفع المرتبات وذلك في حدود  
ربط الدرجة .

ومن حيث أنه فيها عدلاً ذلك الذي أورده اللائحة على سلطة المدير  
العام في منح العلاوات الاستثنائية أو رفع المرتبات — فإن المدير العام  
يترخص في تقدير ملاءمة اصدار قرار منح العلاوة الاستثنائية أو رفع  
المرتب بمراعاة الظروف ووزن الملابس المحيطة به ، ولا يكون ثبت وجهه  
للتعقيب على القرار الذي يتخذه ما دام لم يخالف اللائحة وما دام الباعث  
على اصدار القرار ابتغاء المصلحة العامة ، ومن ثم لا يجوز الاحتجاج في  
هذا الصدد بأن اللائحة لم تتضمن قاعدة تنظيمية لمنح العلاوات  
الاستثنائية أو رفع المرتبات ، ذلك أن النص على التزام حدود معينة  
لاستعمال هذه السلطة يعتبر بذاته قاعدة تنظيمية .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن القرارات التي أصدرها  
مدير عام الهيئة المصرية الأمريكية برفع مرتبات بعض موظفي الهيئة طبقاً  
للسلطة المخولة له بمقتضى لائحة نظام موظفي الهيئة تعتبر صحيحة ما دام  
رفع المرتب قد تم في حدود ربط الدرجة المعين عليها الموظف .

٢٠٠٠

( فتوى رقم ٨٣٥ في ١٢/١١/١٩٦١ — جلسة ٣١/١٠/١٩٦١ ) .



### الفصل الثالث

#### قطاع الطاقة والصناعة

##### الفرع الأول

##### هيئة كهرباء مصر

#### قاعدة رقم ( ٢١٠ )

##### المبدأ :

تحويل المؤسسة المصرية العامة للكهرباء الى هيئة عامة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ لا يعفيها من اداء الرسوم والايجراءات المستحقة عن التراخيص التى تمنح لها — أساس ذلك — ما قضت به المادة الخامسة من ذات القانون التى تنص على أن للهيئة موازنة خاصة يتم اعدادها دون التقيد بالقوانين واللوائح (لنظمة لاعداد الموازنة العامة للدولة كما أن لها حساب خاص تودع فيه مواردها ويرحل الفائض من موازنتها من سنة الى أخرى .

##### ملخص الفتوى :

تحويل مؤسسة الكهرباء الى هيئة عامة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ الذى قرر فى المادة ٢٩ حلول الهيئة محل المؤسسة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات ، ذلك أن تحولها الى هيئة عامة لا يعفيها من اداء الرسوم والايجراءات المستحقة عن التراخيص التى منحت أو تمنح لها لأنه اذا كتبت الحكمة فى عدم خضوع الهيئات العامة للضرائب والرسوم هو أن ميزانيتها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها أحكامها وتحمل الدولة بعجزها ويؤول اليها ما تحققه من أرباح فان هذه الحكمة لا تتوافر فى

شأن تلك الهيئة لأن المادة الخامسة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر تنص على أن « للهيئة موازنة خاصة يتم اعدادها طبقا للقواعد التي تحددها اللائحة الداخلية وذلك دون التقيد بالتقوانين واللوائح المنظمة لاعداد الموازنة العامة للدولة كما يكون للهيئة حساب خاص تودع فيه مواردها ويرحل الفائض من موازنة الهيئة من سنة الى سنة أخرى » . وهذا ما أدى بالمرشح الى ان ينص في المادة ٩ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ على اعفاء الهيئة من بعض الضرائب والرسوم وليس من بينها الرسوم محل البحث .

ومن حيث ان الاستفادة من الأوراق ان المؤسسة المصرية العمالية للكهرباء سبق أن سددت مبلغ ٣٤٠٠ جنيها لوزارة الري منها مبلغ ٢١٠٠ جنيها تأمينات مؤقتة لمواجهة الرسوم والإيجارات المشار اليها بكتاب وزارة الري والباقي وقدره ١٣٠٠ جنيها عبارة عن تأمين دائم غير قابل للرد طبقا لقرارات وزارة الري .

ومن حيث أنه طبقا لكتاب وزارة الري المشار اليه فان مبلغ التأمينات المؤقتة الذي قدره ٢١٠٠ جنيها يخصم منه مبلغ ١٨٧٨ جنيها ، ٢٥٠ مليون قيمة الرسوم والإيجارات المستحقة قبل هيئة كهرباء مصر وبذلك لا يبقى للهيئة سوى مبلغ ٧٥٠ مليون و ٢٢١ جنيه ظالمسا ان هذه الوقائع ليست محل الخلاف بين الهيئة ووزارة الري .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع المؤسسة المصرية العامة للكهرباء وهيئة كهرباء مصر للرسوم والالتزام بأداء الإيجارات المتصوص عليها في قرارات وزير الري الصادرة تطبيقا لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف .

قاعدة رقم ( ٢١١ )

**المبدأ :**

عدم تقيد هيئة الكهرباء عند التصرف في موارد من النقد الأجنبي بالاحكام الواردة بقانون التعامل بالنقد الأجنبي ولائحته التنفيذية .

**ملخص الفتوى :**

ان المشرع في قانون انشاء هيئة الكهرباء اراد أن يحقق للهيئة استقلالا في ادارة المرفق القائمة عليها ، فاطلقها من قيود وردت في تشريعات أخرى واخضعها لتنظيم خاص يكفل لها تحقيق أغرضها التي انشئت من أجلها . ومن ثم كان للهيئة الحق في التصرف في النقد الأجنبي عن طريق مجلس ادارتها بعد موافقة وزير الكهرباء وطبقا للقواعد التي تحددها اللائحة الداخلية للهيئة . وبذلك تخرج الهيئة بهذا التنظيم من أحكام القوانين واللوائح المنظمة للتعامل بالنقد الأجنبي .

( ملف ٤٣/٢/١٦ — جلسة ١٩٨٤/١/٤ ) .

الفرع الثانى  
الهيئة العامة لبناء السد العالى

قاعدة رقم ( ٣١٢ )

المبدأ :

رسم الدفعة المستحق على عقود نقل الأشخاص — يقع عبؤه على مالك التذكرة المتعاقد مع الناقل بغض النظر عن شخصية المستفيد أو اسم الراكب — نص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥١ على أنه فى كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائماً رسم الدفعة — الهيئة العامة لبناء السد العالى — اعتبارها من الهيئات التى تقوم على خدمة عامة أو تحقيق منفعة عامة — اعتبارها من المصالح العامة فى مفهوم المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٥ من لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالى الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ تنص فى فقرتها الثانية على منح تذاكر سفر مجانية للعاملين ولمن يعولونهم من الزوجة والأبناء وتابع واحد فى كل دفعة من المقيمين معهم بصفة دائمة فى مقر العمل طبقاً للقواعد المقررة للعاملين المدنيين بالدولة وذلك فيما عدا اهالى محافظة سوهاج وقنا واسوان فتحدد تذاكر السفر المجانية لهم طبقاً للقواعد التى يقررها رئيس مجلس الادارة ، وطبقاً لهذا النص تلتزم هيئة السد العالى بمنح العاملين بها تذاكر سفر مجانية بالطائرات وتحمل تكاليف الحصول على هذه التذاكر باعتبارها الجهة المتعاقدة مع شركة الطيران .

ومن حيث ان البندين ٦ و ١٢ من الجدول رقم ٤ الخاص برسوم الدفعة على عقود النقل الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم

دمغة ينصان على أن « يحصل رسم دمغة على تذكر السفر على الطائرات قدره مائة مليم يزداد الى اربعمائة مليم بالنسبة لتذاكر السفر للخارج ، وان « يقع عبء الرسم المستحق على عقود النقل على الأشخاص الآتى ذكرهم : تذاكر السفر على السفن والطائرات — الرسم على صاحب التذكرة أى مالكها وهو المتعاقد مع شركة الطيران بغض النظر عن شخصية المستفيد من التذكرة أو اسم الراكب .

ومن حيث أن المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة معدلة بالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « فى كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدمغة ، ومع ذلك تعفى من كل الرسوم الأوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة للحكومة ، وفى تطبيق هذه المادة يتصد بالحكومة الحكومة المركزية ومصالحها والمجلس البلدية ومجالس المديرية ، .

ومن حيث أن الهيئة العامة للسد العالى أنشئت بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم وزارة السد العالى ، ولئن كان لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها هيئة عامة فى تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة عملا بحكم المادة ١٨ منه التى تقضى بأن « يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر هيئات عامة فى تطبيق أحكام هذا القانون ، ألا أن رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى كان مستقرا قبل صدور القانون المذكور على أن الأصل فى الخضوع لقوانين الضرائب والرسوم هو المساواة بين الأفراد والهيئات العامة إذا كانت تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو اقتصاديا من نوع نشاط ما يمارسه الأفراد ما لم يوجد نص صريح يقضى بالاعفاء أما إذا كانت هذه الهيئات العامة تقوم بنشاط عام يرمى الى القيام بخدمة عامة أو تحقيق منفعة عامة فانها لا تخضع للضرائب والرسوم دون حاجة الى نص خاص بالاعفاء منها

ويكون شأن هذه الهيئات العامة شأن أى مصلحة حكومية أخرى ، وهذا ما استقر عليه الفقه والقضاء والتشريع فى فرنسا واتجه إليه الفقه والقضاء المصرى ، وتؤكد هذا الاتجاه تشريعا بالفرقة التى أتى بها قانونا المؤسسات العامة والهيئات العامة رقما ٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، ولم يتغير هذا الاتجاه بصدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، وبناء على ذلك فإن الهيئة العامة لبناء السد العالى ، وهى بنص المادة الثامنة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤٠ لسنة ١٩٦١ المشار إليه تتولى القيام « بمشروع السد العالى والأعمال المتصلة به اتصالا مباشرا ويشمل ذلك اقامة السد العالى ومحطة توليد القوى الكهربائية المائية المتصلة به وما يلزمها من خطوط لنقل القوى الكهربائية ومحطات المحولات » تعتبر من الهيئات العامة التى تقوم على خدمة عامة أو تحقيق منفعة عامة ، ومن ثم تعتبر من المصالح الحكومية فى تطبيق المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة ، وغنى عن البيان أن ذلك يقتضى اعفاءها من رسم الدفعة فى تعاملها هى مع الحكومة ، أما فى تعاملها مع الغير فإن عبء الرسم يقع دائما على هذا الغير .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الهيئة العامة لبناء السد العالى تعتبر من المصالح الحكومية فى مفهوم المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة .

( ملف ١٦٦/٢/٣٧ — جلسة ١٩٧١/١/٢٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣١٣ )

##### المبدأ :

اشتصاص المحكمة التأديبية بتأديب المصالحين بالهيئة العامة لبناء السد العالى يكون كجهة تحقيق ، فى ضمن أمانها فى التفرغ الذى يصدره مجلس التأديب المختص بتلك الهيئة .

### ملخص الحكم :

نص القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالهيئة العامة لبناء السد العالي على تحويل مجلس ادارة الهيئة وضع اللوائح الخاصة بالموظفين والعمال التي تنظم قواعد تعيينهم وترقياتهم ونقلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم وتاديبهم وسائر شئونهم الاجتماعية والادارية دون التقيد بالقوانين واللوائح المعمول بها في الحكومة والمؤسسات العامة والهيئات العامة وقد صدر قرار وزير الكهرباء والسد العالي رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ باصدار لائحة التحقيق والتاديب والجزاءات للعاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي فنص في المادة ١٤ منه على أن تتولى المحكمة التاديبية المختصة محاكمة العاملين من الدرجة الثانية فما فوقها اما العاملون من الدرجة الثالثة فما دونها فتكون محاكمتهم أمام مجلس التاديب — واذا كان نظام التاديب قد صدر بناء على قانون خاص بالهيئة العامة لبناء السد العالي فيبقى نافذ المفعول حتى بعد صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لأن الأصل المقرر هو أن القانون العام لا يلغى القانون الخاص كما لم يشر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الى الغاء صريح لنظم التاديب المقررة بقوانين خاصة فتبقى سارية نافذة حتى بعد العمل بهذا القانون — ويترتب على ذلك أن الاختصاص في تاديب العاملين بهيئة بناء السد العالي من الدرجة الثالثة فما دونها يظل منوطا بمجلس التاديب المشكل في هذا الشأن ولا ينعقد الاختصاص في شأنهم للمحكمة التاديبية ابتداء — على أن اختصاصها ينعقد بنظر الطعن في القرارات الادارية النهائية الذي ينتهى اليه مجلس التاديب وكجهة التنظيم والتعقيب الادارية ليس من شأنه ذلك أن يجعل لها الاختصاص المبتدأ في نظـر تاديبهم وانما هو يظل من شأن مجلس التاديب الذي يمثل الخطوة الأولى اساسا ضمن سلسلة اجراءات تاديب هؤلاء العاملين .

### الفرع الثالث

#### هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة

##### قاعدة رقم ( ٣١٤ )

##### المبدأ :

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة — اعفاء الهيئة من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم عما تستورده من الأدوات والأجهزة والمواد اللازمة لمشروعاتها بشرط أن تقر الهيئة بلزومها لتنفيذ مشروعاتها دخول السيارات وقطع الغيار في عموم الفاظ الأدوات والأجهزة والمواد — بصحور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجبركية اعفى الهيئة المذكورة من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب — والرسوم لما تستورده من قطع الغيار اللازمة بشرط المعاينة ولرسي مبدأ عاما في المادة ١١ منه على أن اعفاء سيارات الركوب يكون بالنص الصريح على خلاف ما كان سائدا في التشريعات السابقة والفي في المادة ١٣ منه الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة مشروع منخفض القطارة فيما يخالف ما ورد به من أحكام — الأثر المقرب على ذلك : اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ في ٢٩/٧/١٩٨٣ تظل قطع الغيار اللازمة التي تستوردها معفاة من الضرائب والرسوم الملحق بها بشرط المعاينة — أما سيارات — الركوب فلا تندرج في عداد الأشياء المعفاة التي تستوردها وبالتالي تخضع للضرائب الجبركية وملحقاتها .

##### ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجبركية والتي تنص المادة الثانية منسبه على أن « تعفى من



الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة بها وبشرط المعاينة ما يأتى :

ما نستورده الجهات المبينة فيما بعد من آلات ومعدات وادوات اجهزة فنية ووسائل نقل لازمة لتنفيذ وتشغيل مشروعاتها بها في ذلك قطع الخيار اللازمة .

هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة .

وتنص المادة ١١ من ذات القانون على انه « مع الاخلال بما نص عليه هذا القانون من احكام خاصة تخضع الاعفاءات الجبركية للاحكام الآتية :

لا تشمل عبارة وسائل النقل الواردة في هذا القانون أو غيره من القوانين وللوائح المتعلقة بالاعفاءات الجبركية سيارات الركوب ولا تعفى من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الا اذا نص عليها صراحة .

وتنص المادة ١٣ من القانون المذكور على انه مع عدم الاخلال بالاعفاءات الجبركية المقررة بموجب اتفاقات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول والمنظمات الدولية والاقليمية والجهات الأجنبية يعمل بالاحكام المنظمة للاعفاءات الجبركية الواردة بهذا القانون ويلغى كل ما يخالف ذلك من اعفاءات جبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها المنصوص عليها في القوانين والقرارات الآتية :

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ باتشاء هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة وتنص المادة ١٥ من القانون المشار اليه على انه « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، — وقد نشر بالبلند رقم ٣٠ في ١٩٨٣/٧/٢٨ .

ومن حيث أن مفاد نص المادة السابقة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ أن المشرع اعفى الأدوات والأجهزة والمواد التي تستوردها هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة من الضرائب الجبركية بشرط أن تقر الهيئة بلزومها لتنفيذ مشروعاتها وكانت السيارات وقطع الغيار تدخل في عموم الفاظ الأدوات والأجهزة والمواد فإنها تعفى من الرسوم الجبركية متى أقرت الهيئة بلزومها لتنفيذ مشروعاتها وإذا كان المشرع قد وضع نصا خاصا باعفاء ما تستورده الجبات المتعاقده مع الهيئة لتنفيذ مشروعاتها من آلات ومعدات وأدوات وسيارات ومهمات وأية منقولات فإنه يقصد بذلك ألا يترك مجالا لمفوض يكون من شأنه استبعاد أى شيء تستورده تلك الجهات من نطاق الإعفاء على اعتبار أن الهيئة ليست هي المستورد المباشر في تلك الحالة ومن ثم لا يمكن الاستدلال بهذا الحكم التفصيلي للقول بعدم إعفاء قطع الغيار والسيارات التي تستوردها الهيئة مباشرة .

ومن حيث أنه في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ الخاص بتنظيم الإعفاءات الجبركية فإن المادة ٢ فقرة أولى من هذا القانون قد نصت صراحة على إعفاء قطع الغيار اللازمة التي تستوردها الهيئة المذكورة من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها بشرط المعاينة .

ولذلك فإن قطع الغيار التي تستوردها الهيئة بالشروط سالفة الذكر تنزل معفاة من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها في ظل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر أما بالنسبة لسيارات الركوب فإن المشرع أرسى مبدأ عاما أساسيا في المادة ١٦ منه بالنص على أن إعفاء سيارات الركوب يكون بالنص الصريح على خلاف ما كان سائدا في التشريعات السابقة عليه من ذكر عبارة آلات ومهمات لازمة للمشروعات ، على نحو كان يفتح باب التفسير للقول لسيارات الركوب » .

والغى في المسادة ١٣ منه الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة مشروع منخفض القطارة فيما ما يخالف ما ورد به من أحكام ومن ثم فأنه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ لا تمنى سيارات الركوب التى تستوردها للهيئة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

١ — اعفاء ما تستورده هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة من سيارات وقطع غيار من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملاحقة بها فى ظل العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر .

٢ — اعتباراً من ١٩٨٣/٧/٢٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه تظل قطع الغيار اللازمة التى تستوردها الهيئة معفاة من الضرائب الجبركية والرسوم الملاحقة بها بشرط المعاينة ، اما سيارات الركوب فانها لا تندرج فى عداد الأشياء المعفاة التى تستوردها هيئة تنفيذ منخفض القطارة وبالتالي تخضع للضرائب الجبركية .

( ملف ٣٧/٢/٣٦١ — جلسة ١٩٨٤/٢/١ ) .

الفرع الرابع  
الهيئة العامة للبترول

قاعدة رقم ( ٣١٥ )

المبدأ :

عمال الهيئة العامة للبترول — بدء تاريخ استحقاق العلاوات الدورية بعد وضعهم على درجات بميزانية السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ — منحها من أول مايو سنة ١٩٥٩ التالي لصدور هذه الميزانية بالنسبة لمن قضى سنتين في الخدمة قبل هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٠ من لائحة موظفي وعمال الهيئة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ تقضى بأن يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بجدول المرتبات بصفة دورية بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة . كما تقضى المادة ٤١ من اللائحة المذكورة بأن تستحق العلاوات الاعتيادية في أول شهر مايو وتصرف طبقا للفئات المبينة بجدول المرتبات .

ولما كانت المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة تقضى بأن تسرى على موظفي المؤسسات العامة احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بانشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الادارة . وكانت الهيئة العامة للبترول — طبقا لقانون انشائها ولقوانين المعدلة له — مؤسسة عامة ، اى شخصا من اشخاص القانون العام فان مقتضى ذلك اعتبار موظفيها موظفين عموميين ، تسرى عليهم الاحكام العامة في شأن التوظيف

والتي تسرى على موظفى الحكومة ، فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون انشائها أو لوائحها الداخلية .

ولما كان جدول المرتبات — الخاص بموظفى الهيئة المذكورة — يصدر بعد ، أعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٤ من لائحة للهيئة ، ومن ثم فانه لا يمكن التعويل — فى هذا الصدد — على نص المادتين ٤٠ و ٤١ من اللائحة سالفى الذكر — واللتي تحيلان فى شأن تحديد فئات ومواعيد العلاوات الدورية الى هذا الجدول ، ومقتضى ذلك اعتبار النصوص الواردة فى لائحة الهيئة المذكورة بتحديد فئات ومواعيد العلاوات الدورية معطلة غير قابلة للتفويض بعد .

وتطبيقا لحكم المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ — يكون قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو الواجب التطبيق فى هذا الخصوص ، وذلك بالتقدير الذى تسمح به الأوضاع الخاصة بالهيئة ونظام وظائفها والدرجات المالية المعتبرة لهذه الوظائف ، ويتعين على مجلس إدارة الهيئة — باعتباره السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التى تسير عليها ، دون التقيد بالنظم الادارية والمالية المتبعة فى المصالح الحكومية ، طبقا لنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ — أن يطبق الأحكام الواردة فى قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وجداول المرتبات المرافق له ، وذلك بأن يستعير من تلك الأحكام فئات وفترات ومواعيد منح العلاوات الدورية ، بعد تقريب ترتيب الوظائف فى الهيئة الى ما يمثلها فى جدول للوظائف العامة المرافق لقانون نظام موظفى الدولة المذكور .

ولما كانت ميزانية الهيئة حتى السنة المالية ١٩٥٨/٥٧ تصدر متضمنة وظائف ذات ربط ثابت ، ومن ثم فانه لم يكن تمت مجال لمنح موظفى الهيئة علاوات دورية باعتبار أن أوضاع الميزانية لم تكن تسمح

في ذلك الوقت بمنح علاوات . ثم صدرت ميزانية الهيئة للسنة المالية ١٩٥٩/٥٨ اعتبارا من أول يوليه سنة ١٩٥٨ متضمنة درجات مالية ذات بدلية ونهاية ، أى أن الميزانية خالفت اوضاعها السابقة ، وهدفت الى تدرج مرتبات الموظفين من بداية الدرجات المالية الى نهايتها ، ولا يتسنى ذلك الا بمنح علاوات دورية ، أى أن مبدءا منح العلاوات الدورية لم يتقرر — في الهيئة — الا في السنة المالية ١٩٥٩/٥٨ ، وذلك يقتضى منح الموظفين علاوات في حدود نهاية ربط كل درجة اعتبارا من شهر مايو التالى لسدور الميزانية المشار اليها ، أى اعتبارا من أول مايو ١٩٥٩ بالنسبة الى من قضى سنتين في خدمة للهيئة قبل ذلك التاريخ ، ثم تستحق العلاوة التالية في ١٩٦١/٥/١ .

( فتوى رقم ٦٣٠ في ١٩٦١/٩/٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢١٦ )

المبدأ :

الهيئة العامة للبترول — تعتبر مؤسسة عامة بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بانئسابها .  
ملخص الحكم :

ان الهيئة العامة للبترول تعتبر مؤسسة عامة طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بانئسابها اذ تنص على أن تنشأ في الجمهورية العربية المتحدة هيئة تسمى الهيئة العامة لشئون البترول تعتبر مؤسسة عامة طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بانئسابها اذ تنص على أن تنشأ في الجمهورية العربية المتحدة هيئة تسمى الهيئة العامة لشئون البترول وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتعتبر من المؤسسات العامة .

( طعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/١٨ ) .

الفرع الخامس  
الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب

قاعدة رقم ( ٣١٧ )

المبدأ :

صدر قرار وزير الصناعة بصفته رئيسا لمجلس إدارة الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب — بتعديل مواصفات إحدى وظائف الهيئة دون الرجوع الى مجلس الإدارة — القرار ينطوى على غصب سلطة مجلس الإدارة مما يعده قانونا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه على الوجه الثانى من الطعنين الخاص بالموضوع ، فانه بالنسبة الى المطعون فى ترقبته الأول السيد/ . . . . الذى رقى الى وظيفة مدير عام المراجعة الداخلية من الفئة العالية فانه يبين من الاطلاع على جدول توصيف وظائف الهيئة المدعى عليها أن الاشتراطات المطلوبة لشغل الوظيفة المذكورة هى مؤهل تجارى على ، وان السيد وزير الصناعة بصفته رئيسا لمجلس إدارة الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب — قد عمل بتاريخ ١٩٧٣/٧/١٧ أى قبل صدور القرار المطعون فيه فى ١٩٧٣/١٠/٢٠ — الاشتراطات المذكورة بأجازة حصول المرشح للوظيفة المطعون فيها على مؤهل متوسط مناسب . ولما كانت المادة ٣٢ من لائحة شئون العاملين بالهيئة المذكورة تنص على ان « يكون للجهاز التنفيذى جدول توصيف للوظائف والمرتبات ويتضمن وصف كل وظيفة وتحدد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فحين يشغلها وترتيبها فى إحدى فئات الجدول الملحق بهذا النظم ويعتد هــذا الجدول من مجلس الإدارة » . فان مؤدى هذا النص ان مجلس إدارة

الهيئة هو السلطة المختصة باعتماد جدول توصيف وظائف الهيئة والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها ، وأن أى تعديل فى هذه المواصفات أو الشروط يتمين لاجرائه صدور قرار من هذا المجلس . واذ كان للثابت من الأوراق أن التعديل فى مواصفات وظيفة مدير عام المراجعة الداخلية من الفئة العالية المطعون فيها قد تم فى ١٧/٧/١٩٧٣ بقرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة ثم صدر القرار الجمهورى المطعون فيه فى ٢٠/١٠/١٩٧٣ أى فى تاريخ لاحق ومعاصر لهذا التعديل ، فان رئيس مجلس الادارة اذ عدل اشتراطات الوظيفة المذكورة بقرار منه يكون قد اغتصب سلطة مجلس الادارة فى هذا الشأن مما يبطل هذا القرار وينحدر به الى مجرد الفعل المادى المعلوم الأثر قانونا . ولما كان القرار الجمهورى المطعون فيه قد صدر بترقية السيد/ . . . الى وظيفة مدير عام المراجعة الداخلية بالرغم من عدم حصوله على مؤهل تجارى على استنادا الى التعديل المشوب بعيب غصب السلطة الذى ادخله السيد وزير الصناعة على اشتراطات هذه الوظيفة ، فان القرار الجمهورى المذكور يكون قد خالف القانون فى هذا الشق منه مخالفة جسيمة تنحدر به الى درجة الانعدام مما يتعين معه القضاء بالغائه الغاء مجردا .

( طعن رقمى ٢٩٤ ، ٣٧٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١/٥/١٩٧٧ ) .



الفرع السادس  
صندوق دعم الغزل والمنسوجات القطنية

قاعدة رقم ( ٣١٨ )

المبدأ :

صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية المنشأة بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ — اعتباره هيئة عامة في مفهوم المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة على أنه « يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة على النحو الآتي : ... » ، واصطلاح ( الهيئة العامة ) الوارد في هذا النص يتناول فيها يتناوله المؤسسات العامة وهي المرافق العامة التي أسبغ عليها المشرع شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة تكفل لها استقلالاً في إدارتها وميزانيتها كما خولها نصيباً من السلطة العامة تهيئها لها من تادية رسالتها على اكمل وجه .

ولتحديد التكيف القانوني الصحيح لصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية يتعين الرجوع الى القانون رقم ٢٥١ سنة ١٩٥٣ الصادر بإنشاء هذا الصندوق . ويستفاد من نصوص هذا القانون أن صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية يقوم على مرفق عام يستهدف أغراضاً ذات نفع عام وهي تشجيع تصريف الغزل والمنسوجات القطنية في الأسواق الداخلية والخارجية ودعم هذه الصناعة .

وقد أسبغ عليه المشرع شخصية اعتبارية مستقلة كما خوله نصيبا من السلطة العامة يتمثل في تمويله عن طريق فرض رسم تؤديه مصانع غزل القطن على النحو المبين في المادة الثامنة من القانون كما تتمثل في تحصيله بطريق الحجز الإدارى . وعهد بإدارته الى لجنة دائمة يشترك في عضويتها خمسة من كبار موظفى الدولة بحكم وظائفهم التى تتصل اتصالا وثيقا بأغراض الصندوق — ويخلص من ذلك أن الصندوق المذكور يجمع بين كفاية عناصر المؤسسات العامة التى تقدم نكرها ، ومن ثم فهو يدخل في نطاق الهيئات العامة المشار إليها في المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ بقرار رسم دمهه وذلك يستتبع خضوع المبالغ التى يصرنها هذا الصندوق سواء مباشرة أو بطريق الانابة لرسم الدمغة المقررة بهذه المادة .

( غنوى رقم ٣٠٠ — في ١٢/٤/ ١٩٦٠ ) .

الفرع السابع  
الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية

قاعدة رقم ( ٣١٩ )

المبدأ :

يجوز للهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية تأجير أرض المعارض بالجزيرة التي آلت إليها للجهات التي تهدف الى إقامة معارض .

ملخص الفتوى :

أن أرض المعارض بالجزيرة قد آلت والمباني المقامة عليها الى املك الدولة الخاصة ، مع الترخيص للهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية بالانتفاع بما تشغله من أرض ومبان دون مقابل لحين اخلائها .

ويخول حق الانتفاع للهيئة المذكورة بالاضافة الى مكان استعمال الأرض والمباني حق تأجيرها للجهات التي تهدف الى إقامة المعارض باعتبار أن هذه الأرض والمباني معدة للانفاذ منها في إقامة المعارض .

( ملف ٩٧٢/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠ ) .

## الفرع الثامن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

قاعدة رقم ( ٣٢٠ )

المبدأ :

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية — اختصاصها بنشر القوانين والقرارات والنشرات المختلفة بالجريدة الرسمية وملاحقها — التزام الجهة طالبة النشر بنفقاته — نص القرار الجمهوري رقم ٥٨ الصادر في ١٣/٣/١٩٥٨ على وجوب نشر القوانين والقرارات وغيرها — لا يعنى إلا التزام جهة الأصدار بطلب النشر وهيئة المطابع بتنفيذه دون التزامها بنفقاته .

ملخص الفتوى :

إن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية — المنشأة بالقانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦ — ذات شخصية اعتبارية ، ولها رأس مال مستقل وميزانية سنوية مستقلة توضع طبقاً للقواعد المتبعة في المشروعات الصناعية ، وتقوم هذه الهيئة على شئون الجريدة وملاحقها المنظم إصدارها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨ الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨ .

وإنه لما كانت عملية نشر القرارات المختلفة بالجريدة الرسمية وملاحقها يكلف الهيئة القائمة عليها نفقة ، وكان للهيئة ذمة مالية مستقلة على ما سبق ، فإن ذلك يستدعى وجوب حصول الهيئة على نفقات النشر دون أن تتحمل بها نهائياً في نيتها ، لتعارض ذلك مع استقلالها بميزانياتها ، وعدم اتفاقه مع وجود وضع هذه الميزانية طبقاً لما اتبع في المشروعات الصناعية ، فإذا تبذل الهيئة تكلفة النشر فانه يتعين أن تؤدي لها نفقاته .

وأنه وإن كانت عملية النشر تدخل في اختصاص الهيئة إلا أن ذلك لا يعنى عدم تقاضيتها مقابلًا عنه ، حيث لا تلازم بين طبيعة اختصاص الهيئة وبين التحمل بنفقات العمل الداخلى في اختصاصها ، وكون الهيئة تقوم على مرفق معين ونشاط بالذات لا يعنى القيام بأعمال المرفق وبذل نشاطه بغير مقابل ، لأن الاختصاص شئ ونفقات مباشرته شئ آخر ، إذ يتعلق الأول بالتنظيم الإدارى بين أجهزة الدولة بينما يرتبط تحمل النفقة بالأوضاع المالية وما ينتجه استغلال الثمن من آثار .

وأنه وإن كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨ المشار اليه توجب أن تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية ، وأن تنشر فى ملاحقتها قرارات السلطات التنفيذية والإعلانات الحكومية والقضائية ، إلا أن وجوب النشر ليس من شأنه إلا أن يلزم جهة الإصدار بطلب النشر وهيئة المطابع بتنفيذه ، ولكنه لا يعنى التزام الهيئة نهائياً بنفقات النشر لأن هذا ليس نتيجة لازمة لوجوبه ، وإنما الأمر فى ذلك يرتبط بوضع الهيئة كجهة عامة ذات ميزانية مستقلة بمواردها ونفقاتها ، وما يترتب على ذلك من عدم جواز استبعاد ما يقابل نفقات النشر من أموال الهيئة وتخصيصه لمواجهة تلك النفقات دون مقابل .

وينبغى على ما تقدم أن الهيئة العامة لشئون المطابع نفقات ما تتولى نشره فى الجريدة الرسمية وملاحقتها من قوانين وقرارات ونشرات .

وقد سبق للجمعية العمومية أن قررت بجلستها المنعقدة فى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ أن الأصل أن تتحمل نفقات النشر الجهة الطالبة لها .

لهذا انتهى الرأى الى أنه يتعين أن يؤدى للهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية نفقات نشر القرار رقم ٤٦١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فى الوقائع المصرية ، وتلتزم الجهة طالبة نشر هذا القرار بأداء تلك النفقات للهيئة .  
( فتوى رقم ١٦٤ فى ١٩٦٤/٢/٢٧ ) .

## الفصل الرابع قطاع النقل والمواصلات

### هيئة سكك حديد مصر

أولا — التعيين :

قاعدة رقم ( ٣٢١ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٢/٤/١٩٢٦ — انطوائه على قواعد تنظيمية عامة في شأن تعيين المستخدمين والخدمة السائرة وعمال اليومية في درجات معينة — مفادها هذه القواعد لتلك المعمول بها في الوظائف الأخرى .

ملخص الحكم :

من مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٢ من إبريل سنة ١٩٢٦ ، فيها يتعلق بمصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات ، قواعد تنظيمية عامة تتبع في شأن تعيين المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال والخدمة السائرة وعمال اليومية في كل من الدرجات الثامنة والسابعة والسادسة الفنية بالمصلحة المذكورة ، وهي قواعد تفادير تلك المعمول بها في الوظائف الأخرى : إذ تنطوي على كثير من التيسير الذي يتلاءم مع ظروف العمل الخاصة بهذه المصلحة ونوع المؤهلات العملية والعملية المطلوبة لهذا العمل ، وتتضمن بيان الشروط الواجب توافرها لامكان التعيين في إحدى الدرجات المحددة فيها ، كما تنص على الأسس التي يقوم عليها التعيين بين أفراد الفئات التي أوردت ذكرها ، ففيها يختص بالمستخدمين

الذين يشغلون وظائف تتطلب مؤهلات خلاف الشهادات الدراسية المقررة يستعاض من هذه الشهادات بالخبرة العملية التي يكتسبها هؤلاء المستخدمون بالمران الفعلى على نوع الأعمال التي يطلب اليهم ادائها . وقد عدد قرار مجلس الوزراء المشار اليه طوائف معينة من الموظفين الذين ينطبق عليهم هذا الحكم وخول وزارة المالية أن تضيف اليهم من المستخدمين الذين يشغلون وظائف فنية من ترى اعتباره في حكم هذه الطوائف ، واشترط لصلاحية المرشح لأن يوضع في أى من الدرجتين السابعة الفنية أو السادسة الفنية شروطا تتحدد في بعض أسسها من حيث المران العلمى في إحدى البعثات ونوع الوظيفة التي يشغلها ، وتبين من حيث مقدار الراتب أو الأجر الشهري الذي يتقاضاه ومدة خدمته في المصلحة ، وذلك تبعا للدرجة المرشح للتعيين فيها .

( طعن رقم ٧٤٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/١٢ ) .

قاعدة رقم ( ٣٢٢ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٢٦/٤/١٢ — خلوه من أى نص يرتب حقا ذاتيا مباشرا في درجة معينة لمن توافرت فيه الشروط المنصوص عليها به بمجرد قيام أسبابها به .

ملخص الحكم :

أن ما تضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٢٦/٤/١٢ لا يعدو أن يكون ترتيبا لقواعد عامة تنظم تعيين المستخدمين والعمال الذين يسرى عليهم حكمها وتبين الشروط الواجب توافرها في كل مرشح لوظيفة من الوظائف التي حددت درجاتها ، وآية ذلك أنها وصفت الطالب بأنه مرشح ، اذ تحدثت عن طلب خبرة عملية يحصل عليها المرشح بتعيين عملى ، ، بيد أن هذه القواعد قد خلت من أى نص يرتب حقا ذاتيا مباشرا

في درجة معينة لمن تولفت فيه هذه الشروط بمجرد قيام أسبابها به أو ينشئ له مركزا قانونيا حتما. وبقوة القانون في درجة يجب على الإدارة منحه إياها لازما متى تحققت له مسوغات التعيين فيها .

( طعن رقم ٧٤٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/١٢ ) .

### قاعدة رقم ( ٣٢٣ )

#### المبدأ :

ان يؤدي حكم المادة ١٩ من لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر الصادرة بقرار وزير النقل رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ انه يشترط لجواز تعيين العامل على الوظيفة التخصصية بالمؤهل العالي الذي حصل عليه اثناء الخدمة باقدمية ترجع الى تاريخ حصوله على الوظيفة الفنية بالكلية المتوسط ان تكون خبرته بالأعمال السابقة التي شغلها متناسب مع المؤهل ومع متطلبات شغل الوظيفة التي ينقل اليها بعد حصوله على المؤهل العالي . وتقدير توافر هذا التناسب منوط بجهة الادارة بما تترخص به من سلطة تقديرية في هذا الشأن .

#### ملخص الفتوى :

من حيث ان لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر الصادرة بقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحري رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ تنص في المادة ١٩ منها على انه : في حالة حصول العامل اثناء الخدمة على مؤهل علمي اعلى يتناسب مع أعمال الهيئة واجتيازها يجوز نقله الى وظيفة متناسب مع مؤهله الجديد بشرط توافر متطلبات شغله لهذه الوظيفة . وتحدد اقدميته من تاريخ حصوله على المؤهل او الدرجة المحددة للمؤهل ايها اقرب وبالمرتبة المحددة للوظيفة او مرتبة الذي يتقاضاه ايها اكبر .



ومع ذلك واذا كانت خبرته بالأعمال السابقة التي شغلها تتناسب مع المؤهل ومع متطلبات شغل الوظيفة التي يلزم الحصول على المؤهل لشغلها في بدء التعيين بها ، جاز تعيينه عليهما في درجة معادلة لدرجته بأقدميته فيها وبذات مرتبه .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ، أنه يشترط لأعمال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ سالف الذكر — وهو جواز تعيين العامل على الوظيفة الجديدة ( التخصصية ) بالمؤهل العالي بأقدميته فيها ترجع الى تاريخ حصوله على الوظيفة السابقة ( الفنية ) بالكادر المتوسط — ضرورة أن تكون خبراته بالأعمال السابقة التي شغلها تتناسب مع المؤهل ومع متطلبات شغل الوظيفة التي ينقل اليها بعد حصوله على المؤهل العالي ، على أن يندرج بالجهات الفنية بالهيئة تقدير توافر هذا التناسب بما يترخص به من سلطة تقديرية في هذا الشأن ، وذلك من واقع الحالات المعروضة كل على حدة .

ومن حيث أن الثابت — بالنسبة للعامل المعروضة حالته وطبقاً لما أفاضت به الهيئة — أن هناك صلة وثيقة بين وظيفة « معاون محطة » والتي كان يشغلها المذكور من ١٩٧١/٩/١ وبين وظيفة مفتش نقل ، والتي شغلها اعتباراً من ١٩٨٢/١٠/٢٤ بعد حصوله على المؤهل العالي في مايو سنة ١٩٨٠ مما مؤداه جواز تعيين هذا العامل في الدرجة الثالثة العالية ( التخصصية ) بأقدميته فيها ترجع الى ١٩٧١/٩/١ — تاريخ حصوله على الدرجة الثالثة الفنية بالكادر المتوسط .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتاوى والتشريع إلى جواز تعيين العامل المشار اليه في الدرجة الثالثة التخصصية ، ورد أقدميته فيها إلى ١٩٧١/٩/١ تاريخ حصوله على الدرجة الثالثة الفنية المتوسطة ، متى صدرت السلطة المختصة أن خبرته بالأعمال السابقة التي شغلها

تتناسب مع مؤهله ، ومع متطلبات شغل هذه الوظيفة الجديدة ومتسا  
للإادة ١٩ من لائحة الهيئة القومية لسكك حديد مصر المنوه عنها .

( ملف ٦٢٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠ ) .

#### ثانياً — الأقدمية :

قاعدة رقم ( ٣٢٤ )

#### المبدأ :

المستفاد من حكم المادتين ١٣ ، ٢٩ من القرار الجمهورى رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظم الموظفين بهيئة سكك حديد مصر والمادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ أن الأقدمية فى الوظيفة تتحدد بالنسبة لمن يعين لأول مرة من تاريخ التعيين ، وأن الأقدمية فى الوظيفة للفئات التى حددها المشرع فى المادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية — ومنها الكمسارية — تحدد على أساس التشغيل الفعلى اعتباراً من تاريخ تسلم العمل فى الوظيفة المذكورة — لقصر ارجاع الأقدمية الى تاريخ التشغيل الفعلى على حالة الترقية الى وظيفة اعلى دون أن تمتد الى حالة التعيين المبتدا الذى تحدد الأقدمية بالنسبة له اعتباراً من تاريخ صدور قرار التعيين .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظم الموظفين بهيئة سكك حديد مصر يبين أن المادة ١٣٦ منه تنص على أن « تعتبر الأقدمية فى الوظائف من تاريخ التعيين فيها أو الترقية إليها » . وتنص المادة ٢٩ على أن يصدر قبل الترقية الى وظائف نظار ومعاونى المحطات وغيرها من الوظائف التى تحددها اللائحة التنفيذية

قرار تشغيل في الوظيفة التي يرشح للترقية اليها وتحدد للموظف المرشح للترقية مهلة لتنفيذها هذا القرار نافذ لم ينفذه خلال تلك المهلة ترك في الترقية وذلك مع عدم الاخلال بالمسألة التأديبية . وتقتضى المادة ٣٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية القرار الجمهوري رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بأن يصدر قبل الترقية الى وظائف الكسارية قرار تشغيل في الوظيفة للمرشح للترقية اليها وتعتبر الأقدمية فيها من تاريخ تسلم العمل نافذ امتنع المرشح للترقية عن التنفيذ دون مبرر ترك في الترقية مع اتخاذ الإجراءات التأديبية ضده . كما نص المادة ٣٥ من هذه اللائحة على انه « يشترط للترقية الى الوظائف التي تصد بقرار من وزير المواصلات بعد موافقة مجلس الادارة اجتياز امتحانات خاصة .... ويصدر مدير السلك الحديدية القرارات اللازمة لتنظيم اجراءات الامتحان وشروطه . وتنفيذا لهذا النص صدر قرار وزير المواصلات رقم ١/٤٨٣ — ٦١/٥١ (سكة حديد) بتاريخ ٦١/٥/٢٠ بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة واشترط اجتياز امتحانات لترقية الى جميع المراتب بالكادرين العالى والمتوسط . وقد صدرت قواعد تنظيم امتحانات الترقية تطبيقا لقرارى مجلس ادارة الهيئة في ١٩٦١/٥/٢٠ ، ١٨/٧/١٩٦٢ ونصت الفقرة « ز » من البند « ثلثا » من هذه القواعد على انه « في الوظائف التي يسبق للترقية اليها صدور قرار تشغيل تعتبر هذه القرارات غير نافذة المفعول الا بعد انقضاء فترة اختبار تحدد بخمسة عشر يوما من تاريخ التنفيذ الوارد بالقرار تثبت صلاحية الموظف في نهائيتها ، وتعتبر فترة الاختبار بمثابة امتحان على بجانب الامتحان التحريري والشفهي .... وفي حالة الرسوب في هذه الامتحانات يعتبر قرار التشغيل مسحوبا تلقائيا » . ويبين من النصوص سالفه البيان أولا : ان الأقدمية في الوظيفة تتحدد بالنسبة لمن يعين لأول مرة من تاريخ التعيين . وثانيا : ان المشرع رسم نظاما خاصا للترقية الى بعض وظائف الهيئة العاملة للسكة الحديد — ومن بينها وظائف الكسارية — يتفق وطبيعة العمل في هذا

المرفق ، فاشترط في المرشحين للترقية الى هذه الوظائف التشغيل الفعلي المسبق وهو نظام اختيار يجب على المرشح للترقية اجتياز به نجاح وفي هذه الحالة تتحدد الأقدمية عند الترقية الى الوظيفة الأعلى على أساس اقدمية التشغيل الفعلي ( المسبق وهو نظام اختيار يجب على المرشح للترقية اجتياز به نجاح ، وفي هذه الحالة تتحدد الأقدمية عند الترقية الى الوظيفة الأعلى على أساس اقدمية التشغيل الفعلي ) — اعتبارا من تاريخ تسلم العمل في الوظيفة المذكورة ، ومن ثم فلا وجه للاعتداد بأقدمية التشغيل الفعلي في غير حالة الترقية .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المدعى غير حاصل على مؤهلات دراسية وقد عين في ١٩٦٣/٣/٢٠ بوظيفة مساعد كمسارى بصفة مؤقتة بدل مجند صرفا على درجة عمالية هي الدرجة ٣٠٠/١٤٠ ملزم اول مربوطها ، ثم صدر القرار رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٠ بتعيينه في وظيفة مساعد كمسارى بالدرجة الحادية عشرة من درجات القاتون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام موظفي الدولة ، واذا اعتبرت الهيئة المدعى عليها هذا التعيين تعيينا جديدا ، فان تاريخ تعيين المدعى بصفة دائمة في وظيفة مساعد كمسارى هو الذي يحدد اقدميته فيها أعمالا لحكم المادة ١٣ من القرار الجمهوري رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة بسكك حديد مصر السابق الاشارة اليها ، ومن ثم فان الهيئة المذكورة تكون قد طبقت صحيح القانون في شأن المدعى اذ لا سند قانوني لما يطالب به من ارجاع اقدميته في وظيفة مساعد كمسارى الى تاريخ تشغيله الفعلي في هذه الوظيفة في ١٩٦٣/٣/٢٠ لأن قواعد التشغيل الفعلي لا تنطبق على حالته وانما تطبق عند الترقية الى وظيفة أعلى على ما سبق بيانه .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فقد اخطأ في تاويل القانون وتطبيقه وتعيين من ثم القضاء بالغاءه ورفض الدعوى مع الزام المدعى بالمصروفات .  
( طعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٢ ) .

### ثالثا — المرتب :

قاعدة رقم ( ٣٢٥ )

#### المبدأ :

عدم التزام الهيئة القومية لسكك حديد مصر بجدول المرتبات

الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

#### ملخص الفتوى :

ولما كان المشرع قد قيد مجلس ادارة الهيئة المشار اليها بموجب قانون انشائها رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ في تحديد رواتب وبدلات ومكافآت العاملين بها بضرورة مراعاة ريث الأجر بنوع العمل وطبيعته ومعدلات أدائه وعدم تجاوز قيمة بدل السفر ومصاريف الانتقال والتكاليف الفعلية وذلك أمهالا لحكم المادة ١٢٢ من الدستور التي استندت الى القانون وحده تحديد قواعد منح تلك المستحقات المالية واذا لم يقيد المشرع الهيئة بنظم العاملين بالحكومة فانه يكون لها أن تصدد مرتبات العاملين بها بمرأاة القواعد التي تضمنها قانون الهيئة دون أن تتقيد في ذلك بجدول المرتبات الملحق بقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( ملف ٣١٧/١/٨٦ — جلسة ١٨/١١/١٩٨١ ) .

### رابعا — العلاوة :

قاعدة رقم ( ٣٢٦ )

#### المبدأ :

العلاوة الأولى لموظفي المرتبة الرابعة للعالية طبقا لجدول المرتبات

الملحق بنظم موظفي الهيئة الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠

لسنة ١٩٥٩ وفتتها خمسة جنيهاً — تكيفها — الصحيح — هي علاوة

تسرى عليها أحكام العلاوات تماماً رغم اختلافها في المقدار عن العلاوات

التالية لها - وجوب منحها في موعدها بفض النظر عما اذا كان راتب الموظف واقفا عند بداية مربوط المرتبة الرابعة العالية ١٥ جنيه شهريا ام زاد عليه بسبب احتفاظه بذات مرتب سابق له في الكادر المتوسط .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر - الذى عمل به اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٠ - على انه : « تستحق العلاوات الدورية في اول مايو التالى لمضى الفترة المقررة من تاريخ التعيين او منح العلاوة السابقة وتصرف العلاوات طبقا للفئات المبينة في الجداول المرافقة ..... » .

ويخلص من هذا النص ان العلاوات تمنح لموظفى الهيئة بفئاتها المبينة في الجداول المرافقة للنظام المذكور في اول مايو التالى لمضى الفترة المقررة من تاريخ التعيين او منح العلاوة السابقة .  
( فتوى رقم ١٤٢١ في ١٥/١٢/١٩٦٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٢٧ )

#### المبدأ :

المدة التى حسبت وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٩٤ لسنة ١٩٦٠ تؤخذ في الاعتبار عند حساب المدد الزمنية المقررة لمنح العلاوة المنصوص عليها في القرار رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤ .

#### ملخص الحكم :

ان موظفى الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية كانوا يخضعون لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الذى حوى احكاما تتعلق بقسدهمى الموظفين ضمنها نص المادة ٤٠ مكررا منه تقضى

بترقية الموظف الى الدرجة التالية وبصفة شخصية اعتبارا من اليوم التالى لانقضاء المدد الواردة فى تلك المادة ، وقد ظل قانون نظام موظفى الدولة ساريا على موظفى الهيئة حتى أول يوليه سنة ١٩٦٠ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام موظفى الهيئة ، وقد خلا هذا لنظام من اية احكام تتعلق بقدامى الموظفين ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٩٤ لسنة ١٩٦٠ ناصا على اعتبار المدد التى قضيت فى الدرجة الثالثة خارج الهيئة ( ٦٠/٤٠ ) كانتها قضيت فى الدرجة التاسعة وذلك فى تطبيق المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالنسبة للطوائف الفنية بالهيئة وقد صدر هذا القرار - للاعتبارات التى دعت الى اصداؤه - مقصورا تطبيق حكمه على المادة ٤٠ مكررا سالفه الذكر حيث لم يكن نظام موظفى الهيئة الذى كان ساريا وقت صدوره يتضمن احكاما خاصة بقدامى الموظفين ، ولذلك وتحقيقا للمساواة بين قدامى موظفى الهيئة وبين اقربائهم من موظفى الدولة الذين تطبق فى شأنهم المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ سنة ١٩٦٢ باضافة مادة جديدة الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ برقم ٣٢ مكرر ونص على ان يعمل بها من أول يوليه سنة ١٩٦٠ وتقضى هذه المادة بمنح موظفى الهيئة علاوة استثنائية لتصل بمرتباتهم الى الحد الذى تصل اليه وفقا لاحكام المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ويتضح من ذلك ان المشرع قد استبدل بترقية لموظف بصفة شخصية منحه علاوة استثنائية - وهو فى ذات درجته - ليصل بها مرتبه الى الحد المقرر لأول مربوط الدرجة الاعلى او علاوة من علاواتهم ايهما اكبر بعد انقضاء المدد الواردة فى المادة ٤٠ مكررا سالفه الذكر ، واذا اُحالت المادة ٣٢ مكرر المضافة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن حساب هذه المدد الى المادة ٤٠ مكرر فينبغى افعال هذه المادة فى مجال تطبيق المادة ٣٢ مكرر من نظام موظفى الهيئة بالنسبة للطوائف الفنية بها مكملة باحكام قرار رئيس

الجمهورية رقم ١٦٩٤ لسنة ١٩٦٠ فتعتبر المدد التي قضيت في الدرجة الثالثة خارج الهيئة (٦٠/٤٢) كأنها قضيت في الدرجة التاسعة ، ويصدق هذا الحكم أيضا عند تطبيق المادة ٣٢ مكررا من نظام الهيئة بعد تعديلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤ ولا وجه للقول بأن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٩٤ لسنة ١٩٦٠ وقد اقتصر تطبيق حكمه على المادة ٤٠ مكررا من اللقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فلا محل لأعمال حكمه عند تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤ وذلك لأن القرار رقم ١٦٩٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه صدر في وقت لم يكن نظام موظفي الهيئة قد تضمن أحكاما خاصة بقضايا الموظفين كما أنه بامعان النظر في نص المادة ٣٢ مكررا المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤ يتضح أنه لم يضع نظاما جديدا لعلاج مشكلة قضايا الموظفين بالهيئة مثبت الصلة بالنظام الذي تضمنه نص المادة المذكورة قبل تعديلها بل جاء تزييدا له مع تقرير مزايا جديدة تكمل النظام ولا تمس جوهره وذلك بظلال المملوات الدورية بحيث تصل الى الحد الأقصى السوارء بالجدول المرافق للقرار رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤ وقد كانت وفقا للنص الملنى تقف عند الحد المقرر لأول مربوط الدرجة ، وقد جاءت المدد الواردة في هذا الجدول والتي تقضى في الدرجات المالية التي تبدأ بالدرجة التاسعة مطابقا تماما للمدد الواردة في المادة ٤٠ مكررا كما ان الحد الأدنى والحد الأقصى للذين تصل اليهما المرتبات بالمملوات وفئاتها تماثل تماما أول ونهاية مربوط الدرجات وفئات المملوات المنصوص عليها في المادة سابعة الذكر ، وذلك لتحقيق للرعاية لقضايا موظفي الهيئة والا يفوت عليهم المزايا التي كانوا يترقبونها في ظل نظام موظفي الدولة .:



#### خامسا - مكافأة الإنتاج :

قاعدة رقم ( ٣٢٨ )

#### المبدأ :

القواعد المنظمة لمكافأة الإنتاج بهيئة السكك الحديدية الموافق عليها من مجلس ادارتها بتاريخ ١٩٥٢/٨/٢٦ والصادرة بقرار وزير المواصلات رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٢ - هذه القواعد صدرت لتحديد ما يستحقه العامل الدائم المعتبر من العمال الأصليين الداخلين في قوة الورش وما يصرفون على ربطها من اجر وتوابعه - المصرف المالى لهذه المكافأة - اعتمادا مخصص في الميزانية لصرفها بقدر نسبة انتاج كل ورشة على اساس العمال الدائمين فقط دون غيرهم من عمال القناة والمؤقتين .

#### ملخص الحكم :

انه يستخلص من مجوع القواعد المنظمة لمكافأة الإنتاج بهيئة السكك الحديدية الصادرة بقرار وزير المواصلات رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٢ انها صدرت لتحديد ما يستحقه العامل الدائم المعتبر من العمال الأصليين الداخلين في قوة الورش وما يصرفون على ربطها من اجر وتوابعه لكونها بنيت على اساس متوسط انتاج السنوات السابقة من جهة ولكون الاعتمادات المرسودة لتنفيذها في ميزانية المصلحة من جهة اخرى قد صدرت على اساس نسبة معينة من اعتمادات الأجور وهى لا تشتمل على اجور غير هذه الفئة من العمال ومن ثم فان من عدا المذكورين لا تشمله هذه القواعد بل يجرى تحديد ما يستحقه من اجر وفقا للقرار الصادر بتعيينه وفي حدود الاعتمادات المالية المدرجة بالميزانية لذلك وقد جرى قضاء هذه المحكة على ان عمال القناة الحقبوا بالوزارات والمصالح الحكومية على عجل دون مراعاة حاجة العمل بهذه المصالح وان القواعد التى اصطلح على تسميتها بكادر عمال القناة قد صدرت لهم اجورا

تطابق في مجموعها درجات كادر عمال الحكومة ولكنها لا تعطيهن الحق في صرف أية علاوة اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٤ ذلك لأن ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥ قد روعى في ربط الاعتمادات الواردة بها والخاصة بأجور عمال القناة الا تصرف لهم أية علاوات اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٤ .

وأن الثابت من اوراق الدعوى وبخاصة من كتاب ادره قضايا السكة الحديد رقم ٤٥٧٦ المؤرخ ٣ من مايو سنة ١٩٦٦ أن المصرف المالى الذى تصرف منه مكافأة الانتاج هو اعتماد مخصص فى الميزانية لصرفها بقدر نسبة انتاج كل ورشة على أساس العمال الدائمين فقط دون غيرهم من عمال القناة والمؤقتين اذ انهم خارج الربط اللازم للتشغيل بالورش فضلا عن أن عمال القناة لا يصرفون أجورهم من اعتمادات الهيئة بل من اعتمادات وزارة الشؤون الاجتماعية ( بند ٢٥ ) .

( طعن رقم ١٥٦٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٢٩ )

##### المبدأ :

منح مكافأة الانتاج طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من يونيه سنة ١٩٥١ والصادر تنفيذا له القرار الوزارى رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٢ — منوط بأن يكون العامل ممن يعملون داخل جدران الورش وان يساهم بعمله فى انتاجها — تحسيدا طوائف العمال الذين يتوفر فيهم هذان الشرطان من اختصاص الهيئة — للهيئة سلطة تقديرية فى هذا الشأن لا معقب عليها طالما انها تستهدف المصالح العام وتبغى تحقيق المساواة بين عمال المرفق على اساس ما يقومون به من اعمال .

### ملخص الحكم :

ان منح مكافأة الانتاج طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونيه سنة ١٩٥١ والصادر تنفيذا له القرار الوزاري رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٢ موقوف بتوافر شرطين اولهما ان يكون العامل ممن يعملون داخل جدران الورش القائمة بعمرة الوحدات المتحركة من الآليات والمعدات وكذا صيانتها وقبضها ، وان يساهم بعمله هذا في انتاج هذه الورش ، وغنى عن البيان ان تحديد طوائف العمال الذين يتوفر فيهم هذان الشرطان ويستحقون هذه المكافأة بمساهمتهم فعلا في الانتاج هو من اختصاص الجهة الادارية القائمة على ادارة مرفق النقل بالسكك الحديدية ان تملك وحدها — بحكم مالها من خبرة ودراية فنية واشراف مباشر على العمل والمأم بطبيعتها — تقدير ما اذا كان العامل يساهم في زيادة الانتاج داخل هذه الورش أم لا، ولها في وزن هذه الملازمة سلطة تثيرية مطلقة تنفرد بها بغير مغيب طالما انها تستهدف الصالح العام وتبغى تخفيف المساواة بين رجال المرفق الواحد على أساس ما يقومون به من اغسال ويساهمون به في الانتاج ، تنجدة عن التمييز وعن اساءة استعمال السلطة .  
( ظعن رقم ٨٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥ ) .

سادسا — اعانة غلاء المعيشة :

قاعدة رقم ( ٣٣٠ )

المبدأ :

المادة ١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عرفت الجهاز الاداري للدولة في مفهوم هذا القانون — طبقا لهذا التعريف لا تدخل الهيئات العامة ومن بينها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية في دائرة الجهاز الاداري للدولة ولا تسرى عليها بقا تلك احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — يترب على ذلك عدم احقية احد العاملين ( م ٤٥ — ج ٢٤ )

بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية في الافادة من حكم المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه التي قضت بضم العانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتبات العاملين اعتبارا من اول يولييه سنة ١٩٦٤ - قواعد اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية تظل سارية بالنسبة للعاملين بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ولا تضم هذه الاعانة الى المرتب الا اعتبارا من اول يولييه سنة ١٩٦٥ وهو التاريخ الذي حددته قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ بنظام موظفي الهيئة .

#### ملخص الحكم :

انه بالرجوع للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يبين ان المادة ١ منه تنص على ان « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام المرافقة لهذا القانون وتسرى احكامه على وزارات الحكومة ومصالحها وغيرها من الوحدات التي يتألف منها الجهاز الادارى للدولة كما تنظم شئون العاملين بها سواء منها من كان ينطبق عليه قانون موظفي الدولة او كادر العمال ، ولا تسرى هذه الأحكام على :

#### ١ - وظائف القوات المسلحة والشرطة .

٢ - الوظائف التي تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين ، ويتضح من صريح هذه المادة أن المشرع حدد مجال سريان هذا القانون بوظائف الجهاز الادارى للدولة واستثنى من داخل هذا المجال القوات المسلحة والشرطة وتلك التي تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين ، ومن ثم فان الوظائف التي لا تتبع الجهاز الادارى للدولة لا يسرى عليها هذا القانون وفقا لقواعد اصدا ره .

ومن حيث ان المسادة ١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قد عرفت الجهاز الادارى للدولة فى مفهوم هذا القانون فنصت على أن « يتألف الجهاز الادارى للدولة من الوحدات الآتية :

( ١ ) وزارات الحكومة ومصالحها .

(ب) وحدات الادارة المحلية وتتكون الوزارة من ادارات او مصالح او منها معا ويشرف عليها وزير او من يمارس سلطات الوزير المنصوص عليها فى القوانين واللوائح . ويكون انشاء الوزارات والمصالح والادارات وتنظيمها بقرار من رئيس الجمهورية يتضمن تعريف مهمة الوزارة او المصلحة او الادارة وتحديد الاختصاصات وتوزيعها بيئها » .

وطبقا لهذا التعريف لا تدخل الهيئات العامة ومن بينها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية فى دائرة الجهاز الادارى للدولة ولا تسرى عليها تبعا لذلك احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . بالاضافة الى ما سلف فان هذه الهيئة لها قانونها ونظمها الخاصة على النحو السالف بيانه فمن ثم فان ما يطالب به المدعى من الاستفادة من احكام القانون المذكور لا يتفق وصحيح حكم القانون ، وترتيباً على ذلك فان ما يطالب به المدعى بصفة اصلية من منحه مرتبا قدره ١٢٤٢ جنيه والملاوة الاضافية يكون على غير اساس قانونى سليم متعينا رفضه ، واذا قضى الحكم المطعون فيه فى هذا الشق بما يتفق والنظر المتقدم فانه يكون قد اصاب الحق فى قضائه للاسباب التى ساققتها هذه المحكمة ، ويكون ظمن المدعى غير قائم على اساس متعينا رفضه . اما بالنسبة لما قضى به الحكم المطعون فيه من احقية المدعى فى ضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتبه الاصلى اعتبارا من اول يوليه سنة ١٩٦٤ فانه لا يتفق وصحيح حكم القانون ذلك لأن المدعى لا يستفيد من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه

على ما سبق بيانه ومن ثم لا يسرى عليه حكم المادة ٩٤ من هذا القانون التى قضت بضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتبات العاملين الأصلية اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٤ ، ترتباً على ما تقدم تظل قواعد اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية سارية بالنسبة للعاملين بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ولا تظم هذه الاعانة الى المرتب الا اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٥ وهو التاريخ الذى حدده قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ .

ومن حيث أنه لا وجه لما استند اليه الحكم المطعون فيه الى المادة ٥ من التفسير التتريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ التى تنص على أن « تسرى الأحكام المتعلقة بإلغاء اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وضهما الى المرتب على العاملين بالوظائف التى تنظمها قوانين وكادرات خاصة متى كانت هذه القوانين خالية من النص على تنظيم خاص بشأن إلغاء هاتين الاعانتين وضهما الى المرتب » . ذلك لأنه يتعين تفسير هذا النص فى نطاق الحكم الأصلى السابق بيانه وهو عدم سريان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على الهيئات العامة ، باعتبارها تخرج عن مداول الجهاز الإدارى للدولة ومن ثم لا يسرى على الهيئة العامة لسكك حديد مصر — الحكم الوارد فى المادة المذكورة بضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٤ ، بهذا فضلاً عن أن مناهج أعمال حكم التفسير التتريعى المشار اليه هو عدم وجود تنظيم خاص بشأن ضم الاعانتين المذكورتين الى المرتب الأصلى ، وإذ نص القرار الجمهورى رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بهيئات سكك حديد مصر والبريد والواصلات السلكية واللاسلكية فى المادة ٧ منه على أن ضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية إنما تم اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٥ ، فمن ثم فإن هذا الحكم الخاص هو الواجب التطبيق على المدعى

وقد قامت الجهة الادارية المدعى عليها بتنفيذه ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد اخطأ في هذا الشق منه في تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بالغاءه .

( طعن رقم ٤٣٢ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٧٥ ) .

#### سابعاً — البعثات التدريبية :

##### قاعدة رقم ( ٣٣١ )

##### المبدأ :

وضع العمال الذين أوفدوا في بعثات تدريبية في الخارج على الدرجة السابعة الفنية كالحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات لا يعنى حصولهم على هذا المؤهل .

##### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسة ١٤/٢/١٩٤٥ بـساواة بعض فئات العمال من غير الحاصلين على مؤهلات دراسية وكانوا قد أوفدوا في بعثات تدريبية الى الخارج بمن حصلوا على دبلوم الفنون والصناعات ووضعهم في الدرجة السابعة الفنية لا يعنى البتة حصولهم على ذلك الدبلوم او أن التبرين الذى اجتازوه بالخارج يعادل هذا الدبلوم ويحل محله .  
ويترتب على ذلك عدم سريان أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية عليهم ، كما لا ينطبق عليهم أحكام الجدول الثانى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

( طعن ٩٨٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٦/٢/١٩٨٤ ) .

ثامنا - تقدير الكفاية :

قاعدة رقم ( ٣٣٢ )

المبدأ :

التقارير السنوية الخاصة بموظفي الهيئة العامة للسكك الحديدية قبل أول يوليو سنة ١٩٦٠ - اعتماد هذه التقارير من المصلحة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - صفة رئيس مصلحة في الهيئة العامة للسكك الحديدية - تنعقد لمدير عام هذه الهيئة وحده دون مديري الإدارات العامة بها حتى لو كانوا في درجة مدير عام وذلك بالنسبة للتقارير المقدمة في الفترة السابقة على أول يولييه سنة ١٩٦٠ - صدورها خلوا من توقيع رئيس المصلحة المختص - اعتبارها مخالفة للقانون وجواز تصحيحها على مقتضى القواعد القانونية الواجبة التطبيق فيما بعد - عدم التقيد في هذا ببيعاد معين لأن الميعاد المنصوص عليه بالنسبة للتقارير لا يعد أن يكون ميعاداً توجيهياً لتنظيم العمل .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة أنه ينص في المادة ٣٠ منه على أن « يخضع لنظام التقارير السرية جميع الموظفين لغاية الدرجة الثالثة وتعد هذه التقارير في شهر فبراير من كل عام أو في أي شهر آخر يصدر بتحديد قرار من الوزير المختص بعد أخذ رأي ديوان الموظفين ويكون ذلك على أساس تقدير كفاية الموظف بمرتبة ممتاز أو جيد أو مرضى أو ضعيف » .

وتكتب هذه التقارير على التناذج وبحسب الأوضاع التي يقررها وزير المالية والاقتصاد بقرار يصدر منه بعد أخذ رأي ديوان الموظفين .



ونصت المادة ٣١ على أن « يقدم التقرير السرى عن الموظف من رئيسه المباشر ثم يعرض على المدير المحلى للإدارة فرئيس المصلحة لإبداء ملاحظتهما ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين لتقدير درجة الكفلية التى تراها ويعلن الموظف الذى يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف بصورة منه .

ويترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من اول علاوة دورية مع تخطيه فى الترقية فى السنة التى قُدم فيها هذا التقرير » .

كذلك أيدت المادة ٢٧ من هذا القانون عن تشكيل لجنة شئون الموظفين فقضت « بأن تنشأ فى كل وزارة لجنة تسمى لجنة شئون الموظفين وتشكل من وكيل الوزارة المختص رئيسا ومن ثلاثة الى خمسة من كبار الموظفين أعضاء ، ويجوز أن تنشأ لجنة مماثلة فى كل مصلحة وتشكل اللجنة فى هذه الحالة من مدير المصلحة رئيسا ومن اثنين الى أربعة من كبار موظفيه أعضاء » .

وبين من هذه للنصوص أن رئيس المصلحة يسهم فى تقدير كفاية موظفى المصلحة التى يرأسها ، مرة بوصفه رئيسا للمصلحة وأخرى بوصفه عضوا فى لجنة شئون الموظفين التى خولها القانون الاختصاص النهائى بتقدير درجة كفاية الموظف ممارسة فى هذا الصدد اختصاصها عن طريق الرقابة والتعقيب على تقدير الرئيس المباشر وعلى ملاحظات المدير المحلى ورئيس المصلحة مما يدل على أن ثمة تلازما بين وجود لجنة شئون الموظفين بأية وحدة إدارية وبين وجود من يصدق عليه وصف رئيس المصلحة بهذه الوحدة ، وعلى مقتضى ذلك فإن مناط ثبوت الصفة لرؤساء أقسام هيئة السكك الحديدية فى إبداء ملاحظتهم عن التقارير السرية بوصف كل منهم رئيس مصلحة فى تطبيق المادة ٣١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١

المشار إليه ، منطوق ذلك أن يكون القسم الذي يرأسه كل منهم يمثل وحدة من الوحدات الإدارية التي يجوز أن ينشأ فيها لجنة شئون الموظفين .

ونص المادة ٢٧ من القانون المشار إليه صريح في أن هذه اللجان لا تنشأ إلا في الوزارات والمصالح وهذه يشترط فيها أن تكون ذات كيان مستقل وميزانية خاصة .

ولما كانت أهيئات أهيئات السكك الحديدية وأن استقل كل منها بدرجات فليست هي ميزانيات خاصة وتميزة لأنها لا تصدق وأن تكون إدارتها وفروعها لمصلحة واحدة هي مصلحة السكك الحديدية ، ومن ثم فلا تنشأ فيها لجان لشئون الموظفين وتبعاً لذلك ينتفى عن رؤسائها وصف رؤساء المصالح ، مما ينبغي عليه أنه ليس من رئيس مصلحة في مصلحة السكك الحديدية إلا مدير عام المصلحة فهو وحده الذي يصدق على هذا الوصف وتثبت له الصفة القانونية في إبداء ملاحظاته على التقارير السرية التي تعد عن الموظفين بوصفه رئيساً للمصلحة والاشتراك بهذه الصفة في التعقيب على التقارير باعتباره عضواً في لجنة شئون الموظفين .

هذا وغنى عن البيان أن هذا الرأي لا وجه لأعماله بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ الخاص بنظام موظفي الهيئة ولاتحته التنفيذية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ ، والمنفذين اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٠ إذ تضمنت أحكام هذين القرارين تنظيمًا خاصاً للأوضاع التي يتم على مقتضاها وضع التقارير السرية .

ويخلص مما تقدم أن كراسة التقارير السرية التي وضعت عن موظفي المصلحة قبل أول يولييه سنة ١٩٦٠ تاريخ العمل بنظام موظفي الهيئة الجديدة سواء ما وضع منها قبل العمل بالقانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بإنشاء هيئة عليا لشئون سكك حديد مصر أو بعد العمل بأحكام هذا القانون والتي تضمنت النص على أن تبصر في شأن موظفي الهيئة

القوانين واللوائح والقواعد التنظيمية المطبقة حاليا وذلك حتى يتم اصدار غيرها — هذه التقارير وقد صدرت خلوا من توقيع مدير عام السكك الحديدية بوصفه الرئيس الوحيد للمصلحة ، تكون قد صدرت على غير مقتضى الأوضاع التي رسمتها المادة ٣١ من القانون ٣١٠ لسنة ١٩٥١ والتي تستهدف اعمال الروية والتدبير في تقدير درجة كفاية الموظف حتى ياتى التقدير مطابقا للحقيقة وللواقع . ومن ثم يتعين تصحيح هذه التقارير وتدارك ما فاتها من أوضاع قانونية وذلك باصدار قرارات جديدة مستوفية للشكل والاجراءات المنصوص عليها في القانون وبخاصة فليس ثمة ما يحول دون اعادة وضع التقارير في الوقت الحاضر عن السنوات السابقة لأن مجاوزة الميعاد المحدد في القانون — لاعداد هذه التقارير لا يترتب عليه بطلان العمل في ذاته ، لأن هذا الميعاد لا يعدو ان يكون مجرد توجيه من المشرع لتنظيم العمل في تلك المواعيد وحثه على مراعاتها بقدر الامكن .

لهذا لفتنى رأى الجمعية العمومية الى أن المختص باعتماد التقارير السرية الخاصة بموظفى السكك الحديدية في السنوات السابقة على أول يولييه سنة ١٩٦٠ تاريخ العمل بالنظام الجديد لموظفى الهيئة بوصفه رئيسا للمصلحة ، هو مدير عام السكك الحديدية . وأن التقارير التي لم توقع من مدير عام المصلحة عن السنوات المشار اليها يتعين تصحيحها باصدار قرارات جديدة توقع من مدير عام الهيئة .  
( متوى رقم ٩٢٦ في ١٢/٧/١٩٦١ ) .

قاعدة رقم ( ٣٣٣ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفى الهيئة العامة لشئون سكك جديد مصر قد وضع طريقا خلاصا للنظام من تقارير الكفاية المصححة عنهم .

### ملخص الحكم :

ان المشرع قد رسم لموظفى الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية طريقا خاصا للتظلم من تقارير الكفاية المقدمة عنهم ، وانه جعل القرار الذى صدر فى هذا التظلم من لجنة شئون الموظفين باتا ونهائيا ، فانه من ثم يتعين التزام هذا الوضع الخاص ، دون الرجوع الى أى قرار آخر يتضمن تنظيما عاما للتظلمات التى يتقدم بها العاملون بالحكومة ومصالحها ، ذلك ان لجنة شئون الموظفين المختصة بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية اذا ما رفضت التظلم من قرار تقدير الكفاية بدرجة مرضى او ضعيف تكون قد استندت كل سلطاتها حيال هذا القرار ، بحيث لا تطك بمسندئذ المساس به تعديلا أو الغاء ، ويخرج الأمر بذلك من يد السلطة الادارية الى يد السلطة القضائية اذا ما اثير النزاع امامها ، ويكون كل تظلم بعد ذلك الى جهة الإدارة غير مجد ولا اثر له فى مذ الميعاد ، او وجوب انتظار البت فى التظلم ، ويلزم — والحالة هذه — التقيد بالمواعيد المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة عند رفع الأمر الى المحكمة .

( طعن رقم ١٤ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٩ ) .

### قاعدة رقم ( ٣٣٤ )

#### المبدأ :

لجنة شئون الموظفين العليا تقدير درجة الكفاية « لجنة شئون الموظفين العليا تبك تخفيض تقدير درجة الكفاية دون أن تثبت بالتقرير اسباب ذلك » .

### ملخص الحكم :

وانه ولئن كانت لجنة شئون الموظفين العليا قد خففت تقدير المدعى الى درجة مرضى دون أن تثبت فى التقرير الأسباب التى دعته الى هذا الخفض ، الا أن ذلك لا يصم تقريرها بالبطلان ، ذلك أنه لا جناح

عليها في إجراء هذا الخفض وإن لم تنصح صراحة عن أسبابه طالما كان قرارها في هذا الخصوص محمولا على أسباب لها أصل ثابت في التقرير أو في ملف خدمة المدعى إذ في هذه الحالة تفسدو الأسباب المريحة التي تثبت في التقرير مجرد إجراء شكلي تغنى عنه مطالعة التقرير ذاته أو ملف الخدمة وما يكشف عنه هذا أو ذاك من استجلاء حقيقة الأسباب الداعية إلى خفض التعدير .

( طعن رقم ١٤ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٩ ) .

قاعدة رقم ( ٣٣٥ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفي الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر ولائحته التنفيذية قد وضعها طريقا خاصا للتظلم من التقارير السرية السنوية الخاصة بهم .  
ملخص الحكم :

طالما قد نظم تشريع خاص — وهو القرار الجمهوري رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ ولائحته التنفيذية طريقة التظلم من التقارير السرية السنوية الخاصة بموظفي سكك حديد مصر ، وجعل القرار الصادر في التظلم من هذا التقرير باتا ونهائيا فإن الجهة الادارية تكون قد استنفدت كل سلطاتها ، ولا تلك حيال هذا القرار بعد ذلك أية سلطة تبيح لها المساس به تعديلا أو إلغاء ، ومن ثم تصبح للتقارير السنوية نهائية وقطعية لا يجوز الرجوع فيها أو سحبها ، لا من جانب لجنة شئون الموظفين ذاتها ولا من جانب أية جهة رئاسية أخرى والقول بغير ذلك من شأنه أن يفتح الباب أمام تظلمات متعددة لاطائل منها ويقضى إلى اطلالة الاجراءات دون مقتضى كما ينطوي على تعليق للبراكز القانونية التي يحرص المشرع دائما على استقرارها في اقرب وقت ممكن ، فضلا عن أن سلوك التظلم الخاص أمام لجنة شئون موظفي الهيئة يحقق الغاية ذاتها التي يستهدفها المشرع

من نظام التظلم الوجوبى المنصوص عليه فى قانون مجلس الدولة ولا يغنى عنه ، والأصل أن الخاص يقيد العام ولا عكس ومتى كان الأمر كذلك فانه لا مناط — والحالة هذه — من التقيد بهذا التظلم الخاص بدون الرجوع الى أى قانون آخر ، إذ ان الأمر فى الحقيقة يخرج من يد السلطة الادارية الى يد السلطة القضائية ، اذ لما اثر النزاع أمامها ، ويكون التظلم بعد ذلك لجهة الادارة من هذا القرار غير مجد ، وليس له اثر فى قطع موايد رفع دعوى الالغاء او فى وجوب انتظار البت فيه .

( طعن رقم ٥٩٣ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٩ ) .

تاسعا — التاديب :

قاعدة رقم ( ٣٣٦ )

المبدأ :

الجزاءات التى يجوز توقيعها على العاملين فى هيئات السكك الحديدية والبريد والمواصلات اللاسلكية — خفض المرتب أو التنزيل إلى درجة أدنى — عدم جواز توقيعها بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ رغم ورود قرار لوائح الجزاءات الخاصة بهذه الهيئات اعتبار ما ورد فى النظم الخاصة بهذه الهيئات متعارضا مع احكام قانون نظام العاملين المدنيين منسوخا اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٦١ من قانون نظام العاملين بالدولة المشار اليه قد تضمنت احكاما خاصة بالجزاءات التى يجوز ايقاعها بالعاملين متعارض مع احكام المادة الأولى من لائحة جزاءات موظفى هيئة سكك حديد مصر فقد اغفلت هذه المادة ادراج جزاءات خفض المرتب والتنزيل الى درجة

اثنى او هما معا ضمن الجزاءات التى يجوز فى ايقاعها بالعمالين المدنيين بالدولة فمن ثم فان المادة الاولى من لائحة جزاءات موظفى هيئة سكك حديد مصر تعتبر منسوخة فى الحدود التى يتحقق فيها رفع التعارض بين حكمها وبين حكم المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وتكون عقوبت خفض المرتب والتفزيل الى مرتبة اثنى او هما معا قد ألغيت اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ بنظام العمال فى هيئة سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، ويرتّب على ذلك أنه اعتبارا من هذا التاريخ لا يجوز ايقاع تلك العقوبات بالعمالين بالهيئة وانما يجب توقيع عقوبة تتناسب مع جسامة المخالفة من ضمن العقوبات المنصوص عليها فى المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

( طعن رقم ١٧٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١١/٢٥ / ١٩٦٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٣٧ )

##### المبدأ :

**الجزاءات التأديبية لموظفى الهيئة الصادرة بالقرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٠ — عرض الأمر على اللجنة الفنية لشئون عمال اليومية — عدم تعرض يرتّب عليه عدم استيفاء القرار لأوضاعه الشكلية — الحكم الصادر بإلغاء هذا القرار لا يحول دون اتخاذ الإجراءات التى يقضى بها القانون — عدم تقيد الجهة الادارية عند اصدار القرار الأخير بهواعيد سحب القرارات الادارية .**

##### ملخص الحكم :

ان الحكم بإلغاء القرار الصادر بمصل المدعى استنادا الى أن هذا القرار لم يستوف أوضاعه الشكلية لعدم عرض الأمر على اللجنة الفنية لشئون العمال قبل صدوره ما كان ليحول دون اتخاذ الإجراءات التأديبية

ضد المدعى عن تلك المخالفة المنسوبة اليه وتوقيع للجزاء المناسب عليه متى كانت ثابتة في حقه بقرار آخر يصدر بعد اتباع الاجراءات التى يقضى بها القانون — ولا تتقيد الجهة الادارية عند اصدار هذا القرار بمواعيد سحب القرارات الادارية . اذ ان القرار الذى صدر بمجازاة المدعى لا يتضمن سحبا لاي قرار آخر ومن ثم لا يكون هناك وجه للنعى عليه بانه كان يتعين صدوره خلال ستين يوما من تاريخ اعاقته الى عمله تنفيذا للحكم الصادر في الدعوى سالفة الذكر .

( ظعن رقم ٣٥٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٧ ) .

عائشا ب عدم اللياقة الطبية :

قاعدة رقم ( ٣٣٨ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٣/١/١٣ بشأن تعيين بعض من تثبت عدم لياقتهم الطبية في وظائف اخف عملا بمباهياتهم الأصلية — الرجوع في تحديد هذه الوظائف الى المحصر الوارد بقرار مجلس ادارة مصلحة السكك الحديدية في ١٩٣٨/٣/١٦ .

ملخص الحكم :

ولف مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٣ على الطلب الذى تضمنه مذكرة مدير عام مصلحة السكك الحديدية رقم ٢٨ في شأن تعيين سائقي ووقادى الوابورات وبعض عمال الحركة عنجا تتضح عدم لياقتهم الطبية لوظائفهم في وظائف اخرى اخف عملا بمباهياتهم الأصلية . ولتحديد نطاق تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر وقصد الشترع منه يتعين الرجوع الى قرار مجلس ادارة مصلحة السكك الحديدية في ١٦ من مارس سنة ١٩٣٨ . وذلك لتعرف مدى انطباق احكامه بالنسبة الى



الأشخاص ، وما إذا كان هؤلاء الأشخاص قد نكروا فيه على وجه التحديد والحصر دون من شابههم ، أم على سبيل المثال .  
( طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/١٩ ) .

### قاعدة رقم ( ٣٣٩ )

#### المبدأ :

نقل عمال السكك الحديدية لعدم اللياقة الطبية الى وظائف الكادر الفني المتوسط وفقا لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ — منوط بتوافر شروطه ، ومنها وجود وظائف خالية في هذا الكادر معادلة لوظائفهم في الدرجة ، وتناسب معها في طبيعة العمل ، وهي الواردة في الجدول المرفق لهذا القانون — امتناع القياس على احدى هذه الوظائف — تعيين العامل من حديد في وظيفة أخرى لا يعطيه حقا في أجره السابق .

#### ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن نقل موظفي مصلحة السكك الحديدية الذين يرسبون في الكشف الطبى الى وظائف الكادر الفني المتوسط تقضى بـسريان احكامه على الموظفين الشاغلين للوظائف الموضحة بالجدول المرفق وتقضى الفقرة الأولى من المادة الثانية بأنه اذا انضحت عدم اللياقة اثناء الخدمة لأحد من الشاغلين للوظائف المبينة في الجدول المرفق ، وكانت هناك في مصلحة السكك الحديدية وظائف أخرى خالية في الكادر الفني المتوسط معادلة لوظيفته في الدرجة وفقاً لنهاية مربوطها وتناسب معها في طبيعة العمل يجب نقله اليها اذا ثبتت لبقائه الطبية لشغلها .

وقد حصر الجدول المرفق لهذا القانون التي يخضع شاغلوها

لأحكامه وهى فى هندسة للسكة والأستفان التى كان يتبعها المطعون ضده  
بمقتضى دريسة وأسطى دريسة فقط .

فأذا كان الثابت أن المطعون ضده عرض على المجلس الطبى فقرر  
مدم لياقته الطبية للوظيفة التى كان يشغلها ولم تكن هناك درجة خالصة  
تعادلها وأنه فصل فعلا من الخدمة والفصل ينهى الرابطة الوظيفية طبقا  
لما استقرت عليه أحكام هذه المحكمة ، ومن ثم فإنه لا يفيد من أحكام  
القانون رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٤ أنف الذكر ، فضلا عن ذلك ، فإن وظيفته  
لم تأت بين الوظائف الخاضعة لأحكامه ، ولا يمكن القياس على احدى  
الوظائف الواردة به اذ يتمتع القياس اذا ما قصد القانون بعبارة الصريحة  
وظائف معينة بالذات دون غيرها ، وذلك لأنه من طرق التفسير التى لا يلجأ  
اليها ألا اذا كان فى النص إبهام أو غموض يحتاج الى سلوك طرق التفسير  
وأعمال قواعد . فأذا كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده قد  
فصل ثم عين تعيينا جديدا من كل الوجوه ، ومن ثم لا يكون له إلا الأجر  
الذى حدد فى قرار تعيينه دون الأجر السابق الذى حصل عليه قبل الفصل .  
( طعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٤٠ )

#### المبدأ :

شرط وجود الوظائف الخالية المنصوص عليه فى القانون رقم ٤٦٨  
لسنة ١٩٥٤ - العبرة هى بتوافره بعد العمل بهذا القانون لا قبل ذلك .

#### ملخص الحكم :

أن العبرة فيما يتعلق بشرط وجود الوظائف الخالية الوارد بالقانون  
رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن نقل موظفى مصلحة السكك الحديدية الذين  
يرسبون فى الكشف الطبى الى وظائف الكادر الفنى المتوسط بها ، هى بتوافر  
هذا الشرط بعد العمل بهذا القانون لا قبل ذلك .

٢٤٩

( طعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٣ ) .

قاعدة رقم ( ٣٤١ )

المبدأ :

القانون رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٤ — حظره تقليد الموظف غير اللائق صحيا وظيفه أدنى عند عدم خلو وظيفة معادلة بغیر قبوله — لا عبرة بالقبول السابق على نفاذ لقانون المشار اليه .  
ملخص الحكم :

حيث أنه لا حجة فيها ذهب اليه الطاعن من أن المطعون ضده قد قبل طائعا مختارا وظيفه كاتب بوسطة التي هي وظيفة أدنى من وظيفته السابقة اذ تقدم بعدة طلبات يطلب فيها إعادة تعيينه في اية وظيفة خالية دون قيد ، لأن المفهوم أن طلباته السابقة هذه التي تستخلص منها جهة الادارة قبوله للوظيفة الأدنى كانت قبل تعيينه في وظيفة كاتب بوسطة في ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٤ أى قبل العمل بالقانون رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٤ الذي نهى عن تقليد الموظف غير اللائق صحيا وظيفه أدنى — عند عدم خلو وظيفة معادلة — بغیر قبوله ، فلا اعتداد بقبول الموظف للوظيفة الأدنى قبل أن يقرر الشارع هذا الحكم ويجعل الأمر في نظره أو تنظيره للوظيفة الأدنى هنا بقبوله .

( طعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٣ ) .

حادى عشر — السن المقررة لانتهاء الخدمة :

قاعدة رقم ( ٣٤٢ )

المبدأ :

عمال هيئة السكك الحديدية — انتهاء خدمتهم ببلوغ سن الستين عند نقلهم الى سلك الموظفين الدائمين قبل ١٩٦٣/٧/١ .  
ملخص الحكم :

القاعدة العاية هي انتهاء الخدمة ببلوغ سن الستين ، والاستثناء من القاعدة ورد بالمادة ١٣ من قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣  
( م ٤٦ — ج ٢٤ )

بالنسبة للمستخدمين الخارجين عن الهيئة والعمال ، فتنهى خدمتهم ببلوغهم سن الخامسة والستين وعند نقل العامل من كادر عمال اليومية الى سلك الموظفين الدائمين قبل ١٩٦٣/٧/١ فانه من تاريخ النقل يعتبر موظفا دائما تنتهى خدمته ببلوغ سن الستين سواء بالنسبة لأحكام قوانين المعاشات أو قوانين العاملين الدائمين بالدولة . ولا يغير مما سبق تسمية الوظيفة المنقول اليها بانها وظيفة مستخدم ، ولا عبرة بكون الدرجة المنقول اليها العامل مؤقته لأن المصروف المسالى لا يغير من طبيعة الوظيفة الدائمة ، ولا يؤثر في وصف العامل بأنه دائم طالما لم يخضع لأى من الاستثناءات المقررة في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

ومن ثم فانه في حالة تعيين عامل يومية بهيئة السلك الحديدية طبقا لأحكام كادر العمال ثم نقله الى وظيفة مستخدم بالدرجة التاسعة المقرر لها الربط المسالى ٧٢/٣٦ اعتبارا من سنة ١٩٥١ يكون السن القانونية المقررة لانتهاؤ خدمته هي سن الستين .

( طعن ١٢٤٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/١٢ )

ثاني عشر — المعاش :

قاعدة رقم ( ٣٤٢ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بالتجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافاة بحسب لائحة السلك الحديدية والمكافاة بحسب قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١٢/١٧ واستبعاد الجزء المتجاوز عنه من متجدد احتياطي المعاش على ان تتحمل مصلحة السلك الحديدية التصف المتجاوز عنه بالخصم على ميزانيتها — اداء المصلحة نصف الفرق بين المكافأتين الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لحساب الموظف يترتب عليه براءة ذمة المصلحة نهائيا

بما لا محل معه لالتزام الهيئة بأية فوائد عنه — أساس ذلك وأثره — متجهد احتياطي المعاش الذى يستبعد منه نصف الفرق بين المكافأتين بالنسبة الى موظفى السكك الحديدية الذين انتفعوا بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ هو متجهد الاشتراكات المستحقة عن مسدد الخدمة السابقة على التثبيت بالمعاش مضافا اليه الفوائد المقررة قانونا عدا من صدرت لهم أحكام نهائية بخلاف ذلك .

#### ملخص الفتوى :

أن ما قرره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ من الموافقة على ما أقرته اللجنة المالية بمذكرتها رقم ٦٠٠/٣ مواصلات ف ٢٣٤ — ١٣٧/١ المرفوعة الى مجلس الوزراء من التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجهد الاحتياطي بحيث تخفف عبء انقضاؤه عن كاهل هؤلاء الموظفين على أن تتحمل مصلحة السكك الحديدية النصف المتجاوز عنه بالخصم على ميزانيتها ، أن ما قرره مجلس الوزراء بهذا القرار هو التزام تتحمل به السكة الحديد خصما على ميزانيتها ويحدد مقداره على أساس نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة مكافآت السكة الحديد والمكافأة بحسب قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧/١٢/١٩٤٤ ويؤدى هذا الالتزام الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لحساب الموظف كى يستبعد من متجهد الاشتراكات المستحقة عن حساب مدد خدمته السابقة فى المعاش فلا يعدو أن يكون مجرد مقاصة بين نيتين أحدهما مستحق على الموظف قبل الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ويتمثل فى متجهد الاشتراكات المستحقة عن مدة خدمته السابقة والثانى مستحق للموظف قبل الهيئة المذكورة ويمثل فيها تأديه الهيئة العامة للسكة الحديد

إليه أعمالاً للقواعد العامة في صرف مكافآت نهاية الخدمة ، ولكن رأى عن كاهله إن تبقى هذه المبالغ في خزائنها حتى تنتهى خدمة الموظف فتصرف لأن الأصل في هذه المبالغ التى تؤديها الهيئة لحساب الموظف بها تخفيفاً عليه براءة الذمة منه نهائياً بما لا محل معه لالتزام الهيئة بأية فوائد عنه ، لحساب بقدر نصف الفرق بين المكافأتين ، وأداء هذا الالتزام الأخير يترتب المشرع التعجيل بسداده قبل موعده المقرر أصلاً بدلاً من بقاءه معلى لحساب الموظف لدى المصلحة لحين بلوغه السن المقرر لترك الخدمة ، فلا يسوغ قانونا مع تعجيل الهيئة بأداء نصف الفرق بين المكافأتين المشار إليهما قبل الموعد المقرر له أصلاً إلزامها بفوائد تأخرية عن هذا القدر ، إذ ليس ثمة تأخير من جانب الهيئة في سداد القدر المتجاوز عنه ما دام أثبتت قامت بأدائه خلال فترة الاختيار المقررة لتحديد رغبة الموظف في كيفية سداد قيمة الاشتراكات المستحقة عن مدة خدمته السابقة ذلك أن حق الموظف في استبعاد القدر المتجاوز عنه من متجدد الاشتراكات السابقة . لا يحل نفاذه ولا يستحق ادأؤه إلا منذ تاريخ التثبيت بالمعاش أما قبل ذلك فلا يكون للموظف أى حق في هذا القدر ولا تكون الهيئة ملزمة بأدائه إليه . ومن حيث أن هذا النظر السابق لا يخل بحقوق من صدرت لهم أحكام نهائية لأن هذه الأحكام لها حجية الأمر المقضى فيه فهى عنوان الحقيقة فيها قضت به .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المقصود بتجديد احتياطي المعاش الذى يستبعد منه نصف الفرق بين المكافأتين طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بالنسبة الى موظفى السكك الحديدية الذين انتمعوا بأحكام القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ هو متجدد الاشتراكات المستحقة عن مدة الخدمة السابقة على التثبيت بالمعاش مضافاً إليه الفوائد المقررة قانوناً بواقع ٢٠٪ سنوياً حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٨ ، وذلك عدداً من صدرت لهم أحكام نهائية بخلاف هذا فإن هذه الأحكام يتعين تنفيذها .  
( ملف ٤٨٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠ ) .

ثالث عشر — إعادة المصـول الى الخدمة :

قاعدة رقم ( ٣٤٤ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٢/٥/٣ بتحويل مدير مصلحة السكك الحديدية سلطة إعادة بعض الموظفين المصـولين بشروط ومزايا معينة — اعتبار المدة التي قضاها الموظف خارج الخدمة وكنها مدة غياب بدون ماهية فتحسب في مقدار المكافأة على هذا الاعتبار — القرار لم يقصد ان يغير من الأحكام الأخرى الخاصة ، المنظمة ، للمعاشات والمكافآت حسبها هي مقررة بالقوانين واللوائح — سريان القاعدة التي تخبر الموظف عند عودته للخدمة بين رد المكافأة التي سبق أن قبضها ( فتحسب له مدة خدمته السابقة عند تسوية المكافأة الجديدة ) وبين عدم الرد ( فلا تحسب له الأداة خدمته التالية ) .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من مايو سنة ١٩٤٢ قد خول المدير العام لمصلحة السكك الحديدية ، شغل جميع الوظائف الخالية غير المستثناة من قيود التعيين المباشر وذلك بإعادة المصـولين من الخدمة الذين تثبت براءتهم أو عدم جسامه مخالفتهم بحالة يكتفى فيها بعقوبة غير عقوبة الفصل من الخدمة ، كما خول سلطة حساب مدد الانقطاع مهما طال أمدها في الخدمة كغيا بمرخص فيه بدون ماهية حتى لا يضيع على الموظفين ما اكتسبوه من حقوق مالية كعترات العلاوات والترقيات وحساب المكافآت ، مع عدم التمسك بإعادة الكشف الطبى الا على من يثبت ان حالته الصحية اعتورها ضعف من شأنه ان يعوق حسن قيامهم بأعمال وظائفهم خصوصا وظائف الحركة ، ، فاذا ثبت أن المدعى فصل في سنة ١٩٤١ ومنح المكافأة المستحقة له ثم أعيد الى الخدمة في سنة ١٩٤٢ بالتطبيق لقرار مجلس

للوزراء سالف الذكر ، فليس من شك في ان خدمته كانت قد انتهت بقرار فصله الذى أنشأ في حقه مركزا قانونيا انتهت به خدمته وقتذاك ولا يزيل اثره كونه قد أعيد الى الخدمة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء ، اذ ان اعادته الى الخدمة بمقتضى قرار مجلس الوزراء المشار اليه من شأنها ان تجعل قرار فصله الأول كأنه لم يكن ، بل هى — من حيث الواقع والقانون — اعادة الى الخدمة كحقيقة قانونية ، وغاية الأمر انها تقتزن بالزايما التى نص عليها قرار مجلس الوزراء المذكور في خصوص حساب العلاوات أو للترقيات أو المكافآت . وفي خصوص هذه المنازعة تعتبر المدة التى قضاه خارج الخدمة بافتراض قانونى وكأنها مدة غياب بدون ماهية فتحسب في مقدار المكافأة على هذا الاعتبار ( أى باضافتها لحساب المدة التالية التى يستحق عنها المكافأة ) ، وبغير هذه الميزة التى أنشأها قرار مجلس الوزراء ما كانت تلك المدة لتحسب له في المكافأة ، ولم يقصد هذا القرار — لا في لفظه ولا في فحواه — أن يغير في هذا الشأن من القوانين واللوائح ، كالحكم المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية وهو الحكم الذى رددته المادة السابعة من لائحة المكافآت الخاصة بالمستخدمين الخارجين عن هيئة العمال بمصلحة السكك الحديدية الذى مفاده تخيير الموظف عند عودته الى الخدمة بين أمرين : أما رد المكافأة التى كان قبضها ، ( وعندئذ تحسب له مدة خدمته السابقة مع اللاحقة وكأنها مدة واحدة عند تسوية المكافأة ) وغنى عن البيان أن هذا شرط استحقاق لتسوية المكافأة على أى من الوجهين طبقا للقانون . وما دأب المدعى لم يرد المكافأة التى كان قبضها وذلك في اليمعاد القانونى ، فلا يكون له — والحالة هذه — حق الا في حساب المكافأة عن مدة خدمته التالية فقط مضافا اليها المدة التى كان قضاه خارج الخدمة معتبرة كفغياب بدون ماهية ، وذلك طبقا لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر .



رابع عشر — مسائل متنوعة :

( ١ ) السكك الحديدية مرفق قومي :

قاعدة رقم ( ٢٤٥ )

المبدأ :

هيئة سكك حديد مصر مرفق قومي يخرج عن اشراف ورقابة وحدات

الحكم المحلي .

ملخص الفتوى :

ان مفاد أحكام قانون الحكم المحلي رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ أن وحدات الحكم المحلي وأشخاصه لا تملك ثمة اختصاص بالنسبة للمرافق القومية والمرافق ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ، وأن حقها في الاشراف والرقابة يقتصر على المرافق ذات الطابع المحلي ، وفيما يتعلق بأملاك الدولة الخاصة منها والعامة فانها تلتزم بالمحافظة عليها وحمايتها من التعديلات وإذا كانت اللائحة التنفيذية قد خولتها ادارة وتنظيم استقلالها فان هذا الحق يجد نطاقه في الأملاك غير المخصصة للمرافق القومية التي تخرج برمتها وبما تحوزها وبما هو مخصص لها من مجال اشراف الوحدات المحلية .

ولما كان قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ قد سارا على ذات المنوال وكانت هيئة سكك حديد مصر تعد من المرافق القومية فانه ليس لأى وحدة من وحدات الحكم المحلي ان تدعى اى حق على الأراضي المخصصة لها ومن ثم فان الاعتداء على معدات الهيئة ومبانيها الواقعة في دائرة الوحدة المحلية يعد تعديا على أملاك مخصصة للغير لا يكسبها حقا عليها ومن ثم يتعين إلزامها برد الأرض المذكورة الى الهيئة وتعويضها عن قيمة المنشآت التي أزيلت .  
( ملف ٧٢٦/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٠/٣/٥ )

(ب) لائحة موظفي الهيئة :

قاعدة رقم ( ٢٤٦ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٦٠ لسنة ١٩٥٩ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤٠ لسنة ١٩٦٠ يكمل أحدهما الآخر — لا يسوغ القول أن أحدهما صدر نتيجة تفويض من الآخر .

ملخص الحكم :

أن رئيس الجمهورية رأى وهو يصدر قراره رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٩ أن يترك بعض الأمور التفصيلية لقرار آخر يصدره هو القرار رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ ، القراران يكمل أحدهما الآخر ، وقد صدر بأداة واحدة ، فلا يسوغ القول بأن أحدهما صدر نتيجة تفويض من الآخر أو أن أحدهما أعلى مرتبة من الآخر ، وليس صحيحا كذلك أن رئيس الجمهورية فوض من المشرع بمقتضى المادة ٢ من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة ، بإصدار لائحة نظام موظفي الهيئة ، ذلك أن ما تضمنه القانون المشار اليه في هذا الشأن لا يعدو أن يكون تقريرا لحق مخول لرئيس الجمهورية بمقتضى الدستور في مباشرة اختصاصه بهذه المصالح مما يدخل في مجال هذا التنظيم .

( تلعب رقم ١٢٧٦ لسنة ١٣ ق — جلسة ١١/٢٢/١٩٧٠ ) .

(ج) خدمة قطارات :

قاعدة رقم ( ٢٤٧ )

المبدأ :

خدمة قطارات هيئة سكك حديد مصر — التشريعات المنظمة لشؤونهم قبل صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبعد العمل بهذا القانون .

### ملخص الفتوى :

يبين من استقضاء التشريعات المنظمة لشئون خدمة القاطرات أن نظام ترقية أفراد هذه الطائفة كان يقضى بتقسيم الدرجة المالية الواحدة الى درجتين أحدها كاملة والأخرى فرعية ، وكان المستخدم في ظل هذا النظام يمنح علاوة ترقية عندما يرقى من الدرجة الفرعية داخل الدرجة المالية الى ذات الدرجة الكاملة ويمنح علاوة ترقية أخرى عند ترقينه من الدرجة المالية الكاملة الى الدرجة الفرعية الداخلة في الدرجة المالية التالية ، وكانت الأقدمية تحسب لهذه الطائفة على أساس التشغيل الفعلي ، وكان هذا النظام يستند الى التقسيم الفعلي للدرجات بالميزانية ولكه فقد الأساس الذي يستند إليه منذ صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ولما كانت حاجة العمل ونظام التشغيل وتدرج الوظائف وتقسيم العمل حسب المسؤولية يقتضى استمرار النظام المشار إليه ، فقد سارعت مصلحة السكك الحديدية على اثر صدور القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٣ الذى إجاز انشاء الدرجات الفرعية في بعض الوزارات والمصالح التى تقتضى طبيعة عملها ذلك الى اعادة العمل بنظام التشغيل والترقية في سلك خدمة القاطرات ، فاستصدرت القانون ٤٧٨ لسنة ١٩٥٤ الذى نص في المادة الرابعة على أن يعمل به من أول يوليو سنة ١٩٥٢ وقد نظمت المادة الأولى منه الأحكام الخاصة بترقيات وعلاوات خدمة القاطرات وهم الوقادون والسائقون ومفتشو القاطرات فنصت للفقرة ( ١ ) على منحهم عند الترقية من الدرجة الفرعية الى ذات الدرجة الكاملة علاوة قانونية من علاوات الدرجة أو أول مربوطها طبقا للقواعد المقررة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وبينت الفقرة ( ب ) الدرجات الفرعية والدرجات الكاملة ، وأحالت الى فئات العلاوات المبينة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وتضمنت الفقرة ( ج ) حكيم أحدها خاص بشروط التعيين في أئني درجات الوظائف الواردة في البند ( ب ) وهى وظيفة وقاد ، ويقضى بأن يكون المعينون من بين الباشعطشجية والوقادون

باليومية بشرط قضاء سبع سنوات على الأتمل في أعمال فنية تماثل عمل  
وظيفة الوقاد بعد اختيارهم بمعرفة لجنة فنية يصدر بتشكيلها قرار من  
مفتش عام القسم الميكانيكى بمصلحة السكك الحديدية ، والحكم الآخر  
يقضى بأن يتخذ تاريخ التعيين في وظيفة الوقاد اساسا للأقدمية والعلاوة  
العادية ، وقد لوحظ بعد صدور هذا القانون انه وإن كان قد  
قصد منه احياء نظام ترقية خدمة القاطرات على النحو السابق بيانه  
الا أن نصوصه لم تحقق الغرض المطلوب ، لذ لم تتضمن النص القاضى  
بجواز الترقية من الدرجة الكاملة الى الدرجة الفرعية في الدرجة التالية  
لها قبل انقضاء المدة المقررة للترقية ، على أن يراعى في هذه الحالة  
خصم علاوة الترقية السابق منحها للمستخدم عند ترقيته من الدرجة الفرعية  
السابقة الى ذات الدرجة الكاملة ، ولذلك صدر القانون رقم ٦٣٥ لسنة  
١٩٥٥ ، وقضى بأن يستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم ٤٧٨ لسنة  
١٩٥٤ نص جديد استهل بالإشارة الى أنه « مع مراعاة القواعد المقررة  
للترقية ومنح العلاوات في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، تكون درجات  
خدمة القاطرات كما يأتى . . . » ، ثم حدد النص الدرجات الأصلية  
والفرعية وانتهى الى أن الترقية الى الدرجة التالية تكون وفقا لهذا التقسيم  
وبعد انقضاء ثلاث سنوات في كل درجة منها ومع ذلك تجوز الترقية من  
الدرجة الكاملة الى الدرجة الفرعية التالية لها قبل انقضاء هذه المدة ،  
وفي هذه الحالة يخصم من علاوة الترقية العلاوة السابق منحها للمستخدم  
عند ترقيته من الدرجة الفرعية الى نفس الدرجة الكاملة ، ولا يجوز أن  
يتعدى الخصم أول مربوط الدرجة .

وبين من ذلك أن تمت نظاما خاصا بتشغيل خدمة القاطرات كان  
معمولا به قبل صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ثم فقد أساءه  
القانونى بعد هذا القانون ، فاستلزم الأمر صدور قانون بهذه الأحكام  
الخامسة وهو القانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٤ الذى نصت الفقرة ( ج ) من  
المادة الأولى منه على أن يكون التعيين في أدنى درجات خدمة القاطرات

وهى درجة وظيفة الوقاد من بين الباشعطشجية والوقادين باليومية بشرط قضاء سبع سنوات على الأقل فى أعمال فنية تماثل عمل وظيفة الوقاد ، وتختارهم لجنة فنية معينة ويتخذ تاريخ التعيين فى هذه الوظيفة أساسا للأقدمية والعلاوة العادية ، ولكن هذه الفقرة لم ترد فى المادة الأولى بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ .

وأخيرا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر تنفيذا للمادة الرابعة من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة سكك حديد مصر وقد نظم هذا القرار شئون التوظيف بهذه الهيئة تنظيما جديدا مستقلا روعيت فيه طبيعة العمل فيها وقد ألحق به جدول مرتبات خاص بموظفيها مغاير لجدول المرتبات المرافق لقانون نظام موظفى الدولة فى كثير من قواعده ودرجاته ونظمه ، وقد أجازت المادة الحادية عشرة من القرار المشار اليه شغل الوظائف الفنية المتوسطة من المرتبتين الثالثة والرابعة ومربوط الأولى ٤٢٠/١٤٤ جنيها والثانية ٢٢٨/١٠٨ جنيها سنويا بطريق الترقية اليها من بين شاغلى الدرجات الخصوصية ممن امضوا خمس سنوات على الأقل فى أعمال مماثلة لأعمال الوظيفة المراد شغلها ، على أن تحدد اللائحة التنفيذية الوظائف التى تشغل بطريق الترقية والوظائف التى تشغل بطريق التعيين وقواعد شغل الوظائف فى الحالتين ، وقد أعد مشروع اللائحة التنفيذية المشار اليها أعدادا نهائيا ، وجاء بالمادة الخامسة عشرة منه على أن التعيين فى وظائف وقادى إقطارات بالمرتبة الرابعة من الوظائف المتوسطة الفنية يكون من بين الباشعطشجية المعينين باليومية بحسب ترتيب أفضليتهم بشرط قضاء خمس سنوات على الأقل فى أعمال فنية مماثلة لعمل الوقاد وبعد نجاحهم فى اختبار تجريبى لجنة فنية يصدر بتشكيلها قرار من مدير الهيئة .

أما تاريخ منح العلاوات العادية لمن يعين من أفراد هذه الطائفة فى

احدى الوظائف المتوسطة على النحو السابق فقد حددته المادة الثانية عشرة من القرار الجمهورى رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ المتقدم ذكره اذ نصت على ان يحتفظ بموعد علاواتهم السابقة .

سيحل هذا التنظيم الجديد لموضوع التعيين فى وظائف وقادى القاطرات محل التنظيم السابق فلم تعد ثمة حاجة الى استصدار قاتون بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن خدمة القاطرات بمصلحة السكك الحديدية معدلة بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انه لم تعد ثمة حاجة الى استصدار قانون بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ على النحو الذى يقترحه الديوان .

( غنوى رقم ٦٧٢ فى ١٥/٨/١٩٦٠ ) .

( د ) وظائف واردة على سبيل الحصر :

قاعدة رقم ( ٣٤٨ )

النبدا :

قرار مجلس الوزراء فى ١٢/٤/١٩٢٦ — الوظائف الواردة بصدد البند الثالث منه والتي يصدق حكمه على شاغلها — ورودها على سبيل الحصر .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من ابريل سنة ١٩٢٦ ، و ان كان قد ذكر فى صدر البند الثالث منه على سبيل التمثيل الوظائف التى بصديق حكمه على شاغلها ، الا انه قيدها حصرا بما انتهى اليه فى ختام

الفترة الأولى من هذا البند من تفويض وزارة المالية في أن نقرر اعتبار من تشاء من المستخدمين الشاغلين لوظائف فنية في حكم من تقدم ذكرهم ، وهو تفويض ما كان له مقتضى لو أن التعداد الذى الذى أوردته جاء على سبيل المثال .

( طعن رقم ٧٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/١٢ ) .

( هـ ) معايير ترتيب الوظائف :

قاعدة رقم ( ٣٤٩ )

المبدأ :

التزام الهيئة القومية لسكك حديد مصر بطلب رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة في هيكلها التنظيمى وتقديم جدول الوظائف وبطاقات وصفها ولوائح العاملين اليه لاعتبارها .

ملخص الفتوى :

من حيث أن تلك الهيئة تدخل في عداد الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة وأن المشرع خولها اعداد ميزانيتها دون التقيد بقوانين ولوائح وأنظمة اعداد ميزانية الدولة ، كما خولها وضع هيكلها التنظيمى ولوائح ونظم العاملين بها دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية .

ولما كان المشرع قد خول الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بمقتضى قانون انشائه رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ ابداء الرأى في نظم العاملين بالهيئات العامة ، واقتراح سياسة المرتبات والبدلات والعمالات والمكافآت والتعويضات ووضع النظم الخاصة بتنفيذ نظم ترتيب الوظائف وتسجيل أوصافها ودراسة مشروعات موازنات الهيئات فيما يتعلق باعتمادات أجور العاملين وعدد الوظائف ومستوياتها وتحديد درجاتها وإبداء ما يكون له

من ملاحظات عليها والإشراف على تنفيذ نظم العاملين ، ومراجعة اعتمادات الأجور بميزانيات الهيئات ، فإن الهيئة القومية لسكك حديد مصر تلتزم بطلب رأى الجهاز فى هيكلها التنظيمى وجدول وظائفها وبعرض لوائح وأعدادات أجور العاملين عليه كراجعتها وإبداء ما يعن من ملاحظات بشأنها باعتبار أن ممارسة الجهاز لتلك الاختصاصات ليس من شأنه المساس باستقلال الهيئة الذى كلفه قانون أنشائها رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ ، بيد أنها تلتزم بما يبدىه الجهاز من مقترحات فى شأن هذه المسائل والحكم بينها وبين الجهاز هو مجلس الشعب حينما يناقش موازنة الهيئة بما تتضمنه من اعتمادات للأجور .

ولما كان المشرع قد قيد مجلس إدارة الهيئة فى ضوء تحديد راتب وبدلات ومكافآت العاملين بها بضرورة مراعاة ربط الأجر بنوع العمل وطبيعته ومعدلات أدائه وبعدم تجاوز قيمة بدل السفر ومصاريف الانتقال التكاليف الفعلية وتلك أعمالا لحكم المادة ١٢٢ من الدستور التى أسندت الى القانون وحده تحديد قواعد منح تلك المستحقات المالية وإذا لم يقيد المشرع الهيئة بنظم العاملين بالحوكمة فإنه يكون لها أن تحدد مرتبات العاملين بها بمراعاة القواعد التى تضمنها قانون الهيئة دون أن تنتقيد فى ذلك بجدول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام الهيئة المذكورة بطلب رأى الجهاز فى هيكلها التنظيمى ولوائح واعتمادات أجور العاملين وجدول وظائفهم وعدم تقيدها بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .



( و ) ميدالية فضية :

قاعدة رقم ( ٣٥٠ )

المبدأ :

ميداليات فضية — استحقاق بعض الموظفين أو الأشخاص لهذه  
الميداليات بهيئة السكك الحديدية — منوط بتولى الموظف لأعمال وظيفته  
بحيث لو انقطع عنها بوجه دائم أو مؤقت لا يستحق الميدالية .

ملخص الفتوى :

١ المادة الثالثة من لائحة الميداليات المصدق عليها بقرار مجلس  
الوزراء الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٤٣ والمعدلة بقراري مجلس الوزراء  
في ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ و ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ تنص على أن : —  
الميدالية الفضية تصرف للمذكورين بعد اثناء توليهم وظائفهم : —

١ — مستشار الدولة « قسم الرأي لمصلحة السكك الحديدية » .

٢ — مستشار الدولة « قسم الرأي لوزارة المواصلات » .

٣ — كبار موظفي وزارة المواصلات والمصالح التابعة لها من درجة  
مدير عام ولبن ترك الخدمة من المذكورين سواء بالاستقالة أو بالأحالة  
الى المعاش أو النقل لأية جهة أخرى ، ألحق في تصريح مرور مجاني درجة  
اولى على جميع الخطوط مدى الحياة لشخصه فقط بشرط أن يكون قد  
تضى ١٥ سنة في خدمة الحكومة . منها ١٠ سنوات في وزارة المواصلات  
او المصالح التابعة لها أو قسم قضائياها .

أما عائلته فتمتع بالسفر بجميع حقوق عائلة الموظف كما لو كان  
في الخدمة » .

وان المادة الحادية عشرة من لائحة الميداليات الجديدة المعمول بها اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٠ والصادرة بقرار وزير المواصلات رقم ٥٩/٣٤/٢/٣٥/٧٠ سكك حديد باعتماد لائحة الميداليات تنص على ان : —  
تصرف الميداليات الفضية الى : —

١ — وكيل مدير عام السكك الحديدية ومساعد المدير العام ومديرى الإدارات العامة بها .

٢ — وكيل وزارة المواصلات ووكلائها المساعدين والسكرتير العام .

٣ — مستشار الدولة « ادارة الفتوى والتشريع لهيئة السكك الحديدية » .

٤ — المستشار الجمهورى لهيئة السكك الحديدية .

٥ — مديرى الهيئات والمصالح التابعة لوزارة المواصلات .

وذلك أثناء تولى وظائفهم هذه فقط ، .

وقد رددت المادة الثانية عشرة نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من اللائحة القديمة الخاصة بحق من يترك الخدمة من الموظفين المشاء اليهم فى فقرتها الأولى فى تصريح المرور المجانى .

كما نصت المادة الثالثة عشرة من اللائحة الجديدة على أن : —

« تبقى الميداليات التى صرفت طبقا للوائح السابقة مع حاملها ويتمتعون بالحقوق المقررة فى هذه اللائحة ابتداء من تاريخ العمل بها » .

ويستفاد من مجموع هذه النصوص أن استحقاق الميدالية الفضية سواء فى ظل اللائحة القديمة أو اللائحة الجديدة منوط بتولى وظائف

معينة على سبيل الحصر والقيام بأعبائها فعلا وهي وظائف متصلة اتصالا وثيقا بأعمال السكك الحديدية بحيث يستحقها ما دام منتظدا لحدى هذه الوظائف قائما بأعبائها ويسقط حقه في الميدالية متى ترك الخدمة في الوظائف المشار إليها ، وسواء أكان هذا الترك دائما بسبب الاستقالة أو الإحالة الى المعاش أو النقل الى جهة أخرى أم كان موقوتا بسبب ندب أو اعارة .

فإذا كان الموظف يشغل منصب السكرتير العام لوزارة المواصلات بدرجة مدير عام فاستحق بذلك الميدالية الفضية تطبيقا للمادة الثالثة من اللائحة القديمة ، ثم أُمِرَ للعمل بالملكة العربية السعودية فسقط حقه في الميدالية لتركه العمل في وظيفته المشار إليها ، فلما انتهت مدة الاعارة استرد حقه فيها ، وفي عام سنة ١٩٥٩ نذب عضوا بمجلس إدارة الاتحاد الاقتصادي بوزارة التخطيط بالأقليم الشمالى ، ثم أُلْخِرَ ممثلا لوزارة المواصلات المركزية في مجلس إدارة مؤسسة إنشاء الخطوط الحديدية بسوريا مما اقتضى ترك العمل بوظيفته الأصلية ، للقيام بالمهام الجديدة التى عهد اليه النهوض بها ، ولما كان القيام بأعباء وظيفته تلك هو مناط استحقاق الميدالية على نحو ما تقدم فإن تخلف هذا الشرط يستتبع سقوط الحق في الميدالية دون تفرقة بين الصور المختلفة لترك الوظيفة وسواء أكان دائما أو موقوتا ، وسواء أكان الترك الموقوت لنذب أم لاعارة .

لهذا انتهى الرأى الى أن هذا الموظف لا يستحق الميدالية الفضية منذ تاريخ ندبه للعمل في الاقليم السورى ، وإنما يستحق تصريح مرور مجاني بالدرجة الأولى على جميع الخطوط مدى حياته متى توافرت في شأنه شروط استحقاق هذا التصريح .

( فتوى رقم ٢٨٦ فى ١٩٦١/٥/٦ ) .

( ز ) الأراضى التى تتسلمها الهيئة :

قاعدة رقم ( ٣٥١ )

المبدأ :

الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية — القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون السكك الحديدية — المادة التاسعة من هذا القانون — نصها على أن يحدد رأس مال الهيئة بمجموع قيمة الأصول التى تعتمد لهذا الغرض بقرار من رئيس الجمهورية — قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن تقييم أصول السكك الحديدية والمذكرة المرافقة له والتى وافق عليها رئيس الجمهورية بالنيابة فى ١٠ مايو سنة ١٩٥٨ — مفاد هذه المذكرة أن الدولة هى المالكة لكل ما تشغله الهيئة من أراضى بعد صدور لقرار الجمهورى سالف الذكر — أثر ذلك أن الهيئة لا تتحمل بشئ الأراضى التى تتسلمها من الدولة لأقامة مشروعات عامة عليها — بقاء هذه الأراضى داخلية فى ملك الدولة وقيام الهيئة بشغلها بالإيجار الاسمى المقدر بجنيه واحد سنويا .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كان القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون السكك الحديدية قد نص فى مادته الأولى على أن لهذه الهيئة شخصية اعتبارية مستقلة ، ونص فى المادة التاسعة منه على أن توضع للهيئة ميزانية سنوية مستقلة تلحق بميزانية الدولة . الا ان هذه المادة نصت على أن يحدد رأس مال الهيئة بمجموع قيمة الأصول التى تعتمد لهذا الغرض بقرارى من رئيس الجمهورية .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن تقييم أصول السكك الحديدية ، وحدد صافى الأصول بعد استبعاد قيمة الأراضى التى تشغلها الهيئة وجاء بالمذكرة المرافقة له ، لاحظت اللجنة

( لجنة تقييم أصول الهيئة ) أن تشريعات إعادة تنظيم المرفق لم تخرج به عن كونه ملكا للدولة ولهذا الاعتبار فضلا عن اعتبارات أخرى ضمنهما تقريرها ، رأت أن تقيد الأراضى التى تشغلها الهيئة بسجلات مصلحة الأملاك الأميرية ، وأن يتم استلام الهيئة لهما بمحضر تسليم وتسلم بمعونة لجنة تشكل من مندوبين يمثلون الهيئة والمصلحة المذكورة وأن يكون استغلال الهيئة للأراضى عن طريق إيجار اسمى قدره جنيه واحد سنويا لمدة ٩٩ سنة قابلة للتجديد وأن يطبق ذلك على ما يستجد من إضافات مستقبلا . وبذلك تظل الأراضى التى تشغلها الهيئة ملكا للدولة .

وقد وافق السيد رئيس الجمهورية بالنيابة على هذه المذكرة فى

١٠ مايو سنة ١٩٥٨ .

ومن حيث أن مفاد هذه المذكرة أن الدولة هى المالكة لكل ما تشغله الهيئة من أراضى بعد صدور القرار الجمهورى سالف الذكر فانها لا تحل بئس الأراضى المشار إليها الى تتسلمها من الدولة لإقامة مشروعات عامة عليها طالما أنها لن تملكها وإنما ستبقى دخلقة فى ملك الدولة بعد أن تقيد بسجلات مصلحة الأملاك الأميرية على أن يكون قيسام الهيئة بشغلها بالإيجار الاسمى المقدر بجنيه واحد سنويا طبقا لما جاء بالمذكرة التى وافق عليها رئيس الجمهورية بالنيابة والمشار إليها .

( فتوى رقم ٩٧٦ فى ١١/٨/ ١٩٦٩ ) .

( ح ) البونيفيات الملحقه بمحطات السكك الحديدية :

قاعدة رقم ( ٣٥٢ )

المبدأ :

البونيفيات الملحقه بمحطات السكك الحديدية تعتبر محلات عامة -  
خضوعها لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ بالقدر الذى لا يتعارض

مع طبيعتها — استحقاق رسوم التفتيش عليها عملا بالمادة ١٤ — عدم  
خضوعها لأحكام المادة ٢٤ .

#### ملخص الفتوى :

أن البونيفيات الملحقة بمحطات السكك الحديدية تعتبر بطبيعتها محالا  
عامة ، من النوع الأول المنصوص عليها في المادة الأولى من قانون المحال  
العمومية رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ، ومن ثم تخضع لأحكام ذلك القانون باستثناء  
ما يتعارض منها مع وجود تلك البونيفيات في امكنة عامة هي محطات السكك  
الحديدية . ومن ثم تكون هذه البونيفيات خاضعة لاشرفال الجهة الادارية  
المختصة ، وتستحق عليها رسوم التفتيش المنصوص عليها في المادة ١٤  
من القانون . وعلى العكس فانها لا تخضع للقيود المنصوص عليها بالمادة  
٢٤ من ذلك القانون التي تخول المحافظ أو المدير سلطة تخصيص أحياء  
معينة يصرح فيها وحدها بفتح المحال العامة من النوع الأول ، ذلك أن  
المقصود بهذا التخصيص هو المحافظة على الهدوء والأمن في بعض  
الأحياء توفيراً لراحة السكان مما لا يتوافر بداهة بالنسبة الى محطات  
السكك الحديدية ، وترتبطا على ذلك يكون الترخيص بفتح هذا النوع  
من البونيفيات غير معلق على صدور قرار من المحافظ أو المدير بجواز  
فتحها في المحطات .

( فتوى رقم ٤٨٥ في ١٢/٧/١٩٥٤ ) .

## الفرع الثاني

### هيئة المواصلات السككية واللاسككية

قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ نصهما على أن يكون الفصل بغير الطريق التلديبي بقرار من رئيس الجمهورية — صدور القرار من مدير عام هيئة المواصلات السككية واللاسككية — يكون منسوبا بعيب عدم الاختصاص .

#### ملخص الحكم :

انه وفقا لأحكام المادة ٥٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ يتعين أن يصدر بالفصل بغير الطريق التلديبي قرار من رئيس الجمهورية وهو ذات ما تقتضى به المادة ٧٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . لذلك يكون القرار — بفصل المدعى بغير الطريق التلديبي — من مدير عام هيئة المواصلات السككية واللاسككية مشوباً بعيب عدم الاختصاص .

( طعن رقم ١٥٥٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٣ ) .

قاعدة رقم ( ٢٥٤ )

#### المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ هو الذى ينظم اوضاع عمال الهيئة — عدم سريان احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عليهم بعد الفاء كادر العمال — سريان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من اول يولييه سنة ١٩٦٦ بناء على القرار الجمهورى رقم ٢٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ .

### ملخص الحكم :

أن الحكم المطعون فيه قد جائب الصواب فيها قضى به — من أنه بإلغاء كادر العمال يتمين أعمال أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاصة بتحديد السلطات التأديبية المختصة بتوقيع الجزاء على المطعون ضده . . . ذلك لأنه ، باعتباره من العاملين بهيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية ، إنما يخضع لأحكام القرار الجمهوري رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية — وهو بوصفه تنظيما خاصا في شأن طائفة معينة من العاملين لا يقوم التعارض بينه وبين القوانين العامة للتوظيف والسرارية المفعول بالنسبة الى سائر العاملين بالدولة اذ يحفظ هذا القرار الجمهوري بقوته في تنظيم شئون هذه الطائفة . . . وقد جرت قوانين التوظيف . . . ومن بينها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — على النص أن أحكامها لا تسرى على طوائف العاملين التي تنظم شئونهم قوانين خاصة فيها تضمنته هذه القوانين . . . وعلى ذلك فإن القرار الجمهوري رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ هو الواجب التطبيق بالنسبة لتحديد السلطات التأديبية المختصة بتوقيع الجزاء على المطعون ضده ، دون أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، يؤيد ذلك كما قالت الحكومة — وبحق — أن المشرع عندما أراد أن يخضع العاملين بالهيئة المنوئ عنها لأحكام القانون المذكور لجسا الى ذلك صراحة فصدر القرار الجمهوري رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ — الذي عمل به اعتبارا من اول يولييه سنة ١٩٦٦ — ناصا على سريان أحكام القانون المذكور على هؤلاء العاملين اعتبارا من التاريخ المنوئ عنه .

( طعن رقم ٤٤٨ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٣ ) .

قاعدة رقم ( ٣٥٥ )

### المبدأ :

نظام النظم من التقارير السنوية وفقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفي هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية



— هذا النظام لم يبلغ أو يعطل العمل بالقواعد الواردة في قانون مجلس الدولة في شأن التظلم الوجوبى — لا تثريب على المسائل أن لجأ مباشرة الى نظام التظلم الذى اوجبه قانون مجلس الدولة ببيان ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية قد نصت على أن « يعلن الموظف الذى يقدم عنه تقرير بدرجته مرضى أو ضعيف بصورة منه وله أن يتظلم منه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه الى لجنة شئون الموظفين وتنظم اللائحة التنفيذية طريقة الاعلان وتقديم التظلم وطريقة الفصل فيه » .

ونصت اللائحة التنفيذية الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٦٤٣ لسنة ١٩٦٠ فى المادة ٣٠ منها على أن « تعرض التظلمات على اللجنة خلال شهر من تاريخ تقديمها » .

ونصت المادة ٣١ منها على أن « تتولى لجنة شئون الموظفين المختصة بنفسها أو بمن تندبه لذلك من أعضائها تحقيق ما ترى تحقيقه من المسائل التى يضمنها الموظفون تظلماتهم من التقارير المشار اليها فى المادة السابقة ويكون قرار اللجنة الصادر فى التظلم نهائيا » .

ومن حيث انه يتضح من مقارنة نظام التظلم فلنصوص عليه فى القرار الجمهورى رقم ٢١٠٢ لسنة ١٩٥٩ ولائحته التنفيذية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٣ لسنة ١٩٦٠ بنظام التظلم الذى اوجبه قانون مجلس الدولة أن الأول جوازى للموظف ان شاء قدمه وأتبع احكامه كما أن له ان يلجأ مباشرة الى التظلم الوجوبى المنصوص عليه فى قانون مجلس الدولة . اذ ان النصوص الواردة فى شأن التظلم من التقارير السنوية فى نظام

هيئة المواصلات السككية واللاسلكية ولائحته التنفيذية لم تبلغ او تعطل العمل بالقواعد الواردة في قانون مجلس الدولة في شأن التنظيم الوجوبى .

ومن حيث أن مؤثر المطعون ضدهم حينما ابلغ بتقرير كفايته عن سنة ١٩٦٤ بدرجة ضعيفا في ٢٤/٤/١٩٦٥ فتظلم منه في ١٩/٦/١٩٦٥ أى بعد فوات الميعاد المقرر بالقرار الجمهورى رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ الا انه التزم بالمواعيد المقررة في قانون مجلس الدولة ومن ثم تكون الدعوى مقبولة شكلا .

( ظعن رقم ٢٥٩ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٥٦ )

##### المبدأ :

اعتبار الهيئة القومية للاتصالات السككية هيئة عامة بما يترتب على ذلك من آثار .

##### ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية للاتصالات السككية واللاسلكية قضى في المادة الأولى بمنحها الشخصية الاعتبارية وخصولها في المادة الثالثة مباشرة جميع التصرفات والأعمال اللازمة لتحقيق أغراضها دون التقيد باللوائح والقواعد الحكومية وأدخل من مواردها في المادة السادسة المبالغ التى تخصصها لها الدولة فى الموازنة العامة ، واعتبر فى المادة السابعة أموالها أموالا عامة وأقر لها — فى المادة الثامنة موازنة خاصة يتم إعدادها طبقا للقواعد التى تحدد اللوائح الداخلية دون التقيد بالقوانين واللوائح المنظمة لاعداد موازنة الدولة ، وعهد الى مجلس إدارتها فى المادة الثامنة عشر بوضع هيكلها التنظيمى ولوائحها المتعلقة بالشئون الفنية والمالية والإدارية

والمشتريات والمخازن وغير ذلك من اللوائح التنظيمية العامة وباقتراح القواعد المتعلقة بتعيين العاملين وترقيتهم وتحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافآتهم وسائر شئونهم الوظيفية وإقرار مشروع الموازنة السنوية للهيئة ومشروع حسابها الختامى وأسند فى المادة السادسة والعشرين الى وزير المواصلات إصدار تلك اللوائح دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية مع مراعاة ربط الأجر بنوع العمل وطبيعته ومعدلات أدائه وعده تجاوز نسبة بدل السفر ومصاريف الانتقال التكاليف الفعلية ، وإتباع قواعد النظام المحاسبى الموحد .

وحاصل ما تقدم أن تلك الهيئة تدخل فى عداد الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة والتي تعد أموالها أموالاً عامة ، وأن المشرع خولها أعداد ميزانيتها دون التقيد بقوانين ولوائح وأنظمة أعداد موازنة الدولة ، كما خولها وضع لوائحها المتعلقة بشئونها المالية وشئون المشتريات والمخازن وشئون العاملين وتحديد رواتبهم دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية ، وإذ خول الهيئة سلطة أعداد موازنتها دون التقيد بقوانين ولوائح وأنظمة أعداد موازنة الدولة فإن هذا الاستثناء يقف عند مرحلة أعداد الموازنة ولا يمتد الى باقى المراحل التى يقتضيها اعتبار الموازنة أو تنفيذها أو مراقبتها ، وتبعاً لذلك يلتزم وزارة المالية بتقديم الموازنة التى تعدها الهيئة الى مجلس الشعب مشفوعة بمسار يتراعى لها من ملاحظات ، حتى يكون مجلس الشعب حكماً بين الجهة التى خولها المشرع سلطة أعداد الموازنة وبين وزارة المالية التى تعتبر مهيمنة على النشاط المالى للدولة ، وهذا الاستثناء الذى خول الى الهيئة لا يمتد الى القوانين التى تحدد كيفية تنفيذ الموازنة أو تحقيق الرقابة عليها ، لذلك لا يجوز للهيئة إصدار اللوائح المتعلقة بتنفيذ موازنتها الا بعد موافقة وزارة المالية التى يتبعها مراقبو حسابات الهيئة تطبيقاً لأحكام المواد ١ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب إتباعها فى الميزانيات المستقلة ، وطبقاً للمادتين ٣ ، ١٥ من القانون

رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ ، كما يلتزم الجهاز المركزى للمحاسبات بمرجعة ميزانيتها وحسابها الختامى اعمالا لأحكام المادة ٣ والباب الرابع من القانون ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وكذلك بمراقبة حساباتها والقرارات المتعلقة بمستحققات أعمالها المالية وبفحص لوائحها الادارية والمالية والمحاسبية بالتطبيق لأحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٦ من القانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ .

ولما كانت للتأثيرات العامة الملحقه بموازنة الدولة ، تنطوى على قواعد تنفيذية ، فان الهيئة تلتزم باستطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى توزيع الاعتمادات الاجتماعية للأجور وبالحصول على موافقة وزارة المالية عليها بالتطبيق للمادة السابعة من التأثيرات العامة لموازنة الدولة للسنة المالية ١٩٨١/١٩٨٢ .

واذا كان مجلس ادارة الهيئة يستقل بوضع هيكلها التنظيمى ونظم العاملين بها بما فى ذلك تحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافآتهم فانها تلتزم باستطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى تلك المسائل قبل اقرارها ، كما يلتزم الجهاز بالاشراف على تنفيذها وبدراسة اعتمادات أجور العاملين بها اعمالا لأحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من قانون الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ ، وليس معنى ذلك أن الهيئة تكون وحدها صاحبة الكلمة الأخيرة فى كل ما يتعلق بأجور العاملين بها ، وانما يكون مجلس الشعب حكما بين الهيئة والجهاز المركزى عند نظره موازنة الهيئة وما تضمنه من اعتمادات الأجور .

ولما كان المشرع قد قيد مجلس ادارة الهيئة فى صدد تحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافآت العاملين بها بضرورة مراعاة ربط الأجر بنوع العمل وطبيعته ومعدلات أدائه . وبعدم تجاوزه قيمة: بدل السفر ومصاريف الانتقال والتكاليف الفعلية ، وذلك اعمالا لحكم المادة ١٢٢ من

الدستور التى أسندت الى القانون وحده تحديد قواعد منح تلك المستحقات المالية ، واذا لم يقيد المشرع الهيئة بنظم العاملين بالحكومة فانه يكون لها أن تحدد مرتبات العاملين بها بمرعاة للقواعد التى تضمنها قانون الهيئة بغير أن تنقيد فى ذلك بجدول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الهيئة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ولرقابة وزارة المالية بالتطبيق لأحكام القوانين أرقام ٩٠ لسنة ١٩٥٨ و ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ و ٥٢ لسنة ١٩٧٣ ، والتزامها بطلب رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١٨ سنة ١٩٦٤ ، وعدم تقيدها بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( ملف ٥٦٥/٣/٨٦ — جلسة ١٨/١١/١٩٨١ ) .

### الفرع الثالث

#### هيئة النقل العام

قاعدة رقم ( ٢٥٧ )

#### المبدأ :

هيئة النقل العام — مكافأة نهاية الخدمة — طائفة المفتشين ونظار المحطات بهيئة النقل العام يتعين معاملتهم على أساس أنهم من العاملين بالشهرية عند حسب مكافأة نهاية خدمتهم .

#### ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على كادر عمال النقل المشترك بمدينة الاسكندرية والذي طبق على عمال النقل المشترك بمدينة القاهرة — انه حدد للمفتشين الفئة ١١ — ٢٦ جنيا شهريا بعلاوة ١ جم ، ثم ١ جنيه و ٥٠٠ مليما كل سنتين ، وحدد للناظر الفئة ٩ جنيه و ٥٠٠ مليم ٢١ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا بعلاوة ١ جنيه كل سنتين حتى نهاية ربط الدرجة ، ولقد نص في هذا الكادر على أن تسوى حالة المفتشين على أساس منحهم ١ جنيه شهريا أو بدلية الدرجة أيهما اكبر على أن يصرفوا الفرق بين مرتباتهم الحالية وبعد التسوية في ١٤/٢/١٩٥١ ، كما تسوى حالة نظار المحطات على أساس منحهم ١ جنيه شهريا أو بداية الدرجة أيهما اكبر ويصرف لهم الفرق بين مرتباتهم الحالية وبعد التسوية في ١٤/٢/١٩٥١ . ويبين مما تقدم أن هذا الكادر جعل الأجر المقرر للمفتشين والنظار شهريا وذلك على خلاف الكسارية والسائقين اذ جعل أجورهم باليومية ، ولقد تقررت هذه التفرقة عند تسوية حالتهم على درجات الكادر اعتبارا من عام ١٩٥١ .

ومن حيث أنه يبين كذلك من الاطلاع على كتاب السيد مخير ادارة النقل المشترك بالاسكندرية المؤرخ ١٢/١/١٩٥٥ أنه تضمن القواعد التي وافق

عليها مجلس الادارة بجلسته المنعقدة في ١٣/١١/١٩٥٤ بشأن تدرج أجور المفتشين والنظر على أساس المهنة التي يشغلها كل منهم ، ولقد اتخذ تاريخ تثبيتهم بالشهرية أساسا لمنحهم أول مربوط الدرجات المقررة لمهنتهم ومنحهم العلاوات الدورية وتثبيت اعانة غلاء المعيشة المقررة لهم .

ومن حيث أن الواضح مما تقدم أن طائفة المفتشين ونظار المحطات المشار اليهم هم من عمال الشهرية ومن ثم يتعين معاملتهم على هذا الأساس عند تطبيق نصوص القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥١ أو القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولا يغير من ذلك أن أجور افراد هذه الطائفة لم تكن تصرف شهريا حسبما جاء بالفتوى الصادرة من هيئة النقل العام ، ذلك أن الصرف واقعة مادية لاحقة على تكيف العلاقة القانونية التي تربط العامل بالمرفق وليس من شأن هذه الواقعة أن تخلق قاعدة عرفية مخالفة للنص التشريعي المكتوب :-

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يتعين معاملة طائفة المفتشين ونظار المحطات بهيئة النقل العام على أساس أنهم من العاملين بالشهرية وذلك عند حساب مكافأة نهاية خدمتهم .

( ملف ٨٦/٤/٥٤٣ - جلسة ١٩٧٣/١/٢٤ ) .

## الفرع الرابع

### الهيئة العامة للطيران المدني

قاعدة رقم ( ٣٥٨ )

#### المبدأ :

الهيئة المصرية العامة للطيران العاملون المعينون بالهيئة المذكورة بمكافأة شاملة — تحديد الراتب الذى تحسب على أساسه أقساط المعاش والأجور الإضافية بالنسبة اليهم — هو المكافأة الشاملة بأكملها — أساس ذلك من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الهيئة وقرار مجلس ادارتها الصادر فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ بتطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المكملة له على العاملين بالهيئة .

#### ملخص الفتوى :

لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للطيران قد نص فى مادته الأولى على أن « تعتبر المؤسسة المصرية العامة للطيران هيئة عامة وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وتسمى الهيئة المصرية العامة للطيران يكون مركزها مدينة القاهرة وتلحق بالقوات المسلحة » .

كما نص فى مادته الخامسة على أن « ينقل الى هذه الهيئة العاملون بالمؤسسة المصرية العامة للطيران بحالاتهم وتظل النظم واللوائح والأوضاع المعمول بها حاليا بهذه المؤسسة سارية ومعمولا بها فى هذه الهيئة لحين قيام مجلس ادارتها بوضع النظم واللوائح الخاصة بالهيئة والعاملين بها » .

ولما كان مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للطيران قد أصدر فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ قرارا بتطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين والقرارات المكملة له على العاملين بالهيئة .



ولما كانت المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار  
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن « يستمر العاملون في تقاضي  
مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وتضم هذه  
الاعانة الى مرتباتهم الأصلية اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ وتلغى من هذا  
التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بها بالنسبة للخاضعين لأحكام  
هذا القانون .

وتستهلك العلاوة المضمومة من العلاوات السنوية بواقع نصف العلاوة  
حتى يتم الاستهلاك أو يرقى العامل الى وظيفة أعلى .

ولما كان القرار الصادر من مجلس إدارة الهيئة المصرية للمساواة  
للطيران في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بناء على التفويض المخول له بالقرار  
الجمهوري رقم ٣٢٩٥ لسنة ١٩٦٤ بتطبيق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٤ يقتضى تطبيقه على العاملين المعنيين بربط ثابت أو بكفاة شاملة  
في هذه الهيئة ممن نقلوا اليها بحالتهم من المؤسسة المصرية العامة للطيران  
بناء على القرار الجمهوري سالف الذكر — أن تسوى حالتهم أو تعيينهم  
على درجات .

ولما كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد ضم اعانة غلاء المعيشة  
والاعانة الاجتماعية الى المرتبات الأصلية للعاملين اعتبارا من أول يوليو  
سنة ١٩٦٤ وألغى اعتبارا من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات  
المتعلقة بها بالنسبة للخاضعين لأحكام هذا القانون وذلك بمقتضى الفقرة  
الأولى من المادة ٩٤ منه .

ولما كان هؤلاء العمال ممن ينطبق عليهم قرار مجلس الإدارة الصادرة  
في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ . وأنه ولئن كان القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤  
لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات  
المعادلة لدرجاتهم الحالية قد قضى بأن يستمر العاملون المعينون بربط

ثابت لو مكافآت بوضعهم الحالي الى أن يتم تسوية حالاتهم او يعينوا على درجات — فان ذلك لا يغير من وجوب اعتبار المكافأة الشاملة باكملها راتبا يجرى عليه حكم الاستقطاع وتحسب على اساسه الأجور الإضافية اذ ان القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوقع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة ، الذى أوقف العمل ببعض احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لم يعطل من المادة ٩٤ الا حكم الفقرة الثانية منها دون الفقرة الأولى التى تقضى بضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى الراتب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى اعتبار المكافأة الشاملة باكملها راتبا يجرى عليه حكم الاستقطاع وتحسب على اساسه الأجور الإضافية .

( فتوى رقم ١٢٣٩ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٦٦ ) .

قاعدة رقم ( ٣٥٩ )

#### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن منح الموظفين الفنيين فى صيانة الأجهزة اللاسلكية بمصلحة الطيران المدنى مكافآت شهرية — شروط منحها — اشتراط المشرع صراحة مباشرة صيانة الأجهزة بعبارة واضحة ولم يكتف بالعمل فى مجال صيانة الأجهزة — مؤدى ذلك : قصر مكافأة الصيانة الشهرية على العاملين الذين يباشرونها بالفعل .

#### ملخص الفتوى :

لن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن منح الموظفين الفنيين فى صيانة الأجهزة اللاسلكية بمصلحة الطيران المدنى مكافآت شهرية تنص على أن « يمنح موظفو مصلحة الطيران المدنى

الفنيون الذين يباشرون صيانة الأجهزة اللاسلكية ويجتازون بنجاح مسد  
التدريب أ ، ب ، س مكافآت مالية على النحو التالي :

١ — مكافأة شهرية مقدارها ٢٥٪ من المرتب الأصلي لمن يجتاز  
بنجاح مدة التدريب ١ ( ..... ) .

ويبين من هذا النص انه يشترط لمنح المكافأة الشهرية المقررة به ثلاثة  
شروط اولها أن يكون العامل فنيا وثانيا أن يباشر صيانة الأجهزة اللاسلكية  
وثالثها أن يجتاز احدى مدد التدريب المبينة بالنص ، ولما كانت مباشرة  
الصيانة انما تنصرف الى الممارسة الفعلية لها فانه يخرج من نطاقها  
مجرد الاشراف الذي تمارسه السلطات الرئاسية على العاملين بالصيانة  
ولما كانت الوظيفة التي رقى اليها المذكور لا تقتضى منه ممارسة صيانة  
الأجهزة اللاسلكية بالفعل وانما تجعله مختصا فقط بالاشراف على العاملين  
في صيانة تلك الأجهزة فانه لا يستحق المكافأة المقررة للعاملين بالصيانة ،  
ولا وجه للقول بانه لا يلزم ممارسة الصيانة فعلا لاستحقاق المكافأة المشار  
اليها والاكتفاء في هذا السدد بقتال العمل المنوط بالعامل بعملية  
الصيانة على أي وجه من الوجوه ذلك لأن المشرع اشترط صراحة مباشرة  
صيانة الأجهزة بعبارات واضحة ولم يكتف بالعمل في مجال صيانة الأجهزة  
ومن ثم يتعين النزول على صريح عبارة النص وأعمال مقتضاها بقصر مكافأة  
الصيانة الشهرية على العاملين الذين يباشرونها بالفعل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السيد/.....  
للمكافأة المقررة للعاملين الفنيين الذين يباشرون صيانة الأجهزة اللاسلكية .

( ملف ٨٦/٤/٥٤٢ — جلسة ١٦/٤/١٩٨٠ ) .

الفرع الخامس  
الهيئة العامة لشئون النقل البحري

قاعدة رقم ( ٣٦٠ )

المبدأ :

المادة الخامسة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئة عامة لشئون النقل البحري — نصبها على التزام الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة بعدم الارتباط أو التعامل في أية عملية من عمليات النقل البحري — سواء تعلق الأمر بتصدير أو استيراد أو نقل أشخاص إلا عن طريق الهيئة أو بموافقتها — شمول النص عقود النقل البحري سواء كانت مستقلة أو تبعا لمقد آخر — نص المادة ١٥ من القانون المذكور على التزام الجهات التي نكرتها المادة الخامسة بداء ٥٪ من قيمة التولون كيماريف إدارية نظير قيام الهيئة بالأعمال التنفيذية للنقل كإعمال التخليص والتأجير والشحن — تعاقب هذه الهيئات على أساس ( فوب ) لا يعفيها من أداء هذه المصاريف — التزامها بدائها للهيئة مع حقها في الرجوع عن التناقل بها حسبما يكون عليه عقد النقل البحري — أساس ذلك — مثال : تعاقب إدارة القوى الكهربائية على استيراد بضائع من الخارج بشرط التسليم على ظهر السفينة ( فوب ) .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئة عامة لشئون النقل البحري على أنه وعلى جميع الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة ألا ترتبط أو تتعامل في أية عملية من عمليات النقل البحري الخاصة بها من غير طريق الهيئة أو بغير إذن منها سواء تعلق الأمر بتصدير أو استيراد أو غيره أو سواء تعلق بسلع أو بأشخاص وسواء نصت هذه

العمليات بمقتضى عقود مستقلة أو تبعاً لعقود أخرى ، ، ومفاد هذا النص أن ثمة التزام يقع على عاتق الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة بعدم الارتباط أو التعامل في أية عملية من عمليات النقل للبحرى بأية صورة كانت ، وقد شمل النص عمليات التصدير والاستيراد وغيره ونقل الأشخاص ونقل السلع كما شمل حالات الارتباط أو التعامل في عملية من عمليات النقل للبحرى سواء تم هذا الارتباط في صورة عقد مستقل أو في صورة تبعية لعقد آخر . ومن ثم تدخل في نطاقه جميع صور البيوع البحرية ، سواء أكانت بيوعاً عند الوصول أو عند القيام ، وسواء كان تسليم البائع على ظهر السفينة ( غسوب ) حيث يلتزم المشتري بإبرام عقد النقل ودفع أجره للنقل ويكون عقد النقل في هذه الحالة عقداً مستقلاً أو كان تسليم البائع في ميناء الشحن ( سيف ) حيث يلتزم البائع بشحن البضاعة والتأمين عليها ويكون عقد النقل في هذه الحالة عقداً تبعياً لعقد للبائع .

كما نصت المادة ١٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وهي بصدد تعداد موارد الهيئة العامة لشئون النقل البحري على أن من بين هذه الموارد « مصاريف إدارية بواقع ٥% من أجره النقل تستحق على الوزارات والمصالح والهيئات والشركات المشار إليها في المادة الخامسة نظير قيام الهيئة بالأعمال التنفيذية اللازمة للنقل كإعمال التخليص والتأجير والشحن وما إلى ذلك » ومفاد ذلك أن ثمة التزام آخر يقع على عاتق الهيئات المشار إليها وهو أداء مصاريف إدارية بواقع ٥% من أجره النقل إلى الهيئة العامة لشئون النقل البحري نظير قيامها بالأعمال التنفيذية اللازمة للنقل كإعمال التخليص والتأجير والشحن وما إلى ذلك .

ولما كانت إدارة القوى الكهربائية المسائية بوزارة الأشغال وقد تعاقدت على استيراد بضائع من الخارج من طريق وكلاء محليين ، فتتبعها تطرق وفقاً للمادتين ٥ و ١٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه

بعدم الارتباط عن عملية نقل هذه البضائع الا عن طريق الهيئة العامة لشئون النقل البحرى كما يلتزم بأداء مصاريف ادارية الى تلك الهيئة بواقع ٥% من اجهزة نقل هذه البضائع ، ولا محل لما تبديه ادارة القوى الكهربائية المالية من انها قد تعاقدت على استيراد هذه البضائع على أساس التسليم على ظهر السفينة ( فوب ) ومن ثم يلتزم بسداد هذه المصاريف الادارية. الموردون الذين يقومون بسداد للنولون للبحرى ، ذلك أن تعاقدها على استيراد هذه البضائع على أساس ( فوب ) لا يعفيها من الالتزام بأداء المصاريف الادارية لها اذ يشمل نص المادة ٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه كما قدمنا جميع صور التعاقد . كما وأن الالتزام بأداء المصاريف الادارية يقع على عاتق الهيئات المشار اليها في المادة ٥ وهى الهيئات التى يلتزم بالتعاقد عن طريق الهيئة العامة للنقل البحرى لا الهيئات التى تتعاقد معها ، خاصة وأن هذه المصاريف تعتبر مقابلاً للخدمات التى تؤديها للهيئة العامة لشئون النقل البحرى للهيئات المشار اليها في المادة ٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ وهى القيام بالأعمال التنفيذية للنقل كأعمال التخليب والتأجير والشحن وما الى ذلك ، ومن ثم يلتزم هذه الهيئات بدائها ولها أن توجب بها على من تعاقد معها اذا اجازت شرط العقد ذلك .

( فتوى رقم ٢١٦ فى ١٠/١/١٩٦٢ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٦١ )

المبدأ :

الهيئة العامة لشئون النقل البحرى — مؤسسة عامة تمارس نشاطا تجاريا — خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، ما دام أن قانون انشائها جاء خلوا من نص بالإعفاء — خضوعها للضريبة على فوائد المعوائد — خضوعها لرسم الجمغة وعدم استفادتها من الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ .

### ملخص الفتوى :

ان الهيئة العامة لشئون النقل البحري كانت مؤسسة عامة تمارس نشاطا تجاريا ، ولم يتضمن قانون انشائها نصا باعتبار اموالها امولا عامة ، كما كانت تتمتع باستقلال مالى عن الجهة الادارية التى تشرف عليها ، وذمة مالية مستقلة عن الدولة ، حيث كان فائض إيراداتها يرحل الى ميزانية السنة التالية دون أن يؤول الى الخزانة العامة للدولة ، لذلك فان نشاطها يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على مقتضى قانون فرضها ، ما دام قانون انشاء للهيئة قد جاء خلوا من النص على اعفاؤها وطالما لا تفيد بما كان يقرره القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ من أوجه الإعفاء الضريبى للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، حيث لا تعتبر الهيئة كذلك فى مفهوم هذا القانون .

وبالنسبة للضريبة على فوائد الودائع ، فان شأن الهيئة بالنسبة اليها كشأنها بالنسبة الى ضريبة الأرباح التجارية ، وتخضع بحسب الأصل لتلك الضريبة دون أن تفيد من الإعفاء المقرر بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ذلك لأنه يشترط للإعفاء من الضريبة على فوائد الودائع طبقا لتلك المادة أن تكون الودائع متصلة بمباشرة المهنة ، أى أن يكون من أصل عمل الممول تقديم ودائع أو أن تقتضى مهنته ذلك بحيث لا يستطيع مباشرتها دون ايداع — ولا يتضح من الأوراق أن من أصل عمل الهيئة تقديم ودائع ولا أن نشاطها يقتضى لزومه — ومن ثم لا تفيد من ذلك الاعفاء لتخلف شرط قيامه بالنسبة اليها .

وبالنسبة الى رسم الدمغة ، فان هذا الرسم ضريبة عينية تستحق من جميع الوثائق المنشئة لها المنصوص عليها فى قانون فرضها رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، ولا اعفاء من هذه الضريبة بغير نص ، وفضلا عن أن ذلك هو الأصل فى استحقاق الضريبة والاعفاء منها ، الا أنه اظهر فى رسم الدمغة ، الذى لم يعف قانون فرضه منه ، حتى نشاط الحكومة ، بل فرض

الرسم عليه ، وانما حمل به المتعامل مع الحكومة ، طبقا للمادة ١٢ من القانون المذكور ، التى قضت بأنه فى كل تعامل بين الحكومة والغير يخضع هؤلاء دائما لرسم الدمغة ، وفى تطبيق هذه المادة يقصد بالحكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية ومجالس المديریات ، ويبدو من ذلك أن قانون فرض رسم الدمغة لم يعف منه أى تعامل خاضع له ، حتى ما تباشره ، مع اعطاء لفظ « الحكومة » معنى محسدا لا تدخل فيه المؤسسات والهيئات العامة ومن ثم فإن الرسم يستحق على نشاطها الخاضع له ، وتحمل به فى نيتها المالية دون انتقال عينة الى غيرها ، وعلى ذلك تخضع الهيئة العامة للنقل البحرى لرسم الدمغة ، مع مراعاة أنها لا تنفيذ بما كان يقرره القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ من اعفاء المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى من هذا الرسم ، لأن الهيئة المذكورة لم تكن من قبيل تلك المؤسسات — كما سبق .

لهذا انتهى رأى الجمعية للعمومية الى تأييد فتواها السابقة الصادرة بجلستها المعقودة فى ٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٣ ، ومن ثم فإن الهيئة العامة لشئون النقل البحرى ( الملقاة ) تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على فوائد الودائع ورسم الدمغة .

( ملف ١١٨/٢/٣٧ — جلسة ١٢/٥/١٩٦٥ ) .



الفرع السادس  
هيئة قناة السويس

قاعدة رقم ( ٣٦٢ )

المبدأ :

العاملون بالهيئات العامة لا يخضعون في تأديبهم لقانون العاملين المدنيين بالدولة الا فيما ينص عليه في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة او في القرار الصادر بإنشاء الهيئة او اللوائح التي يضعها مجلس ادارتها — تطبيق — تأديب العاملين بهيئة قناة السويس يتم وفقا لقرار مجلس ادارتها رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة عمال هذه الهيئة .

ملخص الحكم :

انه طبقا لنص المادة ١٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة لا تسرى على موظفي وعمال الهيئات العامة احكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة الا فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء الهيئة او اللوائح التي يضعها مجلس الادارة ، كما ان القوانين العامة للتوظيف ، ومن بينها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي جرت محاكمة المطعون ضده في ظله ، قد درجت على النص بعدم سريان احكامها على الوظائف التي تنظم احكامها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

واذ كان يبين من مطالعه احكام قرار مجلس ادارة هيئة قناة السويس رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة عمال هذه الهيئة ، ان اللائحة المذكورة ، وهي بمسند تنظيم احكام التأديب للعاملين المذكورين ، قد حيدبت في المادة ٧١ منها العقوبات التي يجوز توقيعها عليهم بانها الانذار والخصم من المرتب وتأجيل موعد استحقاق العالوة لمدة سنة والحربان منها وتخفيض الأجر أو الدرجة أو كليهما والفصل من الخدمة ، ولم ترد عقوبة للوقف من العمل ضمن هذه العقوبات ، فان الحكم المطعون فيه يكون مخالفا للقانون فيما قضى به من مجازاة للمطعون ضده بهذه العقوبة . ( طعن رقم ٤٤٧ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٩١/٢٠ ) .

## الفصل الخامس

### قطاع الصحة

#### الفرع الأول

#### الهيئة العليا للأدوية

قاعدة رقم ( ٣٦٣ )

#### المبدأ :

الهيئة العليا للأدوية — مجلس إدارتها — تشكيله والقرارات التي يتخذها — نص القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٠ في شأن إعادة تنظيم الهيئة العليا على أن تكون رئاسة مجلس الإدارة لوزير الصحة وفي حالة غيابه لأقدم وكلاء الوزارات من الأعضاء — اجتماع مجلس الإدارة برئاسة وزير التكوين يعتبر اجتماعا باطلا — أثر ذلك — قرار المجلس للصادر في هذا الاجتماع بتحويل مدير الهيئة بعض السلطات يكون باطلا وقابلا للإلغاء لعيب شكلي لا ينحصر به إلى درجة الانعدام — قرارات الترقية الصادرة من مدير عام الهيئة مستندة إلى السلطات المخولة له بناء على القرار سالف الذكر ، تكون باطلة بدورها قابلة للسحب أو الإلغاء في المعاد القلوني .

#### ملخص الفتوى :

لما كانت المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٠ في شأن إعادة تنظيم الهيئة المذكورة ، قد قضت بأن تكون رئاسة مجلس إدارة هذه الهيئة لوزير الصحة المركزي ، وفي حالة غيابه يرأس المجلس

اقدم وكلاء الوزارات من الاعضاء ، وكان الثابت أن السيد وزير التكوين قد تولى رئاسة مجلس ادارة الهيئة في الاجماع في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ سالف الذكر دون مسند من القاتون ، ومن ثم يكون القرار الذي اصدره مجلس ادارة الهيئة في الاجتماع المشار اليه ، بالموافقة على تخويل مدير الهيئة سلطة تعيين الموظفين والمستخدمين والعمال وترقيتهم ونقلهم ونخبهم ... وجميع ما يتعلق بشئونهم الوظيفية ، هذا القرار يكون قد شابه عيب في الشكل يجعله باطلا وقابلا للالغاء ، الا ان هذا العيب لا ينحدر بقرار مجلس ادارة الهيئة المشار اليه الى درجة الانعدام ، ذلك أن العيب الذي يشوب القرار الادارى في شكله انها يكون مصندرا للبطلان لا للانعدام ، الذي تنحصر حالته في ركن الاختصاص حيث ينحدر القرار الى درجة اغتصاب للسلطة .

ولما كتبت قرارات الترقية التي اصدرها السيد مدير عام الهيئة العليا للأدوية - والمشار اليها - قد استندت الى القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة المذكورة بتخويله سلطة اصدارها وكان هذا القرار باطلا لما شابه من عيب في شكله ، ومن ثم فان قرارات الترقية المذكورة تكون بدورها باطلة ، اذ القاعدة ان ما بنى على الباطل فهو باطل . وبالتالي فانها تكون قابلة للالغاء أو السحب ، انما يتقيد الغاؤها أو سحبها بالميعاد القانوني المقرر لذلك ، بحيث يترتب على القضاء هذا الميعاد صيرورتها حسيبة ضد الالغاء أو السحب ، وتعتبر بمثابة القرارات السليمة .

( فتوى رقم ١٤٢٣ في ١٢/١٥ / ١٩٦٣ ) .

قاعدة رقم ( ٣٦٤ )

المبدأ :

الهيئة العليا للأدوية - لجنة شئون الموظفين - اجراؤها بعض للترقيات حالة كونها مشكلة تشكيلا في صحيح - يجعل قراراتها باطلة

لا بمنعمة فتخضع لقاعدة تحصن القرارات الادارية الباطلة — اساس  
ذلك : ان عدم صحة تشكيل لجنة شئون الموظفين عيب شكلى لا ينحدر  
بالقرار الى درجة الانعدام ، وان هذه القرارات صادرة من مختص وهو  
المدير العام للهيئة .

#### ملخص الفتوى :

انه بغرض التسليم بعدم صحة تشكيل لجنة شئون الموظفين بالهيئة  
العليا للأدوية ، فان الأمر لا يعدو أن يعيب قرارات الترقية الصادرة منها  
يعيب فى شكلها ، ولا يتعلق العيب — فى هذه الحالة — بالاختصاص ،  
اذ أن سلطة اصدار قرارات الترقية منوطة بالمدير العام للهيئة فهو  
المختص باصدارها ، وان كانت لجنة الموظفين تختص بالنظر فيها قبل  
اصدارها . ومن ثم فان قرارات الترقية — بغرض عدم صحة تشكيل  
لجنة شئون الموظفين — انما تكون باطلة فحسب ولا ينحدر العيب الى  
درجة الانعدام وبالتالي تخضع لقاعدة تحصن القرارات الادارية الباطلة  
لعدم سحبها أو الطعن فيها بالانقضاء خلال الميعاد القانونى المقرر لذلك .

( فتوى رقم ١٤٢٣ فى ١٥/١٢/١٩٦٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٦٥ )

#### المبدأ :

الهيئة العليا للأدوية — تعيين الموظفين والعمال اللازمين لها وترقيتهم  
— تخويلها حق التعيين دون التقيد بالأحكام الخاصة بموظفى الدولة  
وعمالها أو بأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التعيين فى وظائف  
الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ، وذلك بمقتضى المادة ١٦ من القانون  
رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تجارة الأدوية والكيماويات والمستلزمات  
الطبية — المقصودة بهذا الحكم — القول بعدم صحة القرارات الصادرة

من مدير عام الهيئة في غير حالات التعيين وانها تعتبر باطلة غير صحيح —  
أساس ذلك — ان هذا الحكم الاستثنائي لا يمس اختصاصات مجلس ادارة  
الهيئة العليا للأدوية المنصوص عليها في المادة ٥ من القرار الجمهوري  
رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٠ فيما يتعلق باقتراح لوائح التوظيف بالهيئة دون التقيد  
بالنظم والقوانين الخاصة بموظفي الحكومة — اثر هذا قرار مجلس ادارة  
الهيئة بتحويل المدير العام سلطة التعيين والترقية — قرار صحيح ، لا يجاوز  
حدود اختصاصه المنصوص عليه في المادة ٥ سلفة الذكر — قرارات  
المدير العام بالترقية بناء على السلطة المخولة المشار اليها — هي قرارات  
صادرة في حدود اختصاصه تطبيقا لنص المادة ١٤ من القرار الجمهوري  
سلف الذكر .

#### ملخص الفتوى :

لاوجه للاستناد الى ما ارتآه ديوان الموظفين من ان القرارات الصادرة  
من السيد مدير عام الهيئة العليا للأدوية في غير حالات التعيين تعتبر باطلة  
تأسيسا على ان قرار مجلس ادارة الهيئة الصادرة في ٢٠ من سبتمبر سنة  
١٩٦٠ بتحويل مدير الهيئة سلطة التعيين والترقية .. وجميع ما يتعلق  
بشئونهم الوظيفية قد صدر متجاوزا حدود الاستثناء الواردة بالمادة  
١٦ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ الذي ينحصر في التعيين فحسب .

ان المادة ١٦ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة  
الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية قد خولت الهيئة العليا للأدوية  
حق تعيين الموظفين والعمال اللازمين لها دون تقيد بالأحكام الخاصة  
بموظفي الدولة وعمالها وبأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن  
التعيين في وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ، وهذه الأحكام  
التي اشارت اليها المادة ١٦ المذكورة هي التي تتعلق بعدم جواز التعيين  
الا بعد اجراء امتحان مسابقة عامة ، ومن ثم فان المادة ١٦ قد اوردت

استثناء من أحكام قانون موظفي الدولة والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه مقتضاه اجازة التعمين ( خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ ) دون اتخاذ اجراءات امتحان المسابقة العامة . وعلى ذلك فان ما ورد بنص المادة ١٦ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ لا يمس اختصاصات مجلس ادارة الهيئة العليا للادوية التي نصت عليها المادة الخامسة من القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٠ فيما يتعلق باقتراح اللوائح المتعلقة بموظفي الهيئة ومستخدميها وعمالها وترقيتهم وتاديبيهم ... وغير ذلك من شئونهم الوظيفية ، دون للتقيد بالنظم والقوانين الخاصة بموظفي الحكومة ومستخدميها وعمالها . ومن ثم فان مجلس ادارة الهيئة — اذ قرر تخويل مدير عام الهيئة سلطة تعيين الموظفين والمستخدمين والعمال وترقيتهم ... الخ ، لا يكون قد جاوز حدود اختصاصه الذي نصت عليه المادة الخامسة من القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه باعتباره السلطة العليا المهيمنة على شئون الهيئة وتصريف امورها وما له من حق اتخاذ القرارات التي يراها لازمة لتحقيق الغرض الذي من اجله قامت الهيئة طبقا لنص المادة الرابعة من القرار الجمهوري المذكور . وبالتالي لا يكون مدير عام الهيئة قد جاوز حدود اختصاصه اذ اصدر قرارات الترقية سلفة الذكر استنادا الى ما خوله اياه قرار مجلس ادارة الهيئة الصادرة في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، وذلك تطبيقا لنص المادة ١٤ من القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٠ المذكور ، الذي جعل لمدير الهيئة حق مباشر ما تخوله اياه قرارات مجلس الادارة .

## الفرع الثاني

### المؤسسات العلاجية

قاعدة رقم ( ٣٦٦ )

#### المبدأ :

نص المادة السابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم المؤسسات العلاجية على وجوب استمرار القائمين بالعمل في المستشفيات المستولى عليها طبقاً لأحكامه في أداء أعمالهم حتى يتم تعيين من يتم اختياره من الموظفين بواسطة لجنة تشكل لهذا الغرض — التوضع القانوني للموظفين حين صدور قرار اللجنة — اعتبارهم شاغلين لوظائف عامة عن طريق التكليف — أساس ذلك أن المؤسسات العلاجية هيئات عامة ذات شخصية اعتبارية — خضوع هؤلاء الموظفين لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن حظر الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش .

#### ملخص الفتوى :

أن المادة السابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المؤسسات العلاجية تنص على أنه : يجب على القائمين بالعمل في المستشفيات المستولى عليها طبقاً لأحكام هذا القانون الاستمرار في أداء أعمالهم وعدم الامتناع بآية حجة كانت عن العمل ما لم يصدر قرار سابق من وزير الصحة أو من ينييه بالاعفاء من العمل .

وعليهم أن يحافظوا على ما تحت يدهم من أشياء لحين تنفيذ الاستيلاء وإخلاء طرفهم وتكون مسئوليتهم عن ذلك مسئولية المودع لديه .

وتنص المادة العاشرة من هذا القانون على أن : « ينقل العمال الذين يعملون في المستشفيات المستولى عليها في النشاط المتعلق بالعلاج

الى المؤسسات العلاجية بحالتهم عند العمل بهذا القانون ولهذه المؤسسات أن تعيد توزيعهم على الوحدات التابعة لها .

ولاستثناء من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه يعين في المؤسسات العلاجية ووحداتها الموظفون القائمون بالعمل في المنشآت المذكور الذين يتم اختيارهم وتحدد مرتباتهم بواسطة لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

وتتضمن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن انشاء مؤسسات علاجية في المحافظات على أنه : « تنشأ بالمحافظات التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية هيئات عامة تسمى « مؤسسات علاجية » يكون لها الشخصية الاعتبارية ويكون مركزها عاصمة المحافظة » .

ومن حيث أنه يبدو من أحكام المادة السابعة سالفة الذكر ، أن المشرع أوجب على القائمين بالعمل في المستشفيات المستولى عليها بالاستمرار في عملهم ، ووكّل الى اللجنة المشار اليها في المادة العاشرة اختيار وتحديد مرتبات من يعين في المؤسسات العلاجية من موظفيها . ومن ثم فإن الوضع القانوني لموظفي المستشفيات المذكورة — الى أن يتخذ قرار في شأنهم بمعرفة اللجنة المشار اليها — هو أنهم شاغلون لوظائف عامة عن طريق التكليف ، باعتبار أن المؤسسات العلاجية هيئات عامة ذات شخصية اعتبارية تعتبر وظائفها وظيفتها عامة ، واستنادا الى أن بقاء هؤلاء الموظفين في العمل يتم عن طريق الإلزام بنص القانون .

ومن حيث أن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ، يسرى طبقا لنص مادته الأولى على من يعمل في إحدى الهيئات أو المؤسسات



العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، ومن ثم يطبق هذا القنن على الموظفين فى المؤسسات العلاجية المشار إليها ، فلا يجوز لهم الجمع بين مرتبتهم فيها وبين المعاشات المستحقة لهم الا بالشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هذا القانون .

( فتوى رقم ٣٠٧ فى ١٦/٣/١٩٦٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٦٧ )

##### المبدأ :

المؤسسات العلاجية — هى هيئات عامة وفقا للقرار الجمهورى ١٢١٠ لسنة ١٩٦٤ — سريان أحكام قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ — حقها فى وضع لوائح خاصة تنظم علاقتها بموظفيها دون تقيد بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — وجوب التزامها رغم ذلك بما نص عليه فى قرار انشاء هذه المؤسسات وما تتضمنه القواعد القانونية الأعلى التى تنظم بصفة عامة ومجردة اوضاع خدمة الدولة — مثال بالنسبة للقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٠ لسنة ١٩٦٤ قد اعتبرت المؤسسات العلاجية هيئات عامة ، ومن ثم تسرى فى شأنها أحكام قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ الذى ينص فى مادته السابعة على ان « مجلس ادارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ... وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله وفقا لأحكام هذا القانون وفى الحدود التى بينها قرار رئيس الجمهورية بانشاء الهيئة وله على الأخص :

١ — اصـدار . . القرارات المتعلقة بالشؤون المالية والادارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٢ — وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى الهيئة وعملها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم ومعاشهم وفقـا لأحكام هذا القانون وفى حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة .

وتنص المادة ١٣ — من قانون الهيئات العامة — على أن : « تسرى على موظفى وعمل الهيئات العامة أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيها لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بانشاء الهيئة أو اللوائح التى يضعها مجلس الإدارة » .

ويخلص من أحكام النصين المتقدمين أن من حق المؤسسات العلاجية — وهى هيئات عامة — وضع لوائح خاصة تنظم علاقتها بموظفيها دون التقيد بأحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة ، وعندها الآن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وليس من قيد على المؤسسات العلاجية فى هذا الشأن الا ما نص عليه قرار إنشائها ، وكذلك القواعد القانونية الأعلى التى تنظم أوضاع خدمة الدولة بصفة مجردة وعامة كالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تعيين أى شخص فى الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة التى تساهم فيها للدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى تسدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية .

( غنوى رقم ٢٠٧ فى ١٦/٣/١٩٦٥ ) .

### المفرع الثالث

#### الهيئة العامة للتأمين الصحي

قاعدة رقم ( ٣٦٨ )

المبدأ :

قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي بمنزل أحد العاملين من الدرجة التاسعة بالهيئة - عدم جواز التمتع بالتمتع هذا القرار بمقولة صدره من رئيس مجلس إدارة الهيئة غصبا لسلطة المحكمة التأديبية صاحبة الاختصاص الاصيل في هذا الشأن - أساس ذلك أن الواضح من نصوص قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ أن العاملين بالهيئات العامة إنما يخضعون ككل عام في شأنهم التوظيف الى الأحكام المنصوص عليها سواء في قرار إنشاء الهيئة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة والثابت من استقراء لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للتأمين الصحي الصادرة بالقراري الجمهوري ٢٠ لسنة ١٩٦٨ أن الهيئة قد استثنيت من أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحكمة التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة إذ نصت اللائحة على أن لرئيس مجلس الإدارة توقيع عقوبة الفصل على العاملين شاغلي اثنى الدرجات حتى الدرجة الثامنة ومن لم تكن اللائحة سنسلفة الذكر فيها تناولته من أحكام في مجال التأديب مطابقة للقانون ولو انطوت على مغفيرة لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحكمة التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة قدس من أحكام النظام التأديبي

الذى يسرى على العاملين بهذه الجهات وبين جميع مقوماته من حيث اجراء التحقيق وكيفية التصرف فيه والسلطات المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية ، ولئن كان الأصل طبقا لأحكام هذا القانون أن تختص المحاكم التأديبية المنشأة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بمحاكمة العاملين الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيا شهريا وذلك اذا ما رُوى أن المخالفة او المخالفات التى وقعت منهم تستاهل توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب مدة تجاوز خمسة عشر يوما ، الا أن المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه قد أجازت لرئيس الجمهورية الاستثناء من هذا الحكم فنصت على أنه « مع عدم الإخلال بحق الجهة التى يتبعها الموظف فى الرقابة ومفحص الشكاوى والتحقيق تسرى أحكام المواد من ٣ الى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه على :

١ - موظفى المؤسسات والهيئات العامة ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات العامة المشار إليها من تطبيق أحكام القانون . . » وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه طبقا لهذا النص يجوز لرئيس الجمهورية أن يستثنى بعض المؤسسات والهيئات العامة من تطبيق كل أو بعض أحكام هذا القانون لاعتبارات يقدرها ، وأن القرار الصادر بالاستثناء يجوز أن يكون صريحا أو ضمنيا لأن القانون لم يتطلب فيه شكلا معينا ، وإنما يجب فى حالة الاستثناء الضمنى أن يحمل القرار الدليل القاطع على وجوده كما لو صدر بعد العمل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ . وعهد ببعض الاختصاصات المخولة فى القانون للمحاكم التأديبية الى جهة أخرى .

ومن حيث أن قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ قد نص فى مادته الأولى على أن « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة ، لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية كمنص فى مادته التنفيذية على أن

« يتولى إدارة الهيئة العامة مجلس ادارتها . . » ، وبين في المادة السابعة اختصاصات مجلس الادارة فنص على أن مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهينة على شئونها وتصريف امورها واقتراح السياسة العامة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله وفقا لأحكام هذا القانون وفي الصدود التي يبينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة وله على الأخص :

١ - إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٢ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وعملها وتدريبهم ونظمهم وفصلهم وتحديد رتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقا لأحكام هذا القانون وفي حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة . . » ونص في المادة ١٣ منه على أن « تسرى على موظفي وعمل الهيئات العامة أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التي يضعها مجلس الادارة » ، وللواضع بجلاء من النصوص المتقدمة أن العاملين بالهيئات العامة انما يخضعون كأصل عام في شئون التوظيف الى الأحكام المنصوص عليها سنوآ في قرار إنشاء الهيئة أو اللوائح التي يضعها مجلس الادارة ، ومن ثم لا تسرى أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة الا فيما لم يرد به نص خاص في ذلك القرار أو تلك اللوائح .

ومن حيث أنه بتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن إنشاء الهيئة العامة للتأمين الصحي وفروعها للعاملين في الحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة ناصا في مادته الرابعة بأن « مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهينة على شئونها وتصريف امورها

واقترح السياسة العامة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله وذلك في حدود السياسة العامة ( هـ ) وضع مشروعات اللوائح المتعلقة بتعيين العاملين في الهيئة وفروعها وترقياتهم وتنقلاتهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافاتهم التي يضعها المجلس الأعلى للتأمين الصحى وله على الأخص ما يأتى : .. ومعاشرتهم وإجازاتهم ويصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .. واستنادا لهذا النص الأخير أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٨ بإصدار لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للتأمين الصحى وباستعراض أحكام هذه اللائحة تبين أنها قد تناولت كل ما يتعلق بالشئون المتصلة قد انتظمت القواعد والأحكام الخاصة بتأديب العاملين بالهيئة العامة للتأمين الصحى فى كل مناسبة بدءا من التحقيق الى بيان الجزاءات التى يجوز توقيعها على هؤلاء العاملين ثم تحديد السلطات المختصة بتوقيع هذه الجزاءات ، فان مؤدى ذلك أن الهيئة العامة للتأمين الصحى قد استئنيت من أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ومن ثم تكون اللائحة سائلة الذكر فيما تناولته من أحكام فى مجال التأديب مطابقة للقانون ولو انطوت على مغايرة لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

ومن حيث أن لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للتأمين الصحى الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٨ آتت الذكر قد بينت فى المادة ٤٦ منها للجزاءات التى يجوز توقيعها على العاملين بالهيئة بدرجة من الإنذار الى العزل من الوظيفة مع حفظ الحق فى المعاش أو المكافأة أو الحرمان من المعاش أو المكافأة فى حدود الربع ثم اعتبرت ذلك بتحديد السلطات المختصة بتوقيع هذه الجزاءات فنصت فى ذات المادة على أن لرئيس مجلس الادارة أو من يفوضه سلطة توقيع الجزاءات المشار اليها على العاملين شاغلى أى الدرجات حتى الدرجة الثامنة ، كما يكون له توقيع الجزاءات المشار اليها فى الفقرات من ١ الى ٤ على العاملين شاغلى

الدرجات الأعلى أما باقى الجزاءات فلا يجوز توقيعها الا بحكم من المحكمة التأديبية المختصة ، وفى الحالات التى يرى فيها رئيس مجلس الادارة توقيع عقوبة الفصل يتمين عرض الأمر قبل إصدار القرار على لجنة تشكل بقرار من مجلس الادارة على أن يكون من بين أعضائها مندوب عن اللجنة النقابية بالهيئة ، وفوضت تلك اللائحة فى المادة ٧ منها رئيس مجلس الادارة فى إصدار لائحة تتضمن أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها وتحديد الرؤساء الذين يجوز تفويضهم فى توقيع هذه الجزاءات وكذا اجراءات التحقيق .

ومن حيث أن الثابت من عيوب الأورلى أن القرار رقم ٤١٧ لسنة ١٩٦٩ القاضى بعزل المدعى ( المطعون ضده ) من الوظيفة مع حفظ حقه فى المعاش أو المكافأة لما قارف من مخالفات على الوجه المتقدم قد صدر من السيد رئيس مجلس إدارة الهيئة المشار إليها بعد العرض على اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤٦ من لائحة نظام العاملين بالهيئة آنفة الذكر ، وأذ كان المطعون ضده عند صدور هذا القرار يشغل وظيفة من الدرجة التاسعة المكتبية ، فمن ثم يكون ذلك القرار قد صدر من مختص بإصداره وفقاً للقانون ، وبالتالي فإن النعى عليه بالانعدام لإصداره من رئيس مجلس الادارة غصباً لسلطة المحكمة التأديبية صاحبة الاختصاص الأصلى فى هذا الشأن على نحو ما ذهب إليه الحكم المطعون — هذا النعى يقتدر الى سند من صحيح القانون .

( طعن رقم ٥٠٩ لسنة ١٩ قى — جلسة ١٥/٥/١٩٧٦ .

## الفصل السادس

### قطاعات مختلفة

#### الفرع الأول

### الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى

قاعدة رقم ( ٣٦٩ )

المبدأ :

اتشاء الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٨ والنص فى هذا القرار على حلول هذه الهيئة محل اللجنة الدائمة لمرق مجارى القاهرة والجيزة فى مسؤولياتها وحقوقها والتزامها — مقتضاه ان يكون للهيئة سائلة الذكر صفة فى المطالبة بحقوق اللجنة المشار اليها قبل جهات اخرى .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٨ باتشاء الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى وبالفاء القرار رقم ٥٤١ لسنة ١٩٦٥ باتشاء اللجنة الدائمة لمرق مجارى القاهرة والجيزة والقرارات المكلة والمنفذة له تنص على أن « تنشأ هيئة عامة تسمى ( الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى ) بقرها مدينة القاهرة وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الاسكان والمرافق ( الاسكان والتشييد ) ونسرى فى شأنها احكام قانون الهيئات العامة . وتكون هذه الهيئة هى الجهة المسؤولة عن اعمال المجارى العامة والصرف الصحى على مستوى الجمهورية » . وتنص المادة ١٧ من هذا القرار على أن « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤١ لسنة ١٩٦٥ باتشاء اللجنة الدائمة لمرق



— ٧٧٥: —

مجارى القاهرة والجيزة والقرارات المكملة والمنفذة له ، وتحل الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى محل اللجنة فى مسئولياتها وحقوقها والتزاماتها ، كما تؤول اليها أموالها . كما يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القرار .

وبناء على ما تقدم من نصوص يكون للهيئة العامة للصرف الصحى حقا ثابتا فى المطالبة بحقوق اللجنة المشار اليها قبل مجلس مدينة المنيا ، وبالتالي فانها تعد طرفا فى النزاع المعروض ويكون لها صفة فى هذه المطالبة .

( فتوى رقم ٤١٩ فى ١٩/٥/١٩٧٣ ) .

للقرع الثاني  
الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

قاعدة رقم ( ٣٧٠ )

المبدأ :

الفقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة — مجلس  
ادارة الهيئة هو السلطة المختصة على شئونها وتصريف امورها ومنها  
وضع اللوائح المتعلقة بشئون العاملين بالهيئة — سريان احكام قانون نظام  
العاملين المدنيين بالدولة فيما تنص عليه اللوائح الخاصة بهم — قرار رئيس  
الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بانشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية  
والنص به على ان مجلس الادارة هو السلطة العليا لشئونها ومن  
اختصاصه وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وعملها وترقيتهم  
ونقلهم وفصلهم — الأثر المترتب على ذلك : يجوز للهيئة ان تضع ما تراه لازما  
لتحقيق اغراضها وتنظيم امور موظفيها تنظيما خاصا مغايرا لما هو مقرر  
بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة بدءا من التعيين حتى انتهاء الخدمة دون  
التقيد باللوائح الحكومية العادية — اساس ذلك : توفير قدر من المرونة  
والانضباط لحسن سير المرافق العامة بما يكفل سيرها بانتظام واضطراد —  
تطبيق : يجوز تضمين لائحة نظام العاملين بهيئة تنمية الثروة السمكية نصا  
يجيز لرئيس مجلس ادارة الهيئة فصل العاملين حتى الدرجة الثالثة .

ملخص الفتوى :

نص قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في المادة السابعة  
منه على ان « مجلس ادارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف  
امورها وله على الأخص :

١ — إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المنظمة للشؤون المالية والإدارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٢ — وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة ومبالغها ومرتبتهم ونصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشهم وفقا لأحكام هذا القانون وفي حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بقتضاها . . . . .

واستعرضت الجمعية قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالأحكام الولدة بهذا القانون وتسرى أحكامه على :

١ — العاملين بوزارات الحكومة ومصلحتها والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلي .

٢ — العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم .

ولا تسرى هذه الأحكام على العاملين الذين تنظم شؤونهم توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما تنص عليه هذه القوانين والقرارات . . . . . كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية والذي ينص في المادة الثانية منه على أن « مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصرف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تسير عليها ، ويأشر المجلس اختصاصاته على الوجه المبين في هذا القرار وله أن يتخذ ما يراه لازما من قرارات لتحقيق أغراض الهيئة وعلى الأخص :

١ — . . . . .

٢ — إصدار النظم واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والفنية دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٣ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وعملها وترقيتهم وتنظيم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وبدلاتهم والحوافز التي تصرف لهم وذلك بما لا يجاوز الحدود القصوى المقررة في قانون نظام العاملين بالدولة .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أنه يجوز للهيئات العامة أن تضعها تراه لازما لتحقيق أغراضها وما يتفق وطبيعتها من لوائح وقرارات تنظم شئون العاملين بها تنظيميا خاصا مغايرا لما هو مقرر بالنسبة لباقي العاملين المعنيين بالدولة بدءا من تعيينهم حتى انتهاء الخدمة دون التقيد بالقواعد الحكومية العامة . وذلك كله بهدف توفير قدر من المرونة والانعطاف التي تضمن حسب سير المرافق العامة التي تقوم عليها هذه الهيئات العامة وكذلك سيرها بنظام وإطار بما يكفل أداء مهامها وخدماتها المتوخاة دون أن يضطرب ذلك بقيد أو معوقات كذلك التي قد تترتب على تطبيق النظم والقواعد الإدارية العامة المطبقة في الجهاز الإداري للدولة خاصة فيما يتعلق بشئون العاملين الذين يجب أن تكفل للنظم الخاصة بهم انتفاء أفضل للعناصر وإثابة المجدين منهم وترقيتهم ومجازاة السليين والمنحرفين ممن يرتكبون مخالفات تأديبية ضمانا لحسن سير المرافق التي تقوم عليها هذه الهيئات .

ومن حيث أنه بالنسبة على ذلك ، فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة المذكورة طبقا لقانون الهيئات العامة ولم يقيد اختصاص مجلس الإدارة وضع اللوائح المنظمة لشئون العاملين بها في تعيينهم وتنظيم وترقيتهم وتحديد مرتباتهم وبدلاتهم وحوافزهم وفصلهم إلا بقيد واحد هو مراعاة عدم تجاوز الحدود القصوى المقررة في قانون نظام العاملين بالدولة لمرتبات وبدلات وحوافز العاملين بحسب ، ومن ثم فلا يوجد ما يحول قانونا دون تنظيم قواعد الفصل التأديبي للعاملين بالهيئة على نحو يغازي أو يخالفها هو مقر . في هذا الشأن في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث انه لا يغير مما تقدم القول بأن النص في اللوائح الخاصة  
بنظم المعاملين بالهيئات العامة على سلطة رئيس مجلس الإدارة في توقيع  
جزاء الفصل التأديبي للمعاملين حتى درجة معينة قد يخشى معه إساءة  
استعمال رئيس مجلس الإدارة لهذه السلطة ، لوجه لمثل هذا القول  
لأن هذه اللوائح الخاصة لا تقتصر على مجرد منح هذه السلطة لرئيس  
مجلس الإدارة وإنما تحبط استعمالها بضمانات كافية من وجوب إجراء  
التحقيق مع المعامل وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ، كما تنظم طريقة التظلم  
الإداري من قرار الفصل ، فضلاً عما هو مقرر للمعامل من حق اللجوء  
إلى القضاء التأديبي طاعناً في هذا القرار .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى جواز  
تضمين لائحة نظام المعاملين بالهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية لرئيس  
مجلس الإدارة فصل المعاملين حتى الدرجة الثالثة من الخصمة .

( ملف ١٨٤/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/٦/٦ )

### الفرع الثالث

#### اتحاد الإذاعة والتلفزيون

قاعدة رقم ( ٣٧١ )

#### المبدأ :

اعتبار اتحاد الإذاعة والتلفزيون هيئة عامة ، بما يترتب على ذلك من تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على العاملين به .

#### ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء إتحاد الإذاعة والتلفزيون المعمول به حتى ١٩ من مارس ١٩٧٩ تاريخ نشر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون ، نص في المادة الأولى على أن تنشأ هيئة تسمى اتحاد الإذاعة والتلفزيون تتولى شؤون الإذاعة المسبوعة في الجمهورية العربية المتحدة ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الاعلام ويكون مركزها مدينة القاهرة .

ونص في المادة ١٩ على أن ( يخضع الاتحاد في أنظمة ، وشؤون العاملين فيه وإدارة أمواله وحساباته وسائر شؤونه للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولوائحه والقرارات التي يصدرها مجلس المديرية بعد عرضها على المجلس الأعلى وذلك دون التقيد بالنظم والقواعد المقررة في الحكومة ولوائحها العامة والمؤسسات العامة ) ونص في المادة ٢١ على أن توضع للاتحاد ميزانية مستقلة .

ونص المادة ٢٩ على أن ( تؤول الى الاتحاد أموال وممتلكات وحقوق المؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية والشركات التابعة لها ويحل الاتحاد محل هذه الجهات فيما عليه من التزامات .

وينقل إلى الاتحاد جميع العاملين في تلك الجهات بأوضاعهم ومراتبهم والمميزات الأخرى المقررة لهم حالياً وتظل النظم والقواعد المطبقة حالياً في الجهات المذكورة سارية بصفة مؤقتة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون إلى أن تصدر لوائح الاتحاد .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع أنشأ الاتحاد سالف الذكر بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ كهيئة ومنحة الشخصية الاعتبارية وتبعه لوزير الاعلام ليحل محل للجهات التي كانت تتولى شئون الاذاعة المسبوعة والرئية ، ونقل اليه العاملين بتلك الجهات وبأوضاعهم مع بقائهم خاضعين للنظم المطبقة عليهم حين صدور لوائح الاتحاد والتي يستقل بوضعها دون التتيد بالنظم والقواعد المقررة في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

وذلك يقطع بأن المشرع أنشأ جهاز اداريا توفر له مقومات الهيئة العامة لقيامه على مرفق عام ، وتتمتع بشخصية اعتبارية وميزانية مستقلة واقر له بهذه المثابة بحق وضع لوائح خاصة للعاملين به ، مع بقائهم خاضعين لنظمهم السابقة حين وضع اللوائح .

ولما كان القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالات بعض العاملين من حيلة المؤهلات الدراسية في مادته الأولى والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج آثاره المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ في مادته الثانية يقضيان بسريان احكامها على العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ فمن ثم فان العاملين بالاتحاد في هذا التاريخ يخضعون لأحكام هذين القانونين .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى سريان أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه على العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون في ظل العمل بأحكام قانون انشائه رقم ١ لسنة ١٩٧١ .

( ملف ٢٥٠/٦/٨٦ — جلسة ١٠/١/١٩٨١ ) .

#### الفرع الرابع

#### الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء

مقاعدة رقم ( ٣٧٢ )

#### المبدأ :

الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء لا يعتبر هيئة عامة — ليس لأعضاء الإدارة القانونية به القيد بنقابة المحامين على نفقته ، ولا أحقية لهم في بدل التفرغ المنصوص عليه في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في شأن الإدارات القانونية .

#### ملخص الفتوى :

من حيث أن الهيئات العامة وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ هي اشخاص اعتبارية عامة ذات ميزانيات مستقلة تقوم على مرافق عامة بقصد تحقيق مصالح أو خدمات عامة ، وبناء على ذلك فإن الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء يخرج من عداد الهيئات العامة ولا يعتد أن يكون وحدة إدارية مستقلة تتبع رئاسة الجمهورية ، لأن القرار الصادر بشأنه لم يصف عليه الشخصية الاعتبارية ولم يخص له ميزانية مستقلة .

ولما كانت المادة الأولى من مواد إصدار قانون الإدارات للقانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن (تسرى أحكام القانون المرفق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها) . فإن تطبيق أحكام هذا القانون يقتصر على أعضاء الإدارات القانونية بالجهات التي وردت على سبيل الحصر ومن بينها الهيئات العامة ولا يمتد إلى أعضاء الإدارات القانونية بوحدات الجهاز الإداري للدولة ،



ولما كان الجهاز المركزى للتعينة العامة والاحصاء لا يعد هيئة عامة على النحو السابق بيانه ، فان احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ لا تنطبق على اعضاء الادارة القانونية به — وتبعاً لذلك لا يلتزم الجهاز بقيد هؤلاء الاعضاء بكتابة المحامين ، كما انهم لا يتمتعون ببديل التفرغ المنصوص عليه فى هذا القانون .

لذلك لمتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الجهاز المركزى للتعينة العامة والاحصاء لا يعد هيئة عامة فى تطبيق احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

( ملف ١٩٨٠/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠ ) .



## هيئة قضائية

الفصل الأول : المعاملة المالية

الفرع الأول : المرتب

الفرع الثاني : العلاوة الدورية

الفرع الثالث : البدلات

أولا : بدل طبيعة العمل

ثانيا : بدل تمثيل والانتقال

الفرع الرابع : حوافز مالية

الفرع الخامس : المعاشات

الفرع السادس : اعانة غلاء المعيشة

الفصل الثاني : أوضاع وظيفية أخرى

الفرع الأول : فترة الاختبار لمعاونى النيابة

الفرع الثاني : الأقدمية

الفرع الثالث : الاعارة

الفرع الرابع : معادلة الوظائف القضائية بدرجات الكادر العام

الفرع الخامس : النقل الى وظائف خارج الهيئة القضائية

الفرع السادس : الاستقالة للترشيح لعضوية مجلس الشعب

الفرع السابع : اعادة تعيين القاضى بعد استقالته

الفرع الثامن : وظائف رئيس ومستشارى محكمة النقض

أولا : رئيس محكمة النقض

ثانيا : مستشارو محكمة النقض

الفرع التاسع : التأديب

الفرع العاشر : طبيعة العمل القضائي

الفرع الحادى عشر : الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة

الفرع الثانى عشر : مساكن للقضاة

الفصل الثالث : موظفو المحاكم

الفرع الاول : تنظيم تعيين موظفى المحاكم وترقيتهم وتأديبهم فى  
نظام القضاء

الفرع الثانى : الأقدمية

الفرع الثالث : الترقية

الفرع الرابع : لائحة النساخين بالمحاكم المختلطة

الفرع الخامس : موظفو محكمة النقض

الفرع السادس : التأديب

هيئة قضائية

---

الفصل الأول  
المعاملة المالية

---

الفرع الأول  
المرتب

---

قاعدة رقم ( ٣٧٣ )

المبسندا :

المواد ١١ و ٢٢ و ٧٨ و ٧٩ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء - تحديدها مرتبات رجال القضاء والنيابة عند تعيينهم فى مناصبهم او اعادة تعيينهم فى هذه المناصب - المادة ١١ - حظرها تقدير مرتبات بصفة شخصية او مرتبات اضافية لاحد من القضاة - عدم ترديد المادة ٧٨ الخاصة بتحديد مرتبات رجال النيابة هذا الحظر - لا يفيد اقتصار هذا الحظر على رجال القضاء الجالس وأن يتحلل منه رجال النيابة - السماح باصطفاء احد رجال النيابة بالنقل الى وظيفة اعلى او مرتب اكبر خارج السلك القضائى ، ثم عودته بعد ذلك الى منصبه القضائى بالدرجة الاعلى او الراتب الاكبر - اخلال ذلك بالحكمة التى يقوم عليها الحظر - حرص الشارع فى حالة العودة الى المنصب القضائى على احترام الاقدميات السابقة التى كانت تحفظ الموازنة بين القاضى وعضو النيابة يؤكد منحه عدم اتخاذ النقل الى خارج السلك القضائى سببلا لتحسين وضع القاضى او عضو النيابة او زيادة مرتبه على زملائه .

### ملخص الحكم :

عالج الرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء أوضاع رجال القضاء والنيابة من ناحية تحديد مرتباتهم عند تعيينهم فى مناصبهم أو اعادة تعيينهم فى هذه المناصب ، فنصت المادة الحادية عشرة على ما يأتى : « حددت مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون ، ولا يصح أن يقرر لأحد منهم مرتب بصفة شخصية ولا مرتب اضافى من أى نوع كان » أو أن يعامل معاملة استثنائية بأية صورة » ، كما نصت المادة ٧٨ من الرسوم بقانون سالف الذكر على أنه قد « حددت مرتبات رجال النيابة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون » ، ثم نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من ذات الرسوم بقانون على أن « تعتبر أقدمية القضاة الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ الرسوم الصادر بتعيينهم أول مرة » . وقد تقرر هذا المبدأ بالنسبة الى أعضاء النيابة العامة : فنصت المادة ٧٩ من الرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء على أنه « تقرر لأقدمية أعضاء النيابة بالطريقة المقررة لأقدمية رجال القضاء ومقتضا للمادة ٢٢ من هذا القانون . ولئن كانت المادة ٧٨ من الرسوم بقانون سالف الذكر لم تردد الحظر المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ١١ ، الا أنه ليس المقصود من ذلك هو اقتصار هذا الحظر على القضاء الجالس وأن يتحلل منه رجال النيابة وهم القضاء الواقف ، بل إن الروح المستفادة من هذه النصوص والحكمة التى تغياها المشرع فى قانون استقلال القضاء سالف الذكر تقطع بأنه حرص على ألا يظفر القاضى جالسا أو واقفا بميزة فى مرتبه من أى نوع يختص بها دون زملائه ، بل لا ينال من ذلك الا ما تسمح به قواعد جدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء والميزات التى قد يضفيها عليه هذا القانون . وانه وإن كان هذا الحكم قد ورد فى الفصل الثالث من الباب الاول الخاص بمرتبات القضاة ، الا أن اقتران القضاة بمرتبات رجال النيابة فى الجدول الملحق بقانون استقلال القضاء ، وترباط وظائف هاتين الفئتين وجواز إلتبادل بينهما - كل ذلك يؤكد بأن هذا الحظر ، وقد رتب ضمانا أصيلة تطبيقا للتفاديين ، دفعا لاية مظنة ، حقيق بأن يجرى على رجال النيابة بحكم

الضرورة ، بل ان هذه الضمانة الزم وادعى فى حقهم ، وهم أكثر اتصالا بالسلطة التنفيذية . اذ أن السماح باصطفاء أحد رجال النيابة بالنقل الى وظيفة أعلى أو مرتب اكبر خارج السلك القضائى ثم عودته بعد ذلك الى منصبه القضائى بالدرجة الاعلى أو الراتب الاكبر يخل أساسا بالحكمة التى يقوم عليها الحظر المذكور ، لانه يفرى رجال النيابة بالانتقال الى خارج سلكهم كى يظفروا بمثل تلك المعاملة الاستثنائية فى درجاتهم أو رواتبهم ، كما يفرى رجال القضاء بالانتقال الى وظائف النيابة كى يظفروا بمثل تلك المعاملة ، وفى هذا اخلال بالضمانات الأساسية التى يقوم عليها استقلال القضاء . ولا شك ان حرص الشارع من ناحية أخرى ، فى حالة العودة الى المنصب القضائى ، على احترام الاقدميات السابقة التى كانت تحفظ الموازنة بين القضاى أو عضو النيابة وبين أقرانه طبقا للمادتين ٢٢ و ٧٦ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ يؤكد منحا واتجاهه الى عدم اتخاذه النقل الى خارج السلك القضائى سبيلا لتحسين وضع القاضى وعضو النيابة أو زيادة راتبه بالنسبة الى زملائه على النحو الذى حظرته المادة الحادية عشرة من قانون استقلال القضاء .

( طعن رقم ١٣٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٧٤ )

#### المبدأ :

راتب المستشار فى المحاكم المدنية واحكام تدرجه وعلاواته ومواعيدها -  
راتب المستشار فى مجلس الدولة واحكام تدرجه وعلاواته طبقا لاحكام القوانين رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ و ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ و ٥٥ لسنة ١٩٥٩ -  
تطابق الوضع فى النظامين - ميعاد العلاوة الدورية المستحقة فى درجة المستشار بعد أن كانت ذات مربوط ثابت - يكون من تاريخ التعيين فى هذه الوظيفة .

## ملخص الفتوى :

سبق أن بحثت محكمة النقض ( الهيئة العامة - رجال القضاء ) في حكمها الصادر بجلسة ٢٨ من يونية سنة ١٩٦٠ ( في الطلب المفيد بجدول المحكمة برقم ٢٠ لسنة ٢٩ القضائية - رجال القضاء ) موضوع استحقاق المستشارين العلاوة الدورية بعد تعيينهم في وظائفهم وتاريخ هذا الاستحقاق، وانتبت في هذا الحكم الى أنهم يستحقون هذه العلاوة بعد سنتين من تاريخ التعيين في وظيفة مستشار ، وقد بنت حكمها على اسباب حاصلها أن مرتب المستشار بمحكمة النقض وبمحكمة الاستئناف وفقا لاحكام القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ كان ثابتا ومحددا بمبلغ ١٢٠٠ جنيها في السنة ثم رفعه المشرع بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ وجعله ذا مبدأ ونياية من ١٢٠٠ جنيه الى ١٥٠٠ جنيه في السنة بعلاوة قدرها ١٠٠ جنيه كل سنتين واستحدث نظام التدرج في العلاوات بالنسبة الى وظائف المستشارين ولكنه حرص على تحديد مبدأ سريان استحقاق هذه العلاوة وجعلها من تاريخ التعيين في وظيفة مستشار وذلك باضافة فترة جديدة الى البند الثالث من القواعد الملحقه بهذا القانون نص فيها على أن لا يسرى هذا الجدول على المستشارين الحاليين ومن في درجاتهم اذا كانوا قد استوفوا المدة المقررة محسوبة من تاريخ تعيينهم في درجاتهم الحالية » وبذلك يكون المشرع قد أفصح بهذا النص عن قصده في وضع قاعدة ثابتة للتسوية بين طائفة المستشارين ورغبة في معاملتهم معاملة واحدة سواء منهم من يشغل وظيفة مستشار قبل صدور هذا القانون أو من عين بعد نفاذه واعتبار تاريخ التعيين في وظيفة مستشار هو الضابط في تحديد مبدأ سريان تلك العلاوة بالنسبة الى المستشارين ومن في درجاتهم دون اعتداد او اعتبار لتاريخ آخر علاوة كانت قد منحت لهم قبل تعيينهم في وظيفة مستشار . وما زالت هذه القاعدة قائمة في ظل قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الذي رفع مربوط الدرجة المالية للمستشارين ومن في حكمهم وجعلها تبدأ من ١٢٠٠ جنيه الى ١٧٠٠ جنيه بدلا من ١٢٠٠ جنيه الى ١٥٠٠ جنيه في السنة وبعلاوة قدرها



١٠٠ جنيه كل سنتين ، وأنه وإن كان هذا التساؤل الأخير قد نص في الفترة الثانية من القواعد الملحقه به على أن « تمنح العلاوات المقررة بحسب القانون » بدلا من تعبيره السابق في القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ في شأن تلك العلاوات واعتبارها محسوبة من تاريخ التعيين في درجاتهم الحالية ، إلا أنه لم يستحدث جديدا في خصوص تحديد مبدأ سريان علاوات المستشارين ، ولم يغير من الوضع السابق شيئا لأن المشرع لم ير حاجة الى تكرار النص على القاعدة السابق تقريرها وهي التي توخى بها تحقيق العدالة والمساواة بين أبناء الطائفة الواحدة والموازنة بين الاتدهيات والحفاظة على ترتيبها والحرص على استقرارها وعدم الاخلال بها بين اصحابها .

ولما كانت النصوص التي استندت اليها محكمة النقض في حكمها المشار اليه مطابقة للنصوص الواردة في هذا الخصوص في قوانين مجلس الدولة ، ذلك لأن مرتب المستشار وفقا لاحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ كان ذا مربوط ثابت وهو ١٣٠٠ جنيه في السنة ثم رفع هذا المرتب بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وأصبح ذا مبدأ ونهاية من ١٣٠٠ جنيه الى ١٥٠٠ جنيه في السنة بعلاوة قدرها ١٠٠ جنيه كل سنتين ، ونصت القوانين الملحقه بجدول المرتبات على أن يطبق هذا الجدول على المستشارين والمستشارين المساعدين الحاليين اذا كانوا قد استوفوا المدة المقررة محسوبة من تاريخ تعيينهم في وظائفهم الحالية . وقد رفع هذا المرتب بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحدة فاصبحت بدايته ١٣٠٠ جنيه ونهايته ١٧٠٠ جنيه سنويا بعلاوة قدرها ١٠٠ جنيه كل سنتين ، ونص في البند - ١ - من القواعد الواردة في جدول المرتبات على أن تسرى فيما يتعلق بتحديد الوظائف وتعيين المرتبات والمعاشات وكذلك بنظماها جميع الاحكام والقواعد المقررة او التي تقرر في شأن رجال القضاء .

ولما تقدم انتهى رأى الجمعية الى أن السيد الاستاذ . . .

المستشار به مجلس الدولة يستحق علاوته الدورية بعد سنتين من تاريخ تعيينه فى وظيفة مستشار .

( فتوى رقم ٤٩٨ فى اول يولية سنة ١٩٦١ - جلسة ١٩٦١/٧/٤ )

### قاعدة رقم ( ٣٧٥ )

المبدا :

تقصى التطور التشريعى لوظيفتى معاون نيابة ومساعد نيابة - تحديد المرتبات المقررة لهما فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية - هى ١٥ جنيها شهريا لمعاون النيابة تزداد الى ٢٠ جنيها بعد سنتين بعلاوة قدرها جنيهان كل سنتين ، فاذا عين مساعدا قبل سنتين منح عشرين جنيها شهريا بعلاوة قدرها جنيهان ونصف جنيه شهريا محسوبة منذ تاريخ تعيينه فى وظيفة المساعد وهو عشرون جنيها شهريا منح احدى علاوات هذه الوظيفة وهى جنيهان ونصف جنيه شهريا - اساس ذلك فى ضوء احكام قانون السلطة القضائية سالف الذكر ونص المادة ١٣٥ من قانون موظفى الدولة الملقى .

ملخص الفتوى :

يبين من تقصى التطور التشريعى لوظيفتى معاون نيابة ومساعد نيابة ، ان الوظيفة الاولى وردت بجدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء ( الملقى ) الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ذات مربوط ثابت هو ١٤٤ ج سنويا ، بينها وردت وظيفة مساعد النيابة بمربوط له بداية ونباية هو ١٨٠ الى ٢٤٠ ج بعلاوة ١٨ ج كل سنتين .

وبمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ عدل جدول المرتبات المشار اليه برفع مرتب معاون النيابة الى ١٨٠ ج سنويا مربوطا ثابتا ، كما عدل مرتب وظيفة مساعد النيابة فاصبح من ٢٤٠ الى ٣٠٠ ج بعلاوة ٢٤ ج كل سنتين .

وحين صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة نص في جدول المرتبات الملحق به على أن مرتب الدرجة السادسة وهي أدنى درجات الكادرين الفني والإداري ١٨٠ الى ٣٠٠ ج بملاوة ٢٤ ج كل سنتين ، وتداركا لاختلاف وضع هذه الدرجة على ذلك النحو عن وضع وظيفة معاون النيابة - نص ذلك القانون في الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ على أنه « استثناء من حكم الفقرة (٤) من المادة ١٣١ ( وهي التي تنص على عدم سريان أحكام هذا القانون على الموظفين الذين تنظم قواعدهم قوانين خاصة فيها نصت عليه هذه القوانين ) يعين معاون النيابة بمرتب مقداره ١٥ ج شهريا ويمنح علاوة الدرجة الى أن يعين وكيل النيابة من الدرجة الثالثة » .

وقد جاء بتقرير اللجنة المالية عن مشروع قانون نظام موظفي الدولة أمام مجلس الشيوخ : « ... أن جدول المرتبات يهدف ، ما أمكن ، نحو إزالة الفوارق بين طوائف الموظفين ، ولذلك نص في المادة / ١٣٣ من مشروع الحكومة على أن معاون النيابة يعين بمرتب قدره ١٥ جنيها : ويمنح عكوة الدرجة الى أن يعين وكيل للنيابة من الدرجة الثالثة ، ومفهوم من هذا النص أنه حوى تعديلا لجدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء بالنسبة لمعاون ومساعد النيابة » .

ثم صدر القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء ملغيا القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ وفي جدول المرتبات الملحق به وردت وظيفة معاون ومساعد النيابة بنفس ربيطيهما في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ ، إلا أنه نص في البند الخامس من القواعد الملحقة بالجدول المشار اليه على أنه « يراعى فيها يختص بمعاون النيابة نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة » .

وبمقتضى القانون رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٥ عدل جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ونال وظيفتي معاون ومساعد النيابة من هذا التعديل النص التالي :

#### معاونو ومساعدو النيابة

١٨٠ فى السنة تزداد الى ٢٤٠ ج بعد سنتين  
ثم يمنحون علاوة قدرها ٣٠ ج كل سنتين  
الى ان يصل المرتب ٣٦٠ ج سنويا .

وجاء فى عجز جدول المرتبات المعدل بالنص التالى : « يعمل بالقواعد  
الملحقة بجدول مرتبات رجال القضاء والنيابة المعدل بهذا القانون ... »  
وهذه القواعد هى التى سلف ذكر بندها الخامس .

ثم صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية  
وحدد مرتبات رجال القضاء والنيابة وفقا لجدول الحق به ، وجاء فى  
البندين (٨) : (٩) من هذا الجدول :

« (٨) مساعدو نيابة ٢٤٠ - ٣٦٠ ج بعلاوة ٣٠ ج كل سنتين .

(٩) معاونو نيابة ١٨٠ ج تزداد الى ٢٤٠ ج بعد سنتين وتلغى وظيفة  
معاون نيابة اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٦١ ... »

وقد مد الميعاد الوارد بهذه الفقرة الاخيرة حتى ١٥ من اكتوبر سنة  
١٩٦٥ وذلك بمقتضى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦١

هذا وقد نص البند ( خامسا ) من القواعد الملحقة بجدول المرتبات  
على انه :

« يراعى فيما يختص بمعاون النيابة نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٥  
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

كما نص فى البند ( سادسا ) من تلك القواعد على انه « يسرى هذا  
الجدول على رجال القضاء والنيابة العاملين وقت صدور هذا القانون  
دون حاجة الى اجراء آخر » .

ومن حيث أنه يبدو من العرض السابق أمران :

الأول - أن الفقرة الثانية من المادة / ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد أنشأت عند العمل بهذا القانون ، حكما مقتضاه ادماج وظيفتى معاون ومساعد النيابة فى خصوص استحقاق العلاوات ، بحيث تصبح وظيفة المعاون من الوظائف التى يمنح شاغلها علاوات دورية بعد أن كانت ذات مربوط ثابت فى تاريخ العمل بذلك القانون . مما يشكل تعديلا فى جدول رجال القضاء والنيابة الذى كان قائما فى ذلك التاريخ .

الثانى - أن الفقرة المذكورة لم يتم إلغاؤها لا صراحة ولا ضمنا بمقتضى أى تشريع لاحق بل على العكس من ذلك حرصت جميع القوانين الصادرة فى شأن مرتبات رجال القضاء والنيابة ، بعد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وحتى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ، على النص صراحة على اعمال حكم هذه الفقرة وتطبيقه فى شأن معاونى النيابة ، وهو ما يبدو بوضوح من النصوص الآنف ذكرها .

وكل ما فى الأمر أن من التشريعات الصادرة بعد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ما تضمن أحكاما يؤدى تطبيقها الى ترتيب أحكام فى شأن مرتبات معاونى ومساعدى النيابة لا تتفق مع ما ترتبه تلك الفقرة من أحكام سواء فيما يتعلق بادماج وظيفتى المعاون والمساعد فى شأن استحقاق العلاوات الدورية ومقدار هذه العلاوات . الأمر الذى يتطلب ، عند التفسير ، محاولة التوفيق بين النصوص جميعا ، طالما أنها قائمة دون إلغاء وواجبة الاعمال بغير اهمال .

ومن حيث أنه عند تناول هذا الوضع بالدراسة فى ضوء أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ يلاحظ أن وظيفة معاون النيابة وردت فى جدول هذا القانون بحيث يكون راتبها ١٨٠ ج فى السنة تزداد الى ٢٤٠ ج بعد سنتين . ومن شأن هذا الحكم أن يخالف النص الوارد بالفقرة الثانية من المادة / ١٣٥ الآنف ذكرها لأن مقتضى هذه الفقرة أن يكون راتب المعاون

١٨٠ ج فى السنة تزداد بمقدار علاوة الدرجة السادسة فى الكادر العام اى ٢٤ ج بعد سنتين مما يصبح معه راتب المعاون بعد السنتين ٢٠٤ ج سنويا بينما الجدول يحدد هذا الراتب بمقدار ٢٤٠ ج . وازاء ذلك يتعين استبعاد تطبيق حكم تلك الفقرة فى هذا الخصوص ازاء صراحة النص الوارد بالجدول ليطبق النص دون الفقرة التى لا يسوغ تطبيقها فيما ورد. به صراحة نص الجدول مع تطبيقها فيما يجاوز ذلك بمعنى ان يكون راتب المعاون هو ١٨٠ ج تزداد الى ٢٤٠ ج بعد سنتين ثم يمنح علاوة الدرجة السادسة طبقا لحكم الفقرة طالما لم يعين المعاون مساعدا ليسرى عليه صريح حكم جدول المرتبات فى شأن مساعدى النيابة .

ومن حيث انه ، بالمثل . وفيما يتعلق بوظيفة مساعد النيابة فانه لا يمكن تطبيق حكم الفقرة على هذه الوظيفة لا ابتداء ولا انتهاء . ابتداء لان مقتضى اعمال الحكم الغاء الدرجة المالية للمساعد - خلافا لما صرح به جدول المرتبات الذى قرر للمساعد فى نص خاص وصريح ٢٠ ج شهريا بعلاوة ٢٥ ج كل سنتين ، بينما الفقرة تفرض غير ذلك اذ لا تقرر للمساعد هذا المرتب وانما تجعله يستمر على العلاوة التى حددتها له وهو معاون ، وهذه العلاوة ٢٤ ج سنويا كل سنتين ( علاوة الدرجة السادسة بالكادر العام ) ، فى حين ان علاوة المساعد فى الجدول ٣٠ ج سنويا كل سنتين - ولا يمكن تطبيق حكم الفقرة على المساعد لانها تستوجب استمراره فى نقاضى علاوة الدرجة الى ان يعين فى وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثالثة ( وكان مرتبها عند وجودها ٢٥ ج شهريا ) بينما هذه الوظيفة الڤيت ولم ترد بجدول مرتبات القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الذى جعل الوظيفة التالية للمساعد هى وظيفة وكيل نيابة بمرتب ٣٠ ج شهريا ( وقد أصبح ٢٥ ج اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ ) - ومن ذلك يبين استحالة تطبيق حكم الفقرة فى شأن مرتب مساعد النيابة وذلك فى ضوء الاحكام الصريحة الواردة بجدول المرتبات - ولا مندوحة ازاء ذلك من قصر اعمال الفقرة على ادماج وظيفتى المعاون والمساعد فى شأن تصديق ميعاد العلاوات

الدورية دون تحديد مرتب الوظيفتين أو مقدار علاواتهما فيما ورد به نص صريح فى جدول المرتبات .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن معاون النيابة يعين بمرتب مقداره ١٥ ج شهريا يزداد الى ٢٠ ج بعد سنتين ثم يمنح علاوة مقداره ٢ ج كل سنتين . وذلك طبقا لجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ولحكم الفقرة الثانية من المادة / ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ( ويلاحظ أنه البغى ) . أما معاون الذى يعين مساعدا للنيابة وما زال برتبة ١٥ ج شهريا أى لم تمض عليه سنتان فى وظيفة معاون فانه يمنح منذ تعيينه مساعدا مرتبا مقداره ٢٠ ج شهريا وتكون علاوته ٢٥ ج شهريا ، وتحسب مدة استحقاقها منذ التعيين فى وظيفة معاون ، الى ان يصل مرتبه الى آخر مربوط وظيفة المساعد - وذلك طبقا لجدول المرتبات مع استبعاد تطبيق حكم الفقرة سالفه الذكر فى شأن ما ينتجه من تحديد المرتبات أو مقدار العلاوات والاقتصار على أثر هذا الحسب فى ادماج وظيفتى معاون والمساعد عند حساب مواعيد استحقاق العلاوات ، على أنه اذا عين معاون مساعدا بعد أن يكون مرتبه قد وصل أو تجاوز ٢٠ ج شهريا ( أول مربوط وظيفة المساعد ) فانه يمنح عند تعيينه مساعدا احدى علاوات المساعد وهى ٢٥ ج شهريا ، وذلك طبقا للفقرة الثانية من البند ( ثانيا ) من القواعد الملحقه بالجدول .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه فى ظل العمل بقانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ يكون مرتب مساعدى النيابة ٢٢٠ ج فى السنة ، ويستحق معاون النيابة الذى يعين مساعدا هذا المرتب من تاريخ تعيينه ، وذلك طبقا للتفصيل السابق .

( ملف رقم ١٤٩/١/٨٦ - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٤ )

قاعدة رقم ( ٣٧٦ )

المبسدا :

يحدد مرتب من يعين من خارج مجلس الدولة فى احدى الوظائف القضائية به بمراعاة ألا يقل عن مرتب الاحداث منه .

### ملخص الفتوى :

سن المشرع فى الفترة الرابعة من البند التاسع من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطات القضائية رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ - حكما منطقيًا عادلًا من مقتضاه ألا يقل مرتب الاقدم الذى يعين من الخارج عن مرتب من هو أحدث منه ، فإن المعين من الخارج يكتسب مركزًا قانونيًا مستمرًا يشتمل على هذا الحكم . ومن ثم لا يسوغ القول بقصر المساواة فى المرتب على لحظة التعيين فقط وترك مرتب الاقدم بعدها للقواعد العامة فى منح العلاوات ، الامر الذى يؤدى حتمًا الى زيادة مرتب الاحدث فيها بعد عن مرتبه لتأجيل العلاوة الدورية بالنسبة له الى يناير التالى لمرور عام على تعيينه .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم فانه يتعين زيادة مرتب المعروضة حالتهما بمقدار العلاوة الدورية التى تمنح لمن يليهما فى ترتيب الاقدمية فى ١/١٩٧٧ ليتساويا معه فى المرتب على الا يؤثر ذلك فى ميعاد استحقاقهما للعلاوة الدورية .

( ملف رقم ٨٦/٤/٨٠٩ - جلسة ١٤/٦/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم ( ٣٧٧ )

### المبدأ :

الحكم الوارد بالفقرة ثامنا من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٢ ببعض الاحكام الخاصة بأعضاء النيابة الادارية معدلا بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بعدم جواز ان يقل مرتب وبدلات من يعين من غير أعضاء النيابة الادارية فى احدى وظائف النيابة الادارية عن مرتب وبدلات من يليه فى الاقدمية فى الوظيفة التى عين فيها - مقتضى هذا الحكم ألا يقل مرتب المعين من الخارج عن مرتب من هو أحدث منه - هذا الحكم لا يسرى على الموجودين داخل الهيئة القضائية - زيادة



مرتب الاحدث عن الاقدم لا مطلعن عليها طالما تمت هذه الزيادة وفقس  
لاحكام القواعد القانونية السارية .

#### ملخص الفتوى :

ان هناك سببين لزيادة مرتب عضو النيابة الادارية الاحدث على  
مرتب زميله الاقدم ، اول هذه الاسباب ان ضم اعانة غلاء المعيشة  
والاعانة الاجتماعية الى المرتبات فى ١٩٦٤/٧/١ . ادى الى زيادة مرتبات  
بعض الاعضاء الاحدث نظرا لتقاضيه اعانة غلاء معيشة واعانة اجتماعية  
اكبر من بعض زملائهم الاقدم منهم . وثانى هذه الاسباب ان احد هؤلاء  
الاعضاء قد تخطى فى الترقية ، وبالتالى سبقه زميله الاحدث منه . وترتب  
على ذلك زيادة مرتب الاخير على مرتبه .

ومن حيث أن المادة العاشرة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦  
بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية تنص على أن « يستبدل  
بنص البند ثامنا » من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم  
٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الادارية النص  
الآتى :

ثامنا - لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من غير أعضاء النيابة  
الادارية فى احدى الوظائف المبينة بالجدول عن مرتب وبدلات من يليه  
فى الاقدمية فى الوظيفة التى عين فيها . ولما كان النص صريحا فى تقرير  
عدم جواز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من غير أعضاء النيابة الادارية  
- أى من الخارج - فى احدى وظائف النيابة الادارية عن مرتب وبدلات  
من يليه فى الاقدمية فى الوظيفة التى عين فيها فان عضو النيابة الادارية  
الاقدم الذى يقل مرتبه عن مرتب من هو احدث منه غير مخاطب بأحكام  
هذه المادة ايا كان السبب الذى أدى الى أن يكون مرتبه اقل من مرتب من  
هو احدث منه ، وذلك لمصراحة النص ، ولأنه لا يجوز التمييز فى  
المسائل المالية .

ولقد أيدت الجمعية العمومية فى جلستها المنعقدة فى ١٤/٦/١٩٧٨ التفسير السابق حين تعرضت للفقرة الرابعة من البند التاسع من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ والتي نصت على أنه « لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من غير رجال القضاء والنيابة العامة فى إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه فى الأقدمية فى الوظيفة التى عين فيها فلقد انتهت الجمعية العمومية فى صدد تفسير الفقرة السابقة الى أن المشرع سن بذلك حكما منطقيا عادلا من مقتضاه ألا يقل مرتب الأقدم الذى يعين من الخارج عن مرتب من هو أحدث منه . ففتوى الجمعية العمومية سالفة الذكر تقيدت بحدود النص وقصرت حكمه على المعين من الخارج ؛ ولم تمتد حكمه الى الأقدم فى داخل الهيئة القضائية .

ومن حيث انه فضلا عما سبق فان زيادة مرتب الأحدث على الأقدم فى الحالات التى تعرض لها مكتب السيد المستشار مدير النيابة الادارية كانت تطبيقا سليما لاحكام القانون ، ذلك أنه اذا كانت مرتبات بعض أعضاء النيابة الادارية الأحدث قد زادت نتيجة لاستحقاقهم اعانة غلاء معيشة أو اعانة اجتماعية أكبر من زملائهم الأقدم منهم ، فان هذه الزيادة تمت وفقا لاحكام القواعد القانونية ، وبالتالي لا مطعن عليها ولو انت الى امتياز الحديث على القديم فالمشرع قدر الاوضاع الاجتماعية لكل منهما ، ورأى أن الحديث بظروفه العائلية يستحق اعانات أكبر من زميله الأقدم منه وعليه لا يحق للأقدم بعد ذلك الاحتجاج ، بنصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ للخروج على قصد المشرع من تقرير مزايا أكبر للبعض بسبب الاعباء الاجتماعية - أما عن نقص مرتب الأقدم فى وظيفة رئيس نيابة (ب) عن مرتب من كان أقدم منه فى الوظيفة السابقة وأصبح بعد تخليه عند الترقية لوظيفة رئيس نيابة (ب) وترقيته إليها فى تاريخ لاحق أحدثت فان زيادة مرتب الأخير عن الأول ترجع الى زيادة اعانة الغلاء التى أضيفت الى مرتبه والى استحقاقه وفقا لحكم القانون مرتبا

- ٨٠١ -

يفوق عند ترقيته لمرتب زميله الذى أصبح أحدث منه ومن ثم لا يسوغ  
للاول أن يطالب بمساواته بالثانى لكونه قد استحق عند ترقيته مرتبسا  
يقل وفقا لحكم القانون عن مرتب الثانى .

#### من أجل ذلك

انتهى رأى الجمعية الى عدم احتية السادة اعضاء النيابة الادارية  
المعروضة حالتهم فى زيادة مرتباتهم بمقدار الزيادة الموجودة فى مرتبات  
زملائهم الاحدث منهم فى ترتيب التقديمية .

( ملف رقم ٨٦/٤/٨١٤ — جلسة ١٩٧٩/٥/٢ )

الفرع الثانى  
العلاوة الدورية

قاعدة رقم ( ٢٧٨ )

المبدأ :

صيرورة وظيفة معاون نيابة ذات مربوط متغير. منذ تاريخ العمل  
بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام موظفى الدولة بعد أن كانت  
ذات مربوط ثابت - استحداث المادة ١٣٥ من هذا القانون نظام العلاوات  
الدورية لشاغلى تلك الوظيفة - استحقاقهم لها إذا كان قد مضت على  
شغلهم أياها سنتان حتى تاريخ العمل بالقانون المشار إليه أو استكملوها  
فى ظل أحكامه - عدم اعتبار ذلك رجعية فى تطبيق حكم المادة ١٣٥ المذكورة -  
اعتبار المدة التى تستحق بعد انقضاءها العلاوة شرطا ذا طابع زمنى لا يدخل  
فى تكوين الحق - وجوب الاعتداد فى استحقاق العلاوة بما انقضى من هذه المدة  
قبل تاريخ العمل بالقانون وترتيب أثرها وإن بدأت قبل هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم  
موظفى الدولة أنه ينص فى الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ منه على أنه  
« واستثناء من حكم الفقرة ٤ من المادة ١٣١ يعين معاون النيابة بمرتبة  
تقدره ١٥ جنيتها ويمنح علاوة الدرجة الى أن يعين وكيلًا للنسابة من الدرجة  
الثالثة ، »

ومن هذا النص يتضح أن نظام تدرج العلاوات بالنسبة الى وظيفة  
معاون نيابة ، قد استحدث بمقتضى أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
بعد أن كانت هذه الوظيفة من الوظائف ذات المربوط الثابت ، وفقا  
لأحكام القانون المعمول به وقتئذ وهو القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ .

في شأن تعديل مرتبات رجال القضاء والذي كان يحدد لهذه الوظيفة مربوطا ثابتا قدره ١٨٠ جنيها سنويا . وهكذا أصبحت وظيفة معاون النيابة من الوظائف ذات المربوط المتغير اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه بما استحدثه هذا القانون من تقرير أحتية معاون النيابة في علاوة الدرجة التي يشغلها وهذا ما يسبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدتين بتاريخين ٢٤ من أبريل و ٨ من مايو سنة ١٩٥٧

ولا تعدو هذه العلاوة أن تكون علاوة اعتيادية ، ومن ثم فإنها تخضع في تنظيم استحقاقها وتحديد موعد هذا الاستحقاق بالنسبة لمعاون النيابة الموجودين بالخدمة وقت العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، للاوضاع والشروط المنصوص عليها في هذا القانون ، لاستحقاق العلاوات الدورية . وفي هذا الصدد تنص المادة ٤٣ من القانون المشار اليه على أنه « تستحق العلاوات الاعتيادية في أول مايو التالي لخرى الفترة المقررة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة وتصرف العلاوات طبقا للفئات المبينة في جدول الدرجات الملحق بهذا القانون ولا تغير الترقية موعد العلاوة الاعتيادية » .

ومن ثم فإنه وقد كانت وظيفة معاون النيابة من الوظائف ذات المربوط الثابت الى تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولم تستحق لشاغلي هذه الوظيفة ، اية علاوة اعتيادية قبل العمل بأحكام هذا القانون ، فان مؤدى ذلك وتطبيقا لنص المادة ٤٣ سالف الذكر ، لا تستحق العلاوة الاعتيادية المستحدثة بالمادة ١٣٥ من القانون المشار اليه ، لشاغلي هذه الوظيفة ، الا لمن كان منهم قد مضى عليه سنتان ( الفترة المقررة لاستحقاق العلاوة ) وفي وظيفته في تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو استكمل هذه الفترة في ظل العمل بأحكام هذا القانون .

ولا يغير مما تقدم هذه النتيجة ، وتعتبر اعمالا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في غير نطاقاتها الزمنى ورجوعا الى تطبيق هذه الاحكام

الى الفترة السابقة على العمل بهذا القانون . ذلك ان الرجعية فى تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من هذا القانون ، تتبشّل فى القول باستحقاق العلاوة التى استحدثتها هذه الفترة اعتبارا من تاريخ منى سنتين فى وظيفة معاون نيابة ، ولو كان هذا التاريخ يسبق تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، أما وهذه العلاوة طبقا لما سلف بيانه لا تستحق الا لمن استوفى الفترة المقررة لاستحقاقها فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فان مؤدى ذلك ان يمتنع استحقاق هذه العلاوة فى الفترة السابقة على تاريخ العمل بأحكام القانون المذكور ، وان كان فى حساب فترة استحقاق هذه العلاوة يتعين الاعتداد بها انقضى منها قبل التاريخ المشار اليه ، ولانها لا تعدو ان تكون شرطا ذا طابع زمنى لاستحقاق العلاوة ، وهى بهذه المثابة ، لا تدخل فى تكوين الحق فى العلاوة ، مما يبنى عليه وجوب ترتيب الاثر المترتب عليها ، ولو كانت قد بدأت فى وجودها قبل العمل بأحكام القانون سالف الذكر .

وعلى مقتضى ما تقدم فاذا كان الثابت ان الموظف قد عين فى وظيفة معاون نيابة فى ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٥١ ، ومن ثم فان العلاوة الاعتيادية الاولى تستحق له فى ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٥٣ وهو التاريخ الذى تكون فيه الفترة المقررة لمنح العلاوة قد اكتملت فى حقه ، وفى ظل القاعدة القانونية المنشئة للحق فى هذه العلاوة .

( فتوى رقم ٥٢ من ١٨/١/١٩٦٢ - جلسة ١٠/١/١٩٦٢ )

#### قاعدة رقم ( ٣٧٩ )

المبسندا :

ميعاد استحقاق اول علاوة دورية لمعاونى ومساعدى النيابة العامة الذين قضوا فى الخدمة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مدة سنتين او استكملوها بعد هذا التاريخ - هو اول يولية سنة ١٩٥٢ او التاريخ التالى لانقضاء هذه المدة بعد ذلك - اساس ذلك فى ضوء اعمال الاثر المباشر والاثر الرجعى لنص المادة ١٣٥ من هذا القانون .

### ملخص الفتوى :

ان وظيفة معاون النيابة وردت بجدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء ( الملغى ) الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ذات مربوط ثابت هو ١٤٤ ج سنويا ، بينما وردت وظيفة مساعد النيابة بمربوط له بداية ونهاية هو ١٨٠ - ٢٤٠ ج سنويا بعلاوة ١٨ ج كل سنتين .

وبمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ عدل جدول المرتبات المشار اليه فرفع مرتب معاون النيابة الى ١٨٠ ج سنويا مربوطا ثابتا ، كما عدل مرتب وظيفة مساعد النيابة بحيث أصبح ٢٤٠ - ٣٠٠ ج سنويا بعلاوة ٢٤ ج كل سنتين .

وحين صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة نص فى جدول المرتبات الملحق به على أن مرتب الدرجة السادسة ( وهى اثنى درجات الكادرين الفنى العالى والادارى ) ١٨٠ - ٣٠٠ ج سنويا بعلاوة ٢٤ ج كل سنتين ، وتداركا لاختلاف وضع هذه الدرجة على ذلك النحو عن وضع وظيفة معاون النيابة نص ذلك القانون فى الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ على أنه « استثناء من حكم الفقرة (٤) من المادة ١٣١ ( وهى التى تنص على عدم سريان أحكام هذا القانون على الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين ) يعين معاون النيابة بمرتب مقداره ١٥ ج شهريا ويمنح علاوة الدرجة الى أن يعين وكيلًا للنياية من الدرجة الثالثة » .

وقد جاء بقرار اللجنة المالية عن مشروع قانون موظفى الدولة أمام مجلس الشيوخ : « أن جدول الدرجات يهدف ، ما أمكن ، نحو ازالة الفوارق بين طوائف الموظفين ، ولذلك نص فى المادة ١٣٣ من مشروع الحكومة على أن معاون النيابة يعين بمرتب قدره ١٥ جنيها ، ويمنح علاوة الدرجة الى أن يعين وكيلًا للنياية من الدرجة الثالثة. ومفهوم من هذا النص أنه حوى تعديلا لجدول الدرجات الملحق بقانون استقلال القضاء بالنسبة لمعاون ومساعد النيابة .

ومن حيث أنه يبدو مما تقدم أن نظام التدرج بالعلالات بالنسبة الى وظيفة معاون نيابة قد تقرر اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بما استحدثته هذا القانون من تقرير أحقية معارن النيابة فى علاوة الدرجة .

ومن حيث أن هذه العلاوة ، لا تعدو أن تكون علاوة اعتيادية ، ومن ثم فإنها تخضع فى تنظيم استحقاقها وتحديد موعد هذا الاستحقاق للاوضاع والشروط المنصوص عليها فى هذا القانون لاستحقاق العلاوات الدورية ، وفى هذا الصدد تنص المادة ٤٣ من القانون المشار اليه على أنه « تستحق العلاوات الاعتيادية فى أول مايو التالى لمضى الفترة المقررة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة ... ولا تغير الترقية موعد العلاوة الاعتيادية » .

ومن حيث أنه وقد كانت وظيفة معاون النيابة من الوظائف ذات الربوط الثابت الى تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولم تكن تستحق لشاغلى هذه الوظيفة أية علاوة اعتيادية قبل العمل بهذا القانون ، فان مؤدى ذلك وتطبيقا للمادة ٤٣ سالفه الذكر ، تستحق العلاوة الاعتيادية المستحدثة بالمادة ١٣٥ من القانون المشار اليه لشاغلى هذه الوظيفة الذين مضت عليهم سنتان فى وظائفهم عند تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو لمن استكمل هذه الفترة فى ظل العمل بأحكام هذا القانون .

ومن حيث أنه لا يفيد من ذلك القول بأن النتيجة ، تعتبر اعتيالا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى غير نطاقها الزمنى ، ورجوعا فى تطبيق هذه الاحكام الى الفترة السابقة على العمل بهذا القانون ، ذلك أن الرجعية فى تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من القانون المذكور تتمثل فى القول باستحقاق العلاوة التى استحدثتها هذه الفترة اعتبارا من تاريخ مضى سنتين فى وظيفة معاون نيابة ، ولو كان هذا التاريخ يسبق تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - أما وهذه العلاوة ،



طبقا لما سلف بيانه ، لا تستحق الا لمن استوفى الفترة المقررة لاستحقاقها  
فى تاريخ العمل بهذا القانون ، فان مؤدى ذلك ان يتمتع استحقاق العلاوة  
فى الفترة السابقة على هذا التاريخ ، وان كان فى حساب فترة استحقاق  
هذه العلاوة يتعين الاعداد بما انقضى منها قبل التاريخ المشار اليه ،  
لانها لا تعدو ان تكون شرطا ذا طابع زمنى لاستحقاق العلاوة ، وهى بهذه  
المثابة لا تدخل فى تكوين الحق فى العلاوة . مما يبنى عليه وجوب ترتيب  
الامر المترتب عليها ، ولو كانت قد بدأت فى وجودها قبل العمل بأحكام  
القانون سالف الذكر - وبهذا أخذت الجمعية العمومية فى فتاها رقم ٥٢  
بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث ان الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ قد ادمجت وظيفتى معاون ومساعد النيابة معا فى مجال  
تنظيم استحقاق العلاوات وبالتالي فى تحديد ميعاد استحقاقها ، فلا تقوم  
أية فقرة بين معاون والمساعد فى مجالى هذا التنظيم والتحديد ليصدق  
على كل منهما ما يصدق على الآخر ويصح عليه ما يصح عليه ، ففيمسا  
قبل العمل بالقانون المذكور لم تكن الفترة السابقة على التعيين فى وظيفة  
مساعد نيابة ترتب أى اثر فى شأن استحقاق العلاوات الدورية الى ان جاء  
هذا القانون ليسيج على هذه الفترة حكما تنتج معه اثرا قانونيا فى شأن  
استحقاق العلاوة باعتبارها فترة عمل فى وظيفة معاون نيابة يمنح شغلها  
علاوة بالنص المستحدث فى القانون . وبعبارة أخرى أصبح من عين  
معاون للنيابة يستحق علاوة يحدد ميعادها على مقتضى ما تقدم أى بعد  
مضى سنتين على التعيين فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
او بعد استكمال هذه المدة فى ظل العمل بأحكام هذا القانون ، يستوى  
بعد ذلك ان يكون عضو النيابة ما زال معاون للنيابة او يكون قد عين  
مساعد ، طالما ان المادة ٢/١٣٥ المذكورة قد ادمجت - بالظاهر من صريح  
منطوقها - وظيفتى المعاون والمساعد معا فى مجال استحقاق  
العلاوات الدورية .

ومن حيث ان القول بان من كان مساعدا للنيابة فى اول يولييه سنة

١٩٥٢ ( تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ) تحسب علاوته الدورية من تاريخ تعيينه مساعدا ؛ هذا القول يعنى تطبيق جدول مرتبات رجال القضاء والنيابة الذى اوردته القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ وهو لا يعمل فى مجال استحقاق العلاوات الدورية على فترة شغل وظيفة معاون نيابة ، وفى نفس الوقت يستبعد هذا القول اعمال حكم المادة ٢/١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى أصبح يعتد بتلك الفترة ، وينظم وظيفتى المعاون والمساعد معا فى شأن استحقاق العلاوات الدورية وفى تصوير آخر نمائه عندها يصاحب نفاذ القانون المذكور وجود مساعد نيابة لا يعنى استبعاده من المعاملة طبقا لحكم تلك المادة التى جعلت مدة البقاء فى وظيفتى المعاون والمساعد وحدة واحدة فى مجال استحقاق العلاوات لا يؤثر فيها تعيين المعاون مساعدا .

ومن حيث انه ترتب على ذلك فانه اذا كان عضو النيابة العامة قد مضى فى عمله حتى اول يولييه سنة ١٩٥٢ مدة سنتين أو استكمل هذه المدة بعد ذلك التاريخ فانه يستحق بانتضاها علاوة دورية سواء كان فى تاريخ هذا الاستحقاق معاوناً للنيابة أو مساعدا ، لأن القول بغير ذلك يهدر المدة التى امضاها المساعد فى وظيفة معاون نيابة بينما المادة ١٣٥ المشار اليها قد اوجبت ؛ بالاثـر المباشر لتطبيق حكمها ، الاعتداد بهذه المدة باعتبارها شرطا لاستحقاق العلاوة ، وسوت بين الوظيفتين فى هذا الشأن .

ومن حيث انه بتطبيق ذلك على الحالة المعروضة يبين أن اول علاوة دورية للسادة الذين عينوا معاونين للنيابة فى ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ تستحق فى ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ ، دون أن يؤثر فى ذلك سابقة تعيينهم مساعدين للنيابة فى ١٠ اكتوبر سنة ١٩٥١ ، لان القول بغير ذلك أى استحقاقهم العلاوة فى ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٣ ( بعد مضى سنتين على تعيينهم مساعدين للنيابة ) يعنى استبعاد تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ المذكورة عليهم دون سند لذلك من القانون .

لذا. انتبى رأى الجمعية العمومية الى ان العلاوة الدورية الاولى للسادة  
المشار اليهم تستحق فى ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وما يترتب على ذلك  
من آثار .

( ملف ١٨٦/٣/٨٦ - جلسة ١٩٦٤/١٠/١٤ )

قاعدة رقم ( ٣٨٠ )

المبــدا :

رجل القضاء والنيابة - علاوة دورية - المادة ١٣٥ فقرة ثانية من  
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - استحداثها تقرير علاوة دورية لشاغل  
وظيفة معاون النيابة بعد ان كانت ذات مربوط ثابت واستمرار العلاوة  
الى ان يعين وكيلًا للنيابة من الدرجة الثالثة - مؤدى ذلك استحقاق اول  
علاوة لمن مضى عليهم سنتان فى وظائفهم فى اول يوليه سنة ١٩٥٢ أى لمن  
استكمل مدة سنتين فى ظل العمل بهذا القانون - انطباق هذا الحكم سواء  
كان العضو معاونًا او مساعدا للنيابة فى تاريخ الاستحقاق - خروج من  
كانوا يشغلون وظائف وكلاء نيابة فى اول يولية سنة ١٩٥٢ من مجال  
اعمال هذا النص - عدم احقيتهم تبعا لذلك فى تعديل موعد علاوتهم  
الدورية بائصال فترة عملهم معاونين للنيابة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة كان  
ينص فى الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ منه على أنه « ... استثناء من حكم  
الفقرة (٤) من المادة ١٣١ ( وهى التى تنص على عدم سرعان احكام هذا  
القانون على الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت  
عليه هذه القوانين ) يعين معاون النيابة بمرتبة مقداره ١٥ جنيتها شهريا  
ويمنح علاوة الدرجة الى ان يعين وكيلًا للنيابة من الدرجة الثالثة ، .

ومن حيث ان الجمعية العمومية سبق ان رأت - بجلستها المنعقدة  
فى ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ - ان وظيفة معاون النيابة كانت من الوظائف

ذات المربوط الثابت الى تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولم تكن تستحق لشاغل هذه الوظيفة أية علاوة اعتيادية قبل العمل بهذا القانون ، وتأسيسا على ذلك اعطرت العملاوة الاعتيادية المستحدثة بالمادة ١٣٥ منه مستحقة لشاغلي وظيفة معاون النيابة ، الذين مضت عليهم سنتان في وظائفهم عند تاريخ العمل به ، او لمن استكمل هذه الفترة في ظل العمل بأحكامه ، وأن الفترة الثانية من المادة ١٣٥ آنفية الذكر قد ادمجت - بخسب الظاهر من عبارتها - وظيفتي معاون ومساعد النيابة معا في مجال تنظيم استحقاق العلاوات الدورية ، وبالتالي في تحديد ميعاد استحقاقها ، وأنه ترتبنا على ذلك اذا كان عضو النيابة العامة قد أمضى في عمله حتى اول يوليو سنة ١٩٥٢ مدة سنتين ، او استكمل هذه المدة بعد ذلك التاريخ ، فانه يستحق بانقضائها علاوة دورية ، سواء كان في تاريخ هذا الاستحقاق معاوننا للنيابة او مساعدا لها ، اذ القول بغير ذلك يهدر المدة التي تضاهي المساعد في وظيفة معاون نيابة ، بينما المادة ١٣٥ المشار اليها قد أوجبت - بالاثار المباشر لتطبيق حكمها - الاعتماد بهذه المدة ، باعتبارها شرطا لاستحقاق العلاوة وسوت بين الوظيفتين في هذا الشأن .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان فتوى الجمعية سالفة الذكر قد سوت - في مجال تحديد ميعاد استحقاق العلاوة الدورية - بين وظيفتي معاون النيابة ومساعد النيابة استنادا الى ان الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، قد جعلت مرتب معاون النيابة - الذي كان ثابتا من قبل - ذا بداية ونهاية ، مستحدثة بذلك نظام التدرج بالعلاوات الدورية بالنسبة الى هذه الفئة من أعضاء النيابة ، بحيث ينتهي استحقاق هذه العلاوات بالتعيين في وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثالثة ، وهي وظيفة أعلى في التدرج الهرمي من وظيفة مساعد النيابة . ومن ثم يكون المشرع قد أفصح بهذا النص عن قصده في التسوية بين وظيفتي معاون النيابة ومساعد النيابة ، ومعاملتها معاملة واحدة في مجال استحقاق العلاوة الدورية ، سواء من كان يشغل وظيفة مساعد نيابة قبل اول يوليو

سنة ١٩٥٢ ، أو من عين فيها بعد هذا التاريخ ، اذ يعتد بتاريخ تعيينه  
فى وظيفة معاون نيابة ، باعتباره تاريخ بدء سريان المدة التى يستحق  
بمضيها العلاوة .

وإذا كان نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من القانون المذكور ، هو  
اساس استحقاق العلاوة الدورية لمن أمضى من معاونى النيابة ومساعدىها  
مدة سنتين حتى أول يوليو سنة ١٩٥٢ أو من استكمل منهم هذه المدة بعد  
ذلك التاريخ ، فإنه يمتنع الاستناد الى هذا الاساس - فيما يتعلق بتحديد  
ميعاد استحقاق العلاوات الدورية - بالنسبة الى أعضاء النيابة الذين  
كانوا يشغلون فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى أول  
يوليو سنة ١٩٥٢ ، وظائف وكلاء نيابة ، وذلك لخروجهم من مجال أعمال  
نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ المذكورة ، الذى جعل التعيين فى وظيفة  
وكيل النيابة من الدرجة الثالثة حداً لنهاية أعماله . ومن ثم فلا يعتد -  
فى حساب المدة التى يستحقون بمضيها العلاوة الدورية - بتاريخ تعيينهم  
فى وظائف معاونى النيابة ، بخلاف الحال بالنسبة الى من كان يشغل  
فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى أول يوليو سنة ١٩٥٢  
وظائف معاونى أو مساعدى نيابة ، ممن ينطبق فى شأنهم نص الفقرة الثانية  
من المادة ١٣٥ من القانون المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احتقية السادة القضاة  
وأعضاء النيابة الذين كانوا يشغلون فى أول يوليو سنة ١٩٥٢ وظائف  
وكلاء نيابة ، فى تعديل موعد علاواتهم الدورية - بالاستناد الى ما انتهى  
اليه رأى الجمعية بجلستها المنعقدة فى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ فى  
خصوص من كانوا يشغلون وظائف معاونين ومساعدين للنيابة .

( ملف ١٨٦/٣ - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٥ )

قاعدة رقم ( ٢٨١ )

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية اعاد تنظيم

مواعيد استحقاق العلاوات الدورية المقررة لأعضاء الهيئات القضائية نظميًا مفايرًا للتنظيم الذي كان قائمًا وقت صدوره - مقتضى التنظيم الحالي أن العلاوة الدورية تستحق ( كقاعدة عامة ) من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة السابقة ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا حالة التعيين فتستحق العلاوة في هذه الحالة في أول يناير التالي لمرور سنة على التعيين - سقوط القاعدة التي اشتمل عليها التنظيم السابق والتي من مقتضاها استمرار العلاوة الدورية دون تأجيل - لا وجه للقول بأن الترقية نوع من التعيين ومن ثم يسرى في شأنها الحكم الاستثنائي المقرر لحالة التعيين - أساس ذلك أن لكل من التعيين والترقية مدلول متبيز ولا يصح الخلط بينهما - قاعدة توحيد مواعيد العلاوات الدورية لجميع أعضاء الهيئات القضائية محددة بأول يناير من كل عام والمنصوص عليها في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لا يعمل بها إلا اعتبارًا من أول يناير التالي لتاريخ العمل بالقانون وهو أول يناير سنة ١٩٧٣ العلاوات الدورية التي تستحق خلال سنة ١٩٧٢ تظل مستحقة في مواعيدها ولو كان ذلك في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

#### ملخص الفتوى :

يبين من تقصى القواعد المنظمة لمواعيد العلاوات الدورية أنه قبل العمل بالعمل رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ، كانت مواعيد العلاوات الدورية لأعضاء الهيئات القضائية خاضعة لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ معدلًا بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ الذي نص في مادته الثانية على أنه « استثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة ، تمنح للمعاملين المدنيين والعسكريين المعاملين بتلك النظم والكادرات أول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محددًا لاستحقاقها طبقًا لأحكام تلك النظم والكادرات » ثم صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ونص في البندين ( سادسًا ) و ( سابعًا ) من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق به على أنه :

( سادسا ) تستحق العلاوة الدورية السنوية فى أول يناير التالى لتاريخ مرور عام على التعيين فى احدى وظائف الجدول او من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة الدورية السابقة . بمراعاة ما نص عليه فى البند سابعا .

( سابعا ) بالنسبة للعلاوة الدورية التى تستحق فى يناير سنة ١٩٧٣ تصرف وفقا للقواعد الآتية :

( ١ ) يحدد موعد آخر علاوة دورية صرفت لكل من شاغلى وظائف الجدول خلال سنة ١٩٧٢ .

( ب ) تحسب عدد الشهور من تاريخ العلاوة المشار اليها فى البند السابق حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٢ وتعتبر كسور الشهور شهرا كاملا .

( ج ) تمنح العلاوة بنسبة عدد الشهور المحددة فى البند السابق مقسومة على ١٢ .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه قد أعاد تنظيم مواعيد استحقاق العلاوات الدورية المقررة لأعضاء الهيئات القضائية نظيما مغايرا للتنظيم الذى كان قائما وقت صدوره ، فقد كان مقتضى التنظيم السابق تأجيل ميعاد العلاوة الدورية - فى حالتى التعيين والترقية - مدة سنة من التاريخ الذى كان محددًا لاستحقاقها ، أما التنظيم الحالى فيقتضاه أن العلاوة الدورية تستحق - كتقاعدة عامة - من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة السابقة ، ولا يستثنى من هذه القاعدة الا حالة التعيين ، فتستحق العلاوة فى هذه الحالة فى أول يناير التالى لمرور سنة على التعيين ، ومن ثم يكون قد أسقط القاعدة التى اشتمل عليها التنظيم السابق والتى من مقتضاها تأجيل العلاوة فى حالة الترقية ، والحق هذه الحالة بالقاعدة العامة التى مقتضاها استمرار العلاوة الدورية دون تأجيل ، ولا وجه للقول بأن الترقية

نوع من التعيين ، ومن ثم يسرى فى شأنها الحكم الاستثنائى المقرر لحالة التعيين ، ذلك انه لكل من التعيين والترقية مدلول متميز ، فالتعيين هو اللاحق بالخدمة ، اما الترقية فهى اسناد وظيفه أعلى لمن سبق الحاقه بالخدمة فى وظيفة أدنى ، وهذا ما أكدته المشرع فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ذاته حيث ميز بين الاصطلاحين وفقا للبدلول المتقدم بيانه ، ومن ثم فلا يصح الخلط بينهما ، أو القول بسرمان الحكم الخاص باحدى الحالتين على الاخرى .

ان القاعدة - وفقا لما استقر عليه رأى هذه الجمعية العمومية - أن القانون واجب التطبيق على العلاوة الدورية هو القانون المعمول به فى تاريخ استحقاقها دون القانون الذى كان قائما عند التعيين أو عند الترقية ومن ثم فان العلاوات التى يحل موعد استحقاقها بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه تخضع لاحكام هذا القانون وحده دون احكام القوانين السابقة .

ومن حيث انه ولئن كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه قد وحد مواعيد العلاوات الدورية لجميع اعضاء الهيئات القضائية محددة بأول يناير من كل عام خلافا لما كان عليه الحال فى ظل القوانين السابقة حيث كان لكل عضو تاريخ محدد لاستحقاق العلاوة الدورية. يختلف باختلاف تاريخ تعيينه ، الا أن الواضح من احكام هذا القانون أن القاعدة المشار اليها لا يعمل بها الا اعتبارا من أول يناير التالى لتاريخ العمل بالقانون وهو أول يناير سنة ١٩٧٣ ، اما العلاوات التى تستحق خلال سنة ١٩٧٢ فتظل مستحقة فى مواعيدها ولو كان ذلك فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، يدل على ذلك أن هذا القانون وضع حكما وقتيا ينظم العلاوة المستحقة فى أول يناير سنة ١٩٧٣ فيقتضى باستحقاق نسبة عنها تختلف تبعا لاختلاف ميعاد العلاوة المستحقة خلال سنة ١٩٧٢ مستهدفا بذلك تحقيق المساواة بين جميع الخاضعين للقانون فلا ينفذ بعضهم نتيجة تقديم موعد علاوته ، بينما يضار البعض الآخر



نتيجة تأخير هذا الموعد ، وقد تكون ثمة حالات تستحق فيها العلاوة فى الفترة من تاريخ العمل بالقانون : وهو ( ٥ ) من أكتوبر سنة ١٩٧٢ حتى أول يناير سنة ١٩٧٣ ، وليس ثمة مسوغ لتأجيل هذه العلاوات حتى أول يناير سنة ١٩٧٣ ، والا أضير مستحقوها وأخل ذلك بالمساواة التى قصد القانون تحقيقها ، ومن ثم فإن هذه العلاوات تستحق فى مواعيدها كاملة ، على أن يستحق جزء من العلاوة فى أول يناير سنة ١٩٧٣ وفقا للحكم الذى نص عليه البند ( سابعاً ) من القواعد المشار إليها .

**من أجل ذلك . .** انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، لا يترتب على الترقية ارجاء ميعاد استحقاق العلاوة الدورية ، وتستحق العلاوات الدورية فى الحالات التى عرضتها وزارة العدل وإدارة القضايا الحكومية وفقـصا للتفصيل المتقدم .

( ملف ٣١٢/٣/٨٦ وملف ٣١٣/٢/٨٦ - جلسة ١٦/٥/١٩٧٣ )

#### قاعدة رقم ( ٣٨٢ )

المبدأ :

حكم الفقرة الرابعة من البند التاسع من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية معدلاً بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بعدم جواز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من رجال القضاء والنيابة العامة فى احدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه فى الاقدمية فى الوظيفة التى عين فيها - مقتضى هذا الحكم الا يقل مرتب المعين من الخارج عن مرتب من هو أحدث منه - المعين من الخارج يكتسب مركزاً قانونياً مستغراً يشتمل على هذا الحكم - اثر ذلك - لا تقتصر المساواة فى المرتب على لحظة التعيين فقط بل يتعين زيادة مرتبه بمقدار العلاوة الدورية التى تمنح لمن يليه دون تأثير على موعد استحقاقه للعلاوة الدورية .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الرابعة من البند التاسع من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧

لسنة ١٩٧٦ تنص على أنه « ولا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من غير رجال القضاء والنيابة العامة في احدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في الاقدمية في الوظيفة التي عين فيها ... » .

ومن حيث أن المشرع سن بذلك حكما منطقيا عادلا من مقتضاه الا يقل مرتب الاقدم الذي يعين من الخارج عن مرتب من هو احدث منه ، فان المعين من الخارج يكتسب مركزا قانونيا مستترا يشتمل على هذا الحكم ، ومن ثم لا يسوغ القول بتصر المساواة في المرتب على لحظة التعيين فقط وترك مرتب الاقدم بعدها للقواعد العامة في منح العلاوات الامر الذي يؤدي حتما الى زيادة مرتب الاحدج فيها يعد عن مرتبه لتأجيل العلاوة الدورية بالنسبة له الى يناير التالي لمرور عام على تعيينه .

ومن حيث انه بناء على ذلك يتعين زيادة مرتب كل من السيدين ... في الحالة الماثلة بمقدار العلاوة الدورية التي تمنح لمن يليهما في ترتيب الاقدمية في ١٩٧٧/١/١ ليتساويا معه في المرتب على الا يؤثر ذلك في ميعاد استحقاقها للعلاوة الدورية .

من اجل ذلك .. انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتاوى والتشريع الى انه يتعين زيادة مرتب الاستاذين / ... ، ... في ١٩٧٧/١/١ بقيمة العلاوة الدورية التي منحت لمن يليهما في ترتيب الاقدمية .

### الفرع الثالث

#### البسـدلات

اولا : بسـدل طبيعة العمل :

قاعدة رقم ( ٣٨٣ )

المبـسـدا :

موظف - مرتب - قضاة - مرتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء  
ومن فى حكمهم - شروط استحقاقه والحكمة من تقريره - اعارة أحد  
اعضاء مجلس الدولة للشئون القانونية باحدى المؤسسات العامة تمنع من  
استحقاق هذا البـسـدل طوال مدة اعارتهم .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢  
نص على أن :

« يمنح راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العامة  
والموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة  
النقض أو بالنيابة العامة وللأعضاء الفنيين بمجلس الدولة وإدارة قضايا  
الحكومة وذلك بالفئات الآتية :

جنـيه

- ١٤ شهريا للمستشارين ومن فى درجتهم وما يعلوها وما ياتلها .
- ٩ شهريا لرؤساء المحاكم والنيابات والقضاة ومن فى حكمهم .
- ٦ شهريا لوكلالة النيابة ومساعدو النيابة ومن فى حكمهم .

وببين من ذلك أن المشرع قد قرر منح راتب لرجال القضاء وغيرهم من  
ورد بيانهم فى نص المادة الاولى من القرار وأطلق عليه اسم « راتب طبيعة

( م ٥٢ - ج ٢٤ )

عمل « ويستفاد من هذه التسمية الحكمة التي تقرر من أجلها منح هذا الراتب ألا وهي طبيعة العمل الذي تستلزمه وظائف معينة حددها الشارع في نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم فإنه متى تقرر أن الشارع قد قرر هذا المرتب في واقع الأمر لظروف العمل الذي تفرضه الوظائف المشار إليها فالمفروض أن يكون القيام بعمل هذه الوظائف عنصرا من عناصر استحقاق هذا المرتب .

وعلى هذا يكون مناط استحقاق مرتب طبيعة العمل بتوافر شرطين :

الأول : أن يكون الموظف شاغلا لوظيفة من الوظائف التي حددها نص المادة الأولى المشار إليه .

الثاني : أن يكون الموظف قائما بعمل هذه الوظيفة .

على أن هذا الشرط الثاني ليس مطلقا ، ذلك أنه إذا جاز لجهة الإدارة أن تغير من طبيعة عمل الموظف عن طريق نديه مثلا طبقا للمادة ٤٨ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فإن هذا النصب - وهو نظام مؤقت بطبيعته - لا يؤثر على استحقاق الموظف المنتدب لمرتب طبيعة العمل لأن جهة الإدارة لا تبك بقبلها وارادتها وحدها أن تحرم - الموظف من مرتب طبيعة العمل المقررة بقرار من رئيس الجمهورية ، الأمر الذي يختلف عن الاعارة التي لا تتم إلا بموافقة الموظف ، فإن إرادته في تغيير نوع العمل الذي يستحق عنه المرتب ، حرة على خلاف الأمر بالنسبة للانتداب ، ولهذا فإن الشرط الثاني من شرطى استحقاق مرتب طبيعة العمل المشار إليهما مقيد بالاعتبار المتقدم بيانه وهو ألا يكون عنم قيام الموظف بالعمل الذي تفرضه الوظيفة راجعا إلى إرادة جهة الإدارة وحدها .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على المادتين ٥١ ، ٥٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة بقواعد الاعارة ، والمادة ٦٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، أن للاعارة إثرين قانونيين :

الاول : انقسام علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة ويتبثل ذلك فى خلو الوظيفة ويترتب على هذا الخلو عدم اضطلاع الموظف بأعباء الوظيفة العامة كما يترتب عليه عدم تناضى الموظف مرتب وظيفته ويجوز تسغل الوظيفة بصفة مؤقتة مدة الاعارة .

الثانى : اتصال علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة من وجوه هى أن تدخل مدة - الاعارة فى حساب المعاش أو المكافاة كما تدخل فى استحقاق العلاوة والترقية .

ومن ثم فان الاثر الاول للاعارة هو تخلى الموظف المعار عن اعباء وظيفته ، فهو لا يشغلها مدة الاعارة من حيث أنها مصدر مالى أى درجة ومن حيث امتيازات ما ترتبه من عمل والمعنى العام لا يشغل الموظف المعار وظيفته طوال مدة الاعارة .

ولما كان من المتعين لاستحقاق مرتب طبيعة العمل أن يكون الموظف شاغلا لوظيفة من الوظائف التى حددها نص المادة الاولى من القسار الجمهورى سالف الذكر فينبغى على هذا عدم استحقاق عضو مجلس الدولة المعار لمرتب طبيعة العمل اثناء مدة اعارته .

ولا يسوغ الاحتجاج بان نص المادة الاولى من القرار الجمهورى المذكور قد ورد عاملا شاملا وأن حكمة هذا البديل متوافرة فى حالة الاعارة للشئون القانونية بالمؤسسة اذ أن رتباتهم بمجلس الدولة ما زال قائما وتصرف مرتباتهم من الجهة المعارين اليها على أساس مرتباتهم فى الجهة الاصلية . ذلك أن الحكمة من تقرير هذا المرتب تكمن فى طبيعة العمل الذى يقوم به الموظف المعنى بالنص فقد قدر الشارع أن عمل القاضى او عضو مجلس الدولة الخ ... ذو طبيعة خاصة استدعت فى تقديره هذا الراتب فالراتب اذا غير مقرر للموظفة فقط وانما هو مقرر اصلا لما تفرضه هذه الوظيفة من اعباء مفروض أن يكون شاغلا قائما بها تطبيقا لقاعدة عامة اوردها المادة ٧٣ من قانون موظفى الدولة وتنص بأن على الموظف أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وأمانة وعليه أن يخصص وقت العمل الرسمى لاداء واجبات وظيفته .

كما لا يسوغ الاستناد الى ارتباط اعضاء المجلس به اثناء مدة الاعارة وان مرتباتهم تصرف من الجهة المعارين اليها على اساس مرتباتهم فى الجهة الاصلية وان طبيعة الاعارة كنظام قانونى لا يترتب عليه انفصام الحلة بين الموظف المعار ووظيفته الاصلية انفصاما تاما والا كان الاجراء نقلا لا اعارة . ذلك ان هذه الصلة تكون اثناء الاعارة متراخية الى ان تنتهى الاعارة فتعود .

واذا كانت المؤسسة تصرف للسادة المعارين اليها من اعضاء مجلس الدولة رواتبهم على الاساس الذى يعاملون به فى مجلس الدولة ، فان نص المادة ٦٢ لا يشترط فى خصوص المرتب سوى الا تقل الدرجة المالية للوظيفة المعار اليها عن درجة الوظيفة التى تشغلها ، فليس هناك اذن مانع من ان يعار العضو الى وظيفة درجتها المالية اعلى من درجة العضو .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى عدم استحقاق السادة المعارين الى المؤسسة من الاعضاء الفنيين بمجلس الدولة لبديل طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢٨ لسنة ١٩٦٢ طوال مدة اعارتهم .

( فتوى رقم ٧٧٩ فى ٢٠/١١/١٩٦٢ - جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٢ )

#### قاعدة رقم ( ٣٨٤ )

المبدا :

رجال القضاء والنيابة العامة - مرتب - راتب طبيعة عمل -  
ضرائب - راتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء مقرر لمواجهة ما  
تستلزمه الوظائف القضائية من مطالب لا تدعو اليها الحاجة فى الوظائف  
الحكومية الاخرى وهو مخصص لمواجهة التكاليف المتعلقة باداء هذه  
الوظائف شأنه فى ذلك شأن بدل التمثيل المقرر لبعض الوظائف الاخرى -  
اثر ذلك - لا يعد عنصرا من عناصر كسب العمل فلا يدخل فى وعاء الضريبة  
على كسب العمل - عدم خضوعه للضريبة على المرتبات وما فى حكمها

وبالتالى لا تخضع للضريبة الاضافية للدفاع والضريبة الاضافية للامن  
القومى .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٨٢ لسنة ١٩٦٢  
يمنح رجال القضاء راتب طبيعة عمل تنص على ان « يمنح راتب طبيعة  
عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين الذين يشغلون وظائف  
قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة النقض أو النيابة العامة  
وللأعضاء الفنيين بهيئة الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة  
الإدارية بالفئات الآتية . . » وتنص المادة (٢) على أنه « لا يجوز الجمع بين  
هذا الراتب وراتب التمثيل المقرر لبعض الوظائف القضائية » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى شأن الضريبة على  
ايرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى  
كسب العمل ينص فى المادة (٦١) على أن « تسرى ضريبة المرتبات وما فى  
حكمها والمأهيات والمكافآت والمعاشات على :

١ - كل المرتبات وما فى حكمها والمأهيات والمكافآت والأجور  
والمعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة التى تدفعها الحكومة والمصالح  
العامة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية الى أى شخص سواء  
أكان مقيما فى مصر أم فى الخارج مع مراعاة ما قضت به الاتفاقات من  
استثناء لهذا الحكم .

٢ - ..... .

كما تنص المادة (٦٢) معدلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ على أن :  
« تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من  
مرتبات ومأهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبه مدى الحياة  
يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو مينا وكذلك بدل  
التمثيل وبذل الاستقبال وبذل الحضور » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أنه عند تحديد وعاء الضريبة على المرتبات والأجور تجب التفرقة بين ما يؤدي لصاحب الشأن من مرتبات وأجور ومكافآت للصرف منها على شئونه الخاصة ، وبين تلك التي تؤدي إليه للصرف منها على شئون وظيفته ، فالأولى هي التي تدخل في وعاء الضريبة على المرتبات وما في حكمها أما الثانية فهي خارجه عن هذا الوعاء ، وأساس هذه التفرقة يستمد من طبيعة هذه الضريبة في ذاتها ، فهذه الضريبة لا تفرض في الحقيقة إلا على ما يعود على صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله ، ولهذا وردت هذه الضريبة في الكتاب الخاص بضرائب كسب العمل ، وكسب العمل هو ما يحققه صاحب الشأن من مزايا خاصة به في مقابل ما يؤديه من خدمات للجبة التي يعمل لديها أو لحسابها وتفيد منه . فيكون حقا خالصا له حصل عليه ثمنا لخدماته ، إلا أنه بجانب ذلك فقد يحصل صاحب الشأن على مزايا أخرى ليست في حقيقتها ثمنا لما يؤديه من أعمال . وإنما هي تعويض له عما يتكبده من نفقات بسبب ما تتطلبه الوظيفة التي يشغلها من مطالب خاصة ، فيكون هذا التعويض في صورة مزية عينية أو نقدية تخصص في الأصل لمواجهة متطلبات الوظيفة ، دون أن يكون الغرض منها الصرف على الشئون الخاصة ل شاغل الوظيفة وبالتالي لا تعد عنصرا من عناصر كسب العمل فلا تدخل في وعاء الضريبة على كسب العمل ، مثال بدلات التمثيل المقررة لبعض الوظائف فالأصل أنها لا تدخل أساسا في وعاء الضريبة على المرتبات وما في حكمها لعدم انطباق وصف كسب العمل عليها . وهذا ما كان يجري عليه العمل فعلا قبل صدور القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل المادة (٦٢) من القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٣٩ المشار إليه . فلم يكن بدل التمثيل خاضعا لضريبة المرتبات إلى أن صدر القانون رقم (١٩٩) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه مقررًا صراحة خضوع هذا البديل لهذه الضريبة ، ولم يكن في الإمكان إخضاع هذا البديل لهذه الضريبة طبقا لنص المادة (٦٢) سالفة الذكر على أساس أنه من المرتبات ، لم يكن ذلك ممكنا إلا بتشريع يقرر خضوعها صراحة لهذه الضريبة . وهو ما حدث بالفعل بعد صدور القانون رقم (١٩٩) لسنة ١٩٦٠ . وقد عدل المشرع عن هذا الاتجاه حيث قرر عدم خضوع هذا البند



\* للضرائب ، وبذلك يكون قد رد الامور الى نصابها وعاد الى ما كان عليه الامر قبل التعديل المشار اليه متفقا بذلك مع التفسير القانونى السليم .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك فان راتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء لا يخرج عن كونه مزيه تمنح لطائفة معينة من العاملين بالدولة بسبب ما تتطلبه اعباء وظائفهم من التزامات غير قائمة بالنسبة الى بعض الوظائف الاخرى . فهو مقرر لمواجهة ما تستلزمه الوظائف القضائية من مطالب ومقتضيات لا تدعو اليها الحاجة فى الوظائف الحكومية الاخرى وهو مخصص لجباية التكاليف المتعلقة بأداء هذه الوظائف شأنه فى ذلك شأن بدل التمثيل المقرر لبعض الوظائف الاخرى ، لذلك حرص القرار الجمهورى رقم ٧١٨٢ لسنة ١٩٦٢ على النص فى المادة الثانية منه على عدم جواز الجمع بين هذا الراتب وبين راتب التمثيل المقرر لبعض الوظائف القضائية ، وما ذلك الا لان المشرع رأى بحق ان كلا البديلين من طبيعة واحدة ، وان مقتضى منحها واحد ، لانه لو كان غير ذلك لما حظر الجمع بينهما كما هو الشأن بالنسبة الى البدلات الاخرى التى يختلف مناط منح كل منها عن الآخر ، فمثلا يجوز الجمع بين راتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء وبين راتب الاغتراب المقرر لمن يعمل منهم فى بعض الاماكن النائية لاختلاف سبب منح كل منهما عن الآخر . واذا كان بدل التمثيل لا يخضع للضرائب فان راتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء لا يخضع ايضا للضرائب لاتحاد العلة فى كل منهما .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك عدم خضوع بدل التمثيل المقرر بنص صريح فى قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الامر غير المتحقق بالنسبة الى راتب طبيعة العمل محل البحث ، ذلك انه لم يكن من الممكن اخراج بدل التمثيل من وعاء الضريبة عسلى المرتبات والعودة به الى سابقة عهده الا بتشريع وذلك لان خضوعه للضريبة المشار اليها كان بتشريع ايضا فلا يلغيه الا تشريع مماثل لنفس القوة اما بدل طبيعة العمل فليس ثمة تشريع يخضعه صراحة للضريبة فلا يحتاج الامر الى تشريع مماثل لذلك اخرج بدل التمثيل من وعاء الضرائب .

ومن حيث أنه مما يؤيد هذا النظر ويقطع بصحته ما جاء فى المذكرة التى رفعت الى رئيس الجمهورية فى شأن تقرير راتب طبعة العمل لرجال القضاء من أن « عمل رجل القضاء يتميز بتفرغه طول الوقت وأن طبعة هذه الوظيفة ونصوص قانون السلطة القضائية يرتب على رجال القضاء التزامات لا ترتبها الوظائف الأخرى وتوجب عليهم انجاز ما يعهد اليهم من عمل دون تقيد بمواعيد العمل الرسمية فضلا عما يقتضيه عملهم من توفر على مراجع البحث المختلفة مما يكبدتهم نفقات اضافية وهذا الوضع قائم أيضا بالنسبة الى زملائهم فى مجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة والنيابة الادارية ... » ولينذه الاعتبارات طلبت الوزارة تقرير راتب عمل لرجال القضاء .. » وليس من شك ان ما تضمنته المذكرة المشار اليها يدل دلالة واضحة على التصد الذى من أجله تقرر هذا الراتب وهو - كما سبق ايضاحه - مقرر لمواجهة ما تستلزمه الوظيفة القضائية من مطالب ومقتضيات وليس لمواجهة النفقات الشخصية لشاغل الوظيفة .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فان الاستاذ / ... المستشار المساعد بمجلس الدولة يكون محقا فيما يطالب به من عدم اخضاع راتب طبعة العمل الذى يتقاضاه طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٨٢ لسنة ١٩٦٢ للضريبة على المرتبات وما فى حكمها ، وبالتالي لا يخضع للضريبة الاضافية للدفاع والضريبة الاضافية للامن القومى ، ومن ثم فان قيام مجلس الدولة باستقطاع الضرائب المذكورة من هذا البديل يكون قد تم بالمخالفة لاحكام القانون .

ومن حيث أنه بالنسبة الى الفروق المالية المستحقة لسيادته عن المدة السابقة على تاريخ تقديم الطلب فان المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه معدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ تنص فى فقرتها الثانية على سقوط حق الممول فى المطالبة برد الضرائب التى دفعت بغير حق بعض خمس سنوات ، كما تنص المادة (٩٧) مكررا فى فقرتها الاخيرة على ان « تبدأ المدة النصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة (٩٧) من تاريخ اخطار الممول بربط الضريبة - وبديهي أن العلم بربط الضريبة على

بدل طبيعة العمل محل البحث يتحقق شهرا بشهر عند تقاضى البـدل  
مخصوصا منه قيمة الضرائب ومن ثم فان الاستاذ . . . لا يحق له المطالبة  
بها استقطع من بدل طبيعة العمل المقرر لسيادته بصفة ضرائب لمدة تزيد  
على خمس سنوات سابقة على تقديم طلبه المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم خضوع راتب طبيعة العمل  
المقرر لرجال القضاء لضريبة المرتبات وما فى حكمها أو لضريقتى الدفاع  
أو الامن القومى ، ومن ثم يحق للاستاذ / . . . استرداد ما استقطع من  
مرتبه بغير حق بصفة ضرائب على بدل طبيعة العمل لمدة الخمس السنوات  
السابقة على تاريخ تقديم طلبه .

( ملف ١٨٥/٢/٣٧ - جلسة ١٩٧٢/٥/٣ )

ثانيا : بدل تمثيل والانتقال :

قاعدة رقم ( ٣٨٥ )

المبدأ :

تطبيق حكم الخفض المنصوص عليه فى القانون رقم ٣٠ لسنة  
١٩٦٧ على بدل التمثيل والانتقال اللذين اشترط المشرع الا يـجـاوز  
بمجموعها بدل التمثيل المقرر لوظائف الهيئات القضائية ذات الربط الثابت  
أو المرتب الاساسى للمعضو ايها أقل - اجراء الخفض المنصوص عليه فى  
القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على كل من البديلين سالفى الذكر على حدة -  
قبل تحديد المقدار المستحق للمعضو .

ملخص الفتوى :

من حيث أن جدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بقانون مجلس  
الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون  
رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٦ ، حدد فئات بدل

التبثيل واخضاعها فى القاعدة الرابعة من قواعد تطبيقه للخفض المقرر  
بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

ومن حيث ان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن خفض البدلات  
والرواتب الاضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين  
المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ، والمعمول به حتى اول يوليو سنة  
١٩٨١ تاريخ الغائه بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ ، نص فى مادته الاولى  
على انه ، فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء  
واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب الاضافية  
والتعويضات وما فى حكمها التى تمنح لائ سبب كان ، علاوة على الاجسر  
الاعلى .

ومن حيث ان مفساد ذلك ان المشرع عندما قرر منح بدل انتقال ثابت  
لاعضاء الهيئات القضائية ابتداء من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥ اتجه الى عدم  
الجمع بينه وبين بدل التمثيل ، واعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٧٩ عدل  
المشرع عن هذا المسلك فسمح بالجمع بين البدلين بشرط الا يجاوز مجموعها  
بدل التمثيل المقرر للوظائف ذات الربط الثابت او المرتب الاساسى للعضو  
ايهما اقل ، مع اخضاع بدل الانتقال لحكم الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠  
لسنة ١٩٦٧ الذى يخضع له اصلا بدل التمثيل ، ومن ثم وضع المشرع بذلك  
قاعدة تحدد مقدار ما يصرف فعلا للعضو من البدلين ، الامر الذى يقتضى  
الاعتداد بالمبالغ المستحقة منها فعلا عند تحديد مقدار مجموعها .

ولما كان حكم الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ يسرى على  
كل بدل على حدة فلا يستحق بالفعل منه سوى ثلاثة ارباعه ، فان مجموع  
البدلين الذى يستحقه العضو انما يتحدد بمقدار كل منهما بعد اجراء الخفض  
بحيث لا يزيد على بدل التمثيل المقرر للوظائف ذات الربط الثابت بعد خفضه  
او مرتبه الاساسى ايهما اقل .

لذلك انتوت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والنشر الى اجراء  
الخفض المنصوص عليه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على كل من البدلين  
سالفى الذكر على حدة قبل تحديد المقدار الذى يستحق للعضو منها .

الفرع الرابع  
حوافز مالية

قاعدة رقم ( ٢٨٦ )

المبدأ :

قرار المجلس الاعلى للهيئات القضائية فى ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ بمنح حوافز مالية لاعضاء الهيئات القضائية - نص القرار المذكور على حرمان المنتدبين بعض الوقت من تلك الحوافز - جواز ذلك قانونا - اساس ذلك : اختصاص المجلس بتقرير قواعد منح تلك الحوافز وشروطها وموانعها فى حدود ما رصد لها من اعتمادات فى ميزانيته - وبما له من تقرير الموافقة على التنب فى غير اوقات العمل الرسمية او عدم الموافقة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الدعوى ، بحسب حقيقتها وسببها واسانيدته التى اوردها المدعى هى مطالبة بمرتب ، مبناها تحقق المقتضى لصرفه الى المدعى لعدم سلامة ما تضمنه القرار بتقريره من عدم استحقاق المنتدب بعض الوقت له اذا ما تقاضى من جهة ندبه مكافأة وهى تتمخض عن مطالبة بببالغ مالية ، فى فترة نفاذ ذلك القرار ، والى حين تعديلها حيث بالقرار رقم ٢٤٦ الصادر فى ٢٠ من يناير ١٩٨٣ الذى اجاز ذلك الجمع وهى على هذا الوجه . لا تقييد باليعد المقرر للطعن بالالغاء فى القرارات الادارية واستوفت اوضاعها الشكلية مقبولة شكلا . وهى تتعلق بخاصة شأن المدعى من حيث احقيته فى صرف ذلك المرتب وهو ذو مصلحة والصفة والحكم فيها ليس حجة على غيره من تماثل احوالهم حالة اولهم . وتدخل اى منهم فى الدعوى ، للحكم له بهتل طلباته ، ولا يعتبر فى الحقيقة ووقع الامر تدخلا بالمعنى المستفاد من المادة ١٢٦ مرافعات ، وانما هى دعوى اصلية بطلب كل منهم لنفسه الحكم له بما لم يصرف له من تلك الحوافز ، وبسبيله الى ذلك

اقامة دعوى مستقلة بالحق الذى يدعيه لنفسه ، بالاجراءات المعتادة لرفعها .  
وليس ثم رابطة تبرر أصلا اقامة اكثر من دعوى مهتلة فى صحيفة دعوى  
واحدة ، ومن باب أولى التدخل فى هذه الدعوى وجوبيا ، ان لا معنى  
لشمولها بغير طرفيها ولا يجوز اتخاذ التدخل سبيلا الى خلق دعوى  
جديدة غير معروضة على المحكمة ان لم تتصل بها على الوجه المقرر . اما  
التدخل انضماميا لتأييد طلب المدعى الحكم له بتلك المبالغ ، فلا مورد له .  
لان لكل من المدعى وطالبى التدخل شأنه يعنيه ، وكل يجادل عن نفسه ،  
وليس ثم من فائدة تعود على التدخل منه مباشرة ، ولا يكفى المصلحة  
الاحتملة غير المباشرة ، فى الافادة مما يقتدر اذا الحكم للمدعى فى دعوته  
هذه المختصة به فى المبتدأ القانونى الذى يتأسس ذلك عليه ، فالحكم تقدم  
حجيته نسبية .

ومن حيث انه عن الموضوع ، فانه ما نص عليه قرار المجلس الاعلى  
للهيئات القضائية المشار اليها من تقرير استحقاق أعضاء الهيئات القضائية  
لنلك المرقبات مع عدم جواز الجمع بينها وبين المكافأة التى يتقاضاها من يكون  
منهم منتدبا بعض الوقت ، صحيح فيما يختص المجلس بتقريره تبعا  
لما له من تقرير قواعد منح تلك الحوافز وشروطها وموانعها فى حدود  
ما رصد لها من اعتمادات فى ميزانيتها ، وبما له من تقرير الموافقة على التندب  
فى غير أوقات العمل الرسمية للقيام بأعمال قانونية للوزارات والمصالح  
والهيئات والمؤسسات العامة أو عدها طبقا لما نصت عليه المادة ٨٨ من  
قانون مجلس الدولة وحالة نبضهما وتبعا من تحديد المكافأة التى يستحقها  
المنتدب عن تلك ( تقابلها المادة ٦٢ من قانون السلطة القضائية مما يخوله  
حق تقرير احوال عدم الجمع بين تلك المكافآت وبين الحوافز ، وهو نى  
الخصوص قد قام على ما سببه المبرر له صدقا وعدلا ، وقصد به تقييد منح  
الحوافز بما ارتآه المجلس من الشروط محققا للمصلحة العامة ، وليس فى  
ذلك اخلال بالمساواة بين أعضاء الهيئات القضائية أو تمييز لفريق منهم  
على آخر ، بل ان فيه منعا للتمييز بينهم فيها يتقاضونه من مرتبات  
والاصل منع كل ما يشعر بأن لعضو امتيازاً على زميله فيها وباعتبار أن

عمل الوظيفة لا يقتصر على وقتها الرسمي ، بل يتجاوزه بطبيعتها الى كل وقت شاغلها . ولا معنى لما ورد بصحيفة الدعوى من أن تقرير عدم جواز الجمع بينهما وبين المكافأة عن الند في ما يقربها الى معنى الاعانة أو المنحة اذ العبرة بها وصفها القرار مصدقا لما ورد قرين الاعتماد المخصص لها في الميزانية ، ثم انه لا جدوى منه ، فهي لانها ، ان كان كما ذكره فهي عندئذ منحة عامة يملك المجلس ، في ضوء ما سبق تقريرها من حيث أساسيتها ومقدارها وشروط استحقاقها وتقييد منحها ، وشم ذلك منه بقواعد عامة صحيحة ومجردة ، بناء على سببها المقتضى لها أو المانع منه .

وبوسع ذى الشأن ان يتخير بين تلك الحوافز وبين المكافأة وهو لا يختار هذه الا لكونها أفضل له ، وليس له من حق في أن يجمع بينهما طبقا للقاعدة سالفة البيان ، والى حين فعلها بالقرار رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٨٢ الذى أجاز ذلك .

( طعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١ )

الفرع الخامس  
المعاش

---

قاعدة رقم ( ٣٨٧ )

المبدأ :

المستفاد من الاعمال التحضيرية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ ،  
ان الحكمة من نص المادة الاولى من القانون ، هي تشجيع المحامين على  
الالتحاق بوظائف القضاء او ما يماثلها وعلى ذلك لا تحسب مدة المحاماة  
فى معاش من يعين فى ظل أحكام هذا القانون - الا اذا كان التعيين مباشرة  
من مهنة المحاماة فى احدى الوظائف المتصوص عليها فى المادة الاولى سالف  
الإشارة إليها .

ان نص المادة الاولى لا يشترك فى حكمته مع نص المادة الثانية من  
القانون ، الخاصة بالموظفين المعينين قبل صدوره والتي تنطبق على كل  
من يشغل عند صدوره ، وظيفة من الوظائف المشار إليها بالمادة الاولى  
وبغض النظر عما اذا كان قد عين فى درجة اقل منها قبل ذلك .

لم يقصد المشرع بداهة عند الكلام على النظراء ، ان يجعل للنظير  
حقوقا تزيد على حقوق الاصيل ، ومن ثم يجب تفسير النص من باب أولى  
على اساس اشتراط ان يكون التعيين فى وظائف النظراء من المحاماة مباشرة  
الى وظيفة تعادل وكيل نيابة فما فوقها .

اذا نقل الموظف من احدى الوظائف المذكورة فى المادة الاولى الى  
وظيفة أخرى غير مذكورة فى هذه المادة فلا تحسب له من فترة المحاماة  
فى المعاش الا المدة المساوية للمدة التى قضيت فى المدة الاولى .



### ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتعبا بجلسته المنعقدة فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ تفسير القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٠ الخاص بحساب مدة الاشتغال بالحماية فى معاش الموظف الفنى وتبين أن الرأى مطلوب فى أمور ثلاثة .

الاول - هل يشترط لحساب مدة الاشتغال بالحماية أن يكون التعيين فى احدى الوظائف المنصوص عليها فى المادة الاولى من هذا القانون من الحماية مباشرة .

الثانى - هل يشترط لحساب تلك المدة بالنسبة الى النظراء أن يكون تعيينهم قد تم مباشرة فى وظيفة معادلة لوظيفة وكيل نيابة درجة ثالثة أو ما فوقها .

الثالث - مقدار المدة التى تحسب فى المعاش فى حالة النقل الى وظيفة غير الوظائف المنصوص عليها فى المادة الاولى .

وقد انتهى القسم من بحثه الى ما يأتى :

يجب التفرقة بين طائفتين من الموظفين .

١ - المعينين فى ظل أحكام هذا القانون أى الذين عينوا أو يعينون بعد ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ تاريخ العمل بهذا القانون .

ب - طائفة المعينين قبل صدور هذا القانون .

فالموظفين من الطائفة الاولى تسرى عليهم أحكام المادة الاولى من هذا القانون وهى تنص على أن تحسب فى المعاش مدة الاشتغال فى الحماية لكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة فإذا عين فى احدى الوظائف المبينة فى تلك المادة .

ولفظ « عين » الولد فى تلك المادة يحتمل -بمعنيين :-

١ - دخول الخدمة ابتداء .

٢ - الترقية أو النقل من وظيفة الى أخرى .

بالرجوع الى الاعمال التحضيرية لهذا القانون لمعرفة أى المعنيين هو المقصود يتبين أن الغرض من التشريع هو تشجيع المحسامين على الالتحاق بوظائف القضاء وما يماثلها وهذه الحكمة لا تنافر الا اذا كان التعيين من المحاماة مباشرة فى احدى الوظائف السابقة ومن ثم لا تحسب مدة المحاماة لمن يعين « فى ظل هذا القانون » فى وظيفة اقل من وكيل نيابة درجة الثالثة أو ما يماثلها فى الجهات الاخرى المنصوص عليها فى المادة الاولى ثم يرقى الى هذه الوظيفة بعد ذلك كما لا تحسب لمن يرقى الى هذه الوظيفة بعد ذلك . كما لا تحسب لمن يعين فى هذه الوظيفة من غير المحاماة مباشرة كما اذا كان موظفا فى وظيفة ادارية او غيرها . .

أما الموظفون من الطائفة الثانية أى المعينون قبل صدور هذا القانون فلا تنطبق عليهم المادة الاولى بل تنطبق عليهم المادة الثانية وهى تنص على أن :

« يسرى حكم المادة السابقة على كل من يشغل الان وظيفة من الوظائف سالفة الذكر أو كان شاعلا لها من الموظفين الحاليين اذا طلب ذلك فى ظرف ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » .

وواضح أن هذا النص لا يشترك فى حكمته مع نص المادة الاولى لان الموظفين الذين ينطبق عليهم قد عينوا وانتهى الامر .

فهذا الحكم ينطبق « بصريح نصه » على كل من يشغل الان وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثالثة وما يماثلها فى الجهات الاخرى أو ما يعلا هذه الوظيفة . فالناضى من الدرجة الاولى مثلا عند صدور هذا القانون ينطبق عليه هذا النص بلا مرأء ولو كان قد عين أصلا فى وظيفة أو رقى من وظيفة وكيل نيابة درجة الثالثة ثم رقى فيما بعد .

وزيادة على ذلك تأيد هذا التفسير الواضح من الاعمال التحضيرية ذاتها ذلك لانه عند نظر المادة الثانية من هذا القانون بمجلس النواب ( جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٥٠ ) قال أحد حضرات النواب :

« أريد أن أستفسر من حضرة المقرر هل تحسب فترة الاشتغال بالحماية لمن عين في وظيفة أقل من وكيل نيابة قبل صدور هذا التشريع ثم رتب الى درجة وكيل نيابة الآن ، فرد حضرة المقرر قائلا « نعم ينطبق عليه هذا التشريع » .

بالنسبة الى الامر الثاني :

لاحظ القسم أن القانون قد قيد الاستفادة من أحكام المادة الاولى باشتراط أن يكون التعيين في القضاء أو النيابة في وظيفة من درجة وكيل نيابة فما فوقها وفي مجلس الدولة في وظيفة مندوب من الدرجة الثالثة فما فوقها وفي ادارة قضايا الحكومة في وظيفة محام من الدرجة الثالثة فما فوقها ( وهذه الوظائف الثلاث متباينة ) غير أنه عند الكلام على النظراء لم يذكر هذا الشرط . غير أنه لا يمكن بداهة ان يقصد المشرع ان يجعل للنظير حقوقا تزيد على حقوق الاصيل فتضم مدة الحماية للنظير الذي يعين في وظيفة تعادل معاون نيابة مثلا ولا تضم هذه المدة لمن يعين في وظيفة معاون النيابة .

ومن ثم يجب تفسير النص من باب أولى على أساس اشتراط أن يكون التعيين في وظائف النظراء من الحماية مباشرة الى وظيفة تعادل وظيفة وكيل نيابة فما فوقها .

بالنسبة الى الامر الثالث :

بعد أن بينت المادة الاولى من القانون الوظائف التي تحسب لمن عينوا أو يعينون فيها مدة الاشتغال بالحماية في المعاش نصت على ما يأتي :

( م ٥٣ - ج ٢٤ )

« وذلك على أن تكون المدة المحسوبة في المعاش مساوية لمدة خدمته في الوظيفة وبشرط ألا تتجاوز عشر سنوات إلا في حالة الوفاة أو التقاعد بسبب العجز عن العمل فتحسب في المعاش مدة اشتغاله في المحابة على ألا تتجاوز عشر سنوات » .

رواضح أن المقصود بالوظيفة هنا إحدى الوظائف المذكورة في المادة الأولى إذ القانون لم يتحدث إلا عنها ولا يمكن أن يقصد غيرها . فإذا نقل الموظف من إحدى هذه الوظائف إلى وظيفة أخرى غير مذكورة فلا تحسب له من مدة المحابة في المعاش إلا المدة المساوية للمدة التي قضيت في الوظيفة الأولى .

( فتوى رقم ٦٢٥ في ١١/١١/١٩٥١ )

قاعدة رقم ( ٣٨٨ )

المبدأ :

معاش - رجال القضاء والنيابة العامة - حساب مدة اشتغالهم بالمحابة في المعاش - جوازه وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ لتوافر شروطه فيهم .

ملخص الفتوى :

يبين من استقضاء التشريعات المنظمة لموضوع مدد الخدمة التي تحسب في المعاش أن قوانين المعاشات المتعاقبة رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ورقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ قد استقرت على أصل عام يقضى بالألا تحسب في المعاش سوى مدد الخدمة التي تقضى في الحكومة أو في الأشخاص الإدارية العامة ذات الميزانيات الملحقه أو المستقلة ، فلا تدخل في حساب المعاش مدد الخدمة التي تقضى في غير هذه الجهات ، ثم صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن وجوب احتساب مدة الاشتغال بالمحابة في معاش الموظف الفنى - استثناء

من هذا الاصل الذى كانت تقررهُ وقتئذٍ المادتان ١٣ و ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية وقد سرى هذا القانون على رجال القضاء والنيابة فيمن يسرى عليهم من الموظفين الفنيين من رجال القانون ، فحولهم الحق فى حساب مدة اشتغالهم بالمحاماة فى المعاش بالشروط الواردة فى المادة الاولى منه التى تقضى ، بأن تحسب فى المعاش مدة الاشتغال بالمحاماة لكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة اذا عين فى احدى وظائف القضاء أو النيابة العامة من درجة وكيل نيابة فما فوقها أو ما يعادلها من وظائف مجلس الدولة وادارة تضايا الحكومة والوظائف القضائية بديوان وزارة العدل ووظائف القضاء الشرعى ووظائف النظراء ، على أن تكون المدة المحسوبة فى المعاش مساوية لمدة خدمته فى الوظيفة وبشرط ألا تتجاوز عشر سنوات الا فى حالة الوفاة أو التقاعد بسبب العجز عن العمل ، فتخصب فى المعاش مدة اشتغاله بالمحاماة على ألا تتجاوز عشر سنوات .

وفى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والترتب واقتضية الدرجة بالنسبة الى الموظفين الذين يسرى عليهم القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ونص فى البند السادس من المادة الاولى منه على حساب مدد العمل التى قضيت فى الاعمال الحرة الصادر بتظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة فى تقدير الدرجة والترتب واقتضية الدرجة .

ثم صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ونص فى المادة ٢٥ منه على انه « استثناء من احكام قوانين المعاشات وقانون موظفى الدولة تحسب فى المعاش نصف مدة الاشتغال بالمحاماة لكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة اذا عين فى وظائف القضاء أو النيابة من درجة وكيل نيابة فما فوقها وذلك بشرط ألا تتجاوز مدة خدمته فى الوظيفة والا تتجاوز عشر سنوات الا فى حالة الوفاة أو التقاعد بسبب العجز عن العمل فتخصب مدة اشتغاله بالمحاماة على ألا تتجاوز عشر سنوات . »

وأخيرا صدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة فى المعاش ، ونص فى المادة الاولى منه على ان :

« تحسب فى المعاش بالنسبة الى الموظفين الذين تسرى عليهم احكام القوانين ارقام ٥ لسنة ١٩٠٩ ، ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها ، مدد العمل السابقة التى قضيت فى غير الحكومة او الهيئات ذات الميزانيات المستقلة والتى يتقرر ضمها فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ المشار اليه او طبقا لاية قوانين او قرارات اخرى ، ولا تحسب مدد العمل السابقة قبل سن الثامنة عشرة . ويشترط لحساب المدد المشار اليها فى المعاش ان يطلب الموظف ذلك من الجهة التابع لها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون او من تاريخ التجاؤه بالخدمة » .

وظاهر من هذا النص انه ينظم موضوع حساب مدد الخدمة السابقة فى المعاش تنظيميا جديدا ينطوى على توسيع نطاق هذه الميزة وتيسير الافادة منها ، وانه يشترط لسريانه شروطا منها ما يتعلق بالموظفين ومنها ما يتعلق بالجهات التى قضيت فيها مدة العمل السابقة ومنها ما هو خاص بهذه المدد ذاتها ، فمن حيث الموظفون يشترط المشرع فى شأنهم ان يكونوا من تسرى عليهم احكام القوانين رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ، ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المعمول به الان وهى القوانين المنظمة لموضوع المعاشات منذ بدأ تنظيمها تشريعا ، ومن حيث الجهات التى قضيت فيها مدد العمل السابق فانه يشترط ان تكون جهات اخرى غير الحكومة او الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة او الملحقة ، ومن حيث مدد العمل ذاتها فانه يشترط ان يتقرر ضمها فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الصادر فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة او طبقا لاية قوانين او قرارات اخرى .

ويتعين استتصاء النظام القانونى لوظائف القضاء والنيابة فى ضوء

هذه الشروط لمعرفة إن كانت متوافرة في شأنهم فيسرى عليهم القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر أم أنها كلها أو بعضها متخلفة في حقهم فلا يسرى عليهم هذا القانون ولا يفيدون منه .

وبالنسبة إلى الشرط الأول فإن شأن رجال القضاء والنيابة شأن موظفي الحكومة كافة في خصوص سريان قوانين المعاشات عليهم وأن تضمنت التشريعات المنظمة لوظائفهم استثناءهم من بعض أحكام قوانين المعاشات على نحو ما جاء بالمادتين ٧٤ ، ٧٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فإن هذا الاستثناء في ذاته يؤيد الأصل المقرر في شأنهم وهو سريان هذه القوانين عليهم أسوة بغيرهم من موظفي الدولة .

أما عن الشرط الثاني الخاص بالجبة التي تتضى فيها مدة العمل السابق فلا جدال في أن المحاماة ليست جهة حكومية ولا هيئة عامة ذات ميزانية مستقلة مما يعنيها النص - وقد استقر الأمر في التشريع على اقرار مبدأ حساب مدد العمل بها في المعاش على خلاف في تقدير ما يحسب منها وذلك باعتبارها مهنة ينظم الاشتغال بها قانون .

أما بالنسبة إلى الشرط الثالث فإن المشرع لم يجتزئ بأن يكون تقرير ضم مدة الخدمة السابقة تطبيقاً للقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وهو التشريع العام المنظم لهذا الموضوع ، وإنما أجاز أن يكون تقرير هذا الضم بأى قانون أو قرار آخر .

وإنه وإن كان القرار الجمهوري المشار إليه لا يسرى على رجال القضاء والنيابة كما يبين من مجموع نصوصه ومن الإشارة في ديباجته إلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الذي لا يسرى عليهم إلا استثناء فيما لم تنظمه قوانينهم الخاصة ، إلا أن هذه القوانين وآخرها القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية المعمول به تعدد بهذه المدة عند تعيين المحامي في وظائف القضاء والنيابة ( المواد ٥٢ فقرة ٤ ، و ٥٤ فقرة ٢ و ٥٦ فقرة ٢ و ١٣٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة

١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، وكذلك عند تحديد وضعه بين زملائه  
( المادة ٦٢ من القانون المشار اليه ) اعتدادا يتفق اثره وضم هذه المدة الى  
مدة الخدمة ، ذلك لانه يشترط لتعيين المحامي في هذه الوظائف أن يكون  
قد قضى مدة في الاشتغال بالمحابة كحد أدنى يختلف باختلاف هذه  
الوظائف ، كما يحدد أقدمياتهم في الدرجات التي يعينون بها على أساس  
هذه المدة - ويمتضى ذلك أن المشرع في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار  
اليه يقصد بهذه المدة في تقدير الدرجة والمرتبة وأقدمية الدرجة على النحو  
المقصود المشار اليه في المادة لاولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ .

ويخلص مما تقدم أن الشروط التي شرطها القانون المشار اليه لحساب  
مدة الاشتغال بالمحابة في المعاش متوافرة جميعها في شأن رجال القضاء  
وأعضاء النيابة ، ومن ثم فانه يسرى عليهم ، شأنهم في ذلك شأن كافة  
موظفي الدولة الخاضعين لأحكام قوانين المعاشات المتقدم ذكرها .

هذا والقول بـسريان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة  
القضائية دون القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ في خصوص حساب مدة  
الاشتغال بالمحابة في معاش القضاء وأعضاء النيابة استنادا الى أنه قانون  
خاص ، يفضل في هذا المجال لقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ باعتباره قانونا  
عاما ، هذا القول مردود بأن القواعد الواردة في هذين التشريعين وفي  
القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ تنظم جميعها موضوعا واحدا هو موضوع  
حساب مدد العمل السابقة في غير الحكومة والهيئات العامة في معاش  
الموظفين - فليس المجال مجال مفاضلة بين قانون عام وقانون خاص وإنما  
الامر في حقيقته أمر أحكام متعاقبة على درجة ، سواء تنظم موضوعا  
واحدا فينسخ اللاحق منها السابق - ولما كان القانون رقم ٢٥٠ لسنة  
١٩٥٩ المعمول به الآن هو آخر تشريع منظم لهذا الموضوع فانه يتعين إعمال  
أحكامه في هذا الصدد دون سواها من الأحكام السابقة .

ويؤيد هذا النظر أن مبدأ حساب مدة الاشتغال بالمحابة في المعاش  
قد استحدث لأول مرة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ ترغيبا للمحامين



فى وظائف القضاء والنيابة وما يماثلها ، فليس معقولا أن يتخلفوا فى مجال  
الانفاذ من هذا المبدأ عن سواهم ، وقد تقرر أول ما تقرر من أجلهم تحقيقا  
لهدف المشار اليه الذى استهدفه المشرع بتقرير هذا المبدأ .  
( فتوى رقم ٣١٥ - فى ٢٠/٤/١٩٦٠ - جلسة ٢٢/٣/١٩٦٠ )

#### قاعدة رقم ( ٣٨٩ )

المبدأ :

رجال القضاء والنيابة العامة - حساب مدة اشتغالهم بالمحاماة فى  
المعاش كاملة - وجوب تقديم طلب بالضم وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥٠  
لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

ان مدة الاشتغال بالمحاماة التى تحسب فى معاش رجال القضاء  
والنيابة طبقا للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ هى طبقا للمادة الاولى من  
هذا القانون المدة التى يتقرر ضمها فى تقدير الدرجة والرتب والتسمية  
الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ او طبقا لاي  
قانون او قرار آخر - ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة  
١٩٥٨ المشار اليه لا يسرى على رجال القضاء والنيابة كما يبين مما تقدم ،  
وانما يسرى عليهم فى هذا الصدد القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ رضى شأن  
السلطة القضائية فانه يتعين الرجوع الى هذا القانون الاخير لتحديد مدة  
الاشتغال بالمحاماة التى تحسب فى معاشهم .

ويستفاد من نصوص هذا القانون التى تقدم ذكرها انه وان كان يعند  
بعد اثنى من مدة الاشتغال بالمحاماة وذلك عند التعيين فى وظائف القضاء  
والنيابة او عند تحديد الدرجة والراتب الا انه يعند بهذه المدة كاملة عند  
تحديد أقدميتهم ( م ٦٢ من القانون ) اعتدادا يتفق فى اثره وضم هذه  
المدة الى مدة خدمتهم المحسوبة فى المعاش ، وعلى مقتضى ما تقدم فان هذه  
المدة تحسب كاملة فى معاش رجال القضاء والنيابة .

أما بالنسبة الى من سبق لهم ضم جزء من مدد اشتغالهم بالحمامة تطبيقاً لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ او المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية فان هؤلاء يقيدون من مزاييا القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ شأنهم فى ذلك شأن باقى زملائهم ممن لم تحتسب لهم أية فترة من هذه المدد فى معاشهم فيضاف الى المدد المحسوبة لهم فى المعاش طبقاً للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ او المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليها باقى مدة عملهم فى الحمامة وذلك دون تقيد بمدة خدمتهم او بمدة العشر السنوات المشار اليها فى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ ودون تقيد كذلك بمدة خدمتهم فى الوظيفة او بمدة العشر السنوات المشار اليها فى المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

وغنى عن البيان انه يشترط لحساب كامل مدة الاشتغال سالفة الذكر بالحمامة فى معاش رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة طبقاً لاحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ أن يكون القاضى او عضو النيابة العامة قد تقدم بطلب ضمها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون سواء فى ذلك من سبق حساب جزء من هذه المدد فى معاشهم طبقاً للقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٠ او للمادة ٢٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ او من لم تحسب له أية فترة منها .

( فتوى رقم ٣١٥ فى ٢٠/٤/١٩٦٠ - جلسة ٢٣/٣/١٩٦٠ )

#### قاعدة رقم ( ٣٩٠ )

المبدأ :

القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن وجوب احتساب مدة الاشتغال بالحمامة فى معاش الموظف الفنى - حالته فى شأن احتساب قيمة استقطاع المعاش عن هذه المدة وطريقة دفعها الى احكام المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بوضع قواعد لنفع احتياطي المعاش المتأخر -

طبقا لاحكام هذا المرسوم بقانون والجدول الملحق به يختلف المبلغ الذى يستحق على الموظف فى حالة اختياره الاداء بطريقة الاقساط التى تدفع مدى الحياة عن المبلغ الذى يدفع عندما يختار الدفع دفعة واحدة فورا - حكمة ذلك - وقف الاقساط عند وفاة الموظف وعدم استقطاع أى مبلغ من المعاش او المكافأة المستحقة - نظام الدفع بالاقساط يتضمن قدرا من المخاطرة من جانب الطرفين - كما تكون الحكومة عرضة لوفاة الموظف فى الشهر التالى لاختياره الدفع تقسيطا فان الموظف يتحمل مخاطرة اداء الاقساط المطلوبة مدى حياته - عدم توقف الاقساط اذا بلغ ما دفعه الموظف المبلغ الذى كان يستحق عليه لو انه اختار الدفع دفعة واحدة فورا - القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ فى شأن المدد التى تحسب فى المعاش - استحداثه وضع حد أقصى توقف عنده الاقساط المستحقة بالنسبة لمن اختار الدفع على اقساط مدى الحياة - مدد المعاش التى تضم طبقا لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ لا تدخل ضمن المدد المحددة على سبيل الحصر بالمادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ المشار اليه - عدم استفادة المعاملين بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ من هذا الحكم المستحدث .

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن وجوب احتساب مدة الاشتغال بالحماية فى معاش الموظف الفنى نص فى مادته الاولى على انه « استثناء من حكم المادتين ١٣ و ٤٤ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية تحسب فى المعاش مدة الاشتغال بالحماية لكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة اذا عين فى احدى الوظائف الاتية :

( ١ ) وظائف القضاء او النيابة من درجة وكيل نيابة فما فوقها .

(ب) وظائف مجلس الدولة من درجة مندوب من الدرجة الثالثة فما فوقها .

» ويكون احتساب قيمة استقطاع المعاش عن هذه المدة وطريقة دفعها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بوضع

تواعد لدفع احتياطي المعاش المتأخر على الموظفين الذين رخص لهم بحساب مدد خدمتهم المؤقتة في المعاش وذلك على أساس أول مرتب عين به في الوظيفة .

ومن حيث أن الرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ سالف الذكر نص في مادته الثالثة على أن « مدد الخدمة السابق نكرها تدخل في حساب المعاش إذا تعهد الموظف صاحب الشأن أن يدفع إلى الخزنة طبقا للشروط المحددة في المادة الخامسة الآتية متأخر الاحتياطي عن الماهيات الفعلية التي استولى عليها أثناء تلك المدد » كما نص هذا الرسوم بقانون من مادته الخامسة على أن « تحول قيمة الاحتياطي المتأخر المقررة طبقا لأحكام المادة الثالثة السابقة إلى أقساط سنوية تدفع مدى الحياة وفقصا للجدول المرفق وتدفع هذه الأقساط السنوية إلى الخزنة بمقتضى استقطاعات شهرية من ماهية أو معاش الموظف أو المستخدم المدين .

« ويوقف دفع الأقساط عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المدين ولا يستقطع أى مبلغ من معاش أو مكافأة المستحقين عنه » .

ونصت المادة السادسة منه على أنه « يجوز لكل موظف أو مستخدم في أى وقت كان أن يسد كل الأقساط المستحقة عليه للخزنة عن متأخر الاحتياط أو بعضا منه وعند سداد بعض الأقساط يخفض مقدار القسط السنوى الواجب دفعه بعد ذلك بنسبة ما دفع على أساس الجدول المرفق .

كما نصت المادة السابعة منه على أنه « إذا ترك الموظف أو المستخدم الخدمة قبل أن يكون له حق في معاش يحول القسط السنوى الذى كان مدينا به إلى رأس مال طبقا للجدول الملحق بهذا القانون ويخصم المبلغ الذى يحدد بهذه الطريقة من أصل المكافأة المستحقة له » .

ومن حيث أنه يبين من النصوص المذكورة ومن الجدول الملحق بالرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ أن المبلغ الذى يستحق على

الموظف فى حالة اختياره الاداء - بطريقة الاقتساط التى تدفع مدى الحياة يختلف عن المبلغ الذى يستحق عندما يختار الدفع دفعة واحدة فوراً ، والحكمة التشريعية من هذا الاختلاف واضحة ، فقد رأى المشرع عند وضعه الجدول المشار اليه حكم الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة التى تقرر أن « يوقف دفع الاقتساط عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المدين ولا يستقطع أى مبلغ من معاش أو مكافأة المستحقين عنه » ولم يرغب عن ذهن المشرع أن من يختار الدفع على أقساط شهرية لمسمى الحياة قد يدفع أكثر ممن يختار تعجيل المبلغ بدفعه مرة واحدة فوراً ، كما أنه قد يدفع أقل حسبما يقدر الله له أجله ، طالما أن حصيلته هذا الدفع تتوقف على أمر ليس فى الإمكان تحديده وقت اختيار طريقة الدفع على اقتساط مدى الحياة وهو عمر الموظف ، ففى أحوال الدفع على أقساط يكون هناك قدر من المخاطرة من جانب الطرفين الحكومة والموظف على السواء ، فكما تكون الحكومة عرضة لوفاة الموظف فى الشهر التالى لبدا الدفع ومن ثم لتوقفه ، فإن الموظف يكون عرضة كذلك لتحمّل مخاطرة معاملة إذا أطال الله عمره فيظل يدفع القسط المطلوب منه مدى حياته ، والقول بغير ذلك مفاده أن تتحمل الخزانة العامة المخاطر فى جميع الأحوال الأمر الذى لا يجد سند له من النصوص ولا تقره قواعد العدالة التى تقضى بأن الغرم بالغنم .

ويخلص مما تقدم أنه لا يجوز وقف خصم الاقتساط المستحقة على السيد المستشار إذا بلغت الاقتساط التى دفعها سيادته المبلغ الذى كان يستحق عليه لو أنه اختار الدفع بدفعه واحدة فوراً .

ومن حيث أن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ فى شأن المدد التى تحتسب فى المعاش نص فى مادته الأولى على أن « تعتبر فى حكم الصحيحة القرارات التى صدرت من مجلس الوزراء فى المدة من ٤ يونية سنة ١٩٢٩ الى تاريخ العمل بهذا القانون المبينة بالكشف المرافق لهذا القانون » .

كما نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن « كل مستخدم أو موظف أو صاحب معاش عين فى سلك المستخدمين الدائمين قبل العمل

بهذا القانون وطلب احتساب مدد خدمته المؤقتة فى المعاش بمقتضى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أو المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ أو أحد قرارات مجلس الوزراء المشار إليها فى المادة السابقة مقابل سداد متأخر الاحتياطى عنها يعامل فيما يتعلق بعدد الأقساط الباقية فى ذمته للخزانة وفقا للجدول المرفق رقم ( هـ ) إذا كان ممن اختاروا سداد قيمة الاحتياطى على أقساط مدى الحياة طبقا للجدول المرافق للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أو المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ ووفقا للجدول الملحق رقم ( و ) إذا كان ممن اختاروا السداد على أقساط لمدة عشر سنوات . وعلى ذلك فإن كانت الأقساط التى دفعها المستخدم أو الموظف أو صاحب المعاش عند العمل بهذا القانون تعسأل عدد الأقساط المحددة بأحد الجدولين ( هـ ) و ( و ) حسب الأحوال أو يزيد عليها وجب وقف تحصيل الأقساط من أول الشهر التالى والا استمر سداد هذه الأقساط الى حين انتهاء مدة التقسيط المحددة بهذين الجدولين ، ولا يجوز بأى حال أن يترتب على تطبيق الجدولين الجديدين رد أى فرق عن الماضى ، .

ومن حيث أن المدة التى حسبت للسيد المستشار . . . . . فى المعاش هى مدة محاسبة ضمت له طبقا لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ . وواضح أن هذه المدة ليست ضمن المدد المنصوص عليها على سبيل الحصر فى المادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

ومن ثم تخرج حاله سيادته عن نطاق تطبيق أحكام القانون المذكور فيها استحدثته من وضع حد أقصى توقف عنده الأقساط المستحقة بالنسبة لمن اختار الدفع على أقساط مدى الحياة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز وقف خصم أقساط احتياطى المعاش المستحقة على السيد المستشار . . . . . وأنه لا يفيد من حكم المادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ .

( ملف ٥٠٢/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٠/١٢/٩ ) .

قاعدة رقم ( ٣٩١ )

المبسّط :

صدور القانونين ٨٥ لسنة ١٩٧١ ، ٤٣ لسنة ١٩٧٣ ووضع القواعد التي ارتأى المشرع أن من شأنها تصحيح كافة الأوضاع التي تترتب على تطبيق القرار سالف الذكر وحظر صرف أية فروق عن الماضي إيا كان نوعها أو أساسها - وجوب التقيد بهذه القواعد وعدم الخروج عليها - عدم جواز المطالبة بأية تعويضات أخرى أدبية أو مادية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان دلالة ما تقدم ان المشرع حدد الحقوق والتعويضات التي رآها مناسبة لأعضاء الهيئات القضائية الذين اعتبروا محالين الى المعاش بالتطبيق لاحكام القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ تحديدا جامعا وبانما معا ، طبقا لقواعد خاصة دون ثمة التزام بالقواعد العامة في المسؤولية ومدى توافر أركانها في كل حالة على حدة . ويتجلى ذلك فيما قضى به المشرع من اعادة أعضاء الهيئات القضائية الى وظائفهم الاصلية ، وعدم صرف أية فروق عن الماضي ، والاعفاء كذلك مما يكون مستحقا على العضو من اشتراكات التامين والمعاشات عن المدة من تاريخ احواله الى المعاش . واذ حدد المشرع على هذا النحو ما يحق للاعضاء وما لا يحق لهم ، فانه يكون بذلك قد قدر ما لهؤلاء الاعضاء من حقوق وتعويضات يتمتع معها المطالبة او الحكم بما سواها ، بمراعاة انه وقد امتنع صرف أية فروق عن الماضي بوضعها كذلك فانه يتمتع بالضرورة الحكم بها في صورة تعويض ، وذلك لاتحاد العلة في الحالين . واذ كان الامر كذلك وكان المشرع قد اقر بأن احواله هؤلاء الاعضاء الى المعاش كانت ظلما وحيقا وانه تدخل لرد اعتبارهم اليهم على النحو السالف البيان فان في هذا ما ينطوى في ذاته على خير تعويض ادبي يرد اليهم اعتبارهم بين الناس ويمسح عنهم ما اصاب نفوسهم من آلام ، نتيجة احوالهم الى المعاش . وليس ادل على أن المشرع قد استهدف من القواعد التي قننها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ ان تجبر

كل الاضرار المادية والادبية وتستوعب كل التعويضات التى قد تستحق للاعضاء المذكورين ، ما تضمنه تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب وما قرره وزير العدل امام هذا المجلس من أن مشروع هذا القانون قد قام بتصحيح كافة الاوضاع المترتبة على صدور القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المذكور ، وما انتهى اليه المجلس من رفض الاقتراح الذى كان قدس ابداه أحد اعضائه بأن تصرف للمعادين الفروق المالية عن الماضى .

ومن حيث ان الاصل ان القواعد العامة فى المسؤولية - ادارية كانت او مدنية - تجبها النصوص الواردة فى القواعد الخاصة ، وهو الامر الذى رده القانون المدنى فى المادة ٢٢١ منه بالنص على ان يقدر القاضى التعويض اذا لم يكن مقدرا فى العقد او بنص فى القانون . ومن ثم فان المشرع اذا ما تدخل وقدر التعويضات المستحقة عن نوع خاص من الضرر - ايا كان هذا التعويض عينا او نقدا - فانه يتعين على القاضى اى يتقيد به ولا يخرج عليه حتى ولو لم يكن من شأنه جبر كافة الاضرار التى لحقت بالضرور . واذا تدخل المشرع بمقتضى القانونين ٨٥ لسنة ١٩٧١ ، ٤٣ لسنة ١٩٧٣ على ما سلف بيانه ووضع القواعد التى ارتأى أن من شأنها تصحيح كافة الاوضاع التى ترتبت على تطبيق القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ وحظر صرف اية فروق عن الماضى ، ايا كان نوعها او اساسها ، على ما يستفاد عن اطلاق هذه العبارة دون ثمة تخصيص ، وكان هذا الحظر لاعتبارات تتصل بالصالح العام . فتمثلا فى توزيع اعباء التسوية بين اصحاب الشأن وبين الدولة ، فان المشرع يكون بذلك قد قدر التعويضات الناجبة عن الاضرار التى ترتبت على تطبيق القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الساسالف الذكر ، ومن ثم فلا محيص عن التقيد بها وعدم الخروج عليها . وبالبناء على ذلك فانه لا يحق المطالبة بآية تعويضات اخرى ادبية كانت او مادية .

ومن حيث ان الحكومة قد اعادت الطاعن الى الخدمة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ ولم ينازع فى صواب تطبيقه عليه ، فان الطاعن بذلك يكون قد حصل على التعويض الذى قدره القانون ، بما



لا يحق له المطالبة بما يجاوزه ، ويكون طلب التعويض والامر كذلك حريصا بالرفض .

ومن حيث أنه لما كان الامر كذلك وكان الطاعن قد اقام طعنه المأثري قبل تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة الذى قضى بالا تحصيل رسوم على الطلبات التى يقدمها الاعضاء ، وكان رفض طعنه على النحو السالف البيان نتيجة لصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ آنف الذكر واعادته الى عمله بعد التجاؤه الى القضاء ، فانه يجدر من ثم الزام الحكومة المصروفات .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم يتعين قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الحكومة المصروفات .

( طعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٩٢ )

##### المبدأ :

بلوغ القاضى السن المقررة لترك الخدمة أثناء العام القضائى - بقاؤه فى الخدمة حتى أول يوليو دون أن تحسب المدة من تاريخ بلوغه سنن الستين حتى ترك الخدمة فى تقدير المعاش أو المكافأة - استحقاقه مرتب وبدلات الوظيفة التى يشغلها حتى تركه للخدمة - اثر ذلك - معاملته من حيث استحقاق الضريبة على المراتب ومعاملة زميله الذى لم يبلغ سن الاحالة الى المعاش - حساب الضريبة على مكافأة التحكيم التى تصرف له بعد بلوغه سن المعاش وقبل ترك الخدمة على اساس خضوع كامل مرتب الوظيفة التى يشغلها للضريبة على المراتب .

##### ملخص الفتوى :

ان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم

٤٩ لسنة ١٩٧٣ - ينص فى المادة ٦٩ على انه ( استثناء من احكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى فى وظيفة القضاء او يعين فيها من جاوز عمره ستين سنة ميلادية .

ومع ذلك اذا كان بلوغ القاضى سن التقاعد فى الفترة من اول أكتوبر الى اول يوليو فانه يبقى فى الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحسب هذه المدة فى تقدير المعاش أو المكافأة ) .

ومن حيث أن المشرع قصد من وراء حكم الفقرة الثانية من تلك المادة تحقيق حسن سير القضاء ومراعاة صالح العمل وعدم اضطرابه خلال العام القضائى اذا ما ترك القضاء الخدمة اثناء الامر الذى يؤدى الى تأخير الفصل فى القضايا المحالة اليهم أو المنظورة بالدوائر التى يعملون بها فانه يتعين أن يقدر نص الفقرة الثانية من المادة ٦٩ من قانون البسطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بقدره فى ضوء الحكمة التى تغياها المشرع منه ، ومن ثم لا يسوغ أن يكون سببا فى أن يصبح القاضى الذى يبلغ سن التقاعد خلال العام القضائى فى وضع مالى افضل من زميله الذى لم يبلغ هذه السن .

ومن حيث أن آية ذلك أن المشرع عندما اصدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية - الذى تناول جداول المرتبات المرافقة لهذه القوانين بالتعديل - نص فى الفقرة الثانية من المادة ١٣ منه ( على أن تطبق احكام الجدول المرفق بكل من قانون البسطة القضائية وقانون مجلس الادولة المشار اليهما على الباقين فى الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتبارا من اول أكتوبر سنة ١٩٧٥ - وتسرى معاشاتهم على اساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين ) وبذلك يكون المشرع قد وضع فى المادة ١٣ من قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه حدا أقصى لما يقتضاه القاضى الذى يبلغ سن التقاعد خلال العام القضائى يتبذل فى مرتب وبدلات الدرجة التى يشغلها عند بلوغه سن التقاعد مثله فى ذلك مثل زميله الذى لم يبلغ هذه السن وعليه فانه لا يجوز الخروج عن هذا الحد بالقول باعفاء ما يساوى معاشا من الضرائب استنادا الى افتراض

يخالف الواقع حاصله أنه يتقاضى معاشا مضافا اليه فرقا بينه وبين المرتب وذلك توصلا لحساب الضريبة على باقى مستحقاته كمكافأة التحكيم التى يتقاضاها بعد بلوغه سن الستين على هذا الاساس لان هذا القول وما صاحبه من افتراض يتعارضان مع النص الصريح للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ويؤيدان الى تجاوزه للحد الاقصى الذى عينه المشرع لما يجوز لسه ان يتقاضاه وفقا لنص المادة ١٣ من هذا القانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى معاملة السادة المستشارين الذين يستقبتون فى الخدمة بعد سن الستين بالنسبة للضرائب المقررة على مكافأة التحكيم المستحقة لهم معاملة أقرانهم الذين لم يبلغوا هذه السن .

( ملف ٢١٠/٢/٣٧ - جلسة ١٩٧٨/٢/٨ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٩٣ )

المبسدا :

نص المادة ٧٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ على استثنائين من قوانين المعاشات أولهما أنه لا يترتب على استقالة القاضى سقوط حقه فى المعاش او المكافأة وثانيهما أن معاش او مكافأة القاضى تسوى فى جميع احوال انتهاء الخدمة على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه - الجمع بين الاستثنائين فى مادة واحدة لا يبرر قصر حكم الاستثناء الثانى على حالة انتهاء الخدمة التى تناولها الاستثناء الأول - أثر ذلك تسوية معاش او مكافأة القاضى على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه فى جميع حالات انتهاء الخدمة وليس فقط عند استقالته - أساس ذلك - تطبيق .

- « اعادة تسوية المعاش » . نص المادة ١٦٨ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على اعادة تسوية المعاش للاستفادة من الحد الاقصى المتصوص عليه - جواز اعادة تسوية المعاش على أساس

الاجر الذى تحدده القوانين والقرارات وليس الاجر الذى سوى عليه  
المعاش خطأ على خلاف حكم القانون .

- « منازعة فى المعاش » - تقدم - نص المادة ٦٤ من القانون رقم ٥٠  
لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات على انه لا يجوز لكل من  
الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وصاحب الشأن المنازعة فى قيمة مبلغ  
التأمين والمعاش أو المكافأة بعد مضي سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش  
بصفة نهائية أو من تاريخ صرف المكافأة أو مبلغ التأمين وذلك فيما عدا  
حالات اعادة تسوية التأمين أو المعاش أو المكافأة بالزيادة نتيجة حكم  
قضائى نهائى وكذلك الأخطاء المادية التى تقع فى الحساب عند التسوية  
معناها التمسك بالبيانات المنصوص عليه بالنص المشار اليه أن تكون المنازعة  
ترمى الى تعديل مقدار المعاش الذى تم ربطه على الاساس المحدد بمقتضى  
القوانين واللوائح المعمول بها وقت الربط - اثر ذلك : لا تعتبر مطالبة  
صاحب الشأن لحق جديد استحدثه الشارع فى تاريخ لاحق لاحتاله الى  
المعاش ومطالبته باعادة تسوية المعاش طبقا له منازعة فى المعاش  
الذى ربط .

ملخص الفتوى :

ان قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم  
٢٥ لسنة ١٩٧٧ ينص فى المادة ١٦٨ منه على انه « يجوز لاصحاب المعاشات  
الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون أو المستحقين عنهم بحسب  
الاحوال طلب الانتفاع بما يأتى :

اولا : اعادة تسوية المعاشات دون صرف فروق مالية عن الماضى  
وذلك بمرعاة الاحكام الاتية :

١ - الفقرة الاخيرة من المادة ١٩ لمن انتهت خدمتهم من الذين كانوا  
معاملين بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية  
فى الفترة من ١/١٢/١٩٧٤ الى ١/٩/١٩٧٥ .

٢ - الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة (٢٠) .

٣ - . . . . .

٤ - . . . . .

٥ - . . . . .

ثانيا : طلب صرف تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليه بالمادة (٢٦) . . . . . ويجب تقديم طلب الانتفاع بالاحكام السابقة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ، واذا طلب اعادة تسوية المعاش بعد هذا الميعاد تصرف الغروق المستحقة اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم الطلب

وللهيئة المختصة أن تعيد تسوية المعاش وصرف تعويض الدفعة الواحدة خلال هذه الفترة دون حاجة الى تقديم طلب .

ويراعى في التسوية ما يأتي :

( أ ) الاجر الذى سبق تسوية المعاش على اساسه .

( ب ) عدم تعديل اعانة غلاء المعيشة التى كانت تصرف لصاحب المعاش أو المستحق .

( ج ) يخصم من الزيادة المستحقة نتيجة الانتفاع بأحكام هذه المادة ما يكون قد منح من معاشات بصفة استثنائية .

وتنص المادة (٢٠) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه « يسوى المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءا من الاجر المنصوص عليه فى المادة السابقة عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك فى التأمين ، وذلك بحسب أقصى مقداره ٨٠٪ من هذا الاجر ، على أنه بالنسبة للمعاشات التى لا تتجاوز قيمتها ثلاثين جنيها شهريا فيكون حداها الأقصى ١٠٠٪ من الاجر المشار اليه بالفترة السابقة أو ثلاثين جنيها شهريا ايهما أقل .

وفى الحالات التى تقضى فيها القوانين والقرارات الصادرة تنفيذا لها بتسوية المعاش على غير الاجر المنصوص عليه بهذا القانون بنسب الحد الاقصى الى الاجر الذى سوى على اساسه المعاش مع مراعاة عدم تجاوز قيمة المعاش الاجر الذى ادى عنه الاشتراك الاخير وتحمل الخزانة العامة بالفرق بين هذا الحد والحدود القصوى المشتمل اليها فى الفقرتين السابقتين .

وفى جميع الاحوال يتعين الا يزيد الحد الاقصى للمعاش الشهري على (١٦٦) جنيها و (٦٧٠) مليما ( مائة وستون جنيها وستائة وسبعون مليما ) .

وتنص القاعدة رقم (١) الملحقة بجدول المرتبات المرافق بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مجلس الدولة على ان « تسرى فيما يتعلق بتحديد الوظائف وتعيين المرتبات والمعاشات وكذلك بنظامهما جميع الاحكام والقواعد المقررة او التى تقرر فى شأن رجال القضاء » .

وكانت المادة (٧٥) من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه « استثناء من احكام قانون موظفى الدولة وقانون المعاشات ( التقاعد ) لا يترتب على استقالة القاضى سقوط حقه فى المعاش ( التقاعد ) او فى المكافأة ( التعويض ) » .

ويسوى معاش او مكافأة الغائى فى هذه الحالة على اساس آخر مرتب كان يتقاضاه » .

كما كانت المادة (٧٢) من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ تنص على انه « استثناء من احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقوانين المعاشات لا يترتب على استقالة القاضى سقوط حقه فى المعاش او المكافأة » .

وتعتبر استقالة القاضى مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل اذا كانت غير مقترنة بقيد او معلقة على شرط .

وفى جميع الاحوال يسوى معاش او مكافاة القاضى على اساس آخر مرتب كان يتقاضاه ووفقا للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين المصولين بسبب الغاء الوظيفة او الوفرة » .

ومن حيث أنه يستفاد من حكم المادة ( ١٦٨ ) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أنه أجاز لجميع أصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بأحكام قانون التأمين الاجتماعى أو المستحقين عنهم طلب اعادة تسوية معاشاتهم دون صرف فروق عن الماضى ، وذلك فى الحالات التى نصت عليها الفقرة ( اولا ) ومنها طلب اعادة تسوية المعاش للاستفادة من الحد الاقصى للمعاش المنصوص عليه فى المادة (٢٠) وذلك بهراعاة الاجر الذى سبق تسوية المعاش على اساسه .

ومن حيث أن الواضح من نص المادة (٢٠) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أنه أورد قاعدة عامة لتسوية المعاشات وهى تقدير المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءا من الاجر المنصوص عليه فى المادة (١٩) التى تقرر تسوية المعاش على اساس المتوسط الشهري للاجر الذى أدت على اساسه الاشتراكات خلال السنتين الاخيرتين من مدة الاشتراك - واستثناء من هذه القاعدة قرر المشرع أنه فى الحالات التى تقضى فيها القوانين والقرارات الصادرة تنفيذا لها بتسوية المعاش على غير الاجر المنصوص عليه بالمادة (١٩) فان الحد الاقصى للمعاش ينسب الى الاجر الذى سوى المعاش على اساسه .

ومن حيث أن نص المادة ٧٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد أورد استثنائين على قوانين المعاشات : اولهما : أنه لا يقترب على استقالة القاضى سقوط حقه فى المعاش ، او المكافاة ، وثانيهما : أن معاش او مكافاة القاضى تسوى فى جميع احوال انتهاء الخدمة على اساس آخر مرتب كان يتقاضاه وبالرغم من أن القانون قد جمع

بين الاستثنائيين في مادة واحدة فانه ليس هناك ما يبرر قصر حكم الاستثناء الثانى على حالة انتهاء الخدمة التى تناولها الاستثناء الاول ذلك لانه تناول حالة واحدة من حالات انتهاء الخدمة بينما تناول الثانى جميع حالات انتهائها وعبر عن ذلك صراحة فقرر أن حكمه ينصرف الى جميع الاحوال وهى عبارة تدل بحسب وضعها اللغوى على شمولها واستغراقها لكل الافراد او الحالات ، ولما كانت القاعدة فى تفسير النص العام هو انه يجرى على عهوه الا اذا قام دليل على تخصيصه ، وكان لا يوجد ما يدل على تخصيص وقصر حكم الفقرة الاخيرة على حالة استقالة القاضى ، فيجب القول بأن تسوية معاش او مكافأة القاضى على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه على القاعدة العامة فى تسوية معاشات القضاة فى جميع حالات انتهاء الخدمة وليس فقط عند استقالتهم .

ومن حيث أنه مما يؤيد ذلك أن المشرع لو أراد قصر حكم الفقرة الاخيرة من المادة (٧٢) من قانون السلطة القضائية على حالة استقالة القاضى لنص على ذلك صراحة كما فعل فى المادة (٧٥) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وقبلها المادة ١٣ من قانون استقلال القضاة رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ فلقد استخدم المشرع فيها عبارة ( وفى هذه الحالة ) ولم يستخدم عبارة ( وفى جميع الاحوال ) ومن ثم فان الاجر الذى يجب تسوية معاش القاضى على أساسه وفقا لحكم القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ هو آخر اجر كان يتقاضاه ايا كان سبب انتهاء الخدمة . وبذلك يكون مجلس الدولة وقد قام بتسوية معاش السيد / الاستاذ المستشار . . . . . على أساس مرتبه فى السنتين الاخيرتين قد جانب الصواب حيث كان من المتعين تسوية معاشه على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه .

ومن حيث أن المشرع قد أجاز للمؤمن عليه إعادة تسوية معاشه بالتطبيق لنص المادة (١٦٨) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ للاستفادة من الحد الاقصى المنصوص عليه بالمادة (٢٠) منه وذلك بمراجعة الاجر الذى سبق تسوية المعاش على أساسه .



ومن حيث أن المادة (٢٠) من هذا القانون قد أجازت تسوية المعاش على غير الأجر المنصوص عليه في المادة (١٩) إذا كانت القوانين والقرارات التي سوى المعاش أصلا على أساسها تقضى بتسويته بطريقة أخرى فإن الجمع بين حكم المادتين يوجب إعادة تسوية المعاش على أساس الأجر الذي تحدده تلك القوانين والقرارات وليس الأجر الذي سوى عليه المعاش خطأ على خلاف حكم القانون .

ومن حيث أنه إذا كان ذلك كذلك وكان معاش القضاى يسوى - استثناء من القاعدة العامة - على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه ، فإنه يتعين عند إعادة التسوية نسبة الحد الأقصى الى آخر مرتب كان يتقاضاه القضاى أفعالا لصريح نص المادة ٢٠ المشار إليها ، ومن ثم يحق للسيد الأستاذ المستشار / . . . . أن يطالب بإعادة تسوية معاشه على أساس الأجر الأخير الذى كان يتقاضاه قبل تعاذه .

ومن حيث أنه لا يجوز الحجاج فى هذا الصدد بنص المادة (٦٤) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات الذى أحيل الطالب للمعاش فى ظل العمل بأحكامه والتي تقضى بأنه « لا يجوز لكل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وصاحب الشأن المنازعة فى قيمة مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة بعد مضي سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ صرف المكافأة أو مبلغ التأمين وذلك فيما عدا حالات إعادة تسوية التأمين أو المعاش أو المكافأة بالزيادة نتيجة حكم قضائى نهائى وكذلك الإخطاء المادية التى تقع فى الحساب عند التسوية » . ذلك أن مناط التمسك بالميعاد المنصوص عليه بالنص المشار إليه هو أن تكون المنازعة ترمى الى تعديل مقدار المعاش الذى تم ربطه على الأساس المحدد وبمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وقت الربط ، ولكن إذا نشأ لصاحب المعاش - كما هو الحال فى الحالة المعروضة - حق جديد استحدثه الشارع فى تاريخ لاحق لحالته الى المعاش فلا تعتبر مطالبته به وما يترتب عليها من إعادة تسوية معاشه منازعة فى المعاش

الذى ربط ان هو لا ينازع فى سحة ما ربط له من معاش ، وانما يطالب بحق جديد قرره له الشارع بعد احواله الى المعاش .

### من اجل ذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى وجوب اعادة تسوية معاش السيد الاستاذ / المستشار . . . . . نائب رئيس مجلس الدولة الاسبق وفقا لنص المادة (١٦٨) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أساس الاجر الاخير الذى كان يتقاضاه قبل تقاعده .

( فتوى رقم ٤١١ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٨ - ملف رقم ٨٦/٤/٧٩٤ -  
جلسة ٢٢/٣/١٩٧٨ ) .

### قاعدة رقم ( ٣٩٤ )

#### المبدأ :

حساب المعاش المستحق للقاضى الذى يبقى فى الخدمة بعد بلوغه سن الستين وحتى نهاية العام القضائى - يستحق الفرق بين معاشه وبين صافى ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات على سبيل المكافأة - ولا تحسب المدة بعد سن الستين فى المعاش .

#### ملخص الفتوى :

لما كانت القاعدة احواله القاضى الى التقاعد ببلوغ سن الستين هي طبقا لصريح عبارة نص المادة (٦٩) أنفة الذكر قاعدة لا استثناء عليها فان استثنائه بعدما لا يخل بكون مركزه المساعدى قد تحدد ببلوغ تلك السن ، بحيث يكون التاريخ الاخير هو الأساس فى حساب مستحقته فى المعاش باعتباره محالا فيه الى التقاعد بالرغم من استمراره فى ممارسة أعمال وظيفته بقوة القانون حتى نهاية العام القضائى ، فذلك وضيع

لا يعتبر استمرارا لمدة الخدمة بعد سن الستين اذ يظل العضو فى درجته المالية التى كانت يشغلها فى ذلك التاريخ فلا يرقى أو يمنح علاوات وتصبح الدرجة شاغرة يجوز الترقية عليها ، ومن ثم فان القاضى الذى يبلغ سن الستين خلال العام القضائى يعتبر محالا الى المعاش فى هذا التاريخ ويستحق فيه معاشا يضاف اليه مكافأة تساوى الفرق بين المعاش المقرر له وبين ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات وبالتالي فان المعاش المستحق له لا يفقد طبيعته ولا يصبح مرتبا وعليه لا يجوز اخضاعه للضريبة على المرتبات والاجور وملحقاتها وانما يتعين اعفائه من هذه الضريبة اعمالا لحكم المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالفه الذكر .

ولما كان قصد المشرع قد انصرف على الابقاء على المركز المالى للقاضى خلال الفترة ما بين بلوغه سن الستين وحتى نهاية العام القضائى فان مكافأته التى تضاف الى المعاش يتعين ان يساوى صافيها الفرق بين معاشه المعفى من الضرائب طبقا لنص المادة (٦٢) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ - المقابل لنص المادة ١٣٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ٧٧ وبين صافى ما كان يتقاضاه من مرتب بعد استقطاع الضرائب مضافا اليه البدلات المعفاة من الضرائب ، بحيث لا يقل ما يتقاضاه عما كان يحصل عليه قبل بلوغه سن الستين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان القاضى الذى يبلغ سن التقاعد خلال العام القضائى ويستمر فى الخدمة حتى نهايته يستحق مكافأة يساوى صافيها بعد استقطاع الضرائب الفرق بين المعاش المقرر له وهو غير خاضع للضرائب وصافى ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات عند الاحالة الى المعاش .

الفرع السادس  
اعانة غلاء المعيشة

---

قاعدة رقم ( ٣٩٥ )

المبدأ :

سرد القواعد المقررة فى شأن اعانة غلاء المعيشة - الماهية التى تثبت عليها اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى المستشارين والقضاة الذين عينوا فى وظائفهم من الخارج راسا بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ - هى الماهية المقررة للمؤهل فى هذا التاريخ وقدرها خمسة عشر جنيها .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض القواعد الاساسية المقررة فى شأن اعانة غلاء المعيشة انه بتاريخ اول ديسمبر سنة ١٩٤١ صدر قرار من مجلس الوزراء بمنح اعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والعمال .

وبتاريخ ٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ صدر كتاب دورى من وزارة المالية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ قضى بتثبيت الاعانة على الماهية التى تستحق للموظف فى التاريخ المذكور مجردة مما يكون قد ناله من زيادة نتيجة لمنحه علاوة أو ترقية استثنائية على خلاف قواعد الكادر العام ، وما يكون قد ناله نتيجة لتحصين حالته كالزيادة للمرتب على تطبيق قواعد الانصاف . كذلك تضمن هذا الكتاب فيما تضمنه من أحكام أن الموظفين الجدد الذين رفعت مآهياتهم الابتدائية المقررة لمؤهلاتهم طبقا لقواعد الانصاف تثبت لهم الاعانة على اساس الماهيات التى كانت تمنح لمؤهلاتهم قبل الانصاف أو التحسين حتى لا يمتاز جديد على قديم .

وبتاريخ ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ صدر قرار مجلس الوزراء برفع قيد التثبيت فأصبحت الاعانة تمنح على أساس الماهية التي يتقاضاها الموظف .

وبتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على المرتبات والاجور المستحقة للموظفين والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقضى كتاب المالية الدورى الصادر فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تنفيذا لهذا القرار بأن كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل فى ماهيته بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة فى اعانة الغلاء .

وبتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ صدر قرار من مجلس الوزراء بالموافقة على معاملة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة غلاء المعيشة على ماهياتهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى بعد هذا التاريخ ، وعينوا بالدرجات المقررة لمؤهلاتهم الجديدة على أساس منحهم اعانة غلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها حتى لا يمتاز جديد على قديم .

ويستفاد من هذه القرارات أن ثمة قاعدة أساسية تهيمن على التنظيم القانونى لقرارات اعانة غلاء المعيشة ، هى عدم امتياز الموظف الجديد على الموظف القديم وقد ابرز هذه القاعدة كل من قرارى مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ و ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ المشار اليهما . ومن ثم فانه لما كانت اعانة غلاء المعيشة قد ثبتت على الماهيات المستحقة فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، فان مقتضى الاصل المشار اليه هو أن تثبت هذه الاعانة لمن عين من الموظفين بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ تثبيت الاعانة ، على أساس المرتبات المقررة للمثلهم فى هذا التاريخ ، وذلك حتى لا يمتاز جديد على قديم .

كذلك يقتض من النصوص المشار اليها ان قاعدة المثل هذه لها معنى خاص فى مفهوم قرارات مجلس الوزراء الخاصة باعانة الغلاء ، اذ هى تتحدد بالماهية المقررة لمؤهل الموظف فى التاريخ المتخذ أساسا لتثبيت الاعانة ، وهذا المعنى ظاهر بوضوح فى كتاب المالية الدورى الصادر تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ فى ١١ من يوليه سنة ١٩٤٧ اذ تضمن هذا الكتاب النص صراحة على تثبيت الاعانة بالنسبة الى من يعين بعد هذا التاريخ بالماهية المقررة لمؤهله بمقتضى قواعد الانصاف على أساس الماهية المقررة لمؤهله قبل العمل بالتواعد المذكورة . كذلك ترددت هذه القاعدة فى مذكرة وزارة المالية التى صدر بالموافقة عليها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، فجاء فى أكثر من موضع من هذه المذكرة ان المقصود بالماهية التى تثبت عليها الاعانة بالنسبة لمن عين بعد تاريخ قيد التثبيت ، هى الماهية المقررة لمؤهل الموظف فى تاريخ اعمال قاعدة تثبيت الاعانة .

ويخلص مما سبق ان القاعدة الواجبة التطبيق قانونا فى تثبيت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى من يعين بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ هى تثبيت هذه الاعانة على أساس الماهية المقررة للمؤهل فى التاريخ المذكور . سواء عين الموظف فى احدى درجات الكادر أو فى درجة أعلى ، وسواء اكان تعيينه فى نطاق الكادر العام أو احدى الكادرات الخاصة .

فإذا كان تعيينه باحدى الشركات الاخيرة تثبت له الاعانة على الماهية المقررة لمؤهله فى التاريخ المتخذ أساسا لاعمال قاعدة التثبيت ، أى على اول مربوط احدى درجات الكادر الذى عين فيه ، وبذلك تكون قاعدة المثل قد اعملت بمضمونها - كما حددته قرارات اعانة غلاء المعيشة وبلا تفرقة بين كادر عام وكادر خاص ، فتثبيت الاعانة بالنسبة الى جميع موظفى الكادرات المختلفة على أسس موحدة وعلى مقتضى قواعد متسائلة ما دام المصدر التشريعى فيما يتعلق بتطبيق القاعدة فى حق الجميع هو مصدر واحد .

على مقتضى ذلك فإن من عين من الخارج فى وظيفة قاض أو مستشار مباشرة بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، تثبت له الاعانة على ماهية قدرها ١٥ جنيها وهى أول مربوط أدنى وظائف كادر القضاء فى التاريخ المشار اليه .

والقول بأن مؤدى هذا الرأى هو إيجاد تفرقة بين المذكورين وبين من كانوا يشغلون الوظائف التى عينوا فيها فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ مما يتعين معه تثبيت الاعانة لهم على أساس المرتبات المقررة لوظائفهم فى التاريخ المشار اليه — هذا القول مردود بها سلف بيانه وهو القاعدة طبقا لقرارات مجلس الوزراء الخاصة باعانة غلاء المعيشة وهى أن تثبيت الاعانة بالنسبة الى من عين بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ على أساس المرتب المقرر للمؤهل الموظف فى هذا التاريخ لا على أساس المرتب المقرر لمثل الوظيفة التى عين بها .

وفضلا عن ذلك ، فإن مؤدى هذا القول ، هو تمييز الموظف الجديد على الموظف لقديم وهو أمر حرصت قرارات اعانة الغلاء على تلافيه طبقا لما أشرنا اليه آنفا ، وبيان ذلك انه لو عين قاضيان مثلا فى أول يناير سنة ١٩٦٠ أحدهما من الخارج والآخر بطريق الترقية لثبتت الاعانة لأول على ماهية قدرها ٥ جنيها ، ولكانت اعانة الغلاء الثانى مثبتة على ماهية قدرها ١٥ جنيها وذلك بالرغم من تماثل مركزيهما بالنظر الى تاريخ التعيين فى وظيفة قاض ولا خلاف بينهما سوى أن أحدهما شغل الوظيفة بطريق الترقية من وظيفة أدنى ، بينما شغلها الآخر بطريق التعيين المباشر ، وهو اختلاف أن برر امتياز الأول على الثانى بالنظر الى مدة خدمته فى الوظائف السابقة على وظيفة قاض . لا يبرر بأية حال من الاحوال تمييز الثانى على الأول .

لهذا أنتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى من عين فى وظائف المستشارين والقضاة من الخارج بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، تثبت على ماهية قدرها خمسة عشر جنيها وهى الماهية المقررة للمؤهل فى هذا التاريخ .

( فتوى رقم ١٢٥ فى ١٧/٢/١٩٦٢ — جلسة ١٩٦٢/٢/٧ )

## الفصل الثاني

### اوضاع وظيفية اخرى

#### الفرع الاول

#### فترة الاختبار لمعاونى النيابة

قاعدة رقم ( ٣٩٦ )

#### المبدأ :

معاونو النيابة العامة ومساعدوها - فترة الاختبار - كيفية حسابها بالنسبة للمجندين منهم - من تاريخ تسلم أعمال الوظيفة وممارستها فعلا بعد انتهاء فترة التجنيد - لا اعتداد بتاريخ صدور قرار التعيين فيها .

#### ملخص الفتوى :

كانت المادة ٦٨ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن استقلال القضاء تنص على ان « يكون تعيين معاونين بالنيابة على سبيل الاختبار لمدة سنة على الاقل وستين على الاكثر » وقد رددت المادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ هذا النص وأضافت اليه فترة تقضى بسريانه « بالنسبة الى المساعدين بالنيابة اعتبرا من اول أكتوبر سنة ١٩٦١ » ويستفاد من هذا النص ان المشرع يشترط للتعين فى وظيفة أعلى من وظيفة معاون النيابة قضاء فترة الاختبار ، ذلك انه قصر شرط الاختبار على معاونى النيابة دون غيرهم من شساغلى الوظائف الاخرى ووضع حدا ادنى لفترة الاختبار وهو سنة على الاقل وتنتهى هذه الفترة بالترقية الى وظيفة أعلى ولو قبل انقضاء عامين أو بانقضاء السنتين ولو لم يعين معاون النيابة فى وظيفة أعلى . يؤيد هذا النظر ان المشرع حين نص



فى قانون السلطة القضائية على أن « تلتفى وظيفة معاون نيابة اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦١ » . أورد حكما جديدا اضافه للحكم الخاص بفترة الاختبار فنص على سريانه على مساعدى النيابة اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦١ ، ولو لم يكن المشرع يعنى قصر فترة الاختبار على معاونى النيابة لما كان فى حاجة الى اضافة هذا الحكم الجديد .

وقد سبق أن أفتت هذه الجمعية فى موضوع مماثل ، وهى بصدد تطبيق المادة ١٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة المقابلة للمادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ « أن اختبار الموظف على هذا النحو للتحقق من صلاحيته لشغل الوظيفة يقتضى أن يمارس أعمال الوظيفة فعلا طيلة فترة الاختبار » ورتبت على ذلك أن الموظف الذى يعين أثناء فترة تجنيده لا يمارس أعمال وظيفته أثناء تلك الفترة ، فلا يتاح لجهة الادارة تقدير درجة كفايته ، ولا مدى صلاحيته للقيام بأعباء الوظيفة التى أسندت اليه ، ومن ثم فلا يجوز حساب فترة الاختبار من تاريخ صدور قرار التعيين أثناء تادية واجب الخدمة الوطنية وانما تحسب هذه الفترة ابتداء من تاريخ ممارسة أعمال الوظيفة فعلا بعد انقضاء مدة التجنيد . أما ما نص عليه المشرع فى المسادة ٥٩ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية من اعتبار المجند الذى يعين أثناء تجنيده فى حكم المعارفانه لا يعنى سوى تحديد وضع الموظف فى هذه الحالة بعد تخويله حق التعيين فى الوظائف أثناء فترة التجنيد ولا اثر لهذا النص فى خصوص ما تضمنه قانون نظام موظفى الدولة من تنظيم الاختبار تهيذا للتعيين على النحو المبين فى المادة ١٩ منه . وانتهت الجمعية العمومية من ذلك الى أن « فترة الاختبار المنصوص عليها فى المادة ٣/١٩ من قانون نظام موظفى الدولة تبدأ بالنسبة لمن يعينون أثناء تجنيدهم من تاريخ تسلم أعمال الوظيفة فعلا لا من تاريخ صدور قرار التعيين » .

وهذا الرأى ينطبق كذلك على معاونى النيابة ومساعدىها بعد الفاء وظيفة معاون النيابة شأنهم فى ذلك شأن سائر موظفى الدولة لتمامثل نص المادة ٣/١٩ من قانون نظام موظفى الدولة الذى ينص على أن « يكون التعيين

فى الوظائف المشار إليها ( أى أدنى الدرجات ) تحت الاختبار لمدة سنة على الأقل وستتبن على الأكثر ، ونص المادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية المشار إليه ؛ ولا يغير من الأمر ما تقضى به المادة ٦٧ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية من الاحتفاظ للموظف أو المستخدم أو العامل أثناء وجوده فى الخدمة العسكرية أو الوطنية بما يستحقه من ترقيات وعلاوات كما لو كان يؤدى عمله فعلا وضم مدة خدمته فيها لمدة عمله وحسابها فى المكافآت أو المعاش . ذلك أن الاحتفاظ بالترقية فى هذا المقام مشروط ابتداء بتوافر الشروط اللازمة لاستحقاق هذه الترقية ، والموظف الذى لم يقض فترة الاختبار لا يتسافر فيه شرط من شروط الترقية فلا يستحقها أصلا ، ومن ثم فلا يجوز الاحتفاظ له بها .

لهذا انتهى الرأى الى أن فترة الاختبار تبدأ بالنسبة الى معاونى النيابة - وبالنسبة الى مساعدى النيابة بعد الغاء وظيفة معاون النيابة - من تاريخ تسلم أعمال الوظيفة وممارستها فعلا بعد انتهاء فترة التجنيد لا من تاريخ صدور قرار التعيين ، ومن ثم لا يدخل فى حساب تلك الفترة المدة التى تقضى فى الخدمة الوطنية وانه لا يجوز تعيين معاون النيابة فى وظيفة أعلى الا بعد قضاء فترة الاختبار المنصوص عليها فى المادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية .

( فتوى رقم ١١٨ فى ١٩٦٠/٢/٩ - جلسة ١٩٦٠/١/٢٧ )

## الفرع الثانى

### الأقدمية

قاعدة رقم ( ٣٩٧ )

المبدأ :

المحامون الذين يعينون فى وظائف رجال القضاء والنيابة العامة وإدارة قضايا الحكومة - القواعد المنظمة لتحديد أقدميتهم - هذه الأقدمية تحدد أصلا بحسب تاريخ القرار الصادر بالتعيين - إجازة المشرع فى المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية تحديد اقدمية خاصة للمحامى بشرط أن ينص عليها فى قرار التعيين ، وإن يراعى وضع المحامى بين أغلبية زملائه - تحديد معنى الزميل فى هذا الشأن - يعتبر زميلا للمحامى من عين فى الوظيفة المراد التعيين فيها فى تاريخ استيفاء المحامى لشروط الصلاحية للتعيين فيها - وجوب مراعاة شرطين : الأول وضع المحامى بين أغلبية زملائه فى التخرج من عينوا عقب تخريجهم وساروا فى ترقياتهم سيرا عاديا حتى بلغوا الوظيفة المراد التعيين فيها ، الثانى : أن يكون المحامى قد سار فى عجلة القانونى فى المحاماة أو فى غيرها من الاعمال القانونية النظيرة وفى القيد بالجدول سيرا عاديا لم يتراخ فيه عن الحدود الدنيا ولم يستبعد من الجدول - لا يعتبر زميلا للمحامى فى هذا الخصوص من عين فى الوظيفة القضائية فى تاريخ سابق على تاريخ صلاحية المحامى للتعيين فيها بفض النظر عن تاريخ تخرج كل منهما .

ملخص الفتوى :

يبين من استتصاء المراحل التشريعية للقواعد المنظمة لأقدمية المحامين الذين يعينون فى وظائف القضاء والنيابة وإدارة قضايا الحكومة أن هذا الموضوع بدأ تنظيمه عن طريق التشريع بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣

فى شأن استقلال القضاء فنصت المادة ٢٤ منه على أن يكون تصديق  
أقدمية المحامى عند تعيينه فى الوظائف القضائية حسب تاريخ القيد  
بالجدول العام . وقد كانت حكمة تحديد الأقدمية على هذا النحو  
تحقيق المساواة بين المحامى المعين من الخارج وبين زميله فى التخرج الذى  
سبقه الى التعيين فى الوظائف القضائية أثر تخرجه وسار فى مدارجها  
سيرا عاديا . الا أن تجربة تطبيق هذا النص لم تحقق المساواة التى  
استهدفها المشرع بين هؤلاء الزملاء سواء منهم من أثر العمل فى العامة  
وهو التحق بالوظائف القضائية أثر تخرجه اذ سبق المحامون الذين عينوا  
فى هذه الوظائف زملاءهم ممن سبقهم الى التعيين فى الوظائف القضائية  
وساروا فى مدارجها سيرا عاديا .

ولهذا تدارك المشرع هذا الامر فى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى  
شأن استقلال القضاء الذى حل محل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣  
المقدم ذكره فعدل عن قاعدة تحديد أقدمية المحامى على أساس تاريخ  
القيد بالجدول العام الى قاعدة أخرى تنقضى بأن يكون تحديد أقدمية  
المحامين الذين يعينون فى وظائف القضاء بين أغلبية زملائهم من داخل  
الكادر القضائى ، تضمنت هذه القاعدة المادة ٢٢ من القانون كما ردها  
المشرع بنصها فى المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن  
السلطة القضائية وذلك حتى لا يسبق المحامى زميله فى التخرج من رجال  
القضاء الذى سبقه الى التعيين فى هذه الوظيفة ، وسار سيرا عاديا فى  
مدارج الترقية فى هذه الوظائف . وقد أثار تطبيق هذا النص الأخير خلافا  
حول تحديد مدلول عبارة ( بين أغلبية زملائه ) فمن قائل انها تعنى  
الزمانة فى التخرج ومن قائل أن المقصود هو فكرة الزمانة فى الحسابات  
أى أن المقارنة تنعقد بين المحامى المرشح للتعيين فى الوظيفة القضائية  
وبين زملائه من المحامين ممن سبقوه الى التعيين فيها ومن قائل بأن  
المشرع يعنى بهذا النص الزمانة فى الصلاحية لتولى الوظيفة فتجرى  
المقارنة طبقا لهذا الرأى بين المحامى المرشح للتعيين وبين جميع زملائه  
الذين سبقوه الى التعيين فى الوظيفة القضائية محامين كانوا أو غير  
محامين ، ومن قائل أخيرا بفكرة الزمانة فى مدة العمل القانونى .

ويبين من استعراض هذه المعايير أو الضوابط جميعها ، ان التزام معيار واحد منها دون سواه يؤدي فى التطبيق الى نتائج شاذة لا تحتق هدف المشرع ولا تتفق وروح التشريع ، مما يقتضى اعمال أكثر من معيار واحد منها تحقيقا لهدف المشرع واستجابة لروح التشريع .

ولما كانت اقدمية الموظفين عنصر جوهرى متمم للتعيين فى الوظيفة فلا يستقر وضعه القانونى بين زملائه ولا يستكمل مركزه القانونى الا بتحديثها ، وعن ثم وجب الاعتداد بادئ ذى بدء بشرط الصلاحية للتعينين — كعنصر جوهرى فى تحديد الاقدمية وذلك على أساس المقارنة بين المحامى المرشح للتعين وبين من سبقه الى التعيين فى ذات الوظيفة فى تاريخ استيفاء المحامى لشروط الصلاحية للتعين فيها ، مع اعممال معيار التخرج على الوجه المبين فيها بعد .

وتاريخ الصلاحية بالنسبة الى الاشخاص الموجودين فى الوظيفة يتحدد بتاريخ ترقيةهم اليها أو تعيينهم فيها أما تاريخ صلاحية المحامى المرشح للتعين فانه يتحدد بالتاريخ الذى يستكمل به فى المحاماة المدة التى تؤهله قانونا لشغل الوظيفة المرشح لها فضلا عن استيفاء كافة الشروط الاخرى المقررة قانونا ، فاذا استوفى المحامى هذه الشروط فى تاريخ لاحق لتاريخ تعيين سائر الموجودين فى الوظيفة أو ترقيةهم اليها — وجب ان يكون تاليا لهم فى الاقدمية ولو كان سابقا عليهم فى تاريخ التخرج لانه فى هذه الحالة لا يعتبر زميلا لهم فى مفهوم المادة ٢٢ من قانون السلطة القضائية المشار اليها .

والامر على نقض ذلك اذا كان المحامى المرشح للتعين قد استوفى شروط الصلاحية سالف الذكر فى تاريخ سابق على تاريخ تعيين زملائه من رجال القضاء فى الوظيفة ذاتها أو ترقيةهم اليها ان يوضع فى هذه الحالة فى كشف اقدمية هذه الوظيفة سابقا عليهم وذلك بشرط الا يسبق اغلبية زملائه فى التخرج من شاعلى هذه الوظيفة الذين التجقوا بالوظائف القضائية اثر تخرجهم وساروا فى مدارجها سيرا عاديا والمقصود بالزملاء

فى هذا الصدد هم أولا الذين تخرجوا فى ذات السنة التى تخرج فيها  
الحامى المرشح للتعين وبشرط أن يكون قد سار بدوره فى المحاماة أو فى  
غيرها من الاعمال القانونية النظرية وفى القيد بجداول سيرها عاديا وذلك  
بالتزام الضوابط والقواعد التى نص عليها قانون المحاماة وبسائر سيرها  
عاديا فى مدارجها دون تجاوز للحدود المحددة قانونا للقيد بجداول المحامين  
فى مراحلها المختلفة فان لم يفعل وجب عدم الاعتداد بالمدة التى يترأى  
خلالها عن القيد وتأخير تاريخ تخرجه بمقدارها عند المقارنة بينه وبين  
زملاءه من داخل الكادر وكذلك الشأن فى مدد الاستبعاد وما شابهها .  
وحكمة ذلك أن رجل القضاء يخضع سواء فى تعيينه أو فى ترقيته فى  
الوظائف القضائية لضوابط وتقيود من حيث كفايته وصلاحيته ومن ثم  
وجب بالمقابلة ، أن يقتيد الحامى المرشح للتعين فى هذه الوظائف  
بالتقيد والضوابط التى فرضها قانون المحاماة .

والاعتداد بتاريخ التخرج فى هذا الصدد يكفل تحقيق العدالة والمساواة  
بين الزملاء المتخرجين فى عام واحد سواء فى ذلك من سلك منهم طريق  
الوظائف القضائية أو من اتخذوا المحاماة مهنة لهم على أن يسير كلا  
الفريقين فى طريقه سيرا عاديا على النحو المتقدم ذكره فلا يضار رجال  
القضاء بتحديد اقدمية زملائهم من المحامين من تاريخ صلاحيتهم لشغل  
الوظائف التى يرشحون لها ومقارنتهم بزملائهم ممن عينوا فى مسند  
الوظائف فعلا فى التاريخ المشوار اليه فقد تتوافر فيهم صلاحية التعيين  
فى هذه الوظائف من تاريخ سابق على ذلك التاريخ ولكن يحول دون تعيينهم  
اعتبارات مردها الى عدم خلو الوظائف أو أسباب مالية أو الى غير  
ذلك من الاعتبارات الخارجة عن ارادتهم .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون تحديد اقدمية الحامى الذى يعين فى  
احدى وظائف النيابة أو القضاء أو ادارة قضايا الحكومة بوضعه بين اغلبيه  
زملائه بالتقيد والضوابط المتقدم ذكرها بحيث يكون ترتيبه فى الاقدمية  
تاليا لهم ذلك أن لفظ « بين » يعنى المعية ووضع المحامى تاليا لزملائه  
لا ينفى اعتباره معهم وبالمآلى بينهم ، وهذا الوضع يتفق والاصل العام

الذى يقضى بتحديد اقدمية الموظف عند تعيينه فى الوظيفة العامة تالياً لزملائه ممن سبقوه الى التعيين فيها .

ويتعين التنبيه أخيراً الى أن النصوص المشار إليها وعلى الخصوص نص المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية قاطعة فى الدلالة على أن تحديد اقدمية المحامى الذى يعين فى وظائف القضاء والنيابة العامة أو ادارة قضائيا الحكومة يكون أصلاً حسب تاريخ القرار الصادر بالتعيين فيوضع تالياً لزملائه فى الوظيفة التى يعين فيها ، بغض النظر عن تاريخ التخرج أو تاريخ الصلاحية لشغل الوظيفة على أن المشرع رخص للادارة فى العدول عن هذا الأصل إذ اجاز لها تحديد اقدمية خاصة بشرط أن ينص عليها فى قرار التعيين وأن تراعى وضع المحامى بين أغلبية زملائه وفقاً للمعايير والضوابط التى سلف ذكرها بحيث لا يجوز لها التخلل أو التراخى فى هذه الضوابط والمعايير متى دلت عن الأصل العام الى قاعدة تحديد اقدمية الخاصة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولاً - أن تحديد اقدمية يكون أصلاً بحسب تاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية على أنه يجوز لجهة الادارة أن تحدد للمحامى المرشح للتعيين اقدمية خاصة وعليها فى هذه الحالة أن تراعى الضوابط المنصوص عليها فى القانون وهى وضع المحامى بين أغلبية زملائه داخل الكادر .

ثانياً - فى تحديد هذه اقدمية يعتبر زميلاً للمحامى من عين فى الوظيفة المراد التعيين فيها فى تاريخ استيفاء المحامى لشروط الصلاحية للتعيين فيها . وذلك بالشرطين الاتيين :

( ١ ) أن يوضع المحامى بين أغلبية زملائه فى التخرج الذين عينوا عقب تخرجهم وساروا فى ترقياتهم سيرا عادياً حتى بلغوا الوظيفة المراد تعيينه فيها .

( ب ) ان يكون المحامى قد سار فى عمله القانونى فى المحاماة وفى غيرها من الاعمال القانونية النظرية وفى القيد بالجدول سيرا عاديا لم يتراخ فيه عن الحدود الدنيا ولم يستبعد من الجدول .

ثالثا - لا يعتبر زميلا للمحامى فى هذا الخصوص من عين فى الوظيفة القضائية فى تاريخ سابق على تاريخ صلاحية المحامى للتعيين فيها وذلك بغض النظر عن تاريخ تخرج كل منهم .

( فتوى رقم ١٩٦٩ فى ١/٩ - ١٩٦٢ - جلسة ١/٦ / ١٩٦٢ )

#### قاعدة رقم ( ٣٩٨ )

المبدأ :

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية - تفرقته فى شأن اقدمية من يعاد تعيينه بين القضاة وبين وكيل الوزارة - تحديد اقدمية القاضى الذى يعاد الى منصبه من تاريخ تعيينه اول مرة - تحديد اقدمية وكيل الوزارة الذى يعاد تعيينه فى المناصب القضائية يكون بين زملائه حسب الاقدمية التى كانت له بينهم يوم تعيينه وكىلا للوزارة - اثر ذلك وجوب الاعتداد بالترقيات التى حصل عليها زملاؤه خلال فترة شغله وظيفه وكيل الوزارة - اختلاف الحكم فى حالة استغافته ماليا بمقتضى احكام الكادر العام بحيث يجاوز الوضع المالى لزملائه - وجوب رد الامر الى نصابه عند اعادته الى الوظيفة القضائية - وجوب استبعاد الزيادة ومنحه الراتب السابق لتعيينه وكىلا للوزارة ثم زيادة مرتبه بالعلاوات الدورية التى كان يستحقها على فرض استمراره فى وظيفته القضائية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية تنص على أن تنظر اقدمية القضاء بحسب تاريخ



القرار الجمهورى الصادر بتعيينهم واذا عين أو رقى قاضيان أو أكثر فى قرار واحد كانت الاقدمية بينهم بحسب ترتيبهم فى القرار .

على أنه اذا عين مستشارا رئيس محكمة القاهرة الابتدائية أو رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية أو ... أو احد المحامين العامين كانت اقدميته بين المستشارين من تاريخ تعيينه فى وظيفته .

وتعتبر اقدمية القضاة الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم اول مرة .

وتعتبر اقدمية اعضاء النيابة والموظفين القضائيين بديوان وزارة العدل عند تعيينهم فى وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم فى هذه الدرجات واذا عين وكيل وزارة العدل رئيسا لمحكمة استئناف فتحدد اقدميته بين زملائه حسب الاقدمية التى كانت له منذ كانوا بحاكم الاستئناف .

وتحدد اقدمية مستشارى محاكم الاستئناف وقضاة المحاكم الابتدائية المعينين من خارج السلك القضائى فى قرار التعيين بموافقة مجلس القضاء الاعلى .

وان المادة ٧٣ من القانون السالف الذكر تدمج على أنه :  
حددت مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون .

ولا يصح أن يقرر لاحد منهم مرتب بصفة شخصية أو أن يعامل معاملة استثنائية باية صورة .

ويستفاد مما تقدم أن المشرع فرق بالنسبة لادمية رجال القضاء الذين يعادون الى مناصبهم داخل السلك القضائى بين فريتين :

١ - القضاة : وهؤلاء تعتبر اقدميتهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم

أول مرة فى وظيفة قاضى فاذا استقال أو ترك السلك القضائى ثم طلب العودة الى وظيفة اعتبرت أقدميته فى هذا التاريخ .

٢ - وكيل وزارة العدل وتحدد أقدميته بين زملائه بحسب الاقدمية التى كانت له يوم تعيينه وكىلا للوزارة .

والمغايرة فى هذا الشأن يفهم منها أن الشارح قد اتجبت نيته الى التفرقة بين وضعين فبينما يعود القاضى الى الخدمة فى ذات وظيفته السابقة من تاريخ تعيينه أول مرة الامر الذى قد يترتب عليه سبق زملائه اياه اذا ما نالوا ترقية فى وظيفة أعلى قبيل عودته الى سلك القضاء - فان وكيل الوزارة تتحدد أقدميته بين زملائه بحسب الاقدمية التى كانت له عند تعيينه فى هذه الوظيفة فاذا كانوا قد رتقوا خلال فترة شغله هذه الوظيفة اعتبر على سبيل الافتراض مرتبا بينهم اذا ما كان ترتيب أقدميته يعطيه هذا الحق فيما لو استمر فى وظيفته القضائية - وعلى ذلك فان وكيل الوزارة يستحق ان يتقاضى مرتبا معادلا لمرتب المستشار الذى كان يليه فى الاقدمية عند تعيينه وكىلا للوزارة متى عين أو رقى الى وظيفة نائب رئيس محكمة النقض أو رئيس احدى محاكم الاستئناف أو رئيسا بها من المستشارين وهذه التفرقة لها ما يبررها ذلك ان الشارح قد راعى أن وظيفة وكيل وزارة العدل انها هى استمرار للخدمة بالسلك القضائى فقد قدر ان وكيل الوزارة لم يترك خدمة القضاء ولذلك حدد أقدميته بين زملائه بحيث يوضع بينهم بحسب الاقدمية التى كانت له عند تعيينه وكىلا للوزارة عند اعادته الى الوظيفة القضائية فاذا كانوا قد رتقوا الى وظيفة أعلى اخذت هذه الترقية فى الاعتبار عند الاعادة - أما القاضى الذى يترك وظيفته بالاستقالة او الى خارج السلك القضائى فان وضعه يختلف عن حالة وكيل الوزارة ولذلك فقد قرر الشارح حكما مغايرا فى حالة اعادته الى وظيفته القضائية .

ويترتب على هذا الفهم ان وكيل وزارة العدل اذا ما أعيد الى الوظائف

القضائية يكون على حق فى تناضيه مرتبه الذى بلنه خلال تغلده منصب وكيل الوزارة وذلك بشرط ألا يسبق زملاءه أى ألا يجاوز الوضع المسالى الذى بلغوه فى السلك القضائى وهذا الفرض يتوافر فى حالة ما اذا عومل وكيل الوزارة بمقتضى نص المادة ٦٢ المذكورة .

أما اذا لم تقتض ظروف الحال معاملة وكيل وزارة العدل بمقتضى احكام هذه المادة. كما اذا لم يعين أو يرق المستشار التالى له فى الاقدمية الى احدى الوظائف التى وردت فى النص وانما استمرت معاملته بمقتضى احكام الكادر العام الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة أو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وترتب على هذه المعاملة استفادته ماليا بحيث جاوز الوضع المالى لزملائه بصسفة شخصية فانه يتعين رد الامر الى نصابه الصحيح عند اعادته الى الوظيفة القضائية واستبعاد هذه الزيادة ومنحه راتبه الذى كان يتقاضاه قبل تعيينه فى وظيفة وكيل وزارة العدل ثم يزداد راتبه بالعلوات الدورية التى كان يستحقها فيما لو فرض استمراره فى وظيفته القضائية .

وليس من مقتضى عدم مجاوزة الوضع المالى للزملاء أن يكون مرتب وكيل وزارة العدل المعاد الى السلك القضائى مساويا لمرتب زملائه - فقد يكون مرتبه قبل تعيينه وكلا للوزارة متفوقا بقدر ما طبقا للسير الطبيعى فى منحه العلوات الدورية او علوات الترقية او منحه علاوة من علوات درجة المستشار عند الترقية اليها بدلا من منحه اول مربوطها او لاستحقاقه اعانة غلاء المعيشة بمقدار اكبر بحسب الحالة الاجتماعية طبقا لما هو مقرر قانونا للعاملين بكادر القضاء وفى هذه الحالة يتعين تقرير احقية وكيل وزارة العدل المعاد الى السلك القضائى فى هذا القدر من المرتب بالاضافة الى العلوات الدورية اذ ليس فى ذلك مجاوزة للوضع المالى لزملائه .

لذلك انتهى الراى الى احقية السيد الاستاذ المستشار فى مرتبه الذى

- ٨٧٤ -

كان يتقاضاه قبل تقلده منصب وكيل وزارة العدل مضافا اليه العسالات  
الدورية التي كانت تستحق له على فرض بقائه فى وظيفة مستشار - مع  
ضم اعانة الغلاء والعلاوة الاضافية المقررة بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣  
لسنة ١٩٦٥ الى هذا المرتب .

أما تحديد العلاوة اعمالا لتعديل قانون السلطة القضائية بالقانون رقم  
٧٢ لسنة ١٩٦٤ فترى الجمعية العمومية عدم ملاءمة لابداء الراى فى شأنه  
لعرضه على جهة قضائية مختصة .

( ملف ١/٨٦ - جلسة ١٩٦٦/٥/٤ )

### الفرع الثالث الاعارة

#### قاعدة رقم ( ٣٩٩ )

#### المبدا :

حرمان من يعار من أعضاء مجلس الدولة لشغل وظيفة خارج المجلس  
من تقاضى بدل طبيعة العمل - اذا كانت اعارة عضو مجلس الدولة تمت الى غير  
وظيفة معينة او درجة مالية وارادة فى ميزانية الجهة المعار اليها ولم يكن  
يحصل الا على مكافأة شاملة يبذل فى تكوينها مرتبه الاصلى بمجلس الدولة  
وراتب طبيعة العمل لرجال القضاء - اثر ذلك - استحقاق هذا المرتب الاخير  
بوصفه عنصر من عناصر المكافأة الشاملة يتجرد من طبيعته الاصلية .

#### ملخص الفتوى :

يبين من تقصى وقائع الموضوع أن السيد المستشار . . . . . ندب  
للعمل بالهيئة العامة للمصانع الحربية اعتبارا من ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٧  
الى أن أعير اليها فى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ واستمر كذلك الى أن ندب  
للمعمل بالمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية اعتبارا من ٢٩ من  
سبتمبر سنة ١٩٦٣ حيث ظل بها الى أن أعير للعمل مستشارا قانونيا  
لوزارة الانتاج الحربى اعتبارا من اول يوليه سنة ١٩٦٧ وندب بعد ذلك  
اعتبارا من اول يوليه سنة ١٩٦٩ مستشارا قانونيا للمؤسسة المصرية  
العامة للمصانع الحربية ، وان الجهاز المركزى للمحاسبات اعترض على  
صرف بدل طبيعة عمل رجال القضاء لسيادته خلال فترات ندبه للعمل  
بالمؤسسة المذكورة وفترة اعارته لوزارة الانتاج الحربى .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن  
منح رجال القضاء راتب طبيعة عمل ينص فى مادته الاولى على أن : « يمنع

راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة النقض أو النيابة العامة والأعضاء الفنيين بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية وذلك بالفئات الآتية :

#### جنيه

- ١٤ شهريا للمستشارين ومن فى درجتهم وما يعلوها وما يماثلها .
- ٩ شهريا لرؤساء المحاكم والنيابات والقضاة ومن فى حكمهم .
- ٦ شهريا لوكلاء النيابة ومساعدو النيابة ومن فى حكمهم « .

ومن حيث أنه يبين من نص هذا القرار أن المشرع قد قرر منح راتب اضافى لرجال القضاء وغيرهم ممن ورد بيانهم فى نص المادة الاولى من هذا القرار واطلق عليه اسم « راتب طبيعة عمل » ويستفاد من هذه التسمية الحكمة التى تغرر من أجلها منح هذا الراتب الا وهى طبيعة العمل الذى تستلزمه وظائف معينة حددها الشارع فى نص القرار . ومن ثم فانه متى تقرر أن الشارع قد قرر هذا المرتب فى واقع الامر لظروف العمل الذى تفرضه الوظائف المشار اليها فالمفروض أن يكون القيام بعمل هذه الوظائف عنصرا من عناصر استحقاق هذا المرتب وعلى هذا يكون بنشاط استحقاق مرتب طبيعة العمل توفر شرطين :

**الاول :** أن يكون الموظف شاغلا لوظيفة من الوظائف التى حددها نص المادة الاولى المشار اليها .

**الثانى :** أن يكون الموظف قائما بعمل هذه الوظيفة .

ومن حيث أن الشرط الثانى لاستحقاق بدل طبيعة العمل قد اكده بعد ذلك قانون نظام العاملين رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ بأن نص فى المادة ٤٠ على أنه « لا يجوز صرف البدلات المقررة الا لشاغلى الوظيفة المقررة لها البسند » .

ومن حيث أنه اذا جاز لجهة الادارة بموجب سلطتها التقديرية لى الذنب وبغير موافقة الموظف أن تغير من طبيعة عمل الموظف عن طريق ندبه للقيام بعمل وظيفه أخرى فان هذا الذنب - وهو نظام مؤقت بطبيعته - لا يؤثر على استحقاق الموظف المنتدب لمرتب طبيعة العمل لان جهة الادارة لا تبك بفعلها وإرادتها وحدها أن تحرم الموظف من مرتب طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه ، ولهذا فان الشرط الثانى من شرطى استحقاق راتب طبيعة العمل المشار اليه هو ألا يكون عدم قيام الموظف بالعمل الذى تفرضه الوظيفة راجعاً الى الادارة وحدها .

ومن حيث أنه بالنسبة الى الاعارة فانه يبين من نصوص قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المنظمة لقواعد الاعارة والمادة ٦٢ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ أن الاعارة لا تتم الا بموافقة الموظف فارادته فى تغيير نوع العمل الذى يستحق عنه المرتب حرة كما أن للاعارة اثرين قانونيين .

**الاول :** انقصاص علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة ويتبثل ذلك فى خلو الوظيفة ويترتب على هذا الخلو عدم اضطلاع الموظف بأعباء الوظيفة الاصلية بصفة مؤقتة مدة الاعارة .

**الثانى :** اتصال علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة من وجوه هى أن تدخل مدة الاعارة فى حساب المعاش أو المكافأة كما تدخل فى استحقاق العلاوة والترقية ومن ثم فان الاثر الاول للاعارة هو تخلى الموظف المعار عن اعباء وظيفته فهو لا يشغلها مدة الاعارة من حيث انها مصدر مالى أى درجة ومن حيث مقتضيات ما ترتبه من عمل .

ولما كان من المتعين لاستحقاق مرتب طبيعة العمل أن يكون الموظف شاغلاً لوظيفة من الوظائف التى حددها نص المادة الاولى من القسرسر الجمهورى سالف الذكر فينبئنى على هذا عدم استحقاق عضو مجلس الدولة المعار لمرتب طبيعة العمل اثناء مدة امارته .

ولا يسوغ الاحتجاج بأن نص المادة الاولى من القرار الجمهوري المذكور قد ورد عاما شاملا وأن حكمة هذا البديل متوافرة في حالة الاعارة للشئون القانونية بآية وزارة أو مصلحة أو هيئة أو مؤسسة إذ أن ارتباطهم بمجلس الدولة ما زال قائما وتصرف مرتباتهم من الجهة المعارين اليها على أساس مرتباتهم في الجهة الاصلية ذلك ان الحكمة من تقرير هذا البديل تكمن في طبيعة العمل الذي يقوم به الموظف المعنى بالنص فقد قدر الشارع أن عمل القاضي أو عضو مجلس الدولة الخ ، هو عمل ذو طبيعة خاصة تقرر أصلا لما تفرضه هذه الوظيفة من أعباء مقروضة أن يكون شاغلها قائما بها تطبيقا لقاعدة عامة أوردتها المادة ( ٧٣ ) من قانون نظام العاملين المدنيين وتقضى بأن على الموظف أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وأمانة وعليه أن يخصص وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته ، كما لا يسوغ الاستناد الى ارتباط أعضاء المجلس أثناء مدة الاعارة وأن مرتباتهم تصرف من الجهة المعارين اليها على أساس مرتباتهم في الجهة الاصلية وأن طبيعة الاعارة كنظام قانوني لا يترتب عليه انقسام الصلة بين الموظف المعار ووظيفته الاصلية انفصالا تاما والا كان هذا الاجراء نفلا لا اعارة ذلك أن هذه الصلة تكون أثناء الامارة متراخية الى أن تنتهي الاعارة فتعود .

ومن حيث أن مؤدى هذا انه لا يجوز صرف البديل المقرر للوظيفة الا لمن يشغلها فعلا ومن ثم فان من كان يشغل وظيفة مقرر لها بديل ثم امير لشغل غيرها لا يجوز أن يستمر في تقاضى البديل المقرر لوظيفته الاصلية ، ولهذا لا يجوز صرف البديل المقرر لوظائف مجلس الدولة الفنية الا لمن يشغلها فعلا من أعضاء المجلس الفنيين ويتعين حرمان من يعار منهم لشغل وظيفة خارج المجلس من تقاضى هذا البديل .

ومن حيث أن هذا القول يصدق فقط على الحالات التي يعار فيها عضو مجلس الدولة الى وظيفة أخرى ، اذ باعارته الى هذه الوظيفة يستحق راتبها والبدلات المقررة لها فلا يجوز له أن يجمع بين هذا الراتب والبدلات وبين ما كان يستحقه في وظيفته الاصلية بمجلس الدولة



من راتب أصلى أو راتب طبيعة عمل ، أما اذا كانت اعارة عضو مجلس الدولة تمت الى غير وظيفة معينة أو درجة مالية واردة نى ميزانية الجهة المعار اليها ولم يكن يستحق عضو مجلس الدولة خلال فترة الاعارة الا مكافأة شاملة يدخل فى تكوينها مرتبه الاصلى بمجلس الدولة وراتب طبيعة العمل لرجال القضاء فان هذا الراتب الاخير يتجرّد من طبيعته الاصلية ولا يتقيد بالشرطين السابقين لاستحقاقه بل يكون حصول الموظف عليه كجزء من المكافأة الشاملة التى تقررت له وكمعيار تحددت بمقتضاه تلك المكافأة .

ومن حيث أن الثابت من كتاب المؤسسة المصرية العمامة للمصانع الحربية ومناعات الطيران الوجه اليه والمورخ فى ٧ يونيه سنة ١٩٧٠ أن المؤسسة كانت تصرف الى السيد المستشار / . . . . . جميع مستحقاته الاصلية بوظيفته الاصلية بمجلس الدولة كمكافأة شاملة وكل لا يتجزأ مقابل عمله وخدماته بها حيث لم يكن يشغل وظيفة معينة أو درجة مالية واردة بميزانيته أو بهيئته وزارة الانتاج الحربى وأن من ضمن هذه المستحقات راتب طبيعة العمل الذى قررت المؤسسة انه لم يكن يصرف اليه باعتباره كذلك وانما باعتباره عنصر من عناصر المكافأة الشاملة التى يتقاضاها لقاء أعماله التى كان يؤديها للمؤسسة ، ومن ثم فان السيد المستشار / . . . . . يستحق راتب طبيعته العمل باعتباره جزءا من المكافأة الشاملة التى تقررت له خلال فترة عمله بالمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية أو وزارة الانتاج الحربى ، وهو ما سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١١ من مارس سنة ١٩٧٠ .

#### من أجمل ذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى سلامة ما قامت بحرفه المؤسسة المصرية العمامة للمصانع الحربية

أو وزارة الانتاج الحربى للسيد المستشار / . . . .  
من مكافأة شاملة لراتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء كعنصر من  
عناصر المكافأة الشاملة سواء عن الفترة التى انتدب أو اعير فيها للعمل  
بالمؤسسة المصرية العمامة للمصانع الحربية أو وزارة الانتساج  
الحربى .

( ملف ٤٧٧/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٠/٦/١٧ )

قاعدة رقم ( ٤٠٠ )

المبدأ :

عدم تضمين قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ تنظيمها  
للمعاملة المالية للمعاري من رجال القضاء - الرجوع فى هذا الشأن الى  
القواعد العامة التى تضمنها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - نص المادة ٤٥  
من هذا القانون على جواز منح العامل المعار للعمل بحكومة أو بهيئة اجنبية  
مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالشروط والاولضاع التى يقررها  
رئيس الجمهورية - عدم صدور قرار من رئيس الجمهورية فى هذا الشأن -  
استصحاب تطبيق القواعد التى كانت سارية فى ظل العمل بأحكام القانون  
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٤ - أساس ذلك - هذه القواعد تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر  
فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ - منح المرتب فى الداخل للمعار بموجب أحكام  
هذا القرار هو رخصة اعطاهما الشارع للجهة الادارية التى يتبعها العامل -  
صدور قرارات اعارة بعض رجال القضاء الى ليبيا متضمنة النص على منحهم  
مرتباتهم فى الداخل ونشوء الحق لهم فى تقاضى هذه المرتبات - قرار اللجنة  
التنفيذية للعلاقات الثقافية والتعاون الفنى بجلسته ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٧  
بالغاء صرف مرتبات المعاري الى ليبيا وموافقة لجنة الشؤون الخارجية والامن  
القومى بمجلس الوزراء على هذا القرار - هذا القرار يورد قيدها على حرية  
الادارة فى تقدير منح العامل المعار مرتبه فى الداخل وليس من شأنه الغاء  
القواعد التنظيمية التى تجيز صرف المرتب الى المعار - لا تأثير لهذا القرار  
على سلامة القرارات التى صدرت بمنح المعاري مرتباتهم سواء اكانت صريحة  
أو ضمنية مستفادة من قيام الوزارات بصرف هذه المرتبات - ليس من شأن  
كتاب صادر من وزير الدولة متضمنا انه تم الاتفاق على أن تتحمل الحكومة  
الليبية كافة نفقات الاعارة المساس بالمراكز القانونية القائمة للمعاريين -  
استمرار تقاضيهم مرتباتهم فى الداخل الى أن تنتهى مدة اعارتهم المحددة فى  
قرارات الاعارة .

## ملخص الفتوى

ان قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أجاز فى المادة ٦٨ منه اعارة القضاة للقيام بأعمال قضائية أو قانونية بوزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة أو الى الحكومات الاجنبية والهيئات الدولية ، ولكنه لم يتضمن تنظيما للمعاملة المالية للمعارين ، ومن ثم يتعين الرجوع فى هذا الشأن الى القواعد العامة التى تضمنها نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وينص هذا النظام فى المادة ٤٥ منه على أن « يكون مرتب العامل المعار بأكمله على حساب الحكومة أو الهيئة المستعيرة ، ويجوز منح العامل مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالشروط والأوضاع التى يقررها رئيس الجمهورية » . ونظرا الى أنه لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد شروط وأوضاع منح المعار مرتبه فى الداخل ، فيكون مرد الحكم الى القواعد التى كانت سارية فى ظل العمل بقانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وذلك تطبيقا لما نص عليه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى المادة الثانية منه من أنه الى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها فى شئون الموظفين قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع احكامه . وتنظيم المعاملة المالية للمعارين كان محكوما قبل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٥٥ .

ومن حيث أنه طبقا لاحكام قرار مجلس الوزراء سالف الذكر تمنح حكومة الجمهورية العربية المتحدة لمن يعار الى ليبيا من الدرجة الثالثة فما فوقها مرتبه الاصلى فى الداخل دون اضافات أخرى ، ومن يعار من الدرجة الرابعة فأقل ٤٠٪ من مرتبه الاصلى بحد أدنى مقداره خمسة جنيهاً وبحد أقصى مقداره عشرة جنيهاً ، ومنح المرتب على هذا النحو هو رخصة اعطاها المشرع للجهة الادارية التى يتبعها العامل المعار ، فيكون لها وفقا لتقديرها أن تقرر منحه مرتبه فى الداخل أو عدم منحه

اياه حسبما تراه ، فلا يستمد العامل المعار حقا فى المرتب فى الداخل من نصوص قرار مجلس الوزراء المذكور ، وانما الامر متروك فى ذلك لتقدير جهة الادارة ، فاذا ما قررت منح العامل مرتبه الاصلى فى الداخل نشأ له حق فى هذا المرتب من وقت تقرير جهة الادارة ذلك .

ومن حيث انه بالنسبة الى رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة الذين اعيروا الى ليبيا ، فان قرارات اعارتهم صدر بعضها متضمنا النص على منح المعار مرتبه فى الداخل ، وبعضها اغفل هذه الناحية ولكن الوزارة قامت فعلا بصرف هذه المرتبات ، ومن ثم نشأ لهم حق فى تقاضى هذه المرتبات .

ومن حيث ان اللجنة التنفيذية للعلاقات الثقافية والتعاون الفنى قررت بجلستها المنعقدة فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٧ الغاء صرف مرتبات المعارين الى الجمهورية الليبية ، ووافقت على هذا القرار لجنة الشؤون الخارجية والامن القومى بمجلس الوزراء ( ولم تخطر الوزارة بهذا القرار حسبما يبين من الاوراق ) كما صدر كتاب السيد وزير الدولة المؤرخ ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٩ متضمنا انه بمناسبة طلب الحكومة الليبية الاستعانة ببعض الخبراء المدنيين من الجمهورية العربية المتحدة ، فقد تم الاتفاق على أن تكون الاستعانة بهؤلاء الخبراء عن طريق الاعارة بحكومة الجمهورية الليبية وأن تتحمل الجهة المعار اليها بكافة نفقات الاعارة .

ومن حيث أن قرار لجنة الشؤون الخارجية والامن القومى سالف الذكر وان كان قد أورد قييدا على حرية جهة الادارة فى تقدير منح العامل المعار مرتبه فى الداخل بان ألغى صرف المرتبات الى المعارين الى ليبيا ، فانه ليس من شأن هذا القرار ان يلغى القواعد التنظيمية التى تجيز صرف المرتب الى المعار الغاء كليا ومطلقا باثر حال يسرى على جميع قرارات الاعارة القائمة والمستقبله ، فالغاء القرار التنظيمى لا يكون الا بقرار فى مثل مرتبته أو أعلى منه ، ولما كان منح المعار مرتبه فى الداخل

رخصة مقررّة فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ، فان الغاء هذا القرار يقتضى صدور قرار بذلك من الجهة المختصة ( رئيس الجمهورية ) ولا يكفى لذلك صدور قرار من احدى اللجان التابعة لمجلس الوزراء ، ومن ثم يكون قرار لجنة الشؤون الخارجية والامن القومى غير كاف لترتيب آثار قانونية تخالف تلك التى ترتبت على قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، ومن ثم لا يكفى للتأثير فى سلامة القرارات التى صدرت بمنح المعارين مرتباتهم فى الداخل سواء كانت قرارات صريحة ، أو كانت قرارات ضمنية مستفادة من قيام الوزارة بصرف هذه المرتبات فعلا .

ومن حيث انه بالنسبة الى كتاب السيد وزير الدولة وما تضمنه من انه تم الاتفاق على أن تتحمل الحكومة الليبية كافة نفقات الاعارة ، فان هذا الكتاب يعتبر ترديدا وتاكيدا لقرار لجنة الشؤون الخارجية والامن القومى ، ولكنه لا يترتب عليه امكان المماس بالمرافق القانونية القائمة للمعارين ، اذ يفتقر بدوره الى الاداة القانونية التى يمكن ان تكسبه القوة القانونية المطلوبة لتعديل الوضع التنظيمى القائم .

ويخلص مما تقدم ان القضاة وأعضاء النيابة العامة الذين اعيروا الى ليبيا قبل صدور كتاب السيد وزير الدولة المشار اليه ومنحوا مرتباتهم فى الداخل قد اكتسبوا حقا فى هذه المرتبات الى أن تنتهى مدة اعارتهم المحددة فى القرارات الصادرة بها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القضاة وأعضاء النيابة الذين صدرت قرارات باعارتهم الى حكومة ليبيا قبل صدور كتاب وزير الدولة المؤرخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ يستحقون مرتباتهم فى الداخل سواء نص فى قرار الاعارة على ذلك أو كانت الوزارة قد جرت على صرفه اليهم فعلا وذلك الى أن تنتهى مدة اعارتهم المحددة فى هذه القرارات .

## قاعدة رقم ٤٠١

### المبدأ :

وجوب عرض اعادة أعضاء الهيئات القضائية بعد انتهاء اعمارهم  
سابقة على رئيس الجمهورية لتقدير اعتبارات المصلحة القومية في  
الاعارة - لا يثور هذا الوجوب الا بشأن تجديد اعادة جاوزت المدة  
المحددة في القانون .

### ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع بموجب المادتين ٨٨ ، ٨٩ من قانون مجلس  
الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وضع اصلا عاما اجاز بمقتضاه اعادة اعضاء  
مجلس الدولة للخارج بقرار يصدر من رئيس الجمهورية بشرط موافقة  
المجلس الاعلى للهيئات القضائية وحدد للاعادة مدة لا تتجاوز اربع سنوات  
متصلة ومنع اعادة العضو للخارج بعدها الا بعد انقضاء خمس سنوات  
على اعارته السابقة . واستثناء من هذا الاصل العام اجاز المشرع زيادة مدة  
الاعارة على اربع سنوات بشرط أن تقتضى ذلك مصلحة قومية وخول رئيس  
الجمهورية سلطة تقدير تلك المصلحة القومية ومن ثم فان اعمال هذا  
الاستثناء يكون منوطا بتوافر شرطين : أولهما ان يكمل أحد الاعضاء  
فى اعادة قائمة مدة اربع سنوات متصلة . والثانى أن تقضى المصلحة القومية  
عرض الامر على رئيس الجمهورية للنظر فى تقدير تلك المصلحة وفى  
تجديد ذات الاعارة لمدة تزيد على هذا القدر ، وعليه لا يجد هذا الاستثناء  
مجالا لتطبيقه الا بالنسبة للاعادة القائمة بالفعل والتي تستمر لذات الجهة  
المستعيرة وبعد العرض على المجلس الاعلى فليس لرئيس الجمهورية ان  
يتصدى لتقدير المصلحة القومية فى اعادة قائمة من تلقاء نفسه بل لابد أن  
يتم العرض عليه عن طريق المجلس الاعلى للهيئات القضائية والا ترتب على  
ذلك سلب اختصاص المجلس الاعلى بنظر اعارات اعضاء مجلس الدولة  
ولا يجوز مد نطاق هذا الاستثناء الى اعارات الجديدة التى تطلبها جهة

أخرى غير تلك التى كان العضو معاراً اليها خلال مدة الاربع سنوات عن طريق القياس ، اذ ان الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فى تفسيره ، كما لا يجوز عرض الاعارة فى مثل تلك الحالة مباشرة على رئيس الجمهورية لتقدير المصلحة القومية فيها ، فليس من المقبول ان يختص المجلس الاعلى بنظر الاعارة التى تتم لأول مرة أو التى تتم بعد انقضاء خمس سنوات على اعارة سابقة والنظر فى تحديدها وتجاوز مدتها ثم يقال بعدم اختصاصه بذلك عند الخروج على القواعد التى سنّها المشرع لاعارة أعضاء مجلس الدولة ، فضلاً عن ذلك فان المشرع اشترط لاعارة الجديدة مرور خمس سنوات على الاعارة السابقة ولم يقصر تلك المدة بسبب المصلحة القومية أو لاي سبب آخر وعليه فانه يكون للمجلس الاعلى للهيئات القضائية ان يبت فى الاعارة الجديدة التى لم يفصل بينها وبين الاصرارة المنقضية مدة خمس سنوات فيتعين عليه رفضها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التى ان البلطة الاستثنائية المخولة لرئيس الجمهورية فى تقدير المصلحة القومية لا تلور الا بشأن تجديد اعارة قائمة جاوزت المدة المحددة فى القانون ، وذلك بعد ان يبدى المجلس الاعلى للهيئات القضائية رأيه .

( ملف ٢٣٤/٦/٨٦ - جلسة ١٨/٤/١٩٧٩ ) .

## الفرع الرابع

### معادلة الوظائف القضائية بدرجات الكادر العام

قاعدة رقم ( ٤٠٢ )

المبدأ :

وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة - تعادلها مع الفئة الثانية بالكادر العام - نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ على معادلتها بالفئة الثالثة - مخالفة القانون ووجوب استبعاده في هذا الشق .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق أن المدعى كان يشغل وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة ذات الریط المالى ( ٧٢٠ - ١٢٠٠ ) اعتبارا من ١٩٦٧/٨/٢٠ ، وفى ١٩٦٩/٨/٣١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ بتعيين بعض العاملين من الهيئات القضائية فى وظائف أخرى ونص فى المادة ٣١ منه على أن يعین من السادة الواردة أسماءهم فى الكشوف المرافقة فى الجهات المبينة قرین اسم كل منهم فى وظائف تعادل درجات وظائفهم الحالية . وقد تضمنت هذه الكشوف اسم المدعى وأنه عين بالجهاز المركزى للمحاسبات ، وقد حدد هذا الجهاز درجة المدعى بالدرجة الثالثة مجموعة الوظائف التخصصية وبأقدمية من ١٩٦٧/٨/٣٠ تاريخ تعيينه فى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة وبمرتب ٦٧ ج شهريا وهو مرتبه الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة .

ومن حيث أنه بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام تبين أنه ينص فى المادة (١) منه على أنه « تعادل درجات الكادرات



الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات . . . ووظائف السلطة القضائية . . . بدرجات الكادر العام الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وذلك على الوجه المبين بالجداول المرافقة « . وتقضى المادة (٢) بانه « فى حالة النقل من أحد الكادرات الخاصة الى الكادر العام يوضع المنقول فى الدرجة المعادلة للدرجة المنقول منها طبقا للجداول المرافقة » . وقد نص الجدول الخاص برجال السلطة القضائية الملحق بالقرار الجمهورى المشار اليه على أن وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة تعادل الدرجة الثالثة ، وتعادل الدرجة الثانية اعتبارا من تاريخ بلوغ المرتب ٨٧٦ ج سنويا .

ومن حيث أنه يبين من الجدول الملحق بنظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أن الربط المالى للدرجة الثالثة هو ٦٨٤ - ١٢٠٠ ج سنويا بعلاوة قدرها ٤٨ ج سنويا ، وأن الربط المالى للدرجة الثانية هو ٨٧٦ - ١٤٤٠ ج سنويا ، بعلاوة قدرها ٦٠ ج سنويا ، بينما يبين من جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية أن الربط المالى لوظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة هو ٧٢٠ - ١٢٠٠ ج سنويا بعلاوة قدرها ٦٠ ج سنويا وأن الوظيفة التالية التى يرقى اليها وكيل النيابة من الفئة الممتازة هى وظيفة رئيس نيابة وهى تعادل الفئة الاولى فى القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام انما أجزى التعادل بين درجات وظائف الهيئات القضائية بدرجات الكادر العام فى ضوء ما كشف عنه قضاء هذه المحكمة من وجوب أن يراعى عند تعادل وظائف هذه الهيئات أن لا يقتصر على المعايير المالية وحدها . بل يجب مراعاة المزايا الوظيفية الاخرى والضمانات التى يتميز بها رجال الهيئات القضائية ، وأن يراعى فى ذلك ما يقضى به القانون من حظر نقل العامل من وظيفة الى أخرى درجتها أقل . واذا يتضح من اجراء المقارنة بين

وظيفة وكيل النيابة الفئة الممتازة وبين الدرجة الثالثة الكادر العام ان الوظيفة الاولى تتميز عن الدرجة الثالثة من حيث بداية الربط المالى ومتوسط الربط وقيمة العلاوة الدورية وأن الوظيفة التالية لوظيفة وكيل النيابة من الفئة الممتازة فى مجال الترقى هى وظيفة رئيس نيابة وهى تعادل الفئة الاولى ، فاذا اضيفت الى ذلك المزايا الوظيفية الاخرى والضمانات التى يتميز بها رجال القضاء والنيابة طبقا لقانون السلطة القضائية فانه لا يمكن القول بأن وظيفة وكيل النيابة من الفئة الممتازة تعادل الدرجة الثالثة بالكادر العام ، بل هى بلا مراء أعلى منها ، ومن ثم فان وضع المدعى على الدرجة الثالثة بالجهاز المركزى للمحسابات هو تنزيل حتما لدرجته يخالف القانون الذى يحظر نقل العامل من وظيفته الى اخرى درجتها اقل ، ويكون القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه فيما قضى به من معادلة وظيفة وكيل النيابة من الفئة الممتازة الذى يقل مرتبه عن ٨٧٦ ج سنويا بالفئة الثالثة قد خالف القانون ، ويتعين لذلك استبعاده فى هذا الشق منه من دائرة التطبيق لعدم مشروعيته .

( طعن رقم ١٢٨٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٧٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤٠٣ )

المبدأ :

عدم صدور قرار تنظيمى بمعادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا يحول دون استمرار العمل بأحكام القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ٦٧ استنادا الى حكم المادة الثالثة من قانون الاصدار وذلك بجانب الاعتداد بالمبادئ والقواعد التى جرى عليها القضاء الادارى فى مجال تحقيق هذا التعادل والتى اعتمد عليها المشرع عند اصدار القرار الجمهورى المشار اليه والتى تقوم أساسا على تحقيق التعادل من خلال ميزان متوسط الربط المالى مع عدم الاضرار بالعامل المنقول من الكادرات الخاصة الى الكادر العام ولا

اعتداد فى هذا المجال بالمرتبات والبدلات الاضافية المقررة لوظائف الكادرات الخاصة - تطبيق - معادلة وظيفة قاض (١) ذات الربط المالى ١٤٤٠/٩٦٠ بعلاوة ٦٠ جنيها سنويا ومتوسط ربطها المالى ١٢٠٠ جنيها بالدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ذات الربط المالى ١٤٤٠/٨٧٦٠ بعلاوة ٦٠ جنيها سنويا ومتوسط ربطها المالى ١١٥٨ جنيها سنويا .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام والصادر فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية يقضى بمعادلة وظيفة قاض بالمحاكم الابتدائية ووكيل نيابة من الفئة الممتازة بالربط المالى ٧٢٠ / ١٢٠٠ بالدرجة الثالثة بالربط المالى ٦٨٤ / ١٢٠٠ ومعادلة وظيفة قاض بالمحاكم الابتدائية ووكيل نيابة من الفئة الممتازة من تاريخ بلوغ المرتب ٨٧٦٨ جنيها سنويا بالدرجة الثانية بالربط المالى ١٤٤٠/٨٧٦ ومعادلة وظيفة رئيس محكمة ابتدائية ورئيس نيابة بالربط المالى ١٥٠٠/١٠٨٠ بالدرجة الاولى بالربط المالى ١٢٠٠/١٥٠٠ ، ومعادلة وظيفة مستشار بالربط المالى ١٤٠٠/١٨٠٠ بوظيفة وكيل وزارة بالربط المالى ١٤٠٠ / ١٨٠٠ ثم صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية وقسم وظيفة القاضى الى قاض ( ب ) بالربط المالى ١٢٠٠/٧٢٠ بعلاوة ٦٠ جنيها سنويا وقاض (١) بالربط المالى ١٤٤٠/٩٦٠ بعلاوة ٦٠ جنيها سنويا . كما عمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة اعتبارا من ١/١٠/١٩٧١ وجعل الدرجة الثالثة بالفئة ١٤٤٠/٦٨٤ بعلاوة ٤٨ جنيها سنويا ، والدرجة الثانية بالفئة ١٤٤٠/٨٧٦ بعلاوة ٦٠ جنيها ودرجة مدير عام بالفئة ١٢٠٠/١٨٠٠ جنيها بعلاوة ٧٢ جنيها سنويا . ولم يصدر فى ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قرار تنظيمى عام بمعادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام على

قرار القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر فى ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الأمر الذى يتعين معه الاستمرار فى تطبيق أحكام القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ طبقا لحكم المادة الثالثة من قانون إصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التى تقضى باستمرار العمل باللوائح والقواعد والقرارات المعدل بها فى شئون العاملين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فيما لا يتعارض مع أحكامه فى مجال معادلة وظائف القضاء بدرجات نظام العاملين المدنيين بالدولة ، كما يتعين أيضا الاعتداد بالمبادئ والقواعد التى جرى عليها القضاء الإدارى فى مجال تحقيق هذا التعادل التى بنى عليها المشرع أحكام التعادل الواردة بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ وخلاصة هذه المبادئ والقواعد تقوم على أساس تحقيق التعادل بين الدرجات والوظائف من خلال وزنها بميزان متوسط الربط المالى مع عدم الاضرار بالعامل المنقول من الكادرات الخاصة الى الكادر العام للعاملين فى الدولة والثابت أن المدعى نقل من وظيفة قاض (١) بمرتب ١٣٦٢ جنيها سنويا الى وظيفة معادلة لوظيفته القضائية بوزارة الثقافة بموجب القرار الجمهورى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٤ الصادر فى ١٢/٣/١٩٧٤ ثم صدر القرار الإدارى رقم ٣١١ فى ٩/٦/١٩٧٤ بوضعه فى الفئة ١٤٤٠/٨٧٦ ( الدرجة الثانية ) مع احتفاظه بمرتبه والثابت أن وظيفة قاض (١) مقرر لها الربط المالى ١٤٤٠/٩٦٠ بعلاوة ٦٠ جنيها سنويا ومتوسط ربطها المالى ١٢٠٠ جنيها والدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ مقرر لها الربط المالى ١٤٤٠/٨٧٦ بعلاوة ٦٠ جنيها سنويا ومتوسط ربطها المالى ١١٥٨ جنيها سنويا ، وأن درجة مدير عام مقرر لها الربط المالى ١٨٠٠/١٢٠٠ بعلاوة ٧٢ جنيها سنويا ومتوسط ربطها المالى ١٥٠٠ جنيها سنويا - وعلى ذلك يكون متوسط الربط المالى لوظيفة قاض (١) ( ١٢٠٠ جنيها ) أقرب الى متوسط الربط المالى للدرجة الثانية ( ١١٥٨ جنيها ) منه الى متوسط الربط المالى لدرجة مدير عام ( ١٥٠٠ جنيها ) كما أن العلاوة الدورية لوظيفة قاض (١) هى بعينها

العلاوة الدورية للدرجة الثانية ومقدار كل منهما ٦٠ جنيها سنويا ، وأخيرا فان آخر الربط المالى لوظيفة قاض ( ١ ) ١٤٤٠ جنيها هو بعينه آخر مربوط الدرجة الثانية ١٤٤٠ جنيها - بينما آخر الربط المالى لدرجة مدير عام ١٨٠٠ ج وعلاوتها الدورية ٧٢ جنيها سنويا - وعلى ذلك تكون وظيفة قاض (١) معادلة للدرجة الثانية من درجات نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ولا يترتب على نقل القاض فئة (١) الى الدرجة الثانية من درجات القانون المذكور أى ضرر . مادام آخر الربط المالى لوظيفة قاض (١) والعلاوة الدورية المقررة لها يعادلان آخر الربط المالى للدرجة الثانية والعلاوة الدورية المقررة لتلك الدرجة . أما البدلات والمزايا المالية المقررة لوظائف القضاة فلا تدخل فى حساب التعادل لأن هذه المزايا المقررة للوظيفة يستحقها القضاة ماداموا يشغلون وظائف القضاء ولأن القاعدة الأصلية فى حساب التعادل توجب الاعتداد بالمرتب الأساسى فى وزن وظائف الكادرات الخاصة بميزان درجات الكادر العام لنظم العاملين فى الدولة ولا اعتداد فى هذا المقام بالمرتبات والبدلات الاضافية المقررة لوظائف الكادرات الخاصة ولا غرابه فى معادلة وظيفة قاض (١) بالدرجة الثانية من درجات القانون العام ذلك أن القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ يعادل وظيفة قاض بالمحاكم الابتدائية بالدرجة الثالثة اذا لم يصل المرتب الى ٨٧٦ جنيها سنويا ويعادلها بالدرجة الثانية ٨٧٦/١٤٤٠ من تاريخ بلوغ المرتب ٨٧٦ جنيها سنويا . أما ما يدعيه المدعى من معادلة وظيفة قاض (١) بدرجة مدير عام من تاريخ بلوغ مرتبه ١٢٠٠ جنيها فهو ادعاء لا أساس له من أحكام القانون ويخلط فى مجال التعادل بين وظيفة قاض (١) ووظيفة رئيس محكمة ابتدائية ورئيس نيابة المقرر معادلتها بدرجة مدير عام دائما وفى كل الأحوال ولا مجال للاعتداد فى قياس التعادل بين وظائف القضاة ودرجات الكادر العام بأول مربوط درجات الكادر العام مع مقارنتها بمرتبات القضاة المنقلين الى درجات الكادر العام الا حيث يتدخل المشرع وينص على ذلك صراحة كما هو الشأن فى جدول وظيفة وكيل نيابة معادلة للدرجة الرابعة ( ٩٦٠/٥٤٠ ) من تاريخ بلوغ المرتب ٥٤٠ جنيها وصل

وظيفة القاضى معادلة للدرجة الثانية ( ١٤٤٠/٨٧٦ ) من تاريخ بلوغ المرتب ٨٧٦ جنيها ، لأن التوسع فى قياس المرتب الفعلى للقاضى المنقول الى درجات الكادر العام بأول مربوط درجات الكادر العام للعاملين يؤدى فى حالة اعماله بلا ضابط من النص التشريعى الصريح الى التخليط وعدم العدل وتداخل الوظائف اذ يمكن ان يترتب عليه فى حالة الاخذ به - الى معادلة درجة قاض ( ١ ) وصل مرتبه الى ١٤٠٠ جنيه أو رئيس بالمحاكم الابتدائية وصل مرتبه الى ذلك المرتب بدرجة وكيل وزارة ( ١٤٠٠/١٨٠٠ ) ، المقرر معادلة وظيفة المستشار بها وهو ما لم يستهدفه المشرع الذى عادل وظيفة مستشار بدرجة وكيل وزارة كما عادل وظيفة الرئيس بالمحكمة الابتدائية بدرجة مدير عام ووظيفة القاضى (١) بالدرجة الثانية اذا كان مرتبه ٨٧٦ جنيها سنويا أو أكثر وتحسب أقدميته فى الدرجة الثانية من ذلك التاريخ فقط ومتى كان الثابت ان الادارة قررت تسوية حالة المدعى بعد نقله من وظيفة قاض ( ١ ) الى وزارة الثقافة - وكان مرتبه عند النقل ١٣٦٢ جنيها سنويا بوضعه على الدرجة الثانية ١٤٤٠/٨٧٦ - فانها - ائى الادارة - تكون قد اعملت أحكام القانون فى حق المدعى اعمالا صحيحا ، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى القضاء برفض الدعوى لعدم قيام طلب المدعى وضعه فى درجة مدير عام ( ١٨٠٠/١٣٠٠ ) من تاريخ بلوغ مرتبه ١٢٠٠ جنيه على أساس سليم من القانون فانه - أى الحكم المطعون فيه - يكون قد جاء مطابقا للقانون ، جديرا بالتأييد ، ويكون الطعن فيه فى غير محله بما يتعين رفضه - والحكم بقبول الطعن شكلا ، وبرفضه موضوعا ، والزام الطاعن ( المدعى ) بالمصروفات .

## الفرع الخامس

### النقل الى وظائف خارج الهيئة القضائية

قاعدة رقم ( ٤٠٤ )

المبدأ :

موظف - مرتب - النقل من كادر القضاء والنيابة العامة الى مؤسسة عامة فى الدرجة المعادلة - استحقاق أول مربوط الدرجة المنقول اليها اذا كان أكبر من مرتب الدرجة المنقول منها -

ملخص الفتوى :

الأصل أن يحتفظ الموظف المنقول بمرتبته السابق فلا يتقاضى مرتباً يزيد عليه فى الدرجة المنقول اليها ، الا أن مناسبات أعمال هذا الأصل - وفقاً لما تبين من استقراء أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أن يكون المرتب السابق فى حدود مربوط الدرجة المنقول اليها . أما اذا كانت الدرجة المنقول اليها باعتبارها الدرجة المعادلة للدرجة المنقول منها - تزيد فى أول مربوطها على مرتب الموظف المنقول فانه يتقاضى أول مربوط نزولاً على الأصل العام المقرر فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من أنه لا يجوز أن يشغل موظف وظيفة من درجة معينة ثم يتقاضى مرتباً يقل عن بداية مربوطها ( المادة ٢١ من القانون والجدول الملحق به ) . ومن ثم فإن نقل عضو النيابة العامة الى مؤسسة الطاقة الذرية بالدرجة الثانية العالية باعتبارها الدرجة المعادلة لدرجة وكيل النائب العام من الفئة الممتازة المنقول منها يعطيه الحق فى أول مربوط الدرجة المنقول اليها وهو ٦٥ جنيها شهرياً .

( فتوى رقم ٩٥٣ فى ١٩٦٣/٨/٢١ - جلسة ١٩٦٣/٨/١٤ )

قاعدة رقم ( ٤٠٥ )

المبدأ :

القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ باعادة تشكيل الهيئات القضائية والقرار الجمهورى رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ بتعيين بعض العاملين فى الهيئات القضائية فى وظائف أخرى - تعيين اعضاء الهيئات القضائية بموجب احكامها فى وظائف أخرى هو تعيين بمعنى الكلمة وليس نقلا - عدم خضوعهم لقاعدة عدم جواز ترقية الموظف المنقول الا بعد مضى سنة من تاريخ نقله .

ملخص الفتوى :

ان الواضح من نصوص القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليهما ان تعيين اعضاء الهيئات القضائية هو تعيين بالمعنى المفهوم من هذه الكلمة ، وليس نقلا من وظيفة الى اخرى فبذلك عبر المشرع فى المادة الرابعة من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ حين اجاز لرئيس الجمهورية تعيين اعضاء الهيئات القضائية المذكورين فى وظائف أخرى ، وبذلك صدر القرار الجمهورى رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ بتعيينهم فى هذه الوظائف ، وباعتبارهم معينين فى وظائفهم الجديدة وليسوا منقولين اليها ، فانهم لا يخضعون لنص المادة ٢٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذي ينص على انه .. لا يجوز ترقية العامل المنقول الا بعد مضى سنة على الاقل .. « فهذا النص - كما هو واضح - يسرى على العامل المنقول ، ولا صلة له بالعامل الذى يعين أو يعاد تعيينه فى وظيفة أخرى » .

( فتوى رقم ١٥١ فى ٢٢/٢/١٩٧١ )

قاعدة رقم ( ٤٠٦ )

المبدأ :

اعضاء الهيئات القضائية الذين يعاد تعيينهم فى وظائف أخرى طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ والقرار الجمهورى رقم ١٦٠٥ لسنة



١٩٦٩ - يستصحبون مراكزهم فى وظائفهم السابقة بما فى ذلك الاقدمية وموعد استحقاق العلاوات .

#### ملخص الفتوى :

ان تعيين اعضاء الهيئات القضائية المذكورين فى وظائف اخرى لم يتم طبقا للقواعد العامة المقررة للتعيين فى نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه او فى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، وانما صدر هذا التعيين بناء على قانون خاص رخص لرئيس الجمهورية فى اجرائه ، وهو القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ، وقد افصح هذا القانون عن رغبة المشرع فى الا يضار اعضاء الهيئات القضائية بتعيينهم فى وظائف اخرى ، وعن قصده ان يستصحبوا مراكزهم القانونية السابقة عند تعيينهم الجديد ، فحرص على النص على ان يكون تعيين اى منهم فى وظيفة معادلة لدرجة وظيفته القضائية ، ولو اراد المشرع ان يكون هذا التعيين فاتحة علاقة قانونية جديدة بين المعين والدولة منبئة الصلة بالعلاقة السابقة ، لكان قد ترك امر تنظيم هذه العلاقة للقواعد العامة ولقرار التعيين الذى كان يتعين عندئذ ان يلتزم حكم هذه القواعد العامة .

ومن حيث ان تعيين عضو الهيئة القضائية فى وظيفة معادلة لوظيفته القضائية ، هو استصحاب بحكم القانون لمركزه فى وظيفته السابقة ، مما يتعين معه القول بأنه يحتفظ باقدميته فى تلك الوظيفة وموعد علاوته الدورية فيها ، مع مراعاة تاريخ منح العلاوة الدورية الذى يقرره نظام العاملين المدنيين بالدولة ونظام العاملين بالقطاع العام .

انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان تعيين اعضاء الهيئات القضائية فى وظائف اخرى بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ هو تعيين صدر بناء على قانون خاص يستصحب معه المعين اقدميته وميعاد علاوته الدورية فى وظيفته السابقة ولا يتقيد عند ترقبته بقيد مضى السنة المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

( ملف ٣/٨٦ - جلسة ١٩٧١/٢/٣ )

## الفرع السادس

### الاستقالة للترشيح لعضوية مجلس الشعب

#### قاعدة رقم ( ٤٠٧ )

المبـــسـط :

استحقاق اصحاب المعاشات التى تمت تسويتها وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ فى شان المعاملة المالية لاعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب للاعانة الاضافية المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ وذلك عن المعاش فقط دون الفرق بين المرتب والمعاش - وجوب ان تخصم قيمة هذه الاعانة من الفرق المستحق لهم بين المرتب والمعاش .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية تنص على انه « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ فى شان المعاملة المالية لاعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب وذلك مع عدم الاخلال بالمعاشات التى استحققت طبقا لاحكام هذا القرار » .  
ومن حيث انه بناء على هذا النص فان الغاء القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ لم يؤثر على المعاشات التى استحققت طبقا لاحكامه خلال المجال الزمنى لتطبيقه فيظل اصحابها محتفظين بها ويحاسبون عنها وفقا للتواعد المنصوص عليها فى هذا القرار .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ قد صدر فى ١٩٥٧/٥/٢٣ بالموافقة على مذكرة وزارة العدل التى تضمنت قواعد تسوية حالات اعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب والتى نصت على انه « ترى الوزارة انه

ئيسيرا على رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة الذين يرغبون فى اعتزال الخدمة لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة أن تسوى حالة من يقرر السيد الوزير أو الرئيس المختص قبول استقالته على الوجه الآتى :

#### أولا :

المستشار ومن فى درجته ثم من علت درجته تضم الى مدة خدمته المحسوبة فى المعاش المدة الباقية له على بلوغه سن الستين مضافا اليها ما يقابلها من مدة المحاماه اذا لم يكن قد استكمل حدها الأقصى بعد وقدره عشر سنوات التى يقضى بها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ وذلك بشرط ألا يتجاوز مجموع المدتين ثلاث سنوات وفى جميع الأحوال يسوى المعاش بحيث لا يقل طبقا لهذه القاعدة عن المعاش الذى يسوى على أساس المرتب الفعلى لاي ممن هم فى الوظيفة التالية لوظيفته على الوجه المبين فى البند ثانيا وذلك بشرط ألا تقل مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش لأولهما عن مدة خدمة الثانى ويجرى هذا الحكم ولو لم يترك أحد التسليين له الخدمة بسبب التمرريح .

ويصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء الفرق بين المرتب والمعاش بما فى ذلك اعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغه سن التقاعد اذا أخفق فى الانتخابات ولا يصرف له هذا الفرق فى حالة فوزه فيها لعدم الجمع بين المرتب والمكافاة .

#### ثانيا :

ومن دون أولئك من رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة يسوى معاشه على أساس ثلاثة أرباع مرتبه الأخير قبل الاستقالة اذا كانت مدة خدمته المحسوبة فى المعاش بما فيها مدة اشتغاله بالمحاماه لا تقل عن اثنى عشرة سنة كاملة فاذا كانت المدة دون

ذلك فتمسوى مكافأته القانونية على أساس مدة خدمته حتى تاريخ الاستقالة وتصرف اليه .

ويصرف كذلك لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء المرتب الحال مضافا اليه اعانة الغلاء المستحقة شهرا فشهر حتى تاريخ اعلان نتيجة الانتخابات ويستمر الصرف اليه لمدة مكملة لثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ قبول استقالته وذلك فى حالة عدم نجاحه فى الانتخابات » .

ومن حيث أن المشرع قصد باصدار هذا القرار تشجيع رجال القضاء على الترشيح لمجلس الأمة والمشاركة فى الحياة السياسية فقرر لهم تيسيرات خاصة وذلك بتمسوية معاشاتهم ومكافأاتهم بطريقة معينة تعوضهم عن مدة الخدمة الباقية لهم ، والتي كان من الممكن أن يستفيدوا منها فى معاشاتهم لولا استقالتهم لدخول الانتخابات ، وزاد المشرع على ذلك بتأمينهم اذا ما اخفقوا فى الانتخابات فقرر منح المستشارين ومن هم أعلى درجة منهم الفرق بين المرتب والمعاش بما فى ذلك اعانة غلاء المعيشة طوال المدة الباقية لبلوغهم سن التقاعد .

وقرر منح شاغلى الوظائف الادنى المرتب الذى كانوا يتقاضونه قبل الامتقالة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ قبولها .

ومن حيث انه لما كان المشرع قد هدف من وراء منح المستشار المستقيل الفرق بين المرتب والمعاش الى تأمينه بالابقاء على حالته المالية كما كانت قبل الامتقالة ولحين بلوغه سن التقاعد ، فان مجموع ما يتقاضاه خلال هذه الفترة من معاش وفرق انما يمثل فى حقيقته الحد الأقصى لما يمكن أن يحصل عليه بعد الاستقالة ، ومن ثم فان الفرق بين المرتب والمعاش يظل على طبيعته الثابتة كجزء من المرتب يحتفظ به المستشار المستقيل بنص خاص على سبيل الاستثناء ولا يندمج فى المعاش ذاته ، وبالتالي لا يسرى عليه ما يسرى على المعاش من أحكام كما أنه يتأثر بزيادة المعاش فينقص مقداره ، ولا وجه للقول بأن هذا الفرق يعد من قبيل المعاشات الاستثنائية لأنه لا يحمل أية سمة من سماتها فهو يستحق حتى بلوغ سن التقاعد ولا

ينتفع به صاحب المعاش حتى الوفاة ولا تنتفع به أسرته من بعده ومناط استحقاقه هو اخفاق المستقبل فى الانتخابات . وعليه فلا يسوغ اعتباره نوعا من المعاش باى حال من الاحوال .

ومن حيث ان القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقزير اعسانة اضافية لأصحاب المعاشات قد نص فى مادته الاولى على أنه « تضاف اعانة بمقدار ١٠٪ الى المعاشات المستحقة والتي تستحق وفقا لأحكام التشريعات الآتية ... » .

ومن حيث انه ولئن كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ لم يرد له ذكر ضمن التشريعات التى عدتها المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ المشار اليها فان ذلك لا يحول دون استحقاق أصحاب المعاشات التى تم تسويتها وفقا لأحكام القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ للاعانة التى قررها هذا القانون لتوافر العلة فى منحها وهى مساعدة أرباب المعاشات فى مواجهة الارتفاع المستمر فى مستوى المعيشة ولأن المعاش المستحق وفقا لأحكام القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ وان كان يخضع فى تسويته لقواعد خاصة تضمنها القرار المذكور فانه يخضع كذلك فيما لم يرد فيه نص بالقرار لأحكام قوانين المعاشات العامة الواردة بالمادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ ومن ثم يدخل فى نطاق المعاشات التى عنتها المادة الاولى من هذا القانون .

ومن حيث انه لما كان أصحاب المعاشات التى تمت تسويتها وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ يستحقون الاعانة الاضافية المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه فان قيمة هذه الاعانة المضافة الى المعاش يجب أن تخصم من الفرق المستحق لهم بين المرتب والمعاش لاعتبارين أساسيين أولهما النزول على ارادة المشرع الذى وضع حدا أقصى لما يتقاضونه يتمثل فى مجموع المعاش وهذا الفرق ما يساوى مرتب كل منهم قبل الاستقالة - وثانيهما : ألا يكونوا فى وضع أفضل ممن سوى معاشه وفقا لأحكام العامة للمعاشات .

ومن حيث أنه إذا كانت المادة (٤) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير الاعانة الاضافية لأصحاب المعاشات تنص على أنه « تعتبر الاعانة الاضافية جزءا من المعاش فى تحديد الحقوق الآتية :

١ - الجزء الذى يصرف من المعاش فى حالة حصول صاحب المعاش على دخل .

٢ - منحة وفاة صاحب المعاش .

٣ - مصاريف جنازة صاحب المعاش .

٤ - منحة زواج البنت أو الأخت .

٥ - معاش المستحق أو الجزء منه الذى يرد على باقى المستحقين ، فان ذلك لا يعنى أن الاعانة لا تعتبر جزءا من المعاش عند حساب الفرق بين المرتب والمعاش لأن المشرع قصد بهذا النص التأكيد على أن الاعانة تعد جزءا مندمجا فى المعاش عند تسوية حقوق أصحاب الشأن فى الحالات التى عددها بالنص قطعاً لدابر كل شك قد يثار فى هذا الصدد ولم يقصد الى عدم اعتبارها جزءا منه فى غير تلك الحالات فضلا عن ذلك فان الحقوق التى عددها النص انما تتحدد طبقاً لأحكام القانون المقرر لها بنسب معينة من المعاش ومن ثم فهى تختلف فى طبيعتها عن الفرق بين المرتب والمعاش مما يبرر عدم الجمع بينهما فى الحكم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق أصحاب المعاشات التى تمت تسويتها وفقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه للاعانة الاضافية المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ وذلك عن المعاش فقط - دون الفرق بين المرتب والمعاش - وأن قيمة هذه الاعانة تخصم من هذا الفرق .

( ملف ١٧/٢/٦٦ - جلسة ١٤/١٢/١٩٧٧ )

قاعدة ( ٤٠٨ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المعاملة المالية لاعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب - تنظييمه للمعاشات المستحقة لرجال القضاء المستقيلين للترشيح لعضوية المجلس النيابى - تقريره معاشات استثنائية خاصة لهم - أحقيتهم فى حال الاخفاق فى الانتخابات فى صرف الفرق بين المرتب الذى كانوا يتقاضونه والمعاش لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ الاستقالة - لا وجه للقول بأحقيتهم فى صرف المرتب كاملا مضافا الى المعاش أساس ذلك : ان المرتب حق مقابل للوظيفة العامة والمعاش حق مقرر للمتقاعد عنها متى توافرت استحقاقه - لا وجه للخلط بين المرتب والمعاش أو الجمع بينهما - القاعدة العامة فى قوانين المعاشات على تعاقبها هى حظر الجمع بين المرتب والمعاش ولا يستثنى منها الا ما يقضى به نص صريح قطع - المشرع فى القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ لم يكن بمعزل عن قاعدة عدم الجمع اذ قضى بحظر صرف الفرق حال الفوز فى الانتخابات « لعدم الجمع بين المرتب والمكافاة » - كما ان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ بالغاء القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ واستحدثه نصوص بديلة فى شأن تسوية معاش رجال القضاء المستقيلين للترشيح لعضوية مجلس الشعب قد ردد ذات القاعدة مسويا بين رجال القضاء جميعا حل عدم الفوز فى الانتخابات فى صرف الفرق بين المرتب الاصلى وبين المعاش •

ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت من الأوراق • ان المدعى استقال من وظيفته كمستشار مساعد من الفئة (١) بمجلس الدولة ذلك فى ٩ من يونيو سنة ١٩٧٥ لترشيح نفسه لعضوية مجلس الشعب حيث خاض عملية الانتخاب فى الدائرة السادسة مركز شرطة فوه بمحافظة كفر الشيخ التى أجرى الانتخاب فيها يوم ١٣ من يوليو سنة ١٩٧٥ ولم يوفق فى الانتخاب لحصوله على ٣١ صوتا ، وقد صدر قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة

الانتخاب بتلك الدائرة فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٥ على ما هو ثابت بكتاب مدير عام ادارة الانتخابات العامة الموجه الى هيئة مفوضى الدولة فى ٢٩ من يونية سنة ١٩٧٨ - ومقتضى ذلك ان حقوق المدعى فى المرتب او المعاش تتحدد وفق احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٧ فى شأن المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب ، كتشريع خاص صادر فى هذا الشأن ظل قائما نافذ الاثر الى حين نفاذ القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية ، والمعمول به اعتبارا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٧٦ والذي ينص فى مادته السادسة على ان « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب وذلك مع عدم الاخلال بالمعاشات التى استحققت طبقا لاحكام هذا القرار » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه صدر بالموافقة على المذكرة التى أعدتها وزارة العدل للعرض على رئيس الجمهورية والمتضمنة انه « ترى الوزارة انه تيسيرا على رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة الذين يرغبون فى اعتزال الخدمة لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة أن تسوى حالة من يقرر السيد الوزير أو الرئيس المختص قبول استقالته على الوجه الآتى :

#### اولا :

المستشار ومن فى درجته ثم من علت درجته تضم الى مدة خدمته المصوبة فى المعاش المدة الباقية له على بلوغه سن الستين مضافا اليها ما يقابلها من مدة المحاماة . اذا لم يكن قد استكمل حدها الاقصى بعد وقدره عشر سنوات التى يقضى بها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠



وذلك بشرط الا يجاوز مجموع المدتين ثلاث سنوات وفي جميع الأحوال يسوى المعاش بحيث لا يقل طبقاً لهذه القاعدة عن المعاش الذى يسوى على أساس المرتب الفعلى لائ ممن هم فى الوظيفة التالية لوظيفته على الوجه المبين فى البند ثانياً وذلك بشرط الا تقل مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش لأولهما عن مدة خدمة الثانى ويجرى هذا الحكم ولو لم يترك أحد من التالين له الخدمة بسبب التمريح .

ويصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء الفرق بين المرتب والمعاش بما فى ذلك اعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغه سن التقاعد اذا أخفق فى الانتخابات ولا يصرف له هذا الفرق فى حالة فوزه فيها لعدم الجمع بين المرتب والمكافاة .

#### ثانياً :

ومن دون أولئك من رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة يسوى معاشه على أساس ثلاثة أرباع مرتبه الأخير قبل الاستقالة اذا كانت مدة خدمته المحسوبة فى المعاش بما فيها مدة اشتغاله بالمحاماه لا تقل عن اثنتى عشرة سنة كاملة فاذا كانت المدة دون ذلك فتسوى مكافاته القانونية على أساس مدة خدمته حتى تاريخ الاستقالة وتصرف اليه .

ويصرف كذلك لمن اعتزل من هؤلاء المرتب الحالى مضافا اليه اعانة الغلاء المستحقة شهراً فشهراً حتى تاريخ اعلان نتيجة الانتخابات ويستمر الصرف اليه لمدة مكملة لثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ قبول الاستقالة وذلك فى حالة عدم نجاحه فى الانتخابات . ؟

ومن حيث أن الأصل قانوناً ان المرتب حق مقابل للوظيفة العامة لقاء حمل أمانتها والنهوض بمقتضياتها يتوافر استحقاقه مادامت العلاقة الوظيفية قائمة ، فاذا ما انقضت الرابطة الوظيفية بانتهاء الخدمة انقطع المرتب وانتفى سند استحقاقه وثبت الحق فى المعاش متى استكملت شرائطه

قانوننا ذلك أنه لئن كان المرتب حق مقابل للوظيفة العامة فإن المعاش المتوافر على شروط استحقاقه حق مقرر للمتقاعد عنها - ومن ثم فلا وجه الى الخلط بين المرتب والمعاش أو الجمع بينهما فلكل منهما سندده وموجبه كما وان فيه غناء عن الآخر وأمان صاحبه الى وسيلة عيشه فى الحياة ، ومن هنا كانت القاعدة العامة فى قوانين المعاشات على تعاقبها هى حظر الجمع بين المرتب المعاش فلا يستثنى منها الا ان يظهر الاستثناء ويقضى به نص صريح قاطع على مثل ما أجاز للموظف المعاد الى الخدمة فى ان بجمع استثناء فى حدود معينة بين المعاش ومرتب الوظيفة المعاد اليها لعله قدرها المشرع فى عدم حرمان صاحب المعاش من الجمع بين معاشه وبين ثمار عمله فى وظيفته الجديدة . بيد أن هذا الاستثناء والذى لا يشتم ضمنا وإنما يتعين ان يقضى به نص صريح ، لا يغير من الأصل المتقدم فضلا عن أنه مقيد فى مداه ودائرته بمن يعاد الى الخدمة من الموظفين المتقاعدين .

ومن حيث ان القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه محض تنظيم للمعاشات المستحقة لرجال القضاء المستقيلين للترشيح لعضوية المجلس النيابى ، لا ينقض الأصل المتقدم أو ينتقص منه ، وإنما يوسد لرجال القضاء معاشات استثنائية خاصة على سبيل التيسير حشا على انخراطهم فى الحياة السياسية اثرأ لها بخبرة القاضى وقدرته وتخصصه الرفيع - وفى ذلك يقضى القرار بالنسبة الى المستشار ومن فى درجته ثم من علت درجته بضم المدة الباقية على بلوغه سن الستين مضافا اليها ما يقابلها من مدة المحاماة اذا لم يكن قد استكمل حدها الاقصى الى مدة خدمته المحسوبة فى المعاش بشرط الا يجاوز مجموع المديتين ثلاث سنوات ، وكذا بأن يسوى المعاش بالنسبة الى من دون أولئك من رجال القضاء على أساس ثلاثة أرباع المرتب الأخير قبل الاستقالة اذا كانت مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش بما فيها مدة الاشتغال بالمحاماة لا تقل عن اثنتى عشرة سنة كاملة ، كما يقضى القرار بالنسبة الى الفئة الأولى بصرف الفرق بين المرتب والمعاش بما فى ذلك اعانة الغلاء عن مدة

الخدمة الباقية لبلوغ سن التقاعد حال الاخفاق فى الانتخابات ولا يصرف هذا الفرق عند الفوز لعدم الجمع بين المرتب والمكافأة ، وهو ذات ما تقرر ٠٠ وان اختلفت الصياغة - فى شأن الفئة الثانية ، غاية الأمر قيد استمرار الصرف لها بثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ الاستقالة بمراعاة أن المدة الباقية لبلوغ سن التقاعد تطول بحكم المعتاد فى هذه الفئة عن نظيرتها فيما يختص بالفئة الاولى - وفيما خلا المدة التى يستطيل اليها الصرف ، فان الفئتين معا فئة المستشارين ومن يعلوهم ، وفئة من دونهم من رجال القضاء ، يستحق لهما على السواء الفرق بين المرتب والمعاش حال الاخفاق فى الانتخابات دون حالة الفوز فيها ، تؤكد من ذلك عبارة النص فى شأن الفئة الثانية ، ويصرف كذلك لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء . « بمعنى ان هذه الفئة كذلك شأنها فى هذا الصرف شأن الفئة الاولى ، كما وأنه لا يستقيم الظن بأن المشرع عنى ان يفرد الفئة الثانية دون الاولى بمرتب كامل لمدة ثلاث سنوات بجمع بينه وبين المعاش الاستثنائى المقرر ، ذلك انه فضلا عن عدم استقامة التفرقة بين الفئتين فى هذا المنحى ، فان المرتب بحكم الأصل ينقطع استحقاقه بانقضاء الرابطة الوظيفية ولا يجمع بينه وبين المعاش الا بنص استثنائى قاطع الأمر الذى لا يقوم عليه دليل ، بل أنه وعلى نقيض ذلك فان المشرع فى القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ لم يكن بمعزل عن قاعدة عدم الجمع اذ قضى بحظر صرف الفرق حال الفوز فى الانتخابات « لعدم الجمع بين المرتب والمكافأة ، يعزز ما تقدم جميعا ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه والصادر بالغاء القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ واستحداث نصوص بديلة فى شأن تسوية معاش رجال القضاء المستقيلين للترشيح لعضوية مجلس الشعب ردد ذات القاعدة مسويا بين رجال القضاء جميعا - حال عدم الفوز فى الانتخابات - فى صرف الفرق بين المرتب الاصلى وبين المعاش وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستقالة أو بلوغ سن الاحالة الى المعاش أو الوفاة أيهما أقرب ، وان قيد هذا الاستحقاق بحصول العضو المستقيل على عشر عدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت على الأقل .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم جميعا ان المدعى اذ تقدم باستقالته من وظيفته كمستشار مساعد من الفئة (١) بمجلس الدولة فى ٩ من يونيو سنة ١٩٧٥ للترشيح لعضوية مجلس الشعب ولم يصادفه الفوز بها ، محق فى طلبه صرف الفرق بين المرتب الذى كان يتقاضاه وبين المعاش لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ الاستقالة وهو ما يقتضى الحكم له به ، وغير محق فى طلب صرف المرتب كاملا طوال تلك المدة جمعا بينه وبين المعاش وهو ما يقتضى الحكم برفضه .

( طعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٩ )

قاعدة رقم ( ٤٠٩ )

المبدأ :

أحقية أصحاب المعاشات التى تمت تسويتها وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب فى الاعانة الإضافية المقررة طبقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ لتقرير اعانة اضافية بمقدار ١٠٪ الى المعاشات لتوافر العلة فى منحها - حساب هذه الاعانة على أساس قيمة المعاش بمفرده - الاعتداد بالمعاش الجديد بما شمله من اعانة اضافية مندمجة فيه عند حساب الفرق بينه وبين مرتب المستشار المستقيل - خصم الاعانة من هذا الفرق .

ملخص الحكم :

من حيث ان الثابت من الأوراق ان الطاعن كان مستشارا بمجلس الدولة وانه استقال من وظيفته للترشيح فى انتخابات مجلس الشعب فى ظل أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب ، وقد نظم هذا القرار فى البند ( أولا ) من القواعد الواردة فيه ، كيفية حساب المعاش للمستشار ومن فى درجته ثم نص فى نهاية هذا

البند على أن « ٠٠٠ يصرف لن اعتزل الخدمة من هؤلاء الفرق بين المرتب والمعاش بما فى ذلك اعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغه سن التقاعد اذا أخفق فى الانتخابات ولا يصرف له هذا الفرق فى حالة فوزه فيها لعدم الجمع بين المرتب والمكافأة » وقد صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم جديد لمعاشات أعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب ، ونصت المادة السادسة منه على إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ولكن « ٠٠٠ مع عدم الاختلال بالمعاشات التى استحققت طبقا لأحكام هذا القرار » ثم صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير اعانة اضافية بمقدار ١٠٪ الى المعاشات التى أشارت المادة الأولى منه الى التشريعات الخاصة بها ولم يرد ذكر لقرار أشارت المادة الأولى منه الى التشريعات الخاصة بها ولم يرد ذكر لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ ضمن هذه التشريعات ، الا أن ذلك لا يحول دون منح الاعانة الاضافية المذكورة لأصحاب المعاشات التى تمت تسويتها وفقا لأحكام القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ لتوافر العلة فى منح هذه الاعانة وهى مساعدة أرباب المعاشات فى مواجهة الارتفاع المستمر فى مستوى المعيشة وتكاليف أعباء الحياة .

ومن حيث ان المنازعة الماثلة تدور حول تحديد الاساس الذى تحسب منه نسبة الاعانة الاضافية المذكورة وما اذا كان هذا الاساس يشمل مجموع ما يصرف للممستشار المستقيل من معاش وفرق بين الراتب والمعاش ، أم أنه يقتصر فقط على مقدار المعاش دون ضم هذا الفرق اليه وبعد ذلك يدور البحث عما اذا كانت الاعانة الاضافية - بعد تحديد كيفية حسابها - تصرف الى جانب الفرق بين المرتب والمعاش أم يتعين خصمها من الفرق المذكور .

ومن حيث ان الفرق المشار اليه لا يعتبر معاشا عاديا أو استثنائيا ، لانه يستحق حتى بلوغ سن التقاعد فقط ، ولا تنتفع به أسرة صاحبه من بعده ، ولأن مناط استحقاقه هو اخفاق المستقبل فى الانتخابات وعلى ذلك فلا يدخل هذا الفرق ضمن المبلغ الذى تحسب منه نسبة العشرة فى

المائة الخاصة بالاعانة الاضافية انما تحسب هذه الاعانة على اساس قيمة المعاش بمفرده ، ومن ناحية أخرى فان هذه الاعانة بعد اضافتها للمعاش انما تندمج فيه وتصبح جزءا منه فى مفهوم كافة التشريعات المنظمة للمعاشات ومن بينها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ الذى تقررت هذه الاعانة الاضافية فى معاش الطاعن على مقتضى أحكامه ويؤدى ذلك ان يعتمد بالمعاش الجديد بما يشمل من اعانة اضافية مندمجة فيه وذلك عند حساب الفرق بينه وبين مرتب المستشار المستقل وهذا يعنى خصم الاعانة من هذا الفرق ، ولا يحتج فى هذا الصدد بأن مجموع ما يصرف للمستقل سيظل على حالته دون تغيير رغم منح الاعانة الاضافية ، لان هدف المشرع منذ البداية انما يرمى الى ابقاء المستقل على حالته المالية كما كانت قبل الاستقالة ولحين بلوغه سن التقاعد عن طريق منحه الفرق بين المرتب والمعاش ، ومن ثم فلا يسوغ تجاوز هذا الهدف الاستثنائى بعدم خصم الاعانة من الفرق طوال تلك الفترة أما عند بلوغ سن التقاعد وزوال الاحقية فى الفرق المذكور فيظهر أثر الاعانة الاضافية فى مقدار المعاش وبذلك يتراخى أثرها الملموس فى تحديد ما يصرف للمستشار المستقل الى التاريخ الذى يبلغ فيه سن الاحالة الى المعاش .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم جميعه أن الطعن المائل يكون قائما على غير أساس سليم من القانون ومن ثم يتعين رفضه .  
( طعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٣ )

## الفرع السابع

اعادة تعيين القاضى بعد استقالته

قاعدة رقم ( ٤١٠ )

المبدأ :

قاض - استقالته - اعادة تعيينه - اعتباره تعيينا جديدا من مقتضاه  
أن يمنح أول مربوط الدرجة دون نظر الى مرتبه قبل استقالته .

ملخص الفتوى :

يبين من استظهار القواعد المنظمة لمرتبات رجال القضاء التى وردت  
فى ذيل جدول المرتبات الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢  
فى شأن استقلال القضاء أن البند ( ثانيا ) منها ينص على أن « كل من  
يعين فى وظيفة من الوظائف المرتبة فى درجات ذات مبدأ ونهاية يمنح  
أول مربوط الدرجة من تاريخ التعيين على أنه يمنح العلاوات المقررة بحسب  
القانون » .

وعلاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين  
واللوائح المنظمة لقواعد التوظيف - ومن هذه القواعد أن استقالة الموظف  
من الحكومة تنهى رابطة التوظيف التى تربطه بها فتنتفى بذلك الحقوق  
التي كانت تكفلها له هذه الوظيفة الا ما يمتد بعد ذلك طبقا للقانون ، فاذا  
التحق الموظف بخدمة الحكومة مرة أخرى فان ذلك يعد تعيينا جديدا  
يخضع للأحكام العامة للتعيين فى الوظائف ويكتسب الموظف بمقتضاه  
مركزا قانونيا جديدا مغايرا للمركز الذى كان يشغله من قبل والذى انتهى  
بانتهاؤ رابطة التوظيف ، ومن ثم فلا يجوز أن تنسحب آثاره على المركز  
القانونى الجديد .

ويتطابق القواعد المتقدمة على حالة السيد الأستاذ أنور عبد الفتاح أبو مسحل يبين أنه كان يشغل وظيفة قاض بالمحاكم الوطنية وبلغ راتبه ٦٣ جنيها شهريا ، ثم استقال منها وقبلت استقالته اعتبارا من ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٦ ، وبذلك تكون رابطة التوظيف التي كانت بينه وبين الحكومة قد انتهت وانقضت بذلك الحقوق التي كانت تكفلها له هذه الوظيفة ، ثم صدر القرار الجمهوري في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٩ بتعيينه قاضيا بمحكمة الاسكندرية وهو تعيين جديد يكسب بمقتضاه مركزا قانونيا غير ذلك المركز الذي كان يشغله من قبل .

ولما كان القرار الجمهوري المشار اليه لم يحدد له مرتبا معيناً ، وكانت وظيفته مرتبة في درجة ذات بداية ونهاية ، وليس ثمة قاعدة تنظيمية تلزم الادارة باعادة تعيين من سبقت استقالته من خدمة الحكومة بذات المرتب الذي كان يتقاضاه قبل الاستقالة ، فإنه يتعين تطبيقا للنصوص المتقدمة منحه أول مربوط الدرجة من تاريخ تعيينه الأخير .

ولا يغير من هذا النظر ما تصننه القرار الجمهوري الصادر باعادة التعيين من الاحتفاظ له بأقدميته السابقة بين أقرانه تطبيقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء التي تنص على أن « تعتبر أقدمية القضاة الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أول مرة » وهذا النص استثناء من أحكام الأقدمية ، وما ورد على سبيل الاستثناء لا يقاس عليه ، ومن ثم يتعين قصره على الأقدمية دون المرتبات والعلاوات .

( فتوى رقم ٦٢٥ في ١٧/٩/١٩٥٩ )



## الفرع الثامن

وظائف رئيس ومستشارى محكمة النقض

اولا : رئيس محكمة النقض

---

قاعدة رقم ( ٤١١ )

المبدأ :

رئيس محكمة النقض - يعتبر فى درجة وزير - خضوعه للحظر  
المقرر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ بعدم جواز الترخيص له بالعمل  
بدولة أجنبية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بإصدار قانون السلطة القضائية  
ينص فى البند ١ من جدول المرتبات المرفق بالقانون على أن :

« رئيس محكمة النقض ٢٥٠٠ جنيه ويعامل معاملة الوزير من حيث  
المعاش » .

وينص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم  
العمل لدى جهات أجنبية بالنسبة الى وظائف معينة فى المادة الاولى على  
أنه - لا يجوز للوزراء ونواب الوزراء ومن فى درجتهم أن يعملوا لدى  
الحكومات او المؤسسات الأجنبية بأشكالها المختلفة أو لدى الأجانب أو أن  
يقوموا بأى عمل لحساب تلك الجهات خلال الخمس سنوات التالية لترك  
مناصبهم ، ولا يسرى هذا الحظر على من يعملون لدى الهيئات  
الدولية .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع حظر على الوزراء  
أو نواب الوزراء أو من فى درجتهم أن يعملوا لدى الحكومات أو المؤسسات

الاجنبية أو الافراد الاجانب خلال الخمس سنوات التسالية لتركهم مناصبهم ، ومن ثم واذ يعتبر رئيس محكمة النقض فى درجة وزير ذلك أنه يتقاضى مرتبا مماثلا لمرتب الوزير كما يعامل معاملته من حيث المعاش بالاضافة الى أنه يتقاضى بدل التمثيل المقرر للوزراء وذلك بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٧ ، ومن ثم ، فانه يخضع للحظر المقرر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فلا يجوز الترخيص له بالعمل بدولة الامارات العربية .

على أنه مما تجدر الاشارة اليه أنه عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بذات الجلسة المشار اليها مشروع قانون محال من قسم التشريع أعدته وزارة الداخلية نصه الآتى : « يتجاوز عن شرط المدة المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه بالنسبة للسيد/ ٠٠٠ الرئيس السابق لحكمة النقض » - وقد رأت الجمعية العمومية عدم الموافقة على مشروع القانون المشار اليه لانه لا يتضمن قاعدة عامة مجردة ، واوصت بتعديله على نحو يحقق له العمومية والتجريد ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق استثناء من يعملون لدى الدول العربية من الحظر المقرر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ شأنهم فى ذلك شان العاملين لدى الهيئات الدولية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولا - ان الحظر المقرر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ينطبق على السيد / ٠٠٠ رئيس محكمة النقض السابق .

ثانيا - التوصية بتعديل المشروع المقترح من وزارة الداخلية على النحو السابق بيانه .

( جلسة ١٩٧٢/٧/٢٦ - ملف ٢٠٢/٦/٨٦ )

ثانيا : مستشارو محكمة النقض

قاعدة رقم ( ٤١٢ )

المبدأ :

لا يجوز معادلة راتب المستشار بمحكمة النقض براتب من يليه فى الأقدمية قبل تعيينه بمحكمة النقض اذا عين فى وظيفة محام عام أول - لا يغير من ذلك أن يكون راتب من يعين محاميا عاما معادلا لراتب نائب رئيس محكمة الاستئناف - أساس ذلك : عدم النص على معادلة راتب المستشار بمحكمة النقض براتب من يليه فى الأقدمية قبل تعيينه بمحكمة النقض اذا عين فى وظيفة النائب العام - لكل من وظيفة النائب العام ووظيفة محام عام أول طبيعة خاصة ويقوم التعيين فيهما على عناصر تقوم على الاختيار وقد لا تراعى فيه الأقدمية المطلقة - اذا أعيد المحامى العام الأول الى القضاء فتحدد أقدميته بين زملائه حسب الأقدمية التى كانت له يوم تعيينه محاميا عاما أول .

ملخص الفتوى :

اما بالنسبة لوظيفة محام عام أول فان الفقرة الخامسة من المادة ٥٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية تقضى بانه اذا أعيد المحامى العام الأول الى القضاء أو طلب العودة اليه فتحدد أقدميته بين زملائه حسب الأقدمية التى كانت له يوم تعيينه محاميا عاما أول .

ومؤدى ذلك أن التعيين فى هذه الوظيفة لا يكسب صاحبها اقدمية يسبق بها زملاءه ممن كان تاليا لهم فى الأقدمية .

وعلى ذلك فان المستشار بمحكمة النقض الذى كان سابقا لمن يختار للتعين فى وظيفة محام عام أول ممن كانوا يلوونه فى الأقدمية عند تعيينه

( م ٥٨ - ج ٢٤ )

مستشارا فى محكمة النقض يستمر سابقا له فى الاقدمية ولا يغير من هذا الوضع شيئا ان يكون راتب من يعين محاميا عاما اول معادلا لراتب نائب رئيس الاستئناف .

وليس ثمة مفارقة فى معادلة راتب المستشار بمحكمة النقض براتب من يعين نائبا لرئيس محكمة الاستئناف ممن كان يليه فى الاقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض دون من يعين فى وظيفة المحامى العام الاول اذ أن المشرع نفسه حين نص فى قوانين السلطة القضائية المتعاقبة على معادلة راتب مستشار محكمة النقض براتب من يعين رئيسا لمحكمة الاستئناف ممن كان يليه فى الاقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض لم ينص فى أى من هذه القوانين على معادلة راتبه براتب من يعين فى وظيفة النائب العام اذا عين فيها من كان يليه فى الاقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض ذلك ان وظيفة النائب العام وكذلك الشأن بالنسبة لوظيفة المحامى العام الاول ذات طبيعة خاصة يراعى فى اختيار المرشح لها عناصر تقوم على الاختيار وينفصح فى التعيين فيها مجال التقدير وقد لا يراعى الاقدمية المطلقة بين المستشارين وهذا استفاد مما نصت عليه المادة ١٣٤ من قانون السلطة القضائية التى نصت على أن النائب العام والمحامى العام الاول يعينان من بين مستشارى محكمة النقض أو مستشارى محكمة الاستئناف أو من فى درجتهم من رجال القضاء والنيابة كما يستفاد مما نصت عليه المادة ٥٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذى انشا وظيفة المحامى العام الاول حين نص على أنه اذا أعيد المحامى العام الاول الى القضاء أو طلب العودة اليه فتحدد اقدميته بين زملائه حسب الاقدمية التى كانت له يوم تعيينه محاميا عاما اول . ومع خلو قانون السلطة القضائية من مثل هذا النص بالنسبة لوظيفة النائب العام فان المشرع لم يعادل راتب المستشار بمحكمة النقض براتب من يعين فيها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان راتب المستشار بمحكمة النقض يعادل مرتب من يعين نائبا لرئيس احدى محاكم الاستئناف ممن كان يليه فى الاقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض دون من يعين محاميا

عاما اول وعلى ذلك فان السيد ... المستشار بمحكمة النقض لا يستحق راتبا يعادل راتب السيد المخامى العام الاول ... الذى كان يليه فى الاقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض .

( الفتوى رقم ١٢٢٩ بتاريخ ١٧/١١/١٩٦٦ - جلسة ١٦/١١/١٩٦٦ )

### قاعدة رقم ( ٤١٣ )

المبدأ :

مستشارو محكمة النقض - وظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف - القوانين المتعاقبة المنظمة للسلطة القضائية نصت على معادلة راتب من يعين مستشارا بمحكمة النقض براتب من كان يليه فى الاقدمية من مستشارى محكمة الاستئناف ، قبل تعيينه فى محكمة النقض ، اذا ما عين فى وظيفة تعلو فى السلك القضائى وظيفته المستشار - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ لم يقصد الى تغيير هذه القاعدة حين اقتصر فى الجدول المرافق له على معادلة راتب مستشار محكمة النقض براتب من يعين رئيسا لاحدى محاكم الاستئناف ممن كانوا يلونه فى الاقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض - اغفال هذا القانون ذكر وظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف التى استحدثتها ليس مقصودا - أساس ذلك من تدرج وظائف الكادر القضائى ونظام التوظيف فى الترقية .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء القوانين المتعاقبة المنظمة للسلطة القضائية ان المشرع هدف الى أن يستبقى فى محكمة النقض من يعين مستشارا فيها فوضع فى جدول المرتبات الملحق بهذه القوانين قواعد من شأنها ان لا يتطلع من يعين مستشارا بمحكمة النقض الى الوظائف التى تعلو وظيفته المستشار فى محاكم الاستئناف اذا ما خولته اقدميته السابقة فيها . لملثل هذه الترقية فنص فى مادته الاولى على أنه « استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ فى الاقدمية من مستشارى محكمة الاستئناف قبل تعيينه فى محكمة النقض اذا ما عين فى وظيفة تعلو فى السلك القضائى وظيفته

المستشار فنص في القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ على معادلة راتب مستشار محكمة النقض براتب من يرقى الى وظيفة وكيل أو رئيس لاحدى محاكم الاستئناف من المستشارين الذين كانوا يلونه فى الأقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض .

ولما أدمجت وظائف وكلاء محاكم الاستئناف فى درجات رؤساء محاكم الاستئناف بناء على القواعد الواردة فى الجدول المرافق للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ عودل راتب المستشار بمحكمة النقض براتب من يعين رئيسا لاحدى محاكم الاستئناف من المستشارين الذين كانوا يلونه فى الأقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض .

ولا يستشف من أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أنه قصد الى تغيير القاعدة المتقدمة حين اقتصر على النص فى الجدول المرافق له على معادلة راتب مستشار محكمة النقض براتب من يعين رئيسا لاحدى محاكم الاستئناف ممن كانوا يلونه فى الأقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض حين اغفل ذكر وظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف التى استحدثتها فى هذا القانون والتى تعلو فى مدارج الكادر القضائى وظيفة المستشار وتسبق وظيفة رئيس محكمة الاستئناف .

وليس من شك فى ان هذا الاغفال غير مقبود ، اذ ليس من الطبيعى معادلة راتب المستشار بمحكمة النقض براتب من يعين رئيسا لاحدى محاكم الاستئناف ممن كان يليه فى الأقدمية قبل تعيينه مستشارا فى محكمة النقض دون راتب من يعين فى وظيفة تسبق وظيفة رئيس محكمة الاستئناف .

والقول بغير ذلك يؤدى الى رفع راتب مستشار محكمة النقض الى ما يعادل راتب رئيس محكمة الاستئناف اذا ما عين فيها من كان يليه فى الأقدمية دون ما تدرج فى الوظائف السالفة وهى نتيجة تخالف نظم التوظيف التى تقضى بان تكون الترقية الى درجة من تلك التى تسبقها مباشرة .

( فتوى رقم ١٢٢٩ فى ١٧/١١/١٩٦٦ - جلسة ١٦/١١/١٩٦٦ )

## الفرع التاسع

### التأديب

قاعدة رقم ( ٤١٤ )

المبدأ :

قرار مجلس التأديب بعزل أحد القضاة - لا يترتب على اصداره انتهاء خدمة القاضى كموظف وان زالت عنه ولاية القضاء فيظل مستحقا لراتبه حتى ينشر القرار الجمهورى الذى يصدر بحالته الى المعاش طبقا لاحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية أن المادة ١٠١ منه تنص على أن : « يبلغ رئيس محكمة النقض فى الاقليم المصرى أو أقدم نائب فى محكمة النقض ممن يعملون فى الاقليم السورى وزير العدل القرارات الصادرة بالاحالة الى المعاش خلال الثمانى والاربعين ساعة من وقت صدورها ليستصدر قرارا جمهوريا بذلك » ، وتنص المادة ١٠٢ على أن « يتولى وزير العدل تنفيذ القرارات الصادرة بالاحالة الى المعاش » ويعتبر تاريخ الاحالة الى المعاش من يوم نشر القرار الجمهورى بالجريدة الرسمية ، ونزول ولاية القاضى من يوم صدور قرار المجلس بالاحالة الى المعاش . وتنص المادة ١١٩ على أن « تتبع أحكام المادتين ١٠١ و ١٠٢ بالنسبة الى الأحكام الصادرة من مجلس التأديب ويصدر قرار جمهورى بتنفيذ عقوبة العزل ... »

ومفاد هذه النصوص أن الحكم على القاضى بالعزل وان كان يستتبع زوال ولاية القضاء عنه الا ان خدمته بوصفه موظفا عاما لا تنتهى الا من تاريخ نشر القرار الجمهورى الصادر بتنفيذ هذه العقوبة فى الجريدة الرسمية ، ومن ثم لا ينتهى استحقاق راتبه الا من هذا التاريخ ولا وجه

لأعمال الحكم المنصوص عليه فى قانون الموظفين الاساسى الذى يقضى بحرمان الموظف من راتب وظيفته اذا لم يكن مكلفا بها على وجه قانونى وقائما بها بصورة فعلية ( المادة ٩٥ ) ذلك لأن هذا القانون لا يسرى على القضاة الا فيما لم يرد فيه نص صريح فى التشريعات المنظمة لشئونهم ، وقد نظم تشريعهم الخاص وهو قانون السلطة القضائية ، هذا الموضوع حيث قضى بنص صريح فى المادة ١٠٢ منه باعتبار يوم نشر القرار الجمهورى بالجريدة الرسمية تاريخا لاحالة القاضى الى المعاش وقد غاير بين هذا التاريخ وبين تاريخ زوال ولاية القضاء عنه وهو تاريخ صدور قرار مجلس التاديب بالاحالة الى المعاش .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن القاضى المحكوم عليه بالعزل يستحق راتبه حتى تاريخ نشر القرار الجمهورى الصادر بتنفيذ عقوبة العزل فى الجريدة الرسمية .

( فتوى رقم ٢٨٠ فى ٢٧/٣/١٩٦١ - جلسة ٧/٣/١٩٦١ )



## الفرع العاشر

### طبيعة العمل القضائي

قاعدة رقم ( ٤١٥ )

**المبدأ :**

- لا يؤثر في الطبيعة القضائية للمحكمة أن يكون من أعضائها مهندس .

**ملخص الحكم :**

لا يؤثر في طبيعة المحكمة الابتدائية كهيئة قضائية انضمام أحد المهندسين اليها عند نظر الطعون في قرارات اللجان الخاصة بالمنشآت الآيلة للسقوط طالما لم يكن للعضو المهندس صوت معدود في المداولة .  
( طعن ٥٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٦ )

الفرع الحادى عشر  
الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة

قاعدة رقم ( ٤١٦ )

المبدأ :

اختصاص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها  
بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة - شرط هذا  
الاختصاص - ان يكون الطلب متعلقا بشأن قاض ولو زالت عنه هذه الصفة  
وقت تقديم طلبه وان يكون متعلقا بالحقوق الأصلية لرجال القضاء -  
الدعوى التى تتعلق بعمل ليس من شئون القضاء يظل الاختصاص بها  
معقودا للقضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان المشرع وان لم يشترط لاختصاص دائرة المواد المدنية والتجارية  
بمحكمة النقض أن يكون الطالب وقت تقديم طلبه من رجال القضاء  
العاملين وانما يكفى أن يكون الطلب متعلقا بشأن قاض ولو زالت عنه هذه  
الصفة وقت تقديم طلبه الا أن المشرع قصد أن يكون الطلب متعلقا بالحقوق  
الأصلية لرجال القضاء ، ولفظ « المكافآت » الوارد فى النص انما يعنى  
مكافأة نهاية الخدمة فى حالة ما اذا لم يكن القاضى مستحقا لمعاش كما  
أن عبارة « التعويض » ليست مطلقة وانما هى مخصصة بانها « الناشئة  
عن كل ما تقدم » أى الناشئة عن القرارات الادارية المعيبة المتعلقة بالحقوق  
الأصلية لرجال القضاء ولما كانت الدعوى الراهنة تتعلق بمكافأة المدعى  
أو تعويضه عن عمله فى اللجان المشكلة لتعديل القانون التجارى البحرى  
وليس هذا العمل من شئون القضاء ، وبالتالي لا يعتبر العوض عنه من  
حقوقهم الأصلية ، فان الفصل فيها لا يدخل فى اختصاص دائرة المواد  
المدنية والتجارية بمحكمة النقض بل يظل معقودا للقضاء الادارى .

( طعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١ )

## الفرع الثانى عشر

### مساكن للقضاة

قاعدة رقم ( ٤١٧ )

المبدأ :

المساكن الملحقة بمجمعات المحاكم المخصصة لسكنى رجال القضاء - تكييفها القانونى - اعتبارها مالا عاما مخصصا لنفع عام هو سكنى رجال القضاء - ايلولة حصيلة ايجار هذه المساكن لوزارة العدل دون مجالس المدن - عدم مريان حكم المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية - اقتصراره على تحديد ما يدخل فى مواد هذه المجالس من حصيلة املاك الدولة الخاصة دون العامة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٤ من قانون نظم الادارة المحلية على أن « تشمل ايرادات المجلس ( مجلس المدينة ) ...

ج - حصيلة الحكومة فى دائرة اختصاصه من ايجار المباني وأرض البناء الفضاء الداخلة فى املاكها الخاصة ونصف صافى المبلغ الذى يحصل من بيع الاراضى والمباني المذكورة » - ويبين من هذا النص أن المناط فى اعتبار ما تحصله الحكومة من ايجار المباني وأراضى البناء الفضاء ، ضمن الموارد المالية لمجالس المدن ، هو كون تلك المباني والأراضى داخلة فى املاك الحكومة الخاصة ، ومن ثم فاذا كانت المباني والأراضى المشار اليها من الأموال العامة فانها تخرج عن نطاق مريان حكم الفقرة ج من المادة ٤٤ سالفة الذكر ، وبالتالي لا تدخل حصيلة الحكومة من ايجارها ضمن الموارد المالية لمجالس المدن الواقعة فى دائرة اختصاصها .

وقد اختص المشرع مساكن المرافق الحكومية المخصصة لبعض موظفى الحكومة وعملها بأحكام خاصة ، وذلك بمقتضى القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ بعدم مريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على مساكن المرافق

الحكومية المخصصة لبعض موظفي الحكومة وعمالها ، فقد نصت المادة الاولى منه على أنه لا تسرى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجارات الاماكن وتنظم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية المخصصة لسكنى موظفى وعمال هذه المرافق ( وقضت المادة الثالثة من هذا القانون على أنه يجوز اخراج المنتفع من السكن بالطريق الاداري ، ولو كان شغله له سابقا على العمل بهذا القانون ، وذلك إذا زال الغرض الذى من أجله اعطى السكن « فافراد المساكن المشار لها بأحكام خاصة ، هو اضافة نوع من الحماية القانونية على هذه الأموال ، مراعاة من المشرع لطبيعتها باعتبارها مخصصة لخدمة مرفق عام على وجه معين ، أى مخصصة للمنفعة العامة .

كما ان المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ قد جاء بها ما يفيد صراحة أن تخصيص مساكن حكومية للموظفين بحكم عملهم يعد تخصيصا للنفع العام ، اذا جاء بها أنه قد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى ونص على أنه لا يجوز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة أو كسب حق عينى عليه بالتقادم ، ونظرا لأنه قد ثبت فى حالات كثيرة أن هذا التعديل لم يمنع من التعدى على أراضى الحكومة والادعاء بملكيته عن طريق وضع اليد عليها ، حتى فى الأراض المخصصة للمشروعات العامة .. كمناطق الاستبدال العقارى للمعاشات ومنازل الحكومة المخصصة للموظفين بحكم عملهم ...

كما تنص المادة ٨٧ من القانون المدنى على أن تعتبر أموالا عامة ، العقارات والمنقولات التى للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم .. ومن ثم فان مساكن المرافق الحكومية المخصصة لسكنى موظفى وعمال الحكومة بحكم عملهم ، تعتبر من الاموال العامة ، باعتبارها مخصصة لمنفعة عامة .

ويقضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ بتحصيل رسم اضافى على  
صحف الدعاوى والاوراق القضائية فى المحاكم ، وتخصيص حصيلة هذا  
الرسم لانشاء دور المحاكم المذكورة واصلاحها وتاثيرها ، وقد الحقت بتلك  
الدور مساكن للسادة رجال القضاء ليشغلوها بحكم عملهم ، وذلك مقابل  
تحصيل نسبة معينة من مرتباتهم الشهرية ، ومن ثم فان المساكن المشار  
اليها تكون مخصصة لخدمة مرفق القضاء - اذ أن تهيئة السكن الملائم  
للقاضى قريبا من محل عمله ، كفالة لاستقراره واطمئنانه ، الامر الذى  
يقتضيه حسن سير مرفق القضاء ، كما وانه تعتبر تنفيذا لقانون السلطة  
القضائية الذى يوجب على رجال القضاء الإقامة فى مقر اعمالهم تحقيقا  
لهذا الغرض - وبالتالي تكون المساكن المذكورة مخصصة لمنفعة عامة بحكم  
انشائها ، وتعتبر بذلك من الاموال العامة طبقا لنص المادة ٨٧ من القانون  
المدنى . وعلى ذلك فانها تخرج عن نطاق سريان الفقرة ج من المادة ٤٤  
من قانون نظام الادارة المحلية ، ولا تدخل حصيلة ايجارها ضمن الموارد  
المالية لمجالس المدن الواقعة فى دائرة اختصاصها .

( فتوى رقم ٦٠٨ فى ١٠/٤/١٩٦٣ - جلسة ٢٤/٤/١٩٦٣ - ١٦ ،  
٦٩٨/٢٧٤/١٧ )

### الفصل الثالث

#### موظفو المحاكم

---

#### الفرع الأول

تنظيم تعيين موظفي المحاكم وترقيتهم وتاديبهم في نظام القضاء

---

قاعدة رقم ( ٤١٨ )

المبدأ :

موظفو المحاكم - تنظيم أحكام تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وتاديبهم في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ في شأن نظام القضاء - صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بقانون السلطة القضائية وعدم مساسه بهذه الاحكام - استقرار العمل على تطبيق هذه الاحكام في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ استنادا للمادة ١٣١ منه - صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وترديده نفس حكم المادة ١٣١ المشار اليها - وجوب استمرار تطبيق الاحكام المشار اليها في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - عدم اختلاف الوضع بالنسبة للمستخدمين الخارجين عن الهيئة بالمحاكم الذين كانوا خاضعين للاحكام الواردة في المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بالاضافة الى احكام الباب الثانى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ثم لاحكام كادر العمال طبقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ - اساس ذلك احتفاظ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالتقسيم النوعى للوظائف وتخصصاتها تبعا للبيانات الواردة بشأنها فى الميزانية واحتفاظ المعاملين بكادر العمال بطبيعة الوظائف التى كانوا يشغلونها .

## ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فى شأن نظام القضاء نظم فى المواد من ٤٨ الى ٨٧ كيفية تعيين موظفى المحاكم وترقيتهم ونقلهم وتاديبيهم ولما صدر قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ استهل مادته الاولى بعدم المساس بأحكام تلك المواد .

وقد استقر الرأى لدى مجلس الدولة بقسميه القضائى والاستشارى على تطبيق أحكام المواد المذكورة فى ظل العمل بقانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى ، بوصفها من الاحكام الخاصة التى تنظم بعض المسائل الوظيفية المتعلقة بطائفة معينة من الموظفين وذلك استنادا الى الفقرة الرابعة من المادة ١٣١ من القانون المذكور ، التى كانت تقضى بعدم مريان أحكامه على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

ومن حيث أن المشرع فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ردد فى المادة الاولى من قانون الاصدار نفس حكم الفقرة الرابعة من المادة ١٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، حيث نصت تلك المادة الاولى على أنه : يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون . . . ولا تسمى هذه الاحكام على :

### ١ - وظائف القوات المسلحة والشرطة .

٢ - الوظائف التى تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

ومن حيث أنه ترتب على ذلك . يتم تطبيق الاحكام المشار اليها فى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

لوجود النص المائل فى كل منهما الذى يسوغ تطبيق تلك الاحكام ويوجب اعمالها .

ومن حيث أن هذا الوضع بالنسبة الى العاملين بالمحاكم بصفة عامة ، يصدق على الخاضعين منهم للاحكام الواردة فى المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ التى تنص على أن : « يكون تعيين المستخدمين الخارجين عن الهيئة وترقيتهم وتاديبهم من اختصاص النائب العام والمحامين العاملين ورؤساء المحاكم ورؤساء النيابة كل فيما يخصه ، وكذلك نقلهم وندبهم كل فى دائرة اختصاصه » .

ومن حيث أنه يلاحظ فى هذا الشأن أن المستخدمين الخارجين عن الهيئة فى المحاكم والنيابات كانوا يخضعون الى جانب ما قرره القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فى شأنهم من قواعد خاصة ، لاحكام الباب الثانى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ثم لاحكام كادر العمال طبقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ .

واذا كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد شمل بالتنظيم من كان خاضعا لقانون موظفى الدولة ولكادر العمال على السواء ، الا أن المشرع لم يشأ أن تذوب كل طوائف العاملين فى سلم الدرجات الذى وضعه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بحيث تزول الفواصل التى كانت بينهم تماما ، بل حرص على ابقاء كيان كل طائفة مستقلا بذاته وبالأوضاع المناسبة له فى ذلك السلم ، مع الاحتفاظ بالتقسيم النوعى للوظائف وتخصصاتها تبعا للبيانات الواردة فى شأنها بالميزانية ، وأوجب استمرار العاملين بكادر العمال شاغلين لوظائفهم التى كانوا عليها وقت نفاذ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وذلك على النحو المبين فى مادتيه الرابعة والتاسعة عشرة ، وفى المادتين الثالثة ( فقرة ج ) والتاسعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر تطبيقا للقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين .

ومن حيث أنه يبدو من ذلك أن طبيعة الوظائف التى كان يشغلها



طائفة المعاملين بكادر العمال لم تتغير قبل وبعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وبالتالي فإذا كان من بين هذه الطائفة من يعمل بالمحاكم والنيابات ، وكان المشرع قد أخضعهم لنظام خاص فيما يتعلق بتعيينهم ونقلهم وترقيتهم وتاديبهم على النحو المبين فى المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ التى جعلت الاختصاص فى ذلك للسادة النائب العام والمحامين العامين ورؤساء المحاكم والنيابات بحسب الاحوال ، فان هذا الوضع يستمر قائما ومعمولا به فى ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تبعا لبقاء الحكمة من وضع نص المادة ٨٤ المذكور ، وتطبيقا للمادة الاولى من قانون الاصدار الآنف نصها ، ولعدم تغير ظروف من عندهم المادة ٨٤ فضلا عن استمرار نصها قائما دون نسخ أو الغاء شأنها شأن المواد الاخرى المنظمة لشئون موظفى المحاكم والنيابات .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى ان المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ تظل قائمة ومعمولا بها فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

( ملف ٨٦/٩٩ - جلسة ١٠/٣/١٩٦٥ )

## الفرع الثانى

### الاقدمية

#### قاعدة رقم ( ٤١٩ )

المبدأ :

أقدمية موظفى المحاكم الذين يرقون الى الدرجة التالية لدرجة التعيين - تكون وفقا لترتيب النجاح فى امتحان الترقية وليست طبقا لاحكام المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٠ من قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ على أنه « يشترط فيمن عين كاتباً الشروط الواجب توافرها وفقاً للأحكام العامة للتوظيف فى الحكومة عدا شرط امتحان المسابقة المقرر لشغل الوظيفة » وأن المادة ٥٣ تنص على أنه « لا يجوز ترقية من عين كاتباً فى الدرجة التى عين فيها للدرجة التى تليها الا اذا حسنت الشهادة فى حقّه ونجح فى امتحان يختبر فيه كتابةً وشفاهاً ، ويعفى حملة الشهادات العليا من شرط الامتحان » ، وأن المادة ٥٧ تنص على أنه « يرتب الناجحون حسب درجات نجاحهم وتكون الترقية على أساس هذا الترتيب » .

ويمستفاد من هذه النصوص وعلى الخصوص من نص المادة ٥٧ من قانون نظام القضاء المشار اليه أن المشرع يشترط لترقية من عين كاتباً من الدرجة التى عين فيها الى الدرجة التالية اجتياز امتحان يختبر فيه كتابةً وشفاهاً وأنه يعتبر نتيجة هذا الامتحان لا فى الترقية فحسب بل فى تحديد الاقدمية عند الترقية ، وقد خرج بهذا الحكم الذى ورد به نص

صريح على القاعدة العامة فى تحديد الاقدمية بين من يرقون فى قرار واحد تلك القاعدة التى تضمنتها المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة التى تنص على أن « تعتبر الاقدمية فى الدرجة من تاريخ التعيين فيها ، فاذا اشتمل مرسوم أو أمر جمهورى أو قرار على تعيين أكثر من موظف فى درجة واحدة اعتبرت الاقدمية كما يلى :

( أ ) اذا كان التعيين متضمنا ترقية اعتبرت الاقدمية على أساس التقدمية فى الدرجة السابقة .

( ب ) ( . . . . . »

ومن حيث ان القول بتحديد الاقدمية فى هذه الحالة وفقا لحكم المادة ٦٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة لا وفقا لحكم المادة ٥٧ من قانون نظام القضاء ، هذا القول فضلا عن اهداره للمزية التى قررها القانون للاسبق فى ترتيب النجاح ، فان من شأنه أن يغير مركز الموظف فيما لو رقى بعض الناجحين فى الامتحان او كلهم بقرار واحد منه فيما لو رقى كل منهم بحسب ترتيب نجاحه فى قرار منفصل عن الآخر ، اذ تتحدد الاقدمية فى الحالة الاولى وفقا للاقدمية فى الدرجة السابقة دون اعتداد بترتيب النجاح ، وفى ذلك اخلال بالمساواة بين الموظفين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اقدمية الكاتب عند ترقيته للدرجة التالية لدرجة التعيين تحدد وفقا لترتيب نجاحه فى الامتحان المنصوص عليه فى المادة ٥٢ من قانون نظام القضاء .

( فتوى رقم ٩٢٠ فى ١٢/٣/١٩٦١ - جلسة ١٥/١١/١٩٦١ )

( م ٥٩ - ج ٢٤ )

## الفرع الثالث

### الترقية

---

قاعدة رقم ( ٤٢٠ )

#### المبدأ :

كتبه المحاكم الذين لا يحملون شهادات عليا منهم ، وعينوا فى أحد أقسام المحاكم لأول مرة أو نقلا من جهة حكومية أخرى - ترقيةهم رهينة بتادية امتحان بنجاح وفقا لأحكام قانون نظام القضاء وعلى أساس ترتيب درجات النجاح - تمام الترقية بدون أداء الامتحان يجعل الترقية مخالفة للقانون ، قابلة للإبطال ، جائزة السحب خلال الميعاد المقرر .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٣ الواردة فى الفصل الثانى من الباب الثانى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء على أنه « لا يجوز ترقية من عين كاتباً من الدرجة التى عين فيها الى الدرجة التى تليها الا اذا سلمت الشهادة فى حقه ، ونجح فى امتحان يختبر فيه كتابة وشفاهاً ويعفى حملة الشهادات العليا من تأدية هذا الامتحان .

وتنص المادة ٥٥ على أن « يكون الامتحان تحريريا وشفويا فى المواد الآتية : -

(أ) بالنسبة لكتاب القسم المدنى ..

(ب) بالنسبة لكتاب النيابة العامة .. » .

وتنص المادة ٥٧ على أن « يقدر لكل مادة من مواد الامتحان التحريري والشفوي ٣٠ درجة ٠٠٠ ويرتب الناجحون حسب درجات نجاحهم ، وتكون الترقية على أساس هذا الترتيب » .

ويستفاد من هذه النصوص على نحو ما رأت المحكمة الادارية العليا فى القضية رقم ١٧٤٤ لسنة ٢ القضائية ، ان الشارع قد تطلب تاهيلا معينا فى كتاب المحاكم وهو المامهم بما يتعلق بعملهم من القوانين والمنشورات وتحقيقا لهذا الغرض نظم الشارع ترقية من لا يحملون شهادات عليا من هؤلاء الكتبة تنظيما خاصا بان جعل ترقية من يعين منهم من الدرجة التى عين فيها الى الدرجة التى تليها رهينة بتأدية الكاتب امتحانا فى المواد التى تتعلق بعمله ، وبنجاحه فى هذا الامتحان، وجعل الترقية على أساس ترتيب درجات النجاح ، هذا فضلا عن ان تأدية الامتحان والنجاح فيه كشرط للترقية لا يتقيد بان يكون الكاتب قد عين فى أحد اقسام المحاكم لاول مرة ولو كان هذا التعيين قد تم نقلا من جهة حكومية أخرى لان النقل فى هذه الحالة نوعى ولا يعدو ان يكون تعيينا ابتداء بالمحاكم ، ومن ثم يجب ان يؤدى هذا الامتحان بنجاح كى تثبت صلاحيته للترقية ، وتحقق بذلك الحكمة التى تغياها الشارع .

ويترتب على ذلك أن الموظفين الذين يعينون لاول مرة فى المحاكم سواء أكان تعيينا مبتدأ أم كان نقلا من احدى الجهات الحكومية الاخرى وسواء اكانت الدرجة التى شغلوها هى أدنى درجات الكادر الكتابى أم كانت درجة تعلوها ، هؤلاء الموظفون يتعين لترقيتهم الى الدرجة التى تلى الدرجة التى عينوا فيها ان يؤدوا الامتحان المنصوص عليه فى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .

فاذا كان الثابت ان بعض كتبة المحاكم قد تمت ترقيتهم من الدرجة التى عينوا فيها الى الدرجات التى تليها بدون أن يؤدوا الامتحان المذكور ، فمن ثم تكون هذه الترقيات قد تمت بالمخالفة لحكم القانون .

ومن حيث أنه وإن كان عيب مخالفة القانون الذي شاب هذه القرارات يجعلها قابلة للإبطال وجائزا سحبها خلال المدة المقررة قانونا إلا أنه لا يبلغ من الجسامة جد اعدامها بحيث يجوز سحبها فى أى وقت .  
ونـ تقيـد بميعاد السحب أو الالغاء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القرارات الصادرة بترقية بعض كتبة المحاكم بالمخالفة لحكم المادة ٥٣ من قانون نظام القضاء يجوز سحبها فى الميعاد المحدد قانونا لذلك ، ومتى انقضى هذا الميعاد يمتنع سحبها أو الغاؤها .

( فتوى رقم ٤٠٤ فى ١٨/٥/١٩٦٠ - جلسة ٤/٥/١٩٦٠ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣١ )

نـبـدأ :

القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء - نصه على وجوب عقد امتحان لترقية الكتبة يرتب فيه الناجحون حسب درجات نجاحهم ويتبع هذا الترتيب عند الترقية - مؤدى ذلك عدم جواز اغفال أحد ممن يرشحهم دورهم للترقية عند الدعوة للامتحان - عقد امتحان خاص لمن أغفلت دعوته فى الامتحان تصحيحا للوضع يوجب الاعتداد بنتيجة هذا الامتحان الخاص فى ترتيب أولوية الترقية بين من آداه بين زملائه ممن اشتركوا فى الامتحان العام - ارجاع تاريخ الترقية فى هذه الحالة باثر رجعى الى تاريخ ترقية هؤلاء الزملاء اذا كان قرار ترقيتهم لم يتحصن أما اذا كان قد تحصن فيرقى الكاتب بحسب ترتيب الاولوية ترقية عادية بدون اثر رجعى .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء تنص على انه « لا يجوز ترقية من عين كاتباً من الدرجة التى عين فيها

للدرجة التى تليها الا اذا حسنت الشهادات فى حقه ونجح فى امتحان يختبر فيه كتابة وشفاهاً ويعفى حملة الشهادات العليا من شرط الامتحان » كما تنص المادة ٥٧ من القانون ذاته على أن يرتب التاجحون حسب درجات نجاحهم وتكون الترقية على أساس هذا الترتيب .

ونص المادة ٥٣ المشار اليها لا يدع للادارة أية سلطة تقديرية فى اختيار من يشترك من الكتبة فى الامتحان المقرر للترقية الى الدرجة التالية بل يتعين عليها أن تخطر كل من يرشحه دوره للترقية للتقدم لهذا الامتحان فاذا أغفلت دعوة بعض المعينين بالنص الى الاشتراك فى الامتحان انطوى الامتحان على اخلال بمبدأ تكافؤ الفرص الذى يقوم عليه نظام امتحان الترقية بصفة عامة ومن ثم يكون عقد امتحان فردى فى تاريخ لاحق لمن اغفل اخطاره مقصوداً به تصحيح اوضاع لم تتم على الوجه القانونى السليم ولا يتحقق هذا التصحيح الا باعمال آثاره بالاعتداد بالوقت الذى تم فيه الامتحان الاول أى بافتراض أن الكاتب الذى تخلف عن هذا الامتحان اشترك فيه وأن نتيجته فى الامتحان الخاص الذى عقد له هى بمثابة نتيجته فى الامتحان العام الذى لم يتح له الاشتراك فيه دون دخل لارادته فى ذلك . ومقتضى هذا اذا ما اجتاز الموظف الامتحان الخاص بنجاح أن يعتد بنتيجة هذا الامتحان فى ترتيب أولوية الترقية بينه وبين زملائه الذين اشتركوا فى الامتحان العام على أساس الدرجات الحاصل عليها كل منهم واياه فاذا كان قد سبق أن رقى بعض زملائه ممن يسبقهم فى ترتيب الاولوية على الوجه المتقدم حق على الوزارة بدون توقف على طلب أو تظلم منه سحب قرار الترقية فيما تضمنه من تخط له أو ترقيته باثر رجعى يترد الى تاريخ ترقية زملائه ما دام القرار المراد سحبه لم يصبح حصيماً من السحب أو الالغاء ، أما اذا تحصن فلا مناص من ترقية الكاتب بحسب ترتيب الاولوية ترقية عادية لا يصحبها أى أثر رجعى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه اذا عقد امتحان فردى لمن أغفلت دعوته للاشتراك فى امتحان الترقية المنصوص عليه فى المادة ٥٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء فإن الترقية تكون

- ٩٣٤ -

على أساس ترتيب الناجحين فى الامتحانين معا بعد ادماج نتيجتهما . فاذا كان قد صدر قرار بالترقية على خلاف ذلك فان على الادارة من تلقاء ذاتها سحب هذا القرار فيما تضمنه من ترقية اللاحق فى ترتيب النجاح اذا كان قد تخطى الاسبق فى الترتيب بعد ادماج النتيجتين أو ترقية هذا الاخير باثر رجعى يرتد الى تاريخ ترقية الاول ما لم يكن قرار الترقية قد تحصن .

( ملف ١٩٥/٣/٨٦ - جلسة ١٩٦٥/١١/١٧ )



## الفرع الرابع

### لائحة النساخين بالمحاكم المختلطة

قاعدة رقم ( ٤٢٢ )

المبدأ :

لائحة النساخين بالمحاكم المختلطة الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٢٢ - علاقة أمثال المدعى من النساخين بالمحاكم المختلطة بالحكومة - علاقة تنظيمية لائحية وليست تعاقدية - تقاضى المدعى أجره على أساس عدد الرولات التى يقوم بنسخها - لا يؤثر على طبيعة العلاقة التنظيمية ويحولها الى رابطة عقدية - أثر ذلك الاعتداد بالمدة التى قضاها المطعون ضده نساخا بالمحاكم المختلطة فى أعمال أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ أغسطس ، ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ وفى الافادة من أحكام قانون المعادلات والمادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

يبين من الرجوع الى لائحة النساخين بالمحاكم المختلطة الصادر بها قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ وهى التى تحكم علاقة أمثال المدعى من النساخين بالمحاكم المختلطة بالحكومة أن هذه العلاقة هى علاقة تنظيمية لائحية وليست تعاقدية وأنه ولئن كان المدعى يتقاضى أجره على أساس عدد الرولات التى يقوم بنسخها فان تحديد الاجر واختلاف مقداره على هذا الوضع لا يؤثر على طبيعة العلاقة التنظيمية التى تربط الموظف بجهة الادارة ويحولها الى رابطة عقدية وقد كان المدعى خلال المدة التى يطالب بضمها يخضع لاحكام لائحة النساخين سالفه الذكر فيمنح الاجازات وفقا لما ورد فيها من قواعد كما هو ثابت بملف خدمته .

وتأسيسا على ما تقدم مـفانـه لا نزاع فى أن المدعى يستفيد من أحكام  
قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر  
سنة ١٩٥٠ اذ أن شروطها متوافرة فى حالته .

ومتى تقرر أن أقدمية المدعى فى الدرجة الثامنة ترجع الى ١٩٣٢/١/٢  
فانه يستحق الترقية الى الدرجة السابعة بعد مضى ست سنوات أى اعتبارا  
من ١٩٣٨/١/٢ بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية .

كما أنه تطبيقا لنص المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ فان المدعى يكون محقا فى طلب  
الترقية الى الدرجة السادسة لقضائه اكثر من ١٥ سنة بالدرجة السابعة  
ومن ثم يتعين القضاء له بأحقية فى الترقية الى الدرجة السادسة مادامت  
شروط تطبيق المادة ٤٠ مكررا قد توافرت فى حقه وذلك اعتبارا من  
١٩٥٣/٣/٧ تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ مع ما يترتب  
على ذلك من فروق مالية .

( طعن رقم ٢٧٠ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢٣ )

#### المبدأ :

نسخا بالزول بالمحاكم المختلطة - علاقته بالحكومة - علاقة تنظيمية  
تدخل فى نطاق روابط القانون الادارى .

#### ملخص الحكم :

ان المطعون ضده قام بالعمل فى الفترة من ١٩٢٦/٦/١٥ الى  
١٩٢٩/١٢/٣١ فى وظيفة نسخا بالزول بالمحاكم المختلطة وكانت علاقته  
بالحكومة علاقة تنظيمية تدخل فى نطاق روابط القانون الادارى وتحكمها  
لوائح تنظيمية عامة حسبما استخلص ذلك بحق الحكم المطعون فيه من

نصوص لائحة نساخى المحاكم المختلطة الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ١٥/٨/١٩٢٢ وعلى ذلك لا تعتبر رابطة بالجهة الادارية علاقة تعاقدية ين اجير وصاحب عمل أساسها عقد مدنى بحت ، ولا يحول دون ذلك كون النساخين فى وضع وظيفى يجيز لجهة الادارة فصلهم عند قلة العمل لان تاقيت وضع القائم بالعمل لا ينزع عن العمل صفة الدائمة .

( طعن رقم ١١٥٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٦٦ )

## الفرع الخامس

### موظفو محكمة النقض

#### قاعدة رقم ( ٤٢٤ )

المبدأ :

استقلال محكمة النقض بموظفيها ودرجاتها وأقدمياتهم عن سائر المحاكم - أحكام قانون نظام القضاء فى ذلك : المادة ٥١ - اعتبار المحكمة « مصلحة » فى خصوص تطبيق حكم المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

ان قانون نظام القضاء اذ خص محكمة النقض فى المادة ٥١ منه بلجنة تشكل فيها من رئيسها أو من يقوم مقامه ومن مستشارين تختارهما جمعيتها العمومية كل سنة ومن كبير كتابها وتختص باقتراح كل ما يتعلق بشئون كتابها من تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات وجعل اقتراحات هذه اللجنة فى كل ما يتعلق بهذه الشئون يعرض مباشرة على وزير العدل ليصدر قراره فيها - يكون قد فصل كل ما يتعلق بهذه الشئون عن سائر المحاكم فصلا من مقتضاه استقلال محكمة النقض بوظائف كتابية ودرجاتهم وأقدمياتهم مما يحتم اعتبارها بحكم قانون نظام القضاء فيما يتعلق بهؤلاء الكتاب وحدة قائمة بذاتها ومنفصلة عن سائر المحكم ومن ثم تندرج بهذه المثابة فى مفهوم المصلحة بالتطبيق لحكم المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

( طعون أرقام ١٢٧٢ ، ١٢٩١ ، ١٤٨٠ لسنة ١٠ ق - جلسة

١٩٦٦/٦/٢٦ ) .

## الفرع السادس

### التأديب

#### قاعدة رقم ( ٤٢٥ )

#### المبدأ :

ان حكم المادة ٨٢ من قانون نظام القضاء الخاص بتشكيل المجلس المخصوص المختص بنظر التظلمات من قرارات مجالس تأديب موظفي المحاكم يظل ساريا بالنسبة اليهم ويطبق فى شأنهم دون الحكم المقابل الوارد فى قانون نظام الموظفين .

#### ملخص الفتوى :

ان الباب الثانى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء يتضمن قواعد خاصة بتعيين وترقية ونقل وتأديب موظفى المحاكم من كتبة ومحضرين ومترجمين فبالنسبة الى التأديب تنص المادة ٧٨ على ما يأتى :

« لا توقع العقوبات الا بحكم من مجلس التأديب » .

ومع ذلك فالانذار أو قطع المرتب لمدة غايتها خمسة عشر يوما يجوز ان يكون بقرار رؤساء المحاكم بالنسبة الى الكتاب والمحضرين والمترجمين ومن النائب العام ومن رؤساء النيابة بالنسبة الى كتاب النيابة .

ويجرى نص المادة ٧٩ كالاتى :

يشكل مجلس التأديب فى محكمة النقض وفى كل محكمة من محاكم الاستئناف من مستشار تنتخبه الجمعية العمومية ومن المحامى العام وكبير كتاب المحكمة . وفى المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة

ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ويستبدل به كبير المحضرين عند محاكمة أحد المحضرين ورئيس القلم الجنائي عند محاكمة أحد كتاب النيابة .

وقى حالة محاكمة كبير الكتاب أو كبير المحضرين ، ورئيس القلم الجنائي يندب وزير العدل من يحل محله فى مجلس التأديب ممن يكونون فى درجته على الأقل .

وبمقتضى نص المادة ٨٢ يختص بنظر التظلم من أحكام مجالس التأديب مجلس مخصوص ينعقد بوزارة العدل يشكل من وكيل الوزارة الدائم والنائب العام ومستشار بمحكمة استئناف القاهرة تنتخبه الجمعية العمومية .

ويتبين مما تقدم أن قانون نظام القضاء قد اتجه الى تنظيم ادارة العدل فى مجموعها تنظيميا خاصا بعيدا عن التنظيم العام لكافة الموظفين يستوى فى ذلك رجال القضاء والنيابة ومن يعاونهم من باقى الموظفين .

وقد اقتضى ذلك اخضاع موظفى المحاكم والنيابات من الناحية التأديبية لرؤساء تلك المحاكم والنيابات فى الحدود المخولة لرؤساء المصالح وهى الانذار والخصم من الماهية لغاية خمسة عشر يوما . ولمجالس تاديب محلية تشكل فى كل محكمة بالنسبة الى ما يجاوز ذلك من جزاءات . وابقاء على هذه الأوضاع وما يماثلها نصت المادة ١٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام الموظفين ( معدلة بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٥٢ ) على عدم سريان أحكامه على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين - وهذا الحكم من العموم والاطلاق بحيث يندرج تحته كل قانون منظم لشئون طائفة معينة من الموظفين فلا سند لما ذهب اليه وزارة العدل من أن هذا الاستثناء لا ينصرف لغير رجال القضاء والنيابة اذ فى هذا القول تخصيص لحكم عام بلا مخصص .

وبناء على ذلك تظل القواعد الخاصة بتأديب موظفى المحاكم الواردة فى نظام القضاء بما فيها النص الخاص بتشكيل المجلس المخصوص قائمة وواجبة التطبيق فى شأن هؤلاء الموظفين دون القواعد الواردة فى القانون العام الذى يمتنع الرجوع اليه فى هذا الخصوص الا فيما لم ينص عليه فى قانون نظام القضاء .

لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعا الى أن حكم المادة ٨٢ من قانون نظام القضاء الخاص بتشكيل المجلس المخصوص المختص بنظر التظلمات من قرارات مجالس تأديب موظفى المحاكم يظل ساريا بالنسبة اليهم ويطبق فى شأنهم دون الحكم المقابل الوارد فى قانون نظام الموظفين .  
( فتوى رقم ١٢٠ فى ١٩٥٣/٤/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢٦ )

##### المبدأ :

المادة ٣١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية - نصها على تخويل المحامى العام لدى محكمة الاستئناف جميع حقوق واختصاصات النائب العام المنصوص عليها فى القانون - شمول هذا النص كل ما يختص به النائب العام فى شأن كتبة النيابة فى دائرة المحكمة الاستئنافية لوروده عاما مطلقا - لا وجه لتقييده وقصره على الشئون القضائية وحدها دون التأديب .

##### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية على أن « يكون لدى كل محكمة استئناف محام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين » .

ومفاد هذا النص أن المشرع قد خول المحامى العام اختصاصا من نوع الاختصاص المخول للنائب العام يباشره تحت اشرافه ، وقد ورد النص

على هذا الاختصاص عاما مطلقا ومن ثم يتناول كل ما يختص به النائب العام فى شأن كتبة النيابة .

وقد استهدف المشرع بذلك سرعة البت فى الامور والتخفيف من اعباء النائب العام فى الامور المتعلقة بالكتبة سالف الذكر ، ولذلك فان كل ما يختص به النائب العام فى شأنهم يختص به تبعا لذلك المحامى العام وان كان يباشر هذا الاختصاص تحت اشراف النائب العام .

ولا وجه للقول بقصر اختصاص المحامى العام على الشئون القضائية وحدها دون شئون التأديب ، استنادا الى ما ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر من أن المقصود بالمادة ٣٠ من هذا القانون الحقوق والاختصاصات القضائية التى للنائب العام ، لا وجه لهذا القول لان النص على تخويل المحامى العام اختصاص النائب العام قد ورد عاما مطلقا - على نحو ما ورد ببيانه ، ولا يجوز تخصيص عمومه أو تقييد اطلاقه بعبارات وردت فى المذكرة الايضاحية التى لا ترقى الى مرتبة النص التشريعى .

ولا يغير من هذا النظر ما ورد بالمادة ٧٨ من القانون المشار اليه من النص على اختصاص النائب العام بمجازاة كتبة النيابة بالانذار أو قطع الراتب لمدة غايتهما خمسة عشر يوما ، وكذلك ما ورد بالمادة ٨٠ من ذات القانون على اختصاص النائب العام باقامة الدعوى التأديبية ضدهم ، لا يغير ذلك من النظر المشار اليه لان هذين النصين وان خصصا للنائب العام السلطات المشار اليها الا انه لم يرد فيهما ما يفيد عدم اختصاص المحامى العام بمباشرتها ومن ثم فانه يختص أيضا بالسلطات الواردة فى هذين النصين استنادا الى عموم اختصاصه بما يختص به النائب العام طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على نحو ما سبق بيانه .

وغنى عن البيان أن ممارسة المحامى العام اختصاص النائب العام على النحو سالف الذكر مقصور على دائرة المحكمة الاستئنافية المعين لديها المحامى العام وان مباشرة هذا الاختصاص يكون تحت اشراف النائب العام .

( فتوى رقم ٤٩٩ فى ٢٥/٤/١٩٦٣ - جلسة ٢٧/٣/١٩٦٣ ) .



قاعدة رقم ( ٤٢٧ )

المبدأ :

المادة ٧١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية -  
نصها على قيام الاقدم فالأقدم من نواب وأعضاء المحكمة فى مباشرة  
اختصاصات الرئيس فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه أو قيام  
مانع لديه - اعتبار ذلك حولا فى ممارسة الاختصاص لا تفويضا فيه -  
شمول هذا الحكم للاختصاصات الولائية والاختصاصات التأديبية المخولة  
لرئيس المحكمة بمقتضى المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧  
لسنة ١٩٤٩ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٧١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة  
القضائية على أنه « فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه أو قيام  
مانع لديه يقوم بمباشرة اختصاصه الاقدم فالأقدم من النواب أو الاعضاء » .

ويجرى المشرع فى توزيع الاختصاص بين عمال الادارة العامة مراعىا  
اعتبارات مختلفة يستقل بتقديرها ، مردها جميعا الى حسن سير الجهاز  
الحكومى والرغبة فى تهئية المبيل أمام المرافق العامة حتى تواجه  
احتياجات الافراد وتحقق الغايات التى انشئت من أجلها ، وذلك بوضع  
كل موظف فى المركز الذى يلائمه وتخويله من الاختصاصات ما يتناسب  
مع هذا المركز . وغالبا ما يواجه المشرع فى نص قانونى حالة تغيب صاحب  
الاختصاص فيحول غيره حق ممارسته أما على سبيل الحلول أو  
التفويض .

ويتم التفويض فى الاختصاص بأن يعهد صاحب الاختصاص بجانب  
منه فى أمر أو أمور معينة الى شخص آخر ، أى أنه عمل ادارى صريح  
يصدر عن صاحب الاختصاص ، بمقتضاه يتخلى الى موظف آخر عن  
جزء من هذا الاختصاص . أما الحلول فهو انتقال جميع اختصاصات  
الموظف الاصيل - فى حالة قيام مانع يحول دون ممارسته لاختصاصاته

- الى موظف آخر بقوة القانون - ويبدو من ذلك ان التفويض لا يكون الا جزئيا ولا يتصور أن يفوض الموظف موظفا آخر فى كل اختصاصاته والا تعدى تفويض الاختصاصات الى تفويض السلطة ذاتها وهو ما لا يجوز قانونا ، أما الحلول فالأصل فيه ان يكون كليا شاملا لجميع اختصاصات الاصيل. ويتم تلقائيا بقوة القانون متى تحقق سببه وليس من المقصود ازاء هذه التلقائية التى يتم بها الحلول ان يبعث اختصاص الاصيل فيتحقق الحلول فى جانب منه دون الجانب الآخر ، والا واجهنا جزءا من الاختصاصات لا يملك ان يمارسها أحد مما يؤدي الى عطل فى أوجه النشاط التى تتعلق بها هذه الاختصاصات الأمر الذى يتعارض مع وجوب سير المرافق العامة بانتظام واطراد . وفى هذا يختلف الحلول عن التفويض حيث ينزل المفوض عن جانب من اختصاصاته الى شخص آخر يظهر بجانبه فلا يختفى الاصيل بل يظل يمارس الاختصاصات التى لم يفوض فيها غيره .

وترتب المادة ٧١ المشار اليها صورة من صور الحلول حيث تقرر انه فى حالة غياب رئيس المحكمة يحل محله فى مباشرة اختصاصاته أقدم الاعضاء بالمحكمة الذى يحل عندئذ محل رئيس المحكمة فى مباشرة جميع ما رتب له القانون من اختصاصات .

وقد نصت المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ على انه « لا توقع العقوبات الا بحكم من مجلس التأديب ومع ذلك فالانذار أو قطع الراتب لمدة غايبتها خمسة عشر يوما يجوز ان يكون بقرار من رؤساء المحاكم بالنسبة الى الكتاب والمحضرين والمترجمين ومن النائب العام ومن رؤساء النيابة بالنسبة الى كتاب النيابة » .

ولا محل بعدئذ للقول بأن المقصود من النص المتقدم الذكر هو الاختصاص الولائى لرؤساء المحاكم وأنه لا شأن له بالسلطة الاستثنائية

المخولة للرؤساء فى توقيع بعض الجزاءات على موظفى المحاكم ومن ثم فلا يجوز الحلول محل رؤساء المحاكم فى مباشرة السلطة التأديبية المخولة لهم مهما كان سبب الحلول - لا محل لذلك لان المستقر عليه ان القرار التأديبى ليس حكما قضائيا وليس قرارا من هيئة ذات اختصاص قضائى - بل هو قرار ادارى يصدر من جهة ادارية بناء على سلطتها العامة ، وفضلا عن ذلك فقد ورد النص على الاختصاص فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه عاما يتناول بعمومه جميع الاختصاصات المخولة أصلا لهذا الرئيس بما فى ذلك الاختصاص التأديبى ، ولا يجوز تخصيص هذا العموم الا بدليل يدل عليه .

( فتوى رقم ٥١٠ فى ١٩٦٣/٤/٢٩ - جلسة ١٩٦٣/٤/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢٨ )

المبدأ :

كتبة النيابةات - تأديبهم - اختصاصات النائب العام بما فى ذلك تأديب كتبة النيابةات - جواز مباشرة المحامى العام اياهما فى دائرة المحكمة الاستئنافية المعين لديها ، وذلك تحت اشراف النائب العام - أساس ذلك فى ضوء نصوص القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية .

ملخص الفتوى :

نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية على أن « يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين » . ومفاد هذا النص أن المشرع قد خول المحامى العام

اختصاصا من نوع الاختصاص المخول للنائب العام بإشرافه تحت إشرافه ، وقد ورد النص على هذا الاختصاص عاما مطلقا . ومن ثم يتناول كل ما يختص به النائب العام في شأن كتابة النيابة . وقد استهدف المشرع بذلك سرعة البت والتخفيف من أعباء النائب العام في الأمور المتعلقة بالكتابة سالف الذكر ولذلك فإن كل ما يختص به النائب العام في شأنهم يختص به تبعا لذلك المحامي العام ، وإن كان يباشر هذا الاختصاص تحت إشراف النائب العام .

ولا يغير من هذا النظر ما ورد بالمادة ٧٨ من قانون نظام القضاء من النص على اختصاص النائب العام بمجازاة كتابة النيابة بالإنذار أو قطع الراتب لمدة غايتها خمسة عشر يوما ، وكذلك ما ورد بالمادة ٨٠ من ذات القانون على اختصاص النائب العام بإقامة الدعوى التأديبية ضدهم ، لا يغير ذلك من النظر المشار إليه ، لأن هذين النصين وإن خصصا للنائب العام السلطات المشار إليها ، إلا أنه لم يرد فيها ما يفيد عدم اختصاص المحامي العام بمباشرتها ، ومن ثم فإنه يختص أيضا بالسلطات الواردة في هذين النصين ، استنادا إلى عموم اختصاصه بما يختص به النائب العام طبقا للمادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية على أن يقتصر اختصاص على دائرة المحكمة الاستئنافية المعين لديها وأن تكون مباشرة هذا الاختصاص تحت إشراف النائب العام - تطبيقها لنص المادة ٣٠ سالف الذكر .

ولا محل للقول بأن تفسير نص المادة ٣٠ على النحو سالف الذكر لم يتعرض لدلالة موضع هذا النص وسياق عبارة النصوص التي اشتملته ، ذلك أن هذا التفسير مستمد مباشرة من عبارة النصوص ومقصود كذلك من السياق سواء كان ذلك أصالة أو تبعا ، إذ أنه وإن كان نص المادة المشار إليه قد ورد في الباب الأول المعنون « المحاكم » ضمن نصوص الفصل الخاص بالنيابة العامة إلا أن هذا لا يبرر القول بانصراف هذه النصوص إلى الدعوى الجنائية وما يتصل بها فحسب ،

وانما الصحيح هو انصرافها الى كل ما تبشره النيابة العامة من اختصاصات وحقوق منحها لها القوانين . ولا أدل على هذا من النص فى ذات الفصل ( الذى ورد به النص محل البحث ) على اختصاص النيابة العامة بالاشراف على السجون والنص فى المادة ٢٦ من ذات الفصل على أن « تمارس النيابة العامة الاختصاصات الممنوحة لها قانونا ولها دون غيرها الحق فى رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ما لم يوجد نص فى القانون على خلاف ذلك » والنص فى المادة ٣٣ من ذات الباب على حق النيابة العامة فى الاشراف على الاعمال المتعلقة بنقود المحاكم . والنص فى المادة التالية لها على اشراف النيابة العامة على تحصيل وحفظ وصرف متحصلات الغرامات وسائر أنواع الرسوم والامانات والودائع .

ولا يغير من هذا أن الشارع فى قانون نظام القضاء انما استعمل عبارة « الاختصاصات المنصوص عليها فى القوانين » ولم يستعمل عبارة المنصوص عليها فى هذا القانون وفى القوانين الاخرى . ذلك أن مسن المسلمات فى تفسير التشريع أن من صيغ العموم - الجمع المحلى بالكلام، وهو ما أورده الشارع فى نص المادة المشار اليها وهو يفيد العموم وليس من مخصص له فيبقى على عمومه ولا من مقيد له فيبقى على اطلاقه وبالتالي فلا يكون ثمة أساس للقول بانصراف هذه العبارة الى « قانون الاجراءات الجنائية وغيره ٠٠٠ » دون قانون نظام القضاء .

ولا محل للاستشهاد بما تضمنته المذكرة الايضاحية لقانون نظام القضاء لتخصيص النص محل البحث ، لان ذلك مردود بما سبق ذكره وبأن المذكرة الايضاحية للقانون لا تملك تخصيص عامة ولا تقييد مطلقة وانه اذا اريد الاحتجاج بالمذكرة الايضاحية فذلك لا يجوز الا حيث تكون بصدد تفسير نص معيب وليس بصدد تفسير نص سليم .

أما المغايرة فى العبارة التى استعملها الشارع فى المادة ٢٨ من قانون السلطة القضائية بشأن تحديد اختصاص المحامى العام الاول عن العبارة الواردة بالمادة ٣٠ محل البحث فلا تغير من الاستخلاص السابق الاشارة

اليه ، ذلك أنه متى استعمل الشارع صيغة من صيغ العموم فلا يحتاج الامر بعد ذلك الى اضافة ما يعتبر تزييدا فى تأكيد معنى ثابت قبل ذلك على نحو لا يحتمل أى تاويل .

أما فيما يتعلق بحكم محكمة النقض الصادر فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، فهو مجبوعه وفى جزئياته يؤكد استخلاص القائل باختصاص المحامى العام بكل ما خولته القوانين - ومنها قانون نظام القضاء ( السلطة القضائية ) - للنائب العام . ولا يسوغ الاستناد الى هذا الحكم للقول بأن نص المادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية مقصود على اختصاصات النائب العام القضائية دون غيرها ، ذلك أنه ولو ان الحكم قد عرض لهذه الاختصاصات بذاتها ، فانما كان ذلك لخصوص ما صدر بشأنه ، هو مباشرة المحامى العام اختصاصا قضائيا ، ولا يعنى ذلك ان محكمة النقض قد قصرت اختصاصات النائب العام التى يجوز للمحامى العام ان يباشرها ، على الاختصاصات القضائية دون غيرها من الاختصاصات الاخرى ، ومنها الاختصاص بتاديب كتبة النيابة . ومن ثم فيكون الاستناد الى الحكم المشار اليه فى مقام الاستشهاد على عدم اختصاص المحامى العام بتاديب كتبة النيابة ، فى غير محله .

ولا وجه للاعتراض على ان ممارسة المحامى العام لاختصاص تاديب كتبة النيابة انما يكون تحت اشراف النائب العام ، ذلك ان اخضاع المحامى العام لاشراف النائب العام فى ممارسته الاختصاص المشار اليه ، انما هو مستمد مباشرة من صريح نص المادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية ( المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء ) ولا يعتبر ذلك خلفا لسلطة تعقيب النائب العام لم يرد المشرع تخويلها لغير الوزير ، اذ ان اشراف النائب العام ، فى هذا الخصوص - لا يعدو أن يكون توجيهها سابقا ، أو تبيننا لاحقا ، لا يرقى الى مرتبة التعقيب بالالغاء أو التعديل . وهذا يتفق مع قضاء محكمة النقض - فى الحكم سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق ابدؤه

بجلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣ ، من أنه يجوز للمحامى العام مباشرة كافة اختصاصات النائب العام - بما فى ذلك تأديب كتبة النيابة - وذلك فى دائرة المحكمة الاستئنافية المعين لديها المحامى العام ، وتحت اشراف النائب العام ، تطبيقا لنص المادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية .  
( فتوى رقم ٢٠٢٠ فى ١١/٤/١٩٦٣ - جلسة ١٩٦٣/٩/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢٩ )

المبدأ :

قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وقانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية فى توقيع عقوبتى الانذار والخصم من المرتب لمدة غايبتها خمسة عشر يوما بالنسبة الى الكتاب والمحضرين والمترجمين - ايلولة هذا الاختصاص بقوة القانون للاقدم من اعضاء المحكمة الذى يحل محل رئيسها فى حالة خلو وظيفته أو غياباه أو قيام مانع لديه - لا يغير من هذا الحكم ترخيص وزير العدل فى ندب مستشار من محكمة الاستئناف لرئاسة احدى المحاكم الابتدائية اعمالا لنص المادة ٦٧ أو نص المادة ٤٩ من قانون التوظيف بانه فى حالة غياب أحد الموظفين المعيّنين بمرسوم يقوم وكيله باعباء الوظيفة نيابة عنه ، أو ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا من ان القرار التاديبى هو قضاء عقابى فى خصوص الذنب الادارى ، أو أن اختصاص رئيس المحكمة سالف الذكر هو اختصاص ذاتى له فلا يحل فيه محله أحد .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣ على أنه « فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غياباه أو قيام مانع لديه - يقوم بمباشرة اختصاصه الاقدم فالأقدم من النواب أو الاعضاء » . وقد استطلعت وزارة العدل رأى الجمعية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة ،

فيما اذا كان من مقتضى هذا النص أن يكون لمن يحل محل رئيس المحكمة الابتدائية من الاعضاء . سلطة توقيع عقوبتي الانذار والخصم من المرتب لمدة غايتها خمسة عشر يوما ، وهما العقوبتان اللتان نصت المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ على أن يكون توقيعهما بقرار من رؤساء المحاكم بالنسبة الى الكتاب والمحضرين والمترجمين . وعن ذلك أجابت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع فى فتاوها رقم ٨٤/٢/٨٦ ( ٥١٠ ) تاريخ ١٩٦٣/٤/٢٩ بأنه « فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه أو قيام مانع لديه ، فان الاختصاص المقرر له فى توقيع العقوبات التأديبية على موظفى المحاكم طبقا للمادة ٧٨ من نظام القضاء ، ينعقد للأقدم من الاعضاء والذى يحل محل رئيسها ، عملا بالمادة ٧١ من قانون السلطة القضائية » . وفى بيان أسباب ذلك جاء فى الفتوى ان « المادة ٧١ المشار اليها ترتب صورة من صور الحلول ، حيث تقرر أنه فى حالة غياب رئيس المحكمة يحل محله فى مباشرة اختصاصه أقدم الاعضاء بالمحكمة الذى يحل عندئذ محل رئيس المحكمة فى مباشرة جميع ما رتبته له القانون من اختصاصات . . . وعلى مقتضى أحكام الحلول المشار اليها ، فان الاختصاص التأديبى المقرر لرؤساء المحاكم فى هذا النص ( المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء ) ينقل بقوة القانون فى حالة غياب رئيس المحكمة الى الأقدم من الاعضاء بالمحكمة وذلك فى عداد جميع اختصاصات رئيس المحكمة التى تنتقل الى من حل محله ، عملا بأحكام المادة ٧١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . ولا محل بعدئذ للقول بأن المقصود من النص المتقدم الذكر ( المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية ) ، هو الاختصاص الولائى لرؤساء المحاكم ، وأنه لا شأن له بالسلطة الاستثنائية المخولة للرؤساء فى توقيع بعض الجزاءات على موظفى المحاكم ، ومن ثم فلا يجوز الحلول محل رؤساء المحاكم فى مباشرة السلطة التأديبية المخولة لهم مهما كان سبب الحلول . لا محل لذلك لان المستقر عليه ان القرار التأديبى ليس حكما قضائية ، وليس قرار من هيئة ذات اختصاص قضائى ، بل هو قرار ادارى



يصدر من جهة ادارية بناء على سلطتها العامة وفضلا عن ذلك ، فقد ورد النص على الاختصاص فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه عاما يتناول ، بعمومه جميع الاختصاصات المخولة أصلا لهذا الرئيس بما فى ذلك الاختصاص التأديبى ، ولا يجوز تخصيص هذا العموم الا بدليل يدل عليه . وبمناسبة تظلم مقدم من أحد موظفى محكمة أسوان الابتدائية من قرارا بمجازاته ، صدر من أقدم القضاة بهذه المحكمة ، بعد اذ حل محل رئيسها لندبه رئيسا لمحكمة أسيوط - رأى السيد مفوض الدولة الذى أحيل اليه التظلم لفحصه وبيان الراى فيه، أن يتجه وجهة مخالفة لما انتهت اليه الجمعية العمومية ، فى شأن اختصاص من يحل محل رئيس المحكمة من القضاة بتوقيع الجزاءات التأديبية ، لأسباب تجمل فى ان : (أ) ان الجمعية لم تعرض ، لما نصت عليه المادة ٦٧ من قانون السلطة القضائية من أنه يجوز لوزير العدل عند الضرورة ندب أحد مستشارى محاكم الاستئناف لرئاسة احدى المحاكم الابتدائية ، وذلك بموافقة مجلس القضاء . (ب) ان المادة ٤٩ من قانون نظام موظفى الدولة يقضى بأنه فى حالة غياب أحد الموظفين المعينين بمرسوم يقوم وكيله باعباء الوظيفة نيابة عنه ، ولذلك فلا يجوز حلول أقدم القضاة فى المحكمة الابتدائية محل رئيسها عند غيابه ، لان أيا منهم ليس مستشارا ، لانه ليس ثمة وكيل لرئيس المحكمة بدرجة ماثلة . (ج) أن القرار التأديبى هو فى الواقع من الامر ، على ما جاء فى بعض أسباب حكم المحكمة الادارية العليا الصادر فى ١٩٥٩/٣/٢١ فى الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٤ ق ، قضاء عقابى فى خصوص الذنب الادارى، وانه قرار ذو صفة قضائية اذ يفصل فى موضوع مما يختص به القضاء أصلا . (د) ان الاختصاص المقرر لرئيس المحكمة الابتدائية فى توقيع العقوبات التأديبية فى الحدود المقررة فى المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء هو اختصاص ذاتى لرئيس المحكمة ، فلا يحل فيه محله أحد . والطول الذى تقرره المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية ، مقصور على الاختصاص الولاى .

وعند عرض التظلم على السيد وزير العدل للبت فيه ، رأى سيادته

أن يستطلع رأى الجمعية العمومية فيما انتهى اليه المفوض . وفى ذلك تستطلعون الرأى .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، فاستبان لها أن ما انتهت اليه الجمعية من قبل . فى هذا الشأن ، هو الرأى الصحيح ، للأسباب التى بنى عليها ، والتى جاء بيانها تفصيلا فى فتاوها المبلغة الى وزارة العدل بتاريخ ٩ من ابريل سنة ١٩٦٣ . وليس فيما جاء برأى مفوض الدولة لوزارة العدل ، ما ينال من سلامة هذا الرأى ، ذلك لما يأتى :

أولا - أن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من قانون السلطة القضائية من أنه يجوز لوزير العدل عند الضرورة ندب احد مستشارى محاكم الاستئناف لرئاسة أحد المحاكم الابتدائية وذلك بموافقة مجلس القضاء بل أغفلته كلية - ليس من شأنه أن يغير من النظر الذى ذهبت اليه الجمعية العمومية ، اذ من الواضح البين أن هذا النص ، لا يعطل نص المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية . فكل من النصين قائم وله مجال اعماله . وليس ثمة تعارض بين ما يقتضيه كل من النصين ، وما يقرره من حكم . فنص المادة ٦٧ فقرة ثانية من قانون السلطة القضائية يجوز عند الضرورة ، ندب مستشار من محاكم الاستئناف لرئاسة محكمة ابتدائية - وذلك يكون بداهة فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة التى يندب ، المستشار لرئاستها ، أو فى حالة غيابه . وهذه الحالة ذاتها ، هى التى يوجهها نص المادة ٧١ من قانون السلطة أيضا فيقرر أنه فى هذه الحالة بذاتها ، اذا لم يندب رئيس المحكمة من مستشارى محاكم الاستئناف فيتولى رئاستها فى حالة غياب شاغلها . فان تقدم من القضاء يقوم بمباشرة اختصاص رئيس المحكمة ومن ثم ، فان الحلول الذى تقرره هذه المادة ، يكون حيث لا يندب لرئاسة المحكمة أحد ممن يجوز ندبهم لذلك .

وعلى مقتضى ذلك ، يكون واضحا ، أنه لم يكن ثمة مقتضى لان تشير الجمعية العمومية فى فتاوها سالفه الذكر ، الى نص المادة ٦٧ ب هذه ، اذ لم يكن ثمت محل للاشارة الى هذا النص ، فى موضع ، لا مجال لتطبيقه ، ولا للاستشهاد به ، اذ لو اعمل هذا النص وندب رئيس المحكمة بدلا من رئيسها الاصلى الذى ندب لرئاسة محكمة أخرى فان الأقدم من القضاء لا يباشر اختصاصات رئيس المحكمة ، لان ثمة رئيس لها . وهو لا يباشر هذه الاختصاصات ، الا حيث تكون وظيفة رئيس المحكمة خالية فعلا ، أو حكما بغياب شاغلها أو قيام المانع لديه وعدم ندب غيره للقيام بعمله مؤقتا .

ثانيا - ان الاشارة الى نص المادة ٤٩ من قانون نظام موظفى الدولة الذى يقضى بأنه فى حالة غياب أحد الموظفين المعيّنين بمرسوم يقوم وكيله باعباء الوظيفة نيابة عنه والاستدلال بذلك على عدم جواز حلول أقدم النواب أو القضاء فى المحكمة الابتدائية محل رئيسها عند غيابه بحجة أن أيا منهم ليس مستشارا وانه ليس ثمة وكيل لرئيس المحكمة بدرجة مماثلة - غير منتج شيئا فى هذا الموضوع ، فالرجوع الى المادة ٤٩ هذه لا محل له مادام قانون السلطة القضائية قد بين بنص خاص فيه ، ما يتبع فى حالة غياب رئيس المحكمة . والاستدلال بها على عدم حلول أقدم القضاء محل رئيس المحكمة عند غيابه ، بحجة أنه أدنى منه درجة ، فى مقام تدرج وظائف رجال القضاء - لا معنى له ، اذ الشارع هو الذى أجاز ذلك بنص المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية .

ثالثا - والاستدلال بما ورد فى حكم المحكمة الادارية العليا المشار اليه فيما سلف من ان القرار التاديبى هو فى الواقع من الامر قضاء عقابى فى خصوص الذنب الادارى ، وانه قرار ذو صفة قضائية اذ يفصل فى موضوع مما يختص به القضاء أصلا - هو استدلال ، لا يبين له وجه اذ أنه مع التسليم بذلك ، وهو أمر لم يكن مثار جدل فان كون القرار التاديبى كذلك لا يقضى أن يقال بأنه يمتنع على الأقدم فالأقدم من القضاة

فى المحكمة الابتدائية عند حلوله محل رئيس المحكمة مباشرة اختصاصاته عند خلو وظيفة هذا الأخير ، أو غيابه أو قيام المانع لديه ، طبقا للمادة ٧١ من قانون السلطة - مباشرة اختصاص رئيس المحكمة فى توقيع عقوبة الانذار ، وعقوبة الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوما - على موظفى هذه المحكمة ، اذ مادامت المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية تقرر فى مثل هذه الحالة ، أن من يحل بمقتضاها محل رئيس المحكمة يباشر اختصاصاته جميعا ، فان الاستدلال بعد ذلك بأن اختصاصا منها ، يتعلق بإصدار قرارات لها صفة قضائية ، يؤدى الى القول بأن هذا الاختصاص يخرج من عداد الاختصاصات التى يباشرها فى غياب رئيس المحكمة ، مادام النص قد جاء عاما ، بحيث يتناول كل الاختصاصات المقررة لهذا الرئيس .

وغنى عن البيان أن الحكم المشار اليه - لم يقصد بالعبارات التى وردت فيه نفى ما استقر عليه القضاء الإدارى ، من أن القرار التأديبى الصادر من رؤساء المصالح بتوقيع عقوبة ، ما يقرر القانون لهم جواز توقيعها - هو قرار إدارى وإنما أورد ذلك ، فى مقام التدليل على أنه فى المحاكمات التأديبية التى تتولاها مجالس تأديب ، يجب أن تلتزم هذه المجالس فى المحاكمات ، المبادئ فى القوانين الخاصة بالاجراءات ومنها تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه ، وتحقيق دفاعه ، وحيدة المحكمة التى تتولى محاكمته وتسبب القرار الصادر بالجزاء ومن المعلوم أن قرارات هذه المجالس ، هى أيضا قرارات إدارية ، لا قضائية .

رابعا - ان القول بأن الاختصاص المقرر لرئيس المحكمة الابتدائية فى توقيع العقوبات التأديبية ، فى الحدود المقررة فى المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء ، على موظفى المحكمة ، هو اختصاص ذاتى أضفاه الشارع على رئيس المحكمة ، وأنه لذلك لا يحل أحد فى ذلك مجله ، مادام لم تثبت له صفة رئيس المحكمة عند توقيع الجزاء ، والقول كذلك بأن الاختصاص المشار اليه لا ينتقل الى الأقدم فالأقدم من القضاء عند حلوله محل رئيس المحكمة فى مباشرة اختصاصه فى حالة غيابه ، طبقا للمادة

٧١ من قانون السلطة القضائية . اذ ان الاختصاص الذي يباشره من محل محل رئيس المحكمة فى مباشرة اختصاصه فى حالة غيابه ، طبقا للمادة ٧١ من قانون السلطة القضائية لا يعدو أن يكون ترديد لما جاء من قبل فى كتاب سابق لوزارة العدل عند عرض الموضوع أول مرة على الجمعية العمومية . وقد ردت عليه الجمعية فى فتاهاها ، بما يفنده ، فلا لزوم لاعادته .

ويخلص من كل ما سبق أن رأى الجمعية العمومية فى الموضوع محل البحث صحيح لأسبابه وان القول بخلافه هو قول لا حجة له ولهذا انتهى الرأى الى تأييد فتاها السابقة فى الموضوع .  
( فتوى رقم ١٣٢٩ فى ١٢/٧/١٩٦٣ - جلسة ١١/٢٠/١٩٦٣ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٠ )

##### المبدأ :

تأديب نساخو المحاكم - تحديد طبيعة وظيفة نساخ فى ضوء احكام قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ( المواد من ٤٨ الى ٨٤ ) ، وقانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، والقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - السلطة المختصة بتأديب هؤلاء النساخين ومداهما - مثال : القرار الصادر من رئيس المحكمة المختصة بفصل النساخ ، المعين على اعتماد مؤقت ( بند طوارئ ) طبقا للمادة ٤٨ من قانون نظام القضاء - قرار صحيح صادر من السلطة المختصة باصداره قانونا .

##### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ على أن :

« يعين لمحكمة النقض ولكل محكمة استئناف وكل محكمة ابتدائية كبير كتاب وعدد كاف ... الخ .

يلحق بكل محكمة عدد كاف من النساخين والفرازين والطباعين والحجاب والسعاة والفراشين والرسامين وغيرهم من المستخدمين الخارجين عن الهيئة » .

كما تنص المادة ٤٩ من القانون المذكور على أنه : « فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسمى على موظفى المحاكم ومستخدميها الخارجين عن الهيئة الاحكام العامة للتوظيف بالحكومة » .

وتنص المادة ٨٤ من القانون ذاته على أن : « يكون تعيين المستخدمين الخارجين عن الهيئة وترقيتهم وتأديبهم من اختصاص النائب العام والمحامين العامين ورؤساء المحاكم ورؤساء النيابة كل فيما يخصه ، وكذلك نقلهم وندبهم كل فى دائرة اختصاصه » .

وتقتضى المادة الاولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شان السلطة القضائية بأنه :

« مع عدم المساس بأحكام المواد من ٤٨ الى ٨٤ الخاصة بموظفى المحاكم الواردة فى نظام القضاء الصادر به القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ يلغى من قانون نظام القضاء ومن قانون استقلال القضاء ومن قانون السلطة القضائية المشار إليها ما يخالف أحكام القانون المرافق ويستعاض عنها بالنصوص المرافقة ويلغى كل نص آخر يخالف أحكامه » .

ويستخلص من مجموع هذه النصوص أن النساخين المنصوص عليهم فى المادة ٤٨ من قانون نظام القضاء يعتبرون - فى مفهوم هذا القانون - من قبيل المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، وهم بذلك يختلفون عن النساخين الذين يعينون على الدرجة التاسعة الموصوفة فى ميزات محاكم الاستئناف بأنها درجة مؤقتة ، وكذلك يختلفون عن النساخين الذين يعينون على الدرجتين الثامنة والسابعة داخل الهيئة .

فالنوع الاول من النساخين يعتبر من قبيل العمال المؤقتين والسلطة التى تملك تعيينهم تملك فصلهم متى قام لديها أى سبب تأديبى كاف للفصل .

اما النوع الثانى من النساخين الذين يعينون على الدرجة التاسعة الموصوفة فى الميزانية بأنها مؤقتة فاحكام توظيفهم وتاديبهم وفصلهم صدر بها قرار من مجلس الوزراء ( تنفيذاً لأحكام المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة ) . وقد تضمن قرار مجلس الوزراء المشار اليه والصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ الاحكام التى اقترحها ديوان الموظفين بالنسبة الى توظيف وتاديب وفصل هؤلاء الموظفين الذين يعينون على وظائف مؤقتة ( أى على درجات مؤقتة ) أو لأعمال مؤقتة ( أى على اعتماد مؤقت ) - فى صورة نموذج عقد استخدام خاص بتعيين موظف مؤقت ، وجاء فى البند الخامس من نموذج العقد المذكور أن : لوكل الوزارة أو رئيس المصلحة سلطة توقيع العقوبات التأديبية ويكون قراره نهائياً فيما عدا عقوبة الفصل فتكون من سلطة الوزير « .

اما النوع الثالث من النساخين الذين يعينون على درجات دائمة بالميزانية ( السابعة والثامنة ) فهؤلاء تسرى عليهم - من حيث التاديب - أحكام الفصل السادس من الباب الثانى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، وهو الفصل الخاص بتاديب موظفى المحاكم ، مع مراعاة ما سبق أن أفتت به الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ من أن : كافة التعديلات والقيود التى أوردها الشارع على المادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة - ومن بينها التعديل الذى جاء به القانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ تسرى فى شأن تطبيق المادة ٧٨ من قانون القضاء ، باعتبار أن حكم هذه المادة جاء ترديدا للقواعد العامة التى تحكم تأديب موظفى الدولة ، وانه ما لم ينص عليه بحكم خاص يسرى فى شأنه الحكم العام .

وبتطبيق القواعد المتقدمة على حالة السيد/ ٠٠٠ يبين أنه عين نساخا فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ على بند الطوارئ (اعتماد مؤقت) بقرار من رئيس محكمة استئناف المنصورة بمرتب شهرى خمس جنيهاً زيدت الى ست جنيهاً اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٦١ ، ولم يعين المذكور بعد على احدى الدرجات المدمجة فى ميزانية الوزارة لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ ، ثم فصل من الخدمة فى ٥ من يناير سنة ١٩٦٣ بسبب تأديبى بقرار من السيد رئيس محكمة استئناف المنصورة .

ولما كان السيد المذكور قد عين - والحالة هذه - كعامل على اعتماد مؤقت ( بند طوارئ ) فانه يكون من العمال المؤقتين فتختص السلطة التى قامت بتعيينه - بفصله متى قام لديها أى سبب تأديبى كاف لذلك الفصل باعتباره عاملاً مؤقتاً ، ومن ثم فان قرار السيد رئيس محكمة استئناف المنصورة الصادر بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٦٣ بفصل العامل المؤقت المعين للنسخ على بند طوارئ ، يكون قد صدر من سلطة مختصة باصداره قانوناً .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن فصل النساخين المعينين طبقاً للمادة ٤٨ من قانون نظام القضاء والقوانين المعدلة له - على اعتماد مؤقت بقرار من رئيس المحكمة المختصة يكون صادراً من السلطة المختصة باصداره قانوناً .

( فتوى رقم ٥٣٠ فى ١٤/٦/١٩٦٤ - جلسة ٣/٦/١٩٦٤ )

### قاعدة رقم ( ٤٣١ )

المبدأ :

المادة ٧٧ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - المناطق فى اختصاص مجالس التأديب المنصوص عليها فيها بمحاكمة موظفى المحاكم - ان تكون المخالفة قد وقعت من الموظف أثناء قيامه بوظيفته واخلاقاً منه بواجباتها - لا تنبسط ولاية هذه المجالس على المخالفات التى ارتكبها موظفو المحاكم فى جهات أخرى قبل التحاقهم بالمحاكم .



### ملخص الحكم :

من الرجوع الى الاحكام الخاصة بموظفى المحاكم فى قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ يبين انه تناول فى الفصل الخامس من الباب الثانى واجبات موظفى المحاكم والاعمال المحرمة عليهم وعالج احكام تاديبهم فى الفصل الخامس الذى نصت فيه المادة ٧٧ على أن « من يخل من موظفى المحاكم بواجبات وظيفته أو يأتى ما من شأنه أن يقلل من الثقة اللازم توافرها فى الاعمال القضائية أو يقلل من اعتبار الطبقة التى ينتمى اليها سواء كان ذلك داخل دور القضاء أو خارجها تتخذ ضده الاجراءات التأديبية » والمستفاد من هذا النص أن المناط فى اختصاص مجالس التاديب التى نص عليها قانون نظام القضاء بمحاكمة موظفى المحاكم ليس مجرد تبعية الموظف عند المحاكمة للمحاكم فحسب وإنما يلزم أن تكون المخالفة المسندة اليه قد فرطت منه أثناء قيامه بوظيفته بالمحاكم وإخلالا منه بواجباتها ، فلا تنبسط ولاية هذه المجالس على المخالفات المسلكية التى ارتكبتها موظفو المحاكم فى جهات أخرى قبل التحاقهم بالمحاكم .

( طعن رقم ٩٧٥ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٣٢ )

### المبدأ :

ناط المشرع فى المادة ١٧٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ بتاديب العاملين بالمحاكم لمجلس مخصوص يتعقد بوزارة العدل - الاختصاص بالفصل فى التظلم من أحكام مجالس تاديب العاملين فى محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم التأديبية والنيابات - مفاد أحكام هذا القانون أن قرارات المجلس المخصوص نهائية لا تخضع لأدنى تعقيب من السلطة الادارية وتعتبر بمثابة الاحكام التى كان يجوز الطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا - قانون السلطة

القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والذي عمل به من تاريخ نشره فى ٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٢ أعاد تنظيم أحكام تأديب العاملين بالمحاكم على نحو جعل بمقتضاه تأديبهم أمام مجالس التأديب على درجة واحدة ولم تخول بذلك لذوى الشأن استئناف قراراتها أمام مجلس تأديب أعلى كما كان الشأن فى القانون السابق - يظل المجلس المخصوص بوزارة العدل مختصا بالفصل فيما يقدم اليه من تظلمات طعنا فى قرارات مجلس التأديب الصادرة قبل تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر - إحالة التظلمات الى المحكمة الادارية العليا للاختصاص بالفصل فيها من مدير عام ادارة المحاكم بوزارة العدل - عدم جواز إحالة هذه التظلمات الى المحكمة الادارية العليا - أساس ذلك - تطبيق •

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من استعراض الوقائع على النحو سالف البيان أن السيد وكيل وزارة العدل أقام تظلمه فى قرار مجلس التأديب المتظلم منه أمام المجلس المخصوص بوزارة العدل فى ظل العمل بأحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ووفقا لنظام تأديب العاملين بالمحاكم المنصوص عليه فى الفصل السادس من الباب الخامس من هذا القانون ، والذي ناط فى المادة ١٧٧ منه بمجلس مخصص ينعقد بوزارة العدل للاختصاص بالفصل فى التظلم من أحكام مجالس تأديب العاملين فى محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والنيابات • ومفاد أحكام هذا القانون أن قرارات المجلس المخصوص نهائية لا تخضع لأدنى تعقيب من السلطة الادارية وتعتبر من ثم بمثابة الاحكام التى كان يجوز الطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا وفقا للاجراءات المنصوص عليها فى المادة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، وفى المادة ٤٤ المقابلة لها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ •

ومن حيث أن قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ الذى عمل به من تاريخ نشره فى ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ قد أعاد تنظيم أحكام تاديب العاملين بالمحاكم على نحو جعل بمقتضاه تاديب هؤلاء العاملين أمام مجالس التاديب على درجة واحدة ولم يخول بذلك لذوى الشأن استئناف قراراتها أمام مجلس تاديب أعلى كما كان الشأن فى القانون السابق . وقد اقتصر القانون على ذلك ولم يتضمن ثمة أحكاما انتقالية تنظم أمر الفصل فى التظلمات التى كانت معروضة على المجلس المخصوص والتى لم يتم الفصل فيها قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد - شأن التظلم المائل - ولم يقض القانون باحالة هذه التظلمات الى جهة اختصاص أخرى وبالتالي لم يحدد السلطة المختصة بهذه الاحالة وترك الامر بذلك للقواعد العامة فى الاجراءات وأصول المحاكمات التى قننتها الفقرة الثالثة من المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما نصت عليه من مريان قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى ويستثنى من ذلك القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين ملغية لطريق من تلك الطرق . وهذا الاصل هو الذى ترسمه القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية حين نص فى المادة منه وهو بصدد انشاء المحاكم التأديبية وجعل تاديب العاملين أمامها على درجة واحدة على أن تحال جميع الدعاوى التأديبية المنظورة أمام مجالس التاديب والتى أصبحت بمقتضى هذا القانون من اختصاص المحاكم التأديبية بالحالة التى هى عليها الى المحكمة التأديبية المختصة وأن يظل مجلس التاديب العالى مختصا بالفصل فى القضايا التى استؤنفت قبل العمل بهذا القانون . ولقد كان من مقتضى ذلك أن يظل المجلس المخصوص بوزارة العدل مختصا بالفصل فيما يقدم اليه من تظلمات طعنا فى قرارات مجلس التاديب الصادرة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ آنف الذكر .

ومن حيث أنه لما كان الامر كما تقدم وكان القانون لم يعهد الى السيد مدير عام ادارة المحاكم بوزارة العدل أدنى اختصاص فى احالة التظلمات المشار اليها الى المحكمة الادارية العليا للاختصاص بالفصل فيها، ولا سلطان له فى هذا الشأن على ما سلف البيان ، فمن ثم فان إقدامه على اخالة التظلم المائل الى المحكمة الادارية العليا يكون قد تم بالمخالفة لاحكام القانون ، ويتعين بهذه المثابة القضاء بعدم جواز هذه الاحالة .

( طعن رقم ١١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٨٠ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٣ )

المبدأ :

الغيب فى تشكيل مجلس تأديب العاملين بالمحاكم يترتب عليه  
البطلان .

ملخص الحكم :

الاصل هو امتناع من سبق أن أبدى رأيا فى شأن الامر المحال بمسببه العامل الى التأديب من الاشتراك فى نظر الدعوى والحكم فيها والقرار الذى يصدر على خلاف هذا الاصل معيبا بغيب جوهرى ينحدر به الى البطلان . ولا وجه للاستناد الى نص الفقرة الاخيرة من المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ التى تقضى بأنه لا يمنع من الجلوس فى هيئة مجلس التأديب سبق الاشتراك فى طلب الاحالة الى المعاش أو رفع الدعوى التأديبية اذ أن هذا النص ورد فى مجال مسالة القضاة تأديبيا المنصوص عليها فى الفصل التاسع من الباب الثانى من القانون المذكور بينما انتظمت المواد من ١٦٤ حتى ١٦٩ منه تأديب العاملين بالمحاكم وقد خلت هذه القواعد من نص مماثل لنص المادة ٩٨ سالف الذكر أو من نص يحيل اليها وهذا النص الاخير نص استثنائى لا يجوز القياس عليه أو التمسك به فى غير النطاق الذى ورد فى شأنه ويتعين الالتجاء الى الاصل العام .

( طعن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٨١ )

## هيئة قطاع عام

قاعدة رقم ( ٤٣٤ )

المبدا :

تخضع هيئات القطاع العام لاحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ فيما يتعلق بوجوب عرض ميزانيتها على مجلس الشعب للاعتماد مع ثمتعها بالمرونة الواجبة عند اعدادها وتحررها من الروتين الحكومى .

ملخص الفتوى :

طلب الدكتور وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية من الاستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة الراى القانونى فى تحديد السلطة المختصة باعتماد واقرار موازنة هيئات القطاع العام ومتى اذا كان يلزم عرضها على مجلس الشعب للموافقة عليها أم يكتفى باقرارها من مجلس ادارة الهيئة اعمالا لنص المادتين ٧ ، ١٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته فى ضوء طبيعة ونشاط هيئات القطاع العام واسلوب عملها والمرونة اللازمة لها فى اداء مهمتها وما استهدفه روح القانون من وضعه فى اعطاء مرونة كافية للهيئات العامة حتى يمكنها تحقيق الانطلاق المطلوب للقطاع العام لتشغيل وحداته على أساس اقتصادى .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت مواد الدستور ومنها المادة (١٥) التى تنص على أنه ( يجب عرض مشروع الموازنة على مجلس الشعب قبل شهرين على الاقل من بدء السنة المالية ولا تعتبر نافذة الا بموافقة عليها . . . ويحدد القانون طريقة اعداد الموازنات كما يحدد السنة المالية وتنص المادة ١١٧ منه على أنه « يحدد القانون احكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها » .

كما استعرضت الجمعية القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ بشأن الموازنة العامة للدولة والتي نصص المادة الثالثة منه على أنه ( تشمل الموازنة العامة للدولة جميع الاستخدامات والموارد لادوجه نشاط الدولة التي يقوم بها كل من الجهاز الادارى ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وصناديق التمويل .

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنة الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادي التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس مجلس الوزراء وتعد بشأنها موازنات مستقلة تقدم من وزير المالية الى مجلس الوزراء لاحالتها الى مجلس الشعب لاعتمادها وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة للدولة على الفسائض الذي يؤول وما يقرره لهذه الموازنات من قروض ومساهمات .

واستعرضت الجمعية كذلك القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته حيث تنص المادة الثانية منه على أن « تنشأ هيئة القطاع العام بقرار من رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتعتبر من أشخاص القانون العام .٠٠ كما تنص المادة ( ٧ ) من ذات القانون على أنه « يختص مجلس ادارة هيئة القطاع العام بالنسبة الى الهيئة بما يأتى :

١ - الموافقة على الموازنة التخطيطية للهيئة .

٢ - الموافقة على ميزانية الهيئة والحسابات والقوائم الختامية .

٣ - وضع اللوائح الداخلية الخاصة بالهيئة واصدار القرارات المتعلقة بشئونها المالية والادارية والفنية وذلك دون التقيد باللوائح والنظم الحكومية » .

وتنص المادة ١١ من ذات القانون على أنه ( يبلغ رئيس مجلس الادارة قرارات المجلس خلال سبعة ايام الى الوزير المختص لاعتمادها ، وعلى الوزير ان يصدر قرارا بشأنها ويبلغه الى الهيئة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الاوراق اليه والا اعتبرت هذه القرارات نافذة وذلك دون اخلال بما قد تتطلبه القوانين من اعتماد أو موافقة سلطات أعلى ) .

وتنص المادة ١٤ من القانون سالف الذكر على ان « تبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها ويكون للهيئة موازنة تخطيطية مستقلة وتعد على نمط الموازنات التجارية » . وتعتبر أموال الهيئة من الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ما لم ينص على خلاف ذلك . فى القرار الصادر بانشائها « . وتقوم الهيئة بفتح حساب مصرفى فى البنك المركزى أو أحد بنوك القطاع العام تودع فيه مواردها » .

وقد تبينت الجمعية من الاستعراض المتقدم ان هيئات القطاع العام تعتبر - بصريح نص المادة الثانية من القانون (٩٧) لسنة ١٩٨٣ - من اشخاص القانون العام، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية، وانها تبشر ذات النشاط التى كانت تبشره المؤسسات العامة التى ألغيت بمقتضى نص المادة ( ٢ ) من قانون اصدار القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

وهى لذلك تعد من المرافق العامة ذات الشخصية المعنوية التى تتوافر لها مقومات الهيئة العامة وان لم تكن تخضع لحكم القانون ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث ان الدستور فى المادة ١١٧ منه قضى بأن تحدد القانون احكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها ، وانه طبقا لهذا النص الدستورى صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ ، بشأن الموازنة العامة للدولة وقد تضمنت المادة الثالثة منه المعدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ أصلا عاما مقتضاه ان تدخل جميع استخدامات وموارد الهيئات العامة فى الميزانية العامة للدولة ما لم يقرر مجلس الوزراء اعتبار الهيئة من قبيل الهيئات العامة الاقتصادية وفى هذه الحالة يكون لها ميزانية مستقلة تعتمد من مجلس الشعب .

وحيث قطع المشرع فى تحديد طبيعة ميزانية هيئات القطاع العام المنشأة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى ان يكون لها موازنة تخطيطية مستقلة تعد على نمط الموازنات التجارية وعليه فان موازنة تلك الهيئات تعتبر من الموازنات المستقلة بنص القانون وبذلك لا تدخل استخداماتها ومواردها فى موارد واستخدامات الميزانية العامة للدولة وذلك دون حاجة الى صدور قرار من مجلس الوزراء باعتبارها هيئات عامة اقتصادية ، لكنها وبنص المادة الثالثة من القانون رقم ( ٥٣ ) لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر واجبة الاعتماد من مجلس الشعب . هذا ولم تجد الجمعية العمومية فى نصوص القانون رقم ( ٩٧ ) لسنة ١٩٨٣ ما يوجب الخروج على الاصل الدستورى المتقدم سواء ما ورد فى نص المادة ( ٧ ) منه باختصاص مجلس ادارة الهيئة العامة بالموافقة على موازنتها التخطيطية او فى نص المادة ( ١١ ) والذى يقضى باعتماد الوزير المختص لقرارات الادارة اذ أنه فضلا عن أن هناك فرقا بين لفظ الموافقة الواردة بالمادة ٧ ولفظ الاعتماد الوارد بالمادة ( ١١ ) فان اختصاص جهة ما بالاولى لا يعنى اختصاصها بالثانية، وانه لو أراد المشرع ان يستقل مجلس ادارة هيئة القطاع العام باعتماد ميزانيتها لاستخدم عبارة اعتماد بدلا من عبارة موافقة ، فضلا عن ان نص المادة ( ١١ ) قد ذيل بعبارة « دون اخلال بما قد تتطلبه القوانين من اعتماد أو موافقة سلطات أعلى » .

ولما كان الدستور قد أوجب عرض الميزانية العامة بما فيها ميزانية الهيئات العامة على مجلس الشعب للاعتماد فانه يتعين الالتزام بذلك وعرض ميزانية هيئة القطاع العام على مجلس الشعب للاعتماد خاصة اذا لوحظ ان موارد هيئات القطاع العام لا تقتصر على ما يخصص لتلك الهيئات من صافى أرباح الشركات التى تخضع لاشرافها وانما يدخل فى هذه الموارد ما تخصصه الدولة لهذه الهيئات من أموال الامر الذى يستوجب الا تنفرد تلك الهيئات باعتماد موازنتها بل يتعين اخضاع تلك الموازنات للرقابة الشعبية وفقا لاحكام القانون .



وغنى عن البيان ان اعتماد مجلس الشعب للميزانيات التخطيطية لهيئات القطاع العام لا يحول دون تمتع هذه الميزانيات بالمرونة الواجبة عند اعدادها وتحررها من الروتين الحكومى بأن للهيئة موازنة تخطيطية مستقلة تعد على نمط الموازنات التجارية وبذلك تعد تلك الميزانية مما يتفق مع طبيعتها دون التقيد بالميزانية الخاصة بالوزارات والمصالح ( ابواب ) .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن هيئات القطاع العام تخضع لاحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ فيما يتعلق بوجوب عرض ميزانيتها على مجلس الشعب للاعتماد مع تمتعها بالمرونة الواجبة عند اعدادها وتحررها من الروتين الحكومى على الوجه المفصل باسباب هذه الفتوى .

( ملف ٣٥/١/٨٨ - جلسة ١٢/٨/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٤٣٥ )

المبدأ :

مبلغ المكافأة التى يحصل عليها رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام طبقا للفقرة الثانية من قرار مجلس الوزراء رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٨٤ بتحديد مرتب وبدل التمثيل والبدلات التى يتقاضاها رؤساء مجالس ادارة هيئات القطاع العام يقتصر عناصرها على المبالغ التى يتقاضاها أى من رؤساء مجلس ادارة الشركات التابعة باعتبارهم رؤساء مجالس ادارة شركاتهم ، أى الناشئة عن اداء صميم أعمال وظائفهم فى رئاسة شركاتهم مباشرة ، مع مراعاة الانجازات وصدور قرار من الوزير بعد اجراء المقارنة الاجمالية على اساس سنوى .

ملخص الفتوى :

حاصل الوقائع أنه بتاريخ ٢ من ابريل سنة ١٩٨٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٨٤ بتحديد مرتب وبدل التمثيل والبدلات

التي يتقاضاها رؤساء مجالس ادارة هيئات القطاع العام ونص فى مادته الاولى على أن يتقاضى رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام المرتب وبدل التمثيل والبدلات المقررة لاعلى مستوى لرؤساء مجالس ادارة الشركات التى تشرف عليها الهيئة التى يرأسها . وقد ثار التساؤل عن التفسير السليم لهذا النص فذهب رأى الى احقية رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام فى تقاضى المرتب وبدل التمثيل والبدلات والمبالغ المستحقة لاعلى مستوى لرؤساء مجالس ادارة الشركات التابعة للهيئة ايا كان مسمها سواء كانت بدلات أو مكافآت أو حوافز وكذلك مكافآت العضوية وبدلات الحضور وغيرها من المبالغ التى تصرف لرئيس مجلس ادارة الشركة لتمثيله شركته فى شركات أو هيئات أو جهات أخرى أو لاشتراكه فى لجان بجهات خارجية ايا كانت هذه الجهات . وذهب رأى آخر الى قصر احقية رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام على المرتب وبدل التمثيل والبدلات المقررة لاعلى مستوى لرؤساء الشركات التى تتبع الهيئة دون ان يكون له الحق فى تقاضى ما قد بصرف لرؤساء مجالس ادارة الشركات نظير تمثيلهم شركاتهم فى شركات أو هيئات أخرى أو اشتراكهم فى مجالس ادارات أو لجان خارجية وقد عرض الموضوع على اللجنة الاولى لقسم الفتوى فرائت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٩ من اكتوبر سنة ١٩٨٤ احوالته الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لاهميته وعموميته .

ونفيد أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستظهرت حكم المادة ٥ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون فى شأن هيئات القطاع العام وشركائه من أن يعين رئيس مجلس ادارة الهيئة بقرار من رئيس الجمهورية ، وحكم المادة ١٦ منه بأن يسرى على العاملين بهيئة القطاع العام قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وهو ما يفيد أن أداة التعيين هى قرار رئيس الجمهورية وتتحدد الدرجة والمرتب فى حدود الجدول المرفق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

واستعرضت الجمعية نص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٨٤ من أن « يتقاضى رئيس مجلس ادارة هيئة

القطاع العام المرتب وبدل التمثيل والبدلات المقررة لأعلى مستوى لرؤساء مجالس ادارة الشركات التى تشرف عليها الهيئة التى يرأسها .

ويمنح كل منهم مكافأة يقررها الوزير المختص فى ضوء الانجازات المحققة بحيث لا يقل بها مجموع ما يتقاضاه من مرتبات وبدلات ومكافآت عن مجموع ما يحصل عليه أى من رؤساء الشركات التى تشرف عليها الهيئة التى يرأسها » .

واستظهرت الجمعية أن هذا القرار وضع معيار لتحديد المرتب وبدل التمثيل والبدلات التى يتقاضاها رئيس هيئة القطاع العام بالربط بينها وبين مثائلها المقررة لأعلى مستوى لرؤساء مجالس ادارة الشركات التى تشرف عليها الهيئة . وبهذا يكون قد تم تحديد الدرجة التى يعين عليها رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام وما يستحقه من مرتب وبدل تمثيل وبدلات أخرى . ثم أضاف القرار عنصرا آخر يتمثل فى مكافآت يمنحها الوزير المختص رئيس مجلس ادارة الهيئة فى ضوء الانجازات المحققة بحيث لا يقل بها مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس ادارة الهيئة من مرتب وبدلات ثم هذه المكافأة عن مجموع ما يحصل عليه أى من رؤساء مجالس ادارة الشركات التابعة للهيئة . فبعد تحديد المرتب وبدل التمثيل والبدلات على الوجه المقرر فى الفقرة الاولى ولا خلاف فى أمرها ، على الوجه المحدد لأعلى مستوى لرؤساء مجالس ادارة الشركات يمنح مكافأة تقوم على العناصر المحددة فى النص وهى ما يحصل عليه أى من رؤساء الشركات التى تشرف عليها الهيئة بالإضافة الى المرتب والبدلات المقررة فى الفقرة الاولى . فيتعين النظر الى ما يتقاضاه رؤساء الشركات التابعة للهيئة من المرتب وبدل التمثيل والبدلات المقررة فى الفقرة الاولى ، من مكافآت ، فيتخذ أعلى مبلغ يتقاضاه أيهم من مجموع هذه المبالغ بالإضافة الى مرتبه وبدل تمثيله وبدلاته ويكون الفرق بين هذا المبلغ وبين مرتب وبدل تمثيل وبدلات رئيس مجلس ادارة الهيئة المقررة بالفقرة الاولى هو

قدر المكافأة التى يستحق أن يمنحها اياه الوزير فى ضوء الانجازات المحققة ، حتى لا يقل مجموع ما يتقاضاه من مرتب وبدل تمثيل وبدلات ثم هذه المكافأة ، عن أعلى مجموع كلى يتقاضاه أى من رؤساء الشركات التابعة . فيتحدد مقدارها بالفرق بين ما يستحقه من مرتب وبدل تمثيل وبدلات مقررة لاعلى مستوى من رؤساء مجالس ادارة الشركات وبين أعلى ما يتقاضاه أيهم من مرتب وبدل تمثيل وبدلات ومكافآت .

على أنه فى تحديد المقصود بالمكافآت التى يتقاضاها رؤساء مجالس ادارة الشركات وتدخل عنصرا فى تحديد المكافأة التى يستحق رئيس مجلس ادارة الهيئة منحها فى ضوء الانجازات ، فالمقصود المكافآت التى تم حصول رؤساء مجالس ادارة الشركات عليها نتيجة مباشرة أى منهم اعمال رئاسة مجلس ادارة شركته . ولا تشمل المقابل الذى يحصل عليه أى منهم نتيجة أدائه اعمال أخرى لحساب جهة أخرى كعضوية مجالس ادارة هيئات أو شركات أو لجان أيا كانت ، لأن أساس استحقاقها ليس ممارسة اعمال وظيفة رئاسة مجلس ادارة الشركة بل أداء عمل الغير يمنح الغير عنه مقابلا إما بدل حضور وأما مكافأة أو غير ذلك . والامر كذلك حتى لو كان رئيس الشركة فى ممارسته بعض الانشطة لحساب الغير يقوم بتمثيل شركته فى شركة أخرى ممثلا أو كانت صفة رئاسته لشركته ملحوظة فى اختياره عضوا بمجلس ادارة جهة خارجية أو لجهة من اللجان ، فان العضوية فى الحالة الاخيرة ليست امتدادا حتميا لرئاسة الشركة بحيث تكون من اعمالها . أما فى الحالة الاولى فانه طبقا لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ لا يرتبط تمثيل الشركة فى جهة أخرى برئاسة مجلس ادارتها انما يجوز بل ويجب فى بعض الاحوال أن يكون الممثل ليس رئيس الشركة منعا من التعدد ، وهو ما يقطع بأن تمثيل الشركة فى جهة أخرى ليس حتما من صميم أعمال وظيفة رئاسة مجلس ادارة الشركة الناشئة عنها والمرتبطة ولا تنفصم عنها . فأساس استحقاق المكافأة عن عمل فى جهة خارجية فى كل هذه الاحوال انما هو ممارسة هذا العمل الآخر وليس ممارسة أعمال وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة . فكل ما يحصل عليه

رئيس الشركة من أية جهة من تلك الجهات سواء مقابل حضور أو مكافأة عضوية أو حوافز أو ٠٠٠ الخ ، لا يصل بممارسة لأعمال وظيفته فى رئاسة شركته . وبذلك فإن كل هذه المبالغ تخرج عن مجال تحديد المكافأة التى يستحق رئيس مجلس ادارة الهيئة منحها طبقا للفقرة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه ، وبذلك فانه عند تحديد هذه المكافأة ينظر الى أعلى ما يتقاضاه رؤساء الشركات التابعة للهيئة من مبالغ ناشئة مباشرة عن ممارسته أعمال وظيفه رئاسة الشركة لصفته بها تدخل فى صميم أعمالها ولا يمكن أن يقوم بها غير رئيس مجلس ادارة الشركة الا بتفويض خاص منه فى ضوء أحكام القوانين التى تجيز له تفويض غيره فى ممارسة اختصاصاته .

ويلحظ أن هذه المكافأة لا تستحق الا فى ضوء الانجازات المحققة وبصدور قرار من الوزير المختص بمنحها . ولما كان أساسها هو اجراء مقارنة بين ما يستحقه رئيس مجلس ادارة الهيئة طبقا للفقرة الاولى من مرتب وبدل تمثيل وبدلات وبين أعلى ما يتقاضاه أى من رؤساء الشركات التابعة من مبلغ اجمالى يشمل تلك المبالغ بالاضافة الى المكافآت وغيرها الناشئة مباشرة عن ممارسة أعمال وظيفته فى رئاسة الشركة ، ولما كان كثير من المبالغ الزائدة عن المرتب وبدل التمثيل والبدلات انما يجرى حساب استحقاقها على أساس سنوى ، ومن ثم فان الاستحقاق لا يتقرر الا بصدور قرار المنح فى نهاية كل سنة عندما تتحدد هذه المبالغ التى يتقاضاها رئيس مجلس ادارة الهيئة وما يتقاضاه رؤساء مجالس ادارة الشركات فيصدر القرار بمنح مكافأة تعادل الفرق بين ما يتقاضاه وأعلى ما تقاضاه أى من رؤساء الشركات على الوجه المبين آنفا .

واذ حدد القرار أن المنح فى ضوء الانجازات فلا يمكن القول بأن قدر هذه المكافأة الذى حدده والذى استهدف به الا يقل مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس ادارة الهيئة من تلك المبالغ عما يتقاضاه أى من رؤساء مجالس ادارة الشركات التابعة من مبالغ على الوجه المحدد آنفا ،

فلا يمكن القول بأن هذا الفرق هو حد أدنى تجوز مجاوزته ، وإنما هو تحديد للاستحقاق لا تجوز مجاوزته لالتحاقه بعناصر تحديد مستحقات رئيس مجلس ادارة الهيئة • كما أن المقارنة إنما تجرى بالمجموع الاجمالى وليس بالعناصر الداخلة : بمعنى أنه لا ينظر الى كل نوع من انواع المبالغ التى يتقاضاها رئيس مجلس ادارة كل شركة فيستحق رئيس مجلس ادارة الهيئة أعلى مبلغ من أى نوع بالنسبة الى كل منهم وإنما ينظر الى المجموع الاجمالى لاستحقاقه واستحقاقهم وتجري المقارنة بين الاجماليين • وواضح أن تحديد المكافآت يتولاه من جعل له القانون ذلك وهو الوزير المختص ، وبذلك فهو وحده الذى يطلب العناصر اللازمة لاصدار قراره • ويجرى المقارنة اللازمة فى ضوء هذه العناصر حتى يصدر قراره •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة الى أن مبلغ المكافأة التى يحصل عليها رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام طبقا للفقرة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه تقتصر عناصرها على المبالغ التى يتقاضاها أى من رؤساء مجالس ادارة الشركات التابعة باعتبارهم رؤساء مجالس ادارة شركاتهم أى ناشئة عن أداء صميم أعمال وظائفهم فى رئاسة شركاتهم مباشرة ، مع مراعاة ما تضمنه الاسباب من مراعاة الانجازات وصدور قرار من الوزير بعد اجراء المقارنة الاجمالية على أساس سنوى •

## وحدة بين مصر وسوريا

قاعدة رقم ( ٤٣٦ )

المبدأ :

مدى تمتع السوريين بالجنسية المصرية بعد انفصال سوريا - المولود  
لأب سوري حتى ولو كان لأم مصرية أو مولودا على أرض مصرية لا يعتبر  
مصريا .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية  
المتحدة ظل قائما بعد انفصال سوريا عن مصر في ١٩٦١/٩/٢٨ ، ولا  
يعتبر رعايا الجمهورية العربية المتحدة من السوريين من المتمتعين  
بجنسية جمهورية مصر العربية بعد الانفصال في ١٩٦١/٩/٢٨ حتى  
صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ . وقد وردت في قانون الجنسية الاخير  
رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ النص على اعتبار من ولد في مصر من أم مصرية وأب  
مجهول الجنسية أو لا جنسية له مصريا بحكم القانون .

وقد تواتر النص على هذا الحكم في قوانين الجنسية  
المصرية المتعاقبة منذ القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ . ويسرى هذا الحكم  
ولو كان الميلاد قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ .

وعلى ذلك فمتى كان المولود في مصر أو لأم مصرية معروف الأب  
وكان للأب جنسية غير الجنسية المصرية ، كالجنسية السورية ، لا يمكن  
اعتبار المولود مصرى الجنسية ، وذلك بالتطبيق للاحكام سالف الاشارة  
اليها .

( طعن ١٢٨٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٦ )

## وحدة مجمعة

قاعدة رقم ( ٤٣٧ )

### المبدأ :

ميزانيتها فى السنة المالية ١٩٥٩ / ١٩٦٠ - انتظمت طائفتين من الموظفين تكون كل منهما وحدة قائمة بذاتها وتستقل باقدمات الذين ينتمون اليها - اثر ذلك - اذا خلت درجة فى احدى هاتين الوحدتين فلا يحق ترقية موظف اليها ممن تنتظمهم الوحدة الاخرى .

### ملخص الحكم :

ان ميزانية الوحدات المجمعة بحسب اوضاعها التى صدرت بها فى السنة المالية ١٩٥٩ - ١٩٦٠ قد انتظمت طائفتين من الموظفين تكون كل منهما وحدة قائمة بذاتها مستقلة ومنفصلة عن الاخرى :

اولاهما : وحدة موظفى الادارة العامة للوحدات المجمعة .

والثانية : وحدة موظفى المجالس الاقليمية والوحدات المجمعة .

ومقتضى هذا التقسيم استقلال كل من الوحدتين المشار اليهما بوظائف ودرجاته عن الاخرى ، يؤيد هذا النظر ان هذا التقسيم يقتضيه اختلاف نوع العمل وطبيعته بكل من الوحدتين فبينما يتولى موظفو وحدة « فصل » (١) الاعمال التخطيطية والادارية العامة للوحدات المجمعة، اذ بموظفى وحدة « فصل (٢) » يختصون بالاعمال التنفيذية اللازمة لتحقيق رسالة تلك الوحدات المجمعة من حيث النهوض بالقطاع الريفى فى مرافقه المتنوعة واقاليمة المختلفة وفقا للسياسة العامة المرسومة فى هذا الشأن - ومتى كان الامر كذلك فان كل وحدة من وحدتى الميزانية سالفتى الذكر



تستقل بأقدميات الموظفين الذين ينتمون اليها وتنفرد عند اجراء حركة الترقية بدرجاتها ووظائفها بحيث لا يزاحم أفراد الوحدة الاخرى موظفيها فى الترقية الى الدرجات الشاغرة بها . فاذا خلت درجة فى احدى هاتين الوحدتين فليس لموظفى الوحدة الاخرى أى حق فى الترقية اليها أو المزاومة فيها ، اذ يقتصر حقهم المشروع على الترقية الى الدرجات التى تخلو بالوحدة التى يتبعونها فلا امتزاج ولا ادماج بين درجات الوحدتين عند الترقية . وغنى عن البيان أن هذا هو ما تفرضه الأصول المالية التى تقضى بأنه متى كان ترتيب الدرجات فى وزارة أو مصلحة مقبما فى الميزانية الى أقسام منفصلة وقائمة بذاتها ، فلا يجوز استعمال وظيفة فى قسم ما لتعيين مرشح فيها يشغل وظيفة فى قسم آخر ، أو لترقية موظف اليها ينتمى الى قسم آخر .

( طعن رقم ٦١٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١١/٣/١٩٦٨ ) .

## وزن وكييل وقياس

قاعدة رقم ( ٤٣٨ )

المبدا :

القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شان الوزن والقياس والكيل أنساط بمصلحة دمع المصوغات والموازين معايرة أجهزة آلات وأدوات الوزن والقياس والكيل ودمغ الصحيح منها ومن بين هذه الاجهزة عدادات قياس الغاز وحظر بيعها أو عرضها أو حيازتها أو استعمالها الا اذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة وفقا لاحكامه - اثر ذلك أن عدادات حساب استهلاك الغاز التى تقوم شركة الغازات البترولية بتركيبها لدى المشتركين تخضع لاحكام القانون المذكور .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الرابعة من القانون سالف الذكر على أن « يحظر بيع أجهزة والآت وأدوات الوزن والقياس والكيل أو عرضها للبيع أو حيازتها أو استعمالها الا اذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة وفقا لاحكام هذا القانون » وتقضى المادة الخامسة بأن « تقدم الى مصلحة دمع المصوغات والموازين ، أجهزة والآت وأدوات الوزن والقياس والكيل لمعايرتها ودمغ الصحيح منها فى الحدود المقررة فى الجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون وذلك مقابل سداد الرسوم المقررة بالجدول رقم ٤ الملحق به » وينص الجدول رقم ٣ المشار اليه على أنه « ..... ثانيا فى الآت كيل الغاز يسمح بالتفاوت بنسب قدرها ٥٪ بالزيادة أو بالعجز عند التفتيش وعند الدمغ لعدادات الغاز » وحدد بالجدول رقم ٤ الخاص برسوم المعايرة ، رسم لمسيرة عدادات الغاز بـ ٣٠٠ ملیم ، زیدت الى ٦٠٠ ملیم بالقرار الوزارى رقم ٤١٠ لسنة ١٩٨٠ اعتبارا من ١٢/١/١٩٨١ ، كما استعرضت القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ فى شأن الغاز الطبيعى وتنص المادة الاولى

منه على أن « تتولى الهيئة المصرية العامة للبترول احدى شركات القطاع العام للبترول امداد وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعى للمناطق السكنية والمصانع ومسطحات القوى التى يصدر بتحديدها قرار من وزير البترول » ، وتقضى المادة الاولى من اللائحة التنفيذية لهذا القانون بأن تتولى شركة الغازات البترولية امداد وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعى للمناطق السكنية بمحافظة القاهرة والجيزة والاسكندرية . . . » .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان المشرع بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل ، سالف البيان ، اناط بمصلحة دمج المصوغات والموازين معايرة أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل ودمج الصحيح منها ، ومن بين هذه الاجهزة عدادات قياس الغاز ، وحظر بيعها أو عرضها أو حيازتها أو استعمالها الا اذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة وفقا لاحكامه ، ولما كانت شركة الغازات البترولية تقوم بامدادات وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعى للمناطق السكنية وتركيب عدادات لحساب كمية استهلاك الغاز ، ومن ثم فان هذه العدادات تدخل ضمن الاجهزة المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ آنف الذكر ، وتخضع لاحكام الواردة به ، ويتعين معايرتها ودمج الصحيح منها بمعرفة مصلحة دمج المصوغات والموازين قبل تركيبها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع عدادات الغاز الطبيعى لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل ، المشار اليه .  
( ملف ٣٧/٢/٢٤٥ - جلسة ١٩/١/١٩٨٣ )  
قاعدة رقم ( ٤٣٩ )  
المبسدا :

القسانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل  
اجاز فى المادة الاولى منه لوزير التجارة أن يضيف الى الجدول رقم ٢  
( م ٦٢ - ج ٢٤ )

الملحق بالقانون بعض وحدات القياس - هذه الاجازة لم تحدد أو تقيّد  
بوحدة قياس بعينها - أثر ذلك مشروعية قرار وزير التجارة الذي اضاف  
وحدة الكيلووات ساعة استنادا الى هذه الاجبازة - يؤيد ذلك ما جاء  
بالمذكرة الايضاحية للقانون .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ على أن « الوحدات  
القانونية للوزن والقياس والكيل هي :

( ١ ) الوحدات الاسباسية وهي الكيلو جرام والمتر والثانية والامبير  
والدرجة كلفن والقنديل والول .

(ب) وحدات الوزن وقياس الاطوال والكيل ومقاييس المسطحات  
المحددة فى الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون .

(ج) أجزاء ومضاعفات وحدات الوزن وقياس الاطوال والكيل المبينة  
بالجدول رقم ٢ الملحق بهذا القانون .

ويجوز بقرار من وزير التجارة تعديل الجدول رقم ٢ المشار اليه  
بإضافة أو بحذف بعض الوحدات « . كما استعرضت الجمعية العمومية المادة  
١٧ من اللائحة التجارية لهيئة كهرباء مصر الصادرة بقرار رئيس مجلس  
الوزراء رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٧ والتي تنص على أن « يتم تحديد كمية التيار  
الكهربائى المورد للمنتفعين بعددادات مملوكة للهيئة تقوم بتركيبها لديهم  
مقابل مصاريف التركيب المقررة .

.....

ويشترط فى جميع الاحوال معايرة العدادات وختمها بمعرفة الهيئة  
ولا يجوز اجراء أى تعديل بهذه العدادات أو فى أجهزتها أو نقلها من مكانها  
الا بمعرفة الهيئة « .

ومن حيث أن نص الفقرة الأخيرة من المادة ١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ قد أجاز صراحة لوزير التجارة أن يضيف الى الجدول رقم ٢ الملحق بهذا القانون بعض وحدات القياس ولم تحدد هذه الاجازة أو تقيد بوحدات قياس بعينها ، مما يضيف المشروعية على قرار وزير التجارة الذى اضاف وحدة الكيلووات ساعة استنادا الى هذه الاجازة . ومما يؤكد أن الاجازة المشار اليها انما قصد بها اسما السماح لوزير التجارة باضافة وحدات قياس التيار الكهربائى الاخرى ومنها الكيلووات ساعة ، ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون السالف الذكر من أنه « مما استحدثه مشروع القانون ، وحدات قياس الامبير وتندرج تحتها أجهزة قياس التيار الكهربائى ، وانه رؤى ألا ترد الاجهزة والالات التى تنطوى عليها الوحدات سالفة الذكر فى الجداول الملحقة بالقانون وذلك حتى يتم وضع المواصفات والشروط الخاصة ثم يصدر لها قرار من وزير التجارة » .

ومن حيث أنه لا محل للقول بأن اللائحة التجارية لهيئة كهرباء مصر قد حددت فى المادة ١٧ سالفة الذكر الجهة التى تختص بمعايرة وختم العدادات الكهربائية وهى هيئة كهرباء مصر ، هذا القول مردود بأن اللائحة المذكورة انما هدفت بهذا النص الى عدم استخدام المنتفعين لعدادات لا تخضع لاشراف ورقابة الهيئة سواء قامت هى بختم هذه العدادات أو تم ختمها بمعرفتها لدى جهة أخرى وهى وزارة التجارة ممثلة فى وزير التجارة طبقا لما جاء بالمادتين ٣ ، ٧ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

( ملف ٢٣٥/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٣/٥/٤ )

قاعدة رقم ( ٤٤٠ )

المبدأ :

كانت سواحل الحبوب بالاسكندرية تشمل الدائرة الجمركية وفقا

للقرارات السابقة على صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة ، وبعد العمل بهذا القانون ، وقرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ الصادر تنفيذا لأحكامه ، وتفويض وزير التموين المحافظين بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢ بتحديد أماكن التعامل فى الاصناف الواردة بالجداول الملحقه بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ اضيفت الدائرة الجمركية الى سوق الحبوب المحدد بقرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ وليس الى سواحل الحكومة . ولما كانت شون البنوك وحدها هى التى تعد جزءا من هذا السوق دون شون الشركات ، فانه لا يجوز لغير وزانى ادارة سواحل الحبوب بمحافظة الاسكندرية المعينين من قبل الحكومة ممارسة وزن أنواع الحبوب التى تضمنها جدول القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ داخل تلك الدائرة ، أما شون الشركات فتخرج عن دائرة نشاط وزانى تلك الادارة . وجدير بالذكر أيضا أن نشير الى أن ممارسة مهنة الوزن كما تكون لمن يحوز ترخيصا بمزاولتها تكون أيضا لمن يعين من قبل الحكومة لهذا الغرض .

#### ملخص الفتوى :

من حيث أن قرار وزير المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٣ بشأن خدمة القبائين أو الشبالين والكيالين العموميين فى السواحل يقضى فى المادة الاولى منه بعدم جواز اجراء عمليات الوزن فى السواحل التى يسرى عليها هذا القرار ، وفى الشون التابعة لتلك السواحل الا اذا قام بها قبائيون حائزون لرخصة رسمية . كما أن القرار رقم ٥٠ لسنة ٣٣ باعادة تنظيم تلك المهنة بالقانون رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٥١ ، والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ الذى نظم بعض جوانب ممارسة تلك المهنة حظرا ممارستها بغير ترخيص من مصلحة دمغ المصوغات والموازين .

ومن حيث أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ - بتنظيم تجارة الجملة الذى قضى فى المادة الاولى منه بان لا يجوز انشاء واستغلال حوانيت أو أسواق أو حلقات أو غير ذلك للتعامل بالجملة فى الاصناف المبينة بالجداول

الملحقة بهذا القانون فى غير الاماكن التى يعينها وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض بقرار يصدره بعد أخذ رأى وزارتى الداخلية والصحة العمومية، وقد آل الاختصاص المقرز فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه الى وزير التموين الذى أصدر القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقرارات ارقام ٨ لسنة ١٩٦٤ ، ٨٤ لسنة ١٩٦٦ ، ٨٨ لسنة ١٩٦٨ وبين حدود سوق الحبوب بالاسكندرية فى المادة ٢ وأضاف اليه جميع المضارب والمطاحن والمخابز وشون البنوك ونص هذا القرار فى المادة ٢٣ منه على أنه « يحظر على غير الوزانين المعينين من قبل مصلحة التسويق الداخلية مباشرة أى عملية وزن لاصناف الحبوب الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه سواء بقصد البيع أو الشراء أو التخزين أو غير ذلك داخل حدود الاسواق المذكورة وملحقاتها وسواحل الحكومة وتكون عمليات الوزن بواسطة موازين الحكومة .

ويحظر على شاغلى الاماكن حيازة موازين الحكومة الا بترخيص من مصلحة التسويق الداخلية » .

ومن حيث أن القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٢ الذى فوض بموجبه وزير التموين المحافظين فى تعيين الاماكن التى يسمح فيها بانشاء أو استقلال حوانيت واسواق أو حلقات أو غير ذلك للتعامل بالجملة فى الاصناف المبينة بالجداول الملحقة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ ، على أن يتم انشاء أسواق وسواحل تجارة الحبوب بالجملة وفقا للخطة التى تتبعها الوزارة ، كما فوضهم فى تحديد الاصناف التى يسرى عليها أحكام هذا القانون داخل المحافظة . وأيضاً قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢١ لسنة ١٩٧٣ بتصفية الشركة المصرية العامة لاسواق الجملة ، وبموجب المادة ٣ منه تولت كل محافظة ادارة الاسواق والسواحل التابعة للشركة فى دائرة اختصاصها ، وبذلك آل الاشراف على ادارة ساحل وسوق الحبوب فى الاسكندرية والذى يضم الوزانين المعينين من قبل الحكومة بالتطبيق لحكم المادة ٩ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الى المحافظة كما أن قرار محافظ الاسكندرية رقم ٧٧

لسنة ١٩٨٠ نص فى المادة الاولى منه على اضافة الدائرة الجمركية والملاحق الخارجية لها الى سوق الحبوب بالاسكندرية .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن ممارسة مهنة الوزن كما تكون لمن يحوز ترخيصا بمزاولتها تكون أيضا لمن يعين من قبل الحكومة لهذا الغرض ، وأن سواحل الحبوب بالاسكندرية تشمل - وفقا للقرارات السابقة على صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة - الدائرة الجمركية ، بيد أنه بعد العمل بهذا القانون وقرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ الصادر تنفيذًا لأحكامه وتفويض وزير التموين المحافظين بالقرار رقم ٦٣ لسنة ٦٢ بتحديد أماكن التعامل فى الاصناف الواردة بالجدول الملحقة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ أضيفت الدائرة الجمركية الى سوق الحبوب المحدد بقرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وليس الى سواحل الحكومة ، ومن ثم فإنها تعد جزء من هذا السوق المحدد وفقا لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ وقرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المنوه عنهما .

ومن حيث أن قرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه والمعدل بالقرارات أرقام ٨ لسنة ٦٤ ، ٨٤ لسنة ٦٦ ، ٨٨ لسنة ١٩٦٨ قد حدد سوق الحبوب بالاسكندرية وأضاف اليه شون البنوك ، فان تلك الشون وحدها هى التى تعد جزءا من هذا السوق دون شون الشركات ، ولا يجوز القول بأن عبارة شون البنوك ، تشمل الشون المملوكة للشركات ونحن بصدد تفسير نصوص تتعلق بقيود على ممارسة مهنة الوزن . وبناء على ذلك فإنه طبقا لنص المادة ٢٣ من قرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ، وبعد أن ضمت الدائرة الجمركية الى سوق الاسكندرية بموجب قرار المحافظ رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٠ لا يجوز لغير وزانى ادارة ساحل وسوق الحبوب بالمحافظة المعينين من قبل الحكومة ممارسة وزن أنواع الحبوب التى تضمنها جدول القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ داخل تلك الدائرة .



ومن حيث أن قرار وزير التموين لم يضم لإدارة سوق الحبوب  
بالإسكندرية بقراره رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه سوى شون البنوك  
فان شون الشركات تخرج من دائرة نشاط وزانى تلك الادارة الذين يتعين  
عليهم فى جميع الاحوال قصر نشاطهم على اصناف الحبوب التى تضمنها  
الجدول رقم ٧ الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ ، المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم  
جواز ممارسة القبانة داخل الدائرة الجمركية وفى شئون البنوك لغير  
الوزائين المعيّنين من قبل الجهات الادارية .

( ملف ٢٧٩/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٣/٦/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٤١ )

##### المبدأ :

وجوب تحرير محاضر ضبط بالنسبة لأجهزة وآلات وأدوات الوزن  
والقياس والكيل الغير مدموغة ولو كانت صحيحة وقانونية - عدم  
خضوع المساطر المدرسية لقواعد الدمغ والمعايرة الواردة فى القانون رقم ٦٩  
لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل .

##### ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٤ استطلعت مصلحة دفع المصوغات والموازين  
رأى إدارة الفتوى لوزارات المالية والتجارة والتموين والتأمينات حول  
تفسير المادتين ٥ و ٣١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن  
والقياس والكيل ، والمادة ١ من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية  
رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٧٧ فى أن معايرة أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس  
والكيل واجراءاتها . فإنتهت إدارة الفتوى الى وجوب تحرير محاضر جنح  
عن الأجهزة والآلات والأدوات التى يتم ضبطها غير مدموغة وقانونية  
وصحية طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ .

وعدم جواز تحصيل رسوم معايرة على المساطر المدرسية المخصصة للاغراض العلمية حيث لا يجب عرضها على مصلحة دمج المصوغات والموازين . الا أن مصلحة دمج المصوغات والموازين ترى رأيا مخالفا لما انتهت اليه ادارة الفتوى فى هذا الشأن . ولما كانت المسائل التى ثار حولها الجدل تتصل باجراءات جوهريه من الناحية الجنائية والمالية يتعين بيان حكم القانون بشأنها حسما لما شجر من خلاف فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستبانت أن القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ فى شان الوزن والقياس والكيل يحظر فى المادة ٤ منه بيع اجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل أو عرضها للبيع أو حيازتها أو استعمالها الا اذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة ثم حدد المشرع العقوبات عن بعض انواع مخالفات أحكامه . ثم قضت المادة ٢١ منه بعقوبة غيرها من مخالفات أحكامه أو القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن جنيهين ولا تجاوز مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين ، وفى جميع الاحوال تضبط اجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها . ومع ذلك ففى حالة ضبط الاجهزة والآلات والادوات غير المدموغة لدى شخص من غير المشتغلين بتجارتها أو صناعتها أو اصلاحها أو الوزانين أو أمناء الشئون والمخازن ويتضح انها صحيحة وقانونية تقوم المصلحة بدمغها . ويلتزم من ضبطت فى حيازته بدفع رسم يعادل ثلاثة أمثال الرسوم المقررة للمعايرة ، فالمشرع قرر عقوبة الحبس والغرامة لمخالفة أحكام هذا القانون عدا العقوبات الاول التى حددها عن بعض المخالفات مع ضبط الاجهزة والآلات والادوات محل الجريمة والحكم بمصادرتها . واستثناء من ذلك اكتفى المشرع بالنسبة لطائفة غير المشتغلين بتجارة الاجهزة المشار اليها أو صناعتها أو اصلاحها أو الوزانين أو أمناء المخازن فى حالة ضبط الاجهزة المذكورة لديهم وكانت صحيحة وقانونية ولكنها غير مدموغة بتوقيع عقوبة أخرى غير الحبس والغرامة والمصادرة تتمثل فى التزام من ضبطت فى حيازته بدفع رسم يعادل ثلاثة أمثال الرسم

المقرر للمعايرة ١ وهذا الالتزام هو فى حقيقته عقوبة على فعل مخالفة للقانون وأن كان أخف وطأة من الحبس أو الغرامة أو المصادرة إلا أنه لا ينفى عن الفعل مخالفته للقانون ودخوله فى دائرة التجريم وفقا لما ورد فى المادة ٤ من القانون المشار اليه من حظر بيع هذه الاجهزة أو عرضها للبيع أو حيازتها أو استعمالها إلا اذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة . مما يتعين معه تحرير محاضر ضبط بشأنها تمهيدا لتوقيع العقوبة المقررة وهى دفع ثلاثة أمثال الرسوم المقررة للمعايرة .

كما استبانت الجمعية العمومية أن نص المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه يقضى بأن « تقدم الى مصلحة دمج المصوغات والموازين أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل لمعايرتها ودمج الصحيح منها ، وتعاد معايرتها ودمجها دوريا فى المواعيد ووفقا للإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير التجارة . وقد صدر فى هذا الشأن قرار وزير الترموين والتجارة الداخلية رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٧٧ ونص فى المادة ١ منه على استثناء ما يستخدم فى الأغراض العلمية من الاجهزة والآلات المشار اليها من الخضوع لقواعد الدمج والمعايرة . ولما كانت المساطر المدرسية هى وسائل وأدوات تعليمية بطبيعتها فمن ثم تخضع لقواعد الدمج والمعايرة الواردة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى .

أولا : وجوب تحرير محاضر ضبط بالنسبة لاجهزة وآلات وأدوات موازن والقياس والكيل الغير مدموغة ولو كانت صحيحة وقانونية .

ثانيا : عدم خضوع المساطر المدرسية لقواعد الدمج والمعايرة الواردة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

( ملف ٢٩٨/٦/٨٦ - جلسة ١٩٨٥/٦/٢٦ )

**وزير**

قاعدة رقم ( ٤٤٢ )

**المبدأ :**

مقتضى النظام الإدارى المصرى اختصاص كل وزير بشئون وزارته .  
• راعداد مشروعات القوانين المتعلقة بها .

**ملخص الفتوى :**

ان الاساس الذى يقوم عليه النظام الإدارى المصرى هو اختصاص كل وزير بشئون وزارة معينة يضطلع بأعبائها ، وبذلك يتوفر له عنصر التخصص الذى يمكنه من أن يكون أقدر من غيره على تقدير ملاءمة الشئون المتعلقة بوزارته .

من ثم فانه من الملائم اذا ما بدأ لاحد الوزراء اعداد مشروع اقتراح بقانون يتعلق بوزارة أخرى أن يبلغ منه الوزير المختص حتى يتمكن من ابداء ملاحظاته ، على ألا يتقيد الوزير الذى أعد المشروع بهذه الملاحظات ، اذ أن صاحب الولاية فى اقتراح مشروعات القوانين فى النهاية هو رئيس الجمهورية .

**لهذا انتهى الراى :**

(أولا ) الى أن حق اقتراح القوانين من اختصاص رئيس الجمهورية وحده ، وله أن يكلف أى وزير اعداد التشريع ولو لم يكن متعلقا بوزارته ، وليس فى ذلك مخالفة دستورية .

( ثانيا ) أنه ليس لمجلس الدولة اختصاص بالبحث فى ملاءمة مشروعات القوانين التى تعرض عليه لصياغتها .  
( فتوى رقم ٣٤٨ فى ٣٠/٦/١٩٥٧ )

قاعدة رقم ( ٤٤٣ )

المبدأ :

توصية اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ بمنح الوزير المختص فى حالة رئاسته للجمعية العمومية بدل حضور جلسات الجمعية العمومية بواقع عشرة جنيهاً عن كل جلسة - عدم كفاية هذه التوصية لتقرير بدل حضور جلسات الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام .

ملخص الفتوى :

من حيث أن قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ ينص فى المادة ٥٥ مكرر منه على أن « يكون للشركة جمعية عمومية » بينما تنص المادة ٥٥ مكرر على أن تتكون الجمعية العمومية للشركة التى يملك كل رأس مالها شخص عام على النحو الآتى :

١ - الوزير المختص أو من ينيبه رئيساً .

٢ - ممثل لكل من وزارة المالية ووزارة التخطيط يختاره الوزير المختص .

٣ - خمسة من أعضاء المجلس الأعلى للقطاع يختارهم المجلس

٤ - أربعة من العاملين فى الشركة تختار اللجنة النقابية اثنين من بين أعضائها ويختار الاخران من بين العاملين بالشركة غير أعضاء مجلس الادارة ويصدر باختيارها أو تحديد طريقة الاختيار قرار من الوزير المختص .

٥ - ثلاثة من ذوى الكفاية والخبرة الفنية فى مجال نشاط الشركة أو فى الشؤون الاقتصادية أو المالية أو الادارية أو القانونية يصدر باختيارهم او تحديد طريقة اختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء .

« . . . . . »

ومن حيث أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن مكافأة العضوية للاعضاء غير المتفرغين ذوى الكفاية والخبرة الفنية بمجالس ادارة شركات القطاع العام وجمعياتها العمومية والمجالس العليا للقطاعات ينص فى المادة الثانية منه على أن « تحدد مكافأة الاعضاء المختارين من ذوى الكفاية والخبرة الفنية بالجمعيات بشركات القطاع العام وبالمجالس العليا للقطاعات بمبلغ خمسة وعشرون جنيها للعضو عن كل جلسة » وقد عدل هذا القرار بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٧٦ حيث نص فى مادته الاولى على أن « يعدل نص المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء على النحو التالى « تمنح مكافأة قدرها خمسة وعشرون جنيها عن كل جلسة لكل من :

( ١ ) . . . . .

(ب) الاعضاء المعينين بالجمعيات العمومية لشركات القطاع العام من ذوى الكفاية والخبرة الفنية .

(ج) الاعضاء الذين يختارهم المجلس الاعلى للقطاع لحضور الجمعية العمومية لشركات القطاع العام من بين أعضائه ذوى الكفاية والخبرة الفنية ويتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ أصدرت اللجنة العليا للتخطيط توصية تضمنت صرف مكافأة بدل حضور قدرها عشرة جنيهات لجميع أعضاء كل من المجلس الاعلى للقطاع والجمعية العمومية للشركة من غير الاعضاء المتفرغين ذوى الكفاية والخبرة الفنية .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم أن أعضاء الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام حسب التحديد الوارد فى المادة ٥٥ مكرر - ١ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ينقسمون فى خصوصية استحقاق مكافأة حضور الجمعيات العمومية قسمين :

الاول - ويضم أعضاء الجمعية العمومية من ذوى الكفاية والخبرة الفنية وهؤلاء يستحقون مكافأة الحضور المنصوص عليها فى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ .

أما القسم الثانى فيضم باقى أعضاء الجمعية العمومية من غير ذوى الكفاية والخبرة بما فيهم الوزير المختص فى حالة رئاسته للجمعية العمومية ، وهؤلاء صدرت بشأنهم توصية اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ بأن يمنحوا مكافأة بدل حضور جلسات الجمعية العمومية بواقع عشرة جنيهات عن كل جلسة .

وحيث أن ما اصدرته اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ برئاسة السيد/رئيس مجلس الوزراء لا يعدو أن يكون مجرد توصية أو توجيه يتعين أن تصدر بها الاداة القانونية اللازمة ، وهى قرار من رئيس مجلس الوزراء بهذه الصفة وحدها ، وإذا لم يصدر هذا القرار ، فإن هذه التوصية لا تكفى بذاتها لمنح مكافأة بدل حضور جلسات الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم كفاية توصية اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ المشار اليها لتقرير بدل حضور جلسات الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام .

( ملف ٨٦/٤/٨٨١ - جلسة ٢٠/١٠/١٩٨٢ )

قاعدة رقم ( ٤٤٤ )

المبــــدأ :

الحالات التى يكون فيها المحافظ هو صاحب الصفة فى الدوى وليس الوزير يكون حضور محامى الحكومة عن المحافظ .

### ملخص الحكم :

لا تثريب على حضور ادارة قضايا الحكومة فى الدعوى دون أن يبدى الحاضر عنها أنه يمثل وزير التربية والتعليم الذى لا صفة له فى هذه الدعوى فى حين أن الصفة تثبت لمحافظة القاهرة فى مخاطبة القرار المطعون عليه ، ذلك أن الادارة المذكورة انما تمثل الخصم الصحيح ذى الصفة الذى انعقدت الخصومة ضده .

( طعن ١٥٢٣/٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٠ )

قاعدة رقم ( ٤٤٥ )

### المبدأ :

اعطاء المحافظات التى تم التصرف فيها حتى تزول العقبة التى كانت تقف أمام المتصرف اليهم من عدم ملكية المحافظات لهذه الاراضى لعدم صدور القرارات اللازمة بنقل الاراضى البور المملوكة للدولة ملكية خاصة من الوزير المختص .

### ملخص الحكم :

ان مفاد نص المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بنقل ملكية بعض الاراضى الواقعة فى املك الدولة الخاصة الى المحافظات وصندوق اراضى الاستصلاح والدوافع الى اصدار هذا القانون تتمثل فى أن بعض المحافظات تجاوزت حدود اختصاصها ، وتصرفت فى بعض املك الدولة الخاصة التى تدخل فى اختصاص جهات أخرى . ومن ثم هدف هذا القانون الى تصحيح الاوضاع وازفاء الشرعية على التصرفات التى تمت حتى ١٩٨٢/١٠/٩ وذلك باعطاء المحافظات الحق فى ملكية الاراضى التى تم التصرف فيها حتى تزول العقبة التى كانت تقف أمام المتصرف اليهم من عدم ملكية المحافظات لهذه الاراضى . وترتيباً على ذلك فان الارض التى تم التصرف فيها تعتبر مملوكة لمحافظة الجيزة فى



تاريخ التصرف ، وتصبح اعتبارا من هذا التاريخ من الإراضى الداخلة فى نطاق اختصاص المحافظة التى يتولى المحافظ بالنسبة لها السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء طبقا لنص المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى ، ويكون للمحافظ على الاخص السلطة المقررة لوزير الاصلاح الزراعى بالمادة ٥١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

( طعن ١٣٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٤٤٦ )

##### المبدأ :

اذ تغيا وزير التموين من اصداره قرار الاستيلاء هدفا غير ما شرع له هذا الاستيلاء كان القرار مغيبا بعيب مخالفة القانون - لا يؤثر فى صحة هذا القرار ان يكون الحصول على موافقة لجنة التموين العليا عليه لاحقا على صدوره .

##### ملخص الحكم :

بمقتضى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التموين معدلا بالقانون رقم ٣٨٠ سنة ١٩٥٦ يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة فى التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا بعض التدابير ومنها الاستيلاء . وتعتبر موافقة لجنة التموين العليا على قرار الاستيلاء شرطا شكليا فى القرار لا بد من استيفائه . ولم يشترط القانون للحصول على موافقة اللجنة المذكورة موعدا معينا . ومن ثم يستوى ان يكون صدور هذه الموافقة سابقا أو لاحقا على صدور قرار وزير التموين بالاستيلاء . وعلى ذلك فان صدور موافقة لجنة التموين العليا على قرار الاستيلاء فى تاريخ لاحق لتاريخ صدوره لا يعيب هذا القرار من ناحية الشكل .

وسلطة وزير التموين فى اصدار قرار بالاستيلاء هى سلطة تقديرية تجد حدها الطبيعى فى استهداف الاغراض التى من أجلها شرع اصدار مثل هذا القرار والتى حددها المشرع فى المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فاذا تجاوزت سلطة الوزير فى اصدار قرار الاستيلاء حدود الاهداف التى تغيها المشرع ابتغاء تحقيق هدف آخر لا يتعلق بضمان تموين البلاد وعدالة التوزيع كان قراره معيبا بعبء مخالفة القانون .

( الطعنان ٩١١ و ٩١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٤٧ )

المبدأ :

وزير الاسكان والتعمير هو الوزير المختص فى تطبيق المادة ٦٦ من قانون التعاون الاستهلاكى - صدور قرار من المحافظ بحل مجلس ادارة جمعية تعاونية للاسكان باطل لصدوره ممن ليست له ولاية فى اصداره .

ملخص الحكم :

يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تحديد الوزير المختص والجهة الادارية المختصة ببعض أوجه النشاط التعاونى الاستهلاكى . والوزير المختص فى تطبيق احكام الفقرة الثانية من المادة ٦٦ هو وزير الاسكان والتعمير ، والجهة المختصة بالنسبة الى نشاط الاسكان التعاونى هو الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان .

- ومن ثم فان الاختصاص بحل مجالس ادارة الجمعيات التعاونية للاسكان وتعيين مجالس ادارة مؤقتة لادارتها منوط بوزير الاسكان والهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان . وتطبيقا لذلك فان صدور قرار من المحافظ بحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية للاسكان باطل لصدوره من جهة لا ولاية لها قانونا فى اصداره .

( طعن ١٢٨٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١ )

## وصية

قاعدة رقم ( ٤٤٨ )

المبدأ :

القانون الواجب التطبيق على المصريين كافة مسلمين وغير مسلمين هو القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالوصية ثم أرجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة فيما لم يرد بشأنه نص فى القانون - خلو القانون من حكم وصية المرتد يوجب الرجوع الى رأى أبى حنيفة باعتباره أرجح الاقوال فى المذهب - عدم صحة الوصية طبقا لرأى أبى حنيفة خلافا لما ذهب اليه الصاحبان أبو يوسف ومحمد - بطلان الوصية طبقا لذلك يمنع من تسجيلها .

ملخص الفتوى :

ان القانون المدنى القديم ، الذى صدر فى وقت نفاذه القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوصية ، كان يعرض للوصية فى المادة ٥٥ منه التى كانت تنص على أنه « وكذلك تراعى فى أهلية الموصى لعمل الوصية ، وفى صيغتها الاحكام المقررة لذلك فى الاحوال الشخصية الخاصة بالملة التابع لها الموصى » . وهى بذلك كانت تحيل فيما يتعلق بأهلية الموصى وصيغة الوصية ، لقانون الاحوال الشخصية .

وقد اختلف النظر فى تحديد قانون الاحوال الشخصية الذى تحيل اليه هذه المادة ولكن محكمة النقض قضت على كل خلاف فى هذا الشأن ، بما قرره فى حكمها الصادر فى أول ابريل سنة ١٩٤٣ من أن المواريث عموما طبيعية كانت أم ايصائية تكون وحدة غير قابلة للتجزئة ، وتسرى الاحكام المتعلقة بها على جميع المصريين مسلمين كانوا أو غير مسلمين وفق قواعد الشريعة الاسلامية باعتبارها الشريعة العامة .

( م ٦٣ - ج ٢٤ )

وقد أكد هذا المبدأ وردده القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ الذى نص على أن قوانين الميراث والوصية وأحكام الشريعة الاسلامية فيهما هى قانون البلد فيما يتعلق بالمواريث والوصايا بالنسبة الى المصريين كافة مسلمين وغير مسلمين .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فلم يغير من الوضع السابق ، بل أكدته والى ذلك أشارت مذكرته الايضاحية فقالت : « من الواضح أن العمل فى المنازعات المتعلقة بالوصية سيكون طبقاً لاحكام هذا القانون وفى الاحوال التى لا يوجد لها حكم فيها تطبق المحاكم الارجح من مذهب أبى حنيفة طبقاً للمادة ١٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ » وهذه المادة تنص على أن « تصدر الاحكام طبقاً للمدون فى هذه اللائحة ، ولارجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة . . . . . »

وجاء القانون المدنى الجديد الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، فأورد فى هذا الخصوص نص المادة ٩١٥ منه الذى يقضى بأن « تسرى على الوصية أحكام الشريعة الاسلامية والقوانين الصادرة فى شأنها » وقصد بذلك على ما تقول مذكرته الايضاحية ( الاعمال التحضيرية جزء ٦ ص ٢٩٢ وما بعدها ) أن تصبح الشريعة الاسلامية هى التى تنطبق على وصايا المصريين مسلمين كانوا أو غير مسلمين . وهذا على ما ملف تأكيد للوضع السابق . ومن ثم فإن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ هو القانون الاساسى الواجب التطبيق فى هذا الشأن ، فتطبق أحكامه فيما نصت عليه . أما فيما لم ينص عليه فيه ، فيرجع فى هذا الشأن الى الشريعة الاسلامية ، والى مذهب معين فيها هو المذهب الحنفى ، والى رأى الراجح فى هذا المذهب بالذات وقد كان تحديد هذا المذهب بالذات باعتبار أنه المذهب المعمول به فى البلاد واضحاً وعند وضع القانون المدنى وأثناء مناقشة مواده فى مجلس الشيوخ والنواب فقد رد على اعتراض فى شأن ما يترتب على الاحالة الى قواعد الشريعة الاسلامية بوجه عام من تضارب فى

الاحكام نظرا لتعدد المذاهب فيها - رد على ذلك ( الاعمال التحضيرية ٦ ص ٢٩٥ ) بأن هناك نصا فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يحيل القاضى الى الاحكام الراجحة من مذهب أبى حنيفة .

ولما صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية لم يغير من الوضع السابق بل زاده تأكيداً ، فقد نص فى المادة ٦ منه على أن « تصدر الاحكام فى المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلا من اختصاص المحاكم الشرعية طبقا لما هو مقرر فى المادة ٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة » وغنى عن البيان أن مسائل الوصية هى من صميم الاحوال الشخصية .

ومن حيث أنه يتضح مما تقدم أنه فى مسائل الموارث والوصية ، وهما مصدران من مصادر كسب الملكية ، تنطبق الشريعة الاسلامية ، على جميع المصريين ، مسلمين وغير مسلمين ، بصريح نصوص القانون المدنى ، والقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وأنه فى كل ما لم ينص عليه فى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالوصية يكون أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ، هو القانون الواجب تطبيقه .

ومن حيث أنه متى استبان ما سبق ، فإنه يتعين الرجوع الى القانون المشار اليه ، والنظر فيما اذا كان قد تضمن حكما خاصا بوصية المرتد ، أم أنه لم يرد به نص فى هذا الخصوص .

ومن حيث أنه من المسلم أنه قبل العمل بكل من القانونين رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الموارث ورقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية ، كانت القاعدة المعمول بها فى شأن ميراث المرتد ووصيته هى ما هو مقرر فى أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة .

وعندما قدم مشروع القانون الاول الى البرلمان لنظره ، كانت المادة ٦ منه تنص فيما تنص عليه أنه « أما المرتد فلا يرث من غيره ، ويرث المسلم ما تملكه قبل الردة ، ويكون للخزانة العامة ما تملكه بعد الردة » .

وهذا النص ، يصادق قول الامام أبى حنيفة ، الا فيما تضمنه من اعتبار ما يملكه المرتد بعد الردة للخزانة العامة ، حتى بالنسبة للمرتدة لان الامام يستثنى من القاعدة المرتدة ، ويرى أن ما تكسبه الانثى المرتدة ، يكون لورثتها سواء كان قبل الردة أو بعدها .

ورأت لجنة الشئون التشريعية فى مجلس النواب ، حذف هذه الفقرة الخاصة بآرث المرتد على أن « تتولى القوانين التى تحدد المعنى المقصود بهذه الكلمة بيان أحكام المرتد كاملة » وأيدتها فى ذلك لجنة العدل بمجلس الشيوخ فقالت فى تقريرها « ولم تر اللجنة ضرورة للنص على الحكم فى ميراث المرتد ، اكتفاء بما أدلى به معالى وزير العدل أمام مجلس النواب من عناية الحكومة بأعداد مشروع خاص بأحكامه متقدمه الى البرلمان ولانه لا ضرر من ترك النص على أحكامه فى هذا المشروع ، وكل ما لم ينص على حكمه سيبقى خاضعا لحكم المادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية ، ويتبع فيه أرجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة .

وقد صدر القانون المذكور ، دون أن يتضمن النص المشار اليه .

وواضح من ذلك ، أن قانون الميراث فى صيغته النهائية لم يتعرض لحكم المرتد لا سلبا ولا ايجابا . واذا كان ذلك كذلك ، فانه يرجع فيه الى مذهب أبى حنيفة واذا لم يذكر الفقهاء ترجيحاً لاحد الرايين ( رأى الامام ، ورأى صاحبيه ) فان الراجح ما دام لا نص على الترجيح هو رأى أبى حنيفة ، كما هو مقرر فى المذهب الحنفى والترجيح فيه .

وعند نظر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية تكرر الوضع المتقدم فقد كان مشروع هذا القانون يعرض لحكم وصية المرتد فى نصين الاول - نص المادة ٥ وكان يتضمن فقرة تنص على أن « تصح وصية المرتد » وجاء فى المذكرة الايضاحية للمشروع أن صحة وصية المرتد ونفاذها ولو مات على رده مذهب الصاحبين .. « والثانى نص المادة ١٦ وكان يقضى بأن « لا تبطل الوصية بردة الموصى » ، وجاء فى المذكرة الايضاحية ان هذا هو قول الصاحبين فى الردة .

ورأت لجنة العدل بمجلس الشيوخ ، عند نظر المشروع حذف النصين المتقدمين وقالت فى تقريرها « وكانت المادة ٥ تقول بصحة الوصية ، فرأت اللجنة حذف هذا النص لان هناك اتجاها لبحث موضوع المرتدين ووراثتهم وتصرفاتهم فى تشريع خاص » وقد سبق أن حذف حكمهم من قانون المواريث لهذا السبب « كما حذفت اللجنة العبارة التى لا تبطل الوصية بردة الموصى لما سبق ايراده فى شأن المادة الخامسة » .

وعلى هذا النحو صدر القانون ، فلم يعرض لحكم وصية المرتد وازاء ذلك فانه يرجع فى شأنها الى القول الارجح من مذهب أبى حنيفة . طبقا للقواعد السالف الاشارة اليها ، ولما أُشير اليه فى المذكرة الايضاحية للقانون .

وغنى عن البيان أنه لو كان فى سائر نصوص القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ما يبين حكم وصية المرتد ويصححها ابتداء ، ولا يبطلها بالردة ، لما كان ثمة حاجة الى النص على حكم ذلك فى النصين المحذوفين .

ومن حيث أن الاستناد الى أن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عرض لحكم وصية المرتد ضمنا فى المادة التى تنص على أن « يشترط فى الموصى أن يكون أهلا للتبرع قانونا ، على أنه اذا كان محجوزا عليه لفسه أو غفلة أو بلغ من العمر ثمانى عشر سنة شمسية جازت وصيته باذن المجلس الحسبى ، وأن ذلك يفيد جواز وصية المرتد ونفاذها - هذا الاستناد مردود بأنه لو كانت هذه المادة تصحح وصية المرتد ضمنا ، لما كان من وجه لان يضاف اليها فى مشروعها فقرة خاصة بحكم وصية المرتد على ما سلف البيان اذ يكون فيها غناء عن ذلك ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فان الذى يبين من مراجعة المذكرة الايضاحية للقانون أن كل ما أريد من النص هو وجوب توافر أهلية التبرع طبقا للقانون ( قانون المجالس الحسبية وقتئذ ) فلا تصح الا اذا كان بالغاً من العمر احدى وعشرين سنة ، وذلك عدولا عما هو مقرر فى مذهب الحنفية من أن أهلية التبرع

يكفى فيها أن يكون الموصى بالغا والعلامات الطبيعية أو بالغا بالسن خمس عشرة سنة . وفيما عدا ذلك فإنه لم ينصرف الفهم الى اعتبار أن هذه المادة تجمع كل ما يتطلب فى الموصى من شروط أو بعبارة أصح كل ما يتطلب لصحة الوصية من شروط . ولذلك نص الشارع فى مواضع أخرى على شروط تتعلق بصحة الوصية وتدور حول أوصاف تلحق بالموصى ، ومن شأنها أن تختص وصيته بأحكام خاصة . ومن ذلك وصف « غير المسلم » الذى عرض القانون فى المادة ٧ لحكم متعلق بوصيته . فنص على أنه إذا كان الموصى غير مسلم صحت الوصية الا اذا كانت محرمة فى شريعته ، وفى الشريعة الاسلامية كما أنه فى المادة ٩ عرض لاثار اختلاف الدين والملة ، فصحح الوصية مع اختلاف الدين والملة ، كما عرض لاثار اختلاف الدارين ، فصحح الوصية بالشروط المبينة فى تلك المادة .

وواضح من ذلك أن حكم المادة ٥ لا يفيد الا ما سبق له ، وما تدل عليه عبارته ، أما ما عدا ذلك فلا يتناولوه نص هذه المادة . وانما يرجع فى شأنه الى مواد القانون الاخرى ، فان عرضت له ، كما هو الشأن بالنسبة لوصية غير المسلم الذى اشارت اليه المادتان السالفتان طبق حكمه . أما أن سكنت القانون عن التعرض له ، كما هو الشأن بالنسبة لوصية المرتد وجب الرجوع الى أرجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة ولذلك فان توافر شرط الاهلية فى الموصى ، لا يكفى لتصحيح وصيته اذا كان قد لحق به وصف من شأنه أن يستتبع تطبيق أحكام خاصة تؤدى الى اعتبار وصية من تتحقق فيه هذا الوصف باطلة ويؤكد هذا ما سبق من أنه كان مفهوما عند اقرار البرلمان لهذه المادة بحالتها انها لا تتناول حكم وصية ( المرتد ) الذى حذفته الفقرة المتعلقة به منها وأصبح الامر نتيجة لذلك باقيا على ما كان عليه ، محكوما بأرجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن وصية المرتد مسكوت عن حكمها فى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، الامر الذى يتعين معه الرجوع الى القول الراجح من مذهب أبى حنيفة بالنسبة الى هذه الوصية ، وتطبيقه فى شأنها .



ومن حيث أنه يبين من الرجوع الى النصوص الواردة فى كتب فقهاء المذهب الحنفى ( المنسوط لشمس الدين السرخسى جزء ١٠ و ص ١٠٤ و ١٠٥ - البداية ، شرح بداية المبتدى ، لشيخ الاسلام برهان الدين المرغينانى جزء ٢ ص ١٢٤ - فتح القدير للامام كمال الدين محمد عبد الواحد المعروف بالهمام جزء ٤ ، ٣٦٦ - مجمع الانهر ، شرح ملتقى الابحر للامام عبد الرحمن بن شيخ زادة ، جزء أول ص ٦٩٠ - رد المحتار على الدور المختار للعلامة محمد أمين المعروف بابن عابدين ، جزء ٣ ص ٤٦٥ و ٤٦٦ بدائع الصنائع فى ترتيب الفرائع للامام علاء الدين لكاسانى ) جزء ٧ شرح كنز الدقائق للامام زين الدين الشهير بابن نجيم ، جزء ٥ ص ١٣٣ - تبين الحقائق شرح كنز الحقائق ، للامام فخر الدين الزيلعى جزء ٢ ص ٢٨٧ ) - يبين أن هذه الكتب جميعا قد عرضت صراحة لبيان حكم « وصية المرتد » فى مذهب أبى حنيفة ، وأنه قد جاء فيها أن فى هذا المذهب خلافا بين الامام وصاحبيه فى شأن حكم وصية المرتد اذ يرى الامام أبى حنيفة أن هذه الوصية موقوفة ، فان عاد المرتد الى الاسلام ، نفذت وان مات على رده بطلت . أما الصحابان أبو يوسف ومحمد فانهما يقولان بأن وصية المرتد صحيحة نافذة ولو مات على رده ثم هما يختلفان فيما بينهما فيرى أبو يوسف أنها تنفذ وصية الصحيح ، ويرى محمد أنها تصح كما تصح وصية المريض مرض الموقت . ولم ترجح هذه الكتب فى جملتها ايا من الرايين نصا اللهم الا ما جاء فى كتاب فتح القدير الصالف الاشارة اليه . مما يفيد انحياز مؤلفه الى رأى الامام وكذا ما جاء فى شرح العناية هذا الى ما قرره مؤلف كتاب مجمع الانهر صراحة من أن رأى الامام هو الصحيح . وازاء ذلك فانه لا مناص من اعتبار أن الاراء قد ذكرت فى الكتب ، دون ترجيح الامر الذى يستوجب تطبيق القواعد العامة للترجيح فى شأنها ، لتحديد القول الراجح منها .

ومن حيث أن قواعد الترجيح فى المذهب الحنفى تقضى بأنه متى كان للامام أبى حنيفة رأى فى المسألة كان رأيه هو الراجح فى المذهب ، سواء كان معه فيه أحد صاحبيه ، أم كان الصحابان معسا على خلاف رأيه

( مجموعة رسائل ابن غابدين ، الرسالة الثانية ص ٢٦ وما بعدها ) .  
وأساس ذلك أن الامام هو صاحب المذهب ولذلك كان قوله هو المعبر .

ومن حيث أنه بتطبيق قواعد الترجيح السالف بيانها فى المسألة محل  
البحث يبين أن أرجح الاقوال فى المذهب الحنفى ، هو رأى الامام  
أبى حنيفة . وعلى ذلك يكون حكم وصية المرتد ، طبقاً لهذا القول  
الراجح ، هو أنه متى مات الموصى على رده ، بطلت وصيته . ومن ثم  
فإن وصية المذكور ، تكون باطلة ، اعمالاً لحكم القانون الواجب تطبيقه  
فى شأنها . ولهذا تكون مصلحة الشهر العقارى ( ادارة البحوث الفنية )  
وإدارة الفتوى لوزارة العدل - على حق فيما انتهيا اليه من أن وصية  
المذكور باطلة قانوناً ولذلك لا يجوز شهرها .

ومن حيث أنه متى تقرر ما تقدم ، وبأن حكم القانون فى شأن  
الوصية محل البحث أخذاً بأرجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة فإنه لا يصح  
قانوناً ، القول بغير ذلك استناداً الى رأى مرجوح فى المذهب . ولا يغير  
من ذلك ، ما سبق ، تأييداً بهذا القول من أدلة لأنها كلها مردودة  
بما يأتى :

أولاً : إن القول بأن العرف يسير نحو تجاهل أحكام الردة لا يعدو  
تكراراً لقول قيل فى بعض القضايا ، ومؤداه أنه وقد بطل تطبيق حكم  
الشريعة الاسلامية الخاص بقتل المرتد ، فإنه بذلك لا يكون من محل  
لتطبيق ما ترتب على هذا الحكم من أحكام خاصة بالمرتد ومعاملاته ولكن  
هذا القول فى غير محله ، ذلك بأن الاحتجاج بالعرف فى خصوصية  
المسألة محل البحث ، لا وجه له لأن حكم هذه المسألة ، مقرر بقانون هو  
بالنسبة لها أرجح الاقوال فى مذهب أبى حنيفة . واليه أحال القانون  
على ما سلف بيانه . وإذا كان ذلك هو حكم القانون بنصه ، فلا جدوى من  
التعلل بأن العرف يجرى على خلافه لأنه فضلاً عن أن هذا القول على  
اطلاقه غير صحيح ، فإن من المسلم أن العرف لا يقوى على مخالفة  
قانون معمول به أو تعطيل أحكامه . والواقع من الامر أن المحاكم ، على  
مختلف درجاتها ما زالت تنزل أحكام الردة فى الشريعة الاسلامية على

كل من يرتد عن الاسلام ، فيما يعرض عليها من قضايا متعلقة بزواج المرتد وبطلاقه ، وبارثه ، فهي تبطل زواجه ، وتمنعه من الارث من غيره وتجعل الارث منه مقصورا على ما يكون له من مال قبل رده ، وعلى أن يكون ذلك مقصورا بين ورثته المسلمين وحدهم . وقد سبق لمحكمة القضاء الادارى أيضا فى حكمها الصادر فى ١٩٥٢/٥/٢٦ فى القضية رقم ١٩٥ لسنة ٤ القضائية أن قررت أن أحكام الردة واجبة التطبيق جملة وتفصيلا ، بأصولها وفروعها ، وأنه لا يغير من هذا النظر كون قانون العقوبات الحالى لا ينص على اعدام المرتد . وغنى عن البيان ، أن احالة القانون الى الشريعة الاسلامية فى مسائل الموارث والوصية والاحوال الشخصية تستوجب تطبيق أحكامها ، بغض النظر عن أخذ القانون فى غير هذه المسائل بأحكام خاصة .

ثانيا : ان الاستناد لترجيح مذهب الصاحبين فى المسألة محل البحث الى أن الاحكام تسير فى الميراث على مذهب الصاحبين ، اذ لا فرق فى قانون الميراث بين مال اكتسبه فى الردة ومال اكتسبه بعدها - هذا الاستدلال مردود بان « قانون الميراث » يطبق فى هذه المسألة رأى الامام دون رأى الصاحبين لانه الراجح . يدل على ذلك ما ورد فى حكم المحكمة الشرعية العليا من أن المرتد عن الاسلام اذا مات ورث كسب اسلامه وارثه المسلم ، وأما كسب رده فالذى عليه المتون انه يبيت المسال وأما غير المسلم ، فلا ارث له فى كسب الاسلام ولا فى كسب الردة ( المجموعة الرسمية - الجدول العشرى الخامس ص ٣٦٣ ، وجاء أيضا فى حكم محكمة المنيا الابتدائية الشرعية ( المرجع السابق ص ٣٦٤ ) ما نصه ( من توفى وهو مرتد وبنته مسيحية لا ترثه بنته ، لان المرتد عن الاسلام اذا مات على رده ، ورث كسبه فى عهد اسلامه قريبه المسلم أما كسبه فى حال رده فهو فى بيت المال على الراجح من مذهب الحنفية .

ثالثا : أما الاستدلال بأن العمل جاء على مذهب الصاحبين فى شأن ملكية المرتد وبيعه وشرائه وأجارته ورهنه وهباته اذ كلها فى حكم القانون جائزة ، فان الاستدلال لا حجة فيه ، ذلك أن هذه المسائل كلها ، بما فيها الهبة معتبرة من الاحوال العينية ، ومقررها أحكامها فى القانون المدنى .

«أما الوصية» فهى من الاحوال الشخصية ، وتحكمها الشريعة الاسلامية والارجح من مذهب أبى حنيفة بالذات عند عدم النص فى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على حكم فى شأن أى مسألة من مسائلها ، وقد سلف تقرير ذلك آنفا وأنه من المقرر فى أحكام محكمة النقض أن النزاع القائم حول صحة التصرف واعتباره وصية هو من مسائل الاحوال الشخصية ( مجموعة النقض الخمسة والعشرين عاما الاولى ، مدنى ، بند ٢٤ ص ١٣٧ ) وأن الفصل فى المنازعة فى صحة الوصية من اختصاص جهة قضاء الاحوال الشخصية ( المجموعة السابقة ص ١٣٨ بند ٢٥ ) .

وغنى عن البيان أنه ثمة الزام فى الحالة محل البحث باتباع أرجح الإراء فى المذهب الحنفى ، وهو الزام قرره القانون المعمول به ، فلا وجه إذن للاستدلال بأن الرأى المرجوح فى المذهب ، متبع فى أحوال أخرى . تحكمها نصوص قانونية لا تحيل الى الراجح من مذهب أبى حنيفة .

رابعا : ان الاستدلال بالقول بان التنسيق الفقهى والتسوية بين الوصية والهبة باعتبارهما مثلين ، وزعاية مصلحة الدولة التى تضع اذا لجة الموت الى أن يهب ماله بدلا من أن يوصى به - كل ذلك موجب لصحة وصية المرتد .

ان هذا الاستدلال ، فى أوجهه جميعا ، غير صائب ، لان القول الذى بنى عليه فى غير محله ، ذلك أن تطبيق أرجح الاقوال فى مذهب الامام أبى حنيفة ، على المسألة محل البحث ، انما يتم باعتبار أن هذا القول هو على ما سلف الذكر فى غير موضع - نص قانونى ، أوجب الشارع تطبيقه ، والزم بذلك . ومتى كان كذلك ، فانه لا يجوز اغفال حكم هذا النص ، أو تطبيق ما يخالفه ، بدعوى أن فى تطبيقه ما يؤدى الى الشذوذ المقول به ذلك بأن الشارع حين ألزم بتطبيق هذا الرأى ، كان على علم بأن الامر قد يؤدى الى المغايرة بين الوصية وغيرها من العقود فى الاحكام . وليس للقاضى ولا للمفتى ، وهو يطبق أحكام الشارع أن ينكر حكما منها ، بدعوى

ان التنسيق موجب لذلك اذ أن ذلك يقتضى تعديل النصوص المعمول بها وهو أمر لا يملكه الا الشارع .

وغنى عن البيان أن ما جاء فى كتب الحنفية تسبباً لرأى الامام فى هذه المسألة هو بمثابة المذكرة الايضاحية للرأى باعتباره قانوناً . وأيا ما كانت النظرة الى هذه الاسباب فهى على أية حال لا يمكن أن تكون أساساً يبنى عليه قول بتطبيق رأى مخالف لرأى الامام فى المسألة لان المعول عليه فى التطبيق هو النص ولا حاجة بعد ذلك الى بيان الفرق بين الوصية والهبية فى الحكم ، اذ قد سبقت الاشارة الى ذلك . أما أن فى ابطال الوصية مع كون الهبة من المرتد صحيحة ما يضيع على الدولة رسوم الايلولة المفروضة على الوصايا فان ذلك أيضاً لا حجة فيه لأن مذار البحث ليس حول ما يعود على الدولة من مصلحة مالية حتى يجرى السعى اليها .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم ، تكون الوصية المطلوبة شهرها باطلة طبقاً لاحكام القانون المعمول به ، وتكون مصلحة الشهر العقارى على حق فيما قررته من عدم جواز شهرها .  
( فتوى رقم ٨٠٤ فى ١٢/٢ - ١٩٦٢ - جلسة ١٠/٢٤ / ١٩٦٢ )

## وظيفة عامة

### الفصل الاول :

تعريف الموظف العيام وتطبيقاته

### الفصل الثانى :

الوظيفة الدائمة والوظيفة المؤقتة .

### الفصل الثالث :

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية .

### الفصل الرابع :

تقييم الوظائف وتوصيفها وترتيبها والتسكين عليها .

### الفرع الاول :

يلزم للتسكين على وظيفة ان تكون ممولة فى الميزانية .

### الفرع الثانى :

الموظف قبل اجراء التسكين وبعده .

### أولا :

اجراء التعيين والترقية والندب لا يجوز الا وفقا لجدول ترتيب الوظائف بعد اتمامه .

### ثانيا :

يجوز اجراء الترقيات على الدرجات المالية الخالية لجين اعتماد جداول ترتيب وتقييم وتوصيف الوظائف .

### ثالثا :

مدى اعتبار التسكين بمثابة التعيين .

### رابعا :

أقدميات العاملين الذين تم تسكينهم .

#### خامسا :

- النقل الى جهة لم يتم ترتيب الوظائف بها .

#### سادسا :

- اعادة تقييم الوظيفة .

#### الفرع الثالث :

- عدم اكتساب قرارا التسكين الخاطئة حصانة تعضيها من السحب أو الالغاء .

#### الفصل الخامس :

- مسائل متنوعة .

#### الفرع الاول :

- أوراق الموظف .

#### الفرع الثانى :

- درجة شخصية .

#### الفرع الثالث :

- كادر .

#### الفرع الرابع :

- اثر الاحكام الاجنبية على العلاقة الوظيفية .

#### الفرع الخامس :

- بدء العلاقة الوظيفية واثره على الاجازات .

الفرع السادس :

- الوضع الوظيفي للموظف المنقول من جهة ملغاة .

الفرع السابع :

- وظائف مختلفة

أولا :

- ملاحظ صحي

ثانيا :

- وظائف تبأشر صيانة الاجهزة اللاسلكية .

ثالثا :

- وظيفة مدير عام الادارة القانونية بالهيئات العامة .

رابعاً :

- الوظائف بالمناطق النائية .

الفرع الثامن :

- معادلة الوظائف .

الفرع التاسع :

- صفة الموظف العام مناط الاختصاص القضائي لمجلس الدولة .



## الفصل الاول

### تعريف الموظف العام وتطبيقاته

قاعدة رقم ( ٤٤٩ )

المبدأ

موظف - يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما أن يقوم بعمل دائم،  
في خدمة مرفق عام ، يدار بطريق الاستغلال المباشر .

ملخص الحكم :

لكي يعتبر الشخص موظفا عاما ، خاضعا لاحكام الوظيفة العامة ،  
التي مردها الى القوانين واللوائح ، يجب أن تكون علاقته بالحكومة لها  
صفة الاستقرار والدوام في خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر  
أو بالخضوع لاشرفها ، وليست علاقة عارضة تعتبر في حقيقتها عقد  
عمل يندرج في مجالات القانون الخاص . فالموقف العام هو الذي يعهد  
اليه بعمل دائم ، في خدمة مرفق عام ، تديره الدولة أو أحد اشخاص  
القانون العام الاخرى عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الاداري  
لذلك المرفق ، ومن ثم يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما ثوافر  
شرطين : أن يكون قائما بعمل دائم ، وأن يكون هذا العمل في خدمة  
مرفق عام أو مصلحة عامة . ويقابل تنوع المرافق العامة من حيث  
الطبيعة ، تنوع من حيث طرق الادارة ، ولطريقة الادارة اثرها في التعرف  
على المركز القانوني لعمال المرافق العامة ، ولكي يكتسب عمال المرافق  
العامة صفة الموظف العمومي يجب أن يدار المرفق العام عن طريق الاستغلال  
المباشر .

( طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٩ )

قاعدة رقم ( ٤٥٠ )

المبدأ

وظيفة عامة - اصطلاحا الوظائف الحكومية والوظائف العامة -  
المقصود بهما .

## ملخص الفتوى :

ان اصطلاح الوظائف الحكومية - فى مفاهيم القانون الادارى - وان كان غالبا ما يطلق على وظائف أجهزة الحكومة المركزية دون وظائف أجهزة اللامركزية المصلحية من مؤسسات وهيئات عامة ، حيث يجرى الاصطلاح على اطلاق تسمية الوظائف العامة على هذه الوظائف الاخيرة . الا أنه يحدث ان يقصد بتعبير الوظائف الحكومية نوعا الوظائف المشار اليها جميعا حسبما يستبين من ارادة هذا التعبير وتبعاً لما يستشف من امارات تصاحبه تكشف عن ان المعنى المقصود به يتسع لوظائف الحكومة المركزية والاشخاص العامة للامركزية معا ، وفى هذا المعنى اتجهت أحكام القضاء الادارى الى أن المقصود بعبارة « موظفى الحكومة » الواردة فى قانون انشاء مجلس الدولة هو موظفو الدولة العموميون بالمعنى الواسع فيدخل فيهم موظفو السلطة التنفيذية المركزية والسلطات اللامركزية والمصلحية والسلطة القضائية والمؤسسات والهيئات العامة ، ولقد صاحب كثرة الالتجاء فى ادارة المرافق العامة - بما فيها الادارية - الى طريق المؤسسات والهيئات العامة ، فى مجتمعنا الادارى - خلال السنوات العشرة الماضية ، تطورا ملحوظا زاد معه عدد العاملين فى المرافق التى تدار بهذا الطريق ، على حساب ضمير فى مجال الوظائف الحكومية بالمعنى الضيق ( وظائف الحكومة المركزية ) لا يتناسب مع حجم تلك الزيادة ، حتى أصبحت الفواصل تكاد تكون نظرية بين مدلولى الوظائف الحكومية والوظائف العامة بالمعنى الضيق لكل منها الى الحد الذى كثيرا ما يختلط معه المدلولان ليعبر كل منهما عن الآخر تعبيرا يمكن استخلاصه والركون اليه فى اقرب الاشارات وأبسطها .

( فتوى رقم ٢٠٧١ فى ١١/١٧/١٩٦٣ - جلسة ٢٣/١٠/١٩٦٣ )

## قاعدة رقم ( ٤٥١ )

### المبدأ

موظف عام - تعريفه - هو من يساهم فى العمل ، فى مرفق عام ، تديره الدولة ، عن طريق الاستغلال المباشر .

**ملخص الفتوى :**

ان الموظف العام - حسبما استقر القضاء الادارى - هو من يساهم فى العمل فى مرفق عام تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر .  
( فتوى رقم ٣٥٣ فى ٣١/٣/١٩٦٥ )

**قاعدة رقم ( ٤٥٢ )**

**المبدأ**

يشترط فى الموظف العام ثلاثة شروط .

**ملخص الفتوى :**

من المسلم فقها وقضاء ان الموظف العام هو من يقوم بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره وتشرف عليه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام - ويستفاد من هذا التعريف انه يشترط فى الموظف العام ثلاثة شروط ، أولا - ان يقوم بعمل دائم على وجه مستقر ومطرد ، وثانيا - ان يؤدى هذا العمل فى خدمة مرفق عام تديره وتشرف عليه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام ، وثالثا - ان يشغل منصبا يدخل فى التنظيم الادارى للمرفق .

( فتوى رقم ٦٣٦ - فى ١٩/٩/١٩٥٩ )

**قاعدة رقم ( ٤٥٣ )**

**المبدأ**

نظرية الموظف الفعلى - احوال تطبيقها .

**ملخص الحكم :**

ان نظرية الموظف الفعلى كما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة لا تقوم الا فى الاحوال الاستثنائية البحتة تحت الحجاج الصالحة الى

( م ٦٤ - ج ٢٤ )

الاستعانة بمن ينهضون بتسيير دولاب العمل فى بعض الوظائف ضمانا لانتظام المرافق العامة وحرصا على تادية خدماتها للمنتفعين بها باطراد ودون توقف وتحتم الظروف الغير العادية أن تعهد جهة الادارة الى هؤلاء الموظفين بالخدمة العامة اذ لا يتسع أمامها الوقت لاتباع أحكام الوظيفة فى شأنهم ونتيجة لذلك لا يحق لهم طلب تطبيق أحكام الوظيفة العامة كما لا يحق لهم الافادة من مزاياها لانهم لم يخضعوا لاحكامها ولم يعينوا وفقا لأصول التعيين فيها ، وبالتالي فان المدة التى يجدر ضمها من المدة التى طالب المدعى بضمها هى فقط المدة من ١٩٥٦/٢/٩ الى ١٩٥٧/٩/٨ وهى التى تتوافر فيها شروط القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لانها قضيت فى الحكومة فضلا عن تعادل الدرجة فى المديتين وأنه كان يعمل عملا واحدا لم يتغير وهو وظيفة التدريس .

( طعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٤٥٤ )

### المبدأ

المجنّد لا يعتبر موظفا عاما - أساس ذلك - ليس حتما أن يعتبر موظفا عاما كل من يؤدي خدمة .

### ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة أن قررت أنه لكى يعتبر الشخص موظفا عاما خاضعا لأحكام الوظيفة العامة التى مردها الى القوانين واللوائح ، يجب أن تكون علاقته بالحكومة لها صفة الاستقرار والدوام فى خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر أو بالخضوع لإشرافها . فالموظف العام هو الذى يعهد اليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام الاخرى عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الادارى لذلك المرفق ، ومن ثم يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما

توافر شرطين : ان يكون قائما بعمل دائم ، وان يكون هذا العمل فى خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة .

ويبين من استقراء الاحكام الواردة سواء فى الدستور المؤقت او فى قانون التجنيد العام ان الخدمة الالزامية فى الجيش لا تعدو أن تكون عملا موقوتا لا دائما ، وانها تكليف عام واجب على كل مواطن بخلاف الوظيفة التى لا تتمم بهذا الوصف ، ولئن كان بدهيا أن كل موظف يقوم بخدمة عامة ، وأن المجند يقوم هو الآخر بخدمة من هذا النوع ، الا أن كل من يؤدى خدمة عامة لا يدخل دواما فى عداد الموظفين الخاضعين لاحكام الوظيفة العامة حسبما تنظمه القوانين واللوائح ، ومتى كان الامر كذلك ، فان المطعون لصالحه لا يصح وصفه بالموظف العام اثناء ادائه خدمة العلم الالزامية ، وبالتالي فان النزاع القائم بينه وبين الحكومة بصدد المكافآت عن تلك الخدمة يخرج عن اختصاص قضاء مجلس الدولة بمقتضى أحكام المادة ٨ من قانون هذا المجلس .

( طعن رقم ٤٦٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥٥ )

#### المبدأ

بواب منزل تابع لوقف أهلى تقوم عليه وزارة الاوقاف ويخصم بماهيته على حساب مصروفات الاوقاف الاهلية - عدم اعتباره موظفا عاما - مطالبته بالافادة من قواعد الانصاف - عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة .

#### ملخص الحكم :

لكى يعتبر الشخص موظفا عاما خاضعا لاحكام الوظيفة العامة يجب ان يعين بصفة مستقرة غير عارضة للمساهمة بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر . فاذا كان الثابت أن المطعون

عليه يعمل بوابا فى منزل تابع لوقف أهلى تقوم عليه وزارة الاوقاف وأنه يخصم بمأهيته على حساب مصروفات المبانى بالأوقاف المشتركة ( الاهلية ) ، فهو بهذه المثابة من الاجراء لحساب وقف خاص لا يعدو أن يكون نشاط الوزارة بالنسبة اليه فى علاقتها مع الغير كنشاط الافراد فى مجالات القانون الخاص ، وليس بسلطة عامة مما يدخل فى نطاق القانون العام ، ومن ثم لا يعتبر المطعون عليه من الموظفين العامين الذين يحق لهم الافادة من قواعد الانصاف حتى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى فى المنازعات الخاصة بذلك ، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه - اذ قضى بتطبيق قواعد الانصاف على المطعون عليه بوصفه موظفا - قد جاء مخالفا للقانون ، ويتعين من أجل ذلك الغاؤه والقضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة .

( طعن رقم ١٠٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/١٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥٦ )

##### المبدأ

خفير محصولات تستخدمه وزارة الاوقاف بصفتها ناظرة على بعض التفاتيش - علاقتها به ليست لائحية بل تعاقدية - عدم اعتباره موظفا عاما - عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر طلبه الافادة من أحكام قرار مجلس الوزراء الخاص باعانة غلاء المعيشة .

##### ملخص الحكم :

ان صفة الموظف العام لا تقوم بالشخص ولا تجرى عليه بالتالى أحكام الوظيفة العامة ويفيد من مزاياها الا اذا كان معينا بصفة مستقرة غير عارضة للمساهمة فى عمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر . ومن ثم اذا كان الثابت من الاوراق ان المطعون عليه يعمل خفير محصولات ويلحق بالعمل بتكليف من رئيس التفاتيش المحلى شانه فى ذلك أى أجبر تستخدمه وزارة الاوقاف بصفتها ناظرة على

الاقواف التابعة لها هذا التفتيش ، فهو بهذه المثابة من الاجراء لا يعدو أن يكون نشاط الوزارة بالنسبة اليه فى علاقتها مع الغير كنشاط الافراد فى مجالات القانون الخاص ، وليس بسلطة عامة مما يدخل فى نطاق القانون العام ، ذلك ان علاقة المطعون عليه بوزارة الاوقاف ليست علاقة لائحية بين موظف عمومى وجهة حكومية تدخل فى نطاق روابط القانون العام وتحكمها القواعد التنظيمية العامة الصادرة فى هذا الشأن ، بل هى علاقة تعاقدية بين أجبر وصاحب عمل أساسها عقد مدنى بحت تعهد المطعون عليه بمقتضاه بأن يقوم بخدمة معينة ( حراسة محصولات ) لقاء أجر معلوم تحدد مقداره ضوابط مرسومة تساهم كل من الوزارة ومستأجرو أطيانها فى دفعه مناصفة بينهما ، وبالتالي لا يعتبر من الموظفين العاميين الذين يحق لهم الافادة من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن اعانة غلاء المعيشة حتى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعات الخاصة بذلك .

( طعن رقم ١٥١٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥٧ )

#### المبدأ

موظفو كلية فيكتوريا يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لمؤسسة عامة تقوم على مرفق عام من مرافق الدولة - سريان الاحكام والانظمة المقررة بالنسبة لموظفى الادارة الحكومية عليهم فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى العقود المبرمة معهم - الاختصاص فى نظر الطعن المقدم فى قرار فصل موظف فى كلية فيكتوريا ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره .

#### ملخص الحكم :

ان كلية فيكتوريا منذ صدور القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٧ والعقد المرافق له قد أصبحت شخصا من أشخاص القانون العام يقوم بالاسهام

فى شئون مرفق عام من مرافق الدولة هو مرفق التعليم ، ومن ثم فان موظفى كلية فيكتوريا يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم المؤسسة عامة تقوم على مرفق عام من مرافق الدولة ، وتسرى عليهم تبعا لذلك الاحكام والانظمة المقررة بالنسبة لموظفى الادارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى العقود المبرمة مع هؤلاء الموظفين ، وبهذه المشابة فان الاختصاص بنظر المنازعة المتعلقة بالطعن فى قرار فصل المدعى الصادر فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٧ من خدمة كلية فيكتوريا بالاسكندرية ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره ، وذلك بناء على نص البند ( رابعا ) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، وهى التى تقضى بأن « يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى المسائل الآتية ويكون له فيها ولاية القضاء كاملة ... رابعا - الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية » .

( طعن رقم ١ لسنة ٤ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٥٨ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥٨ )

المبسـد أ :

خفير لحراسة المزروعات بوزارة الاوقاف وعلاقته بها عقدية - عدم خضوعه للقواعد التنظيمية فى شأن الموظفين والمستخدمين - عدم سريان قواعد الانصاف عليه - خروج دعواه فى هذا الصدد عن اختصاص القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان صفة الموظف العام لا تقوم بالشخص ولا تجرى عليه بالتالى احكام الوظيفة العامة فيخضع لنظمها ويفيد من مزاياها الا اذا كان معيناً بصفة مستقرة غير عارضة للمساهمة فى عمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة او السلطات الادارية بالطريق المباشر . فاذا كان الثابت ان



العلاقة بين وزارة الاوقاف وبين المطعون عليه ( الذى يعمل كخفير لحراسة المزارع ليست علاقة لاثنية بين وظف عام وجهة حكومية تدخل فى نطاق روابط القانون العام وتحكمها القواعد التنظيمية العامة الصادرة فى هذا الشأن بل هى علاقة تعاقدية بين أجبر وصاحب عمل ، أساسها عقد مدنى بحث تعهد المطعون عليه بمقتضاه بأن يقوم بخدمة معينة غير متفرغ لها ، لقاء أجر معلوم تحدد مقداره ضوابط مرسومة ، وتساهم كل من الوزارة ومستأجرى أطيائها فى دفعه مناصفة بينهما ، ويؤخذ من حصيلة هذا الايراد فحسب دون ما عداها ويقدر ما تسمح به ، بد أن كان يتحمل به كله من قبل هؤلاء المستأجرون وحدهم ، فانه يعتبر بهذه المثابة من الاجراء لحساب وقف خاص ومن ماله ، ولا يعدو أن يكون نشاط الوزارة بالنسبة اليه فى علاقتها كنشاط الافراد فى مجالات القانون الخاص ، وليس بسلطة عامة مما يدخل فى نطاق القانون العام ، ومن ثم فان القواعد التنظيمية الصادرة فى شأن الموظفين والمستخدمين لا تسرى فى حقه ولا يخضع لها تحديد أجره . ولما كانت قواعد الانصاف الصادرة فى سنة ١٩٤٤ انما شرعت ليفيد منها الموظفون العموميون ، وكان اختصاص اللجان القضائية والقضاء الادارى عامة فى منازعات التسمية مقصورا على ما تعلق منها بالموظفين العموميين أو ورثتهم دون من عداهم ، وكان المطعون عليه من غير طائفة هؤلاء الموظفين فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى .

( طعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٦ )

قاعدة رقم ( ٤٥٩ )

المبـسـد :

الامر العسكري رقم ٧٣/٧٢ عام ١٩٥٣ بالاستيلاء على مرفق الانارة بمدينة الاسماعيلية الذى كانت تديره شركة توريد الكهرباء والثلج وضم موظفيه الى بلدية الاسماعيلية - اعتبار هؤلاء موظفين عامين - الانظمة الواجبة التطبيق على حالتهم - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعات المتعلقة بمرتباتهم .

### ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن الموظف العام هو الذى يعهد اليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام ، تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق ، ومن ثم يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما شرطان : ان يكون قائما بعمل دائم ، وأن يكون هذا العمل فى خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة ، ولكى يكتسب عمال المرافق العامة صفة الموظف العمومى يجب ان يدار المرفق العام عن طريق الاستغلال المباشر . وغنى عن القول أن مرفق الانارة بمدينة الاسماعيلية قد ضم الى بلدية الاسماعيلية بموجب الامر العسكرى رقم ٧٣/٧٢ لعام ١٩٥٣ وضم موظفو هذا المرفق الى البلدية فقد أصبح موظفو هذا المرفق موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لمجلس بلدى الاسماعيلية وتسرى عليهم تبعا لذلك الاحكام والانظمة المقررة بالنسبة لموظفى الادارة الحكومية فيما لم يرد به نص خاص فى الامر العسكرى رقم ٧٣/٧٢ لعام ١٩٥٣ ، وبهذه المثابة فان الاختصاص بنظر المنازعة المتعلقة بمرتب المدعى ينعقد للمحكمة الادارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية دون غيرها وذلك بناء على نص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شان تنظيم مجلس الدولة .

( طعن رقم ٤٠١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٦٠ )

قاعدة رقم ( ٤٦٠ )

المبسند :

قرار وزير الحربية رقم ١٦٤٥ فى ١٤/١١/١٩٥٦ ، بناء على السلطة المخولة له بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٦ بالاستيلاء على مصانع ومنشآت الشركة ، التى أذن له فى شراء جميع أسهمها بالقانون رقم ٢٤٣ مكررا لسنة ١٩٥٦ ، وانتهاء شخصيتها ، والحاقها بمصنع

الطائرات ، وتضمن هذا القرار تكليف العاملين بها الذين تحددهم ادارة هذا المصنع بالاستمرار فى العمل بها للمدد التى تحددها تحت اشرافه - اعتبار هؤلاء العاملين موظفين عموميين تربطهم بالادارة المذكورة علاقة لائحية لا تعاقدية - أساس ذلك واثره : فصل العامل بعد انتهاء المدة المحددة لخدمته •

#### ملخص الحكم :

صدر الامر رقم ١٦٤٥ فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ من وزير الحربية بناء على السلطة المخولة له بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٦ وهو ينص فى مادته الاولى على أن « يستولى فوراً على مصانع ومنشآت ومتعلقات شركة القذائف النفاثة ذات الطيران السريع ( سيرفا ) كاملة بتجهيزاتها » وفى المادة الثانية على أن « تقوم ادارة مصانع الطائرات بوزارة الحربية باستلام مصانع ومنشآت ومتعلقات الشركة المشار اليها فى المادة الاولى من هذا الامر لاستخدامها فى الاغراض المطلوبة » . وفى المادة الثالثة على أن « يكلف أفراد الشركة المذكورة الذين تحددهم ادارة مصانع الطائرات بالاستمرار فى العمل للمدد التى تحددها وتحت اشرافها » .

ان الموظف العام هو الذى يعهد اليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الاخرى ، ولما كان الموظفون والعمال الذين كانت شركة سيرفا تستخدمهم أصلاً قد كلفوا - بمقتضى الامر سالف الذكر الذى صدر أمر الاستيلاء مقروناً به - بالاستمرار فى العمل بالمصنع المستولى عليه تحت اشراف ادارة ... مصانع الطائرات بوزارة الحربية والحقوا بموجب هذه الاداة الاستثنائية الخاصة بخدمة تلك الادارة وأصبحوا تابعين لها ، فانهم بحكم كونهم أداؤها فى تسيير ذلك المرفق العام الذى تقوم عليه ، يعدون موظفين عموميين وتبرى عليهم تبعاً لذلك الانظمة المقررة بالنسبة لموظفى الحكومة وعمالها فيما لم يرد به نص خاص فى أمر التكليف الصادر اليهم وفى القانون

الذى ينظم اصداره ، فعلاقتهم بالادارة المذكورة علاقة لائحية أو تنظيمية لا تعاقدية كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه - وقد بدأت وقامت على أمر التكليف الصادر اليهم من وزير الحربية بأراداته المنفردة دون دخل لارادتهم أو تعليق على رضائهم الذى لا قيام لتعاقد مع انتفائه .

ومن حيث أن أمر التكليف المشار اليه ، والذى تخضع الرابطة بين العمال المكلفين والحكومة للأحكام الخاصة الواردة به ، قد نص على أن يكون عملهم بإدارة مصانع الطائرات للمدد التى تحددها هذه الادارة ، ومن ثم كان الامر فى تحديد الوقت الذى تنتهى عنده خدمة كل منهم مرده اليها تترخص فيه على هدى متطلبات انتظام العمل بالمصنع وحسن سيره ، وقرارها فى هذا الشأن لا تعقيب عليه ما برىء من الانحراف وإساءة استعمال السلطة ، وإذا كانت جهة الادارة فى الدعوى المطروحة قد انتهت بالقرار المطعون فيه خدمة المدعى فى الوقت الذى حددته فإن قرارها هذا يجد سنده القانونى فيما خول لها صراحة فى أمر التكليف على نحو ما تقدم مما لا محل معه للنعى على القرار بمخالفة القانون .

( طعن رقم ١٤١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٦١ )

#### المبسدا :

اتحادا طلاب الجامعات - التكليف القانونى لوضع العاملين بهذه الاتحادات من غير الموظفين أصلا بالجامعات - هم فئتان : الاولى تشمل من يسند اليهم القيام بعمل دائم فى الاتحاد عن طريق التعيين والثانية تشمل من يسند اليهم العمل بصفة مؤقتة أو بطريق التعاقد - خضوع أفراد الفئة الاولى ، باعتبارهم موظفين عموميين ، للقواعد العامة فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وخضوع أفراد الفئة الثانية للقواعد العامة فى القانون المدنى فى شأن عقد العمل ما لم تتضمن عقودهم الاحالة الى اللائحة الادارية والمالية للاتحادات .

## ملخص الفتوى :

إن التكييف المتقدم لوضع اتحادات الأسلاك من نحو اعتبارها ضمن وحدات الجامعات واحد أجهزتها ، يعتبر أساسا لاستظهار التكييف القانوني لعلاقة العاملين بهذه الاتحادات وبيان أثر ذلك في تحديد الأحكام التي تنظم أوضاعهم الوظيفية ، على أن يستبعد من نطاق هذا البحث العاملون في الاتحادات بحكم وظائفهم الأصلية بالجامعات كموظفي مراقبة رعاية الشباب بالجامعات والمراقبين الماليين لاتحادات الطلاب بالكلية ف هؤلاء باعتبارهم موظفين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس ، كانوا يخضعون لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك طبقا للفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون تنظيم الجامعات ، ومن ثم فإنهم يخضعون حاليا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين في الدولة الذي حل محل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

وبما أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد استقر على أن الموظف العام هو الذي يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق ، ومن ثم يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما توافر شرطين : أن يكون قائما بعمل دائم ، وأن يكون هذا العمل في خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة .

ويتطبيق هذا التعريف على العاملين باتحادات الطلاب من غير الموظفين أصلا بالجامعات ، فإنه مادامت هذه الاتحادات تعتبر من وحدات الجامعات التي تساهم في أغراض مرفق التعليم الجامعي الذي تقوم عليه الجامعات ، ولما كانت الجامعات من أشخاص القانون العام بحكم كونها هيئات عامة لكل منها شخصية اعتبارية فإن العاملين بهذه الاتحادات يعتبرون عاملين في خدمة مرفق عام يديره أحد أشخاص

القانون العام ، وبذلك يتوافر في شأنهم أحد شرطى اكتساب صفة الموظف العام أما فيما يتعلق بالشرط الثانى هو اتسام العمل بطابع الدوام ، فمرد توافر هذا الشرط الى طبيعة العمل ذاته المسند الى العامل ، فاذا كان هذا العمل يتطلب نشاط الاتحاد على وجه الاستقرار والاستمرار ، فان العامل عندئذ يعتبر موظفا عاما بالمدلول القانونى العام لهذا الاصطلاح ، دون أن يؤثر فى ذلك أنه غير معين على درجة أو أنه يتقاضى أجره محسوبا على أساس الساعة أو اليوم أو أنه يتقاضى هذا الاجر من ميزانية الاتحاد ، أما اذا كان العمل المسند الى العامل عارضا يتطلبه نشاط الاتحاد لفترة مؤقتة ثم ينتهى ، فان العامل فى هذه الحالة لا يعتبر موظفا عاما ولو تجدد هذا العمل فى مناسبات متعددة كلما لزمته الحاجة اليه ، وتكون علاقة العامل فى هذه الحالة علاقة عقد عمل تخضع لأحكام القانون الخاص . كذلك لا يعتبر موظفا عاما من قضت اللائحة المالية والادارية للاتحادات بالحاقهم بالعمل عن طريق التعاقد وهم طائفة الخبراء والمدرسين المتفرغين المنصوص عليهم فى البند ( و ) من المادة ٢١ من هذه اللائحة التى يبدو أنها قصدت فعلا من اصطلاح « التعاقد » معناه القانونى بأن تكون علاقة تلك الطائفة بالجامعة علاقة تعاقدية لا لائحية ، بدليل أن بعض الطوائف الاخرى قضت اللائحة بتعيينهم بقرار يصدر من وكيل الجامعة ، وهم المدربون الفنيون المشار اليهم فى البند ( ٣ ) من المادة المذكورة .

وبناء على ما تقدم يمكن تقسيم العاملين بالاتحادات قسمين :

الاول : ويضم العاملين الذين يسند اليهم القيام بعمل دائم فى الاتحاد عن طريق التعيين وليس بطريق التعاقد ، وهؤلاء يعتبرون موظفين عموميين . ويترتب على ذلك أنهم يخضعون - فيما يتعلق بمراكزهم الوظيفية - للقواعد العامة فى أحكام التوظيف الواردة فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وذلك الى جانب القواعد الخاصة المنظمة لكيفية حساب أجورهم والواردة فى اللائحة الادارية والمالية للاتحادات مع مراعاة أنهم - يخضعون لهذا القانون بحكم انصرافه اليهم مباشرة ولكن بحكم ان ما يتضمنه من أصول عامة يعتبر الشريعة العامة فى

شؤون التوظيف ومن ثم فإنهم يخضعون لما يعتبر من أحكام هذا القانون بمثابة القاعدة العامة كشروط التعيين ونظام الاجازات وواجبات الموظفين والأعمال المحرمة عليهم .

الثانى : العاملون الذين تسند اليهم اعمال عرضية مؤقتة ، أو الذين يلحقون بالعمل عن طريق التعاقد ، وهؤلاء تعتبر علاقتهم بالجامعة علاقة عقدية تخضع لاحكام القانون الخاص . على أن القانون الخاص فى هذا الشأن ليس قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لأن هذا القانون لا يمرى - طبقا للمادة ١/٤ منه - على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة الا فيما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية . ومن ثم تخضع العلاقة العقدية لهذه الطائفة للقواعد العامة الواردة بالقانون المدنى فى شأن عقد العمل ( المواد من ٦٧٤ الى ٦٩٨ ) .

ومؤدى هذا النظر أن المرجع فى تحديد اوضاع هذه الطائفة من العاملين هو أولا العقود المبرمة معهم ، فاذا كانت هذه العقود تحيل الى اللائحة الادارية والمالية للاتحادات أو الى المادة / ٢٨ منها ( والتي تقضى بتطبيق القوانين المعمول بها فى الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص فى اللائحة ) ، فانه تطبق على العامل عندئذ القواعد الوظيفية العامة بالقدر الذى تطبق به على أفراد القسم الأول ، وباعتبار هذه القواعد عندئذ بمثابة الشروط التعاقدية التى يتعين النزول على مقتضاها نتيجة لاحالة العقد المبرم مع العامل الى تلك القواعد ، وليس باعتباره موظفا عاما ، أما اذا لم يحل العقد الى اللائحة المذكورة ، فان علاقة العامل تخضع فى هذه الحالة لما قد يتضمنه العقد من أحكام ولل مواد من ٦٧٤ الى ٦٩٨ من القانون المدنى فضلا عن أحكام تحديد الاجر الوارد بالمادة / ٢١ من اللائحة المشار اليها .

( فتوى رقم ١١٧٥ فى ١٢/٢٦ / ١٩٦٤ - جلسة ١٢/١٦ / ١٩٦٤ )

قاعدة رقم ( ٤٦٢ )

المبسدا :

اختلاف وضع ممثلى الحكومة فى الشركات المساهمة قبل انشاء المؤسسة الاقتصادية ، عن وضع ممثلى المؤسسة الاقتصادية فى مجالس ادارة الشركات التابعة لها - قبل انشاء المؤسسة الاقتصادية كان ممثلو الحكومة فى مجالس ادارة الشركات المساهمة لا يعتبرون موظفين فى الحكومة شأنهم شأن باقى اعضاء مجالس الادارة الذين ينتخبهم المساهمون ، فهؤلاء وأولئك يعتبرون وكلاء عن اصحاب رأس المال العام والخاص طبقا لاحكام قانون التجارة - بعد انشاء المؤسسة الاقتصادية كان ممثلو هذه المؤسسة فى مجالس ادارة الشركات التابعة لها يعتبرون اما موظفين فى المؤسسة الاقتصادية أو وكلاء عنها حسب طبيعة علاقتهم بها .

ملخص الفتوى :

بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢ مايو سنة ١٩٥٦ عين عن الحكومة السيد ٠٠٠٠٠ رئيسا وعضوا منتدبا لمجلس ادارة شركة السكر والتقطير المصرية - وبمناسبة صدور القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية أصدر مجلس ادارة المؤسسة بجلسته المنعقدة فى ١٦ من مارس سنة ١٩٥٧ قرارا باعتماد اعضاء مجالس الادارة الذين يمثلون الحكومة فى الشركات قبل صدور القانون المذكور كممثلين للمؤسسة فى مجلس الادارة - وكان من بين ممثلى الحكومة المشار اليهم السيد الاستاذ ٠٠٠٠٠ الذى ظل يشغل وظيفة رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب بشركة السكر والتقطير المصرية حتى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ( تاريخ انشاء المؤسسات العامة النوعية ) وبذلك أصبح ممثلا للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية التى حلت محل المؤسسة الاقتصادية فى الاشراف على شركة السكر والتقطير المصرية - وقد عين سيادته اخيرا رئيسا لمجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات



الغذائية وتقدم اليها بطلب لحساب مدة خدمته السابقة فى شركة السكر والتقطير المصرية الى مدة خدمته المحسوبة بالمعاش فأرسلت وزارة الخزانة ( مراقبة المعاشات ) كتابها رقم ٥٠٠ - ٣٦/١٤ تطالب لجنة التصفية بمسداد الحصة المتأخرة لحصة سيادته على أساس انه كان موظفا بالمؤسسة الاقتصادية .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الادارة العامة للمعاشات ترى انه كان ممثلا للمؤسسة الاقتصادية بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى مجلس ادارة شركة السكر اعتبارا من تاريخ صدوره فى ٢٢ مارس سنة ١٩٥٧ وأنه يعتبر موظفا عموميا وذلك لان عمله فى المؤسسة وهى مرفق عام تديره وتشرف عليه الدولة ، كان بصفة دائمة ويدخل فى التنظيم الادارى لها ويخضع لاشرفها وتبعيتها مما يتعين معه القول بأنه موظف عمومى تتوافر فيه كافة شروط الموظف العمومى وأن له الحق فى حساب مدة خدمته السابقة بالمؤسسة الاقتصادية فى المعاش طبقا لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ( كتاب وكيل وزارة الخزانة للمعاشات رقم ٩٣٦/١٩/٥٠٠ المؤرخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٨ المرسل لادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة ) .

ويرى رئيس لجنة التصفية للمؤسسة الاقتصادية أن رؤساء مجالس ادارة الشركات وأعضاءها ممن يمثلون المؤسسات العامة لا يعتبرون من الموظفين العموميين وأن القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ ينص على أنهم ممثلون للمؤسسة وأن الالفاظ المستعملة فى مواده تحدد طبيعة العلاقة بينهم وبين المؤسسة على أنها وكالة وأنه لا يغير من طبيعة العقد أنهم يحصلون على مكافآت من المؤسسة لأنها وكالة باجر وأنهم كانوا قبل أول ابريل سنة ١٩٥٧ يصرفون مرتباتهم من الشركات مباشرة رغم أن الحكومة هى التى كانت تعينهم وأن قوانين المعاشات لا تنطبق عليهم ( كتاب المؤسسة الاقتصادية رقم ٣٢١٥٠ المؤرخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٨ المشار اليه ) .

ومن حيث أن المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية تنص على أن « يكون

للمؤسسة الاقتصادية ممثلون فى مجالس ادارات الشركات التى يكون لها نصيب فى رأس مالها . ويحدد عدد ممثلى المؤسسة فى مجلس الادارة بنسبة لا تقل عن نسبة حصتها فى رأس المال ويشترط فى جميع الحالات أن يكون للمؤسسة ممثل واحد على الاقل فى مجلس ادارة الشركات التى لا يقل نصيبها فيها عن ٥٪ من رأس مالها » .

ويكون لممثلى المؤسسة فى مجلس الادارة ما لسائر أعضاء المجلس من سلطات وحقوق ولهم أن يقدموا الى كل من مجلس الادارة والجمعية العمومية المقترحات والتوجيهات المتعلقة بادارة شئون الشركة .

وتنص المادة العاشرة من هذا القانون على أن لا يشترك ممثلو المؤسسة الاقتصادية فى الجمعية العمومية فى انتخاب أعضاء مجلس الادارة الذين يمثلون رأس المال الخاص .

وتنص المادة ( ١١ ) من هذا القانون على أن لا يلزم مندوبو المؤسسة الاقتصادية فى مجالس ادارة الشركات بتقديم أسهم ضمان عن عضويتهم .

وتنص المادة ( ١٢ ) من هذا القانون على أن تؤول الى المؤسسة الاقتصادية المبالغ التى تستحق لمندوبيها فى مجالس ادارة الشركات بأية صورة كانت .

وللمؤسسة أن تحدد المرتبات أو المكافآت التى تصرف من خزائنها الى هؤلاء المندوبين .

وتنص المادة ( ١٧ ) من القانون المذكور على ان لمجلس الادارة جميع السلطات اللازمة لادارة أعمال المؤسسة وله على الاخص ما يأتى:

أ - . . . . .

ب - . . . . .

ج - اختيار ممثلى المؤسسة فى مجالس ادارة الشركات التى تساهم فى رأس مالها ودراسة التقارير المقدمة منهم وإصدار التوجيهات اللازمة اليهم .

د - تعيين موظفى المؤسسة وتحديد مرتباتهم ومكافاتهم .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص جميعها طبقا لما انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ أن أعضاء مجلس ادارة الشركات انما يمثلون رأس المال الخاص العام فالأعضاء الذين يمثلون رأس المال الخاص تختارهم الجمعية العمومية للمساهمين دون أن يشاركهم فى ذلك مندوبو المؤسسة الاقتصادية وبهذا الوصف يعتبرون وكلاء عن هؤلاء المساهمين والأعضاء الذين يمثلون رأس المال العام والذين ينوبون عن المؤسسة الاقتصادية فى مجلس ادارة الشركة يعتبرون اما موظفين فى المؤسسة الاقتصادية أو وكلاء عنها حسب طبيعة علاقتهم بها يتقاضون مرتباتهم أو مكافآتهم من خزانتها وتؤول اليها المبالغ التى تستحق لهم فى مجالس ادارة الشركات بآيه صورة كانت .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ بتصفية الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية وشركة التقطير المصرية وإنشاء شركة جديدة تنص على أن تعتبر مصفاة بحكم القانون الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية وشركة التقطير المصرية .

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن « تنشأ شركة مساهمة مصرية باسم شركة السكر والتقطير المصرية ..... » .

وتنص المادة السابعة من هذا القانون على أنه « لا يجوز أن يقل نصيب الحكومة فى أى حال عن ٥١٪ من أسهم الشركة فإذا كان ما يؤول الى الحكومة من أسهم طبقا لأحكام المادة السابقة ..... » .

( م ٦٥ - ج ٢٤ )

ومن حيث أن المادة الثامنة من هذا القانون تنص على أن « تمثل الحكومة فى مجلس الادارة بنسبة لا تقل عن حصتها فى رأس المال ويكون رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للادارة من بين ممثلى الحكومة فى المجلس » .

ويعين الاعضاء الممثلون للحكومة فى مجلس الادارة بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التجارة والصناعة » .

ومن حيث أن وضع ممثلى الحكومة فى الشركات المساهمة قبيل انشاء المؤسسة الاقتصادية يختلف عن وضع ممثلى المؤسسة الاقتصادية فى مجالس ادارة الشركات التابعة لها ذلك أنه وإن كانت الحكومة قبل انشاء المؤسسة الاقتصادية هى التى تعين ممثلها فى مجالس الادارة فانهم لا يعتبرون موظفين فى الحكومة وشأنهم شأن باقى أعضاء مجالس الادارة الذين ينتخبهم المساهمون فهؤلاء وأولئك يتناولون مكافآتهم من الشركة ذاتها التى يباشرون عضويتهم لمجلس ادارتها ويعتبرون طبقا لاحكام المادة ٣٤ من قانون التجارة وكلاء عن أصحاب رأس المال العام والخاص ، أما بعد انشاء المؤسسة الاقتصادية فإن الامر جد مختلف ذلك ان المؤسسة الاقتصادية هى التى كان يصرف لها كل ما يستحقه أعضاء مجلس الادارة الذين يمثلونها مما يستفاد منه ان الشخص الاعتبارى نفسه هو عضو مجلس الادارة واذ كان لا يستطيع مباشرة مهام العضوية الا بأشخاص طبيعيين ينوبون عنه فقد وجب أن يندب عنها ممثلون يباشرون العمل نيابة عن الشخص الاعتبارى واذ كانت المؤسسة هى التى تؤدى رواتب هؤلاء الممثلين أو مكافآتهم فإن علاقتهم تكون بالمؤسسة لا بالشركة التى يؤدون مهام عملهم فى مجلس ادارتها .

ويختلف التكييف القانونى لهذه العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية وبين هؤلاء الممثلين بحسب طبيعة هذه العلاقة فمنهم من يعتبر موظفاً فى المؤسسة الاقتصادية ومنهم من يعتبر وكيلًا عنها حسب الاحوال مما لا معدى معه عن بحث كل حالة على حدة اذ لا يمكن وضع قاعدة عامة تنطبق فى جميع الحالات على ممثلى المؤسسة كافة .

ومن حيث أنه بالنسبة للحالة المعروضة الخاصة بالسيد الاستاذ . . .  
الذى كان ممثلا للمؤسسة الاقتصادية فى شركة السكر رئيسا لمجلس  
ادارتها والعضو المنتدب به فان الثابت من الاوراق أنه فى ٢ مايو سنة  
١٩٥٦ أصدر مجلس الوزراء قرارا بتعيين السيد . . . . . رئيسا وعضوا  
منتدبا لمجلس ادارة شركة السكر والتقطير المصرية .

وفى ١٦ من مارس سنة ١٩٥٧ قرر مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية  
اعتماد أعضاء مجالس الادارة الذين يمثلون الحكومة فى الشركات قبل  
صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بانشاء  
المؤسسة كممثلين للمؤسسة فى مجلس الادارة .

ومن حيث أن الثابت أيضا أن المؤسسة الاقتصادية كانت تصرف  
المكافآت التى تقررها من حصة ايراداتها ومنها ما كان يؤول الى  
خزانتها طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

ومن حيث أن الثابت من صحيفة خدمة السيد المذكور المرفقة بملف  
خدمته بالمؤسسة الاقتصادية أن الشركات التى كان يمثل المؤسسة فى  
مجلس ادارتها هى شركة السكر والتقطير المصرية وأن تاريخ تعيينه هو  
١٩٥٧/٤/١ .

ومن حيث أنه لكى يعتبَر الشخص موظفا عاما خاضعا لاحكام  
الوظيفة العامة التى مردها الى القوانين واللوائح يجب أن تكون علاقته  
بالمرفق العام لها صفة الاستقرار والدوام . وليست علاقة عارضة تعتبر فى  
حقيقتها عقد عمل يندرج فى مجالات القانون الخاص .

ومن حيث عن السيد . . . . . بوصفه رئيسا وعضوا منتدبا لمجلس  
ادارة شركة السكر والتقطير المصرية فى الفترة من ٢ مايو سنة ١٩٥٦  
الى ١٥ من مارس سنة ١٩٥٧ وهى الفترة السابقة على انشاء المؤسسة  
الاقتصادية والتى كان خلالها ممثلا للحكومة فى الشركة لا يعتبر موظفا

بالحكومة ولا فى الشركة المذكورة وانما يعتبر وكىلا عن حملة الاسهم  
يخضع لاحكام الوكالة ويتقاضى مكافاته من ميزانية شركة السكر والتقطير  
المصرية .

أما خلال الفترة من ١٦ من مارس سنة ١٩٥٧ الى ٢٧ من ديسمبر  
سنة ١٩٦١ التاريخ السابق على العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩  
لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة والتي تضمن  
الحاق شركة السكر والتقطير المصرية بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات  
الغذائية فاذا كان سيادته قد عين فى المؤسسة الاقتصادية ممثلا لها فى  
مجلس ادارة شركة السكر والتقطير المصرية كعضو منتدب ورئيسا  
للمجلس وكان عمله هذا متصفا بالاستقرار والدوام ولا يقوم به بصفة  
عارضة وكانت المؤسسة تصرف له مكافاته من خزائنها فانه يعتبر موظفا  
فى المؤسسة .

ومن حيث ان المادة الثانية من قانون التأمين والمعاشات لموظفى  
الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر به قرار رئيس الجمهورية  
العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان « موظفو  
الهيئات والمؤسسات العامة المشار اليها فى البندين ب ، ج من المادة  
السابقة الذين كانوا قبل تعيينهم معاملين بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة  
١٩٢٩ المشار اليه أو بلائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين  
بالازهر المشار اليها أو باحد قوانين المعاشات العسكرية ..... يعاملون  
اثناء مدة خدمتهم بالمؤسسة بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار  
اليه وتسرى فى شأنهم احكام المادتين ٧١ و ٧٢ على ان تؤدى اعباء  
المعاشات سواء عن المدد الحالية أو السابقة الى الخزنة العامة » .

ومن حيث أن السيد ..... قد عين اعتبارا من ١٩٦٦/١٢/٢٨  
بالقرار الجمهورى رقم ٤٨٦٩ لسنة ١٩٦٦ رئيسا لمجلس ادارة المؤسسة  
المصرية العامة للصناعات الغذائية واذ كان الثابت من كتاب وكيل وزارة  
الخزينة لمشئون المعاشات رقم ٣٦/١٤/٥٠٠ المؤرخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٨

والمرسل لإدارة الفتوى والتشريع للوزارة أن المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية تطبق أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فإنه يخضع لأحكام هذا القانون ويحق له حساب مدة خدمته السابقة بالمؤسسة الاقتصادية بالشروط والأوضاع الواردة به .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أنه فى خلال المدة من ٣ مايو سنة ١٩٥٦ الى ١٥ مارس سنة ١٩٥٧ يعتبر السيد الاستاذ ..... رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بشركة السكر والتقطير المصرية وكلا عن جملة الاسهم .

وخلال المدة التالية لذلك وحتى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١ التاريخ السابق على الحاق شركة السكر والتقطير المصرية بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية بالقرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ والتي كان خلالها ممثلا للمؤسسة الاقتصادية يعتبر موظفا فى المؤسسة الاقتصادية .

وعلى ذلك يحق له طلب ضم هذه المدة فى المعاش بالشروط والأوضاع الواردة فى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

( ملف ٢٠٨/١/٨٦ - جلسة ١٩٦٨/١١/٢٠ ) .

## الفصل الثانى

### الوظيفة الدائمة والوظيفة المؤقتة

#### قاعدة رقم ( ٤٦٣ )

المبدأ :

التفرقة بين الوظيفة الدائمة والوظيفة المؤقتة - معياره هو الوصف الوارد فى الميزانية - وظائف رؤساء أقسام الواردة بميزانية الهيئة العامة للبتترول عن السنة المالية ١٩٥٦ - ١٩٥٧ - هى وظائف دائمة .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٦١ تقدم السيد . . . . . الموظف بالمؤسسة المصرية العامة للبتترول بتظلم الى السيد الدكتور وزير الصناعة ضمنه أنه كان ضابطا بالقوات المسلحة وأحيل الى المعاش فى ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ ثم عين بمعمل تكرير البترول الحكومى بالسويس فى ٤ من مايو سنة ١٩٥٦ بمাহية مقطوعة شاملة لاعانة غلاء المعيشة وجميع البدلات والمكافآت الاضافية الاخرى مقدارها ٧٨ جنيها و ٣٧٠ مليما ، ثم صدر قرار عضو مجلس الادارة المنتدب بالهيئة العامة للبتترول رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ بتحديد وظائف واقدمية الموظفين متضمنا وضعه فى درجة رئيس أقسام بالربط الثابت المقرر لها بميزانية ١٩٥٨/٥٧ ومقداره ٨٢ جنيها ، وفى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ صدر قرار الهيئة رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ بوضع موظفيها فى الدرجات المبينة قرين أسمائهم ومنحهم بداية المربوط المقرر لها اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٥٨ تنفيذا لميزانية الهيئة عن السنة المالية ١٩٥٩/٥٨ ، ولم يشمل هذا القرار لان مرتبه كان يجاوز بداية درجة رئيس أقسام المقرر لها ٨٠ - ١٢٠ جنيها ، ويضيف المتظلم أنه رغما عن أنه منذ صدور ميزانية ١٩٥٩/٥٨ قد أصبحت وظائف الهيئة العامة ذات بداية ونهاية وأن القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر قضى صراحة بتعيينه فى وظيفة رئيس أقسام



بها ، الا أن الهيئة قد حجبت عنه علاوة المعيشة والعلاوات الدورية ولم تستقطع منه احتياطي المعاش بحجة أنه موظف مؤقت يتقاضى مكافأة شاملة ، ثم ينهى تظلمه طالبا صرف غلاء المعيشة المستحق له فى درجة رئيس اقسام اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٨ ، والعلاوة الدورية المستحقة له فى أول مايو سنة ١٩٦٠ مع خصم احتياطي المعاش من مرتبه من تاريخ تعيينه بالهيئة العامة للبترول وعن مدة خدمته بها .

وقد ردت الهيئة العامة للبترول على ذلك بأن المتظلم كان ضابطا بالقوات المسلحة برتبة بكباشى واحيل الى المعاش فى ٤ من مايو سنة ١٩٥٦ وربط له معاش شهرى مقداره ٥٢ جنيها ، ثم صدر أمر ادارى بتعيينه بمعمل تكرير البترول الحكومى بالسويس اعتبارا من التاريخ المذكور بماهية مقطوعة شاملة لاعانة غلاء المعيشة وجميع البدلات الاضافية الاخرى قدرها ٧٨ جنيها و ٢٧٥ مليما ، ثم صدر القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ متضمنا تعديل تلك الماهية .

وقد قررت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمناسبة ابداء رأى فى هذا الموضوع ، المبادئ الاتية :

١ - ان معيار التفرقة بين الوظيفة الدائمة والوظيفة المؤقتة هو الوصف الوارد فى الميزانية وذلك وفقا لما تقضى به المادة ٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة التى تنص على أن الوظائف الداخلة فى الهيئة اما دائمة أو مؤقتة حسب وصفها الوارد فى الميزانية .

وبالرجوع الى ميزانية الهيئة العامة للبترول عن السنة المالية ١٩٥٧/٥٦ التى صدر القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ بوضعه على احدى وظائف رئيس اقسام الواردة بها ، يبين أنه ورد فى هذه الميزانية فى الباب الاول - ( المرتبات ) سبعة وظائف رئيس اقسام ( مهندس ) ، ومن ثم

تكون درجة رئيس أقسام الواردة فى ميزانية الهيئة العامة للبتترول على النحو سالف الذكر من الوظائف الدائمة ومن ثم فإن شاغلها يكون موظفا دائما .

وبذلك يكون السيد ..... شاغلا لوظيفة دائمة فى ميزانية الهيئة عن السنة المالية ١٩٥٧/٥٦ .

ولا يسوغ الاحتجاج بأن الهيئة لم تقصد تعيين المذكور فى وظيفة رئيس أقسام فيها ، وأنها لو عنت ذلك لوقوف صرف معاشه عن مدة خدمته السابقة ، ذلك أن وقف صرف المعاش إجراء يتعين اتخاذه سواء جرى التعيين على درجة دائمة أو درجة مؤقتة ، إذ أن أحكام قوانين المعاشات المختلفة تقضى بوقف صرف المعاش إذا ما أعيد صاحب معاش الى الخدمة سواء كان ذلك بصفة نهائية أو مؤقتة أو بصفة مستخدم خارج عن الهيئة العمال ، هذا فضلا عن أن الثابت من الاوراق أن السيد ..... قد رخص له بعد ذلك فى الجمع بين المعاش والمرتب وذلك بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٩ لسنة ١٩٦٠ .

( فتوى رقم ٦٩١ فى ٢٣/١٠/١٩٦٢ - جلسة ٩/٢٦/١٩٦٢ ) .

#### قاعدة رقم ( ٦٤ )

المبسدا :

الموظف الدائم والموظف المؤقت - مناط التفرقة بينهما فى قانون التوظيف .

ملخص الحكم :

ان قانون الموظفين قد جعل مناط التفرقة بين الموظف الدائم الذى يسرى فى شأنه حكم المادة ١٩ المشار اليها والموظف المؤقت هو دائمية الوظيفة أو عدم دائمتها بحسب وصفها الادارى فى الميزانية ، وقد أكد

ذلك فيما أورده فى المادة ٣٦ من جعل المعينين فى وظائف مؤقتة خاضعين فى توظيفهم وتاديبهم وفصلهم للأحكام التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء .

( طعن رقم ٩٦٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٦٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤٦٥ )

المبدأ :

معيار التمييز بين الوظائف الدائمة والمؤقتة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هو طبيعة العمل - سريان أحكام هذا القانون كاصل عام على العاملين المعينين فى الوظائف الدائمة والمؤقتة على السواء ما لم ينص صراحة على تقييد العمومية والشمول أو قصرهما على نوع من الوظائف دون سواها - الفصل التاسع من القانون المذكور الخاص بالتحقيق مع العاملين وتاديبهم يسرى على المعينين على وظائف مؤقتة - أثر ذلك - اختصاص المحاكم التأديبية بالنظر فى القضايا التأديبية القائمة ضد العاملين بلا استثناء - اعتبار ذلك تعديلا للمادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - النص فى المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية بقواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية على استمرار العاملين المعينين بربط ثابت أو مكافآت بوضعهم الحالى الى أن تتم تسوية حالاتهم أو يوضعون على درجات - لا أثر له على مركزهم القانونى المستمد من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذى من شأنه إخضاعهم لاختصاص المحاكم التأديبية .

ملخص الحكم :

استحدث القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للوظائف الدائمة أو المؤقتة تنظيما جديدا مغايرا لما كان يقضى به القانون الملغى رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر فأخذ بمعيار طبيعة العمل فى تعريف كل من

الوظائف الدائمة والمؤقتة فعرف فى المادة الثالثة منه الوظائف الدائمة بأنها تلك التى تقتضى القيام بعمل غير محدد بزمن معين أما الوظيفة المؤقتة فهى التى تقتضى القيام بعمل مؤقت ينتهى فى زمن محدد أو تكون لغرض مؤقت وادراج هذين النوعين من الوظائف فى جدول الدرجات المرافق للقانون دون تفرقة بينهما فنص فى المادة الرابعة على أن « تنقسم الوظائف العامة الدائمة والمؤقتة الى اثنتى عشرة درجة كما هو مبين بالجدول المرافق وذلك فيما عدا وظائف وكلاء الوزارات والوظائف الممتازة ، وأخضع القانون فى المادة الثانية منه شاغلى الوظائف الدائمة والمؤقتة جميعهم لاحكامه دون ما استثناء على غير ما كان يذهب اليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المذكور فنصت على أن « يعتبر عاملا فى تطبيق أحكام هذا القانون كل من يعين فى إحدى الوظائف الدائمة أو المؤقتة بقرار من السلطة المختصة » وباستقراء نصوص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ يبين أنه جرى فى معظمها على ايراد لفظ عامل ووظيفة مطلقاً دون تخصيص وفى باقى النصوص يجرى على تخصيصه كما هو الشأن فى المادة ٧٣ التى تنص على جواز إحالة العامل المعين على وظيفة دائمة الى الاستيداع والفقرة الثامنة من المادة ٧٣ التى تقرر انتهاء خدمة العامل بسبب الغاء الوظيفة المؤقتة دلالة ذلك أن أحكام هذا القانون تسرى كاصل عام على العاملين المعينين فى الوظائف الدائمة والمؤقتة على السواء وذلك ما لم ينص صراحة على تقييد عموميتها وشمولها أو قصرها على نوع من الوظائف دون الآخر .

ويبين من استعراض نصوص الفصل التاسع من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتحقيق مع العاملين وتاديبهم أن المشرع أطلق فيه لفظ العاملين والوظائف دون تخصيص ومن ثم يتعين أن يفسر على عموميتها دون تفرقة بين عامل معين على وظيفة دائمة أو مؤقتة ، وقد حددت المادة ٦٣ من القانون السالف الذكر السلطات المختصة بتوقيع الجزاءات على العاملين دون تفرقة بين من يشغل منهم وظيفة دائمة أو مؤقتة وقصرت توقيع بعض الجزاءات على المحكمة التأديبية ، ومن

مقتضى ذلك أن المحكمة التأديبية أصبحت مختصة بالنظر فى دعاوى التأديبية العامة ضد العاملين بلا استثناء وما ينطوى على ذلك من تعديل لحكم المادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بمسحب اختصاص المحكمة التأديبية فى توقيع الجزاء على العاملين الذين يشغلون وظائف مؤقتة أسوة بمن شغل منهم وظيفة دائمة ولا ينال من ذلك ما تقضى به المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بقواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية من أن « يستمر العاملون المعينون بربط ثابت أو مكافآت بوضعهم الحالى الى أن يتم تسوية حالاتهم أو يضعون على درجات » ذلك أن ارجاء تسوية حالة العامل المعين بمكافأة شاملة والشاغل لوظيفة مؤقتة شأن المطعون ضده لا أثر له على مركزه القانونى المعتمد من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذي من شأنه أن يخضعه لاختصاص المحكمة التأديبية .

( طعن رقم ١١٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٨ ) .

قاعدة رقم ( ٤٦ )

#### المبدأ :

مناطق دائمية الوظيفة أو عدم دائميتهما فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو وصف الوظيفة فى الميزانية - الدرجات الناتجة عن تقسيم اعتماد مؤقت تأخذ حكمه وتتصف بالتأقيت - الموظفون المعينون على وظائف مؤقتة لأعمال مؤقتة يخضعون فى تأديبهم لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تنفيذاً لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - اختصاص رئيس المصلحة أو وكيل الوزارة بتوقيع العقوبات عليهم - المادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية جاءت متسقة مع هذا الوضع - عدم اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم .

### ملخص الحكم :

ان المادة الرابعة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تنص على أن « الوظائف الداخلة فى الهيئة اما دائمة او مؤقتة حسب وصفها الوارد فى الميزانية » وبهذه المثابة كان وصف الوظيفة فى الميزانية هو مناط دائمية الوظيفة او عدم دائمتها . ولما كان الثابت أن المطعون ضده شغل درجة سادسة بميزانية الباب الثالث فى السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ وكانت اعتمادات هذا الباب من ميزانية الوزارات موقوتا تطبيقها بالغرض الذى أدرجت من أجله وهو تنفيذ بعض الاعمال الجديدة ، فاذا ما قسم جزء من أحد هذه الاعتمادات الى درجات لتعيين بعض العاملين اللازمين لتنفيذ هذه الاعمال ، فان هذه الدرجات تأخذ بدورها حكم الاعتماد ذاته وتتصف بالتأقيت ، وعلى هذا تكون الدرجة السادسة التى شغلها المطعون ضده مؤقتة ، ويكون المطعون ضده وقد شغل هذه الدرجة بطريق التكميل لمدة سنتين قابلتين للامتداد بمثابة موظف مؤقت شاغل لوظيفة مؤقتة .

كما أن المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الذى فى ظله صدر أمر تكليف المطعون ضده وأحيل الى المحاكمة التأديبية كانت تنص على أن « تسرى على الموظفين المؤقتين الشاغلين وظائف دائمة جميع الاحكام الواردة فى هذا القانون اما الموظفين المعينون على وظائف مؤقتة او لاعمال مؤقتة بأحكام توظيفهم وتاديبهم وفصلهم يصدر بها قرار من مجلس الوزراء . . . » وقد أصدر مجلس الوزراء فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ هذا القرار ونص فى الفقرة الثانية من عقد تعيين الموظف المؤقت على تخويل وكيل الوزارة او رئيس المصلحة سلطة توقيع العقوبات التأديبية ويكون قراره نهائيا . فيما عدا عقوبة الفصل فتكون من سلطة الوزير وجاءت المادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية . متسقة مع هذا المنطق فقضت بأن « تختص بمحاكمة الموظفين المعينين على

وظائف دائمة عن المخالفات المالية والادارية محاكم تأديبية تشكل على الوجه الآتى . . . » وقد كان من مقتضى هذه الاحكام ان يخضع المطعون ضده باعتباره موظفا مؤقتا شاغلا لوظيفة مؤقتة لاحكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه فى شأن تأديبه ولا تختص المحاكم التأديبية بمحاكمته .  
( طعن رقم ١١٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤٦٧ )

المبدأ :

المعيّنون على وظائف مؤقتة أو أعمال مؤقتة - علاقتهم بالحكومة قانونية ، لا عقدية ، تنظمها القوانين واللوائح - خضوعهم فى توظيفهم وتأديبهم وفصلهم للاحكام المتضمنة قرارات مجلس الوزراء فى هذا الشأن - تنظيم هذه القرارات لصيغة عقد الاستخدام الذى يوقعه الموظف .

ملخص الحكم :

ان علاقة الحكومة بالموظفين المعيّنين على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة ليست علاقة عقدية ، بل هى علاقة قانونية تنظمها القوانين واللوائح ، وغاية الامر أنهم يخضعون فى توظيفهم وتأديبهم وفصلهم للاحكام التى صدرت أو تصدر بها قرارات من مجلس الوزراء ، وقد نظم هذا المجلس بقرارات. منه صيغة عقد الاستخدام الذى يوقعه من يعين من هؤلاء فى خدمة الحكومة .

( طعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢١ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤٦٨ )

المبدأ :

المعيّنون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة - علاقتهم بالحكومة على مقتضى عقد الاستخدام ، علاقة مؤقتة لفترة محددة ، انتهائها بالادوات القانونية الثلاث الواردة بالمواد ١ و ٦ و ٨ .

### ملخص الحكم :

ان علاقة الحكومة بالموظفين المعينين على وظائف مؤقتة أو لاعمال مؤقتة - على مقتضى صيغة عقد الاستخدام الصادر به قرار مجلس الوزراء - هى علاقة مؤقتة لمدة محدودة تنتهى بالادوات القانونية الثلاث التى نصت عليها المواد ١ و ٦ و ٨ من العقد . ومفاد الاولى : انتهاء العقد بانتهاء مدته وامتداده من تلقاء نفسه لمدة أخرى وبالشروط عينها اذا لم يعلن أحد الطرفين الاخر قبل انقضاء المدة بشهر برغبته فى انهاء العقد . ومفاد الثانية أنه يجوز للحكومة فى أى وقت - فى حالة سوء السلوك الشديد - عزل المستخدم بدون اعلان سابق وبأمر من الوزير ، ويكون هذا الامر نهائيا بالنسبة اليه ولا يمكن المعارضة فيه . ومفاد الثالثة أنه يجوز لكل من الطرفين انهاء العقد فى أى وقت كان خلال جريان مدته بمقتضى اعلان يرسل كتابة قبل ذلك بمدة شهر .

( طعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٤٦٩ )

#### المبدأ :

المعينون على وظائف مؤقتة أو لاعمال مؤقتة - حق الحكومة فى انهاء علاقتها بهم لسوء السلوك الشديد من جانب الموظف - استعمالها لهذا الحق متى قام موجبه - بحسب تقديرها - عدم تطلبه اعلانا سابقا .

### ملخص الحكم :

ان انهاء علاقة الموظف المؤقت المعين على وظيفة مؤقتة بالحكومة بسبب سوء السلوك الشديد من جانب الموظف هو حق للحكومة وحدها ، ولا يتطلب اعلانا أو ميعادا سابقا ، وللحكومة أن تستعمله متى قام موجبه بالموظف بحسب تقديرها .

( طعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢١ )



المبـدأ :

قرار فصل موظف - صدوره من الوزير باعتباره من الموظفين الموضوعين تحت الاختبار لا من الموظفين المؤقتين - صحته ما دامت السلطة التى تملك الفصل فى الحالتين واحدة - وقام الفصل على سبب عدم الصلاحية للبقاء فى الوظيفة .

ملخص الحكم :

إذا كان مركز المطعون ضده فى الوظيفة هو مركز لائى فانه يطبق فى شأنه ما يطبق على الموظفين المؤقتين ، ولا يغير العقد المبرم بينه وبين الحكومة من طبيعة هذه العلاقة ، فإذا كان الوزير قد أنهى خدمة المطعون ضده بوصفه من الموظفين الموضوعين تحت الاختبار بالتطبيق للمادة ١٩ من قانون التوظف وليس من الموظفين المؤقتين الخاضعين لحكم المادة ٢٦ من هذا القانون ، فان الامر لا يختلف فى الحالىن اذ السلطة التى تملك الفصل فى كليهما واحدة ، وكذلك الاسباب التى قام عليها وهى عدم الصلاحية للبقاء فى الوظيفة .

( طعن رقم ٩٦٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٦ ) .

المبـدأ :

هيئة البريد - وظائف الدرجة التاسعة بميزانيتها فى السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٧ مؤقتة - السلطة المختصة بفصل المعينين عليها - هى المنصوص عليها فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٣١ أو من يفوض بعد ذلك قانونا .

### ملخص الحكم :

بالاطلاع على الميزانية العامة ١٩٥٨/١٩٥٧ يتبين أن وظائف الدرجة التاسعة بهيئة البريد هي وظائف مؤقتة ، وما دام قرار تعيين المطعون ضده كان على إحدى هذه الدرجات المؤقتة ومن ثم فهو موظف مؤقت يخضع لحكم المادة ٢٦ من قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر ، وبالتالي يكون من سلطة الجهة الادارية إنهاء خدمته أو فصله من وظيفته بالاداة التي نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/٣١ أو لمن فوض بعد ذلك قانونا .

( طعن رقم ٩٦٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٦ )

قاعدة رقم ( ٤٧٢ )

### المبدا :

الموظف المعين على بند المكافآت - انتهاء الاعتماد المالى المدرج لذلك بالميزانية .

### ملخص الحكم :

متى كان المدعى قد عين على بند المكافآت فانه بهذه المثابة يعتبر من قبيل الموظفين المؤقتين الذين تظل صلتهم بالحكومة قائمة ما بقى الاعتماد المالى المدرج بالميزانية والمخصص لهذا الغرض قائما ، وبانتهاء الاعتماد المالى المخصص لصرف هذه المكافآت تنتهى تبعاً لذلك وبحكم اللزوم خدمة كل من كان معينا عليه .

( طعن رقم ١٣١٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٥ )

### الفصل الثالث

#### علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية

قاعدة رقم ( ٤٧٣ )

المبدأ :

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية - خضوع نظامه القانوني للتعديل وفق مقتضيات المصلحة العامة - سريان التنظيم الجديد عليه باثر حال من تاريخ العمل به - عدم سريانه باثر رجعى يمس المراكز القانونية الذاتية الا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى - تضمن التنظيم الجديد لمزايا ترتب أعباء مالية على الخزانة العامة - عدم سريانه على الماضى - الا اذا تبين قصده من ذلك بوضوح - عند الشك يكون التفسير لصالح الخزانة - أساس ذلك - مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٣/١٠/٢١ .

ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح . فمركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانونى عام يجوز تغييره فى أى وقت ، وليس له أن يحتج بأن له حقا مكتسبا فى أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين فى ظله . ومرد ذلك الى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة ، وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانونى للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة . ويتفرع عن ذلك ان النظام الجديد يسرى على الموظف باثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى باثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت لصالح الموظف فى ظل النظام القديم ، قانونا كان أو لائحة ، الا بنص خاص فى قانون ، وليس فى أداة أدنى منه كلائحة . واذا تضمن النظام الجديد ، قانونا كان أو لائحة ، مزايا جديدة

( م ٦٦ - ج ٢٤ )

للوليطة ترتب اعباء مالية على الخزانة ، فالاصل الا يسرى النظام الجديد ، فى هذا الخصوص ، الا من تاريخ العمل العمل به ، الا اذا كان واضحا منه أنه قصد أن يكون نفاذه من تاريخ سابق . هذا وعند الغموض أو الشك يجب أن يكون التفسير لصالح الخزانة اعمالا لمبدأ ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة فى الروابط التى تقوم بين الحكومة والافراد فى مجالات القانون العام .

ما دام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قد استحدث بالنسبة الى العمال الذين كانوا قد بلغوا درجة صانع دقيق عند تنفيذ قرار ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ وما كانوا يفيدون من مزاياه ، قد استحدث لهم مركزا قانونيا جديدا يرتب اعباء مالية على الخزانة العامة ، وجاء ذلك القرار خلوا من أى نص يدل بوضوح على أنه قصد الى أن تكون افادتهم منه من تاريخ سابق فى الماضى ، فانهم ، والحالة هذه ، لا يفيدون من هذا التنظيم الجديد الا من التاريخ المعين لنفاذه . وعلى مقتضى ذلك ، يكون الحكم المطعون فيه ، اذ قضى للمطعون عليه بفروق عن المدة من ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ لغاية ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، قد خالف القانون ، ومن ثم يتعين الغاؤه والحكم برفض الدعوى .

( طعن رقم ٦ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٥٥ ) .

قاعدة رقم ( ٤٧٤ )

المبدأ :

جواز تعديل مركز الموظف القانونى وفق المصلحة العامة - عدم سريان التنظيم الجديد باثر رجعى يهدد المراكز القانونية الذاتية الا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى .

**ملخص الحكم :**

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، ومركز الموظف هو مركز قانونى عام يجوز تعديله وتغييره وفقا لمقتضيات المصلحة العامة بتنظيم جديد يسرى عليه باثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى باثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت لصالح الموظف فى ظل النظام القديم الا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى منه .

( طعن رقم ٢٨٧ لسنة ١ ق - جلسة ١١/٢٦ / ١٩٥٥ ) .

**قاعدة رقم ( ٤٧٥ )**

**المبدأ :**

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية - عدم سريان التنظيم الجديد عليه باثر رجعى يمس المراكز القانونية الذاتية الا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى .

**ملخص الحكم :**

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، ومركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانونى عام يجوز تغييره فى أى وقت وليس له أن يحتج بأن له حقا مكتسبا فى أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين فى ظله . ومرد ذلك الى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة ، وبهذه المثابة يخضع نظامهم القانونى للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة . ويتفرع عن ذلك أن النظام الجديد يسرى على الموظف باثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى باثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت لصالح الموظف فى ظل النظام القديم ، قانونا كان

أو لائحة ، الا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى منه . فإذا كان الثابت فى شأن المدعى أنه قد اكتسب فى ظل قواعد الانصاف حقاً فى علاوة مدرسة المحصلين والصارفة وقدرها ٥٠٠ م بحكم كونه من حملة هذا المؤهل ، فلا يجوز المساس بحقه فى هذه العلاوة الا بنص خاص فى قانون .

( طعن رقم ٣٠٤ لسنة ١ ق - جلسة ١١/٢٦ / ١٩٥٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤٧٦ )

##### المبدأ :

خضوع النظام القانونى للموظف للتعديل وفق مقتضيات المصلحة العامة - مريان التنظيم الجديد عليه باثر حال من تاريخ العمل به - عدم سريانه باثر رجعى يمس المراكز القانونية الذاتية الا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى - تضمن التنظيم الجديد لمزايا ترتب إعباء مالية على الخزانة - عدم سريانه على الماضى الا اذا تبين قصده من ذلك بوضوح .

##### ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، فمركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانونى عام يجوز تعديله فى أى وقت ، وليس له أن يحتج بأنه له حقاً مكتسباً فى أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين فى ظله . ومرد ذلك الى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة ، وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانونى للتعديل والتغيير وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة . ويتفرع عن ذلك أن النظام الجديد يمرى على الموظف باثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يمرى باثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت لصالح الموظف فى ظل النظام القديم ، قانوناً كان أو لائحة ، الا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى منه كلائحة .

واذا تضمن النظام الجديد ، قانونا كان أو لائحة ، مزايا جديدة للتوظيف ترتب أعباء مالية على الخزانة ، فالاصل ألا يسرى النظام الجديد فى هذا الخصوص إلا من تاريخ العمل به ، إلا اذا كان واضحا منه أنه قصد أن يكون نافذه من تاريخ سابق .

( طعن رقم ٢٩٨ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٥٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٧٧ )

المبدأ :

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية - خضوع نظامه القانونى للتعديل وفق مقتضيات المصلحة العامة - سريان التنظيم الجديد عليه بأثر حال من تاريخ العمل به - تضمن التنظيم الجديد لمزايا ترتب أعباء مالية على الخزانة - عدم سريانه على الماضى إلا اذا نص على ذلك .

ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، ومركز الموظف هو مركز قانونى عام يجوز تعديله وفقا لمقتضيات المصلحة العامة بقرار تنظيمى جديد يجرى بأثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، واذا تضمن التنظيم الجديد مزايا جديدة للتوظيف ترتب أعباء مالية على الخزانة العامة فالاصل أنها تسرى من تاريخ نفاذه إلا اذا نص على الافادة منها من تاريخ أسبق .

( طعن رقم ٣٢٢ لسنة ١ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٥٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٧٨ )

المبدأ :

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية - النص على شروط واجراءات يجب اتخاذها فى مواعيد معينة للافادة من بعض المزايا للتوظيف

والا سقط الحق فيها - افادته من هذه المزايا يكون منوطا باستيفاء تلك الشروط فى مواعيدها - أساس ذلك - مثال بالنسبة لراتب بدل السفر .

#### ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح التى تصدر فى هذا الشأن ، ومركز الموظف مركز قانونى عام يخضع فى تنظيمه لما تقرره هذه القوانين واللوائح من أحكام . ويتفرع عن ذلك أنه اذا تضمنت نظم التوظيف مزايا للوظيفة وشرطت للافادة منها شروط وأنجراءات يجب أن تتخذ فى مواعيد معينة والا سقط الحق فيها فان حق الموظف فى الافادة منها يكون منوطا بتوافر تلك الشروط وامتثاف هذه الاجراءات فى مواعيدها المقررة ، ذلك أن الشارع انما يستهدف بفرض هذه القيود وجه المصلحة العامة استقرارا للاوضاع الادارية واحكاما للرقابة على التصرفات التى ترتب اعباء مالية على الخزانة ، وراتب بدل السفر هو مزية من مزايا الوظيفة العامة يخضع فى احكامه وشروط استحقاقه لما تقرره القوانين واللوائح فى هذا الخصوص .

( طعن رقم ١١ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/٣١/١٩٥٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٧٩ )

#### المبدأ :

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح - اثر ذلك : قابلية مركزه القانونى للتغيير أو التعديل فى أى وقت ، ليس للموظف أى حق مكتسب محصن من هذا التغيير أو التعديل .

#### ملخص الحكم :

من المقرر أن علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومن ثم فهو مركز قانونى عام قابل للتغيير فى أى وقت



وشغل الوظيفة لا يرتب للموظف حقا مكتسبا فيها محصنا ضد كل تغيير أو تعديل وإنما يجوز دائما للمشرع أن يعدل في هذا المركز وأن يفوض جهة الادلرة في ذلك ما دام لا يستهدف من ذلك الا الصالح العام .

( طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢١ )

قاعدة رقم ( ٤٨٠ )

المبدأ :

موظف - مركز تنظيمي عام - انشاؤه وتعديله والغاؤه يتم على اساس من القانون ووفقا لاحكامه - الاستفادة من مركز قانوني معين لا يتطلب اللجوء الى القضاء في كل حالة - استقرار هذا المركز بأحكام حازت قوة الشيء المقضى فيه في حالات مماثلة وصيرورتها مبدءا ثابتا -  
نجرى على سنته المحاكم مما يؤيد هذا الراى .

ملخص الفتوى :

ان قواعد القانون الادارى تهدف أساسا الى معالجة مراكز تنظيمية عامة ، وان انشاء هذه المراكز أو تعديلها أو الغاؤها يجب أن يتم على أساس من القانون ووفقا لاحكامه . ولا يتطلب الامر لاستفادة الموظف من مركز قانوني معين توافرت فيه شروطه أن يلجأ الى القضاء في كل حالة ليستصدر حكما بأحقيقته في الاستفادة من هذا المركز ، سيما وقد استقر هذا المركز بأحكام حازت قوة الشيء المقضى فيه حالات مماثلة وأصبحت مبدءا ثابتا تجرى على سنته المحاكم .

( فتوى رقم ٧٢٦ فى ١٩٦٢/١١/٥ - جلسة ١٩٦٢/٩/٢٦ )

قاعدة رقم ( ٤٨١ )

المبدأ :

مدى أحقية العاملين الذين كانوا وقت دخولهم الخدمة لأول مرة خاضعين لاحد الانظمة الوظيفية التى تقضى بانتهاء الخدمة فى سن الخامسة والستين ثم تغير وضعهم بعد ذلك بخضوعهم لنظام يخرجهم من الخدمة ببلوغهم سن الستين فى البقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين .

ملخص الحكم :

تحديد من الاحالة الى المعاش هو جزء من النظام الوظيفى الذى يخضع له الموظف عند دخوله الخدمة ، وهذا النظام قابل للتعديل فى أى وقت حسبما يقضى الصالح العام ، باعتبار أن علاقة الموظف بالوظيفة هى علاقة تنظيمية تحكمها قوانين ولوائح ، وليست علاقة تعاقدية . وليس للموظف حق ذاتى بالنسبة لتحديد من حالته الى المعاش ، وانما يترك بنظم التوظيف تحديده كيفما يتفق والمصلحة العامة ، وذلك فيما عدا الاستثناءات التى تقررها التشريعات ، على أنه يتعين عدم التوسع فى تفسير هذه الاستثناءات والقياس عليها ، وانما يجب أن تقدر بقدرها ومن ثم فإن الاستثناء الوارد فى المادة ١٩ من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ لا يجوز التوسع فى تفسيره بيمده الى ما كان وقت دخوله الخدمة لأول مرة خاضعا لاحد الانظمة الوظيفية التى تقضى بانتهاء الخدمة فى سن الخامسة والستين ثم تغير وضعه بعد ذلك بخضوعه لنظام يخرجهم من الخدمة ببلوغه من الستين .

وبناء على ذلك فان تطبيق القانونين رقمى ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ على المعروضة حالتهم انما يتم من واقع مراكزهم القانونية الثابتة لهم وقت العمل بهما ولا تتم بالنظر الى ما كان لهم من مراكز قانونية فى اوقات سابقة كوقت دخولهم الخدمة .

( ملف ٧٣٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/٢/٧ )

قاعدة رقم ( ٤٨٢ )

المبدأ :

علاقة الموظف بالوظيفة العامة علاقة تنظيمية عامة - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ وضعاً نظاماً متكاملاً لبعض شؤون الوظيفة يتعين تطبيقه على كل من افتتح علاقته الوظيفية بعد العمل بالقانون المذكور .

ملخص الفتوى :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ وضعاً نظاماً متكاملاً في شأن حساب مدة الخبرة العلمية وما يقابلها من اقدمية افتراضية وعلاوات اضافية الامر الذي يتعين معه تطبيق هذا النظام على كل من افتتح علاقته الوظيفية بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتبعاً لذلك فان العاملين المعروضة حالتيهما وقد عينا في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ و ٣١ من يناير سنة ١٩٨٠ يخضعان لاحكام هذا النظام .

ولا يغير مما تقدم أن قرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ قد نص في المادة الرابعة على العمل به من ١٠ ابريل سنة ١٩٨٠ تاريخ نشره اذ أن هذا التاريخ انما يحدد نطاق المخاطبين بأحكام مدد الخبرة المكتسبة علمياً بحيث يشملون من كان موجوداً بالخدمة في هذا التاريخ ومن يعينه بعده ومن ثم فان من عين قبل هذا التاريخ يفيد من أحكامه باعتبار أن علاقة الموظف بالادارة علاقة تنظيمية عامة وبهذه المثابة يخضع للقوانين والقرارات التنظيمية بأثر مباشر طالما أنها لا تؤثر على الحقوق التي اكتسبها في ظل العمل بالقوانين والقرارات السابقة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق

المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ على الحالتين المعروضتين .  
( ملف ٥٦٦/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٤/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٤٨٣ )

### المبدأ :

مدى أحقية الموظف فى مستقبل حياته الوظيفية للنظام القانونى الذى عين فى ظله - أحقية العاملين المدنيين المنقولين الى شركات القطاع العام فى البقاء بالخدمة حتى سن الخامسة والستين .

### ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع فى المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد قرر أصلا عاما - يسرى على المنتفعين بأحكام القانون المشار اليه ، مؤداه انتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الستين ، الا أنه خروجا على هذا الاصل واستثناء منه - أنشأ للعاملين الذين كانوا بالخدمة وقت العمل بهذا القانون فى أول يونية سنة ١٩٦٣ مركزا ذاتيا يخولهم البقاء فى الخدمة حتى يبلغوا السن المقررة فى لوائح توظيفهم ، ويفيد من هذا الاستثناء المستخدمون والعمال الموجودون بالخدمة فى تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين .

ومن حيث أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نص فى المادة ١٦٤ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على استمرار العمل بالبنود ارقام ( ١ ، ٢ ، ٤ - ) من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وكان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يطبق على العاملين بالقطاع العام ، ومن ثم فان العاملين الذين طبق فى شأنهم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ثم نقلوا الى شركات القطاع العام واستمروا فى الخدمة حتى سريان القانون رقم ٧٩

لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، يحق لهم امتصحاب ميزة البقاء فى الخدمة الى  
من الخامسة والستين فى ظل هذا القانون الاخير وذلك اعمالا لنص المادة  
١٦٤ منه .

ومن حيث أنه قد تاكد ذلك بما نصت عليه قوانين العاملين بالقطاع  
العام المتعاقبة والتي كان آخرها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فى المادة  
٩٦ منه ، سابق الاشارة اليها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
احقية العاملين المدنيين المنقولين الى شركات القطاع العام المشار اليهم فى  
البقاء فى الخدمة حتى من الخامسة والستين .

( ملف ٥٩٩/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/١/٥ )

## الفصل الرابع

تقييم الوظائف وتوصيفها وترتيبها

والتسكين عليها

### الفرع الاول

يلزم للتسكين على وظيفة ان تكون

ممولة فى الميزانية

قاعدة رقم ( ٤٨٤ )

المبدأ :

إذا لم يتوفى التمويل للوظيفة الاعلى المسكن عليها العامل كان التسكين غير منتج لاثاره القانونية .

ملخص الحكم :

إذا ترتب على تطبيق أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بمریان لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ على العاملين بالمؤسسات العامة ، وتسوية حالة العامل بالمؤسسة وفقا لحكم المادتين ٦٣ و ٦٤ من تلك اللائحة وقواعد التسويات التى اعتمدها اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة وذلك بوضعه على الوظيفة التى استوفى شروط شغلها وفقا لجدول تقييم وترتيب الوظائف المعتمدة للمؤسسة - إذا ترتب على تسوية حالة العامل استحقاقه احدى الفئات المالية الاعلى من الفئة التى كان يشغلها ، فانه لا يجوز منحه هذه الفئة الا اذا كانت الوظيفة التى استوفى شروط شغلها قد تم تمويلها ماليا بمعرفة السلطة التشريعية

فاذا لم يتم تمويل هذه الوظيفة على هذا النحو ترتب عليه نقل العامل الى الفئة المالية المعادلة للدرجة التى كان يشغلها قبل تسوية حالته وفقا لقواعد النقل الحكى التى طبقت فى شأن المؤسسات العامة خلافا لما اتبع بالنسبة للشركات التابعة لها . واساس ذلك أن قرار التسوية اذا ما كان من شأنه ترتيب أعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة العامة فلا يتولد أثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا ، وهو يصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى اللازم لتنفيذه ، فاذا لم يوجد هذا الاعتماد أصلا كان تحقق هذا الاثر غير ممكن قانونا .

( طعن ٧٨٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨٥ )

#### المبدأ :

يلزم لاستكمال تطبيق جداول توصيف وتقييم الوظائف أن تتضمن الميزانية تمويل لفئات الوظائف الجديدة أو المعدلة التى يقتضيها تطبيق تلك الجداول - لا يكفى اعتماد السلطة التنفيذية للقرارات التنظيمية العامة فى شأن الموظفين لانتاج أثارها الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا - ترتيب أعباء مالية على الخزانة العامة يستلزم اعتماد المال اللازم لذلك من الجهة المختصة بحسب الاوضاع الدستورية .

#### ملخص الحكم :

ان المؤسسة العامة للابحاث الجيولوجية أنشأت بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٤ لسنة ١٩٦٥ الصادر فى ١٩/١٠/١٩٦٥ الذى احلها على ما نص عليه فى المادة الاولى منه محل مصلحة الابحاث الجيولوجية والتعدينية والمؤسسة العامة للتعدين ومصلحة المناجم والوقود فيما يتعلق باجراء الدراسات الجيولوجية والتعدينية وبمراقبة استغلال مواطن الثروة المعدنية طبقا للقوانين واللوائح ونص على أن يمسرى عليها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة وقضى فى المادة الثالثة

منه بان ينقل العاملون بمصلحة الابحاث الجيولوجية والتعدينية والمؤسسة العامة للتعدين ومصلحة المناجم والوقود بدرجاتهم الى وزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء أو المؤسسات والهيئات الملحقة بها بقرار من نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ومقتضى هذا ان يستصحب كل من هؤلاء حالته الوظيفية عند النقل من حيث الدرجة والمرتبة وفق ما تستوجبه القوانين واللوائح السارية فى الجهة المنقول منها وهى بالنسبة الى من كانوا بالمؤسسة العامة للتعدين أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة السارى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ على العاملين بالمؤسسات العامة وقد تحدد وضع كل من هؤلاء ومنهم المطعون ضدها فى قرار نقلهم الى المؤسسة المنشأة بالقرار الصادر فى ١٩٦٥/١١/٨ فاعتبر على ما كان عليه قبلها من حالة وظيفية ووفقا لهذا جاء أن ميزانيات المؤسسة منذ انشائها متضمنة تحديد وظائفها وفئاتها على أساس أوضاع المنقولين اليها وما اقتضاه الامر من استحداث درجات جديدة وزيادات حتمية فى باب المرتبات ، ولم تقم بوضع هيكل جديد لوظائفها يتضمن توصيفها وتحديد فئاتها ومرتباتها وشروط شغلها وفق ما يتطلبه انشاؤها وما انطوى عليه من ادماج مصطلحين - ومؤسسة عامة فيها الا فى ١٩٦٨/١٢/٣١ مما يحكمه نص المادتين الاولى والثالثة من اللائحة المعمول بها فى هذا التاريخ والصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وهو ما يقتضى الا يسرى عليه ما يشتمل عليه التقييم الجديد لوظائف المؤسسة الا اعتبارا من أول السنة المالية التالية حسبما هو وارد فى المادتين الاولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن اعادة تقييم وظائف المؤسسات العسامة والشركات الامر الذى يربط نفاذه بشرط ورود الميزانية الجديدة متضمنة تمويل هذه الوظائف بتقرير الفئات المالية اللازمة لها على مقتضى التعديل بزيادتها عددا ونوعا عما كانت عليه قبله ليكن اجراء المعادلة بين الوظائف بحالتها القائمة قبله بما طرأ عليها طبقا له من تغيير ويجرى



بعدئذ النظر فى تسوية اوضاع الموظفين تبعا لذلك ووفق القواعد العامة التى تحكم نظام شغلها وقواعد النقل أو الترقية إليها .

ومن حيث أنه لما كانت ميزانية المؤسسة لم تتضمن تمويلا لفئات الوظائف الجديدة أو المعدلة التى يقتضيها تطبيق جدول توصيف وتقييم وظائفها المعتمد فى ١٩٦٨/١٢/٣١ لا فى السنة المالية التالية ولا فيما بعدها حتى ألغيت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ الذى قضى بأن تحل محلها هيئة عامة تحمل الاسم ذاته كما لم يجر من بعد ذلك إعادة تقييم لوظائفها وفئاتها أو اعتماد فى ميزانيتها لمواجهة فان التنظيم الوظيفى المستند الى قرار مجلس إدارة المؤسسة باعتماد جدول توصيف وتقييم وظائفها المعتمد من اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة فى ١٩٦٨/١٢/٣١ ما كان قد استكمل المراحل التالية اللازمة قانونا حتى يكون نافذا ومنتجا أثره ، اذ لم يتم اعتماد المال اللازم لمواجهة تنفيذه من الجهة المختصة باعتماد الميزانية بحسب الاوضاع الدستورية والتى تستوجب اشتراك الهيئة النيابية فى هذا التنظيم باعتماد المال اللازم لمواجهة تكاليف تنفيذه لمقابلة الفرق بين المقررات المالية للوظائف على مقتضاه وبين مقرراتها قبله اذ لا يكفى اعتماد السلطة التنفيذية للمقررات التنظيمية العامة فى شأن الموظفين لانتاج آثارها على الوجه الذى تقتضيه الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا أو متى أصبح كذلك ، فاذا كان من شأنها أن ترتب اعباء مالية على الخزانة العامة وجب لى تصبح جائزة وممكنة أن يعتمد المال اللازم لذلك من الجهة المختصة بحسب الاوضاع الدستورية ومن ثم فانه بفرض أن تلك الجداول تؤدى الى اعتبار وظيفة المخطون ضدها معادلة لاحدى الوظائف اللتين تطالب تسوية حالتها عليها وتعيينها لها دون سواها وبفرض جواز تسوية حالتها عليها ترقيعا لها لأكثر من درجة فانه على هذا لا يصح تسوية حالتها عليها ما دام أنه لم يجر تمويل الوظيفة على النحو المذكور فى ميزانية السنة المالية التالية وما بعدها بل بقيت على حالتها قبله ومن أجل ذلك تكون دعوها فى غير محلها متعينا رفضها .

( طعن رقم ٦١٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ )

قاعدة رقم ( ٤٨٦ )

المبدأ :

يلزم للمسكين على الوظائف أن تكون الوظائف ممولة فى الميزانية -  
لا يكفى انشاء وظائف فى جداول التقييم بالتوصيف المراد بها ولكن يتعين  
ان تجد هذه الوظائف صداها فى الميزانية بوصفها الوسيلة الوحيدة لامكان  
اعتبار شغلها جائزا وممكنا قانونا .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد استقر واضطرر على أنه يلزم للمسكين  
على الوظائف أن تكون الوظائف ممولة فى الميزانية فلا يكفى انشاء  
وظائف فى جداول التقييم بالتوصيف المراد بها ولكن يتعين أن تجد  
هذه الوظائف صداها فى الميزانية بوصفها الوسيلة الوحيدة لامكان اعتبار  
شغلها جائزا وممكنا قانونا .

ومن حيث أنه بالرجوع الى ميزانية المؤسسة فى تاريخ التسكين  
الحكمى لا نجد لوظائفها صدق من تعديل أو تمويل لا نجد صدق كذلك  
لتقييم المقول به كما أفادت الجهة الادارية بان الميزانية لم يلحقها أى  
تمويل بعد اعتماد جداول وظائفها وعلى ذلك فان المدعى لا يستحق  
الوظيفة التى يدعيها ولا الفئة المالية التى يطالب بها لانه فى كلا الحالين  
هان ايضاح الادارة بالشكل الذى يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى  
القواعد واللوائح بقصد احداث أثر قانونى يتعين أن يكون هذا الافصاح  
منها ممكنا وجائزا قانونا ولن يتأتى ذلك عند ترتيب أعباء مالية جديدة  
على عاتق الخزانة الا بوجود الاعتماد المالى المخصص لمواجهة هذه الاعباء  
فان لم يوجد يكون تحقيق هذا الاثر قد استحال قانونا .

( طعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٠/٣١/١٩٨٢ )

قاعدة رقم ( ٤٨٧ )

المبدأ :

عدم وجود التمويل للوظيفة المقيمة والموصوفة بجدول ترتيب الوظائف فى الميزانية يجعل تمكين الموظف عليها غير جائز .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه لما كانت ميزانية المؤسسة لم تتضمن تمويلا لفئات الوظائف الجديدة أو المعدلة التى يقتضيها تطبيق جداول توصيف وتقويم وظائفها المعتمد فى ١٩٦٨/١٢/٣١ لا فى السنة المالية التالية ولا فيما بعدها حتى الغيت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ الذى قضى بأن تحل محلها هيئة عامة تحمل الاسم ذاته ، كما لم يجر من بعد ذلك اعادة تقويم لوظائفها وفئاتها وفق القانون الذى يمرى عليها تبعا أو أدرج اعتمادات مالية فى ميزانياتها لمواجهةها فايد التنظيم الوظيفى المستند الى قرار مجلس ادارة المؤسسة باعتماد جداول توصيف وتقويم وظائفها المعتمد من اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة فى ١٩٦٨/١٢/٣١ ما كان قد استكمل المراحل التالية اللازمة قانونا فى الخصوص حتى يكون نافذا أو منتجا أثره اذ لم يتم اعتماد المال اللازم لمواجهة من الجهة المختصة باعتماد الميزانية بحسب الاوضاع الدستورية ومن ثم فانه يفرض أن تلك الجداول تؤدى الى اعتبار وظيفة المطعون ضده معادلة لاحدى الموظفين الذين يطلب تسوية حاله على أيهمما وتعيينها له دون سواء ، وبغرض جواز تسوية حالته عليه ترفيعا له لدرجتين أو واحدة على ما طلبه كنتيجة لذلك - فانه لا يصح تسوية حالته عليها وفقا لطلباته ما دام أنه لم يجد تمويل الوظيفة على النحو المطلوب فى ميزانية السنة التالية أو بعدها ، بل بقيت على حالتها قبله فنقل اليها المدعى تبعا لوضعه عندئذ ورقى بعدها للفئة المالية الثالثة

وفقا للقواعد العامة . ومن ثم تكون دعواه فى غير محلها متعينا  
رفضاً .

( طعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٤٨٨ )

#### المبدأ :

يلزم للتسكين أن تكون الوظائف التى يتم التسكين فيها ممولة فى الميزانية ، فلا يكفى انشاء وظائف فى جداول التقييم بالتوصيف المراد لها ولكن يتعين أن يكون لهذه الوظائف صداها فى الميزانية بوصفها الوسيلة الوحيدة لامكان اعتبار شغلها جائزا وممكنا قانونا - اذا ترتب على تسوية حالة العامل استحقاقه احدى الفئات المالية الاعلى من الفئة التى كان يشغلها فانه لا يجوز منحه هذه الفئة الا اذا كانت الوظيفة التى استوفى شروط شغلها قد تم تمويلها - قواعد النقل الحكمى التى طبقت فى شأن المؤسسات العامة اذا كان من شأنه ترتيب أعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة العامة فلا يتولد أثره الا بوجود الاعتماد اللازم لتنفيذه فان لم يوجد أصلا كان تحقيق هذا الاثر غير ممكن قانونا .

#### ملخص الحكم :

يلزم للتسكين أن تكون الوظائف التى تتم التسكين فيها ممولة فى الميزانية ، فلا يكفى انشاء وظائف فى جداول التقييم بالتوصيف المراد بها . ولكن يتعين أن يكون لهذه الوظائف صداها فى الميزانية بوصفها الوسيلة الوحيدة لامكان اعتبار شغلها جائزا وممكنا قانونا ، فكما أنه لا يجدى وجود مصرف فى الميزانية دون تخصيص ، فمن جهة أخرى لا قيام لتخصيص دون مخصص فى الميزانية فكل يجرى فى نطاقه . وتبعا لذلك اذا ترتب على تموية حالة العامل استحقاقه احدى الفئات المالية الاعلى من الفئة التى كان يشغلها فانه لا يجوز منحه هذه الفئة الا اذا

كانت الرزيلة التي استوفى شروط شغلها قد تم تمويلها . فاذا تم نقل  
الاجل الى الفئة المالية المعادلة للدرجة التي كان يشغلها قبل تسوية  
حالاته وفقا لقواعد النقل الحكمي التي طبقت في شأن المؤسسات العامة  
فانها لا تتبع بالنسبة للشركات التابعة لها ، فان النقل اذا كان من شأنه  
ترتيب اعباء مالية جديدة على عاتق الخزنة العامة فلا يتولد اثره حالا  
ومباشرة الا اذا كان ذلك جائزا وممكنا قانونا ، وهو يصبح كذلك بوجود  
الاعتماد اللازم لتنفيذه ، فان لم يوجد أصلا كان تحقيق هذا الاثر غير  
ممكنا قانونا .

وفي خصوص ميزانية المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز  
فلا يوجد لوظائفها صدا من تعديل او تمويل للتقييم المقول به . « حكم  
المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ١٩٨٢/٦/٦ في الطعن رقم ١٠٧١  
لسنة ٢٦ ق » .

ومن حيث أن المدعين يهدفون من دعواهم الى تسوية حالة ورثتهم  
« نمر تادرس المصرى » بوظيفة مدير مطحن من الفئة الثالثة اعتبارا  
من ١٩٦٤/٧/١ وما يترتب على ذلك من آثار . في حين أن مثل هذه  
الوظيفة لم تكن ممولة ، فمن ثم يستحيل قانونا اجابتهم الى هذا الطلب  
لعدم وجود الاعتماد المالى المخصص لمواجهة مثل هذه الاعباء .

( طعن ٦٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٥ )

## الفرع الثانى

الموظف قبل اجراء التسكين وبعده

اولا : اجراء التعيين والترقية لا يجوز الا وفقا لجدول

ترتيب الوظائف بعمد اتمامه

قاعدة رقم ( ٤٨٩ )

المبــــدأ :

شغل الوظائف فى الجهات المخاطبة بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة سواء كان عن طريق التعيين أو الترقية أو النذب يجب أن يتم وفقا لاحكام جدول ترتيب الوظائف وتقييمها اعتبارا من تاريخ اعتماد هذا الجدول .

ملخص الفتوى :

تخلص وقائع الموضوع فى أنه بتاريخ ٢٣/٢/١٩٨١ صدر قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ٧٤ لسنة ١٩٨١ باعتماد مشروع ترتيب وظائف العاملين بمديرية اسكان الجيزة ، وقامت المديرية المذكورة باجراء حركة ترقيةا للعاملين بها قبل نقلهم على الوظائف المعتمدة . وقد اعتمد السيد / المحافظ محضر لجنة شئون العاملين بتاريخ ١٢/٤/١٩٨١ ثم قامت المديرية بنقل العاملين بها على الوظائف الواردة بجداول الترتيب المعتمدة بجلسة لجنة شئون العاملين فى ١٣/٤/١٩٨١ رصدر قرارها رقم ٧١ فى ٢٠/٤/١٩٨١ بنقل العاملين على الوظائف المعتمدة . تقدم المهندس / عبد الباسط الغازولى بشكوى الى السيد / مدير مديرية التنظيم والادارة من قيام المديرية المذكورة باجراء حركة الترقيةا المشار اليها قبل نقل العاملين على الوظائف المعتمدة وذلك

بالمخالفة لكتاب دورى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ والذى قضى بأن عدم انجاز بعض الوحدات لاجراءات نقل العاملين على الوظائف المعتمدة يحول دون ترقية العاملين بها طبقا لحكم المادة (٣٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . ردت على ذلك المديرية المذكورة بأن حركة الترقيات المشار اليها قد تمت على درجات خالية وممولة فى موازنة ١٩٨١/٨٠ من بين شاغلى الفئة الثالثة والثانية وأن المركز الوظيفى للشاكن لم يتاثر بالترقيات المشار اليها حيث أنه يشغل الفئة الاولى . الا أن الجهاز المركزى للتنظيم والادارة قد رأى أن الترقيات المشار اليها قد تمت بالمخالفة للمادة (٣٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهى بذلك تعتبر ترقيات منعدمة ولا تلحقها حصانة ويتعين سحبها واعتبارها كأن لم تكن . ونظرا لاهمية الموضوع واختلاف وجهات النظر فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت نصوص قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حيث تنص المادة (٨) منه على أن « تضع كل وحدة جدولا للوظائف مرفقا به بطاقات كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها . واشترطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها فى احدى المجموعات النوعية ٠٠٠٠ » وتنص المادة (٩) على أن « يصدر رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة القرارات المتضمنة للمعايير اللازمة لترتيب الوظائف والاحكام التى يقتضيها تنفيذه ٠٠٠ » . وتنفيذا لذلك صدر قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ( ١٣٤ ) لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والاحكام التى يقتضيها تنفيذه . كما تنص المادة ( ٣٦ ) من القانون المشار اليه على أنه « مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها من الوظيفة التى تسبقها مباشرة فى الدرجة والمجموعة النوعية التى ينتمى اليها » بينما تنص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٨ فى شأن شغل الفئات الخالية بالموازنة العامة للدولة على أنه « لا يجوز شغل الفئات الخالية بموازنات الجهات

انتهى تطبيق أحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادرة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فيما عدا أدنى فئات التعيين الا وفقا لجدول توصيف وترتيب وتقييم الوظائف المعتمدة .... » .

ومفاد ما تقدم أن شغل الوظائف فى الجهات المخاطبة بأحكام القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه سواء عن طريق التعيين أو الترقية أو النذب يتم وفقا لاحكام جدول ترتيب الوظائف وتقييمها اعتبارا من تاريخ اعتماد هذا الجدول .

وحيث أن الثابت أن رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة قد أصدر القرار رقم (٧٤) بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٣ باعتماد مشروع ترتيب وظائف مديرية الاسكان بمحافظة الجيزة فان الامر كان يستلزم نقل العاملين بالمديرية المذكورة لهذه الوظائف طبقا لقواعد النقل الواردة بالفصل الخامس من قرار رئيس الجهاز رقم ( ١٣٤ ) لسنة ١٩٧٨ سابق الاشارة اليه ، ثم ينظر بعد ذلك فى الترقية لمن يستوفون اشتراطات شغل الوظائف ذات الدرجات الاعلى عملا بحكم المادة (٣٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ السابق ذكرها . وعلى مقتضى ذلك فان الترتيبات التى اجرتها مديرية الاسكان بمحافظة الجيزة فى ١٩٨١/٤/١٢ قبل اجراء نقل العاملين بها للوظائف الواردة - بجدول ترتيب وظائف المديرية المعتمدة من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة لم تصادف محلا وبالتالي تغدو هذه الترقيات منعدمة فلا تلحقها الحصانة ويتعين سحبها واعتبارها كان لم تكن .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار الترقيات التى اجرتها مديرية الاسكان بمحافظة الجيزة اعتبارا من ١٩٨٢/٤/١٢ منعدمة لا تلحقها أية حصانة .



قاعدة رقم ( ٤٩٠ )

المبدأ :

جواز تطبيق الاحكام القانونية المختلفة المنصوص عليها فى قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل اعتماد جداول تقييم وتوصيف الوظائف .

ملخص الفتوى :

ان الربط بين الوظائف والدرجات المالية وفقا لاحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فيما يتعلق بالتعيين والترقية والنقل والندب وغير ذلك لا يتحقق الا بالانتهاء من جداول ترتيب الوظائف وتقييمها . والى ذلك الحين تظل الدرجات المالية المحددة بجدول المرتبات الملحق بالقانون وحدها اساسا لتطبيق احكامه ، ذلك أن المشرع لم يقرر تجميد اوضاع العاملين لحين الانتهاء من تقييم الوظائف ونوصيفها .

( فتوى رقم ٤٢٣ فى ١٩٨٣/٤/٧ - ملف ٩٣٧/٤/٨٦ )

قاعدة رقم ( ٤٩١ )

المبدأ :

ترتيب الوظائف لا يتم الا باعتماد الجهاز المركزى للتنظيم والادارة لجداول الوظائف بالجهة الادارية - قبل ذلك يجوز عدم اتباع احكام الترتيب والتوصيف عند اجراء التعيين والترقية والندب فى الدرجات والوظائف .

ملخص الفتوى :

ان المشرع قد اعتنق بموجب احكام المواد ٨ و ١١ و ١٢ من قانون

نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نظام ترتيب الوظائف والربط بينها وبين الدرجات المالية ، وترك لكل وحدة أن تضع هيكلها التنظيمي وجداول وظائفها واعتمادها . على أن الربط بين الوظائف والدرجات المالية وفقا لاحكام هذا القانون فيما يتعلق بالتعيين والترقية والنقل والندب وغير ذلك لا يتحقق الا بالانتهاء من جداول ترتيب الوظائف وتقييمها وهو الامر الذى يتم بصور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة باعتماد جداول الترتيب والتوصيف بالنسبة لكل جهة على حدة .

( فتوى رقم ٢٢٢ فى ١٩٨٤/٣/٥ - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١ )

ثانيا : يجوز اجراء الترقبات على الدرجات المالية الخالية لحين اعتماد جداول ترتيب وتقييم وتوصيف الوظائف .

قاعدة رقم ( ٤٩٢ )

المبدأ :

عدم اكتمال الهياكل التنظيمية بوحدات الجهاز الادارى واعداد جداول الوظائف بها - اثره - تظل الدرجات المالية المحددة بجدول المرتبات الملحق بالقانون وحدها أساسا لتطبيق أحكامه - يجوز اجراء حركة الترقبات على الدرجات المالية الخالية لحين اعتماد جداول ترتيب وتقييم وتوصيف الوظائف .

ملخص الفتوى :

ان المشرع اعتنق فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المعمول به اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ مبدأ الربط بين الدرجات المالية ووظائف الجهاز الادارى ومن لذلك قواعد ترتيب الوظائف وتقييمها بيد أنه مراعاة منه لما يستلزمه اعداد جداول تقييم وتوصيف الوظائف من جهة وما تستتغره من زمن فانه استبعد تطبيق تلك القواعد بالقانون

رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ حتى لا يكون اعتناقه لمبدأ الربط بين الوظائف والدرجات المالية سببا فى عرقلة سير الادارة نتيجة لتجميد الاوضاع الوظيفية للعاملين بحرمانهم من فرص الترقى الامر الذى يترتب عليه خنق قدراتهم وعدم توافر الحافز على العمل لديهم وذلك بدلا من ان يكون هذا المبدأ سببا فى ترشييد الادارة وانتظام سيرها ولقد استمر المشرع فى اعتناق هذا المبدأ فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المعمول به اعتبارا من ١٠/١/١٩٧١ فلم يتخل عنه ولكنه استبعد تطبيقه بنص صريح فى القانون لحين الانتهاء من وضع جداول تقييم وتوصيف الوظائف لذات الاسباب المسالف ببيانها ، وعندما استمشر المشرع أن الوقت قد حان وأن الطريق أصبح ممهدا لعمال نظام تقييم وتوصيف الوظائف عمد الى حث الجهاز الادارى على الانتهاء من وضع جداول الوظائف وترتيبها فنص فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على وجوب العمل بهذا النظام فى موعد غايته ٣١/١٢/١٩٧٦ الا أنه لم يرتب على تجاوز هذا الميعاد أية آثار تتعلق بالعاملين فلم يقرر تجميد أوضاعهم لحين الانتهاء من تقييم وتوصيف الوظائف وفى أعقاب ذلك سارع جانب كبير من وحدات الجهاز الإدارى الى اكمال جداول ترتيب وتقييم الوظائف بها الامر الذى اقتضى تحديد ميعاد لتطبيق تلك الجداول بالوحدات التى أتمت تقييم وظائفها لذلك أصدر رئيس الوزراء القرار رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٧٦ الذى حدد أول يناير سنة ١٩٧٧ موعدا لنفاذ أحكام ترتيب الوظائف بالوحدات المشار اليها ، وحتى لا تخالف الوحدات التى تم ترتيب وتقييم وظائفها جداول الوظائف عاد رئيس الوزراء فأصدر القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٨ بمنعها من شغل الوظائف الا وفقا لجداول ترتيب وتقييم وتوصيف الوظائف المعتمدة ، ولا يجوز بأى حال من الاحوال أن ينصرف هذا الحظر الى الوحدات الادارية التى لم تستكمل جداول ترتيب وتقييم وظائفها لما فى ذلك من اضرار بالعاملين بها بحرمانهم من فرص الترقى لسبب يرجع لتراخى الوحدة التى لم تتم جداول ترتيب وظائفها وبالتالي فانه لا يسرى من باب أولى على تلك الجهات فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

وإذا كان المشرع قد ملك ذات المسلك فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فاعتنق فى أحكامه نظام ترتيب الوظائف وربط بينهما وبين الدرجات المالية فإنه ترك لكل وحدة أن تضع هيكلها التنظيمى وجدول وظائفها ومنحها مهلة مدتها ستة شهور لإصدار القرارات اللازمة لذلك وعليه فإن الربط بين الوظائف والدرجات المالية وفقاً لأحكام هذا القانون فيما يتعلق بالتعيين والترقية والنقل والنسب وغير ذلك لا يتحقق إلا بالانتهاء من جداول ترتيب الوظائف وتقييمها وإلى هذا الحين تظل الدرجات المالية المحددة بجدول المرتبات الملحق بالقانون وحدها أساساً لتطبيق أحكامه خاصة فيما يتعلق بإجراء الترقيات بوحدات الجهاز الإدارى للدولة ومن بينها وزارة التجارة وليس من شك فى أن القول بغير ذلك من شأنه أن يرد على المشرع قصده فلا يتحقق له الهدف من ترتيب الوظائف فقط وإنما ينحدر بمستوى الأداء بالجهاز الإدارى نتيجة لافتقار العاملين للدافع إلى العمل وعليه فإن حظر إجراء الترقيات لحين اعتماد جداول ترتيب الوظائف لا يمكن أن يستنبط من نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وإنما يتعين لأعماله أن يرد به نص صريح يصدر بأداة مساوية للقانون من حيث التدرج التشريعى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى جواز تبذل الدرجات المالية الحالية بوزارة التجارة لحين اعتماد جداول ترتيب وتقييم وتوصيف الوظائف بها .

( فتوى رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٨١/٤/٥ ملف ٥٤٣/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨١/٣/١٨ )

ثالثاً : مدى اعتبار التسميين بمثابة التعيين .

قاعدة رقم ( ٤٩٣ )

المبدأ :

مدى اعتبار التسميين بمثابة تعيين فى تطبيق حكم الفقرة ( هـ ) من المادة ٣١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين

المدنيين بالدولة والقطاع العام - التسكين يكشف عن الفئة التى يستحقها العامل فى تاريخ التسكين ويعتد بهذه الفئة عند تطبيق الجدول الثالث من جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويخصم من المدة الكلية المسدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئة التى سكن عليها العامل - عدم جواز تعديل المركز القانونى للعامل بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ الا أنه فى جميع الاحوال تجرى تسوية صحيحة للعامل للاعتداد بها عند الترقية فى المستقبل .

#### ملخص الفتوى :

حاصل الوقائع - أن ادارة الفتوى لوزارة المالية انتهت فى فتواها رقم ١٦٢٤/١٦ الى أحقية السيد نسيم قلدس بخيت السائق بشركة النيل العامة للمجمعات الاستهلاكية للترقية للفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٧٤/٧/١ طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وتلخص حالته فى أنه عين فى ١٩٦٣/٩/٩ طبقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بعقد عمل فى وظيفة سائق عمومى بالشركة المذكورة دون أن تحدد له فئة مالية ، وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٣٠ سكن بوظيفة سائق عمومى ( ١ ) بالفئة السابعة والتى يشترط لشغلها الحصول على رخصة قيادة جميع أنواع السيارات مع خبرة لا تقل عن خمس عشرة سنة وقد حصلت مدة خبرته طبقا لقواعد التسكن المعمول بها بالشركة على أساس أن المدة من ١٩٦٣/٩/٩ حتى ١٩٦٤/٦/٣٠ مدة خبرة فعلية فضلا عن مدة خمسة عشرة سنة كمدة خبرة اعتبارية عقب بلوغه سن الثامنة عشرة . ولما كان المذكور لم يستفد من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فقد رقى ترقية عادية بتاريخ ١٩٧٥/٦/٣٠ الى الفئة السادسة التى يشترط لشغلها رخصة قيادة جميع أنواع السيارات وخبرة لا تقل عن سبع عشرة سنة وقد روعيت مدة خبرته التى حسبت عند التسكين مضافا اليها مدة الخبرة الفعلية اللاحقة على ذلك ، وبتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٧ أجريت حركة ترقية بالشركة ولم يرق فيها الى الفئة الخامسة لعدم استكمال مدة الخبرة

الكلية الفعلية وقدرها عشرون سنة حيث قررت الشركة عدم الاعتماد بمدد الخبرة الاعتبارية التي حسبت عند التسكين وقدرها خمس عشرة سنة ، كما لم تشمل حركة الترقيات الى الدرجة الثانية بعد العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لعدم استيفاء مدة الخبرة الفعلية الكلية اللازمة للترقية لهذه الدرجة وقدرها ثلاث وعشرون سنة محسوبة من تاريخ التعيين فى ١٩٦٣/٩/٩ . وقد استندت ادارة الفتوى للقول بأحقية المذكور فى الترقية الى الفئة الخامسة طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى أنه نظرا لتسكينه فى ١٩٦٤/٦/٣٠ على وظيفة سائق بالفئة لسابعة وكانت المدة المشترطة للترقية الى هذه الفئة طبقا للجدول الثالث المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هى ثمانى وعشرون سنة فانه يتعين أن يخصم من هذه المدة مدة ثمانى عشرة سنة وبذلك تكون المدة الكلية المشترطة للترقية الى الفئة الخامسة هى عشر سنوات ومن ثم يستحق الترقية الى الفئة المذكورة من ١٩٧٤/٧/١ ، أول الشهر التالى لاستيفاء هذه المدة .

واذ رأى السيد رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة أن الاخذ بهذا الافتاء يؤدى الى اعتبار التسكين محددًا للدرجة التى يعتبر العامل معينًا بها ابتداء وبهذه المثابة تحدد مدة الخبرة التى سبق أن اعتد بها عند التسكين سواء أكانت أصلية أو اعتبارية وهو ما يتعارض مع الكتاب الدورى للجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والذى تضمن عدم جواز المساس بالمدد التى روعيت عند التسكين أو التعيين السابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ما لم يترتب على هذا التطبيق تحقيق ميزة أكبر للعاملين ، لذلك فقد طلب رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الرأى فى المسألتين الاتيتين :

١ - مدى جواز اعتبار التسكين بمثابة تعيين فى تطبيق حكم المادة ٣١ فقرة ( د ) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

٢ - وفى حالة الاعتماد بمدد الخدمة المحسوبة عند التسكين ضمن

المدة الكلية سواء أكانت تلك المدة فعلية أو اعتبارية تزيد أو تقل عن المدة اللازمة لشغل الوظيفة التي يتم التسيك عليها هل يكون هناك وجهه  
تطبيق الفقرة ( د ) المشار إليها أم تطبق على العامل مدد الجدول  
الثالث كاملة دون انقاص . وتطبيق ذلك على حالة العامل المعروضة  
حالته .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
فتبين لها أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين  
المدينين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة ١٥ منه على أن « يعتبر من  
أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة  
بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول  
الشهر التالي لاستكمال هذه المدة ٠٠٠٠ » وتنص المادة ١٨ على أن « يدخل  
في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول  
المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في التقديمية من المدد الآتية ٠٠٠ »  
وتنص المادة ٢١ على أن « تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعينين  
في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات  
دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد  
الآتية :

. . . . .

( د ) خصم المدة المشترطة في الجداول المرفقة للترقية من أول فئة  
مقررة لتعين العامل فيها الى الفئات التالية لها بالنسبة لمن عين من  
العاملين لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية في الفئة  
( ١٦٢ / ٣٦٠ ) أو الفئة ( ١٨٠ / ٣٦٠ ) أو الفئة ( ٢٤٠ / ٧٨٠ )  
أو ما يعادلها » .

مفاد هذه النصوص أنه عند تطبيق الجدول الثالث من الجداول  
الملحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والخاص بالعاملين الفنيين أو المهنيين

يرقى العامل ترقية وجوبية الى الفئة المقررة لمدة الخدمة الكلية التي قضاها من بداية الفئة المقررة لهذا الجدول وهى الفئة ( ٣٦٠/١٤٤ ) ، أما بالنسبة للعامل الذى عين لأول مرة فى مجموعة الوظائف المهنية أو الفئة فى فئة تعلق فئة بداية الجدول كان يكون قد عين فى الفئة ( التاسعة ٣٦٠/١٦٢ ) أو الفئة الثامنة ( ٣٦٠/١٨٠ ) أو الفئة السابعة ( ٢٤٠ / ٣٦٠ ) أو ما يعادل هذه الفئات فان ترقيته تكون على أساس خصم المدة الكلية المشترطة للترقية من أول فئة مقررة لتعيين العامل فى الجدول الثالث وهى الفئة ( ٣٦٠/١٤٤ ) الى الفئة التى عين عليها . فالعامل المخاطب بأحكام هذا الجدول اذا عين ابتداء بالفئة السابعة ( ٢٤٠/٣٦٠ ) عند تطبيق الجدول الثالث فى شأنه يخصم من المدة الكلية لهذا الجدول مدة ١٨ سنة وهى المدة المشترطة للترقية من بداية فئة التعيين فى هذا الجدول الى الفئة التى عين عليها العامل وهى السابعة .

ولما كان العامل المعروضة حالته قد سكن فى ٣٠/٦/١٩٦٤ بالفئة السابعة على أساس مدة خدمة فعلية واعتبارية فان هذا التسكين يكشف عن الفئة التى كان يشغلها فى التاريخ المذكور وهى الفئة التى يجب الاعتماد بها عند تطبيق الجدول الثالث من جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته دون نظر الى المدد التى روعيت عند التسكين أو طبيعة هذه المدة ، وعلى هذا الأساس يخصم من المدة الكلية للجدول المذكور وفقا لحكم الفقرة ( د ) من المواد ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مدة ١٨ سنة وهى المدة المشترطة للترقية من الفئة ( ٣٦٠/١٤٤ ) فئة بداية التعيين الى الفئة السابعة التى كشف التسكين عند شغل العامل المذكور لها فى ٣٠/٦/١٩٦٤ .

وانه لترقية العامل المذكور للفئة الخامسة طبقا لمعد الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فانه يتعين خصم مدة الترقية الى هذه الفئة وقدرها ١٨ سنة المدة ٢٨ سنة المقررة بالجدول الثالث ، ومن ثم ترقى



الى هذه الفئة فى أول الشهر التالى لاكمال عشر سنوات  
فى ١٩٧٤/٧/١ .

واذ كان الامر كذلك الا انه لا يجوز تعديل المركز القانونى للعامل  
بما يتفق مع صحيح حكم القانون وبما يتفق مع ما كشف عند هذا الافتاء  
بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ، ذلك أن القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ عندما نص  
فى مادته الحادية عشرة مكررا على أن يكون ميعاد رفع الدعوى الى  
المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق  
بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون أو بمقتضى  
أحكام القوانين أرقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٢  
لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٤ وقرارات  
وزير الخزانة أرقام ٣٥١ لسنة ١٩٧١ ، أردف بأنه لا يجوز بعد هذا  
الميعاد - الذى مد حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٣ تعديل  
المركز القانونى للعامل استنادا الى أحكام التشريعات المذكورة على أى  
وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى وغنى عن  
البيان أن هذا الحظر ينصرف الى جهة الادارة والعامل فى نفس الوقت  
بمعنى أن العامل الذى لم يرفع الدعوى مطالبا بحقه الذى نشأ عن القوانين  
والقرارات سالفة البيان حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ يمتنع وجوبا على المحكمة  
قبول دعواه لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ، كما يمتنع أيضا على الجهة  
الادارية لذات السبب النظر فى طلب اجابته الى طلبه ، ومن ثم تكون  
التسوية الموجودة بملف خدمة هذا العامل هى القائمة ولا يجوز تعديلها  
على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

أما عن الحقوق الناشئة عن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية  
حالات بعض العاملين فانه وفقا لحكم المادة الحادية عشرة من هذا القانون  
كان لا يجوز تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه  
بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ، الا أن المشرع تدخل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة  
١٩٨٤ ونص على مد هذا الميعاد حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ بالنسبة للحقوق

الناشئة عن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فقط واعمالا لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فانه يلزم فى جميع الاحوال اجراء تسوية قانونية صحيحة للعامل وفقا لاحكام القوانين المعمول بها عند اجرائها بغرض تحديد الدرجة والاقدمية القانونية التى يستحقها العامل وذلك للاعتداد بهما عند اجراء ترقية العامل مستقبلا للدرجة التالية ، وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام القضائية النهائية أو القرارات النهائية الصادرة بالترقية .

ولما كان حكم المادة ٢١ فقرة ( د ) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يخرج عن نسيج القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فانه لا يجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تعديل المركز القانونى للعامل الذى يتقرر الاستفادة من أحكامها على الوجه السابق تفصيله على أن تجرى له تسوية قانونية صحيحة وفقا لهذه الأحكام لتحديد الدرجة والاقدمية القانونية التى يعتد بها مستقبلا عند ترقية الى الدرجات التالية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى أن :

١ - التسكين يكشف عن الفئة التى يستحقها العامل فى تاريخ التسكين ويعتد بهذه الفئة عند تطبيق الجدول الثالث من جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويخصم من المدة الكلية المدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئة التى سكن عليها العامل .

٢ - احقية العامل نسيم قلدس بخيت فى الترقية الى الفئة الخامسة فى ١٩٧٤/٧/١ طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

٣ - عدم جواز تعديل المركز القانونى بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ، الا أنه فى جميع الاحوال تجرى تسوية صحيحة للعامل للاعتداد بها عند الترقية فى المستقبل ، على النحو الوارد تفصيله .

( ملف ٦٢٨/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤ )

رابعاً : أقدميات العاملين الذين تم تسكينهم

قاعدة رقم ( ٤٩٤ )

المبدأ :

عاملون بالقطاع العام - تقييم الوظائف - تسوية حالة - اقدمية -  
اتمام اجراءات توصيف وتقييم وظائف الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة  
الكبرى ( شركة مياه القاهرة الكبرى سابقا ) فى ظل العمل بأحكام نظام  
العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة  
١٩٦٦ - أقدميات العاملين بالهيئة المذكورة ( شركة مياه القاهرة الكبرى  
سابقا ) فى الفئات التى سويت عليها حالاتهم - تحديد هذه الاقدميات  
اعتبارا من السنة المالية التالية لاعتماد مجلس الوزراء بالنسبة الى الفئة  
الثانية وما يعلوها والجهاز المركزى للتنظيم والادارة بالنسبة الى الفئات  
الادنى من الثانية .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥  
بتحويل ادارة مرفق مياه القاهرة الى شركة مساهمة تتبع المؤسسة  
المصرية العامة لاعمال المرافق قد صدر فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ أى  
فى ظل العمل بأحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار  
رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم فقد خضعت هذه الشركة  
منذ تاريخ انشائها لاحكام هذه اللائحة .

ومن حيث أن المادة ٦٣ من اللائحة المشار اليها تنص على أن  
« يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة  
بالشركة فى حدود الجدول المرافق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة  
وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن  
يشغلها وتقييمها وتصنيفها فى فئات ويعتمد هذا الجدول بقرار من

مجلس ادارة المؤسسة المختصة « . وتنص المادة ٦٤ على أن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة فى الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار . . . ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة . ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذى . ويمنح العاملون المرتبات التى يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية » .

ومن حيث أن ميعاد الستة شهور المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من اللائحة مألوفة الذكر هو ميعاد تنظيمى لا يترتب على عدم التقيد به أى جزاء فلا يسقط بانقضائه حق الشركات فى اجراء هذا التعادل كما لا يترتب للعاملين بالشركات أى حق فى أن تحدد أقدمياتهم فى الفئات الملحقه بالجدول المشار اليه بموعد غايته نهاية مدة الستة أشهر المشار اليها . وآية ذلك ان المادة ٦٤ المذكورة آنفا لم تعدد بمدة الستة أشهر فى مجال تحديد موعد العمل بالقرار الصادر باجراء التعادل أو فى تحديد موعد منح العاملين المرتبات التى يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم . فبالنسبة الى تحديد موعد العمل بقرار التعادل فانه لا يسرى الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذى ، وبالنسبة الى تحديد موعد منح العاملين المرتبات التى يحددها قرار التسوية فانه يكون اعتبارا من أول السنة المالية التالية لتصديق مجلس الوزراء على القرار الصادر باجراء التعادل .

وجلى أن المشرع لو كان يستهدف من موعد الستة شهور المشار اليها أن تحدد أقدميات العاملين فى الفئات التى سويت عليها حالتهم بموعد غايته نهاية الستة شهور لكان قد نص على العمل بالقرار الصادر باجراء التعادل باثر رجعى يترتد الى نهاية هذه الشهور الستة الامر الذى لم يحدث .

ومن حيث أنه - تأسيساً على ما تقدم - فإنه ولئن كان على شركة مياه القاهرة الكبرى أن تبادر فور انشائها بتوصيف وتقييم وظائفها وأجراء التعادل بينها وبين الجدول الملحق بلائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عملاً بأحكام المادتين ٦٣ ، ٦٤ منها ، إلا أنه لم يكن هناك ما يلزمها بالانتهاء من هذا العمل خلال مدة السنة أشهر التالية لتاريخ انشائها كما لم يكن هناك ما يلزمها قانوناً بأن تحدد أقدميات العاملين فيها بتاريخ غايته نهاية السنة أشهر التالية لتاريخ انشائها أى فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٦ أو بأول السنة المالية التالية لهذا التاريخ أى فى أول يولية سنة ١٩٦٦ .

ومن حيث أن شركة مياه القاهرة الكبرى قد قامت بعد انشائها باتخاذ الاجراءات اللازمة لتوصيف وتقييم وظائفها وفقاً لما كانت تقضى به أحكام المادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى كان معمولاً بها فى ذلك الوقت ، غير انه من الثابت أن هذه الاجراءات لم تتم الا بعد أن الغيت هذه اللائحة وعمل بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ اذ أن تلك الاجراءات قد تمت بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٧ بتصديق السيد نائب رئيس الجمهورية رئيس لجنة الخطة بعد أن وافقت اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والادارة على جداول توصيف وتقييم وظائف هذه الشركة .

ومن حيث أن اجراءات توصيف وتقييم وظائف الهيئة المذكورة ( الشركة ) قد تمت فى ظل العمل بأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فإنه يتعين الرجوع الى هذه الاحكام دون غيرها فى خصوص تحديد آثار اتمام هذه الاجراءات ومن بينها تحديد أقدميات العاملين فى الفئة المالية التى قيمت بها وظائفهم وسويت عليها حالاتهم .

ومن حيث أن إجراءات التقييم والتوصيف المشار إليها قد تمت فى ظل العمل بأحكام المادة الثالثة من نظام العاملين بالقطاع العام قبل تعديلها اعتباراً من ١٩٦٨/١٢/١٩ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٦٨ والتي كانت تنص على أنه « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها فى إحدى فئات الجدول الملحق بهذا النظام مع مراعاة أحكام القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه » .

ومن حيث أن مؤدى هذا النص أن المشرع قد استعار أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تقييم مستوى الشركات وإعادة تقييم وظائف المؤسسات العامة والشركات وأوجب اتباعها فى مجال توصيف وتقييم ومعادلة وظائف الشركات والمؤسسات العامة فى ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام وقد نصت المادة الثانية من القرار الجمهورى المشار إليه على أنه « يجوز إعادة تقييم الوظائف العامة بالمؤسسات أو الشركات أو استحداث وظائف جديدة وفقاً لأحكام المادة ٦٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك بعد مراجعة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وعلى أن يعتمد الوظائف من الفئة الثانية فما فوق من مجلس الوزراء وفى كلتا الحالتين لا يجرى التعديل إلا اعتباراً من أول السنة المالية التالية » . ومؤدى ذلك أن تقييم وظائف الشركات فى ظل العمل بأحكام نظام العاملين بالقطاع العام لا يجرى ولا ينفذ إلا اعتباراً من أول السنة المالية التالية لاعتماده من الجهة المختصة .

ومن حيث أن المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه قد أوجبت اعتماد تقييم وظائف المؤسسات العامة والشركات بالفئة الثانية فما فوق من مجلس الوزراء فى حين اكتفت فى شأن اعتماد تقييم وظائف تلك الجهات بالفئة الثالثة فأقل بمجرد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على ذلك ، فإن ما تضمنته

جداول توصيف وتقييم ومعادلة وظائف الهيئة المذكورة ( الشركة ) من تقييم لبعض وظائفها بالفئة الثانية فما فوق لم تنفذ الا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لاعتمادها من مجلس الوزراء . أما ما تضمنته فى شأن تقييم وظائف هذه الهيئة بالفئات المالية الأدنى من الثانية فانه لم ينفذ الا اعتبارا من موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

ومن حيث أن الفئات المالية التى تضمنها الجدول الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بأصدار لائحة العاملين بالشركات ومن بعده تلك التى تضمنها الجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ليست سوى مصارف مالية للوظائف بعد توصيفها وتقييمها واجراء التعادل بينها وبين وظائف كل مؤسسة أو وحدة اقتصادية ، وأنه لذلك لا يجوز شغل الفئة بالتعيين فيها أو النقل اليها قبل تمام التوصيف والتقييم والتعادل اذ أنها قبل تمام ذلك تكون ذات كيان ناقص لم يكتمل ولا تستوى كيانا مكتملا الا بعد تمام التقييم والتوصيف والتعادل ، وتأسيسا على ما تقدم فانه يتعين تحديد أقدميات العاملين فى الهيئة المذكورة ( الشركة سابقا ) فى الفئات التى تقررت للوظائف التى يشغلونها اعتبارا من تاريخ مريان ونفاذ تقييم هذه الوظائف أى اعتبارا من أول السنة المالية التالية لاعتماد هذا التقييم من السلطة المختصة بذلك . ومن ثم فانه لا يجوز رد تاريخ أقدمية العاملين فى هذه الهيئة الى ١٩٦٦/٦/٣٠ ، اذ أن اتخاذ هذا التاريخ موعدا لتحديد أقدمياتهم لا يستند الى أساس من حكم القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أقدميات العاملين بالهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى ( شركة مياه القاهرة الكبرى سابقا ) فى الفئات التى سويت عليها حالاتهم تتحدد اعتبارا من أول السنة المالية التالية لاعتماد مجلس الوزراء بالنسبة الى الفئة الثانية وما يعلوها ، والجهاز المركزى للتنظيم والادارة بالنسبة الى الفئات الأدنى من الثانية .

خامسا : النقل الى جهة لم يتم ترتيب الوظائف بها

قاعدة رقم ( ٤٩٥ )

المبـدأ :

نقل العامل الذي حصل على مؤهل عال اثناء الخدمة غير جائز  
من جهة تم فيها ترتيب الوظائف الى جهة لم تعتمد فيها جداول الترتيب  
والتوصيف بعدد .

ملخص الفتوى .

اعتنق المشرع بموجب أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نظام  
ترتيب الوظائف وربط بينها وبين الدرجات المالية . وهذا الربط لا يتحقق  
الا بالانتهاء من جداول ترتيب الوظائف وتقييمها ، وعلى ذلك فان العامل  
الذي يحصل على مؤهل عال اثناء الخدمة بعد اعتماد جداول الترتيب  
والتوصيف من الجهة المختصة لا يجوز نقله نقلا نوعيا الى جهة أخرى لم  
يتم فيها اعتماد نظام الترتيب والتوصيف تطبيقا لاحكام المادة الرابعة  
فقرة (٣) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ان هذا النظر لا ينسحب  
على النقل العادي .

( ملف ٢٢٢/٦/٨٦ - جلسة ١٥/٢/١٩٨٤ ) .

سادسا : اعادة تقييم الوظيفة

قاعدة رقم ( ٤٩٦ )

المبـدأ :

اختصاص مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بتوصيف  
وتقييم الوظائف على أساس واجبات ومسئوليات الوظيفة - لمجلس الادارة  
اعادة تقييم الوظائف واستحداث وظائف جديدة بشرط أن يعتمد الوزير هذا



التقييم - يجب توافر الشروط المقررة لشغل الوظيفة فى العامل و صدور قرار من السلطة المختصة بالتعيين بتعيينه فيها - اعادة تقييم الوظيفة برفع فئتها المالية - مجرد توافر شروط شغل الوظيفة الجديدة فى العامل لا يؤدى بذاته الى شغله لها - يجب صدور قرار من السلطة المختصة بالتعيين بتعيينه فيها - اساس ذلك - انه يلزم توافر شروط شغل الوظيفة فى العامل و صدور قرار من السلطة المختصة بالتعيين وفقا للفئة المالية المحددة لهذه الوظيفة وقد لا تكون سلطة التعيين هى السلطة المختصة باجراء التقييم و التوصيف .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن « يضع مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هيكلًا تنظيميًا لها يعتمد من الوزير المختص » .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن ( يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها فى داخل احدى مستويات الجدول الملحق بهذا النظام .

ويجوز اعادة تقييم الوظائف بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو استحداث وظائف جديدة بعد موافقة مجلس الادارة على ان يعتمد من الوزير المختص ، وذلك بشرط الالتزام بالنسبة المقررة للاجور الى رقم الانتاج أو رقم الاعمال ) .

وتنص المادة الخامسة على أنه ( فيما عدا رئيس مجلس الادارة وأعضاء مجلس الادارة الذين يعينون بقرار من رئيس الجمهورية يكون التعيين فى وظائف الادارة العليا بقرار من الوزير المختص ، ويكون

التعيين فى وظائف المستوى الاول بقرار من رئيس مجلس الادارة بناء على ترشيح المجلس ويكون التعيين فى باقى المستويات بقرار من رئيس مجلس الادارة ٠٠٠٠ ) .

ومن حيث أنه طبقا لهذه النصوص فان المشرع ميز بين توصيف وتقييم الوظائف وبين التعيين فيها وذلك بأن حدد لكل منهما أدواته والسلطة المختصة بإجرائه ، فخلول مجلس الادارة الاختصاص بإجراء التوصيف والتقييم على أركان قوامها واجبات الوظيفة ومسئولياتها ، فى حين ربط التعيين فى الوظيفة بالفئة المحددة لها ففيما عدا رئيس وإعضاء مجلس الادارة الذين يعينون بقرار من رئيس الجمهورية يختص الوزير بالتعيين فى وظائف الادارة العليا ويختص رئيس مجلس الادارة بالتعيين فى وظائف المستوى الاول بترشيح من المجلس ويستقل بالتعيين فى باقى المستويات .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فان أعمال احدى السلطتين لاختصاصها لا يؤدى بمفرده الى تقلد العامل للوظيفة بل لابد من اجتماعهما معا ، ومن ثم فان مجرد توافر شروط شغل الوظيفة ومواصفاتها فى العامل لا يؤهله لتقلدها طالما أنه لا يشغل الفئة المالية المحددة لها بالادارة الصحيحة الصادرة من سلطة التعيين .

ومن حيث أنه لما كانت علاقة العامل بالوظيفة تقوم على توافر شروطها ومواصفاتها فى شأنه وعلى شغله لفئة مالية معينة فان رفع الفئة المالية للوظيفة التى يقوم العامل بأعبائها الى فئة أعلى من تلك التى يشغلها العامل يجعله غير شاغل للوظيفة أو للفئة الجديدة التى قددرت لها ويتعين لاعتباره كذلك صدور قرار من سلطة التعيين بوضعه على الفئة الجديدة وليس من شك فى أن القول بغير ذلك سيؤدى الى مصادرة اختصاص سلطة التعيين والى شغل العامل للفئة المالية وللوظيفة بناء على قرار صادر من السلطة المختصة بالتوصيف والتقييم الامر الذى يتعارض مع صريح نصوص القانون .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم فإن إعادة تقييم وظيفة المدير التجارى لشركة الاسكندرية للمنتجات المعدنية برفع فئتها المالية من الثانية الى الاولى يؤدى الى اعتبار السيد ..... الذى كان بالفئة الثانية غير شاغل لها ولا يعود لشغلها الا بعد صدور قرار بتعيينه فيها بالفئة الجديدة من الوزير باعتباره السلطة المختصة بالتعيين فى الوظائف المحدد لها بالفئة الاولى .

ومن حيث أنه لا وجه للحجاج فى هذا الصدد بفتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٧١/٣/٣١ ذلك لانها تناولت حالة من يعين بقرار من السلطة المختصة بالتعيين فى وظيفة لم تكن سلطة التوصيف قد مارست بشأنها اختصاص تحديد شروطها ومواصفاتها وفئتها المالية ، وعند أعمالها لاختصاصها حددت للوظيفة فئة من الفئات التى يتم التعيين عليها بذات القرار الصادر بالتعيين لذلك رأت الجمعية العمومية أنه لا حاجة فى مثل هذه الحالة الى امتداد قرار جديد من سلطة التعيين طالما أن الفئة التى قدرت للوظيفة تدخل فى نطاق اختصاص السلطة التى أجرت التعيين وباعتبار أن التعيين فى الوظيفة يتضمن فى نفس الوقت التعيين فى الفئة المالية المقدرة لها ، وهو الامر الذى يتخلف فى الحالة الماثلة حيث عين العامل أصلاً بالوظيفة فى وقت كان مقدراً لها فئة مالية أدنى من الفئة التى أعيد تقييمها عليها ، ومن ثم فلا يصح القياس بين الحالتين لعدم امكان الجمع بينهما فى الحكم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية السيد ..... فى شغل وظيفة المدير التجارى لشركة الاسكندرية للمنتجات المعدنية التى أعيد تقييمها برفع فئتها المالية من الثانية الى الاولى الا بعد صدور قرار بذلك من الوزير المختص .

قاعدة رقم ( ٤٩٧ )

المبدأ :

الجهة المختصة بشغل الوظائف التى يعيد مجلس ادارة وحسدة القطاع العام تقييمها هو الوزير المختص .

ملخص الفتوى :

اذا كان المشرع قد خول مجلس ادارة الشركة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سلطة نهائية فى اعداد جداول التوصيف والتقييم ، ولم يعلق تطبيق تلك الجداول على اعتماد سلطة اخرى فى حين أنه كان يعلق تطبيق تلك الجداول فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الملغى على اعتماد الوزير المختص فان ذلك لا يعنى امكن شغل العامل للوظيفة مجرد صدور قرار من مجلس الادارة بتقييمها وتحديد الدرجة المالية المحددة لها لان المشرع اتخذ فى القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ذات المسلك الذى سار عليه من القانون القديم وهو التمييز بين الاختصاص بالتقييم وبين الاختصاص بالتعيين ولم يدمجها فى سلطة واحدة ، ومن ثم فان استقلال مجلس ادارة باختصاص التقييم والتوصيف فى القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لا يمكن أن يؤدى الى ايلولة الاختصاص بالتعيين والترقية اليه ، مع وجود نصوص صريحة تخول هذا الاختصاص لسلطات اخرى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاص مجلس ادارة شركة مضارب البحيرة بتسكين العاملين فى الوظائف التى رفعت الدرجات المالية المحددة لها من درجة مدير عام الى الدرجة العالية وانه يلزم لشغل هذه الوظائف التى اعيد تقييمها صدور قرارات بالتعيين فيها من الوزير المختص بصفته رئيسا للجمعية العمومية للشركة .

### الفرع الثالث

عدم اكتساب قرارات التسكين الخاطئة

حصانة تعصمها من السحب أو الالغاء

قاعدة رقم ( ٤٩٨ )

المبدأ :

قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هما المعمول بهما بالنسبة للعاملين بهيئة المسرح بحكم الاحالة الواردة فى القرارات الجمهورية المتعاقبة المنظمة للهيئة - تبعا لذلك لم يكن ثمة محل لاجراء تقييم وتسكين العاملين بهيئة المسرح لان اجراءات التقييم والتسكين هى من المسائل المتعلقة بالقطاع العام التى لم تطبق احكامه على العاملين بالمسرح - يترتب على ذلك عدم مشروعية قرارات هيئة المسرح بتسوية حالات العاملين بها وفقا للائحة العاملين بالشركات العامة وتسكينهم على الفئات الواردة بهذه اللائحة - عدم اكتساب هذه القرارات حصانة تعصمها من السحب أو الالغاء •

ملخص الفتوى :

يبين من قصى القرارات المنظمة لهيئة المسرح انه بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩٤ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة لفنون المسرح والموسيقى وكان ينطبق على المؤسسة عندئذ قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بحكم الاحالة الواردة فى القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ، وبتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٦٩ صدر القرار الجمهورى رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم مؤسسته

فنون المسرح والموسيقى ونصت المادة (١٥) منه على أن « يعمل بالقواعد السارية فى هيئة اذاعة الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة للشئون المالية والادارية وشئون العاملين بالمؤسسة الى أن تصدر اللوائح الخاصة بالمؤسسة ، وفى ١٩٦٩/٩/٢٢ صدر القرار الجمهورى رقم ١٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الهيئة العامة للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية ليحل محل مؤسسة فنون المسرح والموسيقى ونصت المادة ١٠ من هذا القرار على أن « يظل العاملون بمؤسسة فنون المسرح والموسيقى بحالتهم الوظيفية ويخضعون للنظم والقواعد واللوائح المعمول بها فى المؤسسة الى أن تصدر اللوائح والقواعد الخاصة بالهيئة بعد الاتفاق مع وزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم والادارة بحيث تصدر قبل أول يوليو سنة ١٩٧٠ ، كما تظل النظم والقواعد واللوائح الاخرى المعمول بها فى مؤسسة فنون المسرح والموسيقى سارية خلال فترة الانتقال المذكورة حتى تصدر القواعد واللوائح الخاصة بالهيئة » . وأخيرا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة السينما والمسرح والموسيقى ونصت المادة (١٤) منه على أن « تظل القواعد واللوائح والقرارات التى كان معمولا بها فى المؤسسة المصرية العامة للسينما والهيئة العامة للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية سارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار لحين صدور القواعد واللوائح والقرارات الخاصة بالهيئة » .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن القرارات المتعاقبة المنظمة لكل من مؤسسة السينما ومؤسسة المسرح والتى انتهت بادماجهما فى هيئة واحدة حتى هيئة السينما والمسرح المنشأة بالقرار الجمهورى رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ - هذه القرارات تضمنت احكاما وقتية أحالت بموجبها فى الشئون المالية والادارية الخاصة بالمؤسستين الى القواعد التى طبقها هيئة الاذاعة وذلك الى أن تصدر كل مؤسسة لائحتها الداخلية ، ثم قضى القرار الجمهورى رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ باستمرار العمل بهذه القواعد وذلك الى أن تصدر هيئة السينما والمسرح والموسيقى القواعد الخاصة بها .

ولما كانت هيئة الاذاعة تطبق قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على العاملين بها وذلك اعمالا لنص المادة الاولى من القرار

الجمهورى رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ التى تنص على أن « تسرى فى شأن موظفى الاذاعة ومستخدميها الاحكام المنصوص عليها فى قانون موظفى الدولة والقوانين الاخرى المنظمة لشئون العاملين » وظل هذا القانون مطبقا على العاملين بالاذاعة ومن بعده قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى ١٣/١١/١٩٧١ حيث صدر قرار رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون - وبهذه المثابة يعتبر قانون نظام موظفى الدولة وقانون نظام العاملين المدنيين هما المعمول بهما بالنسبة للعاملين بهيئة المسرح بحكم الاحالة الواردة فى القرارات الجمهورية المتعاقبة المنظمة للهيئة التى انتهت بصور القرار الجمهورى رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ بادماج مؤسسة السينما وهيئة المسرح فى هيئة واحدة ، ولقد نص هذا القرار على أن تستمر القواعد المعمول بها بالنسبة لمؤسسة السينما وبالنسبة لهيئة المسرح سارية فيما لا يتعارض مع احكامه الى أن تصدر الهيئة القواعد واللوائح والقرارات الخاصة بها . وتبعا لذلك فلم يكن ثمة محل لاجراء تقييم وتسكين للعاملين بهيئة المسرح لان اجراءات التقييم والتسكين هى من المسائل المتعلقة بالقطاع العام التى لم تطبق احكامه على العاملين بالمسرح وتعتبر قرارات هيئة المسرح بتسوية حالة العاملين بها وفقا للائحة العاملين بالشركات العامة وتسكينهم على الفئات الواردة بهذه اللائحة غير مشروعة ، وبهذه المثابة لا تكتسب هذه القرارات حصانة تعصمها من المسح أو الالغاء .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم مشروعية قرارات هيئة المسرح المشار اليها الصادرة بتسكين وتسوية العاملين بها بالتطبيق لاحكام لائحة نظام العاملين بشركات القطاع العام .

( ملف ٦٧٧/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٦/٤/٢٨ ) .

## الفصل الخامس

### مسائل متنوعة

---

#### الفرع الاول

#### أوراق الموظف

---

#### قاعدة رقم ( ٤٩٩ )

المبدأ :

الاوراق والبيانات التى تتعلق بالموظف وتثبت أن له حقا - ينبغى كاصل مسلم به أن تكون مودعة بملف خدمته أو فى القليل يتعين أن يشار فى الاوراق الى تقديمها بما لا يدع مجالا للمنازعة فى هذا التقديم .

ملخص الحكم :

من الاصول المسلم بها أن كل ما يتعلق بالموظف من أوراق وبيانات تثبت أن له حقا ينبغى أن تكون مودعة بملف خدمته باعتباره وعاء عمله الطبيعى أو فى القليل يتعين أن يشار فى الاوراق الى تقديمها بما لا يدع مجالا للمنازعة فى هذا التقديم ، ما دام صاحب الشأن يزعم أنها قدمت بالطريق الرسمى الى الجهة الادارية المختصة فى الميعاد المحدد لذلك قانونا .

( طعن رقم ٦٠٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩ ) .



## الفرع الثانى

### درجة شخصية

---

قاعدة رقم ( ٥٠٠ )

المبدأ :

درجة شخصية - أوجه التشابه وأوجه المفارقة بينها وبين الدرجة  
الاصلية .

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن المدعى قد رقى الى الدرجة الثامنة الشخصية بالتطبيق  
لاحكام القانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ فإنه يعتبر مرقى الى درجة دائمة ،  
ولا يقدر فى ذلك أن الدرجة المرقى اليها درجة شخصية وأنه بقى بعد  
الترقية فى درجته الشخصية ، ذلك أن الدرجة الشخصية والدرجة  
الاصلية تتساويان فى هذا الخصوص فى كل الميزات والحقوق المترتبة  
على منحها ، فليس ما يمنع من ترقية صاحب الدرجة الثامنة الشخصية  
الى الدرجة السابعة ، كما لا تحول درجته الشخصية دون منحه  
علاوات تلك الدرجة فى مواعيدها وبفئاتها المقررة اسوة بالدرجة الاصلية ،  
وكل ما هنالك من فارق بين الدرجة الاصلية والدرجة الشخصية أن  
أوضاع الميزانية عند ترقية موظف الى درجة شخصية لم تكن تسمح  
بمنحه درجة أصلية ، وهو أمر لا اثر له على مركزه القانونى باعتباره  
مرقى الى تلك الدرجة ، وهو على كل حال وضع مؤقت يسوى عند  
وجود خلوات تسمح بوضع صاحب الدرجة الشخصية على درجة أصلية  
دون أن ينقص ذلك من حقوقه شيئاً .

- ١٠٨٨ -

## الفرع الثالث

### كادر

قاعدة رقم ( ٥٠١ )

#### المبدأ :

• اختلاف الكادرين الكتابي المتوسط والفنى المتوسط فى طبيعتهما .

#### ملخص الحكم :

لا مشاحة فى أن الكادر الكتابي المتوسط والكادر الفنى المتوسط وان جمعهما تقسيم واحد من حيث مربوط الدرجات الا أنهما كادران يختلفان فى طبيعتهما اختلافا جوهريا مناطه المغايرة الاساسية بين المؤهل الذى يجيز التعيين فى أيهما وطبيعة الاعمال التى يقوم بها شاغلو الوظائف المدرجة فى كل منهما وآية ذلك ما نصت عليه المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة من أن المؤهلات العلمية التى يجب أن يكون المرشح حاصلها عليها وهى :

(١) .....

(٢) شهادة فنية متوسطة تتفق دراستها وطبيعة الوظيفة اذا كان التعيين فى وظيفة من وظائف الكادر الفنى المتوسط .

(٣) شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها اذا كان التعيين فى وظيفة كتابية أو شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها اذا كان التعيين فى وظيفة من الدرجة التاسعة .

( طعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٦٠ ) .

- ١٠٨٩ -

قاعدة رقم ( ٥٠٢ )

المبدأ :

الدرجة فى الكادر الادنى - لا تتفق اطلاقا مع الدرجة فى الكادر  
العالى حتى ولو اتحدت فى التسمية - الخروج على ذلك يستلزم نصا صريحا  
من المشرع .

ملخص الحكم :

من المقرر وفقا لقضاء هذه المحكمة أى الدرجة فى الكادر الادنى  
لا تتفق اطلاقا مع الدرجة فى الكادر العالى حتى ولو اتحدت فى التسمية  
وأن الخروج على ذلك يستلزم نصا صريحا من المشرع .  
( طعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٣ )

قاعدة رقم ( ٥٠٣ )

المبدأ :

كادر سنة ١٩٣٩ - انشاؤه درجة جديدة هى الدرجة التاسعة -  
ادراجها ضمن درجات الكادر العام دون كادر الخدمة الخارجيين عن هيئة  
العمال .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على كادر سنة ١٩٣٩ أنه أنشأ درجة جديدة هى  
الدرجة التاسعة ونص على أن التعيين فيها فى كل الاحوال يكون بصفة  
مؤقتة ، وقد ألحق بهذا الكادر جداول تضمنت الكادر العام للموظفين

( م ٦٩ - ج ٢٤ )

ثم الكادرات الخاصة وأخيرا كادر الخادمة الخارجين عن هيئة العمال ،  
وأدرجت الدرجة التاسعة ضمن درجات الكادر العام . وعلى مقتضى ذلك  
لا يعتبر المطعون لصالحه ضمن الخدمة الخارجين عن هيئة العمال  
أو الخدمة السائرة ، وان عودلت الدرجة التاسعة المعين عليها فى أحوال  
خاصة بالدرجات الخارجة عن هيئة العمال ، ومن ثم تسرى عليه - طبقا  
لما تقدم ولما ورد بالمادة السابعة من عقد استخدامه - جميع اللوائح الخاصة  
بالمستخدمين الجارى العمل بها أو التى سيعمل بها مستقبلا .

( طعن رقم ١٩٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٩ ) .

## الفرع الرابع

### اثر الاحكام الاجنبية على العلاقة الوظيفية

#### قاعدة رقم ( ٥٠٤ )

#### المبدأ :

الاستناد الى حكم نهائى بعقوبة مقيدة للحرية من محكمة اجنبية فى اصدار قرار بانهاء خدمة العامل المحكوم عليه باطل بطلانا مطلقا ولا يترتب اثره فى انتهاء الخدمة على الاطلاق .

#### ملخص الحكم :

ان القرار الصادر بانهاء خدمة أحد العاملين استنادا الى حكم الفقرة السادسة من المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام بسبب الحكم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية من احدى المحاكم الاجنبية هو قرار انطوى على مخالفة جسيمة تنحدر به الى مرتبة الانعدام الذى لا تلحقه أية حصانة ، ذلك أن الحكم الصادر من المحكمة الاجنبية وان جاز الاستناد اليه .كسبب من أسباب تاديب العامل عما بدر منه الا أنه لا يستقيم سببا صحيحا لانتهاء خدمته بالتطبيق للنص المذكور ، ذلك ان سلطة مصدر القرار فى اعمال النص المذكور مقيدة بوجوب أن يكون الحكم الجنائى صادرا من المحاكم الوطنية احتراما لميادة الدولة .

( طعن رقم ٥٤٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨١/٦/١٣ )

## الفرع الخامس

بسم: العلاقة الوظيفية وأثره على الاجازات

قاعدة رقم ( ٥٥٥ )

المبدأ :

مدى جواز منح اجازة للوضع أو لرعاية الطفل بعد التعيين وقبل استلام العمل - جواز الترخيص للعاملين الجدد باجازات خلال فترة الاختبار وقبل انتهائها - استحقاق العامل الاجازات يكون عن سنة عمل كاملة أى أن العامل لا يستحق الاجازات الا عن المدة التى يقضيها فى العمل  
فعلا .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه بالنسبة للمسألة الاولى فان عدم تسلم العامل المعين عمله فى المهلة المتأتمية وهى لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على شهر ، يجعل قرار تعيينه كان لم يكن ، وذلك ما لم يقدم عذرا تقبله السلطة المختصة ، طبقا للمادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وبناء على ذلك لا يجوز النظر فى منح العامل المعين أية اجازات قبل تسلمه العمل ، وانما يجوز له الاحتفاظ بالوظيفة بعد فوات المهلة المشار اليها اذا قدم عذرا تقبله جهة الادارة .

ومن حيث أنه عن المسألة الثانية ، فان قيد عدم الترخيص للعامل باجازة خلال الستة الاشهر الاولى من خدمته لم يرد الا فى المادة ١/٦٥ من القانون المشار اليه الخاصة بالاجازة الاعتيادية ، وبالتالي فان الاجازات الاخرى طالما لم تقيد بمثل هذا الحكم يكون من حق العامل الحصول عليها دون انتظار فترة معينة قبل الترخيص بها . كما وان المشرع حينما اوجب الحق فى الاجازة فانه يكون قد رجح عندئذ مصلحة المرفق العام ، كما هو

الحال على سبيل المثال فى اجازة المرافقة الوجوبية وفقا للمادة ٦٩ بند ١ من قانون العاملين ، ومن ثم فليس ما يمنع عن ايقاف فترة الاختبار وقطعها والترخيص للعامل بالاجازة الوجوبية او الاجازة التى تقتضيها الضرورة مع استكمال فترة الاختبار عند عودته وعدم ترقيته اذا امتدت فترة الاختبار نتيجة قيامه بالاجازة المرخص له بها طالما ان صلاحيته لم تثبت بعد لشغل أدنى وظائف التعيين .

ومن حيث أنه عن المسألة الثالثة ، فإن المشرع وأن كان قد قرر أن تتخذ السنة الميلادية من أول يناير الى آخر ديسمبر أساسا لحساب الاجازات التى تمنح للعاملين الا أن ذلك لا يعنى أن الاجازة لا تستحق كاملة الا اذا قضى العامل فى عمله المدة المقررة لها هذه الاجازة ، طالما أن الاجازة حق من حقوق العامل لا يجوز منعها عنه او حرمانه منها . ولذلك عندما اراد المشرع أن يخرج على هذا الاصل ، أورد على خلافه حكما خاصا صريحا ضمنه المادة ١/٦٥ سابق الاشارة اليها . وبناء على ذلك فإن العامل يستحق اجازته المقررة فى أى وقت من السنة الميلادية دون ربطها بمدة العمل الفعلية منسوبة الى السنة الميلادية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لىسمى الفتوى والتشريع السبى  
الآتى :

اولا : عدم جواز الحصول على اجازات قبل استلام العمل ، وللجهة الادارية أن تقبل الاعذار طبقا للمادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها .

ثانيا : أحقية العامل فى الاجازات المنصوص عليها وفقا لاحكامها الوجوبية والاختيارية خلال فترة الاختبار ، على أن توقف فترة الاختبار خلال فترة الاجازة ثم تستكمل بعد عودته من الاجازة .

ثالثا : منح الاجازات المنصوص عليها فى القانون مرجعه سنة الخدمة القانونية وليست سنة العمل الفعلى .

( ملف ٢٥٧/٦/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/٢/١٦ . وفى ذات المعنى ملف ٦٣٠/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/٦/١ ) .

## الفرع السادس

الوضع الوظيفي للموظف المنقول من جهة ادارية لمغاة

قاعدة رقم ( ٥٠٦ )

المبدأ :

الغاء جهة ادارية ونقل العاملين بها الى جهة ادارية أخرى يترتب عليه ان يشغل العاملون المنقولون بالجهة المنقول اليها الدرجات التي كانوا يشغلونها بالجهة الممغاة - اذا كان المنقول كان يشغل بالجهة المنقول منها وظيفة نائب رئيس جامعة فهو يستمر بهذه الوظيفة بالجهة المنقول اليها - ويستحق بالتالى بدل التمثيل المقرر للوظيفة .

ملخص الفتوى :

من حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن انشاء أكاديمية السادات للعلوم الادارية ينص فى المادة ١٨ على أن ( يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨١ لسنة ١٩٧١ وتحل الاكاديمية محل المعهد انقوى للتنمية الادارية فيما له من حقوق وما عليه من التزامات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار ) .

كما ينص هذا القرار فى مادته ٢٠ على أن ( ينقل الى الاكاديمية أعضاء الجهاز الفنى بالمعهد القومى للتنمية الادارية وكذلك العاملون به من غير أعضاء الجهاز الفنى بذات أوضاعهم الوظيفية ومرتباتهم وبدلاتهم ) .

ومفاد ذلك أنه بعد ان قضى قرار انشاء الاكاديمية بالغاء المعهد القومى للتنمية الادارية قرر نقل كافة العاملين به الى الاكاديمية واحتفظ لهم بأوضاعهم الوظيفية التى كانوا عليها قبل النقل وكذلك بمرتباتهم



وبدلاتهم بغير أن يعلق هذا الاحتفاظ على حكم آخر ومن ثم لا يكون هناك مجال لأعمال النصوص المتعلقة بشغل الوظائف أو بتحديد المستحقات المالية بعد تركها على العاملين بالمعهد المنقولين إلى الأكاديمية كما لا يجوز اشتراط شغلهم لوظائف بالأكاديمية تعادل تلك التي كانوا يشغلونها بالمعهد قبل النقل .

ولما كان الدكتور/المعروضة حالته قد شغل قبل نقله إلى الأكاديمية وظيفة مدير معهد التنمية الإدارية وكان يتقاضى بناء على ذلك بدل التمثيل المقرر لوظيفة نائب رئيس جامعة ، فإنه يتعين الاحتفاظ له بهذا البدل بعد نقله إلى الأكاديمية رغم تعيينه بوظيفة نائب رئيس الأكاديمية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أحقية الدكتور المعروضة حالته في صرف البدل المقرر له وقت نقله إلى الأكاديمية ( ملف ١٩١٧/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩ ) .

## الفرع السابع

### وظائف مختلفة

أولا : ملاحظ صحى

قاعدة رقم ( ٥٠٧ )

المبدا :

تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ بدماج بعض المهن العمالية فى وظيفة ملاحظ صحى المعدل بقرار رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ على القائمين بعمل فنى صحى يتعلق بالملاحظة والتنفيذ فى مجالى الوقاية والعلاج بوزارة الصحة .

ملخص الفتوى :

من المشرع معيارا موضوعيا اعتبر بمقتضاه كل من كان قائما بعمل فنى صحى يتعلق بالملاحظة أو التنفيذ فى مجالى الوقاية والعلاج شاغلا لوظيفة ملاحظ صحى وقد وضع المشرع هذا المعيار بالتعديل الذى أدخله على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ الذى لم يكن يدخل فى نطاق تلك الوظيفة الا اعمالا معينة على سبيل الحصر . وهو بذلك قد خرج من التخصيص الى التعميم ، الامر الذى يوجب النزول على ادارته واعمال مقتضاها باعتبار جميع القائمين بعمل من تلك الاعمال شاغلين للوظيفة ، ومن ثم يلتزم وزير الصحة باعتباره الجهة الادارية القائمة على تنفيذ ذلك القرار بان يدرج جميع الوظائف التى ينطبق عليها ذلك المعيار فى نطاق وظيفة الملاحظ الصحى ، فاذا اخطأ فى ذلك أو أتضح له فى أى وقت ان ثمة وظائف ينطبق عليها المعيار الموضوعى سالف الذكر ولم تشملها القرارات الصادرة منه كان له بل ويتعين عليه ان يبادر الى تصحيح

قراراته بما يجعلها تتسق مع القاعدة التنظيمية العامة التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية المشار اليه ولا مجال للقول بأن المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تحول دون ذلك ، اذ ان حكم هذه المادة يقضى باسقاط حق العامل المستمد من قاعدة سابقة على نفاذ القانون المذكور بمضى ثلاث سنوات من تاريخ العمل به ما لم يتقرر هذا الحق قضاء . اما فى الحالة المعروضة فانه ولئن كانت القاعدة التنظيمية العامة المقررة للعاملين بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٢٦ لسنة ١٩٦٧ قد وضعت معيارا موضوعيا لمن يعد شاغلا لوظيفة ملاحظ صحى . الا ان هذه القاعدة لا تعتبر قابلة للتطبيق بذاتها وانما يتوقف ذلك على صدور قرار من الوزير المختص بتحديد الوظائف التى ينطبق عليها هذا المعيار ، فاذا اغفل قرار الوزير بعض الوظائف التى كان يتعين ادراجها به فان شاغلها لا يكون لهم ثمة حق نشأ وتكامل قبل العمل بالقانون المذكور يتأثر بمدة السقوط المنصوص عليها فى المادة ٨٧ منه ، وعلى ذلك فان حكم هذه المادة لا يحول بين وزير الصحة وتصحيح قراراته الصادرة بتنفيذ قرار رئيس الجمهورية اذا ما اتضح له اغفالها لبعض الاعمال التى كان يتعين ادماجها فى وظيفة ملاحظ صحى طبقا للمعيار الموضوعى الذى تضمنه القرار المذكور ، وذلك دونما حاجة لاستصدار قانون جديد يعالج الحالة الماثلة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين القائمين بعمل فنى صحى يتعلق بالملاحظة والتنفيذ فى مجالى الوقاية والعلاج بوزارة الصحة فى الافادة من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ المعدل بقراره رقم ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٧ وذلك بقرار يصدر من وزير الصحة مصححا لقراراته الصادرة فى هذا الشأن .

ثانيا : وظيفة تبأشر صيانة الاجهزة اللاسلكية

قاعدة رقم ( ٥٠٨ )

المبشدا :

وظائف الاشراف على القائمين فعلا بصيانة الاجهزة اللاسلكية -  
لا يستحق شأغلوها المكافاة الشهرية المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠  
لسنة ١٩٦٠ للعاملين الفنيين فى صيانة الاجهزة اللاسلكية .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه القرار المشار اليه يشترط لمنح المكافاة الشهرية المقررة  
ثلاثة شروط : اولها أن يكون العامل فنيا . وثانيها أن يباشر صيانة الاجهزة  
اللاسلكية . وثالثها أن يجتاز احدى مدد التدريب المبينة بالنص . ولما كانت  
مباشرة الصيانة انما تنصرف الى الممارسة الفعلية لها فانه يخرج من نطاقها  
مجرد الاشراف الذى تمارسه السلطات الرئاسية على العاملين بالصيانة ،  
ولما كانت الوظيفة التى رقى اليها المعروضة حالته لا تقتضى منه ممارسة  
صيانة الاجهزة اللاسلكية بالفعل وانما تجعله مختصا فقط بالاشراف على  
العاملين فى صيانة تلك الاجهزة ، فانه لا يستحق المكافاة المقررة للعاملين  
بالصيانة ، ولا وجه للقول بأنه لا يلزم ممارسة الصيانة فعلا لاستحقاق  
المكافاة المشار اليها والاكتفاء فى هذا الصدد باتصال العمل المنوط بالعامل  
بعملية الصيانة على أى وجه من الوجوه ، ذلك لان المشرع اشترط صراحة  
مباشرة صيانة الاجهزة بعبارات واضحة ولم يكتف بالعمل فى مجال الاجهزة  
ومن ثم يتعين النزول على صريح عبارة النص وأعمال مقتضاها بقصر  
مكافاة الصيانة الشهرية على العاملين الذين يباشرونها بالفعل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم  
استحقاق المعروضة حالته للمكافاة المقررة للعاملين الفنيين الذين يباشرون  
صيانة الاجهزة اللاسلكية .

ثالثا : وظيفة مدير عام الادارة القانونية بالهيئات العامة

قاعدة رقم ( ٥٠٩ )

المبدأ :

جواز رفع مستوى وظيفة مدير عام الادارة القانونية ذات الربط المالى ( ١٢٠٠ - ١٨٠٠ ) باحدى الهيئات العامة وفقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، الى الدرجة المالية ذات الربط ( ١٥٠٠ - ٢٠٤٠ ) .

ملخص الفتوى :

لما كانت الموازنة تصدر بقانون ومن ثم فاذا ما تضمنت موازنة الهيئة تعديل الربط المالى لدرجة مدير عام الادارة القانونية بالهيئة وتقييمها بالدرجة العالية ، المقابلة لمثلتها فى كل من قانون العاملين المدنيين بالدولة وقانون نظام العاملين بالقطاع العام ، فانه يترتب على ذلك جواز تعديل الربط المالى لهذه الوظيفة المقررة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه باعتبار أن قانون الموازنة هو أداة هذا التعديل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية فى هذه الجلسة الى جواز تعديل الربط المالى المقرر لمدير عام الادارة القانونية بالهيئة ، وفقا لقانون الموازنة الذى يصدر متضمنا هذا التعديل ، وطبقا للتفصيل السابقة بيانه .

( ملف ٥٤٩/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/٦/١٥ ) .

رابعا : الوظائف بالمناطق النائية

قاعدة رقم ( ٥١٠ )

المبدأ :

احقية العامل باحدى المناطق النائية المحررة من سيناء فى بدل الإقامة وبدل طبيعة العمل والمقابل النقدى لاستثمارات السفر المجانية المقرر للعاملين بهذه المناطق اثناء ايفاده فى بعثة داخلية .

## ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع منح لمن يعمل بمناطق نائية معينة بدل اقامة بنسبة محددة حسب موطنه الاصلى ، وقرر للعاملين بالمناطق المحررة من سيناء بدل طبيعة عمل بواقع ٧٥٪ من بداية مربوط الفئة التى يشغلها العامل ، كما خول من يعمل بتلك الجهات الحق فى اختيار مقابل نقدى لاستثمارات السفر المجانية عن عدد المرات التى يحق له السفر فيها . وفى ذات الوقت قضى المشرع بمنح عضو البعثة الداخلية كافة مرتباته والبدلات الاضافية التى يستحقها .

ولما كان الموفد فى بعثة يظل شاغلا للوظيفة التى يتقلدها فى الجهة التى يعمل بها ، ذلك أن المشرع عندما نظم البعثات لم يرتب قطع صلة الموظف بوظيفته اثناءها ولم يحرمه من مرتبتها أو مزاياها ، ولم يجز شغل وظيفته مدة البعثة ، فمن ثم تعد امتدادا لعمله الاصلى ، ويعتبر قائما بالعمل خلالها ، كما وان ابتعاد الموظف عن مقر عمله اثناء البعثة إنما هو أمر مؤقت بطبيعته ليس من شأنه أن يؤدى الى اعتباره قد غير من محل اقامته ، بما لا يسوغ معه حرمانه من بدل الاقامة الذى يرتبط بشغل وظيفة فى إحدى المناطق النائية ومن المقابل النقدى لاستثمارات السفر المجانية كما تتوافر فى حق من يشغل وظيفة بالمناطق المحررة من سيناء شروط الاستحقاق لبذل طبيعة العمل المقرر للعاملين بتلك المناطق .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العامل بأحدى المناطق النائية المحررة من سيناء فى بدل الاقامة وبذل طبيعة العمل والمقابل النقدى لاستثمارات السفر المجانية المقرر للعاملين بهذه المناطق اثناء ايفاده فى بعثة داخلية .

## الفرع الثامن

### معادلة الوظائف

قاعدة رقم ( ٥١١ )

المبدأ :

الاداة اللازمة لاجراء التعادل بين الوظائف هى قرار صادر من رئيس الجمهورية .

ملخص الفتوى :

التعادل يتم بين وظائف محددة بنص القانون ، ومن ثم فان التعادل بينها يعد كشفا لحقيقة واقعة ، فلا يمكن القول بتساوى درجتين غير متساويتين فعلا والمشرع عندما يتدخل لاجراء التعادل لا ينشئ وضعاً جديداً ، وانما يقرر وصفا سابقاً ، وان القرار الجمهورى الذى يصدر باجراء التعادل لا ينشئ مراكز قانونية ، وانما يؤدى الى توحيد التطبيق بالجهاز الادارى بالدولة ، وعليه فانه اذا ما تعدى القرار الجمهورى الواقع فانه عند اصدار القرار الفردى المطابق له مترجع المحكمة لنصوص القانون مباشرة وتلتفت عن تطبيق القرار .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يكفى لتقرير التعادل بين الكادرات طبقاً للقوانين المنظمة للوظائف العامة .  
صدور قرار من رئيس الجمهورية .

( ملف ٢٨/١/٥٨ - جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠ ) .

## الفرع التاسع

صفة الموظف العام منوط الاختصاص القضائي لمجلس الدولة

---

قاعدة رقم ( ٥١٢ )

المبدأ :

صفة الموظف العام تجعل المنازعة فى أمور الوظيفة العامة من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى .

ملخص الحكم :

ان العبرة فى تحديد الجهة المختصة بنظر الدعوى هى بتحديد وضع المدعى كعامل أو موظف عام وقت نشوء الحق الذى يطالب به دون اعتداد بما يطرأ على صفته أو مركزه بعد ذلك من تغيير . ومن ثم وقد توافرت نلطان صفة الموظف العام فى التاريخ الذى يطالب فيه بتمسوية حالته على أساسه تكون المنازعة من اختصاص محاكم مجلس الدولة .

( طعن ١٥٠١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٧ ) .



## وفـاة

قاعدة رقم ( ٥١٣ )

المبـدا :

المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تحديد شخص المختصم هو من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الطعن - أساس ذلك - إعلان ذوى الشأن بمن رفع الطعن من الخصوم ومن رفع عليه وصفة كل منهم اعلاما كافيا - توجيه الطعن الى خصم متوفى يترتب عليه - بطلان الطعن ولو جهل الطاعن بواقعة الوفاة - أساس ذلك : يتعين على من يريد توجيه طعنه توجيهها صحيحا مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير فى الصفة قبل اختصامه كى يوجه تقرير الطعن الى من يصح اختصامه قانونا - لا يقدر فى ذلك أن تكون الوفاة سابقة على صدور الحكم المطعون فيه - أساس ذلك : النظر فى بطلان الحكم المطعون فيه انما يكون بعد قبول الطعن شكلا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا موقع عليه من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الاسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه . ولا جدال فى أن ( تحديد شخص المختصم هو من البيانات الجوهرية التى يترتب على اغفالها بطلان الطعن لان الغرض الذى رعى اليه الشارع مما أورده فى المادة ٤٤ سالف الذكر من اثبات

البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم فى تقرير الطعن أنما هو أعلام ذوى الشأن بمن رفع الطعن من الخصوم ومن رفع عليه وصفة كل منهم أعلاما كافيا ) ، وليس من شك فى أن هذا الغرض لا يتحقق إذا ما وجه الطعن الى خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه الى أصحاب الصفة فى الطعن . ولا حاجة بجهل الطاعنين بوفاة المطعون ضدهما ، ذلك أنه يتعين على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحا مراقبة ما يطرأ على خصومة من وفاة أو تغيير فى الصفة قبل اختصاصه كى يوجه تقريراً الطعن الى من يصح اختصاصه قانوناً . ولقد يصر المشرع على الطاعن فى توجيه الطعن فى حالة وفاة المحكوم له أثناء ميعاد الطعن فأجاز بحكم المادة ٢١٧ من قانون المرافعات فى هذه الحالة إعلان الطعن الى ورثة المتوفى جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم وذلك فى آخر موطن كان لمورثهم . ومتى تم إعلان الطعن على هذا الوجه صحح الطعن ، على أن يقوم الطاعن بعد ذلك بإعادة إعلان الطعن لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم أو فى موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو فى الميعاد الذى تحدده المحكمة لذلك . وهذا النص يؤكد ضرورة توجيه الطعن الى أصحاب الصفة فيه فى الميعاد الذى حدده القانون وليس من شك فى أن حكم المادة المذكورة ينصرف كذلك الى حالة وفاة المحكوم له قبل بدء ميعاد الطعن .

ولا يقدح فى هذا النظر أن تكون وفاة المطعون ضدهما سابقة على صدور الحكم المطعون فيه ومثار البطلان هذا الحكم فى ذاته - كما هو الحال فى الطعن المائل - ذلك أن النظر فى بطلان الحكم المطعون فيه إنما يكون بعد قبول الطعن شكلاً ، وهو غير مقبول بداءة لكونه قد أقيم على خصمين غير موجودين على قيد الحياة فى تاريخ إقامته ، فضلاً عن عدم اختصاص من كان يجب اختصاصه قانوناً من أصحاب الصفة فى الطعن ، وهم ورثة المطعون ضدهما ، إلا بعد انقضاء ميعاد الطعن .

## وقف

الفصل الاول : الوقف الخيري

الفرع الاول :

النظر على الاوقاف الخيرية .

الفرع الثاني :

تغيير المصرف الذى عينه الواقف .

الفرع الثالث :

أوقاف خيرية متنوعة .

أولا : وقف المسجد .

ثانيا : الوقف على التعليم .

ثالثا : الارض الموقوفة المخصصة للدفن .

الفصل الثانى : الوقف الاهلى

الفرع الاول :

التفرقة بين الوقف الخيرى والوقف الاهلى .

الفرع الثانى :

الغاء نظام الوقف على غير الخيرات .

الفصل الثالث : الاستبدال

#### الفرع الاول :

- استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر .

#### الفرع الثانى :

- تسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة  
• للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية .

#### الفرع الثالث :

- طلبات البديل والاستبدال فى الوقف .

#### الفرع الرابع :

- عقد البديل .

#### الفصل الرابع : اللجان

##### الفرع الاول :

##### لجان ادارية

##### الفرع الثانى :

- لجان ادارية ذات اختصاص قضائى .

##### الفرع الثالث :

- لجنة شئون الاوقاف .

##### الفرع الرابع :

- لجنة القسمة .

## الفصل الخامس : مسائل متنوعة

### الفرع الاول :

من احكام القانون الخاص .

اولا : اشهاد الوقف .

ثانيا : ثبوت الوقف .

ثالثا : تأجير اعيان الوقف .

رابعا : قسمة الوقف وفرض أنصبة المستحقين .

### الفرع الثانى :

من أحكام القانون العام .

اولا : أموال الوقف لا تعتبر من الاموال العامة .

ثانيا : الاعيان الموقوفة لا تعتبر تركة شاغرة .

ثالثا : خضوع الاستحقاق فى الوقف للضريبة العامة على  
الايستراد .

رابعا : نزع ملكية بعض اعيان الوقف .

خامسا : ائمة المساجد التابعة لقسم الاوقاف الاهلية بوزارة  
الاوقاف .

## وقف

### الفصل الاول

#### الوقف الخيري

#### الفرع الاول

#### النظر على الاوقاف الخيرية

قاعدة رقم ( ٥١٤ )

المبدأ :

القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية وتعديلاته جعل النظر على الاعيان الموقوفة على جهات بر لوزارة الاوقاف مع تحويلها حق التنازل عن النظر للجمعيات أو الهيئات بالنسبة للاعيان الموجودة عليها فقط - للوزارة الحق فى التنازل للجمعية عن النظر على الحصبة الموقوفة عليها - لا يجوز عزل الجمعية عن النظر عن تلك الحصبة الا اذا صدر قرار بذلك من مجلس وكلاء وزارة الاوقاف - لا يجوز للوزارة التنازل عن النظر للجمعية بالنسبة للاعيان الموقوفة على جهات أخرى - النظر عليها يكون للوزارة على أن تتولى هيئة الاوقاف المصرية ادارتها - نيابة عنها - لهذه الهيئة أن توكل الجمعية فى تحصيل ايراداتها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ ينص فى مادته الثانية على أنه « اذا كان الوقف على جهة بر ، كان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الاوقاف .. فاذا كانت جهة البر جمعية

أو هيئة جاز لوزارة الاوقاف أن تنزل عن النظر الى هذه الجمعية أو الهيئة ... » . وان القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف ينص فى مادته الاولى على أن « تتولى وزارة الاوقاف ادارة الاوقاف الآتية : أولا الاوقاف الخيرية ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه فاذا كانت جهة البر جمعية أو هيئة جاز لوزارة الاوقاف أن توكل هذه الجمعية أو الهيئة فى الادارة ... » ، وينص فى مادته الثانية على أن تشكل بوزارة الاوقاف لجنة تسمى لجنة شئون الاوقاف ويقضى فى مادته الثانية بأن « تختص لجنة شئون الاوقاف وحدها بالمسائل الآتية : أولا طلبات البذل ، والاستبدال فى الوقف ... ثانيا ... ثالثا ... رابعا : الموافقة على عزل ناظر الوقف ... » ، كما قرر فى مادته السابعة عشر إلغاء الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر . ثم صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٠ بتعديل القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ واستبدل نص المادة الثانية منه بالنص الآتى : اذا كان الوقف على جهة بر كان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الاوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه . فاذا كانت جهة البر جمعية أو هيئة جاز لوزارة الاوقاف أن تنزل عن النظر الى هذه الجمعية أو الهيئة ، وللجنة شئون الاوقاف عزل الجمعية أو الهيئة عن النظر وبعزل أيهما يعود النظر للوزارة ... » .

كما ينص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الاوقاف المصرية فى مادته الاولى على أن « تنشأ هيئة عامة تسمى هيئة الاوقاف المصرية تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الاوقاف .. » وينص فى مادته الثانية على أن « تختص وحدها بادارة واستثمار أموال الاوقاف الآتية : أولا الاوقاف المنصوص عليها فى المادة (١) من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .. » ويقضى فى مادته الثالثة بأن « تنتقل الى مجلس ادارة الهيئة الاختصاصات المخولة للجنة شئون الاوقاف بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ .. وذلك بالنسبة الى البذل والاستبدال والاستثمار وتوؤل الاختصاصات الاخرى المخولة للجنة شئون الاوقاف الى مجلس وكلاء وزارة الاوقاف منضما اليه رئيس مجلس ادارة الهيئة ومستشار من مجلس الدولة ويعتمد وزير الاوقاف قراراته » . وينص فى مادته

الخامسة على أن تتولى الهيئة نيابة عن وزير الاوقاف بصفته ناظرا على الاوقاف الخيرية ادارة هذه الاوقاف واستثمارها والتصرف فيها على أسس اقتصادية » .

كذلك تنص المادة (١٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم العمل بهيئة الاوقاف المصرية على أن « يجوز للهيئة أن توكل فرد أو وحدة من وحدات الحكم المحلى أو جمعية قانونية أو غيرها فى تحصيل ايراداتها فى نطاق اقليمى معين مقابل عمولة تحصيل وذلك طبقا للشروط والاوزاع التى يحددها مجلس ادارة الهيئة » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع بالقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ معـدلا بالقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ جعل النظر على الاعيان الموقوفة على جهات بر لوزارة الاوقاف مع تخويلها حق التنازل عن النظر للجمعيات أو الهيئات بالنسبة للاعيان المرصودة عليها فقط . ثم صدر القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ وقصر ادارة الاوقاف الخيرية على الوزارة ومسلك سبيل توكيل الجمعيات فى ادارة الاعيان الموقوفة عليها بدلا من طريق التنازل عن النظر اليها ، وأنشأ لجنة شئون الاوقاف خصصها بالنظر فى طلبات البدل والاستبدال وبالموافقة على عزل ناظر الوقف . وقد أعاد القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٠ الى وزارة الاوقاف سلطة التنازل عن النظر الى الجمعيات الخيرية أو الهيئات فى حدود الاعيان الموقوفة عليها . ثم أنشأ المشرع هيئة الاوقاف بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ وخولها وحدها اختصاص ادارة واستثمار أموال الاوقاف الخيرية ، ونقل الى مجلس ادارتها الاختصاصات المخولة الى لجنة شئون الاوقاف بالنسبة للبدل والاستبدال والاستثمار ، ونقل الى مجلس وكلاء وزارة الاوقاف بالتشكيل المنصوص عليه اختصاصات اللجنة الاخرى ومن بينها الموافقة على عزل ناظر الوقف ، ولم يجعل من الهيئة ناظرا أصيلا على الاوقاف الخيرية وانما جعلها نائبا عن وزير الاوقاف فى ادارة أموال هذه الاوقاف واستثمارها والتصرف فيها . كما أجاز قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ للهيئة أن توكل غيرها فى تحصيل ايراداتها وفقا للشروط والاوزاع التى يقرها مجلس ادارتها .



ومؤدى ذلك أن تنازل وزارة الاوقاف الى الجمعية الخيرية الاسلامية عن النظر عن اعيان الوقف المرصودة عليها هو تنازل مطابق للقانون ولا يجوز عزل الجمعية المذكورة عن النظر على تلك الاعيان الا بقرار من مجلس وكلاء وزارة الاوقاف منضما اليه رئيس مجلس ادارة هيئة الاوقاف ومستشار من مجلس الدولة على أن يعتمد وزير الاوقاف هذا القرار . اما بالنسبة لاعيان الوقف المرصودة على جهات بر أخرى خلاف الجمعية فيتعين أن تظل فى نظر الوزارة وأن تتولى هيئة الاوقاف ادارتها نيابة عنها ، ويجوز للهيئة أن توكل الجمعية فى تحصيل ايراداتها فى نطاق اقليمى معين مقابل عمولة تحصيل وطبقا للشروط التى يضعها مجلس ادارتها . وفيما يتعلق باستثمار أموال البدل والاستبدال فيختص به مجلس ادارة هيئة الاوقاف وحده .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن من حق وزارة الاوقاف أن تتنازل للجمعية الخيرية الاسلامية عن النظر على الحصة الموقوفة عليها ، ولا يجوز عزل الجمعية عن النظر عن تلك الحصة الا اذا صدر قرار بذلك من مجلس وكلاء وزارة الاوقاف وانه لا يجوز أن تتنازل الوزارة عن النظر للجمعية بالنسبة للاعيان الموقوفة على جهات بر أخرى والتى يجب أن تظل فى نظر الوزارة على أن تديرها هيئة الاوقاف نيابة عنها ، ويجوز لهذه الهيئة أن توكل الجمعية فى تحصيل ايراداتها وفقا لنص المادة (١٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ ، أما بالنسبة لاستثمار أموال البدل والاستبدال فهو من اختصاص مجلس ادارة الهيئة وحده .

( ملف ٥٢٨/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢ ) .

قاعدة رقم ( ٥١٥ )

المبدأ :

القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف - عدم تعارض احكامه فيما يتعلق بالنظر على وقف غير المسلمين مع احكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالنظر على الاوقاف الخيرية - بقاء ما لم ينص

على الغائه من أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ - بقاء النظر لوزارة  
الأوقاف على كل وقف بينشئه غير مسلم ما دام مصرفه اسلاميا - القبول  
بان هذا الحكم منسوخ ضمنا بأحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ - غير  
سليم .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على  
الأوقاف الخيرية ( معدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ ) تنص على انه  
« ... اذا كان الواقف غير مسلم والمصرف جهة غير اسلامية كان النظر  
لمن تعينه المحكمة الشرعية ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه » . وتنص  
المادة الاولى من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ تنظيم وزارة الاوقاف على  
انه « تتولى وزارة الاوقاف النظر على الاوقاف الاتية : أولا : الاوقاف  
الخيرية ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه .. ثانيا : ... ثالثا : الاوقاف  
الخيرية التى يشترط فيها النظر لوزارة الاوقاف اذا كان واقفوها غير  
مسلمين » وتنص المادة ١٨ على « يلغى القانون رقم .. والمواد ...  
من القانون رقم ... والفقرات ٢ ، ٣ ، ٤ من المادة الثانية من القانون  
رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ والمادة ..... من القانون رقم ... كما يلغى كل  
نص يخالف حكم هذا القانون » .

ومن حيث أن المنسخ أما صريح أو ضمنى ، ولا محل لبحث نسخ  
ضمنى لاحكام قانون سابق بمقتضى قانون لاحق اذا كان القانون الجديد  
قد صرح بما يلغى من أحكام القانون القديم اذ يكون النسخ عندئذ فى  
حدود التصريح بما لا محل معه لافتراض انصراف ارادة المشرع الى  
نسخ ضمنى - ولما كان الثابت ان القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ قد  
صرح فى نص ظاهر بما يلغى من أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ .  
ولم يورد فى ذلك الى بعض بنود المادة الثانية من هذا القانون دون مادته  
الثالثة وبذلك لا تثار شبهة الغاء هذه المادة ضمنا . ومن ناحية أخرى  
لا يؤخذ هذا الالغاء من العبارة الواردة بعجز المادة ١٨ من القانون رقم  
٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ فى قولها « كما يلغى كل نص يخالف حكم هذا القانون » .

لان هذه المادة قد بينت صراحة ما يلغى من أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ وبذلك لا يدخل نص آخر من نصوص هذا القانون فى عموم تلك العبارة وانما ينصرف مدلولها الى الغاء النصوص الواردة فى غير القوانين التى أشارت اليها المادة ١٨ مما يخالف احكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث انه يخلص من ذلك أن المادة ٣ من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٩ لم يتم نسخها بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ وانما تقوم احكام تلك المادة الى جانب احكام هذا القانون الاخير ، وبمؤدى ذلك أن يكون النظر لوزارة الاوقاف على كل وقف ينشئه غير مبطل اذا كان مصرفه اسلاميا ، وتحدد المحكمة المختصة من يتولى النظر على وقف غير المسلم على صرف غير اسلامى الا اذا كان الوقف قد شرط النظر لوزير الاوقاف فيكون النظر لوزارة الاوقاف .

ومن حيث ان مصارف الاوقاف محل البحث مصارف اسلامية - وان كان واقفوها غير مسلمين - ومن ثم يكون النظر عليها لوزارة الاوقاف .  
( فتوى رقم ٧١١ فى ١٩٦٣/٧/٤ - جلسة ١١/٥/١٩٦٣ ) .

## الفرع الثانى

تغيير المصرف الذى عينه الواقف

قاعدة رقم ( ٥١٦ )

المبدأ :

وقف خيرى - تغيير مصرفه على جهات البر - القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ فى هذا الشأن - اثر قرار وزير الاوقاف بالتغيير ، اذا لم يستوف شرط اجازة المحكمة الشرعية - حتى صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ بتعديل القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ - تاريخ احداث هذا القرار  
اثـره .

ملخص الفتوى :

١ فان من المسلم أن تغيير مصرف الوقف على جهات البر ، اعمالا لاحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر ، المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ متى تم صحيحا ترتب عليه اثره من وقت حصوله ولا ينسحب اثره الى الماضى ، وانما يبقى الامر فى شان المصرف ، على ما كان عليه الى ما قبل هذا التغيير ، وتترتب آثار ذلك ، ومنها استحقاق الجهة التى كان الوقف موقوفا عليها ، لربع الوقف ، بالقدر المحدد لها اصلا قبل التغيير طوال المدة السابقة لحصوله ، وترتبيا على ما تقدم فان ربع الوقف فى المدة السابقة على تاريخ نفاذ تغيير مصرفه وهو تاريخ نفاذ القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٧ ، يكون حقا خالصا للمصرف الاول ، والمقصود بالربع هنا هو الغلة التى حدثت ، وهى فى الحالة المعروضة تشمل المبالغ التى سلمها ناظر الوقف السابق الى وزارة الاوقاف ، فضلا عما يكون لديه من مبالغ أخرى تظهرها

المحاسبة الواجب اجراؤها معه . والجهة المستحقة لهذه المبالغ هي المدرسة المسماة باسم الوقفة ، ويكون ذلك حتى تاريخ نفاذ القرار الصادر بتغيير مصرف الوقف .

اما منذ سريان قرار تغيير مصرف الوقف للانفاق منه على جهات البر والتعليم ، فان التعليم المقصود هنا هو التعليم الذي عنته السيدة الوقفة ويؤول المستحق عن ذلك الى وزارة التربية والتعليم القائمة على مرفق التعليم ، أما قدر هذا الاستحقاق ، فامر ترى الجمعية العمومية ان على وزارة التربية والتعليم الاتصال في شأنه بوزارة الاوقاف لتحديد النسبة التي تؤول الى الوزارة الاولى .

( فتوى رقم ٦٨٤ فى ١٩٦٤/٨/٤ - جلسة ١٩٦٤/٧/٢٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٥١٧ )

المبدأ :

القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر - اجازته لوزير الاوقاف وبموافقة مجلس الاوقاف الاعلى أن يصرف ربع الوقف على جهة البر التي يعينها ، دون تقيد بشرط الوقاف ، بشرط اجازة المحكمة الشرعية - تعديل هذا الحكم بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ بعدم اشتراط اجازة المحكمة الشرعية - القرار الصادر فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٥ بتغيير مصرف الوقف دون اجازته من المحكمة الشرعية - تراخى نفاذه الى حين العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ اعتبارا من ١٥ فبراير سنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتوى :

ان تغيير المصرف الى ما سمته الوقفة ، انما يستند الى ما قضى به القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية

وتعديل مصارفها على جهات البر ، وقد نصت المادة الاولى من هذا القانون على أنه « اذا لم يعين الواقف جهة البر الموقوف عليها او عينها ولم تكن موجودة او وجدت مع وجود جهة بر أولى منها - جاز لوزير الاوقاف ، بموافقة مجلس الاوقاف الاعلى أن يصرف الربع كله او بعضه على الجهة التى يعينها دون تقيد بشرط الواقف » ويجوز لوزير الاوقاف طبقا لهذا النص وبموافقة مجلس الاوقاف الاعلى تحويل وجهة الخير ، الا أن ذلك مشروط باجازة المحكمة الشرعية . وبذلك فلا ينتج تغيير مصرف الوقف اثره الا اذا اجازته المحكمة الشرعية - ولكن الشارع عدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ من الحكم السابق بأن أجاز لوزير الاوقاف بموافقة مجلس الاوقاف الاعلى أن يغير فى مصارف الاوقاف الخيرية دون حاجة الى اجازة المحكمة الشرعية ، وقد عمل بهذا القانون الاخير فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٧ ( تاريخ مضى عشرة أيام على تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ) وعلى مقتضى ما تقدم ولما كان الثابت من الواقع أن تغيير مصرف الوقف فى الحالة المعروضة لم يستوف اوضاعه المقررة قانونا ، حيث لم تجزه المحكمة الشرعية المختصة فانه يترأخى تنفيذه الى حين العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، وترتيباً على ذلك يكون تاريخ تغيير مصرف الوقف هو تاريخ العمل بهذا القانون الاخير أى فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٧ .

( فتوى رقم ٦٨٤ فى ١٩٦٤/٨/٤ - جلسة ١٩٦٤/٧/٢٥ ) .

قاعدة رقم ( ٥١٨ )

المبند :

سلطة لجنة شئون الاوقاف طبقا للقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ فى تغيير مصارف الاوقاف الخيرية وشروط ادارتها - قرار التغيير لا يجوز ارجاع اثره الى الماضى الا بقانون - قرار اللجنة بجعل التغيير ينسحب على المتجمد الذى استحق قبل صدوره - هو قرار مشوب بعيب غصب السلطة مما ينحدر به الى حد الانعدام .

### ملخص الفتوى :

انه وان كان للجنة شئون الاوقاف طبقا للفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ تغيير مصارف الاوقاف الخيرية وشروط ادارتها الا ان قرارها بالتغيير لا يجوز قانونا الا ان يكون من تاريخ صدوره ولا يجوز ارجاع اثره على الماضى لان ذلك يؤثر على الحقوق المكتسبة لجنات الاستحقاق السابقة وهو ما لا يجوز ان يكون الا بقانون وقرار اللجنة بجعل تغيير مصرف ريع هذه الاوقاف ينسحب على المتجمد الذى استحق قبل صدوره يكون قد صدر من غير مختص باصداره فيكون مشوبا بعيب غصب السلطة مما يتحدر به الى حد الانعدام .

وبناء على ذلك فان مخصصات مدرسة السنطة الصناعية الاعدادية الثابتة بحجة الوقف المشار اليه تكون من حق وزارة التربية والتعليم بعد الاستيلاء النهائى على المدرسة سواء اكان ما تستحقه المدرسة المذكورة سابقا على تاريخ الاستيلاء أو لاحقا له وذلك حتى تاريخ صدور قرار لجنة شئون الاوقاف بتغيير مصرف الاوقاف الموقوفة على التعليم والعلاج الى مصارف أخرى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان وزارة التربية والتعليم تستحق قبل وزارة الاوقاف مخصصات مدرسة السنطة الصناعية الثابتة بحجة وقف المرحوم ٠٠٠٠٠ رقم ٥ لسنة ١٩٠٥ المسجلة بمحكمة مديرية التربية الشرعية وذلك حتى تاريخ صدور قرار لجنة شئون الاوقاف بتغيير مصرف الاوقاف الموقوفة على التعليم والعلاج الى مصارف أخرى ومن بينها ما كان موقوفا على هذه المدرسة بالوقف المذكور .

وان قرار لجنة شئون الاوقاف بجعل تغيير مصرف الاوقاف ينسحب على متجمد الريع السابق على قرارها خارج عن حدود اختصاصها ويتسم بعيب غصب السلطة مما يتحدر به الى حد الانعدام اذ ان مثل هذا القرار لا يكون الا بقانون .

( فتوى رقم ١٠٣٠ بتاريخ ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ - جلسة ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ ) .

### الفرع الثالث

#### اوقاف خيرية متنوعة

##### أولا : وقف المسجد

قاعدة رقم ( ٥١٩ )

##### المبدأ :

بناء المسجد والاذن بالصلاة وأقامتها فيه يصير المسجد أرضا وبناء بصفة مؤيدة ولا يجوز الرجوع أو التغيير فيه وإذا تهدم تظل صفة الوقف عالقة بالأرض التي كان مقاما عليها وبما يحصل من ثمن انقاضه - أساس ذلك أحكام الشريعة الاسلامية ونصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف - أثر ذلك أن المبالغ المتحصلة من بيع انقاض المساجد المتهدمة بوصف أنها وقف تضاف الى المبالغ المرصودة للانفاق منها فى بناء وتعمير المساجد ولا تضاف الى الإيرادات طبقا لما تنص عليه المادة ٣٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات .

##### ملخص الفتوى :

طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية فان للمسجد حكما خاصا مقتضاه أنه بمجرد بنائه والاذن بالصلاة وأقامتها فيه يصير وقفا أرضا وبناء بصفة مؤيدة ولا يجوز الرجوع والتغيير فيه ، وإذا تهدم تظل صفة الوقف عالقة بالأرض التي كان مقاما عليها وبما يحصل من ثمن انقاضه .

ولقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف على أن « وقف المسجد لا يكون الا مؤيدا ويجوز أن يكون الوقف على ما عده من الخيرات مؤقتا أو مؤيدا » .



ونصت الفقرة الاخيرة من المادة ١١ من هذا القانون على أن « لا يجوز الرجوع ولا التغيير فى وقف المسجد ابتداء ولا فيما وقف عليه ابتداء » .

ومن حيث أنه ترتباً على ما تقدم فإن المبالغ المتحصلة من بيع انقراض المساجد المتهدمة بوصف أنها وقف تضاف الى المبالغ المرصودة للانفاق منها فى بناء وتعمير المساجد ولا تضاف الى الايرادات طبقاً لما تنص عليه المادة ٣٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المبالغ المحصلة من بيع انقراض المساجد تضاف الى المبالغ المرصدة للانفاق منها على بناء وتعمير المساجد ولا يسرى فى شأنها نص المادة ٣٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات .

( فتوى رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٨ )

ثانياً : الوقف على التعليم

قاعدة رقم ( ٥٢٠ )

المبدأ :

وقف على التعليم يعتبر وقفاً خيرياً اذا كان تطوعاً وتقرباً الى الله تعالى ، بأن كان على وجه الصدقة أى مجاناً لاولاد الفقراء من طلبة العلم ، أما اذا كان التعليم بمصروفات بقصد الحصول على ربح يفيد منه الواقف أو اقاربه وذووه فإنه يكون وقفاً أهلياً - اشتراط الواقف ايلولة صافى ربح المدرسة الموقوفة بعد نفقاتها لزوجته وابن شقيقه وعمه واستعمال كلمة ربح يفصح عن قصده أن يكون المدرسة الموقوفة مشروعا استغلالياً يدر ربحاً يوزع على المستحقين الذين عينهم برا بهم .

### ملخص الفتوى :

ان الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع انتهت فى جلستها المنعقدة فى ٨ من يناير سنة ١٩٥٨ الى أن مدرسة رقى المعارف بشبرا تعتبر وقفا أهليا غير أنه بمناسبة الاستيلاء على هذه المدرسة ونقيرير تعويض عنها ظهر رأى مخالف يقول أن المدرسة المذكورة ليست وقفا أهليا ولكنها وقف مشترك حصه منه للخيرات وحصه منه أهلية ، وقد ورد هذا الرأى فى مذكرة ادارة الشئون القانونية بوزارة التربية والتعليم المرفقة بكتاب السيد وزير التربية والتعليم الى السيد وزير الاوقاف المؤرخ فى ١١/٧/١٩٦٢ وفى مذكرة ادارة الشئون القانونية بوزارة الاوقاف والمؤرخة فى ٢٦/١/١٩٦٣ وفى مذكرة الادارة العامة للاوقاف والمحاسبة والاعمال الشرعية بوزارة الاوقاف المؤرخة فى ٢٥/٧/١٩٦٧ .

ومن حيث أن الوقف على التعليم يعتبر وقفا على جهة بز اذا كان تطوعا وتقربا الى الله تعالى بأن كان على وجه الصدقة أى مجانيا لاولاد الفقراء من طلبة العلم وفى هذه الحالة يكون الوقف خيريا ، أما اذا كان التعليم بمصروفات بقصد الحصول على ربح يفيد منه الواقف أو اقاربه وذويه فلا يعتبر التعليم جهة بر وفى هذه الحالة يكون الوقف أهليا .

ومن حيث أن ما تضمنه أشهاد وقف المرحوم ..... من عبارات خاصة بالتعليم قدمتها بيان نوع استغلال العقار الموقوف وانه التعليم بمصروفات وليس التعليم المجانى ومن ذلك قول الواقف ( بحيث تبقى الكتب ) هى الآن حافظة لكيانها من القيام بمهمة التعليم الابتدائى والثانوى على الوجه الذى تنتهجه الان ) ، ومن الثابت أن التعليم بهذه المدرسة لم يكن مجانيا بل كانت تمارسه بأجر فى صورة مصروفات يدفعها الطلبة أو فى صورة اعانات لها من الدولة ، والاثبات أيضا أن هذه المدرسة لم يكن لها مورد سوى المنزل الموقوف بمصر الجديدة وما كان ريعه السبى هذه المدرسة بعد موت زوجة الواقف وقد انتهى هذا المورد بصندوق القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وهى على قيد الحياة .

ومن حيث أن الواقف اشترط ايلولة صافى ربح المدرسة بعد نفقاتها  
لزوجه وابن شقيقه وعمه ، واستعماله كلمة ربح يفصح عن قصده  
أن تكون المدرسة الموقوفة مشروعا استغلاليا يدر ربحا يوزع على  
المستحقين الذين عينهم برا بهم ، ومن ثم فإن مصرفى هذا الوقف لم يكن  
لجهة بر ابتداء وانما لمن شاء الواقف برهم من أقاربه وذويه - ولا يغير  
من ذلك قول الواقف فى صدر اشهاد الوقف ( انى قد وقفت وحبست لله  
الاعيان الاتية المملوكة لى ملكا صحيحا والمعروفة لى معرفة تامة وجعلتها  
صدقة موقوفة لله تعالى وقفا مؤبدا . الخ ) وذلك ان هذه العبارة وردت  
فى صدر اشهاد الوقف وشملت المنزل الذى شرط فيه الواقف الاستحقاق  
لزوجه والذى لا خلاف على أنه يعتبر وقفا اهليا وهى عبارة درج الشرعيون  
على تصدير اشهادات الوقف بها لانها تتفق وطبيعة الوقف من أنه مؤبد  
لا يورث ولا يرهن وصدقة لله تعالى سواء ابتداء أو مالا بعد تحقق الشرط  
وانقراض الموقوف عليهم .

( فتوى رقم ٩٦٦ فى ١٠/٢٩ - ١٩٦٩ - جلسة ١٠/٢٢ / ١٩٦٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ٥٢١ )

المبدأ :

اشتراط الواقف أن يبدأ الصرف على ما تحتاجه المدرسة من نفقات ،  
وان صافى الربح بعد ذلك يوزع على المستحقين . لا يجعل من هذه المدرسة  
جهة استحقاق بذاتها تشارك المستحقين فى ايراداتها .

ملخص الفتوى :

ان الواقف اشترط أن يبدأ الصرف على ما تحتاجه المدرسة من  
نفقات وان صافى الربح بعد ذلك يوزع على المستحقين ، ومن المسلم به  
أن البدء بالصرف على شئون المدرسة أمر يلتزم به ناظر الوقف دون حاجة  
لوجود نص بذلك فى اشهاد الوقف وشأن المدرسة فى ذلك شأن غيرها  
من الاعيان الموقوفة تكون عمارتها واجبة شرطها الواقف أو لم يشترطها

( م ٧١ - ج ٢٤ )

ومن ثم يكون المستحقون فى الوقف هم الذين عينهم الواقف ولا تشاركهم المدرسة فى ذلك الاستحقاق لأن الصرف عليها أمر تقتضيه أعمال أثارها لتحقيق الربح الذى يوزع على المستحقين دون أن يجعل من هذه المدرسة جهة استحقاق بذاتها تشارك المستحقين فى إيرادتهما ..

ومن حيث أن القول بأن الحصة الأهلية تتحدد اذا وجد ربح فى ١٩٥٢/٩/١٤ وإذا كانت المدرسة لم تحقق ربحا فى هذا التاريخ يعتبر الوقف خيريا ، هذا القول مردود بأن الواقف قد حدد الحالات التى تؤول فيها المدرسة الى الخيرات وهى أن يصادفها ما يعوقها ، عن أداء رسالتها أو يصبح استمرارها فى أداء هذه الرسالة غير ميسور أو اذا انقرض المستحقون للربح أو حرم جميع الموقوف عليهم لاتيانهم عملا يسمى الى سمعة المدارس أو غير ذلك مما تضمنه شرط الحرمان الوارد بأشهاد الوقف فاذا حرم أحدهم كان نصيبه وحده هو الخيرى دون أنصبه الباقين ، ومن الثابت أن المدرسة الموقوفة كانت تقوم بأداء رسالتها فى ١٩٥٢/٩/١٤ تاريخ العمل بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ولم يصادفها ما يعوقها عن أداء رسالتها أو يجعل قيامها بمهمتها غير ميسور كما أن أحدا من المستحقين لم يحرم من استحقاقه الى أن يتم الاستيلاء النهائى عليها ومن ثم تعتبر المدرسة ملكا للمستحقين كل بقدر نصيبه دون أية معلق ذلك على وجود ربح .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق فى هذا الموضوع بجلسة ٨ من يناير سنة ١٩٥٨ والصادرة بتاريخ ٢٣ من يناير لسنة ١٩٥٨ .

( ملف ٧٢ - ٦/١ - جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٩ )

ثالثا - الأرض الموقوفة المخصصة للدفن

قاعدة رقم ( ٥٢٢ )

المبدأ :

الأرض الموقوفة المخصصة للدفن - استيلاء وزارة التربية والتعليم عليها لاستعمالها حقلا للزراعة العملية - اجراء مخالف للقانون ما لم

تستوف الاجراءات المنصوص عليها فى المرسوم التشريعى رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بانشاء المقابر والغائها وشروط الدفن فيها .  
ملخص الفتوى :

تنص المادة ٨ من المرسوم التشريعى رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٤٦ فى انشاء المقابر والغائها وشروط الدفن فيها على انه « اذا غدت احدى المقابر فى حالة غير صالحة للدفن لاسباب صحية او غيرها ، يمنع الدفن فيها بقرار من المحافظ بناء على اقتراح السلطة الصحية وبعد تأمين محل آخر للدفن ، ولا يجوز استعمال ارض المقابر التى يمنع الدفن فيها لاي غاية الا بقرار من المحافظ بناء على موافقة السلطة الصحية ، ولا يجوز اعطاء هذا القرار قبل مضى خمس سنوات على الاقل من تاريخ آخر دفن وقع فيها » .

ومفاد هذا النص ان الدفن فى المقابر لا ينتهى الا بقرار من المحافظ وكذلك استعمالها بعد انتهاء الدفن لا يجوز الا بقرار منه ويشترط انقضاء خمس سنوات من تاريخ آخر دفن وقع فيها .  
وعلى مقتضى ذلك يكون استعمال المقبرة دون استيفاء هذه الاجراءات مخالفا للقانون .

ولا وجه للاستناد الى المادة ١٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن انشاء مؤسسة مستقلة لابنية التعليم فى الاقليم السورى التى تنص على انه « اذا كان بين الاراضى العائدة للدولة او البلدية او القروية التى ستحدث فيها المؤسسة او الاوقاف ما يصلح لابنية التعليم فيخصص لهذه الغاية دون مقابل ٠٠٠ » لا وجه لذلك لان اعمال هذا النص لا يعتبر اغفال الاجراءات التى اوجب المشرع فى المادة الثامنة من المرسوم التشريعى رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٤٦ اتباعها رعاية للصحة العامة ومصالحة الجمهور .

لهذا انتهى الرأى الى ان استيلاء وزارة التربية والتعليم على الارض الموقوفة التى كانت مخصصة للدفن فى منطقة بزاعة لاستعمالها حقلا للزراعة العملية بالمدرسة الريفية دون استيفاء الاجراءات القانونية المشار اليها اجراء مخالف لاحكام القانون .  
( فتوى رقم ٥٢٦ فى ١٩٠١/٧ - جلسة ١٩٦١/٧/٤ ) .

## الفصل الثانى

### الوقف الاهلى

#### الفرع الاول

#### التفرقة بين الوقف الخيرى والوقف الاهلى

قاعدة رقم ( ٥٢٣ )

المبسدا :

احتفاظ المالك لمدى حياته بربع الاطيان التى يريد وقفها لصالح مستشفى - عدم اعتباره وقفا خيريا وانما هو وقف اهلى حرمه القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥١ - تنازل هذا المالك عن الربع لا يجعل التصرف وقفا ولكنه تبرع بالمساهمة فى مشروع ذى نفع عام - عدم اشتراط الرسمية لانعقاده باعتباره عقدا اداريا .

ملخص الفتوى :

ان التصرف وان سماه المالك وقفا خيريا - الا انه لم تجتمع لهذا التصرف اركان نشوء الوقف الخيرى - طبقا لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ذلك ان احتفاظ المالك المذكور لنفسه بربع الاطيان الموقوفة مدى الحياة ، يصبغ على هذا الموقف طابع الوقف الاهلى الذى حرمه القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥١ . كما - وأنه يشترط من ناحية اخرى - لصحة الوقف ان يكون باسهاد رسمى ، الامر غير المتوافر فى هذه الحالة .

ولكن امام قرار المالك المذكور بتنازله عن ربع الاطيان المشار اليها - والذى كان قد سبق ان احتفظ به لنفسه مدى الحياة - كما اقر بأن تلك الاطيان هى تبرع خالص غير مشروط لصالح مستشفى الجمهورية ، وبأنه مستعد لتسليمها فورا . وقد أشر السيد المحافظ على هذا الكتاب بتحويله

- ١١٢٥ -

الى السكرتير العام للتنفيذ ، وعلى ذلك فإن نية المالك المذكور قد أوضحت صريحة واضحة ، فى جعل تصرفه فى الاطيان - سالفه الذكر - تبرعا غير مشروط . وبقبول هذا التبرع من السكرتير العام للتنفيذ - تكون قد توافرت أركان عقد تقديم المعاونة وهو عقد ادارى يتعهد بمقتضاه شخص - برضائه واختياره - بالمساهمة عينا أو نقدا فى نفقات مشروع من مشروعات الأشغال العامة أو المرافق العامة ، وينعقد بايجاب مقدم المعاونة وقبول الادارة ، دون اشتراط الرسمية التى يتطلبها انعقاد الهبة المدنية .

( فتوى رقم ٦٦٢ فى ٢٥/٦/١٩٦٣ )

## الفرع الثانى

### الغاء نظام الوقف على غير الخيرات

قاعدة رقم ( ٥٢٤ )

المبـدء :

الغاء الوقف على غير الخيرات - القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٣ فى هذا الشأن - الاوقاف التى يخصص بعض ريعها لجهات البر والباقى على غير هذه الجهات - اعتبار الوقف منتهيا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بما هو مشروط لجهات البر - كيفية فرز حصة الخيرات فى هذه الاوقاف .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الغاء نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بمقتضى القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٣ على ان « يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه فى الحال خالصا لجهة من جهات البر فاذا كان الواقف قد شرط فى وقفه لجهة بر خيرات او مرتبات دائمة معينة المقدار او قابلة للتعيين مع صرف باقى الربح الى غير جهات البر اعتبر الوقف منتهيا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات تلك الخيرات او المرتبات . ويتبع فى تقدير هذه الحصة وافرازها احكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف بالنسبة الى غلة الاطيان الزراعية فتكون غلتها هى القيمة الايجارية حسبما هى مقررة بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى » .

وتنص المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف على انه « اذا شرط الواقف فى وقفه خيرات او مرتبات دائمة معينة المقدار



أو فى حكم المعينة وطلبت القسمة فرزت المحكمة حصة تضمن غلتها  
لأرباب هذه المرتبات بعد تقديرها .. الخ » .

ويستفاد من هذين النصين أن المشرع عندما قرر إلغاء نظام الوقف  
على غير الخيرات بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه حرص على  
تنظيم حالة الاوقاف التى يخصص بعض ريعها لجهات بر فى صورة  
خيرات أو مرتبات دائمة ويخصص البعض الآخر لغير هذه الجهات  
فاعتبر الوقف منتهيا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات  
الخيرات أو مرتباتها وأحال فى تقدير هذه الحصة وأفرازها الى المادة ٤١  
من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف فاذا كانت أعيان الوقف  
أرضا زراعية قدرت غلتها بالقيم الايجارية المقررة بالمرسوم بقانون رقم  
١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالأصلاح الزراعى ، وقد جاء نص المادة ٤١  
من قانون الوقف المشار إليها قاطعا فى تقدير حصة الخيرات بحيث تغل  
الريع أو المرتبات المقررة فى كتاب الوقف كاملة غير منقوصة .

والمقصود بالغلة التى تقدر القيمة الايجارية وفقا لها بواقع سبعة  
أمثال الضريبة هو صافى الغلة بعد اخراج ما على العين المغلة من الضرائب  
والاجر وما يحتاج اليه فى الصيانة والحفظ والعمارة واخراج ما يحتاج الى  
انفاقه للحصول على الغلة وجبايتها من العاملين فى الوقف وأشباه ذلك  
فى جميع هذه الوجوه يجب اخراجه من الغلة أولا .. فلا يعتبر مقسما  
أو يدخل فى القسمة الا ما فضل بعد هذا .

ولما كانت وزارة الاوقاف تستحق ١٠٪ من ايجار أراضى الاوقاف  
الخيرية التى تتولى ادارتها كرسوم إدارة ، فضلا عن أجر الحراسة وذلك  
تطبيقا للمادة ٦٥ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة  
اجراءات وزارة الاوقاف والمادة ٥ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥١ بتنظيم  
وزارة الاوقاف الذى حل محله ، ومن ثم يتعين عند فرز حصة الاوقاف  
الخيرية فى أرض شائعة أن يكون تقدير هذه الحصة على أساس القيمة  
الايجارية بعد خصم ضريبة الاطيان الزراعية ورسوم مجلس المديرية

ونفقات الادارة والحراسة بحيث تكفل الحصة ريعا يعادل المرتبات المشروطة  
فى كتاب الوقف وذلك احتراماً لشرط الواقف وحكم القانون .

لهذا انتهى الرأى الى أن فرز حصة الخيرات فى وقف محمد عمر  
سلطان يكون على أساس فرز حصة تغل قيمة المرتبات المشروطة فى هذا  
الوقف على أساس القيمة الايجارية للأراضى الزراعية مخصوماً منها  
الاموال ورسوم مجلس المديرية وأجر الحراسة والادارة .  
( فتوى رقم ٢٠٦ فى ٣/٣/١٩٦٠ - جلسة ١/٢٧/١٩٦٠ )

#### قاعدة رقم ( ٥٢٥ )

المبدأ :

التزام وزارة الاوقاف بتسليم المستحق فى الوقف نصيبه طبقاً لاحكام  
المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ - لا يعوقها عن ذلك أن نصيب المستحق  
غير محدد بحكم قضائى مادام يمكن تحديده بمستندات غير مشكوك  
فيها ، ومادام غير متنازع عليه من قبل الغير نزاعاً جدياً سابقاً على تاريخ  
العمل بقانون الغاء الوقف على غير الخيرات .

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت فى الأوراق ان استحقاق الطالبين فى الوقف غير  
مجمود من الوزارة بل انه ثابت بأحكام قضائية نهائية . ومع التسليم  
بهذا الاستحقاق فان وزارة الاوقاف تلتزم بتسليم كل من الطالبين  
نصيب فيه طبقاً لاحكام المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ولا يعوقها  
عن ذلك الا يكون مقدار هذا النصيب ثابتاً بحكم قضائى بل يكفى لقيام  
التزامها هذا أن يكون تحديد النصيب ممكناً من مستندات غير مشكوك  
فى صحتها وأن يكون غير متنازع عليه من قبل الغير بمقتضى نزاع جدى  
سابق على تاريخ العمل بقانون الغاء الوقف على غير الخيرات .

ومن حيث أنه يكفى للتعرف على مقدار نصيب أى مستحق فى وقف  
توافر وجود كتاب انشاء الوقف وما طرأ عليه من تغيير ، والمستندات

الرسمية والأوراق ذات الحجية التى تبين خلف المستحقين المحددين بذواتهم فى كتاب الوقف وخلفائهم وعقبهم الى الطبقة أو الذرية التى منها من يراد تحديد نصيبه .

( فتوى رقم ٧٤٣ فى ١٥/٧/١٩٦٣ - جلسة ٣/٧/١٩٦٣ )

قاعدة رقم ( ٥٢٦ )

المبدأ :

رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء الوقف على غير الخيرات - نصه على ايلولة ملكية الرقبة الى المستحق فى الوقف اذا ثبت ان الاستحقاق بعوض - استبعاد نصيب المستحق من دائرة الاستيلاء لدى الواقف .

ملخص الحكم :

ان اول قانون وضعه المشرع لتنظيم الوقف ومثونه هو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وبالرجوع اليه يبين انه نص فى المادة ١١ منه على أن « للواقف أن يرجع فى وقفه كله أو بعضه كما يجوز له أن يغير فى مصارفه وشروطه ولو حرم نفسه من ذلك على أن لا ينفذ التغيير الا فى حدود هذا القانون .

ولا يجوز له الرجوع ولا التغيير فيما وقفه قبل العمل بهذا القانون وجعل استحقاقه لغيره اذا كان قد حرم نفسه وذريته من هذا الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له أو ثبت أن هذا الاستحقاق كان بعوض مالى أو بضمان حقوق ثابتة قبل الواقف . . . » وقد ألغى نظام الوقف على غير الخيرات بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى نص فى المادة الثانية منه على أن « يعتبر منتهايا كل وقف لا يكون مصرفه فى الحال خالصا لجهة من جهات البر » . ونص فى المادة الثالثة منه على أنه « يصبح ما ينتهى فيه الوقف على الوجه المبين فى المادة السابقة ملكا للواقف ان كان حيا وكان له حق الرجوع فيه . . . » ونص فى المادة

الرابعة على أنه استثناء من أحكام المادة السابقة لا تؤول الملكية الى الوقف متى ثبت ان استحقاق من سيخلفه فى الاستحقاق كان بعوض مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبل الوقف وفقا لأحكام المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ السالف الذكر وفى هذه الحالة يؤول ملك الرقبة الى من سيخلف الوقف من المستحقين كل بقدر حصته على الوجه المبين فى المادة السابقة ويكون للوقف حق الانتفاع مدى حياته .

ويعتبر اقرار الوقف باشهاد رسمى بتلقى العوض أو ثبوت التحقوق قبله حجة على ذوى الشأن جميعا متى صدر خلال الثلاثين يوما التالية للعمل بهذا القانون » ونص فى المادة العاشرة منه على أن « يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية » وقد تم نشره فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

ومقتضى ذلك انه اذا كان الوقف حيا وقت العمل بقانون الغاء الوقف تؤول اليه ملكية الوقف الا اذا قرر باشهاد رسمى فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بالقانون بأنه تلقى عوضا ماليا مقابل الوقف فلا يكون للوقف حينئذ سوى حق الانتفاع مدى حياته ويعتبر هذا الاقرار الثابت بالاشهاد الرسمى حجة على ذوى الشأن جميعا ولما كان القانون اطلق عبارة ذوى الشأن ولم يحدها باى قيد أو استثناء بل انه اردفها بلفظ جميعا فان هذه الحجة تشمل ولا شك الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فتكون مساحة الارض الزراعية التى انتهت فيها الوقف خارجة عن ملكية الوقف داخلة فى ملكية المستحقين الحاليين وقت انتهاء الوقف ويتعين مراعاة ذلك عند اعمال أحكام قوانين الاصلاح الزراعى فتخرج المساحات التى انتهت فيها التوقف والتى أقر الوقف أنه تلقى عوضا ماليا مقابلها عن دائرة الاستيلاء لدى هذا الوقف .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن المرحوم ..... كان قد أوقف أرضا زراعية مساحتها ٨ م ٩ ط ٥٦ ف بزمام ناحية الحمر والجباوة مركز قوص ( قنا ) وذلك بموجب حجة محررة فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية وقد انشا الوقف هذا الوقف

على نفسه أيام حياته ينتفع به جميع الانتفاعات الشرعية ... ثم من بعده يكون وقفا مصروفا ريعه على كريمته الأنسة / ..... ما بقيت على قيد الحياة ..... « مستند رقم ١ من حافظة مستندات المعارضة وأنه فى ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ صدر ائهاد من محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية تحت رقم مسلسل ٧٣٠ متتابعة ٣٩١ أقر فيه المرحوم / ..... أنه « وقف وقفه المذكور على كريمته المذكورة من بعده نظير عوض مالى قدره ألفان من الجنيهات قبضت منها من أموال ملكتها بطريق التبرع لها من والدتها ..... ومن جدها لأمها ..... وأضاف أن هذا ائهاد منه بذلك طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ - مستند رقم ٢ من حافظة المعارضة وتنفيذا للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قدم المرحوم / ..... اقرارا بملكيتة الزراعية وأورد فى خانة الملاحظات تحت الملاحظة رقم ٤ اشارة الى انشاء الوقف المذكور والى ائهاده على نفسه بأنه تلقى عوضا مالياً والى أنه بذلك تكون ملكية الرقبة قد آلت الى كريمته ..... - صحيفة ١٥١ من ملف الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨/٢/٨٧٦ الخاص بالملك المذكور وفى ٨ من مارس سنة ١٩٧٢ تلقت الأنسة ..... أى الطاعنة كتابا برقم ١٧٨٣ من تفتيش المساحة بالاقصر مكتب الاصلاح الزراعى بشأن المساحة موضوع النزاع انتهى فيه الى أن هذه المساحة تعتبر زائدة فى ملك الواقف وكان ملزما بتقديم اقرار جديد خلال شهرين من تاريخ الزيادة وكان واجبا عليه أن يتصرف فى تلك الزيادة الى صغار الزراع وقد تم الاستيلاء الفعلى بالطبيعة وأنه اذا كان لديها اعتراض فلتتقدم به الى اللجنة القضائية - مستند رقم ٣ من حافظة المعارضة .

وبانزال حكم المبادئ المتقدمة على واقعة الدعوى ترى المحكمة بأن الواقف المذكور وقد ائهاد على نفسه بائهاد رسمى فى الموعد المحدد قانونا لاجرائه أنه كان قد تلقى عوضا مالياً عن هذا الوقف فان ملكية الرقبة تؤول فى الحال الى المستحقة الوحيدة فى الوقف وهى الطاعنة وبذلك تصبح مالكة للمساحة موضوع النزاع منذ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ تاريخ انتهاء الوقف فيها ولا يسوغ للاصلاح الزراعى أن يعتبر هذه المساحة داخلة

فى ملك الوقف اذ أنه ملزم بالأخذ بالأشهاد وبناتجته فهو حجة على جميع ذوى الشأن بما فيهم الاصلاح الزراعى كما تقدم . من أجل ذلك كله يتعين اعتبار المساحة المذكورة داخلة فى ملكية الطاعنة منذ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ولما كانت قد احتفظت بها فى اقرارها المقدم منها تنفيذاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ثم فى اقرارها المقدم منها تنفيذاً للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ فانه يتعين اخراجها من دائرة الاستيلاء عليها .  
( طعن رقم ١٣٣٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥٢٧ )

#### المبدأ :

القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء الوقف على غير الخيرات - حصص المستحقين فى وقف أهلى به حصة للخيرات لا يتأتى تعيينها على وجه محدد المقدار الا بعد ان يجرى تحديد حصة الخيرات وتقديرها وافرازها واستبعادها - الاجراءات والقانون الواجب التطبيق فى هذا الشأن .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٢ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات قد قضت بأن يعتبر منتهياً كل وقف لا يكون مصرفه فى الحالة خالصاً لجهة من جهات البر . فاذا كان الوقف قد شرط فى وقفه لجهة بر خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو قابلة للتعيين مع صرف باقى الربيع الى جهات غير جهات البر اعتبر الوقف منتهياً فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء ، بنفقات تلك الخيرات أو المرتبات ويتبع فى تقدير هذه الحصة وافرازها أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف ...

ومن حيث أنه يستفاد من جميع النصوص السالفة أن حصة المستحقين فى وقف أهلى بحصة الخيرات لا يتأتى تعيينها على وجه محدد المقدار الا بعد ان يجرى تحديد حصة الخيرات وتقديرها وافرازها ، ويعنى هذا

بالضرورة أن حصة الخيرات تقابلها حصة شائعة في أعيان الوقف ولا يكون لأي من المستحقين في الوقف الأهلى أن يحسب لنفسه ملكا في هذا الوقف الا بالقدر الذى يتبقى له بعد استنزال حصة الخيرات وتطبيق ما سبق على واقعة النزاع يبين أنه ما كان في مكنة المطعون ضدها أن تحدد ما آل اليها من وقف المرحوم / ..... الا بعد ان يستنزل من مساحة ارض الوقف قدر مقابل حصة الخيرات التى اشترطها الواقف وان ذلك رهين باتباع الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ .

ومن حيث ان حكم لجنة القسمة لا يعتبر منشئا للملكية الاراضى الموقوفة بل هو كشف عن حق مقرر من قبل بصور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء الوقف على غير الخيرات .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تقضى بانه لا يجوز لأي فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائة فدان . وإذا كانت المطعون ضدها قد أقرت بانها تمتلك مساحة قدرها - س ٧ ط ١١٢ ف وكان يدخل في تلك المساحة قدر لم يكن قد تحدد وقت تقديم الاقرار تملكه وزارة الاوقاف مقابل حصة خيرات وقف ..... الأمر الذى من أجله تحفظت الخاضعة في اقرارها على الوجه السالف ببيانه ، فلا مراء في أن هذا الجزء لا يدخل ضمن ملكية المطعون ضدها ولا يكون بالتالى خاضعا للاستيلاء لديها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .  
( طعن رقم ١٢٩٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٢٨ )

المبدأ :

مفاد نص المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٤ ان الاوقاف التى لا يكون مصرفها عند العمل بأحكام القانون جهة بر خالصة يعتبر منتهيا ويصبح ملكا للواقف أو تؤول الملكية الى

المستحقين أما إذا كان الوقف فى ذلك التاريخ جهة بر وغير ذلك ففى هذه الحالة ينتهى الوقف مع فرز حصة تكفى غلتها للوفاء بنفقات البر - اشتراط الواقف صرف ريع الوقف على أفراد حدددهم ومن بعدهم على أولادهم وذريتهم لحين انقراضهم ثم من بعدهم لجهة بر - وجود بعض المستحقين أحياء عند العمل بأحكام القانون المشار اليه يترتب عليه اعتبار الوقف وقفا أهليا .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٤ تنص على أن « يعتبر منتها كل وقف لا يكون مصرفه فى الحال خالصا لجهة من جهات البر - فاذا كان الواقف قد شرط فى وقفه لجهة بر خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو قابلة للتعيين مع صرف باقى الربيع الى غير جهات البر اعتبر الوقف منتها فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات تلك الخيرات ... » .

وتنص المادة الثالثة على أن « يصبح ما ينتهى فيه الوقف على الوجه المبين فى المادة السابقة ملكا للواقف ان كان حيا وكان له حق الرجوع فيه ، فان لم يكن ألت الملكية للمستحقين الخاضعين كل بقدر حصته فى الاستحقاق ..... » .

ومفاد ذلك أن الأوقاف التى لا يكون مصرفها عند العمل بأحكام القانون جهة بر خالصة يعتبر منتها ، ويصبح ملكا للواقف أو تؤول الملكية الى المستحقين الحاليين على النحو المبين فى المادة الثالثة من القانون ، أما اذا كان مصرف الوقف فى ذلك التاريخ جهة بر وغير ذلك ، ففى هذه الحالة ينتهى الوقف مع فرز حصة تكفى غلتها للوفاء بنفقات البر ، وقد اشترط الواقف فى الحالة الماثلة صرف ريع الوقف على أفراد حدددهم ومن بعدهم على أولادهم وذريتهم لحين انقراضهم فان انقضوا يصرف سدس ريع الوقف على خير عند قبر الواقف وخمسة أسداسه على الحرمين



ومسجد . . . . . ، ولما كان الثابت من الأوراق أن بعض المستحقين المشار اليهم كانوا احياء عند العمل بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالنشاء الوقف على غير الخيرات فان الوقف يكون وقفا أهليا ، ومن ثم ينتهى ، طبقا للمادة الثانية من القانون المشار اليه لانه لم يكن ليتحول طبقا لشروط الواقف التى يجب النزول عليها الى وقف خيرى فى أى جزء منه الا بانقراض جميع المستحقين .

واذا كان الواقف قد شرط صرف سدس ريع الوقف على الخير عند قبره فان ذلك لا يعنى تخصيص سدس الوقف لهذا الغرض فور وفاته لأن حجة الوقف لم تشمل على عبارات تفيد ذلك وانما جاءت صريحة فى تخصيص هذا الجزء للبر بعد انقراض جميع المستحقين ، الامر الذى لم يتحقق عند العمل بأحكام ذلك القانون ، وهى ذات النتيجة التى انتهت اليها وزارة الاوقاف عند بحثها لحالة هذا الوقف فى سنة ١٩٥٩ واستتبعته تخطى الوزارة عن نظارة الوقف بقرار أصدره وزيرها على النحو السالف بيانه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار الوقف فى الحالة المعروضة أهليا .

( ملف ٦٢/٢/٩١ - جلسة ١٩٢٩/١١/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٥٢٩ )

المبدأ :

صدور أمرين عاليتين بنزع ملكية عين إحد الاوقاف لصالح الدولة وربط مبلغ معين بالروزنامة باسم الوقف يصرف للناظر حتى تطلب جهة الوقف اجراء عقد استبدال - اعتبار مرتب الروزنامة هذا مقابل ريع الوقف ووجوب استمرار الخزانة فى أدائه لحين تمام الاستبدال .

### ملخص الفتوى :

بتاريخ ٤ صفر سنة ١٢٨٥ صدر الأمر رقم ٧٥ ص ٦٢ هذا نصه  
« أمر كريم منطوقه عرض لدينا قرار الخصوصى هذا رقم ٢٠ محرم  
ما يلزم نحو ادخالها فى سلك انتظام نواحى ومصالح الحكومة وربط مبلغ  
سنة ٨٥ بما رآه المجلس عن ادخال جهة البرلمان لجهة الميرى وأجرى ما  
يلزم نحو ادخالها فى سلك انتظام نواحى ومصالح الحكومة وربط  
ثمنماية كيس بالروزنامة سنوى الى مستحقين وقف بحيرة تلك الجهة  
وورثا مرحوم طبوزاده حسين بك مقابله ما كان يؤول اليهم من الالتزام  
والوقف بتلك الجهة مع تامين ما يكن لهم من العقارات بالجهة المذكورة  
ومشتراتها للميرى بعد ثبوت ملكيتها اليهم ويصرف لهم ثمنها وهكذا  
لاخر ما توضح تفصيلاته بهذا القرار قد قورن بالمساعدة من لدنا ووافق  
ارادتنا تنفيذ مقتضاه وأصدرنا أمرنا لكم شرحا عليه لاعتماد الأجرى  
بموجبه » .

ثم صدر بعد ذلك الأمر رقم ١٢٤ الصادر فى ١٣ محرم سنة ١٢٥٨ هـ  
هذا نصه « أمر كريم منطوقه صار منظورنا قرار الخصوصى هذا رقم ٦  
محرم سنة ١٢٨٨ نمرة ٩٢ مبلغ الثمنماية كيس السابق صدور قرار المجلس  
بترتيبه سنوى بدل انعامية التزام البرلمان ووقف بحيرتها وقد استتب  
بالمجلس استمرار قيد ما يخص الوقف سنوى من ذلك بالروزنامة باسم  
الوقف بغير اسما المستحقين ويصرف للناظر ويكون له التصرف من  
القبض والصرف ويتأثر على كتاب الوقفية من الروزنامة بما يعلم  
منه قيد ذلك بها لحين ما تطلب جهة الوقف أجرى عقد الاستبدال  
واما ما يخص بدلية انعام الالتزام يكون قيدها وصرفها على حسب القرار  
السابق المحرر عنه للمالية فى ١٥ ذو القعدة سنة ١٢٨٥ بالقرار المرقوم  
وحيث وافق ارادتنا تنفيذه فأصدرنا أمرنا لكم شرحا عليه لاعتماد  
الأجرى بمقتضاه » .

وحيث أن حكم الوقف هو حبس العين عن أن يتملكها أحد من العباد  
والتصدق بالمنفعة ولا ينهى الوقف استبداله ، فلاستبدال مؤداه نقل

الوقف من عين الى عين وهو أما ان يكون استبدال عين الوقف بعين أخرى أو استبدال عين الوقف بمال يشتري به عينا أخرى تكون وقفا مكانها ، ومال البذل حكمه حكم الوقف لا يجوز صرفه فى مصارف الوقف فلا يسلم للمستحقين ولا يسلم للنظر إلا لشراء عين تكون بدلا من العين المستبدلة .

وبما أن مؤدى الأمرين ٧٥ ، ١٢٤. مالفى الذكر نزع ملكية عين الوقف لصالح الدولة وربط مبلغ معين بالروزنامة باسم المستحقين فى الامر الاول ثم باسم الوقف نفسه ويصرف للنظر فى الاول الثانى وذلك حتى تطلب جهة الوقف اجراء عقد الاستبدال والمقصود هنا استبدال عين الوقف بعين أخرى تكون وقفا مكانها مادام أن الاستبدال لا ينهى الوقف ، ومفهوم ذلك أن مرتب الروزنامة الذى قيد باسم المستحقين فى الامر الاول ثم باسم الوقف فى الامر الثانى والذى كان يصرف للنظر الوقف انما هو مقابل ريع الوقف وثمرة ثمنه تستمر الخزانة فى أدائه حتى تطلب جهة الوقف اجراء استبدال الوقف بشراء عين أخرى تكون وقفا مكان العين التى نزعت ملكيتها أى أن ثمن عين الوقف المنزوعة ملكيتها لازال فى ذمة الدولة مادام أن جهة الوقف لم تطلب استبدال عين الوقف بعين أخرى .

( فتوى رقم ١٢٩٤ فى ١٢/٦/١٩٦٧ - جلسة ١١/٢٩/١٩٦٧ )

قاعدة رقم ( ٥٣٠ )

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات - اثر صدوره على أعيان الوقف بما فيها أموال البذل هو تملك المستحقين فى تاريخ نفاذ القانون لها - حقهم فى استئداء ريع أعيان الوقف حتى تتم القسمة عليهم ينصب على مرتب الروزنامة المقرر كمقابل لريع الوقف - استمرار صرف هذا المرتب لهم كل بنسبة استحقاقه فى الوقف حتى يؤدى اليهم مال البذل .

( م ٧٢ - ج ٢٤ )

### ملخص الفتوى :

بصدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات يترك المستحقون في الوقف في تاريخ نفاذ هذا القانون أعيان الوقف بما فيها أموال البدل كل بنسبة استحقاقه ويكون من حق هؤلاء المستحقين استئداء ريع أعيان الوقف حتى تتم قسمته عليهم .

وإذا كان مرتب الروزنامة إنما هو مقابل ريع الوقف فإنه يكون من حق هؤلاء المستحقين استئدائه من الخزنة كل بنسبة استحقاقه في الوقف حتى يؤدي إليهم مال بدل الوقف الذي نزع ملكيته .

فإنه يترتب على ذلك أن مرتب الروزنامة إنما يصرف للمستحقين كل بنسبة استحقاقه أو لمن يمثل هؤلاء المستحقين قانوناً وكلاً كان أو حارساً نيطة به بمقتضى التوكيل الصادر له أو حكم الحراسة الذي عينه صرف هذا المرتب .

( فتوى رقم ١٢٩٤ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٧ - جلسة ١١/٢٩/١٩٦٧ )

## الفصل الثالث

### الاستبدال

#### الفرع الأول

#### استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر

قاعدة رقم ( ٥٣١ )

#### المبدأ ١

القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر - نصه على أن تتسلم اللجنة العليا للاصلاح الزراعى سنويا الاراضى التى يتقرر استبدالها لتوزيعها وفقا لاحكام قانون الاصلاح الزراعى - تحديد الاراضى التى يجوز استبدالها ومن ثم تسليمها للاصلاح الزراعى طبقا للقانون المذكور - هى الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة وما يلحق بها من منشآت لصيقة بها ولازمة لزراعتها - لا يدخل فى نطاقها المبانى المخصصة للسكن والتى لا تكون لصيقة بهذه الاراضى ولازمة لاستغلالها فتلك تديرها المجالس المحلية لحساب وزارة الاوقاف طبقا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات تنص على أنه « تستبدل خلال مدة اقصاها ثلاث سنوات الاراضى الموقوفة على جهات البر العامة وذلك على دفعات وبالتدريج وبما يوازى الثلث سنويا وفقا لما يقرره مجلس الاوقاف الأعلى أو الهيئات التى تتولى شئون اوقاف غير المسلمين حسب الأحوال » .

كما تنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه « تتسلم اللجنة العليا للاصلاح الزراعى سنويا الاراضى التى يتقرر استبدالها وذلك لتوزيعها وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه . » .

وتنص المادة الثالثة على أنه « تؤدى اللجنة العليا للاصلاح الزراعى لمن له حق النظر على الاوقاف سندات تساوى قيمة الاراضى الزراعية والمنشآت الثابتة وغير الثابتة والاشجار المستبدلة مقررة وفقا لقانون الاصلاح الزراعى » .

ومن مفاد هذه النصوص يبين أن الاستبدال قاصر على الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة دون غيرها وهي تلك التى يجوز توزيعها وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - بالاصلاح الزراعى ويلحق بهذه الاراضى المنشآت التى تكون لصيقة ولازمة لزراعتها، ومن ثم يخرج عن هذا النطاق المبانى المخصصة للسكن ، خاصة اذا كانت خارج نطاق الاراضى المستبدلة ومما يؤيد هذا أنه صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ونظم تسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية فنصت المادة ٨ من هذا القانون على أن « تسلم الى المجالس المحلية المبانى الاستغلالية والاراضى الزراعية التى تقع داخل نطاق المدن والتابعة للاوقاف الخيرية المشمولة بنظر وزارة الاوقاف والتى تقع فى دائرة اختصاص كل منهما » .

كما نصت المادة ١٧ من هذا القانون على أن تسلم الى المجالس المحلية المبانى والاراضى الفضاء الزراعية التى انتهت فيها الوقف طبقا لاحكام القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٩ والمشمولة بحراسة وزارة الاوقاف . وتتولى المجالس المذكورة نيابة عن وزارة الاوقاف ادارة هذه الاعيان واستغلالها طبقا لاحكام القوانين المشار اليها وهذا القانون .

وخلاصة ما سبق ان الاراضى التى تستبدل هى الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر عامة والتى نظم استبدالها القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ وأما المبانى التى لا تكون لصيقة بهذه الاراضى ولازمة لاستغلالها

فانها لا تخضع لاحكام القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وانما تديرها المجالس المحلية لحساب وزارة الاوقاف طبقا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

( فتوى رقم ٣٨٧ فى ١٩٦٤/٥/٩ - جلسة ١٩٦٤/٤/١ )

قاعدة رقم ( ٥٣٢ )

المبدأ :

القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ - نصه على استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر خلال مدة اقصاها ثلاث سنوات وذلك على دفعات وبالتدريج بما يوازى الثلث سنويا وفقا لما يقرره مجلس الاوقاف الاعلى او الهيئات التى تتولى شئون اوقاف غير المسلمين حسب الاحوال - هذا الاستبدال يتم بقوة القانون ولا يتوقف على موافقة مجلس الاوقاف الاعلى او الهيئات التى تتولى شئون اوقاف غير المسلمين - اختصاص هذه الجهات ينحصر فقط فى تعيين الاراضى التى تسلم سنويا وليس الموافقة على استبدالها - اثر ذلك - أنه بمجرد انقضاء كل سنة من السنوات الثلاث تنتقل الى الدولة ملكية ثلث هذه الاراضى وتزول صفة الوقف عنها ويصبح الوقف على ثمنها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن « يستبدل خلال مدة اقصاها ثلاث سنوات الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة وذلك على دفعات وبالتدريج بما يوازى الثلث سنويا وفقا لما يقرره مجلس الاوقاف الاعلى او الهيئات التى تتولى شئون اوقاف غير المسلمين حسب الاحوال ، وتنص المادة الثانية على أن « تسلم اللجنة العليا للاصلاح الزراعى سنويا الاراضى الزراعية التى يتقرر استبدالها وذلك لتوزيعها وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » .

وتنص المادة الثالثة على أن « تؤدي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لمن له حق النظر على الأوقاف مـسـنـدات تساوي قيمة الأرض الزراعية والمنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار المستبدلة مقدرة وفقا لقانون الإصلاح الزراعي وتؤدي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قيمة ما يستهلك من المسندات الى المؤسسة الاقتصادية كما تؤدي فوائد المسندات الى من له حق النظر على الوقف بمقدار ٢٪ » ويكون استهلاك تلك المسندات خلال ثلاثين سنة على الأكثر » .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة للأقباط الأرثوذكس ونصت المادة الاولى منه على أن « يستثنى من أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه الأراضي الموقوفة على بطريرك وبطريكية الأقباط الأرثوذكس والمطرانيات والأديرة والكنائس وجهات التعليم القبطية الأرثوذكسية وجهات البر الأخرى المتعلقة بهم وذلك فيما لا يجاوز مائتي فدان لكل جهة من الجهات الموقوفة عليها ومائتي فدان من الأراضي البور » .

ونصت المادة الرابعة على أن « تؤدي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي المستبدل من الأراضي الزراعية المبينة في المادة الاولى من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه والمنشآت الثابتة وغير الثابتة القائمة عليها نقدا » .

ويبين مما تقدم أن القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ قد استبدل الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة على دفعات وبالتدريج وبما يوازي الثلث سنويا ، وإن الاستبدال يتم بقوة القانون وليس موقوفا على موافقة مجلس الأوقاف الأعلى أو الهيئات التي تتولى شئون أوقاف غير المسلمين لأن اختصاص هذه الجهات ينحصر فقط في تعيين الأراضي التي تسلم سنويا وليس الموافقة على استبدالها . وينبنى على ذلك أنه بمجرد انقضاء كل سنة من السنوات الثلاث تنتقل الى الدولة ملكية ثلث هذه الأراضي وتزول صفة الوقف عنها ويصبح الوقف على ثمنها ولو لم يصدر قرار الجهة المختصة بتعيين القدر المستبدل سنويا .

( فتوى رقم ١٠٥٤ في ١٩٦٩/١١/٢٣ - جلسة ١٩٦٩/١١/٥ )



## قاعدة رقم ( ٥٣٣ )

المبدأ :

استبدال الأراضى الزراعية على جهات البر العامة طبقا للقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ - هذا الاستبدال لا يتقيد بأحكام الاستبدال المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف - القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ - نصه على أن تتسلم اللجنة العليا للإصلاح الزراعى سنويا الأراضى الزراعية التى يتقرر استبدالها لتوزيعها وفقا لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - أحقية الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى اقتضاء ريع الأراضى التى لم يتم تسليمها إليها وذلك من التواريخ المحددة قانونا للاستبدال مع مراعاة أحكام القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن استبدال الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة للأوقاف الارثوذكس .

ملخص الفتوى :

ولا يتقيد هذا الاستبدال بأحكام الاستبدال المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف التى تتطلب صدور ائشهاد ممن يملكه لدى المحاكم الشرعية ويجعل الاستبدال فى الوقف من اختصاص المحكمة الشرعية التى آل اختصاصها بالاستبدال الى لجنة شئون الأوقاف بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة اجراءاتها ، وهو الاختصاص الذى كانت تبأشره المحاكم بسلطة مطلقة فلها أن توافق على الاستبدال أو ترفضه من حيث المبدأ كما ان لها أن تجريه بالثمن الذى تراه مناسباً ، لا يتقيد الاستبدال المنصوص عليه فى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بهذه الأحكام بعد اذ خرج عليها فلم يعلق الاستبدال على صدور الاذن به أو تمام صيغته فى المحكمة كما حدد بدل الأراضى الزراعية الموقوفة بالثمن الذى قدره ولم يترك لاية جهة تحديده .

ولا ادل على صحة هذا النظر وأنه يدخل فى مقصود الشارع بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ من أن سعر فوائد مسندات التعويض عند العمل

بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ كان ٣٪ سنويا وتستهلك السندات على ثلاثين سنة ، الى أن صدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ وجعل سعر الفائدة ١٥٪ ومدة استهلاك السندات أربعين سنة فتدخل المشرع بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ ليمنثنى سندات تعويض الاراضى الزراعية المستبدلة وفقا لاحكام القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٧ وجعل سعر فائدتها بمقدار ٣٪ سنويا تستهلك على ٣٠ سنة ، ونص القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ فى المادة الثانية منه على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ ليكشف هذا الاثر الرجعى بجلاء عن قصد المشرع فى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ وأن الاستبدال طبقا لاحكامه يتم بقوة القانون اذ الثابت انه لم تصدر موافقة المحكمة أو لجنة شئون الاوقاف من بعدها على استبدال الاراضى المشار اليها حتى تازيح العمل باحكامه ولو كان الاستبدال لا يتم الا بموافقة المحكمة أو لجنة شئون الاوقاف لما كان المشرع فى حاجة الى النص على رجعية القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ .

ومما يؤيد ذلك أيضا أن المشرع وهو يعالج موضوع استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر الخاصة المشمولة بنظر وزارة الاوقاف بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ نص فى المادة الثانية من هذا القانون على أن « تستبدل الاراضى الزراعية الواقعة خارج نطاق المدن والموقوفة على جهات البر الخاصة وتسلم هذه الاراضى الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وذلك لتوزيعها وفقا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ » .

ولما كان مجال القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ هو نفس مجال القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ فكلاهما يتعلق باستبدال اراضى زراعية موقوفة استهدف فيها المشرع استبدالها فقد استعمل فى خصوص القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ذات العبارات التى استعملها القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ، وأورد فى المادة الرابعة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ حكما يفصح عن قصده اجراء الاستبدال بقوة القانون حين ينص على أنه « استثناء من احكام المادتين السابقتين تستمر لجنة شئون الاوقاف فى نظر مواد استبدال الاطيان التى رسا مزاد استبدالها قبل العمل بهذا القانون فإذا وافقت اللجنة على الاستبدال تولت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تسليم الارض

الى المستبدل اما اذا رفضت اللجنة الاستبدال فيتبع بشأن القدر الراسى به المزداد احكام المادتين السابقتين وفى حالة موافقة لجنة شئون الاوقاف على الاستبدال تستحق وزارة الاوقاف قيمة الاستبدال نقدا .

على ذلك يحق للهيئة العامة للاصلاح الزراعى اقتضاء ريع الاراضى التى لم يتم تسليمها اليها وذلك من التواريخ المحددة قانونا للاستبدال ومع مراعاة احكام القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ :  
( فتوى ١٠٥٤ فى ١٩٦٩/١١/٢٣ - جلسة ١٩٦٩/١١/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥٣٤ )

المبدأ :

القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة للاقباط الارثوذكس - وروده استثناء من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ - تعلق هذا الاستثناء بالاراضى الموقوفة على جهات بر غير اسلامية خاصة بالاقباط الارثوذكس - النص فى المادة الثانية من القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ على انشاء هيئة اوقاف الاقباط الارثوذكس - اقتصار اختصاصها على الاوقاف المشار اليها - القول بشمول اختصاصها لكل وقف ينشئه اقباط أرثوذكس سواء تعلق مصرفه بهم أو لم يتعلق - غير سليم مادام اختصاصها مناطه صفة المصرف وليس صفة الواقف .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أنه « يستثنى من احكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ الاراضى الموقوفة على بطريرك وبطريكية الاقباط الارثوذكس والمطرانىات والديرية والكنائس وجهات التعليم القبطية الارثوذكسية وجهات البر الاخرى المتعلقة بهم وذلك فيجاء لا يجاوز مائتى فدان لكل جهة .. »

ومفاد هذا النص أن الاستثناء الوارد به ينصرف الى الاراضى الموقوفة على جهات بر غير اسلامية خاصة بالاقباط الارثوذكس ، ومن ثم يكون مناط هذا الاستثناء هو الصفة المتعلقة بمصرف جهة الوقف الذى يجب أن يكون خاصا بالاقباط الارثوذكس دون النظر الى صفة الواقف ، ولذلك ، فاذا كان المصرف اسلاميا لم يعد ثمة وجه لاعمال الاستثناء المشار اليه .

ومن حيث ان مصرف الوقف يكون اسلاميا اذا اعتبر برا فى الاسلام وليس برا فى غيره من الاديان كوقف المسجد والوقف عليه والوقف على الحرمين وعلى قراءة القرآن والتصدق على المسلمين الفقراء وحدهم واحياء شعائر الاسلام والاحتفال بمناسباته الدينية . ويعتبر المصرف اسلاميا كذلك عندما يكون برا فى شريعة الاسلام وغيرها من شرائع السماء حيث ترتضيه هذه الشريعة وتحتسبه مسلكا من مسالك القربى الى الله وترتضيه وتحتسبه ، كذلك ايضا الشرائع غير الاسلامية كالتصدق على الفقراء والمساكين واليتامى وابناء السبيل من اية ملة واى دين وتعليمهم وايوائهم واطعامهم وما شاء الله غير ذلك من البر بهم والاحسان عليهم ، والوقف هنا يكون اسلاميا واذا كان غير اسلامى كذلك فانه ليس ذلك فقط .

ومن حيث ان مصارف الاوقاف محل البحث تعتبر برا اسلاميا كما تعتبر فى الوقت ذاته برا عند الاقباط الارثوذكس وعلى ذلك فانها تعتبر مصارف اسلامية ولا تعتبر متعلقة بالاقباط الارثوذكس فى مفهوم المادة الاولى المشار اليها اذ أن مفهوم سياق هذه المادة أن يكون مصرف الوقف الذى تنطبق عليه متعلقا بالاقباط الارثوذكس فقط ، يؤيد ذلك أن أمثلة المصارف التى جاءت بمنطوق المادة خاصة بالاقباط دون غيرهم ( بطريرك و بطريركية الاقباط الارثوذكس والمطرانيات والاديرة والكنائس وجهات التعليم القبطية الارثوذكسية ) .

ومن حيث أنه لذلك لا يمسرى القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ مالف الذكر على الاوقاف المشار اليها .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه « تنشأ هيئة تسمى ( هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس ) تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتولى اختيار القدر المحدد في المادة السابقة » ، ويبين من هذا النص أن ثمة ارتباط بين اختصاص هذه الهيئة وبين الأوقاف المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون أي التي تتعلق مصارفها بالأقباط الأرثوذكس ذلك أن القانون لم يتجه إلى ترتيب ولاية للهيئة على غير الأوقاف التي تناولها الاستثناء الوارد في هذا القانون ، ومن ثم لا تنصرف اختصاصات الهيئة التي حددها لها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر تنفيذاً للمادة الثانية المذكورة إلا إلى تلك الاختصاصات المتعلقة بتلك الولاية وحدها .

وإذا كان عنوان هذا القرار هو « في شأن إدارة أوقاف الأقباط الأرثوذكس وكانت مادته الثانية تنص على أنه « تختص هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس بما يأتي :

( ١ ) الاشراف على إدارة جميع الأوقاف من اطيان وعقارات ومحاسبة القائمين على ادارتها .. » إلا أن ذلك لا يعنى أن للهيئة ولاية على غير الأوقاف التي تناولها هذا الاستثناء ، فعنوان القرار لا يشكل ضابطه تحصيل أحكامه الموضوعية ، وعبرة « إدارة جميع الأوقاف » يحدد معناها في ضوء الارتباط سالف الذكر بين اختصاصات الهيئة وبين الأوقاف الواردة في القانون ليكون المقصود بهذه العبارة هو الأوقاف المذكورة لا غيرها . أما القول بأن العبارة تشمل جميع الأوقاف التي انشأها أقباط أرثوذكس سواء تعلقت مصارفها بهم أو لم تتعلق فإنه فضلاً عن افتقاره إلى سند يؤيده فإنه يتضمن مخالفة لأحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ الذي ترتب مادته الأولى لوزارة الأوقاف ولاية النظر على كل وقف انشأه غير مسلم واشترط فيه النظر لوزارة الأوقاف بينما القول المشار إليه في إطلاقه يذهب في تفسير القرار إلى انعقاد ولاية الهيئة على مثل هذا الوقف .

- ١١٤٨ -

ومن حيث انه يخلص من جميع ما تقدم ان الهيئة المذكورة لا تنعقد لها ولاية على الاوقاف محل البحث لان مصارفها لا تتعلق بالاقباط الارثوذكس طبقا لما سبق ، وذلك فى ضوء أحكام القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ .

( فتوى رقم ٧١١ فى ١٩٦٣/٧/٤ -- جلسة ١١/٥/١٩٦٣ )

## الفرع الثانى

تسليم الأعيان التى تديرها وزارة الأوقاف الى الهيئة العامة

للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية

قاعدة رقم ( ٥٣٥ )

المبدأ :

القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التى تديرها وزارة الأوقاف الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية - أجازته فى المادة العاشرة تأجير أعيان الوقف بايجار اسمى لإنشاء المساجد أو المعاهد الدينية أو مدارس تحفيظ القرآن وتأجير أو استبدال الأراضى الفضاء بنصف أجرة المثل أو نصف قيمتها فى حالة استخدامها فى مشروعات خدمات الدولة العامة فى الميادين الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية والترويحية - استبدال بعض العقارات لتخصيصها لمشروع الاسكان الاقتصادى لا يسرى عليه حكم المادة العاشرة - أساس ذلك أن هذا الحكم ينطوى على تبرع ببعض مال الوقف استثناء من الأصل المقرر ولا يجوز التوسع فى الاستثناء أو القياس عليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التى تديرها وزارة الأوقاف الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية تنص على أنه « لا يجوز تأجير أعيان الوقف بايجار اسمى الا لإنشاء المساجد أو المعاهد الدينية أو مدارس تحفيظ القرآن .

على أنه يجوز تأجير أو استبدال الاراضى الفضاء بنصف أجرة المثل أو نصف قيمتها فى حالة استخدامها فى مشروعات خدمات الدولة العامة فى الميادين الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية والترويحية وعلى

المستاجر أو المستبدل فى هذه الحالات أن يلتزم الغرض الذى أجرت له العين أو استبدلت من أجله والا استرد المجلس المحلى المختص العين بالطريق الادارى .

وقد ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون المذكور تعليق على هذه المادة ٠٠٠٠ أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق نص على ما يأتى :

٨ - أن يقتصر تأجير الأعيان التابعة للأوقاف الخيرية بإيجار اسمى على ما يختص لإنشاء المساجد والمعاهد الدينية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم وإيجار لا يقل عن نصف أجر المثل لمشروعات رعاية الشباب والتربية الرياضية .

ويؤخذ من هذا النص فى ضوء مذكرته الايضاحية أن تأجير أعيان الوقف بإيجار اسمى انما يقتصر على ما يخصص من هذه الأعيان لإنشاء المساجد والمعاهد الدينية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم ، وهى أغراض الوقف أصلا ، أما تأجيرها أو استبدالها بإيجار لا يقل عن نصف أجر المثل أو عن نصف قيمتها فينصرف الى مشروعات خدمات الدولة العامة فى الميادين الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية والترويحية ، وهى وان لم تكن ذات أغراض دينية محضة ، اذ أن مجانياتها تدنيها من أهداف الوقف الخيرى فى مجال البر والخير العام مما حدا بالشارع الى اثارها بهذه المعاملة .

ولما كانت أموال الوقف أموالا خاصة مرصودة لوجوه البر ، لا تدخل فى عداد الأموال المخصصة للمنفعة العامة لاختلاف طبيعتها عن طبيعة الملك العام ، ولا يجوز التبرع بها لغير الأغراض المخصصة فقد لزم أن يفسر مفهوم الحكم الوارد فى المادة العاشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ فى أضيق نطاق باعتبارها ينطوى على تبرع ببعض مال الوقف استثناء من الأصل المقرر فى خصوص ادارة هذا المال والتصرف فيه ، ومصدق ذلك أن القانون المشار اليه أوجب فى مادتيه السادسة والتاسعة على وزارة الاوقاف التزام شروط الواقفين فى صرف ما تتسلمه من ريع



السندات التى أدتها اليها الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو من صافى ريع الاعيان التى تسلمتها المجالس المحلية ، تأكيداً لاحترام ارادة الوافقين فيما انصرفت اليه من حيث الأغراض التى تخصص لها الاعيان الموقوفة أو قيمتها .

وحاصل ما تقدم انه لا يسوغ قياس مشروعات الاسكان الاقتصادى على مشروعات خدمات الدولة العامة فى الميسادين الاجتماعيه والصحية والثقافية والتعليمية والترويحية ، ذلك ان الاسكان الاقتصادى ، وان استهدف الخير العام فى جملته ، الا أن الدولة أو الهيئات القائمة به تحصل منه على مقابل عادل للانتفاع بمزاياه ، وبهذه المشابة لا يعد من قبيل المشروعات ذات الطابع الخيرى المجانى التى عنتها المادة العاشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر ، ولا يمثل ضرباً من الخدمات العامة المقصودة بهذه المادة ولاسيما ان كونه مشروعاً عاماً ، وان أتاح بهذه الصفة الحصول على الاراضى اللازمة له عن طريق نزع الملكية للمنفعة العامة ، ما كان ليعفى الجهة القائمة به من أداء تعويض يوازى قيمة هذه الاراضى كاملة لذوى الشأن ، ومن ثم فان استبدال أراضى الوقف فى حالات الاسكان الاقتصادى يلزم أن يتم بقيمتها كاملة .

لذلك انتهى الرأى الى أن استبدال العقارين رقمى ٥٧ ، ٥٩ بشارع القلعة التابعين لوقف قيمسون الخورى واللذين قررت محافظة القاهرة تخصيصهما لمشروع الاسكان الاقتصادى انما يكون بقيمتيهما الكاملة ، وأن هذا الاستبدال لا يخضع لحكم الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المتقدم ذكره .

( فتوى رقم ٩٧٢ ملف رقم ٥٦/٢/٧ فى ١٥/٩/١٩٦٦ - جلسة ٣٩٤/١٣٣/٢ - ١٩٦٦/٩/٧ )

قاعدة رقم ( ٥٣٦ )

المبدأ :

القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى المجالس المحلية والى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى -

عدم سريانه على الاعيان التى تصرف فيها الوزارة بطريق الاستبدال قبل نفاذه - تمام الاستبدال بمجرد توافر الايجاب والقبول دون استلزام افراغه فى محرر يمنع سريان هذه الاحكام ويلزم الوزارة بتنفيذ الاستبدال .

#### ملخص الفتوى :

ان الاحكام الواردة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى المجالس المحلية والى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى - هذه الاحكام انما تنصرف الى الاعيان التى تنصرف فيها الوزارة بمالها من سلطة بعد نفاذ هذا القانون فى ٤ من فبراير سنة ١٩٦٢ ، أما الاعيان التى تكون محلا لتصرف سابق من الوزارة ، قبل هذا التاريخ ، فلا تنسحب اليها هذه الاحكام وذلك ان الوزارة تلتزم قانونا بمقتضى تصرفها ، ان تسلم الاراضى الى من تصرفت اليه ، وبالتالي يمتنع عليها تسليمها الى المجالس المحلية نفاذا لمضمان التعرض والاستحقاق ، ومن ثم فان هذه الاعيان لا محل لايوليتها الى ادارة المجالس المحلية كما قضى بذلك القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ، مادامت قد تم التصرف فيها ، من السلطة المختصة بذلك قانونا . هذا وان الاستبدال هو عقد رضائى يتم بمجرد الايجاب والقبول . أى بتبادل ارادتين متطابقتين ، أما افراغه فى محرر انما هو وسيلة للاثبات وليس ركنا أو شرطا لتسام التصرف أو صحته . ومتى كان ذلك ، وكانت لجنة شؤون الاوقاف وافقت بجلستها المعقودة فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ على طلب الاستبدال المقدم من هيئتى البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية فى شأن العقد موضوع البحث ، وأخطرتها بذلك ، ومن ثم فقد تم العقد ، ولا يقدر فى ذلك عدم تدوينه فى محرر ، فهذا وسيلة لاثباته ، وليس شرطا لوركنا لصحته أو انعقاده ، هذا فضلا عن أن الطرفين قد نهضا الى تنفيذ آثاره ، فتسلمت الوزارة الثمن ، وسلمت العين المستبدلة وتم ذلك كله قبل صدور القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، ويطرئ على ذلك خروج العين المستبدلة من نطاق العقنارات التى فى ادارة وزارة الاوقاف ، ولا يكون ثمة محل لتسليمها الى المجلس المحلى المختص لادارتها نيابة عن وزارة

الأوقاف إذ أن هذا التسليم أصبح غير ممكن قانونا . وتكون وزارة الأوقاف ، تبعا لذلك ، ملزمة بالوفاء بالالتزامات التي ترتبت في ذمتها بمقتضى تصرفها ، فتلتزم في هذه الحالة بالتوقيع على العقد وتقديم المستندات اللازمة لشهره .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن وزارة الأوقاف هي التي تختص وحدها - دون مجلس محافظة الجيزة - بالتوقيع على عقد الاستبدال وتقديم المستندات اللازمة لشهره .  
( ملف ١٥٥/٢/٢٢ - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢ )

### الفرع الثالث

#### طلبات البذل والاستبدال فى الوقف

##### قاعدة رقم ( ٥٣٧ )

##### المبدأ :

طلبات البذل والاستبدال فى الوقف - اختصاص مجلس الأوقاف الأعلى طبقا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٣ بنظر هذه الطلبات على ألا يكون قراره نهائيا الا بعد موافقة المحكمة المختصة - انتقال هذا الاختصاص للجنة شئون الأوقاف دون غيرها بعد العمل بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف - سبق موافقة مجلس الأوقاف الأعلى على طلب الاستبدال دون عرض الأمر على المحكمة ، وذلك قبل العمل بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ لا يغنى عن وجوب إعادة عرضه على لجنة شئون الأوقاف للبت فيه .

##### ملخص الفتوى :

طبعا لأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة وزارة الأوقاف المعدل بالقانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٣ - يختص مجلس الأوقاف الأعلى بنظر المسائل التى ورد بيانها فى المادة ٦ من القانون ، ومنها ، طلبات البذل والاستبدال بما يزيد قيمته على ألفى جنيه . على أن ما يقرره فى هذا الخصوص لا يكون نهائيا ، الا اذا وافقت عليه المحكمة المختصة ، بحكم مالها من ولاية عامة فى مسائل الأوقاف . وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف الذى تضمن فى المادة ( ٢ ) منه النص على تشكيل لجنة تسمى لجنة شئون الأوقاف . ونص فى المادة ( ٣ ) منه على أن تختص هذه اللجنة وحدها ، بمسائل من بينها طلبات البذل والاستبدال فى الوقف . . والبت فى هذه الطلبات بغير الرجوع الى المحكمة .

- ١١٥٥ -

فاذا كان الثابت ، أن موافقة مجلس الاوقاف الاعلى على استبدال قطعة الارض ، صدرت قبل العمل بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ولكن لم يعرض أمرها على المحكمة المختصة ، لتقره . وبقي الامر على هذه الحال الى أن عمل بأحكام هذا القانون . وفى ضوء هذه الاحكام كان يجب عرض الموضوع على لجنة شئون الاوقاف المنصوص عليها فى المادة ٢ منه ، لتبت فيه . ولكن ذلك لم يتم أيضا . لما كان ذلك - فانه من ثم لا يكون ثمة قرار نهائى صدر فى شأن هذا الاستبدال ، ومن ثم لا تملك وزارة الاوقاف ، اجراء مقتضاه .

( فتوى رقم ١٤٠٠ فى ١٤/١٢/١٩٦٣ )

## الفرع الرابع

### عقد البذل

قاعدة رقم ( ٥٣٨ )

#### المبدأ :

عقد البذل هو عقد بيع رضائي يتم بتبادل ارادتين متطابقتين - لا يشترط القانون شكلا معيناً لانعقاده - النص في القانون على أن يكون الاستبدال في الوقف من اختصاص المحكمة الشرعية ثم من اختصاص لجنة شؤون الاوقاف - حكمه ذلك - صدور قرار من لجنة شؤون الاوقاف بالموافقة على ابدال قطعة ارض من تقسيم الجمعية التعاونية لبناء المساكن للمهندسين الى أحد المهندسين وزوجته مناصفة بينهما - مقتضى هذه الموافقة انعقاد عقد البذل تاماً ونهائياً ومنجزاً لصالح المستبدلين معا - عدم جواز نقض العقد أو تعديله بغير رضا المستبدلين أو بغير طريق القضاء اذا قامت أسباب موجبة لذلك .

#### ملخص الفتوى :

تقدمت الجمعية التعاونية المصرية لبناء المساكن للمهندسين بطلب الى وزارة الاوقاف لتبديل لها بعض قطع من اراضى مدينة الاوقاف ، وفى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وافق مجلس الاوقاف الاعلى بقراره رقم ٧٥ على ابدال هذه القطع الى الجمعية ، غير أن المسألة لم تعرض وقتئذ على المحكمة المختصة لاقرار هذا البذل . وقد تمطت المسألة لم تعرض وقتئذ على المحكمة المختصة لاقرار هذا البذل . وقد تسلمت الجمعية الاراضى المذكورة بتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦ واخذت فى توزيعها على اعضائها بموجب اتفاق بينها وبين كل عضو تضمن أن الجمعية هى التى تستبدل من وزارة الاوقاف رأساً وانها تخص للعضو قطعة الارض المتفق عليها بصفته عضواً فيها ووفقاً للائحتها دون تدخل من الوزارة فى العلاقة

بين الجمعية وأعضائها ، كما تضمن هذا الاتفاق وجوب عرضه على المحكمة الشرعية لقراره وفقا للقانون . وفى ضوء هذه الاحكام تسلم السيد المهندس قطعة الارض رقم ٣٥١ من تقسيم الجمعية بعد ان وقع الاتفاق المشار اليه وأدى المبالغ التى قررتها الجمعية ، الا ان هذا الاتفاق لم يعرض على الوزارة او على المحكمة ، وبتاريخ ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٥ قدم السيد المهندس المذكور طلب الى الجمعية لتعديل الاتفاق السابق واعداد مشروع عقد البديل عن قطعة الارض المخصصة له باسمه وباسم زوجته السيدة ..... مناصفة بينهما ، وقد استجابت الجمعية لهذا الطلب وعدلت الاتفاق بما يتضمن تخصيص قطعة الارض له ولزوجته مناصفة بينهما على الشيوع .

ونظرا لان الجمعية تخلفت عن وفاء بعض التزاماتها قبل الوزارة ، فقد اتفق كلاهما على ان يكون الاستبدال من الوزارة الى عضو الجمعية مباشرة وعلى ان تكون الجمعية ضامنة لالتزامات العضو قبل الوزارة ، ومن ثم أصدرت لجنة شئون الاوقاف التى آل اليها الاختصاص فى اقرار طلبات الاستبدال بموجب القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ - بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٥ قرارا بان يكون العقد الذى يبرم فى هذا الشأن والقابل للشهر ونقل الملكية بين الوزارة والعضو راسا وان تكون الجمعية ضامنة لالتزامات العضو قبل الوزارة ..

وقد تقدمت الجمعية بطلب الى الوزارة لابدال بعض قطع الارض الى اعضائها ومن بينها قطعة الارض رقم ٣٥١ لابدالها الى السيد المهندس المذكور وزوجته مناصفة بينهما ، وقد وافقت على هذا البديل لجنة شئون الاوقاف واصدرت به قرارها رقم ٢٠١ بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، غير انه قبل أن يوقع نموذج العقد القابل للشهر من الوزارة والمستبدلين عن السيد المذكور زوجته بتاريخ ٢٤ من يوليو سنة ١٩٦٨ ، وتقدم اثر ذلك بطلب الى الجمعية لفصل زوجته من عضويتها لانضمام رابطة الزوجية ولحرمانها من اختصاصها بنصف قطعة الارض المشار اليها ، وبتاريخ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ وافقت الجمعية على ذلك ، واخطرت المؤسسة

التعاونية للمساكن بقرارها هذا فوافقت عليه ، كما اخطرت به الوزارة وطلبت منها استصدار قرار من لجنة شئون الاوقاف بقصر الاستبدال على السيد المذكور دون زوجته . . وقبل عرض الامر على لجنة شئون الاوقاف استطلعت الوزارة رأى ادارة الفتوى ، فافتت بأن استبدال قطعة الارض المذكورة اصبح نافذا قانونا من تاريخ موافقة لجنة شئون الاوقاف على الابدال لكل من السيد المذكور وزوجته وانه لا يجوز نقض هذا العقد من جانب الوزارة أو تعديله الا بموافقة المستبدلين معا ، وانه لهذا ليس ثمة جدوى لاعادة عرض الموضوع على لجنة شئون الاوقاف بجلستها المنعقدة . . . طالما ان مطلقة السيد المهندس المذكور لم توافق على هذا التعديل الا ان الوزارة عرضت الموضوع على لجنة شئون الاوقاف بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٦٩ حيث قررت عدم الموافقة على طلب السيد المهندس قصر الاستبدال عليه وحده دون مطلقة .

وقد عادت الجمعية وتقدمت بطلب الى الوزارة لاعادة النظر في الموضوع موضحة ما تمتد اليه من أسباب كما تقدم السيد المهندس بمذكرة بوجهة نظره فى هذا الشأن .

ومن حيث ان عقد البذل هو عقد بيع رضائى يتم بتبادل ارادتين متطابقتين أى بمجرد توافر الايجاب والقبول من طرفيه ، فلم يشترط القانون فيه شكلا معينا يلزم لانعقاده ، وانما يخضع لجميع الاحكام التى تنتظم فيه شكلا معينا يلزم لانعقاده ، وانما يخضع لجميع الاحكام التى تنتظم العقود الرضائية بصفة عامة ، وطرفا هذا العقد هما المستبدل من ناحية الواقف من ناحية أخرى ، غير ان المشرع لم يشأ ان يخول ناظر الوقف سلطة بيع لاطيانه ، وانما ناط هذه السلطة بجهة يضمن عن طريقها رعاية مصلحة الوقف بما يتوافر فيها من ضمانات خاصة ، فكان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف ينص فى البادة ١٣ على انه « فيما عدا حق الواقف الذى شرطه لنفسه يكون الاستبدال فى الوقف من اختصاص المحكمة الشرعية ، ولها ذلك متى رأت المصلحة فيه » وعلى هذا الاساس فان القبول الذى يتم به عقد البذل كان من اختصاص المحكمة



الشرعية دون سواها فليس لناظر الوقف اختصاص في اتمام هذا العقد ،  
وايا كانت الاتفاقات أو التعهدات التي يبرمها ناظر الوقف فانه لا ينعقد  
بها عقد ولا يتوافر بها القبول اللازم لتفاته ، وانما تعتبر جميعها تمهيدا  
أو تحضيريا لعرض الامر على المحكمة التي تملك الا توافق على الاستبدال  
فيعندم كل اثر لاي اتفاق أو تعهد سابق ، أو توافق على الاستبدال فيتم  
العقد بموافقتها هذه ويقوم العقد باتا ومنجزا اعتبارا من هذا الوقت .  
وهذا الاختصاص الذي وكله القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الى المحكمة  
الشرعية ظل لها ثم للمحكمة المختصة بعد الغاء المحاكم الشرعية ، الى  
ان صدر القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف ولائحة  
اجراءاتها ، ثم نص في مادته الثانية على أن تشكل بوزارة الاوقاف لجنة  
تسمى لجنة شئون الاوقاف ، ثم نص في مادته الثالثة على أن « تختص  
لجنة شئون الاوقاف وحدها بالمسائل الآتية : ( أولا ) طلبات البذل  
والاستبدال في الوقت . . . » وبذلك حلت هذه اللجنة محل المحكمة  
في هذا الاختصاص ، وأصبح لها وحدها اهلية الموافقة على الاستبدال  
أو رفضه حسبما تقدر من مواطن مصلحة الوقف ومستحقه ، فاذا وافقت  
انعقد البذل بقرارها المطابق للايجاب الصادر من المستبدل ، وبهذا القرار  
وحده يتم العقد باتا ومنجزا .

ومن حيث أن مجلس الاوقاف الاعلى وافق بتاريخ ٢٩ من ديسمبر  
سنة ١٩٥٥ على طلب الجمعية التعاونية لبناء المساكن للمهندسين الذي  
طلبت فيه استبدال بعض الاراضي ، غير هذا الاستبدال لم يعرض على  
المحكمة المختصة كما لم يعرض على لجنة شئون الاوقاف من بعد ، ومن ثم  
ظل هذا الاتفاق مجرد عمل تمهيدى لم ينشأ عنه عقد بديل بالمعنى المفهوم  
قانونا ، وفصلا عن ذلك فان هذا الاتفاق قد تم تعديله ، فبعد أن  
كان مقتضاه ان يتم الاستبدال الى الجمعية مباشرة وأن تقوم الجمعية  
بالتعاقد مع اعضائها دون تدخل من وزارة الاوقاف ، أصبح الوضع أن يتم  
البذل الى عضو الجمعية رأسا على ان تضمينه الجمعية في التزاماته قبل  
الوزارة ، وهذا الاتفاق الاخير هو ما وافقت عليه لجنة شئون الاوقاف  
بقرارها الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٥ . وتبعاً لذلك فان القرار

الصادر من مجلس الاوقاف الاعلى بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، فضلا على أنه ليس هو التعبير اللازم قانونا عن ارادة الواقف فى اتمام عقد البذل ، فقد تم تعديله باتفاق الوزارة والجمعية بعد ذلك .

ومن حيث أن الثابت من سياق الوقائع السالف ذكرها أن لجنة شئون الاوقاف وافقت بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ على ابدال قطعة الارض رقم ٣٥١ من تقسيم الجمعية الى السيد المهندس ..... وزوجته السيدة ..... مناصفة بينهما ، وبهذه الموافقة انعقد عقد البذل تاما ونهائيا ومنجزا لصالح المستبدلين معا ، فقد توافرت بذلك أركان العقد اللازمة لانعقاده جميعها ، ولم يعلق أطرافه انعقاده على شرط ما واقف أو فاسخ ، ومن ثم فهو ملزم نهائيا لأطرافه جميعا ولا يجوز نقضه الا باتفاقهم .

وانه ولئن كان ثمة نسودج لعقد توقعه الوزارة وعضو الجمعية المستبدل كما توقعه الجمعية ، وكان هذا العقد هو الذى يتم شهره لنقل ملكية الارض الى المستبدل ، الا أن عدم توقيع هذا النموذج لا يؤثر فى قيام عقد البذل تاما ومنجزا فهذا المحرر ليس هو عقد البذل ، وليس ثمة ما يوجب جعل هذا المحرر ركنا لانعقاده أو شرطا لصحته ، فهو عقد رضائى كما ملف البيان ولا يعدو أن يكون هذا المحرر وسيلة لإثبات عقد البذل ولشهره ، نعى عنه عند افتقاده أى وسيلة أخرى ، ولو رفض أحد طرفى العقد توقيع هذا المحرر حق لطرفه الآخر أن يستعيض عنه بحكم بصحة العقد ونفاذه يقوم مقامه ويؤدى مؤداه .

ومن حيث انه لا ينال من قيام عقد البذل ملزما لأطرافه أن طلق السيد المهندس المذكور زوجته ، فهذه الواقعة لا صلة لها بانعقاد العقد صحيحا ، وليست سببا قانونيا يسوغ نقضه أو تعديله ، واستمرار الزوجية أو انفصامها لا يتصل من قريب أو بعيد بمصلحة الوقف وهى الاعتبار الوحيد الذى يهيمن على استبدال أعيانه ويوجه لجنة شئون الاوقاف عند النظر فى طلبات الاستبدال .

كما لا ينال مما تقدم ان الجمعية ملزمة بضمان اعضائها في التزاماتهم قبل الوزارة ، وان السيدة ٠٠٠٠ بعد طلاقها من زوجها فصلت من عضوية الجمعية ، مما لا يتسنى معه أن تقوم الجمعية بضمانها ، وذلك لان عقد الكفالة قد انعقد بمجرد ان تقدمت الجمعية بطلب الى الوزارة تطلب فيه ابدال قطعة الارض الى السيد المذكور وزوجته مناصفة بينهما ، وقد كان طلبها هذا على أساس النظام المتفق عليه والذي اقرته لجنة شؤون الاوقاف بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٥ والذي يقرر أن يتم البديل الى عضو الجمعية رأسا بضمانها وطبقا لكشف تقدمه الجمعية الى الوزارة متضمنا أسماء اعضائها الذين في الاستبدال ، وقد تمت هذه الاجراءات جميعها ، ولا يقلل من آثارها ان النموذج المتفق على توقيعه لم يقع بعد .

كذلك فانه لا ينال من النتيجة المتقدمة أن النظام الاساسي للجمعية ينص في المادة ١٥ منه على ان يحرر بين الجمعية والعضو الذي يشملته التوزيع عقد بيع يتضمن بصفة خاصة اشتراط تعليق انتقال الملكية على أداء كامل الثمن ، والزام العضو الذي فصل من الجمعية أو زالت صفة عضويته أو فسخ عقد ملكيته بدفع قيمة النسبة التي يجدها مجلس الادارة لاستهلاك المباني عن مدة قيام عقده ٠٠٠ لا ينال ذلك من النتيجة المتقدمة لان هذا النظام الاساسي للجمعية تقرر على أساس أن الجمعية هي التي تمسّ بدل الارض ثم تقوم ببيعها الى اعضائها ، وهذا الوضع تغير بعد ان اتفقت الجمعية والوزارة على أن يتم البديل الى العضو مباشرة بضمان الجمعية على النحو المبين آنفا ، وهذا الوضع الجديد هو الذي تم طبقا له ابدال قطعة الارض رقم ٣٥١ الى السيد المهندس والسيدة ٠٠٠ وفضلا عن ذلك فان وزارة الاوقاف تعتبر من الغير بالنسبة الى هذا النظام الاساسي وغيره من الاتفاقات التي تبرمها الجمعية مع اعضائها ولم يتضمن عقد البديل اشارة الى اعتبار هذه الاتفاقات جزءا منه أو بعضا من احكامه وشروطه ، ومن ثم فلا يمكن الاحتجاج على الوزارة بشيء من ذلك .

ومن ناحية أخرى فان الجمعية وان كانت طرفا في عقد الكفالة مردده الى اتفاقات أخرى بينها وبين الوزارة ، وبينها وبين اعضائها ، وليس لها بهذه الصفة أن تحتج باتفاقاتها هذه المستقلة عن عقد البديل للتأثير في قيامه ونفاذه .

ويخلص مما تقدم أن عقد البديل المبرم عن قطعة الأرض رقم ٣٥١ سائلة الذكر قد انعقد لصالح المهندس والسيدة ٠٠٠٠ مناصفة بينهما ، وهو عقد بات ونافذ ، ولا يجوز للجنة شئون الاوقاف ان تنفرد بنقضه أو تعديله بغير رضا المستبدلين معا ، أو بغير طريق القضاء إذا قامت أسباب موجبة لذلك .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان ابدال نصف قطعة الأرض رقم ٣٥١ من تقسيم الجمعية التعاونية المصرية لبناء المساكن للمهندسين الى السيدة ٠٠٠٠٠ قد تم بعقد بات ونافذ ، ولا يجوز نقضه أو تعديله إلا برضاء طرفيه معا ، أو عن طريق القضاء إذا قامت أسباب موجبة لذلك .

( ملف ٦٧/٢/٧ - جلسة ١٩٧١/١٢/١٥ )

## الفصل الرابع

### اللجان

#### الفرع الأول

#### لجان ادارية

قاعدة رقم ( ٥٣٩ )

المبدأ :

اللجان التى تشكلها وزارة الاوقاف لانجاز بعض الاعمال التى لا يتسع وقت العمل الرسمى لانجازها مثل لجنة اعداد مشروع الميزانية وتنفيذها واعداد الحسابات الختامية - هى لجان ادارية تنعقد بخصوص وزارة الاوقاف - سريان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه على المكافآت التى تصرف لاعضاء هذه اللجان .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أنه لما كان القصد من احكام القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ هو الحيلولة دون التوسع فى عقد لجان دون ضرورة لمجرد الحصول على مكافآت عنها فقد وضع هذا القرار تنظيما عاما لاستحقاق هذه المكافآت بان اورد حظرا مؤداه عدم منح مكافآت أو بدل حضور لالاعضاء المدرجة وظائفهم بالجهة التى تنعقد بخصوصها اللجنة ذلك أن عمل هذه اللجان من صميم عمل واختصاص هذه الجهات وبالتالى فان الاعضاء الذين ينتمون لها سواء لان وظائفهم مدرجة بها أو لانهم منتدبون أو معارون اليها - يتعين عليهم أن يقوموا بهذه الاعمال المتعلقة باللجان باعتبارها من صميم العمل الاصلى الذى يتولاه أعضاء هذه اللجان سواء كانوا معينين بهذه الجهات أو منتدبين أو معارين لها .

وترتيباً على ذلك فإنه بالنسبة الى ما شكلته الوزارة من لجان لانجاز بعض أعمالها مثل اعداد مشروع الميزانية وتنفيذها واعداد الحسابات الختامية السنوية وضبط الانواع الحسابية المختلفة وهى أعمال لا يتمسح وقت العمل الرسمى لانجازها فهى لجان ادارية تنعقد بخصوص وزارة الاوقاف وتسرى عليها أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافآت عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان على اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى المشكلة طبقاً للقوانين رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ و ٤٤ لسنة ١٩٦٢ و ١٧ لسنة ١٩٦٦ المشار اليها .

والى مزيان قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر على اللجان التى تشكلها الوزارة تنظيماً للعمل وحصرها لمسؤوليات الانجاز .

( ملف ٧٩/٢/٢٦ - جلسة ١٩٧٠/٥/٦ )

## الفرع الثانى

### لجان ادارية ذات اختصاص قضائى

قاعدة رقم ( ٥٤٠ )

المبدأ :

لجان قسمة الاعيان التى انتهى فيها الوقف ولجان الاعتراضات على القرارات الصادرة من لجان القسمة ، لجنة فحص الطلبات المتعلقة ببيع الاوقاف الاهلية المقيدة بسجلات وزارة الاوقاف باعتبارها اوقافا اهلية لها مستحقون غير معلومين ، اللجنة المختصة بالنظر فى طلبات الاعانات والنفقات من الأوراق وفى حدود ما يسمح به ريع كل وقف - هى لجان ادارية ذات اختصاص قضائى آل اليها اختصاص المحاكم العادية فى حدود اختصاص كل منها وفقا لقانون انشائها - اثر ذلك - عدم تقيد المعاملة المالية لاعضائها بالقيود الواردة فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شان مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان - خضوع هذه المكافآت لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض احكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الاعيان التى انتهى فيها الوقف انه تختص باجراء قسمة الاعيان التى انتهى فيها الوقف بناء على طلب أحد ذوى الشأن لجان تؤلف من مستشار مساعد بمجلس الدولة رئيسا يندبه رئيس مجلس الدولة ومن قاض يندبه وزير العدل واثنين من العاملين بوزارة الاوقاف وخبير من ادارة الخبراء ، وتقوم اللجنة بفحص الطلبات المقدمة اليها متبعة فى ذلك احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ومراعية الاحكام المقررة فى شان القسمة فى القانون المدنى والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، وهى

المختصة بالفصل فى جميع المنازعات التى هى من اختصاص المحاكم وفقا لاحكام القوانين المتقدمة وما تصدره لجان القسمة بمثابة أحكام مقررّة للقسمة بين أصحاب الشأن وتشهر فى مصلحة الشهر العقارى . وان لجان الاعتراضات تشكل من مستشار بمحكمة استئناف القاهرة تكون له الرئاسة ومستشار مساعد من مجلس الدولة ومن خبير من وزارة العدل واثنين من موظفى الوزارة للنظر فيما يقدمه أصحاب الشأن من أوجه الاعتراض على الحكم الصادر من لجنة القسمة سواء تعلق بتقدير انصبة المستحقين أو تقويم اعيان الوقف أو غير ذلك كما تختص بالتصديق على الاجراءات اذا كان بين الشركاء غائب أو عديم الأهلية . وان الطعن فى القرارات النهائية الصادرة من لجان القسمة اذا كان القرار مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تاويله أو اذا وقع بطلان فى القرار أو بطلان فى الاجراءات أثر فى القرار يرفع الى محكمة الاستئناف .

وتطبق لاحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية . تتولى فحص الطلبات المقدمة من ذوى الشأن للمطالبة باستحقاقهم فى الاوقاف المقيدة بـ سجلات الوزارة باعتبارها اوقافا اهلية لها مستحقون غير مغتومين لجنة أو أكثر يرأسها قاض تعيينه وزارة العدل . وقد صدر بتشكيلها القرار الوزارى رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٣ .

كما يبين من استعراض أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف ولائحة اجراءاتها أن الطلبات المتعلقة بالنفقات والاعانات من الاوقاف فى حدود ما يسمح به ريع كل وقف قد انعقد الاختصاص بها للجنة تشكل برئاسة مستشار مساعد من مجلس الدولة وعضوية اثنين من موظفى الاوقاف وأنه على المحاكم بجميع درجاتها أن تحيل بدون رسوم ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص هذه اللجنة بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك بالحالة التى تكون عليها ما لم تكن قد حجزت للحكم فيها .



ومن حيث أن مؤدى استعراض أحكام هذه اللجان وكيفية تشكيلها وما تتبعه من إجراءات وتكليف ما تصدره من قرارات أن هذه اللجان هي لجان إدارية ذات اختصاص قضائي آل إليها اختصاص المحاكم العادية فى حدود اختصاص كل منها وفقا لقانون انشائها وهى تخدم جمهور الناس فى علاقاتهم بعضهم مع بعض ووزارة الاوقاف فلا تنقيد المعاملة المالية لاعضاؤها بالقيود والحدود التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان فيما نص عليه فى المادة الثانية من أنه لا تمنح مكافأة عضوية أو بدل حضور للأعضاء والمدرجة وظائفهم فى الجهة التى ينعقد بخصوصها المجلس أو اللجنة أو يكونون منتدبين أو معارين لها وفيما نص عليه فى المادة الثالثة من أنه لا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية أو بدل الحضور على خمسة جنيهات للعضو عن كل جلسة ويحد أقصى قدره مائة وخمسون جنيها فى السنة بالنسبة الى اللجان التى يصدر بتشكيلها قوانين وقرارات جمهورية وعلى ثلاثة جنيهات عن كل جلسة ويحد أقصى قدره مائة جنيه فى السنة بالنسبة الى جلسات اللجان التى يصدر بتشكيلها قرارات وزارية .

وانما يكون منح أعضاء هذه اللجان مكافاتهم بمراعاة القواعد المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية والقوانين المعدلة له .

.. ( فتوى رقم ٦٢٩ فى ١٩٧٠/٥/٢٠ - جلسة ١٩٧٠/٥/٦ ) ..

### الفرع الثالث

#### لجنة شئون الأوقاف

قاعدة رقم ( ٥٤١ )

المبدأ :

لجنة شئون الأوقاف - طبيعتها - القرارات الصادرة منها - قرار ادارى - ان لجنة شئون الأوقاف بحكم تشكيلها لا تعتبر جهة قضاء وإنما هى من قبيل اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى وتكون القرارات الصادرة منها هى قرارات ادارية يدخل النظر فى طلب الغائها فى اختصاص القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان لجنة شئون الأوقاف بحكم تشكيلها . وغلبة العنصر الادارى بين أعضائها وكيفية إصدار قراراتها لا تعتبر جهة قضاء ، وإنما هى من قبيل اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى ناطق بها القانون وسلطة الفصل فى المنازعات المتعلقة بالمسائل الداخلة فى اختصاصها والتي نصت عليها المادة الثالثة من القانون المشار اليه ، وتكون القرارات الصادرة منها هى قرارات ادارية يدخل النظر فى طلب الغائها فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى طبقا لنص المادة ١١ من قانون مجلس الدولة .

ولا اعتداد بما اثارته الحكومة من أن القرار الذى أصدرته اللجنة فى شأن طلب المدعين ، يخرج عن اختصاص مجلس الدولة ، لانه بحكم موضوعه يتصل بمسألة من مسائل القانون الخاص التى لا يختص بنظرها مجلس الدولة ، لا اعتداد بذلك لان القرار الذى صدر من اللجنة فى شأن الطلب المقدم من المدعين إنما صدر متضمنا رأى الجهة الادارية التى عينها القانون فى شأن مدى توافر الشروط التى تضمنتها القواعد

التنظيمية التى تنطبق على محتكرى اعيان الأوقاف الخيرية فى المدعين ،  
وتعطيتهم تبعا لذلك الحق فى شراء اعيان الوقف المحتكرة بطريق الممارسة  
دون طرحها بالمزاد ، وبعبارة أخرى فى شان مدى تمتع المدعين بالمركز  
القانونى الذى تخوله تلك القواعد للمحتكرين ، فمساء صدر قرار اللجنة  
باجابة الطلب أو برفضه فى حالة توافر الشروط أو عدم توافرها فان  
القرار فى الحالتين من شأنه أن يمس المركز القانونى للطالب ، وبهذه  
المناسبة تتوافر مقومات القرارات الادارية باعتبارها افصاحا عن ادارة جهة  
الادارة الملزمة بما لها من سلطة خولتها اياها القوانين واللوائح فى انشاء  
مركز قانونى أو تعديله - ولذلك يدخل النظر فى طلب الغائه فى اختصاص  
مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى على النحو السالف بيانه ، ويكون هذا  
الوجه من اوجه الطعن على غير أساس حقيقيا بالرفض .

( طعن رقم ٧٧٩ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢ )

## الفرع الرابع

### لجنة القسم

قاعدة رقم ( ٥٤٢ )

المبدأ :

القانون ٤٤ لسنة ١٩٦٢ - نص المادتين ٢٥ ، ٢٦ منه على ما يتبع بشأن الاوقاف التي لها مستحقون غير معلومين - لا محل لسريانها على المستحق المعلوم للإدارة علما قانونيا قاطعا .

ملخص الفتوى :

انه عن قول وزارة الاوقاف انه على الطالبين المستحقين في الوقف الراغبين في تحديد مستحقاتها الالتجاء الى اللجنة التي تشكل طبقا للمادتين ٢٥ ، ٢٦ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ، فان المادة ٢٥ تنص على انه « تقوم وزارة الاوقاف بحصر الاوقاف المقيّدة بسجلاتها باعتبارها اوقافا أهلية لها مستحقون غير معلومين وتعد الوزارة كشوفاً بهذه الاوقاف ... وتنشر ... ويكون لكل ذي شأن أن يطالب باستحقاقه في هذه الاوقاف .. » وتنص المادة ٢٦ على أنه : « تتولى فحص الطلبات المقدمة من ذوي الشأن طبقاً لاحكام المادة السابقة لجنة أو أكثر يرأسها قاض ... » .

والواضح من هذين النصين أن أحكامهما تنصرف الى الاوقاف التي لا يعلم مستحقوها ، بينما الوقف محل البحث تعلم الوزارة أن الطالبين مستحقان فيه علما لا تملك انكاره ، وبالتالي لا تصادف أحكام هاتين المادتين محلا للأعمال في حالة الطالبين وان كان يمكن أن تصادف محلا في غيرهما من مستحقى الوقف غير المعلومين للوزارة بوجهه من الوجوه .

( فتوى رقم ٧٤٣ فى ١٥/٧/١٩٦٣ - جلسة ٣/٧/١٩٦٧ )

المبدأ :

ملكية أحد الافراد بصفته صاحب مرتب دائم فى وقف ماهتاب قادن لحصة شائعة فى جميع اعيان هذا الوقف تضمن من غلتها الوفاء بنفقات هذا المرتب طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات - يشترط لتقدير هذه الحصة وفرزها اتباع احكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ باحكام الوقف بطلب يقدم لذلك - عدم تقدير حصة السيد المذكور الشائعة فى جميع اعيان الوقف طبقا للقانون - تقديرها بصدر قرار لجنة القسمة الثانية بوزارة الاوقاف فى ١٩٧٠/٢/٤ - احقية السيد المذكور فى التصرف فى القدر الزائد على الخمسين فدانا الذى آل اليه بمقتضى حكم لجنة القسمة المشار اليه ، وذلك خلال سنة من تاريخ اخطاره بموافقة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى على احقية فى التصرف فى هذا القدر .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات ( معدلة بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ ) تقضى بانه « اذا كان الواقف قد شرط فى وقفه لجهة بر خيرات او مرتبات دائمة معينة المقدار او قابلة للتعين مع صرف باقى الربيع الى جهنات غير جهات البر اعتبر الوقف منتهيا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات تلك الخيرات او المرتبات وتتبع فى تقدير هذه الحصة وافرازها احكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ باحكام الوقف الا بالنسبة الى غلة الاطيان الزراعية فتكون غلتها هى القيمة الايجارية حسبما هى مقدرة بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى » وتنص المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه على انه « اذا شرط الواقف فى وقفه خيرات او مرتبات دائمة معينة

بالمقدار أو فى حكم المعينة وطلبت القسمة فرزت المحكمة حصة تضمن غلتها لأرباب هذه المرتبات بعد تقديرها طبقا للمواد ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ » .

كما أصدر المشرع القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التى تديرها وزارة الأوقاف الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية وتنص المادة ١٣ منه على أن « تسلم الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الاراضى الزراعية التى انتهى فيها الوقف طبقا لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه والمشمولة بحراسة وزارة الأوقاف والتى تقع خارج نطاق المدن وذلك نيابة عن وزارة الأوقاف » كما تنص المادة ٢٤ من هذا القانون على أنه « لا يجوز بعد انقضاء شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون تقديم طلبات للجان القسمة المشكلة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه لقسمة الأعيان التى انتهت فيها الوقف والتى سلمت الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو المجالس المحلية طبقا لأحكام هذا القانون وتستمر المحاكم ولجان القسمة فى نظر المواد المنظورة أمامها الى أن يصدر فيها حكم نهائى وتتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو المجالس المحلية بحسب الاحوال تنفيذ ما يصدر من أحكام فى هذا الشأن وتسلم الأعيان التى قضى بقسمتها الى أصحابها وعندئذ توقف صرف المرتب المقرر .

أما الأعيان التى لم ترفع دعوى أو يقدم طلب للجان القسمة بطلب قسمتها فتستمر وزارة الأوقاف فى أداء المرتب الشهري لمستحقيها وخلفائهم من بعدهم سواء كان خلفا خاصا أو عاما .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الأعيان التى انتهت فيها الوقف على أنه « استثناء من أحكام المادة ٨٣٦ من القانون المدنى والمادة ٤١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ تتولى وزارة الأوقاف بناء على طلب أحد ذوى الشأن قسمة الأعيان التى انتهت فيها الوقف طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ كما تتولى الوزارة فى هذه الحالة فرز حصة الخيرات الشائعة فى تلك الأعيان .

وتجرى القسمة فى جميع الانصبه ولو كان الطلب واحدا « كما تنص المادة ١٢ من هذا القانون على أن « تعتبر القرارات النهائية للجان القسمة بمثابة أحكام مقررة للقسمة بين أصحاب الشأن وتشهر فى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق بناء على طلب وزارة الاوقاف أو أحد ذوى الشأن وتعلن لذوى الشأن طبقا لما هو مبين فى المادة الثالثة » .

والمستفاد من جماع النصوص السابقة أن المشرع عندما قرر الغاء نظام الوقف على غير الخيرات حرص على تنظيم حالة الاوقاف التى يخصص بعض ريعها لجهات بر فى صورة خيرات أو مرتبات دائمة ، وتخضيس البعض الآخر لغير هذه الجهات ، فاعتبر الوقف منتهيا فيما عدا حصه شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات الخيرات أو مرتباتها ، وأحال فى تقرير هذه الحصه وافرازها الى المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف ، فاذا كانت أعيان الوقف كلها أرضا زراعية قدرت غلتها بالقيمة الايجارية المقررة بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى . وقد جاء نص المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف عند فرز حصه الخيرات أو المرتبات بحيث يظل أصحاب المرتبات والخيرات غير معلومة حصصهم فى الوقف الا من وقت اعمال حكم هذه المادة الاخيرة ، وتكون ملكيتهم بذلك فى اعيان الوقف معلقة على اعمال حكم هذه المادة .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد اقصى للملكية الاسرة والفرد فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها تنص على أنه « لا يجوز لاي فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية أكثر من خمسين فدانا ، كما لا يجوز أن تزيد على مائة فدان من تلك الاراضى جملة ما تملكه الاسرة ... » وتنص المادة السابعة على أنه « اذا زادت بعد العمل بهذا القانون ملكية الفرد على خمسين فدانا بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد أو ملكية الاسرة على المائة فدان بسبب

من تلك الاسباب أو بسبب الزواج أو الطلاق ، وجب تقديم اقرار الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وفقا للشروط والايضاح التى تحددها اللائحة التنفيذية . ويجوز للفرد أو الأسرة التصرف فى القدر الزائد - بتصرفات ثابتة التاريخ - خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة والا كان للحكومة أن تستولى نظير التعويض المنصوص عليه فى المادة ( ٩ ) على مقدار الزيادة اعتبارا من تاريخ انقضاء تلك السنة . . »

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن قانون الإصلاح الزراعى فرض على الخاضع لاحكامه التزامات معينة منها الالتزام بتقديم اقرار بما يملكه من أراض زراعية وما فى حكمها يحدد فيه ما يملكه مفرزا القدر الزائد على النصاب الجائز تملكه والذي يتعلق به حق الحكومة ، والمالك فى هذا مأخوذ باقراره ، وفى ذات الوقت رتب القانون للخاضع حقوقا وخصما منها حق التصرف فى القدر الزائد من ملكه والذي يؤول الى الخاضع بطريق الميراث أو الوصية وحدد لذلك أجلا معلوما ، هو سنة من تاريخ هذه الايلولة الطارئة ، وإذا كان الشارع فى خصوصية معينة قد رتب الزاما على الخاضع وخول له فى ذات الوقت رخصة تقابل هذا الالتزام ، فانه يتعين لاصمال كل من الالتزام والرخصة أن يقاس كل منهما بمقياس واحد حتى يتحقق التوازن بينهما بحيث لا يجوز أحدهما على الآخر ويبقى على الخاضع التزام لا تقابله رخصة أو العكس ، وعلى ذلك فان كان القانون قد ألزم المالك أن يقدم اقرارا بما يزيد على النصاب ورتب له فى ذات الوقت رخصة التصرف فى هذا القدر الزائد فان الالتزام لا يترتب فى حق الخاضع الا فى ذات الوقت الذى يكون للخاضع مكنة استعمال الرخصة المقررة أى مكنة التصرف فى القدر الزائد طبقا للقانون .

يبين من ذلك اذن أن استخدام المالك للرخصة التى خولها القانون له فى حالة الزيادة فى الملكية بسبب غير طريق التعاقد تستلزم بداهة أن يتوافر لدى الخاضع ملططات المالك على الشئ فيكون له حق استعماله



واستغلاله والتصرف فيه ، وهذا العنصر الأخير يمثل السلطة الجوهرية لحق المالك فى ملكه . فإذا ما قام حائل يحول دون ممارسة هذا الحق لمسبب خارج عن ارادة المالك ، امتنع بالتالى استخدام الرخصة المنصوص عليها فى المادة السابعة المشار اليها ، ومؤدى ذلك أن حق المالك فى التصرف بنقل ملكية المساحة الزائدة خلال الاجل المضروب مشروط بان يكون للمالك مكنة التصرف فى هذا القدر خلال هذا الاجل : والا بات النص فى غير موضعه .

وتأسيسا على ما تقدم يبين أنه اذا كان السيد / . . . . بصفته صاحب مرتب دائم فى الوقف المشار اليه كان له حصة شائعة فى جميع اعيان هذا الوقف تضمن غلتها الوفاء بنفقات هذا المرتب طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء الوقف على غير الخيرات ، وقد علق القانون تقدير هذه الحصة وفرزها على اتباع احكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بطلب يقدم لذلك وقبل هذا التقدير او الفرز لا يكون ثمة محل للقول بأن اطيانا زراعية آلت الى السيد المذكور اذ فضلا عن أن غالبا ما تشتمل اعيان الوقف على الاطيان الزراعية وعقارات اخرى فانه لا يعلم ممبقا ما سيؤول الى كل من المستحقين من اعيانه عند الفرز ، ومن ثم فان حصة السيد المذكور الشائعة فى جميع اعيان الوقف لم تقدر طبقا للقانون وانما قدرت هذه الحصة بصدور قرار لجنة القسم الثانية بوزارة الاوقاف بتاريخ ١٩٧٠/٢/٤ .

ومن حيث أن المادة السابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ مالف الذكر تجيز للفرد التصرف فى القدر الزائد على الحد الاقصى خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة ، وهى تفترض موافقة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى على هذا التصرف ، فإذا اعترضت عليه وظلت على اعتراضها حتى فات ميعاد التصرف ، فلا يبدأ هذا الميعاد الا من تاريخ موافقة الهيئة على هذا التصرف .

- ١١٧٦ -

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد / ٠٠٠٠ فى التصرف فى القدر الزائد على الخمسين فدانا الذى آل اليه بمقتضى حكم لجنة القسم الثانية بوزارة الاوقاف بجلستها المعقودة فى ١٩٧٠/٢/٤ وبذلك خلال سنة من تاريخ اخطاره بموافقة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى على احقية المذكور فى التصرف فى هذا القدر .

( ملف ١٥/١/١٠٠ - جلسة ١٩٧١/٥/٢٦ )

## الفصل الخامس

### مسائل متنوعة

#### الفرع الأول

#### مدى أحكام القانون الخاص

##### أولاً : اشهاد الوقف

قاعدة رقم ( ٥٤٤ )

المبدأ :

اشهاد الوقف - استيفاءه شرائطه القانونية الموجبة لصحته ولزومه سواء من حيث الشكل أو الموضوع ، ممن يملكه ، وفقاً لحجة الوقف الأصلية - نفاذه ولزومه بالنسبة الى ورثة من صدر عنه هذا الاشهاد .

##### ملخص الفتوى :

ان اشهاد الوقف الصادر من المرحوم محمد حلمى ابزاهيم لصالح المرحوم عبد الهادى مراد قد استوفى الشرائط القانونية الموجبة لصحته ولزومه سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع بصدد الاشهاد فى الشكل الذى تطلبه القانون ، ممن يملكه وفقاً لحجة الوقف الأصلية . وعلى هذا يبقى هذا الاشهاد نافذاً ولازماً بالنسبة الى ورثة من صدر عنه الاشهاد رغم حكم القضاء المختلط بإبطاله للأسباب التى أسلفناها .

واذا كان لهؤلاء الورثة مطعن عليه فهم وشأنهم أمام محاكم الاحوال الشخصية المختصة بنظر النزاع المتصل بأصل الوقف وصحته ( بعد إلغاء المحاكم الشرعية ) .

( فتوى رقم ٢٢٩ فى ١٩٦٢/٣/٢٢ - جملة ١٩٦٢/٢/٧ ) .

المبدأ :

حكم المحكمة المختلطة بإبطال اشهاد الوقف اضرارا بدائنى المتصرف - استفادة الدائن طالب الابطال من هذا الحكم دون سواء وبوجه خاص دون ورثة الواقف الصادر عنه التصرف ( اشهاد الوقف ) .

ملخص الفتوى :

إذا بان من وقائع النزاع محل الاعتراضين رقمى ٧٦ ، ٨٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما أن جوهر الخلاف بين كل من الفريقين المدعين فى الاعتراضين سالفى الذكر - يتركز فى ادعاء ملكية كل فريق منهما لآعيان وقف البيدة / شمس نور شريف البيضاء الكائنة بزممام دنوشر - مركز المحلة الكبرى - محافظة الغربية .

ومن حيث أن هذا الموضوع قد عرض على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٦٢/٢/٢١ واستبان لها أن الفصل فى هذا النزاع يتطلب التعرض لبحث آسانيد كل من الفريقين المتنازعين فى ادعاء تلك الملكية والمفاضلة بينهما .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالحكم الصادر من محكمة مصر المختلطة فى الدعوى رقم ٥٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ القضائية المؤيد استثنافيا بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٥ من محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة - فإنه يبين من هذين الحكمين أن القضاء المختلط حينما قضى بإبطال اشهاد الوقف المؤرخ ١٩٢١/٧/٣ الصادر عن المرحوم محمد حلمى ابراهيم لصالح المرحوم عبد الهادى مراد - استند فى ذلك الى نص المادة ٧٦ من القانون المدنى المختلط التى كانت تنص على أنه « لا يجوز لاحد أن يوقف ماله اضرارا بدائنيه ، وأن أوقف كان الوقف لغاى » وقد ذكرت محكمة الاستئناف المختلطة فى حكمها المذكور ،

أن الدائنة ( كوربيل ) لم تحصل على حكم استئناف نهائى ضد مدينها السيد / محمد حلمى إبراهيم الا فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٢٣ وان اشهاد الوقف محل التقاضى قد صدر فى ٤ من يونيو سنة ١٩٢٣. ورات المحكمة أن مقارنة التاريخين المذكورين تؤكد أن الامر يتعلق بتصرف صدر اضارا بحقوق الدائنين « . و اضافت المحكمة الى ذلك أن المادة ٧٦ من القانون المدنى المختلط تنص على البطلان لا على عدم الحجية ومن ثم لا يسع المحكمة الا أن تؤيد الحكم المطعون » .

ومن حيث أن القضاء قد اطرد فى ظل القانون المدنى القديم على أن التصرف المقتضى ببطلانه بناء على طلب دائنى المتصرف - يبقى قائما و نافذ الاثر بين أطرافه ولا يستفيد منه الا الدائنون. الذين رفعوا دعوى الابطال فقط ( أحكام الاستئناف ١٩٠٠/١/٢٣ ، ١٩١٣/١١/٩ ، ١٩١٤/٩/١ - مرجع القضاء - الجزء الاول صفحتى ٤٩٥ ٤٩٦٢ القواعد ١٩١٨٠ ، ١٩٢٢ ، ١٩٢١ ) ( دكتور عبد الرزاق السنهورى. الوسيط فى شرح القانون المدنى الجزء الثانى - صفحة ١٠٦٢ بند ٦٠٥ - وأحكام الاستئناف المشار اليها فى الهامش رقم ٢ من الصفحة ذاتها ) .

ويقول الأستاذ الدكتور السنهورى أنه « اذا كان التصرف وقفا خيرا مثلا ضد اضرار بالدائنين ( وقضى بابطاله ) بقيت العين موقوفة بعد أن يستوفى منها الدائن حقه فاذا بيعت لوفاء هذا الحق وبقي من ثمنها شئ بعد الوفاء كان الباقي من الثمن وقفا واشترت به عين أخرى تحل محل الاولى عن طريق الاستبدال دون حاجة الى وقفها من جديد . وبقيت الجهة الموقوفة عليها وشروط الوقف ونظارته لا تتغير » .

( المرجع السابق . صفحة ١٠٦٧ والأحكام المشار اليها فى الهامش رقم ٦ منها ) .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم فانه يتعين النظر الى حكم القضاء المختلط بابطال اشهاد الوقف على أساس أن الذى يفيد منه هو الدائن طالب الابطال الصادر لصالحه ذلك الحكم دون سواء . ويوجه لخاص

دون ورثة الواقف المرحوم محمد حلمى إبراهيم الصادر عنه التصرف  
( اشهاد الوقف ) .

( فتوى رقم ٢٢٩ فى ٢٢/٣/١٩٦٢ - جلسة ٢١/٢/١٩٦٢ )

قاعدة رقم ( ٥٤٦ )

المبسـد :

حكم المحكمة المختلطة بإبطال اشهاد الوقف الصادر اضرازا بدائنى المتصرف - نقاعس الدائن الصادر لصالحه عن تنفيذه مدة تزيد على ١٥ عاما من تاريخ صدور الحكم الاستثنائى - يسقط حقه فى عدم نفاذ التصرف الضار فى حقه وبطلانه .

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أن الحكم القاضى بإبطال اشهاد الوقف الصادر اضرازا بدائنى المتصرف قد مضى على صدوره أكثر من خمس عشرة سنة دون أن يتخذ الدائن الصادر لصالحه الحكم اجراء ما للتنفيذ بمقتضاه - يكون قد سقط بمضى المدة . ذلك أن هذا الحكم شأنه فى ذلك شأن سائر الأحكام القضائية بوجه عام - انما يجعل الحق الثابت غير قابل للسقوط إلا بعد انقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ صدوره . ومن ثم فإن حق الدائن فى عدم نفاذ تصرف مدينه الصادر اضرازا وقد تأيد بالحكم المذكور يتقادم بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ صدور ذلك الحكم . ما دام لم يتخذ خلال هذه المدة اجراء ما للتنفيذ بحقه الثابت بالحكم . وذلك بالتطبيق لاحكام المادة ٢٧٢ من القانون المدنى المختلط ( وتقابلها المادة ٣٠٨ من القانون المدنى الاهلى القديم ) .

فاذا كان من الثابت فى النزاع المعروض أن اشهاد الوقف الصادر فى يوليو سنة ١٩٢٣ - قد قضى بإبطاله وفقا لحكم المادة ( ٧٦ ) من القانون المدنى المختلط فى ٢٧/٣/١٩٣٠ ( حكم استئناف اسكندرية المختلط فى الدعوى رقم ١٣٠ لسنة ٥٥ القضائية ) .

وكان من الثابت أن الدائنة الصادر لصالحها حكم الابطال لم تتخذ  
أى اجراء للتنفيذ بقيمة دينها قبل الواقف بالنسبة الى الاعيان الموقوفة  
حتى ١٩٥٦ . بدليل أن أعيان الوقف فى حيازة وزارة الاوقاف حتى  
هذه السنة . وان الوزارة كانت تصرف ريع الوقف الى مستحقيه  
من ورثة الموقوف عليه المرحوم عبد الهادى مراد حتى سلمت أعيان  
الوقف الى ممثليهم فى تلك السنة عملا بالمرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢  
بانهاء الوقف على غير الخيرات ، فانه يكون من الواضح أن الحق الثابت  
بحكم الابطال المشار اليه وقوامه عدم نفاذ اشهاد الوقف مالف الذكر  
فى حق الدائنة ويطلان التصرف بالوقف الصادر اضرارا بها - هذا الحق  
قد سقط بانقضاء خمس عشرة سنة على تاريخ صدور الحكم الاستثنائى  
المذكور فى ٢٢/٣/١٩٣٠ .

( فتوى رقم ٢٢٩ فى ٢٢/٣/١٩٦٢ - جلسة ٢١/٢/١٩٦٢ )

ثانيا : ثبوت الوقف

قاعدة رقم ( ٥٤٧ )

المبدأ :

لا يثبت الوقف الا باشهاد رسمى موثق - تتحدد عناصر الوقف بما هو  
وارد باشهاده - أثر ذلك - الاعيان أو المنشآت غير المشهورة لا تعتبر وقفا -  
إذا ما بان من حجة الوقف المشهورة أن الواقعة اقتضت على وقف العقار  
المكون من دور واحد ثم أقامت الدورين الثانى والثالث من مالها الخاص  
ليكونا ملكا لها فان صفة الوقف لا تلحق بهذين الدورين .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٣٧ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالمحاكم  
الشرعية منعت سماع دعوى الوقف الا اذا وجد اشهاد ممن يملكه على يذ  
قاض شرعى ، وان المادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام

الوقف نصت على أنه ( من وقت العمل بهذا القانون لا يصح الوقف  
... الا اذا صدر بذلك اشهاد ممن يملكه لدى احدى المحاكم الشرعية . . )

ومفاد ذلك أن الوقف لا يثبت الا باشهاد رسمى موثق وان ادعاء  
وجوده لا يقبل الا اذا وجد مثل هذا الاشهاد . ومن ثم فان عناصر الوقف  
تتحدد بما هو وارد باشهاده فاذا أضيفت الى أعيانه منشآت فانها  
لا تكتسب صفة الوقف الا اذا ثبت أنها أقيمت من مال الوقف أو من مال  
غيره وتم الشهر على أنها ملك للوقف وتبعاً لذلك فإنه اذا ثبت أن  
الاضافات تمت بغير مال الوقف فانها لا تكون وقفا .

ولما كان الثابت بحجة الوقف فى الحالة الماثلة المشهورة بمحكمة  
مصر الابتدائية تحت رقم ١٦ فى ١١/٢/١٩٢٥ أن الواقفة اقتصرت على  
وقف العقار وهو مكون من دور واحد . وكان قد ثبت أيضاً أنها أقامت  
الدورين الثانى والثالث من مالها الخاص ليكونا ملكا لها حسبما ورد بعقد  
الرهن الرسمى الموثق بقلم العقود بمحكمة مصر المختلطة فى  
١٧/١١/١٩٣٦ فان صفة الوقف لا تلحق بهذين الدورين . وإذ توفيت  
الواقفة من غير وارث فان ملكيتهما تؤول الى بيت المال باعتبارهما  
جزءاً من تركة الواقفة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن  
التركات الشاغرة . . .

وبالتالى يكون لبنك ناصر الذى ضم اليه بيت المال بموجب قسرا  
رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٧١ أن يطالب بريح هذين الدورين  
ويتعين على هيئة الاوقاف أن تؤديه له لقيامها على ادارة العقار .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام  
هيئة الاوقاف باداء ريع الدورين فى الحالة المعروضة الى بنك ناصر  
الاجتماعى .



قاعدة رقم ( ٥٤٨ )

المبدأ :

يشترط ملكية الواقف للاعيان الموقوفة وقت الوقف - لا يجوز اثبات أصل الوقف القديم بشهادة الشهود - أساس ذلك - تطبيق من حيث أحكام الشريعة والقانون .

ملخص الفتوى :

أنه قد اختلف عند الحنفية فى ولاية القاضى فى الحكم بانشاء الوقف القديم ، أى بأصل الوقف ، فقال البعض لا يجوز له ذلك حتى لا يكون اثباتا للمجهول . وقال البعض الآخر يجوز لاثبات أصله حفظا للاوقاف وقال آخرون تقبل فى أصله وفى شرائطه وقد فسر أصل الوقف بأنه كل ما يتعلق بصحته ويتوقف عليه وأن ما لا يتوقف عليه فهو من الشرائط ، وقد رجحت الجمعية العمومية الراى الاول نظرا لما اشترطه الفقهاء من اثبات أن الواقف كان مالكا للموقوف وقت الوقف . وذلك لان المصلحة فى عدم اثبات المجهول مقدمة على المصلحة فى حفظ الاوقاف القديمة اذ أن هذا الحفظ يجب أن يكون مقيدا بأن لا يشمل الاوقاف المجهولة . خاصة وأن هذا الراى يتفق مع منحنى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالمحاكم الشرعية الذى كان يمنع - طبقا للمادة ١٣٧ منه - سماع دعوى الوقف الا اذا وجد اشهاد ممن يملكه على يد حاكم ( قاضى ) شرعى ، ثم صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف فقضى فى المادة الاولى منه بعدم صحة الوقف الا اذا انشئ بأشهاد ممن يملكه لدى إحدى المحاكم الشرعية .

« أما فى القانون ، فقد بين المرحوم الدكتور السهورى ( الوسيط الجزء ٧ بند ١٩٦٣ وما بعده ) أن الاصل أن الشهادة بالتسامع غير مقبولة الا فيما تنص عليه القانون ، وفى مصر كان القضاء المختلط بوجه عام لا يقبل الشهادة بالتسامع فى المسائل المدنية ، أما فى المسائل التجارية

وفى الاحوال التى تقبل فيها الاثبات بالنية أو بالقرائن فتقبل الشهادة بالتسامع على سبيل الاستئناس باعتبار أنها مجرد قرينة بسيطة لا يؤخذ بها الا بكثير من الحذر ، وفى الفقه الاسلامى لا تقبل الشهادة بالتسامع الا فى مسائل معينة عد منها أصل الوقف وشرايطه ورأى الاخذ بها فى القانون . ونقل عن البدائع أن التسامع لا يكون الا فى أشياء مخصوصة تعلم مثل الشمس ظهورا وأن التسامع عند محمد هو أن يشتهر الامر ويستفيض وتتوافر به الاخبار عنده من غير تواطىء لان الثابت بالترائى والمحسوس بحس البصر والسمع سواء ، فكانت الشهادة بالتسامع شهادة عن معينة . . . . . وأما الشهادة بالتسمع فى الوقف فلم يذكره فى ظاهر الرواية والحقوه بالموت لان مبنى الوقف على الاستشهاد أيضا كالموت فكان ملحقا به ثم فرق بين التسامع والشهادة بالشهرة العامة فبين أن الاخيرة ليست شهادة بالمعنى الصحيح وانما هى ورقة رسمية مكتوبة أمام جهة رسمية تدون فيها وقائع معينة يشهد بها شهود يعرفونها بالشهرة العامة .

( فتوى رقم ٦٧٣ فى ١٣/٧/١٩٧٨ - جلسة ٢٨/٦/١٩٧٨ ) .

ثالثا : تأجير اعيان الوقف .

قاعدة رقم ( ٥٤٩ )

المبدأ :

اصدار هيئة الاوقاف المصرية قرار بازالة التعدي على شقة باحدى عمارات الاوقاف ، وتنفيذ الازالة بالطريق الادارى ، جواز الطعن فى هذا القرار امام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - مثل عقد ايجار الشقة المذكور لا يعتبر عقدا اداريا - يكفى لامتداد عقد الايجار بالنسبة لاقارب المستأجر الاصلى فى السكن الاقامة لمدة سنة حتى الوفاة أو الترك للاقامة المعتادة .

### ملخص الحكم :

ان عقد الايجار المبرم بين هيئة الاوقاف المصرية باعتبارها هيئة عامة وبين أحد الافراد ، وان كان ينطوى على بعض الشروط الاستثنائية غير المألوفة فى عقد الايجار الا أنه لا يعتبر عقدا اداريا ، وذلك لانه لا يتصل بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه . ومن ثم يخضع هذا العقد لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شان تأجير وبيع الاماكن .

ومن المقرر أن القاضى وهو يسلط رقابته على القرار المطعون فيه يراقب صحة السبب الذى قام عليه القرار ، وهذه الرقابة تقتضى التحقق مما اذا كان الطاعن يجد له سندا من القانون فى الاحتفاظ بالشقة موضوع النزاع وامتداد عقد الايجار لصالحه من عدمه . ويشترط طبقا للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لامتداد عقد الايجار بالنسبة لاقارب المستاجر الاصلى فى السكن الإقامة لمدة سنة حتى الوفاة أو الترك . على أن تصور الإقامة المطلوبة على أنها ضرورة التواجد الفعلى للمشاركة فى السكن وقت الوفاة تصور قاصر . فالعبرة فى القانون بالإقامة المعتادة بحيث يكون السكن الذى يشارك فيه القريب هو موطنه ومأواه ولا مأوى له سواه .

( طعن ٣٣٩٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩/١١/١٩٨٣ )

رابعا : قسمة الوقف وفرز انصبة المستحقين .

قاعدة رقم ( ٥٥٠ )

### المبدأ :

فى تطبيق احكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمكافحة الامية ونشر الثقافة الشعبية تعتبر الاعيان الموقوفة كأنها مملوكة لجهة الوقف ، فاذا كانت هذه الجهة مالكة لمائتى فدان فأكثر جاز الزامها بالتكليف المنصوص عليه فى المادة العاشرة من القانون السابق الاشارة

( م ٧٥ - ج ٢٤ )

اليه ، ولا عبرة بعدد المستحقين فى الوقف الا اذا قسم الوقف تطبيقا للمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف فيكون التفضيل هو النصيب الذى فرز لكل مستحق .

#### ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعا موضوع تفسير الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمكافحة الامية ونشر الثقافة الشعبية فيما يتعلق بتعيين معنى عبارة « أصحاب الاطيان الذين يملكون مائتى فدان فأكثر » فى الحالة التى تكون فيها هذه الاطيان موقوفة بجلسته المنعقدة فى ٢ من يناير سنة ١٩٤٩ ولاحظ أن الفقهاء قد اختلفوا فيمن يكون مالك العين الموقوفة بعد زوال ملك الواقف عنها . فقال بعضهم أن الملك يكون لله حكما وقال اخرون أن العين تبقى على ملك الواقف أو ورثته ، وأن الرأى الراجح فى القضاء المصرى يمسير على اسناد ملك الاعيان الموقوفة الى شخصية اعتبارية هى جهة الوقف ( يراجع فى ذلك حكم محكمة النقض والابرام الصادر فى ٢٦ من ابريل سنة ١٩٣٤ فى الطعن رقم ٧٣ سنة ٣ قضائية ) .

وقد أيد المشرع هذا الرأى فنص فى الفقرة الثالثة من المادة ٥٢ من القانون المدنى الجديد الصادر به القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ على اعتبار الوقف شخصية اعتبارية .

ولذلك انتهى رأى القسم الى أنه فى تطبيق أحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمكافحة الامية ونشر الثقافة الشعبية تعتبر الاعيان الموقوفة كأنها مملوكة لجهة الوقف فاذا كانت هذه الجهة مالكة لمائتى فدان فأكثر جاز إلزامها بالتكليف المنصوص عليه فى المادة العاشرة من القانون السابق الإشارة اليه ، ولا عبرة بعدد المستحقين فى الوقف اذ أن حقهم مقصور على الربح وحده .

- ١١٨٧ -

على أنه إذا قسم الوقف تطبيقاً للمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ من  
نانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف ، فإن النصيب الذى  
فرز لكل مستحق هو المعتبر فى موضوع توافر النصاب المنصوص عليه فى  
قانون مكافحة الامية أو عدم توافره . فإذا كان هذا النصيب مائتى فدان  
فاكثر جاز الزام المستحق بالتكاليف المنصوص عليها فى هذا القانون  
والا فلا الزام .

( فتوى رقم ١٤/٣/١/٥٦ - فى ١٩٤٩/١/٦ )

## الفرع الثاني

### من أحكام القانون العام

أولاً : أموال الوقف لا تعتبر من الاموال العامة .

قاعدة رقم ( ٥٥١ )

#### المبدأ :

أموال الوقف لا تعتبر من الاموال العامة - أثر ذلك - عدم استحقاق  
رسم الدمغة على الاموال الموقوفة التي تصرفها وزارة الاوقاف .

#### ملخص الفتوى :

ان للوقف شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة ، وان امواله اموال  
خاصة ولا تدخل في عداد الاموال المخصصة للمنفعة العامة لاختلاف  
طبيعته عن طبيعة الملك العام من الواجهة الاتية :

أولاً : ان الاموال الموقوفة يجوز بيعها بطريق الاستبدال كما يجوز  
بيعها لدين سابق على انشاء الوقف ، وذلك في حين ان الاموال العامة  
غير قابلة للتصرف أو للحجز .

ثانياً : ان الاوقاف الخيرية ينتفع بها الموقوف عليهم المعينون من  
قبل الواقفين ولكن الاموال المخصصة للمنفعة العامة ينتفع بها كافة دون  
استثناء .

ثالثاً : ان الاوقاف الخيرية يصرف على صيانة الاعيان التابعة لها  
من ريعها وليس هذا من شأن الاموال العامة فان الصرف على صيانتها  
يكون من الخزانة العامة .

رابعا : ان الاموال الموقوفة كان يجوز تملكها بالتقادم بمضى ثلاث وثلاثين سنة مما دعا المشرع الى اصدار القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ مدنى ناصا على انه : « لا يجوز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الاوقاف الخيرية أو كسب أى حق عينى عليها بالتقادم . »

ولو كانت الاوقاف الخيرية من الاموال العامة لما كانت ثمة حاجة الى ذكرها فى هذا النص اكتفاء بما هو مقرر فى المادة ٨٧ من القانون المدنى ، كما ان النص عليها وعلى الاشخاص الاعتبارية العامة بالفصل بينهما بلفظ « وكذلك » على النحو المشار اليه يدل دلالة قاطعة على ان الاوقاف الخيرية لا تعتبر من الاشخاص الاعتبارية العامة . ولا يغير من هذا النظر نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة اجراءات وزارة الاوقاف ، ذلك لان النص لا يفيد سوى مجرد الاحالة فى ضد حسابات وزارة الاوقاف الى القوانين واللوائح التى تسرى على اموال الحكومة - فليس من شأنه أن يصبغ على الاموال الموقوفة التى تتولى امرها وزارة الاوقاف صفة الاموال العامة .

ويخلص من كل ما تقدم أن الاوقاف الخيرية لا تعتبر من الاشخاص الاعتبارية العامة وأن الاموال التابعة لها لا تعتبر اموالا عامة مما يحصل رسم دمغة على ما يصرف منها طبقا لاحكام الفصل الخامس من القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص برسم الدمغة ، وذلك لعدم تحقق الواقعة المنشئة للرسم لتخلف أحد شروطها الاساسية . وهو كون المنال المنصرف مملوكا للحكومة أو إحدى الهيئات العامة ، وأن قيام وزارة الاوقاف بصرف مبالغ بوصفها ناظرة على وقف خيرى أو خيرية على اعيان انتهى الوقف فيها لا يغير من طبيعة هذه الاموال ولا يجعلها اموالا عامة .

ثانيا : الاعيان الموقوفة لا تعتبر تركة شاغرة

### قاعدة رقم ( ٥٥٢ )

المبــند :

الاعيان الموقوفة لا تعد تركة شاغرة فلا تؤول الى بيت المال طالما لم يحكم ببطلان اشهار الوقف من الجهة المختصة - صدور اشهار امام احدى المحاكم يترتب له حجية الى أن يلغى بالطرق المقررة قانونا .

ملخص الفتوى :

ان الاعيان الموقوفة لا تعد تركة شاغرة فلا تؤول الى بيت المال طالما لم يحكم ببطلان اشهاد الوقف من الجهة المختصة وابلغ هذا الرأى الى بنك ناصر الاجتماعى بالكتاب رقم ١٦٧ المؤرخ ١٦/٢/١٩٧٦ ، وقد طلب بنك ناصر بالكتاب رقم ٤١٤ - المؤرخ ٧/٢٥/١٩٧٦ - اعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية استنادا الى أن اشهاد الوقف كان من اختصاص رئيس المحكمة الشرعية الواقع فى دائرتها العقار الموقوف وكان يتعين أن يضبط ويوثق بدفاتر تلك المحكمة طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف ، ولم يكن لمكاتب التوثيق المنشأة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن توثيق أية صلة بهذا الاجراء ، ولما صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية انتقل الاختصاص بتلقى اشهادات الوقف الى دوائر الاحوال الشخصية بالمحاكم الوطنية ثم صدر القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق وقضى باختصاص مكاتب التوثيق بأشهاد الوقف وتوثيقه وبإلغاء المواد من ٣٦٢ الى ٣٧٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى كانت تتضمن الاجراءات الواجب اتباعها لاشهاد الوقف وتوثيقه ومن ثم فانه من ١/١/١٩٥٦ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه أصبحت مكاتب التوثيق هى المختصة وحدها بتلقى اشهادات الوقف وشهرها .



ولما كان اشهاد الوقف موضوع النزاع قد تم أمام محكمة القاهرة للأحوال الشخصية بتاريخ ١٩٥٦/٦/٦ فإنه يكون قد تم أمام جهة غير مختصة قانونا بإجرائه ، ومن ثم يكون للبنك الحق فى انكار الوقف الذى تدعيه وزارة الاوقاف والمطالبة بالاعيان موضع النزاع باعتبارها تركة شاغرة .

ونفيد بأن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٧٧/٧/١٣ فاستعرضت فتاها الصادرة بجلسة ١٩٧٦/٣/٣ والتي انتهت فيها الى أن اعيان الوقف محل النزاع تعد تركة شاغرة فلا تؤول الى بيت المال طالما لم يحكم ببطلان اشهاد الوقف من الجهة المختصة .

ومن حيث أن هذه الفتوى قد استندت الى أنه متى صدر اشهاد أمام احدى المحاكم أصبحت له حجية الى أن يلغى بالطرق المقررة قانونا وأنه وقد تم اشهاد الوقف المشار اليه أمام محكمة القاهرة للأحوال الشخصية فإنه يكون صحيحا الى أن يقضى ببطلانه من المحكمة المختصة ، ومن ثم لا تعتبر اعيان الوقف تركة شاغرة طالما ظل الاشهاد المشار اليه قائما .

ومن حيث أن مذكرة بنك ناصر الاجتماعى قد تناولت الجهة المختصة بإجراء الاشهاد فى الوقف الذى تم فيه الاشهاد المعروف وحصرتها فى مكتب التوثيق وأكدت عدم اختصاص المحكمة الشرعية بإجرائه .

ومن حيث أن ما جاء بهذه المذكرة لا يغير من الاساس الذى استندت اليه الفتوى الصادرة بجلسة ١٩٦٧/٣/٣ ذلك أنه لم يقضى ببطلان الاشهاد الصادر من محكمة القاهرة للأحوال الشخصية والذى يجب احترام حجيته الى أن يصدر حكم بإبطاله .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد ما انتهت اليه بجلستها المنعقدة فى ١٩٧٦/٣/٣ .

( ملف ٤٧٣/٢/٢٢ - جلسة ١٩٧٧/٧/١٣ ) .

ثالثا - خضوع الاستحقاق فى الوقف للضريبة العامة على الايراد

قاعدة رقم ( ٥٥٣ )

المبدأ :

ان الاستحقاق فى الوقف سواء كان مرتبا معين المقدار أو حصة غير معينة المقدار يدخل فى الايرادات الخاضعة للضريبة العامة على الايراد المفروضة بمقتضى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

ملخص الفتوى :

قد بحث قسم الرأى موضوع مدى خضوع الاستحقاق فى الوقف لأحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بفرض الضريبة العامة على الايراد . بجلسته المنعقدة فى ١٩ من مارس سنة ١٩٥٠ ولاحظ أن الضريبة العامة على الايراد على حسب النظام الذى اختاره المشرع المصرى - هى ضريبة شخصية تفرض على الفرد مع ملاحظة ما هو عليه من درجة الثراء ومن ثم فانها لا تفرض الا على الاشخاص الطبيعيين ولا تخضع لها الاشخاص الاعتبارية ، وقد نص على ذلك صراحة فى المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

وهذه الضريبة ضريبة فوق الضرائب النوعية ، يتكون وعاءها من مجموع الضرائب النوعية . ( ضرائب الاطيان والمبانى والضرائب المفروضة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ) فيخضع للضريبة العامة على الايراد ما يخضع للضرائب النوعية ويعفى منها ما يعفى من الضرائب النوعية .

يدل على ذلك ما نص عليه فى المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ من أن الايرادات الخاضعة لهذا القانون تحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة .

كما أن ذلك ورد صراحة فى المذكرة الايضاحية للقانون وفى تقرير لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب وتقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ عنه .

وعلى ضوء هذين الاعتبارين بحث القسم الموضوع المعروض فتبين له أن الاستحقاق فى الوقف أما أن يكون مبلغا معين المقدار يدفع الى المستحق دوريا وأما أن يكون مبلغا غير معين المقدار يوزع على المستحقين كل بنسبة حصته تبعا لصافى ريع الوقف .

أما بالنسبة الى الاستحقاق المعين المقدار فقد نصت المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل على سريان الضريبة على المرتبات وما فى حكمها والمكافآت والأجور والمعاشات والإيرادات المرتبة لمدى الحياة .

وكانت هذه المادة فى مشروع الحكومة خلوا من عبارة « وما فى حكمها » وعند نظرها فى لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب أثير البحث فيما إذا كان الاستحقاق الثابت فى الوقف يخضع لهذه الضريبة باعتباره مرتبا فقرر مندوب الحكومة أنه يخضع للضريبة ووافقت اللجنة على هذا التفسير وأبقت النص كما هو .

ألا أنه عند عرض الموضوع فى مجلس الشيوخ تشعبت الآراء فيه فرؤى دفعا للبس إضافة عبارة « وما فى حكمها » الى كلمة المرتبات حتى تشمل الاستحقاق المعين المقدار فى الوقف بلا جدال .

وعلى ذلك يخضع الاستحقاق المعين المقدار للضريبة النوعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ باعتباره مرتبا .

وقد نصت المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على أن الإيراد الخاضع للضريبة يتحدد من واقع ما للممول من عقارات ورؤوس

أموال منقولة ومن المهن التى يزاولها والمرتببات والاجور والمكافآت والاعتاب والمعاشات والاياردات المرتبه لدى الحياة ، ولم يرد فى المادة عبارة « وما فى حكمها » الواردة فى المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

غير ان عدم وجود هذه العبارة لا يعنى أن المشرع قصد اخراج الايرادات التى تعتبر فى حكم المرتببات من الايرادات الخاضعة للضريبة بالمغايرة لحكم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

أولا : لان اضافة عبارة « وما فى حكمها » الى كلمة المرتببات فى المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم تكن بقصد انشاء حكم جديد بل كان المقصود من هذه الاضافة ايضاح كلمة ( مرتببات ) وقد اكتفت لجنة الشئون المالية فى مجلس النواب - على ما سبق بيانه - بكلمة المرتببات باعتبار أنها تشمل الاستحقاق المعين المقدار فى الوقف دون حاجة الى أية اضافة غير أن مجلس الشيوخ رأى اضافة عبارة وما فى حكمها دفعا لكل لبس .

ثانيا : ان الاستحقاق المعين المقدار فى الوقف يخضع بلا جدال للضريبة النوعية المفروضة بمقتضى المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، والضريبة العامة يخضع لها كل ايراد خاضع للضرائب النوعية كما سبق البيان .

ثالثا : ويقطع بصحة هذا النظر أن المادة ١٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الواردة تحت عنوان « الاقرار بالاياردات الخاضعة للضريبة » قد ذكر بين هذه الايرادات « المرتببات وما فى حكمها » وهى نفس العبارة الواردة فى المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وهذا يدل على ان القانون لم يقصد اخراج ما يعتبر فى حكم المرتببات - وهو خاضع للضريبة النوعية - من الايرادات الخاضعة للضريبة العامة .

رابعا : أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الحاص بالوقف قد مسمى الاستحقاق المعين المقدار ( مرتبا ) فى المواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ .

أما القول بأن المرتب يشترط فيه أن يكون في مقابل عمل فينقضه أن المرتب مبلغ معين يدفع في فترات دورية ولا يشترط فيه أن يكون مقابل عمل ، أما المبلغ الذي يدفع في مقابل العمل فإنه يسمى أجراً أو ماهية وقد ذكر القانون الاجور والماهيمات بجانب المرتبات مما يدل على اختلافها في المعنى .

أما بالنسبة الى الاستحقاق غير المعين المقدار فقد نصت المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على أن الضريبة العامة على الايراد تفرض على المجموع الكلى للايراد السنوى الصافى الذى حصل عليه الممول ويحدد هذا الايراد من واقع ما للممول من عقارات . الخ .

ونصت المادة الثامنة على أن يحدد الايراد الصافى الكلى من كافة الموارد المذكورة بالمادة السادسة من واقع ما نتج منها .

وبمقارنة هذين النصين يتبين أن المشرع انما قصد فى المادة السادسة بيان موارد الايراد الخاضع للضريبة بصرف النظر عن حق الممول المتعلق بهذه الموارد ، فكلما كان مرد الايراد الى أحد هذه الموارد خضع للضريبة العامة .

يؤيد ذلك أن موضوع الاستحقاق فى الوقف قد اثير فى مجلس الشيوخ بجلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ أثناء نظر مشروع قانون الضريبة العامة على الايراد ، فسال أحد حضرات الاعضاء مقرر اللجنة المالية عن رأى اللجنة فى استحقاقات الاوقاف واضحة ، فالوقف ولو أنه شخصية معنوية يعتبر كل مستحق فيه ممولا قائما بذاته وعلى ذلك فاستحقاق شخص فى وقف يضم الى العناصر المكونة لما قد يكون لديه من انواع الايرادات الاخرى .

( فتوى رقم ٨٣ فى ٢١/٣/١٩٥٠ )

## زابعا : نزع ملكية بعض اعيان الوقف

قاعدة رقم ( ٥٥٤ )

المبدأ :

القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ بتحويل وزارة الاوقاف حق نزع ملكية بعض العقارات - الاعتراض على تقدير اثمان الاعيان الموقوفة المنزوع ملكيتها على مقتضاه امام لجنة الاعتراضات - استلام المستحقين الثمن وقبوله يترتب عليه انغلاق باب الاعتراض على وجه يمتنع معه قانونا على لجنة الاعتراضات قبول دعواهم فى هذا الشأن .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ بتحويل وزارة الاوقاف حق نزع ملكية بعض العقارات ، والذي استمر العمل بأحكامه بمقتضى القانونين رقمى ١٠ لسنة ١٩٥٧ و ١٧٩ لسنة ١٩٥٨ ، ينص فى مادته الاولى على أنه يجوز لوزارة الاوقاف للنفع العام نزع ملكية العقارات التى كانت موقوفة ومشمولة بنظارتها وانتهت على مستحقين متعددين بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغناء نظام الوقف على غير الخيارات . ويصدر بتقرير صفة النفع العام ونزع الملكية قرار من وزير الاوقاف بعد موافقة مجلس الاوقاف الاعلى . . . ، بينما تقضى المادة الثانية بأن تقوم اللجنة العليا للاستبدال بوزارة الاوقاف بتقدير ثمن العقارات المنزوع ملكيتها ويعلن التقدير لاصحاب الشأن بخطابات موصى عليها للحضور خلال ثلاثين يوما لاستلام الاثمان المقدرة لعقاراتهم ، وتنشر تقديرات الاثمان والقرار المنصوص عليه فى المادة الاولى فى الجريدة الرسمية وتلصق فى المحل المعد للاعلانات بالمديرية أو المحافظة حسب الاحوال وفى مقر العمدة أو مقر البوليس وفى المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار ، فى حين تنص المادة الثالثة على أنه اذا لم يحضر ذوو الشأن خلال المدة المنصوص عليها فى المادة السابقة أو اعترضوا على تقدير

الثلث أو كان العقار مرهونا أو قام أى سبب يحصل دون صرف الثلث أودع الثلث خزانة الوزارة مع انذار أصحاب الشأن بذلك رسميا وتشكل لجنة للفصل فى اعتراضات ذوى الشأن المشار اليهم فى الفقرة السابقة برئاسة ..... ، وتحدد مواعيد واجراءات الطعن أمام اللجنة المذكورة بقرار يصدره وزير الاوقاف بعد موافقة المجلس الاعلى للاوقاف . هذا وقد اصدر وزير الاوقاف ، بناء على موافقة مجلس الاوقاف الاعلى ، قراره فى هذا الشأن فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ والذى يقضى فى مادته الاولى بان ترفع الاعتراضات المشار اليها فى الفقرة الاولى من المادة ٣ من القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ انذار ذوى الشأن بايداع الثلث خزانة وزارة الاوقاف .

ومن حيث ان البادى من القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وصريح ما يقضى به أن الاعتراض على تقدير اثمان الاعيان الموقوفة - المنزوع ملكيتها على موجب ومقتضاه - أمام لجنة الاعتراضات مقصور على المستحقين الذين لم يحضروا لاستلام الاثمان المحددة لعقاراتهم أو الذين اعترضوا على تقدير الثلث أو كان العقار مرهونا أو قام أى سبب حال دونهم وصرف الثلث ، اذ يودع الثلث فى هذه الاحوال خزانة الوزارة مع انذارهم رسميا بهذا الايداع فينفتح لهم ميعاد الاعتراض أمام لجنة الاعتراضات خلال ثلاثين يوما من تاريخ الانذار بالايداع .... - ومقتضى ما تقدم أن المستحقين الذين يحضرون لاستلام الثلث ويقبلونه فى حينه بغير اعتراض ، ويمقتضى اقرارات رسمية صحيحة مؤكدة قبول التقدير والموافقة على الثلث ينطلق دونهم باب الاعتراض على وجه يمنع معه قانونا على لجنة الاعتراضات قبول دعواهم فى هذا الشأن .

ومن حيث أن الثابت فيما تقدم أن المدعى عليهما بدأ كلاهما بمطالبة وزارة الاوقاف بتقدير اعيان وقف ..... والاستيلاء على حصته فيها وفق أحكام القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ ..... ، وقد وافقت لجنة الاستبدال بالوزارة على هذا الاستيلاء وقد ردت ثمن العقارات موضوعة فى ٤ من مارس

سنة ١٩٥٧ ثم أقر مجلس الاوقاف الاعلى من جانبه هذا الاستيلاء فى ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٧ وصدر به قرار وزير الاوقاف فى ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٧ متضمنا العقارات المنزوع ملكيتها وتحديدها والتمن المقدر لها ونشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية فى ٥ من اغسطس سنة ١٩٥٧ ، وأخطر المستحقون فى الوقف للحضور الى الوزارة وقبض الثمن حيث حضر كلاهما وتقاضى ثمن حصته ووقع بما يفيد الموافقة على الثمن المقدر لها كما وقع اقرارا حاصله الموافقة على الثمن المقدر من الوزارة لاعيان الوقف المشاعة وأن نصيبه واستحقاقه فى هذه الصفقة وفى ثمنها هو الموضح بالكشف ولا اعتراض له عليه ولا على توزيع الثمن طبقا لهذا النصيب المنزوع ملكيته للاوقاف الخيرية بمقتضى القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ - ومقتضى ما تقدم واذا تقاضى كل من المدعى عليهما الثمن المقدر لحصته فى حينه بغير اعتراض ، فان سبيل الاعتراض بعدئذ على هذا الثمن ينخلق دونه فلا تقبل دعواه فى ذلك أمام لجنة الاعتراضات اذ يتعين الحكم فيها بعدم القبول ، ولا يجسدى فى ذلك التعلل بأن صرف التعويض كان مجهلا أو أنه صرف وليد اكراه أو أن قرار لجنة الاستبدال وقع سابقا على القرار الوزارى بنزع الملكية ذاته ، فتلكم جميعا ذرائع حرية بالرفض ، ذلك أن جهالة التعويض ينقضها باليقين قرار وزير الاوقاف رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧ المنشور فى الجريدة الرسمية فى ٥ من اغسطس سنة ١٩٥٧ ببيان الحصص الاهلية فى وقف ٠٠٠ التى تقرر نزاعها وقدرها ومواقعها والتمن المقدر لها ، بل وينقضها كذلك واقع الاقرار وبياناته الذى وقع عليه كل من المدعى عليهما لدى قبض حصته من الثمن ، وهو اقرار صحيح يعتد به قوامه ارادة حرة لا يعتورها اكراه على نحو ما يدعى وبما لا يستقيم على شواهد ، كذا فان صدور قرار لجنة الاستبدال سابقا على القرار الوزارى بنزع الملكية بنحو الثلاثة الاظهر لا ينال من جوهر الامر وحقيقته المؤكدة فى أن قرارا بنزع الملكية أصاب حصص المستحقين فى وقف ٠٠٠ وأن الثمن الذى عرض على المدعى عليهما وتراضيا على قبوله هو ذات الثمن الذى قرره لجنة الاستبدال والذى يستخلق حال قبوله وقبضه باب الطعن أمام لجنة الاعتراضات ، بما كان لزاما معه على تلك



اللجنة - ايا كان الرأى فى أوجه المنازعة الاخرى أمامها - أن تقضى بعدم قبول الاعتراض لهذا السبب ، وهو ما نكلت عنه اللجنة على نحو يعاب به قرارها ويغدو حريا بالالغاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب فقضى برفض دعوى وزارة الاوقاف الغاء قرار لجنة الاعتراضات الصادر فى ١٦ من مايو سنة ١٩٦١ بالغاء قرار لجنة الاستبدال العليا فيما تضمنه من تقدير الحصص الاهلية المملوكة للمعترضين فى وقف ..... ، قد جانب حكم القانون بما يقتضى الغاءه والحكم بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بالغاء قرار لجنة الاعتراضات المطعون فيه الصادر فى ١٦ من مايو سنة ١٩٦١ ، والزام المدعى عليهما المصروفات .

( طعن رقم ٦٣٩ لسنة ١٣ ق - جملة ١١/١٩٧٧ )

قاعدة رقم ( ٥٥٥ )

المبسدا :

جواز نزع ملكية الارض رغم كونها موقوفة على البر - الوقف لا يسمو على اجراءات نزع الملكية ، كلاهما مقرر لتحقيق النفع العام . نزع ملكية للمنفعة العامة « تقرير النفع العام - جوازه لصالح مشروع تقوم على تنفيذه احدى الشركات » . تقرير صفة النفع العام واعتبار مشروع ما من اعمال المنفعة العامة منوط بكون المشروع فى ذاته من المشروعات ذات النفع العام - قيام احدى شركات القانون الخاص بمشروع من هذا القبيل بتوجيه من الدولة لا ينفى عنه صفة النفع العام .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ تنص على أن « الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا فى الاحوال المبينة فى القانون بحكم قضائى ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون .. » .

وتنص المادة (٢) من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين على أن « يكون تقرير المنفعة العامة بقرار من الوزير المختص .. » .

وتنص المادة السادسة من هذا القانون على أن « تعد المصلحة القائمة بأجراءات نزع الملكية كشوفاً من واقع عملية الحصر سالف الذكر يبين فيها العقارات والمنشآت التي تم حصرها ومساحتها ومواقعها وأسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها ومحال إقامتهم والتعويضات التي تقدرها لهم .. » .

وتنص المادة التاسعة من هذا القانون على أن « يوقع أصحاب الحقوق التي تقدم في شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة .

وفي تطبيق الفقرة الأولى يجوز للأوصياء والقامه التوقيع عن فاقدى الاهلية ومن نظار الوقف عن الوقف .. » .

وتنص المادة ١٦ من القانون المشار اليه على أن « يكون للنهضة طالبة نزع الملكية الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التي تقرر لزومها للمنفعة العامة ويكون ذلك بقرار من الوزير المختص. ينشر في الجريدة الرسمية ويشمل بياناً اجمالياً بالعقار واسم المالك الظاهر. مع الاشارة الى القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة .. » .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الاحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات على أن « يكون تقرير صفة المنفعة العامة أو التصريح للجهة المملوكة عن وجود نفع عام بالنسبة للعقارات المراد نزع ملكيتها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية » .

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧١ بتشكيل لجنة للاشراف على تنفيذ مقترحات الاصلاح اللازمة بمنطقة حلوان فى المادة (٢) على أن « تختص اللجنة المشار اليها بالمادة الاولى عن هذا القرار بالاشراف على تنفيذ مقترحات الاصلاح اللازمة بمنطقة حلوان ولها على الاخص :

(١) ٠٠٠ (ب) ٠٠٠ (ج) ٠٠٠ (د) ٠٠٠ (هـ) اصدار القرارات الخاصة بتقرير صفة المنفعة العامة للمشروعات والعقارات المراد نزع ملكيتها وفى الاستيلاء عليها وذلك بالنسبة للمشروعات الداخلة فى منطقة حلوان « .

وبناء على موافقة اللجنة المشكلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه أصدر السيد / المهندس وزير الاسكان بصفته رئيسا لتلك اللجنة القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ ، ولقد نص هذا القرار فى المادة الاولى على أن « يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع اقامة مصنع الطوب الطفلى وماكينات رفع المياه ومخازن المنتجات للشركة المصرية للمواسير والمنتجات الاسمنتية بناحية المعصرة قسم حلوان محافظة القاهرة الموضح حدوده ومعالمه على الرسم المرافق لهذا القرار « .

وتنص المادة الثانية من القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه على أن « يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الارض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار اليه فى المادة السابقة والبالغ مساحتها ١٠ افدنة و ١٧ قيراطا و ٦ أسهم والمملوكة للملاك الظاهرين المبينة أسماؤهم فى الكشف المرافق لهذا القرار « .

ومن حيث أنه يبين من استقراء هذه النصوص أن الدستور حرص على حماية الملكية الخاصة واحترام قدسيته ومنع نزعها الا للمنفعة العامة وفى مقابل تعويض عادل وفقا للاوضاع التى يقررها القانون . ولقد أباح القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ نزع الملكية للمنفعة العامة وخول

الوزير الذى تتبعه الجهة المراد نزع الملكية لصالحها سلطة تقرير النفع العام المبرر لنزع الملكية ثم آلت هذه السلطة لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ ، ولقد فوض رئيس الجمهورية فى هذا الاختصاص اللجنة المشكلة بقراره رقم ٩٤٩ لسنة ١٩٧١ وذلك فيما يتعلق بتقرير النفع العام لمشروعات اصلاح منطقة حلوان التى تقع فى دائرتها الارض الموقوفة على البطريركية فى الحالة المعروضة ومن ثم يكون قرار وزير الاسكان رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر بناء على موافقة تلك اللجنة بتقرير المنفعة العامة لمشروعات الشركة المصرية العامة للمواسير والمنتجات الاسمنتية المزمع اقامتها بمنطقة حلوان قرارا سليما ومطابقا للقانون .

ومن حيث أنه لا وجه للقول بعدم جواز نزع ملكية الارض لكونها موقوفة على البر ذلك لان الوقف مقرر أصلا لتحقيق النفع العام لذلك فهو لا يسمو على اجراءات نزع الملكية التى تهدف الى تحقيق النفع العام وليس هناك نص تشريعى يحول دون نزع ملكية الاراضى الموقوفة بل ان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه أجاز ذلك عندما خول فى المادة التاسعة نظام الوقف سلطة التوقيع على نماذج نقل الملكية للجهة المنزوع الملكية لصالحها .

: ومن حيث أنه لا يبطل قرار نزع الملكية وتقرير النفع العام للمشروع المعروض أن تكون الجهة القائمة على تنفيذه شركة من أشخاص القانون الخاص ذلك لان تقرير صفة النفع العام واعتبار مشروع ما من أعمال المنفعة العامة منوط بكون المشروع فى ذاته من المشروعات ذات النفع العام ، لذلك فان قيام احدى الشركات بمشروع من هذا القبيل بتوجيه من الدولة لا ينفى عنه صفة النفع العام الامر الذى يقتضى معاملته على اساس هذا الوصف ، ومن ثم فان عبارة المصالح الواردة بالمادة السادسة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وفى باقى مواد القانون تتسع لتشمل جميع الجهات القائمة على تنفيذ مشروعات ذات نفع عام بما فيها شركات القانون الخاص التى تعهد اليها الدولة بتنفيذ مثل هذه

المشروعات تحت اشرافها ورقابتها وتوجيهها تحقيقا للبرامج التى تضعها لتنمية الاقتصاد القومى ، وغنى عن البيان أنه لا ضير على ذوى الشأن أن تكون الجهة المنزوع الملكية لصالحها شركة - لان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ كفل لهم حقهم فى التعويض العادل عما يؤخذ من أملاكهم وأباح لهم المعارضة فى تقدير هذا التعويض أمام القضاء وبالتالي لا تكون لهم مصلحة فى المنازعة حول صفة الجهة المنزوع الملكية لصالحها وما اذا كانت من أشخاص القانون العام أو من أشخاص القانون الخاص الامر يستوى بالنسبة لهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة وسلامة الاجراءات التى اتخذت لنزع ملكية أرض الوقف فى الحالة المعروضة لتنفيذ مشروعات الشركة المصرية للمواسير والمنتجات الاسمنتية ومن ثم فلا تثريب على الاستمرار فيها .

( ملف ٦١/١٢/٩١ - جلسة ١٩٧٨/٥/١٢ ) .

خامسا : ائمة المساجد التابعة لقسم الاوقاف الاهلية بوزارة الاوقاف .

#### قاعدة رقم ( ٥٥٦ )

المبدأ :

سريان احكام ضم مدد الخدمة السابقة على ائمة المساجد التابعة لقسم الاوقاف الاهلية بوزارة الاوقاف .

ملخص الفتوى :

ان من يعين على الوجه المبين فى القانون فى وظيفة مدرجة فى احدى ميزانيات وزارة الاوقاف يعتبر من موظفى تلك الوزارة سواء اكان معينا على ميزانية الادارة العامة أو ميزانية الاوقاف الخيرية أو ميزانية الاوقاف الاهلية ، ويؤيد هذا النظر أن اللائحة الداخلية لوزارة

الاقواق الصادرة بالقرار الوزارى رقم ١٩ لسنة ١٩٤٦ بناء على المادة ٣٢ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة اجراءات وزارة الاوقاف قد اعتبرت قسم المساجد فى اشرافه على المساجد التى تديرها الوزارة سواء اكانت خيرية أو أهلية من بين أقسام وزارة الاوقاف ومن ثم فان قيام الموظفين المعينين فى القسم سالف الذكر بأداء الشعائر فى المساجد الاهلية التابعة للوزارة لا يخرجهم من عداد موظفى الوزارة وذلك بعكس الحال بالنسبة الى من يعينون فى المساجد المعانة أو المساجد التى فى نظر الغير .

ولما كانت المادة ٣١ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ سالف الذكر تنص على أن يعتبر موظفو وزارة الاوقاف من موظفى الحكومة فيما يتعلق بجميع الحقوق والمزايا الممنوحة لهم بمقتضى القوانين واللوائح ويعاملون عند النقل الى احدى الجهات الحكومية الاخرى معاملة موظفى الحكومة المنقولين من جهة الى أخرى .

وعلى مقتضى ما تقدم فان القواعد الخاصة بضم مدد الخدمة السابقة - عند توافر شروطها - تسرى على موظفى وزارة الاوقاف الذين يمارسون عملهم فى المساجد الاهلية التابعة لهذه الوزارة .

( فتوى رقم ٤١٤ فى ١٥/٥/١٩٦١ - جلسة ١٦/٤/١٩٦١ )

## وكيل وزارة

قاعدة رقم ( ٥٥٧ )

المبدأ :

استحقاق بدل التمثيل المقرر لدرجة وكيل أول وزارة لمن يشغلها  
أثناء خلوها بطريق الحلول القانوني .

ملخص الفتوى :

ولما كان المشرع فى القانونين رقمى ٥٨ لسنة ٧١ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد قرر استحقاق بدل التمثيل لمن يقوم بأعباء الوظيفة فى حالة خلوها بغض النظر عن وسيلة توليه أعمالها ، فلم يشترط أن يكون شاغلا لها ، كما كان عليه الحال فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى تضمن هذا الشرط فى المادة ٤٠ مما كان يستلزم لاستحقاق العامل هذا البديل شغل الوظيفة بأحدى الحلق المقررة بالاضافة الى القيام بأعبائها ، وكان من شأن ذلك عديم استحقاقه فى حالة الحلول القانوني ، الامر الذى تغير فى ظل العمل بالقانونين رقمى ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المنطبقين على الحالة الماثلة .

واذ قام السكرتير العام المساعد لمحافظة الاسكندرية بأعباء وظيفة السكرتير العام المحدد لها درجة وكيل أول وزارة أثناء فترة خلوها بأحالة شاغلها الاصلى الى المعاش فانه يستحق بدل التمثيل المقرر لتلك الوظيفة خلال فترة توليه أعمالها بطريق الحلول .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق بدل التمثيل فى الحالة الماثلة .

( ملف ٩٠٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١١/١٨ )

**المبدأ :**

جواز منح من كان يشغل درجة وكيل أول الجهاز المركزي للمحاسبات والمنتدب للعمل بوزارة الاوقاف بدل التمثيل المقرر لوظيفته الاصلية خصما على الاعتماد المدرج بموازنة الوزارة لدرجة نائب وزير .

**ملخص الفتوى :**

لما كانت الوظيفة التي يشغلها المنتدب المعروضة حالته بالجهاز مقرا لها بدل التمثيل ، وكان قد ندب للعمل بوزارة الاوقاف للقيام باعباء وظيفة غير مدرجة بموازنة الوزارة وغير مقرر لها بدل تمثيل ، فيكون قرار وزير الاوقاف بمنحه البديل المقرر لتلك الوظيفة لم يصادف اعتمادات مالية للصرف منها ، واذا كان السكرتير العام السابق يتقاضى بدل التمثيل المقرر لنائب الوزير باعتباره معينا في هذه الوظيفة ، وكانت القاعدة العامة تقضى بالا يضار العامل نتيجة لندبه بخفض مستحقته المالية ، فان القرار الصادر من وزير الاوقاف بمنحه بدل التمثيل المقرر لوظيفة السكرتير العام للمجلس الاعلى للشئون الاسلامية وقد انطوى على عناصر قرار سليم ، يمكن جملة على انه يقضى بمنحه مكافاة مقابل ندبه تعادل ما كان يتقاضاه بالجهاز المركزي للمحاسبات من بدل التمثيل بالاضافة الى ما منحه القرار من مكافاة اخرى .

وتبعاً لذلك فان المنتدب يستحق ما يعادل بدل التمثيل الذي كان يتقاضاه قبل ندبه من الجهاز كمكافاة عن ندبه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية المعروضة حالته فى تقاضى ما يعادل بدل التمثيل الذى كان يمنح له ابان



عمله فى وظيفته بالجهاز المركزى للمحاسبات كجزء من المكافأة الممنوحة له مقابل طول الوقت للعمل بوزارة الاوقاف .

( ملف ١٩٨٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩ )

قاعدة رقم ( ٥٥٩ )

المبسدا :

ارجاع التاريخ الذى يعتد به فى صرف بدل التمثيل وبدل الانتقال لشاغلى الوظائف العليا والذين تخطت لهم الادارة فى الترقية وصدرت احكام قضائية بارجاع اقدميتهم فيها الى تاريخ صدور القرارات المطعون فيها .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه ولئن كان - وطبقا لما سبق أن أفنت به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - بدل التمثيل يمنح لشاغلى الوظائف العليا بحسب مستوى كل وظيفة ، وكان مناط استحقاقه هو القيام بأعباء الوظيفة المقرر لها باعتباره من المنزاي المقررة للوظيفة لا للموظف ، لذا فان استحقاقه منوط بالممارسة الفعلية لأعمال الوظيفة ، لئن كان ذلك ما تقدم ، الا أنه - فى مثل الحاليتين المعروضتين - طالما صدرت احكام قضائية واجبة النفاذ بارجاع اقدمية السديدين المذكورين الى تواريخ سابقة على اساس احقيتهما فى شغل الوظيفة ذات البديل الاعلى فانه يتعين اعتبارهما شاغلين للوظيفة المشار اليها منذ هذا التاريخ ، بما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ، تأميسا على أن جهة الادارة قد أخطأت التطبيق السليم لحكم القانون وذلك عندما تخطت المذكورين فى الترقية الى الوظيفتين المشار اليهما واضاعت عليهما فرصة فى أمر محقق وهو ترقيتهما فى تاريخ سابق .

ومن حيث أن من آثار الحكم ، احتراماً لحجيته ، والتي لا خلاف عليها وضع العامل المرقى فى الفئة أو الدرجة المرقى إليها ، وفقاً لربطها المالى أو أجرها المحدد ، من التاريخ الذى قضى به الحكم ، واستحقاق ما عساه أن يكون من فروق مالية فى المرتب نتيجة لذلك ، وقد استقر افتاء الجمعية العمومية واطرد على أنه إذا تقرر صرف المرتب الاصلى للعامل فى فترة الوقف عن العمل ، فإنه يستحق كذلك بدل التمثيل المقرر لموظفته عن هذه المدة كاملاً ، لانه من ملحقات المرتب وتوابعه ويدور مع المرتب الاصلى وجوداً وعدماً ، قياساً على حالة الاجازة أيضاً رغم أنه فى حالة الوقف الممنوع عن أداء عمله بما لا خيار فيه ، وعلى ذلك فإن كلا من السيدين المعروض حالتهما يتقاضى فروق بدل التمثيل المستحقة .

ومن حيث أنه بتطبيق ما سبق على المعروضة حالتهما ، فإن الاول يستحق بدل التمثيل المقرر لموظيفة وكيل أول وزارة منذ ١٩٧٧/٩/٨ تاريخ ارجاع أقدميته فى هذه الدرجة ، على أن يخصم منه ما كان قد تقاضاه من بدل التمثيل المقرر لموظيفة وكيل وزارة منذ هذا التاريخ وحتى ١٩٧٨/١١/١ تاريخ شغله لدرجة وكيل أول وزارة بالعمل ، أما الثانى فإنه يستحق بدل التمثيل المقرر لدرجة وكيل وزارة منذ ١٩٧٨/٧/٢٨ تاريخ ارجاع أقدميته فى هذه الدرجة ، على أن يخصم منه ما كان قد تقاضاه من بدل التمثيل المقرر لموظيفة مدير عام مصلحة منذ هذا التاريخ .

ومن حيث أنه عن بدل الانتقال ، فإنه طبقاً لحكم المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال سالفة الذكر ، تقرر مقابل مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض مصلحة ، بحيث لا يمنح الا للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعى القيام بأعمالها المصلحية استعمال احدى وسائل النقل استعمالاً متواصلاً ومتكرراً . وبناء عليه لا يكفى شغل مثل هذه الوظائف حكماً لتقرير هذا البديل ، بل لابد من القيام بأعبائها فعلاً بما يستدعيه من استعمال احدى وسائل النقل استعمالاً متواصلاً متكرراً .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
الآتى :

أولا : أحقية كل من السيدين المعروض حالتها فى تقاضى الفرق  
المستحق بين بدلى التمثيل المقررين للوظيفة التى تخطى فيها والوظيفة  
التي كان يشغلها قبل الترقية .

ثانيا : عدم أحقيتهما فى صرف بدل الانتقال .

( ملف ١٣٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )

قاعدة رقم ( ٥٦٠ )

المبدأ :

عدم جواز جمع العامل الشاغل لدرجة وكيل وزارة بين البدل  
النقدى للسيارة واستخدام احدى سيارات الجهة التى يعمل بها المخصصة  
لنقل العاملين بين مقر العمل ومحال إقامتهم مقابل أداء الاشتراك المقرر  
لاستخدام السيارة الجماعية .

ملخص الفتوى :

من حيث أن اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة قررت بجلستها  
المنعقدة بتاريخ ١٢/٢/٦٦ منح بعض شاغلى الوظائف العليا بدل ثابت  
مقابل استخدام السيارة قدره ٢٠ جنيه شهريا ومن بين هذه الوظائف  
مديرو الادارات العامة بدرجة وكيل وزارة بالقاهرة والاسكندرية .

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٤٢ لسنة  
١٩٦٦ بشأن استخدام سيارات الركوب الحكومية والقطاع العام تنص على  
انه « فيما عدا المادة الوزراء ونوابهم والمحافظين أو من فى حكمهم وفقا  
لما تقرره اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة .. واعتبارا من ١٩٦٦/٧/١

يحظر استخدام سيارات الركوب فى انتقال العاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من منازلهم الى مقر أعمالهم وبالعكس وتنص المادة الثانية من ذات القرار على أنه استثناء من المادة السابقة :

(١) . . . . .

(ب) كما يجوز استخدام سيارات الاتوبيس أو ما فى حكمها فى انتقال مجموعة من العاملين من منازلهم الى مقر أعمالهم وبالعكس نظير سداد بدل نقدى مقداره ثلاثة جنيهات .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن البدل النقدى لاستعمال السيارة تقرر لبعض العاملين الذين تقتضى وظائفهم أصلا استخدام سيارات فى تنقلاتهم بشرط عدم توافر سيارات مخصصة لهم ، وأن استخدام السيارات الجماعية لانتقال العاملين من وإلى مقر أعمالهم يتم مقابل اشتراك رمزى وتشارك الجهة الادارية التى يتبعونها فى هذه الحالة بجزء من تكاليف تشغيل هذه السيارات وبذلك يكون المشرع قد خص طائفة من العاملين باستخدام سيارات خاصة وفى حالة عدم توافر سيارة أعطى العامل الحق فى صرف مقابل نقدى لهذا الاستخدام ، وأجاز بالنسبة لطائفة أخرى من العاملين استخدام السيارات الجماعية مقابل اشتراك شهري ومن ثم فليس من الجائز أن يسمح لمن يتقاضى مقابل نقدى باستخدام السيارات الجماعية ولو مقابل تحميله بقيمة الاشتراك المقرر لاستخدام هذه السيارات اذ بذلك سيجمع بين ميزتين لم يسمح المشرع بالجمع بينهما .

ولما كان السيد المعروضة حالته يتقاضى بدل نقدى عوضا عن تخصيص سيارة له فانه لا يجوز له أن يجمع بين هذه الميزة واستخدامه السيارات الجماعية .

### المبدأ :

أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ أنشأ بكل وزارة وظيفة واحدة لا تقابلها درجة مالية لوكيل الوزارة واستبدل بدرجتى وكيل أول وزارة ووكيل وزارة درجتى الممتازة والعالية على التوالى - سريان هذه القواعد على وزارة العدل باعتبارها إحدى وزارات الدولة المخاطبة بقانون العاملين المدنيين شأنها فى ذلك شأن سائر الوزارات سواء تلك المخاطبة بقانون العاملين وحده أو التى تنظم كادرات خاصة شئون بعض العاملين بها - أساس ذلك أن إجراءات نذب المستشارين والمحامين العاملين الى وظائف وزارة العدل يخضع لقانون السلطة القضائية أما أحكام تلك الوظائف بمسمياتها وسلطاتها ومراتبها فيسرى بشأنها أحكام قانون العاملين باعتبارها وظائف ادارية لمعاونة الوزير وليست وظائف قضائية .

### ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ أنشأ بكل وزارة وظيفة واحدة لا تقابلها درجة مالية لوكيل الوزارة ، ليعاون الوزير فى مباشرة اختصاصاته ، واستبدل بدرجتى وكيل أول وزارة ، ووكيل وزارة درجتى الممتاز والعالية على التوالى ، ومن ثم فإن هذه القواعد تسرى على وزارة العدل باعتبارها إحدى وزارات الدولة المخاطبة بقانون العاملين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وفقا لمادتيه الاولى والثانية ، شأنها فى ذلك شأن سائر الوزارات سواء المخاطبة بقانون العاملين وحده ، أو تنظيم كادرات خاصة لبعض العاملين بها .

ومن حيث أنه لا وجه للقول بأن المادة ٤٦ من قانون السلطة القضائية تشكل حكما خاصا ، ذلك أن هذا الخصوص مقصورا على النذب من بين المستشارين أو المحامين العاملين بقرار جمهورى خلافا للحكام العامة

الواردة فى قانون العاملين أما هاتان الوظيفتان فليستا مما يتناولهما تنظيم خاص فى قانون السلطة القضائية ، بل ان حكمها فى قوانين التوظيف المتعاقبة دون سواها ، ولذلك طبق نظام وكلاء الوزارات الدائمين الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ٥٢ على وزارة العدل ، كما استحدث وظيفة وكيل أول الوزارة بقانون العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وتولى تنظيم كيفية شغلها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ سابق الاشارة اليه .

ومن حيث أن اجراءات نذب المستشارين والمحامين العامين الى وظائف وزارة العدل ، تخضع لقانون السلطة القضائية ، أما أحكام تلك الوظائف بمسمياتها وسلطاتها ومرتباتها فانه يسرى فى شأنها أحكام قانون العاملين . وهى لا شك وظائف ادارية لمعاونة الوزير ، وليست وظائف قضائية ، ولذلك اضافت الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون السلطة القضائية أن يتقاضى المنتدب المرتب والبدلات وفقا للقوانين والقرارات المعمول بها فى وظيفتى وكيل أول وزارة ، ووكيل وزارة ، وهى لا ريب قوانين العاملين المدنيين والقرارات المكملة لها .

ومن حيث أنه وقد قضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ المنوه عنه بالغاء وظيفة وكيل أول وزارة وأن يحل محلها وظيفة وكيل وزارة التى أصبحت وظيفة واحدة فى كل وزارة ، وبأن يستبدل بدرجة وكيل أول وزارة ، ووكيل وزارة ، الواردة من قانون نظام العاملين المدنيين درجتا الممتازة والعالية على التوالى ، وأن يلغى كل حكم مخالف لذلك فان مؤداه ولازمه أن تحل هذه التسميات الجديدة محل الملغاة ، حيثما وردت القوانين المختلفة ، ومنها قانون السلطة القضائية ، بما يترتب على ذلك من آثار ، وتسرى هذه التعديلات على الوظائف الادارية بوزارة العدل ، لان هذا هو مقتضى الالغاء التشريعى فى هذا الشأن بالتطبيق للمادة الثانية من التقنين المدنى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
سريان أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه على وكلاء الوزارة  
بوزارة العدل .

( ملف ٦١١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/١/٥ )

قاعدة رقم ( ٥٦٢ )

المبــــدأ :

عدم جواز رفع مستوى وظيفة مدير عام الادارة القانونية  
( ١٢٠٠ - ١٥٠٠ ) الى درجة وكيل وزارة ( ١٥٠٠ - ٤٠٢٠ ) عند اعداد  
الهيكل الوظيفى وجداول التوصيف الخاصة بوظائف الادارة القانونية .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عين الوظائف الفنية في  
الادارات القانونية الخاضعة لاحكامه على سبيل الحصر وحدد مرتبات هذه  
الوظائف ومن بينها وظيفة مدير عام ادارة قانونية بالجدول الملحق به ولم  
يجز الرجوع الى احكام قانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام الا فى  
المسائل التى لم يتناولها بالتنظيم ، ومن ثم فانه وقد حدد الجدول الملحق  
بهذا القانون ربطا قدره ١٢٠٠ - ١٨٠٠ لوظيفة مدير عام ادارة قانونية  
يجب التقيد بهذا الربط فلا يصح تجاوزه بحجة زيادة مرتبات الوظيفة  
المماثلة باى من جدولى الدرجات الملحقين بقانونى العاملين بالحكومة  
والقطاع العام .

ولا يغير مما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ خول لجنة شئون  
الادارات القانونية المنصوص عليها فى المادة ٧ منه سلطة وضع قواعد  
واجراءات اعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف  
الخاصة بالادارات القانونية وكذا قواعد شغل تلك الوظائف وفقاً لحكم  
المادة ٢٩ منه أو أنه خول لجنة شئون مديرى وأعضاء الادارات القانونية

المنصوص عليها فى المادة ١٧ منه حق ابداء الراى فى الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف ذلك لان تلك الاختصاصات ليس من شأنها أن تعطى أى من اللجنتين سلطة الاضافة الى وظائف الجدول أو تعديل المرتبات المحددة به اذ أن ذلك لا يمكن أن يتم الا بذات الاداة التى حددت تلك الوظائف والمرتبات المقررة بها أى بقانون .

واذا كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد رأت بجلسة ٢٧/١٠/١٩٧٩ استمرار معاملة مديرى وأعضاء الادارات القانونية وفقا لاحاكم قوانين العاملين بجهاتهم فانها لم تطلق هذا الحكم وانما علقت دوامه على اعتماد الهياكل الوظيفية للادارات القانونية وفقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ كما أن تلك الفتوى لم تجز على أى وجه من الوجوه انشاء وظائف جديدة تعلو الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون أو تجاوز المرتبات المقررة لها بهذا الجدول عند اعداد الهياكل الوظيفية وجداول التوصيف ، بيد أنه على الرغم من ذلك فانه وقد زاد المشرع من مرتبات الوظائف المعادلة بالجدولين الملحقين بقانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فان الامر يقتضى تحقيقا للمساواة بين طوائف العاملين اجراء تعديل تشريعى يتناول المرتبات المحددة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بالزيادة لتنسق مع الكادرات التى تضمنتها قوانين العاملين الجديدة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ادراج وظيفة بربط قدره ( ١٥٠٠ - ٢٠٤٠ ) ( وكيل وزارة الدرجة العالية ) بالهياكل الوظيفية أو بجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية وكذا عدم جواز زيادة راتب وظيفه مدير عام ادارة قانونية الى هذا القدر عند اعداد الهياكل والجداول المشار إليها ، وان الامر فى هذا الصدد يستلزم تعديل تشريعى يحقق المساواة بين أعضاء الادارات القانونية رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما .

( ملف ٥٤٩/٣/٨٦ - جلسة ١٥/٦/١٩٨٣ )



قاعدة رقم ( ٥٦٣ )

المبدأ :

عدم جواز انشاء درجة وكيل وزارة ذات الربط ١٥٠٠ - ٢٠٤٠ على قمة الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - يقتضى هذا الامر تدخلا تشريعيا لضمان المساواة بين طوائف الموظفين .

ملخص الفتوى :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عين الوظائف الفنية فى الادارات القانونية الخاضعة لاحكامه على سبيل الحصر وحدد مرتبات هذه الوظائف ومن بينها وظيفة مدير عام ادارة قانونية بالجدول الملحق به ولم يجز الرجوع الى احكام قانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام الا فى المسائل التى لم يتناولها بالتنظيم ، ومن ثم فانه وقد حدد الجدول الملحق بهذا القانون ربطا قدره ١٢٠٠ - ١٨٠٠ لوظيفة مدير عام ادارة قانونية يجب التقيد بهذا الربط فلا يصح تجاوزه بحجة زيادة مرتبات الوظيفة المماثلة باى من جدولى الدرجات الملحقين بقانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام .

ولا يغير مما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ خول لجنة شئون الادارات القانونية المنصوص عليها فى المادة ٧ منه سلطة وضع قواعد واجراءات اعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية وكذا قواعد شغل تلك الوظائف وفقا لحكم المادة ٢٩ منه كما أنه خول لجنة شئون ومديرى وأعضاء الادارات القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٧ منه حق ابداء الراى فى الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف ذلك لان تلك الاختصاصات ليس من شأنها أن

تعطى اى من اللجنتين سلطة الاضافة الى وظائف الجدول أو تعديل المرتبات المحددة به اذ أن ذلك لا يمكن أن يتم الا بذات الاداة التى حددت تلك الوظائف والمرتبات المقررة بها أى بقانون . واذا كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد رأت بجلسته ١٩٧٩/١٠/٢٧ استمرار معاملة مديرى وأعضاء الادارات القانونية وفقا لاحكام قوانين العاملين بجهاتهم فانها لم تطلق هذا الحكم وانما علفت دوامه على اعتماد الهياكل الوظيفية للادارات القانونية وفقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ كما أن تلك الفتوى لم تجز على أى وجه من الوجوه انشاء وظائف جديدة تعلو تلك الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون أو تجاوز المرتبات المقررة لها بهذا الجدول عند اعداد الهياكل الوظيفية وجداول التوصيف ، بيد أنه على الرغم من ذلك فانه وقد زاد المشرع من مرتبات الوظائف المعادلة بالجدولين الملحقين بقانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فان الامر يقتضى تحقيقا للمساواة بين طوائف العاملين اجراء تعديل تشريعى يتناول المرتبات المحدد بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بالزيادة لتنسق مع الكادرات التى تضمنتها قوانين العاملين الجديدة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ادراج وظيفة بربط قدره ( ١٥٠٠ - ٢٠٤٠ ) ( وكيل وزارة أو الدرجة العالية ) بالهياكل الوظيفية أو بجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية وكذا عدم جواز زيادة راتب وظيفة مدير عام ادارة قانونية الى هذا القدر عند اعداد الهياكل والجداول المشار اليها ، وان الامر فى هذا الصدد يستلزم اجراء تعديل تشريعى يحقق المساواة بين أعضاء الادارات القانونية وباقى طوائف العاملين الخاضعين لاحكام القانونين رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما .

فهرس تفصلى

( الجزء الرابع والعشرون )

الصفحة	الموضوع
١	منهج ترتيب الموسسوعة
٥	نائب وزير
٧	ناد
١١	ندب
١٢	الفصل الأول - ماهية الندب واجراؤه
١٢	الفرع الأول - السلطة المختصة بالندب
١٤	الفرع الثانى - نطاق الندب
١٦	الفرع الثالث - توافر شروط شغل الوظيفة فى العامل المنتخب لها
١٨	الفرع الرابع - الندب مهما استطال لا ينقلب نقلا
٢٠	الفرع الخامس - اساءة استعمال سلطة الندب
٢٢	الفصل الثانى - الاوضاع المترتبة على الندب
٢٢	الفرع الأول - الجهة المختصة بالتأديب اثناء الندب
٢٤	الفرع الثانى - ترقية المنتخب
٢٧	الفرع الثالث - الآثار المالية المترتبة على الندب
٢٧	أولا - مكافأة أو بدل الندب
٣٦	ثانيا - استحقاق المنتخب لبدل الإقامة فى احدى المحافظات النائية

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث - مسائل متنوعة	٣٧
الفرع الأول - المنازعة في قرار النذب	٣٧
الفرع الثاني - النذب من احدى الاقليمين ( مصر وسوريا ) للعمل في الاقليم الآخر	٣٩
نذور	٤٤
نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين	٤٨
الفصل الأول - مناط نزع الملكية وشروطه	٥١
الفرع الأول - مناط نزع الملكية لزوم العقار المملوك ملكية خاصة للمنفعة العامة	٥١
الفرع الثاني - المنفعة العامة التي يراد تحقيقها من وراء نزع الملكية	٥٦
الفرع الثالث - تحقيق رسالة الإعلام يعتبر من الأعمال المتصلة بالمنفعة العامة	٦١
الفرع الرابع - نطاق نزع الملكية ، عدم جواز نزع ملكية البناء دون الأرض	٦٢
الفرع الخامس - التعويض المستحق عن نزع الملكية أولا - تقدير التعويض المستحق عن العقار المتزوع ملكيته	٦٤
ثانيا - مقابل التحسين يعتبر من العناصر التي تراعى في التعويض المستحق عن العقار المزوعة ملكيته	٦٦
ثالثا - الجهة التي يؤول اليها التعويض	٦٩
رابعا - ايداع التعويض بالامانات عند وجود نزاع على ملكية العقار	٧٠
خامسا - التنازل عن التعويض ملزم للمتنازل	٧٣

الصفحة	الموضوع
٧٥	الفصل الثاني - اجراءات نزع الملكية
٧٥	الفرع الأول - نزع الملكية قد يكون بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر
٧٨	الفرع الثاني - نشر قرار المنفعة العامة فى الجريدة الرسمية
٨٠	الفرع الثالث - ايداع النماذج أو القرار الوزاري مكتب الشهر العقارى
٨٢	الفرع الرابع - القرارات الصادرة من لجان الفصل فى معارضيات نزع الملكية
٨٥	الفرع الخامس - مدى سقوط مفعول القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة
٩٦	الفصل الثالث - الاستيلاء المؤقت على العقارات بالطريق المباشر
١٠٣	الفصل الرابع - مسائل متنوعة
١٠٣	الفرع الأول - نقل ملكية العقارات بين الجهات الادارية يكون بالاتفاق وليس عن طريق نزع الملكية
١٠٧	الفرع الثاني - جواز نزع ملكية الاراضى اللازمة لاقامة مشروعات ذات نفع عام تقــــوم بتنفيذها الشركات تحت اشراف الدولة ورقابتها
١١٠	الفرع الثالث - تخصيص الدولة ما تمتلكه على الشيوع بينها وبين الافراد للمنفعة العامة يتضمن قسمة الاطيان
١١٤	الفرع الرابع - الادارة العامة لاملاك الحكومة

الموضوع	الصفحة
الفرع الخامس - مسائل خاصة بالاقليم السوري	١١٨
إبان الوحدة	١٢٠
نفقات الجنازة	١٢٥
نفقات السفر	١٢٧
نفقة	١٣٧
نقابة	١٣٩
الفصل الاول - نقابة المحامين	١٣٩
الفرع الاول - مجلس النقابة المنتخب	١٤١
الفرع الثاني - قرارات لجنة قبول المحامين	١٤٣
الفصل الثاني - نقابة التجاريين	١٤٣
الفرع الاول - القيد بالنقابة	١٤٤
الفرع الثاني - الاسقاط النصفى لعضوية مجلس النقابة	١٤٩
الفصل الثالث - نقابة الاطباء	١٤٩
الفرع الاول - انتخابات النقابة	١٥٣
الفرع الثاني - الترشيح لمنصب النقيب	١٥٥
الفرع الثالث - قرارات مجلس النقابة	١٦٠
الفرع الرابع - تأديب الاطباء	١٦٤
الفرع الخامس - صندوق الاعانات والمعاشات	١٦٦
الفصل الرابع - نقابة الاطباء البيطريين	١٦٦
الفرع الاول - الترشيح لمنصب النقيب وعضوية مجلس النقابة	

الصفحة	الموضوع
١٦٨	الفرع الثانى - انتخاب رئيس وأعضاء مجلس النقابة
١٧١	الفصل الخامس - نقابة الصيادلة
١٧١	الفرع الأول - الانتخابات
١٧٥	الفرع الثانى - الاشتراكات
١٧٦	الفصل السادس - نقابة المهندسين
١٧٦	الفرع الأول - القيد فى النقابة
١٩١	الفرع الثانى - قرارات النقابة
١٩٥	الفرع الثالث - المعاش
١٩٩	الفرع الرابع - دمغة النقابة
٢٠٣	الفرع الخامس - رسم لصالح النقابة
٢٠٥	الفصل السابع - نقابة المهن الزراعية
٢٠٥	الفرع الأول - عضوية النقابة
٢٠٧	الفرع الثانى - انعقاد الجمعية العمومية
٢١٠	الفرع الثالث - انشاء النقابة لشركة مساهمة
٢١٢	الفصل الثامن - نقابة عمالية
٢١٧	الفصل التاسع - مسائل عامة ومتنوعة
٢١٧	الفرع الأول - المهن الحرة مرافق عامة
٢١٨	الفرع الثانى - تأديب أعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية
٢٢٠	الفرع الثالث - مدى جواز خصم اشتراكات النقابات من مرتبات العاملين المدنيين بالدولة

الموضوع	الصفحة
نقد أجنبى	٢٢٦
الفصل الأول - الرقابة على التعامل بالنقد الأجنبى وخطره	٢٢٧
الفرع الأول - الرقابة على التعامل بالنقد الأجنبى	٢٢٧
الفرع الثانى - خطر التعامل بالنقد الأجنبى	٢٣٤
الفرع الثالث - جرائم النقد الأجنبى	٢٣٨
الفصل الثانى - مسائل متنوعة	٢٤٩
الفرع الأول - الترخيص بمزاولة عمليات النقد الأجنبى	٢٤٩
الفرع الثانى - سعر الصرف	٢٥١
الفرع الثالث - شرط الدفع بالتلغراف	٢٥٥
الفرع الرابع - المقصود بالأجنبى غير المقيم	٢٦٠
نقيل	٢٦٤
الفصل الأول - أحكام عامة	٢٦٤
الفرع الأول - لا الزام على جهة الادارة بالنقل من سلك الى سلك وعدم اكتساب الموظف حقا فى عدم النقل	٢٦٤
الفرع الثانى - ماهية قرار النقل وخصائصه ونطاقه	٢٦٦
الفرع الثالث - اختصاص لجان شئون العاملين بالنظر فى النقل	٢٧٠
الفرع الرابع - شرط عدم تفويت النقل للدور فى الترقية بالأقدمية	٢٧٨
الفرع الخامس - الآثار المترتبة على النقل	٢٩١



- الفرع السادس - تراخى المنقول عن استلام وظيفته  
٢٩٣ المنقول اليها
- الفرع السابع - عدم استحقاق المرتب طوال مدة  
٢٩٤ امتناع المنقول عن استلام عمله المنقول اليه
- الفرع الثامن - التأخر في تنفيذ النقل لتسليم العهدة  
٢٩٥
- الفرع التاسع - مدى امتصاحب المنقول مركزه  
٢٩٦ للقانوني في الجهة المنقول منها
- الفرع العاشر - مدى احتفاظ المنقول بالمزايا المالية  
٣٠١ للوظيفة المنقول منها
- الفرع الحادي عشر - متى يكون قرار النقل معدوما  
٣٠٩
- الفصل الثاني - النقل من كادر الى كادر  
٣١١
- الفرع الاول - النقل من كادر خاص الى الكادر  
٣١١ العام أو العكس
- أولا : النقل من الكادر العام الى أحد  
الكادرات الخاصة أو العكس يعتبر  
٣١١ تعيينا
- ثانيا : معيار التعادل بين درجة من درجات  
الكادر الخاص ودرجة من درجات  
٣١٦ الكادر العام
- ثالثا : النقل من كادر الشرطة الى الكادر  
٣٢٢ العام
- رابعا : النقل من السلك الدبلوماسي الى  
٣٢٥ الكادر العام
- خامسا : النقل من النيابة الادارية الى الكادر  
٣٢٦ العام
- الفرع الثاني - النقل من كادر أدنى الى كادر أعلى  
٣٢٩ أو العكس

الموضوع	الصفحة
أولا : الاصل هو الفصل بين الكادرات والنقل بينها استثناء	٣٢٩
ثانيا : نقل الدرجة الى كادر أعلى لا يستتبع حتما نقل شاغلها	٣٣٠
ثالثا : النقل الى درجات الكادر الاعلى يعتبر تعيينا جديدا أو نقلا نوعيا	٣٣٧
رابعا : حالات يكون فيها النقل الى درجات الكادر الاعلى تسوية	٣٤٢
خامسا : النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي ترقية	٣٤٣
سادسا : جواز نقل الموظف الى الكادر الاعلى تبعيا لنقل درجته	٣٤٧
سابعا : الاصل عدم استصحاب الموظف المنقول الى كادر أعلى لأقدميته	٣٥٣
ثامنا : مدى استصحاب الموظف المنقول الى كادر أعلى تبعيا لنقل درجته لأقدميته	٣٥٤
تاسعا : مبررات النقل الى الكادر الاعلى تبعيا لنقل الدرجة	٣٥٩
عاشرا : أداة النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي	٣٦١
حادى عشر : النقل من الكادر العالي الى الكادر المتوسط يستلزم موافقة الموظف المنقول	٣٦٢
ثانى عشر : اثر النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي على اعانة غلاء المعيشة	٣٦٣
ثالث عشر : النقل من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى أو العكس	٣٦٦

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث : النقل من وظيفة الى أخرى داخل الكادر الواحد ( النقل المكانى )	٣٧٣
الفصل الرابع - النقل من وزارة أو مصلحة الى وزارة أو مصلحة أخرى	٣٨٦
الفصل الخامس - النقل من الحكومة الى المؤسسات العامة أو العكس	٣٩٣
الفصل السادس - النقل من شركة قطاع عام الى الحكومة أو هيئة عامة أو العكس	٤٠٧
الفصل السابع : النقل من السلك العسكرى الى السلك المدنى	٤٢٠
الفرع الأول : النقل من القوات المسلحة الى الوظائف المدنية	٤٢٠
أولا : التعادل الواجب بالنسبة لمن ينقل من السلك العسكرى الى السلك المدنى	٤٢٠
ثانيا : الاحتفاظ بأقدمية الرتبة العسكرية ومرتباتها وبدلاتها عند النقل	٤٢٥
ثالثا : البدلات المحتفظ بها عند النقل من وظيفة عسكرية الى وظيفة مدنية	٤٣٢
رابعا : النقل من المخابرات العامة الى السلك السياسى	٤٣٤
الفرع الثانى - النقل من الشرطة الى الوظائف المدنية	٤٣٩
الفصل الثامن - نقل الموظف المبعوث	٤٤٧
الفصل التاسع - النقل فى جهات مختلفة	٤٥١
الفرع الأول - وزارة التربية والتعليم	٤٥١

الصفحة	الموضوع
٤٥٤	الفرع الثانى - هيئة التدريس بكلية البوليس
٤٥٦	الفرع الثالث - هيئة الاذاعة
٤٥٨	الفرع الرابع - هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية
٤٦٧	الفرع الخامس - المصانع الحربية
٤٦٨	الفرع السادس - مصلحة الجمارك
٤٧٠	الفرع السابع - موظفو المحاكم
٤٧٥	الفرع الثامن - ديوان الاوقاف الخيرية
٤٧٧	الفرع التاسع - مركز التنظيم والتدريب بقلوب
٤٧٩	الفرع العاشر - شركة لليبسون
٤٨٢	الفصل العاشر - رقابة القضاء الادارى على قرارات النقل
٤٩٢	الفصل الحادى عشر - مسائل متنوعة
٤٩٢	الفرع الاول - النقل الى الدرجة التاسعة التى استحدثها كادر ١٩٣٩
٤٩٤	الفرع الثانى - النقل من وظائف خارج الهيئة الى الدرجة التاسعة
٤٩٧	الفرع الثالث - النقل من الدرجات الشخصية الى الدرجات الاصلية
٤٩٩	الفرع الرابع - النقل فى الدرجات التى خلت بالتهييز
٥٠٢	الفرع الخامس - النقل من درجة عامل عادى الى درجة مستخدم
٥٠٤	الفرع السادس - النقل من بند المكافآت الى الفئات المالية

- الفرع السابع - النقل من ادارات الحكومة المركزية  
ومصالحها الى المجلس البلدى لبلدية  
الاسكندرية ٥٠٦
- الفرع الثامن - النقل بمناسبة تطبيق القانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين  
المدنيين بالدولة ٥٠٩
- نيابة ادارية ٥٢٦
- الفصل الاول - تشكيل النيابة الادارية ٥٢٦
- الفرع الاول - تعيين عضو النيابة الادارية واقدميته ٥٢٦
- اولا - تعيين عضو النيابة الادارية ٥٢٦
- ثانيا - اقدمية عضو النيابة الادارية ٥٣٣
- الفرع الثانى - اعادة تعيين عضو النيابة الادارية ٥٣٧
- الفرع الثالث - مرتب عضو النيابة الادارية وبدلاته ٥٤٤
- اولا - مريان القواعد الخاصة برجال النيابة  
العامة فيما يتعلق بالمرتبات والمعاشات  
على أعضاء النيابة الادارية ٥٤٤
- ثانيا - مرتب مساعد النيابة الادارية ٥٤٦
- ثالثا - مرتب من يعين من خارج النيابة  
الادارية وبدلاته ٥٥١
- رابعا - بدل طبيعة العمل لعضو النيابة  
الادارية ٥٥٣
- الفرع الرابع - تقدير مرتبة كفاية عضو النيابة  
الادارية ٥٥٧
- الفرع الخامس - نقل عضو النيابة الادارية الى  
وظيفة عامة اخرى ٥٦٠

الموضوع	الصفحة
الفرع السادس - تأديب عضو النيابة الادارية	٥٦٦
الفرع السابع - انتهاء خدمة عضو النيابة الادارية	٥٦٧
الفصل الثانى - تنظيم النيابة الادارية ودورها فى الدعوى التأديبية	٥٨١
الفرع الاول - تنظيم النيابة الادارية	٥٨١
الفرع الثانى - اختصاص النيابة	٥٨٥
الفرع الثالث - دور النيابة الادارية فى الدعوى التأديبية	٥٩١
اولا - النيابة الادارية ليست حصصا فى الدعوى التأديبية	٥٩١
ثانيا - دور النيابة الادارية بصدد الدعوى التأديبية يكاد يتطابق مع دور النيابة العامة فى الدعوى التأديبية	٥٩٣
ثالثا - ضرورة اقامة الدعوى التأديبية بمعرفة النيابة الادارية	٥٩٥
رابعا - اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق خامسا - الطعن فى أحكام المحاكم التأديبية ... يكون بناء على طلب مدير النيابة الادارية	٦٠٣
الفصل الثالث - الرقابة الادارية	٦٠٥
هيئة الوصاية المؤقتة	٦١٢
هيئة عامة	٦١٩
الفصل الاول - أحكام عامة	٦١٩

٦٣٢	الفصل الثانى - قطاع الزراعة
٦٣٢	الفرع الاول - الهيئة العامة للإصلاح الزراعى
٦٥٢	الفرع الثانى - الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى
٦٥٦	الفرع الثالث - هيئة مديرية التحرير والمؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى
٦٦٩	الفرع الرابع - الهيئة المصرية الامريكية للإصلاح الريف
٦٧١	الفصل الثالث - قطاع الطاقة والصناعة
٦٧١	الفرع الاول - هيئة كهرباء مصر
٦٧٤	الفرع الثانى - الهيئة العامة لبناء البد العالى
٦٧٨	الفرع الثالث - هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة
٦٨٢	الفرع الرابع - الهيئة العامة للبتروك
٦٨٥	الفرع الخامس - الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب
٦٨٧	الفرع السادس - صندوق دعم الغزل والمنسوجات القطنية
٦٨٩	الفرع السابع - الهيئة العامة لشئون المعارض والاسواق الدولية
٦٩٠	الفرع الثامن - الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية
٦٩٢	الفصل الرابع - قطاع النقل والمواصلات
٦٩٢	الفرع الاول - هيئة سكك حديد مصر
٦٩٢	أولا - التعيين

الصفحة	الموضوع
٦٩٦	ثانيا - الأقدمية
٦٩٩	ثالثا - المرتب
٦٩٩	رابعا - العسلاوة
٧٠٣	خامسا - مكافأة الانتاج
٧٠٥	سادسا - اعانة غلاء المعيشة
٧٠٩	سابعا - البعثات التدريبية
٧١٠	ثامنا - تقدير الكفاية
٧١٦	تاسعا - التسايب
٧١٨	عاشرا - عدم اللياقة الطبية
٧٢١	حادى عشر - السن المقررة لانتهاء الخدمة
٧٢٢	ثانى عشر - المعاش
٧٢٥	ثالث عشر - اعادة المفضول الى الخدمة
٧٢٧	رابع عشر - مسائل متنوعة
٧٢٧	أ - السكة الحديدية مرفق قومى
٧٢٨	ب - لائحة موظفى الهيئة
٧٢٨	ج - خدمة القطارات
٧٣٢	د - وظائف واردة على سبيل الحصر
٧٣٣	هـ - معايير ترتيب الوظائف
٧٣٥	و - ميدالية فضية
٧٣٨	ز - الاراضى التى تتسلمها الهيئة
٧٣٩	ح - البوفيهات الملحقة بمحطات السكك الحديدية
٧٤١	الفرع الثانى - هيئة المواصلات الملكية واللاسلكية



الصفحة	الموضوع
٧٤٨	الفرع الثانى - هيئة النقل العام
٧٥٠	الفرع الرابع - الهيئة العامة للطيران المدنى
٧٥٤	الفرع الخامس - الهيئة العامة لشئون النقل البحرى
٧٥٩	الفرع السادس - هيئة قناة السويس
٧٦٠	الفصل الخامس : قطاع الصحة
٧٦٠	الفرع الاول - الهيئة العليا للأدوية
٧٦٥	الفرع الثانى - المؤسسات العلاجية
٧٦٩	الفرع الثالث - الهيئة العامة للتأمين الصحى
٧٧٤	الفصل السادس - قطاعات مختلفة
٧٧٤	الفرع الاول - الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى
٧٧٦	الفرع الثانى - الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية
٧٨٠	الفرع الثالث - اتحاد الاذاعة والتليفزيون
٧٨٢	الفرع الرابع - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء
٧٨٥	هيئة قضائية
٧٨٧	الفصل الاول - المعاملة المالية
٧٨٧	الفرع الاول - المرتب
٨٠٢	الفرع الثانى - العلاوة الدورية
٨١٧	الفرع الثالث - البدلات
٨١٧	أولاً - بدل طبيعة العمل
٨٢٥	ثانياً - بدل تمثيل والانتقال
٨٢٧	الفرع الرابع - حوافز مالية
٨٣٠	الفرع الخامس - المعاش

الموضوع	الصفحة
الفرع السادس - اعانة غلاء المعيشة	٨٥٨
الفصل الثانى - أوضاع وظيفية أخرى	٨٦٢
الفرع الأول - فترة الاختبار لمعاونى النيابة	٨٦٢
الفرع الثانى - الأقدمية	٨٦٥
الفرع الثالث - الاعارة	٨٧٥
الفرع الرابع - معادلة الوظائف القضائية بدرجات الكادر العام	٨٨٦
الفرع الخامس - النقل الى وظائف خارج الهيئة القضائية	٨٩٣
الفرع السادس - الاستقالة للترشيح لعضوية مجلس الشعب	٨٩٦
الفرع السابع - اعادة تعيين القاضى بعد استقالته	٩٠٩
الفرع الثامن - وظائف رئيس ومستشارى محكمة النقض	٩١١
أولا - رئيس محكمة النقض	٩١١
ثانيا - مستشارو محكمة النقض	٩١٣
الفرع التاسع - التسايب	٩١٧
الفرع العاشر - طبيعة العمل القضائى	٩١٩
الفرع الحادى عشر - الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة	٩٢٠
الفرع الثانى عشر - مساكن للقضاة	٩٢١
الفصل الثالث - موظفو المحاكم	٩٢٤

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول - تنظيم تعيين موظفي المحاكم وترقيتهم وتأديبهم في نظام القضاء	٩٢٤
الفرع الثاني - الأقدمية	٩٢٨
الفرع الثالث - الترقيّة	٩٣٠
الفرع الرابع - لائحة النساخين بالمحاكم المختلطة	٩٣٥
الفرع الخامس - موظفو محكمة النقض	٩٣٨
الفرع السادس - التأديب	٩٣٩
هيئة قطاع عام	٩٦٣
وحدة بين مصر وسوريا	٩٧٣
وحدة مجمعة	٩٧٤
وزن وكيل وقياس	٩٧٦
وزير	٩٨٦
وصية	٩٩٣
وظيفة عامة	١٠٠٥
الفصل الأول - تعريف الموظف العام وتطبيقاته	١٠٠٧
الفصل الثاني - الوظيفة الدائمة والوظيفة المؤقتة	١٠٣٠
الفصل الثالث - علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية	١٠٤١
الفصل الرابع - تقييم الوظائف وتوصيفها وترتيبها والتسكين عليها	١٠٥٢
الفرع الأول - يلزم للتسكين على وظيفة أن تكون ممولة في الميزانية	١٠٥٢

الموضوع	الصفحة
الفرع الثانى - الموظف قبل اجراء التسكين وبعده	١٠٦٠
أولا - اجراء التعيين والترقية لا يجوز الا وفقا لجداول ترتيب الوظائف بعد اتمامه	١٠٦٠
ثانيا - يجوز اجراء الترقيات على الدرجات المالية الخالية لحين اتمام جداول ترتيب وتقييم الوظائف	١٠٦٤
ثالثا - مدى اعتبار التسكين بمثابة التعيين	١٠٦٦
رابعا - أقدميات العاملين الذين تم تسكينهم	١٠٧٣
خامسا - النقل الى جهة لم يتم ترتيب الوظائف بها	١٠٧٨
سادسا - اعادة تقييم الوظيفة	١٠٧٨
الفرع الثالث - عدم اكتساب قرارات التسكين الخاطئة حصانة تعصمها من السحب أو الالغاء	١٠٨٣
الفصل الخامس - مسائل متنوعة	١٠٨٦
الفرع الأول - أوراق الموظف	١٠٨٦
الفرع الثانى - درجة شخصية	١٠٨٧
الفرع الثالث - كادر	١٠٨٨
الفرع الرابع - أثر الاحكام الاجنبية على العلاقة الوظيفية	١٠٩١
الفرع الخامس - بدء العلاقة الوظيفية وأثره على الاجازات	١٠٩٢
الفرع السادس - الوضع الوظيفى للموظف المنقول من جهة ملفاة	١٠٩٤

الصفحة	الموضوع
١٠٩٦	الفرع السابع - وظائف مختلفة
١٠٩٦	أولا - ملاحظ صحى
١٠٩٨	ثانيا - وظائف تباشر صيانة الاجهزة اللاسلكية
١٠٩٩	ثالثا - وظيفة مدير عام الادارة القانونية باليهيئات العامة
١٠٩٩	رابعا - الوظائف بالمناطق النائية
١١٠١	الفرع الثامن - معادلة الوظائف
١١٠٢	الفرع التاسع - صفة الموظف العام من اجل الاختصاص القضائى لمجلس الدولة
١١٠٣	وفاء
١١٠٥	وقف
١١٠٨	الفصل الاول - الوقف الخيرى
١١٠٨	الفرع الاول - النظر على الاوقاف الخيرية
١١١٤	الفرع الثانى - تغيير المصرف الذى عينه الواقف
١١١٨	الفرع الثالث - اوقاف خيرية متنوعة
١١١٨	أولا - وقف المسجد
١١١٩	ثانيا - الوقف على التعليم
١١٢٢	ثالثا - الارض الموقوفة المخصصة للدفن
١١٢٤	الفصل الثانى - الوقف الاهلى
١١٢٤	الفرع الاول - التفرقة بين الوقف الخيرى والوقف الاهلى
١١٢٦	الفرع الثانى - البغاء نظام الوقف على غير الخيرات

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث - الاستبدال	١١٣٩
الفرع الأول - استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر	١١٣٩
الفرع الثانى - تسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية	١١٤٩
الفرع الثالث - طلبات البديل والاستبدال فى الوقف	١١٥٤
الفرع الرابع - عقد البندل	١١٥٦
الفصل الرابع - اللجان	١١٦٣
الفرع الأول - لجان ادارية	١١٦٣
الفرع الثانى - لجان ادارية ذات اختصاص قضائى	١١٦٥
الفرع الثالث - لجنة شئون الاوقاف	١١٦٨
الفرع الرابع - لجنة القسمة	١١٧٠
الفصل الخامس - مسائل متنوعة	١١٧٧
الفرع الأول - من أحكام القانون الخاص	١١٧٧
أولا - اشهاد الوقف	١١٧٧
ثانيا - ثبوت الوقف	١١٨١
ثالثا - تأجير اعيان الوقف	١١٨٤
رابعا - قسمة الوقف وفرز اُنصبه المستحقين	١١٨٥
الفرع الثانى - من أحكام القانون العام	١١٨٨
أولا - أموال الوقف لا تعتبر من الاموال العامة	١١٨٨

الموضوع	الصفحة
ثانيا - الاعيان الموقوفة لا تعتبر تركة شاغرة	١١٩٠
ثالثا - خضوع الاستحقاق فى الوقف للضريبة العامة على الايراد	١١٩٢
رابعا - نزع ملكية بعض أعيان الوقف	١١٩٦
خامسا - أئمة المساجد التابعة لقسم الاوقاف الاهلية بوزارة الاوقاف	١٢٠٣
وكيل وزارة	١٢٠٥

---

رقم الايداع / ٣٤٨٠ / ٨٨

---



---

مؤسسة البستان للطباعة

٦ شارع الشيخ البرماوى - حدائق القبة - القاهرة

---







# الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهان - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

